

مورثات الإمام جعفر عنه السلام

من الفقه إلى الفكر

عباس بن نخي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ
وَعَجِّلْ فَرَجَهُمْ وَالْعَنِ أَعْدَاءَهُمْ

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

حقوق الطبع والنشر والتوزيع كافة محفوظة على المؤلف

- (مواصفات المرجعية الدينية من الفقه إلى الفكر)
 - تأليف: عباس بن نخي
 - مراجعة وتصحيح: السيد محمد علي الحكيم
 - التنضيد والإخراج الفني: مؤسسة الإمام للنشر والتوزيع
 - الغلاف من تصميم: بني هاشم
 - الحجم: 20X25
 - عدد الصفحات: 640
 - إصدار: الإمام للنشر والتوزيع
- يمكنكم التواصل مع المؤلف ومراسلته على البريد الإلكتروني:
a.bennakhi@live.co.uk

**مواصفات المرجعية الدينية
من الفقه إلى الفكر**

الإهداء

هناك أعمال تدعوك إلى إهدائها وتحدد لك المهدى إليه من تلقائها، من موضوعها ومحتواها، أو من لغتها وخطابها، أو من درجة أعتزازك وزهوك بها، وكأن هذا النتاج يليق بهذه الشخصية دون سواها! هذا ما كنت ألمسه، وما زلت، كلما فرغت من عمل أو شرعت فيه، ولربما أعتراني شعور ودعائي هاتف أثناء العمل، وغلبني القرار خلاله، فأنصرفت عن نيتي الأولى وعزمي السابق إلى جديد غيره ينبغي أن يُقدّم إليه.

هناك شخصيات تفرض نفسها عليك وتدعوك، بل تنتزع الإهداء منك أنتزاعاً، وكأنها تطالبك بسداد دين وردّ جميل والوفاء بعهد، من جزيل عطائها، وعميم فضلها، وعظيم حقها، ومكانتها لديك... وفي الحقيقة الخفية، أنا أسعى لتتويج عملي وتزيينه بتلك التقدّمات والإهداءات، فالفخر والجَنِي يعود إليّ، عندما تدرج تلك الأسماء في ديباجة كتابي وتصدر عملي، فيبقى الفضل لها دائماً، ويبقى تقصيري في حقّها أبداً.

لذا كنت أحرص على أن يجمع الإهداء تلك الأمور والمواصفات...

اللهم إلّا في شخصية تغلبنى العاطفة في علاقتي وصلّتي بها...

من هنا أهدي هذا العمل وأقدمه إلى زوجتي العزيزة «أم عبدالزهراء» كريمة المرحوم المغفور له «الحاج أحمد جاسم ماجكي»...

هذه المرأة الصالحة التي غمرتني بأيادٍ ما كانت لتسديها سواها، وفضل ما كنت لأجده عند غيرها. وإن أردت التعيين والتحديد، والخروج عن التعميم الذي قد يدخل في الإطراء المنطلق من المجاملة، والمديح الأجوف والثناء المرتكز على الإغراق والمبالغة... فهو فضلٌ قوامه الصبر الجميل والتحمل، سواء من سلوكي الشخصي وتعنتي وسوء خلقي، الذي لاقت به بأناة ووداعة، ولبيّ رخيٍّ وذوّع فسيح، أو الجلد على صروف الدهر وخطوبه المتبادية، وما شقته إليها بالتبع، مما كانت في غنى عنه! فأظهرت ثبات جأش على مصّ النوازل، لم تنل منه الملمات ولا روعته النوائب والخطوب.

لقد آزرتني جزاها الله خيراً في مسيرتي المضنية، دون أن تجسّمني - حتى - عناء التوضيح ومؤونة التوجيه وكلفة بيان العلل وشرح الأسباب، ووضعها - كما يُقال - في الصورة وإفهامها الموضوع والقضية، بل أمثلت وأتبعت بطاعة مطلقة وخضوع كامل، وتسليم قلّ نظيره، بلا سؤال، ناهيك بجدال...

ولعلّها ذاقت مرّة هذه المسيرة دون حلّوها، وعانت من شجونها ولم تنهأ بنعيمها! أمّنت لي "الجهة الداخلية" في زمن كنت بأمسّ الحاجة إلى ذلك "السكن" والأمان، وأزاحت عن كاهلي عناءً وكبدًا، كنت ألمسه في مسيرة أفراني من رفاقي وصحبي وعموم من عرفت في ذلك العهد الكؤود، حين كانت المشاكل الزوجية تعيقهم، وتفتعل لهم الصعاب وتختلق العقبات، فيتلكؤون ويتعثرون، ومنهم من عجز عن الثبات فأنسحب وأخلى الميدان، وأنصرف إلى آخر، بسبب مشاكسات زوجته ومرآة أمراته!

وأنا في غفلة عن النعمة التي رزقت والخير الذي أعطيت، مفترضاً أو متوهماً الحال في كلّ امرأة، أن تطيع زوجها طاعة عمياء، وتخضع له بشكل مطلق، لا تسأل ولا تناقش، بل تمتثل الأوامر وتلتزم التعليقات، قاهرة شخصيتها، مذلة نفسها، لتكون مصداقاً لحديث «رسول الله ﷺ»: "إن خير نساءكم الولود، الودود، العفيفة، العزيزة في أهلها، الذليلة مع بعلمها..... التي تسمع قوله، وتطيع أمره".

عندما أستعيد شريط الأحداث في حياتي، وما تسعفني الذاكرة على أستحضاره من مَحَنٍ وصعابٍ ومكَّارٍ، يعجز عن تحملها الرجال، وَقفت فيها هذه المرأة متماسكة متمالكة، مترفِّعة عن الهلع والجزع، مجانبة الضيق والرَهَق... لا أملك إلا أن أعدَّ الأمر في التوفيق الإلهي، والنعمة المجهولة، فألحقها بالصحة والأمان، وأشكر ربي على خير الدنيا والآخرة الذي حكاه «رسول الله ﷺ» في قوله: "قال الله عزَّ وجل: إذا أردتُ أن أجمع للمسلم خير الدنيا والآخرة جعلت له قلباً خاشعاً ولساناً ذاكراً وجسداً على البلاء صابراً، وزوجة مؤمنة تسرُّه إذا نظر إليها وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله".

لم أفِ هذه المؤمنة حقَّها، فأرجو أن يكون في هذا الإهداء بعض السلوة والجزاء.



مواصفا المرجع الدين
من الفقه الى الفكر

المقدمة

كانت المفاهيم والأفكار والمعتقدات الدينية وما زالت وستبقى، عُرضة للبحث والتداول والجدال والحوار، العلمي وغير العلمي، في أية أمة، بتناسُبٍ طرديٍّ مع تعلقها بدينها ودرجة أو مدى محوريتها في حياتها وحركتها، وموقعه من التزامها وعملها به... وهو في مجتمعاتنا، في القمّة والذروة^(١)، ما ينتهي ويفضي - في العادة - إلى تأثرها، بعد دورها في التأثير على الواقع السياسي والاجتماعي وشتى مناحي الحياة العامة.

فهنا تداخل وخلط ومزج، يؤدّي إلى حراكٍ وأحتكاك، وتفاعل وأنفعال، وبالتالي تأثير وتأثر، وإن لم يكن بدرجة في الطبيعيات والماديات، فالمطر والسييل أو الريح بقدر ما تفعل في الشجر والحجر من تعرية وتجوية^(٢)، ينالها أنخفاض في سرعتها وهبوط في قوتها، و"تلوث" في محيطها... فلا يخلو الحراك المدني والعطاء والرغد الحضاري من تأثير على المفاهيم ومَسِّ بالأفكار والمعتقدات الدينية، بنحو وبدرجة.

(١) فنحن أمة لا تنتسب إلى حضارة (كما الفرس والروم)، وكل ما لدينا هو من الدين والإسلام.

(٢) التجوية مصطلح جغرافي يفيد مدى عمل الطقس و"الجو" وحالته من حرارة ورطوبة في البيئة.

واليوم ليس كالأمس، لا في كمّ الحراك ولا كيفه... فهذا التطوُّر الكبير، والنمو الخرافي في وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال، ثم التعمُّق والتفوّق والأطرّاد في شتى ميادين العلوم التجريبية الذي فاق التحمُّل وتجاوز الاحتمال، وسجّل نقلة نوعية بلغت آفاقاً غير مسبوقة ومواقع غير مطروقة، كانت حتى الأمس القريب من الخيال وفي عداد الأساطير، مقترنة بطغيان يناهز ويطاول صرح «فرعون» الذي بناه له «هامان» ليلبغ به الأسباب، أسباب السماوات، فيطلّع إلى إله «موسى»!... فصارت البشرية تطوي في سنة أو اثنتين ما كان يتطلّب قرناً أو قرنين من حركة النمو والتقدُّم في العلوم التجريبية منذ عصر النهضة... ما فرض - بالتّبع - واقعاً جديداً في عالم المفاهيم والأفكار والمعتقدات الإسلامية، وحتى غير الإسلامية، من عموم الأديان وأرباب المدارس الروحية والغيبيّة، وكل من يعتقد بوجود عالم ما وراء الطبيعة، تحكمه قوى وقوانين غير النافذة والعاملة في دنيانا هذه... سواء كان ذلك من عطاء نفس التطوُّر والتقدُّم والمادة البحثية المستجدة التي وفّرها، والآفاق التي فتحتها على العقليات الدينية من خلال الإضاءات التي سلّطها على مواقع مهملة، أو مجهولة ومسكوت عنها، أم كان من انطلاق الفضائيات التلفزيونية الدينية، وفتح المنتديات الحوارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتحزُّر مساحات وميادين البحث والمناظرة على مستوى كبير وعريض، يكاد يكون شعبياً، اختلط فيه العلمي، بالدّعائي الترويجي، بالفوضوي الجدلي العاثر.

تصادمت أفكار، وتلاقحت أخرى وتلاقحت، وأفرزت واقعاً جديداً...

والدين (النقي، الخالص) لا يمكنه أن يبقى في معزل عن هذا الحراك الخطير الذي يعصف بالإنسان والأمة على مدى الأيام، بل مدار الساعة، ولا يسعه أن يكون في منأى عن تفاعل وتلاحم وأصطكاك لم يوفّر مكاناً وزماناً إلاّ قحمة، حتى خلجات النفس وحنايا القلب، لم تسلم من مادة وبضاعة تملؤها وتشغلها، ولا سبيل لكفّه بعيداً عن متناول هذه السوق وسلعتها الرائجة، أو تناوش هذه السباع الضارية، سمّ الأزمة بما شئت وأرجعها إلى أية علة أردت ورجّحت، فالنتيجة واحدة، هي: النّيل من أفكار الدين والمسّ بأصالته وتشويه حقيقته، والتشكيك فيه.

ولو جاز لقارئ للتاريخ، ومنظرٌ لفلسفة حركته، وراصدٌ ومحللٌ لسُنن صيرورته، لقال هنا بضرورة ظهور عالم ربّاني ومُصلحٍ إلهي على رأس هذه المئة، بل لذهب بعيداً وأدعى الحاجة إلى بعثة نبي جديد يتولى إصلاح الحال والرجوع بالدين إلى نقائه وطهره بعد كل هذا اللوث الذي ناله، والزيغ الذي حكم العقول والزيب الذي تشربّ النفوس، ومباشرة إنقاذ البشرية من عثرات نالته، تلاحت وتراكت حتى ألفتها في هوةٍ سحيقة، وجدّت نفسها - بعد حين - وقد أستوطنتها وألفتها، حتى أنستها " الفطرة " التي جُبلت عليها، وصارت تحتال على العقل والمنطق، وتأنس بالمغالطة والمصادرة وعموم صور الزيغ والخداع وتركن إليها! فلزم قيام من يستنهض ما أنطمس، ويبعث ما أنطمر وأنغمر، ويزيح عن البشر إصر ما أشقوا به أنفسهم، والأغلال التي أرتهنتهم، ويجزّر العقول ويطلق النفوس، ويهدي الإنسان لنجاته، ويقوده نحو صلاحه الأخلاقي وفلاحه في رسالته تجاه ربه وخالقه... ولكن ما العمل وكيف السبيل وهي خاتمة النبوات والرسالات الإلهية، وآخر النَّحل والأديان السماوية؟... ونحن في عهد كنود وحقبة عجفاء وزمن رديء وعصر مبتلىً بغيبة «إمامه»، وفقد «ولي الأمر» على خلقه ودينه وشريعته؟ وقد توجّهت الهجمة إلى معقل الدفاع الأول، ومقام نيابة «الإمام»، أي الحوزة العلمية والمرجعية الدينية؟

وليت الأمر كان على خبرنا وعهدنا به في العصور الماضية، يأتينا من جور السلاطين وبطش الحكام وأضطهادهم، ومن حقد العتاة من أرباب المذاهب الذين يناصرونا العداء، ولو كان كذلك لهان الأمر ويسر، فإنه ديدن ومسلك عهدناه فيهم، ودأب طالما عانيناه منهم، نعرف كيف نواجهه، ونحسن مكافحته ومقاومته... ولكن هلمّ إلى الفاجعة الكبرى والطامة العظمى، حين يأتيك السهم من كنانتك، ويرميك القوس من خلفك، ويطعنك الرمح في ظهرك، وتلبس الفتنة ثوبك وعمامتك!



لقد غُزيت الحوزة العلمية على طريقة " حصان طروادة "، وأخترقت المرجعية الشيعية لأول مرّة في التاريخ، وقحمها الغزاة ودخلوا فيها وأنسبوا إليها، ثم راحوا ينخرون أسسها، ويقوّضون الحصن من داخله...

فقد أبتلي التشييع فيما مضى بتيارات منحرفة، وأرباب بدع وضلالات، وأنشقات، أنزلت به النكبات والويلات، وخلقت مذاهب ومدارس مالت باتباعها عن الحق وشطحت بهم بعيداً... ولكن لم يسبق أن بلغ الأمر هذه الدرجة، ولا أن وصل وجاز هذه الحدود. فلم ينتحل المرجعية ويدّعيها مفترٍ مندرس قبل هذا العصر، ولا سبق أن عيّ "الحياة" في الذود عن "الحصن" والدفع عن "القلعة"، كما هم اليوم!

وكنت إبان هذه الحقبة المؤلمة في الحوزة العلمية (في «قم» المقدسة)، أعيش في قلب الحدث وأرصد الظاهرة الخطيرة عن كثب، ألاحظها وأسجل تفاقمها بدهشة وأستغرب، وكأنها حكاية تُروى وقصة تؤثر، بل خطة تنفذ، من فرط ترابط الحبكة وإحكام النسج، حتى صرت أترقب وأتوقع أين "ستنفجر القنبلة" التالية وعلى يدي من؟ ومن أين ستأتي الطامة الجديدة وبأي ثوب ستظهر.

وها أنا اليوم أواكب المسيرة من مواقع النكبات والكوارث، ومحالّ الرزايا والمصائب، وأتجرع النتائج في الساحة العملية والميدان التبليغي والموقع الدعوي، في تيارات تجرف وجماعات تستقطب وأحزاب تتكسب فتتظم وتقود... أدعت لزعمائها الفقاهة زوراً وانتحلت لهم المرجعية غصباً، وهي كلُّها زائفة وباطلة.

إن ما حلَّ بالساحة الإيمانية من ضعف عقائدي وضياع روحي، وتحلّف علمي وعملي، وتناهب وأستلاب اجتماعي وسياسي، يحكي جانباً من المعطيات الخطيرة والنتائج المدّرة لما أصبح ظاهرة، هي "فوضىّ التقليد والمرجعية"، وضياع المعايير الصحيحة الحقّة في الرجوع إلى العلماء وأخذ معالم الدين وأحكام الشريعة منهم...



في خضم سلطات وحكومات جائرة، تتحرك بين الإهمال والمؤامرة، وأمواّل قدرة ترفد الضلال من سُحت وخيانة، وسطوة إعلامية فاجرة، طالت الدين وشوّهت العقيدة وذهبت بالمذهب، وخلقت فوضى ضاعت فيها الموازين وتقوّصت الأسس، وتداخلت المصاديق وتشابهت الصور... كان لا بدّ من إعادة التموضع، ورسم الصورة الحقّة والشكل الصحيح لهذا الركن الركين من الدين، والأصل المنيع الذي عاثوا فيه وهاثوا.

هذه محاولة متواضعة أرجو - بتوفيق المولى ومَنَّهُ سبحانه - أن توقد شُعلة أو تضيء شمعة بعد أن كثر لُغْن الظلام، ودامت الشكوى وطالت من سوء الحال وتعس الأوضاع، مِنِّي ومن غيري، الذين تحسَّسوا المشكلة في كساد العلم وتحلُّف الوعي وبوار سوق الحقِّ والحقيقة، وعاشوا المأساة وعانوا من تداعياتها الخطيرة. فكان لا بد من ممارسة الحلِّ، بعد أن أشبعت الساحة - في ما أظن - من النقض تشخيصاً وعرضاً ونشراً، حتى أخال أنها أستوفت حاجتها، وأستنفدت وُسعها في ذلك الميدان، فجاء دور هذا وكانت هذه الخطوة.

وبعيداً عن الضالِّين المضلِّين، وأرباب المصالح السياسية والأغراض الدنيوية، وفي الحقيقة، بعيداً عن الجناة الذين يقترفون هذه الجريمة النكراء، هناك شريحة عريضة من المؤمنين تطلب الحق، وتحترى الحقيقة، وتسعي - صدقاً وبعدهً - لإفراغ ذمتها الشرعية وبذل الوسع في أداء تكليفها، (لا تخلو حتى من بعض أتباع المرجعيات المزيفة السدِّج)... وقد لمست ذلك وعرفته بالحسِّ، وأنا أتلقى الرغبة إثر الأخرى، وأرى الإلحاح في الطلب، والصدق في معرفة الحقيقة، من هذه الشريحة، وأرى الوجوم يحكم والدهشة ترتسم على وُجوه "الأتباع" المستغفلين، حين يطرق الحديث مسامعهم لأول مرَّة، وتملَّكهم من حوار حول الفقه والعادلة وطُرُق الثبوت منها، والأعلمية وكيفية ثبوتها، وصوَر الدجل والخداع التي يلجأ إليها المتحللون المندسون من المرجعيات المزيفة.

إلى هنوِّاء الإخوة الكرام أوجه كتابي وإياهم أريد من رسالتي وخطابي.



وقد جهدت أن يجمع عرض الفكرة المتانة والعمق إلى السهولة والبساطة، ليكون في متناول المبتلين، سواء من الشباب الذين بلغوا التكليف لتوِّهم، أو من الكبار المستغفلين الذين خُدعوا عن دينهم، فلولا الفقر وخلوُّ ذات اليد، لما وقَّعوا فريسة الأذعياء المزيفين، فتناولت الموضوع، وعرضت المرجعية الجامعة للشرائط من الخلفية الفكرية التي تكتنز، والأسس العقائدية التي منها تنطلق، والرسالة الأخلاقية التي تحمل... في قراءة تسلَّط الضوء على الجانب الفكري للحكم، وتستنتق الجوهر والعلة والفلسفة، دون أية مزاعم بالجزم والحصْر، ودعاوى "أستنباط" أو مسؤوليَّة تشريع، بطبيعة الحال.

إن معرفة علل الشرايع بعقولنا القاصرة ليست أمراً صعباً وعسيراً فحسب، بل هو مستحيل، فدين الله عندنا (في مدرسة «أهل البيت» ﷺ) لا يُصاب بالعقول، والقياس باطل بلا شك، وتحري مقاصد للشريعة تبنى وفقها الأحكام، ثم تتغير وتقلب بتبدلها، ليس من مذهبنا في شيء... وما يرتكز عليه البحث في هذا الكتاب إنما هو قراءة في النصوص الشرعية والأدلة العقلية التي تبسط أرضية الأحكام وتحاول أن تستجلي الحكم المكتنزة فيها، والانطلاق من ذلك إلى عرض فكري يخدمها، ليس إلا.

إن التعادل الروحي والأستواء والتوازن النفسي، ثم تجلّي الصفات الحسنة وتوفّر الملكات المحبّبة، وأخفاء الرذائل والقبائح في نفس الرجل وسلوكه وفي تكوينه وشخصيته، هو ما تطلبه الأمم في قادتها وتشرطه في زعمائها.

وهو ضالّة منشودة في كل ملّة ونحلة، وجميع المدارس الفكرية والميادين العلمية والحقول التخصصية التي تفضي بنحو إلى الزعامة والقيادة والريادة وموقع اتخاذ القرار، فالأمور لا توكل إلا إلى الكمّل، والأقرب فالأقرب. وهو ما يتحراه كل عاقل في من يريد أن ياتمر بأمره وينقاد إلى رأيه، وكلّمًا كان مؤرد الأنقياد وباب الأتباع عظيماً خطيراً، كان التشدّد في مستوى الشرائط والحيطه في درجتها، وكان الطلب والحرص والتحريّ والبحث عن ثبوتها وتحققها أشد وألزم... هكذا الأمر والحال في المرجعية الدينية والزعامة الروحية، ومستقى الأحكام الشرعية، فالميدان الديني والحقل الروحي هو الأكثر أهمية والأشدّ خطراً في حياتنا، فهو صانع الحياة القادمة، ومرشدنا إلى النجاة والسعادة فيها، بل في الدارين: الدنيا والآخرة. وما الشرائط الفقهية التي رسمت إطار ذلك وحددت ضوابطه، إلاّ مدخلاً لبلوغ وتحقيق هذا الهدف الأكبر والغاية الأعظم.

من هنا وهناك، من خطر الموضوع ومن شرائطه الفقهية، أنطلق في هذا الكتاب: فكان الشارع المقدس أراد (حين قضى بأحتجاب «الإمام» ﷺ عن رعيته) أن لا ينوب عنه ﷺ في بيان الأحكام الشرعية وتحديد الحلال والحرام، وفي فصل المخاصمات والقضاء بين المتنازعين، وهكذا في الشؤون الحسينية كالولاية على الأيتام والقصّر وإدارة الأموال والحقوق الشرعية، (وفي الولاية العامة وشؤون الحكم، لمن قال به)...

لا ينوب فيها عن «الإمام» ﷺ إلا من تتعادل فيه الصفات والملكات، وتتوازن روحيته وتستقر شخصيته، وإلا هلك وأهلك، وضاع وأضاع. فلا بُدَّ من تناسب بين الرسول والرسالة، فيحكي من يستنبط أحكام الدين توازن الرسالة الإسلامية وتعادلهما، ومن يخلف أو ينوب عن القمّة التي ليس بعدها شيء، عليه أن يكون في السفح، على ربوة في الطريق، متعلماً على سبيل نجاة، لا قابلاً في القعر ومتردياً في الهاوية مع الهمج الرعاع.

وإلى جانب العلم، بل الأعلمية، والتخصص في معرفة الشريعة والقدرة على أستنباط أحكامها، كان لا بدّ من تحرّي شرائط أُخرى تكفل التوازن الروحي والأستواء النفسي، ما يحقّق الأمان من الجنوح والسلامة من الشطط، ويكفل الهامش الأكبر من أحتمال الصلاح والفلاح، والحكمة والرشد والصواب، وإصابة الواقع وإدراك الحقيقة.

لذا جاء أشترط أمور تتعلّق بالأصل والمحتد (طهارة المولد)، والعمر والخبرة (البلوغ)، والمعتقد القلبي (الإيمان)، والتكوين الجسمي والنفسي (الذكورة والحرية)... ناهيك بالعلم والتخصّص، والعدالة والتقوى والزهد والترفع عن الدنيا، وغيرها من شروط. حتى لا يقود الأمة، ولا يُستقى الدين من مُعقّدين، ولا تؤخذ الأحكام من مرضى نفسين، يتملّكهم حبُّ القيادة والإمرة، ويأسرهم هاجس الصيت والشهرة، ويستحوذ عليهم خبث وردالة متأصلة في نفوسهم، وتحكمهم وضاعة ودناءة من خسة في طبعهم وقسوة في نشأتهم ونقص في تربيتهم، وشرّ غالب من جهلهم وفاسد عقيدتهم...



أرجو إخواني الكرام أن لا ينسوني من صالح أدعيتهم، ويسألوا الله أن يرزقني العافية والسداد، وأن يجري على يدي الخير، في نصرّة الدين وإعزاز المذهب الحق، ويأخذ بيدي وأنا الغارق في القصور والتقصير، وبارك في هذا القلم المتطفّل على موائد الكتاب، ويجبر أسلوباً تتعاوره الركافة والإبهام، ويشوّهه اللحن واللغو، ويتجاوزه التعقيد والتعشّف، ويفتقد السليقة والإحكام... فأنجح في أنتشال مؤمن من التيه والغرق والهلاك في هذه التيارات الأنحرافية الجارفة، وأوفق في رسم خطّ يواجه الضلال ويصحّح المسار.



أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟

الأصل أن يتعرّف الإنسان أو المكلف المخاطب في الشرائع والأديان، ويستقي التعاليم الدينية الإلهية، ويأخذ الأحكام الفقهية، من أنبياء الله ورسله، ومن كتبهم السماوية وأحاديثهم الشريفة، ثم من بعدهم، يأخذ الدين من أوصيائهم المعصومين... كل ذلك مباشرة، سواء سماعاً لمشافهة، أو قراءة لكتابة.

وفي الرسالة الإسلامية الخاتمة يؤخذ الدين وتعاليمه من «رسول الله» ﷺ وخلفائه «الأئمة الراشدين» عليهم السلام...

ولكن هذا الأصل لا يشكّل إلّا المرتكز والمنطلق والأساس الذي يأخذ به المؤمنون في دينهم، وإلّا فقد قلّ من عمل به، بالنسبة إلى الحالة التالية، كمّاً وزمناً حتى لا يُقاس... فمن عمل بهذا الأصل من المؤمنين المكلفين، ممن حضر «النبى» أو «الأئمة» ورآهم وأخذ عنهم مباشرة، لا يبلغون جزءاً من عُشر معشار جميع المؤمنين والمكلفين كافة على مدى الأجيال والأعصار! ومن هنا نشأت المدارس وتفرّعت المذاهب، وكانت الإشكاليات، التي كفلت الرسالة السماوية - بدورها - بيان حلّها ومعالجتها.

فالانقطاع عن حُجج الله وخلفائه في أرضه وأمنائه على خلقه، لاختلاف الأزمنة والأعصار والأحقاب، أو لتفاوت الأمكنة والبلدان، أو لأسباب أُخرى أمنيّة، إن صحَّ التعبير، وكيفيّة عمليّة، تنتهي إلى الانقطاع والانفصال عن مصدر الوحي، والسبب المتّصل بين السماء والأرض، والخالق وخلقته!... يكاد يكون سنّة تاريخية طبيعية.

إن غيبة وليّ الله وحجّته على خلقه وأمتناع ممارسته حُجّيته المباشرة في إبلاغ الأحكام، ليست أمراً طارئاً مستجداً على المؤمنين خاصّة والأمة عامة، بل هو مما عاشته وعانته على مدى العصور. ف«النبى» ﷺ كان حياً حاضراً، ولكن الحكم الشرعي و«الحجّة»، قبل مرحلة الجهر بالدعوة والإعلان، كانت تعيش غيبة وخفاءً، وهكذا الحجج من بعده، ترى «الإمام» ﷺ يعيش في «الكوفة» أو في «المدينة المنورة» أو في «بغداد» أو «خراسان» أو «سامراء» وشيعته في بقية الأمصار منقطعون عنه، وهو في غيبة عنهم، بل لعلّه في بعض الفترات، كان في غيبة وأنقطع عن سكان بلده ومدينته! فيعانون عسر الاتصال به وصعوبة الأخذ عنه، لمحاذير أمنية وظروف التقيّة، بل للحبس والإقامة الجبرية.

لم يكن الاتصال ب«حجّة الله»، نبياً كان أو وصيّاً، أمراً ميسوراً ولا كان التلقّي المباشر والأخذ عنه مبدولاً، اللهم إلا في النزر اليسير، في أداء تربوي جاد، يحفظ مقام الدين وموقعه، ويبلغ رسالة عميقة مؤدّاها خطر الدين وأهميته في الحياة.

وفي القضية التي طرحها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَكُذِّبُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةٌ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَ اللّٰهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٠﴾ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقْتِ فَإِذ لَّمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللّٰهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللّٰهَ وَرَسُولَهُ، وَاللّٰهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ (المجادلة) محاولة واضحة في هذا الشأن، فالدين، هو أعزُّ الأشياء في الحياة وأغلاها، لا ينبغي أن يكون أهونها خطراً وأيسرها خطباً في تعاطي الناس وتعاملهم، وأقلّها قدراً وشأناً في أعينهم، وعليهم أن يتجشّموا العناء في تلقّيه ويكابدوا في البحث عن أحكامه، ويتحرّوا حقائقه ويلتمسوا معارفه، ويغالبا الدسّ والتحرّيف فيها ويواجهوا التزييف، كما يفعلون لذنباهم ويلاحقون مكاسبهم وأموالهم وشؤون معيشتهم.

لعلَّ ارتكاز التكليف الإلهي على الأنقياد والتسليم، أُوْرثه بعض الإبهام، أو قل إن عدم الوقوف الجلي على علته خلق غموضاً في حقيقته ولبساً في معرفة شكله وصورته، ما أنجز في كثير من الحالات إلى الشبهة الشك الذي طال أصل التكليف (حين يعجز المكلف عن التماس علة ورؤية فلسفة، ويفشل في الوقوف على وجه لهذا الحكم وفهم سرِّ لذلك التشريع)... هو رأس الأبتلاء وأوّل الأمتحانات الإلهية!

هنكذا كان الأمر في أوّله ومن بداياته، في أمر الشجرة ومنع تناول «آدم» و«حواء» منها، حين قال تبارك وتعالى لـ «آدم» ﷺ: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿١٥٦﴾ فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدوٌ ولكم في الأرض مستقرٌّ ومتنعٌ إلى حين ﴿١٥٧﴾ (البقرة)، بل لعلَّ البداية كانت في أمر السجود لـ «آدم»، وإن ظهر كتكليف للملائكة لا البشر، إلا أن الملاك واحد، مشترك في منطلق الفكرة، ناهيك بجوهر هذا الخطاب وعمق التكليف وحقيقته التي لا تخفى على أهلها!...

مروراً بأمر أبني «آدم» تقديم القران ﴿وَأْتَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٢٠١﴾ (المائدة)، ومن بعد التكاليف بتقديم قرابين تأكلها النار ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ الْيَنَّا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ ﴿٢٠٢﴾ (آل عمران)، حتى ذبح البقرة ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالَوا أَتَذْبَحُوا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿٢٠٣﴾ قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون ﴿٢٠٤﴾ قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر النظرين ﴿٢٠٥﴾ قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي إن البقر تشبه علينا وإنا إن شاء الله لمهتدون ﴿٢٠٦﴾ قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث مسلمة لا شبة فيها قالوا الكن جئت بالحق فذبوها وما كادوا يفعلون ﴿٢٠٧﴾ (البقرة)، ونحر الناقة ﴿وَالِى ثَمُودَ أَحَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَقُومِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ

فَذُرُّوْهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴿٧٦﴾ ... قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَاحِبَ مُرْسَلٍ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٧﴾ ... فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يُصَلِّحْ آتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٧٨﴾ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جِثْمِينَ ﴿٧٩﴾ (الأعراف)، والامتناع عن الشرب ﴿٨٠﴾ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوُوا آلَ اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٨١﴾ (البقرة)، وعن الصيد ﴿٨٢﴾ وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٨٣﴾ (الأعراف)، وغير ذلك من موارد الأحكام والتكاليف الإلهية التي تبدو "غريبة"!

هكذا كان الأمر على مدى مسيرة البشرية وتاريخ الإنسان وأرتباطه بخالقه عبر حُججه... عويصاً شائكاً، صعباً مستصعباً، سواء في معرفة الحكم، أو في تفهمه وقبوله، مما كان ينجرُّ في كثير من الأحيان وأغلب الحالات إلى التشكيك فيه والريب في حقيقته، فيقال ليس هذا مما يحكم به الله ولا يمكن أن يكون مما يأمر به، فيميلون عنه إلى غيره، وينشون وينصرفون إلى ما تنسجه أوهامهم يحسبون من العقل!

لم يكن الأمر في يوم هيناً يحكي الهوان، ولا في فترة مبذولاً يحكي الأبتدال! بل كان دائماً وأبداً عزيزاً ثميناً، هو ضالة الأخيار وطريدة النبلاء وغاية المؤمنين وطلبة أهل الحقِّ ومثنية أربابه... يكافحون لبلوغه ويجاهدون لنيله، ويصرفون النفيس للوقوف عليه نقيماً من الزيف، خالصاً من الريب، مهذباً من العيب، منزهاً من الدسِّ، آمناً من التحريف.

إنَّ من أبرز الآيات القرآنية التي تدعو لطلب العلم وتحث على السعي لمعرفة الأحكام الشرعية و "التفقه" في الدين هي آية النفر: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ﴿١٠٠﴾ (التوبة).

والتَّفَرُّدُ صُدُّ الْقَرِّ وَالسُّكُونُ، وَيُخْتَزَنُ الْحَرَكَةُ وَالْقِيَامُ، وَالْجِهَادُ نَاهِيكَ بِالْجِهَادِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْأَخْرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْأَخْرَةِ إِلَّا قَلِيلًا ۗ﴾ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبَدِّلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَتَضَرَّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٠﴾ (التوبة)، ولعلَّ يومَ النَّفَرِ سُمِّيَ بِهِ، لِشَبْهِهِ بِزَحْفِ الْجَيْشِ. (١)

ما يعني أن هذا الكنز العزيز الخفي، كنز المعارف الربانية القدسية والأحكام الإلهية المقدسة، لا يُهْتَدَى إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى بَرِيْقِ السُّيُوفِ وَلَمَعِهَا وَبِذَلِ الْمَهْجِ وَسَفْحِهَا، وَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِشْعَاعِ جَذْوَةِ تَحْرِقِ النَّفْسِ مِنْ عِلَاقَتِهَا، وَتَذْيِيبِهَا بِخَوْضِ اللَّجْجِ فِي السَّعْيِ وَالْبَحْثِ، وَمَا تَكَابَدَ وَتَعَانَى فِي هَذَا طَرِيقِ فَتَطَهَّرَهَا...

من الغريب الشاذ، الذي زال قُبْحُهُ وَأَلْفَهُ الْعَوَامُ وَأَنَسُوا بِهِ وَمَا عَادُوا يَسْتَوْحِشُونَ مِنْهُ وَيَسْتَعْرَبُونَ، تَوْهَمُ أَنْ كَسَبَ الْعِلْمَ وَالتَّفَقُّهَ وَمَعْرِفَةَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بِضَاعَةً وَسَلْعَةً تَطْلُبُ فِي السَّعْيِ وَالدَّعَةِ، وَالْحَالُ أَنَّهَا ضَالَّةٌ مَطْوِيَّةٌ فِي الْفَقْرِ وَمَقْصِيَّةٌ فِي الْغَرَبَةِ، إِنَّهُمْ يَتَحَرَّوْنَ هَذِهِ الْمَعَارِفَ فِي الرِّفَاءِ وَيُنْشِدُونَهَا فِي الرَّاحَةِ، وَهِيَ أَكْرَمَةٌ آتَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَنْ تَكُونَ مَحْفُوفَةً بِالْمَكَارِهِ وَمَقْتَرَنَةً بِالصَّعَابِ وَالْمَشَاقِقِ! إِنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَمْرِ كِنَافِلَةٍ يَتَفَكَّهُونَ بِهَا فِي حَيَاتِهِمْ، يَضْفُونَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ شَيْئًا مِنَ التَّنَوُّعِ الَّذِي يَقْطَعُ الرِّتَابَةَ وَيُخْلَعُ بَعْضَ الرُّوحَانِيَّةِ، بَيْنَمَا هُوَ أَصْلُ الْحَيَاةِ وَأَسَاسُهَا، وَبَابُ عِلَّةِ الْخَلْقِ وَفَلَسْفَةِ وُجُودِنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات).

(١) ذكر «أبن منظور» في (لسان العرب): وفي التنزيل العزيز: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ قَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴿١٠٠﴾ (المدثر)، بمعنى نَافِرَةٍ. وَنَفَرَ الْحَاجُّ مِنْ «مَنْى»، وَيُقَالُ: يَوْمَ النَّفَرِ وَلَيْلَةُ النَّفَرِ، لِلْيَوْمِ الَّذِي يَنْفِرُ النَّاسُ فِيهِ مِنْ «مَنْى»، وَهُوَ بَعْدَ يَوْمِ الْقَرِّ. وَأَسْتَنْفَرْتُهُمْ فَنَفَرُوا مَعَهُ، وَأَنْفَرُوهُ إِنفَارًا، أَي نَصَرُوهُ وَمَدَّوْهُ وَأَعَانُوهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَإِذَا أَسْتَنْفَرْتُهُمْ فَأَنْفَرُوا»، أَي أَسْتَنْجِدْتُمْ وَأَسْتَنْصَرْتُمْ، أَي إِذَا طَلَبْتُمْ مِنَكَ النُّجْدَةَ وَالتَّصَرُّةَ فَأَجِيبُوا وَأَنْفَرُوا خَارِجِينَ إِلَى الْإِعَانَةِ. وَفِي الْأَسَاسِ: وَأَسْتَنْفَرَ الْإِمَامُ الرَّعِيَّةَ كَلَّفَهُمْ أَنْ يَنْفَرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ (الإسراء) قيل معناه: وجعلناكم أكثر منهم أنصاراً. وَالتَّفَرُّةُ: الْقَوْمُ يَنْفِرُونَ مَعَكَ إِذَا حَزَبَكَ أَمْرٌ وَيَتَنَافَرُونَ فِي الْقِتَالِ. وَنَفِيرٌ «قَرِيْشٌ»، الَّذِيْنَ كَانُوا نَفَرُوا إِلَى «بَدْرٍ» لِيَمْنَعُوا عَيْرَ «أَبِي سَفِيَّانٍ». وَمِنْهُ الْمَثَلُ: «فَلَانٌ لَا فِي الْعَيْرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ». وَمِنْ الْمَجَازِ: نَفَرَتِ الْعَيْنُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ تَنْفِرُ، بِالْكَسْرِ، وَتَنْفَرُ، بِالضَّمِّ، نَفُورًا، كَقَعُودٍ: هَاجَتْ وَوَرِمَتْ. وَتَنْفَرُ الْعُرْجُ نَفُورًا: وَرِمَتْ.

والتراخي والتهاون في تلقي الدين، والميوعة والطيش والرعوننة في التعاطي مع أحكامه وتعاليمه، ظاهرة خطيرة غرّت مجتمعاتنا، وتسربت إلى ثقافتنا، بشكل فاضح ودرجة لعلها غير مسبوقة في سيرة الماضين، فترى الإنسان يكابد ويكافح في سبيل دنياه ويجتهد ليؤمن حاجاته وكفايته من معاشه، بل يتطلع ليلبغ الغنى والثراء، ويسعى لأكمل درجاته وأقصى حدوده، حتى في الأمور المعنوية، تراه يكافح لما يصون كرامته ويحقق عزّته ويأخذ بما يجب لذلك من أسباب مادية وعوامل طبيعية... فإذا وصل الأمر إلى الدين وبلغ تحصيل معارفه، أكتفى بالأدنى سبباً والأيسر سبيلاً والأقلّ مؤونة، ما يكف نفسه اللؤامة ويسكن تأنيب ضميره، ويحقق له المظهر الاجتماعي المقبول الذي يُخرجه من صدق عنوان الفسق، ويدخله في الملتزمين الأخيار، وباب التعلُّل مُشرع له من مقولات "يسر الدين لا عسره"، ودعاوى "عدم التعقيد" والبعء عن "التشدّد والتطرف"!

إن طلب العلم، والوقوف على حقيقة الحكم ومعرفة التكليف الشرعي يشكّل اليوم، كما كان من قبل، في عهود «الأئمة» عليهم السلام، معضلة كبيرة وقضية شائكة وممارسة مخوفة بالمصاعب، مقترنة بالمخاطر والمكاره، وليس الأمر كما يتوهم بعضهم وليد غيبة، أو غيبي، «إمام زماننا» عليه السلام الصغرى والكبرى.

مصاعب ومخاطر أضطرت بعض الأصحاب رضوان الله عليهم أمتهان أعمال خاصة تؤمّن طريق التواصل بينهم وبين مصدر الأحكام، كما فعل «عثمان بن سعيد العمري»^(١)، الذي كان يتجر بالسمن تغطية على أمره وحيلة لأداء دوره الأساس. وكان الشيعة إذا حملوا إلى «أبي محمد» عليه السلام ما يجب عليهم من الأموال، أنفذوا إلى «أبي عمرو» ليجعله في جراب السمن وزقاقه، ويحمّله إلى «أبي محمد» عليه السلام تقيّة وخوفاً.^(٢) ف «العمري» عليه السلام كان يقوم بدور الوساطة بين «الأئمة» عليهم السلام وبين قواعدهم الشعبية الموالية، ينقل أسئلتهم وأمواهم الشرعية، ويأتيهم بأجوبة الرسائل وتوجيهات «الأئمة» عليهم السلام.

(١) ويكنى «أبا عمرو السمنان»، ويقال له «الزيات الأسدي»، وهو وكيل ثلاثة من «الأئمة»: «الهادي» و«العسكري» و«المهدي» عليهم السلام، وهو أوّل السفراء الأربعة، وأبنة «محمد» هو السفير الثاني.

(٢) «الغيبة» ل «الشيخ الطوسي» ص ٣٥٤.

وأوذت بحياة آخرين من رواة المعارف الدينية ونقلة الأحاديث الشريفة، فصُلب «المعلني بن خنيس» رضوان الله عليه، وهو من سفراء وقوَّام «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام، قتله «السيرافي» صاحب شرطة «داود بن علي» والي «المدينة»...

فعن «أبي بصير» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول - وقد جرى ذكر «المعلني بن خنيس» - فقال: يا «أبا محمد» أكنتم عليّ ما أقول لك في «المعلني». قلت: أفعل. فقال: أما إنه ما كان ينال درجتنا إلا بما ينال منه «داود بن علي». قلت: وما الذي يصيبه من «داود»؟ قال: يدعو به فيأمر به فيضرب عنقه ويصلبه. قلت: إننا لله وإننا إليه راجعون. قال: وذلك قابل (أي السنة القادمة). قال: فلما كان قابل، وليّ «المدينة» («داود بن علي») فقصد «المعلني» فدعاه وسأله عن شيعة «أبي عبدالله»، وأن يكتبهم له. فقال: ما أعرف من أصحاب «أبي عبدالله» عليه السلام أحداً، وإنما أنا رجل أختلف في حوائجه، وما أعرف له صاحباً. فقال: أتكنمني؟ أما إنك إن كتمتني قتلتك! فقال له «المعلني»: بالقتل تهددني؟ والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، ولئن قتلني لتسعدني وأشقيك.

فكان كما قال «أبو عبدالله» عليه السلام، لم يغادر منه قليلاً ولا كثيراً. فلما أراد قتله قال «المعلني»: أخرجني إلى الناس فإن لي أشياء كثيرة حتى أشهد بذلك. فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس قال: أيها الناس أشهدوا أن ما تركت من مال عين، أو دين، أو أمة أو عبد، أو دار، أو قليل أو كثير، فهو لـ «جعفر بن محمد». فقُتِل وصُلب! ثم إن «الإمام» عليه السلام حين بلغه مقتله قام مغضباً يجرُّ ثوبه، فقال له «إسماعيل أبنه»: يا أبة أين تذهب؟ قال: لو كان نازلة لأقدمتُ عليها! فجاء حتى دخل علي «داود بن علي»، فقال له: يا «داود» لقد أذنبت ذنباً لا يغفره الله لك! قال: وما ذاك الذنب؟ قال: قتلت رجلاً من أهل الجنة. ثم مكث ساعة (إلى أن قال) ما أنا قتلته. قال: فمن قتله؟ قال: قتله «السيرافي». قال: فأقِدنا منه ^(١). قال: فلما كان من الغد، غدا «السيرافي» فأخذه فقتله، فجعل يصيح: يا عباد الله! يأمروني أن أقتل لهم الناس، ثم يقتلونني! ^(٢)

(١) القود: القتل بالقتيل، تقول: أقدته منه. وأستقدت الحاكم وأقدته: أنتقمته منه بمثل ما أتى.

(٢) أنظر: قاموس الرجال، لـ «الشيخ محمد تقي التستري» ج ١٠ ص ١٦٠. و«مقاتل الطالبين» ج ٣ ص ٣٥٢.

إن الظروف الأمنية التي كانت تحفُّ الالتقاء بـ «الأئمة» ﷺ وتكتنف أجواء الاتصال بهم، وتحول دون الأخذ والتلقّي المباشر، جعلت «حُجج الله» وكأنهم في "غيبة" دائمة مستمرة، حجبت التبليغ السلس للأحكام والنشر الميسر والموسّع للمعارف، وأدناه ما كان يقع فيه الأصحاب من مفارقات ويعيشونه من حيرة تنتابهم بسبب ممارسات «الأئمة» ﷺ حين تتنوع إجاباتهم عن أسئلة الأصحاب، بسبب التقية ودرجة احتمال العلم بينهم، ما كان يظهر لهم تعارضاً مُسقطاً واضطراباً مُخللاً، ويتوهمونه اختلافاً! نعم، هناك مراحل استثنائية تراجعت فيها هذه الحالة وأنحسرت بعض الشيء، كعهد «الصادقين» ﷺ، عند سقوط دولة وقيام أخرى، وأنشغال الظالمين بالظالمين، ما أفسح أن يبتّ العلم وينشر. ومن نافلة القول إن هذه الأمور والأسباب وتلك العوائق والصعاب، لم تحل يوماً دون أن يبارس «الحجّة» حُجّيته على الخلق^(١)، ويتمّ رسالته، ولعلّ الإرشاد إلى الاجتهاد والحثّ على الاستنباط والتأسيس للتفكّه، والدعوة لمرجعية العلماء، كان من أدوات وآليات «الأئمة» ﷺ في إتمام الحجّة وإبلاغ الأحكام ونشر المعارف.

(١) من الحقوق المضبوطة والمفاهيم المشوّهة والأفكار المغلوطة، أن دور «الإمام» ﷺ ينحصر في التبليغ وبيان الأحكام ونشر الدين وهداية الناس وإقامة الحق والعدل، فإذا تعطل ذلك لأي سبب لم يكن لـ «الإمام» عمل غيره، وكأن «الحجّة» ﷺ الآن في مغيبه، لا شأن له ولا دور سوى الانتظار، والتدخل الاستثنائي في تقويم المسار!... والحال أن هناك دوراً تكوينياً خطيراً هو من صميم شأنه وخلافة الله في أرضه وخلقه، ويتصل بجوهر ولايته ومقامه وسلطانه النافذ، يطال استقرار الأرض وبقائها، ويبلغ حفظ السماوات وقيامها، والأفلاك في مداراتها، والنجوم في أبراجها. إن أنفاس الكائنات ومقاديرها، وسكونها وحركتها، وسقمها وعافيتها، هي من هذا الوجود الأقدس، واسطة الفيض الإلهي، والسبب المتصل بين أرض الفقر وسماء الغنى.

وفي «الجامعة الكبيرة» الكفاية من الدليل على ذلك. وهذه شواهد أخرى: عن أمير المؤمنين ﷺ: "نحن أئمة المسلمين وحجّة الله على العالمين، ونحن أمان لأهل السماوات والأرضين، ولولنا لساخت الأرض بأهلها". رواه «الكليني» في (الكافي) ج ١ ص ١٧٩ ح ١٢، ونقله «الحافظ رجب البرسي» في (مشارك أنوار اليقين) ص ٨٣. وفي زيارة «سيد الشهداء» ﷺ عن «الصادق» ﷺ يقول: "... أنا عبد الله ومولاك وفي طاعتك، والوفاد إليك، ألتمس كمال المنزلة عند الله، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلج دونك من الدخول في كفالتك التي أمرت بها... (إلى أن تقول:): وبكم تُنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها ورزقها، بكم يكشف الله الكرب وبكم ينزل الله الغيث وبكم تسيخ الأرض التي تحمل أبدانكم وتستقر جبالها عن مراسيها، إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم والصادر عما فُضّل من أحكام العباد". (الكافي) لـ «الكليني» ج ٤ ص ٥٧٦.

من هنا كانت ضرورة الاجتهاد والاستنباط، وجاء التقليد، وظهرت المرجعية... و "الاجتهاد" عند الشيعة الإمامية يختلف عمّا لدى غيرهم، فهو ليس مرادفاً للرأي والاستحسان والقياس الذي يعمل به القوم كلّما أنقطعوا عن النصّ، بل لربما تجاوزوا النصّ وقفزوا عليه وقاسوا برأيهم مع وجوده، سواء في الفقه والعقيدة! بل هو بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية من أدلّتها، وكما عبّر «الأخوند الخراساني» وأراد «الشيخ البهائي»: "استفراغ الوسع في تحصيل الحجّة على الحكم الشرعي"، وهو: "ما يُقتدر به على استنباط الأحكام الفعلية من أمانة معتبرة أو أصل مُعتبر عقلاً أو نقلاً في الموارد التي يظفر فيها بها".^(١)

إن الاجتهاد بمعنى القياس والاستحسان والعمل بالرأي منهي عنه ومرفوض، بل محارب في مدرسة «أهل البيت» عليهم السلام، وفي ذلك نصوص كثيرة منها ما رواه «أبوبصير» قال: قلت لـ «أبي عبدالله» عليه السلام: تردّ علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها؟ فقال: لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله عزّ وجل.^(٢) وعن «أبي شيبة الخراساني» قال: سمعت «أبا عبدالله الصادق» عليه السلام يقول: إن أصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزدتهم المقاييس من الحقّ إلّا بعداً، وإن دين الله لا يُصاب بالمقاييس.^(٣)

عن «محمد بن حكيم» قال: قلت لـ «أبي الحسن موسى بن جعفر» عليه السلام: جعلت فداك، فقّهنا في الدين وأغنانا الله بكم عن الناس، حتى إن الجماعة منّا لتكون في المجلس، ما يسأل رجل صاحبه تحضره المسألة ويحضره جوابها في ما منّ الله علينا بكم، فربما ورّد علينا شيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن آبائك شيء، فنظرنا إلى أحسن ما يحضرنا وأوقف الأشياء لما جاءنا عنكم، فنأخذ به؟ فقال عليه السلام: هيهات هيهات، في ذلك والله هلك من هلك يا «أبن حكيم». قال: ثم قال: لـ... الله «أبا حنيفة» كان يقول: قال «عليّ»، وقلت. قال «محمد بن حكيم» لـ «هشام بن الحكم»: والله ما أردتُ إلّا أن يرخص لي في القياس.^(٤)

(١) الكفاية، لـ «المحقق محمد كاظم الخراساني» ص ٤٦٣ و ٤٦٤.

(٢) و (٣) و (٤) الكافي، لـ «الكليني» ج ١ ص ٥٦.

وفي رواية «ساعة»، عن «أبي الحسن موسى» عليه السلام، قال: قلت: أصلحك الله، إنا نجتمع فتتذاكر ما عندنا، فلا يرد علينا شيء إلاّ وعندنا فيه شيء مُسْطَر، وذلك مما أنعم الله به علينا بكم، ثم يرد علينا الشيء الصغير ليس عندنا فيه شيء، فينظر بعضنا إلى بعض، وعندنا ما يشبهه، فنقيس على أحسنه؟ فقال: وما لكم وللقياس؟ إنما هلك من هلك من قبلكم بالقياس. ثم قال: إذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به، وإن جاءكم ما لا تعلمون فيها - وأهوى بيده إلى فيه (أي السكوت) - ثم قال: ل... الله «أبا حنيفة» كان يقول: قال «علي» عليه السلام، وأنا، وقالت «الصحابه» وقلت. ثم قال عليه السلام: أكنتَ تجلس إليه؟ فقلت: لا، ولكن هذا كلامه، فقلت: أصلحك الله، أتى «رسول الله» ﷺ الناس بما يكتفون به في عهده؟ قال: نعم. وما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة. فقلت: فضاعَ من ذلك شيء؟ فقال: لا، هو عند أهله. (١)

وعن «يونس بن عبد الرحمن»، قال: قلت لـ «أبي الحسن الأول» (أي «الكاظم» عليه السلام): بم أُوْحِدَ اللهُ؟ فقال: يا «يونس» لا تكوننَّ مبتدعاً، من نظرَ برأيه هلك، ومن ترك «أهل بيت» عليهم السلام ضلَّ، ومن ترك كتاب الله وقول «نبيّه» كفر. (٢)

وعن «أبي شيبه» قال: سمعت «أبا عبد الله» عليه السلام يقول ضلَّ علمُ «أبن شبرمة» (٣) عند «الجامعة»، إملاء «رسول الله» ﷺ وخطُّ «علي» عليه السلام بيده. إن «الجامعة» لم تدع لأحدٍ كلاماً، فيها علم الحلال والحرام، إن أصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدادوا من الحق إلاّ بُعداً، إن دين الله لا يصاب بالقياس. (٤)

(١) و(٢) «الكافي» لـ «الكليني» ج ١ ص ٥٧.

(٣) ذكر «المولى المازندراني» في (شرحه) ج ٢ ص ١٣١: «أبن شبرمة»: أسمه «عبدالله»، ذكره «أبن داود» في قسم المدوحين من كتابه، وقال: كان قاضياً لـ «المنصور»، وكان فقيهاً شاعراً، أوردّه «العلامة» في (الخلاصة) في قسم المجروحين. وقال بعض العلماء: إنه مستقيم مشكور، وطريق الحديث من جهته ليس إلاّ حسناً ممدوحاً، ولست أرى لذكر «العلامة» له في قسم المجروحين وجهاً، إلاّ أنه قد تقلد القضاء من قبل «الدوانقي» وهو شيء لا يصلح للجرح كما لا يخفى. وعلق «المرزا الشعراني» فكتب: لا أدري من هذا الذي أجترأ على «العلامة»؟! والظاهر من تولى القضاء من قبل «المنصور» الضعف، إلاّ أن يُعلم استقامته يقيناً، فيحمل عمله على الصحة، وقد ذكره المخالفون وأثنوا عليه ولم يتهموه بالرفض والتشيع كما هو دأبهم. وذكره «الشيخ القمي» في (الكنى والألقاب) ج ١ ص ٣٢٤. فقال: يظهر من الروايات ذمّه، وأنه كان يعمل بالرأي والقياس.

(٤) «الكافي» لـ «الكليني» ج ١ ص ٥٧.

وعن «أبان بن تغلب» عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: إن السنّة لا تُقاس، ألا ترى أن امرأة تقضي صومها ولا تقضي صلاتها يا «أبان»! إن السنّة إذا قيست مُحَقِّقَ الدين. (١)

عن «مسعدة بن صدقة» قال: «جعفر» عن «أبيه» عليه السلام أن «علياً» صلوات الله عليه قال: من نصب نفسه للقياس لم يزل دهره في التباس، ومن دان الله بالرأي لم يزل دهره في ارتماس، قال: وقال «أبو جعفر» عليه السلام: مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ دَانَ اللَّهُ بِهَا لَا يَعْلَمُ، وَمَنْ دَانَ اللَّهُ بِهَا لَا يَعْلَمُ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِي مَا لَا يَعْلَمُ. (٢)

وعن «عيسى بن عبدالله القرشي» قال: دخل «أبو حنيفة» على «أبي عبدالله» عليه السلام فقال له: يا «أبا حنيفة» بلغني أنك تقيس؟ قال: نعم. قال: لا تقس، فإن أوّل من قاس «إبليس» حين قال: خلقتني من نار وخلقته من طين، فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نورية «آدم» بنورية النار عرف فضل ما بين النورين، وصفاء أحدهما على الآخر. (٣)

عن «يونس»، عن «قتيبة» قال: سألت رجلاً «أبا عبدالله» عليه السلام عن مسألة فأجابها فيها. فقال الرجل: رأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه! ما أجبتك فيه من شيء فهو عن «رسول الله» صلى الله عليه وآله وسلم، لساننا من: "أرأيت" في شيء. (٤)

إن هذا "الاجتهاد" الذي يعني العمل بـ "الرأي"، والمبني على "القياس" و"الاستحسان" و"المصالح المرسلة"، هو المرفوض في مدرسة «أهل البيت» عليهم السلام، ولكن "الاجتهاد" بمعناه الآخر، أي استنباط (٥) الحكم الشرعي ببذل الجهد واستفراغ الوسع في سبيل معرفته، لم يكن مقبولاً مرضياً لدى «الأئمة» عليهم السلام فحسب، بل كانوا يعلمونه أصحابهم ويدربونهم على كيفيته.

(١) و(٢) و(٣) و(٤) (الكافي) ج ١ ص ٥٨ - ٥٩.

(٥) اللَّبْطُ في اللغة هو: الماء الذي يَنْبُطُ من قعر البئر إذا حُفرت، وقد نَبَطَ ماؤها يَنْبُطُ وَيَنْبُطُ نَبْطًا وَنُبُوطًا. وَأَبْنَطْنَا الْمَاءَ أَي اسْتَنْبَطْنَاهُ وَأَنْتَهِنَا إِلَيْهِ. وَنَبَطَ الْمَاءُ يَنْبُطُ وَيَنْبُطُ نُبُوطًا: نَبَعٌ، وَكُلُّ مَا أَظْهَرَ، فَقَدْ أَنْبَطَ. وَأَوَّلُ مَا يُسْتَنْبَطُ مِنْ مَاءِ الْبَيْرِ يُسَمَّى "الْقَرِيحَةَ"، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لِفُلَانٍ قَرِيحَةٌ جَيِّدَةٌ، يَرَادُ اسْتَنْبَاطَهُ الْعِلْمَ. وَأَسْتَنْبَطَهُ وَأَسْتَنْبَطَ مِنْهُ عِلْمًا وَخَبْرًا وَمَالًا: اسْتَخْرَجَهُ. وَالْأَسْتَنْبَاطُ: الاسْتِخْرَاجُ.

وَأَسْتَنْبَطَ الْفَقِيهُ إِذَا اسْتَخْرَجَ الْفَقْهَ الْبَاطِنَ بِأَجْتِهَادِهِ وَفَهَمَهُ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء).

ومما يُستدلُّ به على ذلك حديث «الصادق» عليه السلام في ردِّه على سائل سألَه عن المسح على مرارة^(١) وَضَعَهَا عَلَى ظَفَرِهِ الْمَقْطُوعِ: "يُعْرَفُ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، إِسْمَحَ عَلَيْهِ".^(٢)

وقد أمر «الباقر» عليه السلام «أبان بن تغلب» أن يجلس في مسجد «رسول الله» صلى الله عليه وآله ويفتي الناس، فقد قال له: "أجلس في مسجد «المدينة» وأفت الناس، فإني أحبُّ أن يرى في شيعتي مثلك". وكان إذا دخل على «أبي عبدالله» عليه السلام ثنى له وسادة وصافحه. وكان إذا قدم «المدينة» تقوّضت إليه الخلق وأُخْلِيت له سارية «النبي» صلى الله عليه وآله. (٣) وروى «البنزطي» في (جامعه) على ما نقله عنه «محمد بن إدريس»، عن «هشام بن سالم»، عن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام قال: "إنما علينا أن نُلقي عليكم الأصول وعليكم أن تفرِّعوا"^(٤). وعن «أبي الحسن الرضا» عليه السلام بلا واسطة، قال: "علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع"^(٥).

وتلك "الأصول" كثيرة: منها - على سبيل المثال - أصل "الاستصحاب"، ففي (التهذيب) عن «زرارة» قال: قلت له («الباقر» عليه السلام): الرجل ينام وهو على وضوء أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا «زرارة» قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والأذن والقلب وجب الوضوء. قلت: فإن حرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك أمرٌ بيِّن، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك، ولكن ينقضه بيقين آخر"^(٦).

ولو أعرضنا عن القياس والأستحسان وأمثالها من مرتكزات الإفتاء لدى القوم، مما كان «الأئمة» عليه السلام يرفضونه رفضاً باتاً، فإنَّ أَسْتنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة كان رائجاً بين الشيعة، ولا سيَّما في الذين نهلوا من «الصادقين» عليه السلام، أمثال «زرارة بن أعين» و«محمد بن مسلم» و«أبان بن تغلب» وغيرهم من طُلاب هذه المدرسة العظيمة.

(١) المُرَّة والمرارة دواء يجبر طلاؤه الكسور ويرئ الجروح.

(٢) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ١ ص ٣٢٧.

(٣) (رجال ابن داود) ل «أبن داود الحلي» ص ٢٩. وسارية «النبي» صلى الله عليه وآله هي الأسطوانة التي كان يتكئ عليها.

(٤) و(٥) و(٦) أنظر: (الأصول الأصلية) ل «الفيض الكاشاني» ص ٧٠. ٧٠.

وفي عهد مولانا «الحجة بن الحسن» عليه السلام ومع الانتقال إلى عصر «الغيبة الكبرى» ودخول الشيعة في الانقطاع التام عن «الإمام»، وبدء العمل بالتوقيع المعروف: "أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رؤاة حديثنا فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجة الله" ^(١) أخذ الاجتهاد يتطوّر شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ذروته في يومنا هذا.

ومن كان لهم الأثر الكبير في هذا التطور: «الحسن بن أبي عقيل» المعروف بـ «العماني» والمعاصر لـ «الكليني»، المتوفى (٣٢٨ هـ). و«محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو علي الإسكافي». ومنهم «محمد بن محمد بن النعمان المفيد» المتوفى (٤١٣ هـ)، وتلميذه «السيد المرتضى علم الهدى» المتوفى (٤٣٦ هـ).

وكان أكثرهم جهداً ودوراً هو شيخ الطائفة «محمد بن الحسن الطوسي» (٤٦٠ هـ)، فقد ألّف عدّة كتب منها (الخلاف) و(النهاية) و(المبسوط) في الفقه، و(التهذيب) و(الاستبصار) في الحديث، و(العدّة) في الأصول.

ويشير رضوان الله عليه إلى هذا التطور العظيم في مقدمة كتابه (المبسوط)، فيقول: "فإني لا أزال أسمع معاصر مخالفتنا من المتفكّهة والمتسبين إلى علم الفروع، يستحرقون فقه أصحابنا الإمامية، ويستنزرونه، وينسبونهم إلى قلة الفروع وقلة المسائل، ويقولون: إنهم أهل حشوٍ ومناقضة، وإن من ينفي القياس والاجتهاد (الرأي) لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول، لأن جُلّ ذلك وجمهوره مأخوذ من هذين الطريقتين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أن جُلّ ما ذكره من المسائل موجودٌ في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن «أئمتنا» الذين قولهم في الحجة يجري مجرى قول «النبي» ﷺ، إما خصوصاً أو عموماً أو تصريحاً أو تلويحاً. وأما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع، فلا فرع من ذلك إلاّ وله مدخلٌ في أصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً، يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل، وبراءة الذمة وغير ذلك... ^(٢)

(١) (وسائل الشيعة) لـ «الحرّ العاملي» ج ١٨ ص ١٠١.

(٢) (المبسوط) لـ «شيخ الطائفة الطوسي» ج ١ ص ٢.

ومن هنا نشأ التقليد وتكوّنت المرجعية الدينية...

المؤمنون بعد الانقطاع عن «الإمام» أنقسموا في تلقّي الدين وأخذه بين: ساع بنفسه في هذا السبيل، مُلاحق للمعارف الدينية والأحكام الشرعية والتكاليف الإلهية، متحرّراً مصدرها وحقيقة أنتسابها إلى «الإمام» وأتصالها بالمنبع الصحيح، وبين مقلّد يعتمد على الأول الذي بلغ الأجتهد ووصل إلى الحقيقة وعرفها من منبعها، وأدرك الحكم وأستنبطه من معدنه، يجعله حجّة بينه وبين ربّه، وواسطة تعرّفه ما يريد «إمامه». والحق أن الناس كانوا على هذا منذ البداية، في عصر "التشريع" وحضور «الأئمة»، منهم من ترقى همته في طلب العلم وكسب الفضيلة وتأخذه إلى المعالي والكمالات، ومنهم من تقعد به فلا "ينفر"، متثاقلاً إلى الأرض، فإن نهض به ضميره ووجدانه، وأسعفته طهارته وإيمانه، صار يلاحق أولئك الأفاضل والرواد، من العلماء المجتهدين الرواة، ويقلّدهم دينه. (١)

والتقليد في أحكام الدين هو "العمل المستند إلى فتوى مجتهد" (٢) بمعنى أن يقلّد المكلف من فرغ عن استنباط ما يحتاجه الناس، وكان متمكناً قادراً على ما يحتاجونه فيما يتجدّد من أمور مجهولة الحكم، ويعتمد المكلف عليه ويتبعه بما يحقق له فراغ الذمّة من التكليف الشرعي. وهذا ما عليه عامّة المؤمنين لأنهم غير قادرين على الأجتهد، وما يتطلبه من تجشّم صعاب التفرّغ والانقطاع لعشرات السنين، ومكابدة شظف العيش (حين ينصرف عن الكسب)، والهجرة والتغرّب عن الأوطان... ولو كلّف الناس جميعاً بالأجتهد لتعطّلت عجلة الحياة وتوقفت أسباب المعيشة الطبيعية.

(١) التقليد لغة: من القلّد، وهو جمع الشيء على الشيء. والقلادة: المفتولة التي تجعل في العنق من فضّة وغيرها، وبها شُبّه كل ما يتطوّق. وتقليد الهدى: أن يُعلّق في عنق النّعم شيء يُعلّم به أنه هدي. وتقلّد السيف: جعل نجاده (جماله) على منكب. ومنه التقليد في الدين. وهو معنى مجازي، إذ لا قلادة ولا عنق في البين، إنما المراد أن يجعل المقلّد مسؤولاً ما يؤدبه من أعمال شرعيّة طبقاً لفتوى مقلّده في رقة وعنق ومسؤولية المقلّد.

(٢) أنظر: (العروة الوثقى) ج ١ ص ١٦. في خلاف حول حقيقة التقليد، لا أريد الدخول فيه حذر تشبّث البحث وما يكاد يُخرجنا من صميمه. ولعلّ المعنى اللغوي، كما ذهب «الشيخ محمد علي الأنصاري» في «الموسوعة الفقهيّة المسيرة»، يعضد قول من ذهب إلى أن التقليد هو العمل برأي الفقيه لا مجرّد الألتزام والأخذ بقوله. وقد أمضى قول «السيد اليزدي» في «العروة»، السادة الأعظم: «حسين البروجردي» و«عبدالهادي الشيرازي» و«محسن الحكيم» و«أبو القاسم الخوئي» و«روح الله الخميني» و«أحمد الخونساري» الذي قال: إنه الألتزام مع العمل. وفي تعليقه «الشيخ عبد الكريم الحائري»، أنه: "الأعتد على رأي المجتهد في العمل".

أما مشروعية التقليد وحكمه: فالمعروف أن «الإمامية» تقول بجواز التقليد وتعمل به، وهو عندهم واجب تخييري بينه وبين الاجتهاد والأحتياط (على تفصيل)، مع توفر شروطها، وإلاً أنحصر الخيار في الوجوب وتعيّن فيه. وهذا هو المعروف بين «الإمامية»، لكن ذهب «الأخباريون» منهم إلى حرمة التقليد، تبعاً إلى حرمة الاجتهاد والعمل بالرأي والنظر، كما هو مبناهم.^(١) ولكن ردّ قولهم أعظم العلماء^(٢)، وحُسم الأمر في الحوزات العلمية لصالح الاجتهاد وتلاشى النهج الأخباري في الحواضر العلميّة.^(٣)

(١) قال «الحزب العاملي» في ج ١ ص ١٦ من (وسائل الشيعة) بعد ذكر الرواية التي جاء فيها "وأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه... فللعوام أن يقلّدوه، أقول: التقليد المرخص فيه هو قبول الرواية، لا قبول الرأي والاجتهاد والظن". ورفض «الأسترابادي»، وهو من المتشددين في المنهج الأخباري، تقسيم المكلف إلى مجتهد ومقلّد. أنظر: (الفوائد المدنيّة) ص ٢٦٣.

(٢) منهم، بل على رأسهم، «الوحيد البهبهاني»، ومن جملة ما قال في (الفوائد الخائرية) ص ١٣١: "قد عرفت أن مناط الفرق بين الأخباري والمجتهد هو نفس الاجتهاد - أي العمل بالظن - فمن أعترف بالعمل به فهو مجتهد، ومن أدعى عدمه، بل كون عمله على العلم واليقين، فهو أخباري، ولذا لا يجوز الأخباري تقليد غير «المعصوم» عليه السلام. وفي الحقيقة هو مانع عن التقليد، لأن تقليد «المعصوم» عليه السلام ليس تقليداً، وبناءً أمره على أن أصول الدين - من حيث إنه علمي - لا يجوز فيه الاجتهاد الاصطلاحي ولا التقليد... ويؤيده أن طائفة كانوا "زرارية"، وطائفة كانوا "يعفورية"، وهكذا. وكثيراً ما أمروا بأخذ معالم الدين عن فلان وفلان".

(٣) لا وجود اليوم يُذكر لعلماء الأخبارية، فلا مقتضي لتفصيل البحث، ونعم ما قال «المحقق البحراني» في عرض "المعركة": "الأول والأليق بذوي الإيمان، والأحرى والأنسب في هذا الشأن هو أن يقال: إن عمل علماء الفرقة المحققة والشريعة الحقّة أيدهم الله تعالى بالنصر والتمكين ورفع درجاتهم في أعلى عليين سلفاً وخلفاً إنما هو على مذهب أئمتهم عليهم السلام وطريقهم الذي أوضحوه لديهم، فإن جلاله شأنهم وسطوع برهانهم وورعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر على مرّ الأيام والدهور يمنعهم من الخروج عن تلك الجادة القويمة والطريقة المستقيمة، ولكن ربّما حادّ بعضهم أخبارياً كان أو مجتهداً عن الطريق غفلة أو توهماً، أو لقصور اطلاع أو قصور فهم أو نحو ذلك في بعض المسائل، فهو لا يوجب تشريعاً ولا قدحاً، وجميع تلك المسائل التي جعلوها مناط الفرق من هذا القبيل كما لا يخفى على من خاض بحار التحصيل، فإننا نرى كلاً من المجتهدين والأخباريين يختلفون في آحاد المسائل بل ربما خالف أحدهم نفسه، مع أنه لا يوجب تشريعاً ولا قدحاً. وقد ذهب رئيس الأخباريين «الصدوق» عليه السلام إلى مذاهب غريبة لم يوافق عليها مجتهدٌ ولا أخباري (كقوله بسهوه «النبي» عليه السلام وتشيعه على من زاد الشهادة الثالثة في الإقامة والأذان، بل نسب إنكار السهوه والقول بالزيادة إلى المفوضة!)، مع أنه لم يقدح ذلك في علمه وفضله. ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وقوع هذا الاعتساف إلا من زمن صاحب «الفوائد المدنيّة» («الأسترابادي») سامحه الله تعالى برحمته المرضية، فإنه قد جرّد لسان التشيع على الأصحاب وأسهب في ذلك أي إسهاب، وأكثر من التّعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب". أنظر: (الحدائق الناضرة) ج ١ ص ١٦٩، و(الذّر النجفية) ج ٣ ص ٢٨٨.

وأراني مضطراً إلى شيء من التفصيل في بيان موقع التقليد في الشريعة، ومشروعيته والأدلة عليه، رداً على أبتذال الفكر وازدراء العقل الذي عمَّ بعض الأوساط المتأثرة بأدعياء الثقافة والتنوير، من إسقاط اللفظ على معانٍ عُرفية متداولة، وحمله على ما يقبَّح ويستهجنه، وهي تصفه استلاباً للفكر وتجعله مقابلاً للتحرر والوعي! ناهيك بتهريج الغوغاء وسفَه الرعا الذين يحاربون الفكرة تحت شعارات أنهم ليسوا قروداً "تقلد" ما يفعل الغير، ولا ببغاوات تحكي وتسترجع ما يقوله الآخر!

وعلى الرغم من أن التقليد، كمرتكز وأصل، مرجعه العقل الذي يحكم برجوع الجاهل إلى العالم، إلا أنه لم يخلُ من أدلة نقلية تعضده، وتنهض به من القرآن والسنة. فهو أمر قرآني جاء في آيتي "التنفر" و"الذكر"...

يقول «السيد الخوئي» رحمته الله في ذلك: "إن آية: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة)، تدلنا على وجوب النفر حسبما تقتضيه "لولا" التحضيضية، كما تدلنا على وجوب التفقه والإنذار، لأنها الغاية الداعية إلى الأمر بالتنفر، وتدلنا أيضاً على أن مطلوبيَّة التفقه والإنذار ليست لأجل نفسيهما، بل من جهة احتمال التحذُّر بواسطتهما، فالغاية من ذنك الواجبين هو التحذُّر عند الإنذار. وحيث إن الآية مطلقة فيستفاد منها أن التحذُّر عقيب الإنذار واجبٌ مُطلقاً، سواء حصل العلم من إنذار المنذرين أم لم يحصل. ^(١)

(١) وتوضيحه: إن الحذر - على ما يستفاد من مشتقاته وموارد أستعماله - عنوان للعمل وليس عبارة عن الخوف النفساني فحسب، ومعناه التحفظ عن الوقوع في ما لا يُراد من المخاوف والمهالك. مثلاً، إذا حمل المسافر سلاحه في الطريق المحتمل فيه اللص أو السبع للدِّفاع عن نفسه أو ماله يقال: إنه تحذَّر، فهو فعل اختياري وليس بمعنى الخوف كما مرَّ، وقد دلَّت الآية المباركة على وجوبه. وبما أن التحذُّر غير مقيّد فيها بصورة حصول العلم من إنذار المنذرين لكي يجب التحذُّر بالعلم المستند إلى الإنذار، فلا مناص من الالتزام بوجوب التحذُّر عقيب الإنذار مطلقاً، حصل للمتحدِّر علمٌ من إنذار المنذرين أم لم يحصل.

وللآية المباركة دلالات: منها: دلالتها على وجوب التقليد في الأحكام، لدالتها على وجوب التحذُّر بإنذار الفقيه، وهو إنما يتحقق بالعمل على إنذاره وفتواه. ومنها: دلالتها على وجوب الإفتاء، وذلك لدالتها على وجوب الإنذار، فإن الإنذار قد يكون بالدلالة المطابقية، وقد يكون ضمناً أو بالالتزام، وإفتاء المجتهد بالحرمه أو الوجوب يتضمن الإنذار بأستحقاق العقاب عند تركه الواجب أو إتيانه الحرام. ومنها: دلالتها على حُججية إنذار الفقيه وإفتائه، وذلك لأنه لو لم يكن إنذاره حجةً شرعاً لم يكن أي مقتضٍ لوجوب التحذُّر بالإنذار، لقاعدة "قبح العقاب بلا بيان"، فوجوب التحذُّر عند إنذار الفقيه يستلزم حجة الإنذار لا محالة.



هذا وقد يقال: إن الفقهة والأجتهاد في الصدر الأول غير الفقهة والأجتهاد في العصور المتأخرة، لأن التفقه في الأعصار السابقة إنما كان بسؤال الأحكام وساعها عن «المعصومين» عليهم السلام، ولم يكن وقتئذ من الاجتهاد بالمعنى المصطلح عليه عينٌ ولا أثر. إذاً لا دلالةً للآية المباركة على حجية إندار الفقيه بالمعنى المصطلح لتدل على حجية فتواه، وإنما تدل على حجية النقل والرواية، لأن إندار الفقيه بالمعنى المتقدم إنما هو بنقله الحكم الذي سمعه من مصادره، أو بإخباره عن أن الفعل يترتب على ارتكابه أو على عدم ارتكابه العقاب، وأين هذا من التفقه بالمعنى المصطلح عليه لأنه أمر آخر يتوقف على إعمال الدقة والنظر؟

وهذه المناقشة وإن أوردتها بعض مشايخنا المحققين عليهم السلام، إلا أنها مما لا يمكن المساعدة عليه وذلك:

أما أولاً: فلأن الآية المباركة لمكان أخذها عنوان الفقهة في موضوع وجوب التحذير ليست لها أية دلالة على حجية الخبر والرواية من جهتين: إحداهما: أن حجية الرواية لا يُعتبر فيها أن يكون الناقل ملتفتاً إلى معناها فضلاً عن أن يكون فقيهاً، لكفاية الوثاقة في حجية نقل الألفاظ المسموعة عن «المعصوم» عليه السلام غير أن يتوقف على فهم المعنى بوجه. وثانيتهما: أن الراوي لا يُعتبر في حجية رواياته أن يصدّق عليه عنوان الفقيه، لأنه إذا روى رواية أو روايتين أو أكثر لم يصدّق عليه الفقيه وإن كان ملتفتاً إلى معناها، لضرورة أن العلم بحكم أو بحكمين لا يكفي في صدق الفقيه مع حجية رواياته شرعاً. اللهم إلا أن يقال إن الآية المباركة إذا دلت على حجية الخبر عند صدق الفقيه على ناقله دلت على حجيته عند عدم كون الراوي فقيهاً لعدم القول بالفصل، إلا أن ذلك استدلال آخر غير مستند إلى الآية، كيف وقد عرفت أن الآية قد أخذ في موضوعها التفقه في الدين؟ فظهر بما سردناه أن دلالة الآية المباركة على حجية فتوى المجتهد وجواز التقليد أقرب وأظهر من دلالتها على حجية الخبر.

وأما ثانياً: فلعدم كون التفقه والاجتهاد في الأعصار السابقة مُغايراً لهما في العصور المتأخرة. بل الاجتهاد أمر واحد في الأعصار السابقة والحاضرة والآتية. حيث إن معناه معرفة الأحكام بالدليل، ولا اختلاف في ذلك بين العصور. نعم يتفاوت الاجتهاد في تلك العصور مع الاجتهاد في مثل زماننا هذا في السهولة والصعوبة، حيث إن التفقه في الصدر الأول إنما كان بسؤال الحديث ولم تكن معرفتهم للأحكام متوقفة على تعلم اللغة، لكونهم من أهل اللسان، أو لو كانوا من غيرهم ولم يكونوا عارفين باللغة كانوا يسألونها عن «الإمام» عليه السلام، فلم يكن اجتهادهم متوقفاً على مقدمات، أما اللغة فلما عرفت، وأما حجية الظهور وأعتبر الخبر الواحد - وهما الركبان الركبان في الاجتهاد - فلاجل أنها كانتا عندهم من المسلمات. وهذا بخلاف الأعصار المتأخرة لتوقف الاجتهاد فيها على مقدمات كثيرة، إلا أن مجرد ذلك لا يوجب التغيير في معنى الاجتهاد، فإن المهم مما يتوقف عليه التفقه في العصور المتأخرة إنما هو مسألة تعارض الروايات، إلا أن التعارض بين الأخبار كان يتحقق في تلك العصور أيضاً، ومن هنا كانوا يسألونهم عليهم السلام عما إذا ورد عنهم خبران متعارضان، إذا التفقه والاجتهاد بمعنى إعمال النظر متساويان في الأعصار السابقة واللاحقة، وقد كانا متحققين في الصدر الأول. أيضاً ومن هنا ورد في "مقبولة" «عمر بن حنظلة»: "ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا"، وفي بعض الأخبار ورد الأمر بالإفتاء صريحاً، فدعوى أن الفقهة والاجتهاد - بالمعنى المصطلح عليه - لا عين ولا أثر له في الأعصار السالفة، مما لا وجه له، ومعه، لا موجب لأخصاص الآية المباركة بالحكاية والأخبار لشمولها الإفتاء أيضاً كما عرفت، فدلالة الآية على حجية الفتوى وجواز التقليد مما لا مناقشة فيه. (التنقيح) تقريرات «الميرزا الغروي» لأبحاث «السيد الخوئي» ص ٨٠. ■

وفي آية ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل) و(الأنبياء) ، يقول ﷺ: دلت على وجوب السؤال عند الجهل، ومن الظاهر أن السؤال مقدمة للعمل، فمعنى الآية المباركة: فأسألوا أهل الذكر لأجل أن تعملوا على طبق الجواب، لا أن المقصود الأصلي هو السؤال في نفسه، لوضوح أنه لغو لا أثر له، فلا مُصَحِّح للأمر به لو لم يكن مقدمة للعمل. فتدلنا الآية المباركة على جواز رجوع الجاهل إلى العالم وهو المعبر عنه بالتقليد، وعلى حُجِّيَّة فتوى العالم على الجاهل، لأنه لو لم يكن قول العالم حجة على السائل لأصبح الأمر بالسؤال عنه لغواً ظاهراً. (١)

(١) في (التفتيح) تقارير «الميرزا علي الغروي» لأبحاث «السيد الخوئي» ص ٩٠: "دعوى أن المراد بها وجوب السؤال عنهم حتى يحصل العلم للسائل من أجوبتهم ويعمل على طبق علمه (لا التقليد)، وأن معنى الآية: فأسألوا لكي تعلموا فتعلموا بعلمكم، من البعد بمكان، وذلك: لأن مثل هذا الخطاب إنما هو لبيان الوظيفة عند عدم العلم والمعرفة، فهو في قبال العلم بالحال، لا أنه مقدمة لتحصيل العلم - مثلاً - يقال: إذا لست بطبيب فراجع الطبيب في العلاج، فإن المتفاهم العرفي من مثله أن الغاية من الأمر بالمراجعة إنما هو العمل على طبق قول الطبيب لا أن الغاية صيرورة المريض طبيباً وعالماً بالعلاج حتى يعمل على طبق علمه ونظره، فقوله: راجع الطبيب، معناه راجعه لتعمل على نظره، لا لتكون طبيباً وتعمل بعلمك. إذاً معنى الآية المباركة: أنه إذا لستم بعالمين فأسألوا أهل الذكر للعمل على طبق قولهم وجوابهم، فلا مناقشة في دلالة الآية المباركة من هذه الجهة. وقد يُتوهَّم: أن تفسير أهل الذكر في الأخبار بأهل الكتاب أو «الأئمة» ﷺ ينافي الاستدلال بها على جواز التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم والفقهاء في الأحكام. ويندفع: بأن ورود آية في مورد لا يقتضي اختصاصها بذلك المورد (المورد غير مخصص). والآية المباركة قد تضمنت كبرى كليلة قد تنطبق على أهل الكتاب وقد تنطبق على «الأئمة» ﷺ وقد تنطبق على العالم والفقهاء، وذلك حسبما تقتضيه المناسبات على اختلافها باختلاف المقامات، فإن المورد إذا كان من الاعتقادات كالنبوة وما يرجع إلى صفات «النبى» ﷺ، فالمناسب السؤال عن علماء أهل الكتاب لعلمهم بآثارها وعلاماتها، كما أن المورد لو كان من الأحكام الفرعية فالمناسب الرجوع فيه إلى «النبى» ﷺ أو «الأئمة» ﷺ، وعلى تقدير عدم التمكن من الوصول إليهم فالمناسب الرجوع إلى الفقهاء. وعلى الجملة تضمنت الآية المباركة كبرى رجوع الجاهل إلى العالم المنطبقة على كل من أهل الكتاب وغيرهم، فالاستدلال بها من تلك الناحية أيضاً مما لا خدشة فيه.

ولكن الصحيح أن الآية المباركة لا يمكن الاستدلال بها على جواز التقليد، وذلك لأن موردها ينافي القبول التعبدى، حيث إن موردها من الأصول الاعتقادية بقرينة الآية السابقة عليها وهي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل). وهو رد لاستغرابهم تخصيصه سبحانه رجلاً بالنبوة من بينهم، فموردها النبوة ويعتبر فيها العلم والمعرفة ولا يكفي فيها مجرد السؤال من دون أن يحصل به الإذعان، فلا مجال للاستدلال بها على قبول فتوى الفقهاء بعداً من دون أن يحصل منها العلم بالمسألة! وقد عمدت لهذه الحاشية وأختها السابقة لأعرض شيئاً من الخلفية العلمية التي تنطلق منها هذه المقولات، والتعمق والدقة التي تكتنف هذه الأبحاث، وكيف أنها لا تغادر شاردة ولا واردة إلا تناولتها.

كما وَرَدَ أمر التقليد في السنة الشريفة (وهي قول وفعل وتقرير المعصوم):
فهناك روايات أستدل بها على جواز التقليد، وهي على طوائف: منها الأخبار المشتملة
على إرجاع بعض شيعتهم إلى أشخاص معينين، مثل إرجاعهم إلى «يونس بن
عبدالرحمن مولى آل يقطين»، و«زكريا بن آدم»، و«عثمان بن سعيد العمري»، و«أبنة محمد»
النائبين الخاصين، ونحوهم. ومنها الأخبار الدالة على الإذن الخاص لبعض الأصحاب
بالإفتاء، مثل «أبان بن تغلب» و«معاذ بن مسلم النحوي».

بالإضافة إلى أحاديث مرشدة إلى التقليد مباشرة كـ "مقبولة «عمر بن حنظلة»"،
وإن جاءت في معرض بيان صفات القاضي ومن يجب التخاصم لديه، إلا أن ذلك فرع
الالتزام والعمل بنظره وفتواه، والرجوع إليه والأخذ بقوله، كمرحلة سابقة على الحكم
والقضاء والتطبيق الخارجي، وأستدل بها الفقهاء في باب الترجيح عند التعارض (شأنها
شأن مرفوعة «زرارة»).^(١)

قال «عمر بن حنظلة»: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما
منازعة في دين أو ميراث، فيتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحل ذلك؟
فقال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له
فإنما يأخذ سُحتاً، وإن كان حقه ثابتاً، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله تعالى أن
يكفر به، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ
وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾. قلت: فكيف يصنعان؟

(١) «المرفوعة» هي الرواية التي تُضاف إلى «المعصوم» سواء كان إسنادها متصلاً أو منقطعاً، على تفصيل
تجده في كتب «الدراية». ومن ذلك ما روى «العلامة الحلي» قدس نفسه مرفوعاً إلى «زرارة بن أعين» قال:
سألت «الباقر» عليه السلام فقلت: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيها أخذ؟ فقال: يا
«زرارة» خذ بما أشتهر بين أصحابك، ودع الشاذ النادر. فقلت: يا سيدي إنها معاً مشهوران مروياناً مأثوران
عنكم؟ فقال عليه السلام: خذ بقول أعدلها عندك وأوثقها في نفسك. فقلت: إنها معاً عدلان مرضيان مؤثقان؟
فقال: أنظر إلى ما وافق منهما مذهب العامة فأتركه، وخذ بما خالفهم، فإن الحق في ما خالفهم. فقلت: ربما
كانا معاً موافقين لهم أو مخالفين، فكيف أصنع؟ فقال: إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك وأترك ما خالف
الأحتياط. فقلت: إنها معاً موافقين للأحتياط أو مخالفين له فكيف أصنع؟ فقال عليه السلام: إذن فتخير أحدهما
فتأخذ به وتدع الآخر. أنظر: (عوالي اللآلي)، لـ «أبن أبي جمهور الأحسائي» ج ٤ ص ١٣٣.

قال: ينظران إلى من كان منكم ممن قد روي حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما يحكم الله أستخف وعلينا رد، والرّاد علينا (ك) الراد على الله، فهو على حدّ الشك بالله.

قلت: فإن كان كل واحد منهما أختار رجلاً وكلاهما أختلفا في حديثنا؟

قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر.

قال: فقلت: فإنها عدلان مريضان عند أصحابنا ليس يتفاضل واحدٌ (كل واحدٍ في نسخة) منهما على صاحبه؟

قال: فقال: ينظر ما كان من روايتهما في ذلك الذي حكمنا به المجمع عليه بين أصحابك (نسخة: المجمع عليه أصحابك)، فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة: أمرٌ بين رُشده فيُتَّبَع، وأمرٌ بين غيِّه فيُجْتَنَّب، وأمرٌ مُشكَل يُرَدُّ حكمه إلى الله عزَّ وجل وإلى «الرسول» ﷺ، قال «رسول الله» ﷺ: حلالٌ بين، وحرامٌ بين، وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرّمات، ومن أخذ بالشبهات أرتكب المحرّمات وهلك من حيث لا يعلمه.

قلت: فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟

قال: ينظر، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة.

قلت: جعلت فداك! رأيت إن المفتيين غبّي عنها معرفة حكمه من كتاب وسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم، بأيّ الخبرين نأخذ؟

قال: بها خالف العامة فإن فيه الرشاد. قلت: جعلت فداك! فإن وافقهما الخبران جميعاً؟

قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حُكَّامهم وقُضَّاتهم، فيترك ويؤخذ الآخر. قلت: فإن وافق حُكَّامهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرجحه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خيرٌ من الأقتحام في الهلكات. (١)

(١) تهذيب الأحكام لـ «الشيخ الطوسي» ج ٦ ص ٣٠١.

وكالحديث المروي في تفسير «الإمام العسكري» عليه السلام ^(١) في ذيل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ سورة البقرة آية ١٣٦ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ سورة البقرة آية ١٣٧ ...

قال «الإمام» عليه السلام: ثم قال الله عزَّ وجل: يا «محمد» ومن هؤلاء اليهود {أميئون} لا يقرؤون {الكتاب} ولا يكتبون كالأمي، منسوبٌ إلى أمه، أي هو كما خرج من بطن أمه، لا يقرأ ولا يكتب، {لا يعلمون الكتاب} المنزل من السماء ولا المكذَّب به، ولا يميِّزون بينها، {إلا أمانِي} أي إلا أن يُقرأ عليهم ويُقال لهم: إنَّ هذا كتاب الله وكلامه، لا يعرفون إن قرئ من الكتاب خلاف ما فيه. {وإن هم إلا يظنون}، أي ما يقول لهم رؤسائهم من تكذيب «محمد» صلى الله عليه وآله في نبوته، وإمامة «علي» عليه السلام سيّد عترته، وهم يقلّدونهم، مع أنه محرّم عليهم تقليدهم.

قال: فقال رجل لـ «الصادق» عليه السلام: فإذا كان هؤلاء العوام من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعون من علماءهم، لا سبيل لهم إلى غيره، فكيف ذمّهم بتقليدهم والقبول من علماءهم؟ وهل عوام اليهود إلا كعوامنا، يقلّدون علماءهم؟ فإن لم يجز لأولئك القبول من علماءهم، لم يجز لهؤلاء القبول من علماءهم.

فقال عليه السلام: بين عوامنا وعلمائنا وبين عوام اليهود وعلمائهم فرق من جهة وتسوية من جهة، أما من حيث أنهم أستووا، فإنَّ الله قد ذمَّ عوامنا بتقليدهم علماءهم كما ذمَّ عوامهم. وأما من حيث إنهم أفتروا فلا. قال: بيّن لي ذلك يا ابن «رسول الله» صلى الله عليه وآله!

قال عليه السلام: إن عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب الصراح، وبأكل الحرام وبالرشاء، وبتغيير الأحكام عن واجبها بالشفاعات والعنايات والمصانعات، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم، وأنهم إذا تعصبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه، وأعطوا ما لا يستحقه من تعصبوا له من أموال غيرهم وظلموهم من أجلهم،

(١) لا يُراد من كتاب التفسير المنسوب لـ «الإمام العسكري» عليه السلام أنه باشر فيه تفسير القرآن بنفسه الشريفة، بل هو ما نقله رواه: «أبوعقوب يوسف بن محمد بن زياد»، و«أبو الحسن علي بن محمد بن سيار»، مما أملاه عليها من أحاديث آبائه المعصومين عليهم السلام، في بعض علوم القرآن وتفسير بعض آياته.

وعرفوهم بأنهم يقارفون المحرّمات، وأضطروا بمعارف قلوبهم إلى أن من فعل ما يفعلونه فهو فاسق، لا يجوز أن يصدق على الله، ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله، فلذلك ذمّهم الله لما قلدوا من قد عرفوا، ومن قد علموا أنه لا يجوز قبول خبره، ولا تصديقه في حكايته، ولا العمل بما يؤديه إليهم عمّن لم يشاهدوه، ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر «رسول الله» ﷺ إذ كانت دلائله أوضح من أن تخفى، وأشهر من أن لا تظهر لهم. وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهاءهم الفسق الظاهر، والعصبية الشديدة، والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصّبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقاً، وبالترفُّق بالبر والإحسان على من تعصّبوا له، وإن كان للإذلال والإهانة مُستحقاً...

فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء، فهم مثل اليهود الذين ذمّهم الله تعالى بالتقليد لفسقة فقهاءهم.

فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه. وذلك لا يكون إلا في بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإن من ركب من القبائح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العامة فلا تقبلوا منهم عنّا شيئاً، ولا كرامة لهم، وإنما كثر التخليط في ما يتحمّل عنّا «أهل البيت» لذلك، لأنّ الفسقة يتحمّلون عنّا، فهم يحرفّونه بأسره لجهلهم، ويضعون الأشياء على غير مواضعها ووجوهها لقلّة معرفتهم، وآخرين يتعمّدون الكذب علينا ليحجّروا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم.

ومنهم قوم نُصاب لا يقدرّون على القدرح فينا، يتعلّمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نُصابنا، ثم يضيفون إليه أضعافه وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا على أنه من علومنا، فضلّوا وأضلوهم، وهم أضرّ على ضعفاء شيعتنا من جيش «يزيد» على «الحسين بن علي» عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وللمسلمين عند الله أفضل الأحوال لما لحقهم من أعدائهم. وهؤلاء علماء سوء الناصبون المشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، يُدخلون الشكّ والشبهة على ضعفاء شيعتنا، فيضلّونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب.

لا جرمَ أن من عَلم الله من قلبه - من هؤلاء العوام - أنه لا يريد إلا صيانة دينه وتعظيم وليّه، لم يتركه في يد هذا الملبس الكافر، ولكنه يقيض له مؤمناً يقف به على الصواب، ثم يوفقه الله تعالى للقبول منه، فيجمع له بذلك خير الدنيا والآخرة، ويجمع على من أضلّه لعن الدنيا وعذاب الآخرة. ثم قال: قال «رسول الله» ﷺ: شرار علماء أمتنا المضلونّ عتاً، القاطعون للطُّرق إلينا، المسئون أضدادنا بأسائنا، الملقبون أضدادنا بألقابنا، يُصلُّون عليهم وهم للغن مستحقون، ويلعنوننا ونحن بكرامات الله مغمورون، وبصلوات الله وصلوات ملائكته المقربين علينا - عن صلواتهم علينا - مستغنون. (١)

وكما أسلفت، فإن العمدة والمعول عليه في مشروعية التقليد هو الدليل العقلي لا النقل، وأرتكاز العقلاء والذي عليه سيرتهم العمليّة، من أن الجاهل في كلِّ حرفة وصنعة وميدان، وفي كلِّ أمر من أمور المعاش وشأن من شؤون المعاد (لمن يؤمن به)، يرجع إلى العالم في ذلك الفنّ والعلم، ليُسعفه بالحكم الصحيح ويبيّن له النهج القويم الذي ينجيه من الضياع في ذاك الميدان الخطير. وهذا الدليل هو أقوى الأدلّة على جواز التقليد، وقد أعتمد عليه وتبناه حتى الذين ناقشوا في الأدلّة المتقدّمة من آيتي "النفر" و"الذكر"، وأدلّة السنّة، والأحاديث الشريفة...

قال «المحقق آقا ضياء العراقي» ﷺ: " لا يخفى أن عمدة المستند على لزوم التقليد بالنسبة إلى المقلّد العامي، وهو الأمر الجبليّ الفطري الأرتكازي في نفوس عامة الناس على لزوم رجوع الجاهل بالوظيفة إلى العالم بها ". (٢) وقال «السيد محسن الحكيم» ﷺ في تعليقه على «الكفاية»: "إن جواز التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم في الجملة يكون بديهاً جبلياً فطرياً لا يحتاج إلى دليل، وإلاّ لزم سدّ باب العلم به على العامي مطلقاً غالباً لعجزه عن معرفة ما دلّ عليه كتاباً وثبته، ولا يجوز التقليد فيه أيضاً وإلاّ لدار أو تشلّس. بل هذه هي العمدة في أدلّته، وأغلب ما عداه قابل للمناقشة ". (٣)

(١) التفسير المنسوب لـ «الإمام العسكري» ﷺ ص ٢٩٨.

(٢) (نهاية الأفكار) ج ٤ قسم ٢ ص ٢٤١.

(٣) (حقائق الأصول) ج ٢ ص ٦٠٩.

وبعد، فما لا ينبغي إغفاله في الباب أننا في الاجتهاد والتلقي من العلماء نمضي على نهج "المخطئة" لا "المصوبة"، وهذا يؤكد خطورة التقليد، ويحتم الالتزام به على نحو تحري الدقة وبذل الجهد والتشدد في اختيار المرجع المقلد، وعدم الركون إلى منطلق أو مقولة: "كل الطرق تؤدي إلى الحق"، وأيها اتخذت ونهجت وصلت!

ولا يخفى أن المسائل الدينية على قسمين: قسم منها مسائل أصلية ضرورية مُجمَع عليها للدلالة نص الكتاب العزيز أو السنة المتواترة القطعية أو العقل السليم، والقسم الآخر فروع اجتهادية أستنباطية تحتاج إلى إعمال الاجتهاد والنظر، وأستنباطها من الأصول المبيّنة في الكتاب والسنة، أو من حكم العقل القطعي.

أما القسم الأول، فلا خلاف فيها ولا إشكال، ولا مجال فيها للاجتهاد ولا معنى للتقليد. وأما القسم الثاني المتوقف على إعمال الاجتهاد والنظر، فلا محالة أن يقع فيها الخلاف، للاختلاف في معاني بعض الألفاظ تارة، أو للتفاوت في ما ينتهي إلى الحكم بصحة الحديث وضعفه تارة أخرى، أو لاختلاف الروايات المنقولة ثالثاً، أو في أسباب الترجيح عند التعارض رابعة، أو في حجج بعض الأمور وعدم حججها كالمفاهيم، وخبر الواحد، والإجماع، ولا سيما المنقول منه، والشهرة بقسميها خامسة، إلى غير ذلك من أمور لها دخل أكيد في عملية الاستنباط، لا يسع المجال للإشارة إليها، ويرجع الجميع إلى الاختلاف، كما يعبر الفقهاء، في الدرك أو المدرك.

وفي هذا القسم قد وقع البحث: هل أن الآراء المستنبطة المختلفة كلها حقٌ وصواب،

أو أن الحق واحدٌ منها، والباقون مخطئون وإن كانوا معذورين؟

فاتفق «الإمامية» على أن الله تعالى في كل واقعة خاصة حكماً واحداً يشترك فيه الجميع، وجميع المسلمين مأمورون أولاً وبالذات بالعمل به. فالدين في جميع المراحل واحد والشرع واحد والحق واحد، وإنما كان الاختلاف في إحراز الواقع وإدراكه عبر أستنباطه من منابعه، فقد يصيبه بعض كما قد يخطأه بعض آخر. فليست الاجتهادات المختلفة في مسألة واحدة يمثل كلها حكم الله المنزل على «رسوله»، وإن جاز العمل بها لأهلها في الظاهر، وإنما تكون آراء المجتهدين طرقاتاً محضة قد تصيب الواقع وقد تخطئه.

فكأن حكم الله الواقعي، جوهره ثمينة كامنة في أصول المناجم، ودرة عزيزة دفينه في أعماق البحار، يبحث عنها الفقيه من خلال مبانٍ مبرهن على صحتها ومصادر معتمدة، ويجتهد ليستخرج الحكم بأستنباطه... وقد يعثر عليه ويهتدي إليه، وقد يخطئ.

إن المقدمات الفاسدة لا تؤدي إلى نتائج صحيحة، وتسلك مقدمة واحدة فاسدة ودخولها ضمن مجموعة مقدمات صحيحة لا محالة سيُفسد نتيجة البحث، وقد قيل قديماً: إن نتيجة البحث تتبع أحسن المقدمتين أو المقدمات، ومهما يكن فالحكم الواقعي الذي أراده الشارع المقدس لا يتبع ولا يخضع لمفاد الطريق وما ينتهي إليه الجهد والبحث، ولا هو مجعول على وفقه كيفما كان وحيثما أنتهى! كما لا يوجب قيام الطريق على خلاف الواقع، وسلوك المجتهد غير درب الحق، تبدل الواقع وأنقلبه إلى مفاد الطريق ومآل النهج! هذا ما عليه الشيعة الإمامية، فهم بأجمعهم ينكرون التصويب، ويسمّون بذلك مخطئة^(١).

(١) وأما علماء السنة فينبهم خلاف: بعضهم مخطئة، وبعض منهم مصوبة. قال «فخر الدين الرازي» في بحث الأجتهد: "فإن لم يكن لله تعالى فيها حكم فهذا قول من قال: "كل مجتهد مصيب"، وهم جمهور المتكلمين منا كـ «الأشعري» و«القاضي أبي بكر»، ومن المعتزلة كـ «أبي الهذيل» و«أبي علي» و«أبي هاشم» وأتباعهم". (المحصول) القسم الثالث ج ٢ ص ٤٧. وقال «الغزالي»: "الذي ذهب إليه محققو المصوبة أنه ليس في الواقعة التي لا نصّ فيها حكمٌ معيّن يطلب بالظن، بل الحكم يتبع الظن. وحكم الله على كل مجتهد ما غلب على ظنه، وهو المختار، وإليه ذهب القاضي". (المستصفى) ج ٢ ص ٣٦٣.

ومقولة «المصوبة» هذه ترجع إلى فكرة تصويب آراء الصحابة وأفعالهم، إذ يظنون أن كل من صاحب «النبي» ﷺ فهو ممن لم يخطئ أبداً، فضلاً عن أن يصدر عنه فسق أو جور! ولكن الحق في المسألة هو ما عرفته من فقهاء الإمامية رضي الله عن الماضين وحفظ الباقين منهم من القول بالتخطئة.

ووافقهم «أبن حزم الأندلسي»، الذي يقول: "والحق من الأقوال في واحد منها، وسائرهما خطأ... فصح أن الحق في الأقوال ما حكم الله تعالى به فيه، وهو واحد لا يختلف، وإن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل. ومن أدعى أن الأقوال كلها حق وأن كل مجتهد مُصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا معقول، وما كان هنكذا فهو باطل". (المحلن) ج ١ ص ٧٠. وقال «الدكتور وهبة الزحيلي» بعد ذكر المخطئة، قال: "وهم جمهور المسلمين، منهم الشافعية والحنفية على التحقيق، الذين يقولون بأن المصيب في أجتهداه واحد من المجتهدين، وغيره مخطئ، لأن الحق لا يتعدد". أنظر: (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ١ ص ٧٢. ولكن «الغزالي» بعد ذكر الأجتهد والتصويب والتخطئة، قال: "وقد اختلف الناس فيها، واختلفت الرواية عن «الشافعي» و«أبي حنيفة» (المستصفى) ج ٢ ص ٣٦٣.

وفي روايات القوم كثير مما يدل على أحقية «التخطئة»، منها ما روى «السيوطي» بإسناده عن «الشعبي»، قال: سُئل «أبوبكر» عن الكلاله فقال: إني سأقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمئني ومن الشيطان، والله منه بريء، أراه ما خلا الوالد والولد". (الدر المنثور) ج ٢ ص ٢٥٠. فالأجتهد إذاً إذاً أفضى إلى غير الحق فهو باطل من الشيطان، ولا بصوّب النتيجة.

والخلاصة في هذا الباب:

إن الأنتقطاع عن مصدر الوحي المباشر وغيبية حُجَّة الله على خلقه «الإمام المعصوم»، والعجز عن الأتصال به وتلقِّي الأحكام الشرعية منه وأخذ المعارف الدينية عنه مباشرة، فرَضُ وُجوب السَّعي لطلب العلم وتحصيله، عبر النظر في الأدلَّة الشرعية من القرآن والسنة المعصومة والعقل والإجماع، للظَّفَر بالأحكام والوقوف على المعارف، وفرَض في ذلك بلوغ رتبة الفقاهاة والأجتهااد التي تورث أهلها القدرة على الفهم والأستنباط الصحيح، وسَمَّها إن شئت درجة "التخصُّص العلمي" أو مرتبة "الإتقان" و"التمكُّن" من الفنِّ، ومستوى "الجوُدة" في الصنائة و"الخبرة" فيها، وإلَّا فالقليل في هذا قد يُفسد أكثر مما يُصلح، ويسيء أكثر مما يُحسن، والميل عن الصراط المستقيم، والأنفراج بزواوية ولو كانت أقل من درجة واحدة فقط، سينتهي بعد حين، ويبلغ في نهاية المطاف، ويصل في مآل الأمور إلى الأَنحراف والخروج الكامل عن جاَدَة الحق.

ولما كان هذا الخطير، أي طلب العلم والسعي في كسبه وتحصيله، ثم النجاح في بلوغ المرتبة العلمية المؤهَّلة والدرجة الروحية المطلوبة، غير مبذول لكلِّ مَنْ هبَّ وذبَّ ولا ميسَّر لكلِّ غادٍ ورائح وسانح وبارح، وكان شأن الأُوحدِي من الناس، والصفوة من البشر، وهم نوادر كلِّ عصر، وفتلات كلِّ جيل، وكان العجز حليف عامة الناس، لأسباب كثيرة وعلل مختلفة غير خافية في طلب العلم من العسر والمشقة والغربة وبعْد الشُّقَّة...

أوجب ذلك أمر التقليد والأتباع والأخذ من أهل العلم والأختصاص من الفقهاء العُدول جامعي شرائط الفتوى والتقليد، وخلَق المرجعية وأوجد الزعامات الدينية، وذلك من منطلق رجوع الجاهل إلى العالم والعاميِّ إلى الخبير المتخصِّص، وهو أصلٌ عقلي مشهود ومُتسالم عليه في الحياة، وفي سلوك الناس وتعاطيهم في شتى الحقول ومختلف الميادين. فأهل الأختصاص في كلِّ علم هم مَنْ يُرجع إليهم في شأن ذلك العلم، والضليع في كلِّ فنٍّ هو المرجع فيه، فالعمارة للمهندسين والبنائين، واللغة للأدباء، والتَّحو للنُّحاة، والطبُّ للأطباء، والأبراج والأهلة للفلكيين، فكيف لا يكون الفقه للفقهاء والدين للعلماء؟ ويكون شرعة لكلِّ وَّارد وحقلاً لكلِّ باذر؟

إن ما يتداوله بعض العوام، ويزعمه أذعياء الثقافة من إمكانية الانفتاح على مصادر الدين والأخذ منها دون الحاجة إلى تقليد عالم وأخذ مرجع، والدعوة إلى القراءة المباشرة في التراث، وأخذ ما يطيب ويحلو، وترك ما تشمئز منه النفس وترفضه، و"لا يعقل"، عبر الأستمزاج والترجيح بأوهام تُحسب عقلاً وتُحال فكراً!... هو خطأ فاحش ومغالطة صارخة. وهكذا الدعوة إلى ممارسة الأجتهد خارج مناهجه وضوابطه العلمية المقررة.

إن المصادر التي يُرجع إليها اليوم في معرفة الأحكام الشرعية والعقائد والأفكار والمفاهيم الإسلامية، وهكذا العلوم الدينية التي تُستقى وتُكتشف وتُستنبط من خلالها وبواسطتها تلك الأحكام والمفاهيم... مصادر وعلوم متشعبة على نطاق واسع ومعتمدة بشكل كبير، تتنوع وتتوزع بدءاً من القرآن الكريم وعلومه وتفسيره، إلى الحديث الشريف وأسانيده ورجاله وزواته (الدراية) ثم مداليله، إلى علم الأصول والقواعد الفقهية، فالكلام والحكمة والعرفان. هذا، ناهيك بالمقدمات الأساسية كعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وبيان، وعلم المنطق.

هنا بحور متلازمة وأمواج عالية ومحيطات مهولة على صعيدي البعد والسعة، وهناك كنوز وجواهر ودُرر، ثم أغوار وأعماق، وأقفال ومغاليق، كيف لغير أهلها أن يفتح أبوابها الموصدة ويحترق حُجُبها المسدلة ويطوي منازلها القصية؟ ليتزعمها من أصدافها ويجنيها من أشجارها ويأخذها من بيوتها، فيحظى بها ويمتلكها ويظفر بها ويسعد؟... هيهات، يأبى العقل ذلك قبل أي شيء آخر!

ودعنا نضرب مثلاً لعلّ المستخفين بالمعارف الدينية يتعظون...

كيف يمكن لطبيب أو مهندس أو كيميائي أو فلكي أو عالم اجتماع أن يحدّد فريضة الورثة في الشريعة الإسلامية وأنصبتهم، وطبقاتهم وكيف يجب الأقرب الأبعد؟ مستنبطاً ذلك كله من القرآن الكريم؟ فإذا أراد أن يستعين بالسنة، هل يمكنه أن يميّز المعتمد من غيره، الصحيح من الحسن والموثق والضعيف، والمرسل من المقطوع؟ هل يعرف المجاميع والمصنفات الحديثية، ويعرف زواة الحديث ورجاله، ودرجة وثافتهم؟ وكيف يفعل في الترجيح بين المتعارضات، وهل له أن يعمل بخبر الواحد أو يطرحه؟

ماذا لو توجه الباحث إلى القرآن الكريم مباشرة ليستقي أحكامه ومعارفه منه، دون أن يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ والمُحكّم من المتشابه، ولا المورد المخصّص للعموم، أو المقيد للإطلاق، فيقرأ قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ (المائدة)، فماذا عساه أن يفعل في الآية الأخرى التي تقول: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل)، ولحم الخنزير من طعام أهل الكتاب، وهم لا يذكون ذبائحهم ولا يذكرون أسم الله عليها، فهل للمسلم أن يأكلها وفق الآية الأولى، أم ليس له ذلك تبعاً للثانية؟ بأيّ الآيتين يعمل؟ هل يمكن لغير العالم الفقيه المتخصّص أن يجد وجهاً يجمع الآيتين القرآنتين ولا يطرح أيّاً منهما؟

ترى ما هو موقف الدين الإسلامي الحنيف من الشهوة الجنسية وموقعها أو دورها في السير والسلوك وطريق التكامل الروحي، هل يوافق الإسلام ويُمضي التبثّل على طريقة رهبان النصراني والبوذية ومدارس روحية أخرى، أم يرفض ذلك؟ فالقرآن الذي يدعو للنكاح والزواج في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْوِلُوا﴾ (النساء)، ويذم الرهبانية، ومنها اعتزال النساء، فيقول: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (الحديد)، نراه في مورد آخر يشني عليها فيقول في معرض مدح نبي الله «يحيى» عليه السلام: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران)؟! ترى كيف للباحث العابر والقارئ بسطحية بعيدة عن التخصّص في علوم القرآن والأصول واللغة، من المتطفّلين على العلوم الدينية، أن يفسّر معنى "حصور" في من لا يشتهي النساء، أو من يمكنه أن يأتيهن ولا يفعل؟ كيف له أن يستنبط ويقرر أن ما جاء في «يحيى» عليه السلام يصلح أن يكون مخصّصاً لعمومات الزواج وما ندب إليه الشارع المقدّس أم لا يصلح؟

إن مسلك أدياء الثقافة في تعاطيهم مع الدين ومزاعمهم في "التحرُّر" من قيود الحوزة وضوابط البحث ومناهج الدراسة وأصول الاستنباط فيها، هو عين ما يفعله أخرق يريد أن يبني داراً مستنداً إلى خبرة أكتسبها من مشاهدته مهندساً يفعل ذلك مرّة، فراح يكرّر ما شاهد وأخذ يخطب في أحجام الأعمدة ومواد البناء والحديد الذي يتطلّب ما يرفع سقفاً ويشيد بناءً بحجم معيّن، حتى إذا أتمه وقطن فيه، أنهار به وأهلكه! أو كمريض رأى جاراً له أو صديقاً يتداوى بعقار أدرك فيه نجعاً وشفاءً، وقد التقت أعراض مرضيهما وتوافق الألم منه والوجع مع ما كان في صاحبه، فأستعمل دواء جاره فهلك! هناك مضاعفات وآثار جانبية لكلّ دواء، إذا لم يلتفت إليها المريض ولم يأخذها في الحسبان، فيتلقى علاجه عن طبيب حاذق محيط بها، واقف على منافعها وأضرارها، فستكون عليه نقمة ووبالاً. وهناك أغوار وأعماق لا تُدرك من العلم إلا بالتخصُّص، الذي لا يكون إلا بالبحث والتحقيق، والدراسة والتدقيق، وأستيعاب جميع الأدلّة ومعالجتها، وإلا فهو يهتك أول ما يهتك عقله وفكره.

بل يمكن القول إن هذا النهج هو ضياعٌ وضلال، وناهيك بأنه لن يدرك الحقّ ولن يصيب الدين، ولن يبلغ منه حُكماً ولا عقيدة، فهو أزدراءٌ له وأستخفاف به، وأستهانة بخطبه وعدم أكتراث بشأنه، حين لا ينزل منزلة الطبّ والهندسة والفلك وسائر العلوم التي تُوقرّ بعدم خوض غير المتخصصين فيها.

ومن هنا ندخل في أصل البحث، أي مواصفات وشرائط مرجع التقليد.



ثانياً: طهارة المولد

أولى الشرائط التي يجب توفرها في مرجع التقليد، في ما سيتناوله البحث في هذا الكتاب، هو النجاسة وطهارة المولد. والأولى أو الترتيب هنا يختلف عنه في كتب الفقه ويتفاوت، راعت فيه التدرج في نشأة الإنسان، والتتابع في تكامل الصفات والملكات، لا الأهمية والخطر والأولى الشرعية، فبدأت بالصفات القهرية، أو قُل غير الكسبية، كطهارة المولد والرجولة والبلوغ والحرية والحياة، للفراغ منها، والتفرُّغ لشقيقاتها الأخريات التي عليها المعوّل والأرتكاز: العقل والإيمان والعلم والعدالة...

ومن نافلة القول إن البحث في هذا الكتاب ليس للاستدلال على هذه الشرائط وإثبات ضرورة أو وُجوب تحققها في مرجع التقليد، فهذا شأن الفقهاء، وقد فرغوا منه وأتمّوه في محلّه، لذا فهو ينطلق هنا على نحو الفراغ من ذلك والتسالم عليه. وإنما أنا أستجلي وأسلط الضوء على الخلفية الفكرية والعمق الثقافي الذي يختزنه كلُّ شرط، من منفعة وحكمة وعطاء، وسرٍّ وفلسفة، وإن عرضتُ مرّةً للاستدلال ذاك ولجأت لبيان الخلفية الدليلية التي يتكئ عليها الشرط، فبما يخدم هذا الجانب من الموضوع.

يتَّفَق علماء النفس والتربية والأخلاق والأجتماع، على أن هناك عوامل متعدّدة تحكم تكوُّن شخصية الإنسان وروحانيته، كالبئة التي ينشأ فيها، والمستوى العلمي والروحي والأخلاقي، بل المالي والمعيشي، الذي يتوفر في بيئته أو يغلب عليها من الأسرة إلى المجتمع، وبالتالي ما يؤثر أو يسح ويُفسح للعملية التربوية ويرفدها بالعناصر الفاعلة، سلباً أو إيجاباً... فهنا معركة تستخدم بين هذه العناصر، وبين الإرادة التي يتجاذبها الهوى والعقل، فينزح بها هذا إلى صقل المواهب وإنهاء مواقع الفلاح وتألُّق الإيجابيات، وطمس السلبيات وإطفائها، بل قلبها عوامل دُفَع ترفد عملية التربية، وتعين في السير والسلوك نحو الرقي الإنساني المنشود، بينما تخلد بها الأهواء وتأخذها إلى عكس ذلك.

ومن هذه العوامل: المملكات النفسية والقدرات الذهنية والأستعداد أو القابليات الطبيعية التي تتوجد مع المولود، أو تبرز فيه كخوافر وتظهر كميزات.

فهناك صفات وراثية تنتقل عبر "جينات" (أعراق) يأخذها المرء وتسري إليه من آبائه وأجداده، وهناك آثار معنوية وتأثيرات روحية تنال من إمكانياته وطاقاته وأستعداداته، وبها تتكوّن الأرضية وتتهيأ أسباب التلقّي، وترتسم الجادّة التي سينحوها المرء، والنجد الذي سيسلكه في حياته... هذا في الأعمّ الأغلب، وكقاعدة، ولا يخلو الأمر من شذوذ وأستثناءات، لا يعوّل عليها. لكن أصل قانون الوراثة ومدخلة التناسل في تكوُّن شخصية المولود، فثابت علمياً، وفيه روايات متعدّدة، جاءت من منطلق الحثّ والتوجيه في اختيار الزوجة، بما يراعي الجانبين الوراثي والأجتماعي، ويصوّر حرص الإسلام على النجابة، والدعوة إلى تحرّي شرف الأصل وكرم المحتد...

قال «رسول الله» ﷺ: «أختاروا لنطفكم، فإن الخال أحد الضجيعين». (١) وقال ﷺ: «تخيروا لنطفكم، فإن العرق دسّاس». (٢) وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: «إياكم وتزويج الحمقاء، فإن صحبتها بلاء، وولدها ضياع». (٣) وعنه عليه السلام: «حُسن الأخلاق برهان كرم الأعراق». (٤)

(١) وسائل الشيعة ل «الحُرّ العاملي» ج ١٤ ص ١٣.

(٢) «المحبّة البيضاء» ل «الفيض الكاشاني» ج ٣ ص ٩٣.

(٣) «الكافي» ل «الكليني» ج ٥ ص ٣٥٣.

(٤) «عيون الحكم والمواعظ» ل «علي بن محمد الليثي الواسطي» ص ٢٨٨.

وكان «محمد بن الحنفية» بطلاً شجاعاً، وأسدأً ضارياً، وقد دفع «أمير المؤمنين» عليه السلام الراية إليه بعد أن أستوتت الصفوف، وقال له: أقدم بها حتى تركزها في عين «الجمل»، ولا تقفنّ دونه، وهذه الأنصار معك، وضمّ إليه «خزيمة بن ثابت» ذا الشهادتين في جمع من الأنصار. فتقدّم «محمد» فرشقته السهام. فألثفت لأصحابه وقال: رويداً لتنفذ سهامهم، فوقف. فقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: إحمل عليهم. قال «محمد» يا «أمير المؤمنين» أما ترى السهام كأنها شأبيب المطر؟ فدفع صدره وقال: أدركك عرقٌ من أمك!
ثم أخذ «أمير المؤمنين» عليه السلام الراية فهزّها وقال:

أطعن بها طعنَ أبيك محمد * لا خير في الحرب إذا لم توقد

فتناول الراية منه بيده اليسرى و«ذوالفقار» مشهور في يده اليمنى، ثم حمل بنفسه على عسكر «الجمل»، فضعض أركان العسكر، فدخل وسطهم وضرهم بالسيف، والرجال تفرّ من بين يديه، وتنحاز عنه يمنة ويسرة، حتى خضب الأرض بدماء القتلى، وأنحنى سيفه فرجع إلى معسكره، وقال لـ «محمد»: هكذا تصنع يا «أبن الحنفية». فقال الناس: من الذي يستطيع ما تستطيعه يا «أمير المؤمنين»؟ فأخذ الراية «محمد بن الحنفية»، وحمل على القوم حملات كثيرة أزال بها القوم عن مواقعهم، فأبلى بلاءً حسناً ورجع إلى أبيه ليأمره بأمره، فأمره بميمته القوم فحمل أيضاً كذلك، ولم يزل يحمل ويقتل القوم ويفرقهم تفريقاً. فقال «خزيمة بن ثابت» لـ «أمير المؤمنين» عليه السلام: أما إنه لو كان غير «محمد» لأفتضح.

وقالت «الأنصار»: يا «أمير المؤمنين» لولا «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام لما قدّمنا على «محمد» أحداً. فقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: أين النجم من الشمس والقمر؟ وأين يقع أبني من أبني «رسول الله» ﷺ؟ وكان «أمير المؤمنين» عليه السلام يقذف «محمداً» في مهالك الحرب ويكف «حسناً» و«حسيناً» حتى إن الناس قالوا لـ «محمد»: إن «أباك» يليك في مهالك الحرب ويكف «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام؟ فقال «محمد»: إنهما عيناه وأنا يمينه، فهو يدفع عينيه بيمينه. وكان «أمير المؤمنين» عليه السلام يقول في يوم «صفين»: أملكوا عني هذين الفتيتين أخاف أن ينقطع بهما نسل «رسول الله» ﷺ. (١)

(١) (شجرة طوبى) لـ الشيخ محمد مهدي الحائري ج ٢ ص ٣٢٠.

لا يبدو أن هناك خلافاً في قانون الوراثة أو معارضة له...

وأن الصفات، الحسنة والقيحة، تنحدر عبر الأعراق وتنتقل بعوامل الوراثة المودعة في النطف من أصلاب الرجال وأرحام النساء، لتسري في الأبناء وتنتقل إليهم. وهذا مما أثبتته العلم الحديث أيضاً، فقرر أن هناك "جينات" تحمل "كروموسومات" هي - في الحقيقة - وعاء الصفات الوراثية التي تنتقل إلى الأبناء. ولكن هل تسري الآثار النفسانية والروحية والمعنوية للتزاوج والنكاح، كالوطء حال الغضب والرضا، أو الخوف والأمان، أو الحزن والسرور، ثم بدرجة أكبر وأعمق، حالات الحرام واللوث الروحي، كالزنا والممارسة الجنسية المحرّمة، مقابل الألتزام بالأداب الشرعية والمستحبات... هل تسري في الحمل وتنتقل إلى الذرية وتؤثر فيها، كما تفعل الأعراق و "الجينات"؟

من المؤكد أن للذنوب والمعاصي آثاراً وضعية تكوينية، تظهر وتكون بادية جليّة أحياناً وخفيّة أو مضمرة أخرى، وتكون مباشرة سريعة تارة، وتباطأ وتعمّم وتلحق في سلسلة علل تارة أخرى، وهذه الآثار قد تكون شخصية فردية تنال مرتكبيها وتنزل بمقترفيها، وقد تعمّ المجتمع وتشمل جميع العباد وكلّ البلاد! فشرب الخمر يسبّب الشكر، يظهر ذلك مباشرة في من يفعله، وبوضوح لا يُرتاب فيه، ولكن منع الزكاة الذي ينزل الوباء بالماشية ويهلكها، وتفشيّ الزنا الذي يورث الزلازل، والظلم وجور القضاة الذي يجبس المطر... يضيع سببه ويخفى أثره حتى يُجحد وينكر، وإن ظهر، فيعزى إلى غيره!

لقد فسّرت الأحاديث الشريفة بعض الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وأرجعتها في جزء العلة أو أصلها الذي تلحقه وتتبعه سلسلة العلل الطبيعية، إلى غضب الله عزّ وجل، الناشئ عن هتك حرّماته والجرأة على محرّماته. (١)

(١) في (من لا يحضره الفقيه) ل «الشيخ الصدوق» ج ١ ص ٥٢٤: روى «عبدالرحمن بن كثير» عن «الصادق» عليه السلام أنه قال: إذا فسّنت أربعة ظهرت أربعة: إذا فسّنا الزنا ظهرت الزلازل، وإذا أمسكت الزكاة هلكت الماشية، وإذا جاز الحُكّام في القضاء أمسك القطر من السماء، وإذا خفرت الذمة (فسّنا الغدر ونقض العهود) نُصر المشركون على المسلمين. وروي عن «النبي» ﷺ أنه قال: إذا غضب الله تعالى على أمة، ثم لم ينزل بها العذاب، غلّت أسعارها، وقصرت أعمارها، ولم يربح تجّارها، ولم تترك ثمارها، ولم تغزر أنهارها، وحبس عنها أمطارها، وسلّط عليها أشرارها.

وفي روايات «أهل البيت» عليهم السلام "وصفات" تعالج بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف وأحتباس المطر، أو الكوارث كالزلازل، بمعالجات معنوية ووسائل غيبية، ما يثبت نفوذ عالم المعنى وسلطة الروحانيات في عالم الطبيعة والتكوين حدوثاً وبقاءً، ويؤكد تأثيره في الحسنيات، سلباً بأجتراح المعاصي والذنوب، وإيجاباً بالتزام الطاعات والعبادات...
فمن «علي بن مهزيار» قال: كتبتُ إلى «أبي جعفر» عليه السلام وشكوت إليه كثرة الزلازل في «الأهواز»، وقلت: ترى لي التحويل عنها؟ فكتب عليه السلام: لا تتحولوا عنها، وصوموا الأربعماء والخميس والجمعة، وأغتسلوا وطهروا ثيابكم، وأبرزوا يوم الجمعة، وأدعوا الله عزَّ وجل فإنه يدفع عنكم. قال: ففعلنا ذلك فسكنت الزلازل. (١)

وأخرج «أبن عساكر» في (تاريخه) قصة استسقاء «أبي طالب» عليه السلام ب «النبي» صلى الله عليه وآله، فروى عن «جلهمة بن عرفطة» قال: قدمت «مكة» وهم في قحط، فقالت «قريش»: يا «أبا طالب»! أخط الوادي، وأجذب العيال، فهلمَّ وأستسقي. فخرج «أبو طالب» عليه السلام ومعه غلام كأنه شمس دُجن (٢) تجلَّت عنه سحابة قتاء، وحوله أُغيلمَة، فأخذه «أبو طالب» فألصق ظهره بالكعبة، ولاذ الغلام «النبي» صلى الله عليه وآله بإصبعه، وما في السماء قزعة (قطعة من السحاب) فأقبل السحاب من ها هنا وها هنا، وأغدق وأغدودق، وأنفجر له الوادي وأخصب البادي والنادي.

فأنشد «أبو طالب»:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه شمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الهلاك من «آل هاشم» فهم عنده في نعمة وفواضل
وميزان عدل لا يخيس شعيرة ووزان صدق وزنه غير هائل (٣)

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٧ ص ٥٠٤.

(٢) الدَّجْنُ: ظل الغيم، وإلباش الغيم السَّاء. وقد دجنَ يوماً يدجُنُ بالضم دَجْنًا ودُجُونًا. والدُّجْنَةُ من الغيم المُطَبَّقُ تطبيقاً، الرِّيانُ المظلم، الذي ليس فيه مطر. يقال يومٌ دَجْنٌ ويومٌ دُجْنَةٌ بالتشديد. والداجنةُ: الماطرة المطبقة، نحو الديمة. والدجْنُ المطر الكثير. وسحابةٌ داجنةٌ. وأدجنتِ السماءُ: دامَ مطرها. والدُّجْنَةُ بالضم: الظلمة، والجمع دُجْنٌ ودُجْنَاتٌ... عن (الصَّحاح) ل «الجوهري» وغيره.

(٣) أنظر: (الغدير) ل «العلامة الأميني» ج ٧ ص ٣٤٥.

وفي رواية أخرى، جاء أعرابي إلى «رسول الله» ﷺ، وشكا الجذب والقحط، وأنشد أبياتاً. فقام «رسول الله» ﷺ يجتر رداءه حتى صعد المنبر، ورفع يديه إلى السماء ودعا، فما ردَّ يديه حتى التقت السماء بأبراقها. ثم بعد ذلك جاؤا يضبجون من المطر خوف الغرق! فضحك «رسول الله» ﷺ حتى بدت نواجده. ثم قال: لله ذرٌّ «أبي طالب» لو كان حيّاً لقرت عيناه، من ينشدنا قوله؟ فقال «علي» عليه السلام كأنك تريد:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للأرامل؟^(١)

أما السؤال عن كيميّة تأثير الدعاء أو صلاة الأستسقاء في تكوّن الغيوم وهطول الأمطار؟ أو تأثير الصيام والطهارة، وعموم سلوك الإنسان في حركة طبقات الأرض ومنعها وقوع الإزاحة التي تعرض للقشرة والصدوع التي تصيب الطبقة «التكنونية» أو «البلوتونية»، على الرغم من ارتباط ذلك بخطوط الأنكسارات القديمة الموجودة أصلاً في بعض الأماكن؟... فهذا مما لا يطيقه البحث هنا.^(٢) نعم، قد يتفهّم الحسّيون الأمر ويتقبّلونه بأستدلال «علمي» جيولوجي، يعقد ويربط - مثلاً - بين بعض الممارسات البيئية التي قد تحدّ من وقوع الزلازل، كوقف نزح آبار المياه أو أستخراج النفط، ما يحدّ من تكوين الفراغات والتجاويف في باطن الأرض التي قد تسبب الحركة في طبقاتها... لكن أن يعزى منع الزلازل إلى سلوكيات عبادية وقويّ غيبية، فهذا مما يرفضونه ويأبونه.

(١) عن أبوطالب حامي الرسول وناصره، ل «نجم الدين العسكري» ص ١٦٧.

(٢) يحضرنى أن أحد أدعياء الثقافة والتنوير الذين يستهزئون بآيات الله وأحاديث الوحي بأسم التحليل العلمي، عقّد فصلاً أشبه بالمرحى الهزلي تناول بالسخرية - والعياذ بالله - عودة «الإمام الصادق» عليه السلام في دفع وجع الأسنان، إذ قال عليه السلام: يقرأ عليه بعد وضع اليد الحمد والتوحيد والقدر، وقوله تعالى ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله الذى أتقن كل شئ إنه خبير بما تفعّلون﴾، التي نقلها المرحوم الشيخ «عباس القمي» في «الباقيات الصالحات» في هامش «مفاتيح الجنان»، والحديث رواه «الكفعمي» في (المصباح) ص ١٥٤... قال التّمس "المتغوّب بعد الهجرة" (!): كيف للميكروبات التي نفذت في الأسنان أن تخرج منها لهذه التلاوة؟ وعطف ساخراً: ماذا لو لم يكن السوس يحسن العربية، فلم يفهم ما يتلوه المتوجّع أو الشخص الذي يرقيه، كيف سيمثل ويخرج من الضرس ليزول الألم ويسكن؟

والأمر هنا يبلغ الخلاف في النهج والمبنى، ولعلّه في المدرسة، حين يتحلّ حسّيون ماديون الدين، ويدعون الإسلام والإيمان، ثم يعمدون إلى النصوص الدينية، فيتخيّلون لها تأويلاً يجعلها متلائمة مع "دينهم"، ويعملون على فهمها وتفسيرها بالوهم الذي يتصوّرونه عقلاً والهراء الذي يحسبونه علماً، وإلاً نسفوها نسفاً وألغوها، بمنتهى الطيش والرعونة، فينكرون صدورها ويدعون كذبها ويزعمون وضعها!

من ذلك، أثر الزنا والسفاح والعلاقات الجنسية المحرّمة في تكوّن الجنين ونمو الطفل، والصفات التي ستنطبع في هذا المولود جرّاء ذلك، بل أثر المال الحرام الذي يجعله الرجل مهراً لعقد النكاح أو ثمناً لشراء الجوّاري والتسري بهن.

فهناك طائفة من الأحاديث، أستتبعها جملة من الأحكام الشرعية، تؤكد هذه الحقيقة، وأن شيئاً ما، من الخبث والسوء والشر، وعموم الصفات السلبية والخصال القبيحة، تنتقل وتسري من فعل الزنا والحرام إلى المولود منه، حتى بلغ الأمر أن قال بعضهم بنجاسة أبن الزنا وحكم آخرون بأنه من أهل النار، وقد أفتق الفقهاء على حرمانه من الميراث وردّ شهادته وبطلان إمامته للجماعة وتولية القضاء، وهكذا المرجعية والرئاسة الدينية.

والأحاديث تحوم حول العلل والآثار، وتبيّن ارتباط الحسي العضوي، بالمعنوي الغيبي، وما يفرزه هذا العنصر من نتائج وتبعات تشكّل خطراً على محيطه ومجتمعه.

ف «الإمام» عليه السلام الذي يرى لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية أحبّ إليه من لبن ولد الزنا... لا يرى بأساً بلبن ولد الزنا إذا جعل مولئى الجارية، الذي فجّر بالجارية (أي جعل الزاني بها) في جِل. ^(١) وعن «إسحاق بن عمار» قال سألت «أبا الحسن» عليه السلام عن غلام لي وثب على جارية لي فأحبّها، فولدت وأحتجنا إلى لبّنها، فإن أحللتُ لها ما صنعا أيطيبُ لبّنها؟ قال: نعم. وعن «علي بن إبراهيم»، عن «أبي عبدالله» عليه السلام في المرأة يكون لها الخادم قد فجرت فاحتاج إلى لبّنها، قال: مُرها فلتحلّلها يطيب اللبن. ^(٢)

ما يعني أن الإقالة أو التحليل (المرتّب على عفو مالك الجارية) يؤثّر في جوهر اللبن وتركيبه، وفي حال بدّن المرضعة وأعضائها والأوردة والأنسجة التي تزوّد عدد الثدي بالمواد اللازمة التي تقلب الدم في صدرها لبناً، فتزول عنه مورثات الصفات القبيحة! أو أن فعل الإرضاع والأثر المترّب على الحرام يتجاوز العنصر والمادة، ويتخطّى هذا المنظور الحسيّ ويحلّق في أفق من القوّة المعنوية والسلطة الروحيّة، حاكم عليها، قادر على قلب آثارها وتغيير تأثيرها، أو في الأقل الأدنى، سلب السوء وإبطال الشرّ المترّب على الحرام.

(١) الكافي ل «الشيخ الكليني» ج ٦ ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق.

هكذا النكاح من المال الحرام يؤثر في المولود كما يفعل الزنا، فعن «أبي عبد الله» عليه السلام: لا يطيب ولد الزنا ولا يطيب ثمنه أبداً. والممراز لا يطيب إلى سبعة آباء، وقيل له: وأي شيء الممراز؟ فقال: الرجل يكتسب مالاً من غير حِلِّه، فيتزوج به أو يتسرّى به فيولد له فذاك الولد هو الممراز. ^(١)

أما أثر الحرام والزنا في الولد، والصفات الرديئة والأخلاق السيئة والقبائح التي يخلّفها فيه ويورثها له على نحو الاستعداد والاقتضاء والقوة، ثم التداعيات المترتبة على ذلك عند ظهورها إلى الفعل وتحقيقها في الأعم الأغلب الذي قل أن يتخلّف، فهو مما تضافرت عليه الأحاديث الشريفة وتسالمت أقوال العلماء وآراؤهم، حتى كانت "طهارة المولد" علامة المؤمن وصفته التي لا تتخلّف أبداً...

قال «الصادق جعفر بن محمد» عليه السلام: علامات ولد الزنا ثلاث: سوء المحضر، والحنين إلى الزنا، وبغضنا «أهل البيت». ^(٢)

وعن «سيف بن عميرة» قال: قال «الصادق جعفر بن محمد» عليه السلام: إن لولد الزنا علامات أحدها بغضنا «أهل البيت»، وثانيها أنه يحنُّ إلى الحرام الذي خلُق منه، وثالثها الاستخفاف بالدين، ورابعها سوء المحضر للناس، ولا يسيء محضر إخوانه إلا من وُلد على غير فراش أبيه، أو من حملت به أمه في حيضها. ^(٣)

وعن المفضل قال: سمعت «الصادق» عليه السلام يقول لأصحابه: من وجد برؤد حبنا على قلبه فليكثر الدعاء لأمه فإنها لم تحن أباه. ^(٤)

وفي (تفسير القمي): ﴿سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبُّمُ﴾ أي طابت مواليدكم، لأنه لا يدخل الجنة إلا طيب المولد ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيدِينَ﴾، قال «أمير المؤمنين» صلوات الله عليه: إن فلاناً وفلاناً غصبونا حقناً وأشتروا به الإمام وتزوجوا به النساء، ألا وإنا قد جعلنا شيعتنا من ذلك في حلٍّ لتطيب مواليدهم. ^(٥)

(١) (الكافي) ل «الشيخ الكليني» ج ٥ ص ٢٢٥.

(٢) (الأمالي) ل «الشيخ الصدوق» ص ٤١٨.

(٣) (الخصال) ل «الشيخ الصدوق» ص ٢١٦.

(٤) (الأمالي) ل «الشيخ الصدوق» ص ٧٠٨.

(٥) (تفسير القمي) ل «علي بن إبراهيم» ج ٢ ص ٢٤٥.

وعن «علي» عليه السلام قال: قال «رسول الله» ﷺ: من لم يحب عترتي فهو لإحدى ثلاث: إما منافق، وإما لزنينة، وإما أمرؤٌ حملت به أمه في غير طهر. ^(١)

وعن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: ما أبتلى الله شيعتنا (أي مهما أبتلاههم) فلن يبتليهم بأربع: بأن يكونوا لغير رشدة ^(٢)، أو أن يسألوا بأكفهم، أو أن يؤتوا في أدبارهم، أو أن يكون فيهم أخضر أزرق ^(٣). ^(٤)

وعن «جعفر» عن «أبيه» عليه السلام قال: جاء رجلٌ إلى «علي» عليه السلام فقال: جعلني الله فداك إني لأحبكم «أهل البيت»، قال: وكان فيه لين، قال: فأثنى عليه عنده (عدّة). فقال له: كذبت ما يحبُّنا مخنثٌ ولا ديوث ^(٥) ولا ولد زنا ولا من حملت به أمه في حيضها. قال: فذهب الرجل، فلما كان يوم «صفين» قُتِل مع «معاوية». ^(٦)

وعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام: من أصبح يجد برد حُبِّنا على قلبه، فليحمد الله على بادئ النعم. قيل: وما بادئ النعم؟ قال: طيب المولد. ^(٧)

وعن «أمير المؤمنين» عليه السلام: كنت جالساً عند الكعبة، فإذا شيخٌ محدّودٌ قد سقط حاجباه على عينيه من شدّة الكبر، وفي يده عُكَّازة، وعلى رأسه بُرُوسٌ أحمر، وعليه مدرعة من الشعر، فدنا إلى «النبي» ﷺ و«النبي» ﷺ مُسند ظهره إلى الكعبة فقال: يا «رسول الله» أدع لي بالمغفرة. فقال «النبي» ﷺ: خاب سعيك يا شيخ وضلّ عملك!

(١) (الخصال) لـ «الشيخ الصدوق» ص ١١٠.

(٢) رشدة، إذا صحَّ نسبه، ضد الزنية. وفي الحديث: من ادّعى ولدًا لغير رشدة فلا يرث ولا يُورث. يقال: هذا وُلدٌ رشدةٌ إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضده: وُلدٌ زنية.

(٣) الأخضر والأزرق، يراد به خالص العداوة، من زُرقة الماء وهي خلوصه، وزُرقة العيون وخضرتها غالبية في الروم، وبينهم وبين العرب عداوة شديدة، ثم لما كثرت ذكركم إياهم بهذه الصفة سُمِّي كل عدوٌ بذلك وإن لم يكن أزرق العين، وعلى هذا يكون اللفظ كناية عن العداوة والأعداء.

(٤) (الفصول المهمة) لـ «الحر العاملي» ج ٣ ص ٢٦٠.

(٥) الدُّيُوثُ هو القَوَادُ على أهلِهِ، والذي لا يغازُ على أهلِهِ. وفي «المحكم والمحيط الأعظم»: الدُّيُوثُ والدُّيُوثُ الذي يدخل الرجال على حرمة بحيث يراهم، كأنه وَطَنَ نفسه على ذلك. وفي (أساس البلاغة): فُلانٌ دُيُوثٌ، أي طَرَحَ لا عَيرةَ له.

(٦) (قرب الإسناد) لـ «الحميري القمي» ص ٢٥.

(٧) (الأمالي) لـ «الشيخ الصدوق» ص ٥٦٢.

فلما تولّى الشيخ قال لي: يا «أبا الحسن» أتعرفه؟ قلت: لا. قال: ذلك اللعين «إيليس»!
قال «علي» عليه السلام فعَدَوْتُ خلفه حتى لحقته وصرعته إلى الأرض وجلست على صدره
وَوَضَعْتُ يدي في حلقه لأخنقه، فقال لي: لا تفعل يا «أبا الحسن» فإني من المنظرين إلى يوم
الوقت المعلوم، والله يا «علي» إني لأحُبُّكَ جداً، وما أبغضَكَ أحدٌ إلّا شركتُ أباه في أمه
فصَارَ وَلَدَ زنا، فضجحت وخلّيت سبيله. (١)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام: والله لا يجينا من العرب والعجم إلّا أهل البيوتات (٢) والشرف
والمعدن، (وفي حديث «الباقر» عليه السلام: وكلُّ مولود صحيح)، ولا يبغضنا من هؤلاء وهؤلاء
إلّا كلُّ دَنَسٍ مُلصَقٍ (٣) (٤).



وما أريده هنا، هو أن الشارع المقدّس أظهر في هذا الشرط حرصاً عالياً، بل تحسّساً،
يكشف خطر هذا المقام وعظمة هذا الدور، فكأنه أحتاط له وأحترس وإن كان المحتَمَل
بعيداً والأثر غير مؤكّد، ذلك لخطر الموضوع وشدّة أهميته.

وفي قراءة موجزة للأحكام المتعلقة بآبن الزنا (وهو حسب الأصلاح الفقهي: المتولّد
من وطء غير شرعي ولا شبهة)، ثم نظرة لما وقع في طريق استدلال الأعاضم على شرط
" طهارة المولد " في المرجع المقلّد، يظهر أنهم بين تجاهل العلة والسرّ الخلقى التكويني، وبين
الأرتكاز على المنطلق الاجتماعي والعرفي في تعليل ذلك.

(١) (عيون أخبار الرضا) ل «الصدوق» ج ١ ص ٧٧. وتنقل المصادر السننية حديثاً في نفس المعنى:
عن «أبن عباس» قال: قال «علي بن أبي طالب» عليه السلام رضي الله عنه: رأيت «النبى» صلى الله عليه وآله عند «الصفاء» وهو
مُقبِل على شخص في صورة الفيل وهو يلعنه! فقلت: ومن هذا الذي يلعنه «رسول الله»؟! قال: هذا
الشیطان الرجيم. فقلت: والله يا عدوّ الله لأقتلنك ولأرجن الأمة منك. قال: والله ما هذا جزائي منك! قلت:
وما جزاؤك مني يا عدوّ الله؟! قال: والله ما أبغضك أحد قط إلّا شركت أباه في رحم أمه. أخرج «الخطيب
البغدادي» في (تاريخه) ج ٢ ص ٢٩٠، و«الكنجي» في (الكفاية) ص ٢١، عن أربع من مشايخه. نقلته من (الغدير)
ل «العلامة الأميني» ج ٤ ص ٣٢٤. ورواه القرطبي في (تفسيره) ج ١ ص ٩١.

(٢) أهل البيوتات أي ذوي الأنساب والأحساب الشريفة، والدنّس: الوسخ، وينسب إلى الثوب والخلق
والعرض والنسب.

(٣) الملصق: الدّعويّ، المتهم في نسبه، والرجل المقيم في الحيّ وليس منهم.

(٤) (الكافي) ل «الشيخ الكليني» ج ٨ ص ٣١٦.

فقد وَرَدَتْ أحكام متعدّدة تتعلق بهذا العنوان، أهمها:
 إسلامه وطهارته: المشهور بين الفقهاء القول بطهارة وُلد الزنا والحكم بإسلامه،
 قال صاحب (الحدائق) رحمته: "المشهور بين الأصحاب سيما المتأخرين القول بطهارة وُلد الزنا
 والحكم بإسلامه ودخوله الجنة (بمعنى عدم حتمية دخوله النار)، وعن «أبن إدريس»
 القول بكُفْره ونجاسته، ونقل «العلامة» في (المختلف) القول بالكفر عن «المرتضى»
 و«أبن إدريس»، ونقل جملة منهم عن «الصدوق» أيضاً القول بالنجاسة والكفر، قال في
 (المختلف) في باب السُّور: قال «أبن بابويه»: لا يجوز الوضوء بسُّور اليهودي والنصراني
 ووُلد الزنا والمشرک، وجعل وُلد الزنا كالکافر وهو المنقول عن «المرتضى» و«أبن إدريس»،
 وباقى علمائنا حكموا بإسلامه، وهو الحق وسيأتي بيان ذلك. وقال «المحقق» في (المعتبر):
 وربّما تعلل المانع - يعني من سُور وُلد الزنا - بأنه كافر، ونحن نمنع ذلك، ونطالبه بدليل
 دعواه، ولو ادعى الإجماع كما ادّعاه بعض الأصحاب كانت المطالبة باقية، فإننا لا نعلم ما
 أفاده. قال في (المعالم) - بعد نقل الأقوال المذكورة -: إذا عرفت ذلك فأعلم أن العتمد عندي
 هو القول بالطهارة لكونها مقتضى الأصل، والمُخرج عنه غير معلوم. وقال في (الذخيرة):
 ويدلُّ على الطهارة: الأصل، وكونه محكوماً بالإسلام ظاهراً، وأن سُوره طاهر لما أشرنا إليه
 من العمومات، فيلزم العموم، لعدم القائل بالفصل... " (١).

وقال «السيد محسن الحكيم» رحمته معلقاً على قول صاحب (العروة) رحمته: {الأقوى طهارة
 وُلد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً}:
 "كما هو المشهور شهرة عظيمة، بل لم يُعرف الخلاف فيها إلا من «الصدوق» و«السيد»
 و«الحلي» - بناءً منهم على كُفْره - بل عن الأخير، نفى الخلاف فيه، وكأنه للنصوص
 المتضمنة للنهي عن الأغتسال من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام، بأنه يسيل منها ما
 يغتسل به الجنب ووُلد الزنا والناصب لنا «أهل البيت» وهو شرُّهم (ثم ذكر الروايات) ثم
 قال: لكن الجميع قاصر عن إثبات النجاسة فضلاً عن الكفر... " (٢).

(١) (الحدائق) لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج ٥ ص ١٩٠.

(٢) (المستمسك) «السيد محسن الحكيم» ج ١ ص ٣٨٥.

تقليده: على الرغم من أنه لم تظهر فكرة اشتراط طهارة المولد في كلمات المتقدمين من فقهاءنا، فقد قال «السيد المجاهد الطباطبائي» رحمته الله: "هل يشترط في المفتي طهارة المولد والذكورة كما يشترط في القاضي، فلو كان ولد الزنا أو أنثى أو خنثى فلا (فهل) يصح تقليده أو لا؟ فيه إشكال من عدم إشارة أحد من علماء الأصول إلى كون ذلك شرطاً فيه، والعمومات الدالة على صحّة التقليد من قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر)، ومن الأصل والعمومات المانعة عن العمل بغير العلم الراجحة على العمومات السابقة المعارضة لها تعارض العمومين من وجه، وفحوى ما دلّ على اشتراط القضاء بذلك" ^(١)...

إلا أنه مع تبلور مباحث الاجتهاد والتقليد عند المتأخرين، صار المعروف بينهم هو اشتراط طهارة المولد في المفتي ومرجع التقليد.

قال «السيد الحكيم» رحمته الله: "وأما طهارة المولد فهي داخلية في (شرط) الإيذان بناء على كفر المتولّد من الزنا، أما بناءً على خلافه، فلا دليل على اعتبارها غير الأصل المحكوم ببناء العقلاء، نعم عن (الروضة) دعوى الإجماع عليه، وعليه فهو المعتمد" ^(٢). ويظهر من قوله هذا أن الدليل عنده منحصر بالإجماع المنقول.

ولكن يبدو أن «السيد الخوئي» رحمته الله أتجه في الاستدلال على المسألة، بعد أن فنّد الأدلّة المدّعاة عليها وأبطل الأقوال والأحتمالات فيها، خلّص إلى أن الدليل إنما هو تنفّر الطباع من تلقي الدين وأخذ الخطير من الساقط عن الأعين، المطعون في نسبه، وأن مثله لا يليق لتحمل مسؤولية الإفتاء. قال رحمته الله في (التنقيح) عند عدّه شرائط المقلّد:

"... وألاً يكون متولداً من الزنا، وهذا لا للإجماع المدّعى في المقام، لأنه على تقدير ثبوته ليس من الإجماع التعبّدي، ولا لدوران الأمر بين التعيين والتخيير في الحجّية، لأن المتولّد من الزنا كغيره، مشمول للأدلة اللفظية، ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بينهما كما لا يخفى، وكذلك الحال بالنسبة إلى السيرة العقلائية.

(١) (مفاتيح الأصول) ل «المجاهد الطباطبائي» ص ٦١٢.

(٢) (المستمسك) «السيد محسن الحكيم» ج ١ ص ٤٥.

بل لأن كُؤن المجتهد متولِّداً من الزنا مَنْقَصَةٌ. وقد تقدَّم أن الشارع لا يرضى بزعامة من له مَنْقَصَةٌ بوجهه، كيف ولم يرضَ بإمامة مثله للجماعة، فما ظنك بتصديهِ للزعامة الكبرى للمسلمين؟ لأن منصب الفتوى من أعظم المناصب الإلهية بعد الولاية، وإن لم يكن المتولِّد من الزنا مقصراً في ذاته، كما إذا كان عادلاً، بل في غاية التقى والورع، إلا أن نقصه من تلك الناحية موجب لحرمانه عن التصدي للزعامة العظمى كما عرفت.

وبذلك يتَّضح الفرق بين أمثال هذه الشروط، مما يعد مَنْقَصَةٌ وشيئاً، وبين الموت (في مسألة شرط الحياة) الذي قلنا بعدم كونه موجباً لسقوط فتوى الميت عن الحجية في بعض الصور، وذلك لأن الموت لا يُعدُّ نقصاً بوجهه، لأنه كمال وترقي للنفس وانتقال من النشأة الزائلة إلى النشأة الآخرة، ولذا أتصف به الأنبياء والأوصياء. ومن هنا قلنا بجواز تقليد الميت إذا أخذ منه الفتوى حال حياته ثم طراه الموت". (١)

إلا أن هذا وذاك لا يلغي حقيقة الخطر التكويني والأثر الوضعي والتأثير الخلقي ثم بالتَّبَعِ الخلقي، لتتاج العلاقة الجنسية المحرَّمة وولد الزنا... فالشارع المقدَّس، ومن بعدُ الفقهاء ومُستنبطو الأحكام الشرعية، لا يفلسفون الأحكام ولا يعلِّلون الوجه فيها (٢)، بل يتعبَّدون ويمثِّلون وينقادون ويخضعون ويسلمون، وهكذا يسعون لزرع وبثِّ هذا في نفوس أتباعهم كمبدأ وثقافة تمثل قَمَّةَ الفكر وتحقق جوهر الدين، ولكن ما العمل وقد غلب تفشِّي الجهل وسطوة أذعياء التنوير وبأس المتغريين، ما أضطرَّنا إلى عرض يُسقط دعاوَاهم ويُبطل سحرهم الذي يُلبسون به على العوام ويغوونهم؟

بقي بحث العدل الإلهي وموقعه وجوابه على ذنب وُلد الزنا؟

لماذا تترتب آثار غاية في الخطورة، وتبعات في منتهى الشدَّة والقسوة على أمر لا إرادي، وفعل لا شأن للمبتلى به فيه؟ لا أقترفته يداه ولا أجترحته جوارحه، فلماذا يتحمَّل نتائجه ويدفع ثمنه ويعاني من ذلك حتى لا خلاص منه ولا فكاك؟!

(١) (الأجتهاد والتقليد) لـ «السيد الخوئي» ص ٢٣٥. ولا تفوتني الإشارة إلى أنني أستعنت في تتبع آراء العلماء في هذا الباب بـ (الموسوعة الفقهية الميسرة) لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج ١ ص ١٩٥.
(٢) اللهم إلا على نحو جزء العلة وعرض جانب من الفلسفة والحكمة، وقد جمع «الشيخ الصدوق» وصنَّف جُلَّ ما جاء في هذا من «أهل البيت» عليه السلام في سفره النفيس (علل الشرايع).

فعن «محمد بن سليمان الديلمي» عن «أبيه» رفع الحديث إلى «الصادق» عليه السلام قال: يقول وَلَدُ الزَّانِ يَا رَبِّ مَا ذَنْبِي؟ فَمَا كَانَ لِي فِي أَمْرِي صَنْعٌ؟ قَالَ: فِينَادِيهِ مَنْادٍ فَيَقُولُ: أَنْتَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ، أَذْنَبَ وَالِدَاكَ فَتُبَّتْ عَلَيْهَا، وَأَنْتَ رَجَسٌ، وَلَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا طَاهِرٌ.^(١)

وعن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: لو كان أحد من ولد الزنا نجاً، لَنَجَّ سَائِحَ «بني إسرائيل» فقيلاً له: وما سائح «بني إسرائيل»؟ قال: كان عابداً، فقيلاً له: إنَّ وَلَدَ الزَّانِ لَا يَطِيبُ أَبَداً وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ عَمَلاً، قال: فجعل يسيح بين الجبال ويقول: ما ذنبي؟^(٢)

تُرَى مَا ذَنْبَ وَلَدِ الزَّانِ وَهُوَ لَمْ يَقْعِ فِي الْخَطِيئَةِ؟ بَلْ نَتَجَّ عَنْ خَطِيئَةٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ نَتَاجاً بَاطِلاً وَثَمَرَةً فَاسِدةً، فَلَا هُوَ مَنْ زَرَعَهَا وَلَا كَانَ مِنْهُ لِقَاحُهَا؟ وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يَصْرِّحُ أَنَّ ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (الإسراء)؟

إنَّ الرَّدودَ العِلْمِيَّةَ، الكَلَامِيَّةَ والفِلْسُفِيَّةَ، عَلى هَذَا الإِشْكَالِ كَثِيرَةً، وَهِيَ تَأْتِي - نَقْضاً وَحَالاً - تَدْفَعُ شُبُهَةَ جَوَازِ وُقُوعِ الظُّلْمِ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بِهَا لَا يَمَسُّ، نَاهِيكَ بِأَنْ يَنَالَ، مِنَ العَدْلِ الإِلَهِيِّ. وَكُنْتَ قَدْ تَنَاوَلْتَ أَحَدَ الرَّدودِ فِي بَعْضِ أَعْمَالِي السَّابِقَةِ، وَلَا أُريدُ التَّكْرارَ والأَعَادَةَ، فَمَنْ شَاءَ فَليرْجِعْ.^(٣)

وقد أحببت أن أعرض هنا كلاماً عميقاً نفسياً، وبيانياً شريفاً عزيزاً، للفيلسوف الإلهي «الملا هادي السبزواري» رحمته الله، يجب فيه عن هذه الشبهة، فيقول:

"وإذ بلغ الكلام إلى هذا المقام فلا بأس بذكر شبهة ولد الحرام ورفعها بتوفيق الملك العلام، فنقول: قال القدماء من الفقهاء بنجاسة ولد الزنا وكفره، وكونه جهنمياً وأنه لا يؤمن، ولو آمن ظاهراً لم يؤمن باطناً، فأشكل هذا على كثير من الأنام بل على كثير من الأعلام، أنه بظاهره لا يوافق قواعد العدالة، لأنه أيُّ جرم لهذا المسكين، وبأي ذنب يبتلى به هذه البلايا الدنيوية والأخروية، وما معنى مؤاخذته بسوء عمل الآخر؟

(١) (علل الشرائع) لـ «الشيخ الصدوق» ج ٢ ص ٥٦٤.

(٢) (الفصول المهمة) لـ «الحر العاملي» ج ٣ ص ٢٦٥.

(٣) تجده في رواية (القربان) أو آخر الفصل الخامس: ص ٢٣٣ - ٢٣٥.

فنقول بعدما تقرّر أن الأرواح في عالم الذرّات والمهيّات اللازمة للأسماء والصفات صنفان: طيّبات وخبثات، وهذا أمر قد فرغنا من بيانه، أن الأرواح الطيبة تستدعي - بلسان الاستعدادات - متعلّقات طيّبة وأبداناً طاهرة، والأرواح الخبيثة تستدعي (أيضاً) - بلسان الاستعداد - متعلّقات خبيثة وأبداناً نجسة، الطيّبات للطيبين والخبثات للخبثين. الأولى كأرواح الأنبياء والأولياء وأتباعهم وأشياعهم، والثانية كأرواح أعدائهم المنافقين والمشركين ومظاهر الجبت والطاغوت وأصحابهم وأعوانهم. فالطائفة الأولى من الأرواح مظاهرها الأبدان النقيّة الطاهرة المولد، المنتقلة من الأصلاب الشاخحة إلى الأرحام المطهرة، في الأوقات الشريفة، والنظرات السعيدة الجامعة لسائر أسباب السعادة. والطائفة الثانية من الأرواح المستدعية للأبدان المنتظرة لها مصادفة لتُظفّ خبيثة حاصلة بغير طهارة المولد، ومنه وكّد الحيض، وأقلّها أوقات خسيصة ونظرات نجسة، وغير ذلك من أسباب الشقاوة.

ولها - كمقابلها - مراتب، فالعدل لا يقتضي أن يكون لروح قاتل «الحسين» عليه السلام بدنّ طاهر المولد، بل يقتضي خلافه، مع جميع الأسباب الأخر للشقاوة. وبالجملة الروح الخبيث لخبائثه الأزلية ظهر من طريق الحرام، فالخبث الأزلي صار وكّد حرام، والجهنمي السابق والعين السجّيني الفطري صار وكّد زنا، لا أن وكّد الحرام صار جهنمياً وكّد الزنا صار كافراً خبيثاً محكوماً بكفره بسبب عمل الوالدين.

فإن وبألهما على رقبتها لا على رقبتة، والحكم بكفره بسبب قبوله الكفر وعدم قبوله الإيمان والولاية في الدرّ الأول وما بعده، ولأجل خبائثه الكامنة في عينه الظاهرة في هذا المظهر الخبيث. وأما إشكال السعادة الأزلية والشقاوة الفطرية وحديث اختلاف الطينة وكون بعضها من عليين وبعضها من سجين، وكوّن الأعيان لوازم الأسماء، وبطلان الجعل التركيبي، فهو إشكال غير هذا الإشكال رفعناه أيضاً في هذا الشرح وغيره...^(١).
والحق أن النصّ يفتقر إلى شرح، ولكن الخشية من إرهاب خاطر وإعانت الفكر، والحذر من إطناب ممل بعد العجز بهذا الإيجاز المخل، منعتني، فأكتفيت.

(١) (شرح الأسماء الحسنی) لـ «الملا هادي السيزواري» ج ١ ص ٩٨.

والخلاصة في هذا الباب:

إن أشترط طهارة المولد والنجابة في المرجع المقلد، يعني إخضاعه لأدقّ المحاسبات وأقضى معايير التقييم ومواصفات التصنيف، وتتبع يريد تحري حاله وملاحقته في رتبته الروحية ودرجته الأخلاقية (ناهيك بالعلمية، التي سيأتي الكلام عليها لاحقاً)، لا من خلال سلوكه وأفعاله الإرادية ومدى تطبيقه والتزامه التكليف والقيود الشرعية فحسب (فذلك مما يُبحث في باب التقوى والعدالة)، بل عبر الوقوف على أخصّ خصوصياته، وقراءة الماورائيات والغيبيات المؤثرة في تلك المرتبة والدرجة!

"ماورائيات" تُبنى عن خياره الأول في عالم الذر، الذي خطّ القدر ورسم الصور ونهج للسّير، لتعود في المعاد بعد طي هذه الدنيا وأنقضائها، إلى أصل الطينة ومعدن الخلق... وتكشف عن موقفه في العوالم التي سبقت هذه النشأة، في "عالم الذر"، وكيف أنجذب هناك وتطلّع إلى الكمال، وأراد لنفسه طهارة المولد وطيب المحتد، أو أن هذه المكارم والفضائل أنجذبت إليه ولحقته تبعاً لخيار الإيمان وعزم الإقرار بالولاية لـ «أمير المؤمنين» عليه السلام هناك، فكانت النتيجة هنا، في هذه النشأة تبعاً لذلك الموقف:

نجابة وطهارة، وحسباً سنياً، ومنبتاً ربيعاً، جعلته في السراة الأماجد، وذوي البيوتات، وهامات الشرف، ونزّهته عن لوث الزنا ووطء الشبهة، وعن اللين والتخثث والأبنة، وعن موصوم الحسب، والدخول في الرعاع والحثالات، والسواقط والطغام، وما يتبع رفض الإقرار الأول بالإيمان، ويترتب على العصيان والتكبر في مقام "ألسنت"، عند رفض الخضوع والإذعان لله سبحانه وتعالى بالربوبية، ولـ «محمد» ﷺ بالنبوة، ولـ «علي» عليه السلام بالإمامة والولاية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (البقرة)، ما أورثهم رذائل الصفات وأخسّ القبائح، وأصلها ومنبعها السفاح، من شرك «إبليس» في نكاح أمهاتهم، والمال الحرام الذي لم يخرج منه حق «آل محمد» عليه السلام، لمهور نسائهم وأثمان جوارهم!

يجب أن يكون المرجع الذي يستنبط أحكام الله فُتستقى منه، منزهاً من هذا اللوث.

من هنا كان، وما زال، الرواد من أهل الخبرة الذين يستطلعون للمؤمنين مرجع تقليدهم، يتحرّون جامعية الشرائط في خيارهم، ويلتمسون المرجعية في بيوتات العلم وأرومات الشرف والسبق والكرامة... فإذا نبغ عالم من خارج هذه الأوساط، تتبّعوا أصله ومنبته، وتحرّوا نشأته وبيئته، وكيف سبكت روحه وأخلاقه وطباعه، وصنعت سجاياه وخصاله، ولربما أسقطوه لأقلّ مغمز في أصله ومطعن في فضله.

إن القدرات الخارقة والتفوق المشهود، في الدهاء والنكراء والتدبير والشيطنة والإدارة والحيلة والنشاط الدؤوب (مما يميّز أولاد الحرام وأبناء الزنا حتى كأنه صار سمة لهم وعنواناً!)، يشكّل خطراً داهماً في حقل القيادة الشرعية وميدان الزعامة الدينية، يتهدّد أن يغشى الساحة بين فينة وأخرى، ما يستدعي التنبّه ويتطلّب الحيطه والحذر... لذا أحترز الشارع المقدس وأحتاط لنجاة عوام المؤمنين، أن تصطلمهم البلايا وتستزلّهم الشياطين برايات الضلال فتحشدّهم وتعجّبهم بأسم الدين! فلا مدخل أكثر خطراً ولبساً في أمر الأنقياد والأتباع من التدليس بالعلم والإغواء بالنبوغ، ولا وسيلة أكثر نجاحاً في أصطياد الناس وحشدّهم تحت رايات الباطل وإغوائهم وخداعهم من الذكاء والدهاء والقدرات الفنيّة والطاقات الخلّاقة التي يبدع المزيّفون في الظهور بها!...

إنّ طهارة المولد عنوان للمرجع وضمان للأمة...

عنوان للإيمان والشرف والنجابه ومحمود الخصال، ثم ضمان لأيتام آل «محمد» ﷺ من الضلال والأنخداع والأستضعاف.



مثالاً: الذكورة

من أكثر وأخطر مواطن الفوضى والعبث في الدين، وأشد حالات التشويه والخلط والتحريف والتزييف الذي نال الفكر الإسلامي، هو موقع المرأة ودورها، ومكانتها وحقوقها في الإسلام... ما جعل فكرة مسلمة وأحكاماً يقينية ثابتة، محلاً للجدل، والبحث والتجاذب، والنقض والإبرام، ونقل مفاهيم قامت عليها الأدلة والحجج وتمت البراهين حتى جرت جري البدييات وأُرسلت إرسال المسلمات، نقلها من العلم والقطع إلى الشك والاحتمال، بل الجحد والإنكار!

ولا يخفى أن المرأة كانت - وما زالت - غاية كبرى وغرضاً ومرمى تستهدفه السهام الشيطانية، فهي منطقة رخوة في التكوين، وموقع مضطرب في الخارج! لذا فهي تجاور ما يشكّل مواقع الفتنة الكبرى، كالمال والسلطة والرئاسة والشهرة، في الإغواء والفعل الشيطاني على أربابها ومن يقع في دائرة التأثير بها، ومن جهة أخرى تقع في مصاف الأبتلاءات العامة التي لا ينجو منها كائن من كان، كالطعام والشراب، لأندكاكها (بمناسبة الشهوة الجنسية) في صميم الحاجات الأساسية للإنسان!

لذا كانت المرأة من أخطر مواقع الصراع في حرب الزيف والألتقاط ضد الأصالة والنقاء، التي خاض فيها الحداثيون والتغريبيون من أديعاء التنوير والثقافة^(١) أشرس وأخبث معارك شنت على هذه الجبهة ونالت من هذا الثغر، وبلغت الذروة حين نجحوا في التوغل إلى صميم البيت الشيعي ومعقل الفكر الإسلامي، في الحوزات العلمية، فصار بعض "أهل العلم" يجتر مقولاتهم ويجاريهم في هُرائهم!^(٢)

حتى غدا العالم الرباني الحق، والكاتب والخطيب الإسلامي الأصيل، يحسب ألف حساب، ويراعي مختلف الجوانب، ويسد كل الثغرات، قبل أن يتناول حكماً شرعياً يتعلّق بالمرأة، أو مفهوماً يكشف فكرة الدين ورؤيته الحقيقية لموقعها ودورها في المجتمع، والموضع الذي يجب أن تتخذه في سيرها وسلوكها العلمي والعبادي لبلوغها كماها المنشود.

وعلينا أن نعي أن هذا الخطب أضمرّ - قبل أيّ شيء آخر - بالمرأة نفسها، وحرّمها أبسط حقوقها، وهو أن تقف على الحقيقة دون زيف، وتعرف ما لها وما عليها دون حيف. لا أن يقدّم لها الحكم الشرعي مزيفاً والفكر الديني محرّفاً في سبيل دعاوى مماشاة التطوّر المدني والعصرية، والخشية من التخلف عن ركب الحدائث... وبهذا تحسر فرصتها وتُبخس حقها في الوقوف على الحقيقة، أي تفقد الشيء الوحيد الذي يصلح لها وينفعها.

والأدهى والأمر في هذا الأمر، أنه غدا موجة تركبها الأحزاب الدينية، وصهوة يعتليها المزايدون في سوق الجهالة، وسلعة يتاجر بها كل متردية ونطيحة، يريد أن يستميل النساء ويجتذهن، إما لمصالح سياسية وانتخابية، أو لأغراض دنيئة تلامس شهواتهم الحيوانية، فقد أصبح التغني بحقوق المرأة والمطالبة بمساواتها بالرجل، من أنجح الشراك وأفضل أدوات ووسائل "الأصطياد"، على طريقة شعراء الغزل والتشبيب كـ «عمر بن أبي ربيعة» من الصدر الأول، و«نزار قباني» في المعاصرين، فهناك علماء وكتاب وخطباء يعمدون لهذا الخطاب ليستميلوا المرأة ويغروها لأغراضهم الخاصة!

(١) من قبيل ما كتبه المدعو «أحمد القبانجي» في «المرأة، المفاهيم والحقوق».

(٢) حتى حمل أحد الأعلام كلمات «أمير المؤمنين» عليه السلام في المرأة محملاً غريباً يجعله على نحو "حكم في واقعة"، على خلفية «حرب الجمل» ونزاع «عائشة»، لا عموم لها! وهكذا فتاوى بعضهم في سنّ تكليف الفتاة وحدود حجاب المرأة وتوليها القضاء.

هناك حقيقة علمية لا مراء فيها تؤكد أن الأنوثة نقص والمرأة مخلوق ناقص، لا بمعنى النقص البشري الطبيعي مقابل الكمال الإلهي، ونقص المخلوق مقابل الخالق، فلا نقاش في هذا، بل بما يظهر عند مقارنتها بالذكر ويرتسم عند مقياستها بالرجل... وهذه حقيقة ماثورة ومتسالم عليها في تراثنا الروائي والفقهية بشكل لا يمكن إنكاره وتجاوزه إلا بتعسف شديد يتجاهل الوجدان ويقفز على الأسس العلمية ويتنكر لها!

والعظمة كل العظمة لنساء من أمثال «خديجة الكبرى» و«زينب الحوراء» و«أم البنين» و«فاطمة بنت أسد» و«آسية بنت مزاحم» و«صفوراء بنت شعيب» و«كلثم أخت موسى» و«سارة زوجة إبراهيم» و«مريم بنت عمران»... اللاتي أستطعن الوصول إلى الذروة من الكمال وبلوغ القمة من القرب، منطلقات من موقع الضعف وهذا والنقص ذاك!

أما سيدة الأولين والآخرين «الزهراء» المرضية عليها السلام فجوهر نوري صاغته العصمة وصبه الكمال، لا يتعلّق به ضعف ولا نقص، وحقيقتها تحلّق فوق الأنوثة والذكورة، وهي في أصل خلقها لم تكن امرأة، وإنما ظهرت في هذه النشأة بهذه الصورة لضرورة التناسل البشري وأنحدر بقية «الأئمة المعصومين» منها صلوات الله عليهم أجمعين. (١)

(١) من أقوال المرجع العارف «السيد روح الله الموسوي الخميني» عليه السلام:

"لم تكن «الزهراء» عليها السلام امرأة عادية، كانت امرأة روحانية... امرأة ملكوتية... نسخة إنسانية متكاملة... حقيقة الإنسان الكامل، بل هي كائن ملكوتي تجلّي في الوجود بصورة إنسان... بل كائن إلهي جبروتي ظهر على هيئة امرأة. إنها المرأة التي تحلّي بجميع خصال الأنبياء... إنها المرأة التي لو كانت رجلاً لكان نبياً... ولو كانت رجلاً لكانت بمقام «رسول الله» صلى الله عليه وآله وسلم. " غداً ذكرى مولد «الزهراء» عليها السلام الكائن الذي أجمعت فيه القيم المعنوية والمظاهر الملكوتية والإلهية والجبروتية والملكية والإنسية... إن المرأة تنسم بأبعاد مختلفة كما هو الرجل، وهذا المظهر الصوري الطبيعي يمثل أدنى مراتب الإنسان. بيد أن الإنسان يسمو في مدارج الكمال انطلاقاً من هذه المرتبة المتدنية، فهو في حركة دؤوبة من مرتبة الطبيعة إلى مرتبة الغيب، إلى الفناء في الألوهية. وهذا المعنى متحقق في «الصديقة الزهراء» عليها السلام التي أنطلقت في حركتها من مرتبة الطبيعة، وطوّت مسيرتها التكاملية بالقدرة الإلهية والمدد الغيبي وبتربية «رسول الله» صلى الله عليه وآله وسلم، لتصل إلى مرتبة دونها الجميع. " "أمراة هي مفخرة بيت النبوة... امرأة تماثل فضائلها فضائل الرسول الأكرم والعترة الطاهرة غير المتناهية... امرأة لا يفي حقها من الشاء كل من يعرفها مهما كانت نظرته ومهما ذكر، لأن الأحاديث التي وصلتنا عن بيت النبوة هي على قدر أفهام المخاطبين وأستيعابهم، فمن غير الممكن صبّ البحر في جرّة. ومهما تحدث عنها الآخرون فهو على قدر فهمهم ولا يضاهي منزلتها. إذن فمن الأولى أن نمرّ سريعاً من هذا الوادي العجيب. " (مكانة المرأة في فكر الإمام الخميني) ص ٢٣ و ص ٨٤، عن خطاب له في تاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٧٩ م.

إن الأحاديث الشريفة الواردة عن «المعصومين» عليهم السلام سواء ما جاء في النصائح والإرشادات، أو ضمن بيان الحال وتقرير الأمر على نحو القضية الحقيقية أو الخارجية، تؤكد على أن ثمة خطباً في هذا الكائن لا يمكن تجاهله! يجعل المنصف لا يتردد في أن المرأة تشكو نقصاً وتعاني خللاً ما في وجودها وتكوينها، وأن هذا النقص غالباً ما يتحول إلى شرٍّ وخطرٍ، ما يقتضي من المؤمنة الكريمة التنبُّه والسعي الحثيث لمعالجة ذلك وقهره، والمضي قدماً في طريق التكامل الذي شرعه الله لها... فهذا التشدُّد والتحسُّس الذي تظهره النصوص على ضرورة حبس المرأة في بيتها، وإبطال شهادتها، ومنع تعليمها، وأنتصاف حظها في الإرث (وإن تساوى في موارد، وزاد في أخرى!) والنهج التربوي الصارم المرتكز على مخالفتها والحذر من أستدراجاتها، حتى أنقلبت الكمالات والفضائل (كالشجاعة والكرم) في حالها رذائل وقبائح!... يُشعر بهذا التوجس ويؤكد الخطر ويثبت النقص.

إن تجاهل الحقيقة لا يغيرها، وإنكار الواقع لا يقلبه، وإغماض النقص لا يجبره، وعلينا أن نتلقاه بما يقتضي العلم والحكمة، ولا سيَّما فيما جاءنا كإخبارات سماوية وتعاليم دينية، ناهيك بما تقرره العلوم التجريبية... فإذا أخبر الطبيب - مثلاً - شخصاً بأن في بُنيته البدنية نقصاً خلَّق فيه أرضية وأستعداداً للإصابة بمرض ما، وأن عليه الاحتراز من بعض ضروب الطعام والشراب، وتجنُّب بعض الحركات، أو الأماكن والأجواء، ألا يحكم العقل بالتزام ذلك والعمل به، لتجاوز النقص ومغالبتة؟ أو إذا أشار مهندس على صاحب دار، بأن بنيانه هذا أقيم على أرض رخوة تجعله عرضة للانهيان، ما لم يسند قواعده وأعمدته بدعامات إضافية تحميه مما قد يؤدي به ويدمره، أليس الحقُّ في العمل بها؟

←

" وفي الأساس فإن «الرسول الأكرم» صلى الله عليه وآله و«الأئمة» عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا أنواراً في ظلِّ العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون عن سائر الناس في أنعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات إلى ما شاء الله، وذلك كقول «جبرائيل» عليه السلام في روايات المعراج: " لو دَبَّتْ أنملة لأحترقت "، أو كقولهم عليهم السلام: " إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل "، فوجود مقامات كهذه ل«الأئمة» هو من أصول مذهبنا، وذلك بغضِّ النظر عن موضوع الحكومة. كما أن هذه المقامات المعنوية ثابتة ل«الزهراء» عليها السلام مع أنها ليست بحاكم ولا خليفة ولا قاض، فهذه المقامات شيءٌ آخر غير وظيفة الحكومة، ولذا عندما نقول إن «الزهراء» عليها السلام ليست بقاض ولا خليفة فهذا لا يعني أنها مثلي ومثلكم أو أنها لا تمتاز عنَّا معنوياً ". (الحكومة الإسلامية) ص ٨٤. ■

هكذا الحال في توجيه الإسلام الأنظار إلى نقص المرأة الخلقي وضعفها وعجزها التكويني، سواء البدني الجسمي أو الروحي المعنوي، ثم عرضه مجموعة من التعاليم والأحكام التي تعالج ذلك بما يصلحها ويصلح المجتمع... ألا يستوجب الإقرار والإذعان بتلك الحقيقة، ثم التزام الإرشادات والعمل بالتوجيهات؟ بدل الدخول في صراع وخوض معركة تنشأ من فرض وهمي وحالة خيالية خلقت "منظومة" نجد أنها تتعارض مع تلك التعاليم والأحكام! فتعصّب لهذه "المنظومة" المختلفة التي حملناها الدين وألبسناه ثوبها وأدخلنا الإسلام وصببناه في قالبها، لنكابر ونعانده، ونلجأ إلى التأويل والألتفاف، ونتعسف في التوجيه والفضلجة، حتى يستقيم هذا وتصحّ تلك؟

هناك طائفة من الروايات والإخبارات التي تصبّ في إثبات هذه الحقيقة التي تؤكد تخلّف الصفات الأنثوية وعجز وقصور من تلبّست فيه عن النهوض بدور ومسؤولية الإفتاء والتصدي للمرجعية...

كقول «أمير المؤمنين» عليه السلام: المرأة شرٌّ كلُّها، وشرٌّ ما فيها أنه لا بدّ منها. (١)

وعن «رسول الله» صلى الله عليه وآله: لا تنزلوا النساء بالغُرف، ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن المغزل وسورة النور. (٢)

وعن «أمير المؤمنين» عليه السلام: لا تعلموا نساءكم سورة يوسف، ولا تقرّوهن إياها فإن فيها الفتن، وعلموهن سورة النور فإن فيها المواعظ. (٣)

وعنه صلى الله عليه وآله: لا تُسكنوا نساءكم الغُرف، ولا تعلموهنّ الكتابة، وأستعينوا عليهن بالغرئى، وأكثروا عليهن من قول "لا"، فإن "نعم" يغريهن على المسألة! (٤)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام: قال ألهموهن حبّ «علي» عليه السلام وذروهن بلهأ. (٥)

(١) (نهج البلاغة) ل «الشريف الرضي» ج ٤ ص ٥٣.

(٢) (الكافي) ل «الشيخ الكليني» ج ٥ ص ٥١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) (جامع أحاديث الشيعة) ل «السيد البروجدي» ج ٢٠ ص ٢٦٦.

(٥) (وسائل الشيعة) ل «الحر العاملي» ج ١٤ ص ١٢٧. وبُله جمع بلهأ، والأبلة المغفل الساذج، الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظنّ بالناس.

وعن «أمير المؤمنين» عليه السلام: معاشر الناس، النساء نواقص الإيمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، فأما نقصان إيمانهن ففعودهن عن الصلاة والصيام في أيام حيضهن، وأما نقصان عقولهن فشهادة الأمرأتين كشهادة الرجل الواحد، وأما نقصان حظوظهن فموارِيثهن على الأنصاف من موارِيث الرجال. فأتقوا شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حدّر، ولا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر. (١)

وعنه عليه السلام: إياك ومشاورة النساء إلاّ من جُرِّبت بكمال عقل، فإن رأين يجزئ إلى الأفن (الحمق وذهاب العقل)، وعزمهن إلى وهن (ضعف)، وقصر (أقصر) عليهن حججهن فهو خير لهن، وليس خروجهن بأشدّ عليك من دخول من لا يوثق به عليهن، وإن أستطعت أن لا يعرفن غيرك فأفعل. ولا تملك المرأة من أمرها ما يجاوز نفسها، فإن ذلك أنعم لبالها وبالك، وإنما المرأة ريحانة وليست بقهرمانه، ولا تُطمعها أن تشفع لغيرها، ولا تطيلن الخلوة مع النساء فيملنك، وأستبق من نفسك بقية، وإياك والتغاير في غير موضع غيرة، فإن ذلك يدعو الصحيحة إلى السقم، وإن رأيت منهن ريبة فعجل النكير، وأقل الغضب عليهن إلاّ في عيب أو ذنب. (٢)

وقال عليه السلام: لا تُطلعوا النساء على حال ولا تأمنوهن على مال، ولا تثقوا بهن في الفعال، فإنهن لا عهد لهن عند عاهدهن، ولا ورع لهن عند حاجتهن، ولا دين لهن عند شهوتهن، يحفظن الشرّ وينسين الخير، فألطفوا لهن على حال، لعلهن يُحسبنّ الفعال. (٣)

وقال عليه السلام: ولا تهيجوا امرأة بأذى وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم وصلحاءكم. فإنهن ضعاف القوى والأنفس والعقول. وقد كُنّا نؤمر بالكفّ عنهن وهنّ شركات. وإن كان الرجل ليتناول المرأة فيُعَيّر بها وعقبه من بعده. (٤)

وقال «رسول الله» ﷺ: لولا النساء لُعِد الله حقاً حقاً! (٥)

(١) (رسائل المرتضى) ل «الشريف المرتضى» ج ٣ ص ١٢٤.

(٢) (كنز الفوائد) ل «أبي الفتح الكراجكي» ص ١٧٧.

(٣) (كنز الفوائد) ل «أبي الفتح الكراجكي» ص ١٧٧.

(٤) (الكافي) ل «الشيخ الكليني» ج ٥ ص ٣٩.

(٥) (من لا يحضره الفقيه) ل «الشيخ الصدوق» ج ٣ ص ٣٩١.

ومرَّ «رسول الله» ﷺ على نسوة فوقف عليهن، ثم قال: يا معاشر النساء ما رأيت نواقص عقول ودين أذهب بعقول ذوي الألباب منكن، إني قد رأيت أنكُن أكثر أهل النار يوم القيامة، فتقرَّبن إلى الله عزَّ وجل ما أستطعن. ^(١)

وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: خيار خصال النساء شرار خصال الرجال: الزَّهْو والجبين والبخل، فإذا كانت المرأة مزهوة لم تمكَّن من نفسها (في الحرام، وأستنكفت أن تكلم الأجنبي بكلام ليِّن مريب)، وإذا كانت بخيلة حفظت مالها ومال بعلها، وإذا كانت جبانة فرقت (خافت) من كلِّ شيء يعرض لها. (فأنَّقت مواضع غضب زوجها خوفاً منه، وإذا غلبها الشيطان على حرام لا سمح الله، زنى كان أو خروجاً من بيتها بغير رضا بعلها أو إذنه، أمتنعت فرقاً لا ورعاً، فكان الجبن لها لا عليها). ^(٢)

وفي المختار من حِكَم «أمير المؤمنين» عليه السلام: المرأة عقرب حلوة اللسبة.

وفصل «أبن أبي الحديد» في (شرح النهج) في ذيل هذه الحكمة في حال المرأة فكتب:

{اللسبة: اللسعة، لسبته العقرب بالفتح: لسعته، ولسبث العسل بالكسر، أي لعقته. وقيل لـ «سقراط»: أي السباع أجسر؟ قال: المرأة. ونظر حكيم إلى امرأة مصلوبة على شجرة فقال: ليت كل شجرة تحمل مثل هذه الثمرة! ومرت بـ «سقراط» امرأة وهي تشوف (تنزَّين أو تشرَّب وتتطلع للرجال)، فقالت: يا شيخ، ما أقبحك؟ فقال: لولا أنك من المرايا الصدئة لغممني ما بان من فُبح صورتي فيك. ورأى بعضهم مؤدباً يعلم جارية الكتابة، فقال: لا تزد الشرَّ شراً، إنما تسقي سهماً لثرمي به يوماً ما! ورأى بعضهم جارية تحمل ناراً فقال: نار على نار، والحامل شرٌّ من المحمول! وتزوج بعضهم امرأة نحيفة، فقيل له في ذلك، فقال: اخترت من الشرِّ أقله! وكتب فيلسوف على بابه: ما دخل هذا المنزل شرٌّ قط، فقال له بعضهم: أكتب: "إلا المرأة"! ورأى بعضهم امرأة غريقة في الماء، فقال: زادت الكدر كدراً، والشرُّ بالشرِّ يهلك. وفي الحديث المرفوع: استعيذوا بالله من شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حذر.

(١) المصدر السابق.

(٢) (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي» ج ٤ ص ٥٢.

وفي كلام الحكماء: أعص هواءك والنساء، وأفعل ما شئت. ودعاً بعضهم لصاحبه، فقال: أمات الله عدوك؟ فقال: لو قلت: زوج الله عدوك، لكان أبلغ في الانتقام! ومن الكنايات المشهورة عنهن: "سلاح إبليس". وفي الحديث المرفوع: "إنهن ناقصات عقل ودين. وقد تقدم من كلام «أمير المؤمنين» (عليه السلام) في هذا الكتاب ما هو شرح وإيضاح لهذا المعنى. وجاء في الحديث أيضاً: شاوروهن وخالفوهن، وفي الحديث أيضاً: النساء حبال الشيطان، وفي الحديث أيضاً: ما تركت بعدي فتنة أضرت من النساء على الرجال. وفي الحديث أيضاً: المرأة ضلع عوجاء إن داريتها أستمعت بها، وإن رمت تقويمها كسرتها. وقال الشاعر في هذا المعنى:

هي الضلع العوجاء لست تقيمها
ألا إن تقويم الضلوع أنكسارها
أيجمعن ضعفاً وأقتداراً على الفتى
أليس عجيباً ضعفها وأقتدارها؟

ومن كلام بعض الحكماء: أوليس ينبغي للعاقل أن لا يمدح امرأة إلا بعد موتها؟ وفي الأمثال: لا تحمدن أمة عام شرائها، ولا حرة عام بنائها (زواجها وعرسها). وقال بعض السلف: إن كيد النساء أعظم من كيد «الشيطان»، لأن الله تعالى ذكر «الشيطان» فقال: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء)، وذكر النساء فقال: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ (يوسف). وكان يقال: من الفواقير امرأة سوء إن حضرتها لسبتك، وإن غبت عنها لم تأمنها. وقال حكيم: أضرت الأشياء بالمال والنفس والدين والعقل والعرض شدة الإغرام بالنساء، ومن أعظم ما يبتلى به المعزوم بهن أنه لا يقتصر على ما عنده منهن ولو كنَّ ألفاً، ويطمح إلى ما ليس له منهن. وقال بعض الحكماء: من يحصي مساوي النساء؟! أجتمع فيهن نجاسة الحيض والأستحاضة، ودم النفاس، ونقص العقل والدين، وترك الصوم والصلاة في كثير من أيام العمر، ليست عليهن جماعة ولا جمعة، ولا يسلم عليهن، ولا يكون منهن إمام ولا قاض ولا أمير ولا يسافرن إلا بولي. وكان يقال: ما نهيت امرأة عن أمر إلا أته. وفي هذا المعنى يقول «طفيل الغنوي»:

إن النساء متى يُنْهَيْن عن خلق

فإنه واجب لا بُدَّ مفعول^(١)

وبعيداً عن التراث وطرائف الأدب والأمثال والقصص، وحتى أقوال الفلاسفة والحكام التي لا تخلو من تحامل على النساء، مما يمكن نسبته إلى المبالغة والإغراق في النيل من المرأة والحط من قدرها والاستخفاف بها...

فإن ما جاء في مصادر الدين من قرآن كريم وسنة معصومة، بلغ من الثبوت والمتانة والقوة والإحكام ما سمح بالارتكاز عليه في الاستنباط الفقهي وأوجب جملة من الأحكام الشرعية التي تختلف فيها المرأة عن الرجل، تتعلق ب: الشهادة، والإرث، والدية، والولاية، والقوامة، وحرية التنقل والخروج من البيت، والإنفاق، والعمل، والقضاء، والجهاد، والأذان، والجمعة، والجماعة... وأخرى خاصة بها كأحكام: الحجاب والطهارة (حيض وأستحاضة ونفاس) والعدة.

قال «العلامة»: «شهادة المرأة في الحدود لا تقبل مطلقاً، إلا في الزنا، ولو شهد ثلاثة رجال وأمرأتان ثبت الرجم على المحصن، ولو شهد رجلان وأربع نسوة ثبت الجلد عليه خاصة، ولا تقبل لو شهد رجل وست نساء أو أكثر. ولا تقبل أيضاً في الطلاق والخلع والوكالة والوصية إليه والنسب، والأهلة، والأقرب قبول شاهد وأمرأتين في النكاح والعقود والقصاص. وأما (في) الديون والأموال - كالقرض، والقراض (المضاربة)، والغصب، وعقود المعاوضات، والوصية له، والجنانية الموجبة للدية، والوقف على إشكال - فتثبت بشاهد وأمرأتين، وبشاهد ويمين. وأما الولادة والأستهلال وعيوب النساء الباطنة، والرضاع على إشكال، فتقبل فيه شهادتهن وإن أنفردن. وتقبل في الديون والأموال شهادة أمرأتين ويمين، ولا تقبل شهادتهن منفردات وإن كثرن، وتقبل شهادة الواحدة في ربع ميراث المستهل وربع الوصية من غير يمين، وشهادة أمرأتين في النصف وهكذا، ولا تقبل شهادة ما دون الأربع في ما تقبل فيه شهادتهن منفردات.^(٢)

(١) (شرح نهج البلاغة) لـ «أبن أبي الحديد المعتزلي» ج ١٨ ص ٢٠٠.

(٢) (إرشاد الأذهان) لـ «العلامة الحلي» ج ٢ ص ١٥٩.

أما الإرث، فقد أجمع الفقهاء وتسالمت الأمة على أن للأُنثى نصف سهم الذكر، وأمرُ الفرائض والموارث في الشريعة الإسلامية غاية في الضبط والدقة، فهي قسمة من الله تعالى أنزلها بقدر مقدور وحساب محسوب، إذ بيّن في كتابه ما بيّن من القسمة، كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٠٦﴾ (النساء)، ثم قال عز وجل: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿١٠٧﴾﴾ (الأفئال)، فجعل الإرث على ضربين: قسمة مشروحة وقسمة مجملية، وجعل للزوج إذا لم يكن له ولد والنصف ومع الولد الربع لا يزيد ولا ينقص مع باقي الورثة، وجعل للزوجة الربع إذا لم يكن لها ولد والثمن مع الولد على هذا السبيل، وجعل للأبوين مع الولد والشركاء السدسين لا ينقصان من ذلك شيئاً، ولهما في مواضع زيادة على السدسين، ثم سمي للأولاد والإخوة والأخوات والقربات وسهاماً في القرآن وسهاماً بأنها ذوي الأرحام، وجعل الأموال بعد الزوج والزوجة والأبوين للأقرب فالأقرب، للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا تساوت القرابة من جهة الأب والأم تقسمه بفصل الكتاب، فإذا تقاربت فبأية ذوي الأرحام. (١)

هكذا الأمر في الدية، فدية المرأة الحرة المسلمة على النصف من دية الرجل من جميع الأجناس (العمد وشبه العمد والخطأ المحض)، ويتساوى جراح المرأة والرجل وأطرافهما إلى أن يبلغ ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث نقصت المرأة إلى النصف، والأقرب تساوي ديات الجراح من نساء أهل الكتاب ديات رجالهن إلى أن تبلغ الثلث، ثم تنقص المرأة إلى النصف. ولا دية لغير الأصناف الثلاثة (اليهود والنصارى والمجوس) من الكفار، كحُجَّاد الأوثان وغيرهم، سواء كانوا ذوي عهد (ذميين) أو لا، وسواء بلغتهم الدعوة أو لا. (٢)

(١) أنظر: «الينابيع الفقهية» لـ «علي أصغر مرواريد» ج ٢٢ ص ٣.

(٢) «تحرير الأحكام» لـ «العلامة الحلي» ج ٥ ص ٥٦٨.

وأمر حرية الحركة والتنقل للمرأة بين الحظر والتقييد، فأفتى الفقهاء بأن: "يحرم خروج المرأة من بيتها دون إذن زوجها، وفي بعض الأحيان العِلْم برضاها. وليس للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم لها (على خلاف عند تحقُّق الأمن في الطريق)، ولا تسافر إذا كانت ذات بعل إلا بإذن بعلها. فإن وَجِب عليها الحج، ولم يكن لها ذو محرم تسافر معه، خرجت بغير ذي محرم، ولا تترك المفترض عليها من الحج مع الإمكان إن شاء الله".^(١)

وقالوا: "إن جواز خروجها من البيت يتوقف على إذن الزوج ويحرم عليها الخروج بدون إذنه لإطلاق جملة من النصوص الدالة على اعتبار إذن الزوج، وإن لم يكن منافياً لحق الأستمتاع بها، كصحيحة «محمد بن مسلم» {ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه}، وفي صحيحة «علي بن جعفر» {سألته عن المرأة أَلها أن تخرج بغير إذن زوجها؟ قال: لا}. وهذه النصوص تشمل ما لو كان الخروج من البيت غير متعيّن عليها في وقت خاص، وكان الواجب موسّعاً، والروايات التي دلّت على سقوط إذن الزوج إنما هي بالنسبة إلى أصل الواجب، لا بالنسبة إلى الأفراد والخصوصيات التي يجوز تركها، فلا مانع من شمول ما دلّ على اعتبار إذن الزوج من البيت للمقام، وعليه يجوز له منعها من الخروج مع أول الرفقة (بالنسبة للحج الواجب، عند وجود رفقة أخرى قبل تضييق الوقت).^(٢)

أما الجهاد فساقط عن المرأة بلا خلاف، وهو فرض على كل مكلف حرّ ذكر. فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا على الشيخ الهرم (العاجز) ولا على المملوك. وفرضه على الكفاية بشرط وجود «الإمام» أو من نصّبه للجهاد. ولا يتعيّن إلا أن يعيّن «الإمام» لأقتضاء المصلحة أو لقصور القائمين عن الدفع إلا بالاجتماع، أو يعيّنهُ على نفسه بنذر وشبهه. وقد تجب المحاربة على وجه الدفع، كأن يكون بين أهل الحرب ويغشاهم عدوٌّ يخشى منه على نفسه فيساعدهم دفعاً عن نفسه، ولا يكون جهاداً، وكذا كل من خشي على نفسه مطلقاً، أو ماله إذا غلبت السلامة.^(٣)

(١) (أحكام النساء) لـ «الشيخ المفيد» ج ٣ ص ٢٩.

(٢) (كتاب الحج) لـ «السيد الخوئي» ج ٣ ص ٩٥.

(٣) (الينابيع الفقهية) «علي أصغر مرواريد» ج ٩ ص ٢٠١.

ويقول صاحب (الجواهر): "بل الإجماع بقسميّه عليه، مضافاً إلى ضعفها عن ذلك، وقول «أمير المؤمنين» عليه السلام في خبر «الأصبغ»: {كتب الله الجهاد على الرجال والنساء، فجهاد الرجل أن يبذل ماله ونفسه حتى يقتل في سبيل الله، وجهاد المرأة أن تصبر على ما ترى من أذى زوجها} ولو باعتبار أن التفصيل في معنى الجهاد بينهما قاطع للشركة، بل في (المنتهى) الخنثى المشكل لا يجب عليها الجهاد، وهو كذلك إن تمّ الإجماع على اشتراط الذكورة، أو غيره من الأدلة ولو الخبر المزبور، ضرورة اقتضاء الشك في الشرط الشك في المشروط، وإلّا كان محلاً للنظر، لأن الإجماع على عدم وجوبه على المرأة لا يقتضي نفيه عنها بعد فرض عدم العلم بكونها امرأة، مع عموم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾، اللهم إلّا أن يقال بعدم أندراجها في ضمير خطاب المذكّرين، فتبقى حينئذ على أصالة عدم الوجوب كما هو الظاهر لعدم عموم يشملها، ولعل ذلك هو العمدة، وإلّا فلا إجماع صريح في (المنتهى) على اعتبار الذكورة، وإن حُكي، قال: {الذكورة شرط في وجوب الجهاد فلا يجب على المرأة إجماعاً} ومن المحتمل بل الظاهر إرادته على عدم وجوبه على المرأة، ثم قال: {الخنثى المشكل لا يجب عليه الجهاد، لأن الذكورة شرط الوجوب، ومع الشك في الشرط يحصل الشك في المشروط، مع أن الأصل العدم}، نعم عن (العُنية) نفي الخلاف فيه وفي غيره من الشرائط مؤيداً بظاهر الأشرط في عبارات الأصحاب على وجه لا يقدر فيه تفرّيع الخاص الذي هو غير مقتضى لإرادة خصوص الخاص منه. ^(١)

ومما يختلف فيه الحكم الشرعي بين الرجل والمرأة: الإنفاق، فليس على المرأة أن تبذل من مالها (مهرراً ملكته بعقد زواجها أو إرثاً بلغها من أمواتها) وتنفق في شيء من شؤون معيشتها، سكناً وداراً وما يلحقها من متاع وفراش ووسائد، أو مطعماً ومأكلاً وما يتطلبه من أوانٍ ومستلزمات، أو كسوة وثياباً... وهي مكفولة دائماً وأبداً، ابنة كانت أو أمّاً أو زوجة، حتى زيتتها كالمشط ودهن شعرها، على زوجها على قدر وُسعه وذات يده وشأنه، بل حتى وهي ميتة، فتجهيزها وكفنها على زوجها أو وليها! ^(٢)

(١) (جواهر الكلام) لـ «الشيخ الجواهري» ج ٢١ ص ٧.

(٢) (الينابيع الفقهية) لـ «علي أصغر مرواريد» ج ١٨ ص ٢٠٨.

وبالتالي ليس على المرأة الكسب والعمل، حتى رضاع ولدها، إلا أن تتبرع به، ولأب أن يستأجر لولده من يرضعه، فإن رضيت الأم بقدر الأجرة التي رضيت بها الأجنبية، كانت أحقَّ برضاعه بها. وليس على المرأة خدمة زوجها في ثيابه، والخبز، والطبخ، وأمثال ذلك، فإن تبرعت به فقد أحسنت، فإن لم تفعله لم يكن للزوج إلزامها عليه.^(١)

إن التفاوت في الأحكام بين الرجل والمرأة التي عرضتها هنا، بعد طائفة من الأحاديث، وسقوط التكليف عنها في بعض العبادات، يكشف بوضوح وجود نقص ما في المرأة... والألتفاف على هذه الحقيقة بتوجيهات "حَلِّيَّة" كالقول بأنَّ الحظَّ في الإرث فرع خُلُو المسؤولية في الإنفاق، أو أنَّ لحظَّ الخروج فلسفته في طلب الأمان للضعيف وفي تنظيم الحياة الاجتماعية، وأنَّ أنتصاف الدِّية جاء بعد تساؤل العطاء وقلة الإنتاج لعدم إلزامها بالعمل، وأنَّ ردَّ شهادتها يعود لفقد أسباب موضوعية خارجية، لا ذاتية، بسبب خدرها وعدم اختلاطها. ثم بأخرى "نقضِيَّة" كالقول إن مثل هذا التفريق والدَّم والوسم بالنقص والشرِّ، نال وشمل شرائح أُخرى، مَلَكَها قوميٌّ عرقي أو مهني أو اجتماعي بمناسبة البلاد التي يسكنون، وبالتالي فما جاء في المرأة ليس معلولاً لنقص وخلل، ولا أمانة على أنحدار وشر، ولا هو إثبات لقصور وعدم لياقة وفقدان أهلية... إنَّ هذه التوجيهات (وإن صحَّت في نفسها كجزء العلة، ودعمتها أحاديث شريفة)، هي تحايلٌ على الحقيقة وصرف لمجموع النصوص عن وجهتها والأحكام عن حكمتها وفكرتها، وما هي إلاَّ أستمزاج لا يرقى ليشكل دليلاً، والحقيقة من القوَّة والمتانة ما لا يمكن النيل منها بفذلكات وتحليلات.

لقد سنَّ الشارع المقدَّس آليَّة تأديب المرأة، كما فعل مع الطفل الصغير!

وإذا كان هناك قانون للجزاء، أي الحدود والتعزيرات في الإسلام، يطال المجرمين، ونظام تأديب يباشره الولي يطال العصاة، وهي شريحة محدَّدة ومحدودة من أقترف الجرم ووقع في المعصية... فإنَّ الحال يختلف مع المرأة، التي أدخلت في النظام التربوي مدى حياتها، وأبقاها الشارع المقدَّس مرتبنة له أبداً، لا كشريحة منهن، بل كنوع لا ينفك يمضي على شفا جرف هار! وكأنَّ القصور مُلَازم لها والنقص مندكُّ في وجودها.

(١) (أحكام النساء) لـ «الشيخ المفيد» ص ٤٢.

يقول «المحقق الحلي»: فمتى ظهر من الزوجة أمارته (النشوز) مثل أن تقطّب في وجهه أو تتبرّم بحوائجه أو تغيّر عاداتها في أدبها، جاز له هجرها في المضجع بعد عظمتها. وصورة الهجر أن يحول إليها ظهره في الفراش. وقيل: أن يعتزل فراشها. والأول مروى. ولا يجوز له ضربها والحال هذه. أما لو وقع النشوز - وهو الأمتناع عن طاعته في ما يجب له - جاز ضربها ولو بأول مرّة. ويقتصر على ما يؤمل معه رجوعها، ما لم يكن مُدْمِيماً ولا مبرّحاً.

يقول «الشهيد الثاني» في (تنقيحه): والوَخْشَةُ الحاصلة بين الزوجين قد تُعرف ويظهر سببها من الزوجة، وقد يظهر من الزوج، وقد يظهر منهما، أو يشتبه الحال. وقد ذكر «المصنف» حكم الثلاثة وأبتدأ بالأول لدلالة الآية عليه، قال تعالى: ﴿وَأَلَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ (النساء). والمراد من الوعظ أن يخوفها بالله تعالى ويقول: أتقي الله في حقي الواجب وأحذري عذاب الله تعالى ونكاله، ويذكر لها ما ورد من حقوق الزوج على الزوجة من الأخبار النبوية وكلام «الأئمة»، ويبين لها أن النشوز يُسقط النفقة وحقّ القسّم (بين الزوجات في المبيت)، فقد تتأدّب بذلك.

وأما الهجران، فالمعتبر منه هنا الهجران في المضجع، وله أثر ظاهر في تأديب النساء. وقد اختلف في معناه، فقيل: أن يحوّل إليها ظهره في الفراش... وقال «الشيخ» و«أبن إدريس»: أن يعتزل فراشها ويبت على فراش آخر. وقيل: يبدأ بالأول، فإن لم ينجع فالثاني. وقيل: أن يترك وطأها. والأولى الرجوع فيه إلى العرف وما تستفيد المرأة منه الهجران. وأما هجرها في الكلام بأن يمتنع من كلامها في تلك الحالة فلا بأس به إذا رجا به النفع، ما لم يزد عن ثلاثة أيام، لنهي «النبي» ﷺ عنه فوق الثلاثة.

وأما الضرب فهو ضرب تأديب وتعزير كما يضرب الصبيان على الذنب. ويجب أن لا يكون مُدْمِيماً ولا مبرّحاً أي: شديداً. وفي بعض الأخبار أنه يضربها بالسواك! ولعلّ حكمته توهمها إرادة الملاعبة والإفراح، وإلّا فهذا الفعل بعيد عن التأديب والإصلاح. ونقل «الشيخ الطوسي» في (المبسوط) عن قوم أنّ الضرب يكون بمنديل ملفوف، أو درّة، ولا يكون بسياط ولا خشب.

... في المسألة أمور ينبغي التنبيه عليها:

الأول: المراد بظهور أمارات النشوز تغيير عاداتها معه في القول والفعل، بأن تحببه بكلام خشن بعد أن كان بلين، أو غير مُقبلة بوجهها بعد أن كانت تُقبل، أو تُظهر عبوساً وإعراضاً وتثاقلاً ودمدمة، بعد أن كانت تُلطف له وتبادر إليه وتُقبل عليه، ونحو ذلك. وأحترزنا بتغيير العادة عما لو كان ذلك من طبعها ابتداءً، فإنه لا يُعدُّ أمانة للنشوز. نعم، مثل التبرم بالحوائج لا يُعتبر فيه العادة، لأن ذلك حَقُّه فعلها المبادرة إليها ابتداءً، ولا عبرة فيها بالعادة، بخلاف الأدب. وهذه الأمور ونحوها لا تُعدُّ نشوزاً فلا تستحق ضرباً عليه على الأقوى، بل يقتصر على الوعظ فلعلها تبدي عُذراً أو ترجع عما وَقَع من غير عذر.

الثاني: ليس من النشوز ولا من مقدماته بذاءة اللسان والشتم، ولكنها تأثم به وتستحق التأديب عليه. وهل يجوز للزوج تأديبها على ذلك ونحوه مما لا يتعلَّق بحق الأستمتاع، أم يرفع أمره إلى الحاكم؟ قولان، والأقوى أن الزوج في ما وراء حق المساكنة والأستمتاع كالأجنبي، وإن نَعَص ذلك عيشه وكَدَّر الأستمتاع.

الثالث: المراد بحوائجه التي يكون التبرُّم بها أمانة النشوز، ما يجب عليها فعله من الأستمتاع ومقدماته، كالتنظيف المعتاد وإزالة المنفَّر والأستحداد (حَلَق العانة)، بأن تمتنع أو تتناقل إذا طلبها على وجه يحوج زواله إلى تكَلُّف وتعب. ولا أثر لأمتناع الدلال، ولا للأمتناع من حوائجه التي لا تتعلق بالأستمتاع، إذ لا يجب عليها ذلك. وفي بعض الفتاوى المنسوبة إلى «فخرالدين» أن المراد بها نحو سقي الماء وتمهيد الفراش، وهو بعيد جداً، لأن ذلك غير واجب عليها فكيف يُعد تركه نشوزاً؟

الرابع: المراد بالتبرُّم بحوائجه القيام إليها بتناقل وتضجُّر وإن فعلتها... والمراد (من) قوة الضرب، عرفاً، لأن المعتبر من ضرب التأديب ما يسهل وقعه، ومن ثم عبَّروا عن آتته بمثل السواك والمنديل.

الخامس: يجب أنتقاء المواضع المخوفة كالوَجْه والخاصرة ومراق النظر ونحوها. وأن لا يوالي الضرب على موضع واحد، بل يفرِّق على المواضع الصلبة، مُراعياً فيه الإصلاح لا التشفِّي والأنتقام، فيحْرَم بقصده مُطلقاً، بل بدون قصد المأذون فيه لأجله.

السادس: لو حصل بالضرب تلف وجب الغرم، لأنه تبين بذلك أنه إتلاف لا إصلاح، بخلاف الولي إذا أذّب الطفل. والفرق أن تأديب المرأة لحظ نفسه (أي مصلحته هو)، والولد لحظه لا لحظ الولي. وقيل: إنها مشروطان بعدم التلف. (١)

وللمزيد من تسليط الضوء على حال المرأة وواقعها في التشريع الإسلامي، ما يكشف حقيقتها، دعنا ننظر إلى موقع المرأة في القضاء والقوامة والولاية... وأرى أن أنقل ما جاء في (كتاب القضاء) ل «آية الله العظمى السيد الكلبايكاني قدس»، فإن فيه استدلالاً شافياً، وعرضاً جامعاً مستوعباً لما نحن بصدده في هذا الباب... فقد ذكر صفات القاضي، حتى بلغ الذكورة فقال ﷺ: (٢)

الذكورة: قال «المحقق» قدس: " ولا ينعقد القضاء للمرأة وإن استكملت الشرائط ".

أقول: أدعي عدم الخلاف بل الإجماع على عدم انعقاد القضاء للمرأة، وأستدلّ بوجوه:

الأول: قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (النساء) فإنه ظاهر في قيمومية الرجال على النساء، ولآزمها سلطنة الرجال وحكومتهم عليهن دون العكس. فإن قيل: الآية واردة في مؤرد الزوجين؟ قلنا: وهل يجوز أن لا تكون المرأة ذات سلطنة في شؤونها مع زوجها وتكون لها السلطنة في خارج دارها، وعلى غير زوجها من الرجال؟ فإن قيل: الآية المباركة تنفي ولاية النساء على الرجال، وأي مانع من ولاية المرأة على النساء؟ فإنه يقال: بأن ذلك مقتضى الإجماع المركب، ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ قال «الفاضل الجواد» ﷺ (الكاظمي المتوفى: ١٠٦٥، من خواص تلاميذ «الشيخ البهائي»): " أي الرجال على النساء، وذلك بالعلم والعقل وحسن الرأي والتدبير والعزم ومزيد القوة في الأعمال والطاعات والفروسية والرمي، وإن منهم الأنبياء والأئمة والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى وهي الخلافة، والصغرى وهي الاقتداء بهم في الصلاة (حتى في إمامة

(١) مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ل «الشهيد الثاني» ج ٨ ص ٣٤٥-٣٦٣.

(٢) أنوه أن المرحوم «السيد الكلبايكاني» ﷺ كان قد أنصرف عن بحثه الأصلي الذي كان منشغلاً به وأنعطف إلى بحث القضاء هذا فور أنتصار الثورة وتأسيس الجمهورية في «إيران» من منطلق محاكاة الحاجة وضرورة إعداد القضاة الشرعيين الذين سينهضون بالمسؤولية، ولكن هذه الضرورة الملحة لم تنل من أصالة بحثه والتزامه، ولا دفعته للعبث بالأدلة الشرعية، فتأمل في حال غيره وما فعل!

المرأة للنساء إشكال على قول ذهب إليه «السيد الخميني»، و«السيد الغلبايجاني» رَضِيَ في غير صلاة الميت)، وأنهم أهل الجهاد والأذان والخطبة، إلى غير ذلك مما أوجب الفضل عليهن". قال («الزمخشري») في «الكشاف»: " وفيه دليل على أن الولاية إنما تُستحق بالفضل لا بالتغليب والأستطالة والقهر ". قلت: هذا مما أجراه الله على لسانه، فإننا لم نجد في مَنْ تقدم على «علي» عَلَيْهِ بعد «النبى» صَلَّى فضيلة يستحق بها الولاية كما عُرف في محلّه.

ولا ريب في أن جهات الفضيلة موجودة في نوع الرجال - سواء في ذلك الصفات الخلقية والخلقية - وليست في نوع النساء... ويشهد بذلك ما ذكره الفاضل المذكور من أن فيهم النبوة والإمامة والولاية، ولم نجد إلى الآن انعقاد القضاء لأمرأة، ولو كان ذلك جائزاً لتصدت له بعض النساء الفاضلات ك«الصديقة الطاهرة» و«عقيلة بني هاشم» عَلَيْهَا ولو بالنسبة إلى النساء خاصة، بل إن حضور النساء عند القاضي الرجل - في حال جواز انعقاده لأمرأة - مرجوح مرغوب عنه شرعاً.

على أننا قد استشكلنا في إمامة المرأة للنساء وأقتدائهن بها في الصلاة لعدم وجود دليل معتبر يدل عليه. وهذا الآية نازلة بعنوان حكم إلهي في قضية رواها «الطبرسي» (في تفسير مجمع البيان) ^(١) وهي تدل على أن للرجال الولاية على النساء، وليس لمن عليهم ولاية. فهي مخصّصة لعمومات الحكومة بالعدل.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة)، فإن هذه الآية ظاهرة في أن للنساء على الرجال حقوقاً، ولكن للرجال عليهن درجة.

(١) عن «مقاتل» قال: نزلت الآية في «سعد بن الربيع بن عمرو»، وكان من النقباء، وفي أمراته «حبية بنت زيد ابن أبي زهير»، وهما من الأنصار، وذلك أنها نشزت عليه، فلطمها، فأنطلق أبوها معها إلى «النبى» صَلَّى، فقال: أفرشته كريمتي فلطمها! فقال «النبى»: لتقتص من زوجها. فأنصرفت مع أبيها لتقتص منه، فقال «النبى»: أرجعوا فهذا «جبرائيل» أتاني وأنزل الله هذه الآية، فقال «النبى» صَلَّى: "أردنا أمراً وأراد الله أمراً، والذي أراد الله خير"، ورفع القصاص. وقال «الكلبي»: نزلت في «سعد بن الربيع» وأمراته «خولة بنت محمد ابن مسلمة»، وذكر القصة نحوها. وقال «أبو روق»: نزلت في «جميلة بنت عبدالله بن أبي»، وفي زوجها «ثابت ابن قيس بن شماس»، وذكر قريباً منه. في (تفسير مجمع البيان) لـ «الشيخ الطبرسي» ج ٣ ص ٧٩.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب) أستلزام تصدّي المرأة للقضاء الخروج عن البيت وإسراع صوتها الرجال، وغير ذلك من الأمور المنهي عنها في الشرع في غاية الوضوح، وتعبير الأصحاب والصحابييات «عائشة بنت أبي بكر» على خروجها من بيتها إلى «البصرة» - من هذه الجهة - ونهيم إياها عن الخروج وتذكيرهم لها بأمر الله وحُكمه بأن تقرّ في بيتها مشهور.

الرابع: قوله («الإمام الصادق» عليه السلام في معتبرة «أبي خديجة»^(١)): «أنظروا إلى رجل». لا يُقال: إنه ليس لـ "الرجل" موضوعية، لأنه لا يمكن إلغاء الخصوصية في مثل هذا المقام، وأن مناسبة الحكم والموضوع تقتضي الموضوعية، فالرواية هذه مقيدة للروايات المطلقة إن لم تكن منصفة عن النساء.

الخامس: ما ورد في وصية «النبي» ﷺ لـ «أمير المؤمنين» عليه السلام المروية في الفقيه بإسناده عن «حماد بن عمرو» و«أنس بن محمد» عن «أبيه» عن «جعفر بن محمد» عن «آبائه» عليه السلام: «يا علي» ليس على المرأة جمعة - إلى أن قال - ولا تولّي القضاء. وهذا النفي وضعي كما لا يخفى، والرواية وإن كانت غير تامة سنداً إلا أن رواية الأصحاب لها وأستدلّ لهم بها يجبر ضعفها، كما تقرّر هذا المعنى بالنسبة إلى حديث «علي اليد»^(٢) ونظائره. وربما يقال: إن قوله ﷺ "ليس على النساء... ولا تولّي القضاء" لا يدل على المنع، بل ظاهره عدم الوجوب. وفيه: ليس الأمر كذلك في كل مورد، فإن هناك موارد جاء فيها "ليس على... بمعنى: لا يجوز...".

السادس: (الحديث) النبوي "لا يفلح قوم وليتهم امرأة".

(١) عن «الحسين بن محمد»، عن «معلي بن محمد»، عن «الحسن بن علي»، عن «أبي خديجة»، قال: قال لي «أبو عبدالله» عليه السلام: [إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن أنظروا إلى "رجل" منكم يعلم شيئاً من قضائنا فأجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه]. تجده في «وسائل الشيعة» لـ «الشيخ الحرّ العاملي» ج ١٨ ص ٤.

(٢) «علي اليد ما أخذت حتى تؤدّي» حديث نبوي رواه العامة في (مسند أحمد) ج ٥ ص ١٢، و(سنن أبي داود) ج ٣ ص ٢٩٦، ونقله (عوالي اللآلي) ج ١ ص ٢٢٤، و(مستدرک الوسائل) ج ١٤ ص ٧، وهو ضعيف في سنده، لكن الضعف منجبر بعمل الأصحاب، على قياس الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة المروية بطريق «العامة»، أو «الزيدية»، أو «الفتحية»، أو غير ذلك.

السابع: ما (روي) عن (مكارم الأخلاق): "إن الإقامة للصلاة... ولا تتولّى المرأة القضاء" وهي مطلقة تعمُّ الحكم الوضعي والتكليفي معاً. (١)

ويضيف مقرّرُ البحث العلامة «السيد علي الحسيني الميلاني» في الحاشية:

ويستدل له أيضاً بما يلي: ما رواه «جابر بن يزيد الجعفي» قال سمعت «أبا جعفر محمد ابن علي الباقر» عليه السلام يقول: "ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة ولا جماعة... ولا تولّى المرأة القضاء ولا تلي الإمارة ولا تُستشار". (٢)

وما روي في (وسائل الشيعة) عن «الكليني» بسند عن «أبي جعفر الباقر» وبآخر عن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام قال: في رسالة «أمير المؤمنين» عليه السلام إلى «الحسن» عليه السلام: "لا تملك المرأة من الأمر ما يجاوز نفسها....."، قال في (الوسائل): ورواه «الشريف الرضي» في (نهج البلاغة) مُرسلاً نحوه. (٣)

وما رواه «الشيخ الكليني» في (الكافي) مسنداً عن «أمير المؤمنين» عليه السلام قال: "كلُّ أمر تدبّره امرأة فهو ملعون". (٤)

وما دلَّ على ترك طاعة النساء والنهي عن مشاورتهن. وما دلَّ على نقصان عقلها ودينها. وما دلَّ على عدم صلاحيتها للإمامة في الصلاة للرجال أو مطلقاً. ودعوى أنصراف الأدلة المطلقة عن المرأة والأصل، فقد تقرر أنه عدم الإذن. والحق أن هذه الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع وغير ذلك بمجموعها تشرف الفقيه على القطع بالحكم في هذه المسألة (عدم جواز توليها القضاء).

ورأي هذا الفقيه المعاصر المعاصر مسبوق بآراء تقدّمت عليه زمنياً ورتبة:

يقول صاحب (الرياض) في شرح (المختصر النافع) لـ «المحقّق الحلي» عليه السلام، في صفات القاضي: وأعلم أن الصفات المشتركة فيه ستة: التكليف بالبلوغ وكمال العقل والإيمان بالمعنى الأخص، أي الاعتقاد بالأصول الخمسة والعدالة، وطهارة المولد عن الزنا والعلم

(١) (كتاب القضاء) لـ «آية الله العظمى السيد محمد رضا الغلپايگاني» ج ١ ص ٤٤.

(٢) (وسائل الشيعة) لـ «الحر العاملي» ج ٧ ص ١٦١.

(٣) المصدر السابق ج ٢٠ ص ١٦٨.

(٤) (وسائل الشيعة) لـ «الحر العاملي» ج ٧ ص ١٣١.

ولو بالمعنى الأعم الشامل للظن الاجتهادي بالحكم الشرعي القائم مقامه بالدليل القطعي فهو في الحقيقة علمٌ ولو بوسيلة الظن، فإنه في طريق الحكم لا نفسه، والذكورة. بلا خلاف في شيء من ذلك أجده بيننا، بل عليه الإجماع... وهو الحجّة، مضافاً إلى الأصل، بناء على اختصاص منصب القضاء بـ «الإمام» عليه السلام اتفاقاً فتوىً ونصاً. ومنه المروي بعدة طرق وفيها الصحيح في (الفتاوى): «أتقوا الحكومة فإنها هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين كنبّيٍّ أو وصي نبي». خرج منه القاضي المستجمع لهذه الشرائط بالإذن من قبله، كما يأتي بالنص والإجماع... من نحو مقبولة «عمر بن حنظلة» مما أمر فيه بالأخذ بما حكم الأعدل والأعلم، مع أن الصبي والمجنون ليسا من أهل الولاية على أنفسهما فكيف على غيرهما؟ والكافر والفاسق وولد الزنا ليسوا من أهل التقليد مع تنفّر الطباع عن الأخير والمنع عن إمامته وشهادته كالفاسق فالقضاء أولى به، والنصوص المستفيضة بل المتواترة في المنع عن الترافع إلى حكام الجور والظلمة وقضاة العامة في اعتبار الإيذان والعدالة صريحة، ومثلها النصوص الأخرى في اعتبار الذكورة. ففي الخبر: لا يصلح قوم وليتهم امرأة. وفي آخر: في وصية «النبي» ﷺ لـ «علي» عليه السلام: «يا «علي» ليس على المرأة جمعة - إلى أن قال: - ولا تولي القضاء». فتدبّر. والنصوص الأخرى على اعتبار العلم، مضافاً إلى ما مرّ إليه الإشارة مستفيضة، بل متواترة. (١)

وبعد، فلك أن تتأمل في حكم الولاية على اليتيم الصغير، وكيف صرفه الشارع المقدس عن الأم، في خطوة يستغربها غير المشرّع، ولعلّه يستهجنها! فهي الحاضنة والمرية والقائمة بشؤون أبنائها، وهي الأقرب إليه، والأكثر عطفاً عليه وحناناً وشفقة، وحرصاً على مصلحته، ما يجعلها الأولى بالولاية على أبنائها القاصر، إلا أن الشارع المقدس، مع كلّ هذا وذاك، لم يمنحها أي دور في الولاية على يتيّمها، لحكمة سماوية وضعت الأمور في نصابها العقلي الصحيح، وصرفت الولاية منها إلى الجدّ، الذي تراه في الغالب لا يُساكن اليتيم، ولا يتمكّن من مباشرة حاله ورعاية شؤونه، فإن لم يوجد، فحاكم الشرع ومن يعيّنه، وهو الأبعد على أية حال من الأم عن ولدها!

(١) (رياض المسائل) لـ «السيد علي الطباطبائي» ج ١٥ ص ٨.

يذكر صاحب (الحدائق): المفهوم من كلام الأصحاب: أن الولاية على الصغير للأب ثم الجد له وإن علا على الترتيب، الأقرب فالأقرب للميت، فإن عُدَّ الجميع فالوصي من جهة الأب، ثم الوصي من جهة الجد على الترتيب المتقدم، ثم مع عُدَّ جميع هؤلاء فالحاكم الشرعي. وممن صرح بذلك شيخنا في (المسالك)، حيث قال - بعد نقل قول المصنّف: "ولو مات إنسان ولا وصي له كان للحاكم النظر في تركته" - ما صورته:

الأُمور المفتقرة في الولاية، إما أن تكون أطفالاً أو وصايا أو حقوقاً أو ديوناً، فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه ثم جدّه ثم لمن يليه من الأجداد، على ترتيب الولاية، للأقرب منهم إلى الميت فالأقرب، فإن عُدَّ الجميع فوصي الأب ثم وصي الجدّ وهكذا، فإن عُدَّ الجميع فالحاكم. ونقل في (الدروس) عن «أبن الجنيد»: أن للأُم الرشيدة الولاية بعد الأب، ثم ردّه بأنه شاذ. أقول: وكان الواجب أن يُعَدَّ في ذلك، الولاية بعد الحاكم لعدول المؤمنين، كما صرح به جملة من الأصحاب من أنه مع تعذُّر الحاكم فلعدول المؤمنين، تولى بعض الحسينيات، المنوطة بنظر الحاكم الشرعي.^(١)

وفي (هداية العباد): ليس بين الأقارب من له الولاية على الصغير غير الأب والجد للأب، بل كلهم كالأجانب حتى الأم والأخ والجد للأُم.^(٢)

وهكذا في (تحرير الوسيلة): للأب والجد للأب وإن علا أن يتصرفا في مال الصغير بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، وكل منهما مستقل في الولاية، والأقوى عدم اعتبار العدالة فيهما، ولا يشترط في نفوذ تصرفهما المصلحة، بل يكفي عدم المفسدة، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بمراعاتها، وكما لها الولاية في ماله بأنواع التصرفات لها الولاية في نفسه بالإجارة والتزويج وغيرها إلاّ الطلاق، فلا يملكه بل ينتظر بلوغه، وهل يلحق به فسخ عقد النكاح عند موجبه وهبة المدّة في المتعة؟ وجهان بل قولان أقواهما العدم. وليس لغيرهما من الأرقاب الولاية عليه حتى الأم والأخ والجد للأُم فإنهم كالأجانب.^(٣)

(١) الحدائق الناضرة لـ «المحقق البحراني» ج ١٨ ص ٣٢٢.

(٢) هداية العباد لـ «السيد الكلبيكاني» ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) تحرير الوسيلة لـ «السيد الخميني» ج ١ ص ٥١٤.

والحق أن هذا مما ينبغي التدبر فيه والتفكير بإمعان، فهذا الحكم الشرعي يكشف بجلاء ويحكي عن عجز ونقص بيّنين، حين يبلغ الأمر هذه الحدود، فلا يسمح للمرأة بممارسة الولاية على طفلها اليتيم، ما يعني أفتقادها الأهلية والكفاية حتى في أدنى الحدود وأقلّ الدرجات، والمقولة الشعبية التي تسم الفتاة أو الشاب الذي نشأ في أحضان أمه وخضع لتربيتها، بأنه "تربية امرأة"، على نحو المطعّن والمغمز، لا تخلو من حقيقة وواقعية. وأكرر هنا بأن الكلام عن النوع لا الحالات الخاصّة والأستثنائية، فلربما صنعت صروف الدهر وعاديات الزمان والمصائب والمحن التي عانت منها امرأة، ما تنفوق به على جميع رجال عصرها، ومكنتها من تربية أبنائها بشكل يعجز عنه أكثر الرجال رجولة!



والخلاصة في هذا الباب:

إن شرط الذكورة المطلوب في المرجعية الدينية يعني الرجولة، والرجولة في كنهها مفهوم يتجاوز الجنس، يُراد به مجموعة أخلاق ومعايير وقيم ومواصفات تنبثق عن صفات وتفريزها ملكات، يبدو أن هذا النوع الإنساني (الذكر) جُبل عليها، أو أنها عمته وغلبت فيه، دون الآخر (الأنثى)، ومن نافلة القول إن التشريع والوضع القانوني وروحه لا تلحظ الأستثناءات والحالات الشاذة أو الخاصّة، فقد ترى امرأة تتمتع بتلك الخصال والكمالات، وقد تجد رجالاً يفتقرونها، ولكن الأعمّ الأغلب، والقاعدة الفطرية الخلقية تدعونا لتحريها والتماسها في هذا النوع دون ذلك.

إن معاني وقيم: الأستقلالية والحرية والمسؤولية والشجاعة والقوة والموضوعية والعقلانية... مطلوبة في غاية درجاتها ونهاية مراتبها وأقصى حدودها لعملية أستنباط الحكم الشرعي وإصابة الحق فيه، فلا يركن في تلقيه وأخذه والعمل به، إلا لمن أتصف بها وترسّخت فيه حتى صاغت شخصيته وصنعت روحيته، فلا ينطلق من عجز "الضعيفين"، ولا يرتهن لأسر وقيد "المخدّرات"، ولا يتأثر بميول وأهواء "ناقصات الدين"، أو حقد وغيره وعقد "الكافرات"، ولا يستسلم لعاطفة ولين "القوارير والرياحين"، ولا يحكمه جهل ولا قصور عقول "ربّات الحجال"، (وهكذا الأرقاء والعيبد).

إن الأنقياد والتبعية يُفقد المستنبط عنصراً أساساً في التعامل مع المادة العلمية، ونشأة المرأة المحكومة بالبقاء في الظل والهامش، وشخصيتها (هي والعبد) المنطوية في الأسر والخضوع للآخر، تُفقدُها الاستقلالية المطلوبة في الأجتهد، وهي عملية علمية ومكابدة ذهنية قوامها التحرُّر والانطلاق، مما لا يتيسَّر للمرأة، وهكذا للعبد المملوك (فلن نفرد لشرط الحرية فصلاً لآتحاد الملاك فيه مع المرأة)، مقابل الرجل الحرِّ الذي ينشأ - في العادة - على الاستقلالية، وينطلق في تكوينه وجبَلته في التعاطي مع الدليل ومعالجة المادة العلمية بتحرُّر يكفل جوهر الأستنباط ويحقق كُنه الأجتهد، وينفي التقليد والأتباع.

وكان الشارع المقدَّس في أشراطه الذكورة والحرية، يدعو للحنز من الفقيه الذي يبقى أسير الآخر، يجول في نطاقه ويحاكيه في أستنباطه ويجتر دليله، ويتمثَّل به في سلوكه، مما تفعله المرأة حتى في شكلها (كما يتجلَّى بوضوح في خضوعها لتقليد الأخريات في أزيائهن وأنماط زيبتهن وسبل مباحتهن)، فلا ينقاد لعقل جمعيِّ يقوده أو يُلقَّن ما يسوقه! من هنا علينا في أنتخاب مرجع التقليد أن نتحرَّى الرجل الحرَّ حقاً، الفحل في تفقُّهه وأستنباطه، الذي ينبري للمواجهة ويقحم القضية العلمية بشجاعة وأستقلالية تنأى به عن ضراعة النساء وخنوع الإناث وذلة المالك، ويعيش الصولة العلمية التي تمثِّلها وتخزنها لفظة "نفر" التي وردت في الآية الكريمة ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة) وما تحكيه من بأس المجاهد وشجاعة المقاتل وعزم البطل، ويطرف عن الأنقياد لرأي الآخر والتصاغر والعيش في الظلِّ والهامش، متطفلاً وتابعاً، وفي الحقيقة مقلداً لأقرانه أو لمن سبقه، مأخوذاً منبهراً بهم، أسيراً ومحكوماً لهم.

ولا يُطلب هذا في أستدلاله الفقهي وأستنباطه وممارسته العلمية فحسب، بل يشمل ذلك قيامه بشؤون المرجعية الأخرى، في إدارته للحوزة والأمة وتشخيصه للموضوعات، حيث يتطلب الأمر، كما في القضاء والأمر الحسبية وصرف الحقوق وتعيين الوكلاء، وموارد الولاية الأكثر خطراً (لمن قال بها)، فلا تُملَى عليه "حاشيته"، ولا تتغلَّب بطانته، ولا يتحكَّم فيه حزبٌ يلتفتُّ به، أو حتى قرابته من أبنائه وأصهاره!

علينا أن نحذر من نوعيات أدعت الفقاها وتصدت للمرجعية وطرحت رسالتها العملية، وقد كانت نسخة من "رسالة" غيره كما هي بالنص! اللهم إلا بعض التغيير في مواضع هنا وهناك، وتقديم وتأخير يوحى بصدق الاستنباط والأختلاف الناتج عن إعمال النظر، وذلك وفق آلية "قص ولصق" الحاسوبية (Copy-Paste) التي صار بحيلتها كل من هبّ وذبّ كاتباً مكثرأ ومؤلفاً عبقرياً، ثم فقيهاً ومرجعاً!

وغني عن البيان، أن هذا التحزّر والاستقلال الذي يُطلب في الفقيه المجتهد، لا يعني بأي حال إمضاء وموافقة ومجاراة ظاهرة التحلل والتسبب التي نزلت بجمع من أدياء "الفقه الحركي" في الحوزة! فراحت في هتك الأسس العلمية والأصول الفنية للاستنباط، تارة بعنوان التطوير والتقدمية وعدم الأنقياد للماضي والأرتهان في أسر الموروث، وأخرى بعنوان صدم الواقع وصعقه بالجديد وغير المؤلف لأستفزازه وشحد قدراته، أو لتبنيه عن سبات الغفلة التي يتوهمون!... فهذا الأداء الأرعن والسلوك الطائش، بعيد عن الرجولة والفروسية، ويمثل في الحقيقة منتهى الميوعة والرقاعة!

قد يرد على كل هذا العرض بأن جُلّ الرجال في الحقيقة هم أتباع ومنقادون، وتحكمهم الأنوثة، وصفات العبيد والرقيق... وهذا صحيح من واقع مجتمعاتنا، ولكنه لا يلغي هذا الأصل في أخطر موقع وأدق دؤر إنساني في الحياة، فإذا عُدنا الرجال في السياسة والمجتمع وشتى مناحي الحياة، فلا نفقدنهم في هذا الركن الخطير؟

إن "شرط الذكورة في المرجع"، يستبطن خطاباً ويحمل نداءً يريد أن يوجّهنا إلى أن وجود خصال وصفات النساء (المعنوية الروحية - بطبيعة الحال - لا الجسمية) في بعض الذكور، ويريد أن يقول لنا إن هذا يُسقط أهليّتهم للمرجعية، فلا تقلدوهم وإن غلظت شواربهم وفتلت، وكثت لحاهم وأرسلت!... إن أستشعار المسؤولية وحس القيادة الذي نشأ عليه الرجل، بعد الاستقلال في النهوض وعدم التبعية، هو ما يجب تحرّيه في الفقيه. فالمجتهد لا يقلد، لا يتبع ولا ينقاد حتى لمن سبقه من أساطين الفقه وفحول الاستنباط، حتى يقف بنفسه على الدليل، ويتحرّى الحق، فيفتي ويحكم كما الرجال والأحرار، وهو مُدرك للأخطار، محيط بالظروف، متحمّل للتبعات، يعيش المسؤولية كاملة.

لا تدفعه الميول الوضيعة ولا تأخذه الأهواء المريضة، ولا تحكم شخصيته العُقد ومركبات النقص فينتقل في تصرفاته من دوافع التشفي والانتقام والحقد والحسد، وفي الأقل الأدنى الذي يتنزّه عن هذه الرذائل، الخروج عن الموضوعية والإخلال بالتجرّد العلمي، والخضوع للتأثيرات النفسية ومفاعيل الأجواء المزيّفة والمضلّلة والمغوية... بل هو وقار وأتزان الرجال، وتُبل الفرسان، وشيم الأحرار، وتعقل الكملّ الأسوياء.

إن الخلط بين أمرَي: الإحاطة بالأعراف السائدة، وفهم طبيعة الحياة الاجتماعية والحركة السياسية، والوقوف على ما يحكم العلاقات بين الناس، وبين التأثير بها ومجاراتها والخضوع لها... هو ما يودي بالوعي والبصيرة وينال من "الرجولة" الحقة، ويُلحق الذكور بالنساء والعبيد! فلا خلاف في صحّة التزام المباح من هذه الأعراف وسلامة مصاحبة المشروع من هذه الأجواء، ولا ضير من التقيّد بها ومجاراتها، بل الدخول والعمل فيها والسعي لإثرائها ودفعها تجاه العطاء الإيجابي دينياً وأخلاقياً، ولكن البلاء في الانقياد والاتباع الأعمى، والمصيبة في أن يُؤخذ الرجل بالأجواء وتحكمه الدعايات فيغدو أسيراً للعقل الجمعي، أو قل: "إمّعة"، كما في الحديث عن «أبي الحسن الأول موسى» عليه السلام أنه قال: أبلغ خيراً وقُل خيراً، ولا تكونن إمّعة. قلت: وما الإمّعة؟ قال: لا نقل أنا مع الناس وأنا كواحد من الناس، إن «رسول الله» صلى الله عليه وآله قال: أيها الناس هما نجدان: نجد خير ونجد شر، فما بال نجد الشر أحبّ إليكم من نجد الخير؟! ^(١)

فلا شيء يزري بالرجل الحرّ ويهوي بعقله، أكثر من الأنسياق في مسيرة العوام ومجارة الغوغاء والدخول في جمعهم، ولا أجمل للرجل من الأفراد عنهم والنأي عن طريقتهم، فعن «أبي الحسن الهادي» عليه السلام: لو سلك الناس وادياً وسيعاً لسلكت وادي رجل عبد الله وخده مخلصاً. ^(٢) وكان «أمير المؤمنين» عليه السلام يقول في سجوده: "اللهم أرحم ذلي بين يديك، وتضرعي إليك ووَحشتي من الناس، وأنسي بك يا كريم". ^(٣)

(١) (الأمالي) لـ «الشيخ المفيد» ص ٢١٠.

(٢) (عدّة الداعي) لـ «أبن فهد الحلي» ص ٢١٩.

(٣) (فقه الرضا) لـ «علي بن بابويه» ص ١٤١.

وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: أيها الناس لا تستوحشوا في طريق الهدى لِقَلَّةِ أهله، فإن الناس قد اجتمعوا على مائدة شبعها قصير، وجوعها طويل، أيها الناس إنما يجمع الناس الرضاء والسخط. وإنما عقر ناقة ثمود رجل واحد فعَمَّهم الله بالعذاب لَمَّا عَمَّوه بالرِّضاء فقال سبحانه: ﴿فَعَقَرُوهَا فَاصْبَحُوا نَدَمِينَ﴾ ﴿١﴾ فما كان إلا أن خارت أرضهم بالخسفة خوار السكَّة المحيطة في الأرض الخوارة، أيها الناس من سلك الطريق الواضح وَرَد الماء، ومن خالف وَقَع في التيه. (١)

وما زال "الرجل الحر" يرقى في هذا الطريق العصيب ويتقدَّم في هذا السبيل الخطير حتى يبلغ الذروة الإبراهيمية ويغدو "أمة" في نفسه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿النحل﴾، فينهض بالإنذار والبلاغ، غير مبالٍ بالناس وما يتقاذفهم من تيارات ويلقيهم في الجموع الضائعة والأفواج التائهة، ولا مستوحشٍ من أنصراف الناس عن الحق وأستنكارهم نهجه، ويقوم وحيداً ليحطِّم الأصنام، وما أرتهن قومه من إصرهم والأغلال، وينقذهم من ظلمات الكفر والضلال، ويستخلصهم من الجهل والانحراف، ويقودهم إلى الفلاح والنجاح.

ولكن في المقابل هناك من أدعياء الفقهاء ومنتحلي المرجعية من يتأثر بالحالة السياسية أو الاجتماعية الحاكمة في محيطه القريب أو البعيد، وينحضع لما يروِّج في بطانته وحاشيته أو يشيع في بلده ووطنه، وينساق وراء الأفكار المثارة وينخرط في العقل الجمعي الذي يصنعه الإعلام ويغذِّيه لمشاريع أصحابه، فيجاريه أو يُسايِرُه، ويسمح له - سواء في الشعور أو اللاشعور - أن يرفده ويغذيه، ويصبح مرتكزه في فهمه للأُمور الذي يبني عليه فتاواه ويتخذ مواقفَه، فيدخل في أحداث الساحة دخول الهمج الرعاع وهو يدَّعي العلم والفقاهة، فإذا غرَّر الناس بشخص فأعجبهم وأصبح نجمهم، أو بحدَث فبهَرهم، تراه ينخرط في سوادهم ويحكي أداءهم ويجاري مسلكهم! وكأنه ليس برائد ينبغي أن يقود قومه ويأخذهم لفرز الغث من السمين؟ ولا هو يمتلك - في المفترض - مائدة من آثار وعلوم «آل محمد»، تغنيه عن هذا اللغو والخوض، بل تُؤهِّله لإنقاذ من وَقَع وتورَّط فيه!

(١) (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي» ج ٢ ص ١٨١.

إن مَنْ يعجز عن الإحساس بأنحراف المجتمع ورصد مَواطن وُقوعه في ما لا ينبغي، فيقرُّه على تلوُّثه بفاسد الآراء ومضلِّ الأعتقادات، ويجاريه في التسيُّب الأخلاقي والأنحدار المعنوي، وهنكذا يدخل - على سبيل المثال - في نصرة حزب أو حركة أو ثورة، ولا يلتفت إلى المآسي والويلات، وما لا يحصى من مَواقع الأنحراف والجور التي تصاحبها، فلا ينصح ولا ينتقد ولا يردع، بل يحاكي ويُمضي، مأخوذاً بما يبهرجه الإعلام، مأسوراً بما يتداوله العوام، معجباً بـ "النجوم" إعجاب النساء والعبيد والصبيان...

إن مثل هذا "الرجل" يفتقد - في الحقيقة - الرجولة، ولا يتمتّع بملكة الاستقلالية في الفكر وصفة التحرُّر في السلوك، وهو لا يؤمن على الأحكام والمعتقدات، ولا يُعلم هل أحسن فهمها وأستنباطها أم لا؟

وبعد، فلعلَّ المراد الجدِّي والغرض الحقيقي والفلسفة العميقة لأشراط الذكورة والحرية في المرجعية، وغيرها من الشروط الخلقية التكوينية كالعمر وطهارة المولد، هو تأمين روافد تصبُّ في "العدالة"، وعناصر تهيم لتوازن روحي وأعتدال نفسي يخلق فرصة أكبر ومساحة أعظم وأرضية أكثر خصوبة وأستعداداً للتكامل المعنوي والسمو الروحي والأخلاقي، ما يبلغ ذروة "العلم" و"العدالة" المطلوبة في مرجع التقليد.



رابعاً: البلوغ

يبدو أن البلوغ، كما طهارة المولد والذكورة والحرية، هو من الشروط والمقدمات الموطئة والرافدة التي تصبُّ في تحقق وتألُّق شرطَي المرجعية الأساسيين: العلم والعدالة. ما يكفل تلقُّ سليم لعلوم الدين ومعارفه، وأخذ مشروع للأحكام التي تُستنبط، ينأى بالتقليد عن الخطأ والانحراف، وبالمقلدين عن التيه والضياع.

وهو يأخذنا إلى آفاق "العمر" ودوره في أكتمال العقل، ونضج الملكة، وصقل الموهبة، وفي تنامي العلم والمعرفة، وترشُّخ الخبرة، وتبلُّور الفكرة، وتحديد الموقف... فهذه الأمور الخطيرة والأساسية تستهلك وقتاً طويلاً، وتتطلَّب زمناً وعمراً.

ولكن قبل الأسترسال والتفصيل في هذا، والجولة التي تستعرض هذه الآفاق، علينا أن نقف على أقوال العلماء وآراء الفقهاء، وما ذكروه في الباب. فلا شيء في منظومة الفكر أو الفقه الشيعي إلا وعليه الدليل التام المحكم، والحجة الواضحة البيّنة، لذا ترى علماءنا تعرضوا لهذا الأمر من مختلف جوانبه ووجوهه، ولم يوفروا احتمالاً وفرضاً إلاّ تحققوا منه نفيًا وإثباتًا، حتى وقفوا على حقيقة الحكم وما يريده الشارع من المكلفين.

وهم عندما أفتوا بأشراط البلوغ في المرجع، كانوا من قبل قد تناولوا الأدلة عليه، نفيًا وإثباتًا، وعالجوها كما ينبغي حتى خلصوا إلى هذا الموقف وقالوا بهذا الرأي والحكم الشرعي، وفي هذا السياق لربما أبطلوا الأدلة فيحسب المرء أن الرأي عندهم هو عدم أشراط البلوغ، حتى يعودوا إلى الارتكاز على التسالم والإجماع.

ف «السيد الخوئي» رحمته الله يفتي في رسالته العملية: يشترط في مرجع التقليد البلوغ...^(١) وإن كان في بحثه الاستدلالي يذهب إلى أنه:

لم يثُمَّ أي دليل على أن المفتي يُعتبر فيه البلوغ، بل مقتضى السيرة العقلائية الجارية على رجوع الجاهل إلى العالم عدَمه (أي عدم هذا الشرط)، لعدم اختصاصها بما إذا كان العالم بالغًا بوجه. فإذا كان غير البالغ صبيًا ماهرًا في الطبابة لراجع العقلاء في معالجاتهم من غير شك، كما أن الإطلاقات تقتضي الجواز لصدق العالم والفقير وأهل الذكر ونحوها على غير البالغ كصدقها على البالغين! وأستبعاد أن يكون المقلد للمسلمين صبيًا مراهقًا إذا كان وَاَجِدًا لسائر الشرائط مما لا وَفَّقَ له، كيف ومن الأنبياء والأوصياء عليهم أفضل السلام من بلغ مرتبة النبوة أو الإمامة وهو صبي، فإذا لم تكن الصباوة (هكذا في النص) منافية للنبوة والإمامة، فلا تكون منافية للمرجعية أبدًا. ولم نستفد من مذاق الشارع أن تصدِّي غير البالغ للإفتاء والمرجعية أمر مرغوب عنه (مرفوض) في الشريعة المقدسة.

وأما ما وَرَدَ من أن "عمد الصبي وخطأه واحد"^(٢)، وأنه "رُفِعَ القلم عن الصبي حتى يحتلم"^(٣)، فهما ليسا من موارد الاستدلال وأجنيبان عن محلّ الكلام، إذ المراد من أن عمُد الصبي خطأ على ما وَرَدَ في ذيل الرواية الأخرى^(٤) بهذا المضمون: أن ديته في القتل خطأ على عاقلته، وليس معناه أن كل ما صدر عن الصبي فهو بحكم الخطأ في الشريعة

(١) (منهاج الصالحين) ج ١ ص ٥.

(٢) «محمد بن مسلم» عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: عمُد الصبي وخطأه واحد، المروية في الباب ١١ من أبواب العاقلة " من (وسائل الشيعة).

(٣) المروية في (الوسائل) باب ٤ بتغيير يسير، وبمضمونها روايات كثيرة في أبواب مختلفة .

(٤) «إسحاق بن عمار» عن «جعفر» عن «أبيه» عليه السلام أن «عليًا» عليه السلام كان يقول: عمُد الصبيان خطأ يُحمَل على العاقلة. (والعاقلة هي العصبية والأقارب من قبل الأب، الذين يعطون دية قتل الخطأ).

المقدسة، بحيث لو تكلم الصبي في أثناء صلاته متعمداً لم تبطل صلاته - بناء على شرعية عباداته - لأنه بحكم الخطأ، إذ الرواية الأجنبية عن جواز التقليد من الصبي. كما أن الرواية الثانية كذلك، لأن كون الصبي مرفوعاً عنه القلم، أي عدم كونه مؤاخذاً بأفعاله وتركه لا يقتضي عدم جواز تقليده والحكم ببطلان أقواله وعدم اعتبار فتاواه، على ما تعرضنا للروايتين في التكم على شرائط المتعاقدين، وذكرنا أن كون عمد الصبي خطأ، وكونه مرفوعاً عنه القلم لا يقتضيان بطلان أقواله وأفعاله حتى يُحكم ببطلان ما أوجده من العقود والإيقاعات، إذ لم يثبت عندنا ما يمنع عن السيرة العقلانية بوجه. (١)

ويقول «ساحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم»:

تقدم عند الكلام في أدلة التقليد أن اللازم في المقام الرجوع إلى سيرة العقلاء ما لم يثبت الردع عنها، ومن الظاهر عدم أخذ «البلوغ» في موضوع الحجية عندهم، فلا بد في اعتباره من دليل صالح للردع، وليس هو إلا الإجماع المدعى.

قال «شيخنا الأعظم» («الأنصاري») رحمته الله في رسالته في التقليد: «يعتبر في المجتهد أمور: البلوغ، والعقل، والإيمان، ولا إشكال في اعتبار هذه الثلاثة...»، ثم شرع في ذكر الخلاف في اعتبار الحياة، وظاهره الإجماع على اعتبار البلوغ.

لكن في الركون إليه إشكال، لعدم تحرير المسألة، وعدم الأبتلاء بها في العصور المقاربة لعصور «الأئمة» عليهم السلام بحيث يُعلم أخذ المُجمعين لحكمها خلفاً عن سلف، متصلاً بعصر «المعصومين» عليهم السلام ليكشف عن رأيهم عليهم السلام. ولا مجال لاستكشافه بسيرة التشريعية، بعد ما ذكرنا من عدم الأبتلاء به، إذ لعل ذلك منشأ سيرتهم، لا لكونه من المستنكرات عندهم بما أنهم أهل دين، ليكشف ارتكاز الأستنكار عن كون ذلك من الواضحات الدينية المتسالم عليها، المأخوذة عن أعلام الدين (صلوات الله عليهم).

بل لو فرض بلوغ الصبي مرتبة عالية من العلم، والألتزام بالأعمال الدينية، والتورع والأحتياط، فالرجوع له مما تقبله مرتكزات التشريعة جداً، ومع ذلك لا مجال للبناء على الشرط المذكور، والخروج به عن مقتضى سيرة العقلاء القريبة من المرتكزات التشريعية.

(١) «الاجتهاد والتقليد» ل «السيد الخوئي» هامش ص ٢١٥.

ولا يضر معه اشتغال بعض الأخبار على عنوان "الرجل" كمقبولة «أبن حنظلة»، فإنه - مع وُزوده في القضاء لا في الفتوى - لا يكفي في الردع عن مقتضى السيرة لعدم ظهوره في الحصر، كما سيأتي نظيره عند الكلام في اعتبار العقل.

هكذا، وأما الاستدلال عليه في كلامهم بما أشار إليه سيدنا المصنّف («السيد محسن الحكيم» رحمته) من كونه محجوراً عن التصرف، ومرفوعاً عنه القلم، وموئى عليه، وعمدته خطأ، فهو ظاهر الوهن. ومثله ما في (الفصول) من الاستدلال له: بأن عدم قبول روايته يقتضي عدم قبول فتواه بطريق أولى. إذ المنع من قبول روايته أول الكلام، على أن الأولوية غير ثابتة عندهم، فقد منع «السيد المرتضى» رحمته من قبول خبر الواحد، وأجاز قبول فتواه، وإن كانت الأولوية في نفسها قريبة جداً، لأن الرواية لما كانت من مقدمات الفتوى، فعدم قبولها لا يناسب قبول الفتوى جداً. ومن ثم لم يبعد الاستدلال بأدلة التقليد على حجّية خبر الواحد بمقتضى الأولوية المذكورة، فتأمل. ^(١) ولذا قد يُستدل على اعتبار البلوغ في المقام بما دلّ على عدم قبول شهادة الصبي ويشكل (يرد على هذا الاستدلال):

أولاً: بالمنع من عدم قبول شهادته مطلقاً (ليست شهادة الصبي مرفوضة دائماً)، فقد قيل بقبولها مع بلوغه عشراً، وفي الجراح والقصاص، بل صريح بعض الروايات قبولها في القتل وفي الأمر الدون، وتام الكلام في كتاب الشهادات.

وثانياً: بأن الأولوية بين عدم قبول الرواية وعدم حجّية الفتوى إنما هي لأن الرواية من مقدمات الفتوى، وذلك لا يجري في الشهادات الواردة في الموضوعات، إذ لا دخل لها بالفتوى، ومن ثم اعتبر فيها ما لا يعتدّ في الفتوى والرواية، كالعدد، فالاستدلال المذكور قياس صرف. نعم، لو كانت العدالة متوقفة على البلوغ، كان دليل اعتبارها - لو تم - كافياً في اعتباره (البلوغ)، لكن الظاهر عدم نهوض الأدلة بإثبات اعتبار العدالة بالوجه المتوقف عليه، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى. ^(٢)

(١) الأولوية المذكورة إنما تتم لو كانت الفتوى حجّة في حقّ المجتهد. أما حيث كانت حجّة في حقّ العامي الذي ينحصر طريق معرفته بالوظيفة الفعلية بالفتوى فهي لا تلازم حجّية الرواية في حقّ المجتهد لا عقلاً ولا عرفاً. فلا حظ. (منه عفي عنه). (مصباح المنهاج) هامش ص ٢٦.

(٢) (مصباح المنهاج) ل «السيد محمد سعيد الحكيم» ص ٢٤.

والحق أن الأمر في البلوغ والعمر ودور الزمن في التكامل العلمي وتأهيل المرجع الذي تُستقى منه الأحكام، لا يُنظر إليه كمفردة جزئية، ولا يُعالج كحالة خاصة استثنائية، تمكّنت من خرق النواميس بمعجزة، وأستطاعت تسجيل طفرة غلبت الأصل وأرغمت الطبيعة على حين "غفلة مختلصة" من الفرص السانحة في موارد العناية الإلهية الخاصة أو غير ذلك من أسباب خارقة للعادة ومخالفة للأصل والطبيعة.

وقد يكون الإجماع الذي يركز عليه فقهاؤنا في فتوهم اشتراط البلوغ، على الرغم من عدم الدليل المباشر عليه، يحضّل هذا المؤدّي ويحقق هذا المنظور...

فالأصل أن "الحكم" يأتي بعد سنّ الأربعين، فقد جاء في نبي الله «يوسف» ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف)، وفي شأن «موسى» ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (القصص)، كما أشار القرآن الكريم وبين "أشدّه" في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ (الأحقاف)، قال «الطبرسي»: {حتى إذا بلغ أشدّه} وهو ثلاث وثلاثون سنة، عن «أبن عباس» و«قتادة». وقيل: بلوغ الحلم، عن «الشعبي». وقيل: وقت قيام (إتمام) الحجّة عليه... وقيل: هو أربعون سنة، وذلك وقت إنزال الوحي على الأنبياء، ولذلك فسّر به فقال: {وبلغ أربعين سنة} فيكون هذا بياناً لزمان "الأشد". وأراد بذلك أنه يكمل له رأيه، ويجمع عليه عقله عند الأربعين سنة. (١)

ولعلّ الاستدلال والاحتجاج بسيرة «الأنبياء» و«الأئمة» ﷺ يصلح في الفكر دليلاً على الإثبات لا النفي (أما في الفقه، فشان أهله)... فأرتكاز السيرة العقلانية لم يكن منفصلاً عن دور الإعجاز، وهي إنما جرت في «المعصوم» لأفترانه بالغيب والمعجزة، وأستلهاه من وحي السماء، لا الطريق الطبيعية في تلقي المعارف والعلوم. (٢)

(١) مجمع البيان، ل «الشيخ الطبرسي» ج ٩ ص ١٣٠.

(٢) يشير «الشيخ الجواهري» إلى هذه الحقيقة بقوله: ومنصب الإمامة ل «يحيى» ﷺ ول «الصاحب» روي له الفداء إنها كان لنوع من القضاء الإلهي، نحو «عيسى بن مريم» ﷺ. أنظر: (جواهر الكلام) ج ٤٠ ص ١٢.

وهناك أحاديث في أحوال مولانا «الحواد» عليه السلام، تسلط الضوء على هذه الحقيقة: فقد روى «الحسين بن محمد»، عن «الخيراني»، عن «أبيه» قال: كنت واقفاً بين يدي «أبي الحسن» عليه السلام ب «خراسان»، فقال له قائل: يا سيدي إن كان كؤنٌ فالى من؟ قال: إلى «أبي جعفر» أبنى. فكان القائل أستصغر سنَّ «أبي جعفر»، فقال «أبو الحسن» عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى بعث «عيسى بن مريم» عليه السلام رسولاً، نبياً، صاحب شريعة مبتدأة في أصغر من السن الذي فيه «أبو جعفر». (١)

وروى «علي بن أسباط» قال: رأيت «أبا جعفر» عليه السلام وقد خرج عليّ فأخذت النظر إليه، وجعلت أنظر إلى رأسه ورجليه، لأصف قامته لأصحابنا ب «مصر»، فبينما أنا كذلك حتى قعدت، فقال: يا «علي» إن الله أحتج في الإمامة بمثل ما أحتج به في النبوة فقال: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾، و﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾، و﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، فقد يجوز أن يؤتى الحكمة وهو صبيٌّ ويجوز أن يؤتاها وهو ابن أربعين سنة. (٢) وفي حديث آخر في «الخرائج» عن «أبن أسباط»، و«عباد أبو إساعيل» قال: إننا عند «علي بن موسى الرضا» عليه السلام ب «منى» إذ جيء ب «أبي جعفر» عليه السلام. قلنا: هذا المولود المبارك؟ قال: نعم، هذا المولود المبارك الذي لم يولد في الإسلام أعظم بركة منه. (٣)

وعن «علي بن إبراهيم»، عن «أبيه» قال: قال «علي بن حسان» ل «أبي جعفر» عليه السلام: يا سيدي إن الناس ينكرون عليك حداثة سنك. فقال: وما ينكرون من ذلك قول الله عز وجل؟ لقد قال الله عز وجل ل «نبيه» عليه السلام: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، فوالله ما تبعه إلا «علي» عليه السلام وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين. (٤)

إن الأمر في حُجبة الأنبياء والأئمة عليهم السلام لا يرتكز على علم مُكتسب، وخبرة في الحياة، وهكذا عدالة وأستقامة وتكامل أخلاقي يُشهد في السلوك ويظهر في المعاشرة، حتى يخضع ذلك كله للعمر، ويتوقف على تقادمه...

(١) «الكافي» ل «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٣٨٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الخرائج والجرائح» ل «القطب الراوندي» ج ١ ص ٣٨٥.

(٤) «الكافي» ل «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٣٨٤.

بل على أمور غيبية معجزة، يدعن بها المكلف إن ثبتت في شخص «النبى» و«الإمام»، بخلافه في سائر الناس، أما المرتكز في تركية غير المعصوم فهو الموازين الطبيعية المشهودة والسير الذي قطعته والمراحل التي طواها... والنظر إلى الطفولة بما هي هي، فإن قُبلت هناك في النبوة ولم يستهجنها العقلاء، فليس لها أن تُرفض هنا؟ فيه إغفال لهذه الحقيقة.

إن أشرط البلوغ، يحمل إلينا ويبلغنا رسالة مفادها أن الفقاهاة والأجتهاة، والتأهّل للإفتاء، ثم أستحقاق المرجعية، وأن يصبح الفقيه مُستقياً للأحكام ومرجعاً للدين... يفترق إلى جهود مضية في كسب العلوم، ومكابدات خارقة في التربية والرياضة، ثم اعتدال وتوازن في الصفات يورث الرشد والحكمة في أعلى مراتبها ودرجاتها، وهذا مما يستغرق زمناً طويلاً ويتطلب عمراً مديداً، فلا تفرضه في كلِّ غرٍّ ولا تقبله من كلِّ يافع.

وكما تكلم «عيسى» ﷺ في المهة وبعث نبياً، ونهض «الجواد» ﷺ بالإمامة وهو في التاسعة، وتولّاها «الحجة بن الحسن» ﷺ وهو في الخامسة من عمره الشريف... فقد يقع خرق العادة ويتحقّق على صعيد سائر الناس وعامة البشر أيضاً، فيجود الزمان بنوايع وعباقرة يبلغون الذروة من العلم ويدركون القدرة على الأستنباط وهم أحداث أغرار، في عمر الفتيان أو حتى الأطفال! وإن كان ثبوت هذا الخرق للعادة مما يميزه العقل والنقل من الحالات الأستثنائية والموارد النادرة التي سجّلها التاريخ العلمي للحوزات الشيعية، إلا أن دون إثباته في أفراد وتحققه في أشخاص بعينهم خرق القتاد. وفتح الباب فيه على مصراعيه (مما يجري في عصرنا)، عبر الأءاء بلا حجة والرّعم بلا دليل، مما يستسهله الأءعاء بأستخفافهم ورعونتهم، أو بأءجارهم في الدين، ويسوّغه الإعلام بأءواته المريبة وآله الشيطانية، ثم لا يأباه العوام بجهلهم وينظلي عليهم من فرط تهاونهم في دينهم وأنشغالهم بالخطام عن الأخطار وميلهم إلى اليسر الذي يكفيهم عناء البءء والتحقيق والتثبّت... إن هذا وذاك، لا يلغي القاعدة والأصل، كما لا يغيّر في الحقيقة شيئاً.

لقد سجّل واقعنا الميرير حالات من أءعاء الفقاهاة والتّصدي للمرجعية من قبل أشخاص في العقد الثالث من أءمارهم! دون طي مقءمات، ولا تحصيل ولا تدريس، فلا مشايخ أءازوهم ولا تلاميذ تربوا على أيديهم...

وكُلُّ مرتكزهم: الاستشهاد بسوابق من تاريخ شخصياتنا العلمية! وأنهم يُجارون أولئك العظماء في العبقرية العلمية ويضاهئونهم في النبوغ المبكر، وأنها ليست حالات حكر، ولا نهاذج غير قابلة للتكرار.

كم هو مشين ومعيب (في حقِّ نفسه) وكم هو ظالم ومهين (في حقِّ المجتمع المؤمن، والحوارات العلمية خاصّة) أن يأتي متطفّل على العلم، ويقحم ويتوغّل طارئ على التقوى والعدالة، شاب أو رجل أو حتى كهل، لا تربّى على يد مؤدّب ولا مخلّق، ولا تلمذ على أستاذ فاضل، ولا تلقى من عالم فقيه، ولا أجازة شيخ ولا زكاه علم، بل (كما في بعض الحالات) لم ينشأ أو يعيش في حوزة وحاضرة علمية أصلاً، ومن عاش ما لبث أن هجرها وتركها بعد أن وُلد فيها أو بلغ المراهقة هناك، فأعرض عنها ونأى طرفاً قصيماً في بلاد ومدائن لا علاقة لها بالعلم ولا صلة بالفضل!... يأتي ليدّعي الاجتهاد، ثم لا يلبث أن يطبع "رسالة عملية" ويتصدّى للمرجعية! ثم يحتج هو وأتباعه أو حزبه، بالنبوغ! ويستشهدون بفلتات الدهر ونوادير الزمان أمثال «الشيخ الطوسي» و«العلامة الحلي» و«الشهيد الأول» و«الثاني» و«الشيخ البهائي»... الذين حقّ أن يقال فيهم:

حَلَفَ الزَّمَانُ لِيَأْتِيَنَّ بِمِثْلِهِ

حَنَنْتَ يَمِينُكَ يَا زَمَانُ فَكُفِّرْ

وأرى لزاماً أن أستعرض سير بعض هؤلاء العظماء، وكيف أن النبوغ فيهم لم يبلغ الكسب الحثيث والتحصيل الجاد، ولا عطّلت عبقريتهم العلميّة البحث العميق والجهد الدؤوب... لتنعقد المقارنة مع أذعياء اليوم، ويظهر الفساد والهراء ويُفتضح الكاذب.

فالأذعياء يقتطعون جانباً من سيرة علم ويستشهدون بجزء من خصوصياته ويتمسكون بعنوان تميّز به أو فيه، كالنبوغ المبكر في «العلامة» مثلاً، ويدّعون لداعيهم الباطل وزعيمهم المزيف، فيحتجّون لـ "مرجعهم" إن واجههم مستنكرٌ بحدائث سنّه وتلقّاهم معترضٌ بأنعدام السيرة العلمية فيه، يحتجّون، بل يتبجّحون أنه كـ «العلامة الحلي»، بلغ الفقاهة طفلاً أو فتى يافعاً! مُغفلين ومتجاهلين الجوانب الأخرى في سيرة «العلامة» وشخصيّته، والحديث التي حكمت تحصيله العلمي وتربيته الروحية.

لذا سأعرض إلى ترجمة «العلامة» وسيرته وأحواله، لأسلط الضوء على الخطر، وتنكشف المأساة وتتجلى حين يُقارن أول الطائفة وغرّتها الشاخنة، وعرنينها الأشم، وهامتها الأرفع، وطؤها الأعز... بنكرة مجهول من العوام، وسقط لا يُذكر في الفضلاء، وغُفّل من الأغفال، أحتواه بُزْدُ الخمول، وأشتمله رداء الغمرة والغموض.^(١)

هو «العلامة جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن زين الدين علي بن محمد بن المطهر الحلي»^(٢)، فريد عصره ووحيد دهره، فات الأقران، وأربى على الأكفاء، وتميّز عن الزملاء، وترفّع عن الأشكال، فأصبح منقطع النظر، ولا يُدرّك له مثيل.

هو المقصود بـ "آية الله" و "العلامة" على الإطلاق الذي طار صيته في الآفاق.^(٣) وُلد ليلة الجمعة ٢٧ رمضان سنة ٦٤٨، وتوفي في ٢١ محرم سنة ٧٢٦ بـ «الحلّة المزيديّة»، ونقل إلى «الغري الشريف»، ودفن في الحجرة الواقعة على يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة العلوية من جهة الشمال، وقبره ظاهر يُزار، ويقابله قبر «المقدّس الأردبيلي»، فأكرم بهما من بوابين لتلك القبة السامية، وجدير أن يقال:

أسد الله عليّ المرتضى * أجتبى حبرين من نوابه

ليكونا بعد من بوابه

(١) أستعنت بالترجمة التي سطرها «المرحوم آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي» في (شرح إحقاق الحق)، وما جاء في تحقيق «مجمع البحوث الإسلامية» كتاب (منتهى المطلب)، وما ذكره «الشيخ فارس الحسون» في مقدمة تحقيقه كتاب (إرشاد الأذهان).

(٢) هناك إطلاقات في الكتب العلمية ولسان أهل الفن وأرباب الصناعة، تنصرف إلى علم بعينه، فإذا قيل في الفقه أو الحديث: «الشيخ»، بلا قيد وإضافة فهو شيخ الطائفة «محمد بن الحسن الطوسي»، وفي الفلسفة هو «أبن سينا»، وإذا قيل: «آية الله» و «العلامة» على الإطلاق، سواء في المعقول أو المنقول، فهو «الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي»، فإن أُريد غيره ذكره بإضافة اسمه فيقولون «العلامة ابن إدريس» و «المجلسي» و «النوري»، وأما إن قيل «المحقق» على الإطلاق فهو خال «العلامة»، أي «نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي»، وإلا فهم يذكرون «المحقق الكركي» و «الكاظمي» و «البحراني» و «الزراقي» بإضافة أسمائهم. ووا أسفاه فقد أبتذلت الألقاب العلمية في عصرنا وهتكت حتى أطلقوا ما شاؤوا منها على من أرادوا من غير أهلها، وبلغ العبث فيها حدّ المهزلة والطامة التي تضحك الثكلى، فأصبحت كالألقاب دولة «بني العباس»، و «بني أمية» في «الأندلس» التي يقول فيها «ابن رُشيق»:

مما يُرّهْذني في أرض «أندلس» سماعُ «مُفتدر» فيها و «مُعتصد»

ألقاب مملكة في غير موضعها كاهيرٌ يحكي أنتفاخاً صولة الأسد

قدوة العلماء ورائدهم في جُلِّ العلوم، حتى أعترف بفضله المخالف والمؤلف، وأورده أرباب التراجم من الفريقيين في معاجمهم مع الثناء الجميل عليه، وفي الإنجاز والعمل، يكفيه فخراً أن «إيران»، أكبر بلد شعبي في العالم اليوم، تدين له بالفضل في تشييعها.

وعندما يُقال إن هذا البحر الزاخر والبدر الزاهر في سماء العلم والفضيلة بلغ الفقاها ونال درجة الأجتهد في زمن الصبا قبل أن يصل إلى سن التكليف^(١) وإن لم يكن في الصبا، ففي مقتبل الشباب... فليس هذا من الجراف الذي يلقي على عواهنه، ولا يبالي مُرسله كيف جاء، ولا هو إغراق ومبالغة تريد التعظيم، ولا ذهاب في الإطراء يهدف الدعاية، مما تعمد إليه الأحزاب والجماعات في زماننا مع أذعائها الذين تخلع عليهم عنوان الفقاها زوراً وتحمهم في المرجعية غضباً، بل هو حق لا يخالجه ريب ولا يعترضه شك، جاء مقتضى البحث والتحقيق العلمي المتين، ومحضلة التدقيق ونتيجة التثبُّت البيِّن.

فقد قال عليه السلام في إجازته لـ «بني زهرة» عند ذكره لأستاذه «نصير الدين الطوسي»: «قرأت عليه "إلهيات" (الشفاء) لـ «أبن سينا» وبعض (التذكرة) في "الهيئة" تصنيفه عليه السلام، ثم أدركه الموت المحتوم». ^(٢) فالجمع بين ولادة «العلامة» سنة ٦٤٨ ووفاة «النصير الطوسي» عام ٦٧٢ يفيد بأن «العلامة» أكمل هذه المرحلة من الدراسة وهو في سن ٢٤ سنة.

ومن هنا يُعلم أن «النصير الطوسي» الذي سُئل بعد زيارته «الحلّة» عما شاهده فيها؟ قال في وصف «العلامة»: «رأيت خريّتاً^(٣) ماهراً وعالماً إذا جاهدَ فاق... كان ذلك قبل وُصول «العلامة» إلى سن الرابعة والعشرين. وأيضاً قبل الوصول إلى هذا السن كان «العلامة» قد ذهب في ركابه من «الحلّة» إلى «بغداد»، فسأله عن اثنتي عشرة مسألة من مشكلات العلوم، أحدها: أنتفاض حدود الدلالات بعضها ببعض^(٤).

(١) الفوائد الرضوية) لـ «الشيخ عباس القمي» ص ١٢٦.

(٢) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٤ ص ٦٣.

(٣) خَرَّت الشيء: نَقَب. يقال: جَمَلٌ مَخْرُوت الأَنْف. المَخْرُوت أصله: المَتقُوب، ثم أُسْتعمل في المشقوق الأنف أو الشفة خصوصاً. وهي كِسْكِيَت: الدليل الحاذق، والماهر الذي يهتدي لأخواب المفاوز، وهي طُرُقها الخفية ومضايقتها. وقيل: أراد أنه يهتدي في مثل ثقب الإبرة من الطريق، وقالوا: دليلٌ خَرِيَّتٌ بَرِيَّتٌ إذا كان ماهراً بالدلالة. (عن تاج العروس).

(٤) (أعيان الشيعة) لـ «السيد محسن الأمين» ج ٥ ص ٣٩٦.

جاء في ترجمته: أنه برع في المعقول والمنقول، وتقدّم - وهو في عصر الضّبا - على العلماء الفحول، وقال عليه السلام في خطبة (المنتهى) أنه فرغ من تصنيفاته الحكمية والكلامية وأخذ في تحرير الفقه من قبل أن يكمل له ست وعشرون سنة. وهي الفضيلة التي يتشددّ بها اليوم أدعياء الفقاهة زوراً، متناسين ومتجاهلين بقية عناصر تألّفه ومرتكزات عظمته.

سبق وتقدم في فقه الشريعة وألّف فيه المؤلفات المتنوعة من مطوّلات ومتوسّطات ومختصرات، فكانت محطّ أنظار العلماء من عصره إلى اليوم، تدريساً وشرحاً وتعليقاً.

فألّف من المطوّلات ثلاثة كتب لا يشبه واحد منها الآخر: (المختلف) ذكر فيه أقوال علماء الشيعة وخلافاتهم وحججهم، و(التذكرة) ذكر فيها خلاف علماء غير الشيعة وأقوالهم وأحتجاجهم، و(منتهى المطلب) ذكر فيه جميع مذاهب المسلمين. ومن المتوسّطات كتابين لا يشبه أحدهما الآخر: (القواعد) فكانت شغل العلماء في تدريسها وشرحها من عصره إلى اليوم، وشرحت عدّة شروح، و(التحرير) جمع أربعين ألف مسألة. ومن المختصرات ثلاثة كتب لا يشبه أحدها الآخر: (إرشاد الأذهان) تداولته الشروح والحواشي، و(إيضاح الأحكام) أخصر منه، و(التبصرة) لتعلم المبتدئين أخصر منهما.

وفاق في علم أصول الفقه وألّف فيه أيضاً المؤلفات المتنوعة من مطوّلات ومتوسّطات ومختصرات كانت كلها ككتبه الفقهية محطّ أنظار العلماء في التدريس وغيره. فألّف من المطوّلات (النهاية) في مجلدين كبيرين، ومن المتوسّطات (التهذيب) كان عليه مدار التدريس قبل (المعالم) و(شرح مختصر ابن الحاجب) أعجب به الخاصة والعامة، حتى قال «ابن حجر» إنه في غاية الحسن، ومن المختصرات (مبادئ الوصول إلى علم الأصول).

وبرع في الحكمة العقلية حتى إنه باحث في مؤلفاته الحكماء السابقين وأورد عليهم، وحاكم بين شراح (الإشارات) لـ «ابن سينا»، وناقش «نصيرالدين الطوسي»، وباحث (الشيخ) «الرئيس ابن سينا» وخطّاه، وألّف في علم أصول الدين، وفنّ المناظرة والجدل، وعلم الكلام من الطبيعيات والإلهيات والحكمة العقلية خاصة، ومباحثة «ابن سينا» والمنطق، وغير ذلك من المؤلفات النافعة المشتهرة في الأقطار من عصره إلى اليوم من مطوّلات ومتوسّطات ومختصرات.

وألف في الردّ على الخصوم والأحتجاج المؤلفات الكثيرة، وتشيع بما أقامه من الحجج السلطان «محمد خدابنده» المغولي^(١)، عندما طلب السلطان عالماً من «العراق» من علماء الإمامية ليسأله عن مُشكل، وقع الاختيار عليه^(٢)، مما دلّ على تفرّده في عصره في علم الكلام والمناظرة، فذهب وكانت له الغلبة على علماء مجلس السلطان. ومهّر في علم المنطق وألف فيه المؤلفات الكثيرة، وتقدّم في معرفة الرجال وألف فيه المطولات والمختصرات، إلاّ أن بعض مؤلفاته فيه فُقد ولم يُعرف له غير (الخلاصة)، وتميّز في علم الحديث وتفنن في التأليف فيه، وفي شرح الأحاديث، ولكن فُقدت مؤلفاته في الحديث، ومهّر في علم التفسير وألف فيه، وفي الأدعية الماثورة، وفي علم الأخلاق.

وتربى على يده كثير من العلماء، وهاجر إليه «الشهيد الأول» من «جبل عامل» ليقراً عليه فوجده قد توفى فقراً على ولده («فخر المحققين») تيمناً وتبركاً لا حاجة وتعلماً، ولذلك قال ولده: أستفدتُ منه أكثر مما أستفاد مني! (٣)

(١) كتبها «السيد محسن الأمين»: «الجاييتو محمد المغولي» الملقب بـ «شاه خربندا»، ومعناه بلسان المغول السلطان الكبير، وكثير من الكتاب يصحّفها ويقول «خدابنده» وهو غلط! أنظر: (أعيان الشيعة) ج ٥ ص ٣٩٩.

(٢) القصة مشهورة، وخلصتها: أن السلطان أوجاييتو المغولي غضب على إحدى زوجاته فطلقها ثلاثاً، ثم ندم، فسأل العلماء، فقالوا: لا يُبدّ من المُحلّل. فقال: لكم في كل مسألة أقوال، فهل يوجد هنا اختلاف؟ قالوا: لا. فقال أحد وزرائه: في «الحلّة» من يُفتي بطلاق هذا الطلاق، فأعترض علماء العامة، إلاّ أن الملك قال: أمهلوا حتى يحضّر ونرى كلامه، فحضر «العلامة»، وأنتزع أعراف علماء العامة أن أئمة المذاهب لم يكونوا في عهد «رسول الله ﷺ»، بل وُلدوا بعد المئة من وفاته فما فوق. فقال «العلامة» للملك: قد سمعت أعرافهم هذا، فمن أين حصروا الاجتهاد فيهم، ولم يجوزوا الأخذ من غيرهم، ولو فرض أنه أعلم؟ فقال «العلامة»: ونحن نأخذ مذهبنا عن «علي بن أبي طالب ﷺ»، وهو نفس «رسول الله ﷺ»، وأخوه، وأبن عمّه، ووصيّيه، ونأخذ عن أولاده ﷺ من بعده. فسأله الملك عن الطلاق بالثلاث، فأجاب «العلامة»: باطل، لعدم وجود الشهود العدول. وجرى بعد ذلك البحث بينه وبين العلماء في بقية أصول المذهب حتى ألزمهم الحجّة جميعاً، فتشيع الملك أوجاييتو، وخطب بأساء «الأئمة الأثني عشر» في جميع بلاده، وأمر فُضرت السكّة بأسمائهم ﷺ عام ٧٠٨ هـ، وأمر بكتابتها على جدران المساجد والمشاهد.

هكذا استبصر «السلطان خدابنده» على يد «العلامة الحلي»، وأعطيت بعض الحرّيات الدينية التي كان «العبّاسيون» يمنعونها، وفي عصره أيضاً عادت «الحلّة» إلى مكانتها العلمية القديمة، فأزدهرت فيها المدارس بعدما عانت من الأضطهاد مُدداً طويلاً.

(٣) هذه هي الأخلاق المعهودة في علمائنا الحقيقيين ومراجعنا الصادقين، تواضع ونزاهة وصدق وأمانة، لا مبالاة وأدعاءات جوفاء مما نراه في المزيّفين، ولا مزایدات ومبالغات خرقاء تصدر من المتحلّين.

إن النبوغ المبكر والعقلية الفذة والعبقرية العلمية الخارقة التي تميز بها «العلامة» عليه السلام لم تسمح له بتخطي الأسس والأصول الحوزوية المعمول بها، ولا أباحت له هتك القواعد والركائز الحاكمة في التربية والتعليم، فلم تكن تعني "الإلهام الغيبي" الذي يُغنيه عن الكسب والتحصيل، ولا الذهاب في عوالم "حلول النور" الذي يدّعيه بعضهم ويراهن عليه طريقاً للعلم والمعرفة بعد الرياضة والتزكية، مرتكزاً على إخبارات مقدّسة أشار إليها حديث «الإمام الصادق» عليه السلام لـ «عنوان البصري» المعروف!... لذا سجّل التاريخ أسماء أساتذته ومشايخه، وتعاطى مع هذه الحقيقة، في تقييم هذا العلم وتبوّؤه مقامه الشامخ، كما تلقى كتبه وتراثه العلمي النفيس.

فذكر مشايخه في القراءة والرواية، وأن «العلامة» عليه السلام دَرَسَ على جمهور كثير من الفقهاء والأعلام المبرزين في عصره - عامة وخاصة - وإليك أسماءهم شيعة فسنة:

١- خاله الأكرم وأستاذه الأعظم، رئيس العلماء و«المحقق» على الإطلاق، فقيه مدرسة «آل محمد» عليهم السلام «الشيخ نجم الدين أبو القاسم جعفر بن سعيد الهذلي الحلي» عليه السلام صاحب (الشرائع) و«المختصر النافع» و«نكت النهاية»، الرائد الأول لمدرسة «الحلّة» الفقهية، ومن أعظم فقهاء الإمامية، توفي سنة ٦٧٦. درس عليه العلوم الفقهية والأصولية والعربية خاصة. وصّفه تلميذه «أبن داوود» قائلاً: الإمام العلامة واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه، وأقومهم بالحجّة، وأسرعهم استحضاراً.

٢- والده الأجل والشيخ الأكمل، الفقيه، المتكلم، الأصولي «سديد الدين يوسف بن زين الدين علي بن المطهر الحلي».

٣- أستاذه، سلطان المحققين «الخواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي»، درس عليه الفلسفة والكلام والهيئة والرياضيات، كما أشار «العلامة» نفسه إلى أنه قرأ عليه (إلهيات الشفاء)، لـ «أبن سينا»، وكتاب (التذكرة) في الهيئة لـ «النصير الطوسي» وغيرهما.

٤- الشيخ الجليل «مفيد الدين محمد بن علي بن محمد بن جهم الحلي الأسدي».

٥- الحكيم المتأله «كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني» صاحب الشروح الثلاثة على (نهج البلاغة).

- ٦- «الشيخ نجيب الدين أبوزكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلبي» صاحب (نزهة الناظر) و(جامع الشرائع)، أبن عمّ «المحقق».
- ٧- العالم النحرير «الحسن بن الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني».
- ٨- السيد الجليل «رضي الدين علي بن موسى بن طاووس».
- ٩- جمال الدين أبو الفضائل والمناقب «السيد أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس».
- ١٠- نجم الملة والدين «جعفر بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما الحلبي الربيعي» المتوفى سنة ٦٤٥ صاحب (أخذ الثار)، و(مثير الأحران).
- ١١- الشيخ الأعظم «بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي» صاحب (كشف الغمة).
- ١٢- «السيد عبدالكريم بن طاووس» صاحب (فرحة الغري).
- كما درس القرآن الكريم وتعلّم علومه وأتقن فنونه على أستاذه الخاص وأسمه «محرم» الذي كان «والده» قد عينه له.

كان هنؤلاء شيوخه من الإمامية، أما شيوخه من العامة الذين درس عليهم:

- ١- «نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني الشافعي» المعروف بـ «دبيران المنطقي»، تلميذ «المحقق الطوسي»، صاحب كتاب (متن الشمسية) في المنطق، والتصانيف الكثيرة، كان من أفضل علماء الشافعية وأعلم أهل زمنه بالمنطق والهندسة وآلات الرصد، وكان عارفاً بالحكمة، كما عن إجازة «العلامة» لـ «بني زهرة».
- ٢- «الشيخ برهان الدين النسفي».
- ٣- «الشيخ جمال الدين حسين بن أبان النحوي».
- ٤- «الشيخ عزالدين الفاروقي الواسطي» وهو من كبار فقهاء العامة.
- ٥- «الشيخ تقي الدين عبدالله بن جعفر بن علي الصباغ الحنفي الكوفي».
- ٦- «شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكشي» المتكلم الفقيه، أبن أخت «قطب الدين العلامة الشيرازي».
- ٧- «رضي الدين الحسن بن علي الصنعاني الحنفي» فإن «العلامة» قد روى عنه.
- ٨- «عبدالحמיד بن أبي الحديد المعتزلي» المتوفى سنة ٦٥٥، صاحب شرح (نهج البلاغة).

وهكذا الأمر في التلاميذ... فالمسلك العلمي والسيرة المعمول بها في الحوزات والمتوارثة في العلماء، قرن عن قرن، خلقت فالح عن سلف صالح، وكابر ما جد عن أثير قائد، تفرض وتفضي، في مَنْ نبغ منهم وتألق وصار من الأساطين الأعلام، وبلغ المرتبة التي تؤهله للإفتاء وزعامة الطائفة والمرجعية، فألفت حوله الناس ولجأ إليه المؤمنون المستضعفون، أن يكون له تلاميذ أخذوا منه وتلقوا العلم عنه، كما أخذ هو وتلقاه عن أساتذته. وقد فاز «العلامة» ﷺ بالمقام الرفيع والثوبة العظيمة على هذا الصعيد أيضاً، ذلك بتربية نخبة من أعظم فقهاء الطائفة على مر التاريخ وأبرز علمائها، وتخرُّجهم على يديه، فكانوا من بعده مشاعل نيرة وأعلاماً خيرة في سبيل إحياء تراث «الأئمة» الخالد، ودلائل واضحة على عظمة معارف وفقه «آل محمد» ﷺ الذي صنع هؤلاء الأفاضل.

ويعدُّ هذا الأمر من الشهادات الناطقة والعلامات الجليّة على مقامه العلمي الشامخ، ففي الحوزة يُقيّم العالم ويُنظر إلى أساتذته ومشايخه: خطرهم وجلالة قدرهم، وإلى تلاميذه وطلابه: مراتبهم وعطائهم، ومؤلفاته (إن وجدت): عمقها ومتانتها. ثم من النظرة إلى هذه العناصر الثلاثة مجتمعة، تنكشف المرتبة العلمية ويُخلق المقام وتكون العظمة للعالم حسب ما تلقى، ووفق ما ألف، وعلى ضوء ما علم ومن ربّى.

من هؤلاء التلاميذ العظام:

١- ولده الصالح، أجل الفقهاء وأعظم الأساتذة، المحقق البهائي «فخر المحققين أبوطالب محمد» المولود سنة ٦٢٨ والمتوفى سنة ٧٧١، الذي خصّه «العلامة» بتأليف كثير من كتبه لأجله، كما خصّه بالوصية الغراء التي أوردتها في آخر كتابه (القواعد)، أمره فيها بإتمام ما بقي ناقصاً من كتبه بعد وفاته، وإصلاح ما وجد فيها من الخلل، وهي تتضمن أنبل المواعظ الأخلاقية، وأسمنى النصائح الربانية.

٢- أبنا أخته السيدان الجليلان والحسينيان الأعرجيان «عميد الدين عبدالمطلب» و«ضياء الدين عبدالله»، أبنا «السيد مجد الدين أبي الفوارس محمد الحسيني». ولهما أعقاب علماء أجلاء، وكذا فإن لـ «فخر المحققين» (ولد «العلامة») ولدين عالمين هما: «ظهير الدين محمد»، و«أبوالمظفر يحيى».

- ٣- «الشيخ تقي الدين إبراهيم بن محمد البصري»، كتب «العلامة» كتابه: (مبادئ الوصول إلى علم الأصول) بطلب منه.
- ٤- «الشيخ محمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي» شرح كتاب أستاذه (مبادئ الوصول) وأسماه (غاية البادئ في شرح المبادئ).
- ٥- «الشيخ تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن علي الآملي».
- ٦- «رضي الدين أبوالحسن علي بن جمال الدين أحمد بن يحيى المزيدي» المتوفى ٧٥٧.
- ٧- «الشيخ علي بن الحسن الإمامي»، وقد شرح من تأليفات أستاذه «العلامة» كتاب (مبادئ الوصول) وأسماه: (تحلصة الأصول).
- ٨- «الفقيه زين الملة والدين أبوالحسن علي بن أحمد بن طراد المطارآبادي» المتوفى ٧٦٢.
- ٩- «السيد بدر الدين محمد، أخو علاء الدين» التالي ذكره.
- ١٠- «السيد علاء الدين أبوالحسن علي بن محمد بن الحسن بن زهرة الحسيني الحلبي»، وهو الذي كتب «العلامة» له ولولده ولأخيه الإجازة الكبيرة لـ «أبناء زهرة».
- ١١- «السيد شرف الدين الحسين بن علاء الدين» المتقدم ذكره، وهم من «أبناء زهرة».
- ١٢- «السيد الجليل مهناً بن سنان المدني الحسيني»، صاحب الجوابات الأولى والثانية (أجوبة المسائل المهنية).
- ١٣- العالم النحرير «السيد أحمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحسيني الحلبي».
- ١٤- السيد النقيب «تاج الدين محمد بن القاسم بن الحسين بن معية الحلبي الحسيني».
- ١٥- الشيخ العالم «الحسن بن الحسين بن الحسن السرايشنوي»، نزيل «كاشان».
- ١٦- الشيخ الحكيم المتأله «قطب الدين أبوجعفر محمد بن محمد الرازي البويهبي»، صاحب (شرح الشمسية) و(المطالع).
- ١٧- «الشيخ الحسن بن الحسين بن الحسن بن معانق».
- ١٨- «السيد أحمد العريضي»، ذكره صاحب (الرياض).
- وقال «السيد حسن الصدر»: " وخرج من عالي مجلس تدريسه خمسمئة مجتهد.^(١)

(١) (تأسيس الشيعة) لـ «السيد حسن الصدر» ص ٢٧٠.

وبعد، فما لا بدَّ منه في معرفة العلماء وتشخيصهم، وفي تقييمهم وتمييزهم، شهادات الأقران (من أهل العلم والخبرة) وأقوالهم فيهم، ما يُظهر الحقَّ ويكشف الصدق، ويعرِّي الأديعاء المزيّفين حين يفتقدون ذرّةً مما قيل ويقال في المحقِّين، ويفتقرون إلى كلمة واحدة، بل حرف مما كُتِب وأقِرَّ للأصيلين.

وهذه لائحة بالتقاريز والمدائح التي سطرها جملة من الأعلام في حقَّ «العلامة»:

أستاذه «نصير الدين الطوسي» قال: عالم إذا جاهد فاق. ^(١)

معاصره «أبن داوود» قال: شيخ الطائفة وعلامة وقته وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، أنتهت رئاسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول. ^(٢)

معاصره «الصفدي» قال: الإمام العلامة ذو الفنون... عالم الشيعة وفقههم، صاحب التصانيف التي أشتهرت في حياته... وكان يصنف وهو راكب... وكان «أبن المطهر» رَيِّض الأخلاق، مشتهر الذكر، تخرَّج به أقوام كثيرة... وكان إماماً في الكلام والمعقولات. ^(٣)

معاصره «الحافظ الأبرو الشافعي» قال: وكان عالماً متبحراً... وكان مشهوراً في العلوم النقلية والعقلية، وكان الأوحِد في العالم، وله تصانيف كثيرة. ^(٤)

تلميذه «محمد بن علي الجرجاني» قال: شيخنا المعظم وإمامنا الأعظم سيّد فضلاء العصر ورئيس علماء الدهر، المبرِّز في فني المعقول والمنقول، والمطرز للواء علمي الفروع والأصول، جمال الملة والدين سديد الإسلام والمسلمين. ^(٥)

«الشهيد الأول» قال: شيخنا الإمام الأعلَم حُجَّة الله على الخلق «جمال الدين». وقال في إجازته لـ «أبن الخازن»: الإمام الأعظم الحجة أفضل المجتهدين «جمال الدين». ^(٦)

«التغري بردي» قال: كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخلق حليماً. ^(٧)

(١) أعيان الشيعة) لـ «السيد محسن الأمين» ج ٥ ص ٣٩٦.

(٢) رجال أبن داوود) ص ٤٦٩.

(٣) الوافي بالوفيات) لـ خليل بن أبيك الصفدي» ج ١٣ ص ٨٥.

(٤) مجالس المؤمنين) لـ «القاضي نورالله التستري» ج ٢ ص ٣٥٩، عن تاريخ الحافظ الأبرو) هامش ص ٥٤.

(٥) أعيان الشيعة) لـ «السيد محسن الأمين» ج ٥ ص ٣٩٧. نقلاً عن (شرح مبادئ الوصول) لـ «الجرجاني».

(٦) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٧ ص ١٨٨.

(٧) (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لـ «يوسف بن تغري بردي الأتابكي» ج ٩ ص ٢٦٧.

«أبن حجر العسقلاني» قال: عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء. (١) وفي (الرياض) عن بعض تلاميذ «الشهيد» في فائدته التي أورد فيها كيفية أخذ العلماء الإمامية العلم من زمن «الشهيد» (الأول) إلى أن ينتهي إلى الله تعالى فقال: إن «الشهيد» أخذ العلم عن «الشيخ فخر الدين» وهو أخذ عن والده «جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر»، وهو فريد العصر ونادرة الدهر، له من الكتب المصنفة في العلوم المختلفة ما لم يشتهر عن غيره، سيما في الأصول الإلهية، فإنه قد فاق فيها الغاية وتجاوز النهاية، وله في الفقه والتدريس كل كتاب نفيس. (٢)

«الشهيد الثاني» في إجازته للسيد «علي الصائغ» قال: شيخ الإسلام ومفتي فرق الأنام الفارق بالحق للحق، جمال الإسلام والمسلمين، ولسان الحكماء والفقهاء والمتكلمين «جمال الدين». (٣)

«المحقق الكركي» في إجازته لـ «علي بن عبد العالي الميبي» قال: شيخنا الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، مفتي الفرق، بحر العلوم. أُوحد الدهر، شيخ الشيعة بلا مدافع، جمال الملة والحق والدين. (٤) وقال في إجازته لـ «المولى حسين الأسترآبادي»: الإمام السعيد، أستاذ الكل في الكل، شيخ العلماء الراسخين، سلطان الفضلاء المحققين، جمال الملة والحق والدين. (٥) وقال في إجازته لـ «الشيخ حسين بن شمس الدين العاملي»: الشيخ الإمام، والبحر القمقام، أستاذ الخلائق، ومستخرج الدقائق، جمال الملة والحق والدين. (٦)

«الشيخ عبداللطيف العاملي» قال: «أبومنصور الفاضل العلامة الحلبي» مولداً ومسكناً، محامده أكثر من أن تحصي ومناقبه أشهر من أن تخفي، عاش حميداً ومات سعيداً، وكتبه أشتهرت في الآفاق. (٧)

(١) (لسان الميزان) لـ «أبن حجر العسقلاني» ج ٢ ص ٣١٧.

(٢) (رياض العلماء) ج ١ ص ٣٦١.

(٣) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٨ ص ١٤١.

(٤) (المصدر السابق ج ١٠٨ ص ٤٣).

(٥) (المصدر السابق ج ١٠٨ ص ٥٠).

(٦) (المصدر السابق ج ١٠٨ ص ٥٥).

(٧) (اللائحة المنتظمة) نقلاً عن (رجال العلامة عبداللطيف العاملي) ص ٤٣.

بعض تلاميذ «الشيخ علي الكركي» قال: البحر القمقام والأسد الضرغام «جمال الدين» صاحب التصانيف الكثيرة والمؤلفات الحسنة. (١)

«قطب الدين محمد الأشكوري» قال: الشيخ العلامة آية الله في العالمين، ناشر ناموس الهداية وكاسر ناقوس الغواية، متمم القوانين العقلية وحاوي الفنون النقلية، مجدّد مآثر الشريعة المصطفوية، محدّد جهات الطريقة المرتضوية. (٢)

«المحدّث السماهيجي» في إجازته قال: إن هذا الشيخ عليه السلام بلغ في الأشتهار بين الطائفة بل العامة شهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيهاً متكلاً حكيماً منطقياً هندسياً رياضياً جامعاً لجميع الفنون، متبحراً في كلّ العلوم، من المعقول والمنقول، ثقة، إماماً في الفقه والأصول، وقد ملأ الآفاق بتصنيفه، وعطر الأكوان بتأليفه ومصنفاته، وكان أصولياً بحثاً، مجتهداً صرفاً، حتى قال «الأسترآبادي» إنه أول من سلك طريقة الاجتهاد من أصحابنا. (٣)

«الشيخ محمد بن أبي جمهور الأحسائي» في إجازته لـ «الشيخ محمد صالح الغروي» قال: شيخنا وإمامنا رئيس جميع علمائنا، العلامة الفهامة. شيخ مشايخ الإسلام، والفارق بفتاويه الحلال والحرام، المسلم له الرئاسة من جميع فرق الإسلام، جمال المحققين. (٤)

(١) رياض العلماء ج ١ ص ٣٦٣ نقلاً عن بعض تلاميذ «الشيخ الكركي» في رسالته الخاصة بذكر المشايخ.
(٢) نقله «المحدّث البحراني» في اللؤلؤة ص ٢٢٣، و«الشيخ أبو علي الحائري» في (رجال) المسمى بـ (منتهى المقال في أحوال الرجال) ص ١٠٧ عن كتاب (حياة القلوب)، أو هو (محبوب القلوب) كما أسّظهر «الخونساري» في (روضاته) وكما نقله «السيد محسن الأمين» في (الأعيان) ج ٥ ص ٣٩٦، وكذا أحتمل «العلامة الطهراني» وُقوع التصحيف وأن أسم الكتاب هو (محبوب القلوب)، (الذريعة) ج ٧ ص ١٢٢ هامش ص ٦٥.

(٣) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٨ ص ١٩. نقله عن «المامقاني» في (تنقيح المقال) ج ١ ص ٣١٤.
وأستدرك هنا، فلعلّ هذا القول يُعدّ من صاحبه غمزاً وطعناً لا مدحاً وإطراءً لـ «العلامة»... فقد ذكر «السيد محسن الأمين» في (الأعيان) ج ٥ ص ٤٠١: أعلم أن تقسيم الحديث إلى أقسامه المشهورة كان أصله من غيرنا ولم يكن معروفاً بين قدماء علمائنا، وإنما كانوا يردّون الحديث بضعف السند ويقبلون ما صحّ سنده، وقد يردّونه لأمرٍ آخر، وقد يقبلون ما لم يصحّ سنده لأعضاده بقرائن الصّحة أو غير ذلك، ولم يكن معروفاً بينهم الأصلاح المعروف في أقسام الحديث اليوم. وأول من أسّعمل ذلك الأصلاح (هو) «العلامة الحلي» فقسّم الحديث إلى الصحيح والحسن والموثّق والضعيف والمرسل وغير ذلك، وتبعه من بعده إلى اليوم، وعاب عليه - وعلى سائر المجتهدين - ذلك الأخباريون لزعْمهم أن جميع ما في كُتُب الأخبار صحيح... وبالغ بعض متعصّبة الأخبارية (وأبرزهم «محمد أمين الأسترآبادي» هذا) فقال: هُدم الدين مرتين، ثانيتهما يوم أحدث الأصلاح الجديد في الأخبار، وربما نقل عن بعضهم جعل الثانية يوم وُلد «العلامة الحلي»!

(٤) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٨ ص ١٩.

«الشيخ علي بن هلال الجزائري» في إجازته لـ «علي بن عبد العالي الكركي» قال: الشيخ المولى الإمام الأعظم الأفضل الأكمل الأعلم، الشيخ جمال الملة والحق، والدينار^(١) والدين، الشيخ الإمام.^(٢)

«الأمير شرف الدين الشولستاني» في إجازته لـ «المولى محمد تقي المجلسي» قال: الشيخ الأكمل العلامة، آية الله في العالمين، جمال الملة والحق والدين.^(٣)

«الميرزا محمد الأسترآبادي» قال: محامده أكثر من أن تحصى، وأشهر من أن تخفى.^(٤)

«أبو علي» قال - بعد نقل كلام «الميرزا» في (منهج المقال) - قال: كان اللائق بـ «الميرزا» عليه السلام أن يذكر في مثل هذا الكتاب البسيط والجامع المحيط أكثر من هذا المدح والوصف لهذا البحر القمقام والخبر العلام، بل الأسد الضرغام، إلا أن اللسان في تعداد مدائحه كالأقصر، وكل إطناب في ذكر فضائله حقير.^(٥)

صاحب التعليقة على (منهج المقال) («الوحيد البهبهاني» عليه السلام) قال: ... في (البلغة): رأيت سحر ليلة الجمعة مناماً عجيباً يتضمن جلاله قدر "آية الله" «العلامة»، وفضله على جميع علماء الإمامية.^(٦)

«القاضي الشهيد نور الله التستري»: مظهر فيض ذي الجلال، مظهر فضل "إنَّ الله جميل يحبُّ الجمال"، موضع انعكاس صور الجمال، محلُّ آمال وأمانى أنظار العالم، مصوِّر الحقائق الربانية، حامى بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، ناشر ناموس الهداية، كاسر ناقوس الغواية، متمم القوانين العقلية، حاوي الأساليب والفنون النقلية، محيط دائرة الدرس والفتوى، مركز دائرة الشرع والتقوى، مجدّد مآثر الشريعة المصطفوية، مجدّد جهات الطريقة المرتضوية.

(١) لعلها إشارة إلى الثراء والزعامة الدنيوية إلى جانب الدينية التي كان يتمتع بها «العلامة»، فقد كان عليه السلام صاحب أموال وغلان وحفدة، وكان رأس الشيعة في «الحلّة»، ذكر ذلك «السيد بحر العلوم» في (الفوائد الرجالية) ج ٢ هامش ص ٢٥٧، نقله عن (الدرر الكامنة) لـ «أبن حجر العسقلاني» ج ٢ ص ٧١.

(٢) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ١٠٨ ص ٣٢.

(٣) المصدر السابق ج ١١٠ ص ٣٦.

(٤) (منهج المقال) لـ «ميرزا محمد بن علي الأسترآبادي» ص ١٥٥.

(٥) (رجال أبي علي) المسنّى بـ (منتهى المقال في أحوال الرجال) لـ «الشيخ أبي علي الحائري» ج ٢ ص ٤٧٥.

(٦) (منهج المقال) لـ «ميرزا محمد بن علي الأسترآبادي» ص ١٠٩.

وما ذكرناه قطرة من بحار فضله، وذرة من أضواء شمس، وما قلناه لا يساوي أقل القليل من حقيقته، ولم يستطع البنان رفع النقاب وكشف الخفاء عن صفاته الجميلة وسماته الجليلة، وإذا أرادت القوة الخيالية أن تذكر شيئاً من محامده، والبنان أن يديج سطرراً من مدائحه، فذلك لكي لا يخلو كتابنا من ذكر أصحاب الكمال وأرباب الفضل من أهل «الحلّة»، وإلّا فهو غنيٌّ عن التعريف - كالشمس البازغة في رائحة النهار - لا تستطيع الأقلام أن تسطر منزلته العالية وقيمتها السامية، لأن الضياء الساطع لا يحتاج إلى نور القمر. (١)

وقال رحمته أيضاً في (الإحقاق): الشيخ الأجل... «العلامة» تاج أرباب العمامة، وحبّة الخاصّة على العامّة، لسان المتكلمين، سلطان الحكماء المتأخرين، جامع المعقول والمنقول، والمجتهد في الفروع والأصول، الذي نطق الحقّ على لسانه، ولاخ الصدق من بنانه (أو بيانه)، آية الله في العالمين جمال الحق والحقيقة. (٢)

«السيد التفريشي» قال: ويخطر ببالي أن لا أصفه، إذ لا يسع كتابي هذا ذكر علومه وتصانيفه وفوائده ومحامده، وأن كل ما يوصف به الناس من جميل وفضل فهو فوقه. (٣)

«المولّي نظام الدين القرشي» قال: شيخ الطائفة وعلامة وقته، صاحب التحقيق والتدقيق، وكل من تأخر عنه أستفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف. (٤)

«الميرزا عبدالله الأفندي» صاحب (رياض العلماء) قال: الإمام الهمام، العالم العامل، الفاضل الكامل، الشاعر الماهر، علامة العلماء وفهامة الفضلاء، أستاذ الدنيا، المعروف في ما بين الأصحاب بـ «العلامة» عند الإطلاق، والموصوف بغاية العلم ونهاية الفهم والكمال في الآفاق... وكان عليه السلام آية الله لأهل الأرض، وله حقوق عظيمة على زمرة الإمامية والطائفة الحقّة الشيعة الأثني عشرية، لساناً وبياناً، وتدريساً وتأليفاً. وقد كان رضي الله عنه جامعاً لأنواع العلوم، مصنفاً في أقسامها، حكيماً متكلماً فقيهاً محدثاً، أصولياً أديباً، شاعراً ماهراً...

(١) مجالس المؤمنين) لـ «الشهيد الثالث القاضي نورالله التستري» ج ١ ص ٥٧٠.

(٢) (إحقاق الحق) لـ «الشهيد الثالث القاضي نورالله التستري» ج ١ ص ١٣.

(٣) (نقد الرجال) لـ «السيد مصطفى التفريشي» ص ١٠٠.

(٤) (رياض العلماء) ج ١ ص ٣٦٦، نقلاً عن (نظام الأقوال في معرفة الرجال) لـ «القرشي».

وكان وافر التصنيف متكاثراً التآليف، أخذ وأستفاد عن جَمِّ غفير من علماء عصره من العامة والخاصة، وأفاد وأجاد على جمع كثير من فضلاء دهره من الخاصة، بل من العامة أيضاً، كما يظهر من إجازات علماء الفريقين. (١)

«المحدّث البحراني» قال: وكان هذا الشيخ وحيد عصره، وفريد دهره، الذي لم تكتحل حدقة الزمان له بمثل ولا نظير، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بما بلغ إليه من عظم الشأن في هذه الطائفة ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر)... وبالجملة فإنه بحر العلوم الذي لا يوجد له ساحل، وكعبة الفضائل التي تطوى إليها المراحل. (٢)

«الميرزا محمد باقر الخونساري» قال: لم تكتحل حدقة الزمان له بمثل ولا نظير، ولمّا تصل أجنحة الإمكان إلى ساحة بيان فضله الغزير، كيف ولم يدانه في الفضائل سابق عليه ولا لاحق، ولم يش إلى زماننا هذا ثناء الفاجر الفائق، وإن كان قد ثنى ما أثنى على غيره من كلّ لُقّب جميل رائق وعلم جليل لائق، وإذا فالأولى لنا التجاوز عن مراحل نعت كماله، والأعتراف بالعجز عن التعرّض لتوصيف أمثاله، ولينعم ما أسفر عن حقيقة هذا المقال صاحب كتاب (نقد الرجال)، حيث ما لهج بالصدق وقال: ويخطر ببالي أن لا أصفه، إذ لا يسع كتابي هذا علومه وفضائله وتصانيفه ومحامده. (٣)

وأطراه «المجلسي» قائلاً: الشيخ الأجل الأعظم، فريد عصره وحيد دهره، بحر العلوم والفضائل، ومنبع الأسرار والدقائق، مجدّد المذهب ومحبيه، ومآحي أعلام الغواية ومفنيه، الإمام العلامة الأوحّد، آية الله المطلق جمال الدين. كان من فطاحل علماء الشريعة، وأعظم فقهاء الجعفرية، جامعاً لشتى العلوم، حاوياً لمختلفات الفنون، مكثراً للتصانيف ومجوداً فيها، أستفادت الأمة جمعاء من تصانيفه القيمة منذ تأليفها، وتمتعوا من أنظاره الثاقبة طيلة حياته وبعد مماته، له ترجمة ضافية في كتب التراجم وغيرها، تعرب عن تقدمه في العلوم وتضلعه فيها، وتنم عن مراتبه السامية في العلم والعمل، وقوة عارضته في الظهور على الخصم، وذبه عن حوزة الشريعة، ونصرته للمذهب. (٤)

(١) رياض العلماء، ج ١ ص ٣٥٨.

(٢) (ؤلؤة البحرين) ل الشيخ يوسف البحراني ص ٢١٠ و ٢١١ و ٢٢٦.

(٣) (روضات الجنات) ل الخونساري ج ٢ ص ٢٧٠.

(٤) (إجازات البحار) ل العلامة المجلسي ج ١٠٨ ص ٣٩.

وقال «الحُرُّ العاملي» في حقّه: فاضل عالم، علّامة العلماء، محقّق مدقّق، ثقة ثقة، فقيه محدّث، متكلم ماهر، جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزلة، لا نظير له في الفنون والعلوم العقلية والنقلية، وفضائله ومحاسنه أكثر من أن تحصى. (١)

وقال «المحدّث النوري»: الشيخ الأجل الأعظم، بحر العلوم والفضائل والحكم، حافظ ناموس الهداية، كاسر ناقوس الغواية، حامي بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، الذي هو بين علمائنا الأصفياء كالبدر بين النجوم، وعلى المعاندين الأشقياء أشدّ من عذاب السموم، وأحدّ من الصارم المسموم، صاحب المقالات الفاخرة، والكرامات الباهرة، والعبارات الزاهرة، والسعادات الظاهرة، لسان الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمفسرين، ترجمان الحكماء والعارفين والسالكين والمتبحرين الناطقين، مشكاة الحق المبين، الكاشف عن أسرار الدين المتين، آية الله التامة العامة، وحجة الخاصة على العامة، علّامة المشارق والمغارب، وشمس سماء المفاخر والمناقب والمكارم والمآرب...

إلى أن قال، بعد أن بالغ في مدحه وثنائه: ولآية الله «العلّامة» بعد ذلك من المناقب والفضائل ما لا يحصى، أما درجاته في العلوم ومؤلفاته فيها فقد ملأت الصحف، وضاق عنها الدفتر، وكلّم أتعب نفسي فحالي "كناقل التمر إلى «هجر»"، فالأولى - تبعاً لجمع من الأعلام - الإعراض عن هذا المقام. (٢)

وقال «السيد مهدي بحر العلوم» في (فوائده الرجالية): علّامة العالم، وفخر نوع بني آدم، أعظم العلماء شأنًا، وأعلاهم برهانًا، سحاب الفضل الهاطل، وبحر العلوم الذي ليس له ساحل، جمع من العلوم ما تفرّق في جميع الناس، وأحاط من الفنون بما لا يحيط به القياس، مروّج المذهب والشريعة في المئة السابعة، ورئيس علماء الشيعة من غير مدافعة، صنّف في كلّ علم كتبًا، وآتاه الله من كلّ شيء سببًا...

إلى أن قال: إنه مع ذلك كان شديد التورّع، كثير التواضع، خصوصاً مع الذرية الطاهرة النبوية، والعصابة العلوية، كما يظهر من (المسائل المدنية) وغيرها.

(١) (أمل الأمل) لـ «الحُرُّ العاملي» ج ٢ ص ٨١.

(٢) (خاتمة المستدرک) ص ٤٥٩ ولـ «الشيخ أسدالله الدزفولي» في (مقاييس الأنوار) ص ١٣، عبارات مشابهة.

وقد سمعت من مشايخنا - رضوان الله عليهم - أنه: كان يقضي صلاته إذا تبدّل رأيه في بعض ما يتعلق بها من المسائل، حذراً من احتمال التقصير في الاجتهاد، وهذا غاية الاحتياط، ومنتهى الورع والسداد، وليت شعري كيف كان يجمع بين هذه الأشياء التي لا يتيسر القيام ببعضها لأقوى العلماء والعبّاد، ولكن ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (الجمعة)، وفي مثله يصحّ قول القائل:

ليس على الله بمستبعد * أن يجمع العالم في واحد (١)

سأكتفي بهذا في ترجمة «العلامة» رحمته، وما أوفيت...

وقد أطنبتُ وفصّلت، ولعليّ أكثرت من جهة، لأسباب متعدّدة وعلل متكرّرة، منها أن أقف والقارئ الكريم على خطر الأمر وأبيّن أهميته، ثم لنستشرف معاً هذا العالم الذي أغفلته أعلام المفكرين الإسلاميين، وتجاهله الكتاب المعاصرون الذين يخوضون في الشأن الديني وينظّرون للثقافة الدينية، ويقدمون المفاهيم والأفكار، من بنات أفكارهم، متجاهلين الأسس العلمية وأصول الانتزاع والاستنباط ومغفلين مصادر التشريع، ومن باب أولى كان إعراضهم عن العلماء وإهمالهم هذا التراث.

لقد أردتُ أن أذيع أو أنشر هذه المطوية المغمورة، وأبسط هذه البُرْدَة الثمينة، وأعلّق هذه اللوحة الجميلة، وأسلط الأضواء وأرخي الأستار عن هذه التحفة النادرة، فأخرج الأدعياء وأشدّ الطريق على غير الأسوياء، الذين قحموا الأمر غصباً ووجوه رغماً وزعموه إفكاً وزوراً، بلا بيّنة ولا شهادة، ولا تاريخ ولا سيرة... مما شاع في عصرنا وفشا، حتى زال قبحه وظهر حسناً، وأنقلب منكره وصار معروفاً، وأصبح من فرط تكراره وكثرة أنتشاره، طبيعياً لا يشكّل أي شذوذ، وسائغاً لا يخلق أيّ أمتعاض ونفور!

فإذا تصدّيت لهم وواجهتهم، نقضاً وتنزلاً، وذهبت لأقرب الأدلة المبطلّة والحجج الداحضة، وما يرد عليهم ويفحهم في الأقل الأدنى (أختصاراً وترقّفاً عن الخوض في الأدلة التفصيلية والبحوث الحكيمة التي تفضحهم)، فوقفت عند حدّاثتهم وصغر أعمارهم، وتساءلت مستغرباً: كيف أمكنهم قطع أشواط العلوم ومراحل التحصيل المطلوبة والمشروطة في هذه المرتبة الخطيرة؟

(١) الفوائد الرجالية، ل «السيد بحر العلوم» ج ٢ ص ٢٩٠.

وبعضهم أنتسب إلى الحوزة بعد المدارس، ولربما تخرَّج من الجامعات العصرية، فما هي خمس أو عشر سنوات حتى ادَّعى الفقاها وزعم الأجتهد؟! وآخرون لم يحضروا درساً ولا ألقوا بحثاً، لا تلقوا من شيخ ولا علموا تلميذاً، لا أدلوا برأي ولا ذبلوا بحاشية ولا علَّقوا في هامش، ولا ألَّفوا كتاباً ولا أعدوا رسالة... بل فيهم من لم يتم "مقدماته"، فتراه يلحن، لا يعرف نحواً ولا يحسن صرفاً، ففز على "سطوحه" و"طفر"، وتسَلَّق الأسوار وهو يحتطب لنفسه النار، وسقط في "الخارج" ليغرق في بحر مارج!

فإذا سألته عن هذه الحالة الشاذة الغربية: كيف تستنى لك بلوغ الأجتهد؟ يأتيك الجواب المدوّي والردُّ الصاعق: إنه النبوغ الذي يتجاوز الأصول والقواعد، والعبقرية التي تُخضع النواميس وتُترغم الطبيعة وتخرق العادة... ثم يستدل - بمنتهى الجرأة، بل الوقاحة والصلافة - بـ «العلامة» ﷺ! وكيف أنه أدرك الأجتهد وهو صبيٌّ لم يبلغ سنَّ التكليف. ثم يستشهد بكل ما يعرفه عن «العلامة»، وهي قصة جرّت في طفولته مع خاله «المحقّق»، الذي كان يقوم بتعليمه، ولما كان يهرب من الدرس أحياناً، كان «المحقّق» يلحقه ويطارده، فإذا قرب منه وأوشك أن يظفر به، قرأ «الطفل» آية من العزائم، فيسجد «الخال»، ليغتنم «الطفل» - غير المكلف بالسجود - الفرصة ويهرب! (١)

فيا لله ولدعوى بل فرية، تكاد أن تفطر السماوات من فوق قائلها، وتشقُّ الأرض فتخرُّ الجبال هدداً وإرهاصة ظهرت في «مُسيّمة»، وشيخة بجّلت "صُعلوكاً"، ووليمة دعا إليها "طُفيلي"، وجُودٌ سحّت به نفس "أشعب"!

أين هذا الهراء والإسفاف من سيرة تتضوّع عيباً وتشعُّ أنواراً وتسطر تاريخاً مجيداً وتخطُّ مجدداً أثيلاً، الذي ظفر ونال، بل أنتزع الشهادات وحظي بالإجازات وتقلّد الأوسمة وكُلل بالتيجان عن جدارة وأستحقاق، فكانت "عمامة" تشرف بواضعها، وتتواضع لرأس صاحبها، وتزهو به حتى تعرج في السماء! ذلك بعد أن أخذ وتلقّى من الأساطين والعظماء ما شاء، ثم أفاض فخرَّج الفحول والأعلام ما أستطاع، وسطر قلمه وخطّ يراعه ما ملأ الخافقين، فلم يزل الخلف عيالاً على كتبه ومؤلفاته حتى اليوم؟

(١) ذكرها «التنكابي» في (قصص العلماء) ص ٣٥٧.

إنها طامّة أن يقرن «العلامة» بهذه النظائر، وتقاس أعماله الخالدة الجليلة، ومولّفاتهِ القِيّمة المتينة التي ما زالت من المتون التي تدرّس في الحوزات، بحشّو وغثّ ملاء القراطيس وسوّد الأوراق، حتى تمّت - لولا الآيات القرآنية والأسماء المباركة التي أقمحت فيها - أن تُلَفَّ الأُطعمة وتكون أوعية للأمتعة والسَّلَع الأستهلاكية! عن هذا الذي لوّث صفحاتها، مما سطره "سلطان الكاتبين" و"جَنَاه" "بطل المؤلفين" و"خطّه" "فارس الأقلام" وأقتبسه "سيّد المداد"، بل سرقه "أمير اليراع" ... وخذ ما شئت من هذا الهراء الذي خلعه على "مراجعهم"، بل أصنامهم وأهنتهم التي ما برحوا وظلّوا عليها عاكفين، من ألقاب وأوصاف تحكي المهزلة التي يارسون والجناية التي يقترفون، والبلاء الذي ينزلون بالدين والمذهب والطائفة!

إنها مأساة أن تُجاب بأسم «العلامة الحليّ» إذا عجبت من عُمر مرجع مزعوم، تصدّي للأمر غرّاً ونهض بالقضية يافعاً وقام بشأنها مراهقاً! وتساءلت عن تاريخه وسيرته وأحترت من اضطرابها، وكيف له أن يقطع الأشواط العلمية ويمتاز المراحل التحصيلية، وقد ترك الحوزة وأعرّض عنها وهو في العقد الرابع أو الثالث من عمره؟ فشدّ الرحال، بل تعرّب بعد الهجرة، إلى «بيروت» و«الدّمام» و«الكويت» و«الشام» و«طهران» و«لاهور» و«أفغانستان»، وحتى «لندن» و«عمّان»! وغيرها من المدن والبلدان التي لا تُقصد إلاّ للسياسة أو المال والأعمال أو السياحة، أو التسيّب والفلتان، أو الإباحية والتحلّل الأخلاقي، أو الشهرة والإعلام!

لقد صرف كلّ واحد من هؤلاء الأدعياء والمجرمين الجناة أقصى طاقته، وبذل وقته وماله، ووظّف قوّته وحزبه وأعوّانه وأنصاره من عتاة الجنّ وشياطين الأنس، وكافح وجاهد عمره كلّهُ وقدم حياته، ومنهم من أرخص في هذا السبيل كلّ غالٍ لديه وثمين... ليحظى بشهادة واحدة من الحوزة العلمية، يفكُّ بها عُقدته، ويمرّر بها مشروعه المريب، فيتقلّد الإفتاء ويحظى بالمرجعية ويتصدّي لها، فيتسلّط على الأمة بحجّة شرعية تغرّر العوام، ويغتصب مقام نيابة «ولي الله الأعظم» ﷺ... فما أستطاع (اللهم إلاّ شهادات باطلة وإجازات ساقطة عن الاعتبار، سيأتي البحث فيها لاحقاً)!

ثم ترى واقعنا المرير بعد كل هذا وذاك، وبعد اللتيا والتي، يُقارن الأسقاط ويقيس الأخلاط بمثل «العلامة»! وهو من عرفت علماً وورعاً ومجداً وعطاءً، جعل العلماء يتنافسون وتبارون في تقييطة، وما زالوا يتفاخرون في تسطير الشهادات في حقه... فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم من زُحرف يوحيه الشياطين لأوليائهم! ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَبِيحِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام).



الخلاصة في هذا الباب:

إن العمر ضرورة جوهرية في خلق العالم وتحقق مصداقه، ثم الرجوع إليه، وأتخاذ مرجع التقليد في الأحكام الدينية. وهو يعني - فيما يعني - اختار العلم ونضج المعلومة، كما يعني نمو الشخصية وصقل المهوبة وتكامل الملكة، سواء على الصعيد العلمي أو التربوي والأخلاقي والروحي، وهذا أصل مطرد في جميع الحقول وشئ العلوم...

فالأكاديميات والجامعات لا تفسح ولا تسمح لأحد أن يتبوأ قمة الهرم في صروحها العلمية، فيحظى برتبة ومقام "أستاذ كرسي" على سبيل المثال، إلا بشروط لا تتحقق إلا في من بلغ من العمر عتياً وقضى في الحقل الذي تخصص فيه أطواراً وقطع أشواطاً.

فتسمية "الدكتور" تُطلق - أكاديمياً - للحاصل على شهادة دكتوراه (PhD) في أي من العلوم، ولكن لقب الأستاذية (بمعنى البروفيسور) لا يُمنح أكاديمياً إلا لعالم يعمل في جامعة أو مركز أبحاث، تخطى المراحل والمراحل العلمية اللازمة لبلوغ هذه الرتبة، وأستوفى شروطها، ومنها جودة البحوث التي أنجزها، وهي بحوث (مؤلفات ودراسات وبراءات اختراع، إن وُجدت) يقيّمها نخبة (في لجان) من العلماء المتخصصين للتحقق من أصالتها (عدم سرقتها) وإضافتها (جديد) إلى العلم والمعرفة.

ولذلك فإن عدد الحاملين للقب "بروفيسور" في العالم هم أقل بكثير من أولئك الذين يحملون شهادة الدكتوراه (PhD) أو من الذين يحملون رتباً أدنى، كالأستاذ المساعد (معيد) أو الأستاذ المشارك من حملة "الماجستير".

أما لقب "أستاذ كرسي" (أستاذ متمرس، أو أميري، كما أقرحت ترجمته مؤخراً)، Emeritus Professor، فهي مرحلة ومرتبة لا يبلغها "البروفيسور" إلا بعد مساعٍ مضمّنية، وتاريخٍ مديد من الجهد العلمي المتواصل والعطاء المشهود، ويحظى بها عادة من يصل سنّ التقاعد، تكريماً له، فيخصّص له مقعد في الجامعة التي خدمها، وقد تجد اسمه على باب مكتبة، أو على رواق القسم الذي كان يعمل فيه... فهو العالم الذي ما زال باحثاً أو حتى زائراً، والآن مستشاراً، يُستعان بخدماته في البحث والتدريس والإشراف، كجهد إضافي، يتوّج مسيرته العلمية. ومن يشار إليهم على هذا الصعيد في العالم العربي «طه حسين» في الأدب، و«عبدالرحمن بدوي» في الفلسفة... ويظل هذا الأسم على مقعد أو "كرسي" الأستاذية مدى الحياة، ويتناوب عليه الأساتذة التالون.

ولست أبالغ إن زعمت أن العلوم الدينية والدراسات الحوزوية أصعب في مادتها وأعمق في موضوعها بعشرات المرات من نظيراتها الجامعية، ويتطلّب فهمها وإدراكها وأستيعابها، ثم في مرحلة تالية، ممارسة الأستنباط بؤاسطتها وأنزاع الأحكام من الأدلة التفصيلية، والإبداع فيها وإضافة الجديد إليها (وهو ما يعبر عنه بالأجتهد، مقابل الدكتوراه أو البروفيسورية في الجامعات العصرية)، عبر الأستقلال في الأستدلال، والنهوض بأدلة الأحكام أستنباطاً وأجتهداً حقيقياً، لا مماشاةً للسلف ومجاراةً للوضع القائم، ناهيك بأن يكون تقليداً وأتباعاً... يتطلّب أضعافاً مضاعفة لما يجري في المعاهد والأكاديميات من ممارسات وقيود وضوابط علمية وعملية!

فحقّ أن يكون الحرص والتشدد في المراتب والألقاب الحوزوية، والتثبت من حقيقة مدّعيها في الوصول إلى درجاتها العليا وبلوغ مقاماتها القصوى، بل ذروتها ودرجتها النهائية ومقامها الأعلى، أي الأعلمية ومرجعية التقليد التي تُستقى منها الأحكام ويؤخذ الدين وتحدّد معالمه، وترسم حدود الشريعة الغراء، وصدق أهليته للتقليد وواقعية جامعته للشرائط، وحقّه في التصدّي لشؤون الأمة من الإفتاء والقضاء وتولي الأمور الحسبية، كالتصرّف في الأحماس والولاية على الأيتام والفصّر والأوقاف، وأحياناً القيادة السياسية، أي "ولاية الفقيه" لمن يقول بها من الفقهاء...

حقّ أن تكون في أقصى درجات الحيطة ونهاية التشدد والحِدّة، وبأضعاف ما يمارس في الأكاديميات والجامعات العصرية.

وغياب الجهات التنظيمية التي تضبط الأمر في الحوزات، وأنعدام الرقابة الإدارية على هذا الأمر الخطير، التي تحول دون بروز الأذعياء وظهور المزوّرين، لا يغيّر من الحقيقة شيئاً، ولعلّه يمعن في تأكيدها والحرص عليها. فلا أحد في الحوزة له أن يطرد متطفلاً، وليس هناك من يمنع مدّع ويجرّ على منتجل، اللهم إلّا الواعز أو الزاجر الديني والضمير العلمي والمسؤولية الشرعية، فإذا أنتفت في شخص وأنعدمت، فأدعى الاجتهاد وتصدّئ للمرجعية، أخضع للمعايير العلمية ولُوحق بالووعي والبصيرة التي تعرّيه، فليس هناك سُلطة ومحكمة، ولا أجهزة أمنية ودوائر مخبرات!...

عندها سيظهر دور العمر كعنصر في التقييم ضرورياً وبديهاً، لا تعشّف فيه ولا مبالغة، بل وِاجباً وأساساً... وهكذا تتهاوى دعاوى الكذّابين والمزوّرين الأغرار عمراً وسيرة علمية وعمّلية، المتطفلين على الحوزات، والغاصبين لمقامات لم يبلغوا أذناها، فليس لهم أن ينالوا ويحظوا بأقلّها، فكيف بأقصاها وأعلاها؟!!



خامساً: العقل

المراد من العقل، الذي يقول الفقه بأشراطه في مرجع التقليد، هو الذي يقابل الجنون والخبيل ودرجاته من العتة والخرف. أي أنه لا يجوز أخذ الأحكام الشرعية من المجنون، وهذا ظاهر عند المتشرعة، فضلاً عن سائر عقلاء العالم عند رجوعهم إلى العالم المتخصص، في شتى العلوم والمعارف والفنون، فلا يأخذون - مثلاً - العلاج من طبيب عرض عليه الجنون، وإن كان عالماً حاذقاً بفنّ الطب!

ثم يبحث الفقهاء بعد ذلك في تفرّعات هذا الحكم ووجوهه، من قبيل: هل العقل شرط لحدوث التقليد فقط أم للبقاء عليه أيضاً؟ بمعنى: هل يشترط العقل في المفتي والمقلّد عند الرجوع إليه ابتداءً وأستدامة، أم يشترط فيه ابتداءً فقط لا أستدامة؟ وكذا يبحث في الجنون إن كان أدوارياً، يعرض فترة ثم يزول، لا مُطبقاً مستمراً، وحكم تقليد مثل هذا المرجع حال إفاقتة، وحكم البقاء على تقليده حال نوبة جنونه...

تنقسم الأمور في الفقه، سواء في العبادات أو المعاملات، إلى ما يشترط الشارع المقدّس فيه العقل وما لا يشترط فيه ذلك:

ما يشترط فيه العقل من الشرع:

١- توجه التكليف: من الشروط العامة لتوجُّه التكليف إلى الإنسان، أن يكون عاقلاً، فالمجنون غير مخاطب بشيء من التكليف الشرعية. فقد روي عن «أبي ظبيان بن جندب» قال: أتى «عمر» بامرأة مجنونة قد فجرت، فأمر برجمها. فمروا بها على «أمير المؤمنين» عليه السلام فقال: ما هذه؟ قالوا: مجنونة فجرت، فأمر بها «عمر» أن ترجم. فقال: لا تعجلوا. فأتى «عمر» فقال له: "أما علمت أن القلم يُرفع عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ"؟^(١)

والمراد من "القلم" هو قلم التكليف. وبناء على ذلك لا يتوجَّه التكليف إلى المجنون، ولا الصبي، ولا النائم. والمغمى عليه بحكم النائم أو المجنون.^(٢)

٢- أداء التكليف وسقوطه: يشترط العقل في أداء التكليف الشرعي وفي سقوطه، كما يشترط في ثبوته، فلا صلاة ولا صيام ولا حج ولا جهاد ولا شيء من التكليف الشرعية إلا بشرط العقل. ولذلك لو توجَّه التكليف إلى شخص ثم جُنَّ، فحجَّ من أصيب بالجنون، لم يتحقَّق بذلك أمتثال الفعل المأمور به، ولم يسقط عنه التكليف لو ثبت إلى رشده يوماً وعاد إليه عقله، ووجب عليه القضاء.

٣- الإثم وأستحقاق العقوبة: يتوقف أتصاف الإنسان بكونه آثماً ومستحقاً للعقاب - سواء العقوبة الدنيوية كالحدود والتعزيرات، أو الأخروية - على كونه عاقلاً، فلذلك لا لوم على المجنون في أفعاله ولا إثم ولا عقوبة عليه، ومثله النائم والمغمى عليه.

٤- العقود والإيقاعات: تتوقف صحَّة العقود كالبيع والمضاربة والمزارعة والنكاح، والإيقاعات كالهبة والنذر واليمين والطلاق على كون الإنسان عاقلاً، لذلك لا تصحَّ عقود المجنون وإيقاعاته، وكذا المغمى عليه والنائم. فلو طلق، أو باع، أو نكح أو وهب حال الجنون أو الإغماء أو النوم، فلا أثر لما أوقَّعه ويكون باطلاً.

(١) «الخصال» لـ «الشيخ الصدوق» ص ٩٤.

(٢) وفقاً للقول بأنجلال الخطاب، وهناك نظرية أصولية أخرى تُعرف بـ «الخطابات القانونية»، تذهب إلى توجُّه الخطاب والتكليف إلى الصبي والنائم والمجنون، غاية ما هناك أنه معذور في أدائه، «مرفوع عنه القلم» في مؤاخذته وتسجيل تبعات عدم العمل به. ولهذا الفرق ثمرات ليس هذا محل بيانها.

ما لا يشترط فيه العقل :

١- ضمان المتلفات: ما يتلفه الإنسان يضمه، سواء كان عاقلاً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو نائماً أو غير بالغ، والعيوض والغرامات أو الدية التي تلزم المجنون لتلف أو جناية تسبب بها تنتقل إلى " عاقلته " من قرابته.

٢- أنشغال الذمة و فراغها: للمغمى عليه ذمة كغيره من أفراد الإنسان فربما تشغل، كما لو أتلف مالا حال إغمائه وقيل بضمانه، وربما تبرأ، كما لو كان مديوناً فأبراه المدين.

٣- الاستحقاق والتملك القهريان: يمكن أن يتملك الصبي والمغمى عليه والمجنون ملكاً أو يستحق حقاً بصورة قهرية، كما لو مات من يرث منه، وترك مالا، أو حقاً قابلاً للإرث، كحق الفسخ.^(١)

إن الشارع المقدس الذي يشترط العقل في الذباجة والشهادة والتوكيل، وما إلى ذلك مما يحفظ الذم والحقوق، يولي التصدي للشؤون العامة عبادية كانت أو إدارية، كالإفتاء والولاية والقضاء وإمامة الجماعة، عناية خاصة.

فيشترط في إمام الجماعة أن يكون عاقلاً... وأعتبر العقل فيه موضع وفاق، مضافاً إلى التصريح في بعض الروايات كرواية «أبي بصير» وهو «ليث المرادي» عن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: خمسة لا يؤمنون الناس، وعد منهم المجنون، ورواية «حريز» عن «أبي جعفر» عليه السلام قال «أمير المؤمنين» عليه السلام: " لا يصلين أحدكم خلف المجنون ". ولو كان أدواراً صحح الأقتداء حال الإفاقة، ولو احتمل طرؤه في الأثناء بيني على العدم، لأستصحاب عدم عروض تلك الحالة، ويمكن الخدشة في ذلك فيما إذا علم بأنه ينكشف حال الإمام في أثناء الصلاة، لأنه يلزم على ذلك العلم بارتفاع موضوع الحكم الظاهري قبل إتمام العمل، فلا يمكن تعلُّق الحكم بشيء مع ارتفاع ذلك الحكم قبل الإتيان به، بل ومع الشك في ذلك لأحتمال عدم قابلية المحل للحكم الظاهري الأستصحابي، نعم يمكن القول بجواز الأقتداء رجاءً، فلو أنكشف جنون الإمام في الأثناء يكشف عن بطلان الأقتداء أولاً.^(٢)

(١) أنظر: الموسوعة الفقهية الميسرة لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» في مواضع مختلفة.

(٢) كتاب الصلاة، لـ «آية الله العظمى الشيخ عبدالكريم الحائري» ص ٥١٥.

أما القضاء، فقد ذكر صاحب (الجواهر): ويشترط فيه، أي القاضي الذي يُراد نصبه منهم عليه السلام: البلوغ، وكمال العقل، والإيمان، والعدالة، وطهارة المولد، والعلم، والذكورة، بلا خلاف أجده في شيء منها، بل في (المسالك) هذه الشرائط عندنا مؤضع وفاق، بل حكاة في (الرياض) عن غيرها أيضاً، وعن «الأردبيلي» دعواه فيما عدا الثالث والسادس، و(العُنية) في العلم والعدالة، و(نهج الحق) في العلم والذكورة. وحينئذ فلا ينعقد منصب القضاء لصبي ولو مراهق، ولا مجنون ولو أداراً حال جنونه، لسلب أفعالهما وأقوالهما وكونهما مؤلّئ عليهما، فلا يصلحان لهذا المنصب العظيم. ^(١)

أما في مرجع التقليد، فيشترط: البلوغ، والعقل، والإيمان، والذكورة، والاجتهاد، والعدالة، والحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً.

ثم يبحث العلماء في حكم تقليد العاقل الذي جُنَّ أو عَرَضَ عليه ما يخل بشرط العقل! هل يجوز البقاء على تقليده؟ وقد تبدو المسألة غريبة بعض الشيء في ذهن العوام حين يرون ملاحظة احتمالات بعيدة، لكنه البحث وفق الأصول العلمية، والحوزة وطريقتها في العمل، لا تترك فرضاً إلا تناولته، ولا احتمالاً إلا عاجلته.

قال «السيد الحكيم»: لا مانع عند العقلاء من الرجوع إليه، وحكي القول عن بعض متأخري المتأخرين، كصاحب (المفاتيح) («المحدّث الكاشاني») و(الإشارات) («المولوي الكلباسي»)، ولا بأس به إن لم ينعقد الإجماع على خلافه، لعموم الأدلة. ^(٢)

وقال «السيد الخوئي»: لا مجال لاستفادة اعتبار العقل بقاءً من الأدلة اللفظية والسيرة العقلانية. ^(٣) ثم أحال البحث إلى مسألة شرطية الأهلية حدوثاً وبقاءً، وقد اختار هناك اشتراط العقل لأن مقتضى ما أرتكز في أذهان المشرّعة هو إباء الشارع أن يكون المتصدّي للزعامة الكبرى للمسلمين فيه منقصة دينية أو دنيوية يُعاب بها عليه وتُسقطه من أنظار العقلاء، فضلاً عن أن يكون مجنوناً أو كافراً، أو غير ذلك من الأوصاف المهينة. ^(٤)

(١) (جواهر الكلام) لـ «الشيخ الجواهري» ج ٤٠ ص ١٢.

(٢) (مستمسك العروة) لـ «السيد محسن الحكيم» ج ١ ص ٤٢.

(٣) (التنقيح/ الاجتهاد والتقليد) تقريرات «الميرزا الغروي» لبحث «السيد الخوئي» ص ٢١٧.

(٤) أنظر: المصدر السابق ص ٢٣٩.

ويقول «السيد محمد سعيد الحكيم»: لا إشكال في اعتباره (أي العقل) لو توقّف الرأي عليه، الذي هو موضوع الحجية، كما لا إشكال في عدم الأعداد برأي المجنون، لو فرض حصوله له، لخروجه عن الأدلة المتقدمة التي عمّدها سيرة العقلاء.

نعم، لو فرض طرود الجنون بعد انعقاد الرأي وبيان الفتوى حين العقل، فليس بناء العقلاء على مانعته من التقليد، لما هو المرتكز عندهم من أن الرجوع للمفتي بملك كاشفيته نوعاً، ولا دخل لطرود الجنون في ذلك، كما في الرواية، ولذا لا أثر لذلك عندهم في سائر موارد الرجوع لأهل الخبرة من أمور المعاش والمعاد.

إلا أنه قد يرفع اليد عن مقتضى السيرة (العقلانية) بالإجماع المدعى على اعتبار العقل، فقد قيل: إنه مما أجمع عليه الخلف والسلف. وظاهر «شيخنا الأعظم» («الأنصاري») رحمته في ما تقدّم عن (رسالته في التقليد)، أنه مما لا إشكال فيه بينهم. إذ حمله على خصوص ما يتوقّف عليه انعقاد الرأي، أو على بيان عدم حجية الرأي المنعقد حال الجنون بعيد جداً، لعدم الموضوع في الأول، ووضوح حكم الثاني، فتأمل. لكن في الاعتماد على الإجماع المدعى في المقام إشكال، لعدم القطع معه بتحقيق الردع الشرعي عن مقتضى السيرة، لقرب استنادهم إلى بعض الوجوه الاعتبارية التي لا تنهض بالحجية، وعدم وضوح كونه إجماعاً تعبدياً متصلاً بعصر «المعصومين» عليهم السلام، مستنداً لهم، ليكشف عن رأيهم.

وأما ما ذكره بعض مشايخنا (مما مرّ في رأي «السيد الخوئي» رحمته) من أن المجنون لا يليق بزعامة المسلمين لسقوطه عن الأنظار بطرود حالة الجنون والهزم ونحوهما عليه. فيندفع: بعدم توقّف حجية الفتوى على الزعامة التي لا تليق بالمجنون... نعم، الظاهر أن الجنون المطبق عندهم ليس أخفّ من الموت، فلو فرض تمامية الإجماع منهم على اعتبار الحياة في التقليد الابتدائي، فالمراد منها الحياة الملازمة لفعليّة الرأي غير الحاصلة مع الجنون، فيكون الإجماع المذكور دليلاً في المقام. كما أنه لو فرض تمامية الأدلة على اعتبار العدالة في المجتهد حين الرجوع إليه، لا حين فتواه بالحكم فقط، كانت دليلاً أيضاً، لعدم كون المجنون موضوعاً للعدالة. (١)

(١) (مصباح المنهاج/ الأجهاد والتقليد) ل «السيد محمد سعيد الحكيم» شرح ص ٢٦.

هذا في الفقه وأحكامه والشرع وحدوده...

أما في الفكر فإن "العقل" وحكمه ولوازمه وآثاره وتبعاته، فمما يجول في نطاقات ويستشرف آفاقاً أخرى، تتجاوز محض عدم العُته والجنون، فهذا الحدُّ بديهي، مُقَرَّر به ومتسالم عليه، لأنعدام قابلية فاقد العقل لأدنى الأمور وأقلها خطراً، فكيف بأعظمها؟ ففاقد العقل - في الحقيقة - كالبهيمة.

نطاقات تنتقل إلى نفي السذاجة والبساطة، ثم إلى الحكمة والكياسة، والذكاء الاجتماعي (بعد العلمي الذي يتناوله شرط "العلم") الذي يُورث وضع الأمور في مواضعها ويحقق سداد الفعل وحسن التصرف وجودة التدبير والإصابة والتمييز، فيكون العاقل حقاً هو الكيس الفطن الذي لا تنطلي عليه الحيل ولا تلبس الأمور ولا تشبه الموارد، وهكذا - في المقابل، وبعد ذلك - يكون العاقل هو الذي تنتفي فيه الشيطنة والكيد والدهاء، مما يرجع إلى القدرة العقلية والذهنية الخارقة...

ولعله من هنا كان تعبير بعض الفقهاء عند ذكر اشتراط العقل بـ "كمال العقل"، وتعليل بعضهم ذلك صراحة كما ذهب «أبن البراج» عند ذكر شروط كاتب القاضي، فقال: "وصفة ذلك الكاتب أن يكون عدلاً، فقيهاً، عاقلاً، نزهاً عن الطمع. وإنما اعتُبرت العدالة لأنها موضع أمانة. وأعتُبر العقل لئلاً يُخدع، وكونه فقيهاً، ليعرف الألفاظ التي تتعلق الأحكام بها - ولا غيرها - لأن غير الفقيه لا يفرق بين واجب وجائز، وليكون أخف على القاضي، لأنه يفوض إليه ذلك، ولا يحتاج إلى مراعاته في ما يكتبه، ويكون نزهاً برياً من الطمع، لئلاً يرتشي فيغيّر. ويجوز أن يتخذ لذلك عبداً لأنه قد يجوز أن يكون عدلاً، ولا يتخذ كافراً، بغير خلاف".^(١)

إن العقل في لغة أحاديث «المعصومين» عليهم السلام ومن بعدهم في مذهب الفلاسفة والمتكلمين، يجول في رحاب فسيحة ويحلّق في آفاق عظيمة، ليس ما يقابل الجنون - الذي جاء في الحدِّ الفقهي - إلا أقلها وأدناها، وإلا فهو ملكة الحكماء وذوي الأبواب، وصفة الأكياس والحصفاء، وشيمة أولي البصائر والنبلاء.

(١) (المهذب) لـ «القاضي أبن البراج» ج ٢ ص ٦٠٠.

يذكر آية الله العظمى «الشيخ الوحيد الخراساني» في مقدمته العقائدية لرسالته العملية: «الإمام» هو الإنسان المختار من الله تعالى، والمصطفى بأصطفائه، والمجتبى بأجتهائه للإمامة والقيادة، ولذا عندما يُتوفى «إمام» ينصب الله مكانه إماماً آخر ليكون علماً للخلق، ومصباحاً لهدايتهم، وهادياً نيراً، وقائداً قيماً، وحبّة عالماً، لكي يتحقّق الغرض من خلقه الانسان وبعثة الأنبياء ﷺ، ذلك الغرض الذي يتلخص في كلمتين هما: الهداية بالحق، والعدالة بالحق، وهما عصارة الحكمة النظرية والعملية، ومنتهى كمال العقل والإرادة الإنسانية. وتحقق هذين الأمرين إنما يكون بواسطة العقل الذي يعرف الأشياء كما هي، والإرادة التي تقوم بكلّ عمل كما ينبغي. وهذا هو مقام العصمة العلمية والعملية، ولهذا قال ﷺ: "أئمة من الله، يهدون بالحق، وبه يعدلون." (١)

إن تعريفات العقل لدى الفلاسفة والمتكلمين، وإن تجاوزت حدود البحث وتخطت ما نريد في هذه الدراسة، إلا أن مروراً موجزاً عليها، لا يخلو من إضاءة مفيدة للإحاطة بالأبعاد العميقة والقراءات المتوسّعة لهذا المفهوم الخطير (٢)...

(١) (منهاج الصالحين) ل «الشيخ الوحيد الخراساني» ج ١ ص ٢١٠.

(٢) يتدرّج العقل في مصطلح الفلاسفة والمتكلمين من "العقل الإنساني" وهو: النفس الناطقة التي هي فصل الإنسان عن الحيوان [أنظر: (رسائل إخوان الصفا) ج ٣ ص ٣٨٦ و٤٥٧]، إلى "عقل الكل" الذي هو: جوهر مجرّد عن المادة من كلّ الجهات. وهو المحرك بحركة الكلّ على سبيل التشويق لنفسه، ووجوده أول وجود مُستفاد عن الموجود الأول. [أنظر: (رسالة الحدود) ل «الشيخ الرئيس ابن سينا» ص ١٥. وهكذا في تهافت الفلاسفة] ل «أبي حامد الغزالي» ص ٢٩٢.

إن "العقل الكلي" هو المعنى المعقول المقول على كثيرين مختلفين بالعدد من العقول التي لأشخاص الناس، فلا وجود له في القوام، بل في التصوّر. أما "عقل الكلّ" فيقال لمعنيين، لأجل أن "الكلّ" يُقال لمعنيين: أحدهما جملة العالم، والثاني الجرم الأقصى الذي يقال لجرمه جرم الكلّ ولحركته حركة الكلّ...

أما الكلّ فيه باعتبار المعنى الأول فشرح أسمه: أنه جملة الذوات المجرّدة عن المادة من جميع الجهات التي لا تتحرك بالذات ولا بالعرض ولا تتحرّك إلا بالشوق. وآخر عدد هذه الجملة هو "العقل الفعّال" في الأنفس الإنسانية، وهذه الجملة هي مبادئ الكلّ بعد المبدأ الأول، والمبدأ الأوّل هو مُبدع الكلّ.

وأما الكلّ منه باعتبار المعنى الثاني: فهو العقل الذي هو جوهر مجرّد عن المادّة من كلّ الجهات، وهو المتحرّك بحركة الكلّ على سبيل التشويق لنفسه، ووجوده أول وجود مُستفاد عن الموجود الأول. [أنظر: (الحدود) ص ١٤، و(رسائل ابن سينا) ص ٩٠]. وأول الصوادر منه، موجود أحدىّ الذات الهوية، ولا يكون ذلك عرضاً ولا صورة... فأول الصوادر عن البارئ - جلّ ذكره - جوهر مفارق عن المادة ذاتاً وفعلاً، سمّاه بعض الأوائل "عقل الكل" و"العنصر الأول". [أنظر: (المبدأ والمعاد) ل «صدر المتألّهين» ص ١٨٨].

وفي حين تجد أن هناك مَنْ يجعل العقل قِسماً مع الفكر وبإزائه، فيراهما مرحلتين أو أسلوبين في التفكير والذهنية، كما تفعل «المادية الجدلية» ويذهب «الديالكتيك»^(١) ... ترى آخرين يقفون عند حدود "المنطقي" أو "الرياضي"، فيقولون إنه ملكة إدراك ما هو كُليٌّ وضروري، سواء كان ماهيةً أو قيمة.

وبتعبير آخر هو ملكة الربط بين الأفكار وفقاً لمبادئ كلية. لكن مجرّد "الربط" بين الأفكار لا يكفي لتحديد العقل، إذ الحيوان يربط بين الصور الحسيّة فيتوقع تعاقب صورة بعد صورة، بحسب ما اعتاد عليه من رؤيتها متعاقبة، فإذا رفعت حجراً على كلب هرب، أو هجم عليك، لأنه يدرك الدلالة أو التراتبية التلازمية لهذا الفعل! أما الإنسان فيدرك أن هذا التعاقب يتّم وفقاً لمبدأ ضروري كُليّ. من هنا حدّدوا العقل بأنه: "قوانين الفكر الضرورية الكلية".

(١) جاء في الموسوعة الفلسفية السوفياتية، إشراف «م. روزنتال» و«ب. يودين»، وترجمة «سمير بركات» ص ٢٩٦: يذهب الاتجاه الجدلي المادي إلى أن المقصود بالعقل عادة: ملكة الاستدلال الصحيح والأستنتاج، وعرض المرء أفكاره بطريقة منطقية، ويُقصد بالفكر: القدرة على كشف أسباب وجواهر الظواهر، وبحثها بطريقة شاملة، وكشف وحدة الأضداد (!). ونجد من آيات هذا التقسيم في نظريات «أفلاطون» و«أرسطو» و«نيكولاس أوف كوزا»، وهما يمثلان مكانة خاصة في فلسفة «كانط» و«هيغل»، ففي رأي «كانط» أن الأحاسيس تنبع من فعل "شيء في ذاته" لا يمكن للحواس أن تعرفه، وتنظّمها أشكالاً قبلية (أولية) من الحساسية (المكان والزمان) والعقل (مقولات الوحدة والتعدّد والسببية والإمكان والضرورة وغيرها). والعقل يضفي شكلاً على المضامين الحسيّة، ومن ثمّ يميّز الأشياء - لا على ما هي عليه - وإنما على ما تظهر عليه، (بينما) يمكن بمساعدة الفكر تحقيق مزيد من حركة الإدراك.

والذهن الإنساني في محاولته لإدراك موضوعات هذه الأفكار، يصل إلى تناقضات لا حلّ لها، فالطريق إلى "الأشياء في ذاتها" مغلق أيضاً أمام "العقل النظري"، ويبقى اللجوء إلى "العقل العملي" وتوسيع النظرة إلى العالم على حساب الإيمان. وفي رأي «هيغل» أن العقل لا يذهب إلى ما وراء النهاية الساكنة (الستاتيكية) والهوية المجرّدة، والكلية المجرّدة، والأضداد المحدّدة المنفصلة عن بعضها (الجوهر والمظهر، الضرورة والصدفة، الحياة والموت، الخ). ومع ذلك فإن التفكير المتنقل (غير الحدسي) لا يكفي، إنه مجرّد المرحلة الضرورية التي تتيح للمرء أن يرتفع نحو الأشكال المفهومة من الإدراك.

والجانب المفهوم - السلبي الجدلي من التفكير، هو حلّ التعريفات الأحادية الجانب والمحدودة لذاتها وتحولها إلى أضدادها. أما الجانب التأملي الإيجابي من التفكير فيحتوي في ذاته على تلك الأضداد المحوِّلة التي لا يستطيع العقل المتنقّل أن يتجاوزها إلى ما ورائها، عندها بالتحديد (فقط) ينكشف كعقل عيني ومتكامل. وعلى الرغم من أن «الماركسية» ترفض مثالية «هيغل»، إلا أنها تقدّر نقد «المتافيزيقيا» و«الجدل» الذي أشتملت عليه نظرياته عن العقل والفكر.

ثم اختلفوا في منشأ العقل، فذهب التجريبيون أمثال «لوك» و«هيوم» إلى أن هذه القوانين مستمدة من التجربة والاستقراء، بينما ذهب «أفلاطون» و«ديكارت» و«كانط» و«هيغل» أنها سابقة عليها، مغروسة في طبيعة الإنسان كـ "عقل".

وهكذا اختلفوا في وجود عقل كُليّ، أم هي عقول فردية متعددة لكل فرد من أفراد الإنسانية، وإن أُنحِت في كيفية إدراكها؟ فقال «هيغل» بوجود عقل كليّ واحد، وأن التاريخ ليس إلا معرض تجلّي هذا العقل الواحد.^(١)

ويقسم العقل عند «المشائين» عامة إلى "عقل نظري" و"عقل عملي"، وقد عرّفها «المعلم الثاني»^(٢) فقال:

العقل النظري: هو قوة يحصل لنا بها بالطبع - لا يبحث ولا بقياس - العلم اليقين بالمقدمات الكلية الضرورية التي هي مبادئ العلوم، وذلك مثل علمنا أن الكلّ أعظم من جزئه، وأن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية، وأشبه هذه المقدمات. وهذه هي التي منها نبتدئ فنصير إلى عالم سائر الموجودات النظرية التي شأنها أن تكون موجودة، لا بصنع إنسان. وهذا العقل قد يكون بالقوة، عندما لا تكون هذه الأوائل حاصلة له، فإذا حصلت له صار عقلاً بالفعل، وقويّ أستعداده لأستنباط ما بقي، وهذه القوة لا يمكن أن يقع لها خطأ في ما يحصل لها، بل جميع ما يقع لها من علوم صادق يقيني لا يمكن غيره. أما العقل العملي: قوة بها يحصل للإنسان، عن كثرة تجارب الأمور وعن طول مشاهدة الأشياء المحسوسة، مقدمات يمكن بها الوقوف على ما ينبغي أن يؤثر أو يُجتنَب في فعل أو اجتناب (ترك) شيء من الأمور التي فعلها إلينا. وهذا العقل إنما يكون عقلاً بالقوة ما دامت التجربة لم تحصل، فإذا حصلت التجارب وحفظت، صار عقلاً بالفعل.^(٣)

ومما ينبغي أن يُستغل هنا، في سياق هذه الإطلالة، وقد بلغت هذه الحدود، وقفة تسلّط الضوء على رؤية طرحها المحقّق «الشيخ محمد السند» حفظه الله، فقال:

(١) عن (موسوعة الفلسفة) لـ «عبدالرحمن بدوي» ج ٢ ص ٧٣.
(٢) يُطلق في الفلسفة «المعلم الأول» على «أرسطو»، و«المعلم الثاني» على «أبي نصر الفارابي»، وهناك من يُطلق «المعلم الثالث» على «السيد محمد باقر الداماد» المعروف بالـ «ميرداماد».
(٣) (نصوص منتزعة) لـ «أبي نصر الفارابي» ص ٥٠-٥٥.

العقل النظري هو القوة الموجودة في الإنسان، المجردة عن المادة، والتي بواسطتها يحصل الإدراك، وهي تنطلق من رأس مال البديهيات والفطرة، وهو (العقل) معصومٌ فيها، ومنها ينطلق إلى النظريات، والتي لا يكون معصوماً فيها. وتجدر الإشارة أنه في بديهياته لا يكون خالقاً لها وإنما تصل إليه عن طريق اتصاله بالعوالم العالية عن طريق الإلهام الفطري أو الإيحاء. والحقائق التي يقوم على إثباتها العقل النظري غير متناهية بل متطورة، فقد عجز الفلاسفة المتقدمون عن إثبات بعض الحقائق بالبرهان، بينما أثبتتها المتأخرون، نحو المعاد الجسماني، الذي عجز «أبن سينا» عن إثباته، بينما أثبتته «صدر المتألهين الشيرازي» مسترشداً بالدليل النقلي، وكذلك مسألة «الرجعة» فقد أثبتتها بالبرهان من المتأخرين «أبو الحسن الرفيعي».^(١)

(١) مجموعة رسائل ومقالات فلسفية) للحكيم الإلهي «آية الله العظمى السيد أبي الحسن الرفيعي القزويني». المتوفى ١٣٩٥ عن خمسة وثلاثين عاماً، من مجهولي القدر وميخوسى الحق، الذين قصرت شهرتهم ولم يُعرف فضلهم إلا في نطاقات محدودة من أوساط الحوزة العلمية! على الرغم من عظيم شأنه ورفيع مقامه وعالي درجته، فهو من مفاخر الإمامية وأعظم الشيعة في عصرنا، ويُعدُّ من أبرز أساتذة الحوزات في الفلسفة والحكمة المتعالية، وكان ذا ذكاء حاداً، وبلاغة وبيان حسن وتقرير لطيف، وقد برع وتميَّز بقدرته على بيان ما أشكل وأستعصى من آراء «ملا صدرا»، وأشير إليه وعُرف بباعه الطويل ومهارته في حلِّ معضلات «الأسفار». وله آراؤه الخاصة في "الحدوث الدهري" التي يقابل بها «ملا هادي السبزواري» و«الميرداماد»، وفي "حقيقة العقل" و«اتحاد العاقل والمعقول». وظف الفلسفة في خدمة خاصّة عقائد الإمامية، ومن إبداعاته وأبتكاراته التي لم يُسبق إليها أنه أقام البرهان العقلي على "الرجعة" و«المعراج الجسماني».

كان ﷺ من مراجع التقليد العظام الذين جمعوا المعقول والمنقول، وأبدع في الفقه والأصول، كما تألق في الفلسفة والحكمة والعرفان. أعان المرحوم «الشيخ عبدالكريم الخائري» مؤسس الحوزة العلمية في «قم» بتثبيت أركانها، فحضر بحثه، وأشتغل بتدريس السطوح العالية و«الأسفار»، تلمذ عليه جمع من الأعلام ك«حسن زادة أملي»، و«السيد مصطفى الخونساري»، و«السيد رضي الشيرازي»، و«جلال الدين الأشثياني»، وأستفاد منه المرحوم «السيد الخميني» في علم الهيئة والرياضيات وحضر جانباً من «الأسفار». وهناك قصّة لطيفة، لا بأس بنقلها... يذكر «آية الله الزنجاني» أن «السيد الخميني» كان في سنة يقضي الصيف في «طهران»، وكان يحضر درس «السيد أبي الحسن الرفيعي» ويشارك في جماعة العشاءين التي يقيمها، ولكنها لم تكن منتظمة، وفي مرّة تأخر حضور الأستاذ إمام الجماعة، فقام «السيد الخميني» وخاطب الحضور: تعالوا لنُصارع «السيد» ونطالبه بالحضور المنتظم الذي يحفظ وقتنا. فلما حضر «السيد» عمّد شخص من المصلّين وأبلغه أن سيّداً شاباً قام وتحدّث معترضاً على عدم أنظمامكم! فقال «السيد الرفيعي»: من هو هذا «السيد»؟ وكان «السيد الخميني» قد أنزوى جانباً يصلي، فأشار الناقل إليه. عندها قال «السيد الرفيعي»: هذا «أقا روح الله»، إنه رجل فاضل ومبجل، وهو شديد التهذيب والتقوى والنظم، الحقُّ معه، إذا تأخرتُ بعد الآن، فقدّموه ليومَّ الجماعة.

فعدم إقامة السابقين الدليل العقلي على مسألة لا يعني عدم إمكان المتأخرين على ذلك، فليس من سبق كَمَلِي العقول حتى يمتنع على المتأخرين إقامة البرهان، بل العقول في سَيْر تكاملي، إذ الفحص والأسترشاد بالوحي، يفتح أبواباً واسعة من العلوم والمعارف العقلية، فما ثبت بالقطع من الوحي المحمّدي يعتبره فلاسفة العهد الإسلامي "وسطاً برهانياً"^(١)، وذلك لأن الشريعة الحقة ثبتت بالبرهان، وكذلك ثبتت القدرة الغيبية بالبرهان، ومع ذلك لا يختلط علم الكلام بالفلسفة، لأن الأول يعتمد التعمّد الظني أيضاً. إن كثيراً من روايات المعارف ذكر فيها الاستدلال العقلي، فالحمل بها لا يكون من باب التعمّد بالنقل، بل يكون عقلياً وبرهانياً أيضاً.

أما العقل العملي: فقد عرّفوه بأنه القوة المدركة للقضايا التي ينبغي أن يقع العمل عليها. ومنذ القدم بزغ الخلاف في أنّ العقل العملي والنظري قوتان مختلفتان أم أنّهما قوة واحدة والأختلاف بينهما من حيث المدركات؟ والصحيح أنّهما قوتان مختلفتان، وقد ذكر لذلك أدلة متعددة نذكر منها دليلين:

١- يتكون من مقدمتين: الأولى: ما قرّره الفلاسفة في علم النفس، أن تعرّف قوى النفس إنّما يتمُّ باختلاف آثارها فكلُّ أثر يكون ويتم عن درجة معينة من درجات النفس. والثانية: أن الفلاسفة قرروا في الحكمة العملية أن كمال الإنسان يكون عندما تنصاع قواه السفلية إلى القوّة العقلية، أي أن القوّة العقلية تدير القوّة الوهمية والحسية والشهوية والغضبية. بمعنى أن القوة العقلية تقوم بالتأثير في هذه القوّة والهيمنة عليها. وهذا يعني أن القوة العاقلة لها عملان: إدراك وتأثير، والتأثير عملٌ وهو غير سنخ الإدراك. فهذا يدل - بضميمة المقدمة الأولى - على أنه توجد قوتان عقليتان: نظرية وظيفتها الإدراك، وعملية وظيفتها العمل والتأثير.

٢- إن آخر التحقيقات لدى «صدر المتألهين» أدّت إلى القول بأن التصوّر والتصديق هما قسما العلم وكلاهما يُعرفان بحصول الصورة لدى العقل، والفرق بينهما أن التصوّر لا يوجب الإذعان والحكم، بينما التصديق يوجب حصول الإذعان والحكم.

(١) الوسط المتكوّر في صغرى قياس الاستدلال وكبراه، هو الرابط بين الحكم في النتيجة والموضوع، الموضوع يقع في القضية الأولى والحكم في الثانية، نظير: كل إنسان جسم، وكل جسم متحيّز، فالإنسان متحيّز. فهنا يُسمّى "الجسم" الوسط لربط ثبوت التحيّر للإنسان، فإذا كان يقينياً كان الوسط برهانياً.

ولذا فالحكم خارجٌ عن التصديق وليس هو جزء القضية، وإنما هو فعل تقوم به النفس، بعد تصوّر الموضوع والمحمول والنسبة، تصل (النفس) إلى الحكم، وهو الدمج بين الموضوع والمحمول، وهذا وظيفة العقل العملي، الذي يقوم بالحكم والإذعان بما أدركه وتصوّره العقل النظري، وهذا فعلٌ غير الإدراك، تقوم به قوة غير القوة التي وظيفتها الإدراك. ومن هنا نقول إن العقل له أمر ونهي تكويني، أي بعثٌ وزجرٌ للقوى الأخرى الكلية.

بناء على هذا التفكيك بين القوتين تتضح لنا حقيقة العقل النظري، فهو يدرك نمطين من القضايا، إحداهما لا يرتبط بالعمل، كالقول بأن الوجود المادي متناهٍ، والأخرى ترتبط بالعمل، وهذا القسم من الإدراكات يتناوله العقل العملي بعدئذ ويؤثر على القوى المادون لتنصاع إليها، فهو الرابط بين العقل النظري والقوى السفلية، وكما العقل العملي هو الأنصاع إلى إدراكات العقل النظري الصادقة.

بالبيان السابق يتضح أن معنى الإيمان والتسليم هو الإذعان، وهو وظيفة العقل العملي، وأنه ليس إدراكاً صرفاً. فهناك ثلاث مراحل: فحُص، وإدراك، وإذعان وإيمان. قال العرفاء: إن الإنسان في حالة صعود وهبوط دائمين، ومقصودهم من ذلك أن الإنسان في حركاته اليومية وطريقة تفكيره ينتقل في درجات وجودية مختلفة، أدناها هي المتصلة بعالم المادة، وأعلاها هي المجردة تجرداً تاماً.

فيبدأ من الدرجات الحسية وهي المجردة عن المادة دون أحكام المادة، إلى الخيال، وهي مجردة عن المادة لا عن المقدار، ولا ترتبط بالجزئي الحقيقي كالحسي، إلى الوهم، وهو إدراك المعاني الخالية عن المقدار، كالحبّ والبغض، وهي مع تجرّدها عن المادة وأحكامها، إلا أنها متعلقة ومضافة إلى جزئيّ معيّن، إلى العقل ذي التجرد التام عن المادة وأحكامها، وهذه كلّها درجات وجودية في الإنسان.

والإنسان المهذب والكامل في صلته يتوجّه بقلبه إلى ما فوق عالم العقل، حيث الصقع الربوبي والرؤية القلبية، وهذا نمط من الإدراك ولكنه ليس بالقوة العاقلة، ويُطلق عليه الإدراك القلبي، وهو ليس من سنخ الإدراكات الحسولية بل إدراكات حضورية.

من النقاط السابقة يتَّضح لنا تعريف آخر للعقل العملي، وذلك لأننا قلنا إن مهمته الأساسية هي الإذعان والحكم، وهذا قد يكون في قضايا ترتبط بالعمل، وحينئذ يترتب على الحكم والإذعان بها تأثير القوى السفلية، وقد يكون بالحكم والإذعان في قضايا لا ترتبط بالعمل كحدوث العالم وعدم تناهيه. (١)

وبعد أن عرفنا شيئاً عن المراد من العقل في اصطلاح الفلاسفة، وجانب من مؤداه الأخلاقي ودوره المعرفي، مقابل الحدِّ الفقهي الذي توقَّف عند ما يقابل العُته والجنون، نعرض لرأي المتكلمين في "العقل" وموقفهم، ثم نسرِّد طائفة مما عرضته الأحاديث الشريفة ويبيته عن "العقل" وحوله، فيتشكَّل من المجموع رؤية للموقع المنظور لهذا الركن الركين في شروط المرجعية والتقليد...

قال «الفتال النيسابوري» رحمته: "العقل" في عُزف المتكلمين عبارة عن مجموع علوم، وهي ثلاثة أقسام: أوَّلها العِلْم بأصول الأدلَّة، وثانيها ما لا يتمُّ العِلْم بهذه الأصول إلَّا معه، وثالثها ما لا يتمُّ الغرض المطلوب إلَّا معه.

فالأول: العِلْم بأحوال الأجسام التي تتغير من حركة وسكون، والعِلْم باستحالة خلوِّ الذات من النفي والإثبات المتقابلين، والعِلْم بأحوال الفاعلين، وغير ذلك، وليس يصحُّ العِلْم بذلك إلَّا ممن يجب أن يكون عالماً بالمدركات إذا أدركها وأرتفع اللبس عنها، ومن إذا مارس الصنایع يعلِّم. والعِلْم بالعادات من أصول الأدلَّة الشرعية لا بدَّ منه، وهو من القسم الثاني. والقسم الثالث: العِلْم بجهات المدح والذم والخوف، وطُرق المضارِّ، حتى يصحَّ خوفه من إهمال النظر، فيجب عليه النظر والتوصُّل به إلى العِلْم، والذي يدل على أن ذلك هو "العقل" لا غير، أنه متى تكاملت هذه العُلوم كان عاقلاً، ولا يكون عاقلاً إلَّا وهذه العُلوم حاصله له، ولو كان للعقل معنى آخر لجاز حصول هذه العلوم، ولا (دون أن) يحصل ذلك المعنى، فلا يكون عاقلاً، أو يحصل ذلك المعنى، ويكون عاقلاً، وإن لم تكن له هذه العُلوم، والمعلوم خلاف ذلك. (٢)

(١) «الإمامة الإلهية» لـ «آية الله الشيخ محمد سند البحراني» ص ٥٥ - ٥٨. وهذا التفريق الذي ذهب إليه «الشيخ» هو خلاف المشهور بين الفلاسفة من أن الاختلاف بين العقليين هو في المدرك، وأن وظيفة العقل هي الإدراك فحسب، وقد ذهب «الشيخ السند» في بعض كتبه إلى أنه مشهور قدماء الفلاسفة.

(٢) «روضة الواعظين» لـ «الفتال النيسابوري» ص ٢.

لقد خصّصت كتب الحديث وأفردت بعض مجاميعه ومصنّفاته والموسوعات الروائية، أبواباً مستقلة لما جاء في "العقل"، تارة تحت عنوان: "باب فضل العقل" كما في (الكافي) الشريف، وأخرى بعنوان "باب العقل" في "كتاب مصابيح الظلم" من (المحاسن)، وهكذا "باب فضل العقل وذم الجهل" كما في (بحار الأنوار)... وسأقتل عن هذه الكنوز طائفة من أحاديث "العقل"، لأغتنم "بيانات" (البحار)، وأقتبس من "شروح" (الكافي) ما تيسر في دراية الحديث وفهمه والوقوف على رؤية حول "العقل" وموقعه...

* عن «الصادق» عليه السلام قال: كان «أمير المؤمنين» عليه السلام يقول: أصل الإنسان لُجّه، وعقله دينه، ومروّته حيث يجعل نفسه، والأيام دُول، والناس إلى «آدم» شرع سواء. (١)

يفيد الحديث الشريف أن التفاضل بين أفراد الإنسان ليس في شرف أصلهم ولا بأنسابهم وأحسابهم وما إلى ذلك من بطولات ومفاخر جاهلية، إنما بعقولهم.

ثم بيّن عليه السلام أن العقل الذي هو منشأ الشرف والرفعة إنما يظهر ويتحقّق في الإنسان بأختياره الحقّ من الأديان، وبتكميل دينه بمُكَمَّلَات الإيمان. وأن المروءة تُعرّف بنأي المرء بنفسه عن الأبتذال وترقّعه عن الصغائر والتوافه والحطام، فيعفّ عن خسيس المكاسب والمنافع ويأنف عن وضيع المغانم والأرباح، فلا يقترن (صُحْبَةً أو تزويجاً) إلّا بالأكفاء، كما أوصى «الصادق» عليه السلام «داود الكرخي» حين أراد التزويج: "أنظر أين تضع نفسك". والأيام دُول، إشارة إلى انقلاب الزمان وتغيّر الأحوال، وانتقال العزّة والمال وتداول الجاه والسلطة، وغلبة فرد أو جماعة على أخرى، وأنها سنّة تاريخية وسيرة طبيعية، فالدنيا ومُلْكها وعزّها تكون يوماً لقوم ويوماً لآخرين. والناس إلى «آدم» شرع سواء، أي ينتهون إليه في النسب، كلُّهم وُلد «آدم»...

ومؤدّي الحديث الشريف أن هذه "المتغيّرات" من الأمور المنتقلة المتبدّلة الفانية كالمُلْك، والأخرى اللازمة بحكم الطبيعة كالأصل والنسب، لا تصير ولا تكون مناطاً للشرف والرفعة والمجد الحقيقي، بل الشرف بـ "الثوابت" من الأمور المكتسبة، والواقعية الدائمة، الباقية في النشأتين، ومركزها العقل.

(١) عن (الخصال) لـ «الشيخ الصدوق» ص ٢٨٥.

* عن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: لم يُقسم بين العباد أقل من خمس: اليقين، والقنوع، والصبر، والشكر، والذي يكمل به هذا كله: العقل. ^(١) قال «العلامة المجلسي» في بيانه: أي هذه الخصال في الناس أقل وجوداً من سائر الخصال، ومن كان له عقل يكون فيه جميعها على الكمال، فيدل على نُدرة العقل أيضاً. ^(٢)

* عن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: ما كلم «رسول الله» ﷺ العباد بكنه عقله قط. وقال: قال «رسول الله» ﷺ: إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم. ^(٣)

كُنهُ الشيء حقيقته، أو أقصاه ونهايته، وفي الحديث إشارة إلى كمال عقل «النبى» ﷺ، فإنه نور ربّاني لا يُدانيه شيء من العقول، إذ كما أن النور مفهوم مشكك، والأنوار متفاوتة في الضعف والشدة، فليس نور الشمس كنور القمر، ولا الكوكب كالمصباح، لا في الضياء ولا في السطوع كذلك العقول متفاوتة في الدرجات والمراتب، وعقله ﷺ أعلى الدرجات الممكنة وأقصى المراتب المتصورة، وهو مظهر للحقائق والمعارف الإلهية، ومعدن للأسرار والعلوم الربانية، ومدرك لما تعجز عن إدراكه عقول البشر، ويقف دون الوصول إليه الفكر والنظر... لذلك ما كلم العباد أبداً بحقيقة ما عرفه ونهاية ما بلغه وكيفية ما عقله، لئلا يقعوا في الحيرة، وقد بُعث لإزاحتها وأرسل لإزالتها، ولأن الغرض من الكلام إنما هو الإفهام، والمخاطب إذا لم يفهم كان ذلك عبثاً، والحكيم لا يعبث. ولذلك كان الحكماء يوصفون بضئ الحكمة عن غير أهلها. ^(٤)

(١) عن «الخصال» ل «الصدوق» ص ٢٨٥.

(٢) «بحار الأنوار» ل «العلامة المجلسي» ج ١ ص ٨٨. والمراد بالعقل هنا لطيفة ربانية يدركها الإنسان حقيقة الأشياء، ويميّز بها بين الخير والشر، والحق والباطل، وبها يعرف ما يتعلق بالمبدأ والمعاد. وله مراتب بحسب الشدة والضعف.

(٣) عن «أمالي» «الصدوق» ص ٣٤١.

(٤) عن «الخصال» ل «الصدوق» ص ٢٨٥. وقال «أبن سينا» في أول كتاب «الإشارات»: وأنا أعيد وصيتي وأكثّر التماسي أن يُصنّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كلّ الضنّ على من لا يوجد فيه ما أشرطه في آخر هذه الإشارات. ومنع في الآخر من تعليم الحكمة لطائفتين: الأولى الجاهلين المبتدئين، ومن لم يُرزق الفطنة الوفاة، إلى آخر ما قال، والثانية ملحدة هذه المتفلسفة وهمجهم، إلى أن قال: فإن أذعت هذا العلم أو أضعت، فالله بيني وبينك، وكفى بالله وكيلاً. أنظر: هامش «أبي الحسن الشعرائي» على «شرح الكافي» ل «الملا محمد صالح المازندراني» ج ١ ص ٢٧٨.

ومن نافلة القول إن المراد بـ "العباد" في الحديث أكثرهم، فإننا نعلم قطعاً أن «علياً» ﷺ هو نفس «رسول الله» ﷺ المقدسة، كما دلّت عليه آية المباهلة وغيرها من الروايات، وأنه كَلَّمَهُ وَعَلَّمَهُ بِكُنْهَ مَا عَقَلَهُ، مما هو كائن ويكون في الدنيا والآخرة.

ونقص العقول في العوام لا يقف عند جهلهم بالمصطلحات العلمية وعجزهم عن فهمها وإدراك حقيقتها، بل في تمكّن العادات الفكرية منها وغلبة الأوهام عليها، وعدم تدبّرهم على تفكيك العقل عن الوهم، فصار للأشياء في أذهانهم لَوَازِمَ غير مترتبة عليها واقعاً، فيقعون في المغالطة والمصادرة وهم لا يشعرون! هكذا أستدرج الجهل والوهم والغباء ضحاياهم إلى الجدل والتعصب والأصطفافات الاجتماعية والسياسية الباطلة.

وناهيك عن عُسر فهم بعض القضايا العقلية حتى على المثقفين، بل المشتغلين في التحصيل والمتدربين في العقليات، كمسألة الفاعل بالأختيار والعلة التامة، فإنهم يرون كلَّ عِلَّةٍ تامة فاعلاً غير مختار، كالنار للحرق، والشمس للنور، ويرون كلَّ فاعلٍ مختار عِلَّةٍ ناقصة كالإنسان، فإذا قيل لهم إن الله فاعل مختار ذهب ذهنهم إلى أنه تعالى عِلَّةٌ ناقصة! وإذا قيل إنه تعالى عِلَّةٌ تامة ذهب ذهنهم إلى أنه فاعل لا بالأختيار! ويشتمزون من كِلَا الحُكْمَيْنِ ولا يسهل عليهم الجمع بينهما! ولا يمكن أيضاً أن يفهم العامة معنى قول «العلامة الحلي» ﷺ في (شرح التجريد): إن إعادة المعدوم ممتنعة، ويذهب ذهنهم إلى إنكار المعاد، وكذلك قوله إن احتياج الممكن إلى الواجب لإمكانه لا لحدوثه، وقولهم المحال غير مقدور، ولا يعرف الناس معنى المحال، ولا يفرقون بين المحال العادي والعقلي، بل ولا بين نادر الوقوع والمحال العادي أيضاً، ويظنون مثل شق القمر والمعراج الجسمي وإرجاع الشمس محالاً... فيخوضون في بحوث يحسبونها عقلية، ويجادلون مرتكزين على استدلالات يظنونها منطقية، وهي ليست من العقل في شيء!

ناهيك عن ذلك... فإن العقول الناقصة - وهي نادراً ما تدرك نقصها وضعفها، وقلاً أن تقف على عجزها - تراها تعيش وتتقلب في الجهل المركب، وتركب العشوات مكابرة معاندة، واحدة تلو أخرى! فتنحدر إلى مهاوٍ سحيقة وتبتلى بالأمراض الفكرية وتسقط في الآفات الروحية والسلوكية.

من هنا تباح، بل تجب ممارسة "الولاية" و"الوصاية" و"الحظر" الفكري، كنطاق احترازي يحفظ أرباب العقول السخيفة والأفكار الواهية (من القُصَّر والسفهاء ومن في حُكمهم) من السقوط في الآفات والأمراض التي تُفسد دينهم بعد أن فسدت عقولهم. فأمر الشارع المقدَّس بـ"إكراه" الصغير على بعض العبادات، إذ هو لا يدرك منافعها ليُقبل عليها، وأوجب إتلاف كُتب الضلال وحرّم بيعها وشراءها، وهكذا قراءتها ونسخها والأحتفاظ بها، لغير من يريد نقضها، القادر على ردّها. كما ورد أن لا تحدّث المرأة بأنها تحتلم، لأن ذلك نادراً ما يحدث لها، ولو كان أحتلامها عادة كالرجل للكرم تعليمها الأحكام التي تترتب عليه كوجوب الغسل، ولكن الشارع منع تعليمها ذلك لأنه أمر نادر، فإذا حدّثن به ذهبت أوهاهمن إلى أنه عادة مستمرة لهن، فيغتسلن لكل رطوبة لزجة! ناهيك بمفاسد أخر. (١)

* عن «الباقر» عليه السلام: لما خلق الله العقل استنطقه فقال له: "أدير" فأدبر، ثم قال له: "أقبل" فأقبل، ثم قال: "وعزّي وجلالي ما خلقت خلقاً أحبّ إليّ منك". قال: فأعطى الله «محمدًا» ﷺ تسعة وتسعين جزءاً، ثم قسم بين العباد جزءاً واحداً. (٢) وبعد قوله: "أحبّ إليّ منك"، قال: "ولا أكملك إلّا في من أحب، أما إني إياك أمر وإياك أنهى، وإياك أعاقب وإياك أثيب". (٣)

وما ثبت لـ «رسول الله» ﷺ من الفضائل والكمالات، ثابت لبقية «المعصومين» من عترته عليه السلام، إلّا ما خرج بالدليل، كأختصاصه ﷺ بالنبوة، وأمّتيازه بالأفضلية، وتفردّه بما أقرن بشخصه العظيم، وإلّا فإنّ النور والخلق والعصمة والعلم والولاية... ثابتة لجميع «المعصومين» عليه السلام، ومنها «العقل» الذي بلغ فيهم القمة، والنسبة والقسمة التي ينوّه بها الحديث الشريف، هي بين ما عندهم عليه السلام إلى سائر الناس.

(١) في الحديث عن «عبدالله بن سنان» قال: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام عن المرأة ترى أن الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل؟ قال: تغتسل. وفي رواية أخرى قال: عليها غسل ولكن لا تحدّثوهن بهذا فيتخذنه علة! أنظر: (الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ٣ ص ٤٨. وقد أورد «المولّي محمد صالح المازندراني» التعليل المذكور أعلاه في (شرحه) ج ١ ص ٢٨٨.

(٢) و(٣) «المحاسن» لـ «البرقي» ص ١٩٢.

وفي تفسير هذا الحديث الشريف ونظائره مما جاء في "العقل" علوم راقية ومعارف نفيسة غالية، أعرض شيئاً منها متطلعاً إلى إضاءة وإضافة شريفة تأخذ بأيدينا وترقى بعقولنا، فتزلفنا عند أكمل العقول وتقرّبنا إلى أتمّ الأنوار وأشرف الكائنات، أولياء السداد، وسادة الحكمة والصواب: «محمد وآله» عليه السلام... وكان حريّاً أن أعرض ما يجمع بين شروح أقطاب ثلاثة ويُسَلِّط الضوء على الفروق والتفاوت ومواضع الخلاف بين ما ذهب إليه كلُّ من: «المجلسي الثاني المولى محمد باقر» في «مرآة العقول»، وبين أستاذه «المولى محمد صالح المازندراني» صهر الأول «المولى محمد تقي» في «شرح أصول الكافي»، ثم «المحدّث العارف الفيض الكاشاني» صهر «الحكيم المتأله الملا صدرا» في «الوافي»... لكن ضيق المجال، والحذر من الإطالة والشتات، أو من غوص يفتقر إلى المهارة، بل إلى مقدمات، تتجاوزها غير مأمون، وقد يورث الغرق في أعماق المطلب البعيدة والتهيه في أغواره السحيقة... لذا سأكتفي بنقل شذرات منها، وأحيل من أراد المزيد إلى تلك الشروح (بحواشيها)، فإنها غنيمة لا ينبغي أن تفوت... قال «الفيض الكاشاني» عليه السلام:

العقل: جوهر ملكوتي نوراني خلقه الله سبحانه من نور عظّمته، وبه أقام السماوات والأرضين وما فيهن وما بينهن من الخيرات، ولأجله ألبس الجميع حُلّة نور الوجود، وبوساطته فتح أبواب الكرم والجود، ولولاه لكتنا جميعاً في ظلمة العدم، ولأغلقت دوننا أبواب النعم، وهو أول خلق من الرّوحانيين، عن يمين العرش، وهو بعينه نور «نبينا» عليه السلام وروحه الذي تشعبت منه أنوار أوصيائه المعصومين وأرواح الأنبياء والمرسلين عليه السلام أجمعين، ثم خلقت من شعاعها أرواح شيعتهم من الأوّلين والآخرين.

قال «نبينا» عليه السلام: أول ما خلق الله تعالى نوري^(١)، وفي رواية روعي^(٢)، وفي الحديث القدسي: لولاك لما خلقت الأفلاك^(٣)، وفي هذا المعنى وردت روايات كثيرة.^(٤)

(١) عن (بحار الأنوار) ل «العلامة المجلسي» ج ١٥ ص ٤٤.

(٢) المصدر السابق ج ٥٧ ص ٣٠٩.

(٣) عن (الأنوار) ل «أبي الحسن البكري» (أستاذ «الشهيد الثاني») ج ١ ص ١٥.

(٤) في (مشارك أنوار اليقين) ل «الحافظ رجب البرسي» ص ٤١، كلام يناسب المقام، أحببت أن يحويه كتابي فيشرف ويزدان، ويرجى له القبول ويؤمل فيه النفع ويلتمس عليه الأجر والغفران!

وفي حديث «المفصل» عن «الصادق» عليه السلام: إنا خلقنا أنواراً وحُلقت شيعتنا من شعاع ذلك النور، فلذلك سميت شيعة، فإذا كان يوم القيامة التحقت السفلى بالعليا. (١)

أستنطقه: جعله ذا نطق وكلام يليق بذلك المقام، ليصير أهلاً للخطاب، أو طلب منه النطق بأن قال له: تكلم، كما ورد في ذلك رواية أخرى.

أقبل: الإقبال والإدبار في الحديث يَحتملان معنيين مُبتنئين على معنيي العقل المتغايرين بالأعتبار، فإذا حملنا العقل على روح «نبينا» ﷺ بعد ظهوره في هذا العالم وتكوُّنه فيه، فمعنى إقباله عبارة عن اكتساب الكمالات، وترقياته في الدرجات إلى أن يصل إلى الله سبحانه، وهو المعبر عنه بـ "العقل المكتسب"، وإدباره عبارة عن رجوعه إلى الخلق، لتكميل من يقبل التكميل (منهم). وإن حملناه على المخلوق الأول قبل نزوله إلى

(١) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ٢٦ ص ٣٥.

←

قال في فصل "حقيقة النقطة وأنها الفيض الأول":

وكذلك الأسماء الإلهية فإن مرجعها إلى الأسم المقدس، فهو جامع لشمليها، وشامل لجمعها، متجلى في أحدها، ونهاية الحروف النقطة فتناهت الأشياء بأسرها إلى النقطة ودلت عليها، ودلت النقطة على الذات، وهذه النقطة هي الفيض الأول الصادر عن ذي الجلال المسمى في أفق العظمة والجمال بـ "العقل الفعّال"، وذلك هو "الحضرة المحمدية"، فالنقطة هي نور الأنوار، وسرُّ الأسرار، كما قال أهل الفلسفة: النقطة هي الأصل والجسم حجاب، والصورة حجاب الجسم، والحجاب غير الجسد الناسوتي. دليله من صريح الآيات قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النور)، معناه منور السعوات، فالله أسم للذات والنور من صفات الذات، والحضرة المحمدية صفة الله وصفوته، صفته في عالم النور، وصفوته في عالم الظهور، فهي النور الأول، الأسم البديع الفتح، قوله الحق: "أول ما خلق الله نوري"، وقوله: "أنا من الله والكل مني". وقوله مما رواه «أحمد بن حنبل»: "كنْتُ وعليّ نوراً بين يدي الرحمن قبل أن يخلق عرشه بأربع عشرة سنة".

ف «محمد» و«علي» حجاب الحضرة الإلهية ونوَّابها، وحُزان أسرار الربوبية وبابها.

أما الحجاب، فلأنهم أسم الله الأعظم والكلمة التي تجلّ فيها الربُّ لسائر العالم، لأن بالكلمة تجلّى الصانع للعقول، وبها أحتجب عن العيون، سبحانه من تجلّى لخلقه بخلقه حتى عرفوه، ودلّ بأفعاله على صفاته حتى وحّدوه، ودلّ بصفاته على ذاته حتى عبّده. وأما الولاية، فلأنهم لسان الله في خلقه، نطق فيهم كلمته، وظهرت عنهم مشيئته، فهم خاصّة الله وخالصته. وأما الباب، فلأنهم أبواب المدينة الإلهية التي أودعها مبدعها نقوش الخلائق، وأسرار الحقائق، فهم كعبة الجلال التي تطوف بها المخلوقات، ونقطة الكمال التي ينتهي إليها الموجودات، والبيت المحرّم الذي تتوجّه إليه سائر البريات، لأنهم أول بيت وُضع للناس، فهم الباب، والحجاب، والنوَّاب، وأم الكتاب، وفصل الخطاب، وإلهم يوم المآب، ويوم الحساب، فهم لأهوت الحجاب، ونوَّاب الجبروت، وأبواب الملكوت، ووَجّه الحيّ الذي لا يموت. ■

هذه النشأة الدنيوية، فمعنى إقباله إقبال الدنيا، يعني أقبل إلى الدنيا وأهبط إلى الأرض رحمة للعالمين. والتعبير عن هذا المعنى بالإقبال باعتبار أن الله سبحانه بكل شيء محيط، فالإقبال إليه عين الإدبار عنه وبالعكس...

فأقبل، أي فنزل إلى هذا العالم، فأفاض النفوس الفلكية بإذن ربه، ثم الطباع، ثم الصُّور، ثم المواد، فظهر في حقيقة كل منها، وفعل فعلها، فصار كثرة وأعداداً، وتكثُر أشخاصاً وأفراداً.

ثم قال له أدبر، أرجع إلى ربك.

فأدبر، فأجاب داعي ربّه وتوجّه إلى جناب قُدسه، بأن صار جسماً مصوراً من ماء عذب وأرض طيبة، ثم صار حيواناً ذا عقل هيولاني، ثم صار عقلاً بالفعل، ثم فارق الدنيا ولحق بالرفيق الأعلى. وكذلك فعل كل من تبعه وشيعة من الأرواح المنشعبة منه، المقتبسة من نوره أو المنبجسة من شعاعه، ويلحق به الجميع ويُحشر معه في عروجه إلى العالم الأعلى ورجوعه إلى الله تعالى.

فإقباله عبارة عن توجُّهه إلى هذا العالم الجسماني، وإلقائه عليه من شعاع نوره، وإظهاره الأعيان فيه وإفاضاته الشعور والإدراك والعلم والنطق على كل منها بقدر أستعداده له وقبوله منه، من غير أن يفارق معدنه ويُحلي مرتبته ومقامه في القرب، بل يرشح، بفضل وجوده الفاضل من الله عزَّ وجلَّ، على وجود ما دونه. وإدباره عبارة عن رجوعه إلى جناب الحقِّ وعروجه إلى عالم القدس بأستكمالهِ لِدَاتِهِ بالعبودية الذاتية شيئاً فشيئاً، من أرض المادة إلى سماء العقل، حتى يصل إلى الله تعالى ويستقرَّ إلى مقام الأمن والراحة، ويُبعث إلى المقام المحمود الذي يغبطه به الأوَّلون والآخرون.

فإقباله في جميع المراتب إيجابيّ تكويني لا يحتمل العصيان، وأمريّ دفعيّ لا يدخل تحت الزمان، ولا يتطرَّق إلى السابق عند وجود اللاحق بطلاناً ولا نُقصان. وإدباره في الأواخر تكليفيّ تشريعي، وكلُّه خَلْقِيّ تدريجيّ مقيّد بالزمان، يبطل السابق عند حدوث اللاحق، شخصاً وجسماً لا حقيقة وروحاً، وكلُّ مرتبة منها عين نظيرته من الآخر حقيقة وغيره شخصاً.

ومثل نور العقل في عالم الغيب مثل نور الشمس في عالم الشهادة، فكما أن عين البصر تُدرك بنور الشمس المحسوسات في هذا العالم، ولولاه لما أبصرت شيئاً، فكذلك عين البصيرة، تدرك بنور العقل المعقولات في ذلك العالم، ولولاه لما أبصرت شيئاً...^(١)

وجاء في تفسير «الملا صالح المازندراني» عليه السلام للحديث:

" لما خلق الله العقل " ... أي النفس الناطقة، وهي الجوهر المجرد عن المادة في ذاته، دون فعله في الأبدان بالتصرف والتدبير.

وهذا الجوهر يُسمّى " نفساً " باعتبار تعلّقه بالبدن، و " عقلاً " باعتبار تجرّده ونسبته إلى عالم القدس، إذ هو بهذا الاعتبار يعقل نفسه، أي يحبسها ويمنعها عما يقتضيه الاعتبار الأول من الشرور والمفاسد المانعة من الرجوع إلى هذا العالم.

وله مراتب متفاوتة وحالات مختلفة في القوة والضعف، وهي ستُّ...^(٢)

أولها: حالة الاستعداد الصّرف للكّمالات (وتسمى عند الفلاسفة بالعقل الهيولاني).
وثانيهما: حالة بها يشاهد الأوليات.^(٣)

وثالثها: حالة بها يشاهد النظريات من مرآة الأوليات.^(٤)

ورابعها: حالة بها يشاهد تلك النظريات بعد زوالها من هذه المرآة وأختزانها من غير كسب جديد، وهذه الحالة حالة علم اليقين، وهي حالة بها يشاهد الصور العلميّة والمطالب اليقينية في ذاته.

(١) الوافي، ل «الفيض الكاشاني» ج ١ ص ٥٢.

(٢) الأوليات: البديهيّات، لأنه جعلها مقابلة النظريات، والبديهيّات أعمُّ من الأوليات والمشاهدات والمتواترات والحدسيّات والتجربيّات وقضايا قياساتها معها، وهذه المرتبة تسمى عند الحكماء بـ "العقل بالملكة".

(٣) قوله: من مرآة الأوليات، القوة التي بها تدرك الأوليات مرآة لإدراك النظريات أيضاً، إذ ينتقل الذهن منها إليها. وإدراك النظريات على وجهين: الأول ما يدركها بالبرهان والاستدلال لأول مرّة، وهي "العقل بالفعل" في اصطلاحهم. والثاني أن يكون بحيث يراجعها بعد الغفلة عنها لكونها حاضرة في الحافظة، فيرجع إليه عندما يريد، وهذا هو "العقل المستفاد" في اصطلاحهم وهي "الحالة الرابعة" (الآتية).

(٤) قوله: في ذات الفيض، وهذا الفيض هو "العقل الفعّال" في اصطلاح الحكماء، إذ لا بُدَّ لزيادة الصور في أذهان المتفكرين من علّة فاعلة، ولا بدَّ أن تكون العلة الفاعلة للمعقولات عاقلة تدرك الكلّيات، إذ لا يكون الموجد للشيء فاقداً له، ولا بدَّ أن يكون جوهرراً مجرداً.

وخامسها: حالة عين اليقين، ويشاهد بها تلك الصّور والمطالب في ذات المفيض. (٤)
وسادسها: حالة حق اليقين وهي حالة بها يتّصل بالمفيض اتصالاً معنوياً، ويلاقيه تلاقياً روحانياً، وهذه الحالة هي أعظم الحالات للقوة البشرية...
ومن هنا ظهر وجه تفاوت العقول في البشر ووجه قبولها للكمال والتقصان.
وقد يطلق العقل على الجوهر المفارق عن المادة في ذاته وفعله (١) ويقال إنه أول خلق من الروحانيين، وإنه كثير العدد كثرة لا مثل كثرة الأشخاص المندرجة تحت نوع واحد، ولا مثل كثرة الأنواع المندرجة تحت جنس واحد، لأن تلك الكثرة من توابع المادة (٢) والعالم القدسي مُنزّه عنها. بل هي مراتب وجودية نورانية بسيطة، مختلفة في النورية شدّة وضعفاً، متفاوتة في الكمال والقرب إلى نور الأنوار، وأنه روح النفس الناطقة، وحالة لها ومتعلّق بها كتعلّق النفس بالبدن، وبإضاءاته وإشراقاته تضيء النفس وتُشرق وتُبصر ما في عالم الملك والملكوت، وتعرف منافعها ومضارّها، فتطلب الأول وتجتنب عن الثاني، ولا يُبعد في ذلك التعلّق، لأنه إذا جاز تعلّق النفس بالبدن مع المباينة بينهما في التجرّد والمادية، جاز تعلّق ذلك الجوهر بالنفس مع المناسبة بينهما في التجرّد بطريق أولى.

(١) قوله: في ذاته وفعله، هذا تعريف للعقل المجرّد في اصطلاح الحكماء. قال المشاؤون: إن العقول عشرة، أي تعلم هذا العدد ولا تنكر الزيادة. وقال الإشراقيون: إن عدّتهم لا تحصى كثرة، وفي الحديث إن العقل أول خلق من الروحانيين، كما ورد أيضاً وقال به الحكماء: إنه أول صادر عن المبدأ وذلك لأن الأشرف مقدّم في الوجود، ولا ريب أن الموجود العاقل بذاته أشرف من الجماد والحيوان الذي لا عقل له. وأعلم أن «المجلسي» عليه السلام في كتاب (الأربعين) وغيره من كتبه، جعل القول بوجود العقل المجرّد مستلزماً لإنكار كثير من ضروريات الدين، وأنكر وجود «مجرد» سوى الله تعالى.

(٢) قوله: لأن الكثرة من توابع المادة، الكثرة للعدد، ويتكثّر الشيء إما بالماهية كالحديد فإنه غير الذهب (وسائر المعادن) ماهيةً، وإما بالتشخص مثل: هذا الحديد في المسحاة، وذلك في القدوم، وكلاهما حديد متّجداً الماهية. وليس تكثّر العقول مثل هذا ولا مثل ذلك، بل جميعها متّحدة الحقيقة كالنور، وذو مراتب مثله.

←

ثم إن ملاحظة الصّور في "العقل الفعّال" أعلى وأكمل من ملاحظتها في النفس، فإن ما في "العقل الفعّال" بريئة عن شوائب الوهم، ومحفوظة عن الخطأ، مصونة عن الغلط، بخلاف ما تأخذه النفس عن العقل فيدركه في لؤح نفسه، فإنه يمتثل اختلاطه بمدركات الوهم والحواس فيدخل فيه الخطأ، وإذا وصلت النفس إلى مقام يدرك عين الصّور الحاصلة في "العقل الفعّال" وتحقّق لديه أنه أدركها فيه لا في نفسه، فهذه "الحالة الخامسة" (الآتية) التي تكون مدركات الإنسان "عين الحق" ولا تحصل إلاّ للكامل من الأولياء. الهوامش الماضية والآتية في الباب هي لـ «العلامة أبي الحسن الشعراني» من حاشيته على (شرح المازندراني). ■

والحق أن وجود ذلك الجوهر أمر ممكن دلّ عليه ظاهر كثير من الروايات، لكن لا على الوجه الذي ذهب إليه طائفة من الفلاسفة من أنه مُوجد للأفلاك^(١) وما فيها وما تحتها من الأجسام والعناصر وغيرها، فإن وجوده على هذا الوجه غير ثابت لا عقلاً ولا نقلاً، بل باطل بالنظر إلى الآيات والروايات الدالة على أن مُوجد ما ذُكر ليس إلا الله جلّ شأنه. وأن تكثره وتعلُّقه بالنفس على الوجه المذكور أيضاً أمرٌ ممكن، وأن أنتساب المراتب المذكورة للنفس إليه بأعتبار تفاوت إشراقاته عليها أيضاً جائز، وأن أنتساب الثواب والعقاب إليه غير بعيد، إذ كما أن ثواب البدن وعقابه بأعتبار متعلُّقه وروحه الذي هو النفس، كذلك يجوز أن يكون ثواب النفس وعقابها بأعتبار متعلُّقها وروحها الذي هو ذلك الجوهر، إذا عرفت هذا فلا يبعد أن يُراد بالعقل في الروايات الدالة على أنه أول خلق من الروحانيين وأنه حالة من أحوال النفس كما في حديث الجنود وغيره، ذلك الجوهر.^(٢)

بعد هذا الحديث الشريف، الذي تناولت شروحه جوانب خطيرة، بلوّرت الصورة

بعض الشيء، نمضي في سرد ما جاء عن "العقل" في أحاديث «أهل البيت» عليه السلام.

* عن «أصبغ بن نباتة» أن «أمير المؤمنين» عليه السلام قال: هبط «جبرئيل» على «آدم» فقال: يا «آدم» إني أمرت أن أخيّرك بين ثلاثة، فأختر واحدة ودع اثنتين، فقال له «آدم»: يا «جبرئيل» وما الثلاثة؟ فقال: العقل والحياء والدين. فقال «آدم»: فإني قد اخترت العقل. فقال «جبرئيل» للحياء والدين: أنصرفا ودعاه، فقالا: يا «جبرئيل» إنّنا أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان. قال: فشأنكما، وعرج.^(٣)

(١) قوله: موجد للأفلاك، وحاصل كلام الشارح إثبات وجود العقل المجرد الذي يقول به الحكماء، وأختار في ذلك مذهب «صدر المتألهين» صاحب «الأسفار الأربعة» وأعترف بإمكان اتحاد العقول الجزئية بالعقل الفعّال، وبأن الوجود حقيقة واحدة ذات مراتب، وغير ذلك من دقائق هذا العلم. وأما ما نسبته إلى طائفة من الفلاسفة، فكأنه أراد المتفلسفين الجاهلين الذين غاية همهم حفظ الاصطلاحات، وسماهم «الفارابي» الفيلسوف البهرج، وإلا فإن تأثير العقل هو من قبيل تأثير الدواء في دفع المرض، وتأثير الرياح في إثارة السحاب في قوله تعالى ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾، فكما أن الاعتقاد بتأثير هذا بإذن الله ليس كفرة، كذلك الاعتقاد بتأثير العقول بإذن الله ليس كفرة، وتأثيرهم نظير تأثير الملائكة الموكلين.

(٢) (شرح أصول الكافي) ل «المولى محمد صالح المازندراني» ج ١ ص ٦٧.

(٣) (الكافي) ل «الكليبي» ج ١ ص ١٠.

* وعن «موسى بن جعفر الكاظم» عليه السلام: ما بعث الله نبياً قطُّ إلا عاقلاً، وبعض النبيين أَرَجَحَ من بعض، وما أستخلف «داود» «سليمان» حتى أختبر عقله، وأستخلف «داود» «سليمان» وهو ابن ثلاثة عشر سنة، وملك «ذوالقرنين» وهو ابن اثني عشر، ومكث في ملكه ثلاثين سنة. (١)

* وعن «الباقر» عليه السلام: كان يرى «موسى بن عمران» عليه السلام رجلاً من «بني إسرائيل» يطول سجوده ويطول سكوته، فلا يكاد يذهب إلى موضع إلا وهو معه. فبينا هو يوماً من الأيام في بعض حوائجه إذ مرَّ على أرض مُعشبة تزهو وتهتز، فتأوَّه الرجل فقال له «موسى»: على ماذا تأوَّهت؟ قال: تَمَيَّتُ أن يكون لربي حمار أرعاه ههنا! قال: فأكبَّ «موسى» عليه السلام طويلاً ببصره على الأرض أعتاماً بها سمع منه. فأنحطَّ عليه الوحي، فقال له: ما الذي أكبرت من مقالة عبدي؟ أنا أوأخذ عبادي على قدر ما أعطيتهم من العقل. (٢)

* وعن «الصادق» عليه السلام: عن «آبائه» عليهم السلام قال: قال «رسول الله» ﷺ: إذا بلغكم عن رجل حُسن حاله (من عمل المثوبات)، فأنظروا في حُسن عقله، فإنها يجازي بعقله. (٣)

* وعن «رسول الله» ﷺ: ما قسم الله للعباد شيئاً أفضل من العقل، فنوم العاقل أفضل من سهر الجاهل، وإفطار العاقل أفضل من صوم الجاهل، وإقامة العاقل أفضل من شح الجاهل (في الطاعات كالحج والجهاد)، ولا بعث الله رسولاً ولا نبياً حتى يستكمل العقل، ويكون عقله أفضل من عقول جميع أُمته، وما يضمّر النبيُّ في نفسه (من العقائد الكاملة اليقينية والمعارف الإلهية التامة) أفضل من أجتهد جميع المجتهدين، وما أدَّى العاقل فرائض الله حتى عقل منه (أي وقَّف على ما أَراده الله منه وعلم آداب إيقاع الفريضة، أو قد يكون المراد أنه يعقل ويعرف ما يلزمه معرفته)، ولا بلغ جميع العابدين في فضل عبادتهم ما بلغ العاقل، إن العقلاء هم أولو الألباب الذين قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الرعد). (٤)

(١) «المحاسن» لـ «البرقي» ج ١ ص ١٩٣.

(٢) المصدر السابق ص ٩١.

(٣) «بحار الأنوار» لـ «العلامة المجلسي» ج ١ ص ١٠٦.

(٤) المصدر السابق ص ٩١. وما بين القوسين مقتبس من إيضاح «العلامة المجلسي» رحمته الله بعد نقله الحديث.

* وعن «الباقر» عليه السلام: إنما يداق الله العباد في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا. ^(١) والمدافعة مفاعلة من الدقة، يعني مناقشتهم في الحساب وأخذهم على جليله ودقيقه، فبحسب مراتب عقولهم ودرجاتها المتفاوتة في القوة والضعف والكمال والنقص، تكون الدقة في الحساب والشدة في المؤاخذة، ثم في العقوبة والجزاء، وهكذا في الأجر والثواب.

* وسأل الراوي «أبا عبدالله الصادق» عليه السلام: ما العقل؟ قال عليه السلام: ما عُبد به الرحمن وأكُتِب به الجنان. قال: قلت: فالذي كان في «معاوية»؟ قال: تلك النكراء وتلك الشيطنة، وهي شبيهة بالعقل وليست بعقل. ^(٢)

* وسئل «زين العابدين» عليه السلام عن العقل فقال: التجرُّع للغصة ومداهنة الأعداء. ^(٣)

* وعن «أمير المؤمنين» عليه السلام: صدر العاقل صندوق سرّه. لا غنى كالعقل، ولا فقر كالجهل، ولا ميراث كالأدب. أعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية، فإن رواة العلم كثير وزعاته قليل. لا مال أعود من العقل، ولا عقل كالتدبير. وليس للعاقل أن يكون شاخصاً إلا في ثلاث: مرمة لمعاش، أو خطوة إلى معاد، أو لذة في غير محرم. ما أستودع الله أمراً عقلاً إلا أستنقذه به يوماً ما. ^(٤)

* وروي أن «النبي» ﷺ قيل له: ما العقل؟ قال: العمل بطاعة الله، وإن العمّال بطاعة الله، هم العقلاء. ^(٥)

* وفي حديث «هشام بن الحكم» الجامع قال: قال لي «موسى بن جعفر» عليه السلام:
يا «هشام» إن الله تبارك وتعالى بشر أهل العقل والفهم في كتابه فقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر).

(١) (الكافي) ل «الكليني» ج ١ ص ١١.

(٢) (معاني الأخبار) ل «الصدوق» ص ٢٤.

(٣) (المحاسن) ل «البرقي» ج ١ ص ١٩٥.

(٤) (روضة الواعظين) ل «الفتال النيسابوري» ص ٤.

(٥) المصدر السابق.

يا «هشام» إن الله تبارك وتعالى أكمل للناس الحُجَجَ بالعقول، ونصر النبيين (وأفضى إليهم) بالبيان، ودلَّهم على ربوبيته بالأدلة (بالأدلاء)، فقال: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (١) إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٢) (البقرة).

يا «هشام» قد جعل الله ذلك دليلاً على معرفته بأن لهم مدبراً، فقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٣) (النحل)، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يَتُوفَى مِنْ قَبْلِ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٤) (غافر)، وقال: ﴿وَاخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٥) (الجاثية)، وقال: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٦) (الحديد)، وقال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَّجِرَاتٌ وَجَنَّتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنَفْضِلٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٧) (الرعد)، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٨) (الروم)، وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَنَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٩) (الأنعام)، وقال: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَّا رَزَقْنَكُمْ فَآتَنُمْ فِيهِ سَوَاءً تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نَفِصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (١٠) (الروم).

يا «هشام»، ثم وَعَظَ أَهْلَ الْعَقْلِ وَرَعَّبَهُمْ فِي الْآخِرَةِ فَقَالَ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنعام).

يا «هشام»، ثم خَوَّفَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ عِقَابَهُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ دَمَرْنَا الْأَخْرِينَ﴾ (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴿٢٧٧﴾ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٢٧٨﴾) (الصفات)، وقال: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤٥﴾) (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم بَيَّنَّ أَنَّ الْعَقْلَ مَعَ الْعِلْمِ فَقَالَ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم ذَمَّ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ فَقَالَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءِآبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ ءِآبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة)، وقال: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمَىٰ فَهْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة)، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الْأَصْمَمَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ (يونس)، وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الفرقان)، وقال: ﴿لَا يَقْتُلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي فُرَىٰ مُّحْصَنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ (الحشر)، وقال: ﴿وَتَسْوَنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة).

يا «هشام»، ثم ذَمَّ اللَّهُ الْكَثْرَةَ فَقَالَ: ﴿وَإِنْ تَطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الأنعام)، وقال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (لقمان)، وقال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ نَّزْلِ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم مَدَحَ الْقِلَّةَ فَقَالَ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ (سبا)، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (ص)، وقال: ﴿وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (هود).

يا «هشام»، ثم ذكر أولي الأبواب بأحسن الذكر، وحلاهم بأحسن الحلية، فقال: ﴿يُوتَى الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُوتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكَرُ إِلَّا أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة).

يا «هشام»، إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق)، يعني: عقل، وقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ (لقمان)، قال: الفهم والعقل.

يا «هشام»، إن «لقمان» قال لابنه: تواضع للحق تكن أعقل الناس^(١)، يا بُني إن الدنيا بحرٌ عميق، قد غرق فيه عالم كثير فلتكن سفينتك فيها تقوى الله، وحشوها الإيثار وشرعها التوكل، وقيمتها العقل، ودليلها العلم، وسكانها^(٢) الصبر.

(١) وزاد في (الكافي): "وإن الكيس لدئ الحق يسير" ...

ذكر «المولني محمد صالح المازندراني» في (شرحه ج ١ ص ١٤٥: الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، أي العاقل الذكي المتأني في الأمور وحسن عاقبتها، وقد كاس يكيس كياساً وكياسة، يعني أن العاقل الذي يعمل بمقتضى عقله ويطلب ثواب الله ورضاه بتسديد قوتي العلم والعمل عند الحق، قليل، لظهور أن أكثر الناس تابع للنفس وهواها، مشتغل بلذات الدنيا ومقتضاها، كما نطق به الكتاب العزيز في مواضع عديدة والشنة النبوية في مواطن كثيرة. وهذا الحكم وإن كان ظاهراً، لكن لما كان خلافه أولى صار بهذا الاعتبار محلاً للإنكار، فلذا أكدته. ثم لا يبعد أن يكون الغرض من هذه الأخبار هو التنبيه على أن الاعتزال عن أكثر الناس أولى وأهم، والفرار عنهم أحرى وأسلم. ويحتمل أن يكون الكيس، وهو العقل والذكاء وحسن التأني في الأمور، واليسير أيضاً بمعنى القليل، يعني أن عقل الرجل وذكاءه وحسن تأنيه وتدبيره عند ظهور الحق وموافاته، قليل، كما هو المشاهد في أكثر الناس والمعلوم بالنظر إلى أحوالهم. قيل: اليسير ضد العسير، ومعناه أن كياسة الإنسان وهي عقله وفطنته، سهل هيئ عند الحق، لا قدر له، وإنما الذي له قدر عند الله تعالى هو التواضع والمسكنة والخضوع والعجز والافتقار، فكل علم وكمال لا يؤدي بصاحبه إلى مزيد فقرٍ وحاجة إليه سبحانه، يصير وبالاً عليه، وكان الجهل والنقيصة أولى به، ولذلك قيل غاية مجهود العابدين تصحيح جهة الإمكان والفقر إليه تعالى، فكل عالم كيس زعم أن له وجوداً وكماً لا غير ما هو رشح من رشحات بحر وجوده وتفضله، فهو في غطاء شديد وحجاب عظيم عن درك الحقيقة.

ول «الشعراني» هنا تعليقة وإضافة على عبارة «الشارح» الأخيرة، من منطلق مبناه الفلسفي ومعتقده في أصالة الوجود، جاء فيها: حقيقه «صدر المتألهين» في أكثر كتبه وعليه مبنى حكيمته، فوجود الممكن ليس وجوداً في نفسه وبنفسه ولنفسه، بل هو نظير المعنى الحرقي الذي لا استقلال له، ولا يمكن أن يتصور وحده من غير أن يتصور معه أسم أو فعل، وأصل الوجود وحقيقته هو الله تعالى، وما سواه ليس بشيء، ومن لم يعرف ذلك فلم يعرف شيئاً على ما ذكره «الشارح».

(٢) سكان السفينة: ذنبها، والدفة التي تديرها، وبه تقوم وتسكن.

يا «هشام»، إن لكلُّ شيءٍ دليلاً ودليل العقل التفكُّر، ودليل التفكُّر الصمت، ولكلُّ شيءٍ مَطِيَّةٌ ومَطِيَّةُ العقل التواضع، وكفى بك جهلاً أن تركب ما نهيته عنه. يا «هشام»، ما بعث الله أنبياءه ورُسُلَه إلى عباده إلاَّ ليعقلوا عن الله، فأحسنهم أستجابة أحسنهم معرفة، وأعلمهم بأمر الله أحسنهم عقلاً، وأكملهم عقلاً أرفعهم درجة في الدنيا والآخرة. يا «هشام»، إن الله على الناس حُجَّتَيْن: حُجَّةٌ ظاهرة وحُجَّةٌ باطنة، فأما الظاهرة فالرُّسُل والأَنْبياء والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول. يا «هشام»، إن العاقل الذي لا يشغل الحلال شكره، ولا يغلب الحرام صبره. يا «هشام»، مَنْ سلَّط ثلاثاً على ثلاث فكأنما أعان على هدم عقله: مَنْ أظلم نور تفكُّره بطول أمله، ومخا طرائف حكيمته بفضول كلامه، وأطفأ نور عبرته بشهوات نفسه، فكأنما أعان هَوَاهُ على هدم عقله، ومن هدم عقله، أفسد عليه دينه ودنياه. يا «هشام»، كيف يزكو عند الله عملك، وأنت قد شغلت قلبك عن أمر ربِّك وأطعت هواك على غلبة عقلك؟ يا «هشام»، الصبر على الوحدة علامة قوَّة العقل، فمَنْ عقل عن الله أعتزل أهل الدنيا والراغبين فيها، ورغب في ما عند الله، وكان الله أنسه في الوحشة، وصاحبه في الوحدة، وغناه في العَيْلَة، ومعزُّه من غير عشيرة. يا «هشام»، نُصِب الحقُّ لطاعة الله، ولا نجاة إلاَّ بالطاعة، والطاعة بالعلم، والعلم بالتعلم، والتعلم بالعقل يُعْتَقَد (أي يشتدُّ ويستحكم، وفي نسخة "يعتقل")، ولا علم إلاَّ من عالم ربَّاني، ومعرفة العلم بالعقل. يا «هشام»، قليل العمل من العالم مقبول مضاعف، وكثير العمل من أهل الهوى والجهل مردود. يا «هشام»، إن العاقل رضي بالدون من الدنيا مع الحكمة، ولم يرض بالدون من الحكمة مع الدنيا، فلذلك ربحت تجارتهم. يا «هشام»، إن العقلاء تركوا فضول الدنيا فكيف الذنوب؟ وترك الدنيا من الفضل، وترك الذنوب من الفرض. يا «هشام»، إن العاقل نظر إلى الدنيا وإلى أهلها فعلم أنها لا تُنال إلاَّ بالمشقَّة ونظر إلى الآخرة فعلم أنها لا تُنال إلاَّ بالمشقَّة، فطلب بالمشقَّة أبقاهما. يا «هشام»، إن العقلاء زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة، لأنهم علموا أن الدنيا طالبة مطلوبة، والآخرة طالبة ومطلوبة، فمَنْ طلب الآخرة طلبته الدنيا حتى يستوفي منها رزقه، ومن طلب الدنيا طلبته الآخرة فيأتيه الموت، فيفسد عليه دنياه وآخرته.

يا «هشام»، من أراد الغنى بلا مال، وراحة القلب من الحسد، والسلامة في الدين، فليتضرع إلى الله عز وجل في مسألته بأن يكمل عقله، فمن عقل قنع بها يكفيه، ومن قنع بها يكفيه أستغنى، ومن لم يقنع بها يكفيه لم يدرك الغنى أبداً.

يا «هشام»، إن الله حكى عن قوم صالحين أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (آل عمران) حين علموا أن القلوب تزيغ وتعود إلى عماها ورداها. إنه لم يخف الله من لم يعقل عن الله، ومن لم يعقل عن الله لم يعقد قلبه على معرفة ثابتة يبصرها ويجد حقيقتها في قلبه، ولا يكون أحد كذلك إلا من كان قوله لفعله مصدقاً، وسرّه لعلانيته موافقاً، لأن الله تبارك أسمه لم يدل على الباطن الخفي من العقل إلا بظاهر منه، وناطق عنه.

يا «هشام»، كان «أمير المؤمنين» عليه السلام يقول: ما عبد الله بشيء أفضل من العقل، وما تم عقل امرئ حتى يكون فيه خصال شتى: الكفر والشر منه مأمونان، والرشد والخير منه مأمولان، وفضل ماله مبذول، وفضل قوله مكفوف، ونصيبه من الدنيا القوت، لا يشبع من العلم دهره، الذل أحب إليه مع الله من العز مع غيره، والتواضع أحب إليه من الشرف، يستكثر قليل المعروف من غيره، ويستقل كثير المعروف من نفسه، ويرى الناس كلهم خيراً منه، وأنه شرهم في نفسه، وهو تمام الأمر. يا «هشام»، إن العاقل لا يكذب وإن كان فيه هواه. يا «هشام»، إن العاقل لا يحدث من يخاف تكذيبه، ولا يسأل من يخاف منعه، ولا يعد ما لا يقدر عليه، ولا يرجو ما يعنف برجائه (أي يقسر ويرغم، وقد تكون يعنف، بمعنى يُجزز ويُهان)، ولا يقدم على ما يخاف فوته بالعجز عنه .^(١)

يقول «الشيخ الوحيد الخراساني» دام ظلّه:

بالتأمل في هذا الحديث يُعلم أن أساس الدين هو العقل والعلم، فالعلم بنواميس الكون والقوانين الحاكمة على الموجودات، والسنن الجارية على أعظم الكائنات إلى أصغر الذرات، والتعقل فيها، يُرشد إلى أنه لا يمكن أن تكون المادة والقوة الفاقدتان للعلم والإدراك مبدأ العالم بنظامه الحاكم على كل جزء من أجزائه، وعلى كل هذه

(١) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ٥٧ ص ٣٠٤.

الأجزاء، وعلى التفاعل والتأثير والتأثر المتقابل بينهما بميزان وحساب، ولا يمكن أن تكون الحياة منتهية إلى الميت بالذات، بل كلُّ موجود محتاج بأفتقار وجوده إلى الغنيِّ بالذات، وتبدُّله وتغيُّره بلا اختيار من حال إلى حال، مقهور لمن هو محوّل الأحوال.

فلا ينفكُّ العقل والعلم عن الإيمان، وبكمال العقل يصل الإنسان إلى مقام يكون جوهر نفسه منزهاً عن كدورة الكفر والشر، ومنوراً بنور الرشد والخير، ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ وَيَأْتِي رِبِّهِ﴾ (الأعراف).

العاقل ينفق فضل ماله، فبفضل ماله يسدُّ لأرباب الحاجة ضرورات حياتهم، فيكون إنفاقه سبباً لطهارة نفسه من البخل، وصيانة للمجتمع من الطغيان.

ويمسك فضل كلامه، وبهذا الإمساك يحفظ قوَّة جسمه وروحه، ويتنزَّه عن اللغو والباطل، وبما أن الحكمة التي هي كمال العقل تقتضي إعطاء كلِّ ذي حقِّ حقه، فحاجة الجسم - المخلوق للفناء - محدودة بالقوت، والزائد عليه ليس له، وإنما هو لغيره، فنصيبه من الدنيا القوت، وحاجة الروح - المخلوق للبقاء - إلى العلم الذي لا حدَّ له، فلا يملُّ من طلب العلم طول دهره.

وعندما يرى العاقل أن غير الله ذليل لله ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (مريم)، و﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (يونس)، يكون الذلُّ مع الله أحبَّ إليه من العزِّ مع غيره. وعندما يرى أن ما به من نعمة فمن الله، وأن الذي منه ليس إلا القصور أو التقصير، فيكون التواضع أحبَّ إليه من الشرف. وعندما يصل إليه المعروف من غيره يرى عدم استحقيقه لذلك، لهوان نفسه عليه، فيكون القليل عنده كثيراً. وحينما يصل منه معروف إلى غيره، يرى كرامة الغير، فيرى الكثير قليلاً في مقابل كرامة الإنسان. وعندما ينظر إلى نفسه يعلم مساويها فيكون على يقين منها، ولا يعلم لنفسه محاسن، لأن غضب الله مخفيٌّ في معاصيه، فلعلَّ سيئة من سيئاته تمحو جميع حسناته. أما إذا نظر إلى غيره فلا يكون على يقين من مساويه لخفاء رضا الله سبحانه في طاعته، فلعلَّ بينه وبين الله حسنة تمحو سيئاته، فتمام الأمر أن يرى الناس كلَّهم خيراً منه، وأنه شرُّهم في نفسه.

ولا مجال لاستخراج جواهر المعرفة من كلمات معدن العلم والحكمة، وما قيل أو يقال فإنما هو غَرَفَةٌ من البحر أو رَشْحَةٌ من الديم (المطر)، ففي كل خطاب منه "يا «هشام»" باب يفتح منه أبواب.



إن ما يُستفاد من مجموع روايات «المعصومين» عليهم السلام ومداليل أحاديثهم الشريفة، وأحكام الفقهاء وحدودها المنيفة، وإرشادات العرفاء وآراء المتكلمين ومقولات الفلاسفة وأفاقها الرحبة الفسيحة، يأخذنا إلى رؤية أخرى لشرط "العقل" ...

إن المرجعية الدينية في شرائطها التامة المشددة التي تسمح بتبوء هذا الموقع الخطير، وتؤهل لهذه المسؤولية العظمى، ولا سيما النهوض بالأمور الحسبية والتصدي للزعامة الدينية، بعد معالجة الأدلة الشرعية وأستنباط الأحكام وأستقاء الدين ... لا تقف عند محض البراء من الجنون ومجرد السلامة من العته، مما نصَّ عليه الحكم الشرعي وقالت به الفتوى على الصعيد الفقهي، بل تذهب إلى ما يعنيه "العقل" وما يُراد به عند تحقُّقه بدرجاته العُلْيَا في شخص، وتعلُّقه في مراتبه القصوى بمصدق.

فالمرجع الديني الحق هو مَنْ يَتَمَتَّعُ بِالْفِطْنَةِ وَيَتَمَيَّزُ بِالْكِيَاَسَةِ وَيَتَحَلَّى بِالْحِصَاْفَةِ، ويكون راجح العقل وافر، سديد الرأي ثاقب، من ذوي الألباب والنهى، وأولي الأبصار والحجى، صافي الذهن، نافذ البصيرة، صحيح التمييز، بعيد النظر، أريباً ذكياً، فهماً بصيراً، نبهاً حاذقاً، وما يجمعه تعبير "الحكيم" ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكَرُ إِلَّا أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة)، وهو الذي يُجِيدُ تَقْلِيْبَ الْأُمُورِ وِدْرَاسَتَهَا، ويُحَسِّنُ تَدْبِيرَهَا وَمَعَالِجَتَهَا، ثُمَّ يَضَعُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا.

يجمع القدرة على الفهم السويِّ والتقييم الواقعيِّ والرؤية الصحيحة للأمور، التي تتطلب ذكاءً حاداً ونباهة، يجمعه مع الأتزان والوقار في الأداء والسلوك، الذي يأتي من وعي وبصيرة بالواقع وقراءة ثاقبة للأحداث وفهم عميق للموضوعات.

لا تلتبس عليه وتعميه اللوابس، ولا تشتت أفكاره وتغلبه الهواجس، ولا تضلَّه وتضيِّعه الأوهام، كما لا ترتنه الأمانى والأحلام!

ليس بالساذج الذي تنظلي عليه الحيل وتخدعه المظاهر، ولا البسيط الذي تغرّر به الدعايات وتغريه عن المخابر، ولا الجاهل الذي تسدل الغفلة عليه غشاوة وتحول بينه وبين الحقائق والوقائع. ناهيك بأن يكون الأحمق الذي يستخفُّ بالخطر، والغبيّ الذي يستولي عليه الرأي الفطير، فيطيش جهلاً، ويقحم رعونة، ويبادر ويعجل حيث يقتضي التأنّي، ثم يغفل ويتقاعس حيث ينبغي الإقدام... فيهلك ويُهْلِك. بل تقوده بصيرته بالأُمور ووَعيه بالحرّك الاجتماعي والسياسي ووَضع الساحة الدينية وأحوال المجتمع المؤمن، إلى تقييم صحيح لمجرياتها، وقراءة سليمة للأحداث، ورؤية ثاقبة للوقائع، تأخذه إلى البعد عن الأندفاع والتهوُّر، بُعده عن السلبية والتلكؤ...

إن رَجَاحة العقل تخلق في الفقيه أعتدالاً، وتورث العالم حكمة، وترزقه الإصابة في رؤاه وقراراته، والسداد في حركاته ومواقفه، فيقود أتباعه إلى الخلاص والنجاة ويأخذ بأيديهم إلى الفوز والنجاح... فيعرف متى يصمّت ويتعد وينأى بنفسه، ومتى يقحم وينبري ويصرّح، وأين يتخذ الموقف وكيف يُفصّح عن رأيه! كلُّ ذلك بما يحقّق أكبر قدر من المصالح والمنافع، ويدفع أو يدرأ أكثر هامش من المساوئ والمضارّ والفساد، سواء عن نفسه - شخصاً وموقِعاً - أو عمّن يسترشد برأيه ويقلّده عمله.

إن الفرق بين هذا والدهاء أمضى من حدّ السيف، والتميز بينه وبين النكراء أخفى من ديب النمل على الحصى! ولا منجى من الخلط بينهما والوقوع في الثانية بما تعنيه من الخبث والشرّ وعموم الآفات والأمراض، بدّل التمتع بالأولى التي تمثّل كلّ الخير والصلاح والفلاح، إلّا بدفعات متتالية مستمرّة، وشحنات غزيرة متدفقة، من التقوى والورع والإخلاص، تغمر الروح وتستولي على النفس وتطبعها، فينجو العقل من النكراء، ويتنزّه الذكاء عن الدهاء، ويدخل المرء في الحكمة ويخرج من الشيطنة.

وكما يجب علينا تحرّي طاهري المولد، المنزهين من خبث أولاد الزنا ولؤم أبناء الحرام، علينا أن نميِّز بين ملكتي العقل والنكراء، أي بين القدرة الذهنية المتفوّقة في فهم الأمور وتدبير الشؤون والحكمة التي تضع الأشياء في نصابها، وبين الشيطنة التي تحتال في تسخير هذه الطاقة في الشرّ وتوظّفها لمصالح دنيويّة وأهداف شخصيّة.

ولا سبيل إلى ذلك إلا بالوقوف على إثباتات دامغة، تترتب على مواقف متلاحقة وسيرة حاكمة دائمة، ترصد الحالة الأخلاقية والروحانية التي تحكم مواقف "العالم" وسلوكه، ومتابعة حثيثة لموقع ومحل روافد الدنيا، من مال وجاه وشهرة وما إلى ذلك، في نفسه ودورها في حياته، ليتبين أن ما عنده هو عقل وحكمة لا نكراء وشیطنة.

وبعد، قد يكون الرجل عالماً بالفقه والأصول، قادراً على فهم المباحث العقلية والمطالب الفلسفية المعقدة، ولكنه على الصعيد الاجتماعي ساذج إلى حد الغباء، تنظلي عليه أبسط الحيل، ما يجعله أضحوكة في محيطه ومجتمعه! وهذا مطرد في جميع الحقول العلمية، سائر في كثير من مناحي الحياة، فكم رأينا نوابغ في الرياضيات والكيمياء على سبيل المثال، يغرق أحدهم في مخبره منشغلاً في تجاربه، منصرفاً إلى تحقيقاته واكتشافاته، وقد ينجح في تحقيق نتائج باهرة... ولكنه لا يفقه في غير حقله شيئاً، ولا يملك تدبير أوليات شؤونه، ولا يحسن التعامل في الأمور العامة ولا تقييم الأشخاص والأحداث المحيطة به، فيخضع عن ماله ومصالحه وحتى عن حاجاته الأساسية، ولا يفلح إلا إذا تولى غيره (حريص من ذويه أو أصحابه) تديره وإدارة أعماله!

إن الآلة الإعلامية الجبارة بأدواتها المتنوعة المتعددة المتكثرة، التي تغطي جميع الميول وتخطب سائر التوجّهات وتدغدغ الأهواء كافة، ولا يكاد يخلو منها مكان وزمان! هي محور ومرتكز الإدارة الشيطانية لعالم اليوم، بما تصنعه من صور وهمية، وتركبه من معادلات خيالية، وتحلقه في المجتمع من عقول جمعية... وهي العدو الأول الذي يجب على الإنسان، ولا سيما القائد والرائد، أن يتنبه له ويحسن التعامل معه ويجيد منازلته، فلا تأسره خدعه ولا تصطاده أحييله ولا تستدرجه إغوائته، بل يكون هو المهيمن عليها والمواجه المصارع لها، الذي يكشف خطرهما، ويفضح قبحها، ويعرّي الأمة زيفها.

إن من يستغفله الإعلام ويخدعه بصور وهمية، يزينها له ويزخرفها في مرآه، ولا يسعفه عقله في تمييز وفزز غثها من سمينها، وتنظلي عليه ألعابه وينخدع بها، لا يصلح أن يكون رائداً للأمة ولا قائداً، لا علمياً ولا عملياً، مهما برع في العلوم العقلية وزعم الإبداع فيها وأدعى الأهلية والكفاية للمرجعية!...

وفي أيامنا عرض شاهدٌ جليٌّ...

* إذ توهم أحدهم - إثر عارض من النجومية التلفزيونية! - أنه كَوَّن أرضية كافية لأحتضان مشروعه، وأصبح يتمتع بشعبية جارفة تسمح بتصديبه وتحقيق أمنيته، وناهيك عن الفساد الروحي والسقوط الأخلاقي الذي يكتنف هذا الأداء، مما سنتناوله لاحقاً في فصل العدالة، فإن هذا الأغرار يكشف عجزاً في الاستيعاب والفهم، وسوءاً وتخلُّفاً في تقييم الأمور وأنتزاع الصور، يبلغ حدَّ الشُخف والغباء، بل الحمق والسَّفَه! ولم يكتفِ التَّعَسُّ أن صدَّق نفسه وأنخدع بأحلامه في تصوير حاله، بل أمتدَّ خطله إلى تصوُّر القمم الشاخحة سهولاً تحت قدميه يطؤها ويمضي في طريقه بلا وجل ودون حذر! حتى أستهان بها وأزرى، في مقارنة عقدها بين شعبيته الجارفة وصيته الذائع وكيف عسى المؤمنين أن يستقبلوه (إذا وفد عليهم)، مقابل ضئيل ما يمكن أن يحظى به غيره!

إنه شاهد ناطق يؤكِّد أن الدين لا ينبغي أن يُستقى إلا من حيث يجتمع المضاء والنفاد مع التوازن والوقار، ليحققا الحكمة، وإنه مقامٌ يجب تنزيهه عن البلادة والغباء، وإبعاده عن كلِّ أهوج أرعن عَجَل، لا مُسَكَّة من عقل يتناسك بها، ويكاد يتفكَّك من فرط الأَفَن حتى يسيل لُعاب الفضيحة من فمه ويظهر في صفحات وجهه وفلَّات لسانه!

* وآخَر من المتصدِّين المدَّعين، ظهر في تسجيل مصوَّر يعمد فيه إلى إطلاق شعارات سياسية وهتافات من التي تردَّد في تجمُّعات يُراد لها تعبئة الجماهير، ولكن بسماجة وبرود! ثم أخذ يطلب إلى الحضور ترديد الهتاف الذي يُطلق وتكرار الهراء الذي ينشد! ومهما كتبتُ، فلن أبلغ وصف سُخف الحالة وخرق الموقف الذي وَضَع الرجل نفسه فيه، مما لا يقف المرء عليه إلا أن يشاهده بنفسه! وناهيك عن صحة أو سقم موقفه السياسي، ومَن كان يدعم وينصر في هذا الإسفاف أو يخذل ويهاجم بهذا الخلط والخبيل... تُرى هل هذا سلوك "فقيه" جالٍ في المصادر ونظر في القواعد وعالج الأدلة وقلَّبها حتى وَقَف على الصورة الأتم للحكمة، أي أحكام الشريعة الغرَّاء التي ترسم خارطة الحركة والسير نحو الله تعالى؟ وهل هو من وقار وأتزان العالم الربَّاني الذي يُؤمِّل ويرجى أن يستنقذ أيتام «آل محمد» في شيء؟ هل في هذه "العقليات" أهلية تسمح برجوع الأمة إليهم؟

ليس من العقل والحكمة العناية بصغائر الأمور والأستخفاف بكبيرها، والخلط بين جليل الخطوب ويسيرها، وعدم التمييز بين عظيم الفوادر وحقيرها، ولا الأنسياق في ذلك إلى أعراف الناس وأهوائهم، ومجاراتهم في ما صنعه الإعلام المغوي وزينته لهم، وأتباعهم في الأنحدار إلى حضيضهم اللّهوي، إن لم يكن الشيطاني، دون ما عظّمه الشارع المقدّس وبجّله، مما يبيّن آخرتهم، فالناس من غلبة الأهواء والشهوات ليسوا بحاجة إلى من يحثّهم على أخذ نصيبهم من الدنيا ويدعوهم إلى ملاحقة حظّهم فيها!...

لذا، فمن يأخذه حدّث رياضي، على سبيل المثال، ويتأثر بهيجان الناس وأنفعالمهم لفوز حقيقه في منافسة كروية! ويحاكي أغرار الشباب ويجاريهم في عقولهم، بل في سفاهتهم، وينزل إلى درجات العوام في جهالتهم، وهم يضجّون في صخب وتنتاهم هستيريا تناهز الجنون، لكثرة سكنت الشباك ودخلت المرمى... أتى له أن يتبوأ مقام النيابة العظمى في هداية الناس إلى حكم الله! وهل يُعقل أن يكون هو المرجع الذي يدلّ الناس والمرشد الذي يقودهم إلى مرضاة الله؟ ليس هذا هو العالم الربانيّ الذي يستنقذ العباد من الجهالة وحيرة الضلالة، ولا يُرجى أن يكون عنصر الوعى وسبب البصيرة ورائد الهداية في الأمة.

وقد يدخل هذا السلوك في الضلال الفكري، حين لا يعبأ بجرائم عقائدية وأخلاقية يهتزّها لها العرش، كجحد مقامات «أهل البيت» وإنكار ظلامه «الزهراء» عليها السلام وتشكيك الناس بالعقائد الحقّة التي بذلت الحوزات عبر تاريخها المضني أغلى الأثمان لتثبيتها والحفاظ عليها. أو في السقوط الروحي الذي يوظّف الحدث للمصالح السياسية دون الإلهية، فلا يعبأ، ولا يرى سفك دماء آلاف المؤمنين في «العراق» هدراً، في سبيل تأسيس "مقاومة" وهمية تشكّل له موقفاً متقدماً وورقة تفاوضية تعينه في مناوراته!... فمن الطبيعي الأولى أن لا يبالي أن يُغوى الناس بالرياضة وينشغلوا بهذه الجبهة الوهمية.

وهذا مما ينبغي أن يبحث في "العلم" و"العدالة".

ولكنه من جانب آخر، حين يبلغ هذه الحدود المتبدّلة، فهو يكشف عن سخف العقل وأنحداره، وسقوط الهمة وترديها، وجهالة وأفتقاد للحكمة في أدنى مراتبها، ما يشكّل ويسوق شاهداً آخر على عدم كفاية هؤلاء، وبطلان أمثال هذه المرجعيات.

وفي أفق أكثر دقة وخطراً...

الوعي والبصيرة والحكمة هي التي تمنع وتسدُّ الطريق أمام الاستفتاءات المبتنية على ادِّعاءات مزيفة تقلب الحقائق، وفروض موهومة وحالات لا وجود لها إلا في رغبات وأمني وأهواء أصحابها، ما هي في الحقيقة إلا أستدراج، يأخذ "المرجع" إلى حيث يريد الدهاء المتشيطون ويخطط الخبثاء المغرضون... ومن ذلك تصوير بعض أنماط الشعائر الحسينية عائقاً أمام الدعوة والتبليغ، بل شيئاً وِعاراً يزري بالدين ويوهن المذهب، وسبباً لامتناع الناس عن قبول التشييع، ما دفع لتحريمها وحظرها، ومحاربتها، وهم يحسبون أنهم يدافعون عن الدين ويذودون عن صورة المذهب وسمعته!

وناهيك عن السقوط في فتح الدعاوى المزيفة، والهوي في أسر البهرجة الإعلامية والدعاية، وفي الأقل الأدنى: الوقوع ضحية المبالغة والتهويل في عرض الأمر وتصويره، ما خلق قضية وهمية، لا حقيقة لها (بلحاظ الحجم المدعى)، وصنع شيئاً لا وجود له!... أنظلي على الرجل فصدقه وقبله وأنصاع له، حتى رتب الآثار عليه، فأفتى وحكم وأدخل الساحة في معضلة وألقاها في فتنة لم تنته بعد! وهذا لا يكون إلا لقصور عقلي، وتناج تواضع في الوعي، وتبعية أنعدام في بصيرة.

فإن سلّم بناء الحكم من الغباء والوقوع في الاستدراج والإملاء والدعاية والإغواء، وكان التطبير شيئاً ووهناً فعلاً (حقيقة لا دعوى فارغة أو مبالغ فيها)...

فإن في التصدي المباشر له، ودخول ميدان المواجهة ارتكازاً على وهم المقدرة وتخيل الأستطاعة، مجانبة بيّنة للحكمة. فقد خاض أحدهم هذا المعترك مستدرِكاً - كما صرح - ومتلاحقاً عجز السلف من المراجع العظام، ومبشراً بمعطيات الدولة وإمكانات السلطة وعصر النفوذ وبسط اليد! فقحم الميدان من منطلق قناعة راسخة بإمكانية النجاح، وقراءة الظرف بأنه يوفر مقدرة تامة على التغيير (ما ثبت بطلانه بالحس والشهود، فالشعيرة ما زالت في تنام وانتشار مطرد، وكان الفتوى صدرت لتحقق عكس ما نادى به تماماً!)... ما يسجل أفتقاراً للحكمة وضياًعاً لها، ويُعدُّ سقوطاً بيّناً للوعي، ويُحسب تخلفاً في فهم الساحة وإدراك الواقع، وتمييز الحقائق عن الأمني والآمال، لا يمكن إنكاره.

وهكذا الأمر في مَنْ صَوَّرُوا العمل بالأحكام وممارسة الالتزام عُسراً وحرَجاً...
فَأَنْبَرِيٌّ مَنْ تَصَوَّرَهَا كَذَلِكَ! وراح "يحزّر" النساء من الحجاب حتى نظهر في الإعلام
تقدّميين وأنصاراً للحرية، ولا نُنتَهِم بالتخلُّف والرجعية، ولا نُنبز بأضطهاد المرأة! ويعني
الرجال من إطلاق اللحية ويسمح لهم بمصافحة النساء حتى لا نُنتَهِم بالتطرّف والتشدّد
ونُنَجّي الشباب من الحرَج! ويبيح العمل في بيع الخمر ولحم الخنزير ليعالج الفقر والعوز
الذي يعاني منه المغترب!... والحال إن هذه الممارسات والشعائر لا تسبّب من ضيق
وحرَج، ولا تجسّم ممارسيها من جهد وعناء، إلّا كمجوع الصائم وعطشه، وأستيقاظ المصليّ
للفجر في ليلة شاتية! ما ينفى العذر ويلغي الاستثناء، الذي غداً أصلاً وأصبح شعاراً
يلوّح به، وأمسى لأفنة يلتقي عليها كلُّ متهاون بالدين ومستخفّ بالشرع.^(١)

(١) تصدّى ساحة آية الله العظمى «السيد علي السيستاني» دام ظلّه لهذه الظاهرة الخطيرة في تجميع الأحكام
وتشويه معنى وحقيقة الالتزام، فأجاب عن جملة من الاستفتاءات التي تتعلق بمثل هذه المواضيع في كتاب
(الفقه المبسّر) وهكذا في (فقه المغتربين) الذي أنقل منه:

ص ١٩٢: هل يجوز العمل في مطعم يقدم الخمر فيه، إذا كان العامل لا يقدم الخمر بنفسه، ولكنه ربما
يشارك في تنظيف الأواني؟ الجواب: إن تنظيف أواني الخمر إذا كان مقدّمة لشرب الخمر فيها أو تقديمها إلى
شاربها، محرّم شرعاً.

ص ١٩٣: شخص يعمل في مطعم ويقدم مرّة اللحم غير الحلال لغير المسلمين، ومرّة لحم الخنزير لغير
المسلمين أيضاً، فأما القسم الأول فقد تشرّفنا بجوابكم سابقاً، ولكن السؤال يقع في القسم الثاني وهو تقديم
لحم الخنزير أحياناً إلى جانب اللحم الحرام، فهل يجوز ذلك؟ وفي فرض عدم قبوله بذلك فإنه سوف يخرج من
عمله أو يطرد منه. الجواب: تقديم لحم الخنزير ولو إلى مستحلبه محل إشكال والأحوط تركه.

ص ١٩٤: صاحب مطبعة في الغرب يطبع قائمة مأكولات صاحب مطعم بها فيها لحم الخنزير، فهل يجوز
له ذلك؟ وهل يجوز له أن يطبع دعايات لمحلات بيع الخمر أو محلات محرّمات أخرى، علماً بأنه يدّعي بأن
عمله سيتأثر لو لم يطبع أمثال هذه الأوراق؟ الجواب: لا يجوز له ذلك، وإن أثر على محله.

ص ١٨٥: هل يجوز استثمار الأموال في شركات من منتجاتها الخمر، مع عدم إمكانية فرز ماله عن مال
غيره فيها؟ الجواب: لا يجوز المشاركة في إنتاج الخمر والتعامل بها. سؤال: بناءً أو مقاول مسلم يُعرض عليه بناء
معبد غير إسلامي في بلاد غير إسلامية، أمّجوز له ذلك؟ الجواب: لا يجوز، لما فيه من ترويج الديانات الباطلة.
سؤال: خطّاط مسلم يُعرض عليه بأن يخطّ قطعة (لوحه) لشرب الخمر، أو لإحياء حفلة رقص، أو لمطعم فيه
لحم خنزير، فهل يجوز له ذلك؟ الجواب: لا يجوز له ذلك لما فيه من إشاعة الفاحشة وترويج الفساد.

ص ٢٨٨: ربما تميز الشركات الكبيرة - في أوروبا - بين المتقدمين للتوظيف بها بين حليق اللحية وبين عدم
الحليق، فهل يجوز حلق اللحية من أجل التوظيف لو صدق هذا القول؟ الجواب: حلق اللحية بناءً على حرّمته
- كما هو الأحوط - لا يسوّغه مجرد الرغبة في التوظيف لدى هذه الشركات.

ومع أن المفتي المبيح (المعني في عصرنا) أنطلق هنا من حُبثه لا من سذاجته، والتقى مع السائل المستفتي في غرضه ومارس شيطنته عن عمد (إذ هو إباحي مهتك حتى النخاع!)، فتكون الحالة مما ينبغي أن يُبحث في "العدالة" ... إلا أن المرتكز الذي تُوحيه "فتواه"، وما يُظهره كعلّة وسبب في تجاوزه "الحكم الأُولي"، يبتني على قلب الواقع، ويفرض حالة لا وُجود لها (وفي الأدنى، مبالغة تعظم الحقير)، ما يشكّل نزعة فجّة من الغباء بأسم الدين، ويرسم صورة مُشينة لأزدراء العقل والاستخفاف به، وأنعدام الوعي، والعجز عن قراءة الواقع لدى المتدينين، على صعيدي الأستفتاء والإفتاء.

وهذا ما أخذ آخر (ولكن لمسكنة لا من حُبث) في خضمّ "المدّ الإنساني" (على غرار المدّ الأحمر أواسط القرن الماضي!)، وشعارات "الحب والسلام"، ونبذ العنف والصّدام التي يتغنّى بها الغرب، ويحارب من خلالها التكفيريين وإرهابهم الدموي، فبنى المسكين نظرية موهومة عاشها من معطيات هذا الواقع المزيف والأكذوبة السمجة، وما أخذ به من أجواء مصطنعة وفضاء مفتعل وإعلام مُعزّر، يتنكر - في هذا السياق - لثوابت أرتكزت عليها الطائفة مُذ كانت، فنفي النقمة في خروج «الحجة» ﷺ (يريد أن يُنجي مذهبنا وينزّهه عن التهمة التي لحقت بغيرنا!)، وعرض الظهور الشريف سيراً يشكو البتر والعرج، وهو يستجدي الإصلاح من باب "الرحمة وعبرها"!

وعلى أحسن المحامل وفي أفضل الفروض، والنزول عند مزاعم جماعته في دفاعهم وتعصّبهم الذي دخل في ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ (البقرة)، من أن منطلقه لم يكن مراعاة الغرب ولا دغدغة خطابه ومسايرة مشروعه، ولا هي رسالة لمحباباته، أو لأستمالته وتحييده، وأنه لم يلحظ إلاّ المؤمنين ولم يُرد غير محاكاة أنزاجهم من الصورة الدموية التي أنطبت في نفوسهم عن «الحجة» ﷺ! فأراد معالجتها فكرياً وفقهياً، فخرج بنظريته المبتدعة! ... فهذا لا يغيّر من حقيقته أستدراجه وأستغفاله، بأكذوبة وخديعة أنطلت عليه، وخلق صورة وهمية صدّقها، لا وُجود لها في الخارج، اللهم إلاّ في أذهان سياسيين يحاورون الغرب ويفاوضونه، أرادوا ورقة يتبجّحون بها أمامهم ويباهون ويفاخرون بالتقاء النظريات وتوافق الآراء بينهم، فسوّلوا مرجعهم وأغروه...

وإلا فإن الشيعة شيباً وشباناً، نساءً ورجالاً نشأوا على هذا المعتقد وتلقوه خلف عن سلف، وأنطبع في هويّتهم وترسّخ في كيانهم، وهم يفتخرون بصورة الثائر المنتقم، ويتطلّعون ليوم القيامة الصغرى، ويتوثّبون لشفاء غليلهم من أعداء الله.

وقد سقط صنوه وصهره، وهو من ينبري للجهاد والسياسية فضلاً عن المرجعية والإفتاء، في مطبّ يُعرّي تخلف فكره وتواضع فهمه لواقع الساحة! فقد صدّق التعس أن له حجماً ودوراً، وخطراً وشأناً، حتى صار «العراق» ومستقبله يدور ويتوقّف على حراكه! فراح يُسوِّغ زيارته «الضال المضل» إمام الضلال ورأس الانحراف في عصرنا، بمساع يتجشّم النهوض بها حقناً لدماء الشيعة، وجهود يبذلها منعاً لتفترّق جمعهم أمام الهجمة التكفيرية... والحال أن لا "درس" الزائر كان في العير ولا "فضل" المزور في النفير، والقضية بقضّها وقضيضها تدور في فلك آخر، وتُدار بدقّة بعيدة عن جناحي الذبابة هذين، وكأنها نادت نخلة من بين كرانيقها (أصول الكُرب التي تبقى في الجذع): أن تماسكي فإني مُقلّعة!

إن التصريحات التي يطلقها أضراب هنؤلاء، والمواقف التي يتّخذونها، والإرشادات التي يوجّهونها في بيانات وخطابات إلى الأمة، تكشف عن درجة مهولة من الوهم الذي يعيشونه والأغترار الذي نزل بهم، وما يرتّبونه لأنفسهم من دُور ومقام ويفترضونه من حجم ومكانة... يبلغ بهم ما يناهز العته والخبيل والسفَه.

وسواء صدق في تسويغه لهذه الزيارة أم كذب، والثاني أرجح، فإن ذلك لا يغيّر من حقيقة غبائه، لأن الحيلة أيضاً تحكي درجة الفطنة والذكاء، وهذا الخطاب والخيار المسوّغ يكشف جانباً أكثر فضحاً للوهم الذي يعيشه بقدرته على اللعب والمناورة، وأستصغاره أفهام الناس وإمكانية خداعهم، وكأنهم في قرية نائية تبهر بالمصاييح الكهربائية وأنوارها!

وهناك شواهد ونماذج أخرى، يطول بها المقام ويضيق عنها الكتاب! ولا سيّما الأستدرج والإغواء في ميدان السلطة والحكومة، وفي القضايا والمواقف السياسية، التي تستغلّ الغباء والسذاجة، وتوظّف الحمق والبلادة، وتنطلق من أفتقاد مؤلم للوعي والبصيرة و"العقل" والحكمة... ولك أن تحدّث في هذا ولا حرج! وقد حمّلت الدين ما هو منه براء، وجرّت على المذهب والطائفة الويلات، ودفعّت الساحة بسببه أعلى الأثمان!

والخلاصة في هذا الباب:

إذا كان المؤمن من سائر الناس وعامتهم كيئس فطن، عاقل متزن، حصيف لبيب، لا يُستغفل في أمور دنياه ولا يُخدع عن دينه، ولا يُستدرج إلى مهلكه، ولا تنطلي عليه الحيل ولا يعثر بالخبائل ولا يكبو في التغيرات... فإن الفقيه المرجع الذي يُستقى منه الدين، وتُناط به رعاية الشريعة، وتوكل إليه قيادة الأمة في مسيرتها الدينية والروحية (والسياسية أحياناً)، يجب أن تكون هذه الكمالات منه في القمّة والذروة، والغاية القصوى.

إن العلم والتخصّص، لا يعني بالضرورة الوعي والبصيرة، ولا يعني عن الحكمة، ولا يمنع - حتماً - السخف والأفن وغثاثة العقل، فقد يُستغفل عالمٌ ويُستدرج، فتصنع له الأوهام صورة مغلوطة، ويزيّف الإعلام ويغيّر له حقيقة بيّنة واضحة، حتى ينقلب الموضوع في رؤيته، فيتبعه الحكم! وهكذا التقوى والعدالة فإنها لا تُغني عن العقل والفتنة والكياسة، فقد يتحسّر أحدّهم على حشيش لا يرسل الله حماره ليرعى فيه (كما في الحديث!) ويخشع آخر ويبكي وهو يقرأ آيات الحيز في القرآن الكريم!



سادساً: الحياة

أختلف الفقهاء في بعض شرائط المرجعية والتقليد، وفي تفاصيل كثير منها... ولكن مسألة اشتراط الحياة في المرجع المقلد، كثر الكلام فيها والنزاع حولها حتى بين العوام من أتباع الأتجاهين الأصولي والأخباري، وكذا أشد النقاش وأحتمد البحث وأسهب الاستدلال وفُصل في الحوزات، حتى تحوّلت إلى واحدة من أبرز مواطن الأختلاف وأشهر معالم الأفتراق بين المدرستين، وهكذا كان الخلاف بين الأصوليين أنفسهم، وذلك في مراتبها وحيثياتها... وقد أنتهت الأقوال فيها إلى ثلاثة:

أولاً: جواز تقليد الميت مطلقاً ابتداءً وأستدامة.

المعروف عن الأخباريين والمحدّثين جواز تقليد الميت مطلقاً، ابتداءً وأستدامة، وأشدّهم في ذلك كما قيل: «محمد أمين الأسترابادي»، قال: أشتهر بين المتأخرين من أصحابنا من أن قول الميت، كالميت، لا يجوز العمل به بعد موته، المراد به ظنّه المبني على أستنباط ظنيّ. وأما فتاوى الأخباريين من أصحابنا فهي مبنيّة على ما هو صريح الأحاديث أو لأزمه البيّن، فلا تموت بموت المفتي.

نعم، بعضها الذي كان مبنياً على حديث ورد في الواقع من باب التقية، ينقطع العمل به إذا ظهر «المهدي» صلوات الله وسلامه عليه، وكذلك فتاوى المتأخرين المبنية على صريح الحديث أو على لآزمه البيّن، لا تموت بموت صاحبها. لكن التمييز بين القسمين صعب على مقلديهم. (١) وإلى هذا ذهب «الفيض الكاشاني». (٢)

وينطلق قولهم هذا من مبناهم المرتكز على أن «الأئمة» عليهم السلام منعوا الاستنباطات الظنية المستندة إلى الاجتهاد والرأي، وأمروا أتباعهم بالعمل بالروايات الواردة عنهم بمنطوقها ولوازمها البيّنة، وهذا مما لا يزول بموت الشخص المستند، بل هو باقٍ بقاء الشريعة، فإذا استفاد «الشيخ الصدوق» عليه السلام مثلاً من منطوق رواية ما حكماً، فهذا الحكم باقٍ وصادقٌ حتى بعد وفاته. بخلاف إذا ما أستند المفتي إلى لوازم خفية وغير بيّنة للخبر، فهذا يزول بموت المفتي، فإذا مات، مات الرأي المستند إليه.

ووافقهم في النتيجة دون الدليل من الأصوليين «المحقق الميرزا القمي» عليه السلام إذا كان الظنُّ الحاصل من قول الميت أقوى من الظنُّ الحاصل من قول الحيّ. قد أستند في ذلك إلى أنسداد باب العلم والعلمي، الذي لآزمه حجّية الظنُّ المطلق (٣)، فكلُّ ظنٍّ يحصل بالنسبة إلى الحكم الشرعي فهو حجّية، والظنُّ الأقوى أقرب إلى الحجّية، فيتعيّن اختياره عند تعدّد الظنون، سواء حصل من فتوى الميت أو الحي. (٤)

(١) الفوائد المدنية، لـ محمد أمين الأسترابادي ص ٢٩٩.

(٢) مفاتيح الشريعة، لـ الفيض الكاشاني ج ٢ ص ٥٢ المفتاح ٤٩١.

(٣) لا ريب في أنفتاح باب العلم وإمكان الوصول إلى الأحكام الاعتقادية - عقلية كانت أو نقلية - كوجوب معرفة الباري تعالى ومعرفة أوصافه، ومعرفة الأنبياء و«الأئمة» عليهم السلام، وأصل المعاد وبعض خصوصياته، فهناك أدلة كثيرة توجب هذا العلم. أما الأحكام الشرعية، فقد نعجز عن إدراك بعضها والتوصل إليه، فلا طريق لنا إلى الواقع، لا علماً ولا علمياً، وهو ما يُعبّر عنه بـ «أنسداد باب العلم والعلمي»، أي أنسداد باب نفس العلم بالأحكام، وباب الطرق العلمية المؤدية إليها. والبحث إنما هو في الظنون الخاصة، أما الظنون المطلقة فلا يُتعرّض لها، لثبوت حجّية جملة من الأمارات المغنية عن فرض أنسداد باب العلم والعلمي، فلا تصل النوبة إلى هذا الفرض حتى يُبحث عن دليل الأنسداد لإثبات حجّية مطلق الظن. وما يُعرّف بـ «دليل الأنسداد» يتألف من مقدّمات يُبحث عنها في علم الأصول، إذا تمت يترتب عليها حكم العقل بلزوم العمل بما قام عليه الظن في الأحكام، أيُّ ظنٍّ كان، عدا الظن الثابت عدم جواز العمل به، كالتقيا مثلاً.

(٤) أنظر: (القوانين) لـ «الميرزا القمي» ج ٢ ص ٢٦٧ و٢٦٨، و(مطرح الأنظار) ج ٢ ص ٥٦٣.

وقال «الفاضل التوني»: "إذا كان من يُراد تقليده مثل «الصدوقين»^(١) وغيرهما من القدماء الذين نعلم بعدم إفتائهم في المسائل إلا بمنطوقات الأدلة ومدلولاتها الصريحة، فهؤلاء يجوز تقليدهم أحياء وأمواتاً، وأما من كان يعمل باللوازم غير بيّنة الأندراج، فيشكّل تقليده حياً كان أو ميّتاً".^(٢) وأستدلّاه شبيهه بأستدلال الأخباريين إن لم يكن منهم كما قال بعضهم!^(٣) وقد أختار «المحقّق الأردبيلي» جواز تقليد الميت عند عدم وجود الحيّ بلزوم العسر والحرج^(٤)، وحكي ذلك أيضاً عن «العلامة الحلّي»^(٥).

ثانياً: عدم جواز تقليد الميت مطلقاً.

وهذا هو المشهور والمعروف بين الإمامية متقدّمهم ومتأخّريهم، بل كاد يكون إجماعاً منهم، ولذلك أدّعه بعضهم.

ففي (شرح الألفية) لـ «المحقّق الثاني الشيخ الكركي»^(٦): "... إن ذلك مذهب أصحابنا الإمامية قاطبة، وقد نادوا به في مصنّفاتهم الأصولية والفقهية، فأسمعوا من كان حياً، والأدلة على ذلك كثيرة".^(٦)

(١) المراد بـ «الصدوقين»: «علي بن بابويه القمي» وأبنته «الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه». كما تُطلّق في كتب الفقه ودراساته: «القديسان» علي: «أبن أبي عقيل العماني» و«أحمد بن الحنيد الإسكافي». و«الشيخان» علي: «محمد بن محمد بن النعمان» الملقب بـ «المفيد» وتلميذه «شيخ الطائفة الإمامية أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي». و«السيدان» علي: «السيد المرتضى علم الهدى» و«السيد أبي المكارم ابن زهرة».

(٢) أنظر: (الوافية) لـ «الفاضل التوني» ص ٢٠٧.

(٣) «الفاضل التوني» هو «المولّي عبدالله بن محمد البشروي الخراساني» م: ١٠٧١، ألف كتابه (الوافية) في أصول الفقه، فصار محطاً للأنظار رداً من الزمن، وكُتبت عليه حواشٍ وشروح عديدة. قال فيه صاحب (الروضات): "... ونُسّخه متداولة بين الطلاب، ويظهر منه أنه كان على مشرب الأخبارية... إلخ أن قال: - وله أيضاً في الأستصحاب ومباحث التعادل والتراجيح تفرّعات وفوائد نادرة، وتصرفات كثيرة، لم يسبقه إليها أحد من "الأصوليين" (الخونساري) ج ٤ ص ١٤٤). وشكك بعضهم في نسبة «الفاضل التوني» إلى الأخبارية، بعد صدور مثل هذا الكتاب (الأصولي) منه، ونقده «الأستريادي» لمبالغته في إنكار الاجتهاد (كما في (الوافية) ص ٢٩٠). أنظر: (الموسوعة الفقهية الميسرة) «محمد علي الأنصاري» ج ١ ص ٦١.

(٤) (مجمع الفوائد) لـ «المقدّس الأردبيلي» الفائدة ٧ ص ٥٤٧.

(٥) حكاة «المحقّق الثاني» («المحقّق الكركي») صاحب (جامع المقاصد) في (حاشية الشرائع) كما في (مطرح الأنظار) ج ٢ ص ٥٦٤. وحكاة عنه «السيد المجاهد الطباطبائي» في (مفاتيح الأصول) ص ٦٢٥.

(٦) (رسائل المحقّق الثاني) ج ٣ ص ١٧٦.

وقال «الشهيد الثاني» في (المسالك): "وقد صرَّح الأصحاب... بأشراط حياة المجتهد في جواز العمل بقوله، وأنَّ الميِّت لا يجوز العمل بقوله، ولم يتحقَّق إلى الآن في ذلك خلاف ممَّن يُعتدُّ بقوله من أصحابنا...".^(١) وقال عليه السلام في بعض (رسائله) أيضاً: "... فإنهم ذكروه في كتبهم الأصولية والفقهية قاطعين فيها بما ذكرناه، من أنه لا يجوز النقل عن الميِّت، وأنَّ قوله يبطل بموته من غير نقلٍ لخلاف أحدٍ فيها، ونحن بعد التتبع الصادق لما وصل إلينا من كلامهم ما علمنا بأحدٍ من أصحابنا - ممَّن يُعتبَر قوله ويعوَّل على فتواه - خالف في ذلك، فعلى مُدَّعي الجواز بيان القائل به...".^(٢)

ونُقِل عن «العلامة» قوله: "لا يحلُّ الحكم والفتوى لغير جامع الشرائط، ولا يكفيه فتوى العلماء ولا تقليد المتقدمين، لأنَّ الميِّت لا يحلُّ تقليده".^(٣)

وأستظهر صاحب (المعالم) «الشيخ حسن» (نجل «الشهيد الثاني») الأنفاق على منع الرجوع إلى فتاوى الموتى مع وجود الأحياء.^(٤)

وقد نقل «الشيخ الأنصاري» تصريحات كثيرة^(٥) تدلُّ على أنَّ هذا القول متَّفِق عليه، أو هو قول الأكثرية. ثم قال: وبالجمله لا يخفى على المتتبع أنَّ كلمات الأوائل والأواسط متَّفِقة على منع العمل بقول الموتى، وأنَّ القول به من مختصَّات العامة، فمَن أدَّعى إجماعهم على ذلك - كما أدَّعاه «المحقِّق النراقي» في (مناهج الأحكام)، و«المولئ البهبهاني» على ما حُكي عنه - لم يكن مُغرَّباً^(٦).^(٧)

(١) (مسالك الإفهام) لـ «الشهيد الثاني» ج ٣ ص ١٠٩.

(٢) (رسائل الشهيد الثاني) لـ «الشهيد الثاني» ج ١ ص ٤٤.

(٣) نقله عنه في (رسالة الاقتصاد) المطبوعة مع (حقائق الإيمان) ص ٢٠٢.

(٤) (معالم الدين) لـ «الحسن بن زين الدين العاملي» ص ٢٤٨.

(٥) أنظر: (مطرح الأنظار) تقريرات «الشيخ أبي القاسم كلانتر» لبحث «الشيخ الأعظم» ج ٢ ص ٥٦٠. وممن نقل عنهم: «الشهيد الأول» في (الذكرى) ج ١ ص ٤٤، و«المحقِّق الأردبيلي» في (مجمع الفوائد) ج ٧ ص ٥٤٩، وغيرهم.

(٦) في (أساس البلاغة) لـ «الزمخشري»: وكانت لـ «زرقاء» عين غربية، أي بعيدة المطرح. وهذا شأن مغرب بالكسر والفتح. يقال: غرَّبه: أبعد، وغرَّب: بُعد. ويقال للرجل: يا هذا غرَّب، شرَّق أو غرَّب. "وهل من مغرَّبة خبر؟" وهو الذي جاء من بُعد. والمراد هنا عدم الاستبعاد.

(٧) (مطرح الأنظار) ج ٢ ص ١٠٩.

قال «الشيخ الأعظم» رحمته في مستند ذلك كله: "والحقُّ الذي لا ينبغي الأرتياب فيه، هو المنع مطلقاً، لنا على ذلك وجوه".^(١) وأهمُّ الوجوه التي ذكرها هي:

الأوَّل: الإجماع:

تقدّم أن دعوى الإجماع والاتفاق بين الإمامية على ذلك كثيرة. ولا ينافي ذلك دعوى "الأخباريين" جواز تقليد الميت، لأنهم يحرمون التقليد ظناً منهم أنّ الاجتهاد الذي يراه فقهاء الإمامية مثل الاجتهاد الذي يرتئيه العامة! مبنيٌّ على الظنون الباطلة شرعاً، كالقياس والاستحسان. في حين أنّ اجتهادهم (أي الإمامية) مبنيٌّ على الظنون المعتمدة شرعاً، وبناءً على ذلك لا أثر لخلاف "الأخباريين" في ثبوت الإجماع، فكأنه خارج تخصّصاً. وكذا خلاف «المحقّق القمّي» الذي بنى فتواه في جواز تقليد الميت على دليل الأنسداد الذي يُفضي إلى حُجِّيّة مُطلَق الظن (ومعه لا يعود هناك فرق بين الظن الحاصل من الحيّ أو من الميت)، فإذا حذفنا هذا الدليل، لم تعد مخالفته مضرة بالإجماع لبطلان مُستنده. وهكذا الحال مع غيره ممن قال بجواز تقليد الميت لِنُكْتة، مثل «المقدّس الأردبيلي» الذي جَوّزه عند عدم وجود الحي، فهو خارج محلّ الفرض.^(٢)

الثاني: الأصل:

الأصل عدم حُجِّيّة فتوى أحد ورأيه بالنسبة إلى شخص آخر (فالتكليف الأصلي هو الاجتهاد وأن يقف كلُّ مكلفٍ على دليل عمله ومستند عبادته بنفسه)، إلّا ما أخرجه الدليل، وقد قام الدليل على حُجِّيّة فتوى الفقيه الجامع للشرائط بالنسبة إلى العامي، والقدر المتيقّن من ذلك هو حُجِّيّة فتوى الفقيه الحي، أما فتوى الميت فمشكوكٌ فيها... (وقد ذكر رحمته نحواً آخر قرّر فيه هذا الأصل، ثم قال:): وعندئذٍ يدور الأمر بين تعيين تقليد الحيّ (القدر المتيقّن) والتخيير بينه وبين تقليد الميت، والعقل يحكم بلزوم الأخذ بالمعيّن الذي هو القدر المتيقّن، من باب الاحتياط.^(٣)

(١) (مطرح الأنظار) تقريرات «كلانتر» لبحث «الشيخ الأنصاري» ج ٢ ص ٥٦٤.

(٢) أنظر: المصدر السابق، و(نهاية الأفكار) تقريرات «الشيخ محمد تقي البروجردي النجفي» لبحث «المحقّق آقا ضياء الدين العراقي» (القسم الثاني) ص ٢٥٨، وراجع: (موسوعة الإمام الخوئي) ج ٤٨ ص ٥٥٢.

(٣) (مطرح الأنظار) ج ٢ ص ٥٦٨.

الثالث: الآيات والروايات:

ظاهر الآيات والروايات الدالة على جواز التقليد هو أن الذي يجوز تقليده هو الفقيه الحي، فإن ظاهر قوله تعالى ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء، والآية ٤٣ من النحل)، هو أن المسؤول ينبغي أن يكون من أهل الذكر عند سؤاله، ومن المعلوم أن الميت ليس من أهل الذكر فعلاً. وكذا قوله عليه السلام: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ...^(١)"، وقوله عليه السلام: "أَنْظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ...^(٢)"، فالظاهر منها ومن غيرها ما أعتبر الحياة في المفتي، بخلاف الراوي الذي يكتفي بنقل الرواية.^(٣)

وهناك وجوه أخر ذكرت لمنع تقليد الميت، ووصفها «الشيخ الأنصاري» عليه السلام بالضعف. منها أن المناط في العمل إنما هو ظنُّ المجتهد، وهو يندم بموته، وغيرها.^(٤)

ثالثاً: التفصيل بين التقليد الابتدائي والاستمراري.

سبق القول أن المشهور عند المتقدمين والمتوسّطين، كما قال «الشيخ الأنصاري» عليه السلام، هو عدم جواز تقليد الميت من دون تفصيل بين الابتدائي منه والاستمراري.^(٥) ولكن ظهر في أوّل القرن الثالث عشر - أو قبله بقليل - قولٌ بالتفصيل بين الابتدائي فلا يجوز، والاستمراري فيجوز.

وقد اختار هذا القول «السيد الطباطبائي اليزدي» عليه السلام في «العروة»^(٦) وأكثر المعلقين عليها، مثل «المحقّق العراقي»، والسادة: «البروجردي»، و«الشيرازي» (السيد عبدالهادي)، و«الحكيم»، و«الخونساري»، و«الخوئي»، و«الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء».

(١) تم ذكر الحديث وتخريجه في الفصل الأول من الكتاب: "لماذا المرجعية والتقليد" ص ٤٠.
(٢) "إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن أنظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فأجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه"، تجده في (وسائل الشيعة) ل «الحرّ العاملي» ج ١٨ ص ٤.

(٣) (موسوعة الإمام الخوئي) ج ٤٨ ص ٥٥٣.

(٤) (رسالة التقليد) ل «الشيخ الأنصاري» ص ٣٥.

(٥) قال بظهور هذا القول عند المتأخرين «الشيخ الأنصاري» كما في (المطرح) ج ٢ ص ٢٦٠، ونسبه إلى صاحب (الفصول) وبعض من قارب عصره، ولعلّه «السيد المجاهد» صاحب (مفاتيح الأصول) ص ٦٢٤. نقلاً عن (الموسوعة الفقهية الميسرة) ل «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج ١٠ ص ٦٠٩. وقد ذكرت في غير موضع ما جاء في هذه الموسوعة، وأستشددت بها في التماس وتخريّ مظان البحث ومراجعته وملاحقتها في شتى المصادر.

(٦) (العروة الوثقى) ل «السيد الطباطبائي اليزدي» ج ١ ص ١٧.

ولم يعلّق على العبارة: «الشيخ عبدالكريم الحائري»، والسادة: «محمد الفيروزآبادي» و«الأصفهاني» (السيد أبو الحسن) و«الخميني» و«الكلبايگاني». وخالفها صريحاً «المحقّق النائيني»، و«الشيخ علي» حفيد صاحب (الجواهر)، فوافقا المشهور. (١)

أما القول في التقليد الأستمراري:

ففيه عند متأخري المتأخرين والمعاصرين أقوال عديدة، أهمّها:

١/ عدم الجواز مُطلقاً: وهذا القول - في واقع - فرع أو إدامة للقول بعدم جواز تقليد الميّت مُطلقاً الذي قال عنه «الشيخ الأنصاري»: المشهور بين المتقدمين والمتوسّطين (٢)، وأختره هو وآخرون من المتأخّرين، مثل: «الجواهري» حفيد (صاحب الجواهر) (٣)، و«الآخوند الخراساني» صاحب (الكفاية) (٤)، و«الميرزا النائيني». (٥)

٢/ جواز البقاء مُطلقاً: ومفاده جواز البقاء على تقليد الميّت - لا وجوبه - في جميع المسائل، سواء كان قد تعلّمها أم لا، وسواء كان الميّت أعلم من الحيّ أم لا. وهذا القول هو المستفاد من كلام «السيد الخميني»: " لا يجوز تقليد الميّت ابتداءً، نعم، يجوز البقاء على تقليده بعد تحقّقه بالعمل ببعض المسائل، مُطلقاً، ولو في المسائل التي لم يعمل بها على الظاهر، ويجوز الرجوع إلى الحيّ الأعم، والرجوع أحوط ". (٦) ولا يخفى أن قوله ﷺ: " ويجوز الرجوع... " هو العدل الثاني لقوله: " يجوز البقاء على تقليده... ".

٣/ التفصيل بين ما عمل من مسائل وما لم يعمل: قال «السيد الأصفهاني» في (الوسيلة): " نعم يجوز البقاء على تقليده في المسائل التي عمل بها في زمان حياته، أو الرجوع إلى الحيّ الأعم، والرجوع أحوط ". (٧) وهي نفس عبارة «السيد الخميني»، إلا أنه لم يخصّ فيها جواز البقاء بالمسائل التي عمل بها المكلف حال حياة المرجع.

(١) العروة الوثقى، ل «السيد الطباطبائي اليزدي» ج ١ ص ١٧.

(٢) أنظر: (مطرح الأنظار) ج ٢ ص ٢٦٠، و(رسالة التقليد) ل «الشيخ الأنصاري» ص ٣٩.

(٣) كما تقدّم في تعليقه على العروة.

(٤) أنظر: (كفاية الأصول) ص ٤٧٨.

(٥) كما تقدّم في تعليقه على العروة.

(٦) تحرير الوسيلة، ل «السيد الخميني» ج ١ ص ٥. المقدّمة: المسألة ١٣.

(٧) (وسيلة النجاة) ل «السيد أبي الحسن الأصفهاني» ج ١ ص ٣. المقدّمة: المسألة ١٣.

٤/ التفصيل بين أعلمية الميِّت وعدمها: قال «السيد الحكيم» في (المنهاج): "وإذا قلَّد مجتهداً فمات، فإن كان أعلم من الحيِّ وَجِبَ البقاء على تقليده، في ما عمِلَ من المسائل وفيما لم يعمل. وإن كان الحيُّ أعلم، وَجِبَ العدول إليه. وإن تساوى في العلم تَخَيَّرَ بين العدول والبقاء، والعدول أولى، والأخذ بأحوط القولين أحوط أستحباً^(١). وهذا هو الظاهر من «السيد محمد باقر الصدر»، إذ لم يعلِّق على العبارة المتقدِّمة. ^(٢) كما هو الظاهر من الشيخ «الوحيد الخراساني» و«السيد السيستاني»، مع فارق واحد، هو أنَّها أطلقاً وُجوب البقاء ولم يقيِّدها بصورة العمل بفتوى الميت، كما فعل «السيد الحكيم»...

قال «الشيخ الوحيد» - معلقاً على عبارة «السيد الخوئي»: - "بل يجب مطلقاً، عمِلَ أم لم يعمل، تعلَّم أم لم يتعلَّم، التزم أم لم يلتزم، وليس المدار على التقليد، بل على إدراكه حياً وْحُجِّيَّة رأيه عليه". ^(٣) وقال «السيد السيستاني»: " ... فإن كان الميِّت أعلم، وَجِبَ البقاء على تقليده... ويكفي في البقاء على تقليد الميِّت - وُجوباً أو جوازاً - الألتزام حال حياته بالعمل بفتواه، ولا يعتبر فيه التعلُّم أو العمل على الأظهر". ^(٤) والفارق هو أن المدار في التقليد عند «الشيخ الوحيد» هو إدراك المجتهد حياً وْحُجِّيَّة رأيه عليه.

٥/ التفصيل بين تذكُّر فتاوى الميِّت وعدمه: قال «السيد الخوئي»: "إذا قلَّد مجتهداً فمات، فإن كان أعلم من الحيِّ وَجِبَ البقاء على تقليده، فيما إذا كان ذاكراً لما تعلَّمه من المسائل، وإن كان الحيُّ أعلم وَجِبَ العدول إليه، مع العلم بالمخالفة بينهما ولو إجمالاً. وإن تساوى في العلم أو لم يجرز الأعلم منهما، جاز له البقاء في المسائل التي تعلَّمها ولم ينسها، ما لم يعلم بمخالفة فتوى الحيِّ لفتوى الميت، وإلَّا وَجِبَ الأخذ بأحوط القولين، وأما المسائل التي لم يتعلَّمها، أو تعلَّمها ثم نسيها، فإنه يجب أن يرجع فيها إلى الحيِّ". ^(٥) فهو قائل بوجوب البقاء مع أعلمية الميِّت، وجوازها مع التساوي، وفي الحالتين يشترط تعلُّم فتوى الميِّت في حياته وعدم نسيانه.

(١) (منهاج الصالحين) ل «السيد محسن الطباطبائي الحكيم» ج ١ ص ٦. التقليد: مسألة ٦.

(٢) أنظر: المصدر السابق.

(٣) (منهاج الصالحين) ل «الشيخ الوحيد الخراساني» ج ١ ص ٨. التقليد: مسألة ٧.

(٤) (منهاج الصالحين) ل «السيد السيستاني» ج ١ ص ١٠. التقليد: مسألة ٧.

(٥) (منهاج الصالحين) ل «السيد الخوئي» ج ١ ص ٦. التقليد: مسألة ٧.

وهناك تفصيل آخر للمسألة ذهب إليه «الشيخ التبريزي» عليه السلام، الذي جعل تعلّم المسائل شرط وجوب البقاء في صورة الأعلمية، وجوازه في صورة التساوي، فما تعلّمه جاز البقاء على تقليد الميّت فيه، سواء كان ذا كِراً أم لا، وما لم يتعلّمه لم يجز. ^(١)



الحق أن تألّق الفقاهة وتفوّق الاجتهاد وتطوّره عند الإمامية مدين لجهود حوزاتهم العلميّة وعلمائهم الأبرار، الذين أبقوا عليه حياً نابضاً متحركاً متدفّقاً خلاقاً، وقد عانوا في سبيل ذلك الأمرين وقاسوا الأقورين، من شظف العيش وضيق ذات اليد، وشخّ الإمكانيات والموارد وأنعدام الوسائل والتقنيات، إلى جانب جُور الحكّام ومناصبة الأعداء وملاحقتهم العلماء ومطاردتهم الناهضين بأحتجاجات «أهل البيت» عليهم السلام، فعاشوا في نصب مستمرّ وظلّامة دائمة وإرصاد لا ينقطع، لكنه لم ينل من مثابرتهم وكفاحهم، ولم يقوّض همّتهم في استنباط أحكام الشريعة، وقبل ذلك، في التأسيس لصحّة أدلّتهم وسداد مبانيهم عقلياً وشرعياً... ولكن مع كل هذا وذاك، ومهما بلغت منزلة أولئك الأفضاد، وسمت مراتبهم وعلت مقاماتهم، وبلغوا من الشّأو والرفعة ما يجعلهم في القمة، فهم ليسوا فوق أن يخطئوا، ولا في مأمن وحرز أن يكبوا، مهما أخلصوا وتنزّهوا.

ثم هم دون أن يقفوا على العلم كلّه والفضل بتامه، فيحيطوا به إحاطة لا توفّر شاردة ولا تفوتها واردة، لأنهم - ببساطة - ليسوا معصومين كُملاً، ولا مُعيّنين محدّدين بأشخاصهم، فلا يتخطّاهم العطاء إلى غيرهم، ولا يقف الإبداع ويحطّ بفنائهم ويسكن على أعتابهم! فكل ما بلغوه وقدّموه كان مستعيناً بأدوات ومرتكزاً على أدلّة، هي مبدولة، يمكن أن يقف عليها، بل ربما على الأجد منها، غيرهم، فيقدّموا الأفضل، والأقرب إلى الواقع.

الشيعة لا يثبتون العصمة لغير «أهل البيت» عليهم السلام، بل يدينون ويعتقدون بأن العصمة هي لهم حصراً ووقفاً، فهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، لا غيرهم، وهم المنصوص عليهم من الله عزّ وجلّ بالكمال المطلق عن الجهل والخطأ والسهو والنسيان وكلّ عيب ونقص، لا سواهم، لا على نحو المشاركة، ولا الدنوّ والمحاكاة والمقاربة.

(١) (منهاج الصالحين) لـ «الشيخ الميرزا جواد التبريزي» ج ١ ص ٦. التقليد: مسألة ٧.

ومن هنا فقد تخطى الشيعة أطر التعظيم، وتجاوزوا عُقد التقديس... تقديس الرجال غير المعصومين، والجمود على رأي عالم معين، مهما عظم شأنه وسما قدره، وكسروا "الصنميّة"، إن جاز التعبير، مما نراه في مذاهب وجماعات وتيارات، يعكف أتباعها على التزام شخص بعينه والجمود على آرائه وكأنها وحي منزل! بل ذهبوا - قولاً وعملاً - إلى تخطي الحواجز من حول العلماء مهما بلغت منزلتهم ووصلت مرتبتهم، فهم ليسوا فوق أن يخطئوا، ولا في منأى أن يعثروا إذا خانهم الدليل وخذلهم البرهان!

فبقي المجتمع الشيعي ينبض بالحياة ويتدفق بالتجديد ومواكبة الزمان والمكان، ومعايشة الحدث، وتجدد الأحكام مع استحداث الموضوعات، ما دام فقهاؤه يحظرون تقليد المجتهد الميت، حتى لو كان أعلم من الأحياء، إلا في نطاق محدود ضيق.

إن الدين هو رسالة السماء، والإسلام هو شريعة الله عز وجل...

وهو عطاء غير محذور ولا مجذوذ، وفيض لا أمد له ولا غاية ولا انقطاع فيه ولا نهاية، لذا فنحن نعيشه شأنًا يوميًا دائمًا ومستمرًا، وقضية لا بتر فيها ولا انفصال، سواء في سلوكنا وأعمالنا، أو الأهم، في روحيّاتنا ومشاعرنا، وأنفعالات النفس وإذعاناتها التي تخلق وتشكل "الإيمان". وذلك عبر الأرتباط الحثيث والاتصال الدائم بأهم معلمه ورأس ماله وأساسه، أي ولاية «آل محمد» عليهم السلام من خلال بقيّتهم ووارثهم وخلفهم الأعظم إمام العصر وصاحب الزمان «الحجة بن الحسن المهدي» عليه السلام، فقد جاء عن «أبي جعفر» عليه السلام قال: بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية. وفي مفاد ذلك روايات كثيرة^(١)، وفي عدّة منها: وما نودي بشيء كما نودي بالولاية، وقد يُرخص في أربع ولا تُخص في الولاية لأحد. وعن «الباقر» عليه السلام في حديث عن «النبي» صلى الله عليه وآله لما قال: لا يدخل الجنة إلا من كان مسلماً، قام إليه «أبوذر» فقال: يا «رسول الله»، وما الإسلام؟ فقال: الإسلام عريان، ولباسه التقوى، وزينته الحياء، وملاكه الورع، وكماله الدين، وثمرته العمل، ولكل شيء أساس، وأساس الإسلام حُبُّنا «أهل البيت»^(٢).

(١) أنظر: (بحار الأنوار) ل «العلامة المجلسي»، كتاب الإيمان ج ٦٨ ص ٢٤٧.

(٢) عن (سفينة البحار) ل «الشيخ علي النهازي الشاهرودي» ج ٥ ص ١١٢.

هكذا نعيش الإسلام بآتصال ودوام، برعاية إمام حيّ يفيض علينا من عطائه فاعلية وحيوية تنعكس على سلوكنا العمليّ ومشاعرنا العاطفيّة وما تنطوي عليه قلوبنا من عقائد نؤمن بها، فيتدفّق كلُّ شيء فينا حياةً وينبض حضوراً ويزدهي وجوداً ويتألّق جراكاً... لأننا نرتبط بإمام ووليّ حيّ، لا كغيرنا الذين انفصلوا عن الدين في أخطر أركانه، وأنقطعوا عن أصله وأساسه، أو أنهم يتأملونه آخر الزمان وما زالوا يرجون ولادته! إنه ﷺ عندنا حيّ موجود بين ظهرانينا، لا ننتقع عنه، وتُبقي على الارتباط به، بالزيارة والدعاء والتوسّل، ونعيش حضوره ونظارته، ونلمس بركته وحمايته ورعايته.

وهذا هو الحال في الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، وهي رأس العين التي تتدفّق لتسقي عطاشى المعارف وتروي ظماء أداء تكاليفهم الإلهية، وموئل أخذ أحكام الإسلام وموقع أستقاء الدين والشريعة، التي تعيش حيّة متألّقة، نابضة متجدّدة، مستعدّة مستنفرة، وكأنها في حالة طوارئ دائمة، وعمليات إنقاذ مستمرة! تنهض بالأموال الحسينية، فتفصل في النزاعات وتقضي بين المتخاصمين (من المؤمنين الذين ينزلون على رأي الدين ويُنفذون حكم الحاكم الشرعي)، وتقبض الحقوق الشرعية من أخماس وزكوات، وردّ مظالم، ومجهول المالك، وترعى القُصّر من الأيتام، وتتولّى النظارة على الأوقاف، وما إلى ذلك مما يُخرج شؤون المجتمع الأساسية من التعطيل وينقذها من الهدر والتلف.

كما تقوم بإغاثة وإجابة أي نداء علمي، وتقدم العون إلى كلّ طالب حقّ وباحث عن حقيقة، وتؤمن ردود التساؤلات وأجوبة الاستفتاءات... وهي حاجات مستمرة، ومطالب طارئة، مستحدثة ومستجدّة، يوماً بيوم، وعماماً بعد عام، وعصراً تلو عصر.

فما كان بالأمس من الترف الفكري، أو لم يكن محلّ أبتلاء المكلفين، أصبح اليوم حاجة ملحة وضرورة فعليّة لا بدّ من بيان الحكم الشرعيّ فيها. فكثير من أنباط المعاملات لم يكن لها وجود في الماضي القريب، وكثير من "الحوادث" تغيّرت وتطوّرت وأخذت أشكالاً جديدة مستحدثة، سواء في المفاهيم والأفكار المرتكزة على معطيات التطوّر في العلوم التجريبية، أو في وسائل الإعلام وأدوات الاتّصال، أو في الآلات والتقنيات، وحتى في العلاقات الاجتماعيّة، بل المآكل والمشارب!

أصبح هناك عقوداً وإيقاعات، بيوعاً وصفقات، تجري عبر التواصل البرقي أو الهاتفية أو بواسطة الهاتف المرئي (الفاكس)، ثم عبر شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، وهناك تداول للمال، قبض وإيداع وقرض وإقراض وحوالات وتأمين، كلها تتم وتجرى في عالم أشبه بالأفتراضي لا مُقابلة فيه ولا مُشاهدة، اللهم إلا مدونات تضبط بتقنيات إلكترونية! وهناك مفاهيم مستحدثة ومستجدّة تأخذ طورها لتتبلور حول فكرة الدولة وأشكال الحكم ونفاذ القوانين الوضعية ومفهوم الوطن والمواطنة، في ظلّ عولمة ومعادلات سياسية غير مسبوقة، آخذة في الظهور والهيمنة على العالم! وهناك نتاجات "فنيّة" وإخراجات صوتية ومرئية، تطال الرسم والتمثيل والسينما والتصوير، والموسيقى والإنشاد! هناك اليوم خلوة عبر برامج الهواتف الذكية تتم بين الفتاة والأجنبي وهي مجتمعة مع أستها في قاعة واحدة ودون أن تنبس بنت شفة! وهناك مؤامرات تحاك ضد الدين و"ثغور" للمسلمين تدهم عقائدهم وتمتلك مقدساتهم في كلّ لحظة، وهم نيام لا يدرون، بل يساهمون فيها ويمدّونها بالعون وهم لا يشعرون!

لقد كان حمل السلاح في عصر «النبي الأكرم» ﷺ و«الأئمة الأطهار» عليهم السلام شائعاً متداولاً، وجائزاً، ولكن في عالم اليوم، تغيرت ماهية الموضوع إلى الحدّ الذي لا يجرو فيه أي من الفقهاء على الإفتاء بجواز حمل السلاح في دولة ذات سيادة وأمن وأستقرار، ثم يعدّ فتواه هذه مطابقة للموازين الفقهية. وينسحب الأمر كذلك وينجرّ على مسألة بيع وترويج أو تعاطي وأستهلاك المخدرات، فهو اليوم ومع هذا الدور الخطير لعصابات التهريب والآثار المدّرة لهذه الآفة الفتّاكة، وما يكمن وراء ذلك من أهداف شيطانية تطال الأفراد والمجتمعات الإسلامية والإنسانية جمعاء، لا يوجد فقيه واحد يمكنه إباحة ذلك وتجويزه.

إن هذه الحوادث والموضوعات (وقد ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر) تحتاج إلى مواكبة حيّة تراعي عامليّ الزمان والمكان، مما له تأثير لا يُنكر على الأستنباط وبيان الحكم الشرعي... ولا يمكن - بطبيعة الحال - أن يفني بذلك وينهض به فقيه توفاه الله، ولو كان أعلم من المعاصرين وتجتمع فيه الشرائط أكثر منهم.

وهناك نقطة في عطاء شرط الحياة هذا قد تكون خافية بعض الشيء، وفيه سرٌّ يحمل خيراً كثيراً، وهو أنه يقطع الطريق على أدعياء الثقافة الألتقاطيين، ويُبطل دعوهم بجمود الفقه، ومسعاهم للأكتفاء بما في الكتب عن مراجعة حملة العلوم والفقهاء الحصون، وهكذا فتح الباب أمام عبث وفوضىٍّ بأسم التعليل "العقلي" للأُمور، ومجاراة حوادث الزمان وتغيُّر الظروف وما تقتضيه من أحكام، تنسب زوراً إلى الله وشرعه!

فإن أبرز خصائص الأجتهد لدى الشيعة هو النأي بعملية الأستنباط والإفتاء عن الرأي، وتنزيه التشريع عن القياس، ثم حركة الفقه ودخول عاملي الزمان والمكان في تبدُّل الموضوع، كتحصر في الأستنباط، ولكن هذا لا يعني بحال "عقلنة" الفقه، والقفز على الأدلة والمباني التي تمَّ الفراغ من إثباتها وتشبيدها وإبطال مخالفتها، إلى هراء بأسم مواكبة العصر ومحاكاة معطياته، وكأن حلال «محمد» ليس حلالاً إلى يوم القيامة!

ولا يقطع الطريق على هذا الداء، وما يُعرَف بـ "عقلنة" أو "حركية" الفقه (كما يقال بالفارسيَّة: "فقه پويا") الذي ينادي به "المثقفون"، وأقلُّ ما يمكن أن يقال فيهم ونعتهم به هو أنهم غير متخصصين ولا أهلٌ لما يدَّعون، ما يجعل دخولهم مفسدة تنذر بنقض الدين والشريعة، وهدم تعاليم «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، ويؤدي إلى انحراف الفقه، بل الدين، وسقوطه في التسيُّب والضللال... إلَّا فقيه حيٍّ ناهض، يواكب ويعالج المستجدات من الحوادث ويستنبط لها الحكم الفقهي بما ينسجم مع القواعد والأصول والموازن العلمية، التي تنأى به عن أوهام القياس والأستحسان والرأي المخترع، فهذا - لا غير - هو ما يردُّ دعوى إلحاح الحاجة وحكم الضرورة، ويسدُّ باب العبث فالضلال، ويردع الأنحراف! فهناك فرق شاسع بين البحث عن حكم حدِّث وأستجد، أو موضوع فقد حكمه السابق بسبب معطيات الزمان والمكان وتغيُّر الظرف، وبين أستغلال هذا الفقدان أو "الفراغ" لإصدار الأحكام أنطلاقاً من اعتبارات القياس والأستحسان والمصالح المرسله ثم نسبتها إلى الشارع المقدَّس ومدرسة «أهل البيت» عليهم السلام وفقههم المنزه.

إن هؤلاء (المثقفين) - في حقيقتهم - ينكرون شمولية الدين، وكون الإسلام شريعة كاملة شاملة لجميع مناحي الحياة، سواء الشخصية أو العامة للإنسان!

ولا بأس هنا باستطراد يسلِّط الضوء على حقيقة هذا الانحراف، والفئة الضالَّة التي تروِّج له وتفشيهِ، ليحذِّرهم غريب عن ميادين الأصالة والتخصُّص والعلم الحقيقي، منخدعٌ بظاهر الحدائث المنطقي، ومأخوذٌ بخطاب التغريب المعسول، ومغرَّر بدعوى الحرص على الدين والسَّعي لمعالجة "تغراته" ومواقع "فراغه"!

إنهم يقفزون - في جوهر دعواهم ومَسعاهم - على بدييات لا ريب فيها، فالإسلام دين الجميع، لا يختصُّ بفئة دون أُخرى أو قوم وبلاد دون غيرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ)، وقال: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف)، وهو عام لكلِّ الأزمنة والأعصار، لا تختصُّ تشريعاته بفترة وعهد دون سواه، ففي حديث «الصادق» عليه السلام: "حلال «محمد» حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره، ولا يجيء غيره" ^(١). وكذا فهو دين عام شامل، يتصدَّى لكلِّ قضايا الإنسان وعلاقاته بالآخر، إنساناً كان أو حيواناً أو نباتاً أو جماداً، صغيرها وكبيرها، جليلها وحقيرها، فلا يهمل شيئاً من شؤون الحياة العامة والخاصة، ويرسم الموقع الإلهي والحكم السماوي في كلِّ حقل وشأن من مآكل وملبس ومنكح إلى مال واجتماع واقتصاد وسياسة، وما بين هذا وذاك مما يفوته العدُّ والإحصاء، في العبادة والمعاش، من المبدأ إلى المعاد، قال «الباقر» عليه السلام: "إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه، وبَيَّنَّه لـ «رسوله» ﷺ، وجعل لكلِّ شيءٍ حداً وجعل عليه دليلاً يدلُّ عليه، وجعل على من تعدَّى ذلك الحدَّ حداً" ^(٢).

والإشكالية التي ينطلق منها الألتقاطيون في فكرتهم، تقوم على أدعاء قصور الدين أو عجز التشريع الأصلي والأوَّلي فيه، أي الكتاب والسُنَّة، وعدم أستيعابه لجميع مناحي الحياة، ما "ألجأهم" إلى الوضع والتشريع (في المواقع التي سكت فيها وصمت!). فالمدَّعى هو أن ما ورثه المسلمون من النصوص التشريعية يسيرٌ جداً بالنسبة إلى العدد الكبير، وربما غير المنتهي، من مستجدات الوقائع والحوادث.

(١) أصول الكافي، لـ «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٥٨.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩.

وهنا مغالطة بنت الشبهة وخلقت الإشكالية، حين جعل أساس "سنيّ" مبنّى لنتيجة وحكم يطال فقهننا وينزل بمذهبننا! فحقّ أن أكثر الكتاب الكريم عقيدة ومواعظ وقصص، ولا تتجاوز آيات الأحكام فيه خمسمئة آية، بينها العام والخاص، والمطلق والمقيّد، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمبيّن إلى غير ذلك. وحقّ أن اختلاط المسلمين بغيرهم، واتّساع رقعة البلاد، ودخول كثير من الأمم في الإسلام، والتطوّر السريع، وتعمّد العلاقات الاجتماعية، كلُّ هذا وغيره صنّع مستجدّات وخلّق حاجات، كثّرت الفروع الفقهية وأستحدثت غير المعروفة المتداولة، فواجه فقهاء مذاهب العامة صعوبة في الإجابة عنها، بل عجزاً عن حلّها، إذ لم يكن في ظاهر الكتاب ما ينجدهم، ولا في السنّة الموجودة لديهم ما يسعفهم!

فقد كانت السنّة التي في أيديهم ناقصة، لا تفي النصوص المتوفرة منها بالحاجة ولا تُؤمّن الكفاية، ذلك لمنع السلطة الحاكمة تدوين الحديث^(١) والنّهي عنه بحجّة كفاية كتاب الله وعدم الانشغال عنه بغيره!

عندها مال العلماء إلى الرأي والأستحسان، مستندين إلى أن الشريعة معقولة المعنى، ولها جذور وفلسفة فُهمت من الكتاب والسنّة، فكانوا يبحثون عن علل الأحكام وربط المسائل بعضها ببعض، ولم يجمعوا عن الفتوى برأيهم في ما لا يجدون فيه نصّاً، وقد أشتهر هؤلاء بأصحاب "الرأي والقياس"، مقابل الواقفين على النصوص فحسب الذين عرفوا بـ"أهل الظاهر". وكان أكثر أهل «العراق» أهل قياس، وأكثر أهل «الحجاز» أهل حديث، وعلى هذا كان «سعيد بن المسيب» يقول لـ «ربيعة بن عبد الرحمن» (المتوفى ١٣٦) لما سأله عن علّة الحكم: أعراقيّ أنت؟!^(٢) ولعلّ أول من غرس بذرة العمل بالقياس كان «عمر»، فإنه يقول في كتابه إلى «أبي موسى الأشعري»: «أعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك بنظائرها، وأعمد إلى أقربها عند الله تعالى وأشبهها بالحق».^(٣)

(١) حاشية الزرقاني على موطأ مالك ج ١ ص ١٠.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي لـ محمد الخضري ص ١٣٤. و«فجر الإسلام» لـ أحمد أمين ج ١ ص ٢٩٠.

(٣) (صبح الأعشى) لـ «أبي العباس القلقشندي» ج ١ ص ١٩٤. وذهب بعضهم إلى أن هذه النسبة غير ثابتة والرواية ساقطة سنداً، إضافة إلى أستبعاد مثل هذه القدرة التنظيرية من الرجل. نعم، العمل بالرأي مقابل الكتاب والسنة بدأ من الأوائل، لكن القياس بحدوده وضوابطه لم يعمل من صحابي، بل نشأ في القرن الثاني للهجرة. راجع (أصول المظفر) ج ٣ و(الأصول العامة للفقهاء المقارن) لـ «السيد الحكيم» مبحث القياس.

وممن أخذ بالقياس وعمل بالأستحسان «أبوحنيفة النعمان بن ثابت» (المتوفى ١٥٠)، تلقاه من أستاذه «حماد بن سليمان» (المتوفى ١٢٠)، تلميذ «إبراهيم بن يزيد النخعي» (المتوفى ٩٦) ^(١) وأعانه على تأسيسه تلميذاه «أبويوسف القاضي» (المتوفى ١٨٢) و«محمد بن الحسن الشيباني» (المتوفى ١٨٩). ^(٢)

ولم يزل «الإمام الصادق» عليه السلام يعرف «أبا حنيفة» وخامة القياس وسوء عاقبته، ويحذره السقوط فيه، ويرشده وينذره، فلم ينته ولا ارتدع!...

قال له يوماً: أيهما أعظم عند الله تعالى قتل النفس التي حرم الله قتلها أم الزنا؟ قال «أبوحنيفة»: القتل. فقال «الصادق» عليه السلام: فلماذا قبل الله تعالى في القتل شاهدين وفي الزنا أربعة شهود؟! فوجم «أبوحنيفة» ولم يدر ما يقول! ثم قال «الصادق» عليه السلام: أيهما أعظم عند الله تعالى الصوم أم الصلاة؟ قال «أبوحنيفة»: الصلاة. فقال «الصادق» عليه السلام: لماذا تقضي المرأة الصوم أيام الحيض ولا تقضي الصلاة؟! ثم قال: يا عبد الله! أتق الله ولا تقس، فإننا نقفُ غداً بين يدي الله تعالى نحنُ وأنت، فنقول قال الله عزَّ وجلَّ وقال «رسول الله» ﷺ، وتقول أنت وأصحابك قيسنا ورأينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء. إن أول من قاس «إبليس»، إذ أمره الله بالسجود لـ «آدم» فقال: أنا خيرٌ منه، خلقتني من نار وخلقته من طين. ^(٣) وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل القدم أولى بالمسح من أعلاه. ^(٤) وعن «النبي» ﷺ: تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظم فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال. ^(٥) وقد أنكرت الشريعة المقدسة "القياس" وتشددت في حظره، وفيه يقول «الصادق» عليه السلام لـ «أبان بن تغلب» (المتوفى ١٤١): "السنة إذا قيست مُحِقَّ الدين". ^(٦)

(١) حجة الله البالغة في علل الأحكام) لـ «العزير الدهلوي» ج ١ ص ١١٨.

(٢) تاريخ الفلسفة الإسلامية) لـ «مصطفى عبدالرزاق» ص ٢٠٥.

(٣) التهذيب) لـ «الشيخ الطوسي» ج ٢ ص ٤٤١.

(٤) (نيل الأوطار) ج ٧ ص ٥٦. (وُسْنُ أَبِي دَاوُود) ج ١ ص ٤٢.

(٥) (المحلى) لـ «أبن حزم الأندلسي» ج ١ ص ٦٢.

(٦) (الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ٧ ص ٢٩٩.

وهذه المقدمة والزعم (نقص السنّة) الذي يشرع الدخول في فلسفة الأحكام والخوض في علل الشرائع، ويؤسس للعمل بالرأي والقياس، منتفية في مذهب «أهل البيت» عليه السلام، كما لا يخفى على حبيب، فهي مدرسة مباركة لم تشك يوماً النقص ولا عانت الانقطاع مرّة، بل عاشت دوماً مرتبطة بمنبع العلم الإلهي، متصلة بالوحي السماوي، عبر الأخذ بالثقل الثاني والقرآن الناطق، والتمسك بحبل الله الممدود، يرفد الأمة ويبعث فيها من روحه الملكوتية، ويمدّها بحاجاتها بلا بثّر ولا حذر، ولا أنقطاع ولا نفاذ.

فليس هنا إذاً شبهة في فراغ يستدعي اجتهاداً (بمعنى الرأي)، ولا ما يقتضي عبثاً في الفقه وفوضى من التي يرتكبها الحداثيون الألتقاطيون.

إن الأمتداد الطبيعي لـ «رسول الله» صلى الله عليه وآله، أعني سيّد الأوصياء و«أمير المؤمنين» عليه السلام، ومن بعده أبناءه «الأئمة» الأطهرين عليهم السلام، قد أودعهم الباري الذي عينهم ونصّ عليهم، من العلم بحقائق الأشياء وأسرار الطبائع وحوادث الكون من خير وشرٍّ ومقادير وآجال، وخصّهم من الغيب بتقلّبات الدهور ومستجدات الأيام ومستحدثاتها العصور، وزائل الأمور ومندرساتها، حتى ملكوا علم ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة.

وكان الأصحاب يحفظون ويدوّنون ما يتلقّونه ويتحمّلونه عن «أئمتهم» عليهم السلام من الأحاديث في الفقه وفي سائر العلوم، حتى إن «أبان بن تغلب» وهو راوٍ واحد، حدّث عن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام ثلاثين ألف حديث^(١)، وتضافر النقل أن أربعة آلاف رجل من المشتهرين بالعلم من أهل «العراق» و«الحجاز» و«الشام» و«خراسان»^(٢) جمعوا من أجوبة مسائله عليه السلام أربعمئة كتاب عُرِفَتْ بـ «الأصول الأربعمئة»^(٣).

وهذا غير ما روي ودوّن عن «السجاد» و«الأئمة» بعد «الصادقين» عليهم السلام، فقد جمع أصحابهم في ما تحمّلوه من أحاديثهم، ما يزيد على «الأصول الأربعمئة» بكثير^(٤)، وما زالت تلك الأحاديث محتفظاً بها في موسوعات هامة، كالكتب الأربعة:

(١) عن «الوجيزة في الدراية» لـ «الشيخ البهائي» ص ٥٤.

(٢) من مقدمة «الذكرى» لـ «الشهيد الأول» ج ١ ص ٩٨.

(٣) «المعتبر في شرح المختصر» لـ «جعفر بن الحسن المحقق الحلّي» ص ٥.

(٤) «نهاية الدراية» لـ «السيد حسن الصدر الكاظمي» ص ٢١٣.

أولها: (الكافي) لـ «محمد بن يعقوب الكليني» (المتوفى بـ «بغداد» ٣٢٩)، ألفه في عصر الغيبة الصغرى، في حياة السفراء الأربعة، وقد حكى «ملا خليل القزويني» في (شرحه) (المسمى «الوافي في شرح الكافي»)، أنه عُرضَ على «ولي العصر» عليه السلام فأستحسنه. وبلغت أحاديثه ستة عشر ألفاً ومئة وتسعة وتسعين حديثاً، مع أن أحاديث «البخاري» بحذف المكرر أربعة آلاف، ومثله (صحيح مسلم) بحذف المكرر، وأحاديث «الموطأ» و«النسائي» و«سنن الترمذي» لا تبلغ عدد (صحيح مسلم). على أن «الشيخ الكليني»، كما يقول عنه «الوحيد البهبهاني» (المتوفى ١٢٠٨)، عانى في جمعه المشاق بأسفاره إلى البلدان والأقطار، وأجتماعه بشيوخ الإجازات، وقرب عصره من أرباب «الأصول الأربعمئة»، والكتب المعول عليها، ومضى له على تأليفه عشرون سنة. (١)

الثاني: (من لا يحضره الفقيه) لـ «أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه» (المتوفى في «الري» عام ٣٨١).

الثالث والرابع: (التهذيب) و«الأستبصار»، لـ «أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي» (المتوفى والمدفون بداره في «النجف الأشرف» عام ٤٦٠).

ويلى هذه الأصول الأربعة، كتبٌ ومجاميع ضُمَّت إضافات وبيانات وشروح، منها:

«الوافي» لـ «ملا محسن الكاشي» رحمته الله المعروف بـ «الفيض الكاشاني» (المتوفى في «كاشان» سنة ١٠٩١). و«وسائل الشيعة» لـ «محمد بن الحسن الحرّ العاملي» رحمته الله (المتوفى سنة ١١٠٤ والمدفون في «مشهد الرضا» عليه السلام)، وقد أستدرك عليه ما فاتته «الميرزا حسين النوري» رحمته الله (المتوفى في «النجف الأشرف» سنة ١٣٢٠) في كتاب أسماه «مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل» وأشتهر بـ «المستدرك». و«بحار الأنوار» لـ «العلامة المجلسي» رحمته الله (الثاني، محمد باقر، المتوفى في «أصفهان» سنة ١١١٠)، ويقع في ست وعشرين مجلداً (من الطبعة الأولى الحجرية، ثم خرج في مئة وعشرة مجلدات في الطبعة الحديثة)، فقد توفرت لديه، بمساعدة ملوك الصفوية، المصادر وجوامع الأخبار، مع ما كتبه علماء السنّة في الحديث والفقه والرجال والسيرة والفلسفة، فأودعها في هذه الموسوعة الزاخرة.

(١) (نهاية الدراية) لـ «السيد حسن الصدر الكاظمي» ص ٢٢٠.

وبقي الأمر في هذه المدرسة العظيمة، الغارقة في الرحمة، والمتقلبة في البركة، والمُعانة بالغيوث الرباني واليد الإلهية، والمسددة والمرعية بالعصمة الإمامية، بعد توفّر المادة الأصلية (أي كنوز المعارف المودعة في أحاديث «أهل البيت» عليه السلام) بكفاية من كيفية، وغزارة من كميّة... تعلق الأمر على تخصّص علميٍّ ومقدرة فنيّة تمكّن أربابها من أنتزاع الحكم الشرعيّ وأستنباطه من أصوله ومصادره المبذولة في هذا الكنز العظيم ليس إلّا.

إنّ فقهاء الإمامية الذين شجّبو الرأي والقياس وواجهوه بحجّة وشدّة وقسوة، تبعاً لموقف «أئمّتهم» عليه السلام، وعدّوه ابتداءً وإدخالاً لما ليس من الدين فيه، ورأوا أن اللجأ إليه، ناهيك بأفتقاده الدليل العلميّ المسوّغ والحجّة الشرعية المُنجزة، هو أعراف بنقص الشريعة وعدم وفائها بما يحتاجه الناس، فدعوى مشروعية الأجتهد لا تلتقي مع الشمول والكمال المفترض في رسالة السماء...

أنصرفوا تلقاء ما ورثوه عن «أئمّتهم» عليه السلام من ثروة وتوجّهوا إلى النظر والبحث في هذا التراث العظيم، الذي وجدوا فيه الكفاية والغنى عن اللجأ إلى الرأي والقياس والأستحسان، والأمان من الضلال والابتداع، بل عن مجرّد الألتفات إلى غيره بأيّ نحو، فما من شيء يحتاج إلى تشريع، ولا من فكرة وعقيدة تحتاج إلى تنظير وتوضيح، إلّا وفي أحاديث «أهل البيت» عليه السلام ما يظطلع وينبزي لبيان حكمها بوجه من الوجوه.

غاية ما هناك هو تذليل الصعاب وتجاوز العقبات التي تحول دون أكتشاف مباشر وبلوغ سريع للحكم، ووقوف جليّ قاطع على المراد الجدّي للشارع المقدّس.

فهناك صعوبات تكتنف عملية الأستنباط والسّعي لمعرفة الحكم الشرعيّ الموجود والمبذول في تراث «أهل البيت» عليه السلام على وفرته وغزارته، لا يمكن معالجتها وتجاوزها والخروج منها بحلول سليمة وأجوبة صحيحة تحكي التوفيق والسداد والرشد والفلاح، إلّا لفقيه ضليع، وعالم متمرّس، جامع للشرائط حقّاً... فعن «أبي عبد الله الصادق» عليه السلام: لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتصرف على سبعين وجهاً لنا من جميعها المخرج. ^(١)

(١) (البحار) لـ «العلامة المجلسي» ج ٢ ص ١٨٤. عن (معاني الأخبار) لـ «الصدوق».

ويمكن عرض بعض العقبات والصعوبات التي تواجه المجتهد، وما يكتنف عملية أستنباط الحكم الشرعي والفكر الديني، في الموارد التالية:

١- إنَّ في أحاديث «أهل البيت» عليه السلام عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وإجمال وتبيين، وأنزاع الحكم الشرعي منها يتوقف على إحاطة، كميّة وكيفية، بأحاديثهم الشريفة، أي تتبعها وأستقصائها وعدم مغادرة شيء منها، ثم على معرفة القواعد والأساليب التي لا بدّ من أتباعها في حمل المطلّق على المقيد، والعام على الخاص، والمجمل على المبين. فعن «الرضا» عليه السلام قال: مَنْ رَدَّ مِثْلَهُ الْقُرْآنَ إِلَى مُحْكَمِهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. ثم قال عليه السلام: إنَّ في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن، ومُحْكَمٌ كُمُحْكَمِ الْقُرْآنِ، فُرُودٌ وَمِثْلٌ مِثْلُهَا إِلَى مُحْكَمِهَا، وَلَا تَتَّبِعُوا مِثْلَهَا دُونَ مُحْكَمِهَا فَتَضَلُّوا. (١)

٢- إنَّ درجة العِلْمِ والمَلَكَةِ، والقدرة الذهنية والذكاء، تؤثر في فهم النصوص والعبارات، ولعلَّ الرواسب النفسية والعوامل الذاتية لا تخلو من تأثير، على الرغم من النزاهة والموضوعية المشترطة، لذا نرى الألفهام تختلف وتتفاوت في ما تتلقاه من عبارة واحدة. وعليه لا بدّ من أكتشاف القواعد والأساليب الأولية التي تجري عليها الأذهان السليمة في التفاهم بالعبارات والمحاوَرَاتِ، ولا بدّ من الأستعانة بها في فهم الأحاديث.

٣- ما يجده الناظر في الأحاديث المروية عن «أهل البيت» عليه السلام من التعارض في بعض الأحيان، والذي يعرض لأسباب مختلفة وينشأ عن عوامل متعدّدة، منها: ضياع القرائن المكتنف بها النص، أو السياق الذي ورد فيه، نتيجة للتقطيع أو الغفلة في مقام نقل الحديث وروايته. وأحتمال عدم دقّة الرواة وتمامهم في التزام ألفاظ النصّ عند نقله وتدوينه، غير مكثرين بألفاظه وغير محافظين على حرفيته. وأسلوب التدرُّج الذي كان يتبعه ويسلكه «الأئمة» عليه السلام في عملية بيان الأحكام الشرعية وتبليغها للناس، مراعاة لحال السائل أو للظروف المكتنفة به وبالسؤال. ثم لظروف التقية الشديدة التي عاشها «الأئمة» عليه السلام، مما جعلهم يضطرون في بعض الأحيان إلى أتخاذ وإظهار مواقف - في أقوالهم أو أفعالهم - تخالف آراءهم، أنسجاماً مع الوُضْعِ السائد وحفاظاً على وجود الشيعة والشريعة.

(١) (عيون أخبار الرضا) لـ «الشيخ الصدوق» ج ١ ص ٢٩٠.

كما في الحديث الشريف، بسنده عن «أديم بن الحسن» قال: سألت «موسى بن أشيم» «أبا عبد الله الصادق» عليه السلام - وأنا حاضر - عن آية من كتاب الله عزَّ وجلَّ فأخبره بها. فلم يبرح حتى دخل رجلٌ فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره (الرجل) بخلاف ما أخبره! قال «أبن أشيم»: «فدخلني من ذلك ما شاء الله، حتى كأنَّ قلبي يُشْرَحُ بالسكاكين، وقلْتُ تركتُ «أبا قتادة» بـ «الشام» لا يُخطئ في الحرف الواحد، الواو وشبهها، وجئتُ إلى مَنْ يخطئ هذا الخطأ كلَّه؟ فبينما أنا كذلك إذ دخل عليه رجلٌ آخر (ثالث)، فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره بخلاف ما أخبرني، و(أخبر) الذي سأله بعدي، فُجِّلَ عني، وعلمتُ أنَّ ذلك تعمُّدٌ منه. فحدَّثت نفسي بشيء، فالتفتُ إلى «أبو عبد الله» عليه السلام فقال: يا «أبن أشيم»! لا تفعل كذا وكذا، فحدَّثتني عن الأمر الذي حدَّثت به نفسي. ثم قال: يا «أبن أشيم»! إنَّ الله عزَّ وجلَّ فوَّضَ إلى «سليمان بن داود» عليه السلام فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَأَمْنٌ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص)، وفوَّضَ إلى «نبيِّه» ﷺ فقال: ﴿مَاءَ آتَنُكُمْ أَلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر)، فما فوَّضَ إلى «نبيِّه» فقد فوَّضَ (أو فوَّضَ) إلينا. يا «أبن أشيم»! مَنْ ﴿يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام)، أتدري ما الحرج؟ قلتُ: لا. فقال بيده وضَمَّ أصابعه كالشيء المصمت، الذي لا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء (كأنه جمع راحته وضَمَّ أصابعه وجعلها على هيئة القبضة).^(١)

ولعلَّ هذا الحديث وغيره يُشعر أن الترجيح بين الأخبار بالثقة - بعد العرض على الكتاب العزيز - هو أقوى المرجحات، فإنَّ جُلَّ الأختلاف الواقع في أخبارنا عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من الثقة.^(٢)

(١) (بصائر الدرجات) لـ «الصفار» ص ٤٠٦.

(٢) بل إنَّ «المحقِّق البحراني» رحمته الله كان يرى عند التأمل والتدقيق (كما عبَّر) أن كلَّ الأختلاف والتعارض الملحوظ بين الروايات، لا جُلَّها فحسب، ناشئ من التقيَّة! قال رحمته الله: وقد وَفَّقَ اللهُ تعالى إلى الوقوف على كلام للمحدِّث «الأمين الأسترآبادي» رحمته الله يطابق ما سنَّح لنا في هذه المقالة، حيث قال في تعليقاته على كتاب (المدارك) في بحث البئر في بيان السبب في اختلاف أخبار النوح، ما لفظه: وأما الروايات المختلفة المتضمنة للنوح ففي سبب اختلافها احتمالات، وذلك لتضمُّن كثير من الروايات أن من أنواع التقيَّة صدور أجوبة

٤- ثم إننا لا نُنكر ولا نُغفل فرضية الدسّ والتحريف، ولربما الوُضع التي قام بها بعض المغرضين والمعادين لمذهب «أهل البيت» ﷺ على ما أثبتته لنا التاريخ، ووَرَدَ به التصريح ومنه التحذير في روايات «الأئمة» ﷺ أنفسهم. وفي العموم، فإن الأحاديث وصلتنا عن طريق الرواة، وهم متفاوتون من حيث الوثاقفة، والحفظ والضبط، ومن هنا فإن معرفة الناقلين والرواة بأشخاصهم وأوصافهم وسيَرهم أمر لا بدّ منه في العمل بالحديث... ولكن هذا الأمر الخطير لا يجوز أن يمارسه وينهض به إلاّ العلماء المؤمنون، وأهل الاختصاص المستحفظون، وما يجري فيه الأبتدال على أيدي الأغرأب (وإن ظهروا بزَيّ العلماء) هو جريمة نكراء لا ينبغي السكوت عنها، ولا التهاون في ردّها ومواجهتها...

فقد بلغ الأمر في عصرنا حدّ التهتك والأبتدال، سواء على يد المثقفين الجهلة، أو المنتسبين إلى أهل العلم من أنصاف العلماء وأرباعهم! الذين علموا شيئاً وغابت عنهم أشياء، فوقعوا في الجرأة، بل الوقاحة، أو هو - بساطة - الجهل والعجز عن التماس الأوجه المصححة والمفسرة لمعاريض كلامهم ﷺ، فيبادرون إلى تضييف، بل إسقاط الحديث وردّه! بلا ورع، ذلك لأقلّ عارض وهم يعتريهم وأدنى مدخل شكّ يتتابه!

نهج حذر منه «الأئمة الأطهار»، كما في حديث «أبي عبد الله» ﷺ قال: إن الله تعالى خصّ عباده بأيتين من كتابه، أن لا يقولوا حتى يعلموا، ولا يردّوا ما لم يعلموا. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُوَخِّدْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۗ﴾ (الأعراف)، وقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ۗ﴾ (يونس). وعنه ﷺ: إذا سئل الرجل منكم عمّا لا يعلم فليقل: لا أدري، ولا يقل: الله أعلم، فيوقع في قلب صاحبه شكّاً! وإذا قال المسؤول: لا أدري، فلا يتهمه السائل. (١) فتأمل في الشكّ والمشكّكين!

(١) أنظر: «المحاسن» لـ «البرقي» ج ١ ص ٣٢٧.



مختلفة عنهم ﷺ في مسألة واحدة، لئلا يثبت عليهم قول واحد، ولنصّ كثير منها أن خصوصيات كثير من الأحكام مفوّضة إليهم ﷺ كما كانت مفوّضة إليه ﷺ، ليُعلم المسلم لأمرهم من غيره. إلى آخر كلامه خصّه الله بمزيد إكرامه. وإني سابقاً كان يكثر تعجّبي من عدم أهتداء أحد، سيّما من المحدّثين، إلى ما ذكرنا، حتى وُفق الله سبحانه للوقوف على هذا الكلام، وما ذكره ﷺ من خروج بعض الاختلافات عنهم ﷺ من باب التفويض يدلّ عليه من الأخبار المذكورة هنا خبر «موسى بن أشيم». (الحدائق) ج ١ ص ٨. ■

وعن «أبي جعفر» أو «أبي عبد الله» عليه السلام قال: لا تكذبوا بحديث أتاكم به مُرجيء ولا قدري ولا حروري ينسبه إلينا، فإنكم لا تدرّون لعلّه من الحقّ فتكذبوا الله فوق عرشه. ^(١)
وعن «حمزة بن بزيع»، عن «علي السائي» ^(٢) عن «أبي الحسن» عليه السلام أنه كتب إليه في رسالة: ولا تقلّ لما بلغك عنّا أو نُسب إلينا: هذا باطل، وإن كنت تعرف خلافه! فإنك لا تدري لم قلنا، وعلى أيّ وجهٍ وصِفَةٌ؟ ^(٣)

وعن «أبي عبيدة الحذاء» عن «أبي جعفر» عليه السلام قال: سمعته يقول: أما والله إن أحبّ أصحابي إليّ أمهرهم وأفقههم في الحديث (وأكثرهم حديثنا)، وإن أسوأهم عندي حالاً (أكثرهم عنتاً ومقتاً) وأمقتهم إليّ الذي إذا سمع الحديث يُنسب إلينا ويروى عنّا فلم يعقله، ولم يقبله قلبه، أشمأز منه (من سماعه وكفر به) وجحدّه، وكفرّ من (رواه) (و) دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج وإلينا أُسند (فصار بذلك كافراً بنا) فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا. ^(٤)

ول «المحقّق البحراني» رحمته الله في المقام قولٌ مستجمع رزين، ورأي راجح سديد، قد تعارضه آراء مستحدثة ونظريات متأخرة، ولكن مما لا شك فيه ولا شبهة، أن الرجل يمثّل الأصالة والفقاهة الحقّة، وهو ينطلق من الأسس والقواعد العلميّة التي تسمح له بالأسنتباط والتنظير، بلا ريب، فهو أبين بجديتها، بل أحد أساطينها وأعلامها، وسأعود بعد عرض قوله لفذلكة تخلص إلى ما أريد من الاستشهاد به - دون سواه - ممن ذهب إلى الرأي نفسه في اعتبار «الكتب الأربعة»، وهم جميع فقهاء الإمامية من «المدرسة الأصولية»! كما صرّح به «الشهيد الثاني» و«الشيخ البهائي» في (درايتهما). ^(٥)

(١) المحاسن ل «البرقي» ج ١ ص ٢٣٠ ح ١٧٥.

(٢) «سائي» كما في (التفقيح): نسبة إلى «سايه» من قرئ «المدينة» المشرفة، وقيل: إنها قرية ب «مكة» زادها الله شرفاً، وقيل: وإد بين الحرمين، وقال «أبن سيده» هو وإد عظيم به أكثر من سبعين نهراً تجري، تنزله «بنو سليم» و«مُرَينة». أنتهين. وأختار «النجاشي» الأول، والظاهر بقريّة رواية «حمزة بن بزيع» عنه، أنه «علي بن سويد السائي» من أصحاب «موسى بن جعفر» و«الرضا» عليه السلام. عن هامش (البحار) ج ٢ ص ١٨٦.

(٣) (بصائر الدرجات) ل «الصفار» ص ٥٥٨.

(٤) (البحار) ل «المجلسي» ج ٢٥ ص ٣٦٥. ما بين القوسين () جاء في نسخ أخرى.

(٥) (الوجيزة في الدراية) ل «البهائي» ص ١٦، و(الدراية) ل «الشهيد الثاني» ص ١٧.

ذَكَرَ قَدَسُ فِي بَيَانِ وَجْهِ تَعَارُضِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ عَنْهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: ... وَمِنْ هُنَا دَخَلَتْ الشُّبْهَةُ عَلَى جُمْهُورٍ مَتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَظَنُّوا أَنَّ هَذَا الْأَخْتِلَافَ (تَعَارُضَ الرِّوَايَاتِ) إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ دَسِّ أَخْبَارِ الْكُذْبِ فِي أَخْبَارِنَا، فَوَضَعُوا هَذَا الْأَصْطِلَاحَ لِيَمِيزُوا بِهِ صَحِيحَهَا عَنْ سَقِيمِهَا، وَغُثَّهَا مِنْ سَمِينِهَا، وَقَوَّيَ الشُّبْهَةَ فِي مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا رِوَايَةُ مُخَالَفِ الْمَذْهَبِ وَظَاهِرِ الْفَسْقِ وَالْمَشْهُورِ بِالْكَذْبِ مِنَ «فَطَّحِيٍّ» وَ«وَأَقْفِيٍّ» وَ«زَيْدِيٍّ» وَ«عَامِّيٍّ» وَكَذَّابٍ وَ«غَالٍ» وَنَحْوِهِمْ.

وَتَانِيهِمَا مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ أَنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِثْلًا يَكْذِبُ عَلَيْهِ وَأَمْثَالَهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى دَسِّ بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْكَاذِبَةِ فِي أَحَادِيثِهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَتَفَطَّنُوا نَوَّرَ اللَّهُ ضُرَائِحَهُمْ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي بَأَيْدِينَا إِنَّمَا وَصَلَتْ بَعْدَ أَنْ سَهَرَتِ الْعَيُونَ فِي تَصْحِيحِهَا، وَذَابَتِ الْأَبْدَانُ فِي تَنْقِيحِهَا، وَقَطَعُوا فِي تَحْصِيلِهَا مِنْ مَعَادِنِهَا الْبُلْدَانَ، وَهَجَرُوا فِي تَنْقِيحِهَا الْأَوْلَادَ وَالنِّسْوَانَ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَتَبَعَ السَّيْرَ وَالْأَخْبَارَ، وَطَالَعَ الْكُتُبَ الْمَدُونَةَ فِي تِلْكَ الْأَثَارِ.

فَإِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْهَا - عَلَى وَجْهِ لَا يُزَاوِمُهُ الرِّيبَ، وَلَا يُدَاخِلُهُ الْقَدْحَ وَالْعَيْبَ - أَنَّهُ كَانَ دَابُّ قُدَّمَاءِ أَصْحَابِنَا الْمَعَاصِرِينَ لَهُمْ (لِ «الْأُتْمَةِ» عَلَيْهِ السَّلَامُ)، إِلَى وَقْتِ «الْمُحَمَّدِيِّينَ الثَّلَاثَةَ» (١)، فِي مَدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِمِئَةِ سَنَةٍ، ضَبُطَ الْأَحَادِيثَ وَتَدْوِينَهَا فِي مَجَالِسِ «الْأُتْمَةِ»، وَالْمَسَارَعَةَ إِلَى إِثْبَاتِ (تَدْوِينِ) مَا يَسْمَعُونَهُ خَوْفًا مِنْ تَطَرُّقِ السُّهْوِ وَالنِّسْيَانِ، وَعُزْضَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ صَنَّفُوا تِلْكَ الْأُصُولَ الْأَرْبَعِمِئَةَ الْمُنْقُولَةَ كُلَّهَا مِنْ أَجْوِبَتِهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنْهَمَ مَا كَانُوا يَسْتَحْلُونَ رِوَايَةَ مَا لَمْ يَجْزَمُوا بِصِحَّتِهِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ عُرِضَ عَلَى «الصَّادِقِ» عَلَيْهِ السَّلَامُ كِتَابُ «عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ» فَاسْتَحْسَنَهُ وَصَحَّحَهُ، وَعَلَى «العسكري» عَلَيْهِ السَّلَامُ كِتَابُ «يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» وَكِتَابُ «الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ» فَأَثْنَى عَلَيْهِمَا. وَكَانُوا عَلَيْهِ السَّلَامُ يُوَقِفُونَ شِيعَتَهُمْ عَلَى أَحْوَالِ أَوْلِيَاءِ الْكُذَّابِينَ، وَيَأْمُرُونَهُمْ بِمَجَانِبَتِهِمْ، وَعَرَضَ مَا يَرِدُ مِنْ جِهَتِهِمْ عَلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ وَتَرَكَ مَا خَالَفَهَا.

(١) المقصود بـ «المحمديين الثلاثة» عليهم السلام هم: «محمد بن يعقوب الكليني»، «محمد بن بابويه القمي الصدوق»، «محمد بن الحسن الطوسي» عليهم السلام.

فروى الثقة الجليل «أبو عمرو الكشي» في كتاب (الرجال) بإسناده عن «محمد بن عيسى ابن عبيد» عن «يونس بن عبد الرحمن» أن بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر فقال: يا «أبا محمد» (كنية «يونس») ما أشدك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني «هشام بن الحكم» أنه سمع «أبا عبد الله» عليه السلام يقول: " لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن «المغيرة بن سعيد» لعنه الله دسّ في كتب (أصحاب) «أبي» أحاديث لم يحدث بها «أبي»، فأتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم .

قال «يونس»: وافيئ «العراق» فوجدتُ بها قطعة (جماعة) من أصحاب «أبي جعفر» ووجدت أصحاب «أبي عبد الله» عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذتُ كتبهم وعرضتها من بعدُ على «أبي الحسن الرضا» عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث «أبي عبد الله» عليه السلام، وقال: إن «أبا الخطاب» كذب على «أبي عبد الله» عليه السلام، لعن الله «أبا الخطاب»، وكذلك أصحاب «أبي الخطاب» يدشّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب «أبي عبد الله» عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدّثنا (حدّثنا) بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنّنا عن الله وعن رسوله نُحدّث ولا نقول قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصداقٌ لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه، وقولوا أنت أعلم وما جئت به، فإن لكلامنا حقيقة وعليه نوراً، فما لا حقيقة له ولا عليه نور فذلك قول الشيطان. ^(١)

أقول: فأنظر - أيدك الله تعالى - إلى ما دلّ عليه هذا الحديث من توقّف «يونس» في الأحاديث واحتياطه فيها. وهذا شأن غيره أيضاً كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى، وأمّهم عليهم السلام بعرض ما يأتي من الأخبار، من غير المؤمن، على الكتاب والسنة تحزراً من تلك الأحاديث المكذوبة. فهل يجوز في العقول السليمة والطباع المستقيمة أن مثل هؤلاء الثقات العدول، إذا سمعوا من «أئمتهم» مثل هذا الكلام، أن يستحلّوا بعد ذلك نقل ما لا يثقون بصحّته ولا يعتمدون على حقيقته (صدّقه)؟

(١) (رجال الكشي) ص ١٩٥.

بل من المقطوع والمعلوم عادة من أمثالهم أنهم لا يذكرون ولا يروون في مصنفاتهم إلا ما أتضح لهم فيه الحال، وأنه في الصدق والأشهر كالشمس في رابعة النهار، كما سمعت من حال «يونس» (عليه السلام).

وهذا كان دأبهم (عليهم السلام) في الهداية لشيعتهم، يوقفونهم على جميع ما وقع وما عسى أن يقع في الشريعة من تغيير وتبديل، لأنهم صلوات الله عليهم حُفَاطُ الشريعة وحملتها وضباطها وحرستها، ولهم نوابٌ فيها من ثقات أصحابهم وخواص رؤسائهم، يوحدون إليهم أسرار الأحكام، ويوقفونهم على غوامض كل حلال وحرام، كما قد زوي ذلك بأسانيد عديدة، على أن المفهوم من جملة من هذه الأخبار أن تلك الأحاديث المكذوبة كلها كانت من أحاديث الكفر والزندقة والإخبار بالغرائب.

فمن ذلك ما رواه في الكتاب المتقدم (رجال الكشي^(١)) عن «يونس بن عبد الرحمن» عن «هشام بن الحكم»: أنه سمع «أبا عبد الله» (عليه السلام) يقول: كان «المغيرة بن سعيد» يتعمد الكذب على «أبي» ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب «أبي»، يأخذون الكتب من أصحاب «أبي» فيدفعونها إلى «المغيرة»، فكان يدس فيها كتب الكفر والزندقة ويسندها إلى «أبي» (عليه السلام)، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثوها في الشيعة. فكل ما كان في كتب أصحاب «أبي» (عليه السلام) من الغلو فذاك مما دسّه «المغيرة بن سعيد» في كتبهم.^(١)

وبإسناده عن «حماد» عن «حريز» قال - يعني «أبا عبد الله» (عليه السلام) - : إن أهل «الكوفة» لم يزل فيهم كذاب، أما «المغيرة بن سعيد» فإنه يكذب على «أبي» - يعني «أبا جعفر» (عليه السلام) - قال: حدّثه أن نساء آل محمد (عليهم السلام) إذا حضنَ قَصِين الصلاة. وكذب والله ما كان من ذلك شيء، ولا حدّثه. وأما «أبو الخطاب» فكذب عليّ وقال: إني أمرته هو وأصحابه أن لا يصلي المغرب حتى يروا الكواكب... الحديث.^(٢)

(١) (رجال الكشي) ح ٤٠١. وفي رواية قال «الباقر» (عليه السلام): مثله («المغيرة») مثل «بلعم بن باعورا» الذي قال الله عز وجل ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخْنَا مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾.
 (٢) المصدر السابق ص ٢٢٨. و«أبو الخطاب» هو «محمد بن مقلص أبي زينب الأسدي الكوفي الأجدع البرّاد» يكنى «أبا ظبيان» رأس الفرقة «الخطابية»، غالٍ ملعون، كان أول أمره من أصحاب «أبي عبد الله الصادق» (عليه السلام)، ثم أصابه ما أصاب «المغيرة» فأنسلخ من الدين وكفر.

على أن مقتضى الحكمة الربانية وشفقة «الأئمة» عليهم السلام على من في أصلاب الرجال من شيعتهم (أي الأجيال القادمة من الشيعة)، تمنع من أن يتركوهم هملاً يمشون على غير طريق واضح ولا منار لائح، فلا يميّزون لهم الغث من السمين، ولا يهدونهم إلى جادة الحقّ المبين، ولا يوقفونهم على ما يقع في الشريعة من تغيير وتبديل، وما يُحدثه الكذّابون المفترّون من البدع والتضليل، كلاً ثم كلاً، بل أوضحوا الدين المبين نهاية الإيضاح، وصفّوه من شؤب كل كدر، حتى أسفر كضوء الصباح.

ألا ترى إلى ما ورد عنهم من حثهم شيعتهم على الكتابة لما يسمعونهم منهم، وأمرهم بحفظ الكتب لمن يأتي بعدهم، كما ورد في جملة من الأخبار التي رواها «ثقة الإسلام» في جامع الكافي، وغيره في غيره، وإلى تحذيرهم الشيعة عن مداخلة كل من أظهر البدع وأمرهم بمجانبتهم، وتعريفهم لهم بأعيانهم، كما عرفت في ما تلونا من الأخبار؟

ومن ذلك أيضاً ما خرج عن «الأئمة» المتأخرين صلوات الله عليهم أجمعين، في لعن جماعة ممن كانوا كذلك، ك «فارس بن حاتم القزويني»، و«الحسن بن محمد بن بابا»، و«محمد بن نصير النميري»، و«أبي طاهر محمد بن علي بن بلال»، و«أحمد بن هلال»، و«الحسين بن منصور الحلاج»، و«أبن أبي العزاقر»، و«أبي دلف»، وجمع كثير ممن يتسمى بالشيعة، ويظهر المقالات الشنيعة من الغلوّ والإباحات والتناسخ ونحوها، وقد خرجت في لعنهم التوقيعات عنهم عليهم السلام في جميع الأماكن والبراءة منهم. وقد ذكر «الشيخ» عليه السلام في كتاب الغيبة (جمعاً من هؤلاء، وأورد «الكشي» أخباراً في ما أحدثوا، وما خرج فيهم من التوقيعات لذلك، من أحبّ الوقوف عليها فليرجع إليه.

←

وردت روايات كثيرة في ذمّه ولعنه وحكى عن «القاضي النعمان المصري» أنه ممن أستحلّ المحارم كلّها، ورخص لأصحابه فيها، وكانوا كلّما ثقل عليهم أداء فرض أتوه فقالوا: يا «أبا الخطاب» خفف عتاً، فإمرهم بتركه (تأمل في حال «المتقفين» وسرّ تقليدهم «الضال المضل»)! حتى تركوا الفرائض وأستحلوا المحارم، وأباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور وقال: من عرف «الإمام» حلّ له كل شيء كان حُرّم عليه، فبلغ أمره «جعفر بن محمد» عليه السلام فلم يقدر عليه بأكثر من أن يلعنه ويتبرأ منه، وجمع أصحابه فعرفهم ذلك، وكتب إلى البلدان بالبراءة منه وباللعنة عليه، وعظّم أمره على «أبي عبدالله» عليه السلام وأستفطعه وأستسهاله فلعنه ودعا عليه بإذقة حرّ الحديد، فأستجاب الله دعاءه فقتله «عيسى بن موسى العباسي» والي «الكوفة». ■

وقد شدّد أصحاب «الأئمة» الأمر في ذلك، حتى ربّما تجاوزوا المقام (أي بالغوا في الحرص والحذر)، حتى إنهم كانوا يجانبون (يبعدون) الرجل بمجرد التهمة بذلك! كما وقّع ل «أحمد بن محمد بن عيسى» مع «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» من إخراجهم من «برقة» (من أعمال قرى) «قُم» لما طعن عليه القمّيون، ثم أعاده إليها لما ظهر له براءته، ومشى في جنازته حافياً إظهاراً لنزاهته مما زُمي به. وكما أخرج «سهل الآدمي»، وأظهر البراءة منه ومنع الناس من السماع عنه. وكما استثنى «محمد بن الحسن بن الوليد» جملة من الرواة...

وقد عدّوا جماعة من الرواة في الضعفاء، ونسبواهم إلى الكذب والأفتراء، ومنهم من خرّجت التوقيعات فيه عنهم عليه السلام، ومنهم من أطلعوا على حاله الموجب لضعفه، ومنهم «محمد بن علي الصيرفي أبو سميئة»، و«محمد بن سنان»^(١)، و«يونس بن ظبيان»، و«يزيد الصائغ» وغيرهم، وذلك ظاهرٌ لمن تصفّح كتب الرجال وأطلع على ما فيها من الأحوال. ومن الظاهر، البيّن الظهور، أنه مع شهرة الأمر في هؤلاء المعدودين وأمثالهم، فإنه لا يعتمد أحدٌ ممن أطلع على أحوالهم على رواياتهم، ولا يدوّنونها في أصولهم إلاّ مع اقتنائها بما يوجب صحّتها ويعلّن بثبوتها كما صرح به شيخنا «البهائي» في كتاب (مشرق الشمسين)، وقد نقل «الصدوق» عليه السلام في (عيون أخبار الرضا) حديثاً في سنده «محمد بن عبدالله المسمعي»، ثم قال بعد تمام الحديث ما هذا لفظه:

قال مصنف هذا الكتاب: كان شيخنا «محمد بن الحسن بن الوليد» سيئ الرأي في «المسمعي» راوي هذا الحديث، وإنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب (الرحمة)، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورّواه لي. أنتهى. أقول: وكتاب (الرحمة) ل «سعد ابن عبدالله». فأنظر إلى شدّة احتياطهم وتورّعهم في عدم نقل ما لا يثقون به إلاّ مع أنضمام القرائن الموجبة لصحته وثبوتها. وبالجملة: فالخوض في كتب الرجال - والنظر في مصنفات المتقدمين والأطلاع على سيرتهم وطريقتهم - يفيد الجزم بما قلنا. وأما من أخذ بظاهر المشهور من غير تدبّر لما هو ثمة مذكور فهو فيما ذهب إليه معذور. وكلّ ميسّر لما خلّق له، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. أنتهى كلام «المحقق البحراني».

(١) ل «الشيخ محمد السندي» بحث تحقيقي لطيف حول «محمد بن سنان» في كتابه في علم الرجال، يُلخص فيه إلى براءته من تهمة الوضع، ويرجع السبب في اتهامه إلى روايته لأحاديث فيها علوّ وأرتفاع في العقيدة.

(٢) (الحدائق الناضرة) ل «الشيخ يوسف البحراني» ج ١ ص ٨.

وبالجملة، فإن أحاديث «آل محمد» ﷺ هي من أقدس مقدساتنا وأعزُّ مُدَّخراتنا وأغلى ممتلكاتنا، وهو ميدان عزيز مصون، وقلعة منيعة وحصن حصين، وحياض حكرٌ في مسِّ أسرارها وخدش دفائنها، وفي نقدها وجرح روايتها، على ذوي الاختصاص والأمانة، وليست شرعة لكلِّ وَّارد، يخوض فيها بجهله، فيخبط العين الصافية، ويكدر المشرب الروي، بتضعيفاته وتشكيكاته وتوهُّماته وجهالاته، فيعمد من عجزه وعدم تخصُّصه، لئيسقَطُ ذُرّاً ويهدر جواهر ويضيِّع كنزاً يفوق المال والبنين قيمة وثنماً، قاسى السِّلَفُ الأُمَرَّين في حفظه وإبلاغه لنا كأمانة مصونة بالغالي والنفيس، وينتظر الخلف من الأجيال القادمة وُصولها وتسَلُّمها منّا، ويترقَّب التاريخ دُورنا في حفظها وإيصالها كاملة غير منقوصة، وسليمة غير مكلومة، فإن عجزت أفعالهم بعضها وضاعت صدور آخرين عن إدراك أسرارها، وحُرِّمت أن تنهل من معينها، وتتلقن من فيضها، فشرقت بعقولها الواهية وغرَّبت بحلومها السفهية، لتلتقط ضغثاً من هنا، وضغثاً من هناك، تَلْفَق وتزَيِّف، وتفترى وتكذب، فتصنع لنفسها ديناً وتبتدع من أهوائها مذهباً... فليس لها إلا أن تترك هذا الكنز المعرفي كما هو، وتذر في سنبله، دون تحريف وتزييف، وحذف و"تعديل" و"تشذيب" مما صار ينادي به الحمقى المغفلون، ويطالب المرضى المغرضون، فهي مطالب ودعاوى تعارض - في الأقل الأدنى - أوليات الأمانة العلميَّة، وتجانب الموضوعية والشرف والنزاهة، فهذا التراث ملك للبشرية جمعاء، وإن سلَّطت دولة ومكَّنت حكومة على البلاد والعباد، وبُسيطت يدٌ لتُفسد في الأرض بدل أن تقيم الصلاة، فلا سلَّطان على العِلْم والفقهِ والفكر، وهذا التراث. عسى أن يبعث الله من بعد من يعرف قدره!

إن هذا التراث هو وَحدَه الكفيل بقطع دابر التقوُّل والأفتراء، ومنع إدخال ما ليس من الدين فيه، وفيه الكفاية على صعيد الاستنباط والتماس أدلَّة الأحكام، وما يغني عن شيطانات الأبتداع والرأي والقياس.

٥- وبعد، فإن أحاديث «أهل البيت» ﷺ ليست هي وَحدَها مصدراً للأحكام الشرعية، بل هناك الكتاب العزيز إلى جوارها في المصدرية، فعلى من يريد التصدِّي لمعرفة الأحكام الشرعية أن يحيط بالمصدرين فهماً وتفسيراً وأستيعاباً.

ثم إذا ضُمَّ إلى هذين المصدرين (الكتاب والسنة) مصدرا "العقل" و "الإجماع"، فلا بدَّ في "العقل" من التوثُّق من مصدريته للأحكام الشرعية، وموارد حُكمه، والشرائط التي لا بُدَّ من توفرها في ذلك، وهكذا بالنسبة إلى الثاني، أي "الإجماع"، لا بُدَّ من التوثُّق من مصدريته لحكم الشرع، وكيفية ذلك، والشرائط التي يجب توفرها في ذلك، بالإضافة إلى الإحاطة بأقوال الفقهاء، من المتقدمين والمتأخرين.

وقد أشار «الشهيد الثاني» رحمته الله إلى الشرائط المعتمدة في المفتي القادر على تذليل الصعاب ومعالجة الأدلة، وما قد يُطلق عليه "مناطق الفراغ"، فيجوز أخذ الأحكام الشرعية عنه، فقال: أعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً فقيهاً. وإنما يحصل له الفقه إذا كان قبيحاً بمعرفة الأحكام الشرعية، مستنبطاً لها من أدلتها التفصيلية - من الكتاب والسنة والإجماع وأدلة العقل - وغيرها مما هو محقق في محله، ولا يتمُّ معرفة ذلك إلا بمعرفة ما يتوقَّف عليه إثبات الصانع وصفاته التي يتمُّ بها الإيمان والنبوة والإمامة والمعاد من علم الكلام. ومعرفة ما يكتسب بها الأدلة من النحو والصرف واللغة العربية وشرائط الحدِّ والبرهان من علم المنطق. ومعرفة أصول الفقه وما يتعلق بالأحكام الشرعية من آيات القرآن. ومعرفة الحديث المتعلق بها، وعلومه متناً وإسناداً، ولو بوجود أصل صحيح يرجع إليه عند الحاجة إلى شيء منه. ومعرفة مواضع الخلاف والوفاق، بمعنى أن يعرف في المسألة التي يفتي بها أن قوله لا يخالف الإجماع، بل يعلم أنه وافق بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن المسألة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره أو ما قاربه. وأن يكون له ملكة نفسانية وقوة قدسية يقتدر بها على اقتناص الفروع من أصولها وزدَّ كلَّ قضية إلى ما يناسبها من الأدلة. وهذه شرائط المفتي المطلق المستقل، أوردناها على طريق الإجمال...^(١).

هذه هي أهم الصعوبات والعقبات التي لا بدَّ من تذليلها في طريق معرفة الأحكام من مصادرها، والسَّعي لأجتيازها عند ممارسة أستنباط الحكم الشرعي من مصادره على الوجه المطلوب، هو الذي يطلق عليه في عرف علماء الشيعة الأجتهد.



(١) (ثنية المرید فی آداب المفید والمستفید) لـ «الشهيد الثاني» ص ١٧١.

إن شرط "الحياة" في المرجعية، ناهيك بأنه يكمل عمليّة الاستنباط ويفعل التقليد والإفتاء ويجعله ممارسة ملموسة مشهودة تتجاوز الحالة النظرية ومجرد الإخبار عن رأي وفكرة، فإنه يؤمن للأمة حاجة ضرورية أخرى، تكفيها محاذير غياب الراعي وفراغ الموقع القيادي على الصعيد الروحي والعقدي، مما نراه - على سبيل المثال - في البقية الباقية من أتباع النهج الأخباري الذي لا يشترط الحياة في المرجع المقلد. فعلى الرغم من أن هذه المدرسة تقوم على التمسك بأحاديث «أهل البيت» عليهم السلام، (مما ذكرنا الشاهد عليه في رأي «المحقق البحراني»، والأشد منه في هذا النهج هو ابن أخيه «الشيخ حسين الدرزي» رحمته الله) المتوفى عام ١٢١٦، صاحب (سداد العباد)، الذي ما زال المؤمنون باقين على تقليده منذ قرن ونصف!)، وكانت المناطق والبلاد التي تضي على هذا النهج تتميز - نتيجة لهذا المعتقد - بالولاء وتشكل مناراً للشعائر الحسينية والعزاء، والثبات العقائدي والمضاء الذي لا تهز أغصانه العواصف ولا تنال من رسوخه النوائب... وإذا بها تصبح مرتعاً للضلال والانحراف وملعباً للأحزاب والقيادات المتاجرة بالدين، والمفرطة بالقيم العقائدية والأخلاقية في سبيل أهدافها السياسية الهابطة!

إن فقد المرجعية المعاصرة والمواكبة لكلّ جيل، والأنقطاع عن الحواضر والحوزات العلمية الحيّة بفقهها، النابضة بحيويتها، المنفصلة المتحركة، أخلت الساحة وأفسح للتيارات المنحرفة والشخصيات الضالّة بالنفوذ والتوغّل في هذا المجتمع حتى النخاع وإلى حدود مكنتها من الانقلاب على فكرها وأستلاب معتقدها وأنتهاب أعزّ ممتلكاتها!

لقد أستغلت الأحزاب السياسية وأستثمرت حكم تقليد الميت والرجوع إلى فقيه توفاه الله منذ أمد، وهكذا فعل الباحثون عن الإثراء من أموال الحقوق الشرعية، وأستغلوا غياب مرجعية حاضرة... فأصبح الأخباريون اليوم نهياً لمطامع الأحزاب الدينية، وتحوّلت «البحرين»، دار الإيمان التي أقرن ذكرها بولاء «آل محمد» وأنعقد بعشقهم عليهم السلام وترويح فضائلهم ونشر مناقبهم، والحاضنة الأولى للشعائر الحسينية، أصبحت مركزاً للطعن والتشكيك، ومعقلاً للضلال والإضلال! ولا تجد هتكا للحديث وأستخفافاً بالتراث ومصادرة لواقع عقدي وقفراً على حقيقة فقهية، كما تراها هناك!

ولا يقف الداء عند أتباع الأخبارية التي تحيز تقليد الميِّت... ففي أتباع الأصولية التي توجب تقليد المرجع الحيّ، ترى تيارات وخطوطاً، تقفز على عطاء شرط "الحياة" هذا، وتعيش مرجعيتها الميتة أشد مما تفعل الأخبارية! وتتعاطى مع اسمه وعنوانه، وكأنه خالد لم ولن يموت! اللهم إلا أن ينبري من داخل "البيت" من ينهض بالدور و"يرث" التركة الثمينة من جاهٍ ومالٍ وأتباع، ويمنع أن تذهب إلى "الأغيار"!

إن "ورثة" المرجع الفقيد، من أبنائه وأصحاره وحاشيته، أو حزبه وجماعته (إن كان من ذوي التوجهات السياسية)، يتاجرون بأسمه، ويستثمرون عنوانه، وكأنهم يستنزفون ويعتصرون الفترة التي تصدّى فيها لزعامة الطائفة، طويلة كانت أم وجيزة...

وليتها كانت مرجعية تشكّل قمة أو قيمة علمية، وفلتة دهر قل أن يجود الزمان بمثلها، أسست لمبانٍ فقهية مبتكرة وأرست قواعد متينة، ما زالت قائمة، فكان البقاء على تقليدها والأرتهان لفقهِها وعلمها، يعود لعجز الحوزة عن تجاوزها، ويرجع لخلوها وأفتقادها مبدعين يتفوّقون بجديد، كما كان الحال مع آراء «شيخ الطائفة الطوسي» رحمته الله - على سبيل المثال - الذي عجز أخلافه من تلاميذه وغيرهم، عن التفوّق عليه، لأجيال متلاحقة وعقود متهادية! حتى لاحت في الأفق تباشير نهضة علمية كانت بدايتها في كسر حاجز قداسة آراء «الشيخ الطوسي» والبدء بنقدها ومعارضتها، ثم مخالفتها، وكان المبادر وحامل لواء هذه النهضة هو «الشيخ محمد بن إدريس الحلي» رحمته الله صاحب «السرائر» (المتوفى ٥٩٨هـ) (وهو من أسباط «الشيخ»)، وكان أشدهم جراً، وأكثرهم نقداً لطريقة وأفكار «جدّه» رحمته الله، وقد عرّض بسبب ذلك للملامة شديدة، لكن لولا إقدامه هذا، لما تجرّأ أحدٌ على معارضة أفكار «شيخ الطائفة» رحمته الله!

من هنا كان «أبن إدريس» الفاتح المجدّد، بل المحطّم لفكرة "التقليد الحوزوي" إن صحّ التعبير، التي كانت - في واقعها - تستلب الأجتهد جوهره، وتُفقد التفقّه حقيقته، فالحوزة وهي مهد هذا وموئل ذاك، كيف لها أن تخضع وتقدّس فكر مجتهدٍ منها عظم؟ وقد أسدى رحمته الله بذلك خدمة كبيرة للطائفة في أنفتاح باب الأجتهد، وطيّ صفحة تقليد "الأموات"، منها بلغ خطرهم وعظم شأنهم.

ليت التعظيم والإبقاء على تقليد الأموات في عصرنا كان من هذا القبيل ولتلك العِلل والأسباب! لهان الخطب وحقّت المصيبة، وأمكّن الحوار، والأمل في «أبن إدريس» آخر يجدد الروح في حوزتنا ويحيي دُنيا الفقاهة والأجتهد.

ولكن تعال إلى الإسفاف والأنحدار، بل التسافل والأنحطاط، في سلوك "ورثة" حزب وحاشية وأبناء وأصهار، وما يفعلون للإبقاء على "مرجعهم" الراحل، ومقلّدين وأتباع وأموال! والحال أن "الرجل" من لم يستوفِ الشرائط في حياته، لا بلغ أجتهداً ولا عرف عدالة، بل من المؤكد أنه كان مدّعياً منتحلاً، لكنهم يعمدون إلى الإبقاء عليه مرجعاً وهو ميّت في قبره!... فأنظر أين وصل الحال، وإلى أين بلغ بنا المآل؟! لقد صاروا يدعون الناس إلى تقليد "مكتب"!

مكتب يفتي بالأحكام، ويقبض الأخماس والحقوق الشرعية، ويفصل في الخصومات، ويطلق "المعلقات" من النساء، ويحكم بثبوت شهر رمضان وهلال العيد مزايده، فيبادر قبل الجميع (وكأنها مباراة)، ليحظي بقصص سبق!... كل ذلك يأتيهم من قبر، من رهين جنادل وتراب، بل أغلال ومقامع من حديد إنكاره ظلامه «الزهراء» ﷺ! ذلك ريثما يهَيئوا أحد الأبناء وتذلّل الصعاب وتُرفع الموانع من طريق تكريسه، والإعلام كفيل بهنذا عبر دعاية تستهوي الفسّاق وأنصاف الملتزمين الباحثين عن غطاء لإباحيتهم وتسيبهم، وزخّم وتكرار، يصنع من السراب ماءً، ومن المدرّ جبلاً، ومن شر متطير صوراً تبرق وتلمع، هناك في الأفق البعيد، فتكون نجماً يستهوي العوام، الذين لن يبالوا سماءً يتألّق فيها، وأنتى لهم التناؤش! ثم من خلال مؤسسات ومبزّات ترتمن الفقراء بخدماتها، يسدّدون الدّين هتافاً للمرجع الوريث وتهليلاً بحمده وتسيباً بمجده... ودينناً يضيع!

ليس لتطفّل على الفقه كـ «الضال المضل»، غارق في الحسّ والمادة، مدفون في ركام الأهواء في حياته، منغمس في الخطام، وهو يلهث وراء المزيد من المال (ولو في بورصات «سنغافورة»، ومشاريع المطاعم والسياحة) والشهرة (ولو على طريقة: خالف تُعرف!)، يكتب في (فقه الحياة) معرّضاً بمواعظ الدين ورسالته في بناء الآخرة والسعي لها! ويسخر من تراثنا المقدّس لأنه بقايا أموات وصنيعة ماخض يريده مندثراً!

ثم "يصدّم" الواقع، ويحطّم بزعمه "الأصنام"، ويأبى الخضوع لصنائع بشر مثله وأجتهادات فقهاء ليس لديهم أكثر مما يملك! ويثور ويتمرد، ويفتعل الفتنة تلو الفتنة، ويهيج ويشغل الحوزة العلمية والساحة الإيمانية، بضجيج شيطاني، يريد الصدّ عن الحقّ، ولسان حاله: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾ (فصّلت)...

ليس لهذا الهراء أن يعطي ديناً ويكون مرجعية وهو حيّ، فكيف به ميتاً؟...
وقد رأى العام والخاص حين حانت ميّته، كيف أُنبعث النتن من وصيّته قبل جثته! وبنّ أنه "فرعوني" بامتياز، نقل إلى قبره أدوات ملكه، وأسس لخلوده، ورثب لبقاء وحياة اسمه وصورته، وأستمرار أبنائه ومؤسساته ومرجعياته، وأعدّ العدة وأحكّم العقد بما ينسف كلّ مدّعياته التنويرية، وتتهاوئى أمامه سابق أقواله التقدّمية، التي ظهر أنها كانت بضاعة السوق ومتاع المرحلة ليس إلّا، وتجلّت الصنمية وتجسّدت في شخصيته كما لم يسبقه طاغوت قبله!... ولنكن أين ذوي الألباب، وأين من يشري آخرته بدنياه؟

هكذا تعيش ساحتنا سحق "شرط الحياة" في المرجعية... والضال المضل الذي ذكرت، مجرد شاهد، وإلا فالحالة تتكرّر في غيره، وقد شهدت (عبر بثّ فضائي مباشر، لقناة تلتقي معهم في الطريق) وأنا أكتب هذه السطور، سنويّة أحدهم (الرابعة عشرة!) ممن توفاه الله شهيداً... وما هي الجموع تمشي إلى قبره (كما «الحسين» عليه السلام!) والنعوش الرمزية تخرج على أكتاف العسكر، والمعمّمون المزيّفون يحتلون الصفوف الأولى في المحفل، يلوّحون بالأعلام كأطفال المدارس، على خلفية نشيد يجلجل بأمجاد "المرجع الخالد"!

وفي تلك الفضائيات المغويّة، التي غدت الرافد الأول للعقل الجمعيّ السوقيّ الهابط، والمنطلق الأخطر للترويج والدعاية على الطريقة "الهوليوودية" (موقع نجوم السينما في «أمريكا») وصنع "الأوثان"... في تلك الفضائيات، إحياء لرموز "بيت" يخال المتابع لها أن القيامة ستقوم لفقده، وأن "الثلمة" هنا صدع في العرش! وأن الرجل وحيد دهره وفريد عصره، والحال أن المسكين واحد من طبقة، وأمثاله في الحوزات بالآلاف! وما زالوا يكرّرون ويعيدون، ما بعث في أهل الوعي والبصيرة، والعلم والثقافة، التقرّز والغثيان، وأورث العوام - والحمد لله - الضجر والسأم، وقلّب الأمر فيهم إلى ضدّه!

والخلاصة في هذا الباب:

إن شرط "الحياة" في مرجع التقليد، يؤمّن تجدد الفقه وحيويّته، من خلال مواكبته لتطوّرات الزمان وتغيّرات المكان، ويحقّق منعه وحصانته، ويحافظ على أصالته، عبر التزامه الأدلّة المستقاة من المصادر المشروعة، وعمّله بالأصول والقواعد المفروغ من سلامتها والمبرهن على صحّتها، ما يكفل طريقاً إلى الوحي والتنزيل، يسمح بانتساب الأحكام إلى شريعة «رسول الله» ﷺ، بعيداً عن بدع المبتدعين وآراء أرباب القياس والاستحسان، وتخزّصات الألتقاطيين. بل إن شرط الحياة هذا، هو من الشُّبَل العمليّة التي تبني الموانع وتقطع عليهم الطريق، وتسدّ دونهم الأبواب التي يريدون أن يفتحوها على الضلال والإضلال، وتنتهي - بلا ريب - إلى الانحراف.

وبعد، فإن شرط الحياة يسمح ويُفسح للأمة أن تراقب وتحاسب مرجعها، من خلال أهل الخبرة في القضايا العلميّة، ومباشرة في إحراز العدالة والتقوى وأستمرارها... فلا باطنية في التشيع ولا أسرار في الدين، وليس هناك حادثة وموقع إلّا ومرجع التقليد مُلزم ببيان دليله عليه وحجّته التي بنى عليها حكمه ورأيه، وأسس لموقفه، وهكذا عليه أن يفسّر ويعلّل كلّ تصرّف يظهر منه سقوط العدالة ومجانبة التقوى من ظلم أو إسراف أو غنى وثراء. وهذا ما لا محلّ له في الفقهاء الماضين.

إن شرط الحياة هو المنجى من التحجّر والجمود، ومن "الصنمية" وتعظيم الأشخاص، وما شاء الشيطان من عبادة الرموز!

فليس في التشيع مرجعيات دينيّة خالدة، لا زعامات شعبية دائمة، ولا قيادات ثابتة، وليس في فقه هذا المذهب وعقيدته ما يسمح بظهور أعلام يتحوّلون إلى رموز دينية، تصادر مواقع العصمة والإمامة من أهلها الذين جعلهم الله - دون سواهم - الأئمّة الدعاة والقادة الهداة والسادة الولاة والذادة الحماة وأولي الأمر وبقية الله وخيرته وحزبه وعيية علمه وحجّته وصراطه ونوره وبرهانه، وهم - على الحصر - أئمة الهدى ومصايح الدجى وأعلام التقى وذوي النهى وأولي الحجى وكهف الورى وورثة الأنبياء والمثل الأعلى والدعوة الحسنى وحجج الله على أهل الدنيا والآخرة والأولى...

وسواهم وغيرهم من علماء أعلام، وأساتذة الفلسفة والكلام، وأعظم مفسري القرآن الكريم، ومشايخ رواة الأحاديث الشريفة، وأمراء الفقه الأصغر والأكبر، ونوابغ فحول من سادة الفقه وأساتذة الأصول، ومرتاضين كُمل، بلغوا في السير والسلوك حدَّ الفناء والشهود، وهكذا أقرانهم من علماء مجاهدين، ومراجع مُصلحين، جمعوا إلى العلم فضل القيام، وبلغ بعضهم الغاية ونال الشهادة وحُسن الختام... لا يبلغون في القدر قُلامة إظفر «الإمام»، بل تراب نعله، ويرى أعلَمُهم وأعظمهم قدراً أن غاية مُناه أن يكون وأهله وماله وما يملك فداءً لأدنى شؤون «الإمام» ﷺ.

وما يجري - مع الأسف - في بعض الأوساط، هو من العارض الطارئ، الذي لن يبقى وسيزول ويتلاشى ويندر إن شاء الله، إن عاجلاً أو آجلاً، كما جرى ويجري بكل تيار وحركة تفتقد الأسس والركائز العلميّة التي تسوّغ لأدائها وتسمح بممارستها وتبيح أفعالها، وهي لا تملك (ما دامت تنتسب إلى المذهب الحق ولم تنفصل بما ينبذها ويصنّفها خارجه كـ «الفتحية» و«الواقفية» و«الناوسية» و«البترية»، أو «البابية» و«البهائية») إلا أن تنزل على ثوابت المذهب وأصول العقيدة التي تمنع هذه الصنميّة وترفضها... والجماعات التي تعظّم قادتها الماضين، أو تبالغ في تعظيم الحاليين وترفعهم إلى الإمامة والقداسة وتُنزِلهم منزلة العصمة (وإن تجاوزت ذلك أو تجاهلته في خطابها وتنكّرت له، لكنها تتبع مرجعها وتقاد له على عمى ينفي احتمال الخطأ فيه، ويأبى منطلق نقده وإمكانية محاسبته!)، هي على قسمين:

الأول: مُعظّمون يُحيون مراجع مزيفين. وهنا الطّامة والمصيبة! فهذه - في الأصل - فئات وجماعات سياسية، أو دنيويّة، أمتهنت الدين ووظّفته لأغراضها ومصالحها ودنياها. وهي تشبّع خططاً وبرامج ومشاريع تدعمها دُول ودوائر مخابرات وأحزاب وجمعيات سرّيّة، وإن اتّخذت عناوين ومسمّيات علنيّة.

الثاني: مُعظّمون يُحيون مراجع حقيقيين. وهم أقلُّ خطراً، إذ هناك ما يمكن الاحتكام إليه معهم، ويسمح بالمحاججة والحوار، ويفسح لنهيبهم وتحذيرهم من خطر الانتقال إلى الانحراف والأبتداع. ثم هي دعوة تتكفّل الأيام بأن تُطفئ بريقها وتفقد زخماً.

ليس في التشيع مدرسة «خوئية» و«خمينية»، ولا «مفيدية» و«صدوقية»... هناك "مرجع" أصيل ثابت وحيد، هو المولى «الحجة بن الحسن العسكري» عليه السلام، وجميع الفقهاء والمراجع الذين ترى، يرجعون إليه ويستقون من مدرسته، التي مثلها كما قال الله تعالى: ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿١٠١﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴿١٠٢﴾﴾ (إبراهيم)، وتعطي الأمة وتقدم للفرقة الناجية فقيهاً بعد فقيهه، وعالمًا بعد عالم، ومرجعاً بعد مرجع...

مضى «المحقق» على جلالته قدره، و«العلامة» على عظمته، و«الشيخ الطوسي» على فضله وكماله، ورحل «الشهيد الأول» وقضى «الثاني»، ولم يبق من «الأنصاري الأعظم» و«الميرزا النائيني» و«آغا ضياء العراقي» و«الأصفهاني الكمباني» و«الأخوند الخراساني»، إلا آثارٌ تخلد مَواقِعهم العلميَّة ووجودهم في الحوزات، ولا أدوار لهم عمليَّة، ولا حضور لهم في الأمة!... فهذا شأن الأحياء من المراجع الفقهاء.



سابعاً: الإيمان

المراد من "الإيمان" في شرائط المرجعية، أن يكون المفتي إمامياً. قال «الشهيد الأول» في «الذكرى»: يُعْتَبَرُ فِي الْفَقِيهِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ، قَدْ نُجِّهَ عَلَيْهَا فِي مَقْبُولَةِ «عَمْرِ بْنِ حَنْظَلَةَ» عَنْ «الصَّادِقِ» عليه السلام: أَنْظُرُوا إِلَيَّ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَنَظَرَ فِي حَالِنَا وَحِرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامِنَا، فَأَرْضَوْا بِهِ حَكْمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتَهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ، فَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ اسْتَخَفَ، وَعَلَيْنَا رَدٌّ، وَهُوَ رَادٌّ عَلَى اللَّهِ (وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ)، وَهُوَ عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ، فَإِذَا ائْتَلَفَا، فَالْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقَهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْزَعَهُمَا. الأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْإِيمَانُ، لِقَوْلِهِ: "مَنْكُمْ"، لِأَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ يَجِبُ التَّشْبِيهُ عِنْدَ خَبْرِهِ، وَهُوَ يَنَافِي التَّقْلِيدَ. ^(١)

وقال «الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري» في «اعتبار البلوغ والعقل والإيمان»: "ولا إشكال في اعتبار هذه الثلاثة". ^(٢)

(١) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، لـ «الشهيد الأول» ج ١ ص ٤٢.

(٢) رسالة التقليد، لـ «الشيخ الأنصاري» ص ٣١.

ومما يُستدل به على هذا الشرط، رواية «علي بن شويد»: قال: كتب إليّ «أبو الحسن» عليه السلام وهو في السجن: وأما ما ذكرت يا «علي» ممن تأخذ معالم دينك، لا تأخذ معالم دينك عن غير شيعتنا... (١) وقد نوقشت بضعف السند. (٢)

ومعتبرة «أبي خديجة» التي جاء فيها: "ولكن أنظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا... (٣). وعبارتا: "من كان منكم"، و"رجل منكم"، تدلّان على أن القاضي والمفتي يجب أن يكون شيعياً. (٤)

ويرد على هذه الرواية والأولى (مقبولة «أبن حنظلة») - بعد فرض قبولها سنداً - أنها واردتان في القضاء، وهو باب مختلف عن باب الفتوى. (٥)

وقال «الشهيد الثاني» عليه السلام: أما الإيمان، فإن أريد به الإسلام أو ما في معناه فأشترطه واضح، لأن الكافر ليس من أهل التقليد على المسلم ولا على مثله. وإن أريد به الخاص المتعارف عندنا - كما هو الظاهر - فلمشاركة غيره للكافر في عدم أهلية التقليد، وأختلاف الأصول المعتبرة فيه عند الفريقين. وجوز بعض العامة (٦) تقليد الكافر القضاء على أهل دينه. وهو شاذ. وكذا القول في الفاسق، ولأنه لا يصلح للشهادة للقضاء أولى. (٧)

ولا يخفى أن النزاع الفقهي، الذي سترى تفصيله في آتي البحث، يقوم على خلفيّة الأصل العقلي والدافع الذي يحكم عملية "التقليد"، وهو الرجوع إلى المتخصّص، بعيداً عن إيمانه وما تنطوي عليه نفسه من معتقدات. فالمرضى حين يرجع إلى الطبيب، لا يسأل عن دينه ومعتقده، بل عن تخصّصه: كم هو حاذق في عمله، وناجح في معالجته، وقادر على تشخيص الداء ووصف الدواء، ولا يعاب إن كان يهودياً أو نصرانياً أو دهرياً ملجداً، فيقدّم على من لا يجسّن الفرّ ولا يجيد الصنعة وإن كان مؤمناً كامل الإيمان!

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحرّ العاملي» ج ٢٧ ص ١٥٠ ح ٤٢.

(٢) أنظر: (التنقيح) الأجهاد والتقليد: ص ٢١٨.

(٣) (وسائل الشيعة) ل «الحرّ العاملي» ج ١٧ ص ١٣ ح ٥.

(٤) (الموسوعة الفقهية الميسرة) ل «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج ١٠ ص ٦٠٢.

(٥) أنظر: (التنقيح) الأجهاد والتقليد: ص ٢١٩.

(٦) (الحاوي الكبير) ل «القاضي الماوردي» ج ١٦ ص ١٥٧.

(٧) (مسالك الإفهام) ل «الشهيد الثاني» ج ١٣ ص ٣٢٧.

من هنا تراهم يبحثون: هل تنهض الأدلة الشرعية (من مداليل الأحاديث الشريفة وأسانيدها، وغير ذلك من المصادر) بوجوب وأعتبار هذا الشرط أم لا؟ وهل تبلغ في حُجَّتِها وأستحكامها ما يسمح للإفتاء وفقها والأرتكاز عليها أم لا؟ فالأمور في فقها لا تؤخذ تعصّباً وغلاباً! ولا تبني على ميول وأهواء، ولا تتبع توجّهات ورغبات، بل هي قواعد علميّة ملزمة، وأصول وأسس لا يمكن مجانبها أو الميل عنها... فلا تعجب من تفاصيل البحث، وما يظهر - لغير أهله - من أنه تعسفٌ وتشدّدٌ أو ترفٌ وفضول، فلن تجد في حقل من العلوم، ما تجده هنا من موضوعية وحياد وأمانة علمية!

قال «السيد رضا الصدر» في «الأجتهد والتقليد»: المقصود من الإيمان الأعتقاد بإمامة «الأئمة الأثني عشر» عليهم السلام، وقد حُكي عليه إجماع الخلف والسلف.

وأدعى صاحب «الغنية» ^(١) الإجماع على عدم جواز الأستفتاء من غير الإمامي. وأحتجوا على أعتبار الإيمان في المفتي بقول «أبي الحسن» عليه السلام في ما كتبه لـ «علي سُويد»: لا تأخذنّ معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله و«رسوله» وخانوا أماناتهم، أنهم أنثمّنوا على كتاب الله فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة «رسوله» ولعنة ملائكته ولعنة «آبائي» الكرام، ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة. (من كتاب طويل). ^(٢) وورد بهذا المضمون غير واحد من النصوص.

ويمكن الأحتجاج بقوله «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام: أما لكم من مَفزع؟! أما لكم مُستراحٌ تستريحون إليه؟! ما يمنعكم من «الحرث بن مغيرة النصرى»؟ ^(٣) وتقريب الأحتجاج: أن من عرّفه «الإمام» عليه السلام مصداقاً للمفزع والمستراح، (هو) من يكون مثل «الحرث بن المغيرة»، وهو الفقيه الإمامي، دون غيره.

كما يمكن الأحتجاج بالنصوص الدّالة على عدم الرجوع إلى غيره في القضاء. أما الإجماع، فبعد تسليم تعبّدّيته، يكون المتيقّن منه غير الإمامي الذي يستنبط الحكم على خلاف مذهب «أهل البيت» وطريقة «العترة الطاهرة» عليهم السلام.

(١) هو «السيد ابن زهرة الحلبي».

(٢) (وسائل الشيعة) لـ «الحرّ العاملي» ج ٢٧ ص ١٥٠ ح ٤٢.

(٣) (رجال الكشي) ص ٣٣٧ / ٦٢٠.

وأما مكاتبة «أبن سويد»، فالمستفاد من التعليل الوارد فيها أن عدم جواز أخذ الفتوى عن غير الشيعة (هو) من جهة الخيانة لله ول «رسوله»، وتحريف كتاب الله وتبديله، فلو لم يكن كذلك، بأن كان أجهاده على مذهب «أهل البيت»، فأين التحريف لكتاب الله والتبديل؟ فإن الظاهر منها أن للتحريف والتبديل دخلاً في أجهادهم. ولذلك نقول: لا يجوز تقليد المفتي الإمامي الذي لم يستنبط على طبق مذهب «أهل البيت».

ومثل هذه المكاتبة، قوله («الإمام الهادي» عليه السلام) في مكاتبة «أبني حاتم» («أحمد بن حاتم بن ماهويه» و«أخيه»): فأصمدا في دينكما على كل مسن في حُبنا، وكل كثير القدم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله تعالى. ^(١) فإن الاعتبار بطول المقام في حُبهم، وبكثرة القدم في أمرهم، إنما كان من جهة المعرفة بمذهبهم والأطلاع على أصوله وفروعه. ومن هذا القبيل خبر «الحرث»، فإنهم لا يُرخصون الرجوع إلى غير مذهبهم.

ومن هذا الباب، النصوص الحاكمة في باب القضاء، فإنه لا بأس بدعوى دلالتها على عدم جواز الرجوع إلى غير القاضي الإمامي، من جهة أنه لا يقضي على طبق موازين القضاء في مذهب «أهل البيت» عليه السلام. وأما إذا كان قضاؤه مطابقاً لموازين القضاء في مذهب «أهل البيت»، فالنصوص ساكتة عن هذه الصورة.

مضافاً إلى ما مرّ، من أن إجراء جميع ما يُعتبر في القاضي، على المفتي محتاج إلى دليل. ومما ذكرنا ظهر عدم صحّة الاستدلال على إيمان المفتي بقوله: فإن الرشد في خلافهم، وأمثاله من النصوص، بل قد يكون مثل هذا النصّ شاهد لما ذكرناه.

وأحتج بعض الأساطين ^(٢) لأشترط وصف الإيمان في المفتي بفقدان المخالف (غير الشيعي) لوصف العدالة. أقول: الإيمان من الأمور القلبية، والعدالة حسبما عرّفها في تعليقه على «العروة» من صفات الأفعال الخارجية، قال دام ظلّه: إنها الاستقامة على جادة الشرع، وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً. فالحكم بنفي صفة قلبية، بدعوى فقدان وصف للفعل الخارجي ليس بصحيح.

(١) رجال الكشي، ١/١٥.

(٢) في دروس في فقه الشيعة تقريرات «السيد محمد مهدي الخليلي» لبحث «السيد الخوئي» ج ١ ص ١٢٢.

(٣) رجال الكشي، ٣٣٧/٦٢٠.

إلى أن يقول: وما يدلُّ على جواز الرجوع إلى فقيه غير إمامي، إجماع الطائفة على العمل بالأحاديث الموثَّقة. والمقصود من الخبر الموثَّق في اصطلاحهم أن يكون الراوي عادلاً غير إمامي، فإذا كان قوله حُجَّة في حكاية ألفاظهم عليه السلام، فهو حُجَّة في حكاية معاني ألفاظهم، فإنَّ العقل لا يرى ميزة في حكاية اللفظ دون المعنى، والعقلاء لا يرون فرقاً في حكاية اللفظ الشامل للحكم، وبين حكاية نفس الحكم. مضافاً إلى أن النقل بالمعنى في الأخبار الموثَّقة ليس بقليل، والشاهد "موتَّفات «عمار الساباطي»"، فلا بأس بدخول النقل بالمعنى في معقد الإجماع. (انتهى كلام «السيد رضا الصدر»)^(١)

هكذا تبقى دعوى الإجماع هي العمدة في الدليل على اعتبار الإيمان شرطاً في المرجع المقلَّد، قال «السيد الحكيم» عليه السلام: أما اعتبار الإيمان، فغير ظاهر عند العقلاء، نعم حُكي عليه إجماع السلف الصالح والخلف، وهو العمدة فيه.^(٢)

وقد أضاء «السيد محمد سعيد الحكيم» دام ظلُّه في (مصباحه) على (منهاج) أستاذه «السيد الحكيم» الكبير عليه السلام وناقش الأدلة المذكورة في المقام، فأوفى المطلِّب حقَّه، قال: قال سيِّدنا المصنف: "حُكي عليه إجماع... وتقدَّم من «شيخنا الأعظم» عليه السلام ما ظاهره التسالم عليه (اعتبار الإيمان) بين الأصحاب.

وحيث كان تقليد غير المؤمن مورداً للأبتلاء من الصدر الأول، فالتسالم المذكور كافٍ في الدليل على اعتبار الإيمان، إذ لو لم يُعتبر، لما خُفي عليهم ولم يحصل التسالم المذكور، وبه يخرج عن مقتضى السيرة (العقلانية) من عدم اعتبار ما زاد على الوثوق بالشخص (أي في النقل، لا غيره كالأستنباط).

اللهم إلاً أن يقال: الذي هو مورد الأبتلاء في الصدر الأول (إنما) هو غير المؤمن الجاري في أستنباط الأحكام على أصول العامة وطريقتهم في الأستدلال، ولا إشكال في عدم جواز تقليده، لعدم كونه من أهل الخبرة في الأحكام المتنجزة على العامي، والذي هو محلُّ الكلام هو الجاري في الأستنباط على طريقة الإمامية، الموثوق به في بيان الأحكام

(١) (الأجتهاد والتقليد) ل «السيد رضا الصدر» ص ١٠٩.

(٢) (المستمسك) ل «السيد محسن الحكيم» ج ١ ص ٤٢.

على الوجه المذكور، وليس هو مورداً للأبتلاء من الصدر الأول، فالكلام فيه مجرد فرض لا صغرى له، ومن القريب (لا يُستبعد) خروجه عن معقد الإجماع المتقدم وأختصاص الإجماع بالأول. على أنه لو فرض شموله له أشكل الاعتماد عليه لعدم وضوح اتصاله (هذا الإجماع) بعصر «المعصومين» عليه السلام وأستاده إليهم، كما تقدّم نظيره. ^(١)

(١) يختلف الإجماع عندنا عنه لدى المذاهب الإسلامية الأخرى بأرتكازه على دخول «المعصوم» عليه السلام فيه أو رضاه به، ويمكن تعريفه وبيان أقسامه - باختصار - بأنه: يُطلق الإجماع تارة ويُراد به اتفاق جميع علماء الإسلام أو التشيع بما فيهم شخص «الإمام» عليه السلام ولو في عصر واحد على أمر من أمور الدين. ويُطلق تارة أخرى ويُراد به اتفاق عدّة من العلماء، فيهم «الإمام» عليه السلام، ولو كانوا فئة قليلة. ويُطلق ثالثة ويُراد به اتفاق الجميع، غير «الإمام» عليه السلام، ولو في عصر واحد. ويُطلق رابعة على قول «الإمام» عليه السلام وحده.

أما القسم الأول والثاني: فيسمى كلّ منهما إجماعاً دخولياً لدخول «الإمام» في المُجمعين، فمتى حصل لأحد ذلك النحو من الاتفاق وعلم به، كان حُجّة على إثبات ذلك الأمر المُجمّع عليه لأشتاله على أعلى الحجج، أي قول «المعصوم» عليه السلام. ولكن الكلام في ثبوته وتحقّقه في الخارج، أي حصول العلم والأطلاع على ذلك. نعم قد يُتصوّر القسم الثاني بأنه لو ورد أحد من المؤمنين في مجلس أو مسجد فرأى عدّة من العلماء جلوس فسألهم عن حكم السورة في الصلاة مثلاً؟ فأفتوا جميعاً بالوجوب، ثم علم بعد ذلك أن «الإمام» عليه السلام كان داخلاً فيهم وإن لم تحصل له المعرفة بشخصه، فهذا الاتفاق إجماع دخولياً يمكن حصوله.

وأما القسم الثالث: ففي حُجّيته بالنسبة إلى من حصّله أو من نُقل إليه أختلاف بين الأعلام. فقال عدّة منهم بالحجّية لأجل الملازمة بين اتفاقهم على حكم وقول «الإمام» عليه السلام بقاعدة اللطف، بتقريب أن المُجمعين لو أخطأوا في الحكم جميعاً لوجب على «الإمام» عليه السلام عقلاً، من جهة وجوب اللطف عليه، أن يردعهم عن خطئهم بنحو من الأنحاء، فحيث لم يردعهم فهم مع الحق والحق معهم، ويسمّى هذا إجماعاً لُطْفِيّاً، والقائل به «الشيخ» وعدّة آخرون. وقال عدّة أخرى بالحجّية للملازمة بينهما بقاعدة التقرير، بمعنى أنهم لو أخطأوا جميعاً لوجب على «الإمام» عليه السلام شرعاً من باب إرشاد الجاهل، تنبيههم على خطئهم، فحيث لم ينههم عليه، فهم على الحق، ويسمّى هذا إجماعاً تقريرياً. وذهب عدّة ثالثة إلى إنكار الملازمة بين قوله عليه السلام وقولهم، وقالوا إنها يكون حُجّة من جهة أنه يحصل غالباً لمحصّل هذا الاتفاق قطع أو أطمئنان بتوافق رأيهم مع رأي «الإمام» عليه السلام، فإنه يبعد كلُّ البُعد أن يتلبس - مثلاً - جميع جنود سلطان بلباس مخصوص، مع عدم اطلاع سلطانهم عليه وأمرهم به، ويسمّى هذا إجماعاً حَدِيثِيّاً. وذهب عدّة رابعة إلى عدم الملازمة وعدم حصول القطع بقول «الإمام» عليه السلام، إلا أنهم قالوا بأن اتفاقهم كاشف عن وجود دليل مُعتبر في البين فهو حُجّة من هذه الجهة، ويسمّى هذا إجماعاً كَشْفِيّاً.

وأما القسم الرابع: فقد يتفق فيما إذا وصل أو حَدِيثِيٌّ من الناس في زمان الغيبة إلى حضرة «الإمام» عليه السلام، وتشرف بخدمته وتلقّى منه حكماً من الأحكام، ولا يريد إظهار الأمر على الناس، فيقول هذا الحكم مما قام عليه الإجماع، قاصداً به نفس «الإمام» عليه السلام، فإنه واحدٌ كالكلِّ، ولأجله حُلِقَ البعض والكلُّ، فبهم فتح الله وبهم يختم، وهذا يُسمّى إجماعاً تَشْرُفِيّاً.

ومنه يظهر حال الاستدلال بما عن «العسكري» عليه السلام عن «الصادق» من قوله عليه السلام: " من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مؤلاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم... "، فإنه وأن كان ظاهراً في المفروغية عن اختصاص التقليد بالشيعة، إلا أنه قد يكون مسبباً عن عدم تصدي غيرهم للاستنباط من طريق «أهل البيت» عليهم السلام، ولا ينهض بالمنع من تقليد غيرهم لو فرض سلوكه في الاستنباط الطريق المذكور (أي وفق مذهبنا).

هكذا، وقد يستدل عليه بآية النبأ ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوهَا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات)، إما لأن المراد بالفاسق ما يقابل المؤمن - كما قد يشهد به كثير من الاستعمالات في الكتاب والسنة - أو لأن المراد به ما يقابل العادل - كما لعله الأنسب بالمعنى اللغوي، وهو المصطلح لهم - وهو أخص من المؤمن. ولا يضر أنصراف النبأ فيه للخبر عن حس، دون مثل الفتوى مما كان مبنياً على الحدس، لما عرفت في مسألة اعتبار البلوغ من الأولوية العرفية. ويشكل بأنصرافها عما نحن فيه ممن يوثق بخبره من الفساق، بقرينة التعليل بخوف الندم الظاهر في المفروغية عن عدم صحة الاعتماد على الخبر، فلا يشمل من يصح الاعتماد على خبره عند العقلاء، بل يحمل على الغالب، ولا أقل من كونه مقتضى الجمع بينه وبين ما تضمن حجية خبر الثقة.

وقد يستدل أيضاً بما عن «أبي الحسن» عليه السلام في ما كتبه لـ «علي بن سويد»: " لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعديتهم أخذت دينك من الخائنين الذين خانوا الله و«رسوله» ﷺ وخانوا أماناتهم، إنهم أئتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه... وفيه: أن

←

إن الإجماع على أقسامه الستة: الدخولي واللفظي والتقرير والحدسي والكشفي والتشرفي، متى حصل أحدها لأحد ونقله لغيره فهو بالنسبة إلى من حصله وتحقق في حقه يسمى إجماعاً محضاً، وبالنسبة إلى من نُقل إليه إجماعاً منقولاً. ووجه حجية الإجماع لمحصله وللمنقول إليه هو قول «الإمام» عليه السلام، فالدخولي والتشرفي لا إشكال في حجيتها للسامع، إذ الناقل ينقل قول «الإمام» عليه السلام بلا واسطة، وإن ضم إليه أقوال آخرين، فهو خبر عالي السند. وأما الأربعة الأخر فحجيتها في حق المنقول إليه منوطة باعتقاده اللطف والتقرير والكشف أو بحدسه قول «الإمام» عليه السلام مثل الناقل بواسطة نقله، وإلا فلا حجية فيها. نقلته - بتصرف يسير في الصياغة - عن اصطلاحات الأصول لـ «الشيخ علي المشكيني» ص ٢٥. ■

التعليل فيه ظاهر إما في بيان أن من ثبتت منه الخيانة لا ينبغي أن يرجع إليه، لعدم المؤمن خيانتة في ما رجع فيه إليه، فلا يشمل محلّ الكلام ممن فرض الوثوق به. أو في بيان أن ابتناء دينهم على الخيانة مانع من الرجوع إليهم فيه، لأن بطلان أصل الدين مُسقط للفروع المبنية عليه، فيختصُّ بما كان مورداً للابتلاء مما كان فيه غير المؤمن جارياً في استنباطه على طُرُقهم المتفرعة على التحريف للكتاب والخيانة لله تعالى و«الرسول» ﷺ، ولا يشمل ما هو محلّ الكلام مما فرض جريانه على الطُّرق الحقّة، ولا ظهور له في مانعيّة بطلان العقيدة والخيانة تعبداً لعدم مناسبتة، لكون التعليل أرتكازياً.

وقد يُستدل أيضاً بما ورد في كتب «بني فضال» من قوله ﷺ: "خُذُوا مَا رَوَوْا وَذَرُوا مَا رَأَوْا" (١)، لكن لا يبعد أنصرافه إلى خصوص ما أبتنى من الأجهادات والآراء على أصولهم الباطلة. بل من القريب جداً اختصاصه بما رأوه في أمر الإمامة، لأنه الذي يمتازون به من دون نظر فيه إلى الأحكام الفرعية، لعدم تعارف تحرير الفتاوى فيها في الكتب في تلك العصور، فالمراد به أن بطلان عقيدتهم وتركها لا يمنع من أخذ رواياتهم مع كونها حقاً. ولا أقل من كونه وارداً في قضية مجمّلة المورد، لا إطلاق لها.

وقد يُستدل بها عن «أبي الحسن» ﷺ في ما كتبه ل «أحمد بن ماهويه» و«أخيه»: "فأصمدا في دينكما على كلِّ مُسِنٍّ في حُبِّنَا، وكلِّ كثير القَدَمِ في أمرنا، فإنها كافوكما إن شاء الله تعالى" (٢). وبمقبولة «أبن حنظلة»: "ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا...". (٣)

(١) ذكره «الشيخ الصدوق» في (من لا يحضره الفقيه) ج ٤ ص ٥٤٢، عند التعرُّض ل «الفتحية» فقال: فرقة من الشيعة قالوا بإمامة «علي أمير المؤمنين» و«الأئمة» من بعده إلى «جعفر بن محمد» ﷺ، ثم اعتقدوا إمامة «عبدالله بن جعفر» وتعلّلوا في ذلك بأنه كان أكبر وُلد «أبيه» ﷺ وأن «أباه» قال: «الإمامة لا يكون إلّا في الأكبر من وُلد الإمام». وسمّوا ب «الفتحية» لأن «عبدالله بن جعفر» كان أفطح الرجلين - أي عريضهما - أو كان أفطح الرأس، وقيل لأن رئيسهم (قيل إنه يُدعى: «عبدالله بن فطيح») كان أفطح، مع أن «عبدالله بن جعفر» مات بعد «أبيه» ﷺ بسبعين أو تسعين يوماً. وروي عن «الصادق» ﷺ أنه قال ل «أبنة موسى» ﷺ: يا بُنَيَّ إنَّ أخاك سيجلس مجلسي ويدّعي الإمامة بعدي، فلا تنازعه بكلمة، فإنه أول أهلي لحوقاً بي .

وفي رواتنا جماعة من هؤلاء، لكن رجع أكثرهم إلى إمامة «أبي الحسن موسى» ﷺ وكثير منهم ثقات في النقل ك «بني فضال»، وقد قيل ل «الإمام أبي محمد العسكري» ﷺ لما ظهرت «الفتحية» من «بني فضال»: ما صنع بكتبهم وبيوتنا ملأى منها؟ فقال: "خُذُوا مَا رَوَوْا وَدَعُوا مَا رَأَوْا" .

(٢) و (٣) تمّ تحريجهما وذكر مصدرهما سابقاً.

لكن الأول - مع ضعف سنده كأكثر أخبار المسألة - قد تضمّن ما هو زائد على الإيمان، مما لا إشكال في عدم اعتباره، فلا بُدَّ من حمّله إما على الاستحباب - كما ذكره سيّدنا المصنّف رحمته - أو على خصوصية مؤرده. والثاني وّارد في القضاء الذي هو من المناصب المجعولة التي لم يُلحظ فيها محض الطريقية، ولذا لا يجوز الترافع لقضاة الجور حتى مع حكمهم بالحق، ولم يثبت ذلك في الفتوى.

هذا، وقد استدلّ في (الفصول) على اعتبار الإيمان بأن الناس مأمورون بالتمسك بالعترة عليهم السلام، والتمسك بمن يتمسك بهم تمسكّ بهم، بخلاف من يتمسكّ بهم وبغيرهم، أو يقتصر في التمسكّ على بعضهم، فإنه ليس تمسكاً بهم.

وفيه: أن التمسكّ بهم عليهم السلام إن كان بمعنى الموالاة والمودة لهم، فهو وإن اقتضى - في الجملة - عدم موالاة من لم يتمسكّ ببعضهم، أو تمسكّ بأعدائهم، إلّا أنه خارج عما نحن فيه، لأن التمسكّ بالمعنى المذكور من الواجبات النفسية، لا الطريقية لتحصيل الأحكام الشرعية، فلا يناسب التقليد ولا يلازمه، وإن كان بمعنى الرجوع لهم عليهم السلام في معرفة أحكام الله تعالى، فهو يقتضي قبول ما بينوه من الأحكام، والعمل عليه. أما معرفة الأحكام التي بينوها، فلا بد من سلوك الطرق المقررة لها شرعاً، وهو لا ينافي حجّية فتوى من لا يؤاليهم إذا جرى في الاستنباط على الأخذ منهم، كما لا ينافي عدم حجّية فتوى من لا يؤاليهم إذا جرى فيه على غير طريقهم، بل مطلقاً لبعض الموانع كفسقته، وإن كان يجب موالاته في الدين.

والحاصل: أنه يصعب إقامة الدليل على عدم جواز تقليد غير المؤمن إذا فرض استنباطه

للأحكام على الطرق المقررة عندنا.

نعم، الطرق المذكورة لما لم تكن منضبطة، أشكل الوثوق بغير المؤمن في الاستنباط منها، لأن كثيراً من القرائن والأدلة مما لا يمكن حصولها لغير المؤمن، كإجماعات الخاصة، وشهرة الحكم بينهم، وهجرهم للأخبار، وعملهم بها، وتوثيقهم للرواة وجرحهم، وسيرة المتشرعة ومرتكزاتهم وغير ذلك مما يكون دخيلاً في استنباط المجتهد المؤمن للحكم، بسبب حُسن ظنّه بالمؤمنين واعتقاده بعلمائهم وعوامهم أنهم في مقام تلقي الأحكام وأخذها من «أئمتهم» عليهم السلام والأحتياط لها، وعدم التساهل فيها، وكل ذلك مما لا يتهيأ للمخالف تحصيله، لعدم حُسن ظنه بهم بالوجه المذكور.

كما أن حُسن الظن بهم من المؤمن بالنَّحو الدخيل في أستنباط الحكم لا ينضبط بضابط حتى يمكن رجوع غيره إليه، وإن لم يحصل له حُسن الظن، وذلك مانع من الوثوق بأستنباطه والأخذ بقوله، لعدم إحاطته بمقدمات الأستنباط المتيسرة للمؤمن، وهذا بخلاف الرواية المستندة للطرق الحسية المنضبطة.

وهذا كاف في المسألة، ولا سيما مع كون الحكم من مرتكزات المتشعبة التي لا مجال للإغضاء عنها. لكن ذلك مختصُّ بها إذا صدرت الفتوى منه في حال ضلاله، أما لو صدرت منه حين إيمانه، ثم عرضت له فتنة أخرجته عن الإيمان، فيقصر ما سبق عن المنع من تقليده ابتداءً وأستدامةً، وليس حينئذ إلا الإجماع الذي عرفت حاله.

نعم، لو تمَّ الدليل على اعتبار العدالة بالمعنى الذي هو أخصُّ من الإيمان كان دليلاً في المقام، والله سبحانه العالم بحقائق الأحكام، وبه الأعتصام.

أنتهى ما ذكره «سماحة السيد الحكيم» في المسألة وشرحها. (١)

وكما أسلفت، فإن فقهاءنا العظام أشبعوا المسألة بحثاً ومناقشة وأستدللاً، ثم أفتوا بأشترط الإيمان، ما أفضى إلى الإجماع عليه شرطاً في المرجع المقلد...



وبعد الفراغ من إثبات شرط الإيمان في مرجع التقليد، يأتي البحث في تعريف الفقهاء للإيمان وبيانهم ماهيته، ثم إطلاقاته والمراد منها...

أختلف العلماء في تعريف الإيمان، هل هو التصديق قلباً بكل ما يجب على المسلم تصديقه، كالتصديق بالله تعالى وب «رسوله» وبما جاء به فحسب؟ أم يلزم ذلك عمل والتزام؟ ذهب إلى القول بأنه محض التصديق القلبي جمع من متقدمي الإمامية ومتأخريهم، بل أستقرَّ المذهب الآن على ذلك، كما قال صاحب (الجواهر). (٢)

(١) (مصباح المنهاج - التقليد) ل «السيد محمد سعيد الحكيم» ص ٣٠.

(٢) جاء في شرح عبارة (الشرائع): [ولو وقف على المؤمنين، أنصرف إلى الإثني عشرية، وقيل: والقائل «الشيخ» وجماعة [إلى مجتبي الكبار] منهم التي منها الإصرار على الصغائر [والأول أشبه] لعدم الدليل على اعتبار ذلك في الإيمان، بل ظاهر الأدلة بخلافه، بل أستقر المذهب الآن على ذلك، بل هو المحكي عن (التبيان) ل «الشيخ» قائلاً إنه كذلك عندنا، مُشعراً بالأتفاق عليه. أنظر (الجواهر) ل «الشيخ محمد حسن النجفي» ج ٢٨ ص ٣٨.

قال «السيد المرتضى»: «أعلم أنّ الإيمان هو التصديق بالقلب، ولا اعتبار بما يجري على اللسان، فمن كان عارفاً بالله تعالى وبكلّ ما أوجب معرفته، مقرّاً بذلك مصدّقاً، فهو مؤمن. والكفر نقيض ذلك، وهو الجحود بالقلب دون اللسان، لما أوجب الله تعالى المعرفة به، ولا بدّ بدليل شرعي من أن يستحق العقاب الدائم الكثير.^(١)

ومثله لـ «الشيخ الطوسي». ^(٢) وقال «أبن إدريس»: «المؤمن في عُرف الشرع: المصدّق بالله وبرسوله وبكلّ ما جاءت به. ^(٣) وقال «أبن زُهرة»: «والإيمان عندنا عبارة عن التصديق بالقلب، ولا اعتبار بما يجري على اللسان، فمن كان عارفاً بما وجبت معرفته عليه مصدّقاً به، فهو مؤمن. والكفر عبارة عن الجحود بالقلب. ^(٤) وقال «المحقّق الحليّ»: «الإيمان هو تصديق «النبي» ﷺ في كلّ ما جاء به والكفر جحود ذلك. ^(٥) وقال «العلامة الحليّ» في الوقف على عنوان «المؤمنين»: «والتحقيق أن الإيمان إن جعلناه مركّباً من الاعتقاد القلبي والعمل بالجوارح لم يكن الفاسق مؤمناً، وإن جعلناه عبارة عن الأول كان مؤمناً، وهو الحق عندي. ^(٦) وقال «الشهيد الأول»: «والمؤمنون والإمامية واحد، وهم القائلون بإمامة «الأثني عشر» وعصمتهم ﷺ والمعتقدون لها. وقيل: يُشترط اجتناب الكبائر، وهو مبني على أن العمل ثلث الإيمان، كما هو مأثور عن السلف، ومروي في الأخبار ^(٧). والظاهر من كلامه أنّ الإيمان عنده هو الاعتقاد، وأما سعة دائرة المعتقد وضيقها فهو أمر آخر. ^(٨) وفسّر «الفاضل المقداد» الإيمان في (تنقيحه) بمعنى الاعتقاد من دون اعتبار العمل، وأحال التحقيق فيه إلى كتابه (اللوامع). ^(٩)

(١) الذخيرة) ص ٥٣٦.

(٢) (الأقتصاد) ص ٢٢٧.

(٣) (السرائر) ج ١ ص ٨٤.

(٤) (الغنية) ج ٢ ص ٢٥٢.

(٥) (المعتبر) ص ٢٨١.

(٦) (المختلّف) ج ٦ ص ٣١١.

(٧) (الدروس) ج ٢ ص ٢٧٢.

(٨) (الموسوعة الفقهية الميسرة) لـ «الشيخ الأنصاري» ج ١٠ ص ٢٠٠.

(٩) أنظر: (التنقيح الرائع) ج ٢ ص ٣١٦، و(اللوامع الإلهية) ص ٤٦٨.

وقال «الشهيد الثاني»: لا ريب أن المعنى اللغوي (للإيمان) الذي هو مُطلق التصديق، لم يبقَ على إطلاقه، بل أُخرج عنه، إما بالتخصيص عند بعض أو النقل عند آخرين... وقد عرفت أن الإيمان في اللغة التصديق مطلقاً، وهذا أخض منه، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷻ﴾ (النساء)، أخبر عنهم تعالى بالإيمان، ثم أمرهم بإنشائه، فلا بُدَّ أن يكون الثاني غير الأول، وإلا لكان أمراً بتحصيل الحاصل. وإذا حصلت المغايرة كان الثاني المأمور به هو الشرعي، حيث لم يكن حاصلًا لهم، إذ لا محتمل غيره إلا التأكيد، والتأسيس خير منه (من التأكيد)... وخلص - بعد بحث طويل - إلى القول: الذي ظهر مما حررناه، أن الإيمان هو التصديق بالله وخذَه وصفاته وعدله وحكمته وبالنبوة، وبكل ما علم بالضرورة مجيء «النبى» ﷺ به، مع الإقرار بذلك، وعلى هذا أكثر المسلمين، بل ادَّعى بعضهم إجماعهم على ذلك، والتصديق بإمامة «الأثني عشر» عليه السلام، وب «إمام الزمان» عليه السلام، وهذا عند الإمامية. (١)

وقوله "مع الإقرار بذلك" لا يعني اعتبار الإقرار (كضرب من العمل بالجوارح) دخيلاً في مفهوم الإيمان عنده، بل هو كاشف عنه، كما صرح بذلك في «المسالك» حيث قال: الإيمان يُطلق على معنيين: عام وخاص. فالعام هو التصديق القلبي بما جاء به «النبى» ﷺ، والإقرار باللسان كاشف عنه... (٢)

وهكذا قال غيرهم من أعلام فقهاء الإمامية، حتى صار هو ما تسالم عليه المذهب وأستقرَّ، كما سبقت الإشارة إلى كلمة صاحب (الجواهر) في ذلك (٣)... وقد أستدلوا على ذلك بآيات قرآنية تقرر أن الإيمان محلُّ القلب، أو هو من أعمال القلوب لا الجوارح: كقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﷻ﴾ (المجادلة)، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﷻ﴾ (الحجرات)، و﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﷻ﴾ (النحل)...

(١) (حقائق الإيمان) ل «الشهيد الثاني» ص ٥٣ و ٩٥.

(٢) (المسالك) ل «الشهيد الثاني» ج ٥ ص ٣٣٧. وأنظر ج ٧ ص ٢٠٤.

(٣) أنظر الهامش ٢ ص ٢١٦ من هذا الفصل.

وآيات قرآنية أخرى تدل على تغاير الإيمان والعمل، وتثبت أنها مقولتان منفصلتان، يمكن أن تنفك كلٌّ منها عن الأخرى، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (البقرة)، وأن الكتاب العزيز أطلق صفة المؤمنين على العصاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (الحجرات)، فلم يمنع أقرانهم القتل ووقوعهم في البغي من كون إحدى الطائفتين - في الأقل - مؤمنة، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (البقرة)، فلم يخرج القاتل عن جماعة وصفة الإيمان، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام)، وغيرها مما يدل في منطوقه أو مفهومه على إمكان أقران الإيمان بالمعاصي، وأن العمل غير داخل في حقيقة الإيمان.

هذا وإن ذهب "المحدثون" إلى خلاف ذلك، والقول بأن الإيمان هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان. نسب «الشهيد الثاني»^(١) ذلك إليهم، ونسبه صاحب (المواقف) إلى السلف من العامة.^(٢)

ومن التزم بهذا القول من محدثينا: «الشيخ الصدوق» فقد قال: والإيمان هو الإقرار باللسان، والعقد بالقلب، والعمل بالجوارح، وأنه يزيد بالأعمال وينقص بتركها.^(٣) و«المحدث البحراني» إذ قال - عند بيان أقسام الكفر، بعد أن قسّمها إلى: كفر الجحود، وكفر النعمة، وكفر البراءة - الرابع:

الكفر بترك ما أمر الله تعالى من كبار الفرائض وأرتكاب ما نهى عنه من كبار المعاصي، كترك الزكاة والحج والزنا، وقد أستفاضت الروايات بهذا الفرد. والكفر بهذا المعنى يقابله الإيمان الذي هو الإقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والعمل بالأركان، والكافر بهذا المعنى وإن أطلق عليه الكفر إلا أنه مسلم تجري عليه أحكام الإسلام في الدنيا، وأما في الآخرة فهو من المرجئين لأمر الله، إما يعدّهم وإما يتوب عليهم.

(١) حقائق الإيمان لـ «الشهيد الثاني» ص ٥٤.

(٢) أنظر: «المواقف» لـ «القاضي عضدالدين الإيجي» و«شرح» لـ «السيد الجرجاني» ج ٣ ص ٥٢٨.

(٣) الهداية لـ «الشيخ الصدوق» ص ١٠.

هذا على ما اخترناه وفقاً لجملة من متقدمي أصحابنا كـ «الصدوق» و«الشيخ المفيد»، وأما على المشهور بين أصحابنا رضوان الله عليهم من عدم أخذ الأعمال في الإيمان فإنه عندهم مؤمن، وإن كان يعذب في الآخرة ثم يدخل الجنة وتناؤه الشفاعة.

ومن الأخبار الصريحة في ما ذهبنا إليه ما رواه في «الكافي» عن «عبدالرحيم القصير» قال: "كُتبت مع «عبدالملك بن أعين» إلى «أبي عبدالله» عليه السلام أسأله عن الإيمان ما هو؟ فكتب إليّ مع «عبدالملك»، سألت رحمك الله عن الإيمان، والإيمان هو الإقرار باللسان، وعَقْدُ في القلب، وعَمَلٌ بالأركان، والإيمان بعضه من بعض، وهو دار، وكذلك الإسلام دار، والكفر دار، فقد يكون العبد مسلماً قبل أن يكون مؤمناً، ولا يكون مؤمناً حتى يكون مسلماً، فالإسلام قبل الإيمان، وهو يُشارك الإيمان فإذا أتى العبدُ كبيرة من كبائر المعاصي أو صغيرة من صفات المعاصي التي نهى الله عنها، كان خارجاً من الإيمان، ساقطاً عنه أسم الإيمان، وثابتاً عليه أسم الإسلام، فإن تاب وأستغفر عاد إلى دار الإيمان، ولا يخرج به إلى الكفر إلا الجحود والأستحلال، أن يقول للحلال هذا حرام، وللحرام هذا حلال، وذان بذلك، فعندها يكون خارجاً من الإيمان والإسلام، داخلاً في الكفر، وكان بمنزلة مَنْ دَخَلَ الحَرَمَ، ثم دَخَلَ الكعبة، وأحدث في الكعبة حدثاً، فأخرج من الكعبة والحرم وضربت عنقه وصار إلى النار". ^(١) وأصرح من ذلك دلالة على أن مُرتكب الكبائر إنما يخرج من الإيمان إلى الإسلام دون أن يكون كافراً بالمعنى المتبادر، صحيحة «أبن سنان» قال: "سألت «أبا عبدالله الصادق» عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت، هل يُخرج ذلك من الإسلام؟ وإن عُذِّب، كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مُدَّة وأنقطع؟ فقال عليه السلام: مَنْ أرتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرج ذلك من الإسلام، وعُذِّب أشدَّ العذاب، وإن كان معترفاً أنه ذنب، ومات عليه، أخرج من الإيمان، ولم يُخرج من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول" ^(٢). ^(٣)

(١) (أصول الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٢٧.

(٢) (المصدر السابق ص ٢٨٥).

(٣) (الحدائق) لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج ٦ ص ١٦.

ولا يخفى أن المشهور والمعروف لدى علماء الإمامية أن الإيمان هو فعل القلب، والإقرار كاشف عنه، وليس العمل جزءاً منه، وهم يحملون الروايات السابقة وغيرها مما توحى بضميمة العمل، يحملونها على بيان الصورة الأتم التي طالبها «الأئمة» عليهم السلام، وأن الإيمان الكامل يتحقق مع العمل بالطاعات، وهو إيمان المتقين المتورعين المخلصين، كما قال «المقدّس الأردبيلي» رحمته الله:^(١)

ومن هنا صرّح جملة من الأعلام بإمكان الجمع بين الفسق والإيمان، وأنها مقولتان مستقلّتان لا تتوقف إحداهما على الأخرى. وإن ارتبطت الطاعة ودخلت في التكميل والتتميم، لكن لا على نحو يسلب تحلّفها أو يسقط الإيمان.

قال «السيد المرتضى» رحمته الله: والفاسق عندنا في حال فسقه مؤمن، يجتمع له الإيمان والفسق ويُسمّى بأسوئها، وكلُّ خطاب دخل فيه "المؤمنون" دخل فيه من جمع بين الفسق والإيمان.^(٢) وقال «أبن إدريس» رحمته الله: كلُّ خطاب حُوطب به المؤمنون، يدخل الفساق من المؤمنين في ذلك الخطاب، في جميع القرآن والسنة والأحكام، بغير خلاف، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة الحجرات، ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً﴾ سورة النساء، وغير ذلك من الآيات، ولم يرد (المؤمن، أو هي يرد المؤمن) العدل.^(٣) وقال «المحقّق نصيرالدين الطوسي» رحمته الله في (التجريد): والفاسق مؤمن، لوجود حدّه (حدّ الإيمان) فيه. وعلّق عليه «العلامة الحلّي» رحمته الله بقوله: اختلف الناس ههنا فقالت المعتزلة إن الفاسق لا مؤمن ولا كافر وأثبتوا منزلة بين المنزلتين، وقال «الحسن البصري» إنه منافق وقالت الزيدية إنه كافر نعمة، وقالت الخوارج إنه كافر، والحقّ ما ذهب إليه المصنّف رحمته الله، وهو مذهب الإمامية والمرجئة وأصحاب الحديث وجماعة الأشعرية من أنه مؤمن، والدليل عليه أن حدّ المؤمن، وهو المصدّق بقلبه ولسانه في جميع ما جاء «النبيّ» به موجودٌ فيه، فيكون مؤمناً.^(٤)

(١) زبدة البيان في أحكام القرآن، لـ «المقدّس الأردبيلي» ص ٩.

(٢) جواب المسائل الناصريات، لـ «علم الهدى الشريف المرتضى» ص ٣٧٦.

(٣) السرائر، لـ «أبن إدريس الحلّي» ج ٣ ص ١٦١.

(٤) أنظر: كشف المراد في تجريد الاعتقاد، لـ «العلامة» (أخذته عن شرح «الزنجاني») ص ٤٥٤.

كما قال «العلامة» رحمته الله في (المختلّف): والتحقيق أنّ الإيمان إن جعلناه مركّباً من الاعتقاد القلبي والعمل بالجوارح، لم يكن الفاسق مؤمناً، وإن جعلناه عبارة عن الأول كان مؤمناً، وهو الحقّ عندي. ^(١) وقال «الشهيد الثاني» رحمته الله - بعد بحث طويل -: وبالجملة فظواهر الآيات تعطي قوّة القول بأن الإيمان والإسلام الحقيقيان يُعتَبَر فيهما الطاعات، وتحقّق حصول الإيمان في صورة حصول التصديق قبل وجوب الطاعات، يفيد قوّة القول بأن الإيمان هو التصديق فقط، والطّاعات مكملات. ^(٢)

وذهب قلّة إلى أن العمل الصالح له دخل في الإيمان، منهم «الشيخ المفيد» رحمته الله الذي قال في بحث الوقف: فإن وقفه على المؤمنين، كان على مجتنب الكبائر من الشيعة الإمامية خاصّة، دون فسّاقهم. ^(٣) و«الشيخ الطوسي» رحمته الله إذ قال في (النهاية): فإن وقف على المؤمنين، كان ذلك خاصاً لمجتنبي الكبائر من أهل المعرفة بالإمامة دون غيرهم، ولا يكون للفسّاق منهم معهم شيء على حال. ^(٤) وعلّق عليه «العلامة» رحمته الله بقوله: وقد رجعت شيخنا «الطوسي» في (تبيان) عما قاله في (نهايته) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنْ طَبِئَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (البقرة) فقال: هذا الخطاب يتوجّه إلى جميع المؤمنين، ويدخل فيه الفسّاق بأفعال الجوارح وغيرها، لأن الإيمان لا ينفي الفسق عندنا، وعند المعتزلة أنه خطاب لمجتنبي الكبائر. ^(٥)

(١) (المختلّف) ل «العلامة» ج ٦ ص ٣١١.

(٢) (حقائق الإيمان) ل «الشهيد الثاني» ص ١٢٧.

(٣) (المقنعة) ل «الشيخ المفيد» ص ٦٥٤.

(٤) (النهاية) ل «الطوسي» ص ٥٩٧.

(٥) (المختلّف) ل «العلامة» ج ٦ ص ٣١١. وأنظر: (التبيان) ل «الشيخ» ج ٢ ص ٨١.

وهنا وقفة أخلاقية لا ينبغي أن تفوت المؤمن، وهي أن هذا الأمر (أي انفصال العقيدة عن العمل، والمقدمة الثانية الثابتة في محلّها، أن المنجي هو المعتقد والمعرفة) لا يلغي حقيقة أخرى، هي الخطر الذي يتهدّد الإيمان من الوقوع في المعاصي وتلاخفها، كما في الحديث عن «رسول الله» ﷺ: يا عباد الله أحذروا الأنهك في المعاصي والتهاون بها فإن المعاصي تستولي الخذلان على صاحبها، حتى توقعه في ردّ ولاية وصيّ «رسول الله» ﷺ ودفع نبوة نبيّ الله، ولا تزال أيضاً بذلك حتى توقعه في دفع توحيد الله والإحاد في دين الله! (البحار) ج ٧٠ ص ٣٦٠. عن تفسير الإمام العسكري عليه السلام: . وكم رأينا مؤمنين أنتكسوا وأصبحوا يشككون في العقائد الحقّة حتى فقدوا إيمانهم ودخلوا في مذاهب أخرى، بل كابروا في ذلك وسوّغوا أنحرافهم بقلب الحقّ وتغيير معالم الدين!

لذا فالحق أن الإيمان حالة قلبية عقلية، تقوم على ما تدعن به النفس، وتنشأ مما تركز إليه من تصديق بحقائق الدين أو نفي لأباطيل الكفر والجحود والخلاف، وما عُبر عنه ب: ما جاء به «النبي» ﷺ، أي أصول الدين من توحيد ونبوة وعدل وإمامة ومعاد، وفروعه من ضرورات الشريعة التي تستتبع أصل "ما جاء به" ... فكانت الشريعة في رؤيتها موافقة للحقيقة، فما الإيمان إلا ممارسة عقلية (سمّها إن شئت "عمل" قلبي) تُخضع قضايا ذهنية أو خارجية، للفكر وإعماله وفق آلية التدبّر والتعقّل، في الانتقال من المقدمات والتصوّرات والفرضيات إلى التصديقات والإذعانات، عبر الأدلّة والبراهين (أو الشهود والوجدان).

وبعد تناول ورسم ماهيّة الإيمان وحدوده الفقهية وأطره الشرعية، ننتقل إلى آفاقه الفكرية الرحبة، وننتقل إلى السبّح في الفضاء والعطاء الفكري لهذا الشرط الذي انعقد عليه إجماع فقهاء الطائفة المحقّقة^(١) ... ليأتي البحث - عندها - في تحقّقه في الفقيه المقلّد، وكيفية تحرّيه في المفتي الذي سيتولّى إرشاد الأمة وقيادتها الروحية، عبر أستنباط الأحكام، وعرض الدين من مصادره، وبيان الشريعة من أدلّتها.

(١) بديهي أن لا يخرق هذا الإجماع رأي شاذ لمُدّعي فقاهاه نصب نفسه مرجعاً للتقليد، سبق أن أزرى بروافد العقيدة ومظاهرها وشعائر الدين ومعامله، فنال منها على عدّة أصعدة وفي غير مناسبة، فطالما ناصب عزاء «سيّد الشهداء» ﷺ وسخر من الجرّع والصرخة واللطم والبكاء، وأدان بعض مظاهر زيارة العتبات المقدّسة، ونصر الضال المضل الذي شكك بمصاب «الزهراء» ﷺ وأثّنه... فلا غرابة أن يقول بجواز تقليد المخالف! وإلا فالفقيه الحقيقي «السيد الخوئي» ﷺ يقول: "إلا أن مقتضى دقيق النظر اعتبار العقل والإيمان والعدالة في المقلّد بحسب الحدود والبقاء. والوجه في ذلك أن المرتكز في أذهان المتشرّعة الواصل ذلك إليهم يداً بيد، عدّم رضا الشارع بزعامه من لا عقل له، أو لا إيمان أو لا عدالة له. بل لا يرضى بزعامه كُلاً من له منقّصة مُسقطّة له عن المكانة والوقار، لأن المرجعية في التقليد من أعظم المناصب الإلهية بعد الولاية، وكيف يرضى الشارع الحكيم أن يتصدّى لمثلها من لا قيمة له لدى العقلاء والشبيعة المراجعين إليه. وهل يحتمل أن يُرجعهم إلى رجل يرقص في القاهي والأسواق أو يضرب بالطنبور في المجامع والمعاهد ويرتكب ما يرتكبه من الأفعال المنكرة والقبايح؟! أو من لا يتدبّن بدين «الأئمة الكرام» ويذهب إلى مذاهب باطلة عند الشيعة المراجعين إليه؟! فإن المستفاد من مذاق الشرع الأنور عدم رضا الشارع بإمامة من هو كذلك في الجماعة، حيث أشرت في إمام الجماعة العدالة، فما ظنك بالزعامة العظمى التي هي من أعظم المناصب بعد الولاية؟! ولعلّ ما ذكرناه من الأرتكاز المتشرعي هو المراد مما وقّع في كلام «شيخنا الأنصاري» ﷺ من الإجماع على اعتبار الإيمان والعقل والعدالة في المقلّد، إذ لا نحتمل قيام إجماع تعبّدي بينهم على اشتراط تلك الأمور".

أنظر: كتاب الأجتهد والتقليد، ل «آية الله العظمى السيد الخوئي» ﷺ شرح ص ٢٢٣.

إذ الإيمان في النفوس يأتي على مراتب ويتحقق في درجات... لم يأت في موارده وحملته بالسوية ليكون متواطئاً، بل جاء متفاوتاً مختلفاً، ضعفاً وشدة، ضيقاً وسعة، نطاقاً وكيفية، ليكون مفهوماً مشككاً. وبتعبير آخر: إن الإذعان النفسي وأنعقاد القلب على المعتقدات الدينية وتبنيهاً فيها ورؤية حولها، يزداد في نفس المرء وينقص، يشتد ويضعف، يذكو ويخبو، وتختلف كميته وتفاوت آليته، ويضيق نطاقه وينحسر، أو يتوسع ويكبر حتى يبلغ شيئاً من الغيب ويشمل أخص المعارف ويطل أرفع المقامات ويدرك أعلى المنازل، أو تراه يقتصر على كليّات الأصول، بل يتوقف في بعضها! ثم هو قد يرتفع في درجته إلى الجزم والأطمئنان واليقين، وقد ينخفض إلى الشكّ والأحتمال، أو يهوي إلى محض العلم، بمعنى مجرد حضور الصورة وقيام الدليل وتحقق الإثبات^(١)... إن هذا وذاك هو ما يصنّف "إيمان" المؤمن ويُدْرجه في المرتبة التي يستحق.

وفي الحديث عن «الصادق» عليه السلام: إن الإيمان عشر درجات بمنزلة السلم، يصعد منه مرقاة بعد مرقاة، فلا يقول صاحب الأثنين لصاحب الواحد لست على شيء، حتى ينتهي إلى العاشر، فلا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، وإذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة فأرفعه إليك برفق، ولا تحملن عليه ما لا يطيق فتكسره...^(٢)

وعن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: الإيمان حالات ودرجات وطبقات ومنازل، فمنه التام المنتهي تمامه، ومنه النقص البيّن نقصانه، ومنه الراجح الزائد رُجحانه.^(٣)

(١) كان إبليس "عالمًا" بجميع الحقائق، وأقفاً عليها بالدليل الحسي والعقلي، ولكن الكبر أسدل دون "إيمانه" بها حُجبه، وأرخصى على عقله من الهوى ما غلبه... فاستكبر وعصى وضلّ وكان من الغاوين. وبلغني أن أحد العلماء أسرّ يوماً إلى بعض طلابه فقال: إذا استطاع «العلامة الحلي» تأليف «الألفين»، وتمكّن «الشهيد الثالث» من كتابة «إحقاق الحق»، ونجح «الأميني» في تصنيف «الغدِير»، فأنا قادر على أن أثبت ولاية «أمير المؤمنين» عليه السلام بأضعاف ذلك من الأدلة! وأن أفجم أيّ مخالف وأعجز كلّ منكر... ثم قال: ولكنني، في قرارة نفسي، في شكّ من حقيقة الأمر! ومثله العالم المخالف في «بغداد» الذي زاره المؤمن نهار شهر رمضان، فراه مفطراً يأكل ويشرب، فاستفهم عن حاله راجياً أن لا يكون مرضه شديداً؟ أجابه وهو يُشير إلى كتبه المرصوفة على أرفف الخزانة قائلاً: كل هذه الكتب التي ترى، إنها تنادي بحقيقة واحدة، وتثبت أن العبادة والعمل بلا إيمان بـ «أمير المؤمنين» لا ينفع المرء، وأنا لا أحبّ «علياً»، فلماذا أكابد الجوع والعطش ومآلي النار!

(٢) (الخصال) لـ «الصدوق» ص ٤٧٧.

(٣) (الكافي) لـ «الكليني» ج ٢ ص ٤٥.

علينا أن نتحرّى الإيمان (ولاية وبراءة) في مرجع التقليد ونطلبه في أعلى حدوده وأقصى درجاته، من الثبات والرسوخ في طبيعته، والأطمئنان واليقين في مرتبته، كما نطلب العلم والعدالة وما إليها من شروط كسبية ونريدها في الذروة، ولا يعني ذلك أن يبلغ المرجع الديني درجة "لو كُشف لي الغطاء ما أزددت يقيناً"، وهي مقولة سيد الأولياء وتاج الأوصياء «أمير المؤمنين» عليه السلام، فهذا مقام ورتبة لم يبلغها غير «أهل البيت» عليهم السلام، وقد قصر عنها حتى أولي العزم من الرُّسل والأنبياء والأوصياء! إذ ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنَ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ﴿٢٠﴾﴾ (البقرة)، ولا يخفى أن «خليل الله» عليه السلام لم يكن شاكاً، إنّما أراد كمال اليقين الذي ينقل علمه ويصير اعتقاده وإيمانه البرهاني بإحياء الموتى عياناً، ونوره القلبي شهودياً، ليزداد بصيرةً وسكون قلباً بمُشاهدة المعلوم عياناً، فتلحق البصيرة القلبية بصيرة عينية.

لقد فرض الله عزَّ وجلَّ على البشر الإيمان به، وبنوّة حبيبه «محمد» ﷺ، وبالذي جاء به «النبِيُّ» من "الثقلين": كتاب الله المجيد، وولاية «عترته» «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، كما فرض على البشر الكفر بالطاغوت والتبرّي من أوليائه، وهذا هو طريق النجاة ونهج الفلاح وسبيل الأستمسك بالعروة الوثقى ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٦﴾﴾ (البقرة)... وكان مدخل ذلك وبابه، وعنوان الهداية إلى الحق ودليل التقوى: الإيمان بالغيب، الذي صدّر الله تعالى به كتابه الكريم بعد فاتحته، فقال: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ (البقرة).

وما تراه يتراوح - بعد ذلك - ويتردّد ويحول في ميدان الإيمان، سلباً أو إيجاباً، معرفة وعملاً بعد الإذعان والإقرار، أو كُفراً وفسقاً بعد الجحد والإنكار، من الأخذ بتفاصيل الإيمان وجزئياته والعمل (القلبي) بفروعه وتشعباته، هو من نتاج أعمال الفكر وتحكيم العقل، وبلوغ مرحلة تتجاوز الحسّ والمادة وتنتقل إلى المعنى، وسكون النفس وأطمئنانها بوجود غيب يلفُّ هذا العالم الذي نعيش، وقوى غير ظاهرة للعيان، وطاقات غير محسوسة، وعوالم غير مرئية:

جَبَّارٌ يُدَبِّرُ، يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ وَيُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، يَفْرَضُ وَيُشْرِعُ، فَيَأْمُرُ وَيَنْهَى لِنَمْتَثِلَ. وَيَبْتَعَثُ أَنْبِيَاءَ وَأَوْصِيَاءَ لِيَهْدِيَ النَّاسَ وَيُخْرِجَهُمَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَيَأْخُذُ بِأَيْدِيهِمْ نَحْوَ خِلَاصِهِمْ فَيَعْلَمُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ، وَيُتِمُّ الْحُجَّةَ عَلَى الْجَاهِدِ وَالْمَعَانِدِ. وَيَتَعَالَى سُبْحَانَهُ فَيَخْلُقُ مَلَائِكَةً تَمَلَأُ الْعَالَمَ تَسْبِيحاً بِجَلَالِهِ وَتَقْدِيساً لِعَظَمَتِهِ، وَأَوْلِيَاءَ يَكَلِّفُهُمْ وَيُوكَلُ إِلَيْهِمْ، فَيَنْفِذُونَ أَمْرَهُ وَيَحْقُقُونَ إِرَادَتَهُ، وَأَسْطَرُّ هُنَا، أَوْ جُلُّ بِفِكْرِكَ أَيْنَا شَتَّى: تَتَحَرَّكُ الرِّيحُ وَيَتَكَوَّنُ الْغَمَامُ وَتَهْطُلُ الْأَمْطَارُ، وَيَنْبِتُ الْعُشْبُ وَالْكَأَلُ فَتَرْعَى الْأَنْعَامُ، وَتُزْرَعُ الْحُقُولُ وَالْبَسَاتِينُ، فَتَجْنِي الثَّمَارُ وَتَحْصَدُ الْغُلَالُ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ شُؤُونَ هَذَا الْخَلْقِ الصَّغِيرِ، بِإِنْسَانِهِ، جِسْمِهِ وَنَفْسِهِ، وَالْكَبِيرِ، بِعَالَمِهِ وَدُنْيَاهُ، فِي الْبُحُورِ وَالْجِبَالِ وَالصَّحَارِيِّ، ثُمَّ الْأَكْبَرِ فِي السَّمَاءِ وَمَا فِيهَا مِنْ أَجْرَامٍ، أَقْيَارٍ وَكَوَاكِبٍ، وَنُجُومٍ وَمَجْرَّاتٍ، وَمَا بَيْنَهَا مِنْ فِضَاءٍ يَرْتَدُّ عَنْهُ الْعَقْلُ، نَاهِيكَ بِالْبَصْرِ، وَيَنْقَلِبُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ!...

إن المرتكز والأساس هو مدى تصديق المرء، وإذعان نفسه وأستقرارها وأطمئنانها أن الأمر ليس كما يظهر ويبدو للحس، ولا يقف عند المدركات الساذجة للحواس الخمس، وأن وراء هذا الظاهر غيباً، ثم يبدأ بعدها التسليم بإخبارات الغيب التي جاءت عبر رُسل الله وأنبيائه وكتبه، والخضوع لمقامات أولياء الله ولما نزل فيهم، ما قرن وُجوب طاعتهم ولزوم مودتهم والتسليم المطلق لهم، بالله جل جلاله...

وليس هذا بالسهل اليسير ولا بالهين المبذول، ولا هو كما يبدو للوهلة الأولى التي تؤخذ بتلقائية المسلمات وتجري مجرى العادات، ذلك إذا تجاوز الأمر وتخطى ما يُعرَف بـ "إيمان العجائز" وإذعان العوام وتسليمهم... فالعلماء لا يؤمنون - في العادة - بسهولة ولا يصدِّقون أيَّ شيء، ولا يتَّبِعُونَ أيَّ كان، ولا يخضعون إلا لسلطان يقهر علمهم ويتصاغر أمامه ما لديهم! إن العقل أو العاقل الذي يدرك عظمة الخلق ويشهد النظام الأتم للوجود، وهو من أعظم آيات الله، ليس في حصن من أن يزَلَّ، ولا في مأمن أن يتلَكَّأ، بل هو كثيراً ما يهوي ويتردى فيرتن للبادية وتأسره الطبيعة، فيوعز كلَّ شيء إليها، ويقف عندها فلا ينتقل إلى صانعها ومبدعها، فإن فعل و "أمن" في هذه الحدود، تراه يتوقف في التفاصيل ويعجز عن التسليم لأسرار الله وخفايا مواضع سره!

وليس في الدين ما يفوق "الإيمان" عظمة وشأناً وخطراً، ولا نودي بشيء من معالم الدين وأركان الإسلام كما نودي بالولاية، وهي محطُّ الدين وموطنه، ومركز التمييز والفصل والتفاضل بين الإلهيين، بل عموم الناس وسائر الخلق، وتصنيفهم، وبه يُنزلون في منازلهم ويُدرجون في مدارجهم^(١)...

ولك أن تعرف خطر "الإيمان" وعظمته وموقعه في الوجود، إذا علمت أنه نفس منزلة «رسول الله» ﷺ و«أهل بيته» عليهم السلام، فكما هو للإسلام، ومن الدين، يكون الإيمان ويُنزل، إنهم كلُّ حقيقة واحدة، فقد جاء في الحديث عن «السيد عبدالعظيم الحسني» عن «أبي جعفر الثاني» (الإمام الجواد) عليه السلام، عن «أبيه» عليه السلام، عن «جدّه» صلوات الله عليهم قال: قال «أمير المؤمنين» عليه السلام: قال «رسول الله» ﷺ:

إن الله خلق الإسلام فجعل له عرصة وجعل له نوراً وجعل له حصناً وجعل له ناصراً. فأما عرصته فالقرآن، وأما نوره فالحكمة، وأما حصنه فالمعروف، وأما أنصاره فأنا و«أهل بيتي» وشيعتنا، فأحبّوا «أهل بيتي» وأنصارهم، فإنه لما أُسري بي إلى السماء الدنيا فنسبني «جبرئيل» عليه السلام لأهل السماء، أستودع الله حُبِّي وحُبَّ «أهل بيتي» وشيعتهم في قلوب الملائكة، فهو عندهم وديعة إلى يوم القيامة. ثم هبط بي إلى أهل الأرض فنسبني لأهل الأرض، فأستودع الله عزَّ وجلَّ حُبِّي وحُبَّ «أهل بيتي» وشيعتهم في قلوب مؤمني أُمَّتِي، فمؤمنو أُمَّتِي يحفظون وديعتي في «أهل بيتي» إلى يوم القيامة. ألا فلو أن الرجل من أُمَّتِي عبدَ الله عزَّ وجلَّ عمره أيام الدنيا، ثم لقي الله عزَّ وجلَّ مبغضاً لـ «أهل بيتي» وشيعتي، ما فرج الله صدره إلّا عن النفاق.^(٢)

هذا هو جوهر الدين ولبُّه، وأساس الإسلام ومحوره، وكُنه الإيمان وحقيقته:

ولاء «آل محمد» عليهم السلام وعشقهم، والتسليم المطلق لهم، بعد التبري التام من أعدائهم... دون أن يختلج هذا أو يخالط ذاك شيء، ولواء لا وليجة فيه ولا دونه، خضوع بلا تردد، وتسليم بلا استثناء، وإقرار بلا تحقُّظ...

(١) سبق أن ذكرنا أحاديث حول خطر الولاية في الفصل السابق ص ١٧٨، فلا نعيدها.

(٢) «الكافي» لـ «الكليني» ج ٢ ص ٤٦.

موالاتهم في كل ما جاؤوا به وذهبوا إليه، تحت الشعار الذي خطه الحديث الشريف، عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: مَنْ سَرَّه أَنْ يَسْتَكْمِلَ الْإِيمَانَ كُلَّهُ فليَقُلْ: الْقَوْلُ مِنِّي فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ قَوْلُ «آلِ مُحَمَّدٍ»، فِيمَا أَسْرَوْا وَمَا أَعْلَنُوا، وَفِيمَا بَلَّغَنِي عَنْهُمْ وَفِي مَا لَمْ يَبْلُغَنِي. (١)

وكذا في دعاء تجديد العهد والميثاق يوم "الغدِير": اللَّهُمَّ إِنَّا نُشْهِدُكَ أَنَّا نَدِينُ بِمَا دَانَ بِهِ مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، قَوْلُنَا مَا قَالُوا، وَدِينُنَا مَا دَانُوا بِهِ، مَا قَالُوا بِهِ قُلْنَا، وَمَا دَانُوا بِهِ دِينًا، وَمَا أَنْكَرُوا أَنْكَرْنَا، وَمَنْ وَالَّوَا وَالْيَنَا، وَمَنْ عَادَا عَادِينَا، وَمَنْ لَعَنُوا لَعَنَّا، وَمَنْ تَبَرَّؤُوا مِنْهُ تَبَرَّأْنَا مِنْهُ، وَمَنْ تَرَحَّمُوا عَلَيْهِ تَرَحَّمْنَا عَلَيْهِ، آمَنَّا وَسَلَّمْنَا وَرَضِينَا وَأَتَّبَعْنَا مَوَالِينَا صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. اللَّهُمَّ فَتَمِّمْ لَنَا ذَلِكَ وَلَا تَسْلُبْنَا، وَأَجْعَلْهُ مُسْتَقَرًّا ثَابِتًا عِنْدَنَا، وَلَا تَجْعَلْهُ مُسْتَعَارًا، وَأَحِينَا مَا أَحْيَيْتَنَا عَلَيْهِ وَأَمْتَنَا إِذَا أَمْتَنَا عَلَيْهِ. «آلِ مُحَمَّدٍ» أَثْمَتْنَا، فِيهِمْ نَأْتُمُّ وَإِيَّاهُمْ نُؤَالِي، وَعَدْوُهُمْ عَدْوُ اللَّهِ نُعَادِي. (٢)

ومعادة أعدائهم في كل زمان ومكان وموقع وحادثه تتصل بالدين والحياة... براءة تُنزّه الروح من شوائب اللوث القلبي الذي يصيب مَنْ يَخْدَعُهُ الشَّيْطَانُ وَيَسْتَحْوِذُ عَلَيْهِ فَيُزَيِّنُ لَهُ الْمَعَاصِي وَالْمُوبِقَاتِ وَالْمَأْتَمِّ، وَيَغْفُلُ أَوْ يَعْمَى عَنْ قُبْحِهَا وَشَنَاعَتِهَا (وأعداء «آلِ مُحَمَّدٍ» هم جُوْهْرُهَا وَحَقِيقَتُهَا)، وَيُظَنُّ وَيَحْسَبُ لِعَاصِبِي حَقَّهُمْ شَأْنًا أَوْ حِظًّا فِي الْخَيْرِ وَالْإِسْلَامِ وَالصَّلَاحِ وَلَوْ بِمَقْدَارِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ! وَتَوَرَّثَ صِحَّةَ الْبَدَنِ وَالسَّلُوكِ مِنَ الْأَنْحِرَافِ الْعَمَلِيِّ الَّذِي يَأْخُذُ أَصْحَابَهُ وَيُنْتَهِي بِهِمْ إِلَى الْفَسْقِ وَالضَّلَالِ وَالْكَفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ.

لا يكتمل إيمان مسلمٍ مَوْحَّدٍ، بل لا يكون، إِلَّا بِالْبِرَاءَةِ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَاءِ «رَسُولِهِ» و«أَهْلِ بَيْتِهِ»... لا يمكن لسالك في درب الحق أن يسير أو يتقدم، ولا أن يبلغ جاداً مَرَامَهُ، وَيَصِلَ سَاعٍ إِلَى مَقْصَدِهِ بِقَدَمِ عَرَجَاءٍ، وَلَا لِمَقَاتِلِ تَحْوِطِ الشَّهَوَاتِ وَتَطَوُّقِ الْأَهْوَاءِ، أَنْ يَصُولَ وَيُدْفِعَ عَنْ نَفْسِهِ الْأَعْدَاءِ بِيَدِ جِذَاءٍ، وَلَنْ يَخْلُقَ طَائِرٌ لِيَنْجُوَ مِنْ سَهَامِ الْقَنْصِ بِجَنَاحٍ وَاحِدٍ، وَلَنْ يَرَى بَاحِثٌ عَنْ حَقِيقَةِ وَطَالِبٍ بِصِيرَةٍ بَعِينِ عَوْرَاءِ غَلْبِهَا الْعَمَشِ، وَأَقْفَتٌ مِنْ عَطَشِ الْمَعْرِفَةِ وَرَقَاتٌ مِنْ ظَمَأِ حَرْمَانِ النَّهْلِ مِنْ مَعِينِ «آلِ مُحَمَّدٍ»...

(١) (الكافي) ل «الكليني» ج ١ ص ٣٩١.

(٢) (إقبال الأعمال) ل «السيد ابن طاووس» ج ٢ ص ٢٨٧.

هذا ما خطّه ورسمه قول «أبي جعفر الباقر» عليه السلام ورسمه في زيارة «سيّد الشهداء» عليه السلام:
يا «أبا عبدالله»، إني أتقرب إلى الله وإلى «رسوله» وإلى «أمير المؤمنين» وإلى «فاطمة»
وإلى «الحسن» وإليك صلى الله عليك وعليهم، بموالاتك وبالبراءة ممن أسس أساس
ذلك وبنى عليه بنيانه، وجرى في ظلمه وجوره عليك وعليهم، وعلى أشياعكم. برئت إلى الله
واليكم منهم، وأتقرب إلى الله ثم إليكم بموالاتكم وموالاتكم، والبراءة من أعدائكم
ومن الناصبين لكم الحرب، والبراءة من أشياعهم وأتباعهم، إني سلم لمن سالمكم، وحرب
لمن حاربكم، وولي لمن والاكم، وعدو لمن عاداكم. أسأل الله الذي أكرمني بمعرفتكم
ومعرفة أوليائكم، ورزقني البراءة من أعدائكم، أن يجعلني معكم في الدنيا والآخرة، وأن
يثبت لي عندكم قدام صدق في الدنيا والآخرة. (١)

وأكدته الأحاديث الشريفة من قبل ومن بعد، شعاراً للإيمان وعنواناً للتشيع، كما عن
«الصادق» عليه السلام: من أقرّ بسبعة أشياء فهو مؤمن: البراءة من الجبت والطاغوت، والإقرار
بالولاية، والإيمان بالرجعة، والأستحلال للمتعة، وتحريم الجري، والمسح على الخفين. (٢)

وعن «فضيل بن يسار» قال: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام: عن الحبّ والبغض، أمن
الإيمان هو؟ فقال: وهل الإيمان إلا الحبّ والبغض؟ ثم تلا هذه الآية ﴿حَبَبَ إِلَيْكُمْ
الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ
الرَّاشِدُونَ﴾ (الحجرات). (٣)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله لأصحابه: أيُّ عُرَى الإيمان أوثق؟
فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم:
الصيام، وقال بعضهم: الحج والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد. فقال «رسول الله» صلى الله عليه وآله:
لكل ما قلتم فضلٌ، وليس به (ليست هي)، ولكن أوثق عُرَى الإيمان الحبّ في الله والبغض
في الله، وتوالي أولياء الله والتبري من أعداء الله. (٤)

(١) (مصباح المتجهج) ل «الشيخ الطوسي» ص ٧٧٣.

(٢) (وسائل الشيعة) ل «الحر العاملي» ج ١٦ ص ٣٣٣. و «الجزري» هو سمك القرموط أو السلور، وبالإنجليزية: catfish، يحرم أكله، فلا قلّس يغطي جلده، ويقال إنه مشخ.

(٣) (الكافي) ل «الكليني» ج ٢ ص ١٢٥.

(٤) المصدر السابق.

وعن «محمد بن منصور» قال سألت عبداً صالحاً يعني «الكاظم» عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴿٣٣﴾﴾ (الأعراف)، فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حُرِّم في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أُجِلَّ من الكتاب وهو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق. ^(١)

وعن «أبي جعفر» عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّغُوتِ ﴿١٠٤﴾ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿١٠٥﴾﴾ (النساء)، يقولون لأئمة الضلال والدعاة إلى النار هٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنْ «آل محمد» وأولياهم سييلاً، ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿١٠٦﴾﴾ (النساء)، ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ ﴿١٠٧﴾﴾ يعني الإمامة والخلافة، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿١٠٨﴾﴾ (النساء)، نحن الناس الذين عنى الله. ^(٢)

وسئل عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الأعراف). فقال: رأيت أحداً يزعم أن الله أمر بالزنا وشرب الخمر أو بشيء من هذه المحارم؟ فقلت: لا. فقال: ما هذه الفاحشة التي يدعون أن الله أمر بها؟ فقلت: الله أعلم ووليئه. قال: فإن هذه في أئمة الجور، أدعوا أن الله أمرهم بالأتتمام بقوم لم يأمر الله بالأتتمام بهم، فردَّ الله ذلك عليهم وأخبرنا أنهم قد قالوا عليه الكذب فسمَّى الله ذلك منهم فاحشة. ^(٣)

الخلاصة هنا أن خلجات النفس وإذعاناتها، وما تنطوي عليه دخيلة المرء وسريته، من الفكرة والعقيدة في موالة «آل محمد» والقول فيهم بما قاله الله على ألسنتهم، ومدى إذعانه للمعارف الإلهية الولائية أو تحفظه عليها، وكذا العقائد الحقَّة في توحيد الله وصفاته، والمعاد وكيفيته، وما إلى ذلك من آراء تُدرج أهلها في بعض الملل والنحل أو تخرجهم منها، ثم التبري من أعداء «آل محمد» عليه السلام، ورؤيتهم على حقيقة الفاحشة وشنيع قبحها، وتقزُّره من دنسهم وتنقُّره من بشاعتهم، ثم هروبه وبعده عنهم...

(١) (بصائر الدرجات) لـ «محمد بن الحسن الصفار» ص ٥٣.

(٢) المصدر السابق ص ٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ٥٤.

هو الأساس الذي يبني "الإيمان" ويرتكز عليه الإسلام، ومن تضعضع فيه ذلك الأساس وأهتز، فليس من أهل الإيمان، أو كاملي الإيمان، وفي الأقل، لا يكون ممّن يصحّ أن يؤخذ الدين الحنيف منه فيقلّد ويُرجع إليه في استقاء الشريعة الغراء.

والأمر من الدقّة والخطر بما يجعل بعض التفاصيل العقائدية هي الفصل والعامل في تصنيف الناس وإدراجهم في مراتبهم الإيمانية التي يستحقّون، وكُتِب الكلام والعقائد تفيض بهذا المعنى، وكذا مصنّفات التراجم والرجال، مليئة بالتدقيق في هذه الأمور، وهي المرتكز في الحكم على العلماء وعموم المؤمنين والمسلمين. لذا، فلا إسراف في ملاحظتها، ولا ترف في متابعتها، وما الرّد الأهوج والأحتجاج الأرعن الذي يقابلك به العوام عند الاستقصاء والفحص في عقيدة رجل ينبري للمرجعية ويريد زعامة الطائفة، إلّا من جهلهم بواقع مذهبنا وبُعدهم عن معارفنا...

ثم إن "الولاية" التي هي محطّ الإيمان ومرتكزه وأصله ومحوره، هي - بدورها - بحرٌ متلاطم، بل محيط مؤاج، وسماء ذات أبراج ومسالك وفجاج، وعوالم غير متناهية لا يُسبر غورها ولا يُبلّغ أمدّها ولا يدرك كنهها... وما المبدول بين أيدينا إلّا رشحات، وغيض من فيض، وفي هذا النزر القليل توقّف بعضهم، وفي أدنى المراتب والمنازل تكعكع وتلجج فأزرى بنفسه وبخس إيمانه وأضاع دينه وبقينه، فكيف بأرقاها وأعلاها؟

لا يأخذ المؤمنون دينهم من ضعيف إيمان أضرّه جهله وتواضع تحصيله العلمي فعجز عن فهم حقائق الولاية والبراءة، ولا يقلّدون ولا يرجعون في تلقي الشريعة الغراء إلى مهزوز يقينٍ قصر عن الوقوف على أسرار الإمامة ولم يرّ قبح أعداء «آل محمد»، ولا يمكن الركون إلى من غرّبت به الثقافات الأجنبية فأخذته إلى عالمها، وشرّقت به الأهواء والشهوات والرئاسات فأترته الشياطين في حبالها، فصار يشكُّ أو يتردّد، ناهيك بالذي ينكر ويحصد، فضائل وكرامات ومقامات خصّ الله بها «أهل بيت العصمة» عليهم السلام، ومراتب ومنازل أنزلهم الله فيها... مما أشارت إليه بيانات خطيرة وأحاديث شريفة، من قبيل "الزيارة الجامعة الكبيرة" والأخرى "الصغيرة"، و"الجامعة لأئمة المؤمنين"، وكذا زيارة «سيد الشهداء» عليه السلام المطلقة، إذ قال «الصادق» عليه السلام لـ «يونس بن ظبيان»:

... ثم أخط عشر خطأً، فكبر، ثم قف فكبر ثلاثين تكبيرة، ثم أمش حتى تأتيه من قبل وجهه، وأستقبل وجهك بوجهه، وأجعل القبلة بين كتفيك، ثم تقول:

السلام عليك يا حجة الله وأبن حجة الله، السلام عليك يا قاتل الله وأبن قتيله، السلام عليك يا ثار الله وأبن ثاره، السلام عليك يا وتر الله الموتور في السماوات والأرض. أشهد أن دمك سكن في الخلد، وأقشعرت له أظلة العرش، وبكى له جميع الخلائق، وبكت له السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن ومن يتقلب في الجنة والنار من خلق ربنا، وما يرى وما لا يرى...

إلى أن يقول ﷺ: أنا عبد الله ومولاك، وفي طاعتك، والوافد إليك، ألتمس كمال المنزلة عند الله، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلج دونك، من الدخول في كِفالتك التي أمرت (أمرت) بها. من أراد الله بدأ بكم، بكم يبين الله الكذب، وبكم يُباعد الله الزمان الكلب، وبكم فتح الله، وبكم يختم الله، وبكم يمحو الله ما يشاء (وبكم) يُثبت، وبكم يُفك الدل من رقابنا. وبكم يدرك الله ترة كل مؤمن يُطلب بها، وبكم تُنبئ الأرض أشجارها، وبكم تُخرج الأشجار أثمارها، وبكم تُنزل الساء قطرها ورزقها. وبكم يكشف الله الكرب، وبكم ينزل الله الغيث، وبكم تسبح الله الأرض التي تحمل أبدانكم، وتستقل (وتستقر) جبالها على مراسيها. إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم، والصادر عمًا فضل من أحكام العباد، لعنت أمة قتلتكم، وأمة خالفتكم، وأمة جحدت ولايتكم، وأمة ظهرت عليكم، وأمة شهدت ولم تُستشهد، الحمد لله الذي جعل النار مأواهم. (١)

وكذا دعاء رجب الذي خرج به التوقيع الشريف من الناحية المقدسة على يد الشيخ الكبير «أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد» رحمته الله: أدع في كل يوم من أيام رجب:

(١) (كامل الزيارات) ل «أبن قولويه» ص ٣٦٤.

وبالمناسبة، فقد سمعت من بعض العلماء الصلحاء، من أرباب المعرفة وذوي الذوق والحسّ الولائي، سمعتهم يوضون بقراءة الزيارة السادسة من ترتيب (مفاتيح الجنان) في الزيارات المطلقة ل «أمير المؤمنين» عليه السلام والمواظبة عليها... وكذا فإن هناك من يوصي أيضاً بالمطلقة الأولى في زيارات «سيد الشهداء» عليه السلام، وهي هذه التي أستشهدت بمقاطع منها هنا.

اللهم إني أسألك بمعاني جميع ما يدعوك به ؤلاة أمرك، المأمونون على سرك، المستبشرون بأمرك، الواصفون لقدرتك، المعليئون لعظمتك، أسألك بها نطق فيهم من مشيئتك، فجعلتهم معادن لكلماتك، وأركاناً لتوحيدك، وآياتك ومقاماتك، التي لا تعطيل لها في كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقتك، فتقها ورتقها بيدك، بدؤها منك وعودها إليك، أعضاء وأشهاد، ومناة وأذواد، وحفظة ورؤاد، فيهم ملأت سماءك وأرضك حتى ظهر أن لا إله إلا أنت، فبذلك أسألك. وبمواقع العز من رحمتك، وبمقاماتك وعلاماتك، أن تصلي على محمد وآله وأن تزيدني إيماناً وتثبيتاً، يا باطناً في ظهوره وظاهراً في بطونه ومكنونه، يا مفرقاً بين النور والديجور، يا موصوفاً بغير كنهه ومعروفاً بغير شبهه، حاداً كل محدود، وشاهد كل مشهود، وموجد كل موجود، ومحصي كل معدود، وفاقد كل مفقود، ليس دونك من معبود، أهل الكبرياء والجود، يا من لا يكيف بكيف، ولا يؤين بأين، يا محتجباً عن كل عين، يا ديموم يا قيوم وعالم كل معلوم، صل على عبادك المنتجبين، وبشرك المحتجبين، وملائكتك المقرين والبهم الصافين الحافين، وبارك لنا في شهرنا هذا المرجب المكرم، وما بعده من الأشهر الحرم...^(١)

وكذا في الزيارة الرجبية التي فيها: الحمد لله الذي أشهدنا مشهد أوليائه في رجب، وأوجب علينا من حقه ما قد وجب، وصلى الله على «محمد» المنتجب وعلى «أوصيائه» الحجب، اللهم فكما أشهدنا مشهدهم فأنجز لنا موعدهم وأوردنا مؤردهم، غير محلئين عن وزد في دار المقامة والخلد. والسلام عليكم، إني قصدتكم وأعتمدتكم بمسألتي وحاجتي، وهي فكاك رقبتي من النار، والمقر معكم في دار القرار مع شيعتكم الأبرار، والسلام عليكم با صبرتم فنعم عقبى الدار. أنا سائلكم وأملككم فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض، فيكم يجبر المهيض ويشفي المريض، وما تزداد الأرحام وما تغيض، إني لسرگم مؤمن ولقولكم مسلّم وعلى الله بكم مقسم، في رجعي بحوائجي وقضائها وإمضائها، وإنجاحها وإبراحها، وبشؤوني لديكم وصلاحتها.^(٢)

(١) (مصباح المتهد) ل «الشيخ الطوسي» ص ٨٠٣.

(٢) (إقبال الأعمال) ل «السيد ابن طاووس» ج ٣ ص ١٨٣.

وعن «عبدالعزیز بن مسلم»، قال: كُنَّا فِي أَيَّامِ «عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا» عَلَيْهِ السَّلَامُ بِ «مَرْو»، فَاجْتَمَعْنَا فِي مَسْجِدِ جَامِعِهَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي بَدْءِ مَقَدَّمِنَا، فَأَدَارَ النَّاسُ أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي وَمَوْلَايَ «الرِّضَا» عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَعْلَمْتَهُ بِهَا خَاصَّ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ:

يا «عبدالعزیز»، جهل القوم وُحِدُوا عَن آرَائِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَقْبِضْ «نَبِيَّه» ﷺ حَتَّى أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِيهِ تَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ، بَيْنَ فِيهِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَجَمِيعُ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ كَمَلًا، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ ﴿الأنعام﴾، وَأَنْزَلَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ آخِرُ عَمْرِهِ ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿المائدة﴾، وَأَمْرُ الْإِمَامَةِ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَلَمْ يَمُضِ ﷺ حَتَّى بَيَّنَّ لِأُمَّتِهِ مَعْلَمَ دِينِهِمْ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ شُبُهَةَ، وَتَرْكَهُمْ عَلَى قَصْدِ الْحَقِّ، وَأَقَامَ لَهُمْ «عَلِيًّا» عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمًا وَإِمَامًا، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا بَيَّنَّهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْمُلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ كَافِرٌ.

هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة، فيجوز فيها اختيارهم؟

إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجْلٌ قَدْرًا وَأَعْظَمُ شَأْنًا، وَأَعْلَى مَكَانًا، وَأَمْنَعُ جَانِبًا، وَأَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُوبِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِآرَائِهِمْ، أَوْ يَقِيمُوا إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا «إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ» عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ النَّبُوَّةِ وَالْخَلَّةِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً، وَفَضِيلَةَ شَرَفِهِ اللَّهُ بِهَا، فَأَشَادَ بِهَا ذِكْرَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ ﴿الخليل﴾ ﷺ سروراً بِهَا: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾؟ قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ﴿البقرة﴾، فَأَبْطَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَصَارَتْ (الْإِمَامَةَ) فِي الصَّفْوَةِ. ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِأَنْ جَعَلَهَا فِي ذُرِّيَّتِهِ أَهْلَ الصَّفْوَةِ وَالطَّهَارَةِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عِبْدِينَ﴾ ﴿الأنبياء﴾.

فلم تزل في ذريته يرثها بعضٌ عن بعضٍ قرناً فقرناً حتى ورثها «النبِيُّ» ﷺ، فقال جلّ جلاله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران)، فكانت له خاصّة، فقلدها «النبِيُّ» ﷺ «عليّاً» عليه السلام بأمر الله عزّ وجلّ على رثم ما فرض الله، فصارت في ذريته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله عز وجل ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِئْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمَ الْبَعْثِ﴾ (الروم)، فهي في وُلْدِ «عليٍّ» عليه السلام خاصّة إلى يوم القيامة، إذ لا نبيّ بعد «محمد» ﷺ. فمن أين يختار هؤلاء الجهّال؟

إنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء.

إنّ الإمامة خلافة الله عزّ وجلّ وخلافة «الرسول» ﷺ ومقام «أمير المؤمنين» عليه السلام وميراث «الحسن» و«الحسين» عليه السلام.

إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلّاح الدنيا، وعزّ المؤمنين.

إنّ الإمامة أسّ الإسلام النامي وفرعه السّامي.

بالإمام تمام الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف.

الإمام محلّ حلّال الله ويحرّم حرام الله، ويُقيم حدود الله، ويذبّ عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجّة البالغة.

الإمام كالشمس الطالعة للعالم، وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار.

الإمام البدر المنير، والسراج الزاهر، والنور الساطع، والنجم الهادي في غياهب الدجى والبيد القفار ولجج البحار.

الإمام الماء العذب على الظمّاء، والదال على الهدى، والمنجي من الردى.

الإمام النار على اليفاع الحار لمن أصطلّ به، والدليل على المسالك (المهالك)، من فارقه فهالك.

الإمام السحاب الماطر، والغيث الهاطل، والشمس المضيئة، والأرض والبسيطة، والعين الغزيرة، والغدير والروضة.

الإمام الأمين الرفيق، والوالد الرقيق، والأخ الشفيق، ومفزع العباد في الداهية.
الإمام أمين الله في أرضه، وحجته على عباده، وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله،
والذاب عن حرم الله.

الإمام المطهر من الذنوب، المبرأ من العيوب، مخصوص بالعلم، موسوم بالحلم، نظام
الدين، وعز المسلمین، وغيظ المنافقين، ويوار الكافرين.

الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد عنه بدل، ولا له مثل، ولا
نظير، مخصوص بالفضل كله، من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من
المفضل الوهاب. فمن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام أو يمكنه اختياره؟

هيئات هيئات، ضلت العقول، وتاهت الحُلُوم، وحارت الألباب، وحسرت العيون،
وتصاغرت العظما، وتحيرت الحكماء، وتقاصرت الحلماء، وحصرت الخطباء، وجهلت
الألبياء، وكلت الشعراء، وعجزت الأدباء، وعييت الجلفاء عن وصف شأن من شأنه، أو
فضيلة من فضائله، فأقرت بالعجز والتقصير.

وكيف يوصف أو يُنعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه،
ويغني غناه؟ لا، كيف وأنى؟ وهو بحيث النجم من أيدي المتناولين ووصف الواصفين،
فأين الاختيار من هذا، وأين العقول عن هذا، وأين يوجد مثل هذا؟ أظنوا أن ذلك
يوجد في غير «آل الرسول» عليه السلام؟

كذبتهم والله أنفسهم، ومنتهم الأباطيل، وأرتقوا مرتقى صعباً دحضاً، تزّل عنه إلى
الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة باثرة ناقصة، وآراء مضلّة، فلم يزدادوا
منه إلا بُعداً، قاتلهم الله أنى يؤفكون، لقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وضلّوا ضلالاً بعيداً،
ووقعوا في الحيرة، إذ تركوا الإمام عن بصيرة، وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن
السبيل وكانوا مستبصرين، رغبوا عن اختيار الله واختيار «رسوله» إلى اختيارهم، والقرآن
يناديهم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾ (القصص)، وقال عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب)، وقال عز وجل: ﴿مَا لَكُمْ

كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١١٠﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿١١١﴾ إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ ﴿١١٢﴾ أَمْ لَكُمْ
 أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ ﴿١١٣﴾ سَلِّمُوا بِهِمْ بِدَالِكِ زَعِيمٌ ﴿١١٤﴾
 أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فُلْيَاتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿١١٥﴾ ﴿القلم﴾، وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا
 يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ﴿١١٦﴾ (محمد)، أم طبع الله على قلوبهم فهم لا
 يفقهون؟ أم ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ﴿١١٧﴾ إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ
 الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ
 مُّعْرِضُونَ ﴿١١٩﴾ ﴿الأنفال﴾، و﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ ﴿١٢٠﴾ (البقرة)، بل هو ﴿فَضَّلَ اللَّهُ يَوتِيهِ
 مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿١٢١﴾ (الحديد).

فكيف لهم باختيار الإمام، و«الإمام» عالم لا يجهل، راع لا ينكل، معدين القدس
 والطهارة، والنسك والزهادة، والعلم والعبادة، مخصوص بدعوة «الرسول»، وهو نسل
 المطهرة «البتول»، لا مغمز فيه في نسب، ولا يدانيه ذو حسب، في البيت من «قريش»،
 والذروة من «هاشم»، والعترة من «الرسول»، والرضا من الله، شرف الأشراف، والفرع من
 «عبد مناف»، نامي العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض
 الطاعة، قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله.

إن الأنبياء والأئمة يوفقههم الله عز وجل ويؤتيهم من مخزون علمه وحلمه ما لا يؤتيه
 غيرهم، فيكون علمهم فوق كل علم أهل زمانهم، في قوله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى
 الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾ ﴿١٢٢﴾ (يونس)،
 وقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ ﴿١٢٣﴾ (البقرة)، وقوله عز وجل
 في «طالوت»: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ
 مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿١٢٤﴾ (البقرة)، وقال عز وجل ل «نبيّه» ﴿وَمَا كَانَ فِضْلُ اللَّهِ
 عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ ﴿١٢٥﴾ (النساء)، وقال عز وجل في «الأئمة» من أهل بيته وعتريته وذريته
 صلوات الله عليهم: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ
 إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مَلَكًا عَظِيمًا﴾ ﴿١٢٦﴾ فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ
 عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ ﴿١٢٧﴾ (النساء).

وإن العبد إذا أختاره الله عزَّ وجلَّ لأُمور عباده، شرح صدره لذلك، وأودع قلبه يناييع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً، فلم يغيَّ بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، وهو معصومٌ مؤيَّد، موفَّق مُسَدَّد، قد آمن الخطايا والزلل والعتار، وخصَّه الله بذلك ليكون حُجَّتَه على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. فهل يقدر على مثل هذا فيختارونه؟ أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدِّمونه؟ تعدُّوا - وبيت الله - الحقَّ ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، وفي كتاب الله الهدى والشفاء، فنبذوه وأتبعوا أهواءهم، فذمَّهم الله ومقتَّهم وأتَعَسَّهم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيًا هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (القصص)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَعَسَّ لَهُمْ وَاصِلٌ أَعْمَلَهُمْ﴾ (محمد)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر). أنتهى الحديث الشريف. (١)

ولو تأمَّل المرء ودقَّق في الفصول التي عقدها أرباب الموسوعات الروائية ومصنّفو كتب الحديث ﷺ، كباب "دعائم الإسلام" من كتاب "الإيمان والكفر"، وكتاب "الحجَّة"، مما جاء في (الكافي الشريف) مثلاً و(بحار الأنوار)، وكذا ما في المؤلّفات المعنية بالأمر على الخصوص ك(بصائر الدرجات) و(بشارة المصطفى)، وسرَّح النظر في عناوين من قبيل:

أَنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام هم الهداة/ وهم وُلاة أمر الله وخزنة علمه/ وهم خلفاء الله في أرضه/ وهم أبوابه التي منها يؤتى/ وهم نور الله عزَّ وجلَّ/ وهم أركان الأرض/ وهم وُلاة الأمر/ وهم المحسودون/ وهم العلامات/ وهم الآيات التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه/ وهم أهل الذكر/ وهم الراسخون في العلم/ وأنَّ النعمة التي ذكرها الله في كتابه هم «الأئمَّة» عليهم السلام/ وأنَّ من أصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم «الأئمَّة» عليهم السلام/ وأنَّ القرآن يهدي إلى «الإمام» عليهم السلام/ وأنَّ المتوسِّمين هم «الأئمَّة» عليهم السلام/ وأنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام

(١) (الأمالي) لـ (الشيخ الصدوق) ص ٧٧٣، ورواه في (كمال الدين) ص ٦٧٥، وفي (معاني الأخبار) ج ٢ ص ٩٦، وفي (عيون أخبار الرضا) ج ١ ص ١١٦، وروي في (الكافي) لـ (الكليني) ج ١ ص ١٥٤، و(غيبة النعماني) ص ٢١٦، و(تحف العقول) لـ (أبن شعبة الحراني) ص ٤٣٦، و(الأحتجاج) لـ (الطبرسي) ج ٢ ص ٤٣٩، وكذا روي في مصادر أخرى منها (بحار الأنوار) لـ (المجلسي) ج ٣٥ ص ١٢٠.

معدن العلم وشجرة النبوة مهبط الوحي ومختلف الملائكة/ وأن أعمال العباد تُعرض على «الأئمة» عليه السلام/ وأن «الأئمة» عليه السلام ورثوا علم جميع «الأنبياء» و«الأوصياء» عليه السلام/ وأن «الأئمة» عليه السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله وأنهم يعرفونها على اختلاف أسنتها/ وأنه لم يجمع القرآن كله إلا «الأئمة» عليه السلام وأنهم يعلمون علمه كله/ وما أعطي «الأئمة» عليه السلام من أسم الله الأعظم/ وما عندهم عليه السلام من آيات «الأنبياء»/ وما عندهم عليه السلام من سلاح «رسول الله» ﷺ ومتاعه/ وأن مثل سلاح «رسول الله» ﷺ مثل التابوت في «بني إسرائيل»/ وأنه عندهم «الصحيفة» و«الجفر» و«الجامعة» و«المصحف فاطمة» عليه السلام/ وأن «الأئمة» عليه السلام إذا شاؤوا علموا/ وأن «الأئمة» عليه السلام يعلمون متى يموتون وأنهم يموتون بأختيارهم/ وأن الله فوّض إلى «الأئمة» عليه السلام...

وما إلى ذلك من مقامات وفضائل ومراتب يطول مجرّد سردها، ناهيك بشرحها، مما لا تستوعبه مئات الصفحات، بل المجلّدات.

ويمكن للمتأمل في تلك النصوص المقدّسة، والقارئ للوقائع الخارجي، أن يقف على رسالة هذه الأحاديث الشريفة وعمق ما ومن يشمله الخطاب فيها، ويرى أن البيان والعرض، وما يستتبعه من النكير والتفريع (المصرّح به تارة، والمتنزع كمفهوم من منطوق الحديث ودلالته، تارة أخرى)، ليس لجاحدي الولاية من المخالفين الذين يتبعون المذاهب الأخرى فحسب، بل يشمل "مؤمنين" يقيسون الإمامة بعقولهم الواهية، ويرسمون لها بأفكارهم السخيفة! فينكرون الفضائل والمقامات ويحددون المعاجز والكرامات، ويحسدون - في واقع حالهم المريض - «آل محمد» عليه السلام.

إن كنوز المعارف الدينية الدفينة في هذه الأحاديث الشريفة، والجواهر الإلهية المدخرة في ذلك الدعاء وتلك الزيارة العالية وأختها "الجامعة الكبيرة"، كما في هذه الأبواب التي تنطوي أحياناً على طوائف من الأحاديث... هي ودائع «الأئمة الأطهار»، وإرثهم الذي خصّوا به شيعتهم، وهي مواطن تأمل وتدبّر في مواقف العلماء، وما يمكنهم أن ينتزعوه ويستخرجوه من هذه الكنوز، ويقدموه للأمة المؤمنة، فيتألق أحدهم وينكشف إيمانه وولائه، كما تظهر مهارته وتجلّى براعته، ويهوي آخر فيعرض، ويتسافل فينكر!

إنها مَوَاطن معرفة الرجال وأسس تصنيف العلماء وملاكات تقييمهم وضوابط التفاضل بينهم، فمن خلال الوقوف على درجات الإيمان ومدى التسليم والإذعان، الذي يكون في الأفراد (فقهاء أو عوام)، يُدرجون في مراتبهم وينزلون في منازلهم... بل هي مواقع الإنصاف وإرجاع الحقِّ إلى أهله، وعدم غلبة الهوى والحسد، والأسر في حبائل الكبر والأرتهان للجهل، البسيط منه والأنكى المركَّب، في بخس «أهل البيت» ﷺ حقَّهم وجحد مقاماتهم والتقصير في التسليم لهم.

إن المرء ليعجب كيف يغفل مَنْ يدَّعي الاجتهاد وينبri للمرجعية عن بديهة علمية ومعلومة أوَّلِيَّة في النحو واللغة، ناهيك بالتفسير والتأويل! أو يعجز عن التتبُّع والأستقصاء إلى حدِّ الفشل في ملاحقة الجملة والعبارة التالية! فينكر علم «الأئمة» ﷺ بالمنيا والبلايا، وكثير من الغيب، وينفض جيئه متبرئاً مُنتَضِحاً وكأنه كَفَرُ بَوَاح! ويردُّ طائفة من الأحاديث المعصومة التي تؤكد هذه الحقيقة وتلزم بهذه العقيدة؟... كل ذلك بحجَّة أنها تعارض حقيقة قرآنية جاءت في الآية الكريمة: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (الجن)، والحديث إذا عارض كتاب الله ضربنا به عرْض الجدار! وقد أنحطَّ التعس الضال بهذا حتى بلغ شأن الملعونة «أم الفضل بنت المأمون» التي أخبرها «الإمام الجواد» ﷺ حينما أدخلت عليه بما فاجأها مما يعتري النساء عند العادة، فقالت له (مستنكرة): لا يعلم الغيب إلا الله تعالى! فقال ﷺ: وأنا أعلمه من علم الله تعالى.

ولو تدبَّر شيئاً وتفقَّه، بل لو قرأ الآية التالية ورآها تُصرِّح بالاستثناء: ﴿إِلَّا مَنْ أَرَضَنِي مِنْ رَسُولٍ﴾ (الجن)!^(١) لكفَّ نعيقه ولفَّ ما نشر من فضيحته!

(١) أنظر حاشية «الشيخ عباس القوجاني» على «الجواهر» هامش ج ١ ص ١٨٢. ذكر ﷺ قصَّة أستنكار «أم الفضل» هذه في ذيل بحثه في أمر "علم الإمام"، وقد جاء فيه:

لقد دلَّت الآثار المتواترة معني على أن الله تعالى منح «الإمام» الحجَّة الذي أقامه مناراً يهتدى به إلى السبيل بعد أنقضاء أمد الرسالة، قوَّة قدسيَّة عبَّر عنها في الحديث بـ "عمود نور" يستعلم به «الإمام» ما يقع في الكون من حوادث وملاحم وما تُكيِّفه جوانح البشر من خيرٍ وشرٍّ حتى كأن الأشياء كلُّها حاضرة لديه على حدِّ تعبير «أبي عبد الله» ﷺ كما في (مختصر البصائر) ص ١٠١، إقداراً من لدن حكيم عليم تعالى شأنه. ولا غلُو فيه كما يتوهمه مَنْ لا فقه له بأسرار الأحاديث الواردة عنهم ﷺ ولم يبصر ما تحلَّت به هذه الشخصيات المتَّحدة مع "الحقيقة الأحمديَّة" المتكوِّنة من الشعاع الأقدس تعالت نورانيته.

ولو كان الأمر لِغفلة وزلّة، أو لِشبهة زعم استقلال «الأئمة» ﷺ بعلم الغيب دون الله تعالى، أو لحدّر خطر تلقي العُرف العام هذا الإطلاق على ذاك المعنى وتوهم الاستقلال، لهان الخطب وأمكن حمله على وجه يسوّغ للفقهاء والعالم القائل به، لكن البتّ بامتناعه وأستحاليته ارتكازاً على هذا الدليل الواهي، وفي الحقيقة، للسقوط في الفهم والأستيعاب، والعجز عن الإيمان بمقامات «أهل البيت»، فهذا مما لا يكون في "فقيه" أنبرئ للمرجعية وتصدّي للأسنتباط، ويريد رفا الأمة ورعاية أيتام «آل محمد»!

إن من يضيق فكره عن إدراك حقائق قرآنية، ويخرج صدره عن الإذعان لبراهين ربانية، ويعجز عن الإيمان بمقامات «الأئمة» ﷺ، بسبب نشأة تعريبية أسرته رذحاً، وبيئة فاسدة غلبته ترعرع فيها عمراً، وثقافة التقاطية تشرب بها دهرأ، ليستكثر "فكره" أن يهّب الله هذه المقامات العالية والدرجات الرفيعة والطاقات والولايات التكوينية، لبعض خلقه، ذلك حتى يجعلهم أولياءه وخلفاءه، بل هم من كانت الدنيا لأجلهم وخلق الخلق لهم وفي سبيل معرفتهم، كما في "حديث الكساء" (الذي يُنكر!)، أو تدركه الغيرة ويغلبه الحسد، كما غلب وليّه من قبل فعصى وأبى السجود وتكبّر!... لا يمكنه أن يكون مرجع الطائفة ورائدها في أستقاء الأحكام والمعارف الإلهية.

←

فإن المغالاة في شخص عبارة عن إثبات صفة له إما أن يحيلها العقل (يحكم العقل بأستحالياتها) أو لعدم القابلية لها، والعقل لا يمنع الكرم الإلهي، وهذه الذوات المطهرة بنصّ الذكر المجيد ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب)، قابلة لتحمل الفيض الأقدس بتمام معانيه، والشُّخ منزه عنه (المبدأ الأعلى) جلّت عظمته، فألتقى مبدأ فياض وذوات قابلة للإفاضة، إذن لا يدع في كل ما ورد في حقهم ﷺ من العلم بالمغيبات والوقوف على أعمال العباد وما يحدث في البلدان من خير وشر، منحة من مفيض النعم عزّ شأنه على من "فتح بهم الوجود وبهم يختم". اللهم إلا أشياء أستأثر بها وخذّه سبحانه (يشير الشيخ ﷺ إلى مؤدّي طائفة من الأحاديث الشريفة، منها ما روى «الصفار» في «بصائر الدرجات» ص ٢٢٩، عن «جابر» عن «أبي جعفر» ﷺ قال: قلت له: جعلت فداك قول العالم ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾؟ قال: فقال ﷺ: يا «جابر» إنّ الله جعل اسمه الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، فكان عند العالم منها حرفٌ واحد فأنخست الأرض ما بينه وبين السريبر حتى التقت القطعتان، وحول من هذه على هذه، وعندنا من أسم الله الأعظم أثنان وسبعون حرفاً، وحرفٌ في علم الغيب المكنون عنده، فالغيب المدعى فيهم غير المختصّ بالباري تعالى، فإنه فيه ذاتي، وفي «النبى» و«الأئمة» من أبنائه محمول من الله تعالى، فبواسطة فيضه ولطفه كانوا يتمكنون من أستعلام خواصّ الطبائع والحوادث، وما كان ويكون وهو كائن. ■

إنَّ من يجهل مقامات «أهل البيت» ﷺ فيحسبها مشاعاً مبذولاً، يستطيع من أراد أن يبلغها، ويمكن لمن شاء أن يصل إليها ويدركها، فيقول في معرض توهّمه الدفاع عن الفكر الإسلامي وردّ النظرة الغربية لـ (مكانة المرأة في الإسلام): "المرأة تستطيع أن تصل إلى مستوى «الزهراء» ﷺ، والرجل أيضاً يستطيع أن يرتقي درجات الكمال حتى يصل إلى مستوى «الإمام علي» ﷺ! ...! إنَّ هذا جهل بأدنى مراتب الإيمان، وتخلف عن أوليات التشييع (إن أبقّت قائلها فيه، ولم تُخرجه إلى مذهب الصوفيّة لا مجرد طريقتهم ومسلكهم)، وهو سقوط في فهم الولاية إلى حدود ودرجات يتفوّق عليه العوام فيها، فتتنزّه عقيدتهم عن هذا اللغو والحشو والهراء! وقد يعود ذلك إلى علة أخرى أجمعت مع جهله وأنضمت إلى تواضع تحصيله وقصوره في بلوغ الأدلة التي تدحض هذه المقولة والإحاطة بما يبطلها، وعجزه عن فهم وأستيعاب البراهين التي تأبى هذه الدعوى وتفنّدها... هي ما يسكن الرجل من "عقدة" الرؤية الغربية لديننا ومجتمعاتنا التي تملكته، والهاجس الذي أستوطنه في الظهور بما يرضيهم عنّا، ويدفع أستخفافهم بعقائدنا وأحكامنا، وكأنه ما قرأ في حياته ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة) ولا وعيها!

لا شك أن هذا الرجل وأمثاله من أنصاف المتفكّمين - ولا شأن لنا بشخصه، بل هو النوع - لم يكتمل فيه "الإيمان" الذي يؤهّله للمرجعية ويسمح له بزعامة الطائفة المحقّقة بحال، مهما بلغت الدعاية والإعلام، ووصلت في التزييف والأحتيال.

قد يُستوعب تلكؤ عامّي وتردّده في عقيدة "الرجعة"، وعجز "مثقّف" عن هضم فكرة بعث بعض الأموات، وعودتهم - بأشخاصهم وشخصياتهم، لا بأرواحهم كما في مقولة الأستنساخ - إلى الحياة ثانية... لكن ليس لـ "العالم" الذي وقّف على الأدلة الشرعية، كحديث «أبي عبدالله» ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مَّيْمَنًا﴾ (النمل)، قال ﷺ: ليس أحدٌ من المؤمنين قُتل إلا سيرجع حتى يموت. ^(١) وغيره كثير... ليس له الرفض والإنكار، ولا يعني ذلك إلا التخلف الذي يسقط أهليته للمرجعية.

(١) (مختصر البصائر) لـ «الحسن بن سليمان الحلبي» ص ١٢٦. وهذا شاهد عابر من أدلة "الرجعة" التي ألفت فيها كتب، وقال فيها بعض الأعلام إنها من ضروريات الدين.

هناك أدلةٌ بآئةٍ وحُجَجٍ دامغةٌ تامّةٌ تُلزمُ بهذه العقيدة، ولا تسمح بالأجتهد فيها، وتدخلها في صميم الهوية الشيعية، ولا تُعذرُ مَنْ عرفها ووقف عليها شكُّه وتردُّده فيها، ناهيك بجحده وإنكاره ورفضه، ولا يمكن إنزال موقف الشَّاكِّ إلَّا على ضعف الإيمان، والنزعة الحسِّيَّة المادِّيَّة التي تحكم ذهنه ووجدانه، وتأبى عليه النزول على الدليل والخضوع للحجَّة والأحكام للموازين الشرعية.

إنَّها نفسيات مريضة وروحيات ملوثة، أستحوذ الشيطان وأستولى عليها، أسدل دون عقولها وأفهامها حُجُب الجهل والغفلة، فغلبها الكبر وأوهى بها الخلط وأزرى الغرور، وقلوبٌ رين عليها وطُبع، فلا تطيق أنوار الحقِّ والإيمان، ولا تحتمل الدليل والبرهان، فتدخل في المكابرة وتذهب في العناد، وتحتال على الحقِّ وتلجُّ في عُتُوِّ ونفور، مكبَّة على وجهها، لا تهتدي لسوِّي الصراط المستقيم، فترى تعساً شقيّاً يُشكِّك في "الرجعة" ويدفع الأحاديث الشريفة (بعد ثبوت صدورها!) التي تفسِّر بعض آيات القرآن بالرجعة، بأنها مجرَّد "استشهاد" بالقرآن قام به "بعض الناس" ^(١)، وليست نصوصاً معصومة تدلُّ على الواقع وتصور الحقيقة... وهذا مما يدور بين "جهل" مُطبق يخلط بين الحقائق إلى هذه الحدود الخطيرة! أو هي نزعة "أبي جهل"، أي المكابرة والعناد الذي يأبى الإذعان للحق، أو هي مصيبة أدهى من هاتين وأمرُّ تتمثَّل في إنزال قول «الإمام المعصوم» وتفسيره للقرآن، منزلة أجتهد سائر الناس وتفسيرهم!

لعمري، كيف يمكن أخذ الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية والأفكار الدينية، من أضراب هؤلاء المشكِّكين؟ وكيف للمؤمن أن يتخذ أحدهم مرجعاً يقلِّده دينه، وهو على هذا الحدِّ الخطير من ميوعة العقيدة، والمستوى الركيك والدرجة الهابطة من الولاية؟ كيف يركن ويطمئن ويثق بدينه، والشواهد تنادي بأن العقيدة الصحيحة الكاملة، و"الإيمان" التام، لمَّا يدخل عقله ويستقر في قلبه ويصبغ روحه ويصنع نفسه؟

(١) قال «الضال المضل» في (الندوة) ج ١ ص ٢٧٠: "وردت في مسألة الرجعة أحاديث، وربما حاول بعض الناس أن يستشهد بالقرآن! ولا تفوتني الإشارة والإشادة بفضيلة «السيد علي أبو الحسن الموسوي» نزيل «الغازية» الذي لاحق بعض شطحات وأنحرافات (الندوة)، وردّها بأدلة علمية متينة، ضمَّنّها كتابه: (الندوة في الميزان)، حرَّي بالشباب المؤمن ولا سيما الباحث المثقف مطالعته والأستفادة منه.

كذلك الحال في الجناح الثاني لـ "الإيمان"، أي البراءة من أعداء الله وأعداء «رسوله»، بعد التولي لـ «آل بيته» عليهم السلام.

فهناك، من أدعياء العلم ومُنتجلي المرجعية المدلّسين المزيفين، من يفتقد الإيمان، ويعجز عن بلوغ الأطمئنان... يصرعه الكبر والهوى، ويخذله تواضع تحصيله، ويغلبه تركب جهله، فلا يستطيع الركون إلى معارف الإسلام والإذعان لحقائق الدين وتقبُّل إخبارات «النبِيِّ» وإنبئاته، ولا يُسَلِّم للغيب الذي جاء به، ويعيش في قرارة نفسه وهماً وأنجرافاً، لعلّه يخرج من الدين ويُدخله في الكُفر والنَّصب، درى أم لم يدر، ذلك لما احتفظ للجبّات والطاغوت والتجليّ الأكبر للشيطان، أو قُلّ التسافل الأبعث لـ «إبليس»، بهامش من العُسن والخير والفضل في نفسه! (ولربما أظهر الله ما يكنُّ هذا الضال وما يُضمِر هذا "المتفقّه" من فاسد معتقده في مواقفه وفتلات لسانه، بعد صفحات وجّهه التي فضحته للملأ، ناهيك بالخاصّة من البُصراء الواعين، وأهل الفراسة ومن ينظر بعين الله)، فيعتقد التّعس أنهم ليسوا بالسوء والقبّح الذي يصوّره "التراث" الشيعي ومن بعدُ العقيدة الإيمانية الصحيحة، مُرجعاً ذلك إلى دسّ وتعصّب وتحامل أدخلنا في القذف والبهتان والتشويه! ولربما علّله بتموضع سياسي على خلفيّة نزاع على السلطة والملك بين «آل محمد» وبين من غصّب حقّهم، خلق فرقاً ومذاهب وجبهات! فتراه ينادي، مباشرة، أو غير مباشرة من طرف خفيّ وبصورة مُلتوية، بما ينتهي ويؤدّي إلى تركّ التبري من هؤلاء، ويصبّ في التخليّ عن عدائهم، ويدعو إلى أن يعيد المؤمنون النظر في حكمهم على أعداء «آل محمد» وما يتخذونه من مواقف تجاههم، ويطالب بقراءة "جديدة" للتاريخ، بعيدة عن "البغض" و"الكراهية" التي نشأ عليها الشيعة، لا تغفل للقوم "فضلهم" في النسب والصهر والصحبة وتثبيت الدولة والفتوحات وما إلى ذلك مما غرّر بالعامّة وأنظلي على العوام! وهو بعد هذا وذاك يستأكل بـ «آل محمد» ويتجرّ بدينهم ويدعو الناس إلى نفسه بأسمهم!

إنّ من يريد إنهاء البراءة وإلغاء التبرّي من أصول الدين الإسلامي وأسس مذهب «أهل البيت» عليهم السلام، يريد - في واقع الأمر وحقيقته - إنهاء العداء بين الحقّ والباطل، وطَيّ صفحة الصراع بين الخير والشر، بمراتبه ودرجاته المختلفة.

إنه يتجاهل العقل والمنطق وينكر بديهيات، فتراه - وهو العالم كما في المفترض - يبلغ من التهافت دعوى إمكانية الجمع بين النقيضين أو الضدَّين! إنه يمارس مكابرة فجّة ومغالطة صارخة، ينسف فيها أصولاً عقلية ويتنكّر لمسلّمات أجمع على أصلها وتوافق المسلمون، بل العقلاء كافة! ويقفز على حقائق ما زال ينادي بها القرآن ويرسّخها في الأذهان في تكرار وإعادة تهدف التريية، تجعل الإيمان بالله وأوليائه مقابل الكفر بالطاغوت وأوليائه. ويكفيك التدبّر في شعار الإسلام الأول والشهادة التي يدخل بها المرء في دين الله، كيف بدأت بالتبرّي والنفي، ف" لا إله " ثم جاء التولي والإقرار ب" إلاّ الله " .

إن من يجهل أنّ الحب والطاغوت وفرعون هذه الأمة هو أساس كلّ بليّة نزلت بالأمة ومصيبة حلّت بالإسلام ومفسدة طالت الدين والشريعة، لا شكّ أنه ناقص عقيدة ومختلّ إيمان، والنصوص، ناهيك بالأحكام الشرعية، صريحة بدخض موقفه وردّ مقولته ورأيه، وبالربط والعقد بين ركني " الإيمان " ، أي: التولي لأولياء الله والتبري من أعداء الله.

فعن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: قال «رسول الله» ﷺ لأصحابه: أي عُرى الإيمان أوثق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم. وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الصيام، وقال بعضهم: الحج والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد. فقال «رسول الله» ﷺ: لكلّ ما قلتم فضلٌ وليس به (أي ليس بالأوثق) ولكن أوثق عُرى الإيمان، الحبُّ في الله والبغض في الله، وتوليّ أولياء الله والتبري من أعداء الله. (١)

وفي (معاني الأخبار) بإسناده إلى «أبي محمد العسكري» عليه السلام عن «آبائه» عليه السلام قال: قال «رسول الله» ﷺ لبعض أصحابه ذات يوم: يا عبد الله، أحب في الله وأبغض في الله، ووال في الله وعاد في الله، فإنه لا تنال ولاية الله إلاّ بذلك، ولا يجد رجلٌ طعم الإيمان وإن كثرت صلواته وصيامه، حتى يكون كذلك. وقد صارت مؤاخاة الناس يومكم هذا أكثرها في الدنيا، عليها يتوادّون وعليها يتباغضون، وذلك لا يغني عنهم من الله شيئاً. فقال له: وكيف لي أن أعلم أيّ قد واليت وعاديت في الله عزّ وجل؟ ومن وليّ الله عزّ وجلّ حتى أواليه؟ ومن عدوّه حتى أعداياه؟

(١) «الكافي» ل «الكليني» ج ٢ ص ١٢٥.

فأشار له «رسول الله» ﷺ إلى «علي» عليه السلام فقال: أترى هذا؟ فقال: بلى. قال: وليُّ هذا وليُّ الله فوالله، وعدوُّ هذا عدوُّ الله فعاده. قال ﷺ: وَالِ وَلِيَّ هَذَا وَلَوْ أَنَّهُ قَاتَلَ أَبِيكَ وَوَلَدَكَ، وَعَادِ عَدُوَّ هَذَا وَلَوْ أَنَّهُ أَبُوكَ أَوْ وُلْدَكَ. (١)

وعن «أبي عبد الله» عليه السلام: مَنْ أَحَبَّنَا لِلَّهِ وَأَحَبَّ مُحِبَّنَا لَا لَغَرَضٍ ذُنِيًّا يَصِيبُهَا مِنْهُ، وَعَادِي عَدُوَّنَا لَا لِإِحْتَاةٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، ثُمَّ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهِ مِنَ الذَّنُوبِ مِثْلُ رَمْلِ «عَالِجٍ» وَرَبَدِّ الْبَحْرِ غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ. (٢)

وعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام في قوله عزَّ وجل: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿﴾ (البلد)، قال: العينان «رسول الله» ﷺ واللسان «أمير المؤمنين» عليه السلام والشفتان «الحسن» و«الحسين» عليه السلام، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ ﴿﴾ إلى ولايتهم جميعاً، وإلى البراءة من أعدائهم جميعاً. (٣)

وعن «أبي عبد الله» عليه السلام قال: ثلاث من علامات المؤمن: علَّمه بالله، ومَن يحبُّ، ومَن يُبغض. (٤) وعنه عليه السلام قال: مَنْ جَالَسَ لَنَا عَائِبًا، أَوْ مَدَحَ لَنَا قَالِيًّا، أَوْ وَاصَلَ لَنَا قَاطِعًا، أَوْ قَطَعَ لَنَا وَاصِلًا، أَوْ وَالَى لَنَا عَدُوًّا، أَوْ عَادَى لَنَا وَلِيًّا، فَقَدْ كَفَرَ بِالَّذِي أَنْزَلَ السَّبْعَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ. (٥)

وعن «أبي حمزة الثمالي» عن «علي بن الحسين» عليه السلام قال: إذا جمع الله عزَّ وجلَّ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، قام مُنَادٍ فنادى يُسَمِعُ النَّاسَ فَيَقُولُ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ؟ قَالَ: فَيَقُومُ عُتُقُ مِنَ النَّاسِ فَيَقَالُ لَهُمْ: أَذْهَبُوا إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ. قَالَ: فَتَلْقَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُونَ: إِلَى أَيْنَ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: فَأَيُّ ضَرْبٍ (حزب) أَنْتُمْ مِنَ النَّاسِ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ. قَالَ: فَيَقُولُونَ: وَأَيُّ شَيْءٍ كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا نَحِبُّ فِي اللَّهِ وَنُبْغِضُ فِي اللَّهِ. قَالَ: فَيَقُولُونَ: نِعَمَ أَجْرَ الْعَامِلِينَ. (٥)

(١) (معاني الأخبار) ل «الصدوق» ب ٢٢ ح ٩ ص ٣٧.

(٢) (ثواب الاعمال) ل «الصدوق» ح ١ ص ٢٠٥. الإحقة: الحقد. و«عالج» أسم صحراء، ك «الدَّهْنَاءُ» و«الصَّخْرَانِ».

(٣) (الكافي) ل «الكليني» ج ٢ ص ١٢٦.

(٤) (الأمالي) ل «الصدوق» ح ٧ ص ٥٥.

(٥) (الكافي) ل «الكليني» ج ٢ ص ١٢٦.

وعن «أبي جعفر» عليه السلام قال: مَنْ لم يعرف سوء ما أُتِيَ إلينا من ظلمنا وذهاب حَقِّنا، وما نُكِبنا به، فهو شريك مَنْ أُتِيَ به إلينا في ما ولينا به. (١)

قال «المجلسي» عليه السلام في بيانه: " في ما وَلِينا به "، أي أستولى علينا وقرب منا بسببه، أو على بناء المجهول من التفعيل (وُلِينا)، أي في ما جعلنا الله به وَالِيّاً (أولياء). (٢)

بل في النصوص ما يشير إلى أن أمر الحبِّ والبغض، وما يترتَّب عليه من التويُّ والاتباع أو التَّبري والعداء، هو من الفطرة السويَّة التي جُبِل الإنسان عليها، فكان متقدِّماً على العلم والمعرفة، متعلِّقاً بالجبلة والضمير الإنساني (إن صحَّ التعبير) كحقيقة وجدانية، غير مرتبطة حتى بالدليل والبرهان!

فعن «الصادق» عليه السلام قال: إن الرجل لِيُحِبُّكُمْ وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنة بحبكم! وإن الرجل لِيُبْغِضَكُمْ وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله يبغضكم النار! (٣)

وعنه عليه السلام قال: إن الرجل لِيحبكم وما يدري ما تقولون، فيدخله الله الجنة، وإن الرجل لِيبغضكم وما يدري ما تقولون، فيدخله الله النار! وإن الرجل ليملاً صحيفته من غير عمل، قلت: فكيف؟ قال: يمرُّ بالقوم ينالون منَّا، وإذا رأوه قال بعضهم لبعض: إن هذا الرجل من شيعتهم، ويمرُّ بهم الرجل من شيعتنا، فيرمونه ويقولون فيه، فيكتب الله له بذلك حسنة حتى يملأ صحيفته من غير عمل! (٤)

بل إن النصوص تذهب في رسم معالم الطريق، ومواطن التبري ومواقع الرفض، وتقوم بالتشخيص والتحديد، وتضع - ما أمكن - النقاط على الحروف، والخطوط تحت الأسماء والكلمات، ما اقتضى المقام ووسع الحال، فتقطع الطريق على مَنْ في قلبه زيغ ومرض، ويريد التملُّص والتحايل، وأتباع ما تشابه منه أبتغاء الفتنة وأبتغاء تأويله، وهذه أحاديث «آل محمد» عليهم السلام، وهم "الراسخون في العلم" الذين حصر الله النجاة باتباعهم، تحسم الأمر وتتمُّ الحُجَّة:

(١) (ثواب الأعمال)، ل «الصدوق» ج ١ ص ٢٠٥.

(٢) أنظر: «البحار» ل «المجلسي» ج ٢٧ ص ٥٥.

(٣) (الكافي) ل «الكليني» ج ٢ ص ١٢٦.

(٤) «البحار» ل «المجلسي» ج ٢٧ ص ١٣٧.

ففي خبر «الأعمش» عن «الصادق» عليه السلام قال: حُبُّ أولياء الله واجب، والولاية لهم واجبة، والبراءة من أعدائهم واجبة، ومن الذين ظلموا «آل محمد» صلى الله عليهم، وهتكوا حجابها، وأخذوا من «فاطمة» عليها السلام «فدكاً»، ومنعوا ميراثها، وغصبوها وزوجها حقوقها، وهموا بإحراق بيتها، وأسسوا الظلم، وغيروا سنة «رسول الله» صلى الله عليه وآله، والبراءة من «الناكثين» و«القاسطين» و«المارقين» واجبة، والبراءة من الأنصاب والأزلام أئمة الضلال وقادة الجور كلهم أولهم وآخرهم واجبة، والبراءة من أشقى الأولين والآخرين، شقيق عاقر ناقة «ثمود» قاتل «أمير المؤمنين» عليه السلام واجبة، والبراءة من جميع قتلة «أهل البيت» عليهم السلام واجبة. والولاية للمؤمنين الذين لم يغيروا ولم يبدلوا بعد «نبيهم» صلى الله عليه وآله واجبة، مثل «سلمان الفارسي» و«أبي ذر الغفاري» و«المقداد بن الأسود الكندي» و«عمار بن ياسر» و«جابر بن عبد الله الأنصاري» و«حذيفة بن اليمان» و«أبي الهيثم بن التيهان» و«سهل بن حنيف» و«أبي أيوب الأنصاري» و«عبد الله بن الصامت» و«عبادة بن الصامت» و«خزيمة بن ثابت» ذي الشهادتين و«أبي سعيد الخدري» ومن نحنا نحوهم وفعل مثل فعلهم، والولاية لأتباعهم والمقتدين بهم وبهداهم واجبة. ^(١)

وعن «ذريح المحاربي» قال: قلت لـ «أبي عبد الله» عليه السلام ما ألقى من قومي ومن بني إذا أنا أخبرتهم بما في إتيان قبر «الحسين» عليه السلام من الخير، إنهم يكذبوني ويقولون: إنك تكذب على «جعفر بن محمد». قال: يا «ذريح» دَعِ الناس يذهبون حيث شاءوا، والله إنَّ الله ليباهي بزائر «الحسين»، والوافد يفده الملائكة المقربون وحملته عرشه، حتى إنه ليقول لهم: أما ترون زوار قبر «الحسين» أتوه شوقاً إليه وإلى «فاطمة بنت رسول الله»؟ أما وعزتي وجلالي وعظمتي لأوجبنَّ لهم كرامتي ولأدخلنهم جنتي التي أعدتها لأولياي ولأنبيائي ورسلي. يا ملائكتي هنؤلاء زوار «الحسين» حبيب «محمد» رسولي، و«محمد» حبيبي. ومن أحبَّ حبيبي أحبَّ حبيبي، ومن أحبَّ حبيبي أحبَّ من يحبُّه، ومن أبغض حبيبي أبغضني، ومن أبغضني كان حقاً عليَّ أن أعدبه بأشدَّ عذابي، وأحرقه بحرَّ ناري، وأجعل جهنم مسكنه ومأواه، وأعدبه عذاباً لا أعدُّه أحداً من العالمين. ^(٢)

(١) الخصال لـ «الصدوق» ب ٢٦ ح ٩ ص ٦٠٧.

(٢) كامل الزيارات لـ «الآمين قولويه» ص ٢٧٢.

وفي (السرائر) من كتاب (أنس العالم) لـ «الصفواني» قال: إنَّ رجلاً قَدِمَ على «أمير المؤمنين» ﷺ فقال: يا «أمير المؤمنين» إني أُحِبُّكَ وأُحِبُّ فلاناً، وسَمَّي بعض أعدائه، فقال ﷺ: أما الآن فأنت أعور، فإما أن تعمى وإما أن تُبصر! (١)

وعن «عبد الملك» عن «بشير النبال» قال: كنتُ على «الصفاء» و«أبو عبد الله» قائم عليها، إذا أتحدروا وأنحدرتُ في أثره، قال وأقبل «أبو الدوانيق» (٢) على جمَّازته (٣)، ومعه جنده على خيل وعلى إبل، فزحموا «أبا عبد الله» ﷺ حتى خِفْتُ عليه من خيلهم، فأقبلتُ أقيه بنفسي، وأكون بينهم وبينه بيدي، قال: فقلت في نفسي: يا رب! عبدك وخير خلقك في أرضك، وهؤلاء شرُّ من الكلاب، قد كادوا يعتبونهُ (أي يطأوه)؟! قال: فألثفتُ إليَّ وقال: يا «بشير». قلت: لبيك. قال: أرفع طرفك لتتظر. قال: فإذا والله وإقية (وإقية) من الله، أعظم مما عسيت أن أصفه. قال: فقال: يا «بشير»! إنَّا أُعطينا ما ترى، ولكنَّا أمرنا أن نصبر فصبرنا. (٤)

(١) أنظر: (البحار) لـ (المجلسي) ج ٢٧ ص ٥٩.

(٢) «الدوانيقي»: لقب لـ «أبي جعفر المنصور»، وهو الثاني من خلفاء «بني العباس»، ويقال له «أبو الدوانيق»، لأنه لما أراد حفر الخندق بـ «الكوفة» فرض على كل كوفيٍّ دائق فضّة، والدائق: شُدس الدرهم، وأخذه وصرفه في الحفر. وأسمه «عبد الله بن محمد» وعاش ثلاثاً وستون سنة، ومدّة خلافته اثنتان وعشرون سنة.

قال «الشيخ محمد مهدي الحائري» في سفره النفس (شجرة طوبى) ج ١ ص ١٥٩:
وكان اللعين فاتكاً سفاكاً فاسقاً زنديقاً، عظيم العداوة وشديد القساوة بالنسبة إلى الذرية الطاهرة العلوية، وبعث اللعين «رياح بن عثمان المري» أميراً على «المدينة المنورة» وأمره بأخذ «العلويين» من أولاد «الحسن»، فأخذهم وقيدهم وغللهم وحبسهم، وهم ثلاثة عشر هاشمياً من شيخ وشاب، أكبرهم وأسنهم وأعظمهم «عبد الله المحض» ابن «الحسن المثنى» وله أبنان: «محمد» و«إبراهيم»، وهما كانا بين الناس معظّمان، وتمد إليهما الأعناق، ويشار إليهما بالبَنان، وكان «عبد الله المحض» يدعو الناس إلى مبايعة أبنه «محمد» ويقول: قد علمت أن «أبني» هذا هو «المهدي» فهلتموا فلنبايعه! فأجتمعا للبيعة وفيهم جماعة من «بني هاشم» و«بني العباس» وفيهم «أبو العباس السفاح» وأخوه «أبو جعفر المنصور»، وأحضروا «جعفر الصادق» ﷺ وأظهروا له أمر البيعة فقال ﷺ: لا تفعلوا، فإن هذا الأمر لم يأت بعد. ثم قال ﷺ لـ «عبد الله المحض»: والله لا ندعك وأنت شيخنا ونبايع أبنك! فغضب «عبد الله» وقال: لقد علمت خلاف ما تقول، ولكن يملك على هذا الحسد لـ «أبني». فقال ﷺ: والله ما يحملني ذلك، إنها - يعني الخلافة - والله ما هي لك ولا لأبنك، ولكن (ولكنها لـ) هذا أو إخوته وأبناؤهم دونكم، وضرب بيده على ظهر «أبي العباس السفاح». وكان كما قال ﷺ، لأن الأمر أنتهى إلى «بني العباس» أولهم «السفاح» ثم «المنصور»، وصنعوا ما صنعوا.

(٣) جمز البعير وغيره، ضربت من العدو. وبعيرٌ جمَّازٌ، وناقَةٌ جمَّازَةٌ، تَعْدُو الجمَّازِي.

(٤) (الأصول الستة عشر) ص ١٠٠.

وعن «عبدالمالك» عن «الكميت بن زيد» قال: لما أنشدت «أبا جعفر» عليه السلام مدائحهم، قال لي: يا «كميت» طلبت بمدحك إيانا لثواب الدنيا أو لثواب الآخرة؟ قال: قلت: لا والله، ما طلبت إلا ثواب الآخرة. فقال: أما لو قلت: ثواب الدنيا، قاسمتك مالي حتى النعل والبغل. قال: قلت: جعلني الله فداك، أخبرني عنهما؟ قال: ما أهرقت محجمة من دم ظلماً، ولا رفعت حجر لغير حقه، ولا حكم باطل إلا وهو في أعناقها إلى يوم القيمة. قال: قلت: أبعدهما الله. ^(١)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام في قوله: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة)، قال: حقيق على الله أن لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من حبهما. ^(٢) وقد ذكر «العلامة المجلسي» في (البحار) مرجع الضمير.

وعن «أبي حمزة الثمالي» قال: قال «أبو جعفر» عليه السلام: يا «أبا حمزة» إنما يعبد الله من عرف الله، وأما من لا يعرف الله كأنها يعبد غيره، هكذا ضالاً. قلت: أصلحك الله، وما معرفة الله؟ قال: يصدق الله ويصدق «محمدًا» صلى الله عليه وآله وسلم في موالاته «علي» والانتقام به وب «أئمة الهدى» من بعده، والبراءة إلى الله من عدوهم، وكذلك عرفان الله. قال: قلت: أصلحك الله، أي شيء إذا عملته أنا أستكمل حقيقة الإيمان؟ قال: توالي أولياء الله، وتعادى أعداء الله، وتكون مع الصادقين كما أمرك الله. قال: قلت: ومن أولياء الله؟ فقال عليه السلام: أولياء الله «محمد رسول الله» و«علي» و«الحسن» و«الحسين» و«علي بن الحسين» ثم أنتهى الأمر إلينا، ثم أبني «جعفر»، وأوماً إلى «جعفر» وهو جالس، فمن وإلى هنؤلاء فقد وإلى أولياء الله وكان مع الصادقين كما أمره الله. قلت: ومن أعداء الله أصلحك الله؟ قال: الأوثان الأربعة، قال: قلت: من هم؟ قال: «أبوالفصيل» و«رمع» و«...» و«...» ومن دان دينهم، فمن عادى هنؤلاء فقد عادى أعداء الله. ^(٣)

(١) سبق أن ذكرنا أحاديث خطر ولاية «أهل البيت» عليهم السلام في الفصل السابق ص ١٧٨، فلا نعيدها، ونصرف هنا لأحاديث البراءة من أعدائهم.

(٢) «الكافي» ل «الكليني» ج ٢ ص ٤٦.

(٣) «تفسير العياشي» ل «محمد بن مسعود العياشي» ج ٢ ص ١١٦.

إنَّ الأمرَ واضحٌ وُضوحَ الشمسِ في رابعةِ النهارِ، في شطري الإيمان: التولي والتبري، ولا يجحده ويَشكِّكُ فيه إلاَّ مَنْ أَسْتَحْكَمَ جهله، وغلبه تضليل الإعلام، وأزرت به تربية ونشأة منحرفة بعيدة عن معارف «آل محمد» فصدَّق الأباطيل وجرفته الأكاذيب، أو منافق في قلبه مريض... وقد شهدنا في عصرنا تيارات وأحزاباً، أغشيتها فكرة الوحدة الإسلامية فأساءت فهمها، وأنطت عليها مقولات وتوالي فاسدة خلطت السياسة بالعقيدة، والدين بالمصالح، أو أنها تعمَّدت أن تُسيء استغلال هذه الفكرة، فراحت تحبظ وتهرف، وتنسج من سقيم فكرها ما يبرِّئ أعداء «آل محمد» ويعدنا عن البراءة! ومن وراء هذه الأحزاب شخصيات أنتحلت العلم وأدَّعت الفقاهاة وتصدَّت للمرجعية، شكَّك أحدَّهم في ظلَّامة «الزهراء» عليها السلام، ثم كافح بأستماتة، وتعسَّف وتهالك، ليثبت أنها عليها السلام أنهت خصومتها مع القوم، وعفَّت عن غاصبي حقِّها، وراح في التماس الأعذار والتعليل والتأويل، ما يطمس الجريمة ويضيع معالمها ويُسقط وُقْعها المفجع وما توارثه الشيعة حولها، وأستقرَّ في وُجْدانهم كضرورة وحقيقة مسلَّمة، يريد أن يطوي القضية ويُنهي المعضلة التي تُؤسِّس للإيمان في بُعد البراءة كما يفعل «الغدِير» في بُعد الولاية!... لا ريب أن هذا وأضرابه لا يستوفون "الإيمان" المطلوب في الفقيه المقلِّد، ولا يستجمعون شرائط المرجعية.

وكذا حال مَنْ يتوقَّف في أحاديث معتبرة تحكي المعاجز والكرامات وخرق العادة، لُعر هضمها وأستيعابها وصعوبة تقبُّلها في سقيم فكره، فيستبعد عودة الأموات إلى الحياة في الرجعة، وينفي - مثلاً - رجوع الشمس، وينكر بعث صورة أسد ليفترس عدوَّ الله! ^(١)

(١) ذكر «آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني» في (مقدمة في أصول الدين) ص ٤٠٧ المعجزة فقال: في الصحيح، قال «علي بن يقطين»: «أستدعى «الرشيد» رجلاً يُبطل به أمر «أبي الحسن موسى بن جعفر» عليه السلام ويقطعه ويحججه في المجلس، فأنتدب له رجل معزم (ساحر أو مسخر جن)، فلما أحضرت المائدة عمل ناموساً (أي: عمل وطلسم سحري) على الخبز، فكان كلما رامَّ خادم «أبي الحسن» عليه السلام تناول رغيف من الخبز طار من بين يديه، وأستفز «هارون» الفرح والضحك لذلك. فلم يلبث «أبو الحسن» عليه السلام أن رفع رأسه إلى أسدٍ مُصوَّر على بعض الستور، فقال له: يا أسد الله خُذ عدوَّ الله. قال: فوثبت تلك الصورة كأعظم ما يكون من السباع، فأفترست ذلك المعزم، فخرَّ «هارون» وندماؤه على وُجوههم مغشياً عليهم، وطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه، فلما أفاقوا من ذلك بعد حين، قال «هارون» لـ «أبي الحسن» عليه السلام: «أسألك بحقِّي عليك لما سألت الصورة أن تردَّ الرجل. فقال: إن كانت عصا «موسى» ردَّت ما أبتلعته من جبال القوم وعصيَّهم، فإن هذه الصورة ترد ما أبتلعته من هذا الرجل. عن (قرب الإسناد) ص ٣١٠، وتفاوت في (دلائل الإمامة) ص ٣٢٨.

إن أضراب هؤلاء يعانون ويعيشون أزمة في إيمانهم، وما يُسجّل من أستخفاف أحدهم ببعض شعائر الدين وأنتهاكه حُرّمات خطيرة بطّيش ورعونة، يعود لضعف أو لعدم إيمانه بها، لا لاختلال في تقواه وعدالته فحسب! فالرجل لا يعتقد ببعض المقامات والنصوص والتعاليم التي صاغت معالم التشييع ورسمتها على صعيد الشعائر، كرفع الصوت بالصلاة على «محمد» و«آل محمد»، أو بالجرع والصيحة في عزاء «سيد الشهداء» عليه السلام، لذا تراه يستخف ويستهزئ بمُعظياتها، ويدعو برعونة إلى تركها! فيقول: "إن إصرار المنشدين (الرائين) على إيكاء مستمعهم بصوت عالٍ وانتزاع الصرخة منهم، لا لزوم (ضرورة) له، دَعْمهم يبكون بهدوء (ضحك الحضور!)، وكذا إصرارهم على اللطم الشديد، أو رفع الصوت بالصلوات، فيحثّون ويشجّعون الحضور على رفع أصواتهم بالصلاة على «محمد» و«آل محمد»، يطلبون منهم المزيد قائلين: ليس هذا صوت هذه الجموع الغفيرة! أدعوهم للصلوات، ولتكن في قلوبهم! إن الإيكاء ليس هدفاً في نفسه...!"

إن هذا القول مؤثر على ضعف الإيمان في قائله، ويعود إلى خلل فيه، سمح له - بهذه السهولة - أن يتجاوز وصايا «الأئمة» عليهم السلام ويحكم رأيه! فأزرى بحُرمة تعاليمهم وتجراً على الأستخفاف بها لضعف أعتقاده بقدسيّتها (وهو فرع التوقّف في عظمتهم وخطرهم عليهم السلام) وعدم إيمانه بوجود سرّ مكنون فيها وأنها تنطوي على قيمة خطيرة تؤهلها للأطراد والسرّان عبر الزمان والمكان، وإلا لما سمح لنفسه أن يحكم مذاقه ويسلّط مشربه وفهمه المعوج فيستهين بتعاليم «الأئمة» عليهم السلام، ولا سيما أنه مُطاع، وإرشاداته وأوامره صدق ورجع يملأ الآفاق، وآذان صاغية، وأتباع يمتثلون، وهي لا تلبث أن تتحوّل إلى عُرف وثقافة! ^(١)

(١) تصدّئ «آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني» لدحض هذا الهراء فقال معرّضاً: ليخسأ هؤلاء الجهلة (الأمثون) الذين يدعون للبكاء الهادئ (بصوت منخفض)! إن الحديث هو للإمام السادس، رئيس المذهب، ومن هو الفقيه (الذي يستنبط منه)؟ (لهفي) أن أنتكس الفقهاء (سقطوا)، إن الفقيه (الحق) هو «النائيني» و«البروجردي» و«الحائري»، هؤلاء هم الفقهاء، الذين يقولون أطموا، وأضربوا بالسلاسل، وإن سألت الدماء وجرت، هذا هو الفقيه وهذه هي الفقاهاة. "أبك بهدوء"! ما هذا الهراء؟ (أتعلم) ماذا تعني الصيحة؟ تعني النحيب والعيويل والضجة في البكاء. وأما الصرخة فهي الإعوال والنحيب الشديد. الإمام السادس يقول: اللهم أرحم تلك الصرخة التي كانت لنا... (شريط مسجّل). أما الصلوات، ففي الحديث عن «رسول الله» صلى الله عليه وآله: أرفعوا أصواتكم بالصلاة عليّ فإنها تُذهب النفاق.

هناك من يهوي إيمانه بالأنبياء والرسل وينحدر حتى يناهز عقيدة اليهود، ويفهم العلم والعصمة الواجبة فيهم وفي أوصيائهم ويراها بصورة تسقطها - في الواقع - وتنفيها عنهم، فينتهم بكر حُجج الله وعنوان إني ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة)، نبي الله «آدم» ﷺ بالسذاجة وعدم الوعي، وأن معصيته كمعصية «إبليس» ﷺ، وما الفرق بينهما إلا في الإصرار هناك والتوبة هنا! ويصوّر شيخ الأنبياء و خليل الرحمن «إبراهيم» ﷺ يعيش وهماً وضباعاً كبيراً عبد فيه القمر وتصوّف له، وأن «يوسف» ﷺ الصديق عزم على الفاحشة وأن جسده تأثر بالجوّ الجنسي! وأن كليم الله «موسى» ﷺ كان يجهل أن رؤية الله الحسيّة محالة، وأنه لم يكن منضبطاً وكان ينكث العهد، وقد أستجاب للوسوسة الخفية بالقتل ووقع في الخطيئة! وأن «يونس» ﷺ كان يفتقد الصبر الكافي، وأنه تهرب من مسؤولياته وبلغ في ذلك كإباق العبد من سيّده! وأن إرادة الله كانت تدفع «داود» ﷺ للخطأ في إجراء الحكم! وأن «سليمان» ﷺ أنشغل بأستعراض الخيل حتى فاتته الصلاة، وأنه أبتعد عن الخطّ الرسالي قليلاً!...

هناك من يرى أن «المعصوم» ينسى ويسهو في الأمور الحياتية، وأن النبوة لا تفرض الكمال، وأن «النبي» لا يلزم أن يكون الأعلّم في كلّ الأمور، وأن «النبي الأعظم» ﷺ عانى من ضعف بشري في أكثر من موقع، وأنه ﷺ وقع فعلاً في الخطأ، وأنه كان يعيش فراغاً ونقصاً عاطفياً (في الحنان) عوّضته «الزهراء»، التي - بدورها - لا تتميز في شخصيتها بأية خصوصية تخرجها عن المرأة العادية، فهي مجرّد "كاتبة" ... هكذا!

ويذهب إلى أن عقائد الشيعة فيها أخطاء وبدع، وأن الخلاف بعد «النبي» لم يضرّ بالإسلام، وأن بديهيات الإسلام فقط هي فكر إلهي، أما «الإمامة» بل كلّ التراث الفقهي والكلامي هو فكر بشري، وأن الحقيقة نسبية، ويفرّع على هذا ويؤسس فقهاً يرى أن لا فائدة من التمسّح بحديد ضريح «النبي»! ... وخذ ما شاء الشيطان من هذا الهراء. ^(١)

(١) قام العلامة «السيد جعفر مرتضى العاملي» بإحصاء ألف وثلاثمئة ونيف مورداً من موارد الانحراف العقائدي التي قال بها وبثها «الضال المضل» بين الناس، وقد ردّ عليها في موسوعته القيمة (خلفيات مأساة الزهراء) التي تقع في ستة أجزاء.

إنها عقول مُستَلَبَة، ونفوس خاوية، وإرادات مقهورة، وروحيات مُحترَقة! أستولى عليها الشيطان وأتخذها مأوىً له ثم مربعاً ومغنى، فمركزاً ومنطقاً... ولو دَققت وأمعنت لوجدت أن الأمر، في الحقيقة المضمرة في أعماقهم وما أنعدت عليه قلوبهم، هو الأرتهان للحسِّ والمادة، والأسر في عالم الشهود ونفي الغيب، علماً وقدرة، حتى عن الله عزَّ وجلَّ!

هل يمكن لمثل هذا الشخص المعكوس ذي الفكر المنكوس وفي الفتنة مركوس أن ينبري للمرجعية ويقود مسيرة التشييع؟ وإن لم تُسقطه هذه المعتقدات عن تصنيفه وعنوانه، وأبقتة في دائرة "الإيمان"، وقال الحدُّ الفقهي بأستيفائه لشرطه؟ (وهي بالمناسبة قد فعلت، فحكّم جلَّ العلماء بضلاله وخروجه عن المذهب).

وإن كان هذا ومقولاته لا يُعدُّ على العلماء ولا يُحسب على ملاكهم، وما هو إلا فرقة إعلامية، وبريق لسراب يُوهم بقاء، ورجع وصدىً لطبل أجوف، وجعجعة بلا طحن تستهوي العوام، وهو في حكم الخارج تخصُّصاً، أو قُل السالبة بانتفاء الموضوع، هو وأضرابه ومن على شاكلته من الجهلة وأنصاف الطلبة...

فإن هناك مَنْ يُشار إليه بالبنان، ويصعُب أن يطاله نفي العنوان، وهو يحمل أفكاراً خطيرة، تهتد أصل المعتقد الشيعي وتُباين الإيمان الإمامي.

فهناك مَنْ لم تستقر نفسه على الإيمان بالمعاد كما يجب، وما زال الدليل الفلسفي يقلقل أحشاه ويشوِّش فكره ولا يتركه ليؤمن ويطمئن، فيلتف على المعاد الجسماني! وهناك مَنْ يعتقد أن معراج «النبي» ﷺ كان روحانياً لا جسمانياً، وهناك مَنْ يرى الشفاعة ضرباً من "المحسوبية" الفاسدة الحاكمة في دُنيانا، ويزعم أنها تخلُّ بالعدل الإلهي، وفي المقابل يهرف عارف أو فيلسوف في مقولة تشكيكية الماهية (كما الوجود)، وترتيب الأثر على ذلك، في إمكانية تغْيُر العين الثابتة للموجود، ثم يذهب حتى يبلغ القول: "أحشى - مع ثبوت هذه الحقيقة - أن نرى في المآل «يزيداً» ورهطه يسبقوننا إلى الجنة... نحن وجميع الناس نريد - بلعن «يزيد» - طرده، و«سيد الشهداء» ﷺ يأبى ذلك"!... إن هذه المعتقدات هي مروق وكفر، وقد لا ينال بعضها الآخر من الإيمان في الحدِّ الشرعي، ولكن هذا المستوى، لا شك أنه لا يليق بزعامة الطائفة وقيادة الأمة والنيابة عن «إمام الزمان» ﷺ.

كما لا يستوفي شرط الإيمان اللازم للمرجعية والتقليد مَنْ يعجز فكره عن تصديق كرامات «أهل البيت» ﷺ، وتضيق نفسه، ويخرج صدره عن الإذعان والتسليم لمقاماتهم ومراتبهم التي أنزلهم الله وأدرجهم فيها، فيرى مضامين الزيارة الجامعة الكبيرة - على سبيل المثال - غلوّاً أو نطاقات قريبة من الغلو، فيتجنّبها احتياطاً و "ورعاً" !

إنّ العقيدة الكاملة و "الإيمان" التام الذي يتحرّاه رائد التقليد والفاحص عن المرجع، ويريده الشارع المقدّس في زعيم الأمة ورأس الطائفة ونائب «الإمام المعصوم»، وينبغي أن يتوفّر في "قنطرة" إبلاغ الدين و "جسر" ترويح المذهب و "وسيلة" الأتصال بحكم الله... أمرٌ صعبٌ مستصعب، يتطلّب ممارسة مُضنية، وينطوي على عمل كبير وعميق، يلتقي فيه ويجمع الجهد العلمي، والإمعان العقلي، والتنزيه الروحي، وهي عمليّة عسيرة معقّدة، يسقط فيها كثير من "العلماء" :

غروراً بما يعلم، يأخذه إلى الغفلة عمّا لا يعلم، وهو في الحقيقة جهل، لكنه تركّب، فأشكّل وأعضل وأستعصى!

وكبراً على الخضوع للدليل والأحكام إلى الحجّة الشرعية التي بلغته أو بلغها، فيجحد ما ثبت عنده ويكابر ما قام عليه الدليل لديه!

ثم حسداً أن زوّي عن مقامات ومراتب جعلها الله سبحانه وتعالى لغيره، وكان التعس، بل الشقي - من تسويل شيطانه - يريد لها لنفسه!

ناهيك بمشاريع الإغواء التي يقف خلفها النصب وأعداء الدين، فيوظّفون "عالماً" خائناً لينهض بها، إنكاراً للعقائد، وتشكيكاً في المسلّمات، وذهاباً في الشيعة إلى ما يخرجهم من مذهبهم ويعدّهم عن أوليائهم، ويقرّبهم إلى أعدائهم، وهم لا يشعرون!
لا يستوفي هؤلاء شرط الإيمان، ولا بد من تحرّي المرجعية في غيرهم.



الخلاصة في شرط الإيمان: أن هناك حالة من سكون النفس وأستقرارها، إذعانها لفكرة وتسلّمها بعقيدة، يعيشها الفرد بعد طيّ مقدمات علميّة ومراحل روحية، تفضي به وتنتهي إلى "اليقين"، حين يصبح جازماً بالفكرة، قاطعاً بثبوت العقيدة... يكون موفقاً.

لا يكفي أن يكون مجرّد عالم بالعقيدة الحقّة ومؤمن بها، ناهيك بأن يكون شاكاً فيها أو مُرتاباً أو ظاناً... ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنظَّرُ إِلَّا ظَنَّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيَقِينَ﴾ (الجاثية)، فتفاصيل العقيدة الإيمانية الموغلة في الغيب، والأمثال التي يضر بها الله للناس، مما يستلزم خضوعاً مطلقاً، ويتطلب تسليماً تاماً، تشكّل موارد أبتلاء و امتحان وفتنة! فكيف عسانا أن نأخذ الدين من ساقط فيها، راسب لم يتجاوزها بنور اليقين؟ ما زال يعيش الشكّ والريبة؟ ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِك يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾ (المدثر)...

بل يجب أن يكون "موقناً"! يحمل اليقين بالإمامة والولاية، بتفاصيلها ودرجاتها ومقاماتها التي أنزل الله سبحانه وتعالى فيها «الأئمة» عليهم السلام وأدرج ولايتهم، لا يبخسهم شيئاً من مراتبهم، ولا يضع لهم حقاً ولا يفرط بواجب.

إن زعامة الطائفة المحقّقة، والمرجعية الدينية العليا، مقام روحيّ واجتماعي خطير، يجب أن يفرغ مَن ينبري ويتصدّى له من الشكّ والظن والترديد، وينتهي من السبح الأنفي والافاقي، ومن طرد الأغيار والتبري من الأضداد، ليرسخ الحقّ في قلبه ويتمكّن من نفسه، مما نبّه وأشار إليه، وأرشد ودلّ عليه نبيّ الله وخليله «إبراهيم» عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُنْقِمُ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلذِّى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام)، فإن ﴿فِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (الذاريات)... ليخلص إلى عقيدة نفية ثابتة راسخة، و يبلغ درجة ومقام اليقين: ﴿وَكَذَلِكَ نَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ (الأنعام).

لا يمكن لضعيف الإيمان أن يبني في الأمة عقيدة وشريعة وديناً، وإن فعل فتراه كمن يقف على شفا جرف هار، كحال النصارى واليهود في شكهم بعقائدهم ومُدَّعياتهم، وهم الذين قالوا ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلْبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (النساء)، فمن يعيش الشك في نفسه، والظن في علمه، والوهم في مخيلته، ولم يبلغ اليقين، ﴿وَلَا يَسْتَخَفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ (الروم)، ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾ (الطور)، سواء لعجزه وضعفه، أو لخواء الفكرة وقصورها عن بلوغ اليقين في نفسه، ممن يتظرهم قوله تعالى ووعدته: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ (النمل)... لا يمكنه أن ينقل للأمة عقيدة وينشر فيها ديناً.

إننا نبحث عن كامل الإيمان الذين لا يعترهم شك في الولاء، ونتحرى راسخي العقيدة الذين لا يطالهم ترديد في مقامات ودرجات «آل محمد» ﷺ ودرجات أعدائهم... ونلتمس الموقنين، الذين أمتدحهم الله تعالى في قرآنه الكريم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة)، ﴿هَذَا بَصِيرَةٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (الجنانية)، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة)، ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (النمل)...



ثامناً: العلم

الأجتهد والفقاهة مرتبة علمية تنشأ عن تحصيل جاد ودراسة معمقة تفضي إلى اكتساب جملة من العلوم التخصصية (دينية كالقرآن والسنة، وغير دينية كالمنطق والعلوم العقلية واللغة العربية)، تمكّن صاحبها وتؤهله وتخلق فيه القدرة على اكتشاف الأدلة وأستنباط الأحكام والتعاليم الشرعية، وتسمح له بأنتراع الأفكار والمفاهيم الدينية من مصادرها، حين يُحسّن معرفة المراد الجدّي لخطابات الشارع المقدّس ويُتقن الفهم العرفي الذي يحكم النصّ، وينتقل منه إلى الأستنباط، فلا يقف - مثلاً - عند إطرء صفة ومدح خصلة عند حُسْنها لدى الشارع، بل ينتقل إلى تفقّه الحكم فيها بالوجوب أو الأستحباب.

والفقاهة في كُنْهها وجوهرها ملكة ذهنية، كالبلاغة والشعر وسرعة البديهة والفراصة، كما تكون الموهبة والمهارة في الجوارح وتظهر في أداء المرء، كالرماية، وإتقان الحِرْف كالرسم والخطّ، والصناعة والبناء. ولعلّ الفقاهة كسبيّة في جُلّها وفي مركزها، مقابل كون بقية المواهب والمهارات الحرفية أو المَلَكات الذهنية طبيّة فطرية، يصقلها العلم، وتشحذها الممارسة، وينميها العمل، وتتألّق بها الخبرة، وتركيبها وترفدها الرعاية...

وتأتي الفقاهاة أو تظهر في المرء بعد أن يقطع شوطاً طويلاً في تحصيل العلوم وتدريسها، فيضبط ويَتقن ويمجد ويحسن، حتى يتسلط على ما يجب، ويتمكن مما ينبغي، ثم يلج التطبيقات والممارسات، ويتجاوز المبدول من الأدلة والسائد من الآراء، وينتقل من التلقي والتقليد إلى الاستقلال والإبداع، ذلك مع بدء ملكة الأجتهد في التشكل والظهور، وإزهار هذه المقدرة وتألقها فيه، لتنعكس في نمط فكره وكيفية تفكيره، وفي عملياته الذهنية عند التعاطي مع آيات القرآن والأحاديث الشريفة، وقدرته على الجمع والترجيح بين الأدلة إذا أستحكم التعارض بينها، أو عند التدبُّر وإعمال العقل في الأفكار والمفاهيم، فينتزع من النص ما يخفى على غيره ممن لا يتمتع بهذه الملكة، وتراه يضع الأمور في نصابها من حيث الحجّة والبرهان، دون خلط يجمع الغث بالسمين، ولا تجزيئة مخلة تصرف جانباً وتقطع شيئاً من الدليل... ما يعجز عنه غيره، ثم يمضي ليُشار إليه من بين أقرانه بالنبوغ والوصول، ويعفيه أستاذه عن مواصلة الحضور.

إنَّ الحصول على هذه المقدرة، والتمتع بهذه الملكة، وبلوغ هذه المرتبة وإدراك هذه المنزلة، رهين تحصيل وإتقان جملة من العلوم، وإجادة كثير من الفنون هي:

أولاً: علوم العربية

من نحو وصرف ولغة وفصاحة وبلاغة بما يتوقّف عليه فهم الكتاب والسنة، وهو مقدار ليس بالقليل ولا بالهين اليسير، فكثيراً ما يعجز قارئ النص عن فهم المعنى المقصود من اللفظ ويقصّر عن الوقوف على المراد من التعبير، ولربما أساء الفهم والتفسير فوقع في خلاف المدلول المنظور. إن القصور في فهم اللغة وخصوصيات كلام العرب ومداليل العبارات في محاورات أهل اللسان وبياناتهم، يمنع الاستدلال الصحيح ويعيق الاستنباط السليم، بل الفهم القويم، فلا بدّ من تحصيل علم اللغة وسائر علوم العربية وفنونها، ليتحصّن القارئ والناظر في النص من خلط الأمور وينجو من الزلل والخطأ.^(١)

(١) لا يخفى أن العربية لغة عظيمة، تتمتع بقدرات كبيرة في سعة مفرداتها، وشمول إطلاقاتها، ودقة مداليلها، وإحاطتها بمختلف المعاني، حتى قيل إنها ليست من توافق البشر وأصطلاحهم، بل هي من وضع الله جلّ وعلا، وإنها كانت لسان «آدم» ﷺ في الجنة، ولغة الملكوت الأعلى، والخطاب الذي تحاور به سكّانه في صبح الأزل، وسبقي إلى الأبد. وهذا يجعلها خير اللغات وأشرفها. ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها ودقائقها، إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وأحاديث «المعصومين» ﷺ، ولا سيما تعارض كلامهم، لكفى.

إنَّ دور المباحث النحوية واللغوية والأدبية في المعارف الدينية، من الفقه أو الأصول (في مباحث الألفاظ) أو غيرها، أعظم من أن يُنكر، وموارد حضوره وتأثيره أكثر من أن تحصي، وهي في صميم التفقه والأجتهد، مادّة وأداة، ومن لم يُحط باللغة سيعجز - على سبيل المثال - عن فهم معنى قول «النبي» ﷺ في كتاب له: "مَنْ أَجَبَا فَقَدْ أَرَبَى"، والإجباء في اللغة هو بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه، يقال: أَجَبَا الرجل يجبي إجباءً، فعل ذلك... فإذا جمع اللغة إلى الفهم والتفقه، أدرك أن معنى الحديث هو: أَنْ مَنْ باع الزرع قبل أن يبدو صلاحه - وقد نُهي عن ذلك وحظر عليه - يجري مجرى من أربى (عمل بالرّبا)، لأنه فاعل المعصية، محظور عليه، وإن لم يكن يبيع ما لم يبدو صلاحه رباً في الحقيقة، ولا معناه معناه، غير إنه جار مجراه في الحظر والمعصية، وجار مجرى قول القائل: "مَنْ زَنَى فَقَدْ سَرَقَ"، أي هو عاصٍ مخالف لله تعالى، كما أن ذلك هذه حاله. (١)

إنَّ مَنْ يفتقر في مخزون مفرداته، ويعجز عن الإحاطة بمعاني الكلمات (سواء بالقوّة عبر الكتب والمعاجم والمصادر، أو بالفعل لكثرة ممارسته وتضلّعه) سيعجز - على سبيل - عن فهم "الأبّ" في قوله تعالى ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ (عبس)، ما كان من «الخليفة الثاني» حين سأله رجل: ما الأبُّ؟ فقال «عمر»: نُهينا عن التعمّق والتكلّف. وفي رواية قال: وما عليك أن لا تدري ما الأبُّ! وأقبل عليه بالدّرّة! (٢) إنَّ مَنْ يقصّر عن فهم وإدراك معاني مفردات القرآن الكريم، من الأولى أن يعجز عن تفسيره وتأويله وأستنطاق آياته، وأستنباط معارفه وأحكامه. كما روي عن «أبي العديس» أنه قال: كُنَّا عند «عمر بن الخطّاب» فأتاه رجل فقال: ما الجوار الكُنَس؟ (يريد الآية في سورة "التكوير") فطعن «عمر» بمخصّرة معه في عمامة الرجل فألقاها عن رأسه، وقال له: أحزوري (يريد رميه بالزندقة التي كانت عليها «الحرورية» - وكانت في بداياتها - لمخصّص طرحه السؤال وإثارته ما كان يجهل!)؟ والذي نفس «عمر بن الخطّاب» بيده، لو وجدْتك مخلوقاً لأنحيت القمل عن رأسك! (٣)

(١) أنظر: (رسائل المرتضى) ل «الشريف المرتضى» ج ٤ ص ٣٥٣.

(٢) (بحار الأنوار) ل «العلامة المجلسي» ج ٣٠ ص ٦٩٣، وقد ذكر مصادر الحديث في كتب القوم.

(٣) أنظر: (الغدِير) ل «العلامة الأميني» ج ٦ ص ٢٩٢، وقد ذكر مصادر الحديث في كتب القوم. و «أنحيت القمل عن رأسك» كناية عن القتل، وحلق الرأس كانت علامة الخوارج.

إِنَّ فَهْمَ وَإِصَابَةَ الإِعْرَابِ فِي الآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة)، له مدخلية أساسية في استنباط حكم مسح القدم من غسلها في الموضوع... قال «السيد المرتضى علم الهدى» ^(١) قَدَسَتْ:

بيناً في مسائل الخلاف أن القراءة بالجرّ أولى من القراءة بالنصب، لأننا إذا نصبنا "الأرجل" فلا بدّ من عامل في هذا النصب، فيما أن تكون معطوفة على "الأيدي"، أو يقدّر لها عاملٌ محذوفاً، أو تكون معطوفة على موضع الجار والمجرور في قوله "برؤوسكم" ولا يجوز أن تكون معطوفة على "الأيدي"، لبُعدها من عامل النصب في "الأيدي"، ولأن أعمال العامل الأقرب أولى من أعمال الأبعد. وذكرنا قوله تعالى ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف)، وقوله ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ (الحاقة)، وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ (الجن). وذكرنا ما هو أوضح من هذا كله، وهو أن القائل إذا قال: "ضربتُ عبدالله، وأكرمتُ خالداً ويِشراً"، إنَّ رَدَّ "بِشْراً" إلى حكم الجملة الماضية التي قد انقطع حكمها ووقع الخروج عنها (فتراه ضرب ولم يكرم)، لحنٌ وخروج عن مقتضى اللغة، وقوله تعالى ﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ جملة مستقلة بنفسها، وقد انقطع حكمها بالتجاوز لها إلى جملة أخرى، وهو قوله ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. ولا يجوز أن تنصب "الأرجل" بمحذوف مقدر، لأنه لا فرق بين أن تقدّر محذوفاً هو الغسل، وبين أن تقدّر محذوفاً هو المسح، ولأن الحذف لا يُصَارُ إليه إلا عند الضرورة.

(١) قال ﷺ: وقفْتُ على كلام لـ «أبي الحسن علي بن عيسى الربيعي» ينصُّ به أنَّ القرآن دالٌّ على وجوب غسل الرجلين في الطهارة، فلما تأملته وجدته كلامٌ مخيمٌ غير محقق لما يقوله، وكأنه غريب من هذا الشأن بعيد منه أجنبي، ومن لا يطيق على أمر فاستترَّ عليه ترك الخوض فيه. ولما لم يتمكّن من حمله القراءة بنصب الأرجل على الأيدي المغسولة، عدل إلى شيء وجدته شيخه «أبا علي الفارسي» عوّل عليه، لما أعياه نصرة إيجاب الغسل من الآية على صناعة الإعراب. وهو وجهٌ رُوِيَ عن «أبي يزيد الأنصاري» أشدُّ تهافتاً وتقارباً من كل شيء أعتمد عليه في هذه الآية. ونحن نبيّن ما في هذا الكلام الذي وقفنا عليه من الخلل والزلزل بأوجز كلام، وإن كان من أطلع على كلامنا في ما كتأأملينا من مسائل الخلاف هو ما في هذه المسألة، وما أوردناه أيضاً قريباً من الكلام في ذلك. وأي بحر هذا الكلام الذي وجدناه لهذا الرجل ولغيره في هذه المسألة كالقطرة بالإضافة إليه، وأمكّن من ضبط ذلك أن ينفض منه كل كلام سُطِر في هذه الآية أوله سطر، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. انظر: (رسائل المرتضى) لـ «الشريف المرتضى» ج ٣ ص ١٦١.

وإذا استقلَّ الكلام بنفسه من غير تقدير محذوف، لم يجر حملة على محذوف. فأما حمل النصب على موضع الجار والمجرور، فهو جائز وشائع، إلا أنه موجب للمسح دون الغسل، لأن "الرؤوس" ممسوحة، فما عُطِفَ على موضعها يجب أن يكون ممسوحاً مثلها، إلا أنه لما كان إعمال أقرب العاملين أولى وأكثر في القرآن ولغة العرب، وجب أن يكون جرُّ الآية حتى تكون معطوفة على لفظة "الرؤوس" أولى من نصبها وعطفها على موضع الجار والمجرور، لأنه أبعد قليلاً، فهكذا ترجَّحت القراءة بجرِّ "الأرجل" على القراءة بنصبها. ومما يبيِّن أنَّ حمل حُكْم "الأرجل" على حُكْم الرؤوس في المسح أولى، أن القراءة بالجرِّ يقتضي المسح ولا يشمل سواه، فالواجب حمل القراءة بالنصب على ما يطابق معنى القراءة بالجر، لأن القراءتين المختلفتين تجربان مجرى آيتين في وُجوب المطابقة بينهما، وهذا الوجه يرجِّح القراءة بالجرِّ لـ "الأرجل" على القراءة بالنصب لها. (١)

ويمضي البحث بعد ذلك في ردِّ «السيد المرتضى» رحمته الله على «الربيعي» ومَن لَفَّ لَفُّهُ، والأستدلال في ترجيح عامل المجاورة على العطف وغير ذلك من مباحث دقيقة وعميقة في هذا الفن، لا يحيط بها إلا ضليع متخصص في هذه الصناعة، ولا يبلغها إلا مَنْ قطع الأشواط اللازمة في تحصيل علوم العربية وطواها، فدَرَسَهَا بِإِتْقَانٍ وَمَارَسَهَا رَدْحاً...

أبتداءً من شرح النظام على شافية ابن الحاجب في الصرف، و(الآجرومية) ف(قطر الندى) إلى (ألفية ابن مالك) و(مغني اللبيب) في النحو، إلى (مختصر المعاني) ف(المطوَّل) في البلاغة. ينبغي أن يكون مرجع الأمة، وقناة الأتصال بالدين، ومستنبط الأحكام من القرآن الكريم والسنة المدونة باللغة العربية، ضليعاً بها، مسلطاً عليها، متمكناً منها... ولا يعني هذا أن يكون متخصصاً بلغ الذروة والقمة في هذا الفن، بل المراد بلوغه ما يسمح ويتيح له فهماً سليماً وقراءة صحيحة للنصوص ومداليل المحاورات العرفية في لسان العرب، ولا يسمح لضعيف في هذه اللغة، عاجز عن الإحاطة بقواعدها وفنونها والوقوف على معاني مفرداتها، أن يتولَّى دور المرجعية الخطير، بل يحظر عليه ممارسة الفقهة وأدعاء الأجتهد، وهو يقصِّر ويعجز عن فهم معاني آيات القرآن وكلام «المعصومين» عليهم السلام!

(١) أنظر: (رسائل المرتضى) لـ «الشيخ الشريف المرتضى» ج ٣ ص ١٢٦.

ثانياً: المنطق

الذي يمكّن من الاستدلال والنقض والإبرام، والقدرة على تشخيص الأقيسة وترتيب الحدود، وتنظيم الأشكال من الأقترانيات وغيرها، وتمييز عقيمتها من سليمها، والمباحث الرائجة منه في المحاورات نوعاً، لتلاً يقع في الخطأ لإهمال بعض قواعده. ولا تكفي دعوى فطريّة المنطق وعقليّته، وقُدرة الذهن السليم على ممارسته عند التنبُّه واليقظة، فمصطلحات هذا العلم وإشارات ضرورية في علوم الكلام والأصول والحكمة، وسائر ما سيلاقيه الطالب في مسيرته العلمية. ولكن، كما في اللغة وحدود اللازم الواجب منها لعملية الاستنباط، كذلك في المنطق، لا ضرورة للإحاطة بتفاصيل قواعده ودقائقه غير الرائجة في لسان أهل المحاورة، مما لا يُحتاج إليها في الاستنباط. ويبدأ بدراسة (حاشية الملا عبدالله) الذي أسْتَعِيض عنه في العصر الحاضر بـ (منطق المظفر)، ثم (شرح الشمسيّة) لـ (الكاتبى).

ثالثاً: علم الدراية والرجال

لا بدّ في معرفة الحديث من علمي "الرجال" و"الدراية"، بما يمكن معه تصنيفه وتشخيص سنده، والحكم بأعباره من عدمه.

وهذا الشرط من الأمور التي حدّفتها "الأخباريون" من مقدّمات الأجهاد، لأنهم يعتمدون على المنقولات في الكتب الحديثية من دون تقسيمها إلى صحيح وموثّق وحسن وضعيف...^(١) لقطعيّة صدور ما في الكتب الأربعة، أو شهادة مصنّفها بصحّة ما فيها، كشهادة «الكليني» في أول (الكافي)، و«الصدوق» في (من لا يحضره الفقيه). ويعدون هذه المصطلحات من مبتدعات المجتهدين. قال «المحقّق الكركي»: «أعلم أنّ هذا العلم (أي علم الدراية) عندنا قليل الجدوى بعدما ظهر لك ما بيناه من صحّة أحاديثنا وبُطلان العمل بالأصطلاح الجديد فيها، وأما غير ذلك من مقاصده فإنها هو كلام مزخرف نسبته إلى المحدّث الماهر كِنَسَبَةِ العَرُوضِ إلى الشاعر المستقيم الطبع في عدم احتياجه إليه.»^(٢)

(١) ذكر «السيد الجلالى» في أقسام الحديث: متواتر، آحاد، صحيح، حسن، موثّق، ضعيف، مسند، متّصل، مرفوع، معنعن، معلّق، مفرد، مدرّج، مشهور، غريب، مصخّف، عالي سنداً، شاذ، مسلسل، مزيد، مختلف، ناسخ ومنسوخ، مقبول، موقوف، مقطوع، معلّل، مدلّس، مضطرب، مقلوب، مضمّر. (دراية الحديث) ص ٥٥.

(٢) (هداية الأبرار) لـ «الشيخ حسين الكركي» ص ١٠١.

قال «العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني»:

"دراية الحديث"، هو العلم الباحث فيه عن الأحوال والعوارض اللاحقة لسند الحديث، أي الطريق إلى مثنه، المتألف ذلك الطريق عن عدّة أشخاص مرتبين في التناقل، يتلقى الأول منهم متن الحديث عمّن يروي له، ثم ينقله عنه لمن بعده، حتى يصل المتن إلينا بذلك الطريق. فإن نفس السند المتألف عن هؤلاء المتناقلين، تعرضه حالات مختلفة مؤثرة في اعتبار السند وعدمه، مثل كونه متّصلاً ومنقطعاً، مُسنداً ومُرسلاً، معنعناً، مُسلسلاً، عالياً، قريباً، صحيحاً، حسناً، موثقاً، ضعيفاً، إلى غير ذلك من العوارض التي لها مدخلة في اعتبار السند وعدمه، فعلم دراية الحديث كافل للبحث عن تلك العوارض. وأما البحث عن الأحوال الشخصية التي تعرض لأجزاء السند وأعضائه، أي الأشخاص المرتبين في التناقل، المعبر عنهم بالرواة، والمزايا التي توجد في كلّ واحد منهم من المدح والذمّ وغير ذلك مما لها الدخول في جواز القبول عنه وعدمه، فهو موكول إلى علم "رجال الحديث"، وهو فنٌّ آخر وإن اشترك الفنان في البحث عن موضوع واحد وهو سند الحديث، لكن جهة البحث تختلف كما عرفت، ففي "علم الدراية" يُبحث عن أحوال نفس السند، وفي "علم الرجال" يُبحث عن أحوال أجزائه وأعضائه التي يتألف عنها السند، ويقابل هذين الفنين فنٌّ ثالث وهو فنٌّ "فقه الحديث"، المخالف معهما في الموضوع، فإن موضوعه متن الحديث خاصّة، فيبحث فيه في شرح لغاته وبيان حالاته من كونه نصّاً أو ظاهراً، عاماً أو خاصّاً، مطلقاً أو مقيداً، مجملاً أو مبيناً، معارضاً أو غير معارض، وللأصحاب في كلّ واحد من هذه الفنون الثلاثة كتب لا تحصى.^(١)

أما كتب الدراية التي ألفها علماؤنا ويستقي منها الطالب والباحث فكثيرة:

ذهب «السيد حسن الصدر» إلى أن أوّل من ألف كتاباً دون علم دراية الحديث من علماء الشيعة هو «الحاكم النيشابوري» (٤٠٥هـ)، وعده من الشيعة الإمامية.^(٢)

(١) أنظر: الذريعة، لـ «آغا بزرك الطهراني» ج ٨ ص ٥٤.

(٢) (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) ص ٢٩٤. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة أنتهاء «الحاكم النيشابوري» وهو من أعظم علماء الحديث ومصنفيه، إلى المذهب الشيعي، أو قلّ أستبصاره في آخر عمره، غير متفق عليها، وثمة شكوك حولها.

بينما عدَّ «العلامة المحقق السيد عبدالعزيز الطباطبائي» أنَّ أوَّل مؤلَّف شيعي في هذا العلم هو «القُطب الراوندي» (٥٧٣هـ) لتأليفه كتاب (رسالة في أحوال الأخبار) في صحَّة الأحاديث، فقال: "ولهذا يُعدُّ «القُطب الراوندي» أوَّل من أَلَّف من أصحابنا في علم الدراية...".^(١) ويذهب جمع من الباحثين إلى أننا لو لم نعدُّ «الحاكم النيشابوري» من علماء الشيعة، فإنَّ أوَّل شيعي أَلَّف في هذا العلم هو «جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس الحلبي» (٦٧٣هـ).^(٢) وذهب كثيرون غيرهم إلى أن «الشهيد الثاني» أوَّل هذا الحقل^(٣) لتأليفه (البداية في علم الدراية) و(شرحها)، فهو أوَّل من جمع ما كان متناثراً في الكتب والرسائل من آراء سلفه من علماء الشيعة. وكان «الشيخ الطوسي» قد تناول موضوعات "علم الدراية" في بعض كتبه ككتاب (عدَّة الأصول)، ولكنه لم يؤلَّف رسالة مستقلة فيه. وفي القرن الثامن أَلَّف «علي بن عبد الحميد الحسيني النيلي النجفي» كتاب (شرح أصول دراية الحديث).

وبعد ذلك أزدهر "علم الدراية" عند الشيعة، فقد أَلَّفوا في العصور اللاحقة عدَّة كتب

في هذا العلم، منها:

- (١) أنظر: (تراثنا) نشرة فصلية تصدر عن «مؤسسة آل البيت لإحياء التراث» العدد ٣٨ ص ٢٧٣.
- (٢) أنظر: (الدر المنثور) لـ «السيوطي» ج ٢ ص ١٨٨ و(رياض العلماء) لـ «الأفندي التبريزي» ج ٢ ص ٣٦٨ و(أمل الأمل) لـ «الحزب العاملي» ج ١ ص ٨٥ و(معجم رجال الحديث) لـ «السيد أبو القاسم الخوئي» ج ٧ ص ٣٧٢. و«أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس» هذا هو من مشايخ «العلامة الحلبي» و«تقي الدين الحسن بن علي ابن داود» صاحب (الرجال). وهو يروي عن جماعة، منهم «نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله ابن نيا» و«فخار بن معد بن فخار بن أحمد». ترجمه تلميذه «ابن داود» في (رجال)، ووصفه «السيد حسين بن محمد رضا الحسيني البروجردي» صاحب (نخبة المقال) (منظومة في علم الرجال)، في منظومته فقال: فقيه «أهل البيت» ذو الشمائل * هو «ابن طاووس» أبو الفضائل هو «ابن موسى» شيخ «ابن داود» * في «باخع» (٦٧٣) مضى إلى الخلود وهو أوَّل من قسَّم أحداث الشيعة إلى الصحيح والحسن والموثق والضعيف. وكلُّها أطلق «ابن طاووس» في كتب الفقه والرجال ينصرف إلى هذا، كما أنه كلُّها أطلق في كتب الأدعية والزيارات ينصرف إلى أخيه «رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس» المتوفى عام ٦٦٤. أنظر: مقدمة الجامع للشرائع) لـ «يحيى بن سعيد الحلبي» بقلم «الشيخ جعفر السبحاني» ص ٧.
- (٣) أنظر: (أصول الحديث وأحكامه) لـ «الشيخ جعفر السبحاني» ص ٧ و(تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) لـ «السيد حسن الصدر» ص ٢٩٥.

- ووصول الأخير إلى أصول الأخبار) لـ «الشيخ حسين بن عبدالصمد» (٩٤٨هـ).
- وبداية الدراية) وشرحها المعروف بـ (الدراية) أو (الرعاية)، وكذا (غنية القاصدين في معرفة اصطلاح المحدثين) لـ «الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي» (٩٦٦هـ).
- و(منهاج الهداية إلى علم الدراية) لـ «حسين الحسيني الجعفري» (٩٨٧هـ).
- و(الوجيزة) لـ «الشيخ البهائي» (١٠٣٠هـ).
- و(الرواشح السماوية) لـ «المير داماد» (١٠٤١هـ).
- و(المقنعة الأنيسة) لـ «مهذب الدين أحمد بن عبدالرضا البصري» (١٠٧٩هـ).
- و(شجرة دراية الحديث) و(مصادر الأنوار) لـ «الميرزا محمد الأخباري» (١٢٣٢هـ).
- و(سُنن الهداية) لـ «محمد علي التبيني» (من تلاميذ «البهائي»).
- و(دراية الحديث) لـ «علي بن محمود المشغري».
- و(الكفاية في علم الدراية) لـ «عبدالله الساهيجي» (١١٣٥هـ).
- و(رسالة في الدراية) لـ «الملا صفر علي اللاهيجي» (المتوفى قبل ١٢٦٤هـ).
- و(الفوائد الغروية في الدراية) لـ «أبي طالب الحسيني القائني» (١٢٩٣هـ).
- وأفرد «الفاضل الدربندي» (١٢٩٦هـ) الفن الثاني من كتابه: (القواميس) لموضوع الدراية، كما طرح بحثاً مهمّة فيه في كتاب (خزائن الأصول).
- و(سبل الهداية في علم الدراية) لـ «الملا علي الرازي الطهراني» (١٢٩٦هـ).
- و(منبع الأحكام) وهي منظومة في الدراية لـ «محمد التنكابني» (١٣٠٢هـ)، وله (شرح وجيزة البهائي) كما لـ «الشيخ عبدالنبي بن الشيخ مفيد الشيرازي».
- و(توضيح المقال في علم الرجال) لـ «المولني علي الكني» (١٣٠٦هـ).
- و(مبدأ الآمال في قواعد علوم الحديث) لـ «علي بن محمد الشريعتمدار» (١٣١٥هـ).
- و(دُرر المقال) لـ «محمد الكلباسي».
- و(مقباس الهداية) لـ «العلامة الشيخ عبدالله المامقاني» (١٣١٥هـ).
- و(تميمة الحديث) لـ «الميرزا أبي الفضل كلانتر النوري» (١٣١٦هـ).
- و(الكفاية في الدراية) و(الهداية) لـ «الميرزا أبي طالب الموسوي الزنجاني» (١٣٢٩هـ).

وفي عصرنا الحاضر ظهرت دراسات ومؤلفات قيّمة في هذا العلم، يمكن الإشارة إلى بعضها، فقد كتب «السيد حسن الصدر» (١٣٥٤هـ) شرحاً على «وجيزة» «الشيخ البهائي» ساه «نهاية الدراية» حاز مكانة متقدّمة. وقد دوّن كلُّ من «العلامة عبدالحسين الأميني»، و«السيد محسن الحكيم» (١٣٩٠هـ)، و«الميرزا أبو الحسن الشعرائي» (١٣٩٣هـ) رسائل موجزة في علم الدراية. هذا وكتب «علي أكبر مروّج الإسلام الكرمانى» (١٤٠٠هـ) ثلاث رسائل في علم الدراية هي: «هدية المحصلين» و«هدية المحدّثين» و«تيممة المحدّث». وكتب «السيد محيي الدين الغريفي الموسوي» (قواعد الحديث). و«العلامة ضياء الدين الفاني» (ضياء الدراية). و«الشيخ جعفر السبحاني» (أصول الحديث وأحكامه). كما ألف «السيد موسى الشبيري الزنجاني» (الدراية ومعرفة الحديث).

وقد تعمّدت الإسهاب في عرض مؤلفات الشيعة في هذا العلم والإطناب بعض الشيء في تعديدها، ردّاً على الطاعنين علينا بفقرنا على هذا الصعيد، والآخرين الذين يستخفون بالتعاطي مع الحديث ويتجرّؤون على الخوض فيه دون إلمام بأصول وقواعد وفنون "الدراية"، وكأنه حمى مهتوك يستبيحه كلُّ أرعن أهوج!... وهو العلم الذي بذل فيه هذا الجُمّ الغفير من العلماء، كلُّ هذه الجهود المضيئة، حتى ظهرت عطاءاتهم ونتائجهم على شكل تلك الكتب والمؤلفات. فيعرف أحدُ الأدعياء المتوغلين ويُنظر في الحكم على أحاديث شريفة وهو يجهل الفرق بين "الحسن" و"الموثق"، ويخلط "المتصل" بـ "المسند"، ولا يميّز "المستفيض" عن "المتواتر"، ويحسب التواتر اللفظي على المعنوي! أو يأخذه كثرة الرواة في الطبقة الأولى أو الأخيرة، فيحكم بتحقيق التواتر في حديث، دون أن يلحظ الطبقات الوسطى! يخبط "المرسل" بـ "المرفوع"، ويُدخل "المقبول" في "الموقوف"، ويجهل الفرق بين "المقطوع" و"المعلّل"، وماذا يعني "المدّلس" و"المضطرب"، وأين يكون "المقلوب" عن "المضمّر"؟...

ثم تراه بعد هذا كلّه يقحم الميدان غير متوان، ويقف على الفكرة الدينية، أو حتى الحكم الفقهي، ويردُّ مرتكزه ودليله، قائلاً: هذا الحديث مرفوض، لا يمكن قبوله! دون أدنى تخصُّص بعلم الحديث، بل إلمام بأصول الفنِّ والصناعة!

ويُفرغ مُعقِّد آخر عُقده، التي أسكنته ظُلْمَة تقشعر منها جلود مَنْ يشعرون بأدنى الحدود، ولم تُعمِّهم العشوة المطبِّقة في أُوذية الهلاك تلك عن بصيص النور المفتقَد فيها!... فيندفع لينحو - وهو مدَّعي الفضل - منحى صاحبه الجاهل، وينسج على منواله، ويذهب في الرعونة حتى يخلق معركة ويتوهم هجمة، يبني عليها أصلاً خارج "علم الدراية"، وفوق "الأصول"، وبعد "القواعد الفقهية"! فيقول، بعد أن يسوق شاهداً مبتوراً في موضوع الأهلَّة وحُكم ثبوت أوائل الشهور، يقول: "لتندرس معكم هجوم العُلاة في وَجِهٍ واحدٍ ومسألة واحدة من مسائل الفقه - وقد خفي على أصحابنا وأشياخنا وقع أقدامهم (!) - فعلياً أن نتعرَّف الجوّ الذي مكَّن العُلاة بهذه الوسعة من التزوير والدَّس بحيث تمكَّن واحد منهم بأشياءه أن يزوِّر أربعة آلاف حديث في أبواب الحلال والحرام، ويدسّها في الجامعات الحديثة، ولا يتفطن مشايخنا لمكيدته طيلة قرنين، بل وأكثر! فبذلك الدرس والتنقيب نتحقَّق أنه لا يجوز التعويل على صحَّة الأسانيد فقط، ولا الأعتداع على تواتر الحديث بألفاظ متقاربة، بل اللازم علينا أن نتقَّف الحقيقة بكلِّ وَجِه ممكن، ولا نغترَّ بشهرة الحديث ولا بكثرة مَنْ أفتى به، ولا بكثرة مَنْ رَوَاه في موسوعته".^(١)

إنَّ ما يتناوله "علم الدراية" بدءاً من تعريفه وبيان موضوعه وذكر الغرض منه، والبحث عن أوجه الأشتراك والتمايز بينه وبين علوم أُخرى كـ "علم الرجال" و "علم أصول الفقه"، حتى الانتقال إلى تعريف متن الحديث وسنده باعتبارهما محورين رئيسين في البحث، ثم التعرُّض لقسمي الخبر الرئيسين، أي خبر الواحد والخبر المتواتر، وكذلك أقسامه من حيث السند من مرفوع وموقوف ومُتَّصل ومُسند ومعلَّق ومُرسل ومنقطع ومعضل، وغيرها من مُعنعن ومُضمَر وعالٍ ومُسلَّس وشادٌّ ونادر، وأيضاً أقسامه من حيث اختلاف أحوال سلسلة السند من صحيح وحسن وقويٍّ وموثَّق وضعيف. ثم البحث في الأحكام المختلفة التي وَضعها القدماء والمتأخرون لمختلف أنواع الخبر، ومن جملة ما يتطرَّق إليه في هذا الباب بحث حُجِّيَّة خبر الواحد، وبحث التسامح في أدلَّة السنن، وكلُّ منهما له صلة بأصول الفقه أيضاً... هي أمور خطيرة ولها أهمية لا تنكر.

(١) العبارة المنكرة لـ «محمد باقر البهبودي» ذكرها في (معرفة الحديث) ص ٢٠.

إنَّ معرفة هذه الأمور، والأخرى التي تطرحها كتب الدراية كتعريف مصطلحات الحديث وأوصافه مثل: المَعْلَل، والمُدْرَج، والمدلَّس، والمقلوب، والمصحَّف، والمزيد، والناسخ والمنسوخ، والموضوع، والمتَّفَق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، وما إلى ذلك... يحظى بأهمية فائقة، الأمر الذي جعل بعض المختصِّين بهذا العلم يذهب إلى القول بأنَّ الغرض المتوخى من "علم الدراية" هو تعلُّم هذه المصطلحات وتطبيقها، كما ذهب «العلامة المامقاني» فذكر أن: "غاية هذا العلم هو معرفة الأَصْطِلَاحَاتِ المتوقَّف عليها معرفة كلمات الأصحاب، وأستنباط الأحكام، وتمييز المقبول من الأخبار ليعمل به، والمردود ليجتنب منه". (١)

ومن البحوث الأساسية التي يعالجها "علم الدراية": مسائل الجرح والتعديل، والقده والمدح، إذ يتناول تعريف ألفاظ التعديل وألفاظ القده، وي طرح بحثاً فنيّةً أساسيةً في بيان تعارض الجرح والمعدّل ليأتي علم الرجال بعد ذلك يصنّف الرواة في طبقاتهم ودرجاتهم من الوثاقة والعدالة والإيمان والمعتقد. كما يعنى هذا العلم بالبحث حول أنحاء تمثّل الحديث وبيان طرقه السبعة التي هي: السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوجادة.

وهذا ما يجعل لهذا العلم أهمية خاصّة، فهو من العلوم التي يتوقّف عليها الفقه والأجتهد فيه، عند أولي الفهم والاعتبار، كما عبّر «العلامة المامقاني». (٢)

ومع هذا العلم وإلى جواره، هناك "علم الرجال" الذي يُبحث فيه عن أوصاف رُواة السند وأحوالهم فرداً فرداً، وغايته معرفة الراوي الضعيف من الثقة وما شابه ذلك. بعد أن غني "علم الدراية" بالمتن (من حيث حاله، لا دلالاته التي يلاحقها "علم الأصول والفقه") أو بمجموع السند. وبعبارة أخرى: إنّ موضوع "علم الرجال" هو المحدث، وغايته معرفة أوصافه، بينما الموضوع الذي يبحثه "علم الدراية" هو الحديث، وغايته معرفة أقسامه، وتدخل الأبحاث المتعلقة بمتن الحديث في إطار "علم الدراية" أيضاً.

(١) (مقباس الهداية) ج ١ ص ٤٥. وأنظر: (رسائل في دراية الحديث) لـ «أبي الفضل حافظيان» ج ١ ص ١٩.

(٢) (مقباس الهداية) ج ١ ص ٣٦.

إنَّ معرفة الرجال الرواة، هو من أهم عناصر الفقه والاحتجاج، والقدرة على معالجة الأحاديث على صعيد الأسانيد. وما تراه من أستخفاف وجرأة، بل فوضى ووقاحة، في التطاول على الأحاديث الشريفة وردّها، وتهاون في خطرها، ومبادرة لإسقاطها، هو في الحقيقة من "التقليد" لا "الأجتهد"، والجهل لا العلم، حين يعمد أحدهم من خلال مراجعة عابرة لبعض كتب الرجال فيرى ما يُضعفُ راوياً وقع في سند، فيبادر برعونة إلى القول بعدم اعتبار الحديث، وربما تكذيبه!

إن الفقيه الحق لا يُسقط شيئاً من تراث «أهل البيت» ﷺ لضعف في السند، ولا يُصدر حكمه على راوٍ بالجرح والإدانة، إلا بعد تحقيق عميق وتحيص دقيق، ينقب في أحواله ويخضع الأقوال فيه إلى دراسة علمية مستفيضة تستقصي جميع الجوانب التاريخية والظروف المحيطة بالأحكام التي صدرت في حقّه من قبل الرجالين المتقدمين أو المعاصرين، وكأنها محكمة يتولّى فيها القضاء، بل هي من أخطر المحاكمات، والفصل فيها بالجرح كالحكم بالإعدام (لا على شخص الراوي فحسب، بل على ما نقل، ولعلّ فيه غنائم وكنوزاً يبذلها الحكم الجائر ويهدرها!).

وما تراه من سلوك بعضهم في الرجوع إلى معجم أو قاموس رجالي معاصر، ومطالعة رأي علم في أحد الرواة، ثم الأخذ به، فإذا وجد فيه تضعيفاً، بادر إلى الحكم وعجّل بالقضاء عليه، وأتبع ذلك بإسقاط الحديث! ... هو من العبث والفوضى التي تسبب فيها أفتحام الأدعياء حقل العلم والفقاهة، وخوض كلّ "معتمّم" متأنق، وأيّ "طوّيلب" متفكّه في الجرح والتعديل، والتصديّ للحكم باعتبار الحديث وإسقاطه! حتى أصبح هذا الميدان ملعباً لمن هبّ ودبّ، ومسرحاً لكلّ طائش مغامر وغرّ مراهق، يطمح في الظهور، ويتهالك على أن يُشار إليه بالمقدرة العلمية التي تُتيح له تصنيف الأحاديث وتقييم رُؤاها! فيصول في الساحة بلا سلعة ولا بضاعة، ويجول بلا وسيلة ولا أداة، بل بلا متاع ولا ثياب! يلج عارياً حتى مما يستر عورته ويواري سواته، ولا يبالي بالدعوى والأستعراض، ولا يابّه من الخوض في ما يفقد أدنى مؤونته ويعجز عن أقلّ أسبابه، فيتبجح ويتنطّع بذكر أسماء بعض رجال السند ممن لم تألفهم آذان الناس، فيظهر للعوام عالماً، وهو في السماء ملعون!

لا بدَّ لأيِّ فقيهٍ مستنيطٍ أو باحثٍ محققٍ يريد التثبُّت من حديثٍ مروِّيٍّ عن «المعصومين» عليهم السلام، من مراجعة الكتب الرجالية الشيعية ودراستها بعمقٍ وتمعُّنٍ... وتعدُّ الكتب التالية من أمَّهات مصادر البحث في هذا الحقل ومرتكزاته، وليس للفقهاء - الحقُّ أن يتَّخذ موقفاً من رواية دون الرجوع إليها والنظر فيها، وهي:

١- (رجال الكشي) لـ «أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي». ويُعدُّ أحد الأصول الرجالية الأربعة. ومؤلفه «الكشي» تلميذ «العياشي»، وأستاذ «جعفر بن قولويه»، وشيخ إجازة «هارون بن موسى التلعكبري»، فهو من طبقة «ثقة الإسلام الشيخ الكليني» (المتوفى سنة ٣٢٩هـ).^(١)

٢- (رجال النجاشي) أو (فهرست أسماء مصنفي الشيعة) لـ «أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي» (٣٧٢-٤٥٠هـ). يُعدُّ بحقٍّ عمدة الأصول الأربعة، ومؤلفه عليه السلام يعدُّ أفضل من خطأ في علم الرجال أو نطق بقم، حتى قيل إنه لا يُقاس بسواه، ولا يعدل به من عداه، بل قوله المقدم - في غالب الأحيان - عند المعارضة، على غيره من أئمة الرجال. وقال عنه «السيّد بحر العلوم»: «بتقديمه صرح جماعة من الأصحاب، نظراً إلى كتابه الذي لا نظير له في هذا الباب، والظاهر أنه الصواب». (٢)

٣- (الفهرست) لـ «شيخ الطائفة الطوسي» (٣٨٥-٤٦٠هـ). وهو أحد الأصول الأربعة الرجالية. قال في ديباجته: «إذا ذكرتُ كلَّ واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول، فلا بدَّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا، وأبيّن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحقِّ أو هو مخالف له، لأنَّ كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة. إلى أن قال:

(١) والنسخة المتداولة من الكتاب الآن هي ما اختاره وهذبه ورثه «الشيخ الطوسي» سنة ٤٥٦هـ، بأسم: (اختيار معرفة الرجال). وقد أملاه «شيخ الطائفة» على تلامذته في المشهد الغروي. وكان بدء إملائته يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦هـ، على ما حكاه «السيّد رضي الدين علي بن طاووس» في (فرج المهموم) ص ١٣٠. وأما أصل (رجال الكشي) فلا نعلم بوجوده. ولو أنّ هناك بعض الاحتمالات بوجوده في زمن «العلامة الحلي» و«أبن داود»، لأختلاف بعض المنقولات فيها عمّا هو موجود في (الاختيار)، والله العالم. أنظر: مقدمة تحقيق (منتهى المقال) ج ١ ص ٢٠، لـ «لجنة تحقيق مؤسسة آل البيت» بـ «قم المقدسة».

(٢) (رجال السيّد بحر العلوم) ج ٢ ص ٤٦.

ولم أضمن أني أستوفي ذلك إلى آخره ، فإن تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تُضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض، غير إنَّ عليَّ الجهد في ذلك والاستقصاء في ما أقدر عليه ويبلغه وسعي ووجدي.

٤- (رجال الشيخ الطوسي) له عليه السلام أيضاً، وهو رابع الأصول الأربعة الرجالية. وقد يسمَّى: (كتاب الأبواب)، لأنه مرتَّب على أبواب، يذكر فيها رجال أصحاب «النبِيِّ ﷺ»، وأصحاب كلِّ واحد من «الأئمة عليهم السلام». وفي آخره باب من لم يرو عنهم.

٥- (رجال البرقي) أو (طبقات الرجال) لـ «أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد بن عبدالرحمن الكوفي البرقي»، المتوفى سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠هـ، صاحب (المحاسن).

٦- (معالم العلماء) لـ «رشيد الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني السروي»، المتوفى سنة ٥٨٨هـ.

٧- (فهرست أساء علماء الشيعة ومصنِّفهم) لـ «منتجب الدين بن بابويه الرازي»، المتوفى سنة ٥٨٥هـ. وهو تميم لـ (فهرست) «الشيخ الطوسي»، أورد فيه سبعمئة علم من المتأخرين عن «الشيخ» أو معاصريه غير المذكورين في فهرسته، في فترة قلَّت فيها مصادر التراجم، ولذا أصبح الكتاب - مع اختصاره - موضعاً لعناية المؤلفين في هذا الموضوع.

٨- (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) لـ «الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر»، المعروف: بـ «العلامة الحلي» (٦٤٨-٧٢٦هـ). ألفه سنة ٦٩٣هـ، ورثه علي قسمن، خصَّص الأوَّل لمن يعتمد على روايته أو يترجَّح عنده قبول قوله، وجعل الثاني لمن يُتوقَّف فيه وتترك روايته، إمَّا لضعفه، أو لاختلاف الجماعة في توثيقه وضعفه، أو لكونه مجهولاً عنده. والظاهر أنه أوَّل من سلك هذا النهج في الترتيب.

٩- (إيضاح الأشتباه) له أيضاً عليه السلام، في ضبط تراجم الرجال على ترتيب حروف أوائل الأسماء، مبيِّناً فيه الحروف المركَّبة منها أسماؤهم وأسماء آبائهم وبلادهم، وذكر حركات تلك الحروف. فرغ من تأليفه في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٠٧هـ.

١٠- (رجال ابن داود) لـ «الشيخ تقي الدين أبي محمد الحسن بن علي بن داود الحلي»، (٦٤٧- ما بعد سنة ٧٠٧هـ)، شيخ القميين في زمانه، وله كتاب (المدوحين والمذمومين).

- ١١- (رجال العقيقي) ل «علي بن أحمد العلوي الأعرج ابن الحسين الأصغر ابن الإمام السجّاد عليه السلام» المشتهر بالعقيقي، من أجلة علماء الإمامية وأعظم الفقهاء الأثني عشرية.
- ١٢- (التحرير الطاوسي) ل «الشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي» (٩٥٩-١٠١١هـ). المستخرج من كتاب: (حلّ الإشكال في معرفة الرّجال)، ل «السيد أحمد بن موسى بن طاووس»، (المتوفى سنة ٦٧٣هـ). وقد عمّد «الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني» - الذي وصل إليه الكتاب كاملاً بالإرث من «أبيه»، إذ كان موجوداً عنده - إلى هذا الكتاب، وأستخرج منه ما كان حرّره «السيد» فيه من كتاب (أختيار الرّجال) ل «الكثبي»، وسماه: (التحرير الطاوسي).
- كما قام «الشيخ عبدالله الستري» (المتوفى سنة ١٠٢١هـ)، بأستخراج ما أدرج «السيد» فيه من كتاب (الرجال الضعفاء) المنسوب إلى «أبن الغضائري» («أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري»)، وهو الموجود الآن من (كتاب أبن الغضائري).
- ١٣- (الرجال الكبير) المعروف ب (منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال) ل «الميرزا محمد ابن علي بن إبراهيم الفارسي الأسترآبادي»، (المتوفى سنة ١٠٢٨هـ). وهو صاحب الكتب الثلاثة في الرجال، الكبير: (منهج المقال)، والوسيط: (تلخيص الأقوال)، والصغير الموسوم ب (الوجيز).
- ١٤- (تعليقة منهج المقال) ويعبّر عنها ب (التعليقة البهبائية) ل «الآقا محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبائي» (١١١٨-١٢٠٥هـ). وهي شرح لطيف مفيد لكتاب (منهج المقال) أنف الذكر، أبتدأها بخمس فوائد رجالية قيّمة.
- قال «الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري» صاحب (منتهى المقال) في ديباجته - إذ نقل معظم نكات (التعليقة) في كتابه -: " وكذا الحاشية التي علّقها عليها أستاذنا العالم العلّامة، وشيخنا الفاضل الفهّامة، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول، مؤسس ملّة سيّد البشر في رأس المئة الثانية عشر، الأجلّ الأفضّل الأكمل، مولانا وملاذنا «الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل»، لا زال ملجأ للخواصّ والعوام، إلى قيام من عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام.

فإنَّها حوت خرائد لم يفصَّ ختامها الفحول من الرجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعظم أولئك الأبدال. فلله دُرُّه دام ظلُّه، لقد رفع نقابها، وكشف حجابها، بحيث لم يترك مقالاً لقائل، ولا نصلاً لصائل، كيف لا، وهو مصداق المثل السائر: «كم ترك الأول للآخر»^(١).

١٥- «بلغة المحدثين» لـ «لشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي»، المعروف بـ «المحقِّق البحراني» (١٠٧٠-١١٢١هـ).

١٦- «معراج أهل الكمال» له أيضاً.

١٧- «مجمع الرجال» لـ «زكيِّ الدين المولى عناية الله القهبائي»، (بين القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين). جمع فيه بين الأصول الرجاليَّة الخمسة: (رجال الكشي)، و(رجال الشيخ)، و(فهرست الشيخ)، و(رجال النجاشي)، و(رجال ابن الغضائري الضعفاء)، الذي أخرج أستاذه «المولى عبدالله التستري» من كتاب (رجال السيّد ابن طاووس) (حلّ الإشكال في معرفة الأخبار).

١٨- (حاوي الأقوال في معرفة الرجال) لـ «الشيخ عبدالنبي بن الشيخ سعد الجزائري» (المتوفى سنة ١٠٢١هـ).

١٩- (نقد الرجال) لـ «السيد مصطفى التفرشي»، وقد أَلَفَ «العلامة الشيخ عبدالنبي الكاظمي» (المتوفى سنة ١٢٥٦هـ) كتابه كتعليقة وحاشية على كتاب (نقد الرجال)، ولذا سماه بـ (تكملة الرجال). ذكر في (الروضات) أن تقدّم «التفرشي» في هذه الصناعة شائع وذائع لا ينكره أحد من الجماعة، وكذا كمال وثاقته وعدالته، ونهاية ضبطه وجلالته.

٢٠- (منتهى المقال في علم الرجال) لـ «أبي علي محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري» (١١٥٩-١٢١٦هـ)، ولأشتماله على تعليقة أستاذه الأكبر «الوحيد البهبهاني» صار معروفاً ومرجعاً للعلماء. ذكره «المحدّث النيسابوري» في (رجاله)، فقال كان متتبعاً في علم الرجال، متعصباً في طريقة الاجتهاد، صنّف كتاباً سماه (الرسالة البهية في الردّ على الطائفة الغوية أو العمية)، يريد بهم جماعة الأخبارية. قيل إن وفاته ﷺ كانت قتلاً على يد «الوهابية» في غزوهم «كربلاء» ومشهد «سيّد الشهداء» ﷺ.

(١) (منتهى المقال في أحوال الرجال) لـ «الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني» ج ١ ص ٥.

٢١- (هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين) المعروف بـ (مشاركات الكاظمي) لـ «الشيخ محمد أمين بن محمد علي بن فرج الله الكاظمي». أُلّفه في سنة ١٠٨٥هـ.

٢٢- (رياض العلماء) لـ «الميرزا عبد الله الأفندي» من تلاميذ «العلامة المجلسي».

٢٤- (توضيح المقال في علم الرجال) لـ «المولوي علي الكني» (١٢٢٠-١٣٠٦هـ). المدفون في جوار «السيد عبدالعظيم الحسيني» في «الريّ» بـ «طهران».

وهناك العديد من المؤلّفات التي أوفت بالحاجة في هذا الحقل (من الموسوعات الكبرى): (تنقيح المقال) لـ «المامقاني»، و(معجم رجال الحديث) لـ «السيد الخوئي»، و(قاموس الرجال) لـ «التستري»، حتى أشبعته وأثرته، وهي من الكثرة والوفرة، ما يضيق بإحصائه كتاب مستقلّ، فكيف بـعُجالة في فصل، وعرضٍ عابر يريد الشاهد؟ لذا سأكتفي بما ذكرت، وأعود إلى التأكيد على خطر هذا العلم وموقعه في الاستنباط والاجتهاد...

فما لا شكّ فيه أن رواة الأحاديث الشريفة متفاوتون في العلم والمعرفة، وفي العدالة والوثاقة، وفي الإيثار والعقيدة، وتمييز ذلك ومعرفة شأن الأوحديّ من الناس، وهو فنٌّ له طّلابه ورؤّاده، وميدان له رجاله وأبطاله، فلا بدّ من عالم خبير ومتخصّص ضليع، محيط بهذه الكتب، قادر على معالجة الأسانيد على ضوء ما فيها، ووفق تصنيفها للرواة وطبقاتهم، بعد إحاطته بعلم الدراية وقواعده وأصوله، لا يكتفي - على سبيل المثال - بلفظ التوثيق أو الجرح فحسب، كما يفعل متطفّل راشن، أو سيّم ضجر، يملّ العلم ويرمه البحث، فيستسلم للمبدول ويحمله على الحقيقة بلا أدنى أمانة، بل يعتمد إلى البحث والتحقيق، بجِدِّ واجتهاد، وعزم ومثابرة، فلزّبت راوٍ مجهول في السند لا يسقط الحديث عن الاعتبار، حين يرشد الاستقصاء إلى تواتره، فإذا جاءنا شخص يخبرنا عن حادثة جرت أو تجري في الحيّ المجاور (تصادم سيارات أو حريق في حانوت أو خروج جمع في مظاهرة، على سبيل المثال)، ثم تبعه آخر جاء من طريقٍ أخرى بنفس الخبر، فثالث... عندها لا يطلب العقلاء التثبُّت من نقلّة الخبر ورؤّاته، ولا يقولون بضرورة وثاقتهم، ويعملون بالخبر وإن وقّع في أسانيد مجاهيل، ذلك لأستحالة تواطئهم على الكذب، فلا يضُرُّ بصحّة الرواية، إذا تعدّدت الأسانيد والرواة، كؤن بعضهم مجاهيل.

لا بدّ للفقيه أن يتقن " الدراية والرجال " فيحسن البحث في متن الأحاديث وطرقها، ويعرف صحيحها من سقيمها ومقبولها من مردودها، وعلل كلّ من هذه وتلك، فحتى يُحسن - على سبيل المثال - العمل في إحدى ضوابط معالجة " التعارض "، عليه أن يميّز بين الثقة والأوثق، والصادق والأصدق، والفقيه والأفقه من الرواة، وكذا هو الحال بالنسبة إلى الظروف المحيطة بصدور الحديث عنهم عليهم السلام، فهناك كثير من الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً، لكن لا يُعمل بها، لأنها ربّما تكون قد صدرت عن تقيّة، وقيلت حفظاً على الشيعة وإنقاذاً لهم من الأعداء، كما في كثير من الأحاديث التي ذكرت فيها طعون على بعض أصحابهم وخواصّهم.... لذلك فقد أصبحت دراسة الحديث سنداً ومتناً، ورواية ودراية، ونقلًا وضبطاً، ومن ثم دلالة، من أهمّ الواجبات الملقاة على الفقهاء المستنبطين للأحكام، والعلماء المستحفظين والمؤمنين على الدين.

ومن هنا تظهر بوضوح خطورة هذا العلم وصعوبته، وضرورة أن يكون الباحث فيه محيطاً بجميع جوانبه، حتى لا يقع في هفوة أو زلّة تشطح به بعيداً عما يريده الشارع المقدّس. ولذا نجد أن «الأئمة» عليهم السلام أولوا هذا العلم جانباً مهماً من أحاديثهم وتوجيهاتهم، ونصّوا على وجوب دراية الحديث، والتعمّق به، ومعرفة معانيه ومبانيه.

فعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام أنه قال لولده «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام: يا بنيّ، أعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم، فإن المعرفة هي الدراية للرواية، وبالدرایات للروایات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان. إني نظرت في كتاب لـ «علي» عليه السلام فوجدت في الكتاب: إنّ قيمة كلّ أمرئ وقدره معرفته، إنّ الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول في دار الدنيا. ^(١)

وجاء عن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام: خبرٌ تدريبه خير من عشر ترويه. إنّ لكلّ حقّ حقيقة، ولكلّ صواب نوراً. ثم قال: إنّنا والله لا نعدّ الرجل من شيعتنا فقيهاً حتى يُلحّن له فيعرف اللحن. ^(٢)

(١) (معاني الأخبار) لـ «الشيخ الصدوق» ج ١ ص ٢٠.

(٢) (غيبة النعماني) ص ٧٠.

وفي حديث آخر عنه عليه السلام قال: أعرّفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا. فإنّا لا نعدُّ الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدّثاً. فقيل له: أويكون المؤمن محدّثاً؟! قال عليه السلام: يكون مفهّماً والمفهم محدّث. (١)

إن ما أعتري الساحة الإيمانية، وشاب الحراك الثقافي في عصرنا من المبادرة إلى إسقاط الأحاديث لمجرّد عدم تفهّم مدلولها والعجز عن أستيعاب رسالتها، وتوهّم معارضتها لـ "العقل"، هو في الحقيقة من الفوضى والخطب والتطفّل على نطاقات تخصّصيّة والخوض فيها بلا علم ولا مؤونة، حتى بلغ الأمر حدود تحكيم المصالح السياسية وتغليب المعطيات الاجتماعيّة على تراث «آل محمد» عليهم السلام! فيعمد بعضهم - على سبيل المثال - إلى إنكار طائفة من الأحاديث الشريفة التي جاءت في البراءة، قرباناً لفكرة الوحدة الإسلامية، ومشروع جمع الحركات السياسية الدينية تحت غطاء يتجاهل المذهبية ويحلّق فوق الطائفية! وهناك من يحكّم مذاقه السقيم ومزاجه العليل وروحته المريضة في فهم الأحاديث، فيرفض بعضها لتوهّم معارضتها للقرآن، ويتنكّر لأخرى لظنّ تضادّها مع الأخلاق، وما يتحلّى به «الأئمة الأطهار» عليهم السلام من كريم الصفات وعظيم السجايا وحميد الخصال، التي تأبى عليهم النقمة وتمنع عنهم البغض والكراهية! وكأن الله سبحانه وتعالى ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ دون أن يكون ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ وأن عذابه ﴿هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾؟! أو أنه سبحانه وتعالى ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ فحسب، لا يبطش ﴿الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾، ولا هو ﴿الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ أيضاً! بل يذهب حتى بلغ ما ينسف أسس المذهب وأصوله، وهو ينظر لما يدخل الشيعة الإمامية الأثني عشرية، في مقولات ومرتكزات «السليمانية» أو «البترية» من مذهب «الزيدية»، حين ينادي بأعتاد التولي لـ «أهل البيت» دون التبري من أعدائهم، وعدم أخذ موقف منهم، وإرجاء أمرهم إلى الله تعالى. (٢)

(١) (وسائل الشيعة) لـ «الحُرّ العاملي» ج ١٨ ص ١٠٨.

(٢) أنظر الموضوعات في الآثار والأخبار لـ «هاشم معروف الحسني» ص ١٨٣، أفرد فصلاً في الكتاب (الفصل الرابع: من الموضوعات في المثالب) لتفنيد وإسقاط جملة من أحاديث البراءة التي تنال من أعداء «آل محمد» عليهم السلام، أباهما بحُجج واهية لا تتجاوز الاستحسان وتحكيم الذوق والمزاج على الظهور والتبادر والقاعدة العلمية الحاكمة في دلالتها، أو التحقّق من صدورها وكيفية ثبوتها!

إنَّ التعاطي مع الرجال الرواة في جرحهم أو توثيقهم، لا يكون على طريقة كُتَّاب السِّير والتراجم الذين لحظوا في كتبهم ومصنَّفاتهم مجرَّد التعريف وعرض سيرة المترجم له، كما فعل «السيد الأمين» في (الأعيان)، و«الزركلي» في (الأعلام)، و«أبن خلَّكان» في (وفيات الأعيان)، ولا حتى ما فعل «الذهبي» في (سير أعلام النبلاء).

إنَّ الدراسات والتحقيقات الحقَّة التي تنظر في أحوال الرجال وتتيح النقض والإبرام، وتسمح بالجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف، هي من قبيل ما صنع «المجلسي الأول» و«المحقِّق البحراني» و«المولوي عبدالله التستري»، وغيرهم من الرجاليين الأفاضل، أما ما تراه في عصرنا من المفرطين فتطفُّلٌ وألتقاط، وأرتجال لا "رجال"! وفي الحقيقة هو تقليد وأقتطاع يخذش الفقاهة ويزري بالفرنِّ والصناعة، ويبخس حقَّ الحديث ورواياته الأجلَّاء الذين قاسوا الأمريين وعانوا الأقورين، من بطش وُلَاة الجور وأعوان الظلمة وعلماء البلاط في عصورهم، ثم من جفوة الأصحاب وتجنِّي الأحباب، وظلم ذوي القربى، الذي ما زال يتبعهم بعد قرون متمادية من عطائهم، وكأنه يعاقبهم على صنيعهم في حفظ المذهب وفضلهم في نقل آثار «الأئمة» عليهم السلام!

ولعمري لو نظر المرء في ما فعله «الوحيد البهبهاني» مجدّد معالم المذهب في (تعليقته) على «الاسترآبادي»، و«السيد مهدي بحر العلوم» صاحب المقامات والكرامات في (الفوائد الرجالية) (المعروف بـ (رجال بحر العلوم))... وتأمَّل في إبداعات هؤلاء الأفاضل وأمثالهم من فحول العرصة ورجال الميدان وأبطال الساحة، لأستحيي أن ينسب ما يقوم به آخرون (من أضراب الذين أشرنا إليهم آنفاً، ناهيك بمن تمخَّص في الجهل وأفلس في علوم الحوزة من صنائع الصحافة والإعلام والسياسة، ومن راكبي موجات الحداثة ومتسلِّقي أسوار الثقافة!) إلى التحقيق والرأي الرجالي، ولخجل من إدراج نتائجهم وآرائهم في عداد التحقيق والأجتهد، بل سيزدري ما يقول ويقوم به هؤلاء الأعداء وما يفعلون، ويتشبَّت أنَّ النسبة بين هذا وذاك كالنسبة بين الحقيقة والمجاز أو الشيء ورسمه!

لذا لزم الحذر ووجبت الحيطة وأقتضي التثبُّت من توفُّر هذا الشرط وتمكُّن المرجع المقلِّد من هذا العلم، وقدرته على معالجة ما يكتنفه.

رابعاً: علم أصول الفقه

وسأعمد إلى شيء من التفصيل في هذا العنوان، لشُحّ المبدول بشأنه في الأوساط الثقافية وقلّة ما يدور حوله فيها، ما خلّق إبهاماً لفّه، أو قلّ عدم إمام صار يكتنّفه، في نطاق الشريحة التي أُخاطب في هذا الكتاب، من غير طلاب الحوزة العلمية... ثم كثرة اللبس فيه، حتى سمعت محاضراً مرموقاً خلط بينه وبين "أصول" العقائد! ورثب الأثر وخرج بالنتيجة التي يريد، ولم يُشكّل عليه أحدٌ من الحضور ولا أعترض مستمعٌ من "المثقفين"! وأخر حملها - في حوار مطوّل وسجال - على الإطلاق العامّي لها في اللهجة الدارجة، أي الأخلاق والتقاليد الاجتماعية والموازين العرفية السليمة، فيقال عندما يُراد إمضاء أمر وتصحيحه: هذا الأمر على أصوله، فرمى "المثقف" الحوزة بالرجعية والتخلّف من باب تمسّكها بـ "الأصول" بهذا المعنى! أي التزامها "الأصول" الأخلاقية، وتقنيّدها بالتراث وركونها لما دأب عليه السابقون، ورفضها التقدّم والتطوّر!

وسأسعى ما أستطعت إلى عرض مبسّط يكوّن فكرة موجزة وكافية عن طبيعة هذا العلم، وموقعه ودوره وخطره في الاجتهاد والأستنباط.

"الأصل" لغة هو أسفل كلّ شيء، وأساسه، وقاعدته، ومنبته وما يستند وجوده إليه. فأصل الحائط أسفله وأساسه وقاعدته، وأصل الشجر جذوره، وأصل الشعر منبته، وأصل الولد الوالد. والجمع: أصول. وأصطلاحاً: أستعمل الفقهاء والأصوليون الكلمة في عدّة معان، ربما بلغت خمسة:

الأول - الدليل، كما يقال: الأصل في هذا الحكم الكتاب والسنة.

الثاني - الراجح، والمراد منه ما يترجّح لو خُلّي الشئ ونفسه، ومنه قولهم: الأصل في الإطلاق الحقيقة، أي لو تردد الأمر عند إطلاق الكلام بين حمله على الحقيقة أو المجاز، فالراجح حمله على الحقيقة.

الثالث - القاعدة، كقولهم: "الأصل في البيع اللزوم"، و"الأصل في تصرف المسلم الصحة"، أي القاعدة التي وُضع عليها البيع اللزوم لا الجواز، والقاعدة في أفعال المسلم صدورها منه على الوجه الصحيح.

الرابع - ما يقابل الفرع، كقولهم في باب القياس: "الخمير أصل النبيذ"، أي أن حكم النبيذ مستفاد من حكم الخمير.

الخامس - ما يجعل لتشخيص بعض الأحكام الظاهرية أو الوظيفية العملية، كأصل البراءة أو الاحتياط، وأصل الاستصحاب، والتخير، والإباحة ونحوها. (١)
والأصول بصورة عامة، تارة تكون أصولاً عملية تطرح - من حيث البحث لا التطبيق - في أصول الفقه، مثل أصل البراءة، وأصل الاحتياط، وأصل التخيير ونحوها. وتارة تطرح في الفقه أو الأصول أو القواعد الفقهية، وهي التي تكون على نحو قواعد فقهية، مثل أصل الطهارة، وأصل الصحة، وأصل الأشتراك في التكليف، ونحوها. وهناك أصول أخرى لا تكون فقهية ولا أصولية، بل هي أصول لفظية تتضمن قواعد ترتبط بـ "اللغة وآدابها"، مثل: أصل الحقيقة، وأصل عدم النقل، وأصل عدم الأشتراك ونحوها، وهذه يُبحث عنها في المقدمات التي تذكر في بداية "علم الأصول".

و "علم الأصول" هو علم يضع القواعد التي تحكم عملية الاستنباط وتضبطها. وتعريفه العلمي الدقيق على ما ذكر «الأخوند الخراساني»: "صناعة تُعرف بها القواعد التي يمكن أن تقع في طريق استنباط الأحكام، أو التي ينتهي إليها في مقام العمل". (٢) وعرفه «المحقق الميرزا النائيني» أنه: "العلم بالكبريات التي لو أنضمت إليها صغرياتها يستنتج منها حكم فرعي كُلي". (٣) وعرفه «السيد أبو القاسم الخوئي» أنه: "العلم بالقواعد التي تقع بنفسها في طريق استنباط الأحكام الشرعية الكلية الإلهية من دون حاجة إلى ضميمة كبرى وصغرى أصولية أخرى إليها". (٤) بينما ذهب «السيد محمد باقر الصدر» إلى أنه: "العلم بالعناصر المشتركة في الاستدلال الفقهي خاصة التي يستعملها الفقيه كدليل على الجعل الشرعي الكلي". (٥)

(١) (الأصول العامة للفقه المقارن) لـ «السيد محمد تقي الحكيم» ص ٣٩.

(٢) (كفاية الأصول) ص ٩.

(٣) (فوائد الأصول) ص ١٩.

(٤) (محاضرات في أصول الفقه) ص ١٩.

(٥) (بحوث في علم الأصول) الحلقة الأولى ص ٣١.

ف"الأصول" إذاً، هي أداة قانونية وآلة صناعية تمكّن الفقيه من الاستنباط، عبر إعمال وتوظيف عناصر مشتركة تقع في طريق الاستدلال من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، على جميع أبواب الفقه أو أغلبها، مثل دلالة الأمر على الوجوب، وحجّية الظهورات، والأستصحاب ونحوها، وليس منها ما يكون دليلاً في مورد خاص مثل البحث عن مدلول كلمة "الصعيد" لغة، لأنه يخصُّ بحث التيمم مثلاً. فالمنظور هنا هو الجعل الشرعي الكلّي لا الجزئي، وليس مطلق الاستدلال (مما هو من وظائف علم المنطق).

إنّ لعلم الأصول فائدة كبيرة في صميم الاستدلال الفقهي، وذلك أن الفقيه في كلّ مسألة يعتمد على نمطين من المقدمات في استدلاله:

أحدهما: عناصر خاصة بتلك المسألة من قبيل الرواية التي وركّدت في حكمها، وظهورها في إثبات الحكم المقصود، وعدم وجود معارض لها، ونحو ذلك.

والآخر: عناصر مشتركة تدخل في الاستدلال على حكم تلك المسألة، وفي الاستدلال على حكم مسائل أخرى كثيرة في مختلف أبواب الفقه، هي بمنزلة ركائز وقوانين في معالجة الأدلّة، من قبيل أنّ ظهور الكلام حُجّة، وأنّ خبر الواحد الثقة حُجّة، وهكذا.

والنمط الأول من المقدمات يستوعبه الفقيه بحثاً في نفس تلك المسألة، لأن ذلك النمط من المقدمات مرتبط بها خاصة. وأما النمط الثاني، فهو بحكم عدم اختصاصه بمسألة دون أخرى، أنيط ببحث آخر خارج نطاق البحث الفقهي في هذه المسألة أو تلك، وهذا البحث الآخر هو الذي يُعبّر عنه بـ "علم الأصول"، وبقدر ما اتسع الألتفات تدريجاً من خلال البحث الفقهي إلى العناصر المشتركة، اتسع "علم الأصول" وأزداد أهميةً. وبذلك صحّ القول: بأنّ دور علم الأصول بالنسبة إلى الاستدلال الفقهي يُشابه دور علم المنطق بالنسبة إلى الاستدلال بوجه عام، إذ إن علم المنطق يزوّد الاستدلال بوجه عام بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب من أبواب التفكير دون باب، أو مورد معيّن دون آخر، وعلم الأصول يزوّد الاستدلال الفقهي خاصّة بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب من أبواب الفقه دون غيره. ^(١)

(١) (دروس في علم الأصول) لـ «السيد محمد باقر الصدر» الحلقة الثانية ص ٢٠. منقول بتصرّف.

هناك عدّة وُجّهات نظر في تقسيم الأبحاث الأصولية، نشير إلى أحدها، وحاصله أن مباحث علم الأصول تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- مباحث الألفاظ: وهي تبحث عن مداليل الألفاظ وظواهرها من جهة عامة، نظير البحث عن ظهور صيغة "إفعل" في الوجوب، وظهور "النهي" في الحرمة، ونحو ذلك. وفيه مباحث أولية مثل: الحقيقة الشرعية، والصحيح والأعم، والمشتق. وأبواب: الأوامر، والنواهي، والمفاهيم، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيّد.

٢- المباحث العقلية: كالبحث عن الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع، وكالبحث عن أستلزام وجوب الشيء لوجوب مقدمته، المعروف بأسم بحث "مقدمة الواجب"، وكالبحث عن أستلزام وجوب الشيء لحرمة ضده، المعروف بأسم "مسألة الضد"، وكالبحث عن أجتاع الأمر والنهي المعروف بمسألة "أجتاع الأمر والنهي".

٣- مباحث الحجّة: وهي ما يُبحث فيها عن الحجية والدليلية، كالبحث عن حجّية خبر الواحد، وحجّية الظواهر، وحجّية ظواهر الكتاب، وحجّية السنّة والإجماع والعقل.

٤- مباحث الأصول العمليّة: وهي تبحث عما يرجع إليه المجتهد عند فقدان الدليل الأجهادي، كالبحث عن أصالة البراءة، والأحتياط، والأستصحاب، ونحوها.

٥- مباحث التعادل والتراجيح: ويبحث فيها عن تعارض الأدلّة وكيفية علاجه. ويدرج مبحث "المشتق" في مباحث الألفاظ، في حين أنه كان يُعدّ من المقدمات، وتكون مباحث "مقدمة الواجب"، و"الإجزاء" و"الضدّ" ونحوها من المباحث العقلية، في حين أنها كانت تُعدّ من مباحث الألفاظ.^(١)

(١) أنظر: (أصول الأستنباط) لـ «السيد علي نقوي الحيدري»، و(أصول الفقه) لـ «الشيخ المظفر» ج ١ ص ٨، ذكر في الهامش: إن هذا التقسيم حديث، تنبّه له شيخنا العظيم «الشيخ محمد حسين الأصفهاني» رحمته، أفاده في دورة بحثه الأخيرة. وهو التقسيم الصحيح الذي يجمع مسائل علم الأصول ويُدخل كلّ مسألة في بابها. فمثلاً: مبحث "المشتق" كان يُعدّ من المقدمات، وينبغي أن يُعدّ من "مباحث الألفاظ"، و"مقدمة الواجب" و"مسألة الإجزاء" ونحوهما كانت تُعدّ من "مباحث الألفاظ"، وهي من بحث "الملازمات العقلية"... وهكذا. وقد عاد «الشيخ محمد رضا المظفر» بعدئذ وأعاد تقسيم علم الأصول، ووضع كتابه في أربعة أجزاء، فقد ألحق مباحث "التعادل والتراجيح" في الجزء الثالث ضمن "مباحث الحجّة"، وقد أوضح أسباب ذلك في مقدمة الجزء الثالث من كتابه.

وهناك تقسيم ثانٍ ذكره «السيد أبو القاسم الخوئي» في (المحاضرات) ^(١)، وثالث ذكره «الشهيد السيد محمد باقر الصدر» في (الدروس) (حلقاته) ^(٢)... ولا يعنينا الاختلاف بين الثلاثة ومرتكزه ومرجعه، ولا ثمرته، فهو شأن تخصصيٌ بخت، وإن حمل إشارة إلى العمق والدقّة التي تُؤسّس عليها علومنا ومعارفنا، ومدى ضبط وإتقان آليّة الاستنباط عندنا، بينما يخبط العوام، وإخوانهم من أدعياء العلم فيها ويهرفون، ويخوضون بلا رُشد ولا هُدي! لذا أرشدتُ إلى مرجعه في الهامش، لمن شاء الزيادة.

وعلى الرغم من أن «الأخباريين» رفضوا هذا الشرط في الفقهية والمرجعية إلى حدٍّ ما، وتنكروا لـ «علم الأصول»، كما رفضوا من قبل «علم الرجال» والبحث في الأسانيد... قال «الكركي» (م ١٠٧٦هـ): «فأعلم أنّ علم الأصول ملقّق من علوم عدّة، ومسائل متفرقة، بعضها حقٌّ وبعضها باطل، ووضعه العامة (السنة) لِقَلَّةِ السُّنَنِ الدَّالَّةِ عَلَى الأحكام عندهم، وبنوا عليه استنباط المسائل الشرعية النظرية، ولم يقع في علم من العلوم ما وقع فيه من الخبط والخلاف الذي أكثره أشبه شيء بالهذيان...!» ^(٣) إلّا أنهم يشتركون مع غيرهم في قبول قسم من علم الأصول، ويفترقون عنهم في رفض قسم آخر. ولـ «المحدّث البحراني» مباحث مفيدة في هذا المجال ذكرها في مقدمة موسوعته الفقهية (الحدائق).

والحقُّ أنّ علم «أصول الفقه» ضالع ومؤثّر في فهم الأحكام الشرعية، وهو أساس في عملية الاستنباط، وإن رأى بعضهم (وهم من الأصوليين) أنه ينطوي على مسائل لا ثمرة لها، أو لا يُحتاج في تسمير الثمرة منها إلى تلك التدقيقات والتفاصيل المتداولة، وذهب إلى أنّ الأولى ترك التعرّض لها، أو قصر واختصار مباحثها والأشغال بما هو أهمُّ وأنجع.

فمَن أنكر ضلوع «علم الأصول» في استنباط الأحكام، وحارب ذلك، فقد فرط... فضرورة تقوُّم استنباط كثير من الأحكام بإتقان مسائله، وتعدُّر الاستنباط في هذا الزمان بمعزل عنه، لم يعد محلّ نزاع وخالاف، وقياس زمان أصحاب «الأئمة» عليه السلام بزماننا، قياس مع الفارق من جهات.

(١) محاضرات في أصول الفقه لـ «السيد أبي القاسم الخوئي» ج ١ ص ٦.

(٢) بحوث في علم الأصول لـ «السيد محمد باقر الصدر» ج ١ ص ٣٢.

(٣) هداية الأبرار لـ «الشيخ حسين الكركي» ص ١٠١.

والظنُّ أن تشديد نكير بعض الأخباريين على الأصوليين في تدوين الأصول، وتفترُّع الأحكام عليها^(١)، إنما نشأ من ملاحظة بعض مباحث كُتب الأصول، مما هي شبيهة في كيفية الاستدلال والنقض والإبرام بكتب العامة، فظنوا أنَّ مباني أستنباطهم الأحكام الشرعية أيضاً شبيهة بهم، من استعمال القياس والأستحسان والظنون، مع أن المطلع على طريقتهم في أستنباطها، يرى أنهم لم يتعدُّوا الكتاب والسنة والإجماع الراجع إلى كشف الدليل المعتر، لا المصطلح بين العامة.^(٢)

نعم، ربَّما يوجد في بعض كُتب الأعاضم لبعض الفروع المستنبطة من الأخبار، أستدلالات شبيهة بأستدلالات القوم، لمصالح منظورة في تلك الأزمنة، ولكن هذا لا يوجب الطعن على أساطين الدين وقوَّام المذهب.

والإنصاف: أنَّ إنكارهم في جانب التفريط، كما أن كثرة اشتغال بعض طلبة الأصول والنظر إليه أستقلالاً، وتوهم أنه علمٌ برأسه، وفي تحصيله كمال النفس^(٣)، وصرفُ العُمُر في المباحث غير المحتاج إليها في الفقه لهذا التوهم، يقع في طرف الإفراط، والعذر بأن الأشتغال بتلك المباحث يوجب شحذ الذهن والأنس بدقائق الفنِّ، غير وجيه.

(١) أنظر: (الفوائد المدنية) لـ «الشيخ محمد أمين الأسترابادي» ج ٢ ص ٢٧٧. (وهداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار) لـ «الشيخ الكركي» ص ٢٣٢.

(٢) مما جاء وذكر مسهباً في كتبهم الأصولية كـ (روضة الناظر وجنة المناظر) لـ «أبن قدامة المقدسي» ص ٧٣، و(المحصل) في علم أصول الفقه لـ «الفخر الرازي» ج ٢ ص ٣.

(٣) إشارة إلى ما ذكره «الميرزا حبيب الله الرشدي»... قال: فائدة العلم (علم الأصول): وأما فائدته فأظهر من أن تبيّن، كيف وثمرة إتقان هذا العلم وإحسانه وتحصيل ملكته مما يستقلُّ بها العقل والنقل من وجوه؟ منها أن العلم بالأشياء في نفسه صفة كمال بالأدلة الأربعة، ومنها أن الأستغناء وعدم الاحتياج مما يستقلُّ بمحبوبة العقل القاطع، وهذا العلم سبب للعروج عن حضيض التقليد والسؤال إلى أوج الأجتهد والغناء، ومنها أن معرفته مع مراعاة الشرائط المقررة سبب للتخلّي بحلية الرئاسة الحقّة الإلهيّة التي خصَّ الله تعالى بها أحبّاءه وأصفياءه، والرئاسة مما يبدل في تحصيلها النفس والمال العزيزين، ومنها أن في تحصيلها تأهلاً وأستعداداً لمعرفة طُرُق النفع والضّرر الأخرويين، ودفع المضارِّ سيّما مثل مضارِّ الآخرة، وجلب المنافع خصوصاً المنافع الجاويدية (الأبدية الخالدة) ليس في نظر العقل شيءٌ أهمُّ منه وأحبُّ، بل هما مركزان في جبلّة الحيوانات أيضاً، ومنها أن في معرفتها أستعداد الإفاضة والإفادة وعدم تنهير السائل، المأمور به في التنزيل مع القدرة، وهو بمكان من المطلوبة في الطّباع العليّة، ومنها مثوبات الله الموعود بها لتحصيل العلوم الدينية في الأثر... ذكره في (بدائع الأفكار) ص ٣٣. وعده «السيد الخميني» في الإفراط (أنظر الهامش التالي).

فالعاقل الضنين بنقد عمره، لا بدَّ له من ترك صرفه في ما لا يعنيه ولا يغنيه، وبذل جهده في ما هو محتاج إليه في معاشه ومعاده، وهو نفس مسائل علم الفقه الذي هو قانون المعاش والمعاد، وطريق الوصول إلى قُرب الربِّ بعد العلم بالمعارف. فطالب العلم والسعادة لا بدَّ وأن يشتغل بعلم الأصول بمقدار ما يُحتاج إليه، وهو ما يتوقف عليه الاستنباط، ويترك فضول مباحثه أو يقلله، وعليه صرف الهمِّ والوقت في مباحث الفقه، خصوصاً في ما يحتاج إليه في عمله ليلاً ونهاراً.^(١)

لا يمكن أن يُفهم الدين وتُفقه الشريعة الغرَّاء إلاَّ بمعرفة "وضع" الألفاظ و"استعمالها" و"دلالته" في الخطاب الديني الذي جاءنا من الله في كتابه العزيز، ومن "نبئه" ﷺ و"أوصيائه" عليهم السلام في أحاديثهم الشريفة وما بلغنا من فعلهم وتقريرهم، وبتميز الحقيقة فيه عن المجاز، وثبوت الحقيقة الشرعية في المصطلحات وما إلى ذلك...^(٢)

(١) الرأي المذكور هنا في الموازنة بين الإفراط والتفريط في خطر علم الأصول، هو لـ «السيد الخميني» رحمه الله، ذكره في (الأجتهد والتقليد) ص ١٠. والعبارات له، نقلتها بتصريف فأعدت صياغتها شيئاً ما.
(٢) لا بأس بوقفه تنقل القارئ الكريم إلى طبيعة هذا العلم وأجوائه وكيفية عمل الأصولي، والمواقع التي يلامسها والجذور التي يتحسسها، ففي مسألة "الحقيقة الشرعية" مثلاً، يذكر الآتي:
لا شك أن المسلم يفهم من بعض الألفاظ المخصوصة - كالصلاة والصوم ونحوهما - معاني خاصة شرعية، وهي معاني حادثة لم يكن يعرفها أهل اللغة العربية قبل الإسلام، وإنما نقلت تلك الألفاظ من معانيها اللغوية إلى هذه المعاني الشرعية. هذا لا شك فيه، ولكن الشكَّ وقع عند الباحثين في أن هذا النقل وقع في عصر الشارع المقدس على نحو الوضع التعييني أو التعيُّني، فتثبت الحقيقة الشرعية، أو أنه وقع في عصر بعده على لسان أتباعه المتشعبة فلا تثبت الحقيقة الشرعية، بل الحقيقة التشريعية؟ والفائدة من هذا النزاع تظهر في الألفاظ الواردة في كلام الشارع مجردة عن القرينة، سواء كانت في القرآن الكريم أم السنة. فعلى القول الأول يجب حملها على المعاني الشرعية، وعلى الثاني تحمل على المعاني اللغوية، أو يتوقف فيها فلا تحمل على المعاني الشرعية ولا على اللغوية، بناء على رأي من يذهب إلى التوقف فيما إذا دار الأمر بين المعنى الحقيقي وبين المجاز المشهور (كصاحب المعالم) إذ من المعلوم أنه إذا لم تثبت الحقيقة الشرعية فهذه المعاني المستحدثة تكون - في الأقل - مجازاً مشهوراً في زمانه ﷺ. والتحقيق في المسألة أن يُقال: إن نقل تلك الألفاظ إلى المعاني المستحدثة إما بالوضع التعييني: فهو مقطوع العدم، لأنه لو كان يُنقل إلينا بالتواتر أو بالأحاد على الأقل، لعدم الداعي إلى الإخفاء، بل الدواعي متضافرة على نقله، مع أنه لم ينقل ذلك أبداً. وأما التعيُّني: فهو مما لا ريب فيه بالنسبة إلى زمان «أمير المؤمنين» عليه السلام لأن اللفظ إذا أُستعمل في معنى خاص في لسان جماعة كثيرة زماناً معتدّاً به - لا سيما إذا كان المعنى جديداً - يصبح حقيقة فيه بكثرة الاستعمال، فكيف إذا كان ذلك عند المسلمين قاطبة في سنين متهادية. فلا بُدَّ - إذاً - من حمل تلك الألفاظ على المعاني المستحدثة فيما إذا تجرّدت عن القرائن في روايات «الأئمة» عليهم السلام.

ولا يكون ذلك إلا بمعرفة هذا العلم والوصول إلى ما أفضى إليه وتقرّر فيه من قواعد وضوابط صارت أصولاً للاستنباط ومرتكزات لفهم الدين من مصادره عبر معالجة الأدلّة العقلية والشرعية... وأستمح القارئ لوقفة أخرى تستشرف آفاقاً تتجاوز البعد الفقهي، وتكشف ضلوع هذا العلم في شتى المعارف والحقول الدينية بعد الفقه والأحكام، إلى العقائد والتفسير والكلام، بل حتى الحكمة والفلسفة الإلهية التي لا مناص فيها من مراعاة "الأصول" وإعمالها، والتزام جانب من قوانين هذا العلم وتحكيم ضوابطه، وكما قال أحد الأعلام: "المجتهد في الأصول قادر على حلّ جميع الإشكالات في العلوم الأخرى"...

←

وقد وقع النزاع في أن ألفاظ العبادات أو المعاملات أهي أسماء موضوعة للمعاني الصحيحة أو للأعم منها ومن الفاسدة؟ وثمرة النزاع هي: صحّة رجوع القائل بالوضع للأعم (المسمّى بـ "الأعمّي") إلى أصالة الإطلاق، دون القائل بالوضع للصحيح (المسمّى بـ "الصحيح") فإنه لا يصحّ له الرجوع إلى أصالة إطلاق اللفظ. توضيح ذلك: أن المولى إذا أمرنا بإيجاد شيء، وشككنا في حصول أمثاله بالإتيان بمصدق خارجي، فلذلك صورتان يختلف الحكم فيهما:

١- أن يعلم صدق عنوان المأمور به على ذلك المصدق ولكن يحتمل دخّل قيد زائد في غرض المولى غير متوقّف في ذلك المصدق. كما إذا أمر المولى بعتق رقبة، فإنه يعلم بصدق عنوان المأمور به على الرقبة الكافرة، ولكن يشكّ في دخل ووصف "الإيمان" في مراد المولى فيحتمل أن يكون قيداً للمأمور به. فالقاعدة في مثل هذا: الرجوع إلى أصالة الإطلاق في نفي اعتبار القيد المحتمل اعتباره، فلا يجب تحصيله، بل يجوز الاكتفاء في الأمثال بالمصدق المشكوك، فيكون قد أمثل الأمر - في المثال - لو أعتق رقبة كافرة.

٢- أن يشكّ في صدق نفس عنوان المأمور به على ذلك المصدق الخارجي، كما إذا أمر المولى بالتيمة بالصعيد، ولا ندري أن ما عدا التراب هل يُسمّى صعيداً أو لا؟ فيكون شكناً في صدق "الصعيد" على غير التراب. وفي مثله لا يصحّ الرجوع إلى أصالة الإطلاق لإدخال المصدق المشكوك في عنوان المأمور به ليكتفى به في مقام الأمثال، بل لا بدّ من الرجوع إلى الأصول العمليّة، مثل قاعدة الاحتياط أو البراءة.

ومن هذا البيان تظهر ثمرّة النزاع في المقام، فإنه في فرض الأمر بالصلاة والشكّ في أن السورة - مثلاً - جزء للصلاة أم لا؟ إن قلنا: إن الصلاة أسم للأعم، كانت المسألة من باب الصورة الأولى، لأنه بناء على هذا القول يُعلم بصدق عنوان الصلاة على المصدق الفاقد للسورة، وإنما الشكّ في اعتبار قيد زائد على المسمّى، فيتمسك حينئذ بإطلاق كلام المولى في نفي اعتبار القيد الزائد، وهو كون السورة جزءاً من الصلاة ويجوز الاكتفاء في الأمثال بفاقدتها. وإن قلنا: إن الصلاة أسم للصحيح كانت المسألة من باب الصورة الثانية، لأنه عند الشكّ في اعتبار السورة يشكّ في صدق عنوان المأمور به - أعني الصلاة - على المصدق الفاقد للسورة، إذ عنوان المأمور به هو الصحيح والصحيح هو عنوان المأمور به، فما ليس بصحيح ليس بصلاة، فالفاقد للجزء المشكوك كما يشكّ في صحّته يشكّ في صدق عنوان المأمور به عليه. فلا يصحّ الرجوع إلى أصالة الإطلاق لنفي اعتبار جُزئية السورة حتى يكتفى بفاقدتها في مقام الأمثال، بل لا بد من الرجوع إلى أصالة الاحتياط أو أصالة البراءة على خلاف بين العلماء في مثله. أنظر: (أصول المظفر) ص ٣٦. ■

آفاق ووقفات تُسلط الضوء على مواقع أرجو أن تأخذ بيد المكلف الذي يبحث عن مرجع يقلده، أو الملتزم الذي خُذع أوّل عهده بالتدئين ووقع ضحية للتغريب والاستغفال، وأستيقظت الآن بصيرته وتنبّه وعيه، فأنطلق ليعيد النظر في تقليده ويجدّد خياره، ويبحث عن المرجع الحقّ، بعد أن وقف على دقّة الأمر وخطّره، ووجوب التحرّي وضرورة التنقيب، والتماس غايته في مظانّ بعيدة عن أجواء تلقين العوام وسطوة الإعلام، حيث ظهر له وبان الأدعياء، وأنكشّف المزيفون وراهم في الكذب يغرقون!...

فعلى سبيل المثال، لا بدّ للعالم الذي يريد أن يستنبط فتوى أو ينسب إلى الدين فكرة أو يقوّر عقيدة، لا بدّ له من رأي وموقف في حكم "المشتق"، هل هو حقيقة في خصوص ما تلبّس بالمبدأ في الحال، ومجاز في ما أنقضى عنه التلبّس، أو أنه حقيقة في كليهما؟ بمعنى أنه موضوع للأعمّ منها (الماضي عنه التلبّس، المتلبس بالمبدأ بالفعل)، بعد أتفاقم على أنه مجاز في ما يتلبّس بالمبدأ في المستقبل؟ هل هو مع «المعتزلة» وجماعة من المتأخرين من أصحابنا الذين يذهبون إلى الأول؟^(١) أو هو مع رأي «الأشاعرة» وجماعة من المتقدمين من أصحابنا الذين يذهبون إلى الثاني؟^(٢)

فقد وركّذ في الحديث الشريف ما يفيد كراهة الوضوء والغسل بالماء المسخّن بحرارة الشمس^(٣)، فمن قال بالأول لا بدّ ألا يقول بكراهتها بالماء الذي برّد بعد ذلك وأنقضى عنه التلبّس، لأنه - عنده - لا يصدّق عليه حينئذ أنه "مسخّن بالشمس" بل "كان مسخّناً". ومن قال بالثاني لا بدّ أن يقول بكراهة الوضوء والغسل بذاك الماء حال أنقضاء التلبّس أيضاً، لأنه - عنده - يصدّق عليه أنه مسخّن حقيقة بلا مجاز.

وكذا في كراهة الجلوس للتغوّط تحت الشجرة المثمرة مثلاً، فإذا زالت الثمرة عن الشجرة، هل يبقى أسم المثمرة صادقاً حقيقة عليها فيكره حينئذ الجلوس أم لا؟ ماذا لو أجتثت الشجرة فصارت خشبة، هل يُتعقّل بقاء وُصف "الشجرة المثمرة" لها مع زوال وُصف الذات - وهي الشجرة - بزوال الوُصف الداخل في حقيقتها؟ أم أن الخشب ذات أخرى لم يكن فيها مضمي قد صدّق عليه - بما أنه خشب - وُصف "الشجرة المثمرة" حقيقة، إذ لم يكن متلبساً - بما هو خشب - بالشجرية ثم زال عنه التلبّس؟

(١) و(٢) راجع (القوانين) لـ «المحقق القمي» ج ١ ص ٧٦، و(بدائع الأفكار) لـ «المحقق الرشتي» ص ١٨٠.

(٣) راجع (الوسائل) لـ «الحزّ العاملي» ج ١ ص ١٥٠، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف.

ثم هل يجري النزاع في بعض المشتقات الجارية على الذات، مثل: النجار والطبيب، ونحو ذلك مما كان للحرف والمهنة، أم أنها موضوع للأعم؟ مع أننا نجد صدق هذه المشتقات حقيقة على من أنقضى عنه التلبس بالمبدأ - من غير شك - وذلك نحو صدقها على من كان نائماً - مثلاً - مع أن النائم غير متلبس بالنجارة فعلاً أو الطبابة، ولكنه كان متلبساً بها في يقظته، وهو زمان مضي؟ وكذلك الحال في أسماء الآلة كالمشمار، فإنها تصدق على ذواتها حقيقة مع عدم التلبس فعلاً بمبادئها (عند ركنها جانباً وعدم أستعمالها)؟

ومما يتفرع على ذلك ويتعلق به بنحو: هل يصح الحكم بوجود العصمة في «النبى» و«الإمام» قبل زمن حمله الرسالة ونهوضه بأعباء الإمامة وممارسته الحجية على الخلق؟ انطلاقاً من هذه القاعدة أو استعانة بها في ترجيح الأدلة ودعمها، لما يترتب على قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة)، فمن وقع منه ظلم، بأية معصية كانت، يتلبس به ووصف الظالم وإن تاب، فلن يناله "عهد الله" ولن يشرف بحمله ألبتة؟

وكذا الأمر في مختلف مسائل علم الأصول ومباحثه الكثيرة، كحكم العقل الذي يفضي إلى حكم الشرع، والعقل هنا يأتي بمعنى العقل العملي، وهو الذي يدرك ما ينبغي أن يفعل أو لا يفعل، مثل حُسن العدل وقبح الظلم (مقابل النظري الذي يدرك ما ينبغي أن يُعلم، مثل قولهم: "الكلُّ أعظم من الجزء" الذي لا علاقة له بالعمل)، وحكم العقل - على هذا - ليس إلا إدراك ما ينبغي أن يفعل أو يترك، وليس للعقل إنشاء بعث وزجر، ولا أمر ونهي، فهو لا "يُشرع"، اللهم إلا بمعنى أن هذا الإدراك (حكم العقل) يدعو إلى العمل، أي يكون سبباً لحدوث الإرادة في نفسه للعمل وفعل ما ينبغي.

إذن، المراد من الأحكام العقلية هي مدركات العقل العملي وآراؤه.

ومن هنا يُعرف أن المراد من العقل المدرك للحسن والقبح - بمعنى الكمال والنقص - هو العقل النظري^(١)، لأن الكمال والنقص مما ينبغي أن يُعلم، لا مما ينبغي أن يُعمل.

(١) الحسن والقبح هنا بمعنى الكمال والنقص، ويقعان وصفاً بهذا المعنى للأفعال الاختيارية ولتعلقات الأفعال. فيقال مثلاً: العلم حسن، والتعلم حسن، وبضد ذلك يُقال: الجهل قبيح وترك التعلم قبيح. ويراد بذلك أن العلم والتعلم كمال للنفس وتطور في وجودها، وأن الجهل وإهمال التعلم نقصان فيها وتردد في وجودها. وكثير من الأخلاق الإنسانية حُسنها وقبحها باعتبار هذا المعنى، فالشجاعة والكرم والحلم والعدالة والإنصاف ونحو ذلك إنها حُسنها باعتبار أنها كمال للنفس وقوة في وجودها، وكذلك أضرارها قبيحة لأنها نقصان في وجود النفس وقوتها. راجع (أصول الفقه) لـ «الشيخ محمد رضا المظفر» ج ٢ ص ٢١٧.

نعم، إذا أدرك العقل كمال الفعل أو ناقصه، فإنه يُدرك معه أنه ينبغي فعله أو تركه، فيستعين العقل العملي بالعقل النظري. أو فقل: يحصل العقل العملي فعلاً بعد حصول العقل النظري.

وكذا المراد من العقل المدرك للحسن والقبح بمعنى الملاءمة والمنافرة للنفس^(١)، هو العقل النظري أيضاً، لأن الملاءمة وعدمها أو المصلحة والمفسدة مما ينبغي أن يُعلم، ويستتبع ذلك إدراك أنه ينبغي الفعل أو الترك على طبق ما علم.

(١) للحسن والقبح العقليين معنى آخر، فقد يُطلقان ويُراد بهما الملاءمة للنفس والمنافرة لها، ويقعان وصفاً بهذا المعنى أيضاً للأفعال ومتعلقاتها من أعيان وغيرها. فيقال في المتعلقات: هذا المنظر حسن جميل، هذا الصوت حسن مطرب، هذا المذوق حلوٌ حسن... وهكذا. ويقال في الأفعال: نوم القيلولة حسن، الأكل عند الجوع حسن، والشرب بعد العطش حسن... وهكذا. وكل هذه الأحكام لأن النفس تلتذُّ بهذه الأشياء وتذوقها للملاءمتها لها. وبضد ذلك يُقال في المتعلقات والأفعال: هذا المنظر قبيح، ولؤلة النائحة قبيحة، النوم على الشع قبيح... وهكذا. وكل ذلك لأن النفس تتألم أو تشمئز من ذلك. فيرجع معنى الحسن والقبح - في الحقيقة - إلى معنى اللذة والألم، أو فقل: إلى معنى الملاءمة للنفس وعدمها، ما شئت فعبّر، فإن المقصود واحد. ثم إن هذا المعنى من الحسن والقبح يتسع إلى أكثر من ذلك، فإن الشيء قد لا يكون في نفسه ما يوجب لذة أو ألماً، ولكنه بالنظر إلى ما يعقبه من أثر تلتذ به النفس أو تتألم منه يسمى أيضاً حسناً أو قبيحاً، بل قد يكون الشيء في نفسه قبيحاً تشمئز منه النفس كشرب الدواء المرِّ ولكنه باعتبار ما يعقبه من الصحة والراحة التي هي أعظم بنظر العقل من ذلك الألم الوقتي يدخل في ما يُستحسن. كما قد يكون الشيء بعكس ذلك حسناً تلتذ به النفس - كالأكل اللذيذ المضرّ بالصحة - ولكن ما يعقبه من مرض أعظم من اللذة الوقتية، يُدخله في ما يُستقبح. والإنسان بتجاربه الطويلة وقوة تمييزه العقلي يستطيع أن يصنّف الأشياء والأفعال إلى ثلاثة أصناف: ما يُستحسن، وما يُستقبح، وما ليس له هاتان المزيّتان. ويُعدّ هذا التقسيم بحسب ما له من الملاءمة والمنافرة، ولو بالنظر إلى الغاية القريبة أو البعيدة التي هي قد تسمو عند العقل على ما له من لذة وقتية أو ألم وقتي، كما يتحمّل المشاقّ الكثيرة ويقاسي الحرمان في سبيل طلب العلم أو الجاه أو الصحة أو المال، وكمن يستنكر بعض اللذات الجسدية أستكراهاً لشؤم عواقبها. وكل ذلك يدخل في الحسن والقبح بمعنى الملائم وغير الملائم. راجع أصول الفقه لـ «الشيخ محمد رضا المظفر» ج ٢ ص ٢١٨.

ولـ «الشيخ المظفر» وقفة في ذيل البحث عن المراد بحكم العقل وموقعه في التشريع، لا بأس بنقلها، يقول: «ومن العجيب! ما جاء في (جامع السعادات) (ج ١ ص ٥٩ المطبوع بـ «النجم الأشرף» سنة ١٣٦٨) إذ يقول رداً على «الشيخ الرئيس» حرّيت هذه الصناعة: "إنّ مطلق الإدراك والإرشاد إنما هو من العقل النظري فهو بمنزلة المشير الناصح، والعقل العملي بمنزلة المنفذ لإشاراته". وهذا منه خروج عن الاصطلاح. وما ندرى ما يقصد من "العقل العملي" إذا كان الإرشاد والنصح للعقل النظري؟ وليس هناك عقلاّن في الحقيقة، بل هو عقل واحد، ولكن الأختلاف في مدركاته ومتعلقاته، وللتمييز بين الموارد يسمى تارة عملياً وأخرى نظرياً. وكأنه يريد من العقل العملي نفس التصميم والإرادة للعمل. وتسمية الإرادة عقلاً وضعٌ جديد في اللغة».

ومن هنا لا يقف البحث الأصولي عند الفقه، بل يأخذ "المتكلم" إلى الحكم بأن "العدل" وأمتناع الظلم وأستحاله على ذات الباري جلّ وعلا أصل في صفات الله، ويفرز خلط العامة وتخبّطهم في جواب: هل يمكن لله تعالى أن يعاقب المحسن ويثيب المسيء؟ فيدخل «عبيدالله بن زياد» و«شمر بن ذي الجوشن» و«يزيد بن معاوية» اللجنة ويورثهم النعيم، بعد قبيح ما أقترفوا وعظيم ما أجترحوا، أم أن هذا محال عقلي، بمعنى أنه مما يحكم العقل بقبحه، والله سبحانه وتعالى منزّه لا يفعل القبيح؟ وإتماماً للغرض الأول الذي دعانا للإسهاب في هذا الباب، من غربة هذا العلم بين الناس، وخلطهم فيه، والجهل بموقعه في الأجتهد والعلوم الدينية، نشير بإيجاز إلى بعض الأصول التي ترد على ألسنة الفقهاء والأصوليين، وهي تبلغ العشرات، ولكن كثيراً منها أصول فرعية، أما الأصلية فهي أقل، وهذه أهمها:

←

وكلام «المظفر» هنا ليس مسلماً كما يوحي تعبيره، بل هو محلُّ بحث، ولـ «الشيخ السند» تحقيق لطيف في هذه المسألة يناصر فيه «الشيخ النراقي»، وإن ذهب جماعة من الفلاسفة والمتكلمين إلى أن العقل العملي هو عين النظري وأن هذه القوّة الواحدة إنها تنشعب بلحاظ المُدرِّك إلى "النظري" و"العملي"، وأن ليس شأن العقل إلا الإدراك... لكن جماعة أخرى ذهبت إلى أن "العقل العملي" هو قوّة أخرى غير قوّة "العقل النظري"، وهو قوّة باعثة عمّالة (تمنع أو تدفع إلى العمل)، لا أنه فقط قوّة مدركة، ويقول «السند»: "والصحيح هو القول الثاني، وعليه «الفارابي»، و«أفلاطون»، و«سقراط»، بل «أبن سينا» في بعض كلماته، وإن كان في بعض عبارته في الإشارات) يذهب إلى الأول".

وللمسألة آثارها في مواقع كثيرة من قبيل معرفة النفس وقواها، والعلم التصديقي والتصوّري، والأمر بين إدراك النفس وإذعانها، بل حتى في بحث التوحيد، حيث يذهب «الشيخ السند» دام ظله إلى أن: "الإيمان ليس إدراكاً صرفاً وإنما هو إذعان، أي هو فعل العقل العملي وليس هو فعل العقل النظري. ولذلك ميّزنا بين الفحص والإدراك والإيمان، حيث قلنا بأن الفحص هو أستعداد العقل النظري وحركة الفكر لأجل الأستلها من العوالم العلويّة، والإدراك هو حضور صوّر المدركات في العقل النظري، والإيمان هو فعل العقل العملي ولذلك قلنا بأن الوجوب الشرعي والإلزام التشريعي بالإيمان وحتى بالتوحيد ليس بدوّري ولا ينحصر وجوبه بالعقل، لأن الدوّر إنما يلزم لو كان وجوب الإدراك شرعياً، وأما إذا كان وجوب الإيمان في المعارف شرعياً فلا يلزم الدوّر، لأن الإدراك يتمّ بالزمام العقل بالفحص وأما وجوب الإيمان في التوحيد وغيره من الأصول الأعتقادية فتشريعٌ، ووجهه أن أفعال النفس العملية ولو المتعلّقة بالعقلانيّات هي موضوع الترهيب والبشارة والإنذار والوعد والوعيد، كي تقدم النفس على فعل الكمال وترك النقص".

أنظر: «أصول أستنباط العقائد ونظرية الاعتبار» لـ «لآية الله الشيخ محمد السند البحراني» ص ١٥. وقد تناول الأمر في مواضع أخرى من أبحاثه منها (العقل العملي) ص ٢٤٥-٢٤٧، وغيره. ■

"أصالة الإباحة"، "أصالة الاحتياط"، "أصالة الأشتراك"، "أصالة الأشتغال"،
 "أصالة الإطلاق"، "أصالة البراءة"، "أصالة البقاء أو الأستصحاب"، "أصالة البيع في
 المعاوضات ونقل الأعيان"، "أصالة تأخر الحادث"، "أصالة التخيير"، "أصالة تسلط
 المالك على ملكه"، "أصالة التعبدية في الواجبات"، "أصالة التعيين في الواجب"،
 "أصالة الجد أو أصالة الجهة"، "أصالة حُجَيَّة قول «المعصوم» ﷺ"، "أصالة حُرمة
 التصرف في مال الغير"، "أصالة حُرمة العمل بالظن"، "أصالة الحرية"، "أصالة
 الحظر"، "أصالة الحقيقة"، "أصالة الصحة"، "أصالة الطهارة"، "أصالة
 الظهور"، "أصالة العدم وأقسامها": أ - أصالة العدم الأزلي. ب - أصالة عدم
 الأشتراك. ج - أصالة عدم التخصيص. د - أصالة عدم تداخل الأسباب والمسببات. هـ -
 أصالة عدم التذكية. و - أصالة عدم التقدم. ز - أصالة عدم التقدير. ح - أصالة عدم
 التقييد أو أصالة الإطلاق. ط - أصالة عدم الحاجب وعدم حاجبية الموجود. ي -
 أصالة عدم الردع. ك - أصالة عدم الغفلة. ل - أصالة عدم القرينة. م - أصالة عدم
 قرينية الموجود. ن - أصالة عدم المانع، وعدم مانعية الموجود. س - أصالة عدم الموت.
 ع - أصالة عدم النسخ. ف - أصالة عدم النقل أو أستصحاب بقاء كل من المألين في
 ملك صاحبه، "أصالة العدالة"، "أصالة عصمة دم المسلم وماله"، "أصالة
 العموم"، "أصالة العينية في الوجوب"، "أصالة الفساد"، "أصالة قبول كل حيوان
 للتذكية"، "أصالة اللزوم"، "أصالة النفسية في الوجوب".

وهناك ما يدرج في القواعد الفقهية كـ "اليد"، و "لا ضرر"، و "أصالة الصحة"،
 و "الدرء" (درء الحدود بالشبهات)، و "من أتلف"، و "ما يضمن بصحيحه"،
 و "السلطنة"، و "إقرار العقلاء"، و "البينة على المدعي"، و "سوق المسلمين"،
 و "الإلزام"، وما إلى ذلك، لأختصاصه بالفرع وأنصرافه لمعالجته.

إن القواعد والأصول هي أساس المعالجة العلمية والتعاطي مع الأدلة الشرعية، وهي
 المرتكز الأول لعملية الاستنباط التي يارسها الفقيه الحق، ولا يمكن تصوُّر أجتهد تام
 وفقاهة حقيقية دون تطلُّع وتمكُّن وامتلاء من هذا العلم.

ومما يجدر ذكره، أن هذه الأصول والقواعد لم تُعتمد جزافاً، ولم يُعمل بها إلا بعد الفراغ من إثباتها بأدلة متينة راسخة، وبراهين تامّة محكمة. (١)

(١) كشاهد على كيفية بناء القاعدة الأصولية، نذكر على سبيل المثال قاعدة "نفي السبيل"، التي تسمى أيضاً قاعدة: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه"، التي تعني: أن الإسلام لم يُشرع حكماً يستلزم منه علو الكافر على المسلم. وكتطبيق للقاعدة: فإن الشريعة الغرّاء جعلت الولاية على الصغار لعدّة أشخاص، كالأب والجدّ والوصيّ أو القيم من قبيلهما، و«الإمام» والنائب عنه، وإذا كان الصغار مسلمين فيجب أن يكون الوليّ عليهم مسلماً أيضاً، ولا يجوز أن يكون كافراً، فإذا أسلمت الأم فقط فالصغار يتبعونها في الإسلام، وتنفي ولاية أبيهم الكافر عليهم، لأنه لا سبيل للكافر على المسلم...

لم يُعتمد الأمر ويصبح مرتكزاً و"أصلاً" و"قاعدة"، إلا بعد الفراغ التام من تشييد أدلّة راسخة، وأسس محكمة متينة، جعلته أصلاً حاكماً حتى على أدلّة الأحكام، وهذا عرض موجز لكيفية بناء القاعدة، وكيف أتخذت أصلاً... أستدل جملة من الفقهاء على قاعدة "نفي السبيل" بالأدلة الأربعة:

أولاً - الكتاب العزيز: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء). فالآية نفت أن يكون للكافرين على المؤمنين أي نوع من السبيل، ومن أنواع السبيل:

١- تفوّق الكفار على المؤمنين من حيث الحجّة، فالآية نفت ذلك - وإن كانوا متفوّقين ظاهراً أحياناً - بل حجّتهم داحضة (أنظر: (مجمع البيان) ج ٣ ص ١٢٨، ذيل الآية الشريفة)، وبهذا المضمون وردت بعض الروايات (أنظر: (تفسير الصافي) ج ١ ص ٤٧٤، ذيل الآية الشريفة، ونقل ذلك عن (تفسير الطبري)، وأنظر: (القواعد الفقهية) لـ «البنجوردي» ج ١ ص ١٥٨).

٢- تفوّقهم من حيث التشريع، أي لم يشرع الله سبحانه وتعالى حكماً يستلزم تفوّق الكافر على المسلم. كمثل الأب الكافر الذي تقدّم. والآية وإن كانت ظاهرة في الأول، وخاصة بمعنى التفوّق في يوم القيامة، لكن أستفادوا من إطلاق الآية شمولها للمعنى الثاني أيضاً (أنظر: (القواعد الفقهية) لـ «البنجوردي» ج ١ ص ١٥٧، و«مئة الطالب» ج ١ ص ٣٣١، و«مصباح الفقاهة» ج ٥ ص ٨٦، حيث استفاد «السيد الخوئي» الإطلاق من الآية وإن لم يرتض القاعدة، وأنظر: (البيع) لـ «السيد الخميني» ج ٢ ص ٥٤٢)، وإن لم يرتض ذلك بعضهم (كـ «الشيخ الأنصاري» في (المكاسب) ج ٣ ص ٥٨٤).

ثانياً - السنتّة الشريفة: وهي ما أرسلوه عن «النبي» ﷺ، من أنه قال: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه"، والكلام في الرواية من جهتين: من حيث السند والدلالة:

١- سند الحديث: نقل «الصدوق» الحديث عن «النبي» ﷺ (من لا يحضره الفقيه) ج ٤ ص ٣٣٤ ح ٥٧١٩، باب "ميراث أهل الملل"، ونقل عنه في (الوسائل) ج ١٤ ص ٢٦ الباب الأول من أبواب موانع الإرث ح ١١)، وأرسله غيره إرسال المسلّمات، وقال صاحب (العناوين) - عند ذكر الأدلّة على القاعدة -: "وخامسها: الخبر المشهور في ألسنة الفقهاء، المتلقن بالقبول بحيث يعني عن ملاحظة سنده" ((العناوين) لـ «الحسيني المراغي» ج ٢ ص ٣٥٢ ثم ذكر الحديث). وقال «الشيخ الأنصاري» عند الاستدلال على حرمة بيع العبد المسلم للكافر: "...وبالنسبة المرسلة في كتب أصحابنا، المنجبر بعملهم وأستدلالهم به في موارد متعدّدة..." (أنظر: (المكاسب) ج ٣ ص ٥٨٤). وقال «السيد البنجوردي» بعد ذكر الخبر عند الاستدلال على القاعدة: "والخبر مشهور معروف، ذكره في (الفقيه) - إلى أن قال: - فعمدة الكلام دلّالته، وإلا فمن حيث السند موثوق الصدور عن «النبي» ﷺ، لأشتهاره بين الفقهاء وعملهم به..." ((القواعد الفقهية) ج ١ ص ١٥٩).



وقال «السيد الخميني»: "وأما النبيُّ المشهور {الإسلام يعلو ولا يعلى عليه} فلا إشكال في كونه معتمداً عليه، لكونه مشهوراً بين الفريقين على ما شهد به الأعلام، و«الشيخ الصدوق» رحمته الله نسبه إلى «النبي» رحمته الله جزماً، فهو من المراسيل المعتمدة" (البيع) ل«السيد الخميني» ج ٢ ص ٥٤٤.

٢- دلالة الحديث: المستفاد أن الرواية بصدد بيان أن الأحكام المشرعة في الإسلام روعي فيها تفوق المسلم على الكافر في التشريع، ولم تُشرع الشريعة قانوناً يلزم منه تفوق الكافر على المسلم (أنظر: «العناوين الفقهية» ج ٢ ص ٣٥٣ و«القواعد الفقهية» ج ١ ص ١٥٩)، كما في المثال الذي تقدم، وكما في المراث، إذ يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم. لكن قال بعضهم: إن الرواية مجتملة، إذ يمكن أن يُراد بها: أن الإسلام يغلب على سائر الأديان في العالم، ويمكن أن يُراد بها: أن الإسلام أشرف من سائر المذاهب، ويمكن أن يراد بها علوُّ حجته وسموُّ برهانه (أنظر: حاشية السيد البيزدي على المكاسب) ص ٣١، وزاد معنى نسخته للأديان وعدم نسخته بدين آخر، و«مصباح الفقاهة» ل«السيد الخوئي» ج ١ ص ٤٩٠ و«البيع» ل«السيد الخميني» ج ٢ ص ٥٤٤). ويدفع هذا الاحتال مجيء روايات أخر بهذا المضمون، وردت في مقام التشريع، مثل: "... إن الله عزَّ وجلَّ لم يزدنا بالإسلام إلا عزّاً فنحن نرثهم (أي الكفار)، وهم لا يرثونا"، و«الإسلام يُزيد ولا يُنقص» ونحوهما (أورد صاحب «الوسائل») هذه الروايات في الباب الأول من أبواب موانع الإرث ج ٢٦ ص ١٨). ويمكن أن يُراد معنى جامع بين كل هذه المعاني، كما تقدم في الآية. هذا وهناك نصوص وردت في موارد خاصة دلّت على مفاد القاعدة، مثل ما دلّ على عدم جواز تزويج المسلمة بالكافر (كموثقة «السكوني» التي جاء فيها أن مجوسية أسلمت قبل أن يدخل بها زوجها (المجوسي)، فقال «أمير المؤمنين» رحمته الله لزوجها: أسلم، فأبى زوجها أن يسلم، ففضى لها عليه نصف الصداق، وقال: لم يزدنا الإسلام إلا عزّاً"، «الوسائل» ج ٢٠ ص ٥٤٨ الباب ٩ من أبواب ما يحرم بالكفر).

ثالثاً - الإجماع: قال صاحب «العناوين» عند ذكر الأدلة على القاعدة: "وثانيتها الإجماعات المنقولة حدّ الاستفاضة، بل التواتر من الأصحاب - كما لا يخفى على المتبحر - المؤيدة بالشهرة العظيمة البالغة حدّ الضرورة" («العناوين» ج ٢ ص ٣٥٢). وقال «السيد البجنوردي»: "الثالث هو الإجماع المحصل القطعي على أنه ليس هناك حكم مجعول في الإسلام يكون موجباً لتسلط الكافر على المسلم، بل جميع الأحكام المجعولة فيه روعي فيها علوُّ المسلمين على غيرهم، كمسألة عدم جواز تزويج المؤمنة للكافر، وعدم جواز بيع العبد المسلم على الكافر، وعدم صحّة جعل الكافر والياً أو وليّاً على المسلم وأمثال ذلك" («القواعد» ج ١ ص ١٦٠). ولكن يُدّ هذا الإجماع، لأنه ليس إجماعاً تعبدياً يكشف عن رأي «المعصوم» رحمته الله بحيث يكون حجةً من هذه الجهة، بل هو إجماع مدركي، أي أن مستند المجمعين ومدركهم معلوم، وهو سائر الأدلة المذكورة للقاعدة، كالأية الشريفة والرواية، ولكن إن وصل حدّ الضرورة فلا يضّرّ به كونه مدركياً.

رابعاً - العقل: قال صاحب «العناوين» عند ذكر الأدلة على القاعدة: "وثالثها: الاعتبار العقلي، فإن شرف الإسلام قاضٍ بأن لا يكون صاحبه مقهوراً تحت يد الكافر ما لم ينشأ السبب من نفسه، فإنه حينئذ أسقط احترام نفسه. وهذا وإن لم يكن في حدّ ذاته دليلاً، ولكنه مؤيد قويٌّ مستند إلى فحوى ما ورد في الشرع" («العناوين» ج ٢ ص ٣٥٢). وقال «السيد البجنوردي» عند ذكر الأدلة أيضاً: "الرابع: مناسبة الحكم والموضوع، بمعنى أن شرف الإسلام وعزّته مقتضى، بل علة تامة لأن لا يجعل في أحكامه وشرائعه ما يوجب ذلّ المسلم وهوانه، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون)، فكيف يمكن أن يجعل الله حكماً ويشرعه يكون سبباً لعلو الكفار على المسلمين؟..." («القواعد الفقهية» ج ١ ص ١٦٠).



وعلى الرغم من أن "الأخباريين" رفضوا هذا العلم إلى حدٍّ ما (كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك في ص ٢٨٢)، إلا أنهم يشتركون مع غيرهم في قبول قسم من علم الأصول، ويُستفاد من دراسة «المحدّث البحراني» ومباحثه التأسيسية في هذا المجال، التي ذكرها في مقدمة (الحدائق)، ما يخلص إلى أن "علم الأصول" بدأ - في الواقع - وأُسّس على يد «الأئمة المعصومين» عليهم السلام، ولا سيّما الإمامين «الباقر» و«الصادق» عليهما السلام، فهما من بتّ الأسس والقواعد التي تمكّن الفقيه من معالجة الأدلّة وكشف الحكم وبلوغه، وتضبط أسنتباطه، وقد جاءت عنهما في ذلك روايات عديدة، وهذه الروايات صارت منشأً لكثير من المباحث الأصولية، التي نضجت فيما بعد وتبلورت وصاغت "القواعد" و"الأصول"،

←

- وبعد ثبوت القاعدة، نجد أن الفقهاء استدلوا بها - إما مستقلاً أو مع أدلّة أخرى - على مسائل عديدة منها:
- ١- عدم ثبوت الولاية للكافر على المسلم، سواء كانت الولاية ولاية الحكم والقضاء (الجواهر ج ١٢ ص ٤٠)، أو ولاية الأب والجدّ (المسالك) ج ٧ ص ١٦٦، و (الحدائق) ج ٢٣ ص ٢٦٧، و (الجواهر) ج ٢٩ ص ٢٠٦، أو ولاية القيمومة والوصاية (أنظر: (الجواهر) ج ٢٨ ص ٤٠٥)، أو ولاية الوَقْف (في الوقف العام الذي للمسلمين أو لطائفة خاصة منهم، فإنها حينئذ تكون للحاكم الشرعي، وأعتبر الإسلام فيه واضح) ونحوها.
 - ٢- عدم جواز نكاح الكافر للمسلمة، ابتداءً وأستدامة (المسالك) ج ٧ ص ٣٦٥، و (الجواهر) ج ٣٠ ص ٥١).
 - ٣- عدم جواز إرث الكافر من المسلم وجواز عكسه (المسالك) ج ١٣ ص ٢٠، و (الجواهر) ج ٣٩ ص ١٥).
 - ٤- عدم ثبوت حقّ الحضانة للأُم إذا كانت كافرة وولدها مُسلم تبعاً لأبيه أو جدّه (الجواهر) ج ٣١ ص ٢٨٧).
- وموارد أخرى.

والأمر في الثبوت في حدّ حكومة القاعدة على أدلة الأحكام (الحكومة تعني: أن يكون الدليل الحاكم ناظراً إلى الدليل المحكوم ومفسراً له، مثل: " لا شكّ لكثير الشكّ " حاكمٌ على " إذا شككت فأبن على الأكثر "، بمعنى أنه مفسّر للشك، فيحمله على الشكّ الحاصل من غير كثير الشك، فيرفع الحكم - أي البناء على الأكثر - عن بعض أفراد الشك، وهو الشكّ الحاصل من كثير الشك. أنظر (فرائد الأصول) ج ٤ ص ١٣، أول بحث التعادل والتراجيح): إذا تمت القاعدة سنداً ودلالة فتكون حاكمة على أدلّة سائر الأحكام... قال «البيجنوردي»: "... فعلى فرض ثبوت هذه القاعدة بتلك الأدلّة المذكورة تكون حاكمة على العمومات الأولية وإطلاقاتها. فقله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (النساء) - أو سائر آيات الإرث مثلاً - عامٌّ يشمل الوارث الكافر والمسلم، وهذه القاعدة حاكمة على تلك العمومات، لما ذكرنا... فتكون نتيجة هذه الحكومة تخصيص الإرث بالوارث المسلم وحرمان الكافر، وعلى هذا فقس في موارد سائر العمومات والإطلاقات" (القواعد الفقهية) ج ١ ص ١٦٢). نقلته بتصرّف عن (الموسوعة الفقهية الميسرة) لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج ٣ ص ٢٨٣.

وهكذا الأمر والحال في سائر القواعد والأصول، فقد بُنيت على أدلّة محكمة تامة، لتشكل أداة الفقيه في الاستنباط ووسيلته في الجولة بين الأدلّة لانتزاع الأحكام. ■

حتى وَضَعَ بعض العلماء الأجلَاء في ذلك وألَّفوا كُتُباً أُصولية على غرار كتب الأُصول المتداولة اليوم، ولكنها مستندة ومرتكزة على النصوص والأخبار الواردة عن «أئمة الهدى» عليه السلام خاصَّة، مثل كتب: «الأُصول الأصيلية» لـ «ملا محسن الفيض الكاشاني» (المتوفى ١٠٩١)، و«الفصول المهمَّة في أُصول الأئمة» لـ «الحر العاملي» (المتوفى ١١٠٤)، و«الأُصول الأصيلية» لـ «السيد عبدالله شبر الكاظمي» (المتوفى ١٢٤٢)، و«أُصول آل الرسول» لـ «السيد ميرزا محمد هاشم الخوانساري» (المتوفى ١٣١٨).

وبملاحظة هذه الكتب يجد القارئ أن كثيراً من القواعد والأُصول كـ «الاستصحاب»، و«البراءة الشرعية»، وقاعدة «الطهارة»، وقاعدة «الحلّ»، وقاعدة «اليد»، وقاعدة «سوق المسلمين»، و«علاج الخبرين المتعارضين وغير ذلك، قد وَرَدَتْ فيها روايات من «الأئمة» عليهم السلام، وقد كان «الأئمة» عليهم السلام يدرِّبون أصحابهم ويمرِّنونهم على الاستنباط بتوظيف وأعتاد هذه القواعد والأُصول.

وأما إذا أردنا أن نلاحظ «الأُصول» بما هو علم متكامل مدوّن (المعمول به اليوم)، ونرصد تاريخ أنطلاقه ووضعه، فذلك يعود إلى بعض أصحاب «الأئمة» عليهم السلام الذين كانت لهم تأليفات مختصرة حول بعض المسائل الأُصولية مثل «هشام بن الحكم» وهو من أصحاب «الإمام الصادق» عليه السلام، الذي ألَّف كتاب الألفاظ ومباحثها^(١)، وهو من أهم مباحث هذا العلم، ومثل «إسماعيل بن أبي سهل النوبختي»، وهو من أصحاب «الإمام أبي محمد الحسن العسكري» عليه السلام، وله كتاب (الخصوص والعموم) وكتاب في نقض الأُجتهاد بالرأي^(٢)، ومثل «الحسن بن موسى النوبختي»، الذي له كتاب في خبر الواحد والعمل به، وكتاب (الخصوص والعموم).^(٣) وكان لبعضهم كـ «الفضل بن شاذان» استدلالاً فقهية مبنية على مسائل أُصولية.^(٤)

(١) (رجال النجاشي) ص ٤٣٢ رقم ١١٦٤، وراجع (الشيعة وفنون الإسلام) لـ «السيد حسن الصدر» ص ٩٥.

(٢) المصدر السابق ص ٣١ رقم ١٤٨، والصفحة نفسها في (الشيعة وفنون الإسلام).

(٣) المصدر السابق ص ٦٣ رقم ١٤٨، والصفحة نفسها في (الشيعة وفنون الإسلام).

(٤) أنظر (الكافي) ج ٦ ص ٩٣، حيث تجد استدلاله في فرع من فروع العُدَّة في الطلاق بمسألة أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده.

ولكن المعروف أن أول من دوّن هذا العلم هو «الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد»، فقد كتب رسالة جامعة مختصرة في الأصول، سهاها (التذكرة بأصول الفقه) نقل مختصرها تلميذه «الشيخ الكراجكي الطرابلسي» في (كنز الفوائد)، وطبع بصورة مستقلة أيضاً. وقد كان للعالمين الجليلين «أبن أبي عقيل العماني»، و«أبن الجنيد الإسكافي» المتقدمين على «الشيخ المفيد» دوراً هاماً جداً في تحرير الفقه الأستدلالي، عبر أستخدام الأصول في جميع مجالاته. ومهما يكن فطريقة «الشيخ المفيد» العقلية ربّت وقدّمت شخصيات خامرها العقل والأصول أكثر ممن تقدّمهم ك:

«علم الهدى الشريف المرتضى» (المتوفى ٤٣٦)، الذي أَلَفَ «الذريعة إلى أصول الشريعة»، و(مسائل الخلاف في الأصول) - ويظهر منه أنه كان في الأصول المقارن - ورسائل أُخرى، قال «العلامة السيد مهدي بحر العلوم»: "... ومن مصنفاته في أصول الفقه: كتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة»، وهو أول كتاب صُنّف في هذا الباب، ولم يكن للأصحاب قبله إلّا رسائل مختصرة. و(مسائل الخلاف في الأصول) أثبتته «الشيخ» و«النجاشي»... ورسالة في طريقة الأستدلال... وكتاب المنع عن العمل بأخبار الآحاد، يُعرف بـ (المسائل التبانة)...^(١) ورسالة أُخرى في المنع من العمل بخبر الواحد...^(٢). و«شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي» (المتوفى ٤٦٠)، الذي أَلَفَ كتاب (عدّة الأصول) الذي قال «العلامة بحر العلوم» في شأنه: "وهو أحسن كتاب صُنّف في الأصول".^(٣) والفقيه «سلار بن عبدالعزيز الديلمي» (المتوفى ٤٦٣)، الذي أَلَفَ كتاب (التقريب في أصول الفقه).^(٤)

(١) مسائل «محمد بن عبد الملك التبانى» المتكلم الإمامي، وهو - فيما يبدو من أسئلته - متكلم حاذق، وربما كان أفضل من توجه إلى «السيد» بأسئلة، وكانت أدقّ ما أُشكِلَ به من مسائل على «الشريف». تناول فيها ما يؤخذ على الإمامية من رفضهم دليل الإجماع والقياس، ودعوى عصمة الأنبياء والأئمة، وتساءل عن السبب الذي حمل «الشريف» على رفض خبر الآحاد في حين يذهب بذهابه أكثر الشريعة.

(٢) رجال السيد بحر العلوم ج ٣ ص ١٤٤.

(٣) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٣١.

(٤) الخلاصة لـ «العلامة الحلي» ج ٣ ص ٢٣١.

ولكن شرعان ما أعتري هذه النهضة جمود وتوقّف... إلى أن جاء دور الفقيه النقاد «محمد بن أحمد بن إدريس» الذي بثّ روحاً جديدة في الحركة الأجهادية سرّت في الحوزة العلمية وظهرت في دنيا الأجهاد والفقاهة، وسار في دربه ونسج على منواله آخرون، منحوا الحركة الأصولية زخماً، وبلغوا بها التفوّق والإبداع والألق، وأهم هؤلاء:

١- «المحقق الحلي» (المتوفى ٦٧٦)، فقد ألّف كتابيه (نهج الوصول إلى معرفة الأصول)

و(معارج الأصول).

٢- «العلامة الحلي» (المتوفى ٧٢٦)، وقد ألّف كتباً عديدة في هذا العلم، ذكرها هو ﷺ في ترجمة نفسه في كتابه (الخلاصة) وهي: تهذيب الوصول إلى علم الأصول، و(مبادئ الوصول إلى علم الأصول)، و(النكت البديعة في تحرير الذريعة)، و(غاية الوصول) أو (إيضاح السبل في شرح مختصر منتهى السؤال والأمل) (لـ «أبن الحاجب»)، و(منتهى الوصول إلى علمي الكلام والأصول)، و(نهاية الوصول في علم الأصول) (موسوعة أصولية في خمس مجلدات)، و(نهج الوصول إلى علم الأصول)... وقد أقبل العلماء وطلبة العلم على هذه الكتب القيّمة فصارت مداراً للتدريس والتعليق، ولا سيما كتابه (نهج الوصول)، فقد تصدّى جماعة من العلماء لشرحه والتعليق عليه.

٣- «محمد بن جمال الدين بن مكي العاملي» (الشهيد الأول) (المتوفى ٧٨٦)، فقد كتب مقدمة أصولية في كتابه (الذكرى)، وألّف القواعد والفوائد المشتمل على بعض القواعد الأصولية والفقهية.

٤- «زين الدين بن علي الجبعي العاملي» (الشهيد الثاني) (المتوفى ٩٩٦)، فقد وّضَع كتاباً في قواعد الاستنباط سماه بـ (تمهيد القواعد) وهو في قسمين: الأول في تحقيق القواعد الأصولية وتفريع ما يلزمها من الأحكام الفرعية، والثاني في تقرير المطالب العربية وترتيب ما يناسبها من الفروع.

٥- «الحسن بن زين الدين العاملي» (نجل الشهيد الثاني) (المتوفى ١٠١١)، فقد ألّف كتابه (معالم الدين) الذي ما زال يُدرّس اليوم في الحوزات العلمية، وإن كمتن أبتدائي، بعد أن كان يُدرّس في المستويات العالية في السابق.

وبعد هذه الأنطلاقة القوية، حلَّ عهد الفترة والركود في علم الأصول، وتوقَّف تقدُّمه وتطوُّره بعض الشيء، وذلك بسبب حراك "التيار الأخباري" الذي خلَّقه «الميرزا محمد أمين الأسترآبادي» (المتوفى ١٠٣٣)، ومناكفته الحركة الأصولية ومساعيه لتقويضها، وإن كان لهذا النهج جذوره قبل «الأسترآبادي»، إلا أنه أشتدَّ وبرز على يديه، فألَّف كتابه الفوائد المدنيَّة الذي شتَّع فيه على الأصوليين. ومن نهج منهج الأخبارية:

١- «المولني محمد محسن الفيض الكاشاني» (المتوفى ١٠٩١).

٢- «الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي» (المتوفى ١١٠٤).

٣- «المولني محمد باقر المجلسي» (المتوفى ١١١١).

٤- «السيد نعمة الله الجزائري» (المتوفى ١١١٢).

٥- «الشيخ يوسف البحراني» (المتوفى ١١٨٦).

وفي هذه الفترة أُلِّفَت الكتب الأصولية المستندة إلى الآيات والروايات، وراح التأليف في الحديث... ومن نافلة القول إن اختيار هؤلاء الأساطين الطريقة الأخبارية لا ينال من مكانتهم بين علماء الإمامية وأعلامها. ولم يمنع ذلك كلَّه - في المقابل - من ظهور علماء وكتب في أصول الفقه، فقد ظهر علماء أفذاذ ذوو أفكار أصولية عميقة وفائقة، أمثال:

١- «الفاضل التوني المولني عبد الله البشروي الخراساني» (المتوفى ١٠٧١)، الذي أُلِّف كتابه (الوافية) في أصول الفقه الذي صار محطاً للأُنظار إلى فترة من الزمن، وكُتبت عليه حواشٍ وشروخٌ عديدة، قال صاحب (الروضات) حول الكتاب:

"... ونُسِخَهُ متداولة بين الطلاب، ويظهر منه أنه كان على مشرب الأخبارية... إلى أن قال: - وله أيضاً في الاستصحاب ومباحث التعادل والتراجيح تفرجات وفوائد نادرة، وتصرفات كثيرة، لم يسبقه إليها أحد من الأصوليين".^(١) ولكن لا يمكن الأطمئنان إلى نسبة الأخبارية إليه بعد صدور مثل هذا الكتاب منه، والذي يقول فيه - في بحث الأجتهد -: "قد بالغ «مولانا المدقق محمد أمين الأسترآبادي» في إنكار الأجتهد...".^(٢)

(١) (روضات الجنات) ج ٤ ص ١٤٤.

(٢) (الوافية) لـ «الفاضل التوني» ص ٢٩٠.

- ٢- «المحقق الخوانساري الآقا حسين بن جمال الدين» (المتوفى ١٠٩٩)، الذي أضفى على الأصول مسحة فلسفية، فهو وإن لم يكن له كتاب أصولي إلا أن أبحاثه الأصولية في كتابه الفقهي (مشارق الشموس في شرح الدروس) تحكي عن عمق دقته الأصولية. (١)
- ٣- ولده «الآقا جمال الدين الخوانساري» (المتوفى ١١٢٥)، الذي له حاشية على (شرح المختصر) لـ «العضدي» تبلغ عدّة مجلدات مشحونة بالتحقيقات الأصولية. (٢)
- ٤- «السيد صدر الدين القمي» الذي كتب شرحاً على (الوافية)، وكان تلميذاً لـ «آقا جمال الدين الخوانساري». (٣)
- ٥- «المحقق الكاظمي السيد محسن الأعرجي» (المتوفى ١٢٢٧)، الذي كانت له حاشية وشرحان على (الوافية)، هما: (الوافي) و(المحصول). (٤)
- وعلى أية حال، كاد هذا التيار أن يعصف بالأصول والأجتهاد لولا موقف ودور «الوحيد البهبهاني» (المتوفى ١٢٠٨) وتصديّه له، حتى أستطاع إنهاءه، أو أنه نجح في إنهاء سطوته على الحوزات والخواضر العلمية الشيعية، لينحسر شيئاً فشيئاً، وتشتد - في المقابل - الحركة الأصولية وتتألق أكثر مما كانت عليه قبل حركة «الأسترآبادي»، فألّفت الكتب الأصولية الموسّعة والمعمّقة مثل:
- (قوانين الأصول) لـ «المحقق الميرزا أبي القاسم القمي» (المتوفى ١٢٣١)، و(هداية المسترشدين) لـ «المحقق الشيخ محمد تقي الأصفهاني» (المتوفى ١٢٤٨) وهو حاشية على (المعالم)، و(الفصول) لـ «الشيخ محمد حسين» (المتوفى ١٢٦١) وهو شقيق صاحب (الهداية) وتلميذه، و(مفاتيح الأصول) لـ «السيد محمد الطباطبائي» (المتوفى ١٢٤٢) (نجل صاحب (الرياض)) المعروف بـ «المجاهد»، وهناك عشرات الكتب الأصولية الأخرى التي كتبت بصورة مستقلة، أو كشرح لكتاب أصولي، أو كتعليق عليه، أو كمقدمة لكتاب فقهي كما في (كشف الغطاء) للفقير الكبير «الشيخ جعفر كاشف الغطاء» (المتوفى ١٢٢٨).

(١) (روضات الجنات) ج ٢ ص ٣٥١.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٥.

(٣) أنظر: (الذريعة) لـ «آغا بزرگ الطهراني» ج ٦ ص ٢٣٠ و ج ١٤ ص ١٦٦ و ج ٢٠ ص ١٥١ و ج ٢٥ ص ١٤.

(٤) أنظر: المصدر السابق.

إن هذا المسرد الموجز عن علم الأصول^(١) يضع القارئ الكريم أمام صورة، وإن كانت مصغرة ومختصرة، ولكنها تسلط الضوء على حجم الخطر ومدى عسر وصعوبة عملية الاستنباط، وتكشف بعض عمق وتعقيد الأدوات التي يستخدمها الفقيه ويوظفها المجتهد ليلبغ ويحقق النتيجة الصحيحة. إنه علم في غاية الدقة ونهاية العمق، ويتطلب في فهمه والإحاطة به، والتسلط عليه والتمكّن منه، ناهيك بالأجتهاد والإبداع فيه، ذهنًا وقادراً وفكراً نيراً، لا يكون إلا في الأُوحدِيِّ، ولا يتحصّل إلا بعد جهد وممارسة وخبرة ممتدّة، هي التي تبني الذهنية العلمية للمستنبط، وتجعله فقيهاً، وتمكّنه من الفنّ والصناعة.

ولا يملك المرء إلا الأسى وهو يرى من بعض أدعياء الفقاهة والأجتهاد آراءً ومواقف تنم عن جهل بهذا العلم، فيفتي أخذهم بحرمة فعل، بل يحكم ببدعيّته، بحجة عدم وجود نقل يروي فعله عن «المعصوم»، ما يكشف جهله بأصالة الإباحة! ويفتي في مورد آخر بالحرمة لجهله في حكم الشبهة التحريمية الحكمية والموضوعية وخلطه ذلك بأصالة البراءة. ويتبنى ثالث فكرة أو ينفي عقيدة مسلمة لضيق أفقه في البناء على دليل بلغه، فإن ووجه بنخر مُعارض عجز عن الترجيح ومعالجة التعارض.

عندما نجد مَنْ يرفع مقام زعيمه، ويرى أن نقده أو الطعن فيه مصيبة تضاهي في هولها تفجير وهدم حرم «العسكريين» ﷺ! فهو لا يعاني من سقوط روحي وأخلاقي فقط، ولا من تخلف وانحراف عقائديّ فحسب، بل يعيش جهلاً خلط فيه الأقيسة، وخبط في فهم الأصول والقواعد التي يجري الاستنباط عبرها وبواسطتها، وكيفية حكومة دليل على آخر، وخلق العناوين الثانوية، فحكّم، كما القوم، المصالح المرسلّة، وحكّم بما شاء هواه ونسبّه إلى الدين والشرع. حكّم أفتقد الركائز، وأهتزت في الأصول، ووهنت القواعد، من فرط ما غابت عنه الممارسة العلمية وغاب عنها، فهوت به الرؤية وأنحدَرَ المشهد إلى حدود جعلته يظن في نفسه بيضة الإسلام!

(١) أستعنت في هذا العرض بتتبعات وتحقيقات الموسوعة الفقهية الميسرة لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري»، وهو فرد يناهز بجهوده المباركة فعل لجان وفرق عمل تخصصت في النشاط الموسوعي، وعجزت أن تضاهيه! على الرغم من إمكانياتها الخرافية، وما زالت تنتظر وترقب إصدارات أجزاء الموسوعة المتلاحقة لتقتبس منها، وأحياناً لتنتقل بالنص وتصادر جهده! فتأمل في ثمرة جهاد المخلصين واتجار الدول بالدين!

أو تراه يمنع النساء المؤمنات من المشي إلى زيارة «سيد الشهداء» عليه السلام! وإن كُنَّ بكامل الحجاب، بل متَّشحات بسواد العزاء، مجلَّلات بهيئة الفجيعة والمصاب، وفي طرق آمنة وسُبل لا تنقطع عنها المارة من المؤمنين الزائرين، زرافات ووحداناً، يسعون تجاه «كربلاء» كسيل متَّصل، في شعيرة أذهلت العالم وأبگمت إعلامه وفضحت مهزلة حريته وأستقلالته وكشفت زيف مهنيتته المزعومة (عندما يتجاهل، في توافقٍ مُريب وتوافقٍ عجيب، مثل هذا الحدث الذي يستقطب ما يناهز العشرين مليون نسمة، ثم يسلِّط الأضواء ويتتبع المصورين والمراسلين لتغطية تجمعات في أقاصي العالم لا يتجاوز تعدادها المئات!)، كما أحرست العدو وأفحمته، وأسقطت حُججه ودحضت أدلَّة مذهبه وفقهه، فما عاد يملك إلاَّ الإرهاب والتفجير... والزوار يمضون في أجواء مفعمة بالسواد والتراحم، مليئة بالتكافل، تفيض غيرةً وحميةً، وحسناً إيمانياً متألِّقاً يستشعر فيه الجميع أن كلَّ مؤمنة هنا هي عِرضه وشرفه الذي يجب أن يصونه ويبدل الغالي والنفيس في حفظه.

ماذا يعني هذا الأصطفاف مع تلك الحملة النكراء؟ وماذا تعني هذه الفتوى المتهافئة غير غياب تام للأصول والقواعد، ونسج منقوض على منوال لا يغزل إلاَّ أنكاثاً؟ إنه فقه لقيط، ولن أخفف الوطاء وألطف قبح وجه الوليد فأسمه بالألتقاطي والهجين، بل هو نتاج سفاح الجهل ولقاح الأهواء ليس إلاَّ! جهل بخت وهوئٍ صرف، وتمحُّص في العماية والغواية. ولعمري لو خلي هذا الرجل وجهالاته لأفتى بإسقاط الحج عن النساء، ففيه من الأختلاط والتزاحم ما لا تراه في مراسم الزيارات كالأربعين والنصف من شعبان!

إن الجهل بألية الأستنباط، هو الذي يورث التخلف والعجز عن بلوغ حكم الشرع، ويسبب الخلط في مفاهيم وأفكار الدين، والتخبُّط في إدراك كُنه رسالة الأخلاق والقيم، وما تدعو إليه من الأخذ بالفضائل والمكارم والمحاسن، ونبذ القبائح والمثالب والشور، فلا يفقه أحدهم مفهوم "الغيرة" الممدوح شرعاً، وتذهب به الأهواء ويقوده الأستمزاج، في ظل غياب الأصول، وفقد القدرة على الأستنباط، إلى الحكم على المرأة بهذا "غيرة"!... ولا تعجب إن جاءك بعد هذا من يرى في تزويج الرجل أبنته وإباحتها لغريب بعقد نكاح، منقصة وشيناً، كونه يخالف الغيرة! وإن عشت أراك الدهر عجياً.

بعد هذا وذاك تجده حين مات «الضالُّ المضلُّ»، بل علم الضلال والإضلال في هذا العصر، المبتدع الذي يمثِّل أحد أتم المصاديق لحديث «رسول الله ﷺ»: "إذا رأيتم أهل البدع والريب من بعدي فأظهروا البراءة منهم، وأكثرُوا من سبهم، والقول فيهم والوقية، وباهتوهم، حتى لا يطمعوا في الفساد في الإسلام، ويحذرهم الناس، ولا يتعلَّمون من يدَّعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات" (١)... تجده يذهب في رثاء هذا الهالك وتأبينه ونُصرة غيِّه وتمجيد ضلاله، إلى حدود التمثُّل ببيت الشعر الحسيني الخالد، الذي أنشده «الشيخ عبدالحسين الأعسم» رحمته الله:

أنست رزيتكم رزاينا التي * سلفت وهونت الرزايا الآتية

فجاء الأرعن وأنزل ذاك الضال منزلة من رُزئت به السماوات والأرضون وما فيهن وما بينهن من ملائكة وإنس وجنٍّ وجمادٍ وشجرٍ وحجرٍ ومدّرٍ، وما يُرى وما لا يُرى من خلُق ربنا، وفي الطليعة: الأئمة المهديُّون، وذوو العزم من أنبياء الله ورُسله، والأوصياء المعظَّمون، ونجباء البشر من الشيعة الأبرار، والملائكة المقربون... كلُّهم ينوحون ويبكون مذ كانت الدنيا، وهم على هذا وفيه حتى أنقضائها!... ثم يأتي عرس يدَّعي المرجعية، بأحدٍ أخبث الخلق وأرذلهم وأخسَّهم (٢)، ويقرنه بوليِّ الله الأعظم، ويجعل رزيتته في هذا مثلها في ذاك! والعياذ بالله من غضبه وسخطه.

(١) الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٣٧٥ ح ٤.

(٢) فحديث "أما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه" ... له تنمَّة، هي: "وذلك لا يكون إلا في بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإن من ركب من القبائح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العامة، فلا تقبلوا منهم عنأ شيئاً، ولا كرامة لهم، وإنما كثر التخليط في ما يتحمل (أي يُنقل) عنأ «أهل البيت» لذلك، لأن الفسقة يتحملون عنأ، فهم يحرفونه بأسره لجهلهم، ويضعون الأشياء على غير مواضعها ووجوهها لقلَّة معرفتهم. وآخرين يتعمَّدون الكذب علينا ليجروا (ن: ليحرزوا) من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم. ومنهم قوم نصاب لا يقدرُّون على القدح فينا، يتعلَّمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون (من الوجاهة) به عند شيعتنا، ويتقصون بنا عند نصابنا (ن: أنصارنا) ثم يضيفون إليه أضعافه وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيقبله المسلمون المستسلمون من شيعتنا على أنه من علومنا فضلاً وأصلوا. وهم أضرُّ على ضعفاء شيعتنا من «جيش يزيد» على «الحسين بن علي» عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وللمسلمين عند الله أفضل الأحوال لما لحقهم من أعدائهم، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، يُدخِلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا، فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب". أنظر: (تفسير الإمام العسكري) ص ٣٠٠.

لو كان هذا الشقي الذي أقحم نفسه في أخطر شأن، وأدعى أكبر مقام، وأرتقى أعلى سنام، لو كان ذا علم وفقاهة (ولو في أدنى الدرجات والحدود)، وكان يعرف كيف يستقضي الأدلة ويوظف القواعد والأصول، فيستنبط الأحكام وينتزع التكليف، لو قف عند حدّه وأمسك عن الخوض في هذا الشأن والتطقل على ذلك، ولم يهوى في هذا القعر السحيق والدرك الأسفل، ويُعدّد لمعاده مُهلاً يشوي وجهه!... ولكنه لا عرف كيف يستنبط، ولا قبيل وهديّ للأخذ ممن يجيد الاستنباط، من المراجع العظام والفقهاء الأمناء الذين أفتوا وحكموا بضلال من رثاه والخروج من المذهب على من بكاه!

إن الفقيه الحق، يفهم معاريض كلامهم، ويتلقى الرسالة في هذا الأمر الخطير منهم، فينتزع من قول «رسول الله» ﷺ: "أبى الله لصاحب البدعة بالتوبة، قيل: يا «رسول الله» وكيف ذلك؟ قال: إنه قد أشرب قلبه حبّها" (١)... ما يأخذ بيده (وأيدي أتباعه) إلى النجاة والموقف الصحيح من المبتدع، ويكفيه من الهول والخطب، أن يعرف من هذا الحديث أنّ صاحب البدعة لا يوفق للتوبة، لأن حبّها حين تمكّن من نفسه وهيمن على قلبه، أعمى بصيرته، فحجّب عن إدراك القبيح والفساد، وعجز عن رؤية بطلان ما هو فيه، من فرط ما ران على قلبه، فلا يندم على فعله ولا يهتدي إلى معرفة الطريق المستقيم.

يقول «المولى رفيع الدين النائيني» أستاذ «العلامة المجلسي»: "وإنما أشرب قلبه حبّها لأعتقاده الراسخ بها، الحاصل له من تزيين الشيطان إياها لديه آناً فآناً، وتسويل نفسه الأمانة لها عنده يوماً فيوماً. وبهذا تتميز البدعة عن المعاصي الأخر، فإن ما لم يعتقد شرعيته منها فليس ببدعة." ويقول «الفيض الكاشاني» في بيان هذا الحديث الشريف: "أشرب قلبه بصيغة المجهول، أي خالطه، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة) (٢).

(١) الكافي ل «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٥٤ ح ٤.

(٢) أنظر: الوافي ل «الفيض الكاشاني» ج ١ ص ٢٤٥. وهي طبعة قيّمة من إصدار مكتبة «أمير المؤمنين علي» عليه السلام ب «أصفهان»، ذات حواشٍ: ل «المولى رفيع الدين النائيني» و «العلامة المجلسي» و «المولى صالح المازندراني» و «المولى خليل القزويني» و «الشعراني» عليه السلام، ومختارات من كتاب (الهدايا) ل «الميرزا محمد مجذوب التبريزي» عليه السلام. وقد عني بتحقيقها وتصحيحها والتعليق عليها والمقابلة مع الأصل «ضياء الدين الحسيني العلامة».

خامساً: الإحاطة بالقرآن والسنة

يجب على الفقيه المستنبط والعالم المجتهد، والمرجع الذي تستقى منه الأحكام الشرعية، أن يكون محيطاً بالقرآن والسنة، وإن قيل إن الواجب في ذلك هو آيات الأحكام ورواياتها، وأرادوا من الأحكام: الدورة الفقهية الكاملة من الطهارة إلى الديات، وإن ذلك على نحو الرجوع إليها حال الأستنباط، وعدم ضرورة حفظها وأستحضارها في نفسه على الدوام... فإنّ هذا يبدو لبلوغ المرتبة وتحقق الملكة، ما يشكّل قاعدة الانطلاق للوقوف على أدلّة جميع المعارف الدينية، والقدرة على أنتزاعها من آيات القرآن وأحاديث «المعصومين» عليهم السلام، ما يستلزم الإحاطة بالقرآن الكريم كلّ والأحاديث الشريفة كلّها.

فعلنى سبيل المثال، لا يمكن لفقيه أن يتجاوز أو يهمل الإحاطة بفهم وتفسير سورة التوحيد، أو الآيات التي تناولت صفات الله، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه)، و﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر)، و﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة)، و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام)... من باب أنها لا تناول شيئاً من أحكام الشرع والفقه بمعناه المباشر الذي يتعلّق بسلوك الفرد وعمله، أو قلّ الموسوعي الذي تتناوله الدورات التدريسية وترتكز عليه في تحصيل الفقه وبلوغ الأجتهد.

فحتى يعرف الفقيه المرجع (معرفة تستتبع الحكم والفتيا) ما هو التجسيم الذي يورث الكفر ويحكم على قائله بالنجاسة العينية، وكيف يكون التوحيد الذي يحقّق التنزيه وينفي التعطيل... عليه أن يفهم "التوحيد" من القرآن ومن أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام التي تفسّره (من جملة الأدلّة وفي عرضها، بل أساسها ومرتكزها). ولا يمكن له أن يهمل نصّاً من النصوص التي تناولت هذه المعارف ومتعلقاتها، من قبيل فلسفة الوجود (بمعنى علّته وحكمته)، و"العرش" وكيف كان على "الماء"، و"الكرسي" وسعته السماوات والأرض، والبداء، والمشية والإرادة، والأبتلاء والأمتحان، والسعادة والشقاء، ونفي الجبر والتفويض، والقضاء والقدر، وقُدرة الله وعلمه، وغير ذلك مما صنّف «الشيخ الصدوق» أحاديثه وجمعها في كتاب (التوحيد)، وغيره في غيره.

ومنها قول «أمير المؤمنين» عليه السلام في خطبة له: الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون، الذي لا يدركه بُعد الهمم، ولا يتأله غوُصُ الفطن، الذي ليس لصفته حدُّ محدود، ولا نعتٌ موجود، ولا وقتٌ معدود، ولا أجلُّ مدود، فطر الخلائق بقدرته، ونشر الرياح برحمته، وتبد بالضحور ميدان أرضه.

أول الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيدُه، وكمال توحيدِه الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفْيُ الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن قال فيم فقد صمّنه، ومن قال علام فقد أخلى منه. كائن لا عن حدّ، موجود لا عن عدم، مع كل شيء لا بمقارنّة، وغير كل شيء لا بمزايلة، فاعل لا بمعنى الحركات والآلة، بصير إذ لا منظور إليه من خلقه، متوحّد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده.

أنشأ الخلق إنشَاءً، وأبتدأه ابتداءً، بلا رويّة أجالها ولا تجرّية أستفادها، ولا حركة أحدثها، ولا همامة نفس اضطرب فيها، أحال الأشياء لأوقاتها، ولأم بين محتلفاتها، وعزز غرائزها وألزمها أشباحها، عالماً بها قبل ابتدائها، محيطاً بحدودها وأنتهاها، عارفاً بقرائننا وأحنائها، ثم أنشأ سبحانه فشقّ الأجواء، وشقّ الأجزاء وسكّك الهواء، فأجرى فيها ماءً متلاطماً تياره، متراكماً زحازه، حمّله على متن الريح العاصفة، والزّرع القاصفة، فأمرها برده، وسلطها على سدّه، وقرنها إلى حدّه، الهواء من تحتها فتيق، والماء من فوقها دفيق، ثم أنشأ سبحانه ريحاً اعتقّم مهبّها، وأدام مربّها، وأغصّف مجراها، وأبعد منشأها، فأمرها بتصفيق الماء الزّحار، وإثارة موج البحار، فمخضته مخض السقاء، وعصفت به عصفتها بالفضاء، تردّ أوله إلى آخره، وساجيه إلى مائره، حتى عبّ عبابه، ورمل بالزبد ركامه، فرفعه في هواء منفيق وجو منفيق، فسوى منه سبع سموات، جعل سفلاً هنّ موجاً مكفوفاً، وعلياً هنّ سقفاً محفوظاً وسمكاً مزفوعاً، بغير عمد يدعّمها ولا دسار ينظّمها، ثم زينها بزينة الكواكب وضيء الثواب، وأجرى فيها سراجاً مسطّيراً وقمرًا منيراً، في فللك دائر وسقف سائر ورقيم مائر.

ثم فتق ما بين السماوات والعلما، فملاهن أطواراً من ملائكته، منهم سجوداً لا يركعون، وركوعاً لا يتصبون، وصافون لا يتزايون، ومسبحون لا يشأمون، لا يغشاهم نؤم العيون ولا سهو العقول، ولا فترة الأبدان ولا غفلة النسيان، ومنهم أمناء على وحيه وأسنه إلى رسله، ومحتلفون بقضائه وأمره، ومنهم الحفظة لعباده والشدة لأبواب جنانه، ومنهم الثابتة في الأرضين السفلى أقدامهم، والمارقة من النساء العليا أعناقهم، والخارجة من الأقطار أركائهم، والمناسبة لقوائم العرش أكتافهم، ناكسة دونه أنصارهم، متلفعون تحته بأجنحتهم، مضروبة بينهم وبين من دونهم حجب العزة، وأنتار القدرة، لا يتوهمون ربهم بالتصوير، ولا يجزون عليه صفات المصنوعين، ولا يحدونه بالأماكن، ولا يشيرون إليه بالنظائر.^(١)

ولست منظرًا في دعوى تشعب وتوسع "الفقه" هذه، وسريان أحكامه في موضوعات العقيدة، ولا من يسبح في عالم الأمان والآمال، فأرسم الصورة النموذجية وأعرض الحالة المثالية التي ينبغي ويرجى أن تكون عليها المرجعية، مقابل من يسجل مفارقة أفتقادها القدرة على العطاء، ويزعم تخلفها عن دورها على هذا الصعيد، كما سعى أحد المرضى المسكونين بعقد نفسية حكمته من مركبات نقص متراكمة، ونسب إلى المراجع العظام جهلهم بالعقائد ونال منهم معرضاً بأنهم مراجع "الحلال والحرام" (الذي يبدو أنه يحصره في ما يتناوله (منهاج الصالحين)!)، وأنه هو - فحسب! - من يمثل الصورة الصحيحة للمرجعية ويحقق ما يكفي الأمة تطلعاتها ويفي حاجاتها ويعالج آلامها، ويرقب الأهم فالمهم من شؤون الدين ومعارفه. (وهذا مما سيتناوله البحث لاحقاً إن شاء الله)...

فهذه الأمور والقضايا وما يترتب عليها من أحكام، تناوله الفقه بالفعل، وأفتى به الفقهاء في رسائلهم العملية، ناهيك بأجوبة المسائل والأستفتاءات التي تعالج وتتصدى لجزئيات ما يبتلئ به الناس، وذلك ضمن عناوين فقهية ومناسبات مختلفة، منها عند التعرض في باب الطهارة إلى الأعيان النجسة: البول والغائط والمنى والميتة والدم والكلب والخنزير والخمر والفقاع وعرق الجنب من حرام وعرق الإبل الجلالة... هناك عند عد الكافر فيها، يلحقون به جملة من الطوائف...

(١) الخطبة الأولى من (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي».

فقد ذكر «السيد اليزيدي» رحمته الله (١) في الثامن من فصل النجاسات: مسألة ٢: لا إشكال في نجاسة العُلَّة (٢) والخوارج (٣) والنواصب، وأما المجسِّمة (٤) والمجبرَّة والقائلين بوحدة الوجود (٥) من الصوفية إذا التزموا (٦) بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم، إلَّا مع العلم بالتزامهم (٧) بلوازم مذاهبهم (٨) من المفاسد. (٩)

(١) أنظر: ج ١ ص ١٤٥ من «العروة الوثقى» لـ «السيد محمد كاظم اليزيدي» المشتملة على تعليقات عدَّة من المراجع العظام هم: «الشيخ علي الجواهري» (١٣٤٠)، و«السيد محمد الفيروزآبادي» (١٣٤٥)، و«الميرزا النائيني» (١٣٥٥)، و«الشيخ عبدالكريم الحائري» (١٣٥٥)، و«الشيخ آقا ضياء العراقي» (١٣٦١)، و«السيد أبوالحسن الأصفهاني» (١٣٦٥)، و«الشيخ محمد رضا آل ياسين» (١٣٧٠)، و«الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء» (١٣٧٣)، و«السيد البروجردي» (١٣٨٠)، و«السيد عبدالمهدي الشيرازي» (١٣٨٢)، و«السيد محسن الحكيم» (١٣٩٠)، و«السيد أحمد الخونساري» (١٤٠٥)، و«السيد روح الله الخميني» (١٤٠٩)، و«السيد الخوئي» (١٤١٣)، و«السيد الكليبيكاني» (١٤١٤). وقد سجَّلت على هذه الفتوى حواشٍ جاءت على النحو التالي...

(٢) إن كان غلُّوهم مستلزماً لإنكار أحد الثلاثة أو التردد فيه، وكذا في الفرع الآتي/ (الخميني). بل خصوص من يعتقد الربوبية لـ «أمر المؤمنين» عليه السلام أو لأحد من بقية «الأئمة الأطهار» عليهم السلام / (الخوئي).

(٣) على الأحوط لزوماً إذا لم يكونوا من النُّصاب / (الخوئي).

(٤) الظاهر نجاسة المجسِّمة / (الفيروزآبادي).

(٥) إن لم يكونوا قائلين بالوحدة الشخصية، وإلَّا فالأقوى نجاستهم / (عبدالمهدي الشيرازي). بالمعنى الذي ليس هو بكفر / (الفيروزآبادي).

(٦) مع عدم العلم بإنكارهم ضرورياً من الدين، وإلَّا فهو طريق إلى تكذيبهم «النبى» صلى الله عليه وآله الذي هو المناط في الحكم بكفر كلِّ مُنكِر، لأن له موضوعية كي يشمل حتى مع العلم بعدم تكذيبهم «النبى» صلى الله عليه وآله بأعتقادهم على ما قيل بتوهم إطلاق معاهد إجماعتهم، إذ من الممكن حملها على الطريقية في ظرف الجهل بالأعتقاد كما هو الغالب لا مطلقاً/ (آقا ضياء).

(٧) في إطلاقه الشامل لصورة عدم كون لوازمه موجباً لخلاف ضروري من ضروريات الإسلام نظرٌ ظاهر، لعدم الدليل على النجاسة بمجرد ذلك / (آقا ضياء).

(٨) إن كانت مستلزماً لإنكار أحد الثلاثة / (الإمام الخميني).

(٩) الموجبة للكفر لا مطلقاً / (عبدالمهدي الشيرازي).

ولـ «آية الله السيد علي شُبرِّ الحسيني النجفي الكويتي» (المتوفى: ١٣٩٣، من تلاميذ «النائيني» و«السيد أبي الحسن الأصفهاني»، وألده «السيد صباح»، أحد أبرز علماء الكويت)، في كتابه «الأيقين في شرح العروة الوثقى» ج ١ ص ٣٣٤ تعليقة لطيفة رأيت أن أنقلها: "وأما القائلون بوحدة الوجود، فإن أرادوا به الحلول كما هو أحد معانيه عندهم، كما قال «الحلاج»: «ليس في حُبِّتي إلَّا الله، وأراد به نفسه؛ فهذا بهذا المعنى كفرٌ ويلزمه النجاسة، وإن أريد به غير هذا كما لو أريد به أنه تعالى لا يخلو منه مكان كما لا يحويه مكان، وأن الخلق أشعة ذلك النور، وأن لا وجوداً حقيقياً غيره، وأن غيره كالظلِّ إلى ذي الظل، فقد يقال: إن هذا محض الإيمان. وعلى كلِّ فَمَحٍ إقرارهم بالشهادتين ظاهراً لا يجوز رفع اليد عن إطلاق الأخبار الواردة في تحديد الإسلام بمجرد قولهم بوحدة الوجود والحكم بكفرهم، وهي على ما عرفت من اختلاف معانيها والله العالم بحقيقة أحكامها ."

إن الفقيه الحقيقي ومرجع التقليد الأعلم عليه أن يحمل ويجب أن يملك الإجابة عن سؤال واحد كبير بحجم الدنيا والحياة ليقدمها لمقلديه، وهو: ماذا يجب عليّ أن أفعل وماذا يجب أن أترك؟ بمعنى ماذا يريد الله مني كمسلم، بإذا أمرني، وعمّ نهائي؟ ما الذي يحقّق إرادة الله في شخصي، مما وضعه لي سبحانه وتعالى كمنهاج تكامل يسمو بي، ويستتبع رضاه عني، ويورث لي سعادة الآخرة، بل سعادة الدارين؟...

وما دون ذلك وما بينه وحواله مما قد يلامس قضايا روحية ويطال أموراً دينية، هي مساحات ونطاقات يُفسّح فيها للجولة الفكرية والحراك الثقافي إذا صحّ التعبير، فالدين في مجموعه ليس علماً أو حقلاً يتناول القضايا كلها على نحو البتّ والقطع والحساب والحدّ الرياضي، ولا هو يوجب على كل من يريد الدنوّ منه والتفكّر في تعاليمه ومفاهيمه، التخصّص في علومه على درجة الفقاهة والأجتهد والقدرة على الاستنباط، أو قل هو دين لا "يحتكر" التعاطي مع مصادر المعرفة فيه على نحو يحرم غير العلماء المتخصّصين، ويذر "العوام" أتباعاً منقادين بكيفية تجعلهم أشبه بالآلات المسيّرة! بل نحن - جميعاً - مأمورون بالتدبر في مصادر المعرفة الدينية، من القرآن الكريم ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنْ أُمّ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهِا﴾ (محمد)، وتراث «أهل البيت» عليه السلام المطالبون بالنظر والقراءة فيه، والنهل من معارفهم ما أستطعنا، بالمقدار الذي يسمح لنا به العلم والعقل، فهما من يأمرانا بالتوقّف هنا، والمضي والأستمرار والتلقي المباشر هناك (في ما لا تقليد فيه).

لذا تجد في تلك النطاقات مساحة للحراك والتفاعل تسمح بأنتراعات متفاوتة وقراءات متعدّدة، ولربما كانت متباينة أحياناً، فلا غرو أن ترى أكثر من جواب "صحيح" لسؤال واحد، ومرجع ذلك القدرة الذهنية لأرباب الفكر ودرجة علمهم ومدى تذوّق الفن وأستشعار الجمال، وفي العمق: ما تكتنّه الحقائق وتنطوي عليه المعارف الدينية من كنوز دنيّة، تحاكي جميع الأفراد والطبقات وسائر الأفهام والعقليات. ومن هنا تشهد كيف تدفع هذه الحالة المؤمن نحو التألّق، وتُفسّح له للإبداع والتقدّم، وتشرع الأبواب في طريق السير والسلوك ما شاء الله، فتثري الساحة بعطاء مستمر في شتى الحقول، ويظهر التعدّد والتنوّع، وأحياناً التزاحم! وهناك من يرى أن هذا هو الذي يأخذها نحو التكامل المنشود!

وبعد، فالدين والفقہ حقل جاد، لا ينظر الاستعراض والتباهي، ولا يرقب جذب الأضواء وإرضاء الناس بسخط الله، فيجارهم في مقولاتهم التي يتلقونها من الإعلام ومن خلفه، وتمليه عليهم وتلقنهم لهم أجواؤه المريبة، ويمضي في إشباع الغرائز الشخصية لأدعيائه، فيدغدغ أهواءهم الشيطانية ويحاكي أغراضهم الفاسدة، ويتسابق ليسجل النقاط على الخصوم والمنافسين، أو الأقران المفترضين لمتحليه!... تأخذه موجة القومية، فيوهم بمؤامرة تريد صرف المرجعية عن قومه وبلده! أو يشكو تارة أخرى "الرجعية" والأرتهان للموروث والتراث، ويعيش الألتقاط، ويكرّر مقولات الحدائين الجوفاء، ويأنس آخر بالفلسفة، فينادي بجعلها محور المرجعية ومرتكز الأعلمية!

لذا فالفقيه لا يهدر وقته ولا يصرف جهده إلا في البحث عن الإجابات التي تأخذ بيد المكلف الساعي لكماله، بما يدفعه للمضي في هذا الطريق، أو يمنعه ويردعه عن الوقوع والأندفاع في ما يثنيه، ويأخذه صوب السقوط والأنحراف.

إن حقول الفلسفة والرياضيات والحساب والهندسة والنجوم والهيئة والطب والفلك والأسطرلاب، وما إلى ذلك من العلوم التي تدرّس أو كانت متداولة في الحوزات في عهود ماضية... تحمل وتنطوي على جانين ويتم التعاطي معها وفق أساسين: ما يعين في كشف حكم شرعي واجب أو محرّم، كأحكام الأهلة والآفاق والقبلة، وأرتباطها بحركة القمر وأبراجه وأوائل الشهور وما يترتب عليها في علم الفلك والجغرافيا، وأخرى تتعلق بنفس العلم، دون أن يكون لها أمتداد في عمّل المكلف، وهي وإن كانت شريفة في ذاتها - في بعض الأحيان - إلا أنها تبقى فضلة ونافلة أمام علم "الحلال والحرام".

إنها مغالطة فجّة، بل وقاحة أقصت صاحبها عن أدنى الأدب واللباقة، أن يتشدّق مريض معقّد، فينال من المراجع العظام، وهم أعلام المذهب الذين تشدّد إليهم الرحال، وجهاذة أهل التحقيق والنظر، كونهم "مجرّد" مراجع "حلال وحرام"! موحياً بأن هذا العنوان منحصّر في نطاق محدود، ومعرّضاً بأنهم يجهلون الفلسفة والحكمة التي يجيد ويتقن (وهذا أوّل الكلام!) حتى درّسها دورات متتالية!... جاهلاً أو متجاهلاً أن الحلال والحرام يشمل - كما أسلفنا - جميع الحقول والميادين، ويحكم جميع الأصعدة.

نعم، قد لا تعنى الحوزة بآراء «ديكارت» و«هيغل» و«كانط»، بل حتى «سقراط» و«أفلاطون» و«أرسطو»... أما معرفة سائر العلوم التي ترتبط بشكل جاد بالآخرة وبالتكاليف الشرعية، كجواهر الانقلاب والأستحالة في الكيمياء، ومنازل الشمس وأبراج القمر في الفلك، وسمت القبله وزوايا أقاليم الأرض في الهندسة والجغرافيا، وشبهة الأكل والمأكول وإعادة المعدوم في مبحث المعاد الجسماني، وأصالة الوجود وأعتبار الماهية، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد، سواء في الكلام أو الفلسفة، وما إلى ذلك من أفكار ومقولات ترتبط ببنية المؤمن العقديّة، ما يجوز منها ويصح، وما لا يجوز ويحرم... فهو مما يعنى به الفقيه ويحيط بأدلته مرجع التقليد، وهو من صميم دوره وشأنه وتخصّصه.

إن الإحاطة بأدلة "الأحكام" في دائرتها الأوسع: علم النفس والتربية والأخلاق والأجتماع والأقتصاد والسياسة والبيئة وسائر ما يحتاجه الإنسان ويفتقر إليه تكامله في فكره وسلوكه... تقتضي وتستلزم حدوداً غير متناهية في معرفة القرآن والسنة، حتى عدّ هذا الشرط الأهم والألزم في المرجعية. وناهيك بالإحاطة، بمعنى سعة الأطلاع والعلم بصدور ووجود آيات وروايات تتعلّق بهذا الفرع وذاك، فإنه لا بدّ من القدرة على الفحص والبحث واكتشاف معانيها ومدّليلها اللغوية والعرفية، وعن معارضاتها والقرائن الصارفة، وكذا الوقوف على شأن نزول الآيات وما إلى ذلك مما يحفّ النضّ ويكتنفه.

إن عمدة المطلوب من المستنبط هو الإحاطة بالأخبار الصادرة عن «أهل البيت» عليه السلام، فإنها رحن العلم وعليها مدار الفقاهاة والأجتهداد، والأنس بلسانهم وبيانهم وكيفية محاوراتهم ومعاريض خطابهم، هو أهم ما يجب توفّره في المحصّل والباحث والمستنبط... فعن «داود بن فرقد» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول: "أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إنَّ الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب" ^(١). وعن «الرضا» عليه السلام قال: "من ردّ متشابه القرآن إلى مُحكّمه فقد هُدي إلى صراط مستقيم. ثم قال: إنَّ في أخبارنا مُحكّمات كُمُحكّم القرآن، ومتشابهات كمتشابه القرآن، فردّوا متشابهها إلى مُحكّمها، ولا تتبعوا متشابهها دون مُحكّمها فتضلّوا" ^(٢).

(١) (معاني الأخبار) لـ «الشيخ الصدوق» ص ١.

(٢) (عيون أخبار الرضا) لـ «الشيخ الصدوق» ج ١ ص ٢٩٠.

سادساً: معرفة تاريخ الفقه وآراء الفقهاء

من الأمور التي لها تأثير كبير في عملية البحث عن المعارف الدينية والسعي للوصول إلى الأحكام الشرعية، تنقل الباحث والمجتهد إلى الفضاء الصحيّ لعملية التفقّه والاستنباط، وتمكّنه، أو قلّ تضعه على الجادة الصحيحة، وتجعله في المحيط الذي يوفّر أو يركّز الجهد ويمنع تشتته وضياعه: تتبّع كلمات الأعلام، ومُلاحقة آراء الماضين، والنظر في أقوال السلف، ممن لهم قصب الفضل والسبق في هذا المضمار، ولا سيما المتقدمين الذين كان دأبهم الفتوى بمتون الأخبار، كـ «الشيخ»^(١) في «النهاية»، و«الصدوقين»^(٢)، ومن يحدو حدوهم، ويقرب عصره من أعصارهم.^(٣)

(١) لعلّ أبرز ما أنجزه «الشيخ الطوسي» هو أنه أدخل عنصر الاجتهاد على الفقه الإمامي، ونحاه به منحى أصولياً بعد أن كان أخبارياً في نزعه، لا يتجاوز نقل الروايات بألفاظها أو عبارات أخرى على أحسن تقدير، كما صرح به «الشيخ» نفسه في مقدمة كتابه (المسوط). توفي ﷺ سنة ٤٦٠ هـ، ودُفن بداره في «الغري»، التي صارت بعد ذلك مسجداً يعرف بأسمه «مسجد الطوسي». أنظر: (خاتمة المستدرک) ج ٣ ص ٥٠٥، ومقدمة «العلامة آغا بزرك الطهراني» على (تفسير التبيان).

(٢) أما «الصدوق» الأب، فهو الشيخ الأقدم، والطود الأشم، العالم الفقيه المحدث، صاحب المقامات الباهرة، والدرجات الرفيعة، «أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي». خاطبه «الإمام العسكري» ﷺ على ما في (الاحتجاج) بقوله: "أوصيك يا شيخي ومعتمدي وفقهيه، «أبا الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي»، وفّقك الله لمرضاته، وجعل من ولدك أولاداً صالحين". وكان ﷺ أول من ابتكر طرح الأسانيد، والجمع بين النظائر والإتيان بالخبر مع قرينه، وذلك في (رسالة الشرائع) التي ألّفها لولده. ونظراً للثقة المطلقة التي منحها الأصحاب إياه، ولاعتقادهم المطلق عليه، كانوا يأخذون الفتاوى من رسالته إذا أعوزهم النص، وهذا من مفرداته ﷺ. مات ﷺ سنة ٣٢٩ هـ. أنظر (رجال النجاشي) ٢٦١: ٦٨٤، و(خاتمة المستدرک) ج ٣ ص ٥٢٧.

وأما الأبن، فهو شيخ من مشايخ الشيعة، وركن من أركان الشريعة، رئيس المحدثين، والصدوق في ما يرويه عن «الأئمة» ﷺ، «أبو جعفر محمد بن علي القمي». وُلد بحدود سنة ٣٠٥ هـ بدعاء «صاحب الأمر» ﷺ، ونال بذلك عظيم الفضل والفخر. وصفه «الإمام» ﷺ في التوقيع الخارج من ناحيته بأنه "فقيه خير مبارك ينفع الله به"، فكان منذ حدائته أعجوبة عصره في كثرة حفظه، وكلما روى شيئاً تعجّب الناس منه قائلين: هذا الشأن خصوصية لك ولأخيك، لأنكما وُلدتما بدعاء «الصاحب» ﷺ. ولا غرو في ذلك فقد ورد «الصدوق» «بغداد» وهو حدّث، فسمع منه شيوخ الطائفة، كـ «محمد بن هارون التلعكبري»، و«المفيد»، و«الحسين الغضائري»، و«والد الشيخ النجاشي»، و«جعفر بن حسكة القمي»، و«محمد بن سليم الحمزاني»، وغيرهم من أعظم الطائفة. له نحو من ثلاثمئة مصنف، أهم ما وصل منها كتاب (مَن لا يحضره الفقيه)، و(التوحيد)، و(الخصال)، و(علل الشرائع)، وغيرها ومنها (الهداية) و(المقنع) فكثير من عبارتهما مطابق لمتون الأخبار. توفي ﷺ بـ «الري» سنة ٣٨١ هـ. أنظر (تنقيح المقال) ج ٣ ص ١٥٤، و(خاتمة المستدرک) ج ٣ ص ٥٢٤، وهامش ص ١٥.

(٣) كـ «الشيخ المفيد» في (المقنعة).

ذلك لئلا يقع الفقيه المستنبط في خلاف الشهرة القديمة التي فيها - في بعض الموارد - مناظرة الإجماع. ^(١) ولا بدّ للطالب من الاعتناء بكلمات أمثالهم، وبطريقتهم في الفقه، وطرز أستنباطهم، فإنهم أساطين الفن، مع قربهم من عهد «الأئمة» عليهم السلام، وكون كثير من «الأصول» الروائية كانت لديهم، مما هي مفقودة في الأعصار المتأخرة، حتى زمن «المحقق»، و«العلامة». ^(٢)

والأجتهاد المصطلح والتفقه المراد، وإن أندك معناه في الاستقلالية وقام عليها، فلا يتصور في مقلد يتلقى عن غيره، وتابع يحدو نهج من سبقه، ومُنقاد يأخذ من تفوق عليه وغلبه، إذ لا بدّ لتحقّق الفقاهاة المؤهّلة للمرجعية في شخص من القيام والنهوض بالأستنباط من تلقائه، وبلوغ الأحكام والوقوف على مداركها بنفسه، ومن لذن أستدلّاه الشخصي، وإلا لأنتفى الأجهاد وكان - في الحقيقة - مقلداً... إلا أن هذا لا يلغي أصلاً مطرداً في جميع العلوم، وحقيقة سارية في الحقول كافة وبادية فيها بجلاء، هي الأخذ من السلف والأرتكاز على ما بلغه الماضون من أهل الفن وأرباب التخصص.

(١) ذكر «السيد الخميني» في «أنوار الهداية»: الشهرة في الفتوى قد تكون من قدماء الأصحاب إلى زمن «الشيخ أبي جعفر الطوسي» عليه السلام وقد تكون من المتأخرين عن زمانه: أما الشهرة المتأخرة فإنما هي في التفرّيعات الفقهية، وليست بحجّة، ولا دليل على حجّيتها. وما أسدّل لها - من فحوى أدلّة حجية خبر الواحد، أو تنقيح المناظرة، أو تحليل آية النبأ، أو دلالة «المقبولة» أو تعليلها عليها - مخدوش كلّها. وأما الشهرة المتقدّمة - وهي التي بين أصحابنا الذين كان ديدنهم ضبط الأصول المتلقاة من «الأئمة» في كتبهم بلا تبديل وتغيير، وكان بناؤهم على ضبط الفتاوى الماثورة خلفاً عن سلف إلى زمن «الأئمة الهادين»، وكانت طريقتهم في الفقه غير طريقة المتأخرين، كما يظهر من أول كتاب (المبسوط) (وقد راجعنا الكتب التي كانت مؤلّفة قبل ولادة «الشيخ» أو قبل زمان تأليف (المبسوط)، ك (المراسم) وكتب «المفيد» و«السيد علم الهدى»، فلم نجد ما أفاد «الشيخ الطوسي»، لوضوح عدم كونها متون الأخبار، وأختلاف ألفاظها معها، وبعضها مع بعض. نعم بعض كتب «الصدوق» كذلك. والظاهر صحة كلامه بالنسبة إلى الطبقة السابقة عن طبقة أصحاب الكتب الفتوائية، فلا يبعد أن يكون بناء تلك الطبقة على نقل الروايات المطابقة لفتاوىهم، أو نقل ألفاظها بعد الجمع والترجيح والتقييد والتخصيص، كما لا يبعد أن يكون (فقه الرضا عليه السلام) كذلك، وقريب منه كتاب (من لا يحضره الفقيه) - فهي حجّة، فإذا أشتهر حكم بين هؤلاء الأقدمين وتلقّي بالقبول يكشف ذلك عن دليل معتبر. وبالجملة: في مثل تلك الشهرة مناظرة الإجماع، بل الإجماع ليس إلّا ذاك. فالشهرة المتأخرة كإجماعهم ليست بحجّة، والشهرة المتقدّمة فيها مناظرة الإجماع. أنظر: ج ١ ص ٢٦١. والمسألة محلّ بحث وخلاف وأخذ وردّ بين الأصوليين.

(٢) أنظر: (الأجتهاد والتقليد) ل «السيد الخميني» ص ١٤.

ومن غريب ما نادى به الحداثيون و " التنويريون " الذين يناصبون الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية العدا، ويجاهدون في تقويض هذا الصرح الإلهي وإطفاء هذا النور الرباني، وعجيب ما طالبوا به: الألقاطع عن التراث، وفصل الأستنباط والإفتاء وأنتزاع الأفكار الدينية عن نتاجات الماضين! والأنطلاق في المعرفة الدينية من مُعطيات حاضرة ومباشرة، مبتورة ومنفصلة ومقطوعة عن الماضي بكل ما ينطوي عليه ويعنيه! وإن دَلَّ هذا على شيء، فهو يدلُّ على أمرٍ من اثنين: إما هو سوء نيّة وغرض يريد الكيد ومررض يريد الفتك بالدين، أو هو تيهٌ وضياع، أفرزه الجهل والتخلُّف عن الإحاطة بهذه الفكرة المسلّمة التي تناهز البديهة في جريها بين العقلاء وسيرها وأطرادها في الحقول والميادين كافّة.

فإن العلوم - على أختلافها - تخضع لحقيقة البناء الحضاري المتعاقب والتكامل المتلاحق، فتكامل كلُّ أمة وتجبر الناقص من عطاء سابقتها، وتصحّح عيوبها، وتطوّر نتاجها، وهكذا في أجيال الأّمة والحضارة الواحدة، يتناول الخلف ما بلّغَه وحصل عليه من تركة السلف، ويطوّر ونها ويحسّنونها... نعم، المرفوض والمدان - في التلقّي - هو الجمود والتحصّر، وأن تقع أمة أو طائفة في داء الفخر بتراث الأسلاف والرّهو بآرث الآباء والأعتداد بمجد الأجداد، وهي عاجزة عن مضاهاة شيء من ذلك المجد أو الإضافة إليه، ومحاكاة سلفها ولو في نزر من عطاءه، كما في البيت المنسوب إلى «أميرالمؤمنين» عليه السلام:

إنّ الفتى من يقول ها أنا ذا * ليس الفتى من يقول كان أبي

إن المطالبة التي تدعو الحوزات العلمية وعموم الشيعة إلى نبذ تراثهم وراء ظهورهم، وحثّهم على تجاهله والتنكّر له، وأن يبدأوا في المعارف الدينية وينطلقوا من الصفر!... دعوة مريبة، وفكرة عليلة لا تستقيم وأوليات العلم والفكر.

وما يوغل في التعجّب والغرابة، أنه على فرض أو احتمال وقوع الخلط في التراث، وسؤوب الغثّ فيه بالسامين، أو عدم صلاحيته للحاضر لأي سبب موهوم كان... فلا بدّ من أسس علمية وقواعد يمكن جعلها مناطاً للتقييم ومرجعاً للحكم، لا أن يخضع الأمر لأعتبارات مزاجية وأغراض أهوائية، فينبذ كتاب من رأسه، أو تلقى خزانة مشحونة بنفائس الكتب في المهملات أو المحرقة، لأنها من الماضي، ونحن أبناء الحاضر!

وخذ بأسم التحزُّر والتنوير والإصلاح والتطوير، ما شاء الشيطان من هذا الهراء!
 إن تحصيل العلوم التي عدّناها أنفأً والتمكُّن من آية الاستنباط وفق المنهج الحوزوي
 السائد، (وهناك علوم أخرى، أو قل: هناك شُبّهات تخلط وتُوهم في أمر "علوم" أخرى
 تدّعي لزومها للمرجعية، سيتم تناولها ومعالجتها لاحقاً في الفصل العاشر إن شاء الله)،
 وبلوغ الكفاية فيها، هو الطريق الحصري الوحيد لتحقيق شرط العلم، ومركز أساس في
 جامعية شرائط الفتوى والتقليد... ولا يمكن قبول والركون لأي مصدر أو طريقة أخرى
 تدّعي القدرة على فهم الدين ومعالجة أدلّة الأحكام، ويزعم أربابها أهليتهم للمرجعية
 والإفتاء، ممن لا باع لهم، أو لم يتموا دراسة وتحصيل هذه العلوم الشريفة، وعجزوا عن
 بلوغ الاجتهاد وفق الآلية والطريق التي عليها الحوزات العلمية الشيعية.^(١)

(١) عاشت الحوزة العلمية الشيعية من منتصف الثمانينيات حتى أواخر القرن الماضي، معركة قاسية على صعيد
 مناهج الدراسة وأساليب التحقيق وأدوات الاستنباط وكيفية فهم وبناء المعارف الدينية، بين طرفين كبيرين هما:
 دعاة التجديد والتطوير، مقابل أرباب النهج التقليدي. ولم تكن المعركة جديدة، بل كانت فصلاً من حرب
 ضروس بدأت في العشرينيات، مع جلاء الاستعمار (العلني) من البلاد الإسلامية وأستبداله بأنظمة علمانية
 تتبنى الفكر التجديدي للإسلام، وإن حاربت ولاحقّت رموزه أحياناً (ذلك لأنهم البديل والمنافس المرشّح
 للمستعمر، الذي جاء بالطرفين وزرعها، وها قد بدأت عملية الاستبدال حين دعت الحاجة وجاء الدور في
 عصر "الربيع العربي" فتألق دور «الإخوان» و«الدعوة»!... ولكن الجديد هذه المرّة كان تزامن المعركة
 ووقوعها في ظلّ أضمحلال حوزة «النجف الأشرف» بسبب القمع الصدامي، وشبه تعطيلها في ذلك الحين من
 جهة، ومن جهة أخرى، تحوّل أحد طرفي الصراع في حوزة «قم» إلى السلطة وتولّيّه مواقع عليا في الحكم، ما
 جعل المعركة مصيرية على صعيد الطائفة ومستقبلها، وتندّر نتائجها بمنعطف تاريخي ينتظر الشيعة.

كان الحركيون الإسلاميون والثوريون، هم أبرز دعاة تغيير طرق الاستنباط وآليات الفقاهة والاجتهاد، وقد
 سعوا جاهدين إلى تبديل أسس المرجعية وشرائطها، وجعل الفقه المتحرك (أو "فقه يوبا" كما أصطلح دعائه
 وأربابه)، هو المرتكز في الاجتهاد... وقد أحتدم النزاع في تلك فترة بينهم وبين الحوزة العلمية، وأخذت المعركة
 صوراً شتى، ولم تنته وتحسم إلّا حين تدخّل «السيد الخميني» رحمته الله مباشرة وأنتصر للحوزة والطريقة التقليدية،
 وذلك في بيان تاريخي أصدره، عُرف بـ "بيان رجب"، وجّهه إلى الحوزة والعلماء... وقد جاء فيه:

"ليس ثمة ترديد في أن الحوزات العلمية والعلماء الملتزمين كانوا على مدى تاريخ الإسلام والتشيع أهم
 الحصون الراسخة للإسلام في قبال الهجمات والانحرافات والتحريرات. ولولا الفقهاء الأعزاء لما عُلم أيُّ
 العلوم كانوا سيحملونها الناس بأسم علوم القرآن والإسلام و«أهل البيت» عليهم السلام. إن جمع وحفظ علوم
 القرآن الكريم، وآثار وأحاديث «النبي الأعظم» صلى الله عليه وآله، وسنة وسيرة «المعصومين» عليهم السلام، وتدوينها وتصنيفها
 وتنقيحها، في ظروف شحّة الإمكانيات، وسطوة سلاطين الجور والحكام الظلمة، وما يبذلون من طاقات في
 سبيل محو آثار الرسالة... لم يكن بالعمل الهين.

وليس هذا من باب التعصّب والتقدّيس، ناهيك بالأنس والتعؤد، بل هو من معطيات العلم والعقل، وفي صميم ما يحكم به، مما لا مناص من التزامه، لذا لا مكابرة هنا ولا عناداً، ولا غضاضة في قبول أي بديل يستطيع أن ينافس ويناهض المنهج الحالي، ولكن عليه أن يُقيم أسسه ويشيّد قواعده بشكل علمي تام، لا إعلامي صحفي، يخاطب العوام، ويرفع شعارات خاوية وعناوين جوفاء.



إن هذه الستة التي أستعرضناها، هي المقدمات والعلوم والمعارف التي يجب أن يحسنها المرء ويجيدها ويتقنها، بل يبرع فيها ويبلغ درجة التمكن المطلق والإبداع، ليصبح فقيهاً ويكون مؤهلاً للمرجعية عند تحصيل بقية الشرائط وأكتمالها.

بالعلم ينجو المرء من النظرة التجزيئية التي تبني الرؤية والفكرة والعقيدة الدينية، وأحياناً الرأي والحكم الفقهي، فيرتكز على رواية أو آية، مهملاً عشرات الآيات والروايات التي تخالف مدلولها، وتسوقها إلى معنى ومراد غير ما فهمه التقاطاً وتجزئية!

إن المعارف الدينية بحر زاخر غطّم، لا يُنكف ولا يُنرح، لعلّ سابحاً على ساحله يغيرتُ ببِلل جسمه وقدرته على العوم في ضخله، فيتوهم كشفه ويحسب أنه بلغ منه وفيه ما يكفي! كلا، حتى يغوص في أعماقه ويسبر أغواره، ويبلغ مكامن دُزره ولآله، مما لا يمكن ولا يكون إلاً بالأجتهد المطلق والفقاهة الكاملة التامة، وما تراه من فوضى الإفتاء، وضلال الأفكار والمفاهيم، يعود إلى توهم العلم، وزيف الدعوى فيه.



ونحن اليوم - بحمد الله - نرى نتيجة تلك الجهود في الآثار والكتب المباركة، مثل "الكتب الأربعة" وكتب أخرى للمتقدّمين والمتأخّرين، في الفقه والفلسفة والرياضيات والنجوم والأصول والكلام والحديث والرجال والتفسير والأدب والعرفان واللغة وشتى حقول العلوم المتنوّعة... لعمري، إذا لم نُطلق على هذه الجهود والمعاناة "جهاداً في سبيل الله"، فماذا عسانا نسميها؟! إن الحديث ليطول في البعد العلمي لخدمات الحوزة العلمية، مما لا يسعه هذا المختصر، وبحمد الله فإن الحوزات غنيّة ومتجدّدة بلحاظ منابع وطُرق البحث العلمي والأجتهد، ولا أتصوّر وجود طريقة أنسب للتحقيق المعمّق في جوانب العلوم الإسلامية غير تلك التي كان عليها السلف من العلماء. ويشهد تاريخ ألف سنة من تحقيق وتتبّع العلماء الواقعيين للإسلام على أدياننا في نماء بذرة الإسلام المقدّسة، وغدوّها شجرة وثمرّة... (إلى أن يقول): أما بخصوص أسلوب الدراسة والتحقيق في الحوزات، فإنني أثبتني الفقه التقليدي وأجتهد "الجواهري"، وأرى حرمة التخلف عن ذلك. وقد قرن ﷺ هذا الموقف التاريخي الخطير في مقاطع أخرى من بيانه بالدعوة إلى التوسع العرضي في فروع الأجتهد وموارده ما يلامس معطيات الزمان وتطوراته. أنظر: (صحيفة النور) ج ٢١ ص ٨٨ - ١٠١. ■

ثبوت الفقهة والمرجعية

ولم يترك الشارع المقدّس الأمر في كيفية ثبوت هذا الشرط في الأشخاص، وبيان سبيل التحقّق من توقّفه في العلماء، على عواهنه، ولا تراخى في ذلك ولا تهاون، بل وّضَع آليّة ترسم وتحدّد وتضبط الأمر بإحكام وإتقان، ما يقطع الطريق على الأذعياء ويُسقط في أيديهم، فتراهم يلجؤون إلى المكر والخديعة، والغش والتدليس، والإعلام والدعاية التي تسوّق مرجعياتهم المزيفة، فلا تنتشر إلّا في أوساط عوام مطبقين في الجهل، ومحازين يُسيّسون الدين، ومتمصلحين "يحوطنونه ما درّت معاشهم"!

إن عملية الاجتهاد والفقهة، ثم الأعلمية والمرجعية، وإن أعتقدنا بأنها بعين الله، تشملها رعاية «المولى الحجّة بن الحسن» عليه السلام وتكلؤها عنايته... إلّا أن الأمر على صعيد التكليف الشرعي، والعمل به، ليست قضية غيبية، ولا تُدخل المكلف في طلاس وأحاجي تنقل الخطاب إلى العجز والاستسلام فالأنقياد الأعمى. لقد أحكمت الضوابط الشرعية الأمر وقننت له لتقطع الطريق وتغلق باب الأذعاء، وتمنع من هذا الميدان المقدّس وتنفي من هذا الحمى الأقدس كلّ متوغّل يمارس العبث والاتجار بالدين، وكلّ مزيف يريد الدعوة إلى نفسه وجزّ النار إلى قرصه، والصعود على أكتاف الناس، بأنتحال مقام نيابة ولي الله وحجّته! وما تراه من مظاهر وحالات مستجدة غزت ساحتنا الإيمانية، تتناول طرُقاً خاصّة في تلقّي العلم، وتحدّث عن أسباب غير طبيعية وسبل خارقة في الوصول إليه وتحقّقه، وعوالم غيبية يلفّها الإبهام، بلغها هذا وأدركها ذلك، ما يسمح له، بل يستدعي، أتباعه وتقليده!... هو شيطانات تدلّس وتخدع، وتلبس الحقّ وتخلطه بالباطل، وترفع المصاحف على رماح دجلها، وتلوّح به على أسنة زيفها، وهي تنادي بـ "كلمات حق":

المروي في (الكافي): مَنْ أخلص لله سبحانه أربعين صباحاً، تفجّرت من قلبه على لسانه ينابيع الحكمة. وحديث «النبي» صلى الله عليه وآله: ليس العلم بكثرة التعلّم، وإنّما العلم نورٌ يقذفه الله في قلب مَنْ يحب، فينفتح له، ويشاهد الغيب، وينشرح صدره فيحتمل البلاء، قيل: يا «رسول الله» وهل لذلك من علامة؟ قال صلى الله عليه وآله: التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والاستعداد للموت قبل نزوله.

وخبر «عنوان البصري» عن «أبي عبدالله» عليه السلام الذي فيه: ليس العلم بالتعلم، إنما هو نور يقع في قلب من يريد الله تبارك وتعالى أن يهديه، فإن أردت العلم فأطلب أولاً في نفسك حقيقة العبوديّة، وأطلب العلم بأستعماله وأستفهم الله يُفهمك.

وفي (مُنية المرید) عن «النبي» ﷺ في وصيّة «الخضر» لـ «موسى»: يا «موسى» وَطَنَ نفسك على الصبر تَلَقَّ الحِلْمَ، وأشعر قلبك التقوى تَلِّ العِلْمَ، ورَضَّ نفسك على الصبر تخلص من الإثم. وفي الخبر أن «عيسى روح الله» على نبينا وآله وعليه السَّلَام كان يقول للحواريين: ليس العلم في السماء فينزل إليكم، ولا في تخوم الأرض فيصعد عليكم، ولكن العلم مجبول في قلوبكم، مركّوز في طبائعكم، تخلّقوا بأخلاق الروحانيين يظهر لكم. ورُوي أنه قال لـ «بني إسرائيل»: يا «بني إسرائيل» لا تقولوا العلم في السماء، من يصعد يأتي به، ولا في تخوم الأرض من ينزل يأتي به، ولا من وراء البحار من يعبر يأتي به، العلم مجبول في قلوبكم، تأدّبوا بين يدي الله بأداب الروحانيين وتخلّقوا بأخلاق الصديقين، يظهر العلم من قلوبكم حتى يعطيكم ويغمركم.

إنّ هذه الأحاديث وأمثالها، لا تلغي الكسب والتحصيل بحال، ولا هي بصدد تعطيل سُبُل التعليم وطرقه الطبيعية السائدة، والأنتقال إلى رياضات تنزل الوحي من السماء، أو تربط صاحبها بطاقات الجن وقدرات العوالم الأخرى، ولا تريد الأستعاضة عن علوم الحوزة باللجوء إلى العلوم الغربية كعلم الحروف والأعداد والجفر والرمل^(١)...

(١) من المآسي التي تعيشها ساحتنا الإيرانية أن تناهبتها خطوط وتيارات تجهيلية ألقته بين إفراط وتفریط، فتشطرّ ضرعيها: دجالون يتّجرون بالغيب، يزعمون المعجزة في العلم والكرامة وخرق العادة في بلوغه، يقابلهم "تنويريون" حسيّون، يرفضون ما لا يألفون، وينكرون ما يقصرون عنه من علوم، ويحذون ما لا يجيطون به من عوالم! منهم من يحارب العلوم الحوزوية التقليدية، ومنهم من يتنكّر لغير الطرق الظاهرية وينفي وجودها... وقد تناول «السيد مصطفى الخميني» عليه السلام في (تفسير القرآن الكريم) أمر «العلوم الغربية» وبحث فيها وفصل بعض الشيء. وقد أحببت أن أنقل جانباً من دراسته، ليقف عليها مدّعو التزام «خط الإمام» من الإسلاميين السياسيين، أو حتى من بعض الفضلاء الحوزويين، وقد سُئل عن قول «أميرالمؤمنين» عليه السلام: "أنا نقطة تحت الباء" وقوله: "لو شئت لأؤقرت سبعين بعبراً من باء ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾"؟ فأجاب غير مبال ورّد غير عابئ ولا متوان: "ليست الباء عندي إلا حرف جرّ، وما سوى ذلك ترّهات"! إنهم يوصدون كلّ باب يفتح أفق الفكر ويضيء على ما وراء الحسّ والطبيعة، مما يجهلون، ولنقل: ما لم يسعفهم وقتهم في تحصيله أو مجرّد الأطلاع عليه والإلمام به (إذا أردنا التماس العذر لهم)، ويعدّون هذه القضايا والأفكار في



الزّهات ويحسبونها من الخرافات، ويزدرونها ويعدونها مقولات تُسفه العقل ولا حظ لها في دُنيا العلم! والحال أن من نافلة القول، إن هجر بعض العلوم وغياب تداولها (بين الناس وحتى في الحوزات)، وأستغراب بعض العوالم وأستهجان ما يصاحبها، لا يُبطلها ولا يغيّلها ولا ينفىها، ومن المسلم أنه لا يسمح بجحدها وإنكار وجودها، وإذا كان لهذا السلوك وجهاً وعُثر له على موقع وتحمل فتنهمناه إن صدر عن عوام الناس، فهو - بلا شك - مرفوض ومُدان ومستهجن إذا صدر من العلماء. وقد أبتلينا بين هؤلاء العلماء الحسين المغرورين، وأولئك الأعداء الذين لم يدرسوا يوماً في حوزة، أو درسوا ولكن لم يقطعوا شوطاً ومرحلة يعتدُّ بها، وقدراً يبلغ بهم الكفاية، يبيع لهم الأدعاء ويسمح بالتصدّي للمرجعية والإفتاء، ثم يزعمون أنهم تلقّوه نوراً قُدِف في قلوبهم، وأنه أهمُّ إليهم إلهاماً!...

يذكر «السيد مصطفى الخميني»^١، وهو فقيه فيلسوف، في الجز الأول من تفسيره ابتداءً من ص ١٤٥: أعلم أن علم الحروف والأعداد من العلوم الشريفة، وهو يتكفل العلوم الغربية، ولها مبادئ علمية وحسابات دقيقة، وله أرباب وأصحاب يشتغلون به في الأزمنة الطويلة، وفيه كتب كثيرة مطبوعة وغير مطبوعة، ومنه يشتق علم الجفر والرمل، ولا شبهة في أن الجفر من العلوم الشريفة، وقد وردت فيه آثار وأخبار (كما في (الكافي) ج ١ ص ١٨٥، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، و«بصائر الدرجات» ص ١٧٠ - ١٨١). وقال «العلامة المجلسي»^٢: إنه كان يصرُّ شديداً أن يتعلّم الجفر الجامع، عن شيخه وملاذه «البهائي»^٣، وهو يأبى أن يعلمه، وآخر الأمر مات ولم يتمكن من إرضائه، ولكنه نقل عنه^٤ أنه قال: إن لي الجفر الجامع على وجه التمكّن من إخراج «قواعد الأحكام» لـ «العلامة»^٥. ومعنى هذه العبارة واضح عند أهله، وإجماله: أن له إمكان القبض والبسط، والتكسير والرد، حسب القواعد المحرّرة، بحيث إذا سُئل عنه، ما (قواعد) «العلامة»؟ يجيب بجميع القواعد من أولها إلى آخرها.

ولسْتُ أنا أهلاً لذلك، ولكن كان العلامة «الشيخ زين العابدين»، المعروف بـ «الإمام الأبهري»، من أكابر هذا الفن، وقد وجدت عنده بعض مخطوطاته، التي لو كان صرف عمره الشريف في تأليف العلوم الظاهرة، ربما بلغت مصنفاته - حسب ما قال - بمقدار مصنفات «المجلسي»^٦. فبالجملة: رأيت في محلّه تقاسيم الحروف إلى أقسام عديدة: نارية ونورية ومائية وترابية وهوائية، وفي هذه التقاسيم لطائف وذوقيات وخواص وأثار، وعليها مباني الطلسمات والمخططات، وإليك نبذة منها إجمالاً:

تنقسم باعتبار إلى الحروف الأبجدي والأبثني والأهطمي والأيقفي وغير ذلك.

أما الأبجدي فأعلم أن في رواية عن «أبن عباس»: أن أول كتاب أنزله الله تعالى من السماء، أبو جاد (محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر) لـ «القاضي علي دده» م: ٩٩٨ هـ، ص ٢٦). قال «أبن عباس» في معناه: أبي جد، أي أبن «آدم»^٧ من النهي بسبب نسيانه، وجدّ في أكل الشجرة. هوّز، أي نزل من السماء إلى الأرض. حطّي، أي حطت عنه ذنوبه بالتوبة. كلمن، أي أكل من الشجرة ومنّ عليه ربه بالتوبة. سعفص، أي أخرجه ربه من نعيم الجنة إلى كدر الدنيا. قرشت، أي أقر بالذنوب وسلم من العقوبة (المصدر السابق). أنتهي... وقيل: كلمات أبجد - أي المركبات الأبجدية - أسماء ملوك أصحاب الأيكة من العمالقة، وقيل: من غيرها، وتكون تلك الحروف رموزاً إلى المعاني العجيبة والدقيقة، وقد ورد في الخبر: "خذوا معني أبجد، ففيه عجائب كثيرة: الف، آء الله، باء بهجة الله، جيم مجد الله، دال دين الله، هاء هاوية، واو ويل، زاء زاوية في النار"، وهذه ليست من العجائب، بل العجائب هي العلوم المبتنية عليها، وأعظمها علم الجفر، وأهمها الجفر الجامع الوارد في الخبر القطعي: "عدنا الجفر الجامع ومصحف فاطمة" (الكافي ج ١ ص ١٨٦).





وأما الأبتئي فهو تركيب آخر متَّخَذَ عما نَسَبَ إلى «النبي» ﷺ عن حروف المعجم قال: "هي أ ب ت ث وهي عربية، وفيها أسرار جميع الكتب والصحف المنزلة" (شمس المعارف الكبرى) ص ٣٠٤، لأنه بها يمكن كشف جميع الكتب السماوية قبل نزولها. ولذلك وَرَدَ: أنه كان يقرأ الآيات قبل نزولها. والله العالم. وفي تركيب الأبتئي الألف التي هي حرف الذات الأقدس تعالى، هي الأول وهي الآخر من الياء، وهما تسمى الهمزة لقبولهما الحركة، وهي من حروف اللين، المتقوِّم بها جميع بُنية التراكيب باختلاف الأشكال والقوالب، فهو مثاله تعالى في تقويم الحروف. وأما الأهطمي فهو تركيب «الفهلويين» وكثير من أرباب الحِكْم، الذي يكون من الحلق إلى الشفة، إشارة إلى نزول الوجود من الأعلى إلى الأدنى، ومن المبدأ في قوس النزول إلى حاشية الوجود، وهي الهويلى والشفة، ثم منه يصعد، وهكذا.

وهذا هو تركيب الحروف بحيل أربع على ترتيب العناصر الأربعة: فالحروف النارية تركيبها هكذا: "أهطمفشد"، والهوائية هكذا: "بوينصفض"، والمائية هكذا: "جزكس قنظ"، والترابية هكذا: "و ح ل ع ر خ غ"، وإعراب الأولي الفتح، والثانية الضم، والثالثة الكسر، والرابعة الجزم. وأما الأيقفي وهو تركيب الحروف بحيث يكون ما يكتب برقم واحد من الأرقام الهندية، متَّصلاً واحداً والجملة واحدة. ثم إنها تنقسم باعتبار آخر: إلى المنقوطة وغير المنقوطة المعبر عنها بالناطق والصامت، وكل قسم منها أربعة عشر حرفاً على عدد «المعصومين» ﷺ.

وباعتبار ثالث: إلى المفردة والمتاني والثالث، باعتبار وجود الشريك وعدمه، وباعتبار وحدة النقطة وكثرتها. وبعبارة أخرى: ما لا شريك له في الحروف المقطعة يسمى مفردة، وهي الألف والكاف واللام والميم والنون، وهكذا، وما لها شريك واحد يسمى بالمتاني، كالدال والذال إلى الفاء والقاف، وما له الشريك - أي في الكتب والرسم - أثنان يقال له: الثالث، كالباء إلى الخاء المعجمة في الترتيب الأبتئي، وهو المتعارف عليه اليوم بين الناس. وغير خفي: أن هنا اعتباراً آخر في التسمية وهو أن ما له النقطة الواحدة يقال له: المفردة، والمنقوطة بالنقطتين يسمى بالمتاني، وبالثلاثة بالمتالث. وقيل في الاعتبار الأول: ينقسم إلى المحركات والمتشابهات، فالمحركات ما لا تشابه له في الخط، والمتشابهات ما له مشابه واحد أو أكثر مأخوذين من قوله تعالى: ﴿مِنَّةٌ ءَأَيْدٍ مُّحْكَمَتٌ هُنَّ أُمُّ الْكَيْتَبِ وَأُخْرُ مُنْشَبِهَتٌ﴾ (آل عمران).

وينقسم بالاعتبار الثالث من الأقسامات الرئيسة: إلى الملفوظي والمسروري والملبوبي. والملفوظي هو الحرف الذي يتلفظ في اسمه بثلاثة أحرف، ولا يكون أوله عين آخره، كالألف والجيم والسين والشين وغيرها. والمسروري مثله، إلا أن أوله عين آخره، كالنون والميم والواو، "نمو"، "منو"، وتسمى بالحروف المستديرة أيضاً. وأما الملبوبي فهي الحروف التي يتلفظ في أسمها بحرفين، كالباء والتاء ونحوهما، وتسمى أيضاً بالحروف القلبية، وتركيبها هكذا: "حظير"، "ثبت"، "خفظز".

وينقسم رابعة: إلى المفاصلة والمواصلة. والأولى: هي الحروف التي لا تتصل بها بعدها وإن تتصل بها قبلها، كالألف ونحوه، وهي ستة تركيبها: "أو ذر زد"، والستة، الأيام التي خلق الله السماوات والأرض فيها، والخمسة، الطيبة مع الرب الغفور، كما يكتب عندنا بصورة ستة، وخامسه إلى النورانية والظلمانية، وسادسه إلى المدغم فيها لأم التعريف، كالدال وهو الدائم، وإلى المظهرة، وهي كالألف وهو الأحد، وهنؤلا أربعة عشر بعدد «المعصومين» ﷺ أيضاً، وبعدد أربعة عشر من منازل القمر التي هي ظاهرة، وفوق الأرض أبداً، والأربعة العشر التي هي مخفية، وتحت الأرض دائماً. وهذه مختصرة قدمنها لمقصود متناً يأتي في سائر المقامات، وتفصيلها يُطلب من محالها.



والحق إن هذه الأحاديث مما يُستدل ويُستأنس به كشاهد على التوفيق الإلهي والتسديد الرباني والمدد الغيبي، المتفرّع عن الجدِّ والأجتهاد في التحصيل، والنتاج عن التفاني في ذلك وبذل أقصى الوسع دون تقصير، ما يستنزل الرحمة ويحلب الفيض الإلهي، ويفتح أبواب العطاء الرباني، المتمثّل بـ "النور" الذي يقذفه الله في قلب مَنْ يشاء (والمشيئة هنا من قبيلها في الآية الكريمة ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَنْ تَسْلُنَ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل)، ونظيراتها، أي بلطفه وأمره، لأن المهتدي أختار وسعى وأخذ بأسباب السبيل و "النجد" الذي مضى فيه)... ما يخلق ويوجد قدرة تأخذ بيد صاحبها، أو قُل ملكة ترفد ما بلغه من التحصيل، وتدعم ما صار إليه من علم، فيحظى بحسّ سليم، ويتمتع بذوق رفيع، يمنعه من سُقم الآراء، ويحصّنه عن خطل التكلف والتعسّف، ويجنبه

←

ومن العجيب ما صدر عن (تفسير المنار)، حيث قال: "والفاتحة مشتملة على مجمل ما في القرآن، وكل ما فيه تفصيل للأصول التي وُضعت فيه، ولست أعني بهذا ما يعبرون عنه بالإشارة ودلالة الحروف، كقولهم: إن أسرار القرآن في الفاتحة، وأسرار الفاتحة في البسملة، وأسرار البسملة في الباء، وأسرار الباء في نقطتها، فإن هذا لم يثبت عن «النبي» ﷺ وأصحابه، ولا هو معقول في نفسه، وإنما هو من مخترعات العُلّة الذين ذهب بهم الغلو إلى سلب القرآن خاصته وهي البيان" (تفسير المنار) لـ "تنويري" "محمد عبده" بقلم خَلْفه «محمد رشيد رضا» (ج ١ ص ٣٥) أنهت. والعذر عنه جهله بالمعارف الإلهية والرموز الخفيّة على الخواص، فضلاً عنه، وهو من العوام لدى أولي البصائر والأبصار، كيف وقد ثقل على الناس ما أتى به «المولوي» في القرن الثامن:

ما رميت إذ رميت فتنه أي ❖ صد هزاران خوشه اندر حفته أي

آفتابی در یکی ذره نهان ❖ ناگهان آن ذره بگشاید دهان

ذره ذره گردد أفلاك وزمین ❖ پیش آن خورشید چون جست از کمین

ولو كان يسمع ذلك ويخطر بباله مثله، لكذّبه وأهانته، لعدم معقولية مثله، واليوم تبيّن أمر القبلة الذرية ومسألة تفكيك البروتون والنوترون وقصة القبلة الهيدروجينية، وغير ذلك من الأسرار الكامنة تحت الطبائع الظاهرة. فيكون هذا النظام الشمسي في كلّ ذرة موجوداً بوجه يناسبه، وسنورد في الباب الأخبار الواردة عن «أئمة الكتاب» و«أرواح الأصحاب» و«أهل البيت» الذين أمرنا أن نأخذ العلوم عنهم ونأتي أبوابهم، وهؤلاء المحجوبون عن العترة الطاهرة والأئمة الباهرة عليهم صلوات الله تعالى قد أصبحوا على شفا حفرة من النار وأبطلوا عمرهم في ما لا يعني، والله يعصمنا من الزلل والخطأ، ولمثل هذا الحجاب الكبير وقعوا في حيص بيص، ولم يتمكنوا من درك الحقائق والمعجز والعلوم السرية والغريبة التي تكون عند «أهل البيت» ﷺ، كيف وقد سمعت عن شيخنا «البهائي» ما قال... ثم يذهب «السيد مصطفى» ويأخذ في بعض التفاصيل.

رحمك الله أيها السيد الجليل، لو كنت بيننا ونظرت إلى توغل فكر «محمد عبده» وجماعة «المنار» و«الإخوان» والحدائث والتنوير والعصنة، وتسوّبه إلى أجواء وأوساط شيعة (يؤمنون - في المفترض - بـ «أئمة الكتاب» و«أرواح الأصحاب» و«أهل البيت») بأسم الدعوة والثورة، وعلى أيدي منها من ينتسب إلى أستاذك ووالدك! ■

ركاكة البرهان ووهن الدليل ولَبَسَ الفكر، فيأمن من التيه عند تدافع الأقوال وتعارض الحجج وتناقض البيئات وتداخل الأدلة وتصادمها، وينجو من معترك قدها بعضها في بعض، ويخلص من مخاض يعلو فيه بعضها على الآخر... فيصيب بـ "النور" مؤاظن الحق، ويهتدي لإدراك المراد الجدّي والغرض الحقيقي للشارع المقدّس، وينجو من الهلاك والضياع في الجهل المرّكب، فلا علم مطلق هنا، وكلّ ما لدينا ناقص يفتقر إلى الهداية والتوجيه، وقليل يطلب الجبر والإكمال والإرشاد والتسديد. والويل لمن ركن إلى قصوره وتقصيره، وبتّ وجرّم، معتمداً على علمه، وقد علم شيئاً وغابت عنه أشياء.

فأمر العلوم والمعارف الدينية وإدراك الحقائق الإلهية لا يتعلّق بمجرّد التحصيل ولا يتوقف على الكسب فحسب، فلربّ عالم ووقف على الأدلّة، ولكنه عجز عن إدراكها، بمعنى هضمها وأستساغة السليم الصحيح من الفاسد السقيم، وما يستدعي طاقة وعاملاً وعنصراً مصاحباً، هو التقوى، في النهاية والخاتمة... إنه تركيبٌ وتوليف لا يتقوّم إلاّ بعنصر لاحق وسبب مُلازم تابع، يخلق "البصيرة" ويقطع التداخل والتشابه في الأدلّة والحجج، وما يُوجد الشبهات، فيفرز - على سبيل المثال - البيع عن الربا، والتوكّل عن التواكل، والجبر عن علم الله... لذا تراه يتهاوى بأفتقاد التقوى، ويستحوذ فيه الشيطان على أوليائه بمجانبة العدالة، وهي الملكة والشرط التالي والمصاحب والمقترن بالعلم.

ولكن هنذا كلّهُ فرع أصل أصيل، هو كسب العلم والتحصيل...

فلا يقبل القول بالأجتهد ولا تُسمع دعوى الفقاهاة والتخصّص ثم المرجعية إلاّ ممن أنقطع للعلم، وأنفق أوقاته ووقف جهده عليه، وأستنزف أيامه وعمره كلّهُ في معاناته، حتى أعطاه بعضه، فنبعّ وحدّق، ومهّر وأتقن، وثقف وأحكّم، فتخرّج وأجيز، وأخذ بين أهل العلم مكانه وتوسّط باحته، وصار ممن يُشار إليه بالبَنان ويُرمى بالأبصار.

لا سبيل للفقاهاة والأجتهد والمرجعية، ولا أهلية للتقليد والأتباع إلاّ لمن أستجلنى غوامض العلم، وأستقرئ وغاص في دقائقه، ونقّب في غرائبه ونوادره، وأحصى أشتاته، وأستقصى أطرافه، حتى طال باعه، وترسخت قدمه، وأصبح بين أقرانه منقطع النظر، وغداً إمام عصره غير مدّافع، ورئيس فنه غير معارض.

وما سوى هذا وخلاف ذلك، فتتهريج وتسييس، وفوضى وتدليس... فلا أحد يوحى إليه اليوم، ولا رهان على "نور" حل في روح وتألّق في شخص وهو جليس داره ورهين بلده، منصرف إلى تجارته، أو منشغل بالسياسة وبمتابعة التلفاز وملاحقة برامج الفضائيات، لم يشد الرحال إلى حوزة علمية، ولا أشتغل ولا حصل، ناهيك بأن تعمق وتبحر حتى فرغ وتخرج... وكل ما يملك: دعوى حلول النور، وأنطبق أحاديث الفيض الإلهي على شخصه.

العلم ليس بهذا الهوان الذي يتصوّره بعضهم أو يُصوّره لأتباعه، ويجسبه الأتباع في زعيمهم، وهو أعزُّ - على سبيل المثال - من المال، وأنت لا تجد أحداً يدّعي الغنى والمكنة وبلوغ الثراء أستعانة بطرق الغيب واللجوء إلى القدرات الخارقة في كسبه وتحصيله، فيزعم "الأسم الأعظم" أو معرفة "الإكسير" الذي يحيل الرصاص ذهباً! والرياضات الروحية التي تستنزل (في المفترض) علم الدين (وهو غذاء وعلاج الروح) نوراً يُقذف في القلوب، دونها مشقة أو أقل منها جهداً وكلفة علم الطب وما يعالج الأبدان ويكفي صاحبه الأمراض، ولم يدع أحد بلوغه "مسحة الشفاء" والأستغناء بها عن الطب والأطباء، (وإن فعل تجده مثلاً حقاً بالشعوذة بعد أن تفضحه معالجاته حين تهلك الناس)!

ومع أن الأمر غير ممتنع عقلاً، ولا هو محال، بل ممكن وجائز الوقوع، لكن دون ثبوتة في شخص وتحقق مصداقه في فرد، خرط القتاد! فلا تقبل هذه الدعوى من كائن من كان، وهي إن أتفتت لعارف سالك كامل، ومرتاض مخلص صادق، فرآها في نفسه، وبلغ فيها القطع واليقين، فهي حجة عليه هو لا على غيره، فأدلة الإفتاء والتقليد لا تشمل هذا المورد بحال، تماماً كما تُرفض الرؤى والمنامات، ومنها صادقة، وفيها نبوءات، ولكن لا يعول على شيء من هذا ولا ذاك في الإفتاء، فلا حجة لها.

ولا سيما أن في وقوعها لبس على عدّة أصعدة، كموضوع ومورد العلم المنكشف، وهل هو في المغيبات من حوادث ووقائع، أو في المفاهيم والأفكار، أو في الأحكام الشرعية، وهل هو حجة - على المنكشف له - فيها كلها؟ فإذا "أنكشف" لأحد ما يخالف الضروري من الدين كحُرمة شرب الخمر ووجوب الحجاب، هل له أن يعمل به ويعتمد عليه؟

هل لمرئاض أن يعمل بكشف "النور" الذي حلَّ فيه ويمثل لمنام رآه، يؤمر فيه، على سبيل المثال، بذبح ابنه كما كان من أمر «إبراهيم» في ابنه «إسماعيل» ﴿قَالَ يَبْنَئِي إِنِّي آرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَنَابِتِ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ (الصافات)؟! ... لم يقل بهذا أحد، ولم يفعله مدَّع!

وكذا في ماهية هذا الفيض و"النور" المدَّعى، وطبيعة الصور التي تترأى للشخص، هل تحكي حقائق فعلاً أم هي نسج خيال؟ هل هي نتاج رُقيّ وفيض وعطاء رحماني، أم سقوط وأستحواذ وتلبُّس شيطاني؟ مَنْ له أن يميِّز بين هذا وذاك، ولربما تداخلت الدائرتان وتقاطعتا في عدَّة نطاقات من القدرة على الفعل والتأثير والنفوذ!

يقول «العلامة السيد حسين البروجردي» عليه السلام: إنَّ هذه الأخبار وغيرها مما يستفاد منها أنَّ من العلوم الحقَّة ما يحصل للإنسان بالإقبال على مراسم العبوديَّة، وملازمة التقوى، والأعتدال في الأقوال والأفعال والأحوال، وهذا هو الذي ربما يسمُّونه بالكشف الذي هو لغة رُفَع الحجاب، يقال كشفت المرأة وجهها أي رفعت نقابها، وعندهم هو الأطلاع على ما وراء الحجاب من الأمور الحقيقية، سواء كانت من الصور المثالية، أو من المعاني الغيبية، ويسمى الأوَّل بالصوري والثاني بالمعنوي، فالصوري ما يحصل في عالم المثال من طريق الحواس الخمس التي لها الإحاطة العنصرية، والمدَّة الزمانية، سواء كانت تلك الإحاطة من طريق المشاهدة، كرؤية المكاشف صور الأرواح أن تتجسَّد وتترأى في صور الأجساد الماديَّة إمَّا بإرادتها أو بإرادة الرائي أو غيره، وإن كان الكلُّ بمشيئته سبحانه، ومن هذا الباب رؤية «جبرئيل» عليه السلام في صورة «دحية الكلبي» ^(١)، أو في غيرها من الصور، بل وكذا

(١) «دحية بن خليفة الكلبي» من أصحاب «رسول الله» صلى الله عليه وآله وسلم، عُذَّ من المقلِّين في الفتيا، هو الذي دخل «المدينة» يوم الجمعة قادماً من «الشام» بتجارة، والطبول تُضرب بين يديه لإعلام الناس، و«النبى» يخطب في المصلِّين، إذ تركوه - إلا عدَّة يسيرة - ونفروا إلى القافلة، فأنزل الله فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْهَوٍ وَمِنَ التِّجْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة). وكان يُضرب به المثل في حُسن الصورة، بعثه «النبى» صلى الله عليه وآله وسلم برسالته إلى «قيصر» يدعوه إلى الإسلام. شهد «اليرموك»، ونزل «دمشق»، وعاش إلى عهد «معاوية»، ومات نحو سنة ٤٥ من الهجرة.

وقد ذهب العلامة المحقِّق «السيد جعفر مرتضى العاملي» أو مال إلى نفي تمثُّل «جبرئيل» عليه السلام بصورة «دحية» هذا، كما في «الصحيح من سيرة النبي» ج ٤ ص ٣٩٤، وح ٢٧ ص ٢٤٣. ومواقع أخرى.

في الصورة التي رآها «رسول الله» ﷺ أول البعثة، فقد ملأ «جبرئيل» الخافقين، بل وكذا رؤية غيره من الملائكة حتى الذين كانوا يزاحمون «الأئمة» عليهم السلام في منازلهم، ويتكئون في فرشهم، وكانوا يلتقطون من زغبهم^(١).

ومشاهدة أرواح الذين أنتقلوا من هذا العالم إلى عالم البقاء، كما قد يتفق لبعض الصُّلحاء، بل وكذا الأشقياء، ومشاهدة النعمة والنقمة الحاصلين لهم كما لبعض الناس، بل قد يشاهدون اللهب والنيران المتوقدة المشتعلة من قبور بعض الفجار.

ومن هذا الباب مشاهدة الجنِّ والشياطين الذين هم من الأرواح السفلية الظلمانية، غير إن هذه الرؤية قد تكون بعروض التجسُّم للأرواح، فيشترك حينئذ في رؤيتها جميع الخلق، أو بتغيُّر في أحوال الرائي، بحيث ينكشف له شيء من الملكوت، فيختصُّ الرائي بالرؤية دون غيره، ومن هذا الباب - ولو من بعض الجهات - إراءة «الإمام الصادق» عليه السلام ملكوت السماوات والأرض لـ «أبي بصير» و«جابر» وغيرهما^(٢).^(٣)

إن أولياء الله الصادقين من أهل الكشف والبصيرة، الذين يصلون في الرياضة هذه الحدود الخارقة، ويبلغون وينالون تلك النتائج الباهرة، تراهم يخفون أمرهم ويكتمون سرهم ولا يذيعون من حالاتهم شيئاً، وتجدهم منصرفين إلى شأنهم، لا يخوضون في الفقه، ولا يفتون، ولا يتصدون للمرجعية، وإن فعل أحدُّهم، فهو لن يُقجم علوم العرفان والحكمة، ناهيك بما تلقَّاه ووصله من مكاشفات وفيوضات، لا يقحمها في الأستنباط والأستدلال بأي نحو، ولا يُلزم مقلَّديه ولا يكلفهم إلا بما بلغه من أدلة الأحكام وفق النهج الطبيعي والطريق التي عليها فقهاؤنا ومراجعتنا كافة.

(١) عن «أبي حمزة الثمالي» قال دخلتُ على «علي بن الحسين» عليه السلام وهو يلتقط شيئاً وأدخل يده وراء الستر فناوله من كان في البيت، فقلت: جعلت فداك هذا الذي أراك تلتقط، أي شيء؟ فقال: فضلة من زغب الملائكة نجمعه إذا جاؤنا نجعله سخاباً لأولادنا (خيطٌ ينظَّم فيه خرز أو قرنفل تلبسه الصبيان والجواري كقلادة). قال: قلت له: جعلت فداك، وإنهم ليأتونكم؟ قال: يا «أبا حمزة» إنهم ليزاحموننا على تكأنتنا. (بصائر الدرجات) ص ١١١.

(٢) ذكر «المجلسي» في «إيضاح» له: إراءة ملكوت السماوات والأرض يحتمل أن يكون ببصر العين بأن يكون الله قوياً بصره حتى رأى ما فيها، وأن يكون المراد رؤية القلب بأن أثار قلبه حتى أحاط بها علماً، والأول أظهر نقلاً والثاني عقلاً، وأما حمله على أنه رأى الكواكب وما خلقه الله في الأرض على وجه الاعتبار والأستبصار وأستدل بها على إثبات الصانع فلا يخفى بعده عما يظهر من الأخبار. أنظر: «البحار» ج ١ ص ٤٢٦.

(٣) (تفسير الصراط المستقيم) لـ «السيد حسين البروجردي» تحقيق «الشيخ غلام رضا مولانا» ج ١٢ ص ٦١.

فالفتيا ليست ألعوبة ولا مزحة، ولا هي فوضى أو مسابقة يتنافس فيها الصبيان وأنصاف العلماء وكلّ تلعبه! إنها لا تكون إلا في أهلها ولا تصح إلا منهم، كما نقل عن «الإمام الصادق» عليه السلام: " لا يحلُّ الفتيا لمن لا يصطفى من الله تعالى بصفاء سرّه وإخلاص علمه وعلايته، وبرهان من ربه في كلّ حال، لأن من أفتى فقد حكّم والحكم لا يصح إلا بإذن من الله عزّ وجلّ وبرهانه، ومن حكم بالخير بلا مُعانة فهو جاهل مأخوذ بجهله ومأثوم بحكّمه... وقال «النبي» صلى الله عليه وآله: أجرأكم على الفتيا أجرأكم على الله عزّ وجلّ، وأولاً يعلم المفتي أنه هو الذي يدخُل بين الله تعالى وبين عباده وهو الحائر بين الجنة والنار... وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام لقاضٍ: هل تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: فهل أشرفت على مُراد الله عزّ وجلّ في أمثال القرآن؟ قال: لا. قال عليه السلام: إذا هلكت وأهلكت... والمفتي يحتاج إلى معرفة معاني القرآن، وحقائق الشُّنن، وبواطن الإشارات، والآداب، والإجماع والأختلاف، والأطلاع على أصول ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه، ثم إلى حُسن الاختيار، ثم إلى العمل الصالح، ثم الحكمة، ثم التقوى، ثم حيثنذ إن قدر ^(١).

نحن ملزمون بضوابط وحدود شرعية، ولا شأن لنا بـ "حقائق" قد تنكشف لأهلها، ولا حتى بما يدعى أنه واقع الأمر في علم الله! فلربّ كاسب أو موظف حليق يخالط النساء في معاشه، خير وأتقى من مُلتح لا يترك صلاة الجماعة، ولربّما كان الله سبحانه راضٍ عمّن نراه نحن في العُصاة، وساخطاً على من نعدّه في العبّاد الزهّاد!... لا شأن لنا بهذا وذاك، نحن ملزمون ومكلفون بالأحكام الشرعية الظاهرية التي تحكم بعدم الأقتداء وأداء الصلاة خلف ذاك الفاسق، وعدم الأخذ بشهادته، وإن كان في واقعه من الأوتاد.

إن الشارع المقدّس الذي لم يسمح بفتح هذا الباب، أراد أن يغلق سوق الدعاوى، ويوصد حوانيت المزاعم، ويسدّ طرق العبث والأتجار بالدين، ويقطع شبل خداع المؤمنين المستضعفين من أيتام «آل محمد» عليهم السلام. والوحيد - حصراً - الذي يقترّ الشيعة أنه مطّلع على المسطور في اللوح المحفوظ، وأنه عالم جازم بالحكم الواقعي الذي يريده الله، هو إمامنا المعصوم: «الحجة بن الحسن العسكري» عليه السلام، لا غيره ولا سواه.

(١) (مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة) المنسوب إلى «الإمام الصادق» عليه السلام ص ١٦.

يبقى سؤال: كيف تثبت الفقاهاة ومن بعد المرجعية؟

هناك وضع يتسالم عليه العقلاء، وعُرف حاكم في كلِّ حقل تخصصي يضبط أمر ثبوت التخصص والأحتراف في الأشخاص وكيفية تحقُّقه فيهم، وكيف يصبح أحدُهم أهلاً لممارسة العمل في ذلك الحقل، ويغدو كُفئاً للرجوع إليه فيه، وكذا ما يُثبت بلوغه مرحلة الإبداع ووصوله مستوى التخصص العالي، سواء في التجديد أو في الابتكار والأختراع... فالتخصُّصات في العلوم التجريبية أصبحت لها معاهد وجامعات وأكاديميات منمَّمة، تبنَّت آلية منح وإصدار صكوك وشهادات ممضاة من قبَلها، معتمَدة ومسجَّلة رسمياً فيها، فحتى يحقُّ لأحدٍ ممارسة الطبِّ - مثلاً - عليه أن يبرز الشهادة التي مُنحت له في هذا الحقل، ومن أي الجامعات حصل عليها؟ ويتفاوت اعتبار الشهادة حينها ويختلف حسب مكانة الجامعة، وأنضباط الدولة في نظامها التعليمي ومدى تطوُّرها ورُقِّيَّتها، فلكلِّ بلد ومعهد مكانته عند أهل الفن والأختصاص، فهم يعرفون المعاهد والجامعات، ويعرفون مناهجها وأساتذتها، ولكلِّ شهادة قيمتها الخاصَّة التي تلحظ ما يُعرف عن الجامعة من التهاون أو التشدُّد في منحها، وسمعتها العلميَّة التي تبنيتها معايير التقييم المعمول بها من: جودة التعليم، وكفاءة هيئة التدريس، ومخرجات البحث، وحجم المؤسسة، ف «هارفرد» و «ييل» في «الولايات المتحدة»، و «مكجيل» في «كندا»، و «لندن» و «مانشستر» و «غلاسكو» و «أوكسفورد» و «كامبردج» في «بريطانيا»، تختلف عن غيرها في العالم... هكذا الحال في سائر حقول العلم الحديث والتخصُّصات المتنوعة فيها. (١)

أما بالنسبة للعلوم الدينية والمعارف الإلهية، فهي ما زالت بعيدة عن التنظيم الإداري ولا تتبع مركزية معيَّنة في رسم وتكريس المتخصِّصين والأعتراف بالمؤهلين و «الخريجين»، ناهيك بتعيينهم في مناصب وتكليفهم بمهام... اللهم إلا نظام «الشيخة» و «الإجازة».

(١) في تصنيف عام ٢٠٠٧ الأكاديمي لجامعات العالم، أختيرت من بين قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في «اليونسكو»، ٥٠٠ كأفضل جامعات في العالم، كان ١٦٦ منها في «أمريكا»، ٤٢ في «بريطانيا»، ٣٣ في «اليابان»، ١٠ في «البرازيل» و «نيوزيلندا»، ٧ في «إسرائيل»، ٤ في «جنوب أفريقيا»، ٢ في «سنغافورة»، ١ في كل من «تركيا» و «مصر» (مع أن درجتها في المعايير كانت صفراً، لكن لأن أحد خريجيها حظي بجائزة نوبل). أما في قائمة أفضل ٢٠ جامعة في العالم، فقد حصلت «أمريكا» على ١٧، و «بريطانيا» على ٢، و «اليابان» على ١.

وهو نظام (يعبر عنه الحوزويون أحياناً قائلين: نظامنا في اللانظام!) قد يبدو سطحياً وبسيطاً عند النظرة والقراءة الأولى، بل هو كذلك في واقع، لكن عند التمعن والتدبر، تراه يتمتع بخصائص ومميزات تفوق النظام الجامعي الحديث في معايير الجودة وأسس التقييم التي تفضي إلى الاعتراف بالمتخصّصين، وما زال ينجح في تحديدهم وتشخيصهم، وتسليط الضوء عليهم، مع إغفال المدّعين وتجاهلهم، وما يقصيه عن الساحة والميدان الحقّ الذي يعرفه أهله، ويلتمسه أرباب الدين وطُلاب الحقيقة! وإن أقترنت هذه البساطة بسلبيات، وحكم عدم التعقيد هذا وأفضى إلى فوضى في المخرجات، فناها التزييف لغياب النظام الإداري الملزم، وأفتقاد الوسائل المانعة والأدوات الزاجرة، ما يفتح باب التقول والأفتراء، والانتحال والأدعاء، فلا سلطة هنا تعين ولا قوّة وقانون يمنع ولا عقوبة جزاء يردع... ولكنه، على صعيد العمل والتنفيذ والنتيجة، ما زال يسجّل نجاحاً وتفوقاً، وقد تمكّن من حفظ التخصّص في العلوم الدينية وإبقائه في نطاق أهله، على الرغم من الهجمات العاتية والحرب الضارية التي تُشنُّ على الحوزة!

نعم، ما زالت حوزاتنا العلمية، والمنظور المقصود هو الأصيلة، غير المسيّسة ولا الحزبية، تعيش - بحمد الله - الحرّية في الأنساب إليها والألتحاق بها، وكذا في التحصيل وممارسة الكسب العلمي، والمضي فيه إلى حدود الأكتفاء والتخصّص، أي الفقاهاة والأجتها، لا يحكمها ضابط إداري محدّد، ولا يقيدّها تنظيم معيّن كما في الجامعات... فهي تخضع لطريقة التحصيل الحر، وتتبع نظام المشيخة والإجازة.

ولهذا الأمر أسبابه وعلله ودواعيه، وأهمها المرتكز الذي ينطلق منه التعلّم الديني، وتداخله مع العبادة المقرّبة إلى الله جلّ وعلا، التي ليس لأحد سلطان عليها، وليس لشيء أن يحكمها ويخضعها ويضبطها، اللهم إلّا أحكام العبادة، وأولها نيّة الطالب نفسه، وما يتبع ذلك من جدّيته وعزمه، وما يتوقّف عليه من قدرته ونجاحه. (١)

(١) ولهذا النظام سلبياته غير الخافية، ولكن إيجابياته العظمى تطغى وتفوق وتقهّر كلّ تلك السلبيات، وهي الإبقاء على جذوة الحرية في نفس طالب العلم، سواء في نطاق حركته العلمية والذهنية، ما يحكي ويشكّل ماهيّة الأجتها، ويبلور ويطلق جوهر الإبداع، أو في أصل النيّة المقرّبة، والقصد الإلهي الذي يلاحقه... وهذا حال مقولات الساء والمعاد، عندما يكون نطاقها الأرض والحياة!

قد يقفز طالب من المقدمات إلى السطوح دون أن ينهيها، بل قد يحضر بحث الخارج دون أن يحسن النحو ويحكم المنطق ويضبط أصول الفقه، ناهيك بأن يتقن شيئاً منها ويجيده... يتخذ طرفاً من المسجد، حيث يلقي الدرس، يربض فيه ويصفن، شارد الذهن، مستغرقاً في شأن من شؤون معيشته، عاجزاً عن فهم وأستيعاب ما يطرح، فاغراً فاه، جُنَّ الذباب به وهو يحوم حول رأسه ويدوي في أذنيه، فلا يرنع^(١) ولا يمنع! فإذا أرتفعت الصلوات من الطلبة معلنة أنتهاء الدرس وختام البحث، أنتبه كمن يستيقظ من نومته! وقد لا يكون آخر بهذا السوء والحدّ من الأنحدار، فهناك من يتمتع بشيء من الذكاء والدهاء فيحسن الأحتيال ويعرف " من أين تؤكل الكتف " فيعمد - في الأقل الأدنى - إلى ما يحقق صدق العنوان، ولكنه يغالب عجزه في الفهم، ويلتفت على حرج صدره وضيق وسعه ونضوب طاقته عن كسب المطالب العلمية وتحصيلها، بتجاوز المراحل وتخطي الأطوار، فلا يكاد يشع في مرحلة ويبدأ بكتاب من المنهج الدراسي الذي عليه أن يكمله وينهيه، حتى تجده وصل - فجأة - إلى تاليه! فلعله قرأ من (الشرائع) باباً ثم طفر منه إلى (اللمعة)، فلم يتم منها كتاباً حتى قفز إلى (المكاسب)، وهكذا في الأصول وسائر العلوم، فضلاً عن أن يكون قد باحث في شيء منها أو درّسها وألقاها على غيره من الطلبة المستجدين (وإن فعل، فهم - ولا شك - من قبيل الأول ذي الذباب!).

ثم تراه يعلن لصحبه وبطانته البطالة، ولأهل بلده - إذا أرتحل إليهم يوماً - (ولعامة الناس في طور متقدم) أنه من تلاميذ هذا العلم، ومن طلاب ذاك الأعلم! فإذا حظي بدعم حزبي، أو أنتمى إلى بيت علمي، أو تبناه تاجر ثري وأحتضنه وجيه ذو نفوذ، أو تمكّن من وسيلة إعلامية أو قناة فضائية... بدأت أفكاره تكبر، ودارت رأسه ومالت نفسه إلى أفق جديد. وهو التعس المغلوب الذي طالما دغدغ «الشیطان» آماله في مستقبل يناهز ما يرى من "مجد" العلماء الحقيقيين وعزّتهم، وحاكت أهواؤه المضلّة تطلّعات النفوذ والسلطة، أو في الأقلّ العنوان والشهرة... فيصل ما بدأ بزعم العلم وأدعاء الفضل، إلى بلوغ الأجتهد، وينتهي بانتحال المرجعية والتصدّي للإفتاء والزعامة الدينية!

(١) رنعت الدابة، إذا طردت الذباب برأسها. (عن تاج العروس).

ومن هؤلاء الأدعياء من لا يعيش النَّصْب ولا يقصد الخداع والأحتيال، ولكنه ينطلق من جهل مركَّب، يظن في النزر اليسير الذي حصَّله الكفاية، والقليل الضئيل الذي بلغه النهاية، فيقحم الميدان وينبري ويتصدَّى، يحسب أنه أستوفى الشرائط وأكتملت فيه الخصائص، من فرط "نرجسية" يحياها، وغرور مستحکم يستوطنه، ليشكِّل مصداق قول «أمير المؤمنين» عليه السلام: "رجلٌ قَمَشَ جَهْلًا مُوضِعٌ في جُهَالِ الأُمَّةِ، عَادٍ في أَغْبَاشِ الفتنَةِ، عَمَّ بما في عَقْدِ الهُدُنَةِ، قد سَمَّاهُ أشباهَ الناسِ عالمًا وليس به، بَكَرٌ فأشْتَكَّرَ من جَمْعٍ ما قَلَّ منه خَيْرٌ مما كَثُرَ، حتى إذا أرتوى من ماءِ آجِنٍ وأكثَرَ من غير طائلٍ، جلسَ بين الناسِ قاضيًا ضامِنًا لتخليصِ ما ألتبسَ على غيره، فإن نزلت به إحدَى المُبْهَمَاتِ، هيأ لها حَشْوًا رثًا من رأيه ثم قَطَعَ به، فهو من لبسِ الشُّبُهَاتِ في مثل نَسِجِ العنكبوتِ، لا يدري أصاب أم أخطأ، فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب. جاهلٌ حَبَّاطٌ جَهَّالَاتٍ، عاشِ رَكَّابٌ عَشَوَاتٍ، لم يَعِضْ على العِلمِ بضُرْسٍ قاطعٍ، يذرو الرُّوَايَاتِ ذُرُوقَ الرِّيحِ الهشيمِ، لا مَلِيٍّ - والله - بإصدار ما وَرَدَ عليه، ولا أهلٌ لما قُرِظَ به، لا يَحْسَبُ العِلمَ في شيءٍ مما أنكره، ولا يرى أن من وراء ما بَلَغَ مَذْهَبًا لغيره، وإن أظلمَ عليه أمرٌ أَكْتَمَ به، لما يعلم من جهلِ نَفْسِهِ. تَضَرَّحُ من جَوْرِ قضائه الدَّمَاءِ، وتَعَجُّجُ منه الموارِيثِ. إلى الله أشكو من مَعْشَرٍ يعيشون جَهْلًا وَيَمُوتُونَ ضَلَالًا، ليس فيهم سِلْعَةٌ أبورٌ من الكتاب إذا تُلِيَ حَقٌّ تلاوته، ولا سِلْعَةٌ أنفقَ بَيْعًا، ولا أغلى ثمنًا من الكتاب إذا حُرِّفَ عن مَوَاضِعِهِ، ولا عندهم أنكرٌ من المعروف ولا أعرفٌ من المنكر".^(١)

وكما أسلفت، فإن "الفقه" لم يترك الأمر في ثبوت الأجتهد وأستيفاء شرائط المرجع على عواهنه ولا تسامح في ذلك ولا تهاون، وليس ما تراه من هتك وأستباحة للأمر، لقصور في التشريع، ولا يعود إلى لبس في البيان والتحديد، فتجرباً حثالات على أدعاء المرجعية وقحم نكرات حمى الفقاهة والأجتهد... كلاً، فهذا شأن الباطل، فما زال الشيطان يغوي أوليائه بإفساد الطاعات وأقتراف الموبقات، فتراهم يقحمون الحُرْمَات ويهتكون الأعراض ويسفكون الدماء، على الرغم من تمام البيان فيها تَوَعُّدًا ووَعيدًا.

(١) الخطبة السابعة عشر (نهج البلاغة) ل «الشريف الرضي». في طبعة «صبحي الصالح» ص ٥٩.

وقد ذكر الفقهاء الطرق التي يُعرف بها أجتهد المجتهد وبيّنوها، وهي:
 العلم الوجداني: كما إذا علم شخص من أهل الخبرة بأجتهد شخص آخر، سواء
 بالمعاشرة أو بالاختبار. والبيّنة: وهي شهادة عدلين من أهل الخبرة، إذا لم تكن - هذه
 الشهادة - معارضة بشهادة آخريّن ينفيان عنه الأجتهد. والشياخ المفيد للعلم: فيثبت
 أجتهد شخص بشيوع خبر بلوغه هذه المرتبة بين العلماء بما يورث العلم بذلك.
 وأهل الخبرة في كل علم وفن وصنعة وحرفة، هم ذووها وأبناء بجَدَّتْها، الأدرى بطرقها
 ودروبها ومسالكها، والأكثر اطلاعاً على بواطنها ومعرفة بأسرارها ووقوفاً على خفاياها...
 وهي حالة تتكوّن وتكون في الأكثر ممارسة وتجربة، والأطول مصاحبة وعشرة، وتعاطياً
 بالعلم والفن، وعملاً بالصنعة والحرفة، فيصبح متمكناً منها، ضليعاً فيها.
 وهنا - في الفقه والعلوم الشرعية - يصطَلَحُ "أهل الخبرة" على علماء قطعوا شوطاً طويلاً
 في الحوزة العلمية، وأصبح لهم باع مديد في علومها، حتى ناهزوا الأجتهد أو بلغوه، ما
 يؤهلهم لتمييز البحوث ويمكّنهم من تقييم ثلقيها من الأساتذة والفقهاء، وتصنيفهم،
 فإدراجهم في ما يستحقون من مراتب ومقامات.

إن في الفقه مواطن ومواقع تشكّل معضلات ومطبّات لا يجتازها إلا فقيه متمكّن، وفي
 الأصول والعلوم العقلية عُقد لا يحلّها إلا أصوليّ ضليع متتبّع، هي مزال الأقدام
 للأعلام، لا يعرف المخرج منها ولا يجتازها ويتخطّها سائلاً، مرفوع الرأس، إلا خبير
 متمرّس مجيد متقن... يرصدها "أهل الخبرة"، ويلاحقونها في الموارد والمصادر، وهم يجولون
 على بحوث العلماء، ويتبعون ما يلقون في دروسهم، فيميزون الغثّ من السمين،
 ويشخّصون الصادق من المدّعي، ويكتشفون من يكرّر مقولات غيره ويحترّ ما قرأه البارحة
 في الكتب وأعدّه وحضره لئلقه في درسه، ممن يضيف ويجدّد، ويجتهد ويستنبط.

ولعلّ الأمر في "أهل الخبرة" يتجاوز محض الفضيلة والتمكّن العلمي، إلى القدرة على
 الفرز والتمييز والإحاطة بطرق الخداع وأساليب التدليس! فلربّ مدّع يحسن إلقاء الدرس،
 وتجده في بحثه مقتدراً متمكناً، وفي استدلاله محيطاً ومتسلطاً، ما يوحى بالفقهة، ويغري
 بثبوت العلم... لكن "أهل الخبرة" هم من يكتشف زيفه ويفضح خواءه!

إذ من الممكن، بل من السهل اليسير، أن يحضّر أحدهم ويُعدّ بحثاً في مسألة شرعية محدّدة وفرع فقهي معيّن، مستوعباً ما قيل فيه، ومستعرضاً ما حفظه من مدوّنات وتأليفات غيره! فيظهر للمستمع الساذج والطالب البسيط ضليعاً متمكناً، فيعجب ويُبهر... لكن سؤالاً واحداً يجيد قليلاً عن ضُلب الموضوع الذي أعدّه المدّعي وألقاه، على يمين البحث أو شماله، وإشكالاً مبتكراً في متنه أو هامشه، لم يُعالج في (الجواهر) و(الحداثق)، ولم تعرّض له (المستمسك) و(التنقيح)، كفيل بفضح المدّعي وتعرية الزعيم!

أهل الخبرة هم طبقة من العلماء الفضلاء، يعرفون هذه المواطن، لا تنظلي عليهم خدع السرقات العلمية وألاعيب الأستعراضات البهلوانية! ولا يفوتهم تدليس الأدعياء وحيلهم التي تغرّر بالعوام، وتبهر الطلبة المتبدئين وأنصاف العلماء، وتعجب السدّج البسطاء. ويذهبون في البحث والتنقيب، والفحص والتحقيق حتى يميزوا الحاذق في هذا الميدان من المتحاذق، ويكشفوا الباكي من المتباكي! كما يقال في المثل: "ليست الثكلنى كالمستأجرة"، وإذا أنسكبت دموعٌ في حدود، تبيّن من بكى ممّن تباكى.

ولم يكتفِ الشارع المقدّس بهذا، بل ذهب إلى إسقاط البيئنة إذا ووجهت بمعارض! فكأن الحق في هذا المضمار لا يدرك ولا يُصاب إلاّ باتفاق الحوزة وأهل العلم والخبرة وتسالمهم على فقاهاة الفقيه وجامعيته للشرائط! ولا يخفى أنّ تعدّد الشهادات يختلف عن تعارضها، فلربما شهد بعض أهل الخبرة لأحدهم، وشهد آخرون لغيره، لا ضير في هذا ولا غضاضة، إنْما ما يسقط الشهادة هو أن تُنكر وتُرد، فيدّعي أحدهم ويُقيم بيئنة على فقاهاة، فيتصدى من ينفياها ويجحدها! هذا هو ما يسقط وينفي اعتبار الشهادة.^(١)

(١) وقع مثل هذا الأمر في زماننا وتحقّق في بلادنا حين أدّعى أحدهم الفقاهاة وتصدى للمرجعية وهو للتوّ تجاوز الثلاثين! فلما سُئل أعلام الحوزة عن حاله، لم يعترف أحدٌ بفضله ولا قال خبير بأجتهاده! فسقط. وما زال أتباعه ومحازبوه يشنعون على العلماء ويقذفون المراجع العظام بالحسد ويرمونهم بالتحامل على الرجل! واحتجّوا بأن إثبات الاجتهاد ممكن ولكن لهم نفيه؟ فأنتهى الأمر بسؤال أستاذة، الذي نفى - بدوره - بلوغ المدّعي الاجتهاد، فلما قيل: ما يدريك، لعلّه بلغه بعد تركه دروسكم؟ أجاب: إن الأستاذ يميّز قدرات طلابه ويقف على أستعدادهم وذكائهم، ويعرف من يؤهله ذلك للرفي في مدارج العلم وبلوغ الفقاهاة يوماً من غيره! عموماً خلّق هذا الأمر صراعاً مريباً في الساحة الإيمانية، وقد صرف هذا المدّعي عمره يكافح، وصبّ جهده كلّ لإثبات أجتهاده، حتى توفي ولم يبلغ مراده! والأخطر من ذلك أنه شكّل سابقة وفتح باباً لم يوصد من بعده!

وهنا ينبغي التنبيه على أمور وقضايا تكاد تكون مصاحبة لعملية التثبت والتحقق من فقاها الفقيه وأجهاده وجامعيته للشرائط، وملازمة للبحث والتنقيب عن المرجع المقلد، ومنها ما أستجد على هذا الصعيد وظهر في العقود الأخيرة، أبتليت بها الساحة الإيمانية، مما صبب في هتك الأسس العلمية والموازن الفنية لتقييم العلماء وإدراجهم في المنازل والمراتب التي يستحقون، ومن بعدُ تقليد الأعلام من بينهم، وذلك في ظل تنامي وسائل الإعلام وتقنيات الدعاية والإعلان، وسطوة الأحزاب والجماعات، وقدرتها الغربية في خلق الأجواء ونجاحها في التأثير على من تشاء... ما جعل الغلبة للزيف والباطل:

أولاً: حشد الشهادات من أسماء المجاهيل والنكرات! وفي الأقل الأدنى من غير ذوي الفضل والخبرة، وغير المحصلين والمتخصصين الذين يفتقدون أهلية فهم المطالب العلمية، ناهيك بالقدرة على تمييز بحوث الفقهاء والحكم على الأعلام بينهم!... فهناك من ترتكز مرجعيته على شهادة "خطيب" ترك الحوزة أول صباه، وهو لما يكمل مقدّماته بعد، وإن فعل، فهو بلا شك لم يحصل شيئاً من السطوح، ناهيك بالخارج ودرجات التخصص، وهذا بين من محاضراته ومحاوراته، ظاهر في منابره ومجالسه! فقد أنخرط في سلك الخطابة، وما زال منشغلاً في هذا الحقل، يحفظ الأشعار ويلتقط الطرائف ويجمع القصص، وينمق الشواهد التي تخدم خطابته (وليس في هذا ما يعيب، ولا هو مطعن أو منقصة)، دون أن يكون له في الحوزة وعلومها أدنى نصيب، والغريب أن أحدهم صرح بهذا المعنى مرّة، ذلك حين حاوره شاب مثقف في قضية علمية، فلما ضاق عليه الخناق أعلن عجزه، وجاهر بأن هذا خارج وسعه، وليس من شأنه ولا تخصصه، وأرشده لسؤال العلماء! ثم تراه بعد هذا كله ينبري ويشهد لأحدهم بالفقاها والأجهاد! ليشكل مع قرين له لا يقل تردياً وفقراً، ولربما كان أكثر جهلاً بهذا الشأن العويص، يشكلاً "بيّنة" لمرجعية أحدهم، أو رقماً رُفد أدعاء "شيع" يثبت فقاها وينصر مرجعية!

إن جولة في "شهادات" الأدياء تكشف عن مسرحية هزلية تستخف القوم فصدّقوها وأطاعوهم، وهي تذكر أسماء من يفترض أنهم "أهل الخبرة" بترادف نسبتهم من بلد إلى بلد "اللاهيجي النجفي"، "الحائري الكيلاني"... وهم نكرات، لا أحد في الحوزة يعرفهم!

إن أساليب التدليس أخذت بُعداً غريباً في ظلّ نفوذ الإعلام وتنامي أدوات الدعاية ورواج آليات النشر... ذلك أن العوام يجهلون الأعلام، وأغلب المؤمنين لا يعرفون من أعيان الحوزة وعلماؤها أحداً، ولا يميّزون أهل الخبرة من بائعي الخضرة، ولا الفقيه من العطار، والفيلسوف من البقال (كما يقال)! فإذا حُلقت الأجواء اللازمة، وبيّئت الدعاية الكافية، وذكرت لهم الأسماء بألقاب رنانة، ونظّمت منمقة وعُدّدت بما يوحى بأنائها للقطاع ودخولها في الشريحة، ترى العوام يأخذون بها ويحسبونها على العلماء والخبراء!

وفي مرحلة أُخرى من اللبس وتوظيف أدوات الغش والتزييف، هي أكثر تعقيداً وترْكَباً، وأصعب دفْعاً ونقضاً، وعسراً في كشف الزيف وتعرية المكيدة، ومشقة في جلاء الحقيقة وبيانها، ترى المدّعي يحظى بشهادة "خبير" ليس من المجاهيل النكرات، بل هو من الأعلام، وممن له حظ في الشهرة والقبول في المجتمع الإيماني، ولعلّه يشار إليه بالبنان، لكن في حقل آخر، غير الفقه وعلومه، وهنا وجه اللبس وباب الخداع، فهو شاعر مُجيد، أو خطيب مَفوّه، أو كاتب بارع، أو مدافع صلب عن المذهب، أو سياسي محنّك، أو ثائر مجاهد ومضخّ مشهود له^(١)، ينهض بالدعوة لمرجعية باطلة ويشهد لفقاهة مزيفة... فتنتظلي الحيلة على العوام وتنجح المكيدة في أصطيادهم وإحراقهم بركب الزيف والضلال!

لم تميّز الساحة الإيمانية وتفرض بين هذا التداخل، ولم يُبدّل الجهد الدعوي والتبليغي اللازم لنشر ثقافة التخصص وبلورة فكرة "الخبير" الضليع، فضاغت الموازين، فمن ينبري لردّ النواصب في شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي أو القنوات الفضائية، فيحظى بالتعاطف ويكتسب الشعبية، هو من يحدّد المرجع الأعلّم ومنه يؤخذ التقليد!... ولعلّ هذا مما سيفرد له عنوان مستقل في الفصل الأخير من الكتاب.

(١) يخرج من هذا بطبيعة الحال ويستثنى، الخطباء والكتّاب والمبلّغون المتزعمون بالحضور في الحوزة العلمية، الملازمون للدروس، غير المقطعين عن الأبحاث العلمية، ففي هؤلاء فضلاء حقيقيون، قادرون على التمييز، يحسنون معرفة الضوابط ويجيدون تحكيم الموازين التي يجب العمل بها في تقييم العلماء والشهادة بفقاهتهم وأجتهادهم. وهكذا لو نقل خطيب أو كاتب حوزوي ليس من العلماء الفضلاء، ولكنه قضى رداً في التحصيل، فعایش الحوزة وعرف أجواءها، وقد دخل فيها وصار منها، ولكن مسؤوليته الشرعية وظروف مهمته الدينية صرفته عن البقاء ومنعته المضي في التحصيل... نقل شهادات أهل الخبرة، وأبلغ الناس - على نحو الناقل المخبر، لا الخبير - أن زيدا وعمراً هما من أهل الخبرة، وهما يشهدان بأعلمية بكر وثبوت مرجعية خالد.

إن أهل الخبرة هم طبقة من المؤهّلين الأكفاء الأتقياء، المشهود لهم بالفضل، والمشار إليهم بنبان التخصص والعدالة، من أعلام الحوزة وأساتذتها، ورؤاد الأمة وقادتها، ومرشديها إلى الحقائق التي تعيها الحيلة فيها وتعجز عن الوصول إليها. وهم طبقة متميّزة من الأساتذة والعلماء الذين يرجى أن ينهضوا في المستقبل بالمسؤولية كاملة، فيضطلعوا بدور الإفتاء ويتقلّدوا المرجعية... من هؤلاء، لا غيرهم، تؤخذ الشهادات.

ثانياً: التثبت من محتوى الشهادات، فالمفروض أنها تعلن الفقاهاة وتكشف عن بلوغ الأعلمية، عن حسّ وعلم، لا عن حدس ونقل، وإلّا لزم العود إلى المصدر الأصلي (الذي عرف بنفسه المشهود له وقال بأجتهاده) والأخذ عنه، أو الخروج من كونها شهادة وجزء من بيّنة، إلى ما يدخلها في مرتكز الشهرة وفي عداد أرقامها. فأهل الخبرة حين يشهد لشخص ما، فهو يعلن بشهادته أنه وقف - بنفسه - على فقاهاته وثبت لديه أجتهاده، سواء بامتحان وأختبار، أو بالمعايشة والوجدان، ما كوّن لديه القناعة أنه أهل للمرجعية والتقليد.

وفي هذا السياق تجد أن بعض الشهادات تحمل التهافت في نفسها، وتعلن عن بُطلانها من تلقائها! فهي صادرة عن غيبة وتشهد من غير حضور ورؤية (كما في الطرفة المصرية الشهيرة التي تلقى بالعامية بمعنى: "شاهد لم ير شيئاً!")، ذلك حين يتنفي الالتقاء والتقاطع المكاني والزماني بين الشاهد والمشهود له! فهذا "الخير" يشهد لشخص لم يواكبه ولم يصاحبه أصلاً، لا حضر له بحثاً ولا سمع له درساً^(١)، فهو في بلد والآخر في بلدة أخرى، أو أنه كان في الحوزة والمشهود له في المشفى، أو في الحبس والمنفى، فهذا في «كربلاء» وذاك في «الكويت»، والآخر في «قم» والمشهود له بين «خراسان» و«طهران» و«زاهدان»، وثالث في «بيروت» والشاهد في «النجف الأشرف» و«أصفهان»، وإن سنحت فرصة بتلاقيهما يوماً، ففي فترة لم يدع فيها هذا الاجتهاد، ولا عرفه به ذلك! فكيف علم بفقاهاته وثبت لديه أجتهاده؟ وأحياناً تراه ليس من طبقتة ولا من جيله، ولا في عداد رجال عصره، فقد قضى وتوفي أو بلغ أرذل العمر، وهذا حدّث أو أنه لم يولد بعد!

(١) سيأتي الكلام في ثبوت الاجتهاد بالتأليف والكتابة، والنظر في التقارير والبحوث المدوّنة، مما قد يرد على هذا النفي والاستبعاد.

وهذا مما يأخذنا إلى سؤال: متى تصدق "المشيخة" ويتحقق "الحضور" والتلمذ؟ فهناك على سبيل المثال من ينسب نفسه إلى تلاميذ «السيد الخوئي» أو «الشهيد الصدر»، فإذا قرنت عمره بفترة وجوده في «العراق»، وانتقاله من مدينته إلى «النجف الأشرف»، بتاريخ هجرته إلى «إيران» أو بفترة حياة هؤلاء الأعلام وإلقاءهم الدروس والأبحاث... لظَهَرَ التهافت وأفضح الكاذب. ذلك أنها تنتهي بك إلى سنين عجاف، شكَّلت أوج القمع البعثي والتردي الأمني، وحينها خبت سُرج العلم وأفل نجمه هناك، ثم هي لا تتقاطع معه إلا شاباً يافعاً في أوائل العشرين، يرتدي الملابس الغربية (أفندي)، لم ينتسب بعد إلى الحوزة ولا دخل في عداد طلابها، بل كان منصرفاً إلى الدراسة الأكاديمية في "كلية أصول الفقه"، منشغلاً (معها، في عرضها) بنشاط حركي في منظمة سياسية، دفعته - سريعاً - إلى الهجرة وترك «العراق» إلى «الكويت»، ومنها إلى «طهران» (لا «قم»!) ليستقرَّ في كنف مدرسة حزبه (إلى أن عجزت "المنظمة" عن تلبية تطلعاته وإشباع طموحه، فرحل إلى «قم»، أو هو أبتعث وتكليف حزبي يرمي إلى تشويه الحوزة، فهذا من صميم أدوار أنشطة هذه "المنظمة" المريية... لست أدري؟!، فلا أسم للرجل في محافل العلم ولا رسم، ولا حضور له يُذكر في «النجف» ولا وجود، اللهم إلا ما عُرف به في أوساط المؤمنين من حُسن تجويده القرآن، فكان يُستعان به للتلاوة في مفتتح الاحتفالات الدينية...

ثم تراه حين أدعى المرجعية، سطر لنفسه تاريخاً وكتب سيرة وترجمة على ما يحبُّ ويهوى، وكيفما يريد ويشتهي ويرغب! فأدخل نفسه في عداد هذه الطبقة الراقية والفئة الأعلى! فزعم أنه من تلاميذ «السيد الخوئي» ليضفي على نفسه السَّمة العلمية، وقرن ذلك بدعوى الحضور على «الشهيد الصدر» ليحظى بالصفة الحركية و"التنويرية"، ثم لأستماله قطاع آخر وجذب شريحة أخرى، وَعَلَ في العرفان، وأدعى التلمذ على «الشيخ عباس القوجاني» (من تلاميذ «السيد القاضي») فألصق نفسه بنحو في هذا التيار! وكلُّهم تعقب أساؤهم "قدس سره" أو "رحمه الله"، فلا سبيل إلى التثبُّت، فالإبطال وردَّ الدعوى! والحقيقة في هذا وذلك، يجسدها قول الشاعر:

كُلُّ يَدْعِي وَصَلاً بِلَيْلِي * وَلَيْلِي لَا تُقَرُّ لَهُمْ بِذَاكَ

بالله، هل إذا عثر أحدٌ يوماً بأحذية الحضور عند باب مسجد أو عند حجرة يلقي فيها درس، فالتفت ليرى أنه ذاك "العلم"، أو فرغ من أشغاله وأنصرف لميعاد له مبكراً، فلم يجد مكاناً إلا هذه القاعة، فمكث فيها برهة، أو لبث ساعة، فصادف أن ألقى فيها أحد الأعاظم محاضرتة... هل يصبح من تلاميذه ويدخل في عدادهم؟!

إن التلمُّذ لا يتحقق إلا بحضور دائم مستمر، وتحصيل جاد مثمر، وتفاوت قيمته كثرة وقلة وتأرجح زيادة ونقصاناً، بامتداده الزماني ودرجة الاستفادة وعمق الفهم ومدى التلقّي والأخذ... وهذا في أدناه يتطلّب سنين متبادية، اللهم إلا لمن كان من أهل الخبرة وحضر للتحرّي والمقارنة والتقاط الشواهد وتقييم ما يلقى، وعندها لا يصدق أنه من تلاميذه ولا يذهب أحد - في الإطلاق المتعارف - على ذلك.

وقد يكون الأمر معكوساً... ويحضرني أن صديقاً دعاني مرةً إلى حضور بحث أحدهم (من الأدعياء الذين يروّج له إعلام منظمّ وتضج فضائيات حزبية بأسمه ومحاضراته)، فبيّنتُ له أنني بصدد إتمام سطوحى أو إتقانها، فكيف أحضر بحث الخارج؟ فتيّبن أن الحضور كلّهم أو جلّهم لم يتمّ مقدماته! وإنما يحضرون لتكثير السواد (وطمعاً في المقسوم!)، وأن السرّ في توجيه الدعوات هو الإعداد لسرد لائحة متنوعة من "التلاميذ"!

إن هذه الفوضى لا تُنتج علماً وفقهاً، ولا ينتج عنها دين وصلاح، ولا يُركن إليها في تحديد المرجعية، ولا يُعوّل عليها في أدنى شؤون الدنيا، فكيف بالدين وقيادة الأمة على الصعيد الروحي والأخلاقي، والأخذ بيدها إلى الحياة الآخرة؟! إنه تشويه يجب أن يُعرى ويُفتضح، وعبث وأتجار يجب أن يتصدى له من يستطيع، ولا يعوّلن أحدٌ على غيره ويوكل الأمر إلى سواه، فالصفقات والمقايضات بين التيارات والجماعات متفشّية، وتبادل المصالح قائم على قَدَم وساق: نغضي عن المزيف، فأسكّت عن الجاهل! تنشغل بشأنك وتنصرف إلى نشاطك فلا تتعرّض لي بنقد ولا تمسني بجرح ولا تنالني بفضح، أفعّل ذلك معك وأردُّ "الجميل" إليك... فتمضي الساحة، وهم مُلاك الإعلام فيها، وييدهم زمام الإغضاء أو التأزيم، تمضي كما يشاؤون، وترسّخ الباطل، وتكرّس الزيف، حتى أنقلب المنكر معروفاً والمعروف منكراً، فإن أظهر أحدٌ علمه، سلقوه باللسنة حداد، ونسبوه إلى شقّ الصفّ وتمزيق الوحدة!

ثالثاً: الثبت من محتوى الشهادات على صعيد موضوعها وما تشهد له وبه... فالمفروض أنها تعلن الفقاهة وتكشف عن بلوغ الأعلمية، إضافة إلى التقوى والعدالة وما يحقق جامعية الشرائط الواجبة في التقليد، لا أن تنصرف إلى مدح لا طائل منه، وثناء لا قيمة له في المقام، ما لم يتفرَّع عن الفقاهة ويلحق بالأجتهد.

هناك شهادات تخلط في مرتكزات التقليد وملاكات الفقاهة والأعلمية، وهناك من يتعمد الخلط، فيسوق شهادات أجنبية عن المقام (هي في حقيقتها وكالات أو إجازات بالرواية)، كشاهد ودليل وبيّنة!... فشهادة تذكر زهد أحدهم وورعه وأستغراقه في المجاهدات الروحية، على سبيل المثال، تؤخذ دليلاً على علمه ويتركز عليها في إرجاع الناس إليه بالتقليد! وأخرى تمجد بأخر لنسبه الشريف، وتثني على أبيه، فيستدل وأتباعه بهذه الشهادة على فقاهته وأجتهداه! وثالثة تذكر أحدهم بالجهاد والتضحية والفداء، وتعدّد معاناته، فتؤخذ سبباً لتقليده! وأخرى تطري تحقيقه الإنجازات وتمجد ظفره بمكاسب ونتائج عجز عنها غيره من أقرانه، خدمت الدين والمذهب، فيعتمد عليها في ترويح مرجعيته! وقول يشهد بنشاط أحدهم وحركيته، أو إجادته وإتقانه العمل التبليغي والإعلامي، وأخرى تعدّد موارد توفيقه لتشديد الحسينيات ودور تحفيظ القرآن وطباعة الكتب، وهكذا الأدوار الخدماتية من تزويج العزاب وتكفّل الأيتام وما إلى ذلك من وجوه البر والخير، تُقدّم كحجّة لإثبات أجتهداه ونشر مرجعيته!

هذه كلها فضائل ومكارم لا تنكر، لكن ما يلاحظ - أولاً وقبل أيّ شيء آخر - في قول أهل الخبرة وشهادتهم لعالم الدين، هو بلوغه درجة الأكتفاء العلمي وحرمة التقليد عليه، بتحصيل ملكة الأجتهد وإدراك رتبة الفقاهة والحق في الأستنباط والإفتاء، ثم أعلميته وجامعيته للشرائط، وأن العمل بفتاواه مُسقط للتكليف ومجزئ ومبرئ للذمة.

وما تجده في ميدان الدعاية والإعلام، مما يتداوله العوام ويروج في أوساط المؤمنين المستغفلين، المغرّر بهم، هو - في حقيقته - ضرب من التسويق التجاري، والترويح والدعاية التي قحمت من خلالها وعبرها المصالح الشخصية والسياسية لبعض الرموز والأحزاب، في العلم والدين، وتوغلت في أخطر قلاع وأسقطت أعزّ حصونه.

إن المرتكز في الفقه هو دراسة العلوم التي أشرنا إليها وعددناها إلى حدِّ التمكن منها والإلتقان، ما يفضي إلى تحصيل الملكة وبلوغ الأجتهد، وهو، كما كان يقول صاحب (الضوابط) ^(١) على أنحاء ثلاثة: "أحدها أن يحصّل الأقوال في المسألة والشهرة والإجماع، ثم يبيّن أدلّة الأقوال ويختار أحدها. ثانيها: أن يستقصي الأدلّة والجرح والتعديل في الدليل، ويذكر مقداراً من الفروع أيضاً. ثالثها: أن يحرّر ويقرّر القاعدة الكلية التي يبني عليها المسألة بتحرير أتم، وأن يتعرّض للأدلّة حتى يُصيّر الفتوى علماً أو قريبة من العلم، وأن يذكر ما أستطاع من الفروع، وأن يضعّف القول المقابل بحيث يصير بديهي البطلان. و«السيد علي الطباطبائي» كتب (الشرح الكبير) ^(٢) على النهج الأول". ^(٣)

(١) هو «السيد إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني الحائري» (١٢١٤ - ١٢٦٤، أو ١٢٦٢هـ)، صاحب (ضوابط الأصول). كان فقيهاً مجتهداً أصولياً، من أكابر المحققين ومشاهير المدرّسين. أنتقل - مع أبيه - من «قزوین» إلى «كرمانشاه»، وقرأ بها مبادئ العلوم. ثم ارتحل إلى «العراق»، فأخذ في «كربلاء» عن «السيد محمد المجاهد ابن علي الطباطبائي الحائري» وغيره، ولازم درس «محمد شريف بن حسن علي المازندراني الحائري» الشهير بـ «شريف العلماء»، وتخرّج به في أصول الفقه. وتوجّه إلى «النجف الأشرف»، فحضر في الفقه على «موسى بن جعفر كاشف الغطاء»، وأنتفع به كثيراً. وعاد إلى «كربلاء» بعد أن نال قسطاً وافراً من العلوم، وشرع في التدريس في حياة أستاذه «شريف العلماء» (المتوفى ١٢٤٥). وأشتهر في الأوساط العلمية، وعُرف بالتحقيق ودقّة النظر. ثم تفرّد آخر أيامه بالتدريس في «كربلاء»، وكان يدرّس درسين أحدهما في الأصول والآخر في الفقه، فيحضر حلقة درسه المئات وفيهم عدد من فحول العلماء، أشهرهم: «زين العابدين البارفروشي المازندراني»، و«السيد أسدالله بن حجّة الإسلام محمد باقر الأصفهاني»، و«عبدالحسين بن علي الطهراني الحائري»، و«ملا علي الكني»، و«السيد محمد باقر الخوانساري» صاحب (روضات الجنات)، و«محمد صالح بن محمد مهدي بن محمد جعفر النوري الحائري» (المتوفى ١٢٨٨هـ)، و«مهدي الكجوري»، و«حسين الأردكاني»، و«محمد التنكابني» صاحب (قصص العلماء)، و«السيد أبو الحسن بن علي بن عبد الباقي التنكابني القزويني»، وغيرهم.

وقد صنّف كتباً ورسائل عدّة منها: (ضوابط الأصول) (مطبوع) في أصول الفقه في مجلدين، (نتائج الأفكار) في اختصار (ضوابط الأصول)، (رسالة في حجّية الظن)، (دلائل الأحكام في شرح شرائع الإسلام) لـ «المحقّق الحليّ» في عدّة مجلدات ولم يتنه، (مناسك الحج)، (رسالة في الغيبة)، (رسالة في صلاة الجمعة)، (رسالة في الطهارة والصلاة)، (رسالة في الطهارة والصلاة والصوم بالفارسية)، ورسالة في القواعد الفقهية، جمع فيها خمسمئة قاعدة. توفيّ بـ «كربلاء» سنة أربع وستين ومئتين وألف، وقيل: اثنتين وستين. عن: (موسوعة طبقات الفقهاء) اللجنة العلمية في «مؤسسة الإمام الصادق» ^(١) ج ١٣ ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) أي (رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل) المعروف بـ (الرياض) لـ «مير سيد علي بن السيد محمد علي الطباطبائي» (المتوفى: ١٢٣١هـ)، وهو شرح المختصر النافع، لـ «المحقق الحلي».

(٣) (قصص العلماء) لـ (الميرزا محمد التنكابني) ص ١٦.

ومراد «السيد الموسوي» رحمته الله أن (الرياض) كُتِبَ بأسلوب أول درجات الاجتهاد، لا أن صاحبه رحمته الله هو في تلك المرتبة، فالسيد «السيد الطباطبائي» أستاذ الفقهاء والمجتهدين، عالم لا يشقُّ له غبار، من أساطين الحوزة وقمم الهرم العلمي للطائفة.

إنهم - كما رأيت - لا يكتفون من العالم بتحصيل الآراء والوقوف على أدلة قائلها وأختيار أحدها، حتى يتم الاستقصاء، ويُحسِن التشقيق والتفريع، ويجيد معالجة الآراء نقضاً وإبراماً، وتناول الاحتمالات ردّاً ودفعاً، بما يفضي إلى دعم القول الذي تبني وإثبات الرأي الذي أختار. بل التأسيس بتحرير الأصل وتقرير القاعدة، وتشيد مبنى، ثم البناء عليه بإحكام ينتقل بالمسألة من الشك والفرض إلى العلم، ويأخذ الرأي من الاحتمال إلى اليقين، ويجعل مقولة الآخر في البطلان بديهية لا ترديد فيها!...

بعد كل هذا التشدد وتلك المبالغة والتزمت، مما يلاحق في الحوزات ويُستعج في محافل العلم ويُرصد في أكناف هذا الفضاء الملوكوتي، والأجواء الصعبة العصيبة، فضيق الدائرة وتخصر الخيارات، حتى لا تتجاوز في كلِّ عصر عدد أصابع اليد الواحدة...

يأتي متحاذق متأنق، سكنه الشيطان فمسح قسماً وجهه بلؤمه وحسده حتى أنكشفت لكلِّ متفرّس، وبانت لكلِّ من ينظر بنور الله، وقد قبع إبليس في شذقيه وأستوطن غاره، ونفذ بين أسنانه ففلجت، فصار ينفث سموم تكفير علماء ربانيين، كلُّ جنائتهم أن تبنوا مشرباً يتجر هذا الفاسق بمحاربتة، ويسوّق نفسه بأنساب يداري خواءه وإفلاسه وجذبه... بيتٌ فحيحه صُمَّ الأذان وميت القلوب، فيجتذها كما تفعل القمامة بالذباب، فتباهي أسرايه بأنها "تقلّد" كلٌّ من يخرج من هذا البيت ولو كان سخلاً!

يميل بعنقه وينوء برقبته، ليتها دقت قبل أن يجني على الدين ويشوّه المذهب ويرخص من عقول المؤمنين ويستخف قوماً أطاعوه... يباعد بين كلماته ويتباطأ، كدُمية ناهز حَجَر الطاقة (البطارية) فيها على النفاذ، ويكمل الدور المسرحي والمشهد السمج، حين يُسَلِّم ويُجَيِّ، أهل العمائم والقلائس، إيماً بكلتا يديه، كأنه يشير إلى جموع محتشدة ترتقب إطلائته... يُمسي ساهراً على التلفاز يحضر الأفلام ويراقب المسلسلات، ثم يصبح "آية الله" ! لم لا؟ أليس هو أبن "العظمى"؟ لعمري، هكذا يكون الميراث، وإلاً فلا!

وأحمدُ نالَ علماً من أبيه

ومن صنو ومن عمِّ عميد

أو قل فيه من قصيدة "تنسك شيطاني" لشاعر الأيوبيين «أبن رشيق القيرواني»، فهو مُلك عضو، لا مرجعية دينية، لا علم يبلغ بصاحبه الفقاهة والأجتهد ولا عمل، فالدعاية تغني والإعلام يكفي لتكون وراثته وسلطاناً!:

ومن في صباه أُوتي العلم والحجبا

ومن في صباه أُوي الحكم والندي

وحازَ كمال الفضل قبل كماله

وحازَ المدى من قبل أن يبلغَ المدى

أراد أبوه حين سمَّاه أحمداً

ليذكرَ حمد الله فيه فيحمدا

وأظهر فينا الفضل قبل ظهوره

وقد يقطع الصمصام بالحدِّ مغمدا

إن الدين عند هؤلاء رئاسة وزعامة ومُلك وسلطنة، يتوجون كبيرهم ملكاً - مرجعاً، فيأتي من تحته الأبناء والأقرباء، وزراء - وكلاء... لذا تلقفوا المرجعية تلقف الكُرة، وعبثوا في الفقاهة والمقامات الدينية الروحية عبث الأعراب، فجعلوها ألعوبة صبيانهم، ومزحة خلانهم، وهبة أودائهم ونُدمائهم. وهذه قناتهم الفضائية المغوية تنقل بلا خجل ولا حياء، ولا مراعاة أو مداراة، صلاة جماعة في الصحن الحسيني الشريف، يؤمها فتى في العشرينيات من عمره، كل مواهبه وفضائله وكفاءته أنه "أبن السيد"! وقد أرخى المبتلى الخنك من عمامته، وراح يترنم في صلاته ويتنطع، دون أي اعتبار لقدس الموقع وخطر المقام، الذي حق أن لا يتقدم فيه إلا شيوخ البلاد وأوتادها، من الذين خبت فيهم المطامع وسكنت الأهواء وأنطفأت الشهوات، وأرتاضت الأنفس وطوعت الملكات، من أطواد العلم والعدالة وأساطين الفضل والتقوى... وفضائياتهم تنقل وتبث للعالم بلا وجل، ما كآتها وقاحة وجسارة، وهتك للأصول والأعراف، بل للحرمات والمقدسات!

ثم لم يكتفوا حتى سدوا الأبواب وملأوا الثغرات، فهياًوا لكلّ حلبة راقصاً ولكلّ ميدان لاعباً من جماعتهم وحشواً على شاكلتهم... سياسي متكسّب، كلُّ فنّه تأسيس الأحزاب والمنظمات، وأختلاق العناوين واللافتات، ثم التغرير بالعوام وإدخالهم فيها، هي في مجموعها، إن لُفت وطُويت بعد نشر، وجمعت بعد شتات البهرجة، وصفّيت من كدر الدعاية، وخلصت من الجعجعة والتهويل، تجدها عصابة عائلية تقف على هرم من خواء، وقُل إن شئت بيدر أو كومة كبيرة من قش! ولا تعجب إن وجدت في سفوحها جمعيات ومنظمات، وحتى خلايا مسلّحة وجماعات! ودور نشر وإصدارات ودوريات، وصوّر ملوّنة ولآفتات تفسد البيئة وتملأ المدن! وقنوات فضائية تتوالد بالانقسام، وتتكاثر كالفران، تنخر في العقول كما يفعل العثُّ في الثياب والأرضة في المتاع!

ولست مبالغاً ولا متحاملاً، بل لعلّي لم أفِ الحقيقة حقّها ولم أعكس تمامها...

يأتي من ينتسب إلى المدرسة والتدريس، ليدّعي الاجتهاد، وينبري للمرجعية، متبجحاً بكتيبات، وكُتّب شحنها بالمزخرفات، لوّث فيها مفاهيم الدين وأزرى بالعلم، ولم يوفر حتى "المنطق" فنسبه إلى الإسلام، ما ينبيك عن تهافته، ويكفيك في تفاهته! قضى حياته متهاكاً على الزعامة، فغرق في الدجل وأختلاق الفتن، وثوريّة كاذبة مفتعلة لم ترع حرمة لدم أو عرض، ولا كرامة لمؤمن أو مؤمنة، تقلّب في سبيلها وتلوّن حتى أخجل الحبراء...

يأتي هو وأضرابه ليطلّوا على هذه الآفاق المحفوفة بالخفر والعظمة، المجلّلة بالصون والمنعة، التي تمثل نهاية العمق والدقة، وأقصى الإتيقان والإحكام... يطلّون عليها وهم في حدود الإمام وسداجة الرؤية الثقافية وضحالة القراءة الصحفية! يواجهون أعلى "كرسي" في صروحنا العلمية، من مقاعد المدارس الابتدائية، أو قُل من موقع رياض الأطفال! مغترّين بما أنطلى على العوام ونجح في الإعلام، عسى أن يستقيم هنا في هذا الميدان، ويتمكّن من أنتزاع شهادة، وأكتساب أهلية ومشروعية!... هيهات، حتى يقضي في هندي الربوع عشرات السنين، ويطوي المراحل ويجتاز المنازل ما يورث في حقّه البقين، ويطمنن الخبراء في إيداعه الإمانة، ويركنوا إلى تسليمه زمام الأمة وقياد الطائفة، والأخطر من هذا، الاعتراف به مفتياً ومستنبطاً ينتزع أحكام الشرع المبين، وله أن يعرف الناس الدين.

وهذا مما ينقلنا إلى البحث في المؤلفات والمدونات، وكم عسى الكتب والتقارير التي تُسطر وتؤلف أن تعكس فقهه، ومتى وكيف لها أن تثبت أجهاداً... إن الأعمال العلمية المدونة للعلماء في كتب ورسائل وبحوث ودراسات وما إلى ذلك، تخضع في تقييمها لعدّة عوامل، وتحكمها عدّة عناصر:

الأول: مدى العمق فيها والجودة والإتقان...

فالمؤلفات كثيرة، والمكتبة تزخر بالنتاجات العلمية، ولكنها على مراتب ودرجات، من حيث محتواها وما تقدّمه والمادة التي تناولها، هل تضيف شيئاً، أم هي تكرار لمكرّرات؟ هل في الكتاب استدلال وأستنباط ورأي يكشف عن فهم وعمق، أم هو مجرد حشو؟ هل هناك علم وفكر وإبداع أنساب من هذا القلم، فأشرقت به الصفحات وأزدانت وزهت، أم هو سواد كوجه كاتبه، يتلف بمطالعتة وقت القارئ ويضيع جهده؟

إن الأمر في الفقه والعلوم الدينية، ليس تسويد صفحات وإفناق أوراق وإهدار محابر (مما ينادون به)!(^١) ويقال إنه ينفع في مواقع التبليغ ومخاطبة العوام، وفقاً لبعض النظريات، فإن الناس على مراتب وفي درجات، وقد يحتاج الأمر إلى الهبوط بالخطاب الديني، وعرضه بتدبّنٍ وسطحية، وهذا من الخطأ بمكان، فإن دور الكتاب هو الأخذ بيد قارئه للراقي به، لا مجاراته في واقع المتدني والهبوط إلى مستواه المتخفّف، وما يقال حول التفاوت في أفهام الناس، يعالجه الأسلوب وطرق العرض، لا أصل الخطاب، الذي يجب أن ينطلق من "التعليم"، ويرتكز على نفي الجهل ومحاربة الخواء والغباء... هذا في الكتابة لعامة الناس، فكيف بمخاطبة الطبقة العلمية، بل العليا في الحوزات!؟

(١) يكرر أرباب تيار (الزيف والسطحية)، نداءاتهم أصحابهم ومناشداتهم أتباعهم الكتابة والنشر بأي نحو! وفي سياق أستنهاض الهمم، تراهم يعقدون المقارنة عبر إحصائيات (كاذبة!) تذكر عدد ما صدر من كتب في «أهل البيت» مقابل ما صدر في غيرهم، وكأن هذه هي الأزمة والمعضلة!... وإثر ذلك تهدير المطابع وتدفق الكتب بغثاء يجتره صبيانهم! قصص وحكايات، يدسّ فيها أسم مرجعهم المزيف ويقحم (فيتحقق الغرض ويتم المطلوب!)، ونقل لروايات، يجسّد موقع الأحاديث الشريفة: "خير تدريه خير من ألف ترويه"، و"عليكم بالدرايات لا بالروايات"، و"رؤاة الكتاب كثير، ورُعاته قليل، فكم من مستسخ للحدّث مستغش للكتاب، والعلماء تجزيهم الدراية، والجهال تجزيهم الرواية". (أنظر: البحار ج ٢ ص ٢٠٦)... وهم يفاخرون بنتائجهم ويباهون، ولا يلبث أحدهم أن يغترّ بهرائه، ويبدأ في التطاول على أساطين العلم والطعن في أوتاد التقى! فهو يراهم على خطأ وفي ضلال! ولا أحد يسأله: من تكون أنت؟ كما لم يسأل هو نفسه يوماً: من أنا؟!!

لكن على أية حال، صحَّ هذا الرأي أم رجح ذاك، أفادت تلك الكتابات السطحية الساذجة الساحة الإيمانية أم أضرت بها، أفشت الجهل ورشخت الخواء ونشرت الغباء (ما يسمح ويفسح للمزيفين بالنمو والحركة!)، أم كشفت الحاجة إلى عمق يأتي بالوعي، وسلطت الضوء على أن النقص والحاجة هي لعلم تستتبعه بصيرة (ما يخلق التحرر ويورث نبد الزيف والنفور من الأدعياء!) ... فإن المؤكد والمتفق عليه أن تلك السطحية والضحالة ليست من مقام الحوزة العلمية، ولا من شأن الفقاهة، ولا محل لها في حقول التخصص، ولا يلحقها تقييم الكاتب والحكم بأجتهاده بتاتاً.

لربَّ صفحة واحدة يسطرها فقيه حقيقي، ويؤلفها عالم متمكّن، ويكتبها مجتهد مبدع، تفوق في قيمتها مئة كتاب يستخفُّ بها مُكثِّرُ قومه، يغرَّرُ ويجدع بها العوام، ويارسس التسويق والدعاية والإعلان! مؤلِّفات حشوها السُّخف، تعجُّ بالركاكة وتضجُّ بالأضطراب، تنطق وتثبت أن صاحبها نشأ على الوهن فأبى إصلاح نفسه والأخذ بما يقوِّمها (حين تعجّل ترك التحصيل بأدعاء الاجتهاد وزعم الأكتفاء، فحرم نفسه التلقي والاستفادة، وظلمها بالانقطاع)، وغلبه الجهل، فأصرَّ على أن يُبقي عليه ولا يدفعه، حتى أستولى عليه وأستوطنه! إن كتب الرجل التي يباهون بها (كونها بلغت المئات أو الآلاف! لم أعد، ولا عاد أحدٌ يدري، من فرط المبالغة والكذب، الذي أدرج كراساً من ثلاثين صفحة بحجم راحة اليد في عداد "المؤلِّفات" التي أورثت صاحبها لقب سلطان المؤلِّفين!) تفضحه وهي تكشف ما أستنسخ فيها من كلام العلماء، بل مسخ من نتاج المتقدمين، حين بدّل جيّد برديئه، وشوّه بمحاولات تحوير لتبدو أنها من صنعه وتأليفه!

إن للكَمِّ قيمة لا تُنكر، فكلّما زاد النتاج وتعدّدت المؤلِّفات كشفت عن علم وتبحُّر ومقدرة، لكن بشرط الكيف وبقيد غزارة المحتوى، فلا قيمة في الأوساط العلمية للإكثار بالتسطير والتعديد والتكرار والأستنساخ، فلربَّ "عالم" أكدر فهمه فعجز عن سبر الغور والتعمُّق، وأرتجَّ عقله، وأرتجَّ عليه، وصلّد خاطره، فلا قدح زناد فكره بومضة، ولا أوقد علمه بشعلة... تراه دارئ هذا السقوط والخواء وغطّى الإفلاس بالإكثار، وهذا لا ينظلي على أهل الخبرة ولا يشكّل لهم حُجّة، اللهم إلّا بعكس ما يرمي صاحبه!

هناك كتب ومؤلفات أنتزعت التقاريط من العلماء وألزمتهم الشهادة لأصحابها والإذعان بفضلهم والتسليم بعلمهم، بل صارت هي التي تخلع الفخر على المقرّطين وتمنح مجدها للشاهدين!... وهناك في المقابل دعاية وإتجار، وإسفاف تصحبه شهادات وتواكبه مدائح وأشعار على طريقة مدح الملوك والإنشاد للسلطين الذي يرتقب " صرة " أو شهرة! وإن أفتقد مدّع آخر الشهادات الحقيقية بفقاهته وعُدم تركيات واقعية من أهل الخبرة، لكن الحق أنه تنزّه عن هذا الخوض في التأليف والإتجار به والإساءة إلى الكتاب، لكن المصيبة أن في القليل الذي جُمع من خطبه في كتب، انحرافات وضلالات! (١)

(١) كزعمه: " المرأة تستطيع أن تصل إلى مستوى «السيدة الزهراء» ﷺ، والرجل أيضاً يستطيع أن يرقى درجات الكمال حتى يصل إلى مستوى «الإمام علي» ﷺ! " ويشهد الله أنني ما كنت راغباً في التعريض بأخذ مباشرة، فالقصد من الكتاب معالجة حالة ونقد وضع وترك التشخيص والتطبيق للقارئ الكريم، والأكتفاء بالإشارة عسى أن تُلتقط، ولكن ترادف المصائب وتتابع الولايات، وتعاقب الجهالات، وتكاثر المغالاة من أتباع المراجع المزيّفين، يشعر بالمسؤولية ويدعو إلى التصدي المباشر، ومن هذا البلاء والشر الذي غلب، أبيات كُتبت في أحدهم، هو هذا المنحرف:

أهـواك نـورا من الله آتي

أهـواك شمسا تنير حياتي

أهـواك طهراً لروحي وذاتي

أهـواك حتى مماتي!

فإذا أنكرت عليه هذه المبالغة والمغالاة، وشكوت وقارنت محلّه من حبّ «الزهراء» ﷺ وتجاهله نصرتها أمام من أساء إليها وشكك في مصائبها؟ أبين وأستكبر! أو إذا أشدّت بعض هذا في «المعصوم»... تراها ينهاك عن الغلو، ويحدّرك من الإساءة إلى الطائفة ووهن المذهب والسقوط في الكفر عبر هذه المقولات المغالية! وذهب آخرها عريضة فكتب في مرجعه المزيّف أبياتاً يجاري فيها عينية «الجواهري» في «سيد الشهداء» ﷺ!:

فداء لمـرآك من مرجع

فداء لأصلك والأفـرع

فأنت الكريم الصفات النقي

تقيّ لدينيـاه لم يخضع

وأنت الفقيه فمـن ذا سـواك

بسوح الفقاهة من أبرع

أيـا صادقاً جاء من صادق

لأنت الصـدوق ولا أدعي

أيـا ناطقاً بأسم النبي

ولـولاك بالحق لم يصـدع

علـوت فكانت سماء الإله

تـصلي على نهجك الأروع

الثاني مما يضبط تقييم الكتابة والتأليف: صحّة النسبة والتنزّه عن السرقة العلمية... كانت التعديلات العلمية في العهود الماضية تقتصر على سرقة معاني بعض الآيات الشعرية، أو اقتباسها ونقلها بعينها، ولم تكن سرقات الكتب أو أنتحائها شائعة. على عكس ما يحدث في عصرنا، فقد راجت سرقات الأبحاث والكتب، وأختفى ما كان يسمى في الماضي بتوارد الخواطر^(١)، أو ما يُجمل عليه، بما يُكنّى عنه في الأدب بـ "وقوع الحافر على الحافر" وما يسمّى بالتضمين، كأن يضمّن الشاعر قصيدته أبياتاً نالت إعجابه دون تنصيص ("...") يميّزها. وكان الأمر يتعدى أحياناً توارد الخواطر فيصبح سرقة بيّنة، وقد أنشد رجل قصيدة لـ «أبن الفارض»، فلما قال له: إن القصيدة مسروقة، ردّ الرجل: هذا من وقّع الحافر على الحافر! فقال له «الشيخ»: وقّع الحافر على الحافر من الأول إلى الآخر! وقيل في هجو شاعر سارق: هذا حمار فاره في فنّه * ولكم له في النظم وقعة حافر!^(٢)

وقد شكّلت السرقات الأدبية في الماضي باباً من أهم أبواب النقد في اللغة العربية، ولم يسلم من مأخذها كبار الشعراء وفي مقدمتهم «المتنبي»، الذي تفرّغ كثيرٌ من نُقاد عصره لتتبّع "سرقاته" والتدليل عليها، مع أنها في أغلبها كانت مما يسمى في الدراسات الأدبية الحديثة بـ "التناص"^(٣)، وهو أمر شائع في الآداب على اختلاف أجناسها.

(١) توارد الخواطر: أن تتفق الفكرة بين شخصين دون ربط أو تواصل بينهما، حتى كأنهما تحاورا فيها، فيقال وقّع بينهما توارد أو تبادل خواطر. والتخاطر الذهني هو: القدرة على الاتصال بين شخصين أو أكثر، عبر المكان وأحياناً عبر الزمان، دون الاعتماد على وسائل الاتصال المعروفة.... والعلم حتى عهد قريب كان ينكر هذه الظاهرة، أما الآن وبفضل دراسات تجرئ في بعض الجامعات والمعاهد العلمية، دخل التخاطر أو علم "الباراسيكولوجي" (علم الخواطر، أو ما وراء علم النفس) نطاق الظواهر الثابتة علمياً.

(٢) عن مقالة لـ «د. عبدالعزيز المقالح» نشرت في مجلة (الكويت) العدد: ٣٥٣.

(٣) التناص (Intertextuality) في الأدب هو مصطلح نقدي يقصد به وجود تشابه بين نصّ وآخر أو بين عدّة نصوص. وهو يشير إلى العلاقات المتبادلة بين نصّ معين ونصوص أخرى، وهي لا تعني تأثير نصّ في آخر أو تتبع المصادر التي أستقى منها نصّ تضميناته من نصوص سابقة، بل تعني تفاعل أنظمة أسلوبية. وتشمل العلاقات التناصية إعادة الترتيب، والإيحاء أو التلميح المتعلق بالموضوع أو البنية والتحويل والمحاكاة. وكما قيل فإنه من الوهم أن نعتقد بأن "العمل الأدبي" له وجود مستقل، فإنه - غالباً أو دائماً - يظهر مندمجاً داخل مجال أدبي تمتلئ بالأعمال السابقة، وعليه يتحول كل عمل فني يدخل في علاقة معقدة مع أعمال الماضي. وفي بعض المعاجم العربية المختصة وغير المختصة، ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار مصطلح السرقات (Plagiavius) الأقرب إلى لفظ التناص.

وليست السرقات الأدبية بمعناها القديم أو الجديد هو ما يشغل الساحة العلمية اليوم، ولم تعد هي المعضلة التي تقلقها، فقد تجاوزها الخطر وتخطاها إلى سرقة كتب من رأسها، وأنتحال أبحاث ومقالات، أو فصول كاملة من الكتب والدراسات العلمية!

والأكثر خطراً أن ذلك لا يحدث في أسواق بيع الكتب وعلى أيدي أصحاب دور النشر المعروفين بحشعهم وملاحقتهم أهدافهم في كسب المال والتجارة دون أي اعتبار، وإنما يجري في الجامعات ويقع من رواد ومنتسبي الأكاديميات وأرفع المعاهد العلمية، فهذه الشكاوى تتعالى والأتهمات تتردد، ويتم - بين فينة وأخرى - إلقاء القبض على لصوص متلبسين بالجرم المشهود! حتى صار أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ، ناهيك بالناقد، وهو يفتح كتاباً ويطلع بحثاً علمياً أو أدبياً أن يتساءل: تُرى كم من هذا المسطور هنا هو من تأليف صاحبه، وكم عساه سرق وأنتحل؟!!

هكذا بدأت المعاهد العلمية والجامعات تفقد سمعتها، والشهادات مكانتها، والكتب قيمتها، من فرط ما أنتشرت سرقة الأعمال والأطروحات، وصارت مخرجات هذا الواقع المريض من هبوط علمي وسقوط أخلاقي، مشهودة محسوسة، ومتفشية كظاهرة، فكثيراً ما تلتقي "دكتوراً" تلحقه شهادته بالقامة من حقل علميٍّ معين، وترى "له" كتباً ومؤلفات تُدرّس في الجامعات، فإذا ناقشته في قضايا سهلة يسيرة، وسألته عن أوليات حقله هذا وفي صميم تخصصه، وجدته غاية في الضحالة والسطحية، بل الجهل والضياح! فمن أين جاء بذلك النتاج وسطر تلك المؤلفات، وكيف حصل على تلك الشهادة؟

وما يقوم به بعض "اللصوص" من تغطية سرقاتهم والتستر عليها بإجراء تغييرات في أسلوب كتابة البحث وإعادة رسم شكل الدراسة، كتقديم وتأخير بعض الفقرات، وتغيير صياغة بعض الجمل وتحويرها، وزيادة مفردة هنا والاستغناء عن كلمة هناك، دون المادة الأصلية التي تحمل القيمة الحقيقية للبحث وتشكّل جوهره المسروق... فتح أبواباً واسعة للتحايل، وشكّل معضلة أخرى في إرباك الساحات العلمية والإضرار بها، فقد تعقّد المشهد وتركّب، فعسر تحديد الحقيقة من الكذب، وتمييز الأصل المؤلف من المسروق المزيف، ما جعل كثيرين يتوقفون في اعتقاد التأليف دليلاً على العلم.

والسرقة العلمية تتحقق في صور متعددة، ما دامت تصبُّ وتنتهي إلى حقيقة اختلاس جهود الآخرين ونسبتها إلى النفس، مهما حظيت بغطاء وتمتعت بتعلُّل واحتجاج، وُوريت بستر، وألثفَ الجاني عليها وداراها بحيلة... فالتَّقلُّ دون عَزْوٍ إلى القائل هو أنتحال وسرقة، وكذا الأقتباس، الجزئي أو الكامل، دون الإشارة إلى صاحبه، ولا سيما في الأفكار الإبداعية، والفذلكات الخاصة، ومواطن سبق العلمي، والموارد التي تمثل قوَّة وتشير إلى غزارة وتثبت عمقاً وتنبئ عن تضلُّع وتمكُّن وإبداع.

ناهيك بالسرقات الكاملة، فهناك مَنْ يختلس بحثاً أو كتاباً كاملاً، من مقدمته إلى فهارسه، يلقُّه ويلتهمه، ولا يبالي!... وفي ظلِّ تقنيات الأتصال والتصنيف الحديثة، والبرامج التي تدوِّن وتجمِّع وتخزِّن كلَّ شيء في الحواسيب، فإن السرقة لم تعد تتطلب عناءً ولا تكلفَ جهداً، فالبضاعة في متناول مَنْ شاء، مبدولة لمن أراد، وليس على "الكاتب" إلا توجيه سؤال عابر للبحث، لتتجمع لديه حزمة كبيرة من الإجابات، ما عليه حينها إلا القيام بعملية "قص ولصق" (Copy-Paste) ليخرج بكتاب متكامل حول الموضوع الذي يريد، يطبعه وينشره، ولربما نجح الكتاب في أكتساح الأسواق ودخول المكتبات، وقد يُستفاد منه ويُلجأ إليه - بعد حين - كمصدر! بل لعلَّ أحد النقاد يتلقَّاه بالإعجاب، فيكبره ويطريه!

وهناك من السياسيين والزعماء، والأعيان والوُجهاء، والأثرياء من رجال المال والأعمال، مَنْ يوظف أهل الفن والأختصاص كأجراء، يستنزف جهودهم بهاله، ويسترق طاقاتهم الفكرية بسلطته، يبتاع أعمالهم، فينتحلها وينشرها بأسمه، لزوم أكتمال وجاهته، وتوفير الغطاء "العلمي" لما يتقلد من مناصب ويتبوأ من وظائف، فيضفي على شخصه مسحة رُقِّيَّة، ويسبغ على نفسه لباساً يوارى سوءة جهله ويستر عار خوائه، فلا تتقل الأذهان عند لقائه أو تناول ذكره إلى صروف الدهر وعوادي الزمن، والعشبية التي تحكم الحياة، وسمحت لأضرابه بتقلد أعلى المناصب وبلوغ أكبر المقامات (والحال أنَّ هذا - لو تدبَّرت وأنصفت - هو شأن الدنيا)، أو تذهب الأفكار بعيداً، فتثار الشكوك حول مصادر أمواله أو طرق "وُصوله" وعلَّة وقوع الخيار عليه دون غيره؟ فيرتاب أحدٌ في صفقات ويشكُّ في عمالة وأرتباط!... إنها هي الكفاءة والأهلية ليس إلا، وهذا الكتاب هو دليل الإثبات!

وكلُّ هذه الصوَر من السرقات، وأشكال الأختلاسات والتزييفات، وأنماط الفساد التي تراها في ميدان الكتابة والتأليف، موجودة في جميع الحقول العلمية، طولاً وعرضاً، من القاع إلى القمة ومن الباب إلى المحراب! فهي متكررة في سائر الأوساط والطبقات الاجتماعية، متفشية في شتى النطاقات الفاعلة والمؤثرة في الحياة... ومنها الحقل الديني وشريحة العاملين فيه والناهضين بالدعوة إليه بالقلم والكتابة والنشر!

لقد تسرّبت السرقات العلمية إلى "الحوزات"، وطال الزيف والانحراف والاتجار والوصولية هذا الحقل المقدس، وصار لأدعياء الفقهة مؤلفات وأسفاراً، يحملها "حمار" مؤسسائه ويتكلف حزبه ويتطوَّع أتباعه بمهمة ترويجها، يتلقون النتائج ويجولون بها في البلاد وينشرونها بين العباد!... والناس في غفلة وضياح، يستقون من سارق، ويقتاتون على مائدة مزيف كاذب، وقد بهرهم زبرج الوهم فلحقوه، وأسرهم بريق السراب فعَدوا خلفه وقدسوه. إن الكسل وسقوط الهمة في ملاحقة المطالب العلمية المضنية، الذي استولى على بعضهم، أو عجزُ الفكر والبالادة التي أَلصقت آخرين بالأرض، فنكسوا عن الفطنة وتحلَّفوا عن الذكاء وما يولِّد الإبداع... ساقهم إلى الخداع ونحا بهم إلى الشيطنة، والبحث عن البديل في النصب والأحتيال!

والغريب أن بعضهم قد يبدع في حقل الشعر والأدب، أو ينجح في السياسة والإدارة، فلا يكتفي، ويأبى إلا أدعاء الفقهة ونيل الزعامة والشهرة من باب المرجعية! وأعرف أحدهم شكَّل لجنة من فضلاء لجواب الاستفتاءات التي ترده، وقد حاورتُ أحد عماله حول هذه اللجنة مستنكراً؟ فردَّ بأنها آلية طبيعية تجدها في كلِّ بيوت المراجع، فلماذا النكير على صاحبه؟! والحال أن أعضاء لجان الاستفتاء في المرجعيات الحقيقية، هم نجوم تلاميذ الفقيه المرجع، الذين هضموا بحثه لسنين متهادية، ووقفوا على مبانیه، وعرفوا رأيه وفتواه، وصاحبهم المدَّعي لا درَّس أحداً ولا ألقى بحثاً، فلا تبلورت له مبان، ولا تشكَّلت قواعد، ولا عُرف عنه نهج ومسلك، ولا صيغ له رأي ونظر، فكيف سيُجيب أعضاء اللجنة على الاستفتاءات "وفق رأيه دام ظلُّه"؟ لست أدري!... وما زالت الإصدارات تترى والأجزاء تتسلسل وتتابع تنشر أجوبة استفتاءات ساحتها أو فخامتها!

الثالث مما يضبط تقييم الكتاب وأعتبر المؤلف: تناوله في الحوزات وتلقيه في الأوساط العلمية بالقبول...

وهذا في الحقيقة والواقع ضرب من شهادة أهل الخبرة، وصيغة أخرى من الإجازة. فعندما يغدو الكتاب متناً ومادة للتعليم، كالمتون التدريسية في الحوزات العلمية (الحقيقية لا الحزبية التي تستعيز عن مناهج الحوزة بكتب من وضع أتباعها ورموزها، إما لتعظيمهم أو لتفسيدهم الطلاب وتشوّه الحوزات)، مثل (الشرايع) و(اللمعة) و(المكاسب)، و(المعلم) و(أصول المظفر) و(الرسائل) و(الكفاية)، أو محلاً للتعليق والتهميش ك(العروة الوثقى) و(منهاج الصالحين) و(توضيح المسائل)، أو للشرح كما في سائر الكتب المذكورة وغيرها، أو يصبح مستنداً في موضوعه ومرجعاً في مادته يركز ويعتمد عليه، وفي الأقل أن يتلقاه أهل العلم والأختصاص بالقبول، ويمضوا - بنحو - محتواه، ويصحّحوا نسبه...

فهذا مما يدرج الكتاب في الأعمال العلمية، ويُلحق مؤلفه بالعلماء المعترف بهم، ما يشكّل شهادة ويخلق دليلاً على رتبة ما من الفضل ومستوى من العلم، ينظر بعدها في المحتوى، ليُعلم منه درجة علم العالم ومدى إبداع المؤلف صاحب العمل.

ولا أريد حصر الاعتراف بالكتب والمؤلفات في هذه المظاهر والمواقف والمواقع، وعن هذه الطرق، وكأن ما عداها باطل أو غير معترف به، أو لا يحمل في واقعه قيمة ما دام لم يدرج مع تلك، فلربّ عمل علمي رصين، ونتاج متين، وجهد قيّم متكامل، وإبداع لا ينكر، بل يُثبت فضلاً ومقدرة، وينم عن فقاهاة وأجتهداد، وهو يعرض أستنباطاً بارعاً وأنتزاعات ذكية قلّ أن يُلفت إليها، لا ينقصه استدلال ولا تعوزه رجاحة وأعتبر، حريئاً أن يكون متناً للتحصيل والتدريس، أو مادة وموضوعاً للتعليق، أو مستنداً يرجع إليه أهل العلم وذوو الأختصاص... ولكنه لم يحظَ بفرصته لأسباب مادية وأجتماعية وسياسية، لا تنكر في ساحتنا، بل قد يبقى العمل رهين الخزائن والأدراج، مخطوطاً لا يجد إلى الطباعة والنشر سبيلاً، لهذه العلل وتلك الأسباب أو غيرها، وبعضها فنيّة بحثة، كضعف الصياغة والبيان، وعجز الأسلوب عن كشف الفكرة وعرضها، ما يضع العمق ويهدر المحتوى الثمين، بسبب عبائر لم تعد متداولة، ولغة غير مستساغة...

ولكنني أريد محاصرة الأعمال السخيفة وتطوير المنتجات والكتابات التافهة، التي تُقحم في مكتبتنا الدينية وتنسب إلى إصداراتنا العلمية، تسعى إلى التدليل على فقاهاه كُتَّابها زوراً وأنتزاع الاعتراف بأجتهادهم غصباً، وهي، مع ما تلقى من دعم مادي وسياسي وأجتماعي، وتحظى به من غطاء إعلامي ودعائي، وتسويق خرافي بأليات تجارية بحتة، وبها ينافس أدوات صناعة النجوم في عالم السينما وتقنيات الشيطان المتجلى في «هوليوود»، بل قُل بما يناهز عالم السياسة ودنيا الدجل والخداع الذي لا يعفُّ عن شيء...

ومع ذلك تجدها تعجز عن أنتزاع أي اعتراف بها، ولا تتمكّن من تسجيل أي نجاح، فلا تراها إلا على قارعة الطريق من مسيرة العلم وركب العلماء، يعلوها غبار نفرة خيلهم وأنطلاق فرسانهم، الذين يتجاوزون المتخلفين علمياً وراءهم، ويذرونهم مع الخوالب من النساء والأطفال والعجزة، رهن البيوت وفي دوائر القعود عن طلب حقيقي للعلم، والغرق في أدعاءات فارغة، والأنشغال في تناوش ومطاوله زعامة موهومة! يتراكم على مؤلفاتهم وعموم أنشطتهم التهرجية رين الجهل، الذي يجتاز الطالب المفلح في كل يوم وشهر وسنة مرحلة منه، ويقطع شوطاً، والقوم قابعون في مواضعهم، تائهون في دوامات وزوابع تثير الغبار، ولا تقدّم للعلم شيئاً، ولا لأصحابها إلا سوء الذكر، والطعن في دورهم والأسى على التشويه الذي يمارسون! فهم غارقون في تكثير العدد من المؤلفات، وتسويد المزيد من الصفحات، ومألها الكُناسة ومجامع القمامة، حيث تلقى، سواء مباشرة، أو بعد حين عند أستعمالها في تغليف الأطعمة في المطاعم الشعبية، ولفّ الأواني والأمتعة! فيلحق بإثمهم جُرم أمتهان الآيات القرآنية والأسماء المباركة المحترمة التي يقحمونها في كتبهم، وهي تلقى في المزابل وتذهب طعمة للمحارق أو معامل تكرير النفايات! (١)

(١) ما كنت أخرج من المسجد يوم الجمعة حتى أجد عاملاً آسيوياً يتلقى المصلين عند الباب، يورّع عليهم (بجاناً، دون مقابل) كتاباً جديداً من تأليف نكرة، لا حظّ له في العلم ولا علاقة بالقلم، ولا نصيب في الروحانية، فإذا أنصرف كل إلى مركبته، وجد نسخة أخرى تنتظره على زجاج السيارة! وكنت أرى بعد ذلك أغلب النسخ ملقاة على الأرض، يتخلّص منها كل على طريقته، فيطرحها أرضاً. وقد أستمر هذا التلويث البيئي والإزعاج النفسي نحواً من عام جمع فيه ذلك الغرُّ ما يناهز خمسين مؤلفاً في شتى العلوم! ولم تتوقف اللوثة ولم ينقُص العجب إلا مع ما أنكشف من دُور يعدّونه لهذا المؤلف المسكين (وهو شاب عشريني تستوطنه آفات روحية وتسكنه عُقد نفسية)، في تكفير العلماء وشم المراجع العظام، والأنتقام من كل أصيل يعزّي زيفهم!

إن التجاهل المطلق الذي تقابل به الحوزات وأهل العلم والفضل والخبرة جميع المؤلفات التي يصدرها القوم، أو الحشو الذي يملؤون به الكتب والصحائف، والإعراض التام عن كل ما يكتب أدعياء الفقهاء، والمرور عليه وكأن لا وجود له، مرور كرام يأنفون الخوض في السفساف، ويتعالون عن النزول إلى هذا الحضيض... هو في نفسه نفي لأجتهداهم، وحكم بطلان مرجعيتهم، وإسقاط متقدّم سابق لكل ما يزعمون وينتحلون.

وهذه حقيقة يدركها الأدعياء ويعانون بسببها ويقاسون، ويناضلون للخروج منها ولو في مفردة واحدة تكسر الحصار التلقائي الطبيعي الذي يطوّقهم، حصار التجاهل وعدم الاعتراف! حتى عمد أحدهم إلى نشر حاشية له على كتاب «المكاسب» في طبعة مميّزة، ذات ورق جيد وتجليد فاخر، ثم وزّعها مجاناً في الحوزة، وراح يعيد الطبعات ويبدلها في أسواق الحوزة العلمية في «النجف الأشرف» بأسعار زهيدة، بل رمزية لا تغطي عُشر التكلفة، ما دفع الطلبة لأقتنائها، وذلك لحاجتهم إلى المتن (أصل «المكاسب») لا الحاشية التي لا يلتفتون إليها بتاتاً، وإن فعل أحدهم، فلتجاذب الطُرف والأستخفاف بالتعليقات السخيفة الضحلة، والنقاط التافهة التي يعود بعضها إلى سرقات ويصبّ جلّها في شرح الواضح ويدخل في تحصيل الحاصل، وتفسير الماء بعد الجهد بالماء!



إنّ شهادات أهل الخبرة وإجازات الأجتهد قيّد وضابط تتأكد أهميته في الموارد الخاصّة والحالات الشاذة، التي ينفصل فيها العالم عن الحوزة، وينقطع عن الحواضر العلمية، ويعيش في بلد ناءٍ عن العلم، قصيٍّ عن أهله، بعيد عن أجوائه، بل غارق في شؤون الدنيا وشروها، مستغرق في لذّاتها ومنكراتها... ثم يدّعي - وهو نزيل تلك الديار - الفقهية، ويتصدّى للمرجعية ويطالب الأمة بتقليده والرجوع إليه!

إنّ ما يقدّمه المدّعي في هذا السبيل من كتب ومؤلفات، هو أول الكلام، وعليه أن يعود ليأتي بشهادات تزكّي أعماله وتستحسن نتاجه، وتعترف بأنه يمثل قيمة علمية، ويحمل مادّة تثبت أجتهداه، لا مجرد حشو وعدد، ولا هو نتاج أستنساخ وسرقة، وهذا مما لا يكون إلّا على أيدي علماء متخصصين، وأهل خبرة مميزين، يحكمون ويشهدون.

وإلا لو كان العالم يمضي في مسيرته بشكل طبيعي، يعيش في الحوزة، ويتقدم في مراحلها بترابئية منطقية، ويمتاز أطوارها من غير طفر وشذوذ، ويتبوأ المقامات العلمية دون تعسف ومغالبة، ويرقى في المراتب بلا ألتفاف وأحتيال... لما سُئل عن شهادة ولا طوبى بإجازة، ولكان واقع حاله من البحث والتدريس، ونوعية الحضور وحجمه، وعدد الطلاب الذين يلتفون به وينهلون من علمه، والتلاميذ الذين يتخرجون على يديه والثقل الذي يشكّلونه ويلحقونه في الحوزة، والبحوث التي يلقيها فتقرّرها النخب الحوزوية... يغنيه عن اللجوء إلى الكتابة والتأليف لإظهار علمه وإثبات فقاوته وأجهاده، بل سيكون واقعه هذا كفيلاً بأن تتقدم الحوزة نحوه، ترجوه وتتوسّل إليه أن يقبل التصدّي للمرجعية، وينزل على رأيها في تبوؤ هذا المقام.

ولكن أن يفصل أحدهم عن الحوزة وينقطع عن التعليم والتحصيل، ويفقد أجواء المباحثة والمناقشة والرد والجواب، وما يبلور الفكرة وينقح الدليل ويصقل المهبة، ينزوي في ركن ناءٍ، لا دروس ولا محاضرات، لا إفادة ولا استفادة، وإن كان شيء من هذا أو ذلك، فكأنه يتلقاه من رؤى وأحلام، ويلقيه على جدران وحيطان، لا إجابة ولا استجابة، ولو سها فخرج عن الموضوع حتى قلبه وعكسه، بل لو غفا فأراح رأسه شيئاً إلى الجدار، لحسب "تلاميذه" أن هذا من صميم الدرس وفيه!

يقع في قريته أو بلدته، غارقاً في دنيا العوام، حتى وإن أنشغل بأمور الدعوة والتبليغ، وكان لطرح القضايا العلمية هامش في نشاطه، فإن ذلك لن يعدو أن يكون طرحاً سطحياً يتناول مسائل ابتدائية مما يتلى بها المؤمنون عادة ويحتاجونها في دينهم، لا علاقة له بالعمق العلمي، ولا يقارب عالم التخصص والأجتهاد والأستدلال. وكذا النهوض بحاجات الناس المعيشية، كأن يصلح بين الأزواج المتخاصمين، ويفصل في منازعات الكسبة والفلاحين، ويتولى رعاية الأرامل وكفالة الأيتام، أو حتى إذا تصدّى للشؤون السياسية، وخاض هذا المعترك العصيب، سواء من منطلقاته الحقيقية فأخذ يقاوم الظالم ويسعى لانتزاع حقوق الناس، ودفع الظلمات وردّ المظالم، أو المراوغة المتتوية، فدخل في الحزبية والمعارك الانتخابية والأنشطة النخبوية...

فإن هذا وذاك، لا يسمح له ولا يبيح أدعاء الفقاهة يوماً والأجتهاد! الفقاهة ليست فطراً يفتأ تحت أرجل المرء، هكذا كما الكمأ، بلا غرس ولا زرع، ولا سقي ولا رعاية! والأجتهاد ليس عنواناً وصفة تستتبع المكانة الاجتماعية والدور السياسي أو التقدّم في العمر، إنه بحث العلم، وما سوى ذلك فهراء!

نعم، يمكن الاستثناء في حالات نادرة، على نحو الحقيقة الخارجية، فالأمر ليس مما يتمتع عقلاً ويستحيل، إذ يمكن أن يذهب عالم أخذ كفايته من المقدمات والسطوح، وبلغ في الحوزة - قبل أن يتركها ويعرض عنها - حدّ الفقاهة (وإن كان الأجتهاد المتجزئ)، يذهب إلى المطالعة العميقة، وينصرف إلى القراءات العلمية التخصصية في الكتب الأستدلالية، فينكبّ على النظر في المصادر، ويستغرق في مطالعة وأستقصاء آراء المتقدمين، ويبذل غاية الجهد والوسع في التمعّن في أقوالهم، ويقبّل أدلّتهم ويتفحّص آراءهم... فيعيش "الحوزة" في نفسه، ويستحضر أجواءها في داره ومكتبته.

ولكن تبقى الأجواء العلمية والفضاء الحوزوي الخاص، المنعم بالحركية والحرية والتجديد، إلى جانب العمق والدقة، تبقى عنصراً مفتقداً يسدّ الطريق على الجهل المركّب، هذا الداء العضال الذي يتهدّد وقد يتسرّب إلى العالم وينزل به حين يُعدم المناقشة والمباحثة والحوار، ويفقد النقد ويغيب عنه الاعتراض، و"يخسر" تلقي أدلّته ومحاکمتها بالنقض والرّد، ولعلّ تشبيه أجواء الحوزة وفضائها بالمختبر وموقعه في العلوم التجريبية، لا يخلو من قرب وقوّة، فقد تتوقف نظرية وتتعلّط فكرة ويسقط رأي، لأنكشاف غفلة كانت في بناء دليل في المقدمة، ما يبطل النتائج كلّها ويفسد النظرية من رأسها، هذا ما قد يأتيك من إشكال يثيره ويلفت إليه طالب نبيه لا وُجود له في الأقاصي والشتات.

هناك وُضع طبيعي للحوزة وحالة تلقائية في المرجعية، شوّهها الأديعاء، وطمسها المنافسة الهابطة التي أدكوها فيما بينهم، لذا عُيِّت الحالة الصحية، ولم يعد - هذا الجيل - يعرفها، فتوّهّم المعارك والصراعات والتكالب الذي نشهده في هذا الميدان أمراً مقبولاً وحالة غير شاذة! فلا يستنكرها، من فرط ما تكررت وزال قبحها، بل لعلّه يرحب بها ويجحّض فيها، من خلال دور الأداة الإعلامية المسخّرة، من الخصوم والتيارات المتنافسة!

وبعد، فقد يقدّم بعضهم شهادات أنتزعها بالإكراه، إما بترغيب أو بترهيب، فسطرها "خبراء" أو أدعياء خبرة، خوفاً من نار الملاحقة الأمنية والحصار والتضييق، أو حذراً من التسقيط ونأياً بأنفسهم عن التشويه الذي يتهددهم إن لم يفعلوا، أو فعلوها طمعاً في جنة المال والمنصب والشهرة والجاه، وما إلى ذلك من زبرج هذا العصر والإغراءات التي سقط فيها جملة من المعممين... وقد يستغرب بعض العوام هذا القول ويتساءل: أو يكون ذلك في الحوزات والمرجعيات؟! نعم، وإن عشت أراك الدهر عجباً.

هناك عشرات الشهادات التي لم ير أصحابها فقهاً ممن شهدوا له، ولا عرفوا له أجهاداً، ولا جامعية للشرائط، فلا بحثٌ علمي للرجل حتى يحضروه أو يطلّعوا عليه، ولا كتاب أستدلالي، لا في الحاضر ولا الماضي، لا تسجيلات له ولا تقارير... فمن أين شهد هؤلاء وكيف؟ حتى يقال في مرحلة لاحقة إن الشاهد قد خُدع وأستغفل، ولم يحسن القراءة والتقدير، فهنا حالات ليس فيها ما يُقرأ أصلاً، ولا ما يمكن تقديره من الأساس، فهي حالة سالبة بانتفاء الموضوع! ومع ذلك تصدر الشهادات وتنتشر البيّنات!

لقد وَاكبت شخصياً وسألت مباشرة أحد الفقهاء عن أجهاد علم من أعلام السياسة أستشعرت أنهم يعدّون لطرح مرجعيته، فقال: وهل الأجهاد والمرجعية ألعوبة من هبّ ودبّ؟ إن هذا الشخص ليس في مظانّ الأمر ولا واردة، وتلا: ﴿وَأَنى لَهُمُ التَّنَافُسُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾، وقد عبّر بالفارسية: "اين آقا در گود نيست"، أي أنه خارج "الحلّبة"، وقال: "اجتهاد ومرجعيت كَشك نيست"... ثم لم تمض أيام حتى أنتشر بيان شهد فيه هذا العالم للشخص المذكور بالفقاهة والأجهاد! فراجعته مستنكراً، وذكرته بمقولته قبل أيام؟ فبرّر فعلته بالخوف والتقية، وأنهم كانوا سيغتالونه جسدياً أو معنوياً إن هو لم يفعل!

إن هذه الشهادات وأضرارها باطلة وساقطة عن الاعتبار، لا تثبت فقاهة حقيقية ولا تصلح مركزاً لثبوت أجهاد، وإن بنت مرجعية فهي باطلة.



(١) "الكشك" بالفارسية هو الإقط، والمعنى أن الفقاهة ليست كالإقط! ولعلّ مضرب المثل فيه هو يُسر صناعته، فهو يُتخذ من اللبن المخيض، يُطبخ ويُترك حتى يُمضّل.

إن العلم هو الشرط الأعظم والأخطر في شرائط المرجعية، وهو مرتبطز القضية والأساس الذي تدور حوله بقية الشرائط وتحوم، وإلّا لما نُظر في طهارة المولد والذكورة والبلوغ والعقل والحياة والإيمان ثم العدالة ولا التُّفت إليها في المقام، ومن نُبذة في علاماته ومواصفاته، وآدابه وأساراه، ننطلق إلى صنوه وعدله، والركن الثاني في شرائط المرجعية، أي "العدالة" ... وهذه طائفة من الأحاديث الشريفة لـ «الأئمة الأطهار» عليهم السلام تلخّص الأمر في هذا الأقتران بين العلم والعمل وتُجمله في بيانات نورانية، لو وجد الباحث تفصيلها، ووقع على تفسيرها، لأنكشف له الغطاء في هذا الباب، وُرُفَع الحجاب عن الحقيقة التامة الكاملة، وجمع وحصل الخير كلّه، وعرف موقع هذا الشرط ودوره...

ففي الحديث أن «أمير المؤمنين» عليه السلام كان يقول في العلم: رأسه التواضع، وعينه البراءة من الحسد، وأذنه الفهم، ولسانه الصّدق، وحفظه الفحص، وقلبه حُسن النّيّة، وعقله معرفة الأشياء والأمور، ويده الرحمة، ورجله زيارة العلماء، وهمّته السلامة، وحكمته الورع، ومستقرّه النّجاة، وقائده العافية، ومركبه الوفاء، وسلاحه لين الكلمة، وسيفه الرّضا، وقوسه المداراة، وجيشه محاورة العلماء، وماله الأدب، وذخيرته أجتناّب الذنوب، وزاده المعروف، ومأواه الموداعة، ودليله الهدى، ورفيقه محبّة الأخيار. (١)

وعن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام: أطلبوا العلم، وتزيّنوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا لمن تعلّمونه العلم، وتواضعوا لمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبّارين فيذهب باطلكم بحقكم؟ (٢)

وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: وأعلم أنّ الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام الشّدّد المضروبة دون الغيوب، الإقرارُ بجملّة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله تعالى أعتراهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمّى تركهم التّعتمّق في ما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخاً. (٣)

(١) (الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٣٦ ح ١.

(٢) (المصدر السابق) ح ٤.

(٣) (نهج البلاغة) لـ «الشيخ الرضي» خطبة ٩١ (المعروفة بـ "خطبة الأشباح" وهي من جلائل خطبه عليه السلام).

وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: وأعلموا أنَّ عباد الله المستحقِّين علمه، يصونون مصونه، ويفجِّرون عيونه. يتواصلون بالولاية، ويتلاقون بالمحبة، ويتساقون بكأس رويَّة، ويصدرون بريَّة (يرجعون بزوال العطش)، لا تشوبهم الريبة (في عقائدهم)، ولا تسرع فيهم الغيبة (بالإفساد، لآمتناعهم عنها قولاً وإصغاءً)، على ذلك عُقد خلقهم وأخلاقهم، فعليه يتحابُّون وبه يتواصلون، فكانوا كتنافضل البذر ينتقى، فيؤخذ منه ويلقى، قد ميَّزه التخليص، وهذَّبه التمهيص (أي كانوا إذا نسبتهم إلى سائر الناس رأيتهم يفضلونهم ويمتازون عليهم كتنافضل البذر، فإن البذر يُعتنى بتنقيته، ليخلص النبات من الآفات ويكون النوع صافياً لا يخالطه غيره، وبعد التنقية يؤخذ منه ويلقى في الأرض، فالبذر يكون أفضل الحبوب وأخلصها)، فليقبل أمرؤ كرامة بقبولها (الكرامة هنا النصيحة، أي أقبَلوا نصيحة، لا أبتغي عليها أجراً إلَّا قبولها)، وليحذر قارعة قبل حلولها (والقارعة: داعية الموت أو القيامة، تأتي بغتة)، ولينظر أمرؤ في قصر أيامه، وقليل مقامه في منزل حتى يستبدل به منزلاً، فليصنع لمُتحوِّله ومعارف مننَّقله (المواضع التي يعرف أنه سينتقل إليها)، فطوبى لذي قلب سليم أطاع من يهديه، وتجنَّب من يُزديه، وأصاب سبيل السلامة ببصر من بصره، وطاعة هادٍ أمره (أي بأستنارته بإرشاد من أرشده، وطاعة الهادي الذي أمره، قبل أن تُغلق أبواب الهدى بالموت)، وبأذر الهدى قبل أن تُغلق أبوابه وتُقطع أسبابه، وأستفتح التوبة وأماط الحوبة (الحوبة الإثم، وإماطتها تنحيتها)، فقد أُقيم على الطريق، وهُدِيَ نهج السبيل. (١)

وقال عليه السلام لسائل سأله عن معضلة: سل تفقهاً، ولا تسأل تعنتاً، فإنَّ الجاهل المتعلِّم شبيه بالعالم، وإنَّ العالم المتعسِّف شبيه بالجاهل المتعنت. (٢)

وعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام قال: مَنْ طلب العلم ليباهي به العلماء، أو يماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، فليتبوأ مقعده من النار. إن الرئاسة لا تصلح إلَّا لأهلها. (٣)

(١) (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي» خطبة ٢١٤ (المعروفة بـ "خطبة الأشباح" وهي من جلائل خطبه عليه السلام).

(٢) (المصدر السابق) قسم الحكم والمواعظ، رقم: ٣٢٠.

(٣) (الكافي) لـ «الشيخ الكليني» ج ١ ص ٤٧.

وروي عن «كميل بن زياد النخعي» من خواص «أمير المؤمنين» ﷺ وأصحاب أسراره قال: خرج إليّ «علي بن أبي طالب» ﷺ فأخذ بيدي وأخرجني إلى الجبان، فلما أصحرت نفس الصعداء. ثم قال:

يا «كميل»، إنّ هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعاها، فأحفظ عني ما أقول لك: الناس ثلاثة، عالم رباني، ومتعلم على سبيل النجاة، وهمج رُعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق.

يا «كميل» العلم خير من المال، العلم يحرسك وأنت تحرس المال، والمال تنقصه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وضيع المال يزول بزواله.

يا «كميل بن زياد» معرفة العلم دين يداّن به، يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميل الأحداث بعد وفاته والعلم حاكم والمال محكوم عليه.

يا «كميل بن زياد» هلك خُزّان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة، ها، إن ها هنا لعلماً جمّاً - وأشار إلى صدره - لو أصبت له حملة، بلنى أصبت لقنّاً غير مأمون عليه، مستعملاً آلة الدين للدنيا، ومستظهِراً بنعم الله على عباده، وبحُججه على أوليائه، أو منقاداً لحملة الحق، لا بصيرة له في أنحاء، ينقدح الشك في قلبه لأوّل عارض من شبهة، ألا لا ذا ولا ذاك، أو منهوماً باللذة، سلس القياد للشهوة، أو مغرماً بالجمع والأدخار، ليساً من رُعاة الدين في شيء، أقرب شبهاً بهما الأنعام السائمة، كذلك يموت العلم بموت حامله، اللهم بلنى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيّاناته، وكم ذا، وأين أولئك؟ أولئك والله الأقلون عدداً، والأعظمون قدراً، بهم يحفظ الله حُججه وبياناته حتى يودعوها نظراءهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم، هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وباشروا روح اليقين، وأستلنا ما أستوعره المترفون، وأنسوا بما أستوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلّقة بالمحل الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه، والدعاة إلى دينه، آه آه شوقاً إلى رؤيتهم، أنصرف إذا شئت. ^(١)

(١) (نهج البلاغة) ل «الشريف الرضي» قسم الحكم والمواعظ، رقم: ١٤٧.

وقال «أمير المؤمنين» عليه السلام: أيها الناس، أستصبحوا من شعلة مصباحٍ واعظٍ متَّعظ، وأمتاحوا من صفوِّ عينٍ قد رُوِّقَت من الكدر. عباد الله، لا تركنوا إلى جهالتكم، ولا تنقادوا لأهوائكم، فإنَّ النازل بهذا المنزل نازل بشفا جُرف هار، ينقل الرَّدَى على ظهره من مَوْضعٍ إلى مَوْضعٍ، لرأيٍ يُحدِثه بعد رأيٍ، يريد أن يُلصِق ما لا يلتصق، ويقرب ما لا يتقارب... فبادروا العلم من قبل تصويح نبتة (أي جفافه)، ومن قبل أن تُشعلوا بأنفسكم عن مُستثار العلم من عند أهله. ^(١)

وقال عليه السلام: طلبة هذا العلم على ثلاثة أصناف، ألا فأعرفوهم بصفاتهم: صنف منهم يتعلَّمون العلم للمرء والجدل، وصنف للأستطالة والحيل، وصنف للفقهِ والعمل. فأما صاحب المرء والجدل، فإنك تراه ممارياً للرجال في أندية المقال، قد تسربل بالتَّخشُّع، وتخلَّى عن الورع، فدقَّ الله من هذا حيزومه وقطع منه خيشومه. وأما صاحب الأستطالة والحيل فإنه يستطيل على أشباهه من أشكاله، ويتواضع للأغنياء من دونهم، فهو لحلوائهم هاضم ولدينه حاطم، فأعمى الله من هذا بصره ومحا من العلماء أثره. وأما صاحب الفقهِ والعمل، فتراه ذا كآبة وحزن، قام الليل في جندسه، وأنحنى في بُرئسه، يعمل ويخشى، فشدَّ الله من هذا أركانه، وأعطاه يوم القيامة أمانه. ^(٢)



(١) (نهج البلاغة) لـ «الشيخ الشريف الرضي» خطبة ١٠٣.

(٢) (مستدرك نهج البلاغة) لـ «الشيخ هادي كاشف الغطاء» ص ١٧٧.

تأسعاً: العدالة

هناك أختلاف في المعنى الشرعي للعدالة، هل هي حُسن الظاهر في التزام العمل بالأوامر وترك النواهي الشرعية؟ أم هي الملكة الراسخة في النفس الباعثة على ملازمة التقوى؟ وللوقوف على حقيقة شرط العدالة والأبعاد الفقهية والفكرية التي تكتنفه وتنطوي فيه، ومعرفة الوجه في هذا الأختلاف، لا بدّ من تعمّق وأستقصاء في البحث... ما يقتضي في البدء إطلالة على المعنى اللغوي للعدالة، فموضوعات الألفاظ يُرجع فيها إلى العرف واللغة، من هنا سنستعرض ما جاء في اللغة حول العدالة، مما له مدخلية ودور أساس في رسم وتحديد موقعها في الفروع والمواضيع الشرعية، ومنها شرائط المرجعية.

جاء في (لسان العرب):

العدل، ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدُّ الجور. عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادلٌ من قوم عدول وعدل، الأخيرة أسم للجمع كتجر وشرب، وعدل عليه في القضية، فهو عادلٌ، وبسط الوالي عدله ومعدلته. وفي أساء الله سبحانه: العدل، هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل، وهو أبلغ منه لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً، وفلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل.

والعدْلُ: الحُكْمُ بالحق، يقال: هو يقضي بالحق ويعْدِل. وهو حَكَمٌ عادِلٌ: ذو مَعْدَلَةٍ في حكمه. والعدْلُ من الناس: المرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه. وقال «الباهلي»: رجل عدْلٌ وعادِلٌ جائر الشهادة. ورجُلٌ عدْلٌ: رضاً ومَقْنَعٌ في الشهادة، قال «ابن بري» ومنه قول «كثير»:

وبايعتُ ليلى في الخلاء ولم يكن * شهودٌ على ليلى عدولٌ مَقَانِعُ

ورجلٌ عدْلٌ بينَ العدْلِ والعدالة: وُصف بالمصدر، معناه ذو عدْلٍ. قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق)، ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (المائدة). وقال «إبراهيم»: العدْلُ الذي لم تَظْهَر منه ريبة. وكتب «عبدالمالك» إلى «سعيد بن جبير» يسأله عن العدْل فأجابه: إنَّ العدْل على أربعة أنحاء: العدْل في الحكم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة) ^(١)، والعدْل في القول، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ (الأنعام)، والعدْل الفِدية، قال الله عزَّ وجل: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ (البقرة)، والعدْل في الإِشْرَاق، قال الله عزَّ وجل: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام)، أي يُشْرِكُون. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ (النساء)، قال «عبيدة السلماني» و«الضحَّاك»: في الحُبِّ والجماع. وفلان يعدل فلاناً أي يُساويه. ويقال: ما يعدلُك عندنا شيءٌ أي ما يقع عندنا شيءٌ مَوْقِعك. وعدلَّ الموازين والمكاييل: سَوَّاهَا. وعدلَّ الشيء يعدلُه عدلاً وعادله: وَازَنَه. وعادلتُ بين الشيئين، وعدلتُ فلاناً بفلان إذا سَوَّيت بينهما. وتعديل الشيء: تقويمُه، وقيل: العدْلُ تقويمُك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعله له مثلاً. والعدْلُ والعدْلُ والعدْلُ والعدْلُ سواء أي النظير والمثيل، وقيل: هو المثل وليس بالنظير عينه، وفي التنزيل: ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَاكَ صِيَامًا﴾ (المائدة).

والعدْلُ، بالفتح: أصله مصدر قولك عدلتُ بهذا عدلاً حسناً، تجعله أسماً للمثيل لتفرِّق بينه وبين عدل المتاع. والعدْلُ: الذي يُعادِلُك في الوزن والقدر، وفَرَّق «سيبويه» بين العدْل والعدْل فقال: العدْلُ من عادلك من الناس، والعدْلُ لا يكون إلا للمتاع خاصة. وعدل الرجل في المحمل وعادله: ركب معه.

(١) في أصل (اللسان): "قال الله تعالى: وإن حكمت فاحكم بينهم بالعدل"، ولا آية في القرآن بهذا النص!

والاعتدال: تَوَسَّطَ حال بين حالين في كَمٍّ أو كيف، كقولهم جسم مُعْتَدِلٌ بين الطول والقصر، وماء مُعْتَدِلٌ بين البارد والحار، ويوم مُعْتَدِلٌ طَيِّبُ الهواءِ ضِدُّ مُعْتَدِلٍ، بالذال المعجمة. وكلُّ ما تناسَبَ فقد اعتَدَلَ، وكلُّ ما أقمته فقد عدلته. (١)

وجاء في (الصحاح):

يقال: عدَدَ عليه في القضية فهو عادِلٌ، وبسط الوالي عدَلَه ومعدَلته ومعدَلته، وفلان من أهل المعدلة، أي من أهل العدَل...

وقومٌ عدَلٌ وعدولٌ أيضاً، وهو جمع عدَل، وقد عدَل الرجلُ (بالضم) عدالة... والعدَلُ بالكسر: المِثْلُ، والعدَلُ بالفتح، أصله مصدر قولك: عدَلْتُ بهذا عدلاً حسناً، تجعله أسماً للمِثْلِ، لثَفَرُقِ بينه وبين عدَلِ المتاع. وقال «الفراء»: العدَلُ بالفتح ما عادَل الشيء من غير جنسه. والعدَلُ بالكسر: المِثْلُ. تقول: عندي عدَلٌ غلامك وعدَلُ شاتِك، إذا كان غلاماً يعدِلُ غلاماً وشاةً تعدل شاة. فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين، وربما كسرهما بعض العرب وكأنته منهم غلط.

قال: وقد أجمعوا على واحد الأعدَلِ أنه عدَلٌ بالكسر. والعدِيلُ: الذي يُعادِلُك في الوزن والقدر. يقال: فلانٌ يُعادِلُ أمره عدالاً ويُقسِّمُه، أي يَمَيِّلُ بين أمرين أيهما يأتي. والعدال: أن يقول واحدٌ فيها بقبية، ويقول الآخر: ليس فيها بقبية. وعدَل عن الطريق: جاز. وأعدَل عنه مثله. وعدَل الفحل عن الإبل، إذا ترك الضراب. وعادَلتُ بين الشيئين، وعدَلتُ فلاناً بفلان، إذا سَوَّيتُ بينهما. وتعدِلُ الشيء: تقويمه.

يقال: عدَلتُهُ فأعدَلتُ، أي قَوِّمته فأستقام. وكلُّ مَثَقَفٍ مُعْتَدِلٌ. وتعدِلُ الشهود: أن تقول إنهم عدول. ولا يُقبَلُ منها صَرْفٌ ولا عدَلٌ، فالصرفُ التوبة، والعدَلُ: الفدية. ومنه قوله تعالى: ﴿وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها﴾ (الأنعام)، أي تَفِدُ كلَّ فداء. وقوله تعالى: ﴿أو عدل ذلك صيماً﴾ (المائدة)، أي فداء ذلك. والعادِلُ: المشرِكُ الذي يعدِلُ برَبِّه، ومنه قول تلك المرأة لـ «الحجاج»: إنك لِقاسِطٌ عادِلٌ. (٢)

(١) (لسان العرب) لـ «أبن منظور» ج ١١ ص ٤٣٠.

(٢) (الصحاح) لـ «الجوهري» ج ٥ ص ١٧٦٠. (١) (الصحاح) لـ «الجوهري» ج ٥ ص ١٧٦٠.

وفي (تاج العروس):

العَدْلُ: ضدُّ الجور، قيل: هو الأمر المتوسِّط بين الإفراط والتفريط.

وقال «الرَّاعِبُ»: العَدْلُ ضربان، مُطْلَقٌ يقتضي العقلُ حُسْنَهُ، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً، ولا يوصف بالأعتداء بوجه، نَحْوُ الإحسان إلى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، وَكَفَّ الأذية عَمَّنْ كَفَّ أَذَاهُ عَنْكَ، وَعَدْلٌ يُعْرَفُ كونه عَدْلًا بِالشَّرْعِ، ويمكن نَسْخُهُ في بعض الأزمنة، كَالقِصَاصِ وَأُزُوشِ الجَنَايَاتِ وَأَخْذِ مالِ المَرْتَدِ، ولذلك قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة)، وقال: ﴿وَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا﴾ (الشورى)، فَسَمِيَ ذلك أَعْتَدَاءً وَسَيِّئَةً، وهذا النَّحْوُ هو المعنِيُّ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل)، فإن العدل: هو المساواة في المكافأة، إن خيراً فخير، وإن شراً فشرٌّ، والإحسان: أن يقابل الخير بأكثر منه، والشَّرُّ بأقلَّ منه، كَالعَدَالَةِ، وَالْعُدُولَةِ، بِالضَّمِّ، وَالْمَعْدِلَةَ بِكسْرِ الدَّالِ، وَالْمَعْدَلَةَ، بِفَتْحِهَا.

عَدْلٌ الحَاكِمُ فِي الحُكْمِ يَعْدِلُ عَدْلًا، فَهُوَ عَادِلٌ، يُقَالُ: هُوَ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَيَعْدِلُ، وَهُوَ حَكَمٌ عَادِلٌ، ذُو مَعْدَلَةٍ فِي حُكْمِهِ، مِنْ قَوْمِ عُدُولٍ... وَالْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: المُرْضِيُّ قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ، وَقَالَ «الباهلي»: رَجُلٌ عَدْلٌ وَعَادِلٌ: جَائِزُ الشَّهَادَةِ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَرَجُلَانِ عَدْلٌ وَرَجَالٌ عَدْلٌ وَأَمْرَةٌ عَدْلٌ وَنِسْوَةٌ عَدْلٌ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: رَجَالٌ ذَوُّو عَدْلٍ وَنِسْوَةٌ ذَوَاتُ عَدْلٍ، فَهُوَ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ، فَإِنَّ رَأْيَهُ مَجْموعاً أَوْ مثنىً أَوْ مؤنَّثاً، فعلى أنه قد أُجْرِيَ مَجْرَى الوَصْفِ الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ. (١) وَتَدور بَقِيَّةُ المَصَادِرِ اللُّغَوِيَّةِ فِي المَدَارِ نَفْسِهِ، وَلَا تَكَادُ تَضِيفُ شَيْئاً لَمَّا تَنَاوَلْتَهُ هَذِهِ الأُمَّهَاتُ الثَّلَاثَةُ، لِذَا سَنَكْتَفِي بِهَا (٢)...

ولفقهائها العظام رحمهم الله رؤية لُغَوِيَّةٍ فِي المَقَامِ، بَلْ هِيَ آراءٌ وَأَجْتِهَادَاتٌ، تَعَرَّضَ لَهَا «السيد رضا الصدر» رحمهم الله فِي كِتَابِهِ (الأجتهاد والتقليد) فقال:

(١) (تاج العروس) ل «الزيدي».

(٢) وَإِنْ أَضِفْتُ هُنَا شَيْئاً، فَهُوَ مَا جَاءَ فِي (معجم الألفاظ الشخصية) ل «أحمد عبدالحق» ص ٤٠٠، حَتَّى لَا أَكُونَ قَدْ أَغْفَلْتُ الأَسْتِنَاسَ والأَسْتَشْهَادَ بِمَعْجَمِ مَعَاصِرِ (وهو من إصدار جامعة الكويت عام ٢٠٠٠م): عَدْلٌ فَلان: كَانَ عَادِلًا، أَعْتَدَل: تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَتَيْنِ، وَجَسَمَ مَعْتَدَل: بَيْنَ الطَوْلِ وَالقِصْرِ، أَوْ بَيْنَ البَدَانَةِ وَالنَحَافَةِ، وَيُقَالُ هِيَ حَسَنَةُ الأَعْتَدَالِ: أَيِ القَوَامِ. وَالْعَدْلُ: المِثْلُ وَالنَظِيرُ.

ذهب «الشيخ الطوسي» إلى أن العدالة في اللغة هي أن يكون الإنسان متعادلاً بالأحوال متساوياً^(١)، وصرح بمثل ذلك «أبن إدريس». ^(٢) (ولا يرد "الدور" وبطلانه على ذكره لفظة "متعادل" في تعريف العدالة، بل هو من باب تفسير المجلد بالميين).

أعلم أن المتبادر من التفسير اللغوي، الذي حكاه «الشيخ الطوسي» و«أبن إدريس»، أن العدالة عند أهل اللغة صفة للفعل، لا صفة للنفس. ولكن التفسير الذي ذكره صاحب (تاج العروس) لا ظهور له في ذلك، بل فيه إشعار بكونها من صفات النفس.

قال بعض الأساطين (يريد «السيد الخوئي» رحمته): "فالعدالة شرعاً من صفات الفعل لا النفس، ويشير إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ (النساء)، ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء)". ^(٣)

ونحن نناقش في ذلك بما يلي:

أولاً: إن إثبات الحقيقة الشرعية بما ورد في الكتاب ولا سيما في غير المجعولات الشرعية محل منع. ^(٤)

(١) المبسوط لـ «الشيخ الطوسي» ج ١ ص ١٧.

(٢) (السرائر) لـ «أبن إدريس الحلبي» ج ٢ ص ١١٧. قال: والعدالة في اللغة أن يكون الإنسان متعادلاً بالأحوال، متساوياً. وأما في الشريعة، فهو كل من كان عدلاً في دينه، عدلاً في مروّته، عدلاً في أحكامه، فالعدل في الدين أن لا يخل بواجب ولا يرتكب قبيحاً، وقيل لا يعرف بشيء من أسباب الفسق، وهذا قريب أيضاً، وفي المروّة أن يكون محتنباً للأموال التي تسقط المروّة، مثل الأكل في الطرقات، وليس ثياب المصبغات للنساء، وما أشبه ذلك. والعدل في الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً. وقال «شيخنا» في (مبسوطه): فأما إن كان محتنباً للكباير، موقفاً للصغائر، فإنه يُعتبر الأغلب من حاله، فإن كان الأغلب من حاله مجانباً للمعاصي، وكان يواقع ذلك نادراً، قيلت شهادته، وإن كان الأغلب موقفاً للمعاصي، واجتنابه لذلك نادراً، لم تقبل شهادته. وقال رحمته: لأننا لو قلنا إنه لا تقبل شهادة من واقع اليسير من الصغائر أدى ذلك إلى أن لا تقبل شهادة أحد.

(٣) (دروس في فقه الشيعة) تقارير «السيد مهدي الخليلي» ج ١ ص ١٣٥.

(٤) الحقيقة الشرعية: إذا ثبت أن الشارع المقدّس وضع لفظاً لمعنى خاص كلفظ الصلاة للهيئة المعهودة والصوم للإسماك المعلوم والزكاة للصدقة المعروفة، إما بتنصيب صريح يبيّن منه، أو باستعمال لها في تلك المعاني مجازاً ثم صيرورتها حقيقة بكثرّة الاستعمال. وتظهر ثمرة النزاع فيها إذا وقعت الألفاظ المذكورة في كلام الشارع موضوعاً لحكم، فقال مثلاً: يجب الصلاة عند رؤية الهلال من كل شهر، فعلى القول بثبوت الحقيقة الشرعية فيها كان الواجب هو الصلاة بمعنى الأركان والأفعال المخصوصة، وإلا كان الواجب هو معناها اللغوي وهو مطلق الدعاء. ويقابل ذلك الحقيقة اللغوية، وهي ما كان وضعه من واضع اللغة كالحجر والشجر. والحقيقة العرفية وهي ما كان وضعه بيد أهل العرف كالسيارة والطيارة. وأما المجاز: فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له.

وثانياً: إنَّ لفظ "عدَل" الذي جاء في الآيتين الشريفتين هو فعل مُتَعَدٌّ^(١)، وأنه من باب "ضرب". والعدالة حسب تصريح أكابر علم اللغة مصدر عدَل، وهو فعل قاصر، فكيف يصحُّ الاستدلال بأحدهما على الآخر؟ ثم إنَّ المقصود من المتعادل هو القائم الذي لا يكون له ميل إلى أحد الجانبين، يقال: تعادل الميزان إذا تساوت كفتاه، ولم ترجح إحدهما على الأخرى. قال صاحب (المدارك): "العدالة لغة: الأستواء والأستقامة"^(٢). أقول: الأستقامة عطف تفسيري، إذ المراد من المعطوف والمعطوف عليه أمر واحد. فتحصَّل مما ذكرنا: أنَّ العدالة بحسب معناها اللغوي أن يكون الإنسان مستقيماً في مشيه، ومتساوياً في أحواله وأفعاله وأقواله عند ثورة الغضب، وصَوْلَة الطرب، ونحوهما، فلا يكون فيه شذوذ وإفراط أو تفريط.^(٣)

ومن هنا ينتقل البحث اللغوي لبني مرتكزه الفقهي...

يذكر «السيد رضا الصدر»^{عليه السلام} في كتابه الذي أخذته هنا مركزاً للاستدلال الفقهي في أغلب هذا الباب، (على الرغم من وقفات المبعِّدَة عن صُلب الموضوع والمعيقة عن أسترساله أحياناً، ولا سيما عند مناقشته أقوال العلماء بأسلوب لا يخلو من تعقيد)... ذلك لما يتمتع به من الجمع بين "الحداثة" في العرض مع الدقَّة والعمق والأستقصاء الذي التزم الأصالَة في ما تناوَل وعالج، فهو كتاب أستدلالي يلخِّص ويجمَع ما قيل في العدالة، بطريقة نظيرية، وترتيب فنيٍّ فوقِي ينمُّ عن فكر شمولي يتجنَّب النظرة التجزئية للقضايا والأستغراق في المفردات، مما يُفتقد في أقلام أقرانه (في تتبُّعي القاصر).

(١) الفعل المتعدِّي هو ما يتعدَّى أثره فاعله ويتجاوزُه إلى مفعول به، مثل: هزم المسلمون أعداءهم، فهو يحتاج إلى "فاعل" يفعلُه و"مفعول به" يقع عليه. وقد يأخذ المتعدِّي مفعولين وثلاثة مفاعيل. أما "الفعل اللازم" ويعبَّر عنه بعض النحاة بـ"القاصر"، فهو الفعل الذي لا ينصب "مفعولاً به"، فهو لا يتجاوز الفاعل، وعلامته أن لا يصحُّ اتصال ضمير غير المصدر به، نحو: خرج، فإنه لا يقال: زيد خرج عمره، بخلاف الفعل المتعدي، نحو: ضرب، فإنه يصحُّ فيه ذلك، فيقال: زيد ضربه عمره، وقد أحتزب بـ: "هاء" غير المصدر عن "هاء" المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم.

نقلته من بحث قيِّم في المصطلحات النحوية، تجده متسلسلاً في (مجلة تراثنا) من إصدار «مؤسسة آل البيت»، والمنقول هنا جاء في العدد ٥٦ ص ٣٣٣.

(٢) (مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام) لـ «السيد محمد بن علي الموسوي العاملي» ج ٤ ص ٦٧.

(٣) (الأجتهاد والتقليد) لـ «السيد رضا الصدر» ص ٣٣٦.

يذكر أن للفقهاء في تعريف العدالة مسالك:

المسلك الأول:

قال «الشيخ المفيد» رحمته الله كما في (المختلف): «العدْلُ مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالذِّينِ وَالْوَرَعِ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ» ^(١). أقول: إنَّ المتبادر والظاهر من مثل مادّة "المعرفة" إذا أُطلقت أن يُراد منها الواقع، بأن تكون المعرفة طريقاً إليه. ولكن توصيفه رحمته الله "العدل" بمن كان معروفاً، يشهد بأنَّ المعروفيّة في التفسير قد أُطلقت على العدل بعنوان الموضوعية، فيصير المراد من التعريف: أنّ العدالة نفس المعروفة بالدين، وهي الأشتهار بالورع عن محارم الله، وهذا المعنى قد أصطلح عليه في لسان القوم بحسن الظاهر.

وقد ذهب إلى أنّ العدالة نفس حُسن الظاهر جمعٌ من المتأخرين قدّس الله أسرارهم. لكن إذا فرضنا إفادة التعريف معنى آخر، وهو أنّ العَدْل، هو الموصوف بالدين والورع، كانت العدالة عنده رحمته الله صفة نفسانيّة، لأنّ الوَرَع من صفات النفس، وعلى هذا التفسير تكون العدالة أمراً حقيقياً، سواء أكان معروفاً أم لا. وقال «الشيخ الأنصاري» في رسالته في العدالة: إنَّ ظاهر كلام «المفيد»، أنّ العدالة عبارة عن الاستقامة الفعلية، لكن عن ملكة. فلا يصدق العدل على مَنْ لم يتَّفَق له فِعْلٌ كبيرة مع عدم الملكة. ولنا في هذا نظر، لأنّ صفة المعروفة، في التفسير، قد أخذت على سبيل الموضوعية. فمن لم يتَّفَق له فِعْلٌ كبيرة، لا محالة يصير معروفاً بالدين والورع، ولو لم تكن له ملكة. ^(٢)

المسلك الثاني:

عرّفها «الشيخ» في (المبسوط) قائلاً: "العدالة في الشريعة، هو مَنْ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِ، عَدْلًا فِي مَرُوعَتِهِ، عَدْلًا فِي أَحْكَامِهِ" ^(٣).

(١) مختلف الشيعة) ل «العلامة الحلبي» ج ٨ ص ٤٨١.

(٢) تركت عبارات «السيد الصدر» هنا كما جاءت في كتابه، على حالها، ولم أقم بشرحها، ولا أعدت صياغتها، كما فعلت في مواطن أخرى (حتى تكون المادة في متناول القراء كافة بيسر وسلاسة)... ذلك لعرض نموذج وشاهد على ما ذكرته عن الكتاب وأخذته عليه أنفاً، من عدم انسجام الأسلوب ومواكبته اللغة الدارجة التي يمكن للقارئ غير الحوزوي الاستفادة التامة منه، على الرغم من هيكلته وطرحه العصري.

(٣) (المبسوط) ل «الشيخ الطوسي» ج ٨ ص ٢١٧.

ثم قال رحمته مبسطاً فذكر أن: "العدل في الدين أن يكون مسلماً ولا يُعرف منه شيء من أسباب الفسق. وفي المروءة أن يكون مجتنباً للأُمور التي تسقط المروءة، مثل: الأكل في الطرقات، ومدُّ الرِّجل بين الناس، ولبس الثياب المصبغة وثياب النساء^(١) وما أشبه ذلك. والعدل في الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً عندنا (نحن الشيعة)، وعندهم أن يكون حُرّاً، فأما الصبي والمجنون فأحكامهم ناقصة فليسوا بعدول بلا خلاف، والعبد كذلك عندهم، وعندنا رِقُّه لا يؤثر في عدالته".^(٢)

وقريب من ذلك تفسير «الحلي» في (السرائر)، وإن اختلف عنه في تعريف العدل في الدين، بأن "لا يخلُّ بواجب ولا يرتكب قبيحاً".^(٣)

ويظهر من هذا التعريف أنَّ العدالة صفة للأفعال الخارجية، فتكون هي الاستقامة في الأعمال، وإن شئت قلت: إنها عدَم الإخلال بالواجبات، وعدَم ارتكاب القبائح، والمقصود من القبيح الحرام، بقرينة أنه جاء مقابل "الواجب". أمَّا "المروءة" فسيأتي بيان الأمر فيها لاحقاً.

ويرجع إلى تعريف «الشيخ الطوسي» هذا، تعريف «أبن حمزة» في (الوسيلة) بأن: "العدالة في الدين الأجتنب من الكبائر، ومن الإصرار على الصغائر".^(٤) وكذا ما اختاره «الشيخ الأنصاري» حيث قال: "التحقيق أنَّ العدالة في كلام الشارع الاستقامة، والاستقامة المطلقة في نظر الشارع هو الاستقامة على جادَّة الشرع وعدم الميل عنها".^(٥) وهذا مرادف لأجتنب الآثام. ولعلَّ «السيد الخوئي» رحمته أخذ منه حين فسَّر العدالة وأقتبس بآثارها: "الاستقامة في جادَّة الشرع، وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً".^(٦)

(١) لم يذكر «المحقق البحراني» قيد "ثياب النساء" في (الحدائق) ج ١٠ ص ٢٣، وكذا لم يذكره «العلامة الحلي» في (مختلف الشيعة) ج ٨ ص ٤٨١، ولا «المحقق السبزواري» في (ذخيرة المعاد) ج ١ ص ٣٠٣، وكل من اقتبس التعريف من «الشيخ» رحمته وجرى على نهجه. وسيأتي الكلام في المروءة ومكانها من العدالة لاحقاً.

(٢) (المبسوط) ل «الشيخ الطوسي» ج ٨ ص ٢١٧.

(٣) (السرائر) ل «أبن إدريس الحلي» ج ٢ ص ١١٧.

(٤) (الوسيلة إلى نيل الفضيلة) ل «أبن حمزة الطوسي المشهدي» ص ٢٣٠.

(٥) (رسائل فقهية) ل «الشيخ الأنصاري» ج ٢٣ ص ٢٠. (رسالة العدالة).

(٦) (دروس في فقه الشيعة) تقريرات «السيد مهدي الخليلي» ج ١ ص ١٣٣.

المسلك الثالث:

قال «العلامة» رحمته في (التحرير): "العدالة كَيْفِيَّةٌ راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، وتحصل بالامتناع من الكبائر، ومن الإصرار على الصغائر".^(١) وعرف العدالة في (المختلف) فقال رحمته: "والتحقيق أن العدالة كَيْفِيَّةٌ نفسانيَّةٌ راسخة تبعث المتَّصف بها على مُلازمة التقوى والمروءة، وتتحقَّق بأجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر".^(٢) وعرفها في (القواعد) بمثل ذلك.^(٣) وهذا التعريف هو المشهور بين «العلامة» ومن تأخَّر عنه، كما ذكر ذلك «الشيخ الأنصاري».^(٤)

والحق أن المسلك الثاني في تعريف العدالة يرجع إلى الثالث...

فالدافع لعدم الإخلال بواجب، والباعث على عدم ارتكاب قبيح (محرم) مما جاء في تعريفات المسلك الثاني (التي ترجع إلى «الشيخ الطوسي»)، هو أمرٌ نفسي، أي أنها - في المبدأ والأصل - حالة روحية يعيشها المرء تصرف نيته إلى الطاعة وعزمه على الأمتثال، فيعيش الخضوع تجاه أوامر الله ونواهيه، وهي "الكَيْفِيَّةُ الراسخة النفسانيَّة" ... يبقى أمر "الرسوخ" وأعتبره، فلو دققنا النظر وأمعنا الفكر رأينا أنه أعتبر لتقوم صدق اجتناب الذنوب والتزام الواجبات بمُضَيِّ قدر من الزمن على هذه الحالة، إذ لا يصدق "المجتنب عن الذنوب" على من اجتنب عن الذنب مرَّةً أو ساعة، فلا بدَّ من مضيِّ مقدار من الزمان، تتبلور فيه الحالة وترسخ وتستقر وتلازم صاحبها. فهي إذاً صفة نفسية، وكَيْفِيَّةٌ راسخة... وهو ما يُعرف بالملكة.

وهنا يثار سؤال: هل العدالة هي نفس حُسن الظاهر الذي أشار إليه المسلك الأول والثاني في التعريف، أم أن حُسن الظاهر طريق إليها؟ بمعنى أنها في الحقيقة حالة يعيشها المرء دلَّ عليها وأشار إليها حُسن الظاهر؟... وللإجابة على هذا السؤال ينبغي التقديم بأن: صفات الإنسان الطبيعية على نوعين:

(١) تحرير الأحكام الشرعية، ل «العلامة الحلي» ج ٢ ص ٢٠٨.

(٢) مختلف الشيعة، ل «العلامة الحلي» ج ٨ ص ٥٠١.

(٣) قواعد الأحكام، ل «العلامة الحلي» ج ٢ ص ٢٣٦.

(٤) رسائل فقهية، ل «الشيخ الأنصاري» ج ٢٣ ص ٥. (رسالة العدالة).

ما يكون الأتصاف به غير متوقَّف على وجود الغير، وعلى معرفته، فيكون الإنسان متَّصفاً به حقيقة، عرف غيره ذلك منه أم لم يعرف، وتكون الصفة أمراً ثبوتياً واقعياً، مثل: الشجاعة والسخاء والحلم والعفة ونظائرها، فإنَّ الشجاع شجاع ولو لم يعرفه أحد، والكريم كريم ولو لم يرَ كرمه أحد. ومن المعلوم: أنَّ العدالة من قبيل هذه الأوصاف.

وهناك ما يكون الأتصاف به موقوفاً على وجود الغير، فالصفة حقيقية إضافية، مثل أن يكون المرء: شهيراً، ظاهراً، معروفاً، غالباً ومنتصراً. فالرجل لا يوصف بالشهرة إلا بعد وفي وجود غيره، والشيء لا يوصف بالظهور إلا بلحاظ غيره، وكذا الغلبة والنصر والظفر لا تكون إلا عند وجود آخر يهزمه ويتفوق عليه... وحُسن الظاهر من هذا القبيل، فهو يحتاج إلى "وسط"، لا ليظهر ويتجلى فيه (مما قد يكون في الصفات الثبوتية الواقعية، فالشجاع يحتاج إلى الحرب ومعركة لتثبت صفته، والكريم إلى مقتض وداع لتتجلى الصفة وتظهر منه)، بل ليتقوَّم ويتحقَّق ويكون.

فتبيِّن أنَّ العدالة صفة للشخص باعتبار نفسه، وحُسن الظاهر صفة له باعتبار غيره، والأولى معنىً أسمي، والثانية معنىً حرفي، فلا يجوز اتِّحادهما، فإنَّ كلاً منهما من مقولة. ولو كانت العدالة نفس حُسن الظاهر، لزم أن يكون من يجتنب عن الذنوب ليس يعادل (في حقيقته) إذا كان لا يعرفه أحدٌ بهذه الصفة! وهذا خلاف المتبادر من التوصيف بالعدالة، فظاهر اشتراط وصف الشاهد بالعدل في خطاب الشارع المقدَّس هو كون العدالة صفة واقعية، كسائر الأوصاف المعتبرة في الموضوعات التي لها أحكام في الشرع، ولو كانت العدالة هي صرف عدم ظهور الفسق، أو مجرد ظهور الصلاح، لكانت أمراً شكلياً، وصفة للشخص في مقام المعرفة، وليست بصفة واقعية له.

من هنا ذهب «الشيخ الأعظم» إلى أنه لا يعقل كون (أن يكون) عدم ظهور الفسق أو حُسن الظاهر (هو) نفس العدالة، لأنَّ ذلك يقتضي أن تكون العدالة من الأمور التي يكون وجودها الواقعي عين وجودها الذهني، وهذا لا يجامع (يلتقي مع) كون ضده (ضد العدالة) - أعني الفسق - أمراً واقعياً لا دُخِلَ له للذهن فيه. ^(١)

(١) (رسائل فقهية) لـ «الشيخ الأنصاري» ج ٢٣ ص ٩. (رسالة العدالة).

وحينئذ فمن كان في علم الله مرتكباً للكبائر مع عدم ظهور ذلك لأحد، يلزم أن يكون عادلاً في الواقع وفاقداً في الواقع! لأن المفروض أن وجودها الواقعي عين وجودها الذهني. وكذا لو أطلعنا وأنكشف لنا أن شخصاً مع أتصافه بحُسن الظاهر للجميع (في زمن ما)، كان - في واقعه - مصراً على الكبائر، أي كان فاسقاً وليس بعادل، فإنه يُقال: كان فاسقاً ولم نطلع أو نكتشف ذلك، ولا يُقال: كان عادلاً فصار فاسقاً عند اطلاعنا! فالفسق أمر واقعي، ودخول المرء فيه غير متوقّف على معرفة أحد.

ويمكن الاحتجاج لتغاير العدالة مع حُسن الظاهر بنفس تقابلها مع الفسق، فإن المتقابلين يجب أن يكونا من حقيقة واحدة إذا كانا موجودين، وإلا لم يكونا متقابلين.^(١) وهنا تحقيق لطيف لا بأس بالاطلاع عليه.^(٢)

(١) الضدان المتقابلان: كالحرارة والبرودة، والفضيلة والرذيلة، والتهور والجن، والخفة والثقل. والضدان: هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد، لا يتصور اجتماعهما فيه، ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر. والضدان لا بد أن يكونا صفتين، فالذاتان مثل إنسان وفرس لا يسميان بالضدين، وكذا الحيوان والحجر ونحوهما، بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة. أنظر: «المنطق» لـ الشيخ محمد رضا المظفر» ص ٤٦.

(٢) قال «السيد رضا الصدر» رحمته في ص ٢٩٢ من كتابه «الأجتهاد والتقليد»: لا ريب في "تقابل" العادل والفاسق بمعنى أستحالة اجتماعهما في محل واحد، وبمعنى عدم جواز صدق هذين الوصفين على شخص واحد في زمان واحد، ثم إن تقابلها ليس من قبيل تقابل العدم والملكية، لأن كلاً منهما أمرٌ وجودي، وقد أخذ في كل من مفهوميهما معنى إيجابي. أما اعتبار هذا المعنى في مفهوم الفاسق فظاهر. وأما اعتباره في مفهوم العادل، فلأن العدالة إما ملكة، أو استقامة في الأفعال، أو حُسن ظاهر، وكل واحد من هذه المعاني أمر إيجابي حتى الأخير منها. كيف وهو ظهور الصلاح وحُسن الفعال؟ والتحقق: أن تقابلها من قبيل التضاد المشهور لا التضاد الحقيقي، فهما من قبيل الضدين اللذين قد يوجد لهما ثالث، فيصح ارتفاعهما عن موضوع واحد بأن لا يكون الرجل عادلاً، ولا فاسقاً، وذلك مثل المكلف في ابتداء زمان تكليفه إذا لم تنهياً له ظروف ارتكاب الكبيرة، ومثل المكلف الذي يأتي بواجباته بداع إلهي، ولكن يترك المحرمات بداع غير إلهي، ومثل الفاسق التائب من فسقه في أول زمان توبته، إذ لا يصدق عليه "الفاسق"، لأنه متلبس بترك الفسق، والتائب من الذنب لا ذنب له، كما لا يصدق عليه "العادل"، لأعتبار مضي مقدار من الزمان على ترك الفسق حتى يوصف بالعادل بأي معنى أريد من العدالة. ثم إن الموصوف بالعدالة والفسق هو من وضع عليه قلم التكليف، فمن كان القلم عنه مرفوعاً كالصغير والمجنون خارج عن المقسم بينهما، وكذا النائم، فإن ارتكابه الكبيرة حال ما يراه من الرؤيا غير موجب لصدق عنوان الفاسق عليه شرعاً، لأنصرف ارتكاب الكبائر إلى حال اليقظة، ولأن الإنسان في حال النوم غير الإنسان في حال اليقظة، وبعض القوى الحاكمة على الإنسان في حال النوم مغاير للقوى الحاكمة عليه في حال اليقظة، فالعاقل قد يرضى في حال الرؤيا بأمور لا يرضاهما قطعاً في حال اليقظة. والفرق بين العادل عند الناس وبين العادل عند الشرع أن ارتكاب الذنب مرة واحدة غير مضر بصدق العادل عند الناس مع كونه مضرّاً بالعدالة عند الشرع.

من هنا فإنَّ العدالة (في حقيقتها) هي الأجتنب عن جميع المعاصي، بينما حُسن الظاهر عبارة عن الأجتنب عن قسم منها. والمراد من طريقيَّة حُسن الظاهر إلى العدالة، أنه قد جعل الأجتنب عن بعض المحرّمات طريقاً إلى معرفة الأجتنب عن جميعها، وأُتخذ أمانة على ذلك.

وقد أستدلَّ القائل بأنَّ العدالة هي حسن الظاهر بنصوص، منها:

قول «الإمام الصادق» عليه السلام في صحيحة «حريز»: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس يُعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم".^(١) وقول «الإمام الرضا» عليه السلام في صحيحة «عبدالله بن المغيرة»: "كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعُرِفَ بِالصَّلَاحِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ".^(٢) وقول «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام في مرسلة «يونس»: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته، ولا يُسأل عن باطنه".^(٣) وقوله عليه السلام في خبر «صالح بن علقمة»: "فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بَعِينِكَ يَرْتَكِبُ ذَنْباً وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ السِّرِّ وَالْعَدَالَةِ، وَشَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مَذْنِباً".^(٤) وقوله عليه السلام في خبر «علاء بن سيابة»: "لا بأس، إذا كان لا يعرف بفسق".^(٥)

وهذه النصوص غير ظاهرة في المدعى، فإنَّ الدليل أعمُّ من المدعى، لأنَّ جميعها قد وَرَدَتْ لبيان ما يترتَّب على العدالة عند العمل، فتصلح أن تكون الأوصاف الواردة فيها طريقاً إلى معرفة العدالة، بيان حقيقتها ومعناها.

فلا سبيل إلى دعوى دلالة هذه النصوص لبيان حقيقة معنى العدالة .

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٩٧ ب ٤١ من أبواب الشهادات ح ١٨، و (تهذيب الأحكام) ل «الشيخ الطوسي» ج ٦ ص ٢٧٧ ح ٧٥٩، و (الاستبصار) ل «الشيخ» ج ٣ ص ١٤ ح ٣٦.
 (٢) (من لا يحضره الفقيه) ل «الشيخ الصدوق» ج ٣ ص ٢٩ ح ٨٧.
 (٣) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٩٢ ب ٤١ من أبواب الشهادات ح ٣، و (من لا يحضره الفقيه) ل «الشيخ الصدوق» ج ٣ ص ٩ ح ٢٩.
 (٤) أنظر: المصدر السابق ج ٢٧ ص ٣٩٥ ب ٤١ من أبواب الشهادات ح ١٣، و (الأمالي) ل «الشيخ الصدوق» ج ٣ ص ٩١ ح ٣.
 (٥) المصدر السابق ج ٢٧ ص ٤١٣ ب ٥٤ من أبواب الشهادات ح ٣، و (من لا يحضره الفقيه) ل «الشيخ الصدوق» ج ٣ ص ٣٠ ح ٨٨.

ثم إنَّ ما تترتَّب عليه آثار العدالة في مقام العمل قد يكون عند الجهل بمفهومها، وقد يكون عند الجهل بمصداقها مع العلم بمفهومها، وليس ذلك إلاَّ حُسن الظاهر، فهو الذي ينتزَل منزلة العدالة، أو يكون طريقاً إلى معرفة ثبوتها، ويشهد لذلك أن هذه النصوص إنَّما تكون في مقام بيان ما يترتَّب عليه آثار العدالة، فقوله ﷺ: "فهو من أهل الستر والعدالة" ظاهر في تنزيل الموصوف بهذه الصفات منزلة العادل، وإلاَّ كان ﷺ يقول: "فهو عدل". مضافاً إلى أنَّ جميع هذه النصوص متَّفقة بحسب المعنى مع ما وقع في ذيل صحيحة «عبدالله بن أبي يعفور» بعد قوله ﷺ: "والدلالة على ذلك كلُّه".^(١) والدالُّ يجب أن يكون مغايراً للمدلول.

القول بأنَّ العدالة ملكة:

الحريُّ بالباحث أن ينظر إلى ما يفيدُه النصُّ في حقيقة معنى العدالة. فالعفاف صفة وحالة نفسيَّة، وهي التي تمنع العفيف عن ارتكاب فعل ليس بحلال وتجعله يتنزَّه عن أقترافه. والكفُّ أيضاً فعل نفسي، وهو الذي يكون مصدراً وسبباً للكفِّ الخارجي. فالإباء والأمتناع والحياء والكفُّ والعفاف وما شابه ذلك من الأفعال والصفات كلُّها تعبيرات عن أفعال نفسيَّة وحالات روحية داخلية، ويدلُّ على ذلك أن العفيف عفيف، وأن الحَيِّ حَيٌّ ولو لم يتَّفَق لهما في الخارج ما يعفُّ عنه أو يستحيي منه. ثم إنَّ الأتصاف بالستر والعفاف لا يصدق على مَنْ يأتى ويتنزَّه عن ارتكاب الإثم لمرة أو مرَّتين مما قد يتَّفَق بشكل استثنائي عابر، بل الصدق موقوف على استمرار الإباء وتواصل الأمتناع لفترة تطول من الزمان، كما إنَّ لقوله ﷺ: "كفُّ البطن والفرج واليد واللسان" ظهور في الفعل المستمر، فلا يصدق على من أمتنع عن ارتكاب ذنب في حين مع دخوله في الإثم في حين آخر، أنه كافٌ لبطنه وفرجه ويده ولسانه. فالفقرتان ظاهرتان في اشتراط استمرار الفعل النفسي، ولا تشملان الصفة النفسيَّة التي منعت صاحبها وردَّعته عن ارتكاب الجريمة لمرة واحدة فحسب، لأنَّ الأمتناع عن الدخول في الجريمة لمرة واحدة أو مرَّتين موجودٌ ومتحقِّقٌ في كثير من الآثمين، لو لم نقل بوجوده في جميعهم.

فالنَّصُّ هنا ظاهر في كون العدالة هي الإباء المتواصل، والأمتناع المستمرُّ عن الإثم، في زمان ممتدِّ غير قصير، وهذا هو معنى الملكة، فإنَّها صفة راسخة في النفس، وقل إن شئت طبعٌ (مكتسب) غالب، لا تزول سريعاً لأدنى علة ولا تتخلَّف لأقلِّ سبب، بل تكون باعثاً ودافعاً، وتصير سبباً لصدور أفعال أو تروك في الخارج بشكل مستمرٍّ، وترسم سلوك صاحبها بشكل متداوم في زمان غير قصير.

كما هي ملكة الشجاعة، أو ملكة الكرم، فإنَّ مَنْ أظهر البسالة في موقف ما، مع ظهور جبن منه وتحاذل في موقف آخر، لا يقال له: شجاع، أو مَنْ أعطى في ساعة وبذل مرّة، ثم بخل في ساعة أخرى وشحَّ في مرّة ثالثة، لا يقال له: كريم... فدوام البسالة وأستمرار العطاء مقوِّمٌ لصدق الشجاع والكريم، وكذلك الحال في سائر الصفات النفسيَّة.

فالعدالة ملكة نفسانيَّة مثل ملكة الشجاعة والكرم، ومما يدلُّ على ذلك قول «النبى» ﷺ: "مَنْ عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو مَنَّ كملت مروءته وظهرت عدالته".^(١) فالمتبادر من جملة: "ظهرت عدالته"، أن العدالة شيء، وظهورها شيء آخر، فالعدالة صفة كامنة في النفس تظهر في السلوك والآثار الخارجيّة، ومنها الأمور الثلاثة التي صرَّح ﷺ بها، فالمروءة صفة للمرء بأعتبار أفعالها الخارجيّة، وإليها يشير قوله: "كملت مروءته".

ومما يدلُّ على أن المبدأ في أمثال هذه الصفات مأخوذ بنحو الملكة، صدق العفيف على الموصوف بالعفة في جميع حالاته حتى حين لا يكون فاعلاً لواجب أو تاركاً لحرام، كما يصدق الشجاع على الموصوف بالشجاعة حتى حال عدم صدور فعل منه، ويصدق الكريم على الموصوف بالكرم حال كونه نائماً. وكذلك الحال في صدق بقيَّة العناوين الواردة في النصوص وقد كانت ألفاظها مختلفة ومعانيها متقاربة، مثل: الخيِّر والصائن والعدل.

فإن قال قائل: هذه العناوين وإن كانت دالَّة على الملكة لكنها لا تدلُّ على الملكة الخاصَّة المعبَّرة في العدالة، لإمكان حصول الملكة للمتلبَّس بها من جهة أخرى، كطلب المنزلة عند الناس، والرياء؟

(١) الكافي لـ «الكليني» ج ٢ ص ٢٣٩ كتاب الإيمان والكفر باب المؤمن وعلاماته ح ٢٨.

يقال له: إنَّ من يأبى أقراف الجريمة في الملاء، ولا يأبى الوقوع فيها في خلوته، ليس بعفيف وإن توهم الناس فيه العفة، وهو فاقد الملكة العفة، لأنَّ واجدها يأبى الدنيَّة ولا يقترف ما ينافي ملكته وسجيَّته (وطبَّعه المكتسب) في جميع أحواله. كيف ونسبة الملكة إلى الأفعال الصادرة منها نسبة العلة إلى المعلول؟ والتفكيك بينهما غير جائز، ففاعلية الملكة بالنسبة إلى الأفعال الخارجية طبيعية. نعم، قد تُغلب الملكة في بعض الأحوال وتُقهَّر من جهة معارضتها بأقوى منها، لكن المغلوبيَّة لا تنافي وُجود الملكة، وهذه حالة تختلف وهي غير الأمتناع في الملاء والأقراف في الخلوة، ذلك أنَّ الملكة حين تُغلب وتُقهَّر لا تختلف في الخلوة عنها في الجلوة.

هكذا تظهر قوَّة "المسلك الثالث" من مسالك القوم في العدالة، وهو الذي سلكه «العلامة» قدسُ وتبعه كثير ممن تأخَّر عنه.

قال صاحب الذخيرة) «محمد باقر نجل محمد مؤمن الخراساني» المشهور بـ «المحقِّق السبزواري» (١٠١٧ - ١٠٩٠) على ما حكى عنه بعد ذكر تعريف العدالة بالملكة: إني لم أجد ذلك في كلام من تقدَّم على المصنَّف، وليس في الأخبار منه شاهد ولا أثر، وكأنهم أقتفوا في ذلك أثر العامة، حيث يعتبرون ذلك في مفهوم العدالة، ويوردونه في كتبهم.^(١) أمَّا عدم وجود هذا التعريف في كلام من تقدَّم على «العلامة» فغير مضرِّ به، فكم ترك الأوَّل للآخر؟ وأما دعوى عدم وجود شاهد عليه في الأخبار فغير صحيحة، فقد مرَّ بيان دلالة النصِّ الصريح عليه، بل ونصوص أُخرى.

ثمَّ إنَّ هناك وجوهاً أُوردت على القول بالملكة:

أحدها: ما عن «المحقِّق البهبهاني» في (شرح المفاتيح):

من أنَّ حصول الملكة بالنسبة إلى جميع المعاصي بمعنى صعوبة الصدور، ربَّما يكون نادراً بالنسبة إلى نادر من الناس إذا فرض تحقُّقه، ويعلم أنَّ العدالة مما تعمُّ به البلوى، وتكثر إليها الحاجات في العبادات والمعاملات والإيقاعات.

(١) ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعلامة الحلي) لـ «المحقِّق السبزواري» ص ٣٠٥.

فلو كان الأمر كما يقولون لَلزِمَ الحرج، وأختلَّ النظام، مع أن القطع حاصل بأن في زمان «الرسول» و«الأئمة» ﷺ ما كان الأمر على هذا النهج، بل من تتبَّع الأخبار الكثيرة يحصل له القطع بأن الأمر لم يكن كما ذكروه في «الشاهد»، ولا في «إمام الجماعة»، ويؤيِّده ما وُزِدَ في أن إمام الصلاة إذ أحدث، أو حدث له مانع آخر، أخذ بيد آخر وأقامه مقامه. (١)

أنتهى كلامه ﷺ بتلخيص وتغيير.

والجواب: وإن سلّمنا بالندرة، فإن القول بالملكة إنمّا يستلزم الحرج وأختلال النظام إذا لم يُجعل حُسن الظاهر وجوداً تنزلياً للعدالة، وأما إذا جعل، كما هو الحق، فلا يستلزم ذلك، مضافاً إلى أن الدور (ندرة وجود من يتمتع بالملكة على هذا النحو) محلُّ منع.

قال «الشيخ الأنصاري» ﷺ: "إنَّ المعترف في العدالة هو الحالة التي يجد الإنسان بها مُدافعة الهوى في أوّل الأمر، وإن صارت مغلوبة بعد ذلك، ولذا تصدّر الكبيرة عن ذي الملكة كثيراً، وهذه الحالة غير عزيزة على الناس وليس بنادر حتى يلزم من اعتبارها الحرج والأختلال. بل الإنصاف أن الأقتصار على ما دون هذه المرتبة يوجب تضييع حقوق الله وحقوق الناس". (٢)

ثانيها: ما عن «السيد الصدر» شارح «الوافية»: "أني لم أطلع على دليل ظنيّ فضلاً عن القطعي على اعتبار الشارع العدالة بمعنى الملكة". وصحيح «أبن أبي يعفور» على خلاف ذلك أدلّ. وأما جعل حُسن الظاهر طريقاً إلى معرفة الملكة فمستلزم لثلاث تكون ثمرة للنزاع في أن العدالة ماذا... (في ماهية العدالة)؟ (٣)

(١) أنظر: رسائل فقهية لـ «الشيخ الأنصاري» ص ٣٠. وهو «الآقا محمد باقر بن محمد أكمل»، من أساطين العلماء، وهو المراد عند إطلاق «الوحيد البهبهاني» أو «المحقق البهبهاني» أو «الآقا البهبهاني»، أو الأستاذ الأكبر، يروي عن والده، تلمذ وروى عنه جماعة من أساطين الدين، منهم «السيد بحر العلوم» و«المحقق القمي» و«كاشف الغطاء»، و«السيد محمد جواد العاملي» صاحب «مفتاح الكرامة»، و«السيد علي الطباطبائي» صاحب «رياض المسائل»، و«محمد مهدي النراقي» صاحب «جامع السعادات». له مؤلفات خالدة، منها «تعلّيقه على رجال الأستراآبادي» و«حاشية على المدارك»، و«شرح على المفاتيح». وُلِدَ في «أصفهان» سنة ١١١٧، وتوفي في «كربلاء» سنة ١٢٠٦، ودفن في الرواق الشرقي للحرم الحسيني المطهر، قريباً مما يلي أرجل «الشهداء» ﷺ.

(٢) ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعامة الخي)، لـ «المحقق السبزواري» ص ٣٠٥.

(٣) شرح الوافية (للفاضل التوني)، لـ «السيد الصدر» (مخطوط) وهو «صدرالدين بن ميرمحمد باقر الرضوي القمي الغروي» المتوفى ١١٦٠، من أعلام الطائفة وفحولها.

ولعلّه أخذ ذلك من «المحقّق السبزواري» في (الذخيرة).^(١) وكيف تكون صحيحة «أبن أبي يعفور» على خلاف القول بالملكة أدلّ؟ وقد فسّرت فيها العدالة بالستر والعفاف تارة، وبكفّ البطن والفرج واليد واللسان أُخرى، مع أنّ العفاف والكفّ من أفعال النفس؟ وأمّا ثمرة جعل حُسن الظاهر طريقاً إلى ثبوت العدالة بمعنى الملكة، فهي عدم اشتراط القطع بواقعتها في النفس لترتيب آثار العدالة، والأكتفاء بمجرد الوثوق بوجود الملكة، وعدم لزوم الفحص عن خفايا الناس وأسرارهم، وكفاية ظاهرهم المأمون لترتيب آثار العدالة، ولو لم يكن حُسن الظاهر طريقاً للزم الفحص عنها، ولم يكن الظاهر المأمون كافياً. ثالثها: أنّ الحكم بزوال العدالة عند عروض ما ينافيها من معصية أو خلاف مروءة، ورجوعها بمجرد التوبة ينافي كون العدالة هي الملكة.

وقد أجاب عن هذا الإشكال «الشيخ الأنصاري» رحمته الله بـ: "أنّ الاعتبار في مانعيّة الملكة عن صدور المعصية هو المنع الفعلي، إذ لا قائل بكون العدالة مجردة الملكة من غير اعتبار للمنع الفعلي. وأمّا التوبة فهي رافعة لحكم المعصية وتجعلها كغير الواقع، فزوال العدالة بالكبيرة حقيقي، وعودها بالتوبة تعبّدي، بل الندم على المعصية يعيد الحالة السابقة، وهي الملكة المتّصّفة بالمنع، إذ لا فرق بين من يمنع ملكته عن ارتكاب المعصية، وبين من توجب عليه تلك الملكة الندم على ما مضى منه لأمتناع صدور المعصية حال الندم".^(٢)

ويرد عليه: أنّ زوال العدالة بالكبيرة ليس بحقيقي، بل هو تعبّدي، فإنّ الملكة في جميع الصفات النفسيّة التي تكون سبباً لأفعال خارجيّة لم تؤخذ بنحو العليّة التامّة، بل أخذت بنحو المقتضي، ولذا قالوا: إنّ الجواد قد يكبو، وإنّ الصارم قد ينبو. فأخذ ملكة العدالة بنحو العليّة التامّة أمر تعبّدي جاء من ناحية الشارع، وأما عودها بالتوبة فليس بتعبّدي! لأنّ مغلوبيّة الملكة في مورد غير مُلّازم لزوالها، فهي عند صدور كبيرة ليست بزائلة حتى يكون عودها بالتوبة تعبّدياً، ومن المعلوم أنّ الندم على المعصية يصحّ أن يجعل أمانة على بقاء الملكة، فليس بمُعِيد لها.

(١) ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعلامة الخيّ) لـ «المحقّق السبزواري» ص ٣٠٥.

(٢) رسائل فقهية/ رسالة العدالة لـ «الشيخ الأنصاري» ج ٢٣ ص ٣٠.

فالصواب في الجواب أن يقال: إنَّ زوال العدالة عند عروض ما ينافيها (عند الوقوع في المعصية وأقتراف الذنب) غير منافٍ لكون العدالة هي "الملكمة". لأنَّ ملكة العدالة قد أخذت بنحو الأقتضاء كبقية الملكات، كما إنَّ رجوعها بمجرد التوبة غير منافٍ أيضاً مع كون العدالة ملكة بهذا المعنى، نعم، ملكة العدالة عند الشرع قد أخذت بنحو العليَّة (التي تترتب عليها الآثار)، وهي تزول عند ارتكاب كبيرة.

وبعبارة أخرى: إن صدور المعصية من صاحب الملكة لازمٌ لزمها (قد يفيد زوالها، وقد لا يلزم ولا يفيد ذلك)، بمعنى أنه غير كاشف عن زوال ملكة العدالة الطبيعية، وإن كان كاشفاً عن زوال العدالة الشرعية. فإذا صدرت معصية من عادل فإنَّ ما أن يلحقها الندم ويحصل ذلك على فعلها أو لا، فإن حصل فهو كاشف عن بقاء الملكة الطبيعيَّة، فبالندم والعزم على عدم العود يمكن القول بتحقيق مصداق العدالة الشرعيَّة، فإنَّ ما يزول بسرعة يعود بسرعة، وأمَّا إذا لم يحصل الندم على فعلها، لم تعد العدالة (وكان ذلك أمانة على زوال الملكة الطبيعية أيضاً).^(١)

رابعها: ما هو المشتهر بينهم من تقديم الجراح على المعدل. وذلك لا يتأتى إلا على القول بأنَّ العدالة هي نفس حُسن الظاهر، وأما على القول بأنها الملكة فلا يتَّجه. لأنَّ المعدل إنَّما يحكم عن علم حصل له بعد طول معايشة واختبار، أو بعد أجتهد في تتبع الآثار، فيبعد صدور الخطأ منه. ويرشد إلى ذلك تعليلهم تقديم الجرح بأنَّ الأخذ بقول الجراح تصديق له وتصديق للمعدل، لأنه لا مانع من وقوع الجرح والتعديل، بأن يكون كلُّ منهما أطلع على ما يوجب أحدهما، وأنت خير بأنَّ المعدل على القول بأنَّ العدالة هي الملكة إنَّما يخبر عن علم بالملكة، وما هو عليه في نفس الأمر، ففي تقديم الجرح وتصديقها معاً جمع بين النقيضين.

(١) تعمَّدت أن أسرد ردَّ «الشيخ الأعظم» وإشكال «السيد رضا الصدر» عليه، ثم جوابه وردَّه الأوفى على الإشكال، لأعرض صورة لأمرين: دقَّة البحوث الحوزوية وملاحقتها لجميع أحناء الموضوع وزواياه، ثم طبيعة التلقي والتلذذ، ونزعة الأجتهد الحاكمة في الحوزة، من النقد والإشكال، بل التمرد على الأستاذ والشيخ، بل على الأساطين والعظماء، بلا خوف ولا وجل، ما دام الدليل يسعف المستشكل، والقدرة الذهنية تعين المعترض. وخرى هنا بأدعياء الثقافة وأعداء الحوزة أن يتأملوا في هذه الأجواء التي خلقت حالة ونزعة ما زالت مطردة عبر الأزمان وحاكمة في جميع الطبقات الحوزوية.

والجواب عنه:

أولاً: إن ذلك يرد على القائل بالملكة إن لم يكن قائلاً بجعل حُسن الظاهر طريقاً لها، وإلا، فإن كان قائلاً بذلك - كما هو الحق - فإخبار المعدل كما يمكن أن يكون عن علم حصل له بالملكة، كذلك يمكن أن يكون حصوله من ناحية ظاهر الراوي المأمون، ولا بأس بدعوى كون كثرة التعديلات ناشئة من إحراز حُسن الظاهر.

وثانياً: إنه على القول بأن العدالة هي الملكة لا يصير تقديم الجرح وتصديقها معاً جمعاً بين النقيضين، فإن حصول الملكة لأحد غير ملازم لدوامها وبقائها في جميع حياته، فإخبار المعدل وإن كان عن وجودها، وإخبار الجرح وإن كان عن عدمها، لكنهما غير متعرضين لوحدة الزمان في ما يخبران عنه، فلربما كان المعدل يحكي عن حال الراوي في زمن غير زمن جرحه من قبل محقق آخر، فلا يكون تصديقها معاً جمعاً بين النقيضين، لأن وحدة الزمان شرط في التناقض.

تكميل: إن القول بأن العدالة هي الاستقامة في الأعمال وأنها صفة للأفعال الخارجيّة فقط (صفة الفعل لا النفس) لا يخلو من ضعف، إذ يرد عليه:

أولاً: إن هذا القول مستلزم لصدق العدل على من أتى بالواجبات بداع إلهي وترك المحرّمات بداع غير هذا الداعي.

وثانياً: إن الاستقامة في العمل ليس هي الاستقامة فيه من بدء زمان التكليف إلى آخر العمر قطعاً، كما إنه ليس المراد منها هي الاستقامة خصوص زمان ترتيب أثر العدالة، بل المراد هو الاستقامة في مقدار من الزمان يمضي في إتيان الواجبات وترك المحرّمات، بحيث يصدق عليه أنه مستقيم العمل، أو عدل، أو خير، أو غيرها من الأوصاف الواردة في النصوص، وهذا يدل على أن العدالة هي ملكة نفسانيّة، إذ لا حصول للاستقامة في المقدار المعبر من الزمان إلا بالملكة، فالاستقامة لا تحقّق لها إلا بالمراقبة، وهي حاصلة بالملكة، بل المراقبة في زمان غير قصير محصّلة للملكة.

وثالثاً: إن الاستقامة في العمل جعلت في النصوص معرّفًا للعدالة، ووجوداً تنزيهياً لها، وليست هي نفس العدالة، لأن المعرّف مغايرٌ للمعرّف.

أشراط التأثير الفعلي للملكة:

أجمع فقهاؤنا على أن ارتكاب الكبيرة ولو مرة واحدة مضرٌّ بالعدالة. فالعدل من لا يقترف كبيرة أصلاً. ويدلُّ على ذلك إطلاق قوله عليه السلام في الصحيحة: "ويعرف بأجتناب الكبائر"، وإطلاق قوله عليه السلام: "والدلالة على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع عيوبه". ويشهد لذلك خبر «علقمة»: "فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً ولم يشهد عليه شاهدان فهو من أهل الستر والعدالة"، وخبر «علاء بن سيابة»: "لا بأس إذا كان لا يعرف بفسق" (١)، فإنَّ تنكير الذنب والفسق في الخبرين يشمل الدخول في الجريمة ولو مرة واحدة، فمن وقع فيها مرة، فقد خرج عن نطاق العدالة. وهذا كله بمقتضى الشرع.

فإنَّ ظاهر النصِّ والفتوى أشراط التأثير الفعلي للملكة، فهي مأخوذة بنحو العليَّة، لكن ملكات الصفات عند غير الشارع مأخوذة بنحو المقتضي، لا بنحو العليَّة التامة، ولذا فإنَّ جُبْن الشجاع في ملحمة غير دالٌّ على زوال ملكة الشجاعة فيه، فقد يجتمع الجبن مع الشجاعة إمَّا لضعف في الملكة، أو لقوَّة المعارضة، بخلاف ملكة العدالة عند الشارع، فإنها لا تجتمع مع أية كبيرة أصلاً.

وقد تحصَّل من هذا كله أنَّ العدالة صفة نفسانيَّة حاصلة من خوف الله تعالى، تجعل المرء مراقباً لنفسه، ومواظباً على أفعاله وأقواله في جميع أحواله، وإن شئت قلت: إمَّا ملكة الأجتنب عن محارم الله، ولا يخفى أنَّ تعليق الحكم على الوصف مُشعر بالعليَّة، فالأجتنب عن الحرام من جهة كونه من محارم الله. (٢)

(١) تقدم تخرج هذه الأحاديث.

(٢) مما ينبغي التنبيه إليه ونحن في هذا العرض، (الذي وإن بدا مطوَّلاً وظهر مفضَّلاً، لكنه - في الواقع - موجز يلخِّص مطوَّلات في محلِّها)، أن من أراد أن يتوسَّع ويستزيد في الوقوف على عروض وطرق استدلالية أخرى نهض بها الفقهاء في بحوثهم الغنية، التي تناولوا فيها شرط العدالة بتفاصيلها ودقائق تفرعاتها، ضمن العناوين التي لها مواقعها في أحكام الفقه، سواء في بحث الشهادة (في القضاء) أو إمامة الجماعة أو شرائط المرجعية وضوابط التقليد، وغيرها من المباحث في طيِّات الفقه والأصول والحديث وحتى كتب الأخلاق... فله أن يراجع (على سبيل المثال): (مستند الشيعة) لـ «المحقق النراقي» ج ١٨ ص ٦٤، و«مهدب الأحكام في الحلال والحرام» لـ «السيد عبدالأعلى السبزواري» ج ٢٧ ص ٤٠، و«جواهر الكلام» لـ «الشيخ محمد حسن النجفي» ج ١٤ ص ٣١٨، وغيرها كثير من الموسوعات الفقهية التي تزخر بها المكتبة الشيعية.

هل الأجتنب عن صغار الذنوب داخل في العدالة أم لا؟

هناك وجهان في ذلك، بل قولان: أحْتَجُّوا للقول الأوَّل بإطلاق متعلِّق الستر والعفاف، فإنَّ حذف المتعلِّق مفيد للإطلاق^(١)، ومثله قوله ﷺ: "وكفُّ البطن والفرج واليد واللسان" وهما مفيدان بأنَّ العدالة متفوّمة بالأجتنب عن مُطلق الآثام، كبارها وصغارها، ومثلها عموم قوله ﷺ: "والدلالة على ذلك كلُّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه"، إذ من المعلوم أن كلمة "جميع" من أدوات العموم.

(١) وهذه إطلاقة، تلحق صاحباتها السابقات التي أتت على شاكلتها، للقارئ الكريم أن يدرجها في تنمية الثقافة الفقهية، وأستشراف حقل تخصصي قد لا يعنيه مباشرة، ولكنها ليست طلاسماً ولا أسراراً، فليطَّلِع المؤمن المقلِّد على جانب من "تفنيات" الأستنباط، وكيف يمارس مرجعه المقلِّد هذه المهمة، ومنها يقف على مصيبة الأدعاء ومأساة الأستخفاف بالفقاهة.

"الإطلاق" في اصطلاح الأصوليين هو الإطلاق في القول. وهو: أن يصدر الكلام من المتكلِّم دون قيد أو شرط، مثل قولهم: "أعتق رقبة"، ولما كانت "الرقبة" مطلقة غير مقيّدة بشيء، ويقال لهذا الكلام: "كلام مطلق". ويقابل الإطلاق التقييد، وهو صدور الكلام مقيّداً ومشروطاً، مثل قولهم: "أعتق رقبة مؤمنة"، فالرقبة هنا مقيّدة بالإيمان، ويقال لهذا الإنشاء: "كلام مقيّد". وتنقسم الإطلاقات إلى:

١ - شمولي وبدلي: فالشمولي هو الذي يدل على أستيعاب وشمول جميع أفراد المطلق، مثل: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة). فإن الإطلاق في "البيع" شمولي، لأنه يشمل جميع أفراد البيع ويستوعبها. وكذا في مثل "أكرم العالم"، فإن الإطلاق بلحاظ أفراد العالم إطلاق شمولي، فيجب إكرام كل من يصدق عليه عنوان "العالم"، ومثله: "لا تكذب". والإطلاق البدلي هو الذي يدل على فرد واحد من بين جميع الأفراد، لكن على نحو البديل، مثل: "أعتق رقبة"، فإن ذلك دال على لزوم عتق رقبة واحدة من بين الرقيات على نحو البديل، ومثله: "أكرم عالماً". وهذا، ويمكن أن يكون للكلام الواحد إطلاقان، فيكون له إطلاق شمولي من جهة، وإطلاق بدلي من جهة أخرى. ففي مثال: "أكرم العالم" المتقدم، يمكن أن نفرض للكلام إطلاقاً بدلياً أيضاً، لأن للإكرام حالات مختلفة، فيمكن أن يكون بالإطعام، أو بإرسال هدية، أو رسالة، أو غير ذلك، ولما لم يجب الإكرام بجميع أنواعه قطعاً، فيكتفى بنوع واحد. فالإطلاق بالنسبة إلى موضوع المثال المتقدم - أي العالم - إطلاق شمولي، وإلى متعلقه - أي الإكرام - إطلاق بدلي (أنظر: أبحاث في علم الأصول) ج ٣ ص ٤٢٨، وادروس في علم الأصول) الحلقة الثالثة ص ١٠٣، لـ «السيد محمد باقر الصدر».

٢ - لفظي ومقامي: فاللفظي هو: الإطلاق المستفاد من أن كل متكلِّم يكون في مقام بيان تمام مراده باللفظ، فإذا لم يذكر قيّداً في كلامه علم منه أنه أراد الإطلاق، مثل: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة)، و"أكرم العالم"، و"أعتق رقبة"، ونحوها. وأما الإطلاق المقامي، فهو: المستفاد من كون المتكلِّم في مقام بيان جميع أجزاء الواجب المركَّب (كالصلاة والحج...) مثلاً، فإذا اقتصر على ذكر بعض الأمور ولم يذكر غيرها مما وقع الشكُّ في كونه جزءاً لذلك الواجب، اقتضى الإطلاق المقامي عدم وجوبه. ومعرفة أن المتكلم بصدد بيان تمام حقيقة المركَّب وبيان أجزائه، لا بُدَّ أن يُستفاد من دالٍّ آخر غير ما تقدّم في الإطلاق اللفظي الذي كان يُستفاد فيه ذلك



من ظهور حال المتكلم في كونه بصدد بيان تمام مُرادِه، لأنّ صرف تعدد بعض أجزاء المركّب ليس له ظهور في أنّ المتكلم بصدد بيان جميع جزئياته، وإنما يحتاج في ذلك إلى دالّ آخر، كقربنة حالية أو لفظية أو غيرها (أنظر: دروس في علم الأصول) لـ «السيد محمد باقر الصدر» الحلقة الثانية ص ١٠٨، و«أصطلاحات الأصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» عنوان المطلق والمقيّد. ومثال الإطلاق المقامي: ما جاء في صحيحة «حماد بن عيسى»، حين أمره «الصادق» عليه السلام بالصلاة فلم يُحسنها، فقام عليه السلام فوقف فصلي، وبذلك أتى بكلّ ما يجب في الصلاة (وَسائِلُ الشَّيْخَةِ) «الحر العاملي» ج ٥ ص ٤٥٩، فإنه - وفق ما يُستفاد من المحاورَة التي جرت بينه عليه السلام وبين «حماد» - كان بصدد بيان ماهية الصلاة، لذلك لو شككنا في جزئية شيء في الصلاة ولم ترد في صحيحة «حماد» فنحن نتمسك بالإطلاق المقامي لدفع احتمال جزئيته (أنظر: فوائد الأصول) لـ «الميرزا النائيني» ص ٧٨، و«مصباح الفقاهة» لـ «السيد الخوئي» ج ٢ ص ٨٢، وناذج ذلك كثيرة منها: أستدلّاهم بالإطلاق المقامي على نفي شرطية بعض الأمور في العقد، أنظر: حاشية المكاسب) لـ «المحقق الأصفهاني» ج ١ ص ٩١.

٣- أفرادى وأحوالي: إن الإطلاق قد يلاحظ بالنسبة إلى الأفراد، وقد يلاحظ بالنسبة إلى حالات الأفراد، بل حالات فرد واحد. فالأول هو الإطلاق الأفرادى، والثاني هو الإطلاق الأحوالي. مثال الأول: كثير مما تقدم من الأمثلة، فإنها من الإطلاق الأفرادى مثل: "أعتق رقبة"، أو "أكرم العالم"، ونحو ذلك. ومثال الثاني: "أكرم زيداً"، فـ "زيد" لا إطلاق له من حيث الأفراد، لأنه علم شخصي فهو واحد، لنكن له إطلاق أحوالي، فالمطلوب إكرامه في جميع حالاته، سواء كان في السفر أو في الحضر، وسواء كان يضع عمامة أو لا يفعل، وهكذا... وقد يجتمع الإطلاقان في مؤرد واحد، مثل: "أعتق رقبة"، فإن له إطلاقاً أفرادياً، كما تقدّم، وله إطلاق أحوالي، أي مهما كان حال الرقبة، سواء كانت مؤمنة أو كافرة، صحيحة أو سقيمة، ونحو ذلك (أنظر: أصطلاحات الأصول) لـ «الشيخ علي المشكيني» عنوان المطلق والمقيّد).

إطلاق الحكم والموضوع والمتعلّق:

الإطلاق تارة يكون في الحكم، مثل قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (الروم)، فإن الوجوب المستفاد من "أقيموا" مطلق غير مقيّد ولا مشروط بشيء، مثل قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء)، فإن الوجوب مقيّد بدلوك الشمس، أي زوالها، وهو المعبر عنه بـ "الواجب المشروط" مقابل "المطلق". وتارة يكون الإطلاق في الموضوع، مثل: "يجب عليك عتق رقبة"، فالموضوع هو المكلف المشار إليه بالضمير - كاف الخطاب - وهو مطلق وإطلاقه أحوالي، أي سواء كان مسافراً أو حاضراً، صحيحاً كان أو سقيماً، وهكذا... وتارة يكون الإطلاق في المتعلّق، مثل: "رقبة" في المثال المتقدّم، فإنها مطلقة من حيث الأفراد والأحوال، كما تقدم توضيحه.

الفرق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء: الشيء المطلق هو الذي أخذ فيه قيد الإطلاق، فهو من الماهية بشرط شيء، وهو "الإطلاق"، مثل "الماء المطلق"، فإنه عنوان للماء بشرط الإطلاق وعدم تقيده بشيء، بخلاف مثل "ماء الورد" الذي قيّد فيه الماء بكونه من الورد، وكذا "ماء الرمان" ونحوه. وأما مطلق الشيء، فهو الذي لم يؤخذ فيه شيء، لا قيد الإطلاق ولا قيد التقييد، وبعبارة أخرى: هو الماء لا بشرط الإطلاق ولا بشرط التقييد، فهو من الماهية لا بشرط، ولذلك فهو يشمل الماء المطلق، وماء الورد، وماء الرمان، وغيرها من المياه. ومن أمثلة ذلك أيضاً: الملك المطلق ومطلق الملك، والبيع المطلق ومطلق البيع، ونحو ذلك.

هكذا وقد أضيفت كلمة "إطلاق" إلى بعض العناوين، نشير إلى أهمها:

- ١- إطلاق النصّ: هو أن يكون النصّ الدال على حكم ما مطلقاً غير مقيّد بشيء.
- ٢- إطلاق النصوص: وهو بالمعنى المتقدم، غاية الأمر أن النصّ يكون متعدداً.



ويمكن أن يقال: إنه لما كانت الكبيرة لا يختصُّ صدورها بالبطن والفرج واليد واللسان، بل قد تكون صادرة من عضو آخر، مثل: الفرار من الزحف، ومثل: الرياء، فإنَّ صدورها غير مختصِّ بكونه من عضو خاصٍّ، ومثلها: عقوق الوالدين... فيكون تخصيص الأعضاء الأربعة بالذكر من جهة كثرة صدور الكبائر منها. إذا تبيَّن ذلك فإنَّ إطلاق الكفِّ (اعتبار اللفظ مطلقاً يشمل الكفِّ عن الكبائر والصغائر على السواء) يُحدِّث ويطلُّه إشكال، من جهة احتمال قرينية الموجود لسوق الكلام إلى الكبائر فقط، كما يسري الإشكال في إطلاق الستر والعفاف، فإنَّ الفقرتين متداخلتان من حيث المدلول وواردتان لإفادة معنى واحد.

ومما ذكرنا ظهر النظر في (سقوط) الاستدلال بعموم قوله ﷺ: "بجميع عيوبه".
فإنَّ سبق الكلام بشيء قد يصير قرينة على أنَّ المقصود من العيب هو الكبيرة فقط. وهناك قرينة أخرى شاهدة، وهي الفقرة التي جاءت في ذيل هذا الكلام، وهي قول «الإمام» ﷺ: "حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه"، فلو كان المقصود من قوله ﷺ: "جميع عيوبه" جميع الكبائر والصغائر، لما بقي ما وراء ذلك عيب ولا بعده عثرة، مع أنَّ المتبادر من قوله وجود عيوب وعثرات وراء تلك العيوب.

←

٣- إطلاق الدليل: وهو أن يكون الدليل الدال على حكم ما مطلقاً، ولا بدَّ أن يكون الدليل قابلاً للإطلاق والتقييد، كالنصوص.

٤- إطلاق معقد الإجماع: بمعنى أن تكون العبارة التي قام الإجماع على مضمونها مطلقة غير مقيدة بشيء (أنظر الجواهر) ج ٤ ص ٧٧ و ج ٨ ص ١٧٧). ولكن ربما يقال: إن معقد الإجماع لو كان مطلقاً ولكن كان له قدرٌ متيقن، فتكون كاشفية الإجماع في القدر المتيقن أقوى من كاشفيتها بلحاظ الإطلاق، فلذلك يؤخذ بالقدر المتيقن (مباحث الأصول) الجزء الثاني من القسم الثاني ص ٣٠٥، و(بحوث في علم الأصول) ج ٤ ص ٣١٦). وعليه لا محل للإطلاق، ولعلَّه لأجل هذا قيل: إن الأدلة اللبئية - كالإجماع والسيرة ونحوهما - يجب الأقتصار فيها على القدر المتيقن، لأنه لا إطلاق لها (أنظر على سبيل المثال: (المستمسك) ل «السيد محسن الحكيم» ج ٢ ص ٦١، و(التنقيح) ل «السيد الخوئي» ج ٣ ص ٢٠٣ و ج ٤ ص ٢١٤).

٥- إطلاق الفتوى: أي أن يكون للفتوى إطلاق ولم تقيد بشيء.

٦- إطلاق الأصحاب: بمعنى إطلاق الفقهاء الحكم الشرعي عند بيانه وعدم تقييده بشيء. والمقصود من الأصحاب "هم فقهاؤنا الإماميون رضوان الله تعالى عليهم".

٧- إطلاق الأكثر: أي إطلاق أكثر أصحابنا من الفقهاء الإماميين كلامهم في موضوع ما، ومثله: "إطلاق الفقهاء"، أو "إطلاق أكثر الفقهاء"، ونحو هذه التعبيرات.

أنظر: (الموسوعة الفقهية الميسرة) ل «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج ٤ من ص ٥٠٧. ■

ويمكن الاستدلال لعدم دخول الأجتنب عن الصغائر في العدالة بإطلاق قول «الصادق» عليه السلام: " ويعرف بأجتنب الكبائر " ، فإطلاقه حاكمٌ بعدالة من عُرف بأجتنب الكبائر، سواء عُرف (معها) بأجتنب الصغائر أم لا . ومن القريب أن يكون لفظ " الكبائر " مُبيناً لما حُذِف من متعلّقي الجملتين . فيكون إطلاق المتعلّق فيهما منفيّاً .

ثمَّ إنَّ الأجتنب عن الكبائر إمّا يكون نفس العدالة بناء على كونها الاستقامة في الأعمال، وإمّا أن يكون كاشفاً عنها بناء على كونها ملكة، وعلى كلا التقديرين يدلُّ الكلام على عدم اشتراط الأجتنب عن الصغائر في العدالة، إمّا على الأول فواضح، وأمّا على الثاني فلا اعتبار المساواة بين الكاشف والمنكشف .

ويمكن الاستدلال على عدم دخول الأجتنب عن الصغيرة فيها بإطلاق قوله عليه السلام في صحيحة «حريز»: " إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم " . فإنَّ شهادة الزور في النّص من باب المثال، فهي كناية عن مطلق الكبائر . ومثله ما روي عن «أمير المؤمنين» عليه السلام: " إنَّ المسلمين عدول، بعضهم على بعض، إلّا مجلوداً في حدٍّ لم يُتب منه، أو معروفاً بشهادة الزور، أو ظنيناً ^(١) . وأمّا خبر «علاء بن سيابة»، إذ قال: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام: عن شهادة من يلعب بالحمام؟ فقال عليه السلام: " لا بأس، إذا كان لا يعرف بفسق " . وخبر «أبن علقمة»: " فمَن لم تره بعينك يرتكب ذنباً أو لم يشهد عليه شاهدان فهو من أهل الستر والعدالة " ^(٢) . فلا سبيل للمعارضة في حقّهما، لضعف في سنديهما، وفي دلّتيهما من جهة الشكِّ في إطلاق الفسق والذنب بحيث يعمُّ الصغيرة . فإنَّهما واردة مورداً آخر، فلا نظر لهما من هذه الجهة . ولأحتمال أنصراف الفسق والذنب إلى الكبيرة، إذ لا يطلق الفسق أو الذنب على الصغيرة إلّا بالتوصيف بالصغر، فيقال: ذنب صغير . نعم، الإصرار على الصغيرة داخل في الكبيرة بحكم النّص كما سيأتي . إذن الأجتنب عن الإصرار عليها داخل في الأجتنب عن الكبائر .

(١) «الكافي» ل «الكليني» ج٧ ص٢١٢، (وسائل الشيعة) ل «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٢١١ .

(٢) سبق تخريج هذين الحديثين في صفحة ٣٧٢، وكذا الأحاديث الأخرى التي ترى أني أمرُّ عليها دون ذكر مصادرها، هي مما سبق تخريجه، فلا أكرر .

هل هناك - بعد التزام الواجبات وترك المحرمات - صفات أخرى تقوّم العدالة، وتدخل في اعتبارها وتحققها؟

من الأصحاب من قد اعتبر المروءة وأدخلها في العدل، ومنهم من لم يعتبر. والذي ينبغي أن يقال: إنَّ للمروءة في لسان الأخبار وكلمات الفقهاء إطلاقات. منها: قول «أبي عبد الله» عليه السلام: "المروءة مروءتان: مروءة الحُصْر ومروءة السفر، فأما مروءة الحُصْر فتلاوة القرآن، وحضور المساجد، وُصْحبة أهل الخير، والنظر في الفقه، وأما مروءة السفر فبذل الزاد، والمزاح في غير ما يُسخط الله، وقلة الخلاف على من صَحِبك، وترك الرواية عليهم إذا أنت فارقتهم".^(١) ويقصد من المروءة في هذا الحديث صنف من محاسن الآداب التي تتعلّق بالمرء باعتبار نفسه، وباعتبار عشرته مع غيره.

ومنها: قول «أمير المؤمنين» عليه السلام: "لا تتمُّ مروءة الرجل حتى يتفقه في دينه، ويقتصد في عيشته، ويصبر على النائبة إذا نزلت به، ويستعذب مرارة إخوانه (بمعنى يمتنع عما يوجب لإخوانه أو يورثهم المرارة)"^(٢)، ويقصد من المروءة في هذا الكلام الشريف الفضيلة وحُسن الشيم.

ومنها: قول «الإمام» عليه السلام حين سُئل عن المروءة فقال: "لا تفعل شيئاً في السرِّ تستحي منه في العلانية"^(٣) وقول «أبي محمد الحسن السبط الأكبر» عليه السلام في جواب من سأله عن المروءة: "شخَّ الرجل على دينه، وإصلاحه ماله، وقيامه بالحقوق"^(٤) ويقصد من المروءة فيها ما يقرب من معنى العدالة.

ومنها: قوله عليه السلام: "من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدّثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كُملت مروءته وظهرت عدالته"^(٥). ويقصد من المروءة في هذا الكلام ما يقرب العدالة، لكنها تفترق عنها بأنَّ المروءة صفة للجوارح، والعدالة صفة للجوانح.

(١) (وَسائِلُ الشَّيْخَةِ) ل «الحُرِّ العَامِلِي» ج ١١ ص ٤٣٦، (معاني الأخبار) ل «الصدوق» ص ٢٥٨.

(٢) (بحار الأنوار) ل «العَلَمَةُ المَجْلِسِي» ج ٧٨ ص ٦٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) (وَسائِلُ الشَّيْخَةِ) ل «الحُرِّ العَامِلِي» ج ١١ ص ٤٣٥، (معاني الأخبار) ل «الصدوق» ص ٢٥٨ ح ٢.

(٥) مَرَّ تَحْرِيحِهِ.

لكن المروءة في لسان الفقهاء الذين قالوا بدخولها في العدالة زائداً على أصل معناها، غير المعنى الذي يُراد (يظهر) من النصوص، وأوّل مَنْ أعتبرها منهم - حسب ما أعلم^(١) - «العلامة»^(٢)، فإنك قد عرفت أنّ «المفيد»^(٣) و«الشيخ»^(٤) و«الحلي»^(٥) قد لم يجعلوها داخلة في مفهوم العدالة عند الشرع.

والحق أنّ أكثرهم لم يفسّروا المروءة في كلماتهم حقّ التفسير، وأكتفوا لها بالمثال، وقد مرّ عليك كلام «الشيخ» و«أبن إدريس» في أوائل البحث (ص ٣٦٣).

قال «صاحب الحدائق»: فسّروا المروءة باتباع محاسن العادات، وأجتنب مساوئها، وما تنفر عنه النفس من المباحات، ويؤذن بدناءة النفس وخسّتها كالأكل في الأسواق، والبول في الشوارع، وكشف الرأس في المجامع (المحافل العامة)، وتقبيّل الزوجة أو الأمة في المحضر، ولبس الفقيه لباس الجندي، والمضايقة في السير الذي لا يناسب الفقيه.^(٦) لكنّ الذي يؤذن بدناءة النفس ولؤمها هو المثال الأخير فقط دون البقيّة، وبعض هذه الأمثلة يكشف عن قلة عقل، فلا صلة له بالعدالة. ثمّ إنّ محاسن العادات ومساوئها مختلفة بحسب الأقوام والأعصار والبلاد، بل متفاوتة حسب الأفراد، بل ليست سواء بالنسبة إلى شخص واحد في حال دون حال.

ثم قال عليه السلام: ويدفع أعتبار المروءة في العدالة ما ورد عنه عليه السلام: أنه كان يركب الحمار العاري، ويردف خلفه، وأنه كان يأكل ماشياً إلى الصلاة بجمع من الناس في المسجد، وأنه كان يجلب الشاة، ونحو ذلك.^(٧) ونظير هذا الكلام ما ورد من إظهار حبّه لأبنته «الصدّيقة» و«الحسنين» عليهم السلام وحملها على نفسه الكريمة حال الصلاة، حال كونه إماماً للجماعة.

(١) أنظر: «الأجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص ٣٦٩.

(٢) (تحرير الأحكام) لـ «العلامة الحلي» ج ٢ ص ٢٠٨، وكذا في (قواعد الأحكام) ج ٢ ص ٢٣٦.

(٣) (المقنعة) لـ «الشيخ المفيد» ص ٧٢٥.

(٤) (النهاية) لـ «الشيخ الطوسي» ص ٣٢٥.

(٥) (شرايع الإسلام) لـ «المحقق الحلي» ج ٤ ص ١٢٧.

(٦) (الحدائق الناضرة) لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج ١٠ ص ١٥.

(٧) المصدر السابق ص ١٦.

والتحقيق: أن هذه السيرة النبوية العطرة غير دالة على عدم اعتبار المروءة في العدالة، لما عرفت من اختلاف العادات بحسب الأشخاص والأزمان والبلاد، فقد تكون عادة تنافي المروءة بحسب رجل، ولا تنافي المروءة بحسب رجل آخر.

ومن المعلوم أن المصلح العظيم الذي يقصد كسر أصنام الجاهليّة والشنن الوثنيّة، مريداً إرشاد قومه وإسعادهم... تراه ينهض بيناء ثقافة جديدة وإرساء قواعد لآداب تنزّههم عن لوثهم، ما يلزم أن تكون له مثل هذه السيرة. ناهيك بخصائص النبوة وما تقتضيه من أداء "نبويّ" (خفيّ في أسراره) في بعض الموارد، ثم الدور الرسالي الخاص في تبليغ الولاية والإمامة وما يتطلّب من سلوكيات ومواقف تجاه «أهل بيته» عليهم السلام، بما يكشف درجتهم للمسلمين، ويبيّن رتبته عنده ﷺ، ومقامهم عند الله عزّ وجل. مضافاً إلى ما ورد عنه ﷺ من التزامه ترك منافيات المروءة، فهو لم يكن فظاً ولا غليظاً، وصحّاباً (من له صيحة وجلبة) في الأسواق ولا في غيرها، وما كان ﷺ يثب بصره في وجه أحد (أي لا يحملق ويركز النظر الذي يورث حياء الآخر أو اضطرابه)، ولم يتجسّأ قط ^(١)، وما شابه ذلك من محاسن الأوصاف وفضليات الآداب والكمالات النفسية والسلوكية.

وقد فسّر صاحب (الحدائق) منافيات المروءة بما يدلّ على عدم مبالاة مرتكبها بالدين. ويرد عليه: أن هذا المعنى كيف يكون زائداً على معنى العدالة؟ فالعادل الذي حصلت له ملكة الكفّ عن الذنوب، هل يمكن أن يكون غير مبال بالدين؟ حتى يصير اعتبار المروءة أمراً زائداً على وصف العدالة؟ بل ذلك المعنى نفس العدالة دون غيرها. ومن المعلوم: أن فرض وجوب العدالة من دون المبالاة بالدين، فرض لأجتماع النقيضين، فكيف للعدل أن يكون غير مبال بالدين؟

والحق في تفسير "المروءة" هو ما ذهب إليه وذكره «فخر المحققين» في (الإيضاح) من أنها: أجتنب ما يُسقط المحلّ والعزّة من القلوب، ويدلّ على عدم الحياء، وعدم المبالاة من الاستنقاص... ^(٢)

(١) (بحار الأنوار) ل «العلامة المجلسي» ج ١٦ ص ٣٢٧.

(٢) (إيضاح الفوائد) ل «فخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف الحليّ» ج ٤ ص ٤٢٠.

إذن، فالمروءة ليست بصفة واقعيّة، بل هي أمر اعتباري يختلف حسناً وقبحاً باختلاف الأزمان والبلاد والأشخاص والأشغال وسنّي العمر، بل يختلف أيضاً بحسب اختلاف النُظائر، فلا سبيل إلى الحكم عليها بالحسن المطلق، وعلى منافياتها بالقبح المطلق. نعم، هناك أوصاف منافية للمروءة، ربّما تكون قبيحة عند جميع الناس في جميع الأحوال.

قال «الإمام الباقر» عليه السلام: "المروءة أن لا تطمع فتدُلُّ، ولا تسأل فتقلُّ، ولا تبخل فتُشتَم، ولا تجهل فتخصم، فقيل: ومن يقدر على ذلك؟ فقال عليه السلام: من أحبَّ أن يكون كالناظر في الحدقة، والمسك في الطيب، وكالخليفة في يومكم هذا في القدر".^(١)

ولا يعدُّ خافياً على أحد أنه لا يجوز الحكم بالفسق على الصفة التي تسقط عزّة الموصوف بها عن القلوب، ويقلُّ بسببها في أعين الناس شأنه، بل إذا نُفِيَ عن الموصوف بها كمال العقل، فذلك أولى من أن تنفي عنه العدالة. وقريب لما ذكره «الفخر» ما عن «الشهيد» عليه السلام: "إنَّ المروءة تنزيه النفس عن الدناءة التي لا تليق بأمثالها".^(٢)

ولا يخفى أنَّ المنافي للمروءة لا يختصُّ بالأفعال كما تُوهَم الأمثلة المذكورة في كلمات القوم، بل يعمُّ الأقوال التي تنال من مقام صاحبها وتزري به في الأعين، وتسقط عزّة فاعلها عن القلوب.

وبعد الفراغ من بيان معنى المروءة، يأتي البحث في اعتبارها شرطاً أو جزءاً من العدالة. إن اعتبار المروءة في العدل إلى جانب الكفِّ عن الآثام، يلزم أن يكون الرجل عادلاً في بلد أو عند قوم، وليس بعادل - في حكم الشرع - في بلد آخر وعند قوم آخرين، مع اتِّحاد في أفعاله الشرعيّة. أو عليه أن يلتزم آداب وأعراف البشر كلّهم في جميع الظروف!...

مضافاً إلى ذلك أنَّ لازم اعتبار وصف المروءة في العادل ارتفاع وصفي العادل والفاستق عمّن يصلح للاتِّصاف بكلِّ منها إذا كان كافئاً عن الآثام، دون منافيات المروءة، مع أنَّ العدالة صفة للشخص باعتبار نفسه، وأتصافه بها غير تابع لمعرفة أحد بذلك، فللعدالة وجود واقعي ثبوتي غير تابع لوجودها العلمي الإثباتي.

(١) (بحار الأنوار) لـ «العلامة المجلسي» ج ٧٨ ص ١٧٢.

(٢) (الدروس) لـ «الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي» ج ٢ ص ١٢٥.

ولذلك جُعِلت من الشارع أمارات لمعرفة عند الجهل بها، بخلاف صفة المروءة فإن ثبوتها عين إثباتها، ووجودها العيني تابع لوجودها العلمي، وأفترض وجودها مخفياً عن الغير فرض لأجتماع النقيضين. ولا سيَّما أن المروءة أمر يظهر بمجرد المعاشرة، فلا تحتاج إلى أمانة منصوبة لمعرفة، وهذا هو الحال في جميع الأوصاف التي تكون موجوديتها تابعة لمعلوماتها.

ومما يلزم من اعتبار الأجتنب عن منافي المروءة في العدالة، أن يكون صدور فعل واحد في المحضر مضراً بالعدالة، ولكنه إذا صدر في الخلوة يكون نفس الفعل غير مضر! فيصير حكم الخالق تعالى تابعا لحكم المخلوق!

ويدل على عدم اعتبار المروءة في العادل إطلاق قوله عليه السلام: "ويعرف بأجتنب الكبائر"، فإن المتبادر منه أن من عُرِف بأجتنبها تُقبل شهادته بين المسلمين، لهم وعليهم، ولو كان مرتكباً لخلاف المروءة. ويدل عليه أيضاً الإطلاق المقامي الوارد في صحيحة «أبن أبي يعفور»، فإن «الإمام» عند الجواب عن سؤاله، يكون في مقام بيان جميع ما له دخل في قبول الشهادة، وهذا الإطلاق حاكم بعدم اعتبار المروءة في العادل. وكذا إطلاق قوله عليه السلام: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم". وأما خبر «علاء بن سيابة» فهو نص على عدم اعتبار المروءة لما قال: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام عن شهادة من يلعب بالحمام؟ قال عليه السلام: "لا بأس إذا كان لا يعرف بفسق". ومثله إطلاق خبر «أبن علقمة»: "فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان، فهو من أهل الستر والعدالة، وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً".

ثم إنه لو كانت المروءة معتبرة في العدل لدى الشارع، لبان من جهة كثرة الأبتلاء به، وأنت لا تجد الدلالة عليها، ولا الإشارة إلى اعتبارها في خبر، فعدم الدليل على اعتباره دليل العدم. ويشهد على عدم اعتبارها اتفاق النص والفتوى على عود العدالة بالتوبة من الفسق، فالتائب من الذنب عادل ولو كان مرتكباً لخلاف المروءة.

وأحتج من قال بأعتبار المروءة، بفقرات ثلاث من صحيحة «أبن أبي يعفور»: الأولى: قوله عليه السلام: "بأن تعرفوه بالستر والعفاف". وجه الدلالة أن حذف المتعلق دليل على العموم فيعم جميع العيوب الشرعية والعرفية.

الثانية: قوله ﷺ: "كفَّ البطن والفرج واليد واللسان". وجه الدلالة ما مرَّ، فيفيد عموم الكفِّ عن القبائح الشرعية والعرفية.

الثالثة: قوله ﷺ: "وأن يكون ساتراً لجميع عيوبه". وجه الدلالة أن لفظ "جميع" من أدوات العموم.

والتحقيق: عدم صحَّة هذا الأحتجاج، إذ المتبادر من الستر والكفِّ في كلام الشارع تعلُّقهما بما يكون عيباً عنده ويقبح لَدَيْهِ، ومناسبة الكلام مع المتكلم شاهدة لذلك، فالحمية في لسان الطبيب منصرفة إلى عموم ما يجب الأحتناء عنه عند الطبيب، فلا يشمل الأحتماء المطلوب عند قائد الجيش في ساحة القتال، إفادة حذف المتعلِّق توجب الأنصراف إلى العيوب التي تكون عيباً لدى الشارع دون غيره، كما يشهد بذلك قوله ﷺ: "ويعرف بأجتنب الكبائر". فدعوى أن المتبادر من الكفِّ في كلام «وَلِيَّ اللَّهِ» ﷺ هو الكفُّ عن حُرْمَاتِ اللَّهِ، لا الكفُّ عن حُرْمَاتِ قرية "المشخاب" أو مدينة "عبادان" (مثلاً)! مسلِّمة، مع أن المتبادر من الستر والعفاف هو التستر والتعفُّف عن العيب الحقيقي، لا العيب الذي يكون عيباً عند قوم وليس بعيب عند قوم آخرين... هكذا يبطل الأحتجاج بعموم قوله ﷺ: "أن يكون ساتراً لجميع عيوبه".

ولا يخفى أن أشراط الإسلام العدالة في الشاهد يعود إلى الوثوق بصدق كلامه، وأنه لا يكذب، وأين المروءة من ذلك؟ ومن العجب أن الفقهاء الذين اعتبروا المروءة في العدل فرَّعوا بعد تفسيرهم للعدالة بما يخالف العدالة، ولم يفرِّعوا بفرع من ناحية خلاف المروءة؟! قال «العلامة»: "العدالة كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ رَاسِخَةٌ تَبْعَثُ عَلَى مَلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمَرْوَةِ، فَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ الْفَاسِقِ، وَيُخْرَجُ الْمَكْلَفُ عَنِ الْعَدَالَةِ بِفِعْلِ كَبِيرَةٍ".^(١) ثم قال: "ويخرج بفعل الصغائر مع الإصرار أو الأغلب، ولا يقدر النادر، للخرج".^(٢) ولا يخفى الإشكال في دليبه، فإنَّ الحرج رافعٌ للحكم التكليفي لا الحكم الوضعي. ونظير هذا، كلام غيره ممَّنْ أعتبر المروءة في العدالة، ولم يفرِّع عليه عدم قبول شهادة فاقد المروءة إن كان تاركاً للكبائر.

(١) (قواعد الأحكام) لـ «العلامة الحلبي الحسن بن يوسف» ج ٢ ص ٢٣٦.

(٢) المصدر السابق.

هل يجعلُ حُسن الظاهر أمانةً على العدالة؟
 إنَّ الجواب عن هذا السؤال يتحقَّق ببيان أمور:
 الأمر الأوَّل: في النظر على ما يدلُّ على ذلك.

تصافرت النصوص وأستفاضت في الدلالة على كون حُسن الظاهر كاشفاً عن العدالة. منها: قوله عليه السلام في صحيحة «عبدالله بن أبي يعفور»: "ويعرف بأجتنب الكبائر التي أوعد الله عليها النار". ومنها: قوله عليه السلام فيها: "والدلالة على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يجرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه". ومنها: مرسلة «يونس بن عبدالرحمن» عن بعض رجاله، عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: سألته عن البيئنة إذا أُقيمت على الحقِّ أيجلُّ للقاضي أن يقضي بقول البيئنة؟ فقال عليه السلام: "خمسة أشياء يجب على الناس الأخذ فيها بظاهر الحكم: الولايات، والمناكح، والذبائح، والشهادات، والأنساب، فإذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً جازت شهادته، ولا يسأل عن باطنه".^(١)

وهذه المرسلة مشهورة بين الأصحاب، والظاهر أنها معمول بها.^(٢)

ومنها: صحيحة «أبن المغيرة» عن «الرضا» عليه السلام حين قال: "كلُّ مَنْ وُلد على الفطرة وعُرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته"^(٣)، فإنَّ الصلاح هو حسن الظاهر. ومنها: صحيح «أبن مسلم» عن «أبي جعفر» عليه السلام قال: "لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير"^(٤)، والخير هو حُسن الظاهر.

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٩٢.

(٢) ولا يضُرُّها الإرسال، إذ المرسل هو «يونس» من كبار علماء الصحابة، وهو يعرف الثقات ويميزهم عن غيرهم، ولم يوصف (عند الرجالين) بالرواية عن الضعفاء، بل حُكي عن «العلامة شيخ الشريعة الأصفهاني»: أنَّ «يونس» يروي عن ستين رجلاً كلُّهم ثقات " (أنظر: دروس في فقه الشيعة) ج ١ ص ١٦٠، وفي التعبير عن بعض رجاله إشعار بتعدُّد رواية «يونس» عنه، وهذا كاشف عن ثبوت وثاقته عند «يونس». ثم إن الراوي عن «يونس» هو «محمد بن عيسى بن عبيد البقطيني»، وهو ثقة على الأئوي، فقد مدحه مثل: «الفضل بن شاذان»، فلا عبرة بتضعيف «أبن الوليد» له وإن تبعه «الصدوق» و«الشيخ». فإنَّ تضعيفه مُعارض بتوثيق من تقدَّم على «أبن الوليد» ك «الفضل»، ومَنْ تأخَّر عنه ك «الكشي» و«أبن نوح» و«النجاشي». مع أنَّ رواية «علي بن إبراهيم» عنه تدلُّ على ثبوت وثاقته عند «علي». أنظر: الاجتهاد والتقليد، ل «رضا الصدر» ص ٣٧٨.

(٣) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٩٢.

(٤) المصدر السابق ج ٢٧ ص ٣٩٤.

ومن الروايات التي تدل على أمانة حُسن الظاهر على العدالة، خبر «أبي بصير» عن «الصادق» عليه السلام حين قال: " لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائناً" ^(١)، فإن العفة والصون هو ستر العيوب والظهور بالحسن. ومنها: صحيحة «حريز بن عبدالله» عن «الصادق» عليه السلام في حديث: " إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم جميعاً" ^(٢). ومنها: خبر «عبدالكريم بن أبي يعفور» عن «أبي جعفر» عليه السلام: " تقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كُنَّ مستورات، من أهل البيوتات، معروفات بالستر والعفاف، مطيعات للأزواج، تاركات للبذاء والتبرُّج إلى الرجال في أُنديتهم" ^(٣). ومن المعلوم: أنَّ كلَّ واحد من هذه الأوصاف من مصاديق حُسن الظاهر. ومنها: رواية «البنظي» في الصحيح على الأقوى عن «أبي الحسن» عليه السلام في حديث قال: " من وُلد على الفطرة أُجيزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير" ^(٤)، ومن المعلوم: أنَّ المراد من الخير هو الخير الظاهر، لأنه الذي يُعرف، وليس ذلك إلاَّ التأدُّب بالآداب الشرعيَّة.

هذه جملة من نصوص الباب، والمستفاد منها أنَّ الشارع المقدَّس جعل حُسن الظاهر أمانة للعدالة، ووجوداً تنزلياً لها، وكاشفاً عن ثبوتها عند الجهل بها مفهوماً أو مصداقاً، وإن كان الأكثر في باب جعل الأمارات هو الأماريَّة عند الجهل بالمصداق لا المفهوم.

الأمر الثاني مما ينبغي بيانه بشأن جعل حُسن الظاهر أمانة على العدالة:

أنَّ حُسن الظاهر، هل هو حجَّة تعبُّديَّة؟ ^(٥) فيكون لحجَّيته إطلاق يتناول صورة عدم إفادته الوثوق؟ أم هو حجَّة عقلائيَّة أمضاها الشارع فتكون غير متناولة لتلك الصورة؟

(١) (وسائل الشيعة) لـ «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٢٧.

(٢) المصدر السابق ج ٢٧ ص ٣٩٧.

(٣) المصدر السابق ج ٢٧ ص ٣٩٨.

(٤) المصدر السابق ج ٢٢ ص ٢٦.

(٥) إذا كان الشارع هو المعبر للدليل سُمِّي ذلك دليلاً شرعياً وأمانة شرعية، كخبر العدل والثقة والظن الأنسدادي على الكشف، وإن كان العقل، سُمِّي دليلاً عقلياً وأمانة عقلية، كالظن الأنسدادي على الحكومة. وإن كان جعل الحجَّية للدليل الشرعي من الشارع جعلاً بدئياً من غير سبق عمل العقلاء، قيل إنه دليل شرعي تأسيسي، وإن كان مع عمل العقلاء بذلك، وإمضاء الشارع عملهم ولو بالسكوت وعدم نهيهم عنه، قيل إنه دليل إمضائي. وجُلُّ الأدلَّة - إن لم يكن كُلُّها - إمضائية، رخص الشارع فيها العمل بها عليه العقلاء.

التحقيق: أن حُسن الظاهر وإن كان مفيداً للوثوق الشخصي، لكن إطلاقات النصوص يدلُّ على اعتباره مُطلقاً حتى في تلك الصورة. وأمَّا شمول الإطلاقات لصورة الظنِّ بالخلاف ففيه تأمُّل، من أن جعل الأمانة إنما يكون عند الجهل بالواقع، وأمَّا مع العلم به فجعل الكاشف يكون لغواً. والظنُّ مرتبة من مراتب العلم، فالظانُّ بالخلاف ليس بجاهل، بل هو داخل في العارف، والشاهد على ذلك صحيحة «أبي بصير» حين قال: سألته («الصادق» عليه السلام) عما يُردُّ من الشهود؟ فقال عليه السلام: "الظنين والمتهم والخصم" (١). والمتهم هو الذي صار محلاً للظنِّ بالخلاف، وإن كان ظاهره حسناً.

هكذا يظهر النظر في ما ذكره «السيد الخوئي» (٢): من أن حُسن الظاهر أمانة تعبدية على العدالة الواقعية، ومقتضى إطلاق ما دلَّ على أمارته عدم اعتبار الظنِّ بحُسن الباطن، بل مقتضاه عدم قُدح الظنِّ بالخلاف في أمارته كما هو الحال في جميع الأمارات التعبدية. ويؤيد ذلك في خصوص المقام قوله عليه السلام: "ولا يسأل عن باطنه"، لدلالته على عدم الاعتبار بالباطن رأساً، بل صريح قوله عليه السلام في صحيحة «أبي يعفور»: "حتى يحرم على المسلمين التفتيش عمّا وراء ذلك من عثراته وعيوبه".

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحُرِّ العاملي» ج ٢٧ ص ٣٧٣.

(٢) (دروس في فقه الشيعة) تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» لبحوث «السيد الخوئي» ج ١ ص ١٥٩.



أما وَجْه تقييد الدليل بالأجتهادي أحياناً، فبملاحظة ما قيل في تعريف الاجتهاد، فإنهم عَوَّفوا الاجتهاد بأنه استفراغ الوسع وبذل الجهد في تحصيل الأحكام الواقعية، فالمتجهد هو الطالب للأحكام الواقعية، كما أن الدليل هو الحاكي عن تلك الأحكام، فناسب أن يُنسب هذا النحو من الدليل إليه. إن أفراد الأمانة المعترية في الأحكام قليلة جداً ومحدودة، فالذي تسلّمه الجُل، لولا الكل، هو خبر العدل أو الثقة، وحكم العقل. وأمَّا الإجماع المنقول وبعض مصاديق الإجماع المحصّل والشهرة في الفتوى والظن الأنسدادي ونحوها، فيمكن دعوى الشهرة من المتأخرين على عدم حُجِّيتهما. وأمَّا أدلّة الموضوعات فهي كثيرة، وعمدتها البيّنة، أي إخبار العدلين فيما زاد. ومنها: إخبار ذي اليد بالظهاره والنجاسة والملكيّة ونحوها. ومنها: إخبار المرأة في بعض الموارد، ومنها الأمور المختصة بهن كالظهر والحيض والعدة ونحوها. ومنها: إخبار العدل مع أنضمام اليمين. ومنها: إخبار الصبيان في القتل. ومنها: إخبار الشخص في ما لا يُعرف إلا من قبّله كعلمه وجهله ونحوهما. ومنها: اليد المثبتة للملكية بناء على كونها أمانة. وهكذا يظهر أن قول العدل الواحد حُجَّة في الأحكام دون الموضوعات، إلا في الجملة، والوجه في ذلك الاستظهار من الروايات. وهنا بحث يلحق يتناول كون حُجِّيّة الأمارات بنحو السببية أو الطريقة. أنظر: اصطلاحات الأصول، ل «الشيخ علي المشكيني» ص ٦٩. ■

حرمة التجسس عن الباطن:

من المعلوم أنَّ الظنَّ بحُسن الباطن يتوقَّف على تتبُّع زلات المرء والفحص عن أسراره في الجملة... لذا أنتهى بعض الفقهاء ^(١) إلى أنَّ قول «السيد الخوئي» رحمته: "إنَّ حُسن الظاهر أمانة تعبدية على العدالة الواقعية" ليس بصحيح، فإنَّه أمانة عقلانية أيضاً من جهة إفادته الوثوق بالعدالة.

وأما قوله: "ومقتضى إطلاق ما دلَّ على أماريته عدم اعتبار الظنَّ بحُسن الباطن" فهو صحيح. دون قوله: "بل مقتضاه عدم قبح الظنَّ بالخلاف في أماريته" فليس بصحيح. لأنَّ الخطاب في دليل جعل الأمانة موجَّه إلى الجاهل، والظانُّ ليس بجاهل، فإنَّ الظنَّ مرتبة من مراتب العلم، ومن ذلك ظهر النظر في قوله: "كما هو الحال في جميع الأمارات التعبدية"، فإنَّ هذا المعنى وإنَّ أشتهر بين المعاصرين ومَن قارب عصرنا لكنك عرفت الإشكال فيه. اللهمَّ إلا أن يدلَّ دليل على عدم اعتبار الظنَّ حتى يصير الظانُّ في حكم الشاكِّ تعبدًا، لكن نفس دليل اعتبار الأمانة قاصر عن الدلالة على ذلك.

وأما قوله: "لدلالته على عدم الاعتبار بالباطن" فلا يخلو من إشكال. فإنَّ النهي في قوله عليه السلام: "ولا يسأل عن باطنه" قد ورد في مقام دفع توهم وجوب الفحص عن الباطن، فلا يدلُّ على عدم الاعتبار بالباطن. ولو كان الباطن غير معتبر لكان جعل حُسن الظاهر دليلاً عليه لغواً، بل ولو كان الباطن غير معتبر لما كان معرفته مضراً.

وأما قوله: "إنَّ الظنَّ بحُسن الباطن يتوقَّف... إلخ" ^(٢) فلا يخلو من خفاء، لأنَّ الظنَّ بحُسن الباطن وإن كان غير معتبر لكنه يحصل من نفس حُسن الظاهر من دون توقُّف على تتبُّع زلاته والفحص عن أسراره، وحُسن الظاهر مفيد للوثوق فضلاً عن إفادته الظنَّ. ولا يخفى أنَّ النصَّ ليس كما ذكره بل هو هكذا: "حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه، وتفتيش ما وراء ذلك" ^(٣).

(١) أنظر: (الأجتهد والتقليد) ل «السيد رضا الصدر» ص ٣٨١.

(٢) أقوال «السيد الخوئي» مذكورة في (دروس في فقه الشيعة) تقريرات «السيد مهدي الخليلي» ج ١ ص ١٥٩.

(٣) الأحاديث التي أعرض عن ذكر مصادرها (هنا وفي غير هذا الموضوع) تجدها في ما سبق تخريجه.

وذهب «الشيخ الأنصاري» إلى لزوم تقييد هذه الإطلاقات بما دلّ على اعتبار الوثوق بالعدالة كقوله عليه السلام في مرسلته «يونس»: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته"، بدعوى أن المراد يكون موجباً للوثوق بباطنه لعدم حصول الأمن إلاً بذلك، وكقوله عليه السلام في رواية «أبي علي بن راشد»: "لا تُصَلَّ إلاً خلف من تثق بدينه" ^(١)، وفي رواية «الشيخ» بإسناد عن «سهل بن زياد» زيادة: "وأمانته" ^(٢)، وأورد عليه بعض الأساطين (المراد هو «السيد الخوئي» رحمته الله) بقوله: ولا يخفى أنه لا يصلح شيء من الروايتين لتقييد الإطلاقات المتقدمة، أمّا المرسله فمضافاً إلى ضعفها بالإرسال لا دلالة لها على لزوم الأمن بالباطن، لأنّ الموصوف بالأمن هو ظاهر الرجل دون باطنه، فهي على عكس المطلوب أدلّ، فالمراد أن يوثق بظاهره، وأنه لا يتجاهر بالفسق، لا أن يوثق بموافقة ظاهره باطنه، وأنّ حُسن الظاهر مسبّب عن الملكة. وأما ما دلّ على اعتبار الوثوق بالعدالة فهو محكوم بما دلّ على أماريّة حُسن الظاهر كسائر الطرق والأمارات، لأنّ ظاهر ما دلّ على اعتبار الوثوق بها هو اعتباره على نحو الطريقيّة لا الموضوعيّة، وإلاً لزم تقييد حُجّيّة البيّنة على العدالة وأستصحابها بالدليل المذكور. ^(٣)

هذا وقد مرّ البحث في سند "المرسله" والجواب عليه آنفاً، ونزيد على ما ذكره رحمته الله في بيان دلالتها أنّ قوله عليه السلام: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً" مرادفاً لقوله عليه السلام: "ساتراً لجميع عيوبه"، فإنّ المقصود هو العيب الظاهر بقريته لفظ الستر، فأتصاف الظهور بالأمن بأعتبار نفسه لا بأعتبار إفادته الوثوق بكاشفيّته عن الباطن، فذلك خلاف ما يتبادر منه. وأما قوله عليه السلام: "تثق بدينه"، فلا يدلّ على اعتبار الوثوق بالعدالة، لأنه لو كان المراد من الدين كونه إمامياً فلا صلة له بالبحث، وإن كان المراد منه هو التدبُّن والالتزام، وهو الذي يفترس بالتعبّد بالشرع، فليس ذلك إلاً حُسن الظاهر، كما يشهد بذلك عطف الأمانة عليه تفسيراً في رواية «الشيخ»، فبدلّ النصّ على اعتبار الوثوق بثبوت حُسن الظاهر.

(١) وسائل الشيعة، ل «الحُرّ العاملي» ج ٨ ص ٣١٥.

(٢) المصدر السابق ج ٨ ص ٣٠٩.

(٣) (دروس في فقه الشيعة) تقارير «السيد مهدي الخلخالي» لأبحاث «السيد الخوئي» ج ١ ص ١٦٠.

فهذه الرواية مثل قوله ﷺ: "كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ"، ومثل قوله ﷺ: "فَإِذَا سُئِلَ عَنْهُ فِي قَبِيلَتِهِ وَمَحَلَّتِهِ قَالُوا: مَا رَأَيْنَا مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا، مُوَاطِبًا عَلَى الصَّلَوَاتِ، مُتَعَاهِدًا لِأَوْقَاتِهَا فِي مِصْلَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجِيزُ شَهَادَتَهُ".

الأمر الثالث: في بيان المراد من حسن الظاهر.

إن المقصود من حُسن الظاهر هو حكومة الدين في أفعال المرء وأقواله، وإن ما وُرد في النصوص تعبيراً عنه أو مصداقاً له صنفان:

أحدهما: مفاهيم عامّة مبيّنة لحسن الظاهر ومرادفة له، مثل قوله ﷺ: "سَاتِرًا لْجَمِيعِ عِيُوبِهِ"، وقوله ﷺ: "إِذَا كَانَ مَرَضِيًّا"، وقوله ﷺ: "عُرِفَ بِالصَّلَاحِ"، وقوله ﷺ: "ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا"، وقوله ﷺ: "أَنْ يَعْرِفَ مِنْهُ خَيْرٌ"، وقوله ﷺ: "فَمَنْ لَمْ تَرَهِ بِعَيْنِكَ يَرْتَكِبُ ذَنْبًا"، وقوله ﷺ: "إِذَا كَانَ لَا يُعْرِفُ بِفِسْقٍ".

فإن المتبادر من السلب في الأخيرين هو السلب عند وجود الموضوع. ومن المعلوم أنّ هذه العناوين المنصوصة وإن كانت متخالفة بحسب التعبير أو بحسب السلب والإيجاب، ولكنها متّحدة بحسب المضمون، فإنّ الساتر للعيوب هو المرضي، والمرضي هو المعروف بالصلاح، وهو الذي فيه خير، ويكون ظاهره مأموماً، ولم يُرَ ارتكاب ذنب منه، ولم يعرف بفسق، فكلُّ واحد من هذه التعبيرات تفسير لحُسن الظاهر.

الصنف الثاني: مصاديق خاصّة ذكرت لحسن الظاهر ومحقّقة له، مثل: اجتناب الكبائر، ومثل: التعاهد للصلوات الخمس. من هذا الباب قوله ﷺ: "مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلَمْهُمْ، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ، وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يَخْلِفْهُمْ"، وقوله ﷺ: "مَطِيعَاتٌ لِلْأَزْوَاجِ، تَارَكَاتُ الْبِذَاءِ وَالتَّبَرُّجِ مَعَ الرِّجَالِ فِي أُنْدِيَتِهِمْ"، وقوله ﷺ: "لَيْسَ يَعْرِفُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ".

فقد جعل في بعض هذه النصوص ترك محرّم أو محرّمات مصداقاً، وجعل في بعضها إتيان بعض الواجبات مصداقاً، وجمع في بعضها بين فعل واجب وترك محرّم، ولما كان ذكر كلّ واحد منها من باب المصداق، فحصول حُسن الظاهر ليس بمنحصر بها، فقد يتحقّق بغيرها أيضاً من فعل واجب أو ترك محرّم. فإنّ مجيء هذه الأمور في النصوص ليس من باب الموضوعيّة، بل من باب ذكر المصداق وبيان المثال.

الأمر الرابع: في الإشارة إلى طرق معرفة حسن الظاهر.

فقد يُعرف بالمعاشرة والمخالطة لفترة من الزمان، فلا يُرى منه إثم وفسق، ولا يُشهد منه انحراف وضلال. وقد تحصل معرفته بالشياع عنه بذلك، وإن لم يكن مفيداً للعلم، لإطلاق قوله عليه السلام في صحيحة «أبن أبي يعفور»: "فإذا سُئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً". أمّا الوصول إلى الشياع فقد يحصل بالوجدان كما إذا صار الشياع محسوساً للإنسان، وقد يحصل العلم بذلك كما هو الحال في كثير من أئمة الجماعات في المحلّات الواقعة فيها المساجد التي يقيمون الجماعة فيها، وقد يُعرف بإخبار من يوثق بقوله، ويحصل الأطمئنان بإخباره.

الأمر الخامس: في تقوّم حسن الظاهر بعدم العلم بالمعصية.

إنّ المتبادر من قوله عليه السلام: "ويُعرف بأجتنب الكبائر"، بحسب الظهور العرفي عدم العلم بأرتكابها، فلا يُتوهم دلالته على حصول العلم بالأجتنب، والشاهد على ذلك قوله عليه السلام: "ليس يعرفون بشهادة الزور"، وقوله عليه السلام: "فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان"، وقوله عليه السلام: "إذا كان لا يُعرف بفسق". فعدم حصول العلم بأرتكاب الكبيرة عند المعاشرة لفترة من الزمان، كافٍ في تحقّق إحراز حسن الظاهر، فلا يُعتبر حصول العلم بعدم الأرتكاب.

طرق ثبوت العدالة بخبر الثقة...

لقد سبق إثبات حُجّيّة قول الثقة في جميع الموضوعات، إلا ما خرج بالدليل، فتثبت به العدالة، وأمّا الدليل الدالّ على ثبوت العدالة بخبر الثقة خصوصاً فلم أعثر عليه في كتب القوم، بل لم يقل به كثير منهم^(١). ويمكن الاحتجاج له بتوثيقات «الأئمة» عليهم السلام الواردة في الروايات حول عدّة من الناس، إرشاداً لشيعتهم، كي يعرفوهم ويعملوا بأقوالهم ورواياتهم عنهم. ومن المعلوم: أنّ حكاية هذه التوثيقات عنهم تكشف عن حُجّيّة قول الثقة عندهم، إذ لو لم يكن قول الثقة حُجّة عندهم لم يكن في صدور هذه التوثيقات عنهم كثير فائدة.

(١) (الأجتهاد والتقليد) ل «السيد رضا الصدر» ص ٣٨٦.

وبعبارة أخرى: إن إخبار «الإمام» عليه السلام عن وثاقة رجل، دليل على حُجِّيَّة قول الراوي عنه عليه السلام، فإذا لم يكن خبر الراوي عنه حُجَّةً عنده لم يُفد توثيقه عليه السلام لخصوص ذلك الراوي. فحكاية الراوي عنه، وكذلك نقل الأصحاب خبر هذا الراوي، كاشف يقيني عن حُجِّيَّة قوله عند «الإمام». ومثله الحال في صدور الجرح عنهم بالنسبة إلى بعض الرجال، فإذا لم يكن خبر الراوي الثقة عندهم عليه السلام حُجَّةً حتى يخبر بهذا الجرح الآخرين، لم يكن في صدور هذا الجرح منهم كثير فائدة.

ويمكن الاستدلال على حُجِّيَّة خبر الثقة بالعدالة، بسيرة المشرعة من الصحابة والعلماء على العمل بأقوال الرجالين الموثقين للرواة، فلو لم ترجع هذه السيرة إلى سيرة العقلاء لكانت دليلاً خاصاً على ثبوت العدالة والوثاقة بإخبار الثقة.
ثبوت العدالة بالبيئنة...

لا ريب في حُجِّيَّة البيئنة في الجملة كما في باب المرافعات، وفي ما ورد النص على حُجِّيَّتها فيه بالخصوص كثبوت الهلال والفسق والطلاق والزندقة وغيرها. وبعد ما قيل في البحث عن حُجِّيَّة قول الثقة في مطلق الموضوعات، وفي خصوص العدالة، فإن ثبوت العدالة بالبيئنة يكون من نافلة القول، فالبحث هنا على فرض عدم حُجِّيَّة قول الثقة في الموضوعات كما أشتهر بين المعاصرين.

ولقد مرّت حُجِّيَّة البيئنة في مطلق الموضوعات أيضاً حتى بناءً على عدم حُجِّيَّة قول الثقة فيها، واحتجّ على ثبوت العدالة بالبيئنة بها حُكي عن فعل «النبوي» عليه السلام في الفحص عن أحوال الشهود، فكان يبعث رجلين من خيار صحابته إلى قبيلتهم أو محلّتهم حتى يفحصا عن حالهم فيعمل في القضاء على إخبارهما جرحاً وتعديلاً.^(١)

ولا بأس بهذا الدليل من حيث الدلالة، والشواهد الحالية تشهد بصحّة هذا الخبر، فلا وُقوع للإشكال عليه بأنّ سند هذا الخبر غير خال عن الضعف، لكونه منقولاً عن التفسير المنسوب إلى «العسكري» عليه السلام، ولم تثبت النسبة.

(١) تفسير «الإمام العسكري» عليه السلام ص ٦٧٤.

وأورد عليه بعض الأساطين («السيد الخوئي» رحمته الله): "من أنه وُارِد في مقام الحكومة، فلا يدلُّ على الحجِّيَّة في جميع الموضوعات" ^(١) والإيراد هنا - كما ترى - غير وَّارِد، لعدم وُروده في باب الحكومة ^(٢)، بل هو وَّارِد في ثبوت موضوع قد تتوقَّف عليه أركان الحكومة، فإنَّ عدالة الشهود من قبيل وُجود المترافعين.

(١) (دروس في فقه الشيعة) ج ١ ص ١٦٢، مع بعض الاختلاف في الألفاظ.
 (٢) الحكومة في الاصطلاح الأصولي عبارة عن كون دليل ناظرًا إلى حال دليل آخر، وشارحاً ومفسراً لمضمونه، سواء كان ناظرًا إلى موضوعه أم إلى محموله، بنحو التوسعة كان أم التضييق، وبنحو المطابقة كان أم الالتزام، متقدماً كان أم متأخراً، فيسمَّى الدليل الناظر: حاكماً، والمنظور إليه: محكوماً. فإذا وُرد قوله: "أكرم العلماء"، ووُرد قوله: إن الفاسق ليس بعالم، كان الثاني ناظرًا ومفسراً للأول، وحاكماً عليه، إذ من المعلوم أن نفي الشارع عالمية الفاسق ليس على نحو الحقيقة، بل يرجع ذلك إلى نفي وُجوب الإكرام، فهذا الدليل ناظر إلى ذلك ومفسر له، وهو معنى الحكومة. ثم إن للحكومة بهذا المعنى مصاديق كثيرة وأمثلة مختلفة لا بأس بالإشارة إلى بعضها لإيضاح معنى الحكومة.

منها: أن يكون دليل نافياً لموضوع دليل آخر، تعُدُّداً، لا حقيقة وُجوداً كالمثال السابق، وكما إذا وُرد: "لا شكَّ للمأموم مع حفظ الإمام"، فإذا شكَّ المأموم بين الثلاث والأربع، وكان الإمام حافظاً للثلاث متيقناً لها، فالدليل الثاني ينفي حكم الشك عن شك المأموم بلسان نفي الموضوع، ويبين أنه ليس له البناء على الأكثر وإتيان صلاة الاحتياط، فيكون حاكماً في قوله "إذا شكَّك فأبن على الأكثر"، وأنه لا يشمل شكَّ المأموم مع حفظ الإمام، وهذه حكومة بنحو تضييق دائرة الموضوع من المحكوم. ولعل إلى هذا القسم ينظر كلام «الشيخ» رحمته الله في (رسائله): "الحكومة هي الناظرية، بحيث لولا دليل المحكوم لكان دليل الحاكم لغواً".

ومنها: أن يكون دليلاً مُثبتاً لموضوع دليل آخر تعبدًا لا وُجوداً، فإذا وُرد: "أكرم العلماء"، ووُرد أن الملازم لخدمة العالم عالم"، فالدليل الثاني يثبت موضوعاً للدليل الأول، وبها أن ذلك ليس بموضوع له وُجوداً، فيرجع تعميم الموضوع إلى تعميم الحكم وشموله لخادم العالم، ومثله قوله رحمته الله: "الطواف بالبيت صلاة" بالنسبة إلى الأدلة التي تثبت للصلاة أحكاماً خاصة، وقوله: "كُلُّ مشكوك طاهر" بالنسبة إلى قوله: "لا صلاة إلا بطهور"، وهذا من قبيل النظر إلى الموضوع بنحو التوسعة.
 ومنها: حكومة أدلة العناوين الثانوية على أدلة العناوين الأولية.

ومنها: حكومة الإمارات على الاستصحاب على مبنى «الشيخ» رحمته الله. ومثاله: إذا شككنا في حرمة العصير العسبي بعد الغليان، فأحتمل الحليَّة والحرمة في الواقع موضوع للحكم بالحليَّة الظاهرية، وهو حكم الأصل، فإذا أخبر العادل بحرمة فأحتمل الحليَّة الواقعية وإن كان باقياً أيضاً، إذ الفرض أن الخبر ظني لا يفيد العلم، ولكن مفاد دليل الاعتبار ينفي ذلك الاحتمال تعبدًا ويحكم بعدم الاعتناء وعدم ترتيب أثره عليه وهو الحلية الظاهرية.

ومنها: حكومة بعض الأصول العملية على بعض، كالأستصحاب على البراءة، وتقريبه: أن موضوع البراءة الشرعية هو الفعل الذي لم يرد فيه نهي بالفعل، وحكمه هو الإطلاق والإباحة، لقوله رحمته الله: "كُلُّ شيء لك مطلق حتى يرد فيه نهي"، فالمعنى كل ما لم يرد فيه نهي بالفعل فهو حلال، فإذا فرضنا مشكوكاً ثبت له نهي في السابق

ويمكن الاحتجاج على ثبوت العدالة بالبيّنة بخبر «علقمة»: "فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان، فهو من أهل الستر والعدالة". وتقريب الاستدلال: أنه جعل ثبوت الفسق موقوفاً على أحد أمرين: الرؤية، وشهادته الشاهدين، كما جعل فيه ثبوت العدالة على فقدان كلا الأمرين. فيقال: إنّ للعدالة صلة بهما، وتثبت بكل واحد منهما، أعني العلم الوجداني أو البيّنة. وبيان آخر: إنّ العرف لا يرى للفسق خصوصية حتى يختصّ ثبوته بشهادة الشاهدين دون ضده وهو العدالة، فإذا كانت الخصوصية ملغاة عند العرف ومعتبرة عند الشرع للزم الإرشاد إليها من جانب الشرع، فانتفاء الإرشاد دليل موافقة الشرع للعرف. ويمكن تعميم هذا البيان حتى يدلّ على حجّية البيّنة في جميع الموضوعات، بأن يُقال: قد جعل في الحديث عدم شهادة الشاهدين عطفاً على عدم العلم الوجداني، وجُعلا في سياق واحد، فيفيد الخبر أنّ شهادة الشاهدين عند الشارع مثل العلم الوجداني عنده في الحجّية. مضافاً إلى أنّ إلغاء خصوصية المورد عند العرف يفيد التعميم... ولكن الرواية ضعيفة السند، بل والدلالة، فإنّها تدلّ على إجراء أصالة العدالة في كلّ مسلم، وما أسهل الأمر لو كان كذلك، بل ما أخرج الأمر لو كان كذلك! فإنّ أقوال «أئمتنا المعصومين» عليه السلام وأفعالهم على خلافها.

←

كالعصير الذاهب ثلاثه بالشمس، فهو وإن كان مشكوكاً لم يرد فيه نهْيٌ بالفعل وحكمه الحلية، إلّا أن دليل الاستصحاب وقوله: "من كان على يقين فثبّت فيه فليس على يقينه"، حاكمٌ بلزوم إبقاء النهي السابق، وفرض هذا الموضوع مما ورد فيه النهي تعبداً، فهو ناظر إلى دليل البراءة. وبعبارة أخرى دليل البراءة مركّب من جملتين: مغياة وغاية، والأولى: "كل ما لم يرد فيه نهْيٌ فهو حلال"، والثانية: "كل ما ورد فيه نهْيٌ فهو ليس بحلال"، والعصير المذكور وإن كان داخلاً تحت الجملة الأولى دون الثانية وجداناً، إلّا أن دليل الاستصحاب يخرج عن موضوع الأولى ويُدْرِجُه في الثانية تعبداً وتنزيلاً، فهو حاكم على الجملة الأولى بنفي حكمها بلسان نفي الموضوع، وعلى الجملة الثانية بإثبات حكمها بلسان إثبات الموضوع، كما أنه بالنسبة إلى دليل العنوان الأولي وهو قوله: "العصير إذا غلا يحزم" المجمل من جهة دوام الحرمة وعدمه، متمم لدلالته بحسب الظاهر. أنظر: (أصطلاحات الأصول) لـ «الشيخ علي المشكيني» ص ١٢٦.

وهذا العرض (ومثله مما تقدّمته في هذا الكتاب)، مختصر يلخص جانباً مما يمكن أن يقال في "الحكومة"، وما أنت ترى كم هو تخصّصي، وكم هي عميقة آلية الاستنباط، ومعقّدة أدواته... ثم ترى المتطفلين الأغرأب عن أوليات هذه الصناعة، الأجنب عن ألف باء هذا الفن، يخوضون ويُفتنون ويحكمون بمنتهى الجرأة والوقاحة! وقد سُئل أحدهم مرّة عن دليل الحكومة هذا؟ فقال: سلاطين الجور يغيّرون أحكام الله! ■

ثبوت العدالة بالشياع...

وتثبت العدالة بالشياع، فإنه مفيد للوثوق، وهو حُجَّة عند العقلاء. وأما إذا لم يفتد الوثوق فلم أعثر على قائل بحُجَّتِهِ حتى قيل: "رُبَّ مشهور لا أصل له".^(١)

لكن في نصوص الباب إطلاقات قد يخطر بالبال جعل الشياع طريقاً تعبدياً للعدالة. منها: قوله عليه السلام في الصحيح: "فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً". مع أنه قد علق في ذيله نفوذ شهادته بين المسلمين على كونه مشهوراً بالخير. ومنها: قوله عليه السلام: "كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعُرِفَ بِالصَّلَاحِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ"، وما "المعروفية" إلا الشياع دون غيره. ومنها: قوله عليه السلام: "إذا كان لا يُعرف بفسق"، فإن عدم المعرفة بفسق عند العرف ملازم للمعروفية بالصلاح، كما أن عدم الفسق عند الشرع هو الصلاح، ويدل على ذلك ما حُكي عن فعل «النبى» ﷺ من بعثه رجلين من صحابته إلى الحى الذي يقطنه اليهود للفحص عن أحوالهم في قبيلتهم، فإن الشياع هو السبيل - في الأكثر - لجمع المعلومات وحصول المعرفة للرجلين المبعوثين، ولا سيما إذا ضمنا إلى ذلك كونها أجنيين عن ذلك الحى، ولا يعرفان أحداً بالوثاقة هناك.

الشهادة بالعدالة...

إن الشهادة والإخبار بالعدالة كما يكون قولياً كذلك يكون كتبياً أيضاً، ولا فرق بينهما في الحكم من جانب العقل والنقل، فإنَّ العقلاء لا يفرِّقون بينهما، ولصدق الإخبار والشهادة على الكتبي منهما كاللفظي، وكذلك الحال في الإقرار الكتبي فإنه مثل اللفظي. وأما الإخبار الفعلي بالعدالة كأن يجعله شاهداً أو يقتدي به في الصلاة، فتحقيق الحال فيه أنَّ العقل يرى الشهادة الفعلية كالقولية إذا كان الثقة في مقام الحكاية بخبره الفعلي، لصدق عناوين الشهادة والإبلاغ والخبر ونحوها من الألفاظ الواردة في النصوص على الفعلي منها كما يصدق على القولي. ويشهد لذلك صلاح هذه العناوين للانقسام إلى القولي والفعلي من دون عناية، كما تتَّصف بهما، وصحة المخبر بالإخبار الفعلي بأن يوصف بالصدق والكذب اللذين من خواصَّ الخبر.

(١) أنظر: (الأجتهاد والتقليد) لـ «السيد رضا الصدر» ص ٣٩٠.

ومن المعلوم: أنَّ العقلاء لا يفرِّقون بين الخبر القولي وبين الخبر الفعلي من حيث إفادته الوثوق، فكما يكون الخبر القولي حُجَّةً عندهم كذلك يكون الخبر الفعلي. ومما مثَّل به أصحاب أصول الفقه لتصوير المصلحة في نفس الأمر، بما إذا قصد الحاكم أو أراد الرئيس الإخبار بأمانة رجل من عماله وموظَّفيه، فتراه يعطيه مفتاح خزانته في محضر الناس ويأمره بأخذه تجاههم، أو يأمر الأستاذ أحد تلامذته بالجواب عن مسألة غامضة (وهو يعلم مسبقاً بأن التلميذ محيط بالجواب، عارف به)، إخباراً عن علم التلميذ. ومما توافق عليه المسلمون أنَّ السنَّة لا تختصُّ بالقول فقط، بل هي تعمُّ الفعل والتقرير، فلو لم يكن الفعل أو التقرير مفيداً للخبر، لما عمَّتْها السنَّة.

فإن قلت: لماذا يشترط التلفُّظ في البيِّنة على الدعاوي ولا تكفي الكتابة، فضلاً عن الفعل؟ قلت: ذلك من أجل دليل خاصٍّ به في باب المرافعات، وليس من أجل عدم شمول الشهادة على الفعل، فذلك تخصيص تعبُّدي وليس بتخصُّص. ثم إن إجمال الفعل في قبال اللفظ غير مضرٍّ بصلاحيَّة الفعل للإخبار، فإنَّ إخبار الفعل أيضاً إجمالي، بل الذي يضرُّ الإجمال هو الإطلاق، ولذلك لا نقول بإطلاق الفعل، بل يجوز التمسُّك به حتى إذا كان الفاعل في مقام البيان عن تمام مقصده.

هنكذا يظهر النظر في ما ذكره «الشيخ الأنصاري الأعظم» في (رسائله الفقهية) في البحث عن العدالة حين قال: "إنَّ الأعتقاد على الإخبار الفعلي إذا لم يُفدِ الوثوق بالعدالة، في غاية الإشكال، لفقد ما تطمئن به النفس من الدليل عليه تعبُّداً".^(١)

وَجْه النظر أنَّ إطلاقات الأدلَّة، والصدق العرفي للألفاظ، وسيرة العقلاء، خير دليل لأطمئنان النفس، فالمسألة كادت أن تكون بديهية. فإن قلت: إنَّ الشهادة الفعلية لا تكشف إلا عن أعتقاد فاعلها بعدالة مَنْ يُخبر عنه، فلا تدلُّ على أمرٍ ذي أثر، لأنَّ جواز الأقتداء مثلاً مرَّتْب على العدالة الواقعية، لا على أعتقاد المخبر، وذلك بخلاف الشهادة القولية فإنَّها تدلُّ على العدالة الواقعية ولو بالالتزام. قلت: لا فرق بين الخبر القولي والخبر

(١) أنظر: (رسائل فقهية/ رسالة العدالة) لـ «الشيخ الأنصاري» ص ٣٩٠.

الفعلي من حيث نفس الإخبار، فكما يكون الخبر القوي إخباراً عن الواقع بزعم المخبر كذلك يكون خبره الفعلي إخباراً عن الواقع بزعمه، ويشهد لذلك أتحاد الخبرين، وأنطبق كلٌّ منهما على الآخر، إذا أخبر أحدهم بخبر فعلي (كأن قال: صلى "زيد" خلف "عمرو")، فله نفس قيمة إخباره بالخبر القوي (كأن يقول: شهد "زيد" بأن "عمراً" عادلاً)، ولا تفيد فائدة زائدة على إفادة خبره الفعلي.

والتحقيق: أنَّ الخبر الفعلي حقيقة الخبر ومصداقه الواقعي، إذ اللفظ غير مقومٌ لخبرية الخبر، وإلى ما ذكرنا يُجمل ما جاء عن «الشهيد» عليه السلام في (الدروس) من القول "بعدم الفرق بين القوليّ من الشهادة وبين الفعلي منها".



والخاتمة في البحث الاستدلالي على "العدالة"، ما أفتى به الفقهاء وخلصوا إليه وتجده في رسائلهم العملية من أنه شرط أساس في المرجعية، كما ذكر «السيد الطباطبائي البيهقي» ومن سطر حاشية على كتابه النفيس (العروة الوثقى) في المسألة ٢٣: "العدالة عبارة عن ملكة إتيان الواجبات وترك المحرمات، وتعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علماً أو ظناً، وتثبت بشهادة العدلين، وبالشياع المفيد للعلم..."

فعلت المراجع العظام:

«السيد أبو القاسم الخوئي»: بل عبارة عن الاستقامة في جادة الشرع وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً.

«السيد محمد هادي الميلاني»: بل هي عبارة عن الاعتدال والاستقامة في مقام الأمثال بإتيان الواجبات وترك المحرمات، وتلازمها الملكة النفسية، لا أنها هي، نعم يكتفى بحسن الظاهر كما ذكره.

«السيد شهاب الدين المرعشي النجفي»: كون العدالة ملكة محل نظر، والأقوى كونها حالاً، ثم الأقوى مضافاً إلى ما ذكره في المتن اعتبار التحرُّز عن منافيات المروءة.

«السيد حسن القمي»: الظاهر أنها عبارة عن القيام بالوظائف الدينية من الإتيان بالواجبات وترك المحرمات وعدم التعدي على حدود الله.

«السيد محمود الشاهرودي»: لا يكفي (في الثبوت) الظنُّ بل لا بدَّ من الأطمئنان.
 «السيد روح الله الخميني»: بل الظاهر كون حُسن الظاهر كاشفاً تعبدياً عن العدالة،
 ولا يُعتَبَر فيه حصول الظنِّ فضلاً عن العلم.
 «أبو الحسن الرفيعي»: أعتبار الظنِّ لا دليل عليه، نعم الظن الأطمئنانى البالغ إلى
 سكون النفس، لا إشكال فيه.

«السيد أحمد الخونساري»: بل الظاهر كفاية حُسن الظاهر ولو لم يُفد العلم أو الظن.^(١)
 «السيد علي السيستاني»: بل هي الاستقامة العمليَّة في جادة الشريعة المقدسة، الناشئة
 غالباً عن خوف راسخ في النفس، وينافيتها ترك واجب أو فعل حرام من دون مؤثَّن.^(٢)
 وأقل رأي «الشيخ الوحيد الخراساني» من تعليقه على (منهاج الصالحين): تثبت
 عدالة المرجع في التقليد بأمر: الأول: العلم الحاصل بالأختبار أو بغيره. الثاني: شهادة
 عادلين (المراد البيِّنة غير المعارضة، كما يُعتَبَر في الإثبات بكلِّ حُجَّة شرعية فقد المعارض لها)
 بها، ولا يبعد ثبوتها بشهادة العدل الواحد، بل بشهادة مطلق الثقة أيضاً (إذا لم يكن ظنُّ
 على خلافه). الثالث: حُسن الظاهر، والمراد به حُسن المعاشرة والسلوك الديني بحيث لو
 سُئل غيره عن حاله لقال: لم نر منه إلاَّ خيراً.^(٣)

و«السيد محمد سعيد الحكيم»: مما يُعتَبَر في المجتهد الذي يصحُّ تقليده: العدالة بمرتبة
 عالية، بأن يكون على مرتبة من التقوى تمنعه عادة من مخالفة التكليف الشرعي ومن الوقوع
 في المعصية وإن كانت صغيرة، بحيث لو غلبته دواعي الشيطان - نادراً - فوقع في المعصية،
 لأسرع للتوبة وأتاب لله تعالى. وأما العدالة المعتبرة في غير المقلِّد كإمام الجماعة والشاهد
 فيكفي فيها التقوى المانعة من ارتكاب المعصية الكبيرة، ولا يقدح فيها ارتكاب المعصية
 الصغيرة من دون إصرار وأستهوان.^(٤)

(١) أنظر: (العروة الوثقى) ل «السيد الطباطبائي اليزدي» ج ١ ص ١٠.

(٢) أنظر: (العروة الوثقى) بتعليقه «السيد السيستاني» ج ١ ص ١٥.

(٣) (منهاج الصالحين) ل «الشيخ الوحيد» ج ٢ ص ١٣.

(٤) (منهاج الصالحين) ل «السيد محمد سعيد الحكيم» ج ١ ص ٦.

هكذا يتمُّ البحث الفقهي في شرط العدالة، وقد أخذنا إلى الرحاب التي رأيت، وأنتهى إلى النطاق والحدود والضوابط الشرعية المذكورة في الرسائل العملية، بعد أبحاث وكتب الفقه الأستدلالي...

ولكن الأمر في النظرة الأكثر شمولاً والأبعاد الأكثر عمقاً والمراتب الأبعد منزلة ومقاماً، التي تستوحي من "الكمال" و"القامة" التي يتطلّع إليها ويرجوها، ثم يتحرّرها المقلّد في الفقيه المقلّد، وتطلبها الأمة في مرجعها، بل يريدنا المرجع الحقيقي في نفسه... تأخذنا إلى آفاق مختلفة، وجولة في ميدان "الفكر" بعد "الفقه"، وقد تخلص إلى أن ما ذكره الفقهاء هي الحدود الدنيا من الموضوع، والأمر منظور فيه القمة، والدرجات العليا، والمراتب القصوى، كما باقي الشرائط، ولا سيما العلم.

ولعل فتوى «السيد محمد سعيد الحكيم» التي أتيت على ذكرها في الخاتمة، تشكل منطلقاً لهذه الجولة، وباباً يفتح على هذه الآفاق. ويسبقها ما ذكره «السيد اليزدي» في العروة قبل المسألة التي ذكرتها (مع آراء المحشّين عليها) آنفاً، وهي: مسألة ٢٢: يشترط في المجتهد أمور: "البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، والرجوليّة، والحرية على قول، وكونه مجتهداً مطلقاً، فلا يجوز تقليد المتجزي، والحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً، نعم يجوز البقاء كما مرّ، وأن يكون أعلم، فلا يجوز على الأحوط تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل، وأن لا يكون متولداً من الزنا"...

إلى أن يقول: "وأن لا يكون مقبلاً على الدنيا وطالبا لها، مُكبّاً عليها، مُجداً في تحصيلها ففي الخبر: من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه" (١). ومع أن البحث الأستدلالي (وكذا آراء بقية الفقهاء المعلقين على هذه المسألة في العروة) أنتهى إلى أن الصفات المذكورة في رواية (الأحتجاج) ما هي إلاّ عبارة أخرى للعدالة، وأن "الهوى" هو العصيان، لا مطلق الميل النفسي إلى المشتبهات المباحة، فهذا من الزهد، وهو ليس شرطاً على الحدّ الفقهي...

(١) أنظر: (العروة الوثقى) لـ «السيد الطباطبائي اليزدي» ج ١ ص ١٠.

إلّا أن هذا يلامس حقيقة وجوهراً لا يمكن إنكار موقعه ومحلّه وخطره في أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام وفي علم الأخلاق، وكذا في الفكر الشيعيّ الأصيل، الذي يجول بين هذا وذاك، ويستشرف (مع التزامه بالفقه، ونزوله على حكمه، وعدم الحيد عنه قيد أنملة)، آفاقاً يفتقدها غيره، وبالتالي شرائط ومواصفات لا تراها إلّا في مراجع الشيعة (الحقيقيين)، دون غيرهم الذين سقطوا في أسر المال والجاه والإمرة والسلطان، فلا يركن إلى فتواهم، ولا يؤخذ الدين عنهم.

وإن حسنت الريبة في شيء، وطاب التشكيك في أمر، فهو هنا، وفي من يؤخذ عنهم الدين، ويرجع إليهم في أحكامه.



إن الأصل في الحُجِّيَّة، أن يستقى الدين وتؤخذ أحكامه من «المعصوم» ﷺ، فتتمُّ وتحقق بأمره ﷺ وإرشاده، وتكون نجاة البشرية باتباعه... فالذي تتمُّ به الحُجَّة هو مَنْ لا يجيد عن الحقِّ قيد أنملة، لا يترك واجباً (بقصور، ناهيك بتقصير)، ولا يقترف ذنباً، بل لا يهتُمُّ بذنب، ولا يزلُّ ولا يضل، ولا يخطئ ولا يسهو، ولا ينسى ولا يغفو، وهو «الإمام» من «آل محمد» الذي نصَّ الله عليه علماً للعباد ومناراً للبلاد وسفينة للنجاة.

وإن عولج الأمر في المذهب الحقُّ وأُحكِم، عند غياب الحُجَّة «المعصوم»، بنائب مبارك، يتمثَّل في الفقهاء العدول، وهؤلاء، وإن لم يكونوا معصومين، إلَّا أن ودِعة ثمينة من التراث المعصوم الذي خلَّفه «الأئمة» ﷺ، مع تقنية - إن صحَّ التعبير - في الفنِّ والصناعة والأدوات، عالية الضبط، متناهية الإتقان والجودة، تحول دون الغلط والشطط، وتكفَّل منع الزلل وتضمن عدم الخطأ، وتأمّن - في المجموع - من الضلال والانحراف، وتأخذ الأجتهد والاستنباط إلى درجة تمكنه من أستنطاق التراث المعصوم (القرآن والسنة)... ما بلغ بالعملية حدود إسقاط التكليف وخلق المعذورية الشرعية وإفراغ الذمة مما يشغلها، ما يكفل للبعد حُجَّة تامة تجاه التكليف التي وجَّهها الله سبحانه وتعالى إليه.

وهي - من جهة ثانية - عملية مجلَّلة برعاية إلهية ومكلَّلة بعناية «مهدويَّة»، لكن هذا لا يعني التواكل والتراخي والتعويل على هذا المدد الغيبي، فيقرُّ الفكر وتسكُن النفس إلى أن هذا "اللفظ" كفيل بإنجاز المهمة، ف"إن للبيت ربُّ يحميه"، ولا خوف هنا على الدين ولا قلق على أحكامه وعقائده... بل نحن مأمورون وملزمون بنهج علمي وعملي يحقِّق الوصيَّة الإلهية فينا، وينهض بالدور الذي أُنيط بنا عند غياب إمامنا «المعصوم» ﷺ، فهذا هو السبيل والباب الذي يفتح ويجلب تلك العناية والرعاية.

لذا فإن كُؤن الشارع المقدَّس سمح أن ينهض بدور "الحجِّيَّة" و"النيابة"، رجل من سائر الناس، غير معصوم ولا منصوص عليه، ولا معيَّن بشخصه... فهذا لا يعني التدنِّي والتنزُّل إلى أية حدود كانت، والتهاون بهذا الشرط، وكأن لا كُنه له ولا قيمة ذاتية تكشف جوهرها ينبغي ملاحقته وتحزِّيه والتنقيب عنه، فإن عزَّ الأصل، فالعزاء بالأمثل فالأمثل. بل يفرض تشدُّداً، ولك أن تعرِّب ب"تعشَّف"، يحصر الدائرة في أضيق حدود!

ولا سيما أن تلك "التقنية" أدخلت وحددت مواصفات شخص الناهض بدور النائب في هذه العملية، وضبطته بشرائط، منها العدالة والتقوى والورع، فهي مطلوبة فيه بأعلى مراتبها، ومنظورة بأشدّ درجاتها، ومأمولة بأقصى حدودها، ومُرادة بغاية أمدها، وهي من أعزّ ما يكون في كل عصر وكالكبريت الأحمر في كل مصر...

وليس هذا من محض عطاء الفكر وجولته التي قد يقوم بها غير متخصص في الشريعة والدين، وتفضي إليه أستمزاجاته، وتقوده قراءاته المبتورة والمجتزأة، وتنتهي إليه التقاطيئة... بل تجده مبثوثاً في كلمات كُمل الفقهاء، حتى قال «السيد عبدالأعلى السبزواري» (على سبيل المثال) في معرض بيان شروط القاضي: "العدالة: لقصور غير العادل عن الولاية على الأموال والأنفس والأعراض، مضافاً إلى الإجماع والأصل، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ (هود)، والفاسق ظالم، ولما في صحيح «أبن خالد»: "فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين" (١)، ولما ورد من الأخذ بالأعدل عند التعارض، بأن ظاهره المفروغية عن اعتبار العدالة (٢)، مع أن مرتبة القضاء مرتبة تجلّ عن أن يتمصها الفاسق، ويشير إليه قول «علي» عليه السلام ل «شريح»، فالعدالة معتبرة بنحو الموضوعية الخاصة، كما في إمام الجماعة ومرجع التقليد مثلاً، لأنها المنساق من الأدلة لا الطريقية إلى مطلق الوثاقة، كما في خبر العدل في أخبار الأحاد على ما أستقر عليه آراء المحققين بين المتأخرين، لعدم كون الطريقية متفاهماً منها في المقام عرفاً، مع أن المنصب منصب لا يناسب إلا العدالة بنحو الموضوعية المحضّة، لكونه من فروع النبوة والإمامة، فلا بد وأن يكون القاضي من أغصان تلك الشجرة. وعن بعض مشايخنا في بحثه الشريف تقرير كفاية الوثوق، ولكن بعد مدّة قد صرّح فيه بعدم رضا نسبة هذا القول إليه رحمه الله تعالى، وقال: "بأنه لولا المخالفة للمشهور لقلنا بأعتبار فوق العدالة فيه، كما يقال في «المقدس الأردبيلي» و«السيد هاشم البحراني»" (٣)

هذا للقضاء وأحكامه، فكيف بالمرجعية التي تستقن منها أحكام الدين كله؟

(١) (وسائل الشيعة) ل «الحُرّ العاملي» أبواب صفات القاضي ب ٣ ح ١.

(٢) المصدر السابق ب ٤ ح ٨.

(٣) أنظر: (مهذب الأحكام) ل «السيد السبزواري» ج ٢٧ ص ٤٠.

لذا ترى التشدد في أمر العدالة معلماً حاكماً في سلوك الشيعة، وفي طريقة علمائهم التي رسمت سيرتهم العطرة وأختطت تاريخهم المجيد، ما وضع هذا الأمر في الطليعة، فكان الصفة الملازمة للمرجعية والسمة التي لا تنفك عنها. بل إن الصورة المنطبعة في أذهان الناس عن عدالة مرجعهم وتقواه وزهده وترفعه عن الدنيا ولذاتها، صورة تناهز العصمة وتقرب من الكمال. وما تجده من "تساهل" إن صحَّ التعبير لدى الشيعة في تطبيق العدالة والتزام مراتبها القصوى، أو قُلْ عدم التشدد في تكييفها وشرطيَّتها وطلبها في المصاديق، فهي في موارد محدودة كبعض الشهادات، وفي إمامة الجماعات غير الراتبية، وما إليها... أما المرجعية فأمرها مختلف، وعلى هذا إجماع عملي جرى عليه الشيعة في سائر العصور.

فهناك حيثية تحكم التعاطي مع المرجعية لا يمكن إغفالها، وحقيقة ليس لأحد أن يتجاهلها، تنبع من خطرها، وهي تبلور دور ومقام "العدالة" على صعيدين:

نفس عملية الاستنباط والأمر العلمي، ثم أمر الزعامة والرئاسة.

ول «آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم» رؤية ثاقبة ونظرة مبتكرة، في واحدة من

التفانته المتميزة، يشير فيها إلى الأمر، ويتحسس موطن الخطر، وتقيرها:

إن أهمية العدالة في مرجع التقليد نابعة من خطر الأمانة، فكُلَّمَا عظمت الأمانة وجَلَّت، احتاجت إلى التحصين بقوة ملكة رادعة عن الخيانة بنحو أقوى وأكد. ولا رادع عن التلاعب بالأحكام وتضييعها والتفريط في الوظائف الدينية المناطة بالمرجعية، إلا قوة العدالة وشدة الخوف من الله تعالى. فالمرجع يتعرض لضغوط عدَّة لا سبيل لخروجه منها إلا بالتحصن بتلك الملكة والدرجة العالية من العدالة...

أولاً: الضغط النفسي عند اختيار الحكم وأستنباطه من أدلته، فإن أدلة الأحكام غير منضبطة في تناول المستنبط حتى يطالها بألية رياضية ميسورة، بل هي معقدة وملتبسة ومتداخلة، والنفس بطبعها تميل للفتوى بما يطابق الظنون والعواطف والأهواء، لذا فقد يجنح الباحث عن الحكم الصحيح، وتليس عليه نفسه بنوازعها وغشواتها، فيلجأ إلى الأدلة ويسخرها ليصنع منها ما يريد ويخرج بالنتيجة التي يرغب! فيوظف حظه من العلم وما أوتي من القدرة على الاستدلال، في اللحن بالحجة، ليبرز ما ليس دليلاً بصورة دليل!

ولا رادع له عن التلاعب في الأدلة والتغافل عنها، أو حاجز عن التسامح في اعتماد الصحيح منها وإبرامه، أو مانع عن نقض الفاسد أو القاصر منها وإبطاله، إلا الخوف من الله تعالى، وشدة الحذر من نكاله، حين يلتفت إلى أن الخصم المحاسب (الذي تنسب الفتوى إليه، ويفترى الحكم عليه، أي الطرف المقابل في الخصومة هنا والنزاع) هو الله جلّت عظمته! الذي لا تخفى عليه خافية، ولا يُخدع بالحُجج الواهية... فيتجلى له حينئذ وهو يتساءل عن ما يقيمه من أدلة: هل يصلح لأن يكون حجة له مع الله تعالى وعذراً بين يديه، أم لا؟ فيحمله ذلك على أستفراغ الوسع، وأستكمال الجهد لمعرفة الأدلة الحقيقية، والوقوف عندها وأستنباط الحكم على أساسها.^(١)

ثانياً: الضغوط الخارجة عن مقام الاستدلال، إذ كثيراً ما تفضي الأدلة الشرعية إلى حكم لا يتلاءم مع رغبات السلطان مثلاً، أو العامة، أو لا يناسب الظروف القائمة في المجتمع، أو ما يعصف بالساحة السياسية وتعيشه من حماسة وعواطف متأججة.

كما قد يتعرّض الفقيه المستنبط لضغط الأنانية، فتغلب شهوة حبّ الظهور والشهرة، فيسعى أن يُشار إليه بالابتكار والتميّز عن الآخرين، أو يسقط في مقولات التجديد والعصرنة، أو يذهب في التسهيل والترخيص، في سبيل كسب الشعبية وجذب الجمهور وأستقطاب أكبر عدد ممكن من الناس، إلى غير ذلك مما يدعو إلى التخلّص من قيود الأدلة الشرعية الحقيقية، ويأخذه للالتفاف عليها، ويسوّغ له اللجوء إلى الشبه والمبررات للخروج عنها والتنصّل منها!

ونحن نرى أن كثيراً من المتخصصين في العلوم التجريبية، أو من ذوي المهن والحرف، التي تكون نتائج الأخطاء فيها ظاهرة محسوسة مشهودة، كالطب والهندسة، نراهم يخونون أمانتهم تسامحاً وإهمالاً، فيصف طبيبٌ غلبه الكسل والضجر لمريضه علاجاً خاطئاً أو يصرف له دواءً مضرّاً، وقد تكون الخيانة عن عمد لبعض الدواعي والأغراض المادية، فيرخص مهندسٌ لقيام مبنى على الرغم من أن مخططه لا ينسجم مع الأصول والضوابط الهندسية، لرشوة تلقاها من صاحب المبنى أو المنتفع بالمشروع...

(١) ل «الشهيد الصدر» في (اقتصادنا) ص ٢٧٨، بحث جدير بالمطالعة حول العنصر الذاتي في الأستنباط.

فكيف بالعلوم الإنسانية التي لا يظهر الخطأ فيها لعامة الناس، كما في تلك الحقول من قبيل تدهور صحة المريض وموته، أو تداعي المبنى وأنهاره، ولا يثبت لديهم بالحس والشهود إلا بمشقة ومؤونة لا تيسر لأي كان؟... ومنها علم الفقه الذي لا يظهر التفريط والانحراف عن الحق فيه ولا يتجلى للعيان، ولا ينكشف الزلل والخطأ ولا يُشهد بالحس لأي كان؟ فكيف عسى أن تحرز فيه السلامة من ذلك؟ ويؤمن من المستنبت، لولا شدة التقوى والورع منه، وقوة ملكة العدالة فيه؟

ثالثاً: من منطلق أن المرجعية جبهة يتخذق بإزائها أعتى الشياطين وأخبث الأبالسة، فإن مرجع التقليد بحكم مركزه، معرض لكثير من المخاطر والملوثات الروحية، بسبب ابتلائه بالأموال، وأمتلاكه الجاه، وتمتعه بالسلطة الروحية، ثم لأحتكاكه بالناس في إجابة استفتاءاتهم ومباشرته حوائجهم في القضايا والأمور الحسبية، ما يجعله معرضاً لمهيجات القوة الغضبية وبواعث الشهوية، والنزعات والإغواءات الشيطانية... فإذا لم يتحصن بقوة الورع والتقوى، كان معرضاً للسقوط والهلكة، ولا يكون ذلك مفسدة لشخصه فحسب، بل تشويهاً لصورة المرجعية والدين.

كل ذلك مما يؤكد حاجة مرجع التقليد إلى شدة التدنن، وضرورة تمتعه بمرتبة عالية جداً من العدالة والورع وتقوى الله. وعلى ذلك جرى شيعه «أهل البيت» عليه السلام بمرتكزاتهم وإجماعهم العملي على مرّ العصور، وهو من أقوى الأدلة في المقام، مدعوماً ببعض النصوص المذكورة في محلها، وبذلك صار للمرجعية وجهها المشرق ونورها المتألق (الذي يسعى الأعداء إلى طمسها وإنهائه، سواء كانوا ممن شاء وعلم أم جهل وغفل). ولذا نرى الشيعة يكتنون لمراجعهم العظام قدسية خاصة، وهذا مما لا وجه له لولا أنهم يفترضون فيهم (حين رأوا منهم، ما يفتقدونه هم ولا يجدونه في أنفسهم، من مراتب ودرجات) القرب من الله تعالى، التي حصّلوها بجدهم وأجتهداهم العلمي، وقبل ذلك بمجاهداتهم ورياضاتهم الروحية التي أفضت إلى ورعهم الشديد وتقواهم العالية، ما أهّلهم للنهوض بوظيفتهم الشريفة، وهي إيصال أحكام الله تعالى لعباده وتقريبهم منه. (١)

(١) أنظر: (المرجعية الدينية وقضايا أخرى) لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ص ٢٧.

ثم إن المرجعية بعد هذا زعامة ورياسة، وهنا معركة محتمة وحرب ضارية في جهاد النفس وصدّها عن شهواتها في هذا الميدان العصيب.

فالشهوات متفاوتة في الناس، مختلفة حسب الأشخاص، ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَمِ وَالْحَرثِ﴾ (آل عمران)، ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوٌّ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ (الحديد)... فالطفل لا يبيع لعبة يلهو بها بمملك بلاد! والمراهق لا يبالي أن تزهق روحه في سبيل عشق فتاة. وهناك من يستهويه الثروة والمال، فلا يكثرث بسبيل كسبه، وكيف يقع عليه ومن أين يجنيه. وآخر فتنته النساء وشغفته شهوة الفرج، فهو لاهث وراءها حتى لا يعف عن أعراض الناس ويهتكها ولو بنظرة، وآخر لا يبالي بهذا ولا ذاك، وترى تهالكه ومصرعه في حب الشهرة والإمارة! وهكذا... ومن هنا يختلف الامتحان والاختبار الإلهي، الذي لا يستثنى من الأتلاء أحداً، كما قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (العنكبوت).

وكذا تتفاوت التكاليف الشرعية، وبالتبع الرياضات والتأديبات الإلهية التي تهدب كل فرد وتنجيه من مرضه وتخرجه من دائه، وتصلح نفسه وتحقق له الخلاص والنجاة. وقد قسّم «الشيخ كاشف الغطاء» ﷺ ووزّع وخصّص لكل داءٍ من آفات النفس دواءً من لائحة التكاليف الإلهية، رآها تصب في معالجته...

فمن كثر حرصه على الحياة، تراه يمتحن ويؤدوئ بما ينافيها كالجهاد في سبيل الله وتعريض نفسه للموت والأخطار. ومن يغلب عليه الكسل وحب الراحة، يمتحن ويعالج بالصلاة ومقدماتها وسائر ما فيه إتعاب البدن. ومنهم من غلب عليه حب الشهوات من النساء، ومن المأكل والمشرب، والملهني والملعب، فيمتحن ويروض بالصيام والنهي عن التعرّض للملاهي ونحوها، والكف عن الأغتياب والقذف والسب، وشبهها من الحرام. ومنهم من يغلب عليه حب المال، فكلف بالزكاة والخمس والنفقات، وما يلحقها من المالبات في الواجبات والمحرمات. ومنهم من يغلب عليه حب الوطن وملازمة الأهل والأئس بالخلائن، فأمر بالهجرة والحج.

ومنهم مَنْ يغلب عليه حُبُّ الرئاسة والجاه والأعتبار والكبر، فكُلِّف بالركوع والسجود، والطواف والسعي، ونحوها مما فيه تمام الخضوع والتذلل (ولذلك بذل بعض الكفار - على ما نُقل - ما لآل «النبى» ﷺ على ترك تكليفهم بالأُمور الباعثة على الذلّ قائلين: نحن سادات العرب، فكيف نرفع أعجازنا ونضع جباهنا على الأرض ونحوها من العبادات؟! فأجابهم: بأيّ مأمورٍ، ولست قادراً على أن أفعل شيئاً بغير أمر ربّي). وقد أُشير إلى جميع أنواع الاختبار والأمتحان بما تضمّنه كلام العزيز الجبار في قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِرِينَ﴾ (آل عمران).^(١)

والطامة التي نشهدها في عصرنا أن يجافي حُبُّ الإمرة والشهرة والجاه الكبر، ولا تصاحبه أنفة، ولا يقترن به تعالٍ وغطرسة! فتراه يمتزج بخسّة ودناءة، ويقترن بضعة نفس ومهانة! حتى تجد أربابه لا يابؤون السجود لله تعالى (كما كان أسلافهم من مردة العرب) فحسب، بل يرحّبون به ويتّخذونه مطيّة للخديعة، ووسيلة للوصول، وحيلة لتسويق بضاعتهم المزجاة! وهم لا يستنكفون أن يقفوا على أبواب السلاطين، ويقبّلوا أعتاب الملوك، ويسجدوا أمام التيجان، ويخضعوا للعروش، ولعمري، فهم لا يابؤون أن يتوظّفوا في البلاط، بل أُجراء ومستخدمين في دوائر المخابرات (ويسمّون ذلك تنسيقاً وترتيباً!)، ولا يكثرثون أن يكونوا بمنزلة العبيد عند الأجانب والأغراب... كلُّ ذلك في سبيل تمهيد الطريق وتسهيل الوصول إلى الزعامة التي ينشدون و "المرجعية" التي يهدفون!

وقد حدّرت الأحاديث المعصومة من هذا الداء أيما تحذير... ولا بدّ من وقفة تستطلع هذه الآفاق في خطاب «الأئمة» عليهم السلام، كمقدمة تمكّنا من فرز وأستثناء المرجعية وتمييزها عن الرئاسة النبوية التي نهى عنها الشارع وزجر وتوعّد، وإن أُدين السعي إلى كليها، ودُمّ وأستقبح الحرص عليها دينية كانت أم دنيوية:

عن «عبدالله بن مسكان» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول: إياكم وهؤلاء الرؤساء الذين يتراسون، فوالله ما خفت النعال خلف رجل إلا هلك وأهلك.^(٢)

(١) أنظر: (كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء) لـ «الشيخ جعفر كاشف الغطاء» ج ٤ ص ١١٦.

(٢) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٢٩٧.

وعن «معمر بن خلاد»، عن «أبي الحسن» عليه السلام أنه ذكر رجلاً فقال: إنه يحب الرئاسة، فقال: ما ذنبان ضاريان في غنم قد تفرَّق رعاؤها، بأصْرَ في دين المسلم من الرئاسة. ^(١)
وقال «أبو عبد الله الصادق» عليه السلام: ملعونٌ من ترأس، ملعونٌ من هَمَّ بها، ملعونٌ من حدَّث بها نفسه. ^(٢)

وعن «أبي حمزة الثمالي» قال: قال لي «أبو عبد الله الصادق» عليه السلام: إِيَّاكَ والرئاسة، وإِيَّاكَ أَنْ تَطَّأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ (أَي لَا تَطْلُبُ أَنْ تَكُونَ رَئِيسًا وَلَا تَكُنْ مَرُوءَسًا تَابِعًا). قال: قلتُ: جُعِلتُ فداك، أما الرئاسة فقد عرفتها، وأما أن أطأ أعقاب الرجال، فما ثلثا ما في يدي إلاَّ مما وطئت أعقاب الرجال. فقال لي: ليس حيث تذهب، إِيَّاكَ أَنْ تَنْصَبَ رَجُلًا دُونَ الْحِجَّةِ، فَتَصَدِّقَهُ فِي كُلِّ مَا قَالَ. ^(٣)

وعن «أبي الربيع الشامي»، عن «أبي جعفر» عليه السلام قال: قال لي: وَيْحَكَ يَا «أبا الربيع» لَا تَطْلُبِ الرِّئَاسَةَ، وَلَا تَكُنْ ذَنْبًا، وَلَا تَأْكُلْ بِنَا النَّاسِ فَيَفْقِرَكَ اللَّهُ، وَلَا تَقُلْ فِينَا مَا لَا نَقُولُ فِي أَنْفُسِنَا، فَإِنَّكَ مَوْقُوفٌ وَمَسْئُولٌ لَا مَحَالَةَ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا صَدَقْنَاكَ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا كَذَبْنَاكَ. ^(٤) {وقوله: " لا تطلبنَّ الرئاسة ولا تكن ذنباً"، في بعض النسخ: " ذنباً"، مفرد الأذنب بمعنى الأتباع، نهاه أن يكون رئيساً وتابعاً للرئيس، فإنَّ لكلِّ واحد مفاسد غير محصورة. وقوله: " ولا تأكل بنا الناس فيفقرك الله"، تأكيد لما في الأصل، يقال: فقَّر زيد، إذا قلَّ ماله، ويتعدى بالهمزة فيقال: أفقره الله فأفتقر. نهاه أن يجعل العلوم الشرعية التي أخذها منهم عليهم السلام آلة لأكل أموال الناس كما هو شأن قضاة الجور، وأوعده بأن الله تعالى يفقره إما في الدنيا بتفويت المال ونقص العيش، أو في الآخرة بسلب الرحمة. ثم نهاه عن نسبة الباطل إليهم بقوله: " ولا تقل فينا ما لا نقول في أنفسنا" لعلَّ المراد لا تقل في ذاتنا ووصفنا، أو لا تقل في أقوالنا وأفعالنا، والأوَّل أظهر، والثاني أنسب، والتعميم أولي، والله أعلم. ^(٥)

(١) (الكافي) ل «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٢٩٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أنظر: (شرح أصول الكافي) ل «المولني محمد صالح المازندراني» ج ٩ ص ٣٠٢.

وعن «محمد بن مسلم» قال: سمعت «أبا عبد الله الصادق» عليه السلام يقول: أترى لا أعرف خياركم من شراركم؟ بلى والله، وإن شراركم من أحب أن يوطأ عقبه، إنه لا بد من كذاب أو عاجز الرأي. (١)

{الشرح: "من أحب أن يوطأ عقبه"، كناية عن حُبِّ الرئاسة، وهو أشدُّ الفسوق وأعظمها، إذ كلُّ فسق غيره يعود صُرَّه إلى الفاسق، وهذا الفسق يعود صُرَّه إلى تخريب الدين وإلى الفاسق والخلق أجمعين. "إنه لا بد من كذاب أو عاجز الرأي" العقل والتدبير، ورجل ذو رأي، أي له بصيرة وحذق بالأُمور، ولعلَّ المراد بعاجز الرأي: الجاهل المدَّعي للعلم، المتكفِّل للحكومة (والرئاسة) بين الخلق، الذي ضعف عقله ونقص علمه وأتبع هواه. فلا يهتدي إلى نُصح الخلق ومصالحهم كما ينبغي، وبالكذاب: السلطان المدَّعي للخلافة وإمارة الخلق كذاباً، وكلُّ سلطان إلى زمان «القائم» عليه السلام كذاب فاجر لا بد للخلق منه في ضبط نظام أحوالهم في الجملة كما أشار إليه «أمير المؤمنين» عليه السلام بقوله: "وإنه لا بد للناس من أمير برٍّ أو فاجر"، وحيث لم يكن أمير قاهر بعده إلى عهد «القائم» عليه السلام برّاً من جميع الوجوه، كان كل أمير بعده فاجراً كذاباً. (٢)

عن «يونس بن ظبيان» قال: سمعت «أبا عبد الله» عليه السلام يقول: قال «رسول الله» ﷺ: إن الله عز وجل يقول: وَيَلِّ لِلَّذِينَ يَخْتَلُونَ الدُّنْيَا بِالْدِّينِ، وَيَلِّ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ، وَيَلِّ لِلَّذِينَ يَسِيرُ الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ بِالتَّقِيَّةِ، أَبِي يَغْتَرُّونَ أَمْ عَلِيٍّ يَجْتَرُّونَ؟ فِي حَلْفَتِ لِأَتِيحَنَ لَهُمْ فَتَنَةُ تَرَكَ الْحَلِيمُ مِنْهُمْ حَيْرَانَ. (٣)

{الشرح: "يختلون الدنيا بالدين"، أي يطلبون الدنيا بعمل الآخرة، يقال: ختلته يختله إذا خدعه، "أبي يغترُّون" أي يظنون الأمن ولا يتحفظون من الذنب، "فبي حلفت لأتيحن" أي لأقدِّرن، من الإتاحة وهي التقدير، "لهم فتنة ترك الحليم منهم حيران"، والحليم من لا يستخفُّه شيء من مكاره النفوس ولا يستفزُّه الغضب. والفتنة: المحنة والأبتلاء، وأصلها

(١) الكافي لـ «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٢٩٧.

(٢) أنظر: (شرح أصول الكافي) لـ «المولوي محمد صالح المازندراني» ج ٩ ص ٣٠٢.

(٣) الكافي لـ «الشيخ الكليني» ج ٢ ص ٢٩٨.

من قولهم: فتنت الذهب والفضة إذا أحرقتة بالنار ليتبين الجيّد من الرديء. والفتنة قد تكون في حال الحياة الدنيا، وفَسَّرَهَا «السهروردي» بأنها الأبتلاء مع ذهاب الصبر والرضا، والوقوع في الآفات والمهلكات والإصرار على الفساد، وترك أتباع طريق الهدى، وقد تكون في الممات، وفَسَّرَهَا بعضهم بأنها ما يرد في حال الأحتضار من سوء الخاتمة الذي يضطرب منه قلوب العارفين، وبعضهم بأنها ما يرد في البرزخ وما بعده من الشدائد والعذاب وسوء المعاملة والمضايقة في الحساب وغيرها.^(١)

وعن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام قال: من طلب الرئاسة هلك.^(٢)

هذا وسيطول المقام بتبشيع الأحاديث الشريفة التي تحذّر من هذا الأمر وتدقّق ناقوس الخطر أمام طُلابه وأربابه... وإنما أنصرفت إلى التركيز على آفة حبّ الإمرة والرئاسة، والتهالك على الجاه والشهرة، لأنها آفة "الكبار والعظماء"، فالمرجعية لا تكون إلّا في آخر عمر العالم، وعند كبر سنّه، مع أنطفاء الشهوات الجسديّة وخمود نوازعها فيه، سواء لتقادم العمر، أو لطبيّ مراحل التهذيب فيها، ليُشِرَّها على السالك وسهولتها على المرتاض، اللهم إلّا "حبّ الرئاسة"، التي يُعبّر عنها بـ "آخر ما يخرج من قلوب الصديقين"!

ولعمري فإن الظاهرة التي أستجدّت على الساحة، على أيدي أذعياء المرجعية، من وُلوج شباب في مقتبل العمر، أو كهول ما زالوا "أطفالاً"، بل "رضعاً" في دُنيا السير والسلوك لم يفظموا، وتصدّهم لـ "المرجعية"، وهم لا يعقّون وينزّهون أنفسهم عن إغواء الفتيات وجذب النساء، وتجد أحدهم يسيل لعابه ويفقد صوابه إن خضعت له امرأة فاتنة بالقول! ويسقطون في شهوة البطن، فلا يصبرون عن طعام مشبوه في ذكاته وطهارته! ويغلبهم الكسل عن النوافل ويستثقلون أبسط الطاعات والعبادات. حتى أن هناك مَنْ تفوته صلاة الصبح، لطبيعة نومه وثقله، فهو إذا نام، كأن جداراً يستلقي عليه ويدبّره! ومع ذلك تجده لا يحرص على مُنبّه أو وسيلة تعينه على الاستيقاظ لأداء الفجر في وقتها! ثم تراه ينبري لأعلى موقع روحي في الطائفة!

(١) (وسائل الشيعة) لـ «الحُرّ العاملي» ج ١٥ ص ٣٥٠.

(٢) أنظر: (شرح أصول الكافي) لـ «المولني محمد صالح المازندراني» ج ٩ ص ٣٠٤.

بالله هل لنا أن نهوي بالأمر إلى هذه الحدود، فتحرّى الأوّليات التي يلتزمها عوام المؤمنين، ناهيك بصلحائهم، فضلاً عن عبّادهم؟ فنذهب إلى التثبّت منها وتحريّ وجودها وتحقّقها في قمة الهرم العلمي ورأس المذهب وزعيم الطائفة؟! إن للعدالة التي يشترطها الشارع المقدّس في من يؤخذ منه الدين وتُستقى الأحكام، جوهر وكنهه وحقيقة، فهي عبارة عن دُرّة عزيزة تحملها الروح، وجوهرة ثمينة تنطوي عليها النفس، وقُل إن شئت كما عبّر الفقهاء: "ملكة"، كان حُسن الظاهر علامة لها ومؤشراً عليها... تأخذ بيد الإنسان صوب كماله، وترسم للأخريين علامة تشير إلى أن هذا الإنسان يمضي في الطريق الصحيح التي تحقق تمام إنسانيّته.

إنها "جوهرة" تعادل القوى وتوازنها، التي تتكوّن وتظهر في النفس عند تهذيبها وصلقلها وتطويعها، كما يعرفها علماء الأخلاق: إنها ملكة يقتدر بها العقل العملي على تعديل القوى الثلاث من العاقلة والشهوية والغضبية وفق ما يقتضيه العقل النظري.

وكما يقول «المولني النراقي» رحمته الله: أنقياد العقل العملي للقوة العاقلة وتبعيته لها في جميع تصرفاته، أو ضبطه الغضب والشهوة تحت إشارة العقل والشرع الذي يحكم العقل - أيضاً - بوجوب إطاعته، أو سياسة قوتي الغضب والشهوة، وحملها على مقتضى الحكمة، وضبطها في الأسترسال والأنقباض على حسب مقتضاه. وإلى هذا يرجع تعريف «الغزالي»: "إنها حالة للنفس وقوة بها يسوس الغضب والشهوة، ويحملها على مقتضى الحكمة، ويضبطها في الأسترسال والأنقباض على حسب مقتضاها"، إذ المراد من الحالة والقوة هنا، قوة الأستعلاء التي للعقل العملي لا نفس القوة العملية.^(١)

إنّ الإنسان محكوم في تركيبه وخلقته إلى أربع شوائب، فلذلك اجتمعت عليه أربعة أنواع من الأوصاف والقوى، وهي: السبعيّة والبهيميّة والشيطانيّة والرّبانيّة. فهو "سبعيّ" من حيث سلّط عليه الغضب، تراه يتعاطى أفعال السباع من العداوة والبغضاء والتهجّم على النَّاس بالضرب والشتم والبطش. و "بهيميّ" من حيث سلّطت عليه الشّهوة، فتجده يتعاطى أفعال البهائم من الشّرّه والحرص والشبق وغيره.

(١) (جامع السعادات) لـ «المولني محمد مهدي النراقي» ج ١ ص ٧٠.

و "رَبَّانِيٌّ" من حيث إنه في نفسه أمرٌ رَبَّانِيٌّ كما قال الله تعالى: ﴿قُلِ أَلَرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ (الإسراء)، فإنه يدَّعي لنفسه الرُّبُوبِيَّةَ ويحُبُّ الأَسْتِيلاءَ والأَسْتِعْلَاءَ والتَّخْصِيصَ، والأَسْتِبْدَادَ بالأُمُورِ كُلِّهَا، والتَّفَرُّدَ بالرِّئَاسَةِ، والأَنْسِلَالَ عن رِبْقَةِ العِبُودِيَّةِ والتَّوَاضِعِ، ويشتهي الأَطْلَاعَ على العلومِ كُلِّهَا، بل يدَّعي لنفسه العِلْمَ والمعرفةَ والإِحاطَةَ بحقائق الأُمُورِ، ويفرح إذا نُسِبَ إلى العِلْمِ، ويحزن إذا قُرِنَ بالجهلِ. إنه حريصٌ على الأَتصَافِ بأوصافِ الرُّبُوبِيَّةِ، يريد الإِحاطَةَ بجميعِ الحقائق، وينزع إلى الأَسْتِيلاءِ بالقهرِ على جميعِ الخلائقِ، ويتطلَّعُ إلى ما أَخْتَصَّهُ اللهُ لنفسه!

و "شَيْطَانِيٌّ"، فمن حيث إنه أَخْتَصَّ عن البهائمِ بالتمييزِ، مع مشاركته لها في الغضبِ والشهوةِ، حصلت فيه "شَيْطَانِيَّةٌ" فصار شريراً يستعمل التمييزَ في أَسْتِبْطَاقِ وُجُوهِ الحَيْلِ والشُرُورِ، ويتوصَّلُ إلى الأغراضِ بالمكرِ والخداعِ، ويُظهِرُ الشَّرَّ في معرضِ الخَيْرِ، وهذه أخلاقُ الشياطينِ .

وكلُّ إنسانٍ فيه شوبٌ من هذه الأُصولِ الأربعةِ: السَّبْعِيَّةِ والبهيْمِيَّةِ والشَيْطَانِيَّةِ والرَّبَّانِيَّةِ، وكلُّ ذلك مجموعٌ في القلبِ، وكأنَّ المجموعَ في إهابِ الإنسانِ:

خنزير، وکلب، وشيطان، وحكيم...

فالخنزير هو الشَّهْوَةُ فَإِنَّ الخنزيرَ لم يكن مذموماً لونه وشكله وصورته، بل لجشعه وکلبه وحرصه. والکلب هو الغضبُ فَإِنَّ السَّبْعَ الضَّارِيَّ أو الكلبِ العقورِ ليس کلباً ولا سبُعاً بأعتبارِ الصُّورَةِ واللَّوْنِ والشَّكْلِ، بل روحٌ معنی السَّبْعِيَّةِ من الضراوةِ والعدوانِ والعقرِ، وفي باطنِ الإنسانِ ضراوةُ السَّبْعِ وغبه وحرصُ الخنزيرِ وشبهه، فالخنزيرُ يدعو بالشَّرِّ إلى الفحشاءِ والمنکرِ، والسَّبْعُ يدعو بالغضبِ إلى الظلمِ والإيذاءِ. والشيطانُ لا يزال يهيجُ شهوةَ الخنزيرِ وغيظَ السبعِ، ويغري أحدهما بالآخرِ ويجسِّنُ لهما ما هما مجبولانِ عليه!

والحكيمُ الذي هو مثالُ العقلِ، مأمورٌ بأن يدفعَ كيدَ الشيطانِ ومكره، بأن يكشفَ عن تلبسه ببصيرته النافذةِ، ونوره المشرقِ الواضحِ، وأن يكسرَ شرهَ هذا الخنزيرِ بتسليطِ الكلبِ عليه، إذ بالغضبِ يكسرُ سَوْرَةَ الشهوةِ، ويدفعُ ضراوةَ الكلبِ بتسليطِ الخنزيرِ عليه، ويجعلُ الكَلَّ مقهوراً تحتِ سياستهِ.

فإن فعل ذلك وقدَر عليه أعتدل الأمر وظهر العدل في مملكة البدن، وجرى الكلُّ على الصَّراط المستقيم، وإن عجز عن قهرها، قهره وأستخدمه، فلا يزال في أستنباط الحيل وتدقيق الفكر ليُشبع الخنزير ويُرضي الكلب فيكون دائماً في عبادة كلب أو خنزير.

وهذا حال أكثر الناس، همُّهم البطن والفرج ومنافسة الأعداء. والعجب ممن يُنكر على عبدة الأصنام عبادتهم الحجارة، ولو كُشف الغطاء عنه وكُشف بحقيقته، ومثَّل له واقع حاله، كما يمثَّل للمكاشفين، إمَّا في النوم أو في اليقظة، لرأى نفسه ماثلاً بين يدي خنزير، ساجداً له مرَّة وراكعاً أخرى، ومنتظراً إشارته وأمره! فكلمًا هاج الخنزير لطلب شيء من شهواته، أنبعث على الفور ملبياً أمره خادماً شهوته، أو رأى نفسه ماثلاً بين يدي كلب عقور، عابداً له، سامعاً مطيعاً لما يقتضيه ويلتمسه، مدققاً الفكر في حيل تحقيق طاعته، وهو بذلك ساعٍ في مسرَّة شيطانه، فإنه الذي يهتِّج الخنزير ويشير الكلب ويبعثهما على استخدامه، فهو من هذا الوجه يعبد الشيطان بعبادتهما.

فليراقب كلُّ عبد حركاته وسكناته، وسكوته ونطقه، وقيامه وقعوده، ولينظر بعين البصيرة، فلن يرى - إن أنصف نفسه - إلا ساعياً طول النَّهار في عبادة هؤلاء، وهذا غاية الظلم، إذ جعل المالك مملوكاً، والرَّبَّ مربوباً، والسَّيِّد عبداً، والقاهر مقهوراً، إذ العقل هو المستحقُّ للسَّيادة والقهر والاستيلاء، وقد سحره لخدمة هؤلاء الثلاثة، فلا جرم أن ينتشر إلى قلبه - من طاعته هؤلاء الثلاثة - صفات تراكم عليه، حتى يصير طبعاً فيه وريناً مُهلكاً للقلب ومميتاً له.

أما طاعة خنزير الشهوة فتصدر منها صفة الوقاحة والخبث والتبذير والتقتير والرياء والهتكة والمجانة (من المجون) والعبث والحرص والجشع والملق والحقد والحسد والشماتة وغيرها. وأما طاعة كلب الغضب فتنتشر منها إلى القلب صفة التهور والأبتذال والبذخ والصلف والأستشاطة والتكبر والعجب والأستهزاء والفخر والأستخفاف وتحقير الخلق وإرادة الشرِّ وشهوة الظلم وغيرها. وأما طاعة الشيطان بطاعة الشهوة والغضب، فيحصل منها صفة المكر والخداع والحيلة والدَّهاء والجربزة (المراوغة) والتلبيس والتضريب والغش والخبث (الخبث الذي يخفي ما يريد) والخنثي وأمثالها.

ولو عكس الأمر وقهر أولئك بسياسة الصفة الربانيّة، لرأيت القلب وقد أستقرت فيه من الصّفات الربانيّة: العلم والحكمة واليقين والإحاطة بحقائق الأشياء، ومعرفة الأمور على ما هي عليه، والأستيلاء على ذلك كلّها وهيمنة عليه بقوة العلم والبصيرة، وأستحقاق التقدّم على الخلق بكمال العلم وجلالته، ولأستغنى عن عبادة الشهوة والغضب. ولأنتشر إليه من ضبط خنزير الشهوة، وردّه إلى حدّ الاعتدال صفات شريفة مثل: العفة والقناعة والهدوء (من الهداية) والزهد والورع والتقوى والأنبساط وحسن الهيئة، والحياء والظرف والمساعدة وأمثالها، ويحصل فيه من ضبط قوّة الغضب وقهرها وردّها إلى حدّ الواجب، صفة: الشجاعة والكرم والنجدة وضبط النفس والصبر والحلم والتحمّل والعمو والثبات والتبّل والشهامة والوقار وغيرها. (١)

إنها قوّة أو ملكة أو جوهرة تجعل المرء يُنزل الأكل والطعام منزلته الحقيقية، فيأكل لما يدفع ألم الجوع، دون أن يصاب بثقل المعدة، فلا يسمح لبطنه أن تؤثر فيه، وينساها، فإن هدف الأكل ومقصود الطعام هو بقاء الحياة والقوّة على العبادة.

ويُنزل اللذة الفرجية في حدودها التي تفرغ الشهوة وتكفّ النظر وتديم النسل، دون إفراط يصرف الهمة عن الكمالات المعنوية والوظيفة الأصلية، إلى حضيض البهيمية، ولا تفريط يأخذ في التبتّل والتنشك، معرضاً عن الشئنة، لا يرغب في النساء. فبالنكاح تُدرك اللذة التي يقيس بها المرء لذات الآخرة، فإن لذة الجماع لو دامت لكانت أقوى اللذات الجسمانية، كما إن ألم النار أعظم الآلام الجسدية، فالترغيب والترهيب يسوقان الخلق إلى سعادتهم، وليس ذلك إلا بلذّة مُدرّكة وألم محسوس مشاهين للذات والآلام الأخرية.

وهكذا، يصمت عن فضول الكلام، ويكفّ لسانه عن الغيبة والكذب والبهتان، والجدل والمراء، وإطراء النفس وإفشاء السر والسخرية والأستهزاء، ثم لا يجرس عن الحقّ، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يكفّ عن الذكر واللهج بآلاء الله ومحامده، ولا عن العلم، والدفاع عن المظلوم، ولا ظلامة كظلامه «آل محمد» ﷺ، ولا حقّ أضيع فلم يجد محامياً كحقّهم، ولا حقيقة زيّفت وبُدّلت وجُحّدت وأنكرت كفضائلهم ومراتبهم.

(١) نقلته بتصرّف عن «المحجّة البيضاء» ل «الفيض الكاشاني» ج ٥ ص ١٩.

العادل يخمد أو يُسيطر على شُعل نيران الغضب والحقد والحسد، وهي شُعل أقتُبتت من نار الله الموقدة التي تطلُّع على الأفئدة، وهي مستكنة في طي الفؤاد أستكنان الجمر تحت الرماد، يستنهضها ويستخرجها الكبُر الدِّفين من قلب كلِّ جبَّار عنيد، كما يستخرج الحجرُ النارَ من الحديد. وقد أنكشف لناظرين بنور اليقين أنَّ الإنسان ينزع منه عِرْق إلى الشيطان الرجيم، فَمَن أستفزَّته نار الغضب فقد قويت فيه قرابة الشيطان، حيث قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ (الأعراف)، إذ من شأن الطين السكون والوقار، وشأن النار التلظِّي والأستعار، والحركة والأضطراب والأضطهار. ومن نتائج هذا الغضب، الحقد والحسد، وبها هلك مَن هلك وفسد مَن فسد، ومنشأهما تلك المضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد. فَمَن يخرج بهذه القوة من الإفراط والتفريط إلى التوازن والأعتدال، هو العادل... وهكذا هو الحال في سائر النوازع والميول النفسية وجميع الشهوات والأهواء الطبيعية، التي يعيش فيها المرء صراعاً ومعركة ضارية مع العقل والحكمة، ذلك لوقوعها، وفي الأقل، جملة منها، في دائرة الضرورة لبقاء الإنسان وأستمرار الحياة، ما يدخلها في الوُجوب والأستحباب، ثم تقاطعها مع الأهواء من محرّمات ومكروهات، لترسم غلبة أحد الطرفين صفة المرء، وتحدّد عنوانه: في العدالة، أو عدمها وما يسجّل سقوطها، حتى الدخول في الفسق والفجور والأنحلال...

وقد يُقال إن العدالة بهذا المعنى المقرر عند علماء الأخلاق ليست موضوعة للأحكام الشرعية العامة البلوى في مقامات مختلفة، بل أدعِي القطع بعدم اعتبارها في مقام ترتيب الآثار شرعاً، لأن لأزمها الأستقامة في جميع شؤون الإنسانية بما لها من العِرض العريض، وربما تشمل ترك المكروهات، ومعلوم أنه لا توجد هذه المرتبة الجليلة إلاّ للأوْحدي من الناس، فيلزم تعطيل أحكام كثيرة.^(١)

ولكن هذا - كما أسلفت - لا يعني التراخي والتهاون فالأنحدار إلى أدنى الدرجات، كما لا يعني تجاهل جوهر العدالة وكنهها، وحقيقتها الوجدانية التي أرشدت إليها مئات النصوص والأحاديث الشريفة، وتسالمت عليها أحكام الأخلاق...

(١) أنظر: «الدُّرُّ النضيد في الأجتهد والأحتياط والتقليد» لـ «محمد حسن المرتضوي اللنكرودي» ج ٢ ص ٧.

بالله أية درجة من السذاجة والغباء يمكن أن تعيشها جماعة حتى تصدق مثل هذه المقولات وتنطلي عليها أضراب هذه الدعوى؟! ولا سيما أن المصدق المسكين لا يلبث أن يشهد في هؤلأء - بعد وُصول أحدهم إلى المنصب - إثراءً فاحشاً، وأنقلاباً عملياً ظاهراً على كل ما نادى به من قبل وأدعاه في حملته، والطامة أنه يبقى متشبثاً برأيه فيه، يلتمس له الأعداء ويقبل منه التعلُّلات، ويلوي عنق الحقيقة ويديرها ويحتال عليها ألف حيلة وحيلة، حتى يبقى صاحبه في النزاهة ولا يسقط عن العدالة!

إن الساحة الإبنانية تعيش فصلاً مسرحية تعرض فيها مشاهد ادعاء المرجعية وهم يقومون بحركات تمثيلية يؤخذ بها العوام ويُعجب سدج المؤمنين، بل يُبهرون ويُؤسرون، بعيداً عن الحقيقة التي تختفي وراء هذه المشاهد التمثيلية!

فيظهر أحدهم: دمت الأخلاق حسنَّها، في الغاية من التواضع والصبر والرضا وسعة الصدر والوقار، وما إلى ذلك من كمالات أخلاقية، يعفو عن الظلامة ويتجاوز عن الإساءة، بل يردُّها بالإحسان، يتفقد أحوال الأصحاب ويزورهم، ويصل الفقراء ويعينهم، ويعود المرضى ويدعو لهم. وفي مسرحية أُخرى، ترى مدع آخر يبكي في خطبته ويندب وُحدته ووحشته، ويشكو غربته وأستفراء أعدائه به، وجور الزمان الذي سمح بتناول معارضيه عليه، ثم يتوجَّه بالخطاب إلى «إمام الزمان» ﷺ، يطلب النصرة والنجدة منه (لا من أزلأمه وأحزابه وموظفيه!)، فيستدرِّ الدموع وصيحات المصلين الذين تجيش العواطف فيهم ويقهرهم المشهد التمثيلي (أو الواقعي المأساوي، إن أستحكم الجهل المركب أو أستحوذ الشيطان فقلب الحقائق في عينه، فصدق الآخر نفسه!)... ويرز ثالث: علماً في التصدي للمخالفين ودحض مقولاتهم وإبطال مذهبهم، فصاروا يتناولونه - وقد أفلسوا - بالثتم وبذيء القول، وهو يصبر ويظهر سعة صدر تخرج الأعداء، والمؤمنون يتداولون المشهد ويستشهدون به وينشرونه كمصداق لأخلاق أتباع الحق، ويباهون به ويفخرون، حتى إذا تمكَّن من "الكريزما" التي يريد (كما عبَّر هو)، وحظي بالشعبية التي يحتاج، كشف عن وجهه الحقيقي وأخذ يهاجم الحوزة العلمية والمراجع العظام، وما لبث أن أنعطف على المذهب، ونسبه (أو نسب أغلبه) إلى موضوعات اليهود والنصارى!

وَتُنسى الجرائم، ويُغضى عن القبائح، ويُغفل عن الويلات التي يسببها هذا لشعبه، ويجرُّها ذاك على دينه ومذهبه، ويرتكبها الثالث إ فراغاً لِعقدته!

هكذا يظهر مدَّع يريد غضب مقام المرجعيَّة، يستوطن الشيطان روحه ويسكن قلبه ويجري في دمائه وعروقه السارية في كلِّ جوانحه، وأُكرر هنا وأُعيد، أن بعضهم يبلغ في الضلال والجهل المرَّكب ما يغشي بصره هو أيضاً، فيصدِّق التبعس نفسه، ويرى أن تصدِّيه للمرجعية واجب، ودخوله في ميدانها ضرورة وحتمية، دونها فساد الدين ودمار المذهب وتبديد المنجزات وأنهار الطائفة وضياعها! ويرى في خبيثته ومكنون فكره، أن فقدانه شرط العلم وتواضع درجته فيه، أمر شكلي لا ينال من جوهر قدراته، وتعتسَّف لا ينبغي أن يحول دون أن تفقد الطائفة شخصه، وتحرم من كفاءته وإمكانياته!

يظهر هذا الشخص الشيطاني في عيون أتباعه قديساً ترتسم على عمامته هالة من نور، ومثالاً للنزاهة والأمانة والزهد والعدالة، ويذهب حزبه وإعلامه في اختراع سيرة عطرة له، مفعمة بالقصص الخيالية، وتُنسج له منامات وحكايات (من الهراء ما يدخلها في الأساطير التي فاتت الأولين!)، وتنقل معاجز وتروى كرامات، ويتحدَّث الأفَّاكون عن شيء خارق للعادة، وحالة نادرة غير قابلة للتكرار في العلم والتقوى ومحطَّ العناية الإلهية!... يؤخِّد الناس بالحديث المنمَّق والصيت المصطنع، ويصدِّق العوام زخرف القول، ويُبهر المستغفلون بالدعاية، وينطلقون من ذلك في أتباع وأختيار المرجع الذي سيقلِّدون، ثم يذهبون في تبجيله وتعظيمه ويرفعونه إلى القداسة والعصمة!

لو كُشف الغطاء وظهرت الأمور على حقائقها، لرأيت "السبعيَّة" تمثلت كلاباً عقورة تدَّعي الفقاهاة والأجتهاد، وشاهدت "البهيمية" خنازير وضيعة ممرغة في وُحل الشهوات، يعلو من هذه قباغٌ ويرتفع من تلك عواء ونباح، تريد أن تتبوءَ المرجعية وتتولى الإفتاء، وتطمح أن تكون لها زعامة الأمة وقيادتها... وقد أرسم وراء كلِّ منهم «إبليس» الرجيم، وهاتان قرناه تظهران من خلال عمائمهم الخبيثة، وهو ينشط لدعمهم، ويحشد شياطينه، ويستفز خيله ويحلب رُجله، ويمهِّد الطريق ويفرشها لمجدهم وشهرتهم، وتحقيق المزيد من النجاح والألق والانتصار.

إن هؤلاء الأدعياء، مهما تراءى للناس أنهم مجاهدون وعبّاد أتقياء، وأقطاب وأوتاد وأولياء، هم في حقائقهم أشدُّ الفسقة فسقاً وأخطرهم على الدين والأمة! فتارك الصلاة والصيام والزاني والسارق وشارب الخمر وكلُّ عاصٍ، إنما يضُرُّ ويظلم نفسه، فإن تعدّأها فيألى محيطه المحدود من أسرته وأصحابه، أو محلّته أو قريته، أما هؤلاء الطواغيت المعمّمة، فيضُرُّون المذهب ويسبّون إلى الدين ويظلمونه مع الأمة بأسرها!

ذلك أنهم يفترون ويكذبون على الله بأدعاء الفقهارة والأجتهداد، وعلى «وليّه» بتبوّء مقام نيابته... وهم يعلمون من أنفسهم عدم الأهلية، وهم، في كلِّ يوم وساعة تدعو الحاجة أحدهم إلى النظر في كتاب فقهي، يقفون على عجزهم وخوائهم، ويعيشون التيه والضياغ، وكما أضاء «المولى» ﷺ على حالهم فقال:

"إن أبغض الخلائق إلى الله رجلان: رجل وكّله الله إلى نفسه، فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن أفتتن به، ضالٌّ عن هدي من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته. حَمَلُ خطايا غيره، رهن بخطيئته.

ورجل قَمَشَ جهلاً، مُوضِعٌ في جُهَالِ الأمة، عَادٍ في أغباش الفتنة، عم بما في عقد الهدنة، قد سماه أشباه الناس عالماً وليس به. بَكَرَ فأستكثر من جمع ما قلَّ منه خير مما كثر (يذهب في الشعر وفي قراءة مدوّنات وأدبيات حركات التحرُّر، أو الآخر في القصص والحكايات)، حتى إذا ارتوى من آجن، وأكثر من غير طائل، جلس بين الناس قاضياً، ضامناً لتخليص ما ألّبس على غيره، فإن نزلت به إحدى المبهات هيأ لها حشواً رثاً من رأيه، ثم قطع به. فهو من لَبَسَ الشبهات في مثل نسج العنكبوت، لا يدري أصاب أم أخطأ، فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب.

جاهلٌ خبّاط جهالات، عاش ركباً عشوات، لم يعص على العلم بضرر قاطع، يذري الروايات إذراء الريح الهشيم، لا مَلِيٌّ والله بإصدار ما ورد عليه، ولا هو أهل لما فوّض إليه، لا يحسب العلم في شيء مما أنكره، ولا يرى أن من وراء ما بلغ مذهباً لغيره، وإن أظلم عليه أمر أكتتم به، لما يعلم من جهل نفسه". (١)

(١) (نهج البلاغة) ل «الشريف الرضي» ص ٥٣.

يستحسن الأول في شعائر الدين فيفتي، ويستقبح هواه فيحزّم، ويحكّم مذاقه فيبتر الشيعة عن تراثهم ويحجبهم عن مستقبلهم ويعيش بهم حاضره هو، يحسب السراب الذي يتراءى له الجنة الموعودة! ويحدد الآخر روايات ومسلّمات المذهب، يحسب أنه يسجّل الرحمة لقيام «المهدي» ﷺ وخروجه، ويدفع عنه "العنف" الذي يشوّه صورته! وينسف الثالث كلّ شيء، وينكر أصل الدين والمذهب ليثبت أن نهجه الفلسفي هو السبيل الوحيد لإثبات التشيّع ووجود «إمام الزمان»! ولا يجد رابع ما يلفت إليه الأنظار وقد قتله الغمور، وهو بعيد عن «مكة» حتى يبول في «زمزم»، فيفتي بمنع النساء من زيارة الأربعين!

إنهم - بشهادة «أمير المؤمنين» ﷺ - متيقّنون أنهم ليسوا أهلاً لما أنبروا له وتصدوا إليه، ويقطعون في قرارة أنفسهم ويجزمون أنهم لا يتمتعون بالشرائط ولا يستوفون أداها، لكنهم - مع ذلك - يمضون في غيهم ويستمرّون في الأفتراء على الدين ويصرّون على خداع الأمة... فهل من فسق بعد هذا، وهل من سقوط للعدالة يفوقه؟

وكيف عسى أحدهم أن لا يتيقّن من كذبه ودجله ويجزم ببطلان مدّعا وسقوط قوله، وهو لم يحصّل ولم يجدّ ويجتهد، لا قطع شوطاً في العلم ولا اجتاز مرحلة في التهذيب والتربية، أية فقاهاة ومرجعية هذه، وهو صفر اليديين؟ لا أستاذ وشيخ يشهد له، ولا تلميذ وطالب أنتج، اللهم إلاّ خطباء جهلة يحكون خواء "مرجعهم" ويجسّدون سقوط وفراغ مدرستهم، أو هم في المكبّ الآخر من مطمّر ومجمع النفايات هذا: محازبين وأجراء وموظفين، يسيطرون على الساحة بالمال والإعلام والإرهاب.

غاية ما يمكن أن يقال: إن شيطانهم لم يأتهم في المال والنساء، بل في الرئاسة والشهرة، فيعرض الرجل عن اللذات الدنيويّة، فيظهر للناس وتحسبه زاهداً، وإنما أقتضت الرئاسة منه هذا التظاهر، وأستلزمت الشهرة منه هذا "الزهد"، وتطلّبت شهوة الشهرة منه هذا التعاطي والسلوك "الأخلاقي"!

ولربما أستحوذ الشيطان - كما أسلفت - على بعضهم فأدخله في الجهل المركّب وأعشاه عن حقيقة نفسه، و"أفنعه" بأستحقاقه ولياقته، ما يسمح له بالكذب والتزييف والخداع والدجل، ويسوّغ لنقض العلم وهتكه بأختراع دليل من لدنه، هو "الأصلح"!

ودعنا نظراً في واقعنا الأليم ونجول في ساحتنا الدينية المتبلاة بالمزيفين المخادعين، لنرصد المظاهر وننتزع الصور ونسجّل المفارقات، علّها تكشف لبعض المتخدعين الزيف، وتنبّههم من غفلتهم وتوقظهم من سباتهم، وهي ترسم خطوطاً حمراء تحت حالات مقبلة، وتضع نقاطاً فوق سلوكيات غريبة، عسى أن تخرجها من الإبهام واللعب على التصحيف، وتسلط الضوء على ممارسات غاية في الشينّ والقبح، لتبيّن كم هي شاذة، وإن سعى فرط تداولها والعمل بها على نطاق واسع، لطمس الشذوذ وإزالة القبح عنها، وإظهارها طبيعية عادية، بل يعتمد بعضهم إلى التعليل لها والتماس الأعذار وإيجاد المسوّغات التي تنتقل بها إلى المقلب الآخر وتجعلها واجبة، وتجعل تركها تخلفاً ورجعية! ...

إنها أرقام تتناسب عكسياً مع الحقيقة ...

أولها الظهور الإعلامي وطبع الصور ونشرها ...

كلّما زاد الظهور الإعلامي لشخصيّة تزعم المرجعية الدينية، فإن أكياس المؤمنين وحُصنائهم، والواعين من أرباب البصائر، تجدهم يرتابون منه ويدخلهم الشكُّ في صدق عدالته وأستيفائه الشرائط! وهذه حالة لعلّها تنزل بمنزلة القاعدة والأصل في من يتحرّى لنفسه، أو يرتاد لغيره ويطلب للناس المرجع الأعلم.

فبين عالم ربّاني ومرجع حقيقي كـ «آية الله العظمى السيد علي السيستاني» يحظر نشر صورته، وتكاد لا تجد للبقية من أقرانه وطبقته كـ «آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم» و«آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني»، صورة أو حضوراً إعلامياً في مكان عام... تجد الأديعاء المزيّفين، والأفاكين الدجّالين يواجهونك حيث نظرت في مدن العتبات المقدّسة والحوارات العلمية، وأين ما يمتّ وأشحت بنظرك، فثمة هيئة قبيحة لهم تستقبلك، أو لافتة شوهاء لهم تلقاك، لافتات تُعلّق على جدران بيوت الناس وحوانيتهم، أو الأملاك العامة، وبعضها أوقاف كالمدارس والمساجد والحسينيات، وأخرى تملأ الشوارع، وتحجب الرؤية في الطرقات، وتعيق حركة المارّة والمركبات... لا يوفّرون مناسبة إلا وأطلّوا عليك من خلالها بلافتة كبيرة ملوّنة: آيات قرآنية، وأحاديث شريفة، وحكم ومقولات، والغرض الأصلي هو في التوقيع وفي الصورة المصاحبة.

وهكذا، بينما يخلو التلفاز والأقمار الصناعية من قناة فضائية تعود لآيات الله العظام: «السيستاني» أو «الحكيم» أو «الوحيد الخراساني»، ومن في حكمهم من المراجع الحقيقيين... لا تجد مرجعاً مزيفاً إلا ومن ورائه قناة تروّج له وتمجّده، وتسبّح بذكره وتشر "آلاءه" و "فضائله"، ومحاضراته و "دروسه" على مدار الساعة، وبعضهم يملك أكثر من وسيلة إعلامية وقناة (ف «الضال المضل» له إذاعة مسموعة في «لبنان»)، وقد بلغت في أحد الأدياء عشر قنوات همّها الأول والأخير أسرة "المرجع" وأنسابه!

ماذا يضطر ويُجبر زائر بريء خرج العام الماضي من «النجف الأشرف» قاصداً «كربلاء»، يقطع الطريق مشياً مع زوار "الأربعين"، أن يقابل صورة أحد المراجع المتحليين المزيفين ويتلقاها تعلقو كل عمود من الأعمدة (من الألف ومثي علامة) التي تشير إلى المسافات المقطوعة؟ تجثم على صدره وتورثه الخناق وضيق الأنفاس؟...

نحو من خمسمئة صورة ملوّنة، فاخرة الطباعة، متوسطة الحجم، تشغل الساعي عن الذكر والتلاوة، وتصرفه إلى التفكّر في المأساة التي تعيشها الأمة، وتأخذ في الحسرة على حال بلغتها من الضياع والأندثار، سمحت بهنده الظاهرة، وبلغت بهؤلاء الجرأة أن يرتكبوا هذه الجريمة النكراء في وضح النهار دون خوف ولا حياء؟!!

ترى كم كلّفت هذه الصوّر والألواح الخشبية التي تسندها من أموال؟ وكم تطلّبت من جُهد في نصبها عالية عن متناول التمزيق والإتلاف؟ وماذا تراها تحمل من رسالة وهدف غير الدعاية الرخيصة، وماذا عساها أن تسجّل إلا مظهراً مقبلاً من أتمّ مصاديق الدعوة إلى النفس والأنكباب على الدنيا؟ أما كان الأفضل - دينياً وأخلاقياً - أستبدالها بنصوص روايات تتحدّث عن «سيد الشهداء» عليه السلام (دون أن تُذيل بتوقيع شخص ولا جهة تريد الرواج والانتشار تحت مظلة الروايات، أي تستأكل ب «آل محمد» عليه السلام)؟ أم ترى التعساء صدقوا كذبتهم التي أطلقوها، والتي حقّ أن تُسجّل في موسوعات الأرقام القياسية كأكبر كذبة وفرية في تاريخ الحركة الشيعية، فحسبوا - حقاً - أن أربعين مليون شيعي يتدفقون كالسيل الجارف إلى «كربلاء»، هم صنيعه مرجعهم ونتاج فكره ونشاطه؟! وبالتالي جاز لهم نصب صوره في طريق هؤلاء، ليتزوّدوا من مرآه وتمتلى أعينهم بجمال محيّا!

أي حُزق وسفاهة هذه؟ أية حدود بلغوا في الوضع والتدليس وصناعة الأخبار؟ ما أظنُّ كذباً صُراحاً وزخرفاً بحتاً ومهتاناً صرّداً، لا تتمزجه قطرة من صدق، ولا يشوبه بصيص من حقيقة، كهذا الذي أفتروا أبداً، ولا أحال تاريخ الدعاية والترويج والزيف شهد مثل هذا التوظيف بتاتاً... فيا للأفئكة والبهيتة!

بالله أية عشاوة تعمي أبصار القوم حتى أضلّتهم فحسبوا الناس، بعد أتباعهم، بُسطاء وإمّعات، بل قطعاناً من ماشية منقادة، حتى ينطلي عليهم مثل هذا الدجل والمراء؟ الذي ترفض المفاكهة والمطايبة والهزل أن تُحمل عليه، فإن فعل أحدهم، عدّوه سمجاً مُسرفاً قبيحاً... فكيف بالصدق والحقيقة! يا للهول!

ما عاد المراقب والمتابع يدري، أمين أنفسهم يسخرون، وعلى أرواحهم يتهكّمون؟ أم الناس يستحتمقون، والساحة الإيمانية يستضعفون ويستجهلون؟

إنَّ هناك ضلالاً ونفاقاً ومرضاً روحياً خطيراً أشار إليه القرآن الكريم، وفي قوله تعالى علامة من أعراضه تدلُّ عليه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران)، ولكن أحداً لم يتصوّر أنّ دعوى وفرية "ما لم يفعلوا" يمكن أن تبلغ يوماً هذه الحدود، فهي تفوق أن يدّعي «إبراهيم» ﷺ، أو «رسول الله» ﷺ أنه هو الذي عبأ الناس وحشدهم إلى الحج وقصد المسجد الحرام في كلِّ عام، وأن ينسب الأمر إلى فكره أو أتعابه، ويدخله في إنجازاته، ليرجع الفضل في ذلك إليه (وإن فعل لصدق)، ولكنه لم يقلها ولم يفعلها، فالله هو الذي جعل أفئدة من الناس تهوي إليه، ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ (إبراهيم)... ثم يأتي تيار وضيع تافه، وينسب إلى مرجع مزيف تائه، أنه وراء هذه الحشود المليونية، وهذه الظاهرة المعجزة، التي تفوق الحجّ عظمة، وأذهلت العالم بأسره، في تدفّق الزوار من كلِّ حدب وصوب وفج عميق، إلى «كربلاء» «الحسين» في "أربعينته" ! هل من سَفَه وعشاوة وطيش وغرور يفوق هذا؟ هل من علامة على السقوط الروحي والأخلاقي بعد هذه؟

عندما تمرض النفس وتتلوّث، وتفتقد تلك الجوهرة العظيمة التي بها تتعادل الروح وينضبط السلوك، تراها تسلك هنذي الدروب وتتعثّر في هذه المزالق، حتى تهوي في هذا الجرف الهاري... إنها علامة فقد العدالة الحقيقية وأستحواذ الشيطان ونسيان الله، وإن رأيت صاحبها يصلي ويصوم ويقوم بالواجبات وينتهي عن المحرمات، فلا يغرنك بكثرة ذلك ودوامه، فلربما أعتاد عليه، أو كانت هي أدواته ووسيلته إلى دنياه الممتثلة في الرئاسة والزعامة، لذا عليك أن تختبره في أمرين: صدق الحديث وأداء الأمانة!

لم تكن مدرسة «أهل البيت» عليه السلام في أيّ من أحكامها وتعاليمها وإرشاداتها التي أختطت معالمها ورسمت نهجها، وكوّنتها نموذج الحقّ الأوحّد، و "صبغة الله"، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة)، لم تكن تتجاهل الحنكة والكياسة والذكاء في أية مفردة، ثم الحكمة في بناء الشخصية الشيعية، وكذا المجتمع المؤمن، ولا دعت يوماً إلى السذاجة والسطحية والغباء، مما تشهد الساحة اليوم في أوساط فئة شيعية عريضة يجمعها عنوانان: أتباع المرجعيّات المزيفة، ومَن يتضامن معهم من "الحدائين" وأحزابهم السياسية، وعموم ما يُسمّى بالحركة الإسلامية، الذين سعوا بحرص وشكل دؤوب، وجاهدوا طويلاً عبر العقل الجمعي الذي صنعوه وخلقوه بدهائهم ورشخوه بآلاتهم الإعلامية الجبارة، وخطابهم السياسي والحركي الهجين، وثقافتهم الألقاطية... سعوا إلى إشاعة الجهل والضحالة، وترويج السطحية والسذاجة، وبثّ الغباء والبلادة، التي تسمح بأنشارهم، وتبسط أيديهم، وتمكّنهم من الساحة، وتجعل لهم السطوة والهيمنة، وقد كافحوا بدهاء لقتل الوعي ووآد البصيرة وكل ما يكشف زيفهم ويعرّيبهم!

إن في أحاديث «الأئمة الأطهار» عليهم السلام ما يؤسس للوعي والبصيرة، ويتنقل بالذهنية الشيعية في تعاطيها مع أمر العدالة إلى أفق يتجاوز الظاهر وحسنه، ويريّ الساحة الإيرانية على التدقيق والفحص والتحرّي، ويرسم الركائز التي ينطلقون منها، ويزوّدهم - بعد الضوابط - بالأدوات والوسائل التي تعينهم في هذا الطريق، ومنها آليّة "الأختبار"، فمن تريد أن تتلقى منه دينك، عليك أن لا تكتفي منه بالشكل والسمت، بل تخضعه للفحص، وأن تستجلي كم يعكس السلوك فيه حقيقة قلبه وما ينطوي عليه ضميره؟

فعن «أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي» في كتاب (الأحتجاج) عن «الرضا» عليه السلام قال: قال «علي بن الحسين» عليه السلام:

إذا رأيتم الرجل قد حُسن سمته وهديه، وتمارت في منطقته وتخاضع في حركاته، فرويداً لا يغرنتكم، فما أكثر من يعجزه تناول الدنيا وركوب المحارم منها لضعف نيته ومهانتة وجبن قلبه، فصب الدين فخاً لها، فهو لا يزال يختل (أي يخدع) الناس بظاهره، فإن تمكّن من حرام أفتحمه. وإذا وجدتموه يعفّ عن المال الحرام فرويداً، لا يغرنتكم، فإن شهوات الخلق مختلفة، فما أكثر من ينبو (أي يتجافى ويتباعد) عن المال الحرام وإن كثر، ويحمل نفسه على شوهاء قبيحة فيأتي منها محرماً!

فإذا وجدتموه يعفّ عن ذلك فرويداً، لا يغرنتكم حتى تنظروا ما عقده عقله، فما أكثر من ترك ذلك أجمع ثم لا يرجع إلى عقل متين، فيكون ما يفسده بجهله أكثر مما يصلحه بعقله! وإذا وجدتم عقله متيناً، فرويداً، لا يغرنتكم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقله، أو يكون مع عقله على هواه؟

وكيف محبته للرئاسات الباطلة وزهده فيها؟ فإن في الناس من خسر الدنيا والآخرة بترك الدنيا للدنيا، ويرى أن لذة الرئاسة الباطلة أفضل من لذة الأموال والنعم المباحة المحللة، فيترك ذلك أجمع طلباً للرئاسة.

إلى أن قال: ولكن الرجل كلُّ الرجل نعم الرجل، هو الذي جعل هواه تبعاً لأمر الله، وقواه مبذولة في رضاء الله، يرى الذلّ مع الحق أقرب إلى عزّ الأبد، من العزّ في الباطل. فذلكم الرجل نعم الرجل، فيه فتمسكوا، وبشنته فأقتدوا، وإلى ربكم به فتوسّلوا، فإنه لا تُردُّ له دعوة، ولا تحيب له طلبه.

ول «الحزّ العاملي» عليه السلام في ذيل هذا الحديث المعصوم تعليقة لطيفة نمقها بيانه وسطرها يراعه المبارك، فقال:

هذا بيان لأعلى مراتب العدالة لا لأدناها، على أنه مخصوص بمن يؤخذ عنه العلم ويُقتدى به في الأحكام الدينية، كما هو الظاهر، لا بإمام الجماعة والشاهد.

وعن «الصادق» عليه السلام قال: لا تغتزووا بكثرة صلاتهم ولا بصيامهم، فإن الرجل ربما لهج بالصلاة والصوم حتى لو تركه أستوحش، ولكن أختبروهم عند صدق الحديث وأداء الأمانة. ^(١) وفي نصٍّ آخَرَ: لا تنظروا إلى طول ركوع الرجل وسجوده، فإن ذلك شيء أعتاده، فلو تركه أستوحش لذلك، ولكن أنظروا إلى صدق حديثه وأداء أمانته. ^(٢)

وعن «محمد بن علي الجواد»، عن «أبيه الرضا»، عن «آبائه»، عن «علي أمير المؤمنين» عليه السلام قال: لا تنظروا إلى كثرة صلاتهم وصومهم، وكثرة الحج والمعروف، وطننتهم بالليل، أنظروا إلى صدق الحديث وأداء الأمانة. ^(٣)

ولعمري، كم هي ثقيلة الأمانة؟ وكم هو شاقٌ وعسير الصدق؟

حتى يسقط في هذا وذاك كلُّ الأدياء ويُفتضح جميع المزيفون؟! ...

فإن أحدهم قادر على أن ينوء برقبته ويلوي عنقه مظهرًا المسكنة، ويقرب خُطاه مظهرًا الوقار والسكينة، ويطلع جبهته بوسمة كَثْفَنَة بعير، ولا يكاد يترك نافلة بعد فريضة، ولا مندوباً بعد واجب، ولربما عاش في قناعة وزهد، يواسي المعدمين ويتحمل الفقر وشطَف العيش... ولكنه لن يصدِّقك القول والجواب إن سألته عن علمه؟! وسيكون في هذا خروج روحه ونهايته، لأنه يؤذَن بأنهبان بنيانه!

سيكذب في الجواب على سؤال رتبته العلمية ويفتري، وسيلفَّق الأقوال، ويخترع لنفسه المقامات والدرجات، ويزوِّر الشهادات، ويحرص ويزخرف وينسج ما أقتضت اللعبة من الصور ويحيك المشاهد ما يجعله النجم في عيون العوام، والأمل في نفوسهم! وسيكُتَب وينشر هراء، أو يخون الأمانة ويسرق نتاج غيره، ويدخل "إصداراته" في قوام مرجعيته وشواهد أعلميته! وسيبكي الآخِر أنصرف الحوزة العلمية وتجاهل المراجع العظام العقائد، وعزوفهم عن "الفقه الأكبر" وأنشغالهم بـ "الأصغر"، ثم تراه يحمل معولاً يهدم البناء العقائدي للمذهب لبنة بعد لبنة! ويقوِّض الكيان الذي بناه مزيج مداد العلماء ودماء الشهداء، بمنتهى الصفاقة والبلادة...

(١) وسائل الشيعة، لـ «الحُرِّ العاملي» ج ١٩ ص ٦٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فما تلك العبادات وهاتيك الممارسات، إلا ليظهر للناس أهلاً، لهم أن يتبعوه ويقلدوه، وأساس ذلك الفضل، والعرش منه قبل النقش هو العلم، فإذا أنتفى، فقد الأصل والأساس الذي يبني عليه مجده وينتظره ويرتقبه ليلاً بعد نهار، وساعة بعد ساعة. مهها ظهر هنؤلاء في زيّ التقوى والصلاح، فلن يتمكّنوا من أمرين: صدق الحديث وأداء الأمانة.

لا يمكنهم الصدق، ولن يستطيعوا أداء الأمانة، فيسلم أحدهم ما يقبضه من حقوق شرعية إلى المرجع الحقيقي، أو يستجيز منه، بل أن يرشد من يقدمها إليه بالأنصراف عنه والذهاب بها إلى وجهها الحقيقي؟! لقد كذب الأدعياء وخانوا الأمانة، وهم في جريمة مستمرة، مع كل نفس يتصاعد في صدورهم وكل رعدة تستقرّ فيها على المضاجع جنوبهم، ثم كل حركة يؤديها مقلدوهم في معاملاتهم وعباداتهم. وإن غلب على بعض الأدعياء الجهل المركب من تملق المتزلفين، وبطانة سوء لا تألوهم إلا خبالاً وعناء، فهو لن يبلغ بهم الظن بأعلميتهم على الأساطين والأعلام، وتفوّقهم على الأوتاد والأقطاب! فلم تحمّل الأعباء وقد كفاهم غيرهم المؤونة وأزاح عنهم التكليف؟

هناك آفات خفيّة في النفس وأمراض متوارية في الروح لا يُشخصها إلا الأوحدي، ولا يحيط بها إلا الخلص، فقد يرى الناس أحدهم متواضعاً إذا هوى - مثلاً - ليصفّ النعال لمن يفوقه علماً وشأناً وديناً، ويرون ذلك منه ترويضاً للنفس، ثم يراه هو كذلك، وهنا سقطة الأكياس ومزال أقدام الأعلام، فالتواضع الحق أن ينكر المرء ذاته، فلا يرى لنفسه شأنًا، ويعيش ضيعته وهوانه أمام الله وأوليائه حقاً، مسترسلاً، لا عن مجاهدة وإرغام للنفس، ناهيك بأن يكون تكلفاً وتمثيلاً وأدعاء! إن من يعيش معاني "أنا صاحب الدواهي العظمى، أنا الذي على سيّده أجتري، أنا الذي عصيتُ جبّار السماء، أنا الذي حين بُشّرت بها خرجت إليها أسعى" (١) ... سيستصغر نفسه ويراهما الأقل والأحققر فعلاً بعد قول.

فكيف بالكاذب الخؤون؟...

إنه خارج دائرة العدالة، وليس في نطاق البحث والمقارنة.

(١) (مصباح التهجد) ل «الشيخ الطوسي» ص ٥٨٩.

وبعيداً عن مهزلة توهم رجل نفسه وراء رواج زيارة "الأربعين" وتعبئة الحشود المليونية التي تنهض بها، أو إيهام الناس بهذه الفرية التي تعدُّ نشازاً في عالم الدعاوى، وأنحداراً غير مسبوق وفي دنيا المزاعم، سقط فيه الرجل وتباراه...

فإن باقي المرجعيات المزيفة، التي لا تتماهى إلى هذه الحدود، لا تخرج - هي الأخرى - عن دائرة التهالك على الجاه والشهرة، والترويج للنفس، والدعاية التجارية التي تعظم الذات وتضخمها، وتراها تعمد في هذا السبيل إلى شتى الحيل والأدوات المرفوضة، بل المموججة هي الأخرى. لكن الأنكى من كل هذا والأتعس من ذلك، ما يعمدون إليه من خلق مقدمات أكثر قبحاً، وصنع مسوغات أفضح خطراً، تنقل الأمر في أنفسهم إلى أصل الدين وتنزله في حدّ "بيضة الإسلام"، وتجعل من ذواتهم وأشخاصهم معالم للمذهب! ومن مرجعيتهم خدمة عظمى للإيمان... هكذا يكون الترويج لها ترويحاً للدين والمذهب، ويصبح حسناً محبباً، بل واجباً رسالياً، يتخلف عن الركب والزجف من لا يلحق به، ويفوت من يقصّر فيه خير كثير!

بهذه الفذلكة السمجة، والمقولة الآثمة، يتخلصون من عار الدعوة إلى أنفسهم، ويسوّغون آفات العجب والغرور التي تستوطنهم، والحالة المرضية الشاذة التي نزلت بهم، ويدفعون عن أنفسهم إدانة تضافت عليها عشرات الموارد المسقطّة للعدالة!

إن نشر الصور، والحرص على الظهور الإعلامي، والترويج الدعائي الذي يمارسه الأذعياء، رقم صارخ في سقوط عدالتهم... وهكذا يكون - ببساطة شديدة - مؤشراً صريحاً على هلاكهم، وإهلاكهم أتباعهم، ذلك أنه علامة واضحة تكشف أنهم مكبّون على الدنيا، وإنما كانت دنياهم حبّ الشهرة والرئاسة وخفق النعال!^(١)

(١) أعرف "شيخاً" - غرّ العوام بروحانية كاذبة - يقضي مع المخرج والمصوّر الذي يسجّل برنامجه "الوعظي الأخلاقي" ساعات متتالية قبل بدء تسجيل الحلقة، يستعرض معه ويخطط في كيفية استقطاب صورته الأنظار، وإبراز وجهه على الشاشة مُشعاً مُتألئاً، ويلزمه التقيّد بهذه التعليقات المشدّدة والأوامر الصارمة، وقد أستعان مؤخراً بالمرامهم والمساحيق التي تضيف على بشرته مسحة نورية وضاءة! وآخر يدعي المرجعية يعاني ويشكو من قبح صورته، أو عدم وسامته (ويرى أنها مشكلته الوحيدة التي تحول دون رواج مرجعيته والكارزما التي ينشدها)، يحرص أن يجلس أمام مكتبة سطرت وضفت على أرففها مؤلفاته كخلفية، وقد ذهب مرات عدّة إلى ستديوهات متخصصة لإخراج صورة له تبهر الناظرين أو صفراء تسرهم!

وهذا من أقبح ما يكون، وأبعده عن سيرة العلماء الحقيقيين والصلحاء الذين حملوا، وما زالوا يحملون الأعباء الحقيقية لنشر المذهب وإبلاغ أحكامه، الذين لا يتصدّون للمرجعية ولا ينهضون بهذه المهمة إلا إذا أسلمتهم هي قيادها، وألقيت عليهم مقاليدها، وأجبروا وأكروهوا عليها إكراهاً، دون سعي منهم، ناهيك بتهالك.

ولك أن تنظر في سيرتهم العطرة التي تجعل الأصل هو العزوف والأبتعاد عن هذا الخطير، وتجنّب الوقوع فيه، اللهم إلا أن تحكم الضرورة وتتعيّن المسؤولية، وتقهر العالم قهراً، إذ إن مقتضى التقوى، ولعلّها من أماراتها وعلاماتها، تجنّب مظانّ الزلل، والأبتعاد عن المواطن التي تؤدي بمرتابها وتنتهي بهم - في طبعها الأوّلي - إلى المعصية، وعدم تعريض النفس للابتلاء والفتنة، والسعي للسلامة.

وهل من مؤرد يقتضي الحذر كالرئاسة وآفاتهما؟

وهذه إطالة مقتضبة وموجزة على وقائع وأحداث من تاريخ الحوزات والعلماء، تعكس شواهد من السيرة العطرة لعلمائنا الأعلام ومراجعنا العظام، التي يغفل عنها الإعلام، سواء الذي يفترض في نفسه المهنيّة والموضوعية والحياد، أو الإعلام المعادي الذي يجاهر بالعداء، وهو يسلّط الأضواء على نماذج الأدعياء، ويصرف الأنظار ويركّزها على تكالبهم الفجّ وأنكبابهم وصراعهم على حطام الدنيا! فإن لم يفعل، فمن باب الترويج لهم والدعوة إليهم، نشرًا للضلال، وسعيًا في تمكين الضلال.

فالفضائيات الحزبية موقوفة على هراء الأدعياء المزيفين وأبناء "الأسرة" وأصهارها، تضحّم الحبّة فتصنع منها جبلاً، وتتجاهل الجبل في صمّم وبُكم وعُمي! ومواقع التواصل الاجتماعي اليوم تسلّط الأضواء على مرجعيات مزيفة تتنافس وتتعارك وتخوض صراعاً ونزاعاً، بل قلّ "قتال ديكّة" في سبيل الشهرة والرئاسة! ولا تتداول قصص وشواهد مظاهر الأنسجام والوثام بين المرجعيات في أوائل القرن الثالث عشر الهجري - على سبيل المثال - الذي كان على أشده في عصر مرجعيّة «الشيخ كاشف الغطاء» رحمته الله، والإعلام الموجّه المسموم يتجاهل ما أشتهر عن «الشيخ محمد حسن» صاحب (الجواهر)، وكيف أرشد إلى تقليد «الشيخ الأنصاري» مع أنه لم يكن من "جماعته" ولا من أتباع مدرسته.

وأن «السيد الميرزا محمد حسن الشيرازي الكبير» رحمته الله كان يبدي أهتمامه الشديد وعنايته الخاصّة بـ «الشيخ محمد حسن آل ياسين» رحمته الله، وهو مرجع معاصر له، (ويفترض في فهم الأديعاء ومقولتهم أنه خصم ومنافس!) حتى إنه كان ينكر على تجار «بغداد» نقل الحقوق الشرعية إليه في «سامراء»، ويرشدهم إلى دفعها إلى «الشيخ محمد حسن» حيث هم، على الرغم من حاجته الشديدة إلى الأموال، للنهوض بمشروعه العظيم الذي كان ينظر ويستهدف - في رؤية استراتيجية عميقة - تغيير حال تلك المدينة المقدّسة، ما يرقى بها إلى موقع ودور يليق بجوار حرم «العسكريين» رحمته الله، وبيت «الحجة» وسرداب غيبته رحمته الله، ويجعلها منسجمة مع ما في هذه المدينة من مقدسات، تسمح بأحتضان حاضرة علمية تناهز «النجف الأشرف».

وهذه شواهد أكثر تفصيلاً تضيء على عدالة المرجع وزهده في الزعامة والرئاسة:

«السيد حسين الترك» يتخلّى عن المرجعية

جاء في ترجمة «الشيخ محمد حسن المامقاني»:

فقيه أصوليّ زاهد ورع، حلّو النادرة ظريف العشرة، على خلاف ما يظهر من بعض حالاته من الحدّة والغضب، حتى إنه كان ينسب إلى حدّة الطبع، والحقيقة أنه كان على جانب عظيم من سجاحة الطبع وكرم الأخلاق، وإنّما كان يستعمل ذلك في مقام الردع والزجر حيث تقتضيه المصلحة، وكان متواضعاً، دخل يوماً إلى دار «آل الشيخ جعفر» (الكبير) صاحب (كشف الغطاء) في عشر المحرم، وأنا حاضر، فوجد المجلس غاصّاً، فجلس في آخريات الناس، فتبادر أهل المجلس وأتوا به إلى الصدر.

وكان في أول أمره فقيراً، فلما رأس (ترأس وبلغته المرجعية)، درّت عليه الأموال الغزيرة، فكان يصرّفها على الطلاب والمحتاجين ويرضى (لنفسه) بمعاش الزاهدين ويلبس ما تقل قيمته من الثياب، على عادة الكثيرين من رؤساء العلماء في «العراق». أجمعت به في «النجف» عدّة مجالس، فكان لطيف العشرة جداً، وكان ليّن العريكة، سهل الجانب، زاهداً في حطام الدنيا وزخارفها، جامعاً بين رتبتي العلم والعمل، مُشفقاً على الفقراء والضعفاء، خشناً في ذات الله، حتى إنه كان يُنسب إلى حدّة الطبع وليس كذلك كما مرّ...

وُلد في «مامقان»، وانتقل به «أبوه» إلى «كربلاء» فأقام بها إلى سنة ١٢٤٧، ثم توفي «أبوه» في تلك السنة، وعمره يومئذ ثمان سنين، فكفله صاحب «الفصول العروية» ونصب له قِيَّماً وجعل يعيّن له المعلّمين في جميع أدوار تعلّمه، إلى أن عيّن له «الشيخ عبدالرحيم» من وجوه تلاميذه ليعلّمه (المطوّل) في "علم البيان"، وبقي كذلك إلى أن توفي صاحب «الفصول» سنة ١٢٥٥ وعمره يومئذ ١٧ سنة، فخرج من «كربلاء» إلى «النجف» وسكن في الصحن الشريف في الحجرة التي فوق باب مدرسة الصحن، وبقي فيها إلى سنة ١٢٥٨، وكانت رئاسة العلماء في ذلك الوقت لصاحب (الجواهر)، وجاء زوّار من أهل «مامقان» وأرادوا أخذه إلى بلادهم، فأمتنع من ذلك، فأخبروا صاحب (الجواهر) بالأمر، فزاره في حجرته لما عرف أنه ابن «الشيخ عبدالله»، وكان أبوه من العلماء، وكان بينه وبين صاحب (الجواهر) سابق معرفة، وألزمه بالذهاب معهم لأضطراب «العراق» بعد وقعة «نجيب باشا»، فذهب معهم في تلك السنة إلى «تبريز» ثم إلى مسقط رأسه «مامقان»، ثم عاد إلى «تبريز» وقطنها، وسكن مدرسة «صفر علي» المعروفة المعمورة إلى اليوم، مُكَيِّباً على تحصيل العلوم والمعارف عند فضلائها كـ «الشيخ عبدالرحيم البروجردي» من تلاميذ صاحب (الجواهر) وغيره، وبقي في «تبريز» إلى سنة ١٢٦٦. ثم سافر منها إلى «فقاسيا» لقلّة ذات يده في غرة ذي القعدة الحرام من تلك السنة، فنزل «قلعة ششه»، ثم خرج إلى «نخجوان» في ٢٣ من محرم سنة ١٢٦٧، ثم إلى «كنجة» في رجب من تلك السنة، ثم رجع إلى «تبريز» وأقام بها أزيد من سنة، ثم عاد إلى «العراق»، فورد «النجف» في حدود سنة ١٢٧٠ ...

وهناك قرأ على «الشيخ مرتضى الأنصاري» في الفقه، أزيد من تسع سنين، وعلى تلميذه «السيد حسين الكوهكمري» المعروف بـ «السيد حسين الترك» في الأصول، وبعد وفاة «الشيخ مرتضى» سنة ١٢٨١ صار يقرأ على «السيد» في العِلْمين، وهو أكبر أساتيدّه، وكان مدّة قراءته عليه يقوم بإعادة درسه على جماعة من الطلاب، فلقّب بينهم بـ «المقرّر»، وأخذ أيضاً على «الملا علي ابن الميرزا خليل الطيب»، وأخذ عن أجلاء علماء العرب، منهم «الشيخ راضي ابن الشيخ محمد» الفقيه النجفي الشهير، و«الشيخ مهدي ابن الشيخ جعفر الجناحي النجفي»، وأخيه «الشيخ علي».

ولما توفي «السيد حسين الترك» رحمته سنة ١٢٩٩ وأنقلت الرياسة العلمية في الترك إلى «الملا محمد الإيرواني»، كان المترجم من جملة المراجع والمعظّمين عند أهل العلم، وكان قد استقل بالتدريس والإمامة في أيام مشايخه المتقدّم ذكرهم، ولما توفي «الإيرواني» وصارت المرجعية الكبرى لـ «الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي»، راجت مرجعيّة «الشيخ المامقاني» وأقبل الناس في كثير من بلاد الترك في «أذربيجان» و«قفقاسيا» على تقليده، والتفّ جُلُّ فضلائهم حوله، يرجعون إليه ويحضرون درسه، وتجلب إليه الحقوق من تلك البلاد، وتوسّعت مرجعيّته وتنامت يوماً بعد يوم، ولما توفي «الميرزا الشيرازي» سنة ١٣١٢، قلّده الفرس والأتراك في «القوقاس» وغيرها، وجُبيّت إليه الأموال، وقسم منهم قلّد معاصره «الملا محمد الشراياني» من علماء الترك، وفي سنة ١٣٢٢. سافر لزيارة «الرضا» عليه السلام فأستقبل في كل بلد دخله بالإكرام والإعظام، ولما ورّد «طهران» أقام في بلدة «الشاه عبدالعظيم»، جاء «السلطان مظفرالدين شاه القاجاري» لزيارته. وعاد إلى «النجف» فأستقبل أستقبلاً عظيماً. وفي غرة المحرم الحرام من سنة ١٣٢٣ مرض وتوفي في ١٨ منه. ^(١)

وقد أردت من هذه الترجمة، بعد ما فيها من إشارات وتنبهات إلى كيفية التتبّع والتدقيق في أحوال العلماء، وملاحقة السيرة التفصيلية التي تكشف مستوياتهم العلمية، ودرجاتهم في العدالة والتقوى، وأستيفائهم باقي الشرائط التي تسمح بتلقّي الدين عنهم، مقابل الغموض والإبهام الذي يلف سيرة الأدياء، فلا تعرف شيئاً عن كيف ومتى وماذا وأين حصّل "علومه"؟ اللهم إلاّ الدجل والتزوير!... أردت التمهيد لبيان التالي:

وهو ما حكاه صاحب «النجفيات»: "أن «السيد حسين الترك» المتوفى ١٢٩٩، كان لما أمتدّ به العمر وطال مرضه، أحسّ بأنه صار لا يستحضر أدلّة الأحكام الشرعية، فطلب من وجوه تلاميذه أن يختبروه، ففعلوا، فقال له تلميذه «الشيخ محمد حسن المامقاني» (الذي ذكرت شيئاً من ترجمته): صدق حدّسك، فأنت الآن غير مجتهد! فقال: أكتبوا إليّ الآفاق بذلك حتى يعدلوا عن تقليدي" ^(٢)

(١) أنظر: «أعيان الشيعة» لـ «السيد محسن الأمين» ج ٥ ص ١٥٠، نقلته بتصريف يسير.

(٢) «نجفيات» لـ «علي محمد علي دخيل» ص ١٩٨.

مجرد أنه صار لا يستحضر الأدلة، لا أنه فقد الملكة ولم يعد مجتهداً أو أعلماً، بل بمعنى أنه إذا سُئِلَ عن دليبه في هذه الفتوى ومستنده في تلك، تطلَّب الجواب منه مراجعة، دون أن يجيب على الفور: آية أو رواية أو أصل أو إجماع وما إلى ذلك من مستنده في الفتوى!... وجد المسوّغ الشرعي الذي يبيح له ترك الأمر والتخلي عن، فدعته هذه الحالة إلى الشكِّ في كفايته وأهليّته وأستيفائه الشرائط، فتنحَّى جانباً، وأنصرف عن المرجعيّة، وهو في أوج مجده وذروة شهرته وقمة رئاسته!

«السيد يوسف الحكيم» يزهّد في المال وهو محور المرجعية

وهذا «السيد يوسف الحكيم»، الذي يقول عنه «السيد الخميني»: "عندما كان المرء ينظر إلى وجهه يتذكّر (ينصرف إلى) يوم القيامة" (١)، أَلتت إليه المرجعية قيادها، لا لمجرد أنه نجل «السيد محسن الطباطبائي الحكيم»، المرجع الأعلى وزعيم الحوزة والطائفة في عصره، بل لفضله وعلمه المشهود، الذي جعله في نطاق قلائل معدودين تطاهم شُبّهة الأعلمية، ولتقواه وعدالته، التي تفوّق فيها على أقرانه، ممَّن كانت مظانُّ المرجعية تحوم في فلكهم، فجاءته الرئاسة تطرق بابه، سواء من قبل الحوزة وأهل الخبرة فيها، أم من سائر المؤمنين، والحالة الشعبية الغالبة على «النجف الأشرف» وعموم عشائر «العراق» وأهالي «إيران» و«الهند» و«باكستان» في ذلك الوقت...

بل توفرت بيده الأسباب الطبيعية، وعمدتها المال، بعد بيت العلم والزعامة، مما استमित الأعداء وبتهاكون للحصول عليه والتمكُّن منه... أقبلت عليه وألقت قيادها إليه، ومكنته من نفسها طوعاً، فأبى ﷺ!

ولننهل من ساحة «آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم»، الخلف الصالح لهذا البيت العلمي العريق الذي له أفضلُ كبيرة على المذهب والطائفة بما قدّم من خدمات وجهود وتضحيات، ونتركه يروي لنا شيئاً من سيرة "خاله" العطرة، التي حقَّ أن يفخر بها ويزهو ويشمخ كلُّ مؤمن... يقول دام ظله:

(١) (صحيفة النور) مجموع خطب وبيانات «الإمام روح الله الخميني» ج ١٨ ص ١١٣.

ما زلت أتذكر تلك الليلة الليلاء من مرض «السيد الجد» رحمه الله، فقد بُلغنا عبر الهاتف في «النجف الأشرف» - في أوائل شهر صفر، قبل وفاته بشهرين تقريباً - أن سماحته قد تردت صحته في المستشفى، إثر نوبة قلبية حادة، وكان بسببها معرضاً لقرب الرحيل المحتوم، وهُرع إلى «بغداد» أكثر الأقرباء ولم يبق في «النجف الأشرف» إلا ولده الأكبر، المرحوم الخال، «آية الله السيد يوسف» رحمه الله، وبعض شيوخ العائلة، وبقيت أنا معهم. ورجعنا بعد صلاة المغرب إلى المجلس العام (البراني) في دار «السيد الجد» رحمه الله، ونحن في وُجوم، ويتملكنا أشدُّ القلق، فقد كنّا نتوقع الخبر الصاعق في كل لحظة.

وبعد أن انتهى المجلس وأنفضَّ الناس، خرجت مع «المرحوم الخال» مصاحباً له في طريقه إلى بيته، وفي الطريق جرى بيننا حديث كشف لي أنه يعيش قلقاً ويعاني من مشكلة، تفوق عنده ما يرتقبه من وفاة وفقد «والده»!

فقد قال لي - ما مضمونه -: الموت أمرٌ لا بدَّ منه، إلا أن مشكلتي أن «السيد» قد أوصى إليّ بما يتركه من أموال عامة (الأخماس والحقوق الشرعية) لأشرف على صرفها، وهذه أمانة يصعب عليّ تحمُّلها لبعض الوجوه. وقد حاولت التخفيف عنه فلم أفلح، حتى إذا وصلنا إلى بيته طلب إليّ أن أدخل لإكمال الحديث، فدخلت. وهناك طال الحديث بيننا حتى قلت له: هذه الأموال لا بُدَّ أن تُصرف، وأنا أتعهد بأنك ستحصل على إجازة بتولي صرفها من كلِّ مَنْ يُتملِّ توفُّف صرفها شرعاً على إذنه، من المراجع والمجتهدين الذين كانوا كثيرين في «النجف». ولكنه أصرَّ على الأمتناع، وطلب إليّ بالراح أن أسافر في اليوم التالي إلى «بغداد»، لأبُلِّغ «السيد» أمتناعه قبول الوصيَّة بهذا الوجه!

وكان الطلب محرّجاً، فليس هذا مما يواجهه به «السيد الجد» وهو في تلك الحالة الحرجة، إضافة إلى محاذير أُخرى كنت أخشاهها. لكنني أسستلمت على مضض، مراعاة لوضعه وأستجابة لإصراره، غير إن الله كفاني ذلك، حيث تيسَّر له إبلاغ غيري بطلبه، ممن كان في «بغداد»، فلما بُلِّغ «السيد الجد» بذلك، رفض وأصرَّ على إلزامه، لما يعرفه من أهليته، فأستسلم للأمر ونهض به بعد أن احتاط بها أمكنه من وُجوه الاحتياط. (١)

(١) المرجعية الدينية) ل «السيد محمد سعيد الحكيم» ص ٧٣.

وقد كان لهذا الموقف أثره الغريب في أندفاع الناس نحو «السيد يوسف الحكيم» رحمته الله، وإصرارهم على تقليد هذا الذي يُعرض عن الدنيا ويزهد فيها بهذا الشكل، بعد أن أقبلت هي إليه، ولم يسعَ هو ولا حرص عليها... هنكذا نبُل في أعين الناس والحوزة، وعزَّ أن يفقدوه في هذا الموقع والمقام، فتوجَّهوا إليه وأصروا عليه، ولا سيما أن «والده» رحمته الله، ناهيك بكثير من أعلام الحوزة، كانوا قد أرشدوا إليه، ورجَّحوه على غيره، فلما وُوجه «السيد يوسف» بذلك، ردَّ بأن «السيد الوالد» هو الذي زهَّدني في المرجعية، فقد دخلت عليه يوماً فرأيتُه منفِعلاً من بعض المشاكل وقال لي: إِيَّاكَ أن توڑط نفسك في هذا الأمر!

أنصرف رحمته الله إلى العلم والتدريس وأنشغل بمزيد تهذيب النفس وتزكيتها، وقد وجد مَنْ ينهض بدور المرجعية ويتصدَّى لها، ويكفيه هذا الخطير، وأكتفى هو بإمامة الجماعة، بعد تمُّع أيضاً!... وراح كُلُّ إلى شأنه، بلا تكالب وأندفاع، ولا نزاع ولا صراع!

«الميرزا محمد أرياب القمي» و«مير أبو القاسم كبير»

يروى «آية الله العظمى السيد موسى شبير الزنجاني» في الجزء الأول من سلسلة مقالات ودراسات في تعريف الكتب والشخصيات: (جرعه اي از دريا) (جرعة من بحر)، تحت عنوان: خضوع (تواضع) علماء «قم»:

كان «الشيخ مهدي الحكمي» من أصدقاء وأصحاب «سامراء»، وزملاء الدراسة في دورة «السيد محمد حسن الشيرازي» (المجدد) و«الشيخ ميرزا محمد تقي الشيرازي»، وكان «الشيخ عبدالكريم الحائري» من زملاء «سامراء» أيضاً، عندما قدم إلى «قم» (وكانت في حينها قرية صغيرة)، نزل في منزل «الشيخ مهدي الحكمي»... فحضر لزيارة «الشيخ عبدالكريم الحائري» شخصان هما الأبرز في زعامة «قم»، أحدهما «الشيخ ميرزا محمد أرياب القمي»، وكان هو الأكبر سنّاً، ويظهر سائر العلماء الخضوع له ويتصاغرون بين يديه، وقد تلمذ كثيرون عليه، وكان يكبر «الشيخ الحائري» بخمسة عشر عاماً، ويعدُّ من طبقة متقدمة على طبقة «الشيخ»، وكان جامعاً للمعقول والمنقول، وعالمماً وزعياً. والشخص الآخر هو «الشيخ مير أبو القاسم الكبير»، الذي كانت له الصدارة العلمية والأخلاقية في «قم»، وكان الأكثر وجاهة وتميُّزاً...

يقول «الحاج شهاب» حفيد «ميرزا محمد أرباب» أنه ما كان مثل هذا المحفل ليخلو من المداولة والمباحثة العلمية، لذا طُرحت مسألة وجري البحث فيها... عندما فرغا من زيارة «الشيخ»، وخرجا إلى الزقاق، أستوقف أحدهما الآخر، وقال «الميرزا محمد أرباب» لصاحبه: إن هذا الرجل يتمتع بأفق ومستوى يتفوق علينا، إذا رجونا أن يبقى في «قم» ويستقر فيها، فسيحدث نقلة نوعية، ويتحوّل بها إلى حوزة عظيمة. فأجابه «الكبير»: هذا ما أردت أن أقوله لك!... عندها أقترح «الميرزا محمد أرباب» أن يعودا في الحال إلى «الشيخ»، فعادا إليه وعرضا رجاءهما عليه.

إن لهؤلاء العظماء حقاً عظيماً على الحوزة العلمية، فهذا و«السيد الصدر» وآخرون، قدموا تضحيات... «الشيخ ميرزا محمد أرباب» مع أنه أكبر من «الشيخ الحائري» بخمسة عشر عاماً كان يبالي في كسر النفس والتواضع.^(١)

هنكذا كان هذان العلمان الجليلان يرجوان شخصاً وجداً أنه أعلم منهما، ويتفوق عليهما في شرائط المرجعية، ويتوسلانه أن يسودهما ويتنزع عنهما الزعامة والرئاسة الدينية التي كانت لهما، إحقاقاً للحق، وسعياً لرواج العلم وأزدهاره!

«السيد علي البهشتي» يرفض التصدي للمرجعية

وهذا «السيد علي الحسيني البهشتي» العالم العامل والفقير المتبحر والمجتهد المطلق، والزاهد العابد، الذي كان يذهب بعض أهل الخبرة إلى أنه الأعلم في «النجف الأشرف»، وقد توجّهت إليه الأنظار بعد وفاة «السيد الخوئي»^{رحمته}، وكان المرتقب أن يكون هو التالي له في المرجعية، ولا سيما أنه كان موضع ثقته، وكان يحيل عليه الاستفتاءات التي ترده، وقد ذكر «السيد مهدي الخرسان»: أن «السيد البهشتي» لما صحب «السيد أبو القاسم الخوئي»^{رحمته} في سفره إلى «لندن» للعلاج عام ١٩٩٠، أثنى عليه ثناءً جميلاً، وأطراه إطراءً جليلاً لم أكن أتصوّر أن يقوله في حقّ أحدٍ قط!

لكن «السيد البهشتي»^{رحمته} أبى ذلك كلّه ورفض المرجعية، وقام بإرجاع أرحامه إلى زميله ورفيق دربه في الحوزة، الذي خبر علمه وتقواه عن قرب: «السيد علي السيستاني».

(١) (جرعه اي از دريا) مقالة لـ «السيد موسى شبير الزنجاني» ص ٥٤١.

«الميرزا جواد التبريزي» يتحين فرصة للتخلص من المرجعية

وهذا «الميرزا جواد التبريزي» رحمته الله واجه مرّةً ضغوطاً أمنية وسياسية شديدة، إثر امتناعه عن إجابة طلب السلطة زيارة الحاكم حين قدم إلى «قم» للمرة الأولى بعد تولية الأمر، وعندما زادت الضغوط وبلغت التهديد والوعيد، قال: إنني لست في وَّارد معارضة النظام ومحاربتة، ولا بصدد موقف معيّن في رفضه وعدائه، إنني أشعر أن تكليفاً شرعياً يتوجّه إليّ بحفظ مقام المرجعية وموقعها في الأمة والحوزة، وقد شخصّصت أن قيامي بهذه الزيارة يهتك هذا الموقع ويضعفه، ويجعل المرجعية غير ذات شأن وبال، سواء في أعين الطلبة أو عامة الناس. والآن، أنا لا أملك من مقومات الرئاسة والزعامة (قنواتها وسبلها وأدواتها) إلّا درسي وهذا المكتب، فإذا رأيتم أن أعطلّ الدرس وأغلق المكتب، وَجَدْتُ عذراً شرعياً يعفيني من هذه المسؤولية التي تُسهد ليبي وتقضّ مضجعي! وسأقوم بالهجرة والأنعزال عن الحوزة والناس، والتفرُّغ لعباداتي! (وعرض أنتقاله إلى بستان يقع في الجوار، في أطراف مدينة «قم»، في قرية تسمى «فوردو»).

هكذا يرى العالم الرّبّاني المرجعية وينظر إلى الرئاسة، ويُنزل الزعامة الدينيّة: مسؤولية جاءتة رغماً، وحملٌ أُلقي عليه مكرهاً، وعبءٌ يُثقل كاهله وينوء به ظهره، وإن مثّلت شيئاً من الجاه والمقام، فهو شرف العلم والفقه والفقاهة، ثم عظمة خدمة الناس في أشرف مقاصدهم وحوائجهم أي تعريفهم وتبصيرهم والربط على قلوبهم بالعقائد الحقّة، وبيان الحلال والحرام وإرشادهم إلى أحكام دينهم، أما اعتبارات الدنيا، فهي بلاء وأمتحان يتحّين العالم العادل الفرصة للتخلّص والفكّك منها.

وعندما رأى القوم منه هذا الصدق والإخلاص بعد تلك الممانعة والصلابة، وفهموا سرّ موقفه وحقيقة قصده ومراده، ثم طبيعة مواجهته وأين عساها أن تبلغ به وبهم، وقد كانوا يراهنون - من منطلقاتهم - أنه يمكن أن يخضع حرصاً على مقامه وزعامته وخوفاً أن يطالها ما يزري بها (وقد وَقَعَ بعض بطانة «الشيخ» وحاشيته في هذا الخوف، فكانت ضغوطهم لا تقلُّ عن ضغوط الدولة، خوفاً من الآثار السلبية لهذا الموقف على مرجعية «الشيخ» رحمته الله، وقد عاصرت الحادثة ووَاكَبَتْها وشهدت ما فعلوا!...)...

«الشيخ الوحيد الخراساني» يكرر رفض التصدي للمرجعية

وهذا «الشيخ حسين الوحيد الخراساني» دام ظله، صاحب الكرسي الأرفع والدرس الأكبر في حوزة «قم»، كان - بلا أدنى شك وريب - منذ أمد بعيد، في مظانّ الأعلمية، وأهلوية المرجعية، والدائرة الأولى التي يشير إليها جملة من أهل الفضل والخبرة... وقد كان هنولاء، وفيهم فحول الحوزة، يصترّون عليه ويلحّون أن ينبري لهذا الدور ويتصدّى للمرجعية، ولا سيما عند رحيل أحد المراجع العظام من الطبقة السابقة التي تلاحقها الأجل المحتوم واحداً بعد آخر، من «السيد أحمد الخونساري» إلى «السيد الخوئي» وهكذا الذين تلوه... وهو لا يستجيب لهم ولا ينزل على رأيهم، وفيهم من أخذته الحيرة وألجأته الحاجة الفعلية إلى التقليد من وجهاء "البازار" في «طهران»، وأعيان «قم» وصلحاء «مشهد» و«شيراز»، وغيرها من مدن «إيران»، وكذا بعض البلاد الأخرى كـ «الكويت»، مستعيناً بلطائف الأعدار، ليمضي في شأنه من التدريس وتهذيب النفس.

حتى أعلنت "جامعة مدرسي الحوزة العلمية في قم"، وهي لجنة تتبع الحكومة الإيرانية، أسم «الشيخ الوحيد» في عداد آخرين رشحتهم للمرجعية، في قضية خطيرة أعقبت وفاة «السيد الخميني» لا يسعها هذا الكتاب... ينقل «الشيخ محمد إسماعيل» نجل ساحتة، أن «والده» أمر عندها أن نتوجّه إلى «شيراز»، ليقضي ليلة كاملة في العبادة والتهجد في حرم «السيد علاء الدين حسين»، وهو من أولاد «الأئمة الأطهار» عليه السلام، الذين يقصد الزوّار مقامه من مسافات وبلاد بعيدة، بنية المبيت في حرمه، وغالباً ما يعودون بقضاء حوائجهم وتحقيق مرادهم ونجح سؤالهم... وفي صبيحة اليوم التالي، طلب «الشيخ» أن نتوجّه إلى «مشهد»، وهناك أحياناً ليلة أخرى في الأعمال والعبادات في حرم «ثامن الحجج» عليه السلام، وعندما عاد إلى «قم»، أعلن أنه يرفض التصدي للمرجعية!

بعد فترة من هذا الموقف، عاد «الشيخ الوحيد» وأعلن مرجعيته ونشر رسالته وأفتح مكتباً لإدارة شؤون المرجعية! وذلك بعد أن جاء شخص (لم يحدد الناقل «الشيخ محمد إسماعيل» من هو ولا كيف نقل أمر «المولى» عليه السلام، عن رؤياً أو مكاشفة أم مشاهدة مباشرة؟) وقال: «صاحب الأمر» عليه السلام أمر وقال: "قولوا للوحيد أن يتصدى للمرجعية!"

وإن فاتني كثير من شواهد العدالة والنزاهة والترفع في سيرة علمائنا الأعلام، فلن أسمح لنفسي أن أغفل عن ملحمة شهداء «آل الحكيم» رضوان الله عليهم، الذين تقدّموا على مذهب العدالة والتقوى والنزاهة والأستقلالية، والإباء والحرية، يحملون أنفة أجدادهم الكرام وإباء بيتهم الطاهر، حتى قضوا شهداء... لا لشيء، إلا لرفضهم المشاركة في مؤتمر جمع فيه النظام الصدامي شرذمة من وُحَّاظ السلاطين وعلماء البلاط من شتى المناطق والبلاد، أراد منه إسباغ المشروعية على حربه «إيران»! فرفض العدول الأتقياء المشاركة.

يسرد «السيد حسين الحكيم» بعض تفاصيل المأساة قائلاً:

يقول المرحوم «آية الله السيد محمد حسين الحكيم» الذي كان معتقلاً في زنزانة في مديرية الأمن في «بغداد»: أقتادوني في اليوم السادس من شعبان عام ١٤٠٣هـ، معصوب العينين، ثم أنزلوني في قبو، أوقفوني مقيّداً في زاوية، ثم أزالوا العصا ومكّنوني من الرؤية، ولاحظت عدداً من المسلّحين آتخذوا مواقع ووضعوا الأستعداد لإطلاق النار. ثم في لحظة أنزلوا «السيد عبدالصاحب الحكيم نجل السيد محسن الحكيم»... وعندما بلغ وسط القبو، أطلقوا الرصاص عليه فتكّوم جسده على الأرض ودمه ينزف من كلّ مكان من جسده. ثم أنزلوا أخاه «السيد علاء الدين»، وكان محني الظهر لكثرة ما تعرّض له وعاناه من تعذيب، وعندما بلغ وسط القبو، أطلقوا عليه الرصاص فسقط على جسد أخيه.

ولهول الفاجعة أغمي على «السيد»... ولما ينقض المشهد بعد!

في تلك الليلة أيضاً وفي نفس الظروف أعدم أخوهما «السيد محمد حسين»، وأعدم أيضاً ولداً «السيد يوسف الحكيم»: «السيد كمال الدين» و«السيد عبدالوهاب»، وأعدم أيضاً «السيد أحمد نجل السيد محمد رضا نجل السيد محسن الحكيم».

كلُّ هذا وأمثاله من صور التعذيب والتنكيل في المعتقلات التي طالت رجال الحوزة من هذه الأسرة العلمية، كان لتمسكهم بالأصالة وتقيّدتهم بالأحكام والتزامهم التقوى، وعدم أستعدادهم للعبث بالدين واللعب بأحكامه! لم يحملوا سلاحاً ولا أسسوا منظمات وأحزاباً، ولا أنخرطوا في معارضة ولا نهضوا بثورة، وما أرادوا إسقاط النظام أو إصلاحه... إنما أبوا أن يتخلّوا عن عدالتهم، ورفضوا بيع دينهم بدنياهم.

وإنما جئت على سيرة المعاصرين من العلماء الأعلام والمراجع العظام، وذكرت طرفاً من الزهد الذي يكتنف مسيرتهم، والتعالى على الدنيا - بشتى صورها - الذي يحكم حركتهم، وأتيت على صور من النأي والعزوف الذي يعيشونه تجاه المرجعية، وكيف يتعاطون مع الزعامة والرئاسة، وإن كانت دينية إلهية، لم يسع أحد منهم إليها، ولا خطط لبلوغها، ولا حاول ولا زاول ولا طاوول... وذلك حذراً أو أستدراكاً لما قد يرد إن أنا سردت مواقف المتقدمين من عظمائنا، وهي حافلة بأضعاف مضاعفة، من القول إنها قصص غابرة وحالات دخلت في التاريخ ولم تعد موجودة في عصرنا! ذلك من فرط ما لوث الأدياء الأجواء، وأفسدوا الساحة بتهالكهم وتكالبهم، وسعيهم إلى المرجعية وطلبهم الرئاسة بأدوات مفرزة ووسائل قد يعف عنها أراذل السياسيين، وترفح عنها حتى التجار الاستغلاليين والكسبة المحتكرين، وأرباب أية مهنة تنطوي في طبعها الأولى على الطمع والجشع، ويشار إليها بالحرص والفساد، وأنعدام الأخلاق وفقد الأحاسيس!

وإلا فإن سيرة المتقدمين من علمائنا الأبرار حافلة بأضعاف مضاعفة من هذه الأنوار... ولكنني - على أية حال - لن أسمح لدعاياتهم والأجواء التي خلقوها أن تدفعني لأضيق هذا الحق، وأتجاوز هذا الموضوع حتى أمر على سيرة أحدهم، وهو «الشيخ الأعظم» رحمته الله، أقتبسها من مجموع ما تناولته المصادر التي ترجمت له رحمته الله:

كانت الزعامة العلمية الحوزوية والمرجعية الدينية قد اجتمعت وتحققت في فقيه العصر «الشيخ موسى كاشف الغطاء» وبقيت فيه حتى سنة وفاته ١٢٥٦. ثم استقل من بعده ونهض بها أخوه الفقيه الكبير «الشيخ حسن» صاحب (أنوار الفقاهة)، إلى أن أجاب دعوة ربه الكريم. ثم أنتقلت الزعامة إلى فقيه الطائفة وأعلم عصره «الشيخ محمد حسن» صاحب (الجواهر) أعلى الله مقامه من عام ١٢٦٢ إلى عام ١٢٦٦، وهي سنة وفاته، وكان لما نزل به مرضه الأخير، وبدأت تظهر عليه بوادر الوفاة وعلامات الرحيل، وعلم رجال الحوزة من أصحاب «الشيخ» وتلاميذه العاملين في حاشيته، أنه سينتقل إلى الرفيق الأعلى... غلبهم هاجس مستقبل الأمة فتبقى بلا مرجع تقلده، والقلق على الحوزة العلمية بلا زعيم يدير شؤونها ويدبر أمرها.

فقلّبوا الأمر بينهم وتفكّروا فيه، حتى أنفقت كلمتهم، واجتمعت آراؤهم على نجل «الشيخ»، أي «الفقيه الشيخ عبدالحسين الجواهري» رحمته الله، إذ لم يجدوا أعلم ولا خيراً منه، فقد كان يجمع مؤهلات الزعامة علماً وورعاً، وحنكة وإدارة. لكنهم لم يبتئوا في الأمر ويحسموه بالإعلان، إذ كلُّ ما يملكونه هو ترشيحه إلى «الشيخ» وهو على قيد الحياة بعد!... فلما سئل رحمته الله عن الأمر، أمر بأن تشكّل لجنة علمية، تجري بين أعضائها بحوث علمية معمّقة في المسائل الفقهية والأصولية التي كانت محور الأجتهد والأستنباط، ومن أجواء الحوار والمساجلات العلميّة، يتبيّن الأعلّم، وينكشف الأفقه ويظهر الأوّلَى بالزعامة والمرجيّة.

أنتخب القوم لفيماً من العلماء الأعلام للمشاركة في تلك اللجنة، فأجتمعوا فيها، عدا «الشيخ الأنصاري» لم يكن من الحاضرين، وأخذوا في البحث، وعرض كلُّ أستدلّاله ورأيه في فروع فقهية عويصة ومسائل علميّة عميقة.

وإن كان ظاهر هذه اللجنة العلمية، هو البحث العلمي وكشف الأعلّم، إلّا أن جماعة كانت تبطن قراراً مسبقاً هو ترشيح نجل «الشيخ» للزعامة والرئاسة من بعد «أبيه»، ولعمري، هذا هو شأن وحال أغلب، إن لم يكن كلُّ، اللجان والهيئات التنظيمية بمختلف أشكالها وسائر مسمّياتها، هناك بواطن وخفايا، وخطط وتكتيكات، وصفقات ومبايعات، تأخذها بعيداً عن الأغراض المعلنة لتشكيلها.

وكان «الشيخ» رحمته الله بألمعيته ووعيه، وذهنه الوقاد وبصيرته، ثم بطهارة نفسه وسموّ روحانيته، علم أو قرأ وأستظهر ما أضمره القوم، وكأنه أطلع على حقيقة قصدهم. ولكنه لم يتدخّل في أمر اللجنة، ولم يتكلم بشيء يخالف آراءهم (ولعلّ ذلك منه رحمته الله كان حذر لجوئهم إلى بدائل، وتدبيرهم ما يستدرّك الحال، إن تبين لهم فشل هذا المسعى، فتركهم في وهم نجاحهم حتى اللحظة الأخيرة، وقد فاتت الفرصة لأي تدبير جديد!). إلى أن قرب أوّان رحيله رحمته الله وصار في الأحتضار، والقوم يحسبون أن «الشيخ» سوف لن يفضل ولن يقدّم على نجله في الزعامة والمرجيّة أحداً، ولن يرضي عنه بدلاً.

وإذا بـ «الشيخ» يسأل أعضاء اللجنة عن «ملا مرتضى»؟ ثم يأمرهم: عليّ به.

طرق أسباع القوم أسم «ملا مرتضى» فأسقط في أيديهم، لأنهم علموا إرادة «الشيخ». حاول القوم بشتى الطرق والوسائل إقناع «الشيخ» بترشيح ولده من بعده، فلم تنتج مساعيهم ولم تغلح، وكان يُبَيِّنُ كالجبل الراسخ لا تحركه العواصف، ولا تميل به العواطف، فلم ير القوم بداً إلَّا أن يُبلغوا «ملا مرتضى» برغبة «الشيخ» لقاؤه.

عندها ذهبوا يسألون عن «ملا مرتضى»، فأخبروا أنه إما أن يكون في «الحرم العلوي»، أو في «مسجد السهلة»، وقد ذهب هناك يدعو الله لشفاء «الشيخ» صاحب (الجواهر). فلما ظفروا به وأدخلوه على «الشيخ»، سلّم «ملا مرتضى» على الحَضَار، وخصَّ «الشيخ» بالتحية، فردَّ «الشيخ» عليه الجواب وهو فرح مبتهج لمراه، منبسط منشرح من لُقياه، ثم قرَّبه إليه وأدناه حتى أجلسه عنده وهو مسجى على فراش الموت، فأخذ يده ووضعا على صدره قائلاً بلهجة ملؤها اليقين: الآن طاب لي الموت، الآن ساغ لي الرحيل.

ثم خاطب الحضور حوله وقال: هذا مرجعكم من بعدي. ثم عقب كلامه مخاطباً «الشيخ الأنصاري»: قلل من احتياطاتك يا «الشيخ»، فإن الشريعة سمحة سهلة. وقد كان «الشيخ الأنصاري» كثير الاحتياط في المسائل الشرعية.

انتقل «الشيخ محمد حسن النجفي» المعروف بـ «الشيخ الجواهري» إلى الرفيق الأعلى، وورد ضيفاً على مولاه الكريم، وهو يحمل تلك الروحية الطاهرة، والنفسية السليمة، يرفل بالعدالة والنزاهة التي ترفعت به عن الميول والأهواء، فأدَّى ما كان عليه من الأمانة الإلهية، إلى صاحبها ومن يليق بها حسب وظيفته الشرعية وتشخيصه للأعلم الأعدل، دون محاباة لأهل وولد وقرابة، ولا إرضاء لحاشية وأعوان وبطانة.

لم يغلبه الطبع البشري، بل قُل الشيطاني، الميال إلى الجاه والشهرة، وحبِّ الرئاسة والزعامة والإمرة، التي يفدي بعضهم في سبيل بلوغها الأعرَّ، ويتلف في طريق الحصول عليها الأعلى والأنفس، وتراه يتنازع عليها ويحارب في سبيلها ويقاوم بشراسة وضراوة، ولعلَّه أراق الدماء وقتل الأنفس المحترمة لأجلها! ثم يعمل كلَّ جهده لعدَم خروجها من ذرئته، وإبقائها في ورثته، وأن يتداولها الأولاد ويتعاقب عليها الصبيان، وإن لعبوا بها وتلقَّفوها تلقَّف الكرة!

ولا يظنن أحدٌ في هذه الممارسة - التي أقدم عليها «الشيخ» الأجل - السهولة واليسر، ويحسب الأمر هيئناً عادياً يجاري السجّية ووافق الطبع، فإن هناك (من «العلماء» الأذعياء، ناهيك بالحكام الظلمة وسلاطين الجور) من يُهْلِك الحِث والنسل وهو ينادي: "الإمارة ولو على حجارة"، فيقلب عاليها سافلها، تمسكاً بالرئاسة وتهالكاً عليها، ويحتال بها شاء الشيطان من حيل ومكائد ليبقيها في نسله وعقبه، أو في جماعته وحزبه! ولعلّ الخطب يطال - أحياناً - بعض العلماء الحقيقيين (لا الأذعياء المزيفين)، فيسقط أحدهم في هذا الاختبار ولا ينجح... فإن الأمر عسير والخطب مشكل وعويص، و"آخر ما يخرج من قلوب الصّدّيقين"، وهو مما لا يكون إلّا في الأوحدي من العلماء الأبرار في كلّ عصر وزمان، من أمثال هذين العَلَمَين الرفيعين: «الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري» و«الشيخ مرتضى الأنصاري الأعظم».

لم يكتفِ «الشيخ الأعظم» بهذا الترشيح ولم يقنع بتزكية أستاذه وهو أعلم أهل زمانه، كما لم يؤخذ بفرحة عامة المؤمنين ونشوتهم من هذا الأداء الروحاني والخلق الإلهي والترقُّع والعزوف عن الرئاسة الذي لا تراه إلّا في حوزات الشيعة ورجالاتها... لم يقبل هذا الترشيح، وأبى أن يتسلّم مقاليد الزعامة المرجعية!

لقد رفض «الشيخ» هذا العرض الذي يسيل له لعاب كثيرين ولم يقبل المرجعية!... ردّاً على العلماء وأهل الخبرة بأنه ليس أهلاً لهذا الدور ولا يحقُّ له التصدّي لهذا المقام! ولم يقل ذلك تواضعاً ولا - بطبيعة الحال - تهرباً من المسؤولية، فقد وافقت الحوزة كلّها على تشخيص زعيمها الراحل، وهو الخبير العارف الذي لا يسمح بأن يطال هذا الأمر الخطير للفضول والعبث، ويجعله سلعة للمجاملة وميداناً للمحاباة، فألقت إلى «الشيخ الأنصاري» القيادة، إما تبعاً لأستاذه العظيم، أو عن علم مباشر بأهليته، فلم يكن مقامه العلمي وحاله في التقوى والعدالة خافية على أحد، بل كان ذكره على كلّ لسان، وشهرته في تفوّقه على أقرانه من أعلام عصره علماً عملاً وزهداً وورعاً تطبق الآفاق.

لكن «الشيخ الأنصاري» ردّاً - ببساطة - دعوتهم مرتكزاً على احتمال أن هناك من هو أعلم منه، فيجب تقليد ذاك الأعلّم!

أزداد العجب من سماع كلمته، فمن عساه يكون أعلم من «الشيخ الأنصاري»؟ لقد تبين أن توقّف «الشيخ الأعظم» في أعلمية نفسه يعود إلى زميل له في الدراسة، حين الحضور على «شريف العلماء» في «كربلاء»، هو «سعيد العلماء المازندراني»، كان «الشيخ» يراه أكثر قدرة منه في التقاط المطالب العلمية، وأعمق إدراكاً وفهماً لها... لذا أمتنع عن قبول المرجعية، وقام بمراسلة «سعيد العلماء المازندراني» وشرح له الأمر، ودعاه للقدوم إلى «النجف» وتسلّم هذا المقام الخطير والتصدّي له.

ولا يقف الألق ونكران الذات وسمو الروح هنا، ولا ينحصر في نادرة زمانه وأوحديّ دهره: «الشيخ الأعظم»، بل كان ذلك حال قرينه وزميله «الملا سعيد العلماء المازندراني»، الذي أجابه بأن الأمر كما يقول، فهو أعلم منه! لكنه لما فارق الحوزة وأنقطع عن ميادين البحث العلمي وأنفصل عن أدوات صقل الملكة وآلية نموّها، منشغلاً بالدعوة والتبليغ والقضايا الحسبية، وتولي أمور الناس والقضاء والفصل بينهم، فقد شيئاً من قدرته وتفوّقه، ما يجعل «الشيخ الأنصاري» اليوم هو الأعلم، فلا سبيل إلّا القول بمرجعيتّه!

لما وصل جواب «سعيد العلماء المازندراني» وردّه إلى «الشيخ الأعظم»، لم يبق أمامه وجّهٌ لأنصراف والإعراض، ولم يكن له بدٌّ من الإذعان والقبول والأمثال، والنهوض بالمسؤولية... بكى بكاءً شديداً، وتوجّه إلى حرم «أمير المؤمنين» عليه السلام وتوسّل إليه أن يعينه على هذا الأمر الخطير، وأن يأخذ بيده في حفظ الأمانة وأدائها.

نقل نائب سادن الروضة الحيدرية المطهرة أنه في ليلة من الليالي، حسب عادته، دخل الحضرة المطهّرة قبل الفجر لإنارة مصابيح الحرم، وإذا به يسمع بكاءً وعويلاً من جانب يسار الضريح الشريف، من طرف الرجلين، فتعجّب المرحوم «السيد الرفيعي» من هذا البكاء، فليس هذا وقت تشرف الزوّار، ومن عساه أن يسبقه في هذا الظلام؟ جاء السادن يتحرّى ويستطلع، فرأى «الشيخ الأنصاري» واضعاً وجهه على الضريح المقدس، وهو يخاطب «الإمام» عليه السلام باللهجة الدارجة، وهو يبكي بكاءً الثكلى ويقول ما مضمونه: سيدي «أبا الحسن»، مولاي «أمير المؤمنين» إن الموقف خطير والحمل ثقيل، أرجوك أن تحفظني من الزلل، وإلّا هزمت وخسرت المعركة وفشلت في هذه المسؤولية.

هكذا أصبح «الشيخ» زعيماً دينياً أُلقت إليه الرئاسة والمرجعية مقاليدها من عام ١٢٦٦ حتى عام ١٢٨١، سنة وفاته، وكان متفرداً وحيداً فيها، قلدته الطائفة الإمامية من شرق البلاد وغربها، والحقوق الشرعية من أخماس وزكوات تجبى إليه وترد عليه من سائر الأصقاع الشيعية، ولا سيما من «إيران»، وبلاد «باكو» و«القفقاز» و«نخجوان» و«إيروان» و«لنكران» و«ساليان» قبل قضاء الشيوعية على هذه البلاد وسلبها من «إيران»، وكانت ثرية بمعادنها وغاباتها ومياها ومزارعها وصناعاتها اليدوية، وكانت تطفح بآبار النفط. بالإضافة إلى الهبات والهدايا التي كانت تقدّم عادة للمراجع العظام، وعلى رأسهم «الشيخ الأنصاري»، كانت تلك الحقوق الشرعية، وهذه الهدايا الثمينة تأتي «الشيخ»، فيودعها ركناً من زوايا البيت، يطرحها هناك، إذ لم تكن في عصره خزائن حديدية ولا مصارف تودع الأموال فيها، وليس عند «الشيخ» من يخاف منه سرقته ونهبها.

كانت الأموال توزّع على طلبة العلم والمستحقين من ذوي الحاجات كلما وردت بين حين وآخر، يقدّمها بكل أبوة وعطف وحنان، من غير منّة ولا أمتهان، وبمنتهى العدل والمساواة والإنصاف. فقد كان الطالب، أو الفقير المحتاج، يأتي عند «الشيخ» فيأخذ من تلك الأموال الطريجة، مقدار ما يقضي به حاجته وعوزة، ويسدّ به خلّته من ضروريات المعيشة وأسبابها، حذراً من تبعات إضافة تبقى عنده، فيحاسب عليها يوم القيامة. وكان «الشيخ» يصرف الزائد منها في سبل الخير والمشاريع العامة كبناء المساجد والمدارس، وتشبيد الجسور، وترويج العزاب، وتجهيز الموتى من فقراء المسلمين، وفك الأسرى منهم، وعتق العبيد والإماء، وما شابه هذه الأمور.

ومن عجائب «الشيخ» وخصائصه التي تميّز بها وأنفرد، والتي لا يعزوها أهل العلم وأرباب المعرفة إلى محض عالي همته وراجح عقله ووافر حكمته، ونبوغه ومراسه، سواء في العلم والفن، أو في الإدارة والتدبير، بل يرونها عطاء كرامة إلهية وعناية خاصة أدركته من الناحية المقدّسة، لفرط سمو روحه وبلوغه المأمول في المعنويات، ما أورثه عدالة وتقوى وإخلاصاً نادراً، فيعدّون قدراته شاهداً على ذلك وأمانة على وقوعه موقع الرضا من «إمام زمانه» عليه السلام، الذي سدّده وأعاناه وأقدّره على هذه الطاقات...

هكذا ظهرت منه قدرة خارقة على تنوع الأنشطة وتكثر الفعاليات وتعدّد نطاقات العطاء، والجمع بين ما يظهر وكأنه أضداد...

فهذا الذي بلغ في العلم ما مكّنه من تأليف (المكاسب) في الفقه والرسائل) في الأصول، فغدت أعماله الخالدة وكتبه النفيسة متوناً تدريسيّة متفرّدة في بابها، منذ أن سطرها براعه الملكوتي حتى يومنا هذا، وستبقى للأمة في قادم أجيالها، ما دامت الأصالة وبقيت الفقاهاة وأستمرت الجودة وظلّ الإتقان، والفظاحل والعلماء عُكّف على نتاج لم يسبق الأوائل إلى مثله، ودان الأواخر لجودته وغدوا عيالاً عليه، وكلُّ من جاء بعده، فمن علمه أستفاد، ومن بحر فيضه أغترف... تجده رحمه الله، ينصرف من رفيع مقامه هذا، إلى تدريس طالب مبتدئ في تحصيل العلم من السادة شرفهم الله، كلّف أحدهم بتولي تدريسه، فأعترز لأنشغاله، فقام هو بتدريسه المقدمات، لأنه لم يملك ردّ "سيّد" من ذرية «رسول الله» ﷺ! كما تراه، وهو صاحب الكرسي الأرفع في الفقه والأصول، يغوص في دقائق تورث الحيرة من عمقها، ويلتقط إشارات يذهل الفكر عن الإحاطة بها، ويبدع بإفاضات تسلب الألباب وتبه العقول... تجده يداوم على قراءة وترديد آيات (ألفية ابن مالك)، فيكررها كلّما سنح له فراغ، عن ظهر قلب، كي لا ينساها، لييقن متمكناً من لغته متفوّقاً فيها!

كان يحضر درس «الشيخ» أكثر من ألف طالب علم مجدّد، صار فيهم الأعلام والفظاحل، وكان يعنى بهم عناية فائقة، ويفيض عليهم من معين «أهل البيت» عليهم السلام الزلال ونبعهم الصافي، فبرز من درسه العالي أكثر من خمسمئة مجتهد مسلم الاجتهاد، أصبحوا أفذاذاً أزدان بهم الدهر وأفتخر بهم عصرهم، ملأت أعمالهم العلميّة الآفاق، وانتشر فضلهم في الأصقاع، وكان «الشيخ الأعظم» يملي على هؤلاء الفحول الفقه والأصول، ويحقق لهم غوامض مسائلها، ويكشف لهم دقائق رموزها وأسرارها.

إن هذا الذي تراه شيخاً مدرّساً في الحوزة، حاملاً ثقليها وعبئها على ظهره، وهو يفيض على طلبته كالسيل، ثم ممارساً الإفتاء، فيقضي الساعات بعد التحضير هناك، في تتبّع الأدلّة هنا وأستقصاء المصادر وتقليب الأمر على جميع الوجوه لبلوغ الحقّ الذي أراده الشارع المقدّس، فتخال أن لا عمل له سوى هذا!...

لم يكن يقصّر أو يتباطأ في برامج العبادية والتزاماته السلوكية، حتى يحسب من يرى عبادته وخشوعه وخوفه وتراجف أعضائه من خشية الله، وزهده وقناعته بالقليل من حطام الدنيا، وجشِب مأكله، وخشن ملبسه، أنه درويش عابدٌ ناسك، قد فرغ نفسه لهذه الرياضات الروحية والمجاهدات النفسية والتربية الأخلاقية، لا يشغله عنها شيء! كان مكباً على النوافل والمستحبات والأدعية والزيارات كأن ليس له شغل سواها، حتى الزيارات المستحبة (كزيارات «سيد الشهداء» ﷺ في النصف من شعبان والأربعين وغيرها)، لم تكن تلك المواقف العظيمة والمشاهد الشريفة تخلو منه، ولا كان ليفرط فيها، فلا يفوته أن يغترف من تلك الكنوز ما شاء لتربيته ورياضته، وتهذيب نفسه وتركيبته، سواء في سني تحصيله وتدريبه، أو بعد تصديه للزعامة والمرجعية.

ولعمري، إذا كان العلم والأجتهاد والفقاهة "ملكة" يشعر بها من تعرض له ويتحسسها من تنزل به، ثم تأتي الشواهد عليها من ممارساته العلمية وأستنباطاته وقدرته على فهم الأدلة ومعالجتها، فالعدالة كذلك، وإذا كانت لها شواهد وأمارات، في نفس من يتمتع بها، أو في ما يلتقطه من يريد الحكم بها على غيره، فنحن أمام سيرة تطأطأ لها الرؤوس تعظيماً وإكباراً، جعلت من قول «أمير المؤمنين» ﷺ: "ألا وإن إمامكم قد أكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرُونَ على ذلك، ولكن أعينوني بوزع وأجتهاد، وعفة وسداد" ^(١)، نبراساً للاقتداء والعمل، لا عذراً للعجز والتخلف.

فهذه زوجة «الشيخ» تشكو الفقر والعوز، وتوسّط أحد طلابه المقربين أن يشفع في زيادة ما قرّره وعيّنّه من حصّة وسهم لمصاريف بيته، فإنه لا يفي بالحاجة، فتوسّط الرجل وطلب إلى «الشيخ» أن يوسّع شيئاً على بيته وعياله. فلم يردّ «الشيخ» عليه وأكتفى بالصمت، فغلب الشفيغ الحياء، فالتزم هو أيضاً بالصمت!

لكن «الشيخ» لما عاد إلى داره، عمد إلى أمر غريب! فقد طلب من زوجته أن تغسل ثوبه، وأن تأتيه بالغسالة القدرة، الملوثة بالأدران والأتربة وما يعلق بالثوب من أذى الطريق والأستعمال، فلما جاءت بالوعاء وفيه الغسالة، طلب إليها أن تتناولها!

(١) (نهج البلاغة) لـ «الشيخ الشريف الرضي» (تحقيق «صباحي الصالح») ص ٤١٧.

فتعجّبت وقالت: كيف لي بشرب هذا الماء الملوّث، وكلُّ نفس تشمئز منه وكلُّ طبع ينفر؟ فقال لها «الشيخ»: إن هذه الأموال المقدسة عندي هي كهذه الأوساخ لي ولك، لأنها حقٌّ للفقراء والمحتاجين، لا يسوغ لي أن أتصرّف فيها أكثر مما قررت لكم، أنتم والفقراء في هذا الفيء على حدّ سواء لا ميزة لكم عليهم ولا فضل.

وفي مرّة أهداه أحد مقلّديه عباءة شتوية ثمينة، فريدة في نوعها نسيجاً ولوناً وحياسة، وبطانتها من الفراء، تعين على طقس «النجف» وبردها الصحراوي الجاف الذي يمشُّ العظم!... فما كان من «الشيخ» إلّا أن باعها، وأشترى بثمنها أربعة عشرة عباءة، فرّقها بين طلبته المحتاجين، وعاد هو إلى عباءته المهترئة!

وإذا كان ثمن عباءة مما يمكن أن يزهّد فيه، ويُقدّر عليه في جهاد النفس، فإن قصّة أخرى، تحكي أن ثرياً من مقلّدي «الشيخ» قدّم له مبلغاً من خالص ماله، ليشتري بها داراً يسكنها، تريجه من عناء الإيجار والتنقل في كلّ عام من مكان إلى آخر، وسافر الرجل لأداء الحج، فما كان من «الشيخ» إلّا أن صرف المبلغ في بناء مسجد في محلّة الحويش الصغير (إحدى أحياء «النجف»)، وما يزال المسجد مشيداً عامراً بإقامة الصلوات اليومية، وبحلقات درس وبحث المراجع العظام، وكذا بإقامة المجالس الحسينية أيام عاشوراء، ويسمّى في زماننا بـ «مسجد الترك»، لأن الثرك هم الذين توالوا على إقامة المآتم الحسينية فيه وأختصوا بذلك منذ عهد بعيد. ثم لما عاد الثريُّ الباذل من «مكة المكرمة» سأل «الشيخ» عن الدار؟ فقال: نعم، أشتريت، فجاء به وأراه المسجد! فكأنه أعترض وقال: يا مولاي إنما قدّمت المبلغ لشراء دار لك تسكنها، لا لتشييد مسجد! فأجاب «الشيخ»: وأية دار أحسن من هذه؟ يعبد الله عزّ وجلّ فيها وتقام شعائره، ونحن عما قليل نمضي ونترك الدنيا بدورها وقصورها، لكن هذا المسجد باق وثابت، لا ينتقل ولا يوهب، ولا يباع ولا يشتري... فنسّر الرجل وأستبشر، وأزداد إيماناً بـ «الشيخ» وإعجاباً.

والحق أن سيرة «الشيخ الأعظم» وما بلغه في المرتبة الروحية يفتقر إلى كتب ومؤلفات خاصّة تتبّع بعد سيرته العطرة، أقوال الأعلام فيه، وشهاداتهم التي لا تصدر جزافاً ولا تكون إلّا عن حسّ وعلم، ثم لما يرون من ضرورة في بيانها وإذاعتها! من قبيل:

ذكر «الشيخ محمد حسن المامقاني»: أن «الشيخ الأنصاري» قضى صلاة عمره ثلاث مرات! وقال «الشيخ علي الكني»: «إني عاصرت «الشيخ مرتضى الأنصاري» ثلاثين سنة في «كربلاء»، ولم يكن لـ «الشيخ الأنصاري» مما يملك من الأثاث إلا عمامة يفرشها ليلاً فراشاً له في الصيف، ويعتم بها إذا خرج لحوائجه.

ولما توفي «الشيخ» ﷺ، صلى عليه «السيد علي الشوشتری» بوصية منه، ودفن في صحن «أميرالمؤمنين» ﷺ في الحجرة المتصلة بباب القبلة، بجوار عديله في الصلاح والزهد «الشيخ حسين نجف» ﷺ، وقبره معروف وعليه شباك. وكان وهو أكبر فقهاء عصره وأكثرهم تسليماً للأخماس وتحصيلاً للحقوق الشرعية، لا يملك حين وفاته إلا سبعة عشر تومانياً إيرانياً فقط لا غير، وبهذا المقدار كان في ذمته دين! حتى إن أقرباءه لم يستطيعوا أن يقيموا العزاء عليه، فقام رجل نجفي من أهل الخير والمجد بنفقة عياله وتكفل مصاريف الفاتحة التي أقيمت على روحه لستة أيام.

وأرخ وفاته بعض العلماء فأنشد:

رعاك الهدى أيها المرتضى * وقَلَّ بأني أقول رعاك
أقمت على باب صنو النبي * وجبريل قد حَطَّ فيه ثراك
فأصبحت باباً لعلم الوصي * وهل باب علم الوصي سواك
كأنك موسى على طوره * تناجى به الله لما دعاك
وليس كطورك طور الكليم * ووادي طوى منه وادي طواك
طوى الشرع من تاريخه * حوى الدين قبرك إذ قد حواك "

فسلام عليه يوم وُلد، ويوم توفي، ويوم يُبعث حياً. ^(١)

هكذا بلغ «الشيخ» وأستحق لقب «الأعظم»، وصار «المازندراني» سعيد العلماء، وأصبح ذاك «فخر المحققين» والآخر «سلطان العلماء»، و«حجة الإسلام» و«آية الله»، و«خلعت الألقاب وأنثرت الصفات... بالأفعال والأعمال والسير الحقيقية التي يتصاغر عندها حتى ذاك اللقب الكبير، فكأنه ما أوفاهم حقهم!

(١) أنظر: مقدمة (المكاسب) ص ١١٦، وص ١٣٦. ومصادر أخرى.

بينما الأدعياء المزيّفون اليوم يتبجّحون بهراء "سلطان التأليف" وجمعجة "المرجعية الناطقة" و"وهم" الحركية المجاهدة"، وهم غارقون في الجهل ومنغمسون في الدنيا (وكلُّ دُنياه حسب حاله ومرضه!)، يديرهم الشيطان الرجيم ويدبر أمرهم من قريب ومن بعيد، علموا بذلك أم لم يعلموا، فقد غدوا رأس حربة في حرب المذهب بأسم ترويجه، وخنجرًا مسمومًا يطعن الحوزة في ظهرها، بأسم المرجعية والزعامة الشعبية!

ومقارنة عابرة وسريعة بين هذه النماذج المتألّفة في سماء العقّة والطهر والنزاهة، المتربعة الشاخنة على قمم الورع والتقوى والعدالة... وبين الأدعياء المزيّفين كفيلة لتظهر لك أنك أمام شياطين وذئاب، لا وصية أستاذ يرقبون، ولا ترشيح أهل خبرة ينظرون، ولا تركية من أحد يسألون، قحموا الميدان وصعدوا أعلى سنام، دجلًا وتدليسًا ونصبًا وأحتيالًا، ثم جاء إعلام شيطاني تكفّل بتزيين كلِّ ذلك وتغطيته، وتسويقه على الساحة الإيمانية!

إنها سباع ضارية تركت البراري وهجرت القفار، لتسكن المدن وتدخل في الناس وتختلط بالبشر، وصارت تجول في الطرقات وبين البيوت، وتتوغّل في المحافل الاجتماعية والمنتديات، بل في المساجد والمدارس ومعاهد العلم والحلقات. والمأساة أن العوام ينخدعون بالهندام والشكل عن الحقيقة، ويأخذهم المظهر والصورة عن المخبر والسيرة... إنهم لا يرون مخالب وبرائن هذه السباع ولا الأنياب منها ولا سائل اللعاب، ولا يسمعون نباح الكلاب وضباح الثعالب وعواء الذئاب، وفي آذان العوام وقر عن قباع الخنازير ونخرة أنوفها، وزجاجة الضباع وجعرها!

وليس ما أصف به هؤلاء من السباب القبيح والشتيم المرفوض، إنما هو توصيف حالة وبيان واقع كما أسلفت، فإن الأدعياء يعلمون أن درجة تحصيلهم وربتتهم العلمية لا تسمح لهم بالتصدّي للإفتاء وتبؤء مقام المرجعية، وهم على يقين من أنفسهم بأنهم كاذبون في دعواهم ومنتحلون مدلسون، لا بضاعة تؤهلهم لدعواهم ولا سلعة يملكون لمزعمهم! وإلا لما حظروا - على سبيل المثال، لا الحصر من الشواهد - تسجيل دروسهم ومحاضراتهم العلميّة في "بحث الخارج"، الذي بدأوا يلقونه فور تصديهم للمرجعية، هكذا بين ليلة وضحاها، دون طي السطوح العالية تدريسيًا (وبعضهم دراسة وتحصيلًا!).

فكان البحث لأزمة المرجعية، لا العكس، بأن تكون المرجعية نتيجة طبيعية وعطاءً تلقائياً لدوام البحث وأمداده عشرات السنين!... فإذا كان لتحديد نوعية الطلاب الحضور في هذه الدروس دواع أمنية وضرورات تنظيمية، فلا يحضر الدرس إلا من أنتسب إليهم، فعرفهم وعرفوه، وسجّل اسمه وأستنسخ بطاقة شخصيته (وهذه إجراءات ما عرفتها حوزة ولا مارستها، إلا أنه يمكن تفهّمها، والتماس وجه لها)... فلماذا حُظِر تسجيل البحث (بآلات التسجيل)، ومنع نقل الدرس؟ لماذا لا تبتُّ "إفادات" و "إبداعات" هذا "البحر الزاخر"، عبر الإذاعة (هناك إذاعة للحوزة العلمية، وفضائيات يملكها آخرون) والإصرار على حرمان الطلاب منها؟ وحصّر المستفيدين في نطاق ضيق محدود، يعبُّ من ذلك "البحر"، وينهل من أجاجه، فلا يزداد إلا ظمأً ومرضاً؟!

إنهم ببساطة يخشون وقوع التسجيل، أو سماعه عند بثّه من قبل بعض الفضلاء والخبراء في العلوم الحوزوية، فتكون فضيحة تكشف عن جيفة، على ما قال الشاعر:

لا تكشفنَّ مغطاً * فلربّما كَشَفْتَ جيفه
ولربّ مستور بدا * كالطلب من تحت القطيفه

فالدرس والبحث خاؤ لا يحاكيه في الخواء إلا مُلقيه، والجريمة معلنة بلا أدنى حياء!

إن إطلاق الذئاب والكلاب والضباع والخنازير على هؤلاء الأدعياء الكاذبين المدّلسين، ليس فحشاً ولا بذاءة ولا شتماً نهى الدين عنه، فإنه ناهيك بما جاء في علم الأخلاق من توصيف حال الإنسان عند غلبة السبعيّة والبهيميّة، التي أشرنا إليها آنفاً، فإن القرآن الكريم - وهو أحسن الحديث - فعل ذلك في وصف «بلعم بن باعورا» الذي كان في حضرته اثنا عشر ألف محبرة يكتبون عنه، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقِصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٠١﴾﴾ (الأعراف)، وكذا شتم القرآن الكريم آخرين في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ (الجمعة).

وهذا " الحمار " وذاك " الكلب " هما من العلماء، لكنهما كانا علماء سوء... فكيف بأدعياء العلم ومنتحلي الصفة؟ إذا كان عالم السوء يستحق التمثيل بالكلب والحمار، فإذا عساه يستحق مَنْ يكذب في دعوى العلم ليمارس أقبح سوء؟ وهو الإفتاء بغير علم، والأفتراء على فقه «آل محمد» ﷺ والوضع والجعل في دين الله وشرعه؟ إنهم ليسوا علماء أصلاً، ولم يحملوا سيفراً ولا حتى كزّاساً وقرطاساً! لا تلقوا الأسم الأعظم يوماً، ولا تجلّ لهم العرش إذا رموا بأبصارهم نحو السماء مرّة (مما يقال إنه كان يعرض لـ «بلعم بن باعورا»!)!

إن ظاهرة المرجعيات المزيفة هذه، وأصحابها الذين تتلبّس بهم، لعلّها أكثر قبحاً وسوءاً من أية ممارسة دينية أنحرافية أخرى، من كفر وجحد وفسوق وعصيان! لأنها منبع أخطاء ومصدر ضلالات وأنحرافات، وهي تهدد أصل الدين وتطال نقاءه بل أساسه وبيضته، ذلك بعد قبح الزيف والتدليس الذي تحمله في ذاتها، فهي موهمة مغرّرة كما النفاق، مقابل الكفر البواح الذي يتجنّب ويحذره أي مؤمن.

إنهم يستخفون جماعة، بل يستحمقون فئة عريضة من الشباب الجاهل، يغرّرون بهم، كلُّ حسب ميوله ورغباته وما يستهويه، هذا بنوازع الغيرة والحماسة، وذاك بعناوين التنوير والحداثة، التي توارى حواء المدّعي وتدارى فقره العلمي وإفلاسه، وثالث يستميلونه بنبد التزمّت والبعد عن التعقيد، ويأخذونه إلى الإباحيّة والخلاعة... وهم جميعاً يخطّون في البعد عن الدين ويمضون في الأهواء، ويحققون للشيطان ما يريد.

دخل الأول بين الناس بابتسامة، خفيت عليهم صُفرة المراوغة فيها، وغاب عنهم المكر وتوارت الخديعة، فحسبوا بشراً وحُسن خلُق ودمائة طبع وكرامة، فراح السدّج يباهون بهندة الخصال ويفخرون بأن " مرجعهم " اليافع، يزور أعداءه ويتفقّد أحوال خصومه، وأنه يتلقّى المواجهات بالصبر والشتائم بالحلم ولا يردُّ على مطلقها بمثلاً!... والحال أنه في جوهره سبُع (مدرب على يد «شيطان» سؤل له وزين، حتى هيمن عليه وأستحوذ، فأنتدبه لأخطر دور، وأوكل إليه تقويض المرجعية!) يبحث عن عظمة يلعقها، ولا يعبأ أن نالته في إثرها ركلة ولا بسببها صفعة، أو قُل ثعلب خداع يُنجل الدهاة بمكره ويظهرهم متهورين لم تسعفهم الأناة والتحمّل، ولم يصبروا حتى ينالوا المطلوب في النهاية!

وبعد أن أسس هذا المخادع الدجال لنهج الأدعاء ووضع الركنة الأولى، في هذا الصرح "الهاماني"، بنى غيره على بنيانه، وشيّد على أركانه...

فجاء آخر بخطاب يدعو إلى الحركة السياسية، وينادي بالجهاد والثورة، ويحث على نضوب ثوب الذلّ والهوان، ويستنهض الهمم ويهيج المشاعر للنضال والقيام، وهو يتحسّس الظلمات ويتلمّس مواطن الغيرة والحميّة في النفوس المؤمنة، ولربما أنفعل في "الأداء" وأندك حتى تجاوز التمثيل وعاش الدور، فأنطلت حيلته حتى على الأكياس!... فإذا أقبلت عليه الدنيا والسلطة، وجاء ما ينتظره من رئاسة وجاه، سواء من بذل حكومات الزمان (التي عارضها ففاوَصَتْه)، أو صفقات البلاد الأجنبية والقوى الكبرى (التي عاهاها فأستمالته وأغوته)، تراه لعق مقولاته الثورية وبلعها، ومسح دعاوى الجهاد ونسفها، وراح يبصص ويهزُّ ذيله ملقاً، وقد تدلّى لسانه فرحاً، وهو يلهث طالباً "العظمة" لا "العظمة"! وهي تختلف عند كلِّ بحسبه، فيكتفي أحدهم بضرة دراهم فضة أو دنائير ذهب، وآخر بإقطاعه أرضاً وعقاراً، وثالث يصبو إلى مقعد في البرلمان أو حقيبة في الوزارة، وتبلغ بعضهم ما يتجاوز هذا وذاك، إلى نصيب في الحكم، وأقسام السلطة والملك!

وقد تبين أن جميع العاملين في الحركات الإسلامية، المنتشرة في بلاد الشيعة من «العراق» إلى «إيران» و«باكستان» و«أفغانستان»، ف«لبنان» و«البحرين» و«الكويت» و«الحجاز»، وكلها تتبع مرجعيات باطلة مزيفة، وتشكّل بيئة خصبة لرواج تقليد الأدياء وأخذ الدين من المنحرفين الفاسدين... سقطوا في هذا البلاء وأنفضحوا على هذا الصعيد، فبعد عمر مديد (لبعضهم) في الجهاد، وتاريخ عريق في النضال والتضحيات، رأيناهم، من أدناهم إلى أعلاهم، يخوضون في الملك والسلطة والمال، ويسقطون في هذا الأمتحان، ما يشعر أن أصل الدخول والأنطلاق في الحركة كان تكسباً وأتجاراً!... فأصبح معتوهاً يدعي الفقاها ويُنادى بـ"آية الله"، يزهو بمجالسة "حاكم" البلاد، الذي تصنّفه أدبيّاته "طاغوتاً" يجب إسقاطه، بل ما قامت حركته ولا تأسس حزبه إلاّ لحربه، وإذا به يفخر بهنذا اللقاء، ويراه قمة الإنجاز، ويذهب في تملُّق الرجل والتودُّد إليه كقطعة حزمى (تشتهي الفحل) تبحث عن سفاذ يسكن صرافها ويطفىء غلمتها الشاذة!

ثم - قبل كل هذا وبعده - تراهم يُدينون "القاعدين" ويسفّهون "غير الثوريين" ويرونهم رجعيين ويصنفونهم في الذين يعيقون الحركة الثورية ويشوهون رسالة الدين، وهي رسالة كلّها إباء وشموخ وأنفة، وثورة على الظالم وجهاد وكفاح!... فيا لله ولأحزاب تنسب إلى الله والإسلام والعمل في سبيله والدعوة إلى قيمه وتعاليمه!

ويلحق هذا وذاك نموذج ثالث يقحم الساحة بخطاب التطوّر والتنوير والحداثة، يعزو - من إنصافه وموضوعيته وعقلانيته! - مفارقات المعيشة كلّها، ويسقط تحلّف الأقتصاد والسياسة والاجتماع، وكلّ ما تعانيه الأمة الإسلامية من جهل ومرض وفقر وظلم أتاها جزاء شقاء حاكم وجور متراكم وعجز وخور في جميع الأصعدة، يسقطه على الحوزة ويعزوه إلى علمائها؟! وينادي بأن فساد العالم من فساد العالم، ويخطّ نهجاً وينادي بضرورة تغيير الحوزة موقِعاً ودوراً في الأمة، ومناهج ومتموناً تحصيلية، ونتائج ومخرجات تطبيقية، فإن عجز قال بوجوب إصلاحها، ووعد بإصلاح كل شيء في إثرها! فتنثني آذان وتطرب أسماع، وتهشّ قلوب وتهوي أفئدة إلى دفائن الشيطانية وتحنّ إلى نجد الضلال وما يكتنفه من الراحة وذهاب المشاق الدنيوية وفتح الأبواب، أبواب المال والرفاه والجاه والشهرة، وإن كانت - في جُلّها - موهومة!

إن "فوضى التقليد" وما صنّعه المرجعيّات المزيفة من هرج ومرج على هذا الصعيد، ظاهرة تقوّض الدين وتفتك بالمدّهب، وتنهش أرواح المؤمنين، وتستبيح حماهم، وتتاجر بأعزّ قضاياهم، وذلك حينما تنتحل أعظم صفة وتزيف في نفسها أخطر دور، تزعم العلم والفقاهة والتخصّص، بعد التقوى والزهد والعدالة، وتنبري للمرجعية وعرض الدين والإفتاء وبيان الحلال والحرام والحقّ والباطل، ثم تعيث فساداً في عقائد الناس التي تبني أرواحهم وترسم مستقبلهم وتشكّل صورتهم في العوالم القادمة... أفلا يستحقون أن يُنعثوا بالسباع المفترسة أو الكلاب المتوحشة، بل خنازير قذرة تتمرغ في وضر القمامة وتقتات على النفايات، لتبيع الدين وتتجر بالقيم؟... إنه توصيف حال يقبّس من حقائقهم، يعكس غلبة قوى الشر في أرواحهم، ويصوّر قبّحهم وبشاعتهم، في ضوء المآسي والويلات التي يجرونها على الدين وينزلونها بالمدّهب.

وسأعرض هنا نماذج من سقوط العدالة، والتردي الروحي والأخلاقي والأنحطاط الذي بلغه بعض أدعياء المرجعية، وكلُّها حالات أعرفها شخصياً، عايشت حركتها وأنطلقتها وقحمت الميدان وخُضت المعركة في مواجهتها، فتلمّست المأساة ورأيتها بالعيان، وها أنا أعكس جانباً من واقعها عن حسّ وشهود، دون نقل يحتمل المبالغة ناهيك بالأفتراء والبهتان، ففي الواقع المرير ما يغني عن خلق الصور والمبالغة والتحويل:

■ هذا مدّع وعدته دولة بدعم مرجعيته وتبني زعامته، مالياً وسياسياً وإعلامياً، وقد طُلب إليه كثر من في المقابل: تحديد موقفه من قضيتين، والعمل على إغلاقها وإنهاء تأثيرهما في العقيدة والواقع الشيعي: ظلامة «الزهراء» عليها السلام والبراءة من ظالمها، ثم الشعائر الحسينية ولا سيما مظاهر الجزع والإدعاء!

فطاوعها التعس ومشي في ركابها، وباع شرفاً نامياً كان قد حصّله من قبل عند دفاعه عن «الزهراء» عليها السلام وأصطفاه المشهود في فتنة «الضال المضل»!

فقد فاجأ الساحة الإيرانية، مبادراً دون مقدمات، بسحب تسجيلات المحاضرات التي كان قد تعرّض فيها لـ «الضال المضل» (من موقعه الإلكتروني)، والتزم الصمت المطبق والإعراض الكامل عن الأسئلة التي كانت توجه إليه حول هذه الخطوة، وراح في تجاهل تام للقضية، وكأنه ما كان أحد روادها وفرسانها، ومن كان يُشار إليه فيها! وقد قرئ الإجراء في حينها - من قبل بعض الحصفاء العالمين ببواطن الأمور - أن الرجل تنازعه نفسه لدور أكبر حتى من الخطيب الأول في الساحة العربية، إلى المرجعية! وهذه تتطلّب الجذب والكسب، وتحييد الساحة، وإغلاق الجبهات، وإنهاء العداوات.

وما كاد المؤمنون ليفيقوا من هذه الصدمة، حتى صعقهم بثانية عبر محاضرة قال فيها: إن «الزهراء» عليها السلام إنما أثار قضية «فدك» وحركتها حرصاً منها على وجوه صرف الأموال من عوائدها الجزيلة، فلما أطمأنت أن «الخليفة» يذهب بها ويضعها في مواردها الشرعية، طوّت صفحة الخلاف وأنتهت ورضيت!

ثم ما لبث الرجل أن أنتطف على التطبير وشعيرة الإدعاء ورماها بحصاة أو سهم شفا به غليل القوم، ورجا أن يصيب من ورائه ويُرضي آخرين!

فكانه بهذا وذاك، ملاً "أستمارة" الأنتساب، وعبأً أوراق طلب القبول، وأستوفى الشرائط التي ألزم بها من قبل تلك الجهة، وهي متشددة في اشتراطاتها هذه وحاسمة، ولا تتهاون فيها ولا تستثني، حتى لا ترى أحداً ممن تعاوّن معها وعمل في ركبها، إلا وقد أدلى بدلوّه وأدّى دوره على هذا الصعيد، كما يحبُّ الأسياد ويريدون، وكأنه خطُّ أحمر وجواز مرور لا بدّ أن يحمله كل عامل مع هذه الجهة وعميل لها!

فهل أفلحت كلُّ هذه الجهود وحصل الرجل على ما كان يؤمّل؟ كلاً ولا أنتجت كلُّ تلك التنازلات والتضحيات، ولا حظي المسكين بشيء إزاء ما قدّم وبذل وصرف! فكانه شمل بقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ (الأنفال)... ها قد غلب المسكين وهزم، وهو يعيش اليوم حسرة تقطّعه، فلا هو بقي في شعبية الخطيب الحسيني العقائدي الملتزم، ولا طال ما كان يرجو ويأمل، ففقد مشيئته ولم يحسن ميشة الطاؤوس. إذ ما إن سنحت لـ "الأسياد" وتوفّرت لهم بدائل رأوها خياراً أفضل منه وأقرب إلى أداء مقصودهم وتحقيق مشروعهم، سواء لضعف هذا «الشيخ» وضآلة بل أنعدام قاعدته على الصعيد الشعبي، أو لخصال وطباع تغلبه، فيها شيء من تعالٍ ورفعة وأنفة تحكمه، وغرور لا يملكون الوقت لمداراته والسعة لمجاراته، فكان هذا وذاك كان يعيق مقاصد القوم ولا ينسجم مع الطبيعة المطاوعة المنقادة التي يريدونها في العامل المتعاون معهم والعميل الأجير لهم... هنكذا أستغنوا عنه وخذلوه (وهو مصير ودرس لكلّ من يبحث عن مجده خارج ملته!). ولعلّ معطيات المعركة التي يخوضونها اليوم في «العراق» والمنطقة، وقد أنتقلت إلى حرب عنيفة ضروس وظفّت الإرهاب المعلن، رجعت بالجبهات الأخرى القهقري، وجعلتها ثانوية لا تحظى بالأولوية، ومنها مرجعية ذاك التعس، فأهمل وركن جانبا!

لعمرى، هل يتمنّع مثل هذا العنصر بأدنى حدود العدالة وأبسط درجاتها وأقلّ مراتبها حتى تشرّب عنقه فيرجو أقصاها ويتطلّع إلى أعلاها؟! إن أي مؤمن ملتزم من سائر الناس يتنزّه عن العمالة والأرتباط بأجهزة المخابرات، فكيف بالأرتهان لها والأستعانة بها لنيل موقع متقدّم في الساحة، بل أعظم المواقع وأخطرها؟

■ هناك مدّع آخر يلفت النظر ويثير فيك الحيرة والدهشة، وهو يبدي حرصاً غريباً على مظهر خاص يميّزه، فهو مُصِرٌّ على التمسُّك بالزيّ واللباس الغربي، حتى يختلف وينفرد! فيقال ويُشار: هنا بحث الخارج الذي يلقيه "أفندي" يلبس البنطال (وإن لم يعتمر قبعة)! لا تدري أعناداً ومكابرة وذهاباً منه في مشروع كسر خصائص "عالم" الدين وإسقاط مميزاته حتى في ما يحاكي الشكل والهيئة؟ أو أزدراءً للعمامة وتمزّداً على الحوزة حتى في شكلها، بعد علومها وفنونها وتراثها ونتائجها؟ فعمد "المعقّد" إلى معالم المشهد الذي رسم صورتها على مدى تاريخها الممتد وما زال يفعل ...

بالله أية عُقد تحكم هذه النفوس المريضة؟

قد يغفل بعضهم فيتساءل بسذاجة: وما قيمة اللباس وخطر الشكل والهيئة أمام الجوهر والمخبر (وكان الرجل قد فرغ حقاً من العلم، وهو أوّل الكلام فيه!)؟ لكن بالله هل هذه النفس المقعّدة الكسيحة، التي عجزت أن تنهض فتتجاوز هذه الأطر الشكلية والمظاهر والصور، وما زالت تقبع في قعر ترتهن مرگبات النقص وروافد هوى النفس التي أملاها العناد وأخذها إلى نطح الجدار (أما في الفرضية الأولى المبنية على محاربة شكل الحوزة في زيّ طلابها، والميل إلى لباس الشهرة، فالأمر فيها مُسقط للعدالة بلا شك) ... هل هي قادرة على النهوض في مقام كبح الشهوات وقهر الأنا والذات، ومحاربة النفس والشيطان؟ وأنا هنا أريد الذهاب إلى الأفق الذي يجب أن يُستشرف في مَنْ يُستقى العلم منه، وما علينا أن نتحرّاه في مَنْ نأخذ الدين عنه، فهذه مسارب ومداخل الشيطان، وهذه أبواب هوى النفس ومنافذ التوغل إليها، وكما أسلفت، هي في كلّ بحسبه، فمن يتنزّه عن المال الحرام أو الترف والسرف، يسقط في النساء والشهوة الفرجية، ومن يعفّ عن هذه يبتلى بالجاء والرئاسة والشهرة، وما تزال ترى حالة إثر أخرى، حتى يصدمك هذا الرجل بعد ملبسه في عموم معاشه، فترصد تورّماً في الذات، لعلك تجد الإشارة إليه في كيفية التقاط صورته وإخراجها، فهذه صورة له يُسند فيها ذقنه على راحة يده، وأخرى يبسط فيها سبابته على خده، كما يفعل الممثلون ونجوم السينما! وقد تأنق وتهندم ببدلة إفرنجية! ... إن اللباس علامة كاشفة عن خفايا، ورقم مشير إلى دوايه متوارية، وعبر إن شئت برأس جبل الجليد.

■ بالله هل يمكن أن يكون المرجع الديني المقلد كاذباً؟ وأماننا أدعاء مرجعية كذبوا جهاراً نهاراً، وخالفوا الحقيقة الثابتة، وجانبوا الصدق في القول علناً! أليس الكذب، ولا سيما المستمر المطرد، لا العارض من زلّة، كبيرة تسقط العدالة وتنفيها؟...

هذا «الضال المضل» زعم - أوّل ما نسب إليه التسجيل الذي يحمل صوته (حول تشكيكاته في ظلامه «الزهراء» عليها السلام وجحد بعض مقاماتها وكراماتها) - أن الشريط مزيف، وأن ما فيه أفتراء خضع إلى تبديل وتدليس، وأنه بريء من هذه الأفكار! ثم ما لبث أن أقرّ بمحتوى التسجيل وأمضى ما نسبه قبل فتره وأرجعه إلى البهتان الأفتراء، وأدّعه من التأمّر عليه!؟ وهذا «المتفلسف» اليوم، قد أتبعه وأخذ عنه المشهد بتفاصيله، فأنكر الشريط المسجّل المنسوب إليه (حول طعنه بحوزة «النجف الأشرف» بالخصوص، وهتكه المراجع العظام بأشخاصهم) وزعم أنه "مفبرك" أي خضع لتدليس ما، ثم عاد اليوم ليقر بكل ما جاء في ذلك الشريط، ولم يتراجع عن شيء فيه!

■ إن الغرور الذي يبلغ بأحدهم («المتفلسف») دعوى تحقّق الأعلمية فيه بكيفيّة غريبة، وبالتالي أنطباق المرجعية الفرد الوتر، وحصر التقليد في شخصه على نحو التعيّن وبشكل مطلق، وعدم جواز تقليد غيره بأيّ نحو كان، أو عدم جامعية غيره للشرائط بتاتاً، هكذا علناً وبملاء الفم، في سياق أستعراض نتاجاته وإنجازاته العلمية، من دروس يلقيها وكتب يسطرها وينشرها (كلّ ذلك بلسانه وبيانه هو!)... ينم عن خرق خطير في النفس، وداء روحيّ عُضال، وأنفاخ غير مسبوق في الأنا والذات، لا يسقط العدالة وينفيها فحسب، بل يدخل المدّعي في الدائرة الشيطانية التي على الساحة تجنّبها، والمؤمنين الفرار منه، والحذر من بؤرة الشر التي تتفجّر في كل لحظة وأن.

■ وهذا آخر تنازعت حمّى جاهليته مع ضرام مرجعيته، فخرج من وقار مصطنع موهوم يزعم الأتصال بالنور والأنسلال من الإمامة العظمى، إلى مسحة عفوية ترجو لصاحبها شيئاً من التسويق وبعضاً من شعبية! فصوّر نفسه مع طلابه أو الشباب الموكلين بحراسته وحمائته، يلعب بالكرة! وتراه في لقطات منتخبة يلاحقها ويتابعها ليسجّل هدفاً، والعمامة السوداء على رأسه، وقد أرخى منها الحنك!

ومع أني أربأ بالمؤمنين أن يُولوا مطعوناً في نسبه ويتلقَّوه بغير التسفيه والتحقير، وإن أغترَّ غرّاً وأتبعه أحد، فنزراً لا يقاس بقرايين المضلِّين الحقيقيين، وضحايا المرجعيات الموهمة الخطيرة، والحريُّ أن لا ينشغل به الجادُّون عن أولئك، ولكن ماذا عسانا نفعل، وهذه شقشقة تهدر أن: "حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر"، أنحطَّ الدهر وفسد الزمان، وما زال ينحطُّ ويتردى، حتى صار أضراب هذا الفاسق الفاجر مُستقىً للدين ومرجعاً للأمة! فلزم التصدِّي له ووجب التنبيه إلى ضلاله وخطره.

■ وهناك من أديء المرجعية ومنتحليها المزيفين، من لا يعبأ ولا يكرث، فيصدر بياناته الثورية النارية، ويوجِّه رسائله السياسية الصاعقة، ويصعد ويرفع السقف في حراكه، ويدعو للثورة هنا وهناك من بلاد «الخليج»، يهدد الحكومات ويتوعَّد الأنظمة، وهو قصيٌّ في مأمنه! قد أمن سربه وتورَّدت حدود أولاده، يظهرهم على فضائياته يتنطَّعون بغث لا يصلح للفصول الابتدائية من العلم والثقافة، بينما مقلِّدوه التعساء الذين صدَّقوا به وآمنوا، أي "أبناءؤه" الروحيُّون، وأتباعه المجاهدون الرساليُّون، يتقطَّعون في السجون ويقاسون الأُمَّرين في المعتقلات، أو في الفرار والملاحقات، وهو لا يهتُرُّ له طرف، ولا يطرف له جفن! إن العدالة بريئة عن أضراب هذا، والمرجعية منتفية ساقطة، وإن أجمعت - جدلاً - ببقية الشرائط، وأنَّى لها ذلك وهيئات!

■ وكذا الحال في من يواكب هرج الناس ومرجهم، وينحدر إلى صنع الغوغاء ويجاريهم في حضيض سفاهتهم، وهم يحتفلون بالرقص والغناء في الشوارع بعد منتصف الليل، فيصدر بياناً، لا في الردع عن حمى الولع باللهو، والنهي عن سيل المنكر الذي يجرف الساحة ويغمرها، ولا في خطر إحياء الليل وأهمية التهجد وضرورة التوجه إلى عالم الحقائق، وعدم السقوط والأرتهان والاستغراق في الغفلة والأعترار بهذه الدنيا الخداعة، ولا حتى في نفي عام يحذر من خطر داهم يتوجَّه إلى الأمة، كهجوم عدو أو غزو فكري ثقافي أخلاقي اخترق قلب الأمة وأصابها في مقتل وأسقطها... بل لأنصار رياضي في كرة القدم!... إن هذا الأداء يحكي نفساً ضعيفة غاية في الضعة والضياع، وروحاً ضئيلة في نهاية الصغر والتفه! أين منها أرواح تريد قيادة الأمة وهدى المؤمنين إلى سبيل نجاتهم!؟

■ وآخر غارق في التقاط الصور وتوثيق اللقاءات والمقابلات المختلصة واللقطات المسترقة من أعلام الحوزة، لعله يتنزع منها يوماً شهادة، ويستخرج إقراراً ببقاهاة!... هذا هو نتاجه وعطاؤه، وسيخلف هذا الرجل للتشيع "ألبوماً" ضخماً من الصور! وسيترك إرثاً كبيراً من المشاهد التي أنتزعها بجهد جهيد، بعد عشرات الزيارات التي تحاصر علماً من أعلام الحوزة وتحرجه، فتضطره إلى الردّ مرّة، ليجد الكاميرات تستقبله، تسجّل وتوثّق! ومن جهة أخرى يرسل إخوانه وأعوانه ليكفروا أساطين المذهب في عصرنا، وأوتاد العلم والتقوى، لأدنى شبهة وأقلّ سبب؟ فهل يبقى لأضراب هذا بصيص تقوى وعدالة تسمح بالأقتداء به في الصلاة، فضلاً عن تقليده وأخذ الدين منه؟!



إن تعديل قوى النفس وتقويم أفعالها بحيث لا يغلب بعض على بعض، أمر في غاية المشقّة ونهاية العسر. فإن القوة العاقلة للنفس الإنسانية هي مبدأ الفكر والتمييز والشوق إلى النظر في الحقائق والتأمل في الدقائق، والقوة الغضبية هي مبدأ الغضب والجرأة لدفع المضار والإقدام على الأهوال والشوق إلى التسلط على الرجال، والقوة الشهوية هي مبدأ طلب الشهوة واللذات من المآكل والمشارب والمناكح وسائر الملاذ البدنية والشهوات الحسيّة... وهذه القوى متباينة جداً، فمتى غلبت إحداها أنقهرت الباقيات وربما أبطل بعضها فعل بعض، والفضيلة البشرية تعديل هذه القوى، لأن لكل من هذه القوى طرفي إفراط وتفريط، فأما القوّة العاقلة فالسفاهاة والبلاهة، والقوّة الغضبية التهور والجبن، والقوّة الشهوية الشره وخمود الشهوة، فالقوّة العاقلة تحصل من تعديلها فضيلة العلم والحكمة، والغضبية تحصل من تعديلها فضيلة الشجاعة، والقوّة الشهوية تحصل من تعديلها فضيلة العفّة، وإذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التي هي في حاق الأوساط وتعادلت، حصل منها فضيلة رابعة وملّكة راسخة هي أم الفضائل، وهي المعبر عنها بالعدالة، فهي إذاً ملكة نفسانية تصدر عنها المساواة في الأمور الصادرة عن صاحبها، وتحت كلّ واحدة من هذه الفضائل الثلاث المتقدمة فضائل أخرى، وكلّها داخلية تحت العدالة، فهي دائرة الكمال ومجمّع الفضائل على الإجمال.

وهذه حالة نادرة الوقوع، عزيزة، لا يمكن افتراضها في أيِّ كان، ولا القول بتحققها وإطلاقها على كل عالم مؤمن التزم في ظاهره العمل بالواجبات وترك المحرمات، وهو يستبطن في نفسه (كيداً وشیطنة أو قهراً وهزيمة) هيمنة تلك القوى وغلبتها!

وإن قال الشرع بأنها ملكة نفسانيّة تبعث على مُلازمة التقوى والمروءة، وأحترزوا بالملكة عما ليس كذلك من الأحوال العارضة بسرعة كحُمرة الخجل وُصفرة الوجّل، بمعنى أن الأتصاف بالوصف المذكور لا بدّ أن يكون من الملكات الراسخة التي يعسر زوالها... إلّا أن الكلام في علامات هذه الملكة والبحث في أمارات رسوخها في النفس، وفي إلحاق المروءة بها إشارة غاية في اللطف علينا التقاطها، والأنطلاق منها في الجولة الفكرية التي تسقط كلّ الأدعياء وتنفي تحققها فيهم. وكذا في الروايات التي تفضح تلکم النفوس المتداعية الواهية وتعزّيها، وتكشف كم هي عاجزة عن الأنطلاق ولا تستطيع السير، وأنها لم تخطُ شيئاً في عالم التكامل الروحي وتزكية النفس، فلا قطعت منزلاً وأجتازت مرحلة، نفوس تهفو إلى المال والزبرج، وتموت في الشهوات واللذات، بدل أن تنزل الدنيا بلذاتها منزلة الجيفة، وتراها قنطرة تريد اجتيازها والفراغ منها سريعاً؟ فهل تملك أن تعطي الأمة ما يرقى بها ويأخذ بيدها في سبيل نجاتها؟... هيهات.



عاشراً: مواقف وشبهات

لم يُعزَّض شيء من معالم الدين الحنيف للهجمة، ولا نال ركن من أركان المذهب الحقّ الغزو والإغارة، ولا تقصّد الأعداء ثغراً للشيعه ولا أستهدفوا جبهة للطائفة... أكثر مما فعلوا وكادوا بالحوزة العلمية والمرجعية. فهي - مُذ كانت ونشأت - حربٌ ما يبوخ سعيها، وكرهية ضروس لا ينجبو أوارها، ولنكن قلّ مَنْ يسمع صليلها، ويحصي عدّها وعديدها!

إن العدو يعرف جيداً مكنن القوة فينا، بل أصل المذهب وركيزته، وسرّ بقائه ودعامه أستمراره... وهو بيّن لكلّ عاقل لا يخدع بالقشور عن اللباب، جليّ لكلّ كيّس لا يذهل عن الحقائق بالظواهر. لا تراه فُقد في طائفة ووهن في مدرسة وضعف في تيار، إلا أفل نجمه، وراح في أضمحلّال، ثم كان مآله الزوال، وهذه المذاهب ببابك (من شتى الفرق والمدارس)... أين الكيسانية والناووسية والفظحية والواقفية؟ بل أين الزيدية والقرامطة والإسماعيلية؟ أنحسر كلّها، وأندثر جُلّها، حين أفتقدت الركائز العلمية وعجزت عن وضع آلية أستدلالية وبلورة نهج يرسم الأطر ويحدّد كيفية الأستنباط، بعد تعيين نطاق الحراك، وأدلة الأنتزاع ومستقنى الأفكار والأحكام، من كتاب وشنة وعقل وإجماع.

وبقيت الفرق وأستمرت المدارس التي أستطاعت تجذير فكرها بألية فنية، وتثبيت نهجها بوسائل علمية، ونجحت في إتمام الأمر وسد الثغرات أمام الطعون، وتمكنت من رد الخصوم المخالفين وإفحام المعاندين، والأهم من ذلك، إقناع الموالين وكفائتهم.

إن ما صان المذهب، وأبقى الأثني عشرية، وحفظ الحق من الضياع هو هذه الجهود الضخمة الجبارة التي عاجت الأصول والمصادر تنقيحاً وتصنيفاً وتبويباً، ومثلها في تشييد القواعد وبناء الأسس ووضع أصول الاستنباط وطريقة التعامل مع الأدلة، وكيفية الاحتجاج والنهوض بالردود ومقاومة الحروب والغزوات (الفكرية)... إنها الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية، هذه القمة الشاخنة والقلعة المنيعه والحصن الحصين الذي ما زال يحوط الدين ويذود عن الشريعة ويحفظ المذهب.^(١)

وما أنفكت مساعي العدو تبلغ أقصى طاقاته، ولا كلت جهوده عن غاية وُسعه ونهاية قدراته، كما لم تتوقف - من جهة أخرى - عند العجز عن القضاء المبرم والأستئصال التام ولم تتعطل، بل سعت إلى المسور وأستعاضت به عن المعسور، فكان التشويه والتشكيك والنيل من هذه الجبهة، ومناوشة هذا الثغر ما أمكن، وبأي نحو ينتهي إلى إضعافه ويصّب في الغاية القصوى ويوطئ للهدف النهائي الذي يرومون... فينفّض الناس عن المرجعية، لتضعف مكائنتها، ويفتر دورها، ويقل وهجها، ويتقلص نفوذها، حتى يتقوّض في المآل وجودها، وينهار هذا الكيان العظيم، بعد أن تتداعى أركانه وتوهن مفاصله وتتراخى أعضاؤه، من فرط ما تلاحقت عليه الضربات ونالت منه الحروب والأزمات!

فتقر أعين الأعداء، وإلى جوارهم "إخوة" لنا وأتباع مذهب... شفهاء!

إن أكثر ما يعاني العلماء في معارك الفكر، المجاهدون في جبهات القلم والبيان، المرابطون في ثغور العلم، والقائمون على الحجّة والدليل والبرهان... أن تأتيهم الطعنة في ظهورهم من بني جلدتهم، ويظالمهم المغمّز من داخل بيتهم! فينشغلون به عن العدو الأصلي، وبالمناكفة والنزاع عن العمل والبناء، وبالجدال في الجبهة الداخلية عن ترويج الحق والدفاع.

(١) من نافلة القول إننا بصدد الأسباب والعلل الطبيعية والظاهرية للأمر، التي أبى الله أن يجريها إلا وفق شئنا ونواميس حركة التاريخ وصورته، وإلا فإن الأمر كلّه من مدد الغيب، ولطف «المولى» ﷺ ورعايته.

ما هَوْنُ أَنْ يَتَّبِعَ لِأَهْلِ الْعَثْرَاتِ وَيُرْصِدَ الزَّلَّاتِ وَيَتَصَيَّدَ الْأَخْطَاءَ، وَأَسْهَلُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَضَعَهَا وَضِعاً وَيَفْتَرِيهَا، وَيَتَقَوَّلَهَا كَذِباً وَيَتَجَنَّبَهَا، وَمَا أَيْسَرَ النِّقْدَ لِلنُّظَّارَةِ وَالْمِتَفَرِّجِينَ أَمَامَ الْعَمَلِ وَالْبِنَاءِ وَالتَّشْيِيدِ، وَلَا سِيَمَا حِينَ يَكُونُونَ عَوَاماً لَا يَفْقَهُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أُمَمِينَ، فَهَمُّهُمُ بِالتَّأَكِيدِ غَيْرِ مُتَخَصِّصِينَ، أَغْرَابَ عَنِ الْحَقْلِ وَأَجَانِبَ عَنِ الْمِيدَانِ، يَأْتِيكَ أَحَدُهُمْ غَارِقاً فِي لَهْوِهِ، مُسْتَرْخِياً فِي كَسَلِهِ، مُسْتَفِيقاً لِتَوَّهِ مِنْ نَوْمَةِ الْجَهْلِ الْمَرْكَبِ أَوْ مِنْ سَكْرَةِ الثَّقَافَةِ وَأَوْهَامِهَا! لِيَرْمِقَ الصَّرْحَ الشَّامِخَ بِعَابَثِ نَظَرَتِهِ، وَيَتَمَعَّنَ فِي الْبِنَاءِ الرَّاسِخَ بِوَاهِي رُؤْيَتِهِ، وَيَذْهَبَ فِي إِحْصَاءِ النِّقَائِصِ وَتَسْجِيلِ الْعُيُوبِ، وَيَتَنَطَّعُ بِسَخِيفِ مَقُولَاتِهِ وَسَقِيمِ نَظَرِيَّاتِهِ، بَلْ قُلْ تَرَهَاتِهِ... وَلَكِ أَنْ تَتَصَوَّرَ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ - أَحَدَ الْعَامَةِ الْجَهْلَةَ، بَلِ السُّوْقَةَ، الْغَرِيبَ عَنِ فَنِّ الرَّسْمِ، وَالْبَعِيدَ عَنِ أَصُولِ الْحَرْفَةِ، يَنْهَضُ بِنَقْدِ مَنْحُوْتِهِ لـ «مَا يَكُلُ أَنْجَلُو»، أَوْ لَوْحَةَ لـ «دَافَنْشِي» أَوْ «بِيكَاسُو»، أَوْ يَسْخَرُ مِنْ «فَانْ كُوخ»، فَيَعْتَرِضُ عَلَى لَطْخَةِ الْفَرَشَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ اللَّوْحَةِ وَضَرِبَتِهَا هُنَاكَ، وَبِهِتِ الظِّلِّ فِي تِلْكَ الزَّوَايَةِ وَشَدَّتِهِ فِي الْأُخْرَى، وَيَشْكُو تَنَاسُقَ الْأَلْوَانِ أَوْ تَنَافُرِهَا! أَوْ تَسْتَمِعُ إِلَى مُضْمَدٍ فِي مُسْتَوْصَفٍ، يَعْتَرِضُ عَلَى مَخْتَصِّ يَبَاشِرُ تَعْلِيمَ جِرَاحَةِ الْأَعْصَابِ فِي أَرْقَى كَلِيَّاتِ الطَّبِّ فِي الْعَالَمِ، يَتَخَرَّجُ عَلَى يَدَيْهِ الْمِائَاتِ مِنْ نُحْبِ الْجَزَّاحِينَ فِي كُلِّ عَامٍ، وَيَشْفِي بِمِبْضَعِهِ آلَافَ الْمَرْضَى، وَيَنْتَظِرُ عَالَمَ الطَّبِّ مِنْ شَرْقِهِ إِلَى غَرْبِهِ أَحَدَثَ آرَائِهِ وَأَخَّرَ أَتْكَارَاتِهِ...

هَكَذَا الْحَالُ فِي دُنْيَا الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَعَالَمِ الْفَقَاهَةِ وَالْأَجْتِهَادِ، وَحِيَاضِ الْحَوْزَةِ وَالْمَرْجِعِيَّةِ، الَّذِي مَا زَالَ يَتَلَقَّى الْهَرَاءَ مِنَ الْعَوَامِ وَالغَوْغَاءِ، وَالْمَهَازِلِ الْمُضْحِكَةِ مِنْ أَدْعِيَاءِ الثَّقَافَةِ وَالْحَدَاثِيِّينَ، وَالْمَآسِي وَالْوَيَالَاتِ مِنْ أَرْبَاعِ الْعُلَمَاءِ وَأَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ...

وَالْأَشْنَعُ مِنْ هَذَا وَالْأَخْطَرُ، هُوَ خَلْطُ الْغِبَاءِ وَالْجَهْلِ بِالْعَمْدِ وَالتَّقْضُدِ وَالدَّهَاءِ، وَتَدَاخُلِ الْعَفْوِيَّةِ وَالتَّلْقَائِيَّةِ بِالْحَيْلَةِ وَالكَيْدِيَّةِ، وَدَمَجِ السِّدَاجَةِ وَالْأَسْتِرْسَالِ بِالْمَكْرِ وَالْمُؤَامَرَةِ وَالْأَحْتِيَالِ... فَمَا يَرِدُ مِنْ إِشْكَالَاتٍ سَطْحِيَّةٍ وَعَابِرَةٍ فِي ظَاهِرِهَا، يَسْتَثْمِرُهُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقِفُ خَلْفَهُ)، مَشْرُوعٍ كَبِيرٍ فِي عِدَاءِ الْمَذْهَبِ وَحَرْبِ الطَّائِفَةِ، وَجَدَّ أَنْ أَوَّلَ ثَغْرِ يَنْبَغِي إِشْغَالَهُ، وَأَفْضَلَ مَدْخَلَ لِلْمَعْرَكَةِ، أَوْ جِهَةً يَجِبُ النَّيْلُ مِنْهَا وَإِنْهَاكُهَا، وَمَا يَنْبَغِي التَّرْكِيزَ عَلَيْهِ وَصَبُّ الْجَهْدِ فِيهِ... هُوَ الْحَوْزَةُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْمَرْجِعِيَّةُ الشَّيْعِيَّةُ.

من هنا، من الجهل والغباء أو من الخبث والتآمر - فحسب، وعلى نحو الحصر! - تأتي الشبهات والتشكيكات والطعون في أمر المرجعية وأصل التقليد...^(١)

ينبعث من داخل البيت الشيعي، (مخترقاً الحصن على غرار "حصان طروادة") من سييء إلى الحوزة وينال من المرجعية، يثير حولها الشبهات، ويشكك الأمة في دورها وموقعها، ويوجّه الطعون إلى مصداقيتها، ويتخذها مرمىً لسهام كيده وتعريضه، بعنوان "النقد الذاتي البناء"، وبخجّة "تقويم العيوب" و"سدّ الثغرات"، وبذريعة "التطوير والإصلاح"، ولن يعدم «إبليس» حيلة يدلّس بها، ولا أتباعه مقولة يتسترون وراءها... فيخلق في النفوس الشكّ والترديد تجاه هذا الصرح الشامخ، ويهزّ القناعات في هذا الركن الركين، وما زال يختلق البدائل الباطلة ويعبّد بحراك جانبي الجادات إلى ميادين مستجدّة، وينهج لطرق موازية، ويشقّ بشيئته لدروب ملتوية، كلّها تنشي بأتباعها عن قويم الحوزة وما تحمل، وتنحرف بالأمة عن سويّ صراط المرجعية وما تعني وتمثّل، وتأخذهم إلى البدعة والضلالة، فالهلاك.

شبهات حول علوم الحوزة ومناهجها، وأخرى حول دورها ومسؤوليتها، ثم مقامها ومكانتها، وثالثة حول ثبوتها وتحقيقها وبلوغها والتلبّس بها، وما إلى ذلك من طرق الإغواء وأساليب التدليس التي تخلط في هذا وتخبط في ذاك، فتعزّز بالعوام، بل قد تخدع في بعض الأحيان الأذكياء وتستدرجهم إلى أهدافها وتوقعهم في حبالها...



(١) ولا يعني هذا عدم وجود إشكالات حقيقية ومآخذ واقعية على الوضع القائم في حوزاتنا ومرجعياتنا، ولا أنتفاء النقوص والعيوب التي ينبغي أستدراكها وإصلاحها، ولكنه يعني أنّ الحراك اليومي المستمر في الحوزة، والفعل الدؤوب الذي لا ينفك عن التقدم والرفي والتجديد، هو ما يخلق التكامل ويورث الصلاح في الحال أو المآل، ويكفيك التأمل في تاريخ الحوزات والمرجعيات وتطوّرها، لتقف على هذه الحقيقة.

من هم الذين يحاربون الحوزة والمرجعية ؟

إن نظرة متفحّصة في طبيعة الأشخاص الذين يحملون فكرة وموقفاً سلبياً من الحوزة، وقراءة دقيقة وملاحقة حثيثة لمواصفات التيارات وخصائص الجهات التي تحارب المرجعية، يستوقفنا عند ملحوظة غريبة، ويضعنا أمام مفاجأة... ذلك أن الجماعات المنحرفة المعاصرة، والفرق الضالة المتأخّرة، من «البابية» و«البهائية»، إلى الأحزاب السياسية الدينية المهيمنة، مروراً بجميع المدارس الألتقاطية... تتّفق كلّها وتلتقي - على الرغم من تفاوت مشاربها وأختلاف متبنياتهما - على عدااء الحوزة وحرب المرجعية!

فكأن منيع كلّ ضلال وأساس كلّ أنحراف، هو الحيد عن نهج الاستنباط العلمي السليم، والقفز على المحور القويم في معرفة أحكام الدين، ما يفسح للألتقاط وعبث الأهواء، ويخرج عن النطاق المنضبط بالأصول والقواعد، المحكوم بالعقل والمقيّد بالنقل، إلى نداء كُلب بما شاء، وهو في حِلٍّ من العلم والقانون والضابطة...

إن وجود هذه الفرق وأصل أنبعاث هذه الجماعات، كان يتطلّب إزاحة المانع الذي يُبطل حُجّة تشكّلها، والقضاء على عائق أساس يمنع تكوّنهما، هو المرجعية... لذا تراها عمدت - في خطواتها الأولى - إلى تضعيف هذا الموقع في الأمة، سواء بأبتداله من خلال أنتحاله، وتصديقه في كلّ مُدّع، أو عبر الزعم بإمكانية أستقاء الشريعة والأستنباط لأيّ كان، وحثّ الناس على نهوض مستقل ومباشر في تلقي الدين من القرآن (بتأويلاتهم له) أو من "العقل" (ويريدون به: الفكر الإنساني البشري وتنتاج شططه وعطاء زلله وخطئه).

لتصبح المذاهب البشرية والأجتهادات الشخصية (التي تعود بكل مفكر ومُصلح وزعيم وقائد، إلى رأيه ومذاقه وأهوائه وأستحساناته)، هي "الدين" .^(١) فيتعبد كلُّ ربّه بما شاء هو، لا بما شاء الله! هذا لمن صدقت فيه دعوى الدين ولكن غلبه الجهل، أما ذاك الذي ينطلق من الخبث والدهاء، ويصحبه العمد والأستغلال ويحكّمه الكيد وإضمار السوء وإرادة الشر... فإن الغالبية الساحقة من هؤلاء تحوطهم دنياهم وتحركهم مصالحهم (من مال وجاه وشهرة ومحاباة سلطان، وأستيحاش من البقاء في "الأقلية"، والنأي بالنفس عن مذهب أتخذ العالم كلّه عدواً، وأتخذ أتباعه الفقر جلباباً والأستضعاف عنواناً).

مع العلم أن أية فرقة من هذه الفرق الضالة والجماعات المنحرفة، لم تتمكّن يوماً ولا أستطاعت مرّة - في سياق احتجاجها ومساعدتها في التنظير لشرعنة حركتها - من تنفيذ ما عليه الحوزة وإبطال حُجج المرجعية (بشكل علميٍّ، لا إعلامي تهريجي كما دأبت)، ولا هي طرحت أسساً علمية بديلة، تحكمها قواعد وضوابط وأصول وقوانين، يمكن تقييمها وفقها، وتسمح بمحاكمة نتاجها ومحاسبتها في ما خلصت إليه في ضوئها.

وفي هذا السياق تُسجّل مظاهر غريبة وشواهد مُلفتة، من الألتقاء والتوافق بين هذه الفرق الضالة والتيارات المنحرفة في مفردة مُعيّنة، على الرغم من التنافس الشديد، بل قُلّ التناحر الذي يحكمها، والمعارك المحتمدة بينها في بقية المجالات! ...

(١) كما في الحديث الذي يرسم التشبيح الأصيل ومرتكزاته، ويحدّد الموقف من الفرق والتيارات الأخرى، عن «أبن مسكان»، عن «حبيب» قال: قال لنا «أبو عبد الله» ﷺ: ما أحد أحبّ إليّ منكم، إنّ الناس سلكو سبيلاً شتى، منهم من أخذ بهواه، ومنهم من أخذ برأيه، وإنكم أخذتم بأمر له أصل. وفي حديث آخر لـ «حبيب»، عن «أبي عبد الله» ﷺ، قال: إنّ الناس أخذوا هكذا وهكذا، فطائفة أخذوا بأهوائهم، وطائفة قالوا بأرائهم، وطائفة قالوا بالرواية، والله هداكم لحيه وحبّ من ينفعكم حبه عنده. وعن «بشير الدهان»، قال: قال لي «أبو عبد الله» ﷺ: إنّ هذه المرجئة وهذه القدرية وهذه الخوارج ليس منهم أحد إلّا وهو يرى أنه على الحق، وإنكم إنما أحبتمونا في الله، ثم تلا ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء)، ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولَ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر)، ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء)، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران)، ثم قال: والله لقد نسب الله «عيسى بن مريم» في القرآن إلى «إبراهيم» من قبل النساء، ثم قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ (الأنعام). وعن «بشير» في حديث «سليمان مولى طربال»، قال: ذكرت هذه الأهواء عند «أبي عبد الله» ﷺ قال: لا والله، ما هم على شيء مما جاء به «رسول الله» ﷺ إلّا أستقبال الكعبة فقط. أنظر: «المحاسن» لـ «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» ج ١ ص ١٥٦.

ومما ينبغي التنبيه عليه والإلفات إليه، وقد تبنى هذا الكتاب خطاب الأذكياء، ولم يعمد في أي موقع إلى الاستغفال، ولا لجأ إلى أساليب التأثير على العوام... أن تسجيل وعرض التوافقات والألتقاءات بين الفرق والتيارات المنحرفة على نحو الإدانة، لا ينطوي على مغالطة ولا يشكّل خداعاً إعلامياً، حين يقال إن أصل ألتقاء المدارس الفكرية، دينية كانت أو سياسية، التي تمثل في رؤيتها، أو تزعم تمثيل الحق ونفي الباطل، في مفردة وتوافقها على أمر بعينه (في عرض أختلافاتها الكثيرة)، ليس غريباً ولا مُنكراً، فلربما أجمع الإسلام مع المسيحية في إدانة الزنا على سبيل المثال، وأجمع التشيّع مع التسنن على وجوب الصلاة والصيام والحج ومئات الفروع الفقهية، لا ضير في هذا ولا غضاضة، ولا يشكّل - في نفسه - منقصة تنال من هذا ولا إدانة تطال ذاك... ذلك أن التلاقي والتوافق الذي نتحدث عنه هنا ونستشهد به كرقم إدانة، هو من نوعية وطبيعة أخرى، تُقرّر اتحاد الأصل وتثبت وحدة المنطلق الذي يجمع هذه المدارس والفرق والتيارات، وركيزة أبعائها وتأسيسها... أي نبذ الحوزة ونفي المرجعية وإسقاطها!

لا بدّ لنا من ملاحظة ورصد هذه الظاهرة، ولفت الأنظار إليها، بما يضع النقاط على الحروف، وينقل الأذهان ويدعوها إلى التدبّر في الأسباب، والتفكّر في العِلل التي جعلت هذه الأضداد تلتقي، وهذه المتناقضات تجتمع وتتوافق؟... ما يعرّي التدليس ويزيل الغشاوة التي تمارسها التيارات المنحرفة، مما سقط فيه أغلب الناس: خفيت عليهم، فجهلوا القوم، فسقطوا في مكائدهم وأنظلت عليهم الأعيبهم.

علينا أن نتأمّل ونتدبّر - على سبيل المثال - في حال أحد أعداء المرجعية الألداء، الذي يمارس النقد بانتقائية غاية في الظلم والقسوة، يلتقط الزلات ويتصيّد العثرات ويقتات على جزئيات شاذة (في مجموع سيرة فقيهه)، حتى تحسبه من مصاديق ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر)! متناسياً الموضوعية، ومجانباً الأمانة العلمية، ومتغافلاً عن واقع الحال، ومغضياً عن الحقيقة التي ينطق بها كلّ متكامل من نتاج هذا الفقيه وتراثه، وينادي المنطق والإنصاف بمراعاته قبل القضاء، وأخذه في الاعتبار قبل الإدانة والحكم عليه، سواء بالجهل أو بالإقصاء عن الولاية، التي كأن صاحبنا قد أحكرها لنفسه ومن هم على شاكلته!

فهو يمارس دوره المشبوه عبر أنتقائية مريضة ترصد كبوة في الولاية سقط فيها "جواد" من خير جياذ العلم، أو فارس من أبرز فرسان الفضيلة، أحد أساطين الطائفة ومفاخر المذهب (قال بعدم ضرورة علم «المعصوم» بالحساب، كأحتيال ومخرج لأضطراب أو تعارض روايات تحديد حجم "الكر")، وسجل على آخر زلة في التبري، وهكذا... يتحامل ويشنع، وكأن الشيعه قالوا بكبال فقهاهم وعصمة مراجعهم، وها هو ينقض عليهم بشواهد وجزئيات ومفردات، يتجاهل أنها تمثل حالات شاذة من مجموع سيرة هؤلاء العظماء، وخروجاً من الأصل في مسلكهم.

يرصد ما يعتبره مقولة يظهر منها خطأ ل «المفيد»، وعرثة ل «صاحب الجواهر»، وشطحة ل «النائيني»، ويسوق شاهداً التقطه من بحث رجالي أو أصولي يشكّل "ضعفاً" في الاستدلال صدر من «الخوانساري» أو «الحكيم»، أو غيرهما من العظماء، لغفلة أو حتى لجهل، فلا أحد يملك العلم كله غير «المعصوم»... فيثير الاستغراب في نفوس مخاطبيه البسطاء، ويسجل الأمر كإدانة مسقطه: كيف يقول هذا العلم بهذا القول؟ أو كيف له أن يفعل ذلك الأمر؟! هكذا، من موارد "الألتقاط" وشواهد "المغالطة" التي تخفى على العوام، وتبهر البسطاء، وهي تخلط المقدمات بالنتيجة تارة، ومجرد العرض بالتبني أخرى، والأختلاف في الرأي الناتج من الأحتكام للأدلة والتفاوت في فهمها، بل قل القصور في معالجتها (فلم يدع أحد كمال الفقهاء أو تساويهم في العلم)، يخلطه بالضلال والانحراف ثالثة... حتى صار يدين الفكرة ويقول بإسقاط "المدرسة"!

وبلغ الأمر أن أصبح ينادي عبر مشاهد مصورة (يتناقلها النواصب بشيئة!) ويكرّر القسّم بأغلظ الأيمان: "إن علماء «الوهابية» أدري بأحاديث «أهل البيت» من علماء الشيعة"! ولو كان يتمتع بمشكاة من عقل أو تدبّر والتزام، لنزه اليمين عن أمر خارجي غير ممتنع عقلاً، يتناهى عن الإحاطة به (إلا أن يدعي علم الغيب!)، ولم يورط نفسه في الكذب أو الحنث! فأنت لك أن تقسم بأنه لا يوجد في هذه الدار من يحسن العوم في البحر مثلاً، وأنت تعلم من فيها وتعرفهم بالمعايشة والعشرة، ما يؤهلك للحكم، ولكن هل لك أن تقسم على أمر مشابه بالنسبة لأهل بلدك، أو العالم كله؟

لتكون النتيجة المرجوة... عزوف الناس وأنصراف المؤمنين عن الأخذ من هؤلاء العظماء، وتخليهم عن أتباع هذه الشخصيات، وترك التقليد والمرجعية، فهي كما يقول عنها: "جاهلة" و"غير ولاءية"! وتكون حقيقة كلامه وجوهر ندائه والمراد الجدّي من خطابه: "أن هلمّوا إليّ وأتبعوني أنا، من دون الحوزة والمرجعية"! أم تراه يطلب من الناس أن يتيهوا في الشتات وعليهم بالضياع، فلا دين هنا ولا ولاء هناك!؟

ولعمري، لو أُخضع هذا الطاعن المشنّع، والمتحامل الظالم لعشر هذا الحساب، ولُوحي ببعض هذا التتبع والأخذ بالمرصاد، ووُضع على مائدة التقييم، وأُنزل للمفاضلة بشيء من هذا الميزان، لأُخذ وبهت، وأُدين وهوى في قعر سحيق، وقبع، فلا حبل يطاله ولا مُنقذ يدركه. ولو أُفسح لبعض خصومه أن يتناولوه بعيوبه ونقائصه، لخلفوه أفعس أبزخ كما يقال، يترنح كعجوز تكلفت إقامة صلبها فتعاس كاهلها وأنحنى ثبجها.

إنني أعرف هذا الرجل، وقد وَاكبت ظهوره وبروزه في «قم» قبل نحو من ثلاثين عاماً، حين أشتهر بعقائد وُصفت بالغلو، وهي في جلّها صحيحة لها جذور وأدلة قال بها علماءنا، والحق أنها كانت تمثّل زُفياً وتفوّقاً في الولاء لـ «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، كما أشتهر بأمور أخرى صاحبت حراكه العقائدي، كعدائه الشديد كلّ من يخالف «السيد الخميني» والثورة الإسلامية في «إيران»، ولا يخلص لها الوفاء، كـ «حزب الدعوة»، الذي كان يبادل عداً شديداً. وقد نجح الرجل في استقطاب بعض المؤمنين، وكوّن جماعة، لكنها لم تتجاوز يوماً في تعدادها خانة الآحاد (وإن ناهز الرقم العشرة، فبقليل).

ثم ما لبث الأمر أن أنتقل إلى آفاق جديدة، وبدأت الأوساط العربية في حوزة «قم» المقدسة تتناقل أخباراً غريبة عنه! فقد أثّرت إشاعات حول لقائه «المولّي» عليه السلام، وسرت أنباء حول دعوى المشاهدة والاتصال وتلقّي الأوامر من «الحجّة» عليه السلام، ولربما ذهب بعض أتباعه إلى القول بالنيابة الخاصّة! لذا كانوا يجلبونه ويعظمونه ويقدّسونه، وراحوا في ذلك إلى حدود التغرّل (ملوّحين) بخال خدّه! والتداول في حالاته الخاصّة والتحدّث في جماله وحركاته وسكناته، وكانوا يتأدّبون في محضره كما يفعل المريد الصوفي مع شيخ طريقته ومرشدها الروحي، الذي يرى أن لا سبيل لـ «الوصول» إن لم يأخذ «الشيخ» بيده.

وبين التُّهم والمبالغات، وحرب الشائعات التي طالته، ولا سيما أنه ناصبَ حزباً (الدعوة) متخصّصاً في هتك المؤمنين وتسقيط خصومه... فإن هامش الحقيقة الذي وقفت عليه، بالتحقيق والمتابعة، هو أن الرجل لم ينخرط في الحوزة ولا أنشغل في التحصيل والتدريس الحوزوي على الرغم من تلبّسه بزَيِّ أهل العلم، ووضعه العمامة. لا أستاذة تلقى منهم، ولا تلاميذ خرّجهم، لا درساً حضر ولا بحثاً ألقى، اللهم إلا محاضرات خاصّة في بيته، لا علاقة لها بالمتون العلمية والمناهج الدراسية... ثم هاجر ولجأ إلى بلاد الغرب، وغاب لعقد ونيف. وبعد ذلك ظهر فجأة عبر فضائية خاصة أسسها، تبث من «بريطانيا»، وقد تخلّى عن زِيَّه وعمامته، وتنازل عن عنوانه العلمي، مكتفياً بفحوى رسالته ومضمون دعوته، وراح يبث برامج تحمل عقائده الولاية المحببة (والمحقّة في مجلّها)، يخلطها بفكرته الخطيرة حول المرجعية...

تُرى كيف التقى هذا الذي قضى حياته محارباً «حزب الدعوة» والفكر الحدائثي والتغريبي، ومكافحاً المدارس الألتقاطية المهجينة، المسترة بغطاء التنوير والتطوير، وداعياً إلى الأصالة الولاية، والنقاء العقائدي بالعودة إلى حديث «آل محمد» ﷺ، والنور المنبعث من هذه الشمس الساطعة... كيف التقى مع خصوم طالما زعم (وحقّ منه الزعم) أنهم يكيدون بـ "الحديث"، وأعداء أثبت أنهم يميّعون الولاء حتى خلطوه بالتسنن؟ فإذا به يتوافق معهم في محاربة المرجعية وتقويض الحوزة وهدم هذا الحصن؟

ولا أريد أن أتهم الرجل - ولا أيّ مؤمن - بخيانة وعمالة، وأدخله في المؤامرة، وأقذفه بما لا أملك عليه دليلاً حسيّاً وما يخلق حُجّة شرعية، فنحن نحاكم التوجهات والمقولات، ليس إلّا، ونرصّد الظواهر، ونستكشف الأرتباطات والخلفيات، ونلاحق العِلل والبواعث والأسباب، ونستنطق الأحداث ونحاكيها... والعمدة في كلّ ذلك الأفكار والأدلة عليها. وإن بلغنا في هذا المسعى مكاناً، وحصلنا نهاية خيط، ووقعنا على شيء، فهو حقّاً في أن نتساءل ونرتاب، ونتوقّف، وندعو المؤمنين للتوقف ومواجهة هذا الشخص، وهذه الدعوى. والتأكيد على خواء الأطروحة، وبنائها على العاطفة، صرف العاطفة، ولا شيء غيرها من أدلّة وإثباتات، ناهيك بنهج وبنية وقانون وقوام.

ولا سيما أننا نرى الحالة تبرز وتتكرر على يد عنصر آخر، يطلُّ علينا من «بريطانيا» أيضاً، مُعمم يدَّعي العلم (بل بلوغ رتبة الأجتهد!) ويتبع شخصية تتسنَّم المرجعية وتتصدَّى للإفتاء زوراً، دون أن تحظى بقبول الحوزة وإمضائها.

من فصيلة المرجعيات الباطلة المزيفة، المنتسبة إلى تيار يُعرَف بـ "المرجعية العائلية" أو "التوارثية". وخير ما يوصف به هذا التيار أنه تهرجي أستعراضي، يعتمد الضجَّة والصخب والبهرجة، ويقوم على تضخيم الصور (وكأنه عطاء تورُّم الذات) ويرتكز على التلويح بالعناوين ورفع اللافات، ولا يبالي بضحالة المحتوى وخواء الفكر، بل حتى بتضائل أعداد المنتسبين وحجم المنخرطين، ومدى تناسبه مع الدعوى والمزاعم، والصورة المضخَّمة والمتوهَّمة المصطنعة، فهو يحقِّق أنتشاره عبر "عشرات" الجمعيات والمنظمات، ولا بأس أن تتكون المنظمة والجمعية من ثلاثة أو خمسة أفراد! ومثلها من الهيئات الحسينية والمواكب، تماماً مثل الكتب والمؤلفات والمجلات والدوريات التي تصدر عن هذه الجماعة ويخطُّ محتواها الضحل المتهافات رموزها، وقد أشرنا في الفصل السابق (العلم) إلى جانب من اللعبة - المأساة التي يارسها هؤلاء على هذا الصعيد...^(١)

إنها جماعة "كثرة المؤلفات" و"حشد العمام" و"بث الخطباء"، جماعة القصص والحكايات، والقنوات الفضائية التي تتكاثر بالتوالد والأنقسام، وما براجمها ورسالتها وهُمُّها وغمُّها إلاَّ ترويج "العائلة" وأجترار مقولات وأهية ومحاضرات سخيصة، ونشر تصاوير "أبناء الأسرة"، وإن خالطهم أحد وشاركهم، فمن "براوكتهم" الذين يدورون في فلكتهم وينقطعون لخدمتهم، أو هم الأصدقاء والأقرباء والمحازين الذين لا بُدَّ من إرضائهم بقسَم من التركة، وإسكاتهم بحصَّة من الملك - الإرث! حتى يحسب المؤمن البسيط، البعيد عن الساحة وأوساط الحراك الإيماني (وهم غالباً من غير الملتزمين، أو الملتزمين من غير رواد المساجد والحسينيات)، الذي يتابع هذه القنوات، ويسكِّن يقظة ضميره ودواعي الدين وبواعثه في وجدانه، ويُبقي على اتصاله به، عبر متابعة هذه القنوات الفضائية، أن العلم أنحصر في هذه "العائلة"، والدين قائم ببركة جهودها!

إنها حالة تشكّل فاجعة في الوسط الإيماني ومهزلة على الصعيد العلمي والحوزوي، وهم ما زالوا يكرّرون فصولها بوضاعة تثير الأشمئزاز، ودناءة تبعث على الغثيان. حتى تمكّنوا من إزالة قُبْحها ومحو نشازها وطمس شوْهها (في أوساط العوام)، من فرط التكرار ودوام الحضور ومواصلة الدور والحراك، حتى أنقلب منكرُها البيّن معروفاً، وصار النهي عنها منكرًا مرفوضاً... وأخذ البقيّة من أنصاف العلماء وأرباب الفقهاء في مجاراتها ومحاكاتها، والنسج على منوالها، فغدت "العائلات العلمية" صرعة يبتدعها كلُّ طامح يفتقد المقوّمات لنيل مُناه، وأصبح التصدّي لـ "المرجعية الدينية" خياراً وأختراعاً وأبتكاراً يعمد إليه كلُّ مغمور مفلس، يريد الشهرة والمال، ويتطلّع إلى القيادة والزعامة، ودخل الأمر عند هؤلاء في الأبتدال، وأصبح يناهز صرخات الأزياء والأمتعة والكماليات!

كلُّ شيء، كل فنّ، كل حرفة وتخصص هنا - في عُرف هذه الجماعة وقانونها - هو بالمجان، بلا كلفة ولا مؤونة: العلم، الاجتهاد، الخطابة، التأليف، العمامة، المنظمة، الحزب، المسجد، الحسينية... لا شيء له قيمة وخطر.

إنها حالة تعكس الانحطاط بأجلنى صورته، والتردّي العلمي والأخلاقي باتمّ أشكاله، واللّبس والخديعة والإغواء الشيطاني بأخسّ طرقه وأسوأ أساليبه وأتعس حيله.

ولعمري، لو كان للأشراف والعلويين في هذا العصر "نقيب" كـ «السيد المرتضى»، أو «السيد ابن طاووس» صاحب «الإقبال»، لعلا هؤلاء المتطفّلين والمستهترين بالسياط، جلدًا حتى يرعوا، ونزع عنهم اللباس وخلع العمام، وأسقط عنوان العلم وأهله، وألزمهم دُورهم وحظر عليهم الدنو من المحافل والميادين التي يخوضون فيها اليوم، بل يصلون ويجولون، بلا رقيب ولا حسيب!

لقد أفسح هذا التيار التهريجي للعبث في الوسط العلمائي والحوزوي بشكل ودرجة لم يسبق لها مثيل، منذ بدأ على يد أوّل المدّعين، الذي أسس للمرجعية المزوّرة وكان له قصب السبق، بل قل: عار التقدّم ووزر البدء، فأبتدال هذا الحقل المقدّس وهتكه، وجعله شرعة لكلّ وّارد، ومغرمًا لكلّ طامع، فأعقبته المتردية والنطيحة وأقتفت خطاه، وأنتحلت وزوّرت وأنتسبت، وصار في "المراجع" ضالّ مضلّ، وسلطان جائر، ومتسنّن، ومتزندق!

من هذا المستنقع الآسن، وهذه البيئة الحاضنة الملوثة المريضة، مضافاً إليها البذاءة والوقاحة والسوقية، من الشتم بأقذع السباب، والتلفُّظ بأقذر الكلمات، التي يعفُّ عنها أقلُّ المؤمنين التزاماً^(١)... نشأ وظهر مؤخراً "الفرع اللندني" لهذه الجماعة!

لقد سمح هذا الشاب لنفسه، أو سمحو له وأرسلوه، لينقض "التقية"، هكذا بسهولة وسذاجة! وهي واحدة من أبرز معالم المذهب، فأسقطها الفتى وهتكها، بلا توقُّف ولا أناة! وهي أصل تسالم عليه أعلام الأمة وعظماء الطائفة كابر عن كابر، وإن خالفها نزرٌ منهم، وسمحوا لأنفسهم أن يتجاوزوها في ظرف معينٍ ولسبب وعلّة خاصّة، فهم كانوا من العلماء حقاً، ممن يجوز لهم ذلك ويباح، لما يتمتعون به من ملكة الفقاهاة وسلطة الأجهاد، وما يترتب عليها من حقّ تشخيص الموضوعات التي تدخل في الولاية العامة وإدارة الأمة ورسم مسيرة الطائفة وقيادتها... ولكن الكارثة والفاجعة أن يصبح زمام الأمة بيد فتى لم يقض من الحوزة وطراً، ولا بلغ في التحصيل شأواً، بل لم ينخرط في السلك أصلاً ولا دخل في القطاع بتاتاً! إنما "تمشيخ" من تلقاء نفسه، أو من لدن تياره وحزبه، فأرسل اللحية وتجلبب وتعمّم، ولم يكتفِ حتى جعلها عمامة تنوء بحملها رؤوس "الرّباعين"، وأرخى أردان الجبة ووسّع أكمامها لتحاكي "عمدة" متأنقاً من «صعيد مصر»!...

كارثة وفاجعة أن تنتهي قيادة الساحة ويصبح موقع رسم التكليف الشرعي في أخطر مفرداته، وتحديد مصاديق الحركة وطبيعة المواجهة في ميدان مضطرم متفجّر، ما زال يريق الدماء ويخلف في كلّ ساعة المآسي والويلات... إلى طائش من الصبيان الأغرار، معتدّ بنفسه إلى حدّ الهلاك، فهذه طائفة ومصيبة عظمت ما زالت الطائفة بأسرها تدفع ثمنها.

والوجه الأكثر إيلاماً هنا، أن من يعارض الفتى ويتصدّى لحره، يتجاهل سبب المرض، ويُعرض عن علّة الداء، ويغضي عن وجه الانحراف وجذر البلاء، وما خلّق الظاهرة ورفع الصبي وصنع "الشيخ" (لأنّ جُلّ المعارضين هم على شاكلته مصابون بنفس الداء!).

(١) خلافاً لما عُرف عن كبار هذه العائلة من دماثة خلُق وترفُّع عن البذاءة والتزام سمت الوقار (بل الإفراط في هذا والإغراق!)، فإذا بالبناء والأتباع، وحتى أحد الإخوة الأشقاء، يذهب في السوقية والفحش ما جعل بعض المؤمنين يشكُّ في أن تلك الأولى حالة مصطنعة، وأنها تطعُّح لا طبع وسجّية!

تراهم ينازعونه في دائرة "الشبهة الموضوعية"، فيدينونه من باب سوء تطبيقه، ويقرّعونه لفساد تشخيصه، أو ينتقلون إلى الأسهل والأيسر في دنيا النزاعات، أي قذفه بالعمالة، ورميه بتنفيذ برنامج ومخطط مخابراتي يريد إثارة الفتنة بين المسلمين.

إنني أعرف هذا "الشيخ" أيضاً، ولا يمكنني أن أتهمه بأكثر من الحقيقة الثابتة الوحيدة في حاله وواقعه: أنه غير متخصص، وليس أهلاً للدور الذي أنبرئى له. وعلى الرغم من أنه لا يربط حركته و"ثورته" بالمرجعية التي يتبعها ويروّج لها، وهو إن فعل - في السرّ، كما يردّد بعض أتباعه - فهذا أوّل الكلام، ويصدق فيه: العرش ثم النقش، فلا أحد يذعن لمرجعه بالفقاهة والأجتهد، لا حوزة تعترف به ولا أهل خبرة يشهدون له، وبالتالي، ليس له أن يقود الحراك الشيعي، وينقل الأمة من طور العمل بالتيقّة، إلى المواجهة والحرب والقتال، والمجاهرة بالتبري من أعداء «آل محمد»، والدعوة إلى هتك رموز الآخرين والنيل من مقدّساتهم، ونحن نعيش في مجتمعات مدنيّة، تحكمها قوانين ووضعية (وأحياناً شرعية من فقه مخالف)، وتسوسها ضوابط تجرّم هذا السلوك وتدين مرتكبيه وتلاحقهم. ثم إن الأمر من جهة أخرى يعلن تهافت فكرة "الحب والحياة" وسقوط نظرية "الشورى" وعدم الاستئثار بالرأي والقرار في القضايا المصرية، مما تغنّى به القوم كثيراً ولحّنوا له طويلاً!

أما الخوض في الاستدلال والبحث في حجّية هذا الرأي، والدعوة إلى محاوره الفكرة من منطلق ما يسوقه صاحبها من أدلّة، فباطل تماماً، ف"الشيخ اللدني" خارج هذه الدائرة وأجنبي عن هذا النطاق، وإذا قسّمنا العلم إلى مراتب أو مراحل، عاشرها الفقاهة والأجتهد، فإن "الشيخ" يقف على أعتاب المرحلة الابتدائية الأولى، دون أن يكون قد دخلها بعد، فهو لم يتجاوز المقدمات، كالمنطق والنحو (وأظنه تلقاه من غير الحوزة، فقد كان يعمل مصحّحاً لغويّاً في جريدة، ولا ضير)، ولا يمكنه أن يذكر أستاذه في (اللمعة)، ولا على يد من أتمّ (المكاسب) و(الرسائل) و(الكفاية)، وعند من حضر بحث الخارج فقهاً وأصولاً ومتناً، وكم قضى فيه، فكم دورة درّس، ومن تلمذ عليه، ثم من أجازته وشهد له؟... حتى يحق له الاستدلال وتكون له وجهة نظر في أحكام الشرع وفقاً لفقه «آل محمد» عليه السلام، فيجوز له إسقاط العمل بالتيقّة لقيام الأدلّة عنده وتمام الحجّة لديه؟

أما أتهمه، وما يدور في نظرية المؤامرة... فإن إلقاء التهم بحق هذا الشخص وغيره، وقذفهم بالعمالة والأرتباط بدوائر المخابرات وتنفيذ مخططات الاستعمار، حين لا يرتكز على أدلة ولا تسعفه حجج شرعية تامة، هو كبيرة لا ينبغي للمؤمن أن يقع فيها. كما إنه - على صعيد آخر - نهج بائس وأسلوب ضعيف، لا يخدم قضيتنا، ويسيء إلى خطابنا ويظهرنا متحاملين، عاجزين عن مواجهة الأفكار ومقارعة الأدلة، وتحمل من يخالفنا الرأي.

إن السياسة عالم متداخل متشابك، وكثيراً ما تتقاطع مصالح أطراف متعادية متنافرة، فيلتقون ويتوافقون على قضية، وترى مسيرتهم ونشاطهم في موقع يصب في صالح أعدائهم من جهة أخرى وزاوية ثانية، لذا لا يمكن الاتهام ولا يجوز القذف، وعلى من يفعل تحمّل الوزر والتبعة الشرعية. لقد التقى قرار «أمريكا»، وهي «الشیطان الأكبر» في قاموس الثورة الإسلامية، مع مصلحة «الجمهورية الإسلامية»، بل عموم الشيعة في العالم، في إسقاط «طالبان» و«صدام»، فهل كان ثمة تواطؤ وتعاون؟ وما هي مصلحة المخابرات الغربية لتتقي مع ما يفعله هذا «الشيخ» التعس من إثارة الفتنة وتأجيجها وخلق الذرائع والمسوغات لقتل الشيعة والفتك بهم! فهل بالضرورة أنها عمالة وخيانة؟ الحقيقة أنها أزمة الخلط والفوضى في الإفتاء والمرجعية...

إنها فاجعة التساهل في حق الاستنباط والتنظير، والولاية في تشخيص الموضوعات الكبرى وأخاذ القرارات الخطيرة التي تقرر مصير الطائفة وترسم مستقبلها. هل يجوز لنكرة، لا باع له في العلم ولا تاريخ في العدالة، ولا حظ في الخبرة والتجربة، فلا هو حصل وتعلم، ولا تخلق وتأدب، ولا مارس وخبر... أن ينهض بالحكم والإفتاء؟ حتى ينضج ويتكامل، ويتزن ويتعادل، فيركن إلى قراره ويطمأن بتشخيصاته، ويؤخذ برأيه ويعمل بقوله. لا بد لمن يريد أن يبلغ هذه الحدود في الحركة، ويضطلع بهذا الدور في الأمة، أن يقطع أشواطاً طويلة، ويجتاز مراحل عصبية، وينجح في اختبارات شاقة وعسيرة، يبلغ معها من العلم ما يؤهله للاستنباط، ويجببه الخبط وشطط الأهواء، ثم تتعادل فيه الصفات وتنطفئ الشهوات، فلا يحدوه طمع ولا يستفزّه هوج ولا تحكمه فورة غضب، فينطلق من جهل وطيش وعجرفة، فيكون ما يفسد أضعاف ما يُصلح، وفي إقدامه طامة وكارثة.

إنه يخوض في أمر عسير (سواء كُبروياً أو صُغروباً) يرتبط بالعقيدة الولائية التامة، ويطال حُرمة الدماء وخطرها، ويقحم عقبة كأداء تنتهي بالإسكاف بزمام الطائفة وتسلم قياد الأمة وتوجيه مسيرتها! فهو - في هذا العسير - بين معالجة أدلة فقهية تتطلب علماً غزيراً ومهارة فائقة وحذاقة تامة، بعد تخصص وفقاهة تكفل الاستعداد الأولي وتبيح الدنو من هندي الحياض، وهو صفر اليدين من ذلك كله، وبين القدرة على تشخيص موضوع لعله الأخطر على الإطلاق، ولا باع للرجل في سُنن حركة التاريخ، ولا إحاطة بتقلبات العالم وتحولاته، ولا معرفة بها وراء الأحداث وخفايا تدبيراتها^(١)... وكان لا بد له في هذا الطريق من تجاوز المراجع العظام، وتجاهل الفقاهة، ليجوز له الخوض في الإفتاء ويصبح من حقّه تبوؤ المقام! فكانت النتيجة أن هتك المذهب وأستباح الدين، والطريق: تكفير من وقف في دربه من العلماء المراجع - عملياً أو نظرياً - والحكم بزندقته وإخراجه من الملّة ولعنه!...

هنكذا التقى هذا التعس المسكين مع خصومه التقليديين من أتباع "الضالّ المضل"، وعلى الرغم من أنها يختلفان ويتنافران في الولاية والبراءة مفهوماً وفكرة، ثم ممارسة وعملاً، وإذا بهما يلتقيان على حرب المرجعية، ويتوافقان على هدم أسسها وتقويض كيانهما، هذا بتشويهها عبر أقتحامها وأبتدال التنظير الديني والإفتاء الفقهي، ثم هتك أعلامها بسبهم وتكفيرهم، وذاك بإضافة تسيّبه وإباحياته وبدعه وضلالاته.

وقد سبق هذين "الشيخين"، نموذج ثالث "لندني" هو الآخر! موغل في الشقاء، وهو «أبن كربلاء» العاق، لم يجد حيلة لضرب المرجعية أفضل من إنكار الإمامة من رأسها! فأنكر ميلاد «المهدي» عليه السلام وجحد وجوده، ليسهل الأمر فجعلها "سالبة بآنتفاء الموضوع"! فلا نيابة هنا، لا عامة تشمل السياسة، ولا خاصة تقتصر على الأفتاء والأمور الحسبية، ونادى - كدعاية ترويجية، على غرار إباحيات "الضالّ المضل" - أن يباشر كلّ مكلف صرف ما يتعلّق بدمته من الحقوق الشرعية والأخماس، فلا أحد يُرجع إليه هنا!

(١) يكفيك أن تتأمل في تضارب موقفه من «حزب الله» وقيادته، من الإدانة والتكفير، إلى الأستنجاد به لإنقاذ الحرم الزينبي في «دمشق»، ما يكشف سذاجة ونخبطاً وأضطراباً يقصيه عن أي موقع يتطلب حنكة وتعمقاً!... وفي تصرفاته من الطيش والرعونة ما ينبئ عن مراهقة روحية وسياسية، وكأنه مسكون بهاجس «نصر الله» إن جاز التعبير! فتراه ينصب سارية ويرفع علماً ويشكل كوكبة حرس بملايس عسكرية أو كشفية تؤدي له التحية!

كما لحق هنؤلاء الثلاثة وتبعهم، نسخة «أردنية»، ما لبث أن غلبه اليأس، فعمد إلى الخيار الأسهل، فجاهر بترك المذهب والتخلي عن التشيع، وهو صهر بيت مرجعية وزعامة، وخؤولته من بيوتات علم وسيادة... أخفقت خطته، وفشل في مسعى خلق "مرجعيته"، ومملّ اللعبة وسئم منها سريعاً، فلم يجد سبيلاً إلاّ أستبدال العمامة بـ "شماغ أحمر"! وأشدّ مقابلاً «السيد» في رائيته الشهيرة، حين أستبصر وترك «الكيسانية»:

تجعفرت بأسم الله والله أكبر * وأيقنت أن الله يعفو ويعفر
ودنت بدين غير ما كنت دايناً * به ونهاني سيد الناس «جعفر»
فقلت فهبني قد تهؤدت برهة * وإلاّ فديني دين من يتنصّر
وإني إلى الرحمن من ذاك تائب * وإني قد أسلمت والله أكبر
فجاء الشقي ونظم:

تسنننّ بأسم الله والله أكبر * وإني بهذا الهدي أسمو وأفخر
تركت الذي يأباه عقلي ومنطقي * وأمسكت بالحق الذي هو مسفر
لقد يئس الرجل وأستسلم سريعاً، فبادر إلى إعلان الإفلاس و"الانتحار"، وشخصياً، أرى أن الخطوة تُسجّل له من حيث، فقد تخلّى عن الزيف والأدعاء، وتناقض كان يعيشه، فكان أكثر الضلال ووضوحاً وصراحة، ويمكنني الزعم أنه الأكثر احتراماً لنفسه ومقولاته، فقد وجد أن التلاقي بين التشيع وبين أفكاره هراء، وأنه ينقش في هذا على الماء، ويبارز طواحين الهواء، يغالط ويتعسف ليقبى مع هذه الأفكار منتسباً إلى "التشيع"، فيزعم الإصلاح والتطوير، فلا يعود إلاّ بالخبيثة، ويقع في الزيغ والمراوغة، ويحتال بما شاء الشيطان من أساليب وطُرق، بلا طائل ولا جدوى، إذ الأمر واضح بيّن، فهذه المعتقدات والأفكار تُخرج حاملها من المذهب. هنكذا وجد الرجل أن لا معنى لتمسكه بمذهبه، فتركه وأستبدل به آخر، بينما غيره يحمل نفس آرائه، ويكرّر عين مقولاته، ولكنه ما زال يتبجح بدعوى التشيع، ويتنحل المذهب زوراً، ويصير على بقاء أنتسابه إليه، وأن هذه الأفكار هي التي تقوّمه وتصحّحه، على الرغم من تهافت تعليله، وتعسف توجيهه، ووضوح المكابرة والعناد، أو الخبث الذي يهدف خداع العوام وما يقتضيه التدليس.

وهناك مزيد من الشخصيات المنحرفة والتيارات الضالّة التي تناصب الحوزة والمرجعية العداء، وتبذل كلّ ما في وُسْعها للنيل منها وإضعافها، بل تكافح لتقويضها وإنهائها، وإن أنتحلت هويتها وتلبّست بزّيّها وأنطلقت من موقعها...

وهذا "خريج هندسة" يتبع "تياراً" أستعان به «صدام» في سياق نفحة التدئين وموجة "التأسلم" التي واجه بها الغرب إبان الحصار «الأمريكي» عليه أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات... فأفسح للتكفيريين و«القاعدة» في أوساط السنة، مكّنهم من المساجد والمدارس والمعاهد الدينية، وشرع الأبواب أمامهم، فدخلت «الوهابية» «العراق»، وهو الذي لم يعرفها في تاريخه إلّا غازية تغير على مُدن «الجنوب» وتهدم العتبات المقدّسة. وفي المقابل، في الوسط الشيعي، دعم وسلّط شخصيّة مضطربة على الحوزة العلمية حتى مكّنه وحكّمه، أطلق يده في البلاد وأفسح له بين العباد، فكان الصوت الديني الوحيد الذي يطرق الآذان بعد سنين عجاف عاشها هذا الشعب المنكوب، منذ شنّ «حزب البعث» حربه على «الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، بل ما قبل الحرب، منذ حكّم هذا الحزب وأستولى على السلطة، وتحديدًا، منذ أن تولّى الرئاسة «صدام»، الذي ما أنفك يجارب الدين ويقمع الملتزمين، ولا سيما الشيعة والتشيّع...

وإن شاب هذه الأنطلاقة الغموض وأكتنفها الإبهام في طبيعة العلاقة ودرجة الارتباط، فإن القدر المتيقّن أن النظام، في سياق تلك السياسة المستحدّثة، وأنحصار أدوات مواجهته عدوّه وتعبئته الشعب ضده، في شعارات الدين... أفسّح ورفع الحظر وأضاء لبعضهم باللون الأخضر! وهو ضرب طبيعي من تقاطع المصالح والتقاء الأهداف، يقع فيه كثير من العاملين في الساحة السياسية.

ويحضرنى أن الحركات الإسلامية العراقية التي كانت تنشط حينها في «إيران»، وعمدتها «المجلس الأعلى»، تلقت الأمر بمنتهى الريبة، وغمزت وعرّضت بهذا الحراك، بل ذهبت إحدى النشرات التابعة لها (صحيفة «لواء الصدر») إلى القذف بالعمالة أو التعاون مع النظام ودوائر مخبراته، في حين أصطف «حزب الدعوة» مع هذا التعاون، أو مال إلى الحياد، ما خلق رقماً جديداً في صراعها الدائم.

ولما كان هذا الحراك، يُشعر بالعمالة والأرتباط، شأنه شأن "اللندي" الذي ذكرناه سابقاً، (وكذا أيُّ حراك يخدم العدو من حيث)، دون وُجود دليل على ذلك، فلا يملك الشَّاكُّ إلاَّ معطيات تحليلية، لا يُركن إليها ولا تشكّل حجّة تسمح بالحكم والقضاء وتحمل التبعات... فإن مقتضى حُسن الظن، والحمل على الصّحّة، القول إن أحدهم تلقى إشارة النظام تلك، وأنطلق ليخدم، وأحسن استغلال الوضع ليعمل، ولا نملك - شرعاً - إدانة أكثر من ذلك، وهذا إن كان في الأمر إدانة، ولم يقرأه بعضهم حنكة وكياسة!

لكن المصيبة والبلاء، أن هذا "المتعاون" أو الجهة التي "استغلّت" الفرصة لنشر الدين وراحت تعمل لإعادة الهوية المفقودة، لم تكتفِ بالنشاط الدعوي، والتبليغ الديني، وتعليم الناس الأحكام وإقامة الشعائر الحسينية، لكنّها عمدت للدخول في المرجعية، وإعلان قائدها ورئدها مرجعاً للتقليد! على الرغم من أنه لم يبلغ الفقاهاة (والمؤكّد "المطلقة")، فلم يكن الرجل في عداد المراجع، ولا في نطاق المرشّحين للمرجعية والدائرة التي يُرجى لها الأمر! ولا كان أهلاً لذلك ولا محلاً، لا علمياً، ولا روحياً ونفسياً، وأقلُّ ما يمكن أن يقال في حقّه وحاله، إنه كان مضطرباً وغير مستقر ولا متوازن... وراح يبتعث "المبلّغين" وينصب "الوكلاء" في سائر المدن والمحافظات، وبدأ الأهالي العُطاشى يستعيدون هويّتهم الدينية المغيّبة لعقود، ولكن - وأسفاً - من بوابة تفتح على خواء علمي وروحي، وعبر قنطرة متهاوية تنقلهم إلى صحراء قاحلة وأرض مجدبة!

فأفرز هذا الحراك تياراً ضمّ الغثّ والسمين، وجمع عوام المؤمنين البسطاء، مخترقين بلفيف من أزلام المخابرات، وقد تزامن الأمر وأقترن بتسلُّط "التيار" على الحوزة ونهوضه بالدور الإداري، ولا سيما من جهة مهام الدولة التي كانت تريد أن تنأى بنفسها عن سلبياتها، فأوكلتها للتيار الجديد... فعاث فيها فساداً، وتولّى المراجع العظام وأساتذة الحوزة الكرام بالترويع والتنكيل، تارة من منطلقات قومية عروبية، فضيَّق على العلماء غير العراقيين من «فرس» و«باكستانيين» و«أفغان» وسامهم الذلُّ والهوان (ضمن قوانين الإقامة التي علّقت الدولة منحها وتجديدها على إجازاته وأناطتها بموافقاته، وإلاَّ الإبعاد والتسفير!)، وأخرى من مقولات التنظيم والضبط الإداري.

ثم لم يلبث الأمر أن أفرز خطاباً فكرياً وثقافياً، (وهذا من المجاز، والنزول على المتداول العام، وإلا فلا شيء من الفكر والثقافة في مقولاتهم)، يقسم الحوزة إلى ناطقة وصامتة، ويهوي بمعول الهدم على "الصامتة" ... ولعمري، في أي القسمين كان هو قبل أن يفسح له "النظام" ويمكّنه؟ أين كان حين قتل «الشهيد الصدر» وأخته «بنت الهدى»؟ وأمتلات السجون بعشرات آلاف المعتقلين، وعلقت المشائق، وفرغ الرصاص من بنادق جوقات الإعدام ولم تفرغ من حصد المؤمنين بجرم أداء الصلاة وإطلاق اللحية؟ لماذا لم ينطق ولم ينتفض على جرائم «البعث» و«صدام» طيلة سنين حكمه؟ وكيف نجا ولم يشمله بطش الطاغية، وبقي في الأمن والأمان؟... للعقلاء أن يجيوا.

أما لو أورد أحدٌ هنا نقضاً، وردّ بشبهة مفخرة، فإن ما جرى في "الانتفاضة"، حين أندحر «صدام» من «الكويت»، وصار يترنح تحت ضربات القصف الجوي الأمريكي والغربي، فعده بعضهم أستدرأكاً لحالته السابقة، وجبراً لصمته دهرأً، فسطر له بطولات وسجل مواقف، فإن "الانتفاضة" لم توقر أحداً في «النجف الأشرف»، وقد خرج فيها الجميع من عنوان أو تهمة "الصامت" و«غدا» ناطقاً! حتى إن الاعتقالات التعسفية شملت آيات الله «الشيخ مرتضى البروجردي» و«الميرزا علي الغروي» و«الشيخ محمد أمين زين الدين» عليه السلام، وكذا «السيد علي السيستاني» دام ظلّه، وجملة من العلماء الذين يصنفهم "التيار" اليوم ويلحقهم بـ "الحوزة الصامتة"؟!!

إن شيخاً تافهاً ومعمماً سخيماً، يخلط في الاستدلال ويهرف في الإفتاء حتى يحرم على النساء زيارة «الأربعين» و«عاشوراء» بسبب الزحام! وينزلق فيهبوي في الخبث، فيؤبّن ضالاً مضلاً حكم الفقهاء وقضوا بخروجه من الطائفة، ويرثيه بعبارات يتزلزل لها العرش حين يقرنه بـ «سيد الشهداء» عليه السلام... هو إحدى سيئات هذا التيار! وإن رأيت اليوم ينتطع بهذا الهراء ويجتر هذه المقولات، ويذهب في القبح حدود شتم المراجع العظام، فهو يفرغ عقده ويداوي حرقتة، وقد رأى أبواب الوصول موصدة في وجهه، فتعثرت مرجعيته، وفي الحقيقة: بارٌ دُكَّانه، وخسرت صفقته، وكسدت بضاعته، فلا أحد أعترف به، حتى في حدود مجرّد منحه موعداً يلتقي فيه المرجع الأعلى!

والحق أن هذه النماذج التي عدّنا بعضها أنفأ، لا تشكل إلا هامشاً ضئيلاً من الخطر الذي يتوجّه إلى المرجعية، ذلك أنها حالات محدودة السعة والانتشار، ذات فعاليات متواضعة، تشكّل فرقعات وإضاءات إعلامية، أكثر منها عمليّة وواقعية، وإن كان الخطب فيها من حيث القبح والوقاحة في الغاية والمدى... لكن الخطر الحقيقي، كماً وكيفاً، الذي يهدد هذا الصرح العظيم، كسّيل يدهمه أو بركان يقذف حممه في أية لحظة، هو تيارات "الحدائث" أو "الإصلاح" أو "الثورة"، ذلك أنها تخضع لتنظيم ومخطّط مركزي واحد، هو الذي يديرها ويدبّر جراكها ومشابغاتها التي تطفو على السطح بين فينة وأخرى.

وعلى هذا الصعيد يجب التنبيه والتركيز على أصل الفتنة وأساس التخريب وموئل الفساد ومركز الإفساد في هذا العصر، فلا نجحده أو نتجاهله (خوفاً أو طمعاً)، فنصبّ جام المسؤولية وما يتبع ذلك من السخّط والغضب، على الفروع، وتناول "الأعضاء" و"الوسائل" و"المظاهر" و"الأعراض"، بالمواجهة، سواء بالمعالجة والتقويم، أو بالهجوم والفضح والتعرية، وما هم - في الحقيقة - إلا عرائس تستهوي الأطفال، ترقص على مسرحها، أندست فيها راحة يد أخذتها "قفازاً"، أو هي دُمى متحركة تتصل خيوطها بصليب تتدلّى منه وتنتهي به معاقدها، تمسكه قبضة تديرها وتتلاعب بها! فنغفل عن القائد الأعلى، والزعيم المخطط، والمرشد الموجّه، واليد المحركة، ونشغل بالأطراف والأعوان والموظفين الصغار... لا بدّ من التعرّض إلى هذه الجهة الأخطر، دون خوف ولا وجل، متوكّلين على الله في دفع شرورهم، وعلى وعي القارئ الكريم في القدرة على التطبيق والتشخيص، وأنزاع الفكرة وألتقاطها، من ثنايا التقية، ومطاوي المداراة التي تحكم الخطاب الذي يخوض هذه المعركة الحساسة الدقيقة.

إن الحركات والتيارات التي تقوم بحرب المرجعية اليوم، تثبت سمومها في الجسم الإيماني، وتصبّب حممها على هذا الكيان لتنال منه وتلحق به الأضرار، من التي تعود إلى محور الحدائث والتجديد، والإصلاح والتطوير، وتندرع بالحركية والثورية مقابل القعود والسلبية... تعود بأجمعها إلى جهة واحدة أساسية، هي التي تديرها وتحركها وتدبر أمرها (بأساليب وطرق متفاوتة)، هي مدرسة «علي شريعتي».

وهي اليوم فرقة كبيرة وتيار عريض (وإن لم يعنون بهذا الاسم)، ومدرسة ممتدة في كل مكان، لا لعمق فكرها وبُنيتها العلمية، بل لما تقف عليه من ثروات وبحر من الإمكانيات، وآبار لا تنضب من الأموال! لذا تراها تضمُّ كُتَّاباً ومفكرين وعلماء دين، أو قُل "معممين"، وتمتلك قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية، ودُور نشر، ومراكز دراسات، وصحفاً ومجلات، ومنظمات وجمعيات سياسية، ولجاناً خيرية، ومؤسسات أجتاعية، وأحزاباً متكاملة...

إنهم جميعاً عناصر وأدوات في خدمة المشروع الشيطاني الأكبر: تقويض المرجعية، وإفساد طريق أستقاء المعارف الدينية، وخلق الفوضى في رسم معالم التشيُّع، وما يلي ذلك من ضلال عقائدي وسقوط روحي وتسيب أخلاقي، ما يفسح لمشروعهم السياسي، وفكرهم الإضلاي. وهذا كلُّه في نفسه هدفٌ، وأمرٌ له موضوعية، ويشكّل غاية تُقصد عندهم، ثم هناك - بعد ذلك أو قبله - ما يرمون إليه من تحكيم أُسس قيادتهم، وتثبيت أركان مُلكهم وسلطانهم، أو نفوذهم السياسي والاجتماعي (حيث لا تبسط يدهم ويقصُر حكمهم)، مما يرفد ويؤمِّن استمرار هيمنتهم، فلا شيء يتهدّد هذا ويُخشى منه على ذلك، مثل المرجعية، ولا ينافسه مثل موقعها في الأمة ومكانتها في نفوس المؤمنين.

إنني أعرف هذا التيار، وأعرف قيادته أيضاً، وأعرف بعض أركانه وأعضائه والناهضين بأحتجاجه، أعرف أيَّ غلٍّ يجيش في صدورهم من المرجعية، وأية جمرة تتوقّد في أكبادهم من الحوزة، وماذا يضمرون لها وماذا يكيّدون، وكم يتربّصون بها الدوائر ويتربّصون الصروف!... وفي ظلِّ ما يملكون من مال ورجال، وعُدّة وعدد، ما يمكنهم من توجيه ضربات متلاحقة، وفتح جبهات غير متناهية، ويسمح بتوظيف عناصر وتسخير وسائل لا يعلم بها إلا الله، فإن ثبات الحوزة وأنتصارها، هو أمر إلهي، بلا أدنى شك، ويُحمل على المدد الغيبي، والمعجز الخارق للعادة. فمن عساه أن يقف في وجه هؤلاء، بأعدادهم وتنظيماتهم ووسائلهم وكيدهم؟ ومن له أن يواجه إمكانياتهم المهولة وطاقتهم الاستثنائية؟

إن البصير الحصيف يرى يد الله سبحانه وتعالى جليّة، ويلمس ألطافه جلّ وعلا غير خفيّة، في بقاء الحوزة واستمرار المرجعية، على الرغم من الضربات المتلاحقة التي تتلقاها، والمؤامرات الخبيثة التي تُحاك ضدها، والأساليب الدنيئة التي تواجهها.

إن عجزهم في هذه المعارك المتلاحقة وفشل غاراتهم المتتالية، وثبات الحوزة في وجههم، ومحض بقاء المرجعية وأستمرار وجودها بشكلها التقليدي أمام هذه القوة الجبارة، هو أمر معجز، لا يمكن تفسيره وحمله إلا على الدور الغيبي الإلهي، سواء بنصرة جبهة الحق والمدد الذي يتلقاه أتباعه من راعيهم وولي أمرهم، أو من خلال إلقاء الرعب في قلوب أعدائهم، وثنيهم عن توجيه مزيد من الضربات وصرْفهم عنّا، وإشغالهم بأنفسهم، وإلهائهم بجبهات أخرى، وسوقهم بعيداً، تجاه معارك وجبهات أخرى.

وإلا فإن الميزان المنطقي والمقايسة العقلية والقراءة الواقعية التي تُفاضل بين الجبهتين، تحكم بأن الحوزة والمرجعية ينبغي أن تكون قد سقطت وقُضي عليها وأندثرت منذ عقود! وليس هذا من هشاشة الحوزة وضعفها، وأنها مهیضة جناح، لا حول لها ولا قوّة، ولكن من تغیّر شكل الحرب ومضمونها، ناهيك بحجمها وضراوتها، ذلك في ظلّ تكالب الأعداء وتعدّد المعارك وتطوّر أساليب المواجهة... فهي في جبهتها الخارجية، التي تخوضها مع الأستعمار والنواصب وحكّام الجور، يوظفون ضنك العيش والأضطهاد والملاحقة الأمنية والتشويه الإعلامی، كانت سجّالاً، حتى لحقتها وأضيفت إليها الطعنات التي صارت تتلقاها المرجعية في ظهرها، من أبناء المذهب وبني الجلدة في "الجبهة الداخلية".



إنها معرّة دهماء، وخزيّ وشنار ليس بعده شائنة ولا مثله وضمّة، أن يجتمع الحداثيون التنويريون، والإصلاحيون الثوريون مع «البايية» و«البهائية» في الهدف، ثم يلتقون جميعاً مع الأستعمار وحكّام الجور والتكفيريين، فينتظمون صفّاً واحداً ضد المرجعية! ويتفقون على مواجهة الحوزة الشيعية والعمل على تقويضها بشتى الطرق والوسائل.

وما أغرب وأعجب من أن هذه التيارات والمدارس والفرق والمذاهب، على اختلاف مشاربها، وتنوع ميولها، والتعارض الشديد بينها في الأفكار العقائدية والآراء السياسية، وفي الأخلاق والسلوك (فبعضها في غاية الجمود والتزمّت، وبعضها الآخر يجاهر بالإباحية!)، ثم في أساليب العمل وطرق الحركة، حتى تجدها تختلف في كلّ شيء، ما يجعلها متعارضة متناقضة... تراها تعود لتلتقي على عداء المرجعية والنيل منها!

تُرى لماذا هذا السعي الدؤوب، الذي لا يوفّر أداة وطريقاً تفضي إلى تضعيف هذا الجذر المتين، وتقويض هذا الركن الحصين؟ الذي ما زال يزود عن المؤمنين ويحمي الشريعة والدين، ويؤمن ملجأً لأيتام «آل محمد»، ويشكّل ملاذاً للمستضعفين أمام الغزو الفكري والثقافي والتغريب الذي يتهدهم في كلّ موقع ومقطع؟

لعمري، يكفي التدبّر في أجتتماع هذه التيارات المنحرفة والفرق الضالّة، والتقاء أرباب البدع والمحدثات والدعوات الشاذة، وتوافق الأحزاب المفسدة والشخصيات المضلّة، المتاجرة بالدين وشعاراته، والموظّفة لشعائره، المستأكلة بـ «آل محمد» عليه السلام، وأتّفاقها كلّها على محاربة الحوزة والمرجعية، بل لا يحارب الحوزة والمرجعية إلّا هذه وهنؤلاء... للحكم ببطلان هذه الفكرة والدعوة، وفساد هذا النهج والعمل.

والحق أنك لو تأمّلت وتدبّرت، لرأيت الذين يناكفون الحوزة والمرجعية، يشترّون عنها أو يغترّبون، لا يلبث أن تظهر قرون الشيطان من تحت عمائمهم، أو من رؤوسهم المكشوفة في عاصمة الضباب، أو أيّ من بلاد الغرب ومأوى التغريب، من شتى المشارب والأهواء: من أقصى النصب وإنكار مقامات «أهل البيت» وجمد ولايتهم، إلى أقرب الولاء وبث الفضائل وترويج الكرامات وحمل هذا اللواء! من الرجعية والتقليدية والذهاب في الغيبة التي تقدّس بشراً تافهين وتعظّم أشخاصاً فاسدين، إلى دعاوى الوعي والتقدمية والحركية! من القعود عن أقلّ مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والركون إلى حكام الجور، والدخول في أعوان الظلمة، إلى الحركية والأنقلابية والثورية والجهادية!

ولا يخلو الحال من موتور عقّده الحوزة حين رفضت الاعتراف به، أو فضحت دعواه حين عجز عن الصعود بالطرق الطبيعية، ضاق وُسعه عن العلم، وسقطت همّته عن طلبه، وفشل في بلوغ رتبة الاجتهاد في الفقه والأصول، والإحاطة بالحديث والتفسير، والتضلّع في الكلام والحكمة، فلجأ إلى التدليس، وزوّر الشهادات وأنتزعها غصباً (ترغيباً وترهيباً!)، ثم أراد الركوب على أكتاف الخلق بأسم الدين وحكم الله عزّ وجلّ!...



المرجعية الشيعية من الفقهاء إلى الفلاسفة!

وللأمر هنا، في هذا الموقف والشبهة، قصة تحكى!...

وهي لا تقلُّ هزلاً وأفتضحاً، أو خبثاً ودهاءً عن شقيقاتها في الباب السابق من هذا الفصل ولا عن شواهده القبيحة، من دعوائى الفقاهة المزورة، ومزاعم الأجتهدات الباطلة، وقصص المرجعيات المزيفة، التي أشرنا إليها وسلطنا الضوء على نماذج منها.

فالدعوائى كلها هراء، والمزاعم خواء، وإن أرتكزت على حقيقة، وأنطلقت من واقع، فبدت وكأن لها حظاً في السداد، وخيّل للسذج البسطاء أن لها نصيباً من الصحة والصواب... فهذا هو (بعينه) قوام "الشبهة" وجوهر "اللبس"! وإلا فالحق واضح جليّ، والباطل بيّن غير خفيّ، ولكن تأتي الشبهات واللوابس لتهمج وتخلق "الفتن"، حين تخلط شيئاً من الحق بشيء من الباطل، تمزج ضغثاً من هذا بضغث من ذلك، فيجيثان (الحق والباطل) معاً، ويأتیان بشكل متوافق وعنوان متّحد، ويظهران في صورة واحدة، فتتحقق الشبهة ويكون اللبس، وتقوم الفتنة وتنطلي الخدعة وتمضي المهزلة!

وفي شكر النجومية وبريق الأضواء، وما تصنع الدعاية والإعلام، تذهب العقول فيعبّد الرجال وينزل على حكمهم من دون الله، ويبتعدون أصناماً، ويقلّدون على عمى، ويفسّح للأهواء أن تتبّع، وللأحكام أن تبتدع، ولا يسأل أحدٌ عن الدليل أمام وميض الشهرة وصولة الفضائيات، ويؤخذ بالصخب والجلبة فيغفل عن صريح العقل ومؤدّى البناء العلمي والأصول واجبة الأتباع في تلقي خطير المعارف وتبني جليل المواقف.

تماماً كما نشأت مرجعية قبل قرن وأخرى قبل نحو من ثلاثة قرون، على يد عالين جليلين، وعلمين رفيعين من أعلام الحوزة العلمية في «كربلاء»، فلما توفي الأول ﷺ، أسس طَلَّابه مدرسة نسبها إليه، ليتوارثوا المرجعية والزعامة بذريعتها وفي طولها وظلِّها، وما لبث أن وَقَّع بعضهم في الضلال، فجاهر وأدَّعى «البابية»، ثم أسسوا «البهائية»! أما النجباء من تلامذته، الثابتون على المذهب الحق، فما لبثوا أن قلبوها عائلية وجعلوها وراثية، تنتقل في الأقباب وتنحدر في الأصلاب (كأنها وَقَّفَ دُرِّي!)، حتى أُنْتَهت اليوم إلى شاب يعمل في التجارة، لا شأن له بالعلم والحوزة، وهم يقلِّدونه ويقدِّسونه، ويقبِّلون قدميه (واللطيف أنه ينفي عن نفسه العلم والفضل، ولا يدَّعي حقاً في تبوُّؤ هذا المقام الخطير، وهم يصرِّون ويكابرون، ولا يباليون بنصحه ولا يحفلون بصريح رفضه)!

أما ذاك العَلَمُ الآخر ﷺ، الذي مضى سنة ١٣٨٠، فقد تلقفها من بعده أبنائه، تلقَّف الكُرة، وجعلوها وراثية في مَنْ أنحدر من صُلْبِه! فتقمَّصها أبنه الأكبر أولاً، حتى مضى، ليتولَّأها شقيقه... واليوم ينتظرها الأحفاد ويترقبونها، ويتأهبون بفارغ الصبر، وقد أسرفوا في هذا وأفرطوا، فلا حكمهم تأن، ولا لزمهم وقار، وتجاوزوا أسباب حنك القصة، وإتقان اللعبة، وإحكام الحيلة، وحسن تركيب الصورة! فغدا "الأجتهاد" فيهم وحمل لقب "آية الله"، قرين نبات شعر الذقن في الأبناء، بل مجرَّد طرور الشارب والإبقال، ناهيك بالآلتحاء والتشويك! ^(١) أما الانتقال إلى "العظمى" فرهين الترتيبات العائلية والصفقات الحزبية، فلا خبر عن العلم جاء ولا وحي عن العدالة والتقوى نزل.

من هنا، تبدأ قصة البحث في هذا الباب من الفصل...

من مثل هذه الأضحوكة السميحة المبكية، وأضراب هذه السيرة الهزلية المؤلمة، نشأت حكاية زؤي المرجعية الدينية للشيعة من الفقهاء إلى الفلاسفة... لأن صاحب الأطروحة صرف عمره في دراسة الفلسفة وتدريسها، فلما أراد الجني والحصاد، وجد سوقه في كساد، وبضاعته إلى بوار، فعمد إلى نظرية جديدة تقلب المرجعية رأساً على عقب!

(١) الطرور: طرَّ الشارب، يطَّرُّ ويطرُّ، أول ظهوره. وبقل وجه الغلام، يبقل بقولاً وأبقل: خرج شعره. والآلتحاء: ألتنحى: نبت لحيته. والتشويك إذا خشن لمس الشارب.

وتبدأ القصة أو ترجع في جذرها إلى مشروع «الضال المضل» الذي سقط... وقد نجح خطابُ الناهضين بمواجهته، وأخذ حظُّه من التأثير على الجماهير، فسقط الرجل لمجموع علل وتضافر عوامل، فعلت فعلها في تنفُّر الناس منه، وأدَّت دورها في كُرْهه وعدم أنجذاب الشيعة إليه، وقد تمحورت حول ركنين، وجاءت من منطلقين، هما:

١- بُعده عن الحوزة وأنقطاعه عن الوسط العلمي... فقد ترك «النجف» وهو ابن ثلاثين عاماً، بلقب "حجة الإسلام"، وأنقطع، بل غرق في «بيروت»، منشغلاً بالشأن الاجتماعي والخدمي، يسترق من خلاله الفقراء والمستضعفين والأيتام بأموال المحسنين والمتبرعين! ثم بتجارة الأسهم والعقار، كلُّ ذلك مع الخوض في الشأن السياسي عبر أفذر دهاليزه حتى تورَّط في الدماء... فكيف بلغ الاجتهاد ومتى صار فقيهاً يحمل وُجْهَةً نظر تبني العقائد الشاذَّة، ويفتي في الأحكام ويبیح المحرّمات؟ ومن أجاز تصدّيه للمرجعية وجوّز للعوام تقليده؟ من هنا، من بُعده عن الحوزة وأنقطاعه عن العلم، سهَّل على الموالين الغياري نقض مقولاته ودحض أفكاره، ولم يكلفهم دفعها وكشف فسادها جهداً ولا جسّهم عناءً، وكان بيان تهافتها وفضح أفتقادها الأدلّة العلمية والحجج الشرعية، سهلاً يسيراً.

٢- تموضعه في جبهة العدو وضعف جانب العقيدة والولاء فيه... فهو لم يكن يوماً - في خطابه الثقافي والسياسي - شيعياً، بل كان إسلامياً عاماً، وكانت لُغة الولاء مفتقدة فيه تماماً، لصالح الوحدة الإسلامية. بل سلك في هذا السبيل دروباً مريبة، وراح في إرضاء "الآخر" ومحاباته والتودُّد إليه، إلى حدود الطعن بالثوابت الشيعية والتشكيك في العقائد والأستخفاف بمقامات «أهل البيت» عليه السلام ونفي خصائصهم ومراتبهم، حتى بلغ الأمر جحد ظلامه «الزهراء» عليها السلام، وهي المحور الذي يفرز المسلمين، يصنّفهم ويقسّمهم، فلحق بالقسم الذي اختار، وصدرت أحكام الفقهاء تقصيه عن "الإمامية" وتسقط أنتسابه إليها. وقد تبع هذا الجانب النظري بُعداً عملي، جاء من ارتباطه بدول تحارب التشييع وتكفّر الشيعة، وتكاثرت الأرقام في هذا، وتواترت شواهد دعمها له على مختلف الأصعدة الإعلامية والسياسية والمالية، حتى أستقرّت في الوجدان العام للشيعة إدانته. ما سهَّل فضحه وتعريته، ومن بعدها إسقاطه وإنهاؤه بشخصه وأفكاره، قبل موته وهلاكه.

من هنا جاء البديل يستدرك ذاك النقص ويجبر هذا العجز، يعالج العيوب ويملاً الفراغات ويسدُّ الثغرات، ويُعيد طرح المشروع بكيفية متطورة ومكيدة متقدمة، أكثر خبثاً ودهاءً، تغلق الأبواب وتوصد المداخل أمام مكافحته، وتُسقط الخيارات وتسحب الأوراق من أيدي العاملين في مواجهته، فتُعطل أيَّ خطاب يريد توعية الساحة بخطره، وتُجهض أيَّ مسعى يريد كشف مفسدته... فقد جاؤوا به - هذه المرة - وأخرجوه بصورة "عالم" يأتينا من قلب الحوزة، وها هو يهاجم المرجعية ويهتكها، تماماً كما كان «الضال المضل» يفعل، بل أكثر شدةً وحِدَّةً، وصلافةً وجلافةً! وهو يصرِّح ويُجاهر، أنه إن تمكَّن وأستطاع فسيهدم الحوزة ويقوِّض المرجعية، وينسفها نسفاً، ولا يُبقي لها أثراً بعد عين!

إنه ليس «الضال المضل» الغارق في التسنن، «البيروتي» المتَّهم بفساد العقيدة وشُقم الفكر وشذوذ الفقه، المرتبط بالحكومات المعادية والمحظي لدى الدول الناصبية، يوالها حتى كان الوحيد الذي تستثنى كُتبه من المنع في بلادها، ويُدعم في العلن والخفاء، حتى ينحدر عليه العون المالي والسياسي والإعلامي كالسيل من كلِّ حدبٍ وصوب، يرشِّخ موقعه، ويثبَّت مكانته، ويسوِّق لمشروعه... بل هو «قُمِّي» ينطلق من فضائية تابعة للدولة الشيعية (الدينية) الوحيدة في العالم! يواجه المخالفين ويحاججهم، حتى يفحمهم ويغلبهم، ويثلج صدور الشيعة، ويستقطب عواطفهم ويحظى بتعاطفهم.

فإذا كان المشروع الأول لم يستقم في وُجدان أحد، بل لم ينفذ في رأس ذي عقل، اللهم إلا المرضي وسوقة العوام، وإباحيين يبحثون - أصلاً - عن ذرائع لفسقهم، ويلتمسون أعداءراً لفجورهم، فنعم الخيار كان لهم، وبئسه كان للمشروع الأصل الذي يهدف تقويض الحوزة وهدم المرجعية! فإن هذا الثاني، المكلف الجديد، جاء خالياً - في ظاهره - من هاتين النقيصتين، متفوقاً على المطعنين: العلم والحوزة، ثم الولاء والتشيع. فالرجل لم يهجر الحوزة يافعاً بلقب حجة الإسلام كسلفه، حتى يُقال: كيف صار آية الله في «بيروت»؟! ولا حابئ المخالفين وجاملهم على حساب مذهبنا، بل تخصص في ردِّهم ودفع شبهاتهم وتعرية خوائهم، وإظهارهم مفلسين، وإدانتهم من كتبهم ومصادرهم، وطالما كان يصرخ طالباً البراز وهم لا يحIRON ردّاً كأن على رؤوسهم الطير!

ومع إن الرجل لم يأت بجديد في عالم الاحتجاج والمناظرة، لا شكلاً ولا مضموناً، بل قد علمنا الماضين، وأتبع نهجهم مادّة وطريقة، فلم يتكر شيئاً مستحدثاً ولا أكتشف دليلاً فات المتقدمين، ولا جاء بأليّة جديدة، اللهم إلاّ استغلال التصوير التلفزيوني في عرض النصوص التي يستشهد بها، ينقلها عن الكتب ويعرضها للكاميرا، مما كان له وقعه في نفوس العوام من الفريقين! وهي آليّة مبتكرة أثبتت جدواها على الصعيد الفني... هذه هي حدود تفوقه ونطاق تميّزه، وهي إن أضافت شيئاً، ففي عالم الإخراج وتقنيات الإعلام وأساليب الدعاية والتأثير، لا الحوزة والفضل والدقّة العلمية والعمق الفكري.

وإلاّ فإن أصل الاحتجاج بمصادر الآخر وإلزامه بكتبه، هو نهج المتقدمين^(١) وسيرة المتأخرين وسبيل شقّه السلف الصالح ومضى عليه الخلف الفالح، من «العلامة الحلّي» في (نهج الحق وكشف الصدق) (الذي ردّ عليه «أبن روزبهان» بالشم في (إبطال النهج)) وفي (منهاج الكرامة) (الذي ردّ عليه «أبن تيمية» بـ (منهاج السنة))، إلى «الشهيد القاضي نورالله التستري» في (إحقاق الحق) (وهو ردّ على (منهاج أبن تيمية))، ف «السيد ميرحامد حسين» في (العبارات) ردّاً على (تحفة) «الدهلوي»، ثم «الشيخ محمد حسن المظفر» في (دلائل الصدق) ردّاً على «أبن روزبهان»... وهكذا سلك «السيد المرعشي النجفي» في (ملحقات إحقاق الحق)، و«العلامة الأميني» في (الغدير)، و«العلامة السيد علي الميلاني» في سائر أعماله كـ (شرح منهاج الكرامة) ودراسات في منهاج السنة، و(نفحات الأزهار في خلاصة العبارات). وهو ما درج عليه كلُّ من أراد الردّ والأجتجاج.

ولكن قصّة الاحتجاج والتصديّ للمخالفين وإفحامهم، كانت غريبة جداً في نهج وطريقة وعالم "داعية الفلسفة"، سواء في أنطلاقتها أو في استمرارها، تحفّها الريبة ويكتنفها الشكُّ منذ بدايتها، بما شكّلت من نشاز مع نسيجها ومحيطها، حتى أنقضت في "تراجيديا"، أو مأساوية مسرحية «غناء الماعز» (الأضحية، في تراث «اليونان» القديمة)!

(١) نعم، هو نهج مستجد وطريقة متأخرة في المدرسة المقابلة، فهم لم يعمدوا إلى تتبع والتقاط النصوص من كتبنا والاحتجاج بها علينا، إلاّ منذ ثلاثة عقود مضت فحسب، ولم يكن هذا من دأبهم من قبل ولا سيرتهم. وذلك لا يعني الخروج من الأفتراء المحض إلاّ إلى الألتقاط والاحتيايل.

إذ كيف لتوجّه ثوري إسلامي، أن يتصدى للمخالفين من مذهب آخر بهذا الشكل؟ ويقدم على ما يثير إخواننا السنة في عقائدهم! ويؤجج الطائفية ويخوض معركتها بهذه الحدة؟ وهو حامل راية الوحدة الإسلامية وداعية التآلف والأخوة (إلى حدّ التميع والتنكر للهوية، ودرجة التنازل عن بعض الأسس العقائدية والثواب الشرعية)، وهو الذي كان يدين أيّ تحرك من هذا القبيل، ويراها مؤامرة أو جهالة تهدر الطاقات وتضيع الجهود وتصرف مؤشر بوصلة الوعي الإسلامي عن وجهتها الصحيحة، أي صبّ الإمكانات وجمعها وتأليفها لمحاربة الاستكبار العالمي والعدو الحقيقي، وهو «إسرائيل» الغاصبة، وأنّ أضرار هذه المباحث والحوارات هي ما يريده العدو ويتمنّاه! كيف ينجّر تيار ثوري واع، ويُستدرج ليسقط في تبني المشروع الصهيوني الاستكباري الاستعماري في تمزيق الأمة وتشتيت جهودها وطاقاتها؟! فيفتح حواراً تلفزيونياً ساخناً، ويخوض فيه من منطلق عقائدي صرف، يعرّي «السنة» ويسقط «الوهابية» ويفضح «الأموية»؟!!

كان المتابعون والمراقبون يحملون الأمر على الخلاف السياسي والنزاع المحتدم بين هذا الكيان الثوري والدولة الإسلامية المباركة، وبالتّبع: التيارات والأحزاب التي خلقتها في بلادنا أو التي أنضوت إليها، فصارت ملحقة بها، وبين خصومهم من حكومات المنطقة... وما كان «الحوار العقائدي» و«الأحتجاج المذهبي» الذي كان يدور في العلن والإعلام، وشاع على الملأ وفشا بين الناس، إلّا ورقة توظف وحزبة تُستخدم في إيلام الخصم وجرح العدو، وقد دخل الطرفان من هذا الباب للوصول إلى ذاك الخراب.

ولكن المفاجأة كانت في أن موظف مشروع الدولة هذا، وحزبة المؤامرة، وبطل المسرحية ولأعبها الأول، الذي كان طرحه الولائي يصعق بعض من يعرفه عن قرب، ممن كان يقف من قبل على الأفكار الشاذة التي يحملها والعقائد المنحرفة التي يتبنّاها، فحمل نهجه وطرحه الجديد على تقلباته وأضطرابه المعروف، وآخرون على هداية مفاجئة حلّت عليه... أبان وكشف عن الغاية الحقيقية التي كتمها في نفسه دهرًا، وأزاح الستار عن الحيلة التي دبّرها سرًّا، والمرضى الخفي الذي أضمره طويلاً، وهو صنع «نجم» تلاحقه الأضواء، وخلق «شخصية كاريزمية» تجتذب القلوب وتستعطف الأهواء!

تمهيداً للخطوة القادمة التي تنجز الغرض الأصلي وتحقق الهدف الحقيقي لهذا المشروع الشيطاني، ذلك عند أكمال التحضير والإعداد ونضج الطبخة، وحين ساعة الصفر المنتظرة وأوان الانطلاق ودور التنفيذ... لتنعطف هذه الصنعة المتقنة، ذات الجودة العالية في الحبكة والنسج، وتهوي على الحوزة العلمية الشيعية والمرجعية الأصيلة، مغولاً يهدم كيائها المصون، وسوسة تنخر أساسها المقدس.

والحقيقة أنهم - منذ عقدين ونيف - ما أنفكوا يعملون على هذا الأمر ويُعدُّون له ويدبُّرون، يهيئون لقلب كيان الحوزة العلمية في «قم» المقدسة، ويكافحون لتقويض المرجعية الدينية في «النجف الأشرف»! وذلك عبر سياسات إستراتيجية ومخطط بعيد المدى، ثم طرق تكتيكية مقطعية، وخطوات مرحلية:

غيروا المناهج، وحددوا عدد سني الدراسة، ونظّموا الطلبة في أحزاب وربطوهم بأجهزة الأمن وفروع المخابرات، وأزروا بالعمق العلمي الذي طالما ميّز حوزاتنا، وقضوا على التخصص وأجهزوا على الإبداع، كلُّ ذلك تحت عناوين برّاقة، ولصالح دعوى "منطقية" لاقت قبولاً ورواجاً بين عوام المؤمنين، ونجحت في إيجاد شرح يفصل الحوزة العلمية عن قاعدتها الشعبية... ذرائع كالتبليغ وحاجات المجتمع الملحّة، التي صوّرت "التخصّص" و"التعمّق" ترفاً ونافلة أمامها، ثم أتلّفوا الروحيات والمعنويات بالشهادات الجامعية والمناصب الحكومية والدرجات والرتب السياسية، وأعدقوا الأموال على تسييس الطلبة وكسب ولاءهم للنظام، وشراء ذمم العلماء بمنحهم المصانع والشركات والأموال التي تدرُّ عليهم الملايين، والسدج البسطاء بهبات ورواتب خرافية تؤمن حاجاتهم وتوفر ميزانيات مؤسساتهم العلمية، مما لم يكونوا يجلّمون به يوماً، فأنصاعت طائفة للوعد والترغيب، وتكفّل بالأخرى الوعيد والتهديد والترهيب! يأتيه من جهاز المخابرات و"محكمة رجال الدين"، وبقية القصة غدت معروفة... حتى طوّعوا الحوزة، أو قُل أرغموها وتحكّموا فيها وسيطروا عليها، ففقدت موقعها التاريخي ودورها القيادي، لصالح الدولة والحكومة بأسم ولاية الفقيه، وهي من هذا وذاك براء.^(١)

(١) تناوات بعض تفاصيل مأساة دخول الدولة في الحوزة في كتابي: (البروتستانتية الشيعية).

إن "تيار شريعتي"، والتوجهات الفكرية والجماعات السياسية المنضوية إليه والتابعة له، تعيش عقدة متأصلة ومركب نقص غائر في أعماقها، يقض مضجعها ويورثها الأضطراب، بل يدفعها إلى الجنون... هو: المرجعية! لذا تراه لا يدري كيف يصنع وماذا يفعل ليشفي غليله؟ وكيف ينتقم من تعاليها عليه ورفضها الاعتراف به كفكر أو مدرسة شيعية، ودخول قائدها وسائسها وساقبها في عداد مراجع الشيعة!...

دس أنصاف فقهاء كالشيخ المعروف بـ"تاجر السكر"، فلم يفلح، لا من حيث شخصيته، ولا في ضمان ولائه، فالرجل - في الواقع - يحسب "قائد التيار" في درجة تلاميذه، وهو يتعامل مع القوم بالصفقات، تعامل الكسبة والتجار، يعطونه فيرد إليهم الجميل، ويقابل الصنيع بمثله كمأ وكيفاً، فإذا مشوا مصالحه وقربوا من مشروعه، تخلى عنهم وأقلب عليهم! فلجأوا إلى آخر ورطهم بأداء متطرف وسلوك مغال تجاوز الحدود التي وُضعت له، ما أساء إليهم أكثر مما نفعهم، وقد عرّى أهدافهم النهائية التي يتكتمون عليها ويدخرونها للمستقبل! ثم أكتشفوا إن الرجل يطمح في وراثة قيادة التيار، ويتطلع ليكون "ولي الأمر"، فخافوا منه وأمسكوا عن دعمه، فترجع تسويقه وقلّ ترويجه.

وهكذا دعم «الضال المضل» ونصره في خطوة شكّلت طعنة غائرة في قلب المذهب وخائنة للدين وعاراً على العقيدة، وسلوك سجّل رقماً في منتهى الأبتذال، وكأن الخبيث ما هتك مسلمات العقيدة الشيعية وأنكر مرتكزات وأسس الدين، ولا ألغى أصل البراءة من أعداء «آل محمد»، حتى أصبح حُجّة النواصب علينا؟! فقد تبنى قائد "تيار شريعتي" الدفاع عن هذا «الضال المضل» بدهاء، وكابد لتتجاهل الساحة الإيرانية فتاوى وأحكام المراجع العظام بحقه، وحرق في هذا السبيل ورقة حزب شيعي له مكانته وشعبيته، وشوّه جهاده وتضحياته... لكن الساحة الإيرانية على الرغم من ذلك كلّه، لم تتبع وتلحق «الضال المضل»، فلم يلتفت إليه إلا فاسق فاسد، ولم يلتفت به إلا إباحي باحث عن الرخص الشرعية والأعذار في التنكر للعقيدة والتنصل من أحكام الشريعة، ولم تنطل المغامرة المهلكة على نبيه عاقل، ولا قبل بها مؤمن ملتزم، بل زاد ذلك في غضبة أهل الولاء، وأكد صحّة وصواب أحكام الضلال والإضلال التي أصدرتها المرجعية في حقّه.

وإلى جانب ذلك وتزامناً معه، قاموا بتحريك صغار الإضالبيين وتسويقهم في الحوزة وبثهم هنا وهناك، فعمدوا لإحياء رمم بالية وبعث "مومياءات" مَحْنَطَة من عصر الضلال الأول^(١)، وسعوا لتعويمهم وصنع مواقع لهم، عسى أن تخلف بصماتها في الفكر الشيعي وتساهم في تقويض موقع المرجعية بأي نحو... ولكن عبثاً حاولوا، وهدرت راحت جهودهم، فقد خاب السعي وخسرت الصفقة وبطل الكيد، بل عاد ليرتد في نحورهم. إذ لم يُجد كل ذلك نفعاً، ولا وجدوا فيه، ولا في غيره، سبيلاً لإخضاع الحوزة والسيطرة عليها، فعادوا إلى سبيلهم الوحيد، وحيلة كل ظالم باغ وسلطان جائر، يريد أن يتمدد في غير ميدانه الأصلي ويتلبس بغير ثوبه الحقيقي، فيقحم ساحات التخصص العلمي، ليس له إلا السطوة الأمنية، وفرض القرار و"الفكر" الحكومي بالقوة والقهر والإرغام، أو بالمال والإغراء... فكان الإطباق على الحوزة بهذه الطريقة، والاستيلاء عليها من هذا الباب.

لكن الإرادة الإلهية شاءت، والرعاية المهدوية التي تظلل حوزتنا ظهرت وكأنها لهم بمرصاد، فجاءت يد «ولي الأمر» ﷺ تجل مسيرتها بمسحة السلامة والأمان، ففضحت ودفعت كيد الغاصب، والفقير المزور الكاذب في نحرة، وتركته في ذهول يجر ذبول الخيبة، مُربكاً طائشاً، وقد غلبته غضبة الطواغيت وأستولى عليه حقد السلاطين... ذلك لمّا ظهر لهم «النجف الأشرف» وتلاّأت سماء حوزته من جديد.

لم يكونوا قد أنهوا من حربهم مع حوزة «قم المقدسة»، ولا فرغوا من السيطرة عليها وإتمام "إسقاطها" إلا بشقّ الأنفس، حتى صعقهم أنبعاث الروح وتجددتها في حوزة «النجف الأشرف»!... والأدهى عندهم والأمر، مما صعقهم، وشكّل كارثة في مقاييسهم، أن الأنبعاث والأنطلاقة الجديدة، لم تكن علميّة حوزوية فحسب، بل كانت سياسية قيادية أيضاً، أعادت موقع الزعامة الدينية للمرجعية الشيعية الأصيلة، وأرجعت الدور المستلب الذي غصبه "تيار شريعتي" وإن تدثر بعنوان المرجعية لجرهة!

(١) ك «السيد مرتضى العسكري» و«الشيخ هادي معرفت» و«الشيخ إبراهيم جناتي»، على الرغم من العداء الدفين الذي كان يضمه "تيار شريعتي" للأول، الذي بلغ أتهامه بالعمالة ل «الشاه». فقلبت المصلحة الجديدة، وأقتضى اتحاد الهدف وأشتراكه (في ضرب الحوزة وتقويض المرجعية)، قلب التهمة من "العمالة" إلى مجرد أنه "أستغل" في معركة «الشاه» ضد الثوريين، فبيل أنتصار الثورة، فجاز تسويقه، وجرى تعويمه!

لقد صُدموا وعقد الدهول ألسنتهم وهم يرون تطوُّر وتمتدُّد دور المرجعية العليا في «النجف الأشرف» إلى زعامة الأمة وتولي زمام الأمور - عملياً - في البلاد، والأضطلاع بدور "قيادي" في صُلب ما يدعون لأنفسهم، وفي صميم ما يستأثرون ويحتكرون، مما رَوَّجوا له طويلاً حتى أقنعوا به قاعدتهم الساذجة! ذلك حين رسمت المرجعية موقعاً مميزاً من الأحداث الخطيرة التي دهمت «العراق»، شكَّلت محاور أساسية، رسمت، وسوف ترسم، مصير المنطقة ككل، بلاداً وشعوباً، بل مذاهب وطوائف وأدياناً.

فقد تدخَّل المرجع الأعلى «السيد السيستاني» متضامناً مع رفاقه وأقرانه، في أخطر منعطف عرفته المنطقة في تاريخها الحديث، أي سقوط نظام البعث وبدء الاحتلال الأمريكي لـ «العراق»... ومارس أداءً سياسياً جسَّد قَمَّةَ البصيرة والحكمة، ونهاية الوَعْي والحكمة، ورسم الصورة الحقَّة لتدخُّل الإسلام في السياسة، ونهوض علماء الدين بهذا الدور الحساس، حين أستطاع أن يجمع بين مقاومة المحتلِّ وحفظ دماء الناس، فوضع البلد على جادة الاستقرار وطِيَّ صفحة رجوع «البعث» وعودة نظامه البائد، كما نرَّه الدين عن لوث التعاطي والأرتباط بالأجنبي (مما وَقَّعت فيه الحركات الإسلامية، على الرغم من تبجُّحها الطويل ومُدَّعيات أديباتها الجوفاء في محاربة الأستكبار ومقاومة الأستعمار، وشنَّانها الآخر {الذي تسمه بالقيود} وغمزها بخدمة مصالحه!)، ذلك حين أفتى وحكم بالمقاومة السلمية، وأبى مجرَّد ألتقاء أي مسؤول أمريكي! وجمع إلى ذلك كلُّه نبذ العنف وحقن الدماء، وعرض الصورة السليمة للدين الحنيف، وبيَّن - بصيغة عمليَّة - ساحة الإسلام الذي شوَّهه التكفيريون ونفَّروا العالم منه، مقابل أداء المنضوين تحت قيادة "تيار شريعتي" الذين التقوا مع التكفيريين، تحت عنوان المقاومة والجهاد، ما أودى بآلاف الأنفس المحترمة وأتلفها سُدىً، ثم ما لبث أن أفسح للإرهاب أن يظهر بأشعث صورته ويضرب الشيعة ويتقصَّدهم في عتباتهم المقدسة ومساجدهم وحسينياتهم ومدنهم ليصبح جزءاً من حياتهم، فأرتكبت مجازر أودت بعشرات آلاف الأنفس، لم توفر معملاً ولا مدرسة، ولا سوقاً شعبيّاً يتبصَّع فيه عامة الناس ما يسدُّ رمقهم بعد يوم طويل شاق من الكدِّ والعناء، في أجواء أنعدام الخدمات وأفتقار البنية التحتية، وظروف جعلت البلد جحيماً لا يُطاق...

وهنا موقف شرعي مبدئي أصيل للمرجعية الشيعية، سيخطه التاريخ بأحرف من نور، وإن حاول الإعلام تجاهله وسعى لإخفائه وطمسه، وهو الإحجام عن الردّ على المجازر الطائفية ومقابلة التفجيرات الإرهابية بالمثل، وكانت - وما زالت - إشارة واحدة منها كافية لتحرق كلّ مساجد السنة وتدمّر جميع مناطقهم وبيوتهم ولا تترك لهم سقفاً يؤويهم، وتدفعهم إلى الهجرة فلا يبقى منهم أحدٌ في «العراق»... لكن «السيد» عَضَّ على جرح ما توقّف نزفه منذ عقد ونيف، أجرى نهراً ثالثاً (بعد «دجلة» و«الفرات») من الدماء البريئة، وغلب العاطفة وحكّم العقل والشرع، ورفض مجازاة العدو، والنزول على أخلاقه ومحاكاة طريقته وأدواته، مطبقاً قوله تعالى ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿١٠٠﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿١٠١﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿١٠٢﴾﴾ (النجم)، فما ذنب السني البريء حتى يدفع ثمن إرهاب التكفيري، ولماذا يعاقب على جريمة أقرتها غيره؟! (١)

بفضل المرجعية الأصيلة وأدائها المحكوم بضوابط الشرع والأخلاق الإسلامية، سيسجّل التاريخ أن الشيعة عندما كانوا أكثرية مطلقة في بلد، وملكوا زمام الأمر والحكم، وبُسطت أيديهم بنحوٍ، لم يضطهدوا الأقليات الأخرى ولا ظلموها، ناهيك بأن يفتكوا بها ويقتلوها! وأن ما صبروا عليه لقرون متهادية من الظلم وسلب الحقوق والإجحاف، لم يُطّقه غيرهم لسنوات قليلة، وهو مجرّد تنحيّتهم عن موقع غضبوه طويلاً، دون أن ينالهم عُشر معشار ما نال الشيعة في عهدهم! هكذا تسجّل الفتنة الطائفية على من أشعلها، وسيتحمل تبعاتها ونتائجها المدمّرة (حتى عليهم، حين تعلق نارها بأذيالهم) الذين أذكوها وغذوها، والمرجعية الشيعية في براءة ونزاهة وطهر، في ضميرها الديني الذي ستلقن به ربها، وفي صورتها التي ستعكس للعالم والتاريخ، لم تحطُ في هذا الدرب خطوة، بل ناهضت ذلك وكافحته، حتى صدر منها: " لا تقولوا إخواننا السنة، بل قولوا أنفسنا"، فأنزل الآخر منزلة النفس، فقابلوه بالتفجير والإرهاب والظعن الغادر في الظهر!

(١) وهو موقف يذكّرنا بنظير له من مرجع آخر راحل، وقع إبان قصف المدن في الحرب العراقية الإيرانية، حين أبى «السيد الخميني» الردّ على القصف الصدامي وأستهداف المدنيين بالمثل، ولم يصغ لهتافات الغضب الهادر التي كانت تدوّي في مصليات الجمعة ومواكب تشييع جناز الشهداء تطالبه بالقصاص والأنقام، فما أستجاب لها، ورفض إلّا نقاء الدين وطهر الشريعة، فرسم الصورة الحقيقية للمرجعية الشيعية.

ثم لم يترك «المرجع الأعلى» الأمر في الحقل السياسي على عواهنه، ولا ألقى الحبل في هذا الميدان الخطير على غارب السياسيين الحزبيين الإسلاميين، وهو يرى كيف يعبئون فيه وينتهبون منه، وكيف أستلبت "السلطة" روحياتهم، بل ذهبت بدينهم وهويّتهم، فراحوا يتنافسون في إرضاء المحتل، والبذل له من خيرات البلاد وحقوق الشعب (ولا سيما بعد أستشهاد «السيد محمد باقر الحكيم»)!!... فأصرَّ «المرجع الأعلى» (إصراراً بلغ التهديد بالمواجهة، ما أرغم المحتل والقوى المصاحبة له على النزول عند رغبته) على نقطتين جوهريتين ترسمان مستقبل البلاد (وبالتالي المنطقة)، في رؤية استراتيجية حيرت المحتل الأمريكي، وأذهلته، فكيف لشيخ حلس دار لا تتجاوز مساحتها مئة متر مربع، يقبع بين جدرانها المتهاككة منذ عشرين عاماً، أن يقرأ الأمور ثم يدبّرها ويتخذ المواقف فيها ومنها بهذه النظرة الثاقبة؟! لقد لَقَّنت المرجعية الشيعية الحقّة العالم كلّ درساً، وصوّرت له صورة لن ينساها في الأفق المنظور، ولعلّهم سجّلوها كأصل وأساس، حول الفرق بينها وبين الأحزاب الدينية (حتى سياسياً، ناهيك بالعلم والأخلاق المشهودة مُسبقاً):

الأولى: لما أصرَّ على إنجاز الدستور العراقي الجديد، وإخضاعه للاستفتاء الشعبي العام، الذي يطوي صفحة "مجلس الحكم" المعين، والحالة المؤقتة التي كانت تتهدّد الوضع وتأخذ صوب أفتقاد المشروعية السياسية!

الثانية: الإصرار على القيام بإحصاء مناطقي يحدد الكثافة السكانية ونسبها بين القوميات والطوائف العراقية، ما يُنهى أكذوبة كبيرة لم تحكم الإعلام الظالم فحسب، بل تسرّبت إلى عقول بعض «الشيعية» وصوّرت لهم أن أكثريتهم ضئيلة، وأن نسبة تفوّقهم قليلة، والحال أنهم يشكّلون أكثر من ٧٠٪، والآخر لا يتجاوز ١٠٪! والبقية «أكراد» و«فيلّيّة» و«تركمان» و«مسيحيين» و«صابئة» و«شك» و«يزيدية». وقد أنجز التعداد مؤخراً، وأعلنت نتائج الصاعقة للمسؤولين والنخب السياسية، ووقفوا على الحقيقة التي تمنعهم من التبجّح والمزايدة والدعوى الكاذبة بعد اليوم.

أما تفاصيل المشهد السياسي ودهاليزه، فلا يلاحقها المراجع العظام، وليست هي من شأنهم، وقد تركوها للمتكالبين على حطام الدنيا، المكبّين على المال والجاه والشهرة.

نعم، قد تقتضي الأحداث وتبلغ موضعاً يرى فيه المرجع ويشخص ضرورة تدخّله، كما كان في الفتنة التي عصفت بـ «النجف الأشرف» حين قررت حكومة «أياد علاوي» القضاء على «التيار الصدري»، ونشبت بينهم معارك ضارية، سقط فيها العشرات، وأريقت دماء، وكادت أن تنتهي إلى مجزرة، تودي بخفر حرم «أمير المؤمنين» عليه السلام ومنعته، وتطال قدسه، و«الإسلاميون» الذين ينعتون أنفسهم بالجهاد والمقاومة، ويرمون المرجعية بالصمت، يقولون: "طابوق يتفلش، ويعود يبنني"!

عندها قطع «آية الله العظمى السيد علي السيستاني» دام ظلّه سفر علاجه في «لندن»، وعاد يحمل آلامه وجراحه، ليحول دون المجزرة، ويقف بين المتخاصمين سداً يمنع الفتنة وينقذ البلاد والعباد، والمذهب والحوزة.

إن هذا الدور والأداء، أوقع "تيار شريعتي" في مأزق، وأربكه أيما إرباك!... فقرر الإسراع في المواجهة، والشروع في عمل دؤوب لإسقاط هذه المرجعية التي أسقطت في أيديهم، والقضاء على الحوزة التي عرّت جميع مقولاتهم، وأظهرتها متهافنة كاذبة!

وما زال موقع «النجف الأشرف» يتعزّز، ودوره يتأكد، مع الاستقرار في «العراق»، وبداية الأمن وبواد الرخاء في هذا البلد الذي لم يرحمه عدو ولا صديق. وما زالت الحوزة العلمية تسترد عافيتها شيئاً فشيئاً، وتتقدم بخطى، وبترو ووقار... حاسمة باتة في منع توغل المناهج الألتقاطية الهجينة التي لوّثت «قم»، والأفكار الهدّامة التي تريد السيطرة على الحوزة لصالح النظام والدولة، ذلك بتدخل مباشر وقاطع من المرجعية الأصيلة، التي تُصرّ على بقاء النمط التقليدي للتحصيل العلمي، وتحرص على تربية الطلبة وتغذيتهم بالتراث الأصيل الذي نشأ وتربى عليه السلف المبارك من علمائنا، ليعود عهد الإبداع والعمق والتخصّص الحقيقي، الذي أزرى به "تيار شريعتي" وأتلفه بمناهجه السخيفة المتميعة.

إن هذا الأداء المتألق أسقط في يد أعداء المرجعية، الذين يسمونها بالجمود والأنعزال عن هموم الناس والأدوار السياسية التي تمهم الشعب، فثبت أنها إنما تتنزّه عن الخوض في لوّث السياسة وتتجنّب المنافسة على الحطام ليس إلّا، ولكن إذا لزم الأمر وحان حينه، وجدتهم في الطليعة، يرخصون أرواحهم في سبيل المبادئ والقيم، والشعب والأمة.

من هذه الخلفية السياسية والجذور الفكرية، وفي ضوء تلك الخيبة وذاك الإخفاق في «قم المقدسة» (فالسيطرة هناك أمنيةً مخبرانية ليس إلّا، وهي ستسقط وتزول بزوال الأسباب)، وهذا الأنواع المتألق في «النجف الأشرف»...

ظهر فجأة «المتفلسف»، وتحرك بعجالة في مشروع "المرجع الفيلسوف"!

ظهر وتحرك لينتقم لمخدومه ويشفي غليل سيّده، وينقل "مشروع شريعتي"، الذي كان - حتى الآن - يرمي ويقصف بمدفعيته من بعيد، وبطيرانه من شاهر... ينتقل به ويتوغل في عمق الساحة ويضرب قلبها، ويصل بالفتنة إلى «النجف الأشرف»، معقل الأصالة ومؤئل التجديد (العلمي السليم)، ويدسّ العصا في عجلة النماء والتطوّر التي يعيشها على يد مراجعها العظام وعلى رأسهم «المرجع الأعلى» دام ظله.

والحق، أنه لولا ما سقط فيه هذا اللاعب الجديد في "تيار شريعتي" («المتفلسف») من نبرة الغطرسة والتكبر والغرور التي ظهر فيها، وهو يزعم - دون وجل أو حياء - أنه الأعلم، بل الوحيد الجامع لشرائط التقليد! مما يتفزز منه الملتمزمون عادة، ويكرهه عموم الناس في الشخصيات النجومية، فهم يعجبون بهم ويمدحونهم ويطنونهم، لكنهم لا يطقيون أن يمدح أحدهم نفسه ويتبجح ويزهو غروراً... ثم ما أنجرّ إليه وأسُدّرج (بكيّد ربّاني)، فاستبق خطواته المرسومة من أمره ومحركه، وتعلّج القفز إلى الدرجة الأخيرة من السلم الذي نُصب له، ليتسلّق إلى حيث يمكنه أن ينقض هذا الصرح، فأرتقى مُرتقى عصبياً، وبلغ حداً ماضياً، وحوط في موطن ما بلغه أحد إلّا هوىً وأندحر وسقط وهلك، ذلك لما تبني وصحّح مقولات «الوهابية» و«الناصبية»، وأصطفّ معهم وتموضع مع شعاراتهم، في أن دين الشيعة مأخوذ من «النصارى» و«المجوس»، مليء بالإسرائيليات! وما إلى ذلك من هراء حرص به وهذر، في حالة لا يمكن وصفها إلّا بنوبات جنون نزلت به...

لولا هذا وذاك، لكان قد أنطلق على بعض المؤمنين زُخرف قوله، وأخذهم بريق فكرة "المرجعية المؤسسة" و"تنوّع العلوم" و"أكاديمية الحوزة"، و"أولوية العقيدة"، وما إلى ذلك من المغالطات والمصادرات والحيل التي لجأ إليها، أو الوقاحات التي وقع فيها كإهانة المراجع العظام، بل الاستخفاف بفقّه «آل محمد» ﷺ!

لكن الله سلّم ودفع من البلاء ما كان أعظم، أن سقط الرجل في حباله غروره وحصاد غيّه وطغيانه، وأفتضح من باب تزكيته نفسه وطعنه في غيره، مع تطاوله على الأساطين من قمم العلم، والأوتاد في دُنيا التقوى والعدالة، ثم دعوة الناس إلى نفسه ومرجعيته، وضرورة تقليده، وحثّهم على ترك الآخرين والتوجه إليه هو لا سواه! وفي هذا لطف إلهي وعناية ربانية ورحمة بسُدج المؤمنين وبُسطاء الشيعة، المأخوذين بشخصية "المدافع عن أهل البيت" عليه السلام و "المفجّم خصومهم" . إذ لولا هذا السلوك، لكانت مقولاته في الطعن بالمراجع العظام ستلقى بعض التأييد والرواج، لكن العناية الإلهية أستدرجته، وأملت له، فطغى وتجر، وراح يحرص ويخبط حتى بلغ الهذيان...

فبعد مقولات مَبِينَة على أوهام وتخيُّلات، أو قُلْ أفتراءات أُسَّست على كذبِ بَوَاح وقامت على زيف ضراح، أخذته إلى زعم شيء وأدّعاء فكرة ونسبتها إلى خصمه زوراً، ثم الشروع في نقض المدعى والأخذ في إبطال الفكرة، وكأن إطلاقها والقول بها مسلّمة! كمن يدخل على بُكْم لا ينطقون، فيرفع عقيرته مهدداً ومتوعّداً من شتمه، أو إثبات صحّة ما قيل فيه! وآخر يقيم معركة مع ضرير لأنه نظر إلى أمراته بريبة! ومن هذا القبيل قول «المتفلسف»: "أتحدّكم، أتحدّي كلّ حواضركم العلمية، أن يقول أحدٌ ما هو الدليل على أن «الإمام» يتدخّل في تعيين مرجع التقليد؟! والحال أن لا أحد أدّعى هذا في حوزة ولا قاله في مدرسة (اللهم إلا من خرج عن عنوان الإمامية الأثني عشرية ك «البابية» و «البهائية»، أو من أبتدع لنفسه مسلكاً وطريقة أخرجته من الطائفة، وأنفردت به في جماعة خاصّة مغلقة... ومن الجليّ البيّن أنه لا يريد من فريته هذه تلك الفرق والتيارات، بل يقصد وقوع الدعوى في حوزتنا ومن مراجعنا)، نعم، قد تجد تلك الدعوى في نزر من جهلة العوام، وهم نسبة ضئيلة، لا تصحّ مقايستها بنسبة الطرف الآخر الذي يلاحق الضوابط الشرعية، (بصرف النظر عن إصابته في ذلك أو إخفاقه)، وإلّا فما هذا السعي، وما معنى الحرص على تثبيت جامعية الشرائط، وانتزاع شهادات الأجهاد، وتزكيات العدالة، التي تبيح وتسمح بالتصدّي للمرجعية؟ لماذا التأكيد على ذلك ما دام الأمر تكفيه دعوى التعيين من قبل «الإمام»، وليس شيء يفوق هذا، ولا بعده!

وعندما أستدرك عليه محاوره (على لُؤمه وخبثه) بأن قد يُقال: لا أحد من المراجع أدعى أنه معيّن من قِبَل «الإمام»! ردّ «المتفلسف»: "أنا أتكلّم عن نظرية لا عن أفراد وأشخاص، نظرية تقول إن المرجع يعيّنهُ «الحجة بن الحسن»! "... ثم لم - ولن - يُتَحَفَنّا بجواب: أين هذه النظرية ومَن قال بها؟ وكيف جاز له نسبتها إلى الواقع الشيعي والحراك في ساحتها؟ والحال أن دعوى النيابة أو الوكالة ما زالت تقترن وتتلازم ببطلان وإدانة لم يسلم وينج من تبعاتها المهلكة وملاحقاتها سواء الشعبية أو النخبوية المسقطة، مدّع على مرّ التاريخ؟

هل الاعتقاد أن وقوع أمرئ في محلّ العناية الخاصة لـ «الحجة» ﷺ، وشموله باللفظ الربّاني الرحيمي، يعني القول أنه مُعيّن من قِبَل «الإمام»؟ وبالتالي، الزعم أنه معصوم لا يجوز نقده ومناقشة آرائه؟! فما هي هذه المباحثات والصدامات الفكرية والعلمية في حوزاتنا؟ وما هذه الردود التي تنال مراجعنا العظام أثناء إلقاءهم دروسهم، فيتلقونها برحيب صدر، ويردّون عليها بأناة وصبر، ويتأمّلون في الوجيه منها، ويعدلون إلى الصحيح؟ وهل كان تبدّل الآراء وتغيّر الفتاوى، إلّا وليد النقد ونتاج الأصبكاك العلمي المحتدم في حوزاتنا؟ فَمَن ومتى حُظِرَ النقد ومُنِعَ الحوار، حتى يقول «المتفلسف» المفتري: "لماذا يُغلق باب النقد للمؤسسة الدينية"؟ ... حقاً: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ۖ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ﴾. وما أكتفى حتى مارس التلقين الخفي ونشر الباطل، وإزالة قبحه بتداوله، فوسّم حوزتنا ومرجعيتنا بـ "المؤسسة"، ما يوحي بالحالة التنظيمية و"الفاثيكانية"، وهي غاية الحدائين التي يستमितون لتحقيقها، ومع اليأس من بلوغ غايتهم، تراهم يبثون اللفظ وينشرون المصطلح!

وبعد هذا أو قبله، جاء التنكّر لمصاب «الزهراء» ﷺ، وإدراج القول بهنذه الحقيقة في "الفتنة" و"بثّ الفرقة"! ولعمري، فإن ثمن المرور الذي يقدّمه هنؤلاء وجواز العبور الذي يحملونه للسلامة والحاكمين والقوارين، بل قُلْ للأبالسة والشياطين المهيمين على دنيا السلطة والمال والإعلام، يرفعون مَن شاءوا من الوصوليين المتسلّقين، ويخفضون مَن أرادوا من طلاب الرئاسة وملاحقي الشهرة، حتى يوضع أحدهم على أول سلّم "المجد" الذي يتوق إليه ويتهالك عليه... هو التشكيك في ظلامه «الزهراء» ﷺ.

وبين هذا وذاك، طرح «المتفلسف» مقولات صعقت الساحة الإيمانية، ونادى بآراء أذهلت الأوساط العلمية، وعموم المثقفين، لا إعجاباً بحدائتها أو إكباراً للنفحة التجديدية التي تكتنفها، بل أستغراباً وأستهجاناً وأستنكاراً، وتقزراً من شذوذها ونشازها، وعجباً من خوائها وتهافتها وركاكة مبناها ووَهْي مستندها، ولك أن تقول: تفاهتها، وعدم تناسبها مع الهالة والصورة التي أقرنت بالرجل، أو صنعت له، كـ "عالم" درس الفلسفة ودرّسها، وأقل عطاء ذلك - في ما يُفترض وينبغي - أن تورثه منطقية في الفكر والطرح، تجعله يضع الأمور في نصابها والأشياء في مواضعها، لا ممارسة أفعال والدخول في أداء أشبه بالدجل أو التهريج، عبر ضجيج صحفي وإثارة إعلامية، مما سبقه إليه غيره من الأغراب، بل إنه تجاوز من تقدّمه من أرباب الضلالات والمنحرفين، وتخطّاهم أجمعين!

وكان المنتظر منه، وهو من يُفترض فيه بعض العلم الذي أدخله وأدرجه في مسمّى "أساتذة الحوزة" (وإن في الفلسفة، الخارجة عن تخصص الحوزة الأساسي والأصلي)، أن ينصرف إلى بحوث علمية ودراسات معمّقة يطرح من خلالها محدّثاته و"ابتداعاته" وما يحسب فيه خيراً للمذهب والطائفة، أو للمسيرة العلميّة والعملية للحوزة... فتخضع للحوار والتجادب على مائدة النقاش الحقيقي الجاد الذي سيبلورها ويثيرها، أو يكشف تهافتها ويدحضها، وتوضع على دكّة القضاء الذي سيحسم القول فيها والحكم عليها، حين ينجح صاحبها في إقامة الدليل على مدّعاها، أو يعجز ويخفق في ذلك، فتطوئ صفحاته، سواء نهائياً أو ريثما تنضج الفكرة وتتطوّر وتبلغ الدرجة المرجوة والمؤهّلة لأنتراع الاعتراف ونيل الشهادة بصوابها، ومن ثم العمل بها وتطبيقها. وكان عليه أن يدير ذلك بحكمة وحرصانة، فيثير تساؤلاته أو أفكاره أو نظريته الجديدة في دروسه مع طلابه عند بلوغ البحث موضعاً متناسباً، أو مع غير طلابه عبر ندوات ومحاضرات جانبية، في دروس الأخلاق والتفسير، بل كان له أن يؤسس درساً مبتكراً يبحث - مثلاً - في علم الاجتماع الإسلامي، يتناول فيه نظريته في تطوّر المرجعية الشيعية والمرحلة الجديدة التي ينبغي أن تنتقل إليها... وهذه سيرة متّبعة في أساتذة الحوزة، لم يعمل بها «المتفلسف» وفضّل عليها الإثارة الإعلامية، والصخب الصحفي، والأضواء التلفزيونية!

وسواء قصد وأراد أو عثر وأخطأ، فقد حملت أطروحته مقولات وآراء خطيرة تعني فيما تعني نفس المذهب وتنتهي بقائلها ومتبنيها والعامل بها إلى هدم التشييع وتقويضه، أو خروجه هو منه، وبالتالي ضرورة بحثه عن مذهب آخر وأنتحاله!... وقد راح الرجل في هذا وأوغل، وتطرف وأفرط، كأنه فتى أرعن لم يخبر من الحياة شيئاً، أو سفيه أفق على رؤياً، بعد ليلة أكثر فيها تناول البقول والتهام اللحوم والدسم مما يعسر هضمه ويثقل على معدته، فضربت أبخرة الباطنة وأحلاطها رأسه، ليرى في المنام أنه أصبح سلطاناً، فلما أستيقظ، أخذ يخلع المناصب ويهب الأموال ويقتطع الأراضي كما يخلو له، ويصدر الأحكام كما يشاء، ويرسم "فرمانات" تعيين الأمراء والوزراء في بلاطه!

هكذا أندفع في التيه والكبر، والغطرسة والغرور، وغاص في الزهو وتمادى في الخيلاء إلى درجات وحُدود غريبة، أُوْرثت المراقبين الحيرة ودعتهم إلى التساؤل: هل فقدَ هذا الرجل عقله وجُنَّ جنونه؟

ولو كان الأمر مجردَ أندفاع عاطفي أو أنفعال عصبي وطيش وغضب عارض أنتهى بصاحبه إلى الفحش واللغو وبذيء القول، فصَرَح معلناً ومبرراً فعلته بالقول: "إنما أثير هذه الأبحاث لأُوجد الحراك الفكري في هذا الماء الآسن! الذي يعيشه العقل الشيعي في هذه المرحلة! وأرجع سبب هذا السكون وعدم الحركة، أرجعه إلى أن المؤسسة الدينية ليست هي بصدد تحريك أفكار الناس " ... لُخفَ الوطاء وهان الخطب.

ولكنه ليس كذلك، فأنت تراه بعد هذه العبارة الوقحة مباشرة، يعود ليتناسك ويضبط أعصابه ولسانه، ويرجع إلى وقاره، وقد تألقت فيه "الشجاعة" و"الأمانة" والموضوعية العلمية "وما يصوره عن حاله، حين أستدرك قائلاً: "إنني أتكلّم عن خارج «إيران»، لأن «إيران» لها وضعها الخاص! ولست بصدد الحديث عن الحواضر العلمية والحوزات داخل «إيران»! وإنما أتكلّم عن «النجف» وما هو تابع إلى «النجف»، لأنه أساساً من الناحية الفكرية والعقدية غائبة، ولا يوجد هناك أي إثراء وأي تحريك للفكر الشيعي في خضمّ هذه الأحداث وهذا الهجوم الفكري على مدرسة «أهل البيت»! إذن فهو عامد قاصد، مع سبق الإصرار والترصّد، لا زال عاثر، أو ساء غافل.

لذا فإن عباراته وشعاراته التي أطلقها في حملته، ويبدو من طريقة إلقائها أنها أرتجالية محكومة بموجات أنفعالية هستيرية ونوبات غضب تعتريه! هي مقصودة، تُحمَل على ظاهرها الخطير، وهو المراد الجدي منها، فهي ليست من مقولات التصعيد الإعلامي أو الكنايات والمبالغات التي يراد منها مجرد إلفات الأنظار وإلقاء الأسماع إليه، ليتسنى له بعد ذلك إبلاغ رسالته وعرض مشروعه الحقيقي، بل هذا هو مشروعه، وهذه هي عقيدته، وقد أفصح عنها في أقواله... وهذه بعضها (وأعتذر مسبقاً عن ضعف التعبير، ورداءة البيان، وركاكة اللغة، فالكلام منقول عنه بالنص):

■ "إن «الإسرائيليات» تسرّبت إلى تراث «أهل البيت» على غفلة وجهل من علماء مدرسة «أهل البيت»!"

■ "يا ليت أنهم يتعلموا منّي المنهج العلمي، أما لغة الأقصاء، إضلال وتضليل، وتكفير وخروج عن المذهب، هذه لغة العاجزين، لغة الجاهلين، لغة المغرضين، لغة المرضى واقعاً، وإلاً بإمكانكم ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، أفترضوا أن شخصاً الآن من خارج مدرسة «أهل البيت» عنده هذه التساؤلات لكم، يا علماء الشيعة، يا خطباء، يا منبري، يا مراجع «النجف»، عنده هذه الأسئلة، أتم الآن تسئنون أنفسكم من مراجع الدين، بيني وبين الله أنا عندي تساؤلات، أجيئوني عن تساؤلاتي، إن لم تستطيعوا أن تخرجوا لأيّ سبب كان، أبعثوا بتلامذتكم الذين ربيتهم لسبعين وأربعين سنة وتسعين سنة في الحوزات العلمية، والفضائيات الشيعية موجودة، بإمكانكم أن تجيبوا على تساؤلاتي " ... ثم انفجر صارخاً: "أنا أدّعي أن الموروث، أو كثير من الموروث الشيعي، الموروث الروائي الشيعي هو مدسوس ومنقول إلينا من «كعب الأحبار» من اليهودية والنصرانية والمجوسية! حتى (تفسير القمي)! تقول: حتى (تفسير القمي) الذي هو من أصحّ الكتب التفسيرية؟! سأثبت لكم عدد الروايات التي نقلت من الطرف الآخر بأنها تفسير الشيعة، طبعاً يكون بعلمكم هذا (تفسير القمي) وما أدراك ما (تفسير القمي)، هذا الكتاب الوحيد الذي صحّح كلّ رواياته سيدنا الأستاذ «السيد الخوئي»، ولكن مع ذلك هذا الكتاب فيه من الدسّ والزور والغلوّ والكذب والأختلاق ما شاء الله."

وبعد إسقاطه الأساس الأول أي أصل التراث المعصوم، وإطلاقه نظرية مفادها أن الدين يُستقى من القرآن والعقل فحسب، كان لا بدّ له من هدم وتقويض الأساس الثاني في بناء الدين والمذهب، أي جهود العلماء ونتاج الفقهاء، وهو الحصن والقلعة والسدّ الذي طالما صدّ المتطاولين وردع المتطفلين... فعمد إلى إثارة الشكوك حوله، وراح يخرص:

■ " «السيد المرتضى» كان معتزلياً أم شيعياً؟ لا بد أن نبحث! «الشيخ المفيد» كان معتزلياً أم شيعياً؟ لا بد أن نبحث! «الشيخ الطوسي» كان معتزلياً أم شيعياً؟ فقهاً كانوا شيعة، هسه (الآن) كانوا شيعة قبل ذلك أم لا؟ لا بد أن نبحث، «الشيخ الطوسي» هل كان شافعيّاً ثم صار شيعياً؟ لا بد أن نعرف، هذه حقائق لا بد أن نعرفها عنه.

وفي معرض إسقاطه "العدل" من أصول الدين، قال:

■ " أن هذا العدل اللي يقولون أصل من أصول المذهب، أنا لا أقبله ولا عندي شغل بيه مولانا (لا شأن لي به)، العدل ليس أصلاً لا من المذهب ولا كذا، هذي إجّتي (جاءت) من المعتزلة، ودخلت إلى الفكر الشيعي زوراً وبهتاناً، تسرّبت خلسة إلى الفكر الشيعي ممن تأثروا بفكر المعتزلة كـ «الشيخ المفيد» و«الشيخ الطوسي»! وإلّا قضية العدل أصل من الأصول، هذه أصلها أين موجود؟ عند المعتزلة. وعموم هؤلاء (وهنا يوميء بيده بابتدال، وكأنه يشير إلى نكرات وغثاء!) الذين (كانوا) في القرن الرابع والخامس عندنا من علماء الإمامية، لو (إما) كانوا المعتزلة وصاروا إمامية، لو (أو) كانوا يدرسون عند المعتزلة " .

وراح في تحبّط يضحك الشكلي، ذلك حين أرتكز في التشكيك في ظلامه «الزهراء» عليها السلام على مسألة السند (الذي خلط - هو الآخر - بينه وبين نسبة الكتاب!) فقال:

■ " أريد أن أقول الخطيب، المنبري، الكاتب، الذي يريد أن ينقل هذه الروايات لا بدّ أن يتشبّث، إما أن يقول (كتاب سُليم) صحيح السند ويمكن الاعتماد عليه، فليقيم دليله " .
والحال أنه قبل أسبوع من ذلك قال:

■ " كذلك في الروايات الإسرائيلية والتراث الخرافي والأسطوري، هذا أختلطت بالروايات، ومن هنا نحتاج إلى ميزان لتمييزها، نحن نعتقد أن الميزان هو القرآن والعقل، لا أنه سند الحديث، سند الحديث لا ينفعنا (في) شيء!

ولعلّ هذا التهادي جاءه عندما خرج من الجولة الأولى "سالمًا"، أو قُل بقي صامدًا أمام ردود الأفعال "المحدودة" التي واجهته. وقد أوهمه تجاهل الحوزة له وعدم أكثراتها بخَطْبِهِ، وترَفُّعها عن الردِّ عليه، وأنشغالها عنه وعن لَعْوِهِ بشأنها الأصلي، وبالأكثر خطراً (وهو الذي يقف حَلْفُهُ ويدفعه لهذه الشيطانات) ^(١)... حَسِبَ ذلك عجزاً منها وقوّة منه، وتلقّى "صموده" جُرعة مناعة تحصّنه مما سيأتيه في المستقبل، فطغى وتجبّر وتمادى وتكبّر، ودخل في الوقاحة وجسّد الغاية في الجهالة، مما مرّت عليك مصاديقه ورأيت.

فقد رأى ما سبق منه، ولا سيما من الطعن في شخص «المرجع الأعلى»، لم يكلفه كثيراً، بل جذب إليه قطعاً كان قصياً عنه (أثناء أنشغاله بالرد على المخالفين، فهذا أمر لا يعني هؤلاء)، فتشجّع وأندفع في هذا السبيل... وكان قد لجأ عندها إلى المناورة، فتنصّل من أقواله مرّة وأنكرها، وزعم الدسّ في التسجيل والبتّر منه، وبكى الظلامة وأشتكى المؤامرة التي تريد تشويه صورته بالأفراء عليه، ثم عاد وأقرّ بكلّ ما قال، وأكد عليه وأصر، ثم رجع وأنقلب من جديد! على طريقه سلفه «الضال المضل»، يزرع اللغم ويتوارى، وعندما ينفجر، يجتمع مع النظارة وينعى القتلَى ويُشيع الضحايا، فإذا انحسر مدُّ الآثار وركد العجج والغبار، وتراجعت ردود الأفعال، عاد والتفّ من زاوية أخرى، وفجّر قبلة جديدة!

(١) من المهازل والمفارقات المضحكة، وشُرّ البلية ما يضحك، أن «المتفلسف» لآقني عشرات الردود العلمية الرصينة، والإجابات الشافية التامة، والمفحمة، وبعضها من فضلاء وعلماء مشهود لهم على مختلف الأصعدة، وهو ما زال يكرّر في إطلاقاته التالية: «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»! ويخاطب، بل يتحدّى الحوزة العلمية في «النجف الأشرف»: أبعثوا بتلاميذكم ليردوا عليّ! وكأنه أعمى لا يرى، وأصم لا يسمع! ومن أبرز من تصدّى له بالرد «السيد هاشم الهاشمي» من «الكويت»، و«السيد علاء الموسوي» و«السيد عادل العلوي» و«الشيخ حسن الكاشاني» من «العراق»، و«الشيخ علي الدهنين» و«الشيخ علي الجزيري» من «الأحساء»، و«الشيخ نزار سنبل» و«الشيخ علي الزواد» و«السيد ضياء الحباب» من «القطيف»، و«الشيخ علي الكوراني» و«السيد علي الميلاني» من نخبة حوزة «قم»، ومن المراجع العظام أصدر آيات الله «السيد محمد الشاهرودي» و«السيد صادق الروحاني» بيانات إدانة، وكان الأثم والأكثر تفصيلاً هو ساحة «آية الله الشيخ محمد السند»، الذي تناول نقض أطروحات «المتفلسف» ودحض مقولاته في سلسلة رائعة بعنوان: «إسلام معية الثقلين، لا إسلام المصحف منسليخاً عن الحديث» في تسعة وعشرين حلقة، لم تترك لشبهاته محلاً ولا أبقّت له شيئاً!... ولعلّ سرّ صمته وإعراضه بعد خلو وفاضه وفراغ جعبته، هو حرقة وما يلسعه ويكويه من أن «الشيخ السند» يمثل الوجه الذي لا يستطيع أن يطاله بمغمز في الفلسفة أو مطعن في الثورية أو الحداثة، أو أي هراء يرمي به البقية! هذا بالإضافة إلى ردود أخرى فضّل أصحابها أن لا تعنون بأسائهم.

وإذا كانت المقولات اللاحقة المسهبة قد كشفت حقيقة "المشروع"، وأظهرت مكنون الخطة وأهدافها الأصلية، وبتفاصيلها الخطيرة المهولة، فإن المرحلة السابقة التي حكمها الإجمال، كشفت طبيعة شخصية الرجل، وحالته النفسية المريضة، والروحية المتردية التي تحكمه، وكم هو نرجسي يعيش ذاته، وينغمر في أنانيته. ولا بأس بإطلالة على محتوى الشريط الأول الذي كان له دور "كسر الحاجز" وأنطلاق أطروحته، لنقف على الصورة التي يريدها هو ومن يقف خلفه للمرجعية الشيعية، وكذا حجم السقوط الروحي لأشخاصهم ومدى تردّي رموزهم، ودرجة الانحطاط المذهلة التي يعيشون ويعانون...
وهنا أسرد مقاطع من الشريط مع تعليق مقتضب حسب المقتضي:

■ "كتاب (فصوص الحكم)، هذا الكتاب، بشكل رسمي بالحوزات العملية، بشكل رسمي، لا يستطيع تدريسه أكثر من اثنين أو ثلاث! بحث الخارج عندك خمسمئة درس في الحوزة، أما (الفصوص) لا يوجد في الحوزة غير «جوادي آملي» و«حسن زاده آملي»، ثم أنا الوحيد، وأتحدثني غيري، أنا الوحيد الذي أدرسه في العالم العربي!"

● (فصوص الحكم) كتاب سني في العرفان، ما هي علاقته بمعارف «أهل البيت» عليه السلام ومرجعية شيعتهم؟ حتى يكون سبباً لكل هذا الغرور، ثم من أين استقصى وأحصى؟
■ "أدعوكم إلى تقديم دراسة ومقارنة بين ما قاله «الملا صدرا» وما قاله «العلامة الحيدري»، وشوفوا أفكاره، ناقشوني!"

● ولعمري هنا عمق المأساة ووجهها المؤلم والمشين! فعلمنا الأعلام، بما فيهم أساطين الطائفة وأقطابها، الذين يشكّلون قمم الهرم العلمي، ويتربّعون على ذرى المجد والعظمة التي يدين لها كل عالم، تراهم يذيلون أقوالهم ويوقعون بـ "الأقل" و "الجانبي" و "الأحقر"... خضوعاً وبخوعاً لله سبحانه وتعالى، ثم تواضعاً للعلم، وتذليلاً للمؤمنين. وهذا المسكين الغارق في أوهامه، يتكبّر ويتغطرس ويعبّر عن نفسه بـ "العلامة"؟ مما لم يفعله أنعس أضرايه وأخسّ أقرانه، ولا كان من غيره البتة! حتى قيل إن كان «المتفلسف» قد أبدع في شيء وأبتكر، ففي السابق إلى هذا الخزي والسقوط في هذا العار!

ثم هل طلبه من العوام أن يناقشوا أفكاره سيعالج المشكلة التي يُثير وينهي القضية التي يُلاحق؟ لماذا لم يناقش أستاذه «الأملي» الذي أوْصاه في إجازته، وهي، بالمناسبة، مجرد إجازة تدريس كتاب «الأسفار الأربعة» لـ «الملا صدرا»، لا إجازة فقاهاه وأجتهاد ولا غير ذلك، لذا تراه بعد مدّة مديدة من الفخر والأعتزاز بها، حذفها مؤخراً وألغاهها من موقعه وصفحته الإلكترونية، بعد أن كان يوهم أنها إجازة أجتهد فأفتُضح، وبان أنها ليست كذلك، ولا «الشيخ الأملي» أهلٌ أن يمنح ذلك، كما أفتُضح في مخالفته لمضمونها الأخلاقي، ووَصِيَّتَه وتأكيدَه له بأن: "العلوم العقلية التي لا تنفك عن النقلية، وأن يذكَ عن كيان القرآن والعترة بدحض الشبهات، وأن يجعل العقل مصباحاً للشرع لا ميزاناً، ولا مجرد مفتاح له"! ... حقٌّ أن يطلب المناقشة ثم الشهادة من عوام الناس بعد اليأس من الحوزة والعلماء، بما فيهم أستاذه وشيخه في الفلسفة؟

■ "أرجع في التوحيد، أنا إلى الآن أمامكم كتبت، ثمان مجلدات في التوحيد، الآن أنظر

كل مراجعنا الشيعية، (هل) عندهم جزء في خمسين صفحة عن التوحيد"؟!!

● ها هو يعود إلى خطاب العوام، ويستشهد بحجم مؤلفاته وكَمِّها! وناهيك بما يكتنف الأرتكاز على المؤلفات في إثبات العلم، مما تعرّضنا له سابقاً، فهو يتجاهل أن المنظومة العلمية تكاملية، وأن كلَّ حقل يكمل الآخر ويعضده، ويرفد الساحة بدوره ويغنيها بنصيبه... فمثلاً: الباحث في تقنية الاتصالات والإلكترونيات الذي كتب فيها عشرات المجلدات وأخترع وأبدع وأضاف، ليس عنده كراس من عشر صفحات في علاج ارتفاع الكلسترول في الدم! فهل يعيبه هذا وينقص قدره؟ بل في نفس الحقل والتخصُّص، أي الهندسة (لا الطب)، لا تجد له في العمارة والبناء والطرق والجسور شيئاً!

إن مراجعنا العظام المنقطعون إلى الإفتاء وبيان الأحكام في الحلال والحرام، تراهم يربُّون - في الوقت نفسه - طلاباً تتفرَّع تخصُّصاتهم وتنوِّع توجهاتهم، فبعضهم يتخصَّص في الكتابة، وهي بدورها فروع وتوجُّهات، منها ما يتناول العقائد والأخلاق، ومنها ما يتولى الردود وينهض بالأحتجاجات، وهي في المجموع تنشر الثقافة الإسلامية الأصيلة وتثري المكتبة الشيعية وتفي بحاجات الأمة على هذا الصعيد.

وبعضهم الآخر يتوجّه لإمامة المصلّين وإقامة الجماعة وإدارة المساجد وتربية المجتمع وتعليمه الأحكام والمعارف، بينما تتفرّغ طائفة أُخرى لإلقاء المواعظ والخطب، والنهوض بالمجالس والحسينيات وقراءة العزاء في مصاب «سيد الشهداء» ﷺ... لو أراد شخص واحد أن يجمع كلّ المهام والأدوار لأقتضى أن تجتمع فيه سبعة أرواح ويلتقي في نفسه عدّة أشخاص كما يتندّرون! وكذا إذا أراد أن يتخصّص في جميع العلوم والمعارف الدينية لأحتاج عُمر «نوح» ﷺ، اللهم إلّا أن يضيّع بعض المهام ويخسرها حقّها، وأن يسلق العلوم سلّماً، ويبتلعها بلعاً، كما يبدو أن صاحبنا قد فعل، فتوهّم أنه جمع علم الأولين والآخرين!

■ "الآن أنا الجالس أمامكم، هناك جملة من الكتّاب القيمين (يريد ذوي القيمة!) والأساتذة، متّصلين بيّ، طلبوا منّي أن يكتبو أسمى على الكتاب (كتابهم)، (يقولون) لأن بمجرد أن يكون أسمك على الكتاب يباع!"

● إذن لزم ووجب أن يكون «نزار قباني» هو المرجع الأعلى، و«النبلسي» صاحب تفسير الأحلام هو الأعلّم، وكذا كتب الطبخ... فهي أكثر مبيعاً وانتشاراً؟!
■ "أنا عليّ، كما قلت، أن أولّد العلم، أما نشر العلم، فهي ليست مسؤوليتي!"

● ها قد عاد للمرجعية "المنعزلة وغير المتفاعلة مع الناس"! وهو الذي أسس حركته على إدانة هذه الحالة ونقضها، وأنطلق لتغييرها! وما راح في هتك المراجع والتعريض بهم، إلّا لعدم أكثراتهم بالتبليغ وبعدهم عن المجتمع وعزوفهم عن مخاطبته، وعدم سعيهم في نشر العلم... ها هو يعلن إنه مثلهم أو سيكون كذلك إن بلغ المرجعية!

ثم بالله وبجميع المقدّسات التي يعتقد... أي علم "ولّد" هذا «المتفلسف» وأبدع من تلقائه وجاء به من لدنه، ولم ينقله ويأخذه عن الحوزة؟ هل من خطاب عوام أدنى وأخس من هذا وأكثر انحطاطاً؟! ألا يحتمل هذا الغافل أن يستمع إلى حديثه بعض أهل الفضل والعلم؟ فما عساهم أن يقولوا عنه؟ أم تراه صدّق أنه نابغة زمانه وفلته دهره ومعجزة عصره، ولا أحد يدري؟! ثم من أيّ نكاح ونظفة جاء هذا العلم الخارق؟ وفي أيّ رحم نما وترعرع، وكيف وُلد، وعلى يد من؟ هل تُولّد الحكومات بفضائياتها وفتنها الصاخبة التي أشغلت بها العالم الشيعي، وأسعدت المخالف وأطربته وأنعشتها، علماً؟

■ "الدين ليس هو خصوص الحلال والحرام، وعندني شواهد على ذلك، من أهم الشواهد أن القرآن المرکّب من حدود ستة آلاف آية، عُشره تكلم عن الحلال والحرام، وبينكم وبين الله، إذا كتب كتاب، وكان عُشره في الحلال والحرام، يعني الله أرسل إليه كلامه، وعُشره في الحرام، يعني دينكم حلال وحرام، أم أن فقط عُشر "؟! (يقصد العُشر فقط)

● ترى أليس في العقائد حلال وحرام؟ ألا يُسأل الفقيه عن مُنكر المعاد أو القائل أنه جسماني؟ وعن وجود الملائكة مثلاً؟ أو أي أمر اعتقادي آخر؟ ألا يُسأل عن حكم المعتقد أو القائل بوحدة الوجود، هل يكفر فيكون من الأعيان النجسة أم لا؟ أنظر المسألة في العروة، وقُل من أين جاء «السيد اليزدي» والمحشون الذين علّقوا على المسألة بآرائهم؟ هل أفتوا من لدن أهوائهم وأخرجوها من جيوبهم (التي شقّوها من فرط فتنهم بجمال «المتفلسف»، وشغفهم بإبداعه وسكرهم بسحره!؟)، إنها مغالطات يندع فيها العوام.

إن الفقهاء مسلّطون على المطالب الكلامية والفلسفية بأقتدار، وبمقدار الحاجة، ولكنهم لا يسمحون لها أن تطغى على القرآن والسنة... لأنهم - ببساطة - لا يباليون بدعايات الإعلام والبريق الذي يلهث وراءه غيرهم ليؤسّم بـ "المفكر" و "العالم العصري" و "العلامة"، ولا يهدفون خلق جماعة وأجتناب الشباب وخذاع العوام، وصنع "كريزما" يباهون بها... إنهم يريدون أداء التكليف وإفراغ الذمة، ويراقبون الله تعالى وينظرون رضا وليهم «إمام العصر» عليه السلام، لا إرضاء دكتاتور مستبد زور الفقاهة وأغتصب الولاية!

وسأكف - بعد هذا - عن التعليق، منعاً من الذهاب إلى خارج نطاق هذا الفصل، وسوف أسرد أقوال «المتفلسف» وأضعها بين يدي القارئ الكريم، تاركاً الحكم إليه:

■ "من قال لكم بأن الذي يريد أن يكتب ويتصدى للأُمور لا بدّ أن يكون شخصاً؟ لا بدّ أن يكون مؤسسات". "وهذا ما هو موجود الآن في «الجمهورية الإسلامية في إيران»، أكو (هناك) مجلس مكوّن من ثلاثين نفر (مجلس تشخيص مصلحة نظام) فيه خيرة العقول الموجودة في البلد، من سياسيين، عسكريين، مخبرات، مثقفين، وظيفتهم تقديم الأستشارة لـ «السيد القائد»، مو هو (ليس هو) يجلس ويفكّر!"

■ " المرجعية الدينية إذا أرادت أن تكون فاعلة يجب أن تتبع هذا النموذج! أو فكرة
" المرجع الجامع للعلوم " .

■ " أنا مدرّس في الفلسفة، مدرّس في العرفان، مدرّس في التفسير، مدرّس في الأصول،
ومدرّس في الفقه، مدرّس في المنطق، مدرّس في الأخلاق، وكُتبي موجودة " .

■ " أنا أتصوّر الجاذبية إلي (التي) موجوده فيني (يقصد نفسه)، (تعود) إلى بياناتي
وكُتبي، وكذا، والتي تجعل مثل الأخ (الشخص الذي يحاوره) دارس الدكتوراه، يأتيني من
هناك («بريطانيا») إلى هنا «قم»، ليش (لماذا) ما أجتذبه «الميرزا جواد التبريزي» أو
«الشيخ الوحيد الخراساني» أو «سيد علي السيستاني» ؟

■ " «سيد علي السيستاني»، الله يعلم الآن، التي كتبت عنه الدراسات المبتكرة، كلُّها
بسبب العملية السياسية، ولا (وإلا) منو يسأل عنه " !؟

■ " الآن بينك بين الله، منو (من) يسأل عن «محمد سعيد الحكيم»؟ منو يسأل عن
«إسحاق فياض»؟ (إذا) يأتي عندكم في «بريطانيا» (المحاور يسكن هناك) منو يعتني (من
يهتم به؟!؟) في بعض الإخوة من باب الاحترام والتشريف يزوروه " !

■ " الآن بينك بين الله، لو «كمال» يجي إلى «بريطانيا»، يجي إلى «أوروبا»، ماذا
يكون تأثيره " ؟

* المحاور: " مع الأسف الناس تبحث عن الشهرة، يعني في «ألمانيا» مؤتمر حول
شخصية «السيد السيستاني» وتراثه " .

■ " مع إنه كل شي ما عنده " !

■ " أنا معتقد أن (هناك) أيادي تريد (أن) تعطي مشروعية لذلك النهج وليس هذا
النهج، بل أيادي مخبراتية، يعني بعبارة أخرى (تريد) مرجعية الشيعة لا تقع بيد أمثالي،
تبقى بيد هؤلاء المتخلفين فكرياً، حتى يتمكّنوا (الاستعمار) من تطبيق ما يريدون!

■ " «أمريكا» و«العرب»، يتتخبون، بل يكبّرون ويعطون وينفخون مرجعيات بائسة،

كل شي ما عندها، ومثاله هذا إللي ذكرته، تراث ما عنده، أين هم تلامذته " ؟

■ " بعض المرجعيات (لعلّه يريد أهل الخبرة) عندما تريد أن تنصب مرجع (مرجعاً)، البيانات تُقرأ لها (تُبثُّ وتذاع) من (إذاعة) ال «بي بي سي» الفارسية والعربية، وبين الله، لإثبات المرجعية نحتاج إلى «بي بي سي» الفارسية والعربية؟ أو «مونت كارلو» أو «صوت أمريكا»؟ هذا الذي حدث الآن، وهو يكشف عن ماذا؟ "

■ " أنتم لديكم مسؤولية ضخمة إزاء مثلي وأمثالي، لأن أنا الآن أريد أن أتصدى، و(أنا) متصدّي (فعالاً)، الآن أنا متصدّي للمرجعية، وهناك عوامل لتثبيت هذه المرجعية، إما عوامل دولية، التي تُبنى في «بريطانيا» وما شابه، ولا أريدها، أو عوامل شعبية حقيقية والتي أنا أمتلكها " .

■ " يعني الآن الكاريزما الموجودة في شخصيتي ليست موجودة في أي شخصية شيعية " !

* المحاور: " واقعاً يعني العلماء الأربعة الموجودين ب «النجف» ... "

■ " أو المراجع الموجودين في «قم» " .

* المحاور: " بس صوت وصورة " !

■ " بل صوت ما كو، بس (فقط) صورة ! المراجع لم يسمع لهم حتى صوت، يعني ما

تدري هذا عنده صوت أو أخرس " !

■ " التهم لا تنتهي، أنت شوف مسؤوليتك وفهمك يوم القيامة حُجّة عليك، أنت إذا

أقنعت أن تكليفك نُصرة هذا المشروع (مشروعه هو)، ولم تقف (تنصري)، يوم القيامة أنا أخاصمك ! أنت عرفت الحق ولم تقف (تنصري) ! مثل مَنْ عرف أن «علي بن أبي طالب» مشروع حق، ولكن راحو مع «أبي بكر» و«عمر»، هل يستطيع أن يعتذر، وإلّا لماذا «علي» يجب أن يكون جليس الدار؟ لأن أنت النوعي لم تقف معه، والآن أنا أعرض نفسي " !

■ " لا يوجد على فضائية شيعية عالم على مستواي، يعرض نفسه بين الجماهير، أصلاً

لا سابقة لها في تاريخ التشييع، شخص على مستواي ! تراثه سبعين مجلد، دروسه ٦٠٠٠ درس، ويخرج أسبوعياً ساعتين يتكلّم مع الناس بشكل مباشر " .

■ "أنا معتقد بشكل واضح وصریح، بلا لبس عندي أن بين المعاصرين، على الإطلاق، لا يوجد من هو أعلم مني بهذا المفهوم، قد يقال بأن فلان في باب الطهارة أعلم منك، أقول نعم، قد يكون ولكن الأعلمية هي بالشكل الذي أطرحه (أنا)".

■ "في عصرنا المعاصر (!)، لا أقل في من يتكلم باللغة العربية، بيني وبين الله، أنا أتصور بأن لو أستقرأت (آراء) أهل العلم وأستقرأت الساحة، ما (لا) يعدلون عني بديلاً! أن تجده في القضايا العقلية أو في القضايا النقلية، أم أن تجده جامعاً في القضايا العقلية والنقلية، فلا تجد غيري! بيني وبين الله، نعم، «السيد الإمام» كان من هذا القبيل، «السيد الخميني» كان أستاذ (أستاذاً) في العلوم العقلية، ومتبحر (متبحراً) في العلوم النقلية، ومرجع (مرجعاً) في العلوم الفقهية".

■ "المرجعية التي أتبناها تختلف عن مرجعية «الخامني»، لأن صبغة مرجعيته سياسية، أما «السيستاني» فهو من مصاديق مراجع الحلال والحرام التقليدية".

■ "أنا لا أسعى إلى المرجعية التقليدية، جمع الحقوق وما شابه، ولا المرجعية السياسية فالمتصدي لها هو «الخامني»".

■ "أنا قليل المطالعة إنما كثير التفكير، أطلع صفحة (واحدة) وأفكر أربع ساعات!"
ولست مبالغاً إن قلت إنني لم أصادف في حياتي من يفوق هذا الرجل غروراً وعمى، فما رأيت من يشيد بنفسه، ويتبجح بمدح وإطراء فضائله، ويباهي بمحامده، ويبالغ في الثناء على نفسه، مثلما يفعل هذا! يزعم مناقب فيفاخر بها، ويختلق فضائل فيذيعها وينشرها، ويتوهم مآثر فيذهب في تعديدها؟!... وناهيك بأن يكون هذا من سيرة العلماء والعقلاء، فهو ليس من شيم الكرام الأتقياء، ولا سيما بهذا الأسلوب الوضع.

وكذا لن تجد من راح تيهاً في شعاب الباطل وجرأة على الضلالة والغواية مثل هذا! ولك أن تجول في سوابق المنحرفين وتنظر في مقولاتهم وتنقب في مدوناتهم، فلن تجد من بلغ منهم هذا الحد من الإفساد والإصرار على العناد، اللهم إلا الذين جاهروا بالإلحاد وصرّحوا بالارتداد كـ «أحمد كسروي» من الماضين و«أحمد القبنجي» في الحاضرين، ولعل صاحبنا هنا يفوقهم خطورة على الدين من حيث منطلقاته وإصراره على اللبس في هويته.

ويكفيك التأمل في الأطروحة التي حملها في سبيل نشر مرجعيته وقدمها في طريق الترويج لها، وأعتمدها لخلق ما يميّزه عن أقرانه ويرفعه فوق طبقته (وهم عشرات، بل مئات في الحوزة، فهو ليس فلتة دهره ولا نادرة زمانه)، حين أخذ في ضرب ركائز المعرفة وأسس الجنية الدينية للمذهب، من الحديث الشريف والتراث العلمي للفرقة المحقّقة...

إن هذا الأداء - الأرعن أو الخبيث - يكشف أن الرجل لا يعبأ بالعقائد ولا يحفل بخطرهما، ولا يكثرث بعظيم شأنهما، وإلا فإن مقتضى تبجيل وتعظيم أي أمر هو إنزاله محلّه من الخطر والأهمية والدقة المتناهية والحرص الشديد في طرحه وتناوله والتعاطي معه، وتنزيهه عن خوض العوام، وحفظه عن الأبتدال في المناكفات السوقية والتنهريج الإعلامي، كحامل خابية فخار، بل آنية زجاج، لا يجتاز بها الأسواق المزدهمة والزقاق، ولا يجعلها في معرض أن يطالها قذف الحجارة وتتناولها أيدي العابثين... وهذا التمس حملها بمنتهى الرعونة والهوج وألقاها على قارعة الطريق، يدوسها المارة وتركها الأقدام! وما أكتفى حتى راح يفجّر من حولها الألغام، يطعننها بالحراب ويرميها بالسهام، ويقتنص المقتل منها برصاص الغدر والحقد، ويقصف ثغورها بقذائف التشكيك، ويرسل الكلام في "عكاظ" جاهليته على عواهنه، ويستعرض في "مربد" بصرته سوء أدبه!... وذلك في أداء لا يستشعر أدنى حدود المسؤولية، ويفتقد أقلّ مراتب الحسّ والحرص، فهل هذا فعل طيب حاذق مع مرضاه؟ وأب عطوف على أبنائه، وراع شفيق على رعيّته، ولا سيما مستمعيه ومُرّيديه المستضعفين والمؤمنين المخدوعين بحديثه؟ ماذا لو علقت شُبّهة في ذهن أحدهم ووافاه الأجل فخرج من الدنيا قبل سماع الإجابة عنها (التي ما زال يُرجى عرضها ويؤجّل بيانها، فهو منذ عام ونيف يمارس الهدم، ولم يحن بعدُ أوّان البناء عنده، فيثير السؤال ويلقي الشبهة ويتحدّى الحوزة، ثم لا يرُدُّ على أجوبتها ولا يقدّم هو جوابه ولا يعرض حلّه)؟!!

وهذا يهدم دعواه من أساسها، وينقضها في أحكم عُراها، فهو إن دعا الناس للأنصراف عن المراجع الحاليين لأنهم لا يعطون للعقائد وزنها، ويكتفون بأحكام الحلال والحرام والفقهاء "الأصغر" عن "الأكبر" ... فهل هذا شأن وسلوك من يحمل العقائد وينزلها في محلّها الذي تستحق من التعظيم والتبجيل والخطر والأهمية؟

ولا يفوت المراقب الخبير والراصد الحصيف أن «المتفلسف» المسكين ما هو إلا مرحلة في مسيرة، ومجرّد خطوة صغيرة في مشروع كبير، وحلقة في سلسلة طويلة ممتدّة، وسيركن جانباً، بل سيلقى في المزبلة كمحارم الورق المُستهلكة، بعد نفاذ دوره وأنتهاء المهمة التي أنيطت به، عن علم منه بها أو جهل، والأرجح - عندي - أنه مُستدرج، لا يدري أين يأخذونه وماذا يُراد به، يحسب أنه - حقيقة - خيارهم، وأنهم سيكللونه مرجعاً بعد أن صنعوا منه نجماً! فخطاباته تُظهر أن الرجل مسكونٌ بداء عُضال، يعمي ويصم، هو الكبر والغرور، الذي يسدل دون صاحبه غشاوة تحجبه عن أبسط الحقائق، ولربما أغفلته عن بديهيات، فحسب أن دولة هي الأقوى في المنطقة، وتأخذ طريقها لتدخل في منظومة الردع النووي، وتصبح عالمية في قوتها العسكرية وفي تصنيعها واقتصادها وسطوتها الأمنية وأذرعها الممتدة في كلّ مكان، وهناك - في رجالها وشخصياتها - عشرات، بل مئات الخيارات المتقدّمة والمتفوّقة، من أهل السبق في الثورة واليد في البذل والتضحية، والفضل في تأسيس الجمهورية وإقامة النظام، وكلّهم يطمحون ويترقّبون، ويتطلّعون وتشرّبُ منهم الأعناق، إلى ساعة بلوغ هذا المكان وتبوّء هذا المقام... والغافل النائم يحسب أنهم سيتجاوزون جميع هؤلاء، ويأتون بنكرة لا في العير ولا في النفير، ويؤوؤونه المرجعية!؟

الحقيقة أن الرجل مرحلة سيعقبها غيرها ويخلفه غيره، وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى طرح أو تثبيت مرجعية "خالصة" في الأنتساب الفكري والتنظيمي لـ "تيار شريعتي" (بمختلف تفرعاته الحزبية)، فيكون المشروع قد بلغ الهدف النهائي المنظور، ذلك إن بقي هذا التيار على قوته المالية والسياسية... ستلحق هذه المرحلة وتتبعها حلقات أخرى، ولربما أتت بوجه يحمل شيئاً من الفقاهة الحقيقية والعلوم الحوزوية التي عليها المعوّل في المرجعية والتقليد، يجبر ما أفقده «المتفلسف»، فالفلسفة لا تبني مرجعية، والرجل في الفقه والأصول، والحديث والدراية، والرجال والأسانيد، خالي الوفاض صفر اليدين، وسيرجع "الرجل القادم" بها إلى خطابهم الأصلي (اللامذهبي)، بعد أن يُخلوا له الساحة ويُفرغوها من الفقهاء الأصليين، بعمليات التسقيط والتشويه التي يوغل بها "التيار" ومخابراته، ثم تسلّم إلى صاحبها الذي يديرها من وراء الكواليس: قائد "تيار شريعتي".

إن أدوات هذا المشروع الشيطاني الخطير، تتحرك على محورين :

١/ تشويه الوضع القائم.

٢/ الدعوة إلى المرجعية المؤسسة.

وما يحكم كليهما هو مزج الحق بالباطل، والتزيين والزخرف ودغدغة مشاعر وأفكار أنصاف المثقفين الذين تروق لهم بعض العناوين وتجذبهم بعض الأفكار، ثم أستغلال مواطن الضعف والنقص الذي تعاني منه حوزاتنا (مما لا يُنكر، فلم يزعم أحد أن حوزاتنا نموذجية وكاملة) بتسليط الأضواء عليها، وتضخيمها وإظهارها عيوباً جوهرية تقتضي الهدم والتقويض، والأنصراف إلى مشاريع بديلة.

فدعوى ضرورة تنوع وتشعّب العلوم، وخطاب أهمية العقليات والإلهيات من فلسفة وكلام، ونداء خطر سائر حقول المعرفة، وحتمية التمدّد العرضي والدخول في علوم أخرى غير الفقه، أمر وُجداني في صحّته، منطقيّ في أحقيته، له جاذبيته ومجوبيته، وهم يطرحونه بكيفية تُوهم أن الحوزة خالية منه، أو أنها ترفضه ولا تريده، بل تأباه وتحاربه!... والحال إن حوزاتنا تزخر بثقوى العلوم والمعارف، وعلماءنا لهم عطاءاتهم التي تثري جميع الحقول والميادين، ولكن مع مراعاة أصل أصيل، والأنطلاق من ركن ركين، والبناء على أساس متين، هو التخصص وعدم التفريط بالتفوق والتميّز.

لا يمكن للعالم أن يكون متخصصاً في علم، ومجتهداً في حقل، ما يبلغ به مرتبة لائقة ودرجة رفيعة تجعله في القمة منه، وهو يمارس تنوع التحصيل، ويعيش تعدّد حقول الأهتمام، ويعاني من تشتت مواطن بذل الجهد وصرف الوقت... فالتخصص يتطلب أنصرافاً بعد تفرّغ، وتعمقاً بعد إحاطة، وتركيزاً بعد سياحة في شتى الحقول. فحتى يصبح المرء فيلسوفاً، بمعنى أن يكون صاحب رأي في الفلسفة، لا مجرد مُلمّ، ولا حتى محيط بها، عليه أن يقضي عمره كلّ في هذا الحقل، مكتباً على دراسته وتحصيله، مُجدّداً في سبر أغواره وكشف أسراره... من هنا، لا يسعه أن يكون فقيهاً أو محدّثاً أو مفسّراً. كما ليس في وسع الفقيه الأصولي (مع هذه التشقيقات والتفريعات ومستحدّثات المسائل) أن يجمع بين الاجتهاد المطلق وبين أن يكون صاحب نظر في علم الفلسفة، أو الطب أو الرياضيات أو الفلك.

وهذه حقيقة أثبتها وأكدها واقع التطور في العلوم التجريبية، وأرساها المستوى الذي وصلته سائر العلوم وبلغته من تقدم منذ "عصر النهضة"، حتى زماننا الحاضر الذي يشهد طفرات نوعية على هذا الصعيد، فقد أصبح كل علم يضم عشرات التخصصات، وفي كل تخصص عشرات التخصصات، بل أصبح الفرع الواحد يضم عشرات الزوايا والحقايات التي يتطلب كل منها أنصافاً ويقتضي تركيزاً يجعله تخصصاً مستقلاً برأسه... فأنت في تكنولوجيا الاتصالات، أو في الهندسة، أو الكيمياء، أو الطبيعة، أو الطب، تجد أن مصطلح "أختصاص أمراض باطنية" أو "جراح" على سبيل المثال، أصبح من الماضي، فهذا العنوان أمسى عامّاً في هيكل الطب ودنياه، كُلياً في عالمه، يضم اليوم عشرات التخصصات الفرعية كـ "جراحة العظام" و"الأعصاب" و"الجراحة التجميلية" و"العيون" و"المسالك البولية" و"القلب والأوعية" و" الأنف والأذن والحنجرة" و"الفك والأسنان"، حتى إن كل واحدة من هذه أصبحت بدورها "عامة" يندرج تحتها وتضم إليها فروعاً جديدة.

ثم بعد كل هذا وذاك، تظهر أصوات غريبة، بل غريبة، وترتفع نداءات خرقاء، منها فضيلة «المتفلسف»، الذي جاءنا يزعم أن المرجع الديني يجب أن يكون فقيهاً ومفسراً ومحدثاً وفيلسوفاً ومتكلماً ورياضياً وفلكياً، على السواء...!

إن هذا القول يعني - فيما يعني - أن مُطلقه أجنبي عن ساحة العلم وميدانه، قد غم عليه وأسُتسرّ، فجد ما خفي وأنكر ما لم يعرف! فهو يعيش جهلاً بالعمق والسعة (الطولية والعرضية) التي تحكم كل تخصص من هذه العلوم، وعدم خبرة، ولا حتى مجرد اطلاع، بما يتطلبه "الاجتهاد" في كل منها من وقت ويقتضيه من جهد...

لقد تعاطى علمنا مع هذا الأمر (التنوع في العلوم)، وتعاملوا مع سائر العلوم والفروع، من منطلق الحاجة إليها في الوصول إلى الحكم الشرعي، سواء كبروياً أو صغروباً، بمعنى تأسيس أدوات الاستنباط وبناء أدلته، أو في الأنتزاع والتطبيق والحكم على الجزئيات والموارد التي يتطلب الوصول إليها معرفة بالفلسفة أو الكلام أو الفلك أو الرياضيات أو غيرها من علوم جانبية بعد الفقه والأصول والحديث والتفسير... وأنطلقوا في صرف الجهد والوقت من مدى الحاجة وتقديم الأولويات.

إن الحوزة العلمية لا تتعاطى مع العلم وأمره على نحو الترف الفكري والسعي للتباهي والأستعراض، بل يحكمها ما يحفظ الروحانية والأخلاقية التي تتمسك بها، ولا تسمح بالتفريط فيها، فالغاية - في النهاية - هي تزكية النفس وبلوغ المراتب العليا في الزهد والتقوى التي تحقق شرط العدالة إلى جانب العلم. أما التحصيل بهدف التكسب والمباهاة، فهو يكشف عن أغراض دنيوية ساقطة لا محل لها في حوزاتنا المباركة، ولا يعبأ بها طلاب العلم الحقيقيون، ولا يكثرث أساتذة حوزاتنا بهذه الأستعراضات ولا بتلك المزيادات.

ولا يعني هذا الترفُّع والنأي بالنفس، السلبية تجاه هذا النمط من الحراك العلمي أو التوظيف المريب للعلوم، بما يجعل الحوزة مستباحة ويحيلها مرتعاً لمن هبَّ ودبَّ يقحم فيها ما يشاء من علوم ويدس فيها ما يريد من أفكار، بل إن الحوزة كانت وما زالت تمارس التصدّي (بشيء من الحدة والشدة التي قد توهم بالحجر على بعض المشارب الفكرية)، ما جعلها موقِعاً محتدماً للحوار والأختلاف في الفهم والتشخيص، الذي كثيراً ما بلغ حدود الأصبكاك والنزاع... كالموقف من الفلسفة، بين الخشية والحذر من إدخالها في مناهج التدريس وإقحامها في طرق الأستنباط، وبين الحرص على النهل من فوائدها.

إن الجدل حول مناهج الحوزة وطرق التدريس والتحصيل فيها وكيفية الأستنباط والأجتهد التي يثيرها «المتفلسف» اليوم، سبق أن أحتدم من قبل في عهد «السيد الخميني»، عندما بدأ بعضهم يهاجم الحوزة ويحاول النيل منها، من نفس منطلقات «المتفلسف» والهراء الذي يتبجَّح به، كإدخال الفلسفة وتغيير آلية الأستنباط وتطوير المرجعية وتنظيم الحوزة... فردَّ «السيد الخميني» ﷺ ذلك كله ورفضه، وأعلن أن رأيه هو البقاء والمضي في نهج الفقاهة التقليدية، ورفع شعار "فقه الجواهري" مقابل "الفقه الحركي" (فقه پويا)، الذي طرحه الحدائثيون، أسياد «المتفلسف» وأربابه، الذين أسسوا له "مكتباً" أو قُل فتحو "حانوتاً" وأغدقوا عليه الأموال والإمكانات وأدخلوه دنيا التجارة ليصبح من الملاك والمضاربين في سوق «قم» العقاري! وغمروه (وهو يحسب أنهم رفعوه) في حضيضهم! نعم، لقد دعا «الخميني» إلى التوسُّع العرضي وحثَّ على شمول الفقه سائر أبواب الحياة، ولكن على الأصول المعمول بها، ووفق النهج التقليدي القائم بالفعل.

ولما كان «المتفلسف» قد أستشهد من دون الفقهاء بـ «السيد الخميني» وجعله أو رسمه الوحيد في طبقتة ومن بين أقرانه مرجعاً جامعاً للشرائط لأنه كان فقيهاً فيلسوفاً، بينما رمى الآخرين ووسمهم بفقهاء "الحلال والحرام" (بحسب ذلك عاراً ومنقصة!)... لذا سوف أستشهد بأقوال «الخميني» (بعد مواقفه العمليّة) ^(١) في ردّ «المتفلسف» وتياره، وهنا أنقل قصّة له في هذا الشأن جاءت على هامش موقف «آية الله العظمى السيد البروجردى» رحمته من تدرّيس الفلسفة ورواجها في الحوزة العلميّة، وما جرى على «العلامة الطباطبائي» بهذا الخصوص... والواقعة نقلها «الشيخ علي دواني»، قال:

في عام ١٣٣٨ هـ، راج في الحوزة قول نُسب إلى المرحوم «آية الله البروجردى» جاء فيه: أن «السيد الطباطبائي» (العلامة، صاحب الميزان)، وبداية الحكمة (ونهايتها)، بإقامته هذا الدرس المفضّل (الموسّع) في الحكمة والفلسفة، يوجّه ضربة للحوزة العلميّة، ذلك لأن أساس الحوزة وُضع على تدرّيس ونشر العلوم الدينيّة من فقه وأصول وحديث.

وكانت أجواء الشحن ضد «العلامة الطباطبائي» قد بلغت ذروتها، ما دعاني أنا وعدّة آخرين أن نبادر إلى حراك يدعم وينصر «العلامة الطباطبائي»، ويمنع وقوع الواقعة (أزمة تضرّ بوضعه)، وكانت كلُّ خشيتنا أن يصدر عن «آية الله البروجردى» كلمة يتشبّث بها المغرضون ويستغلونها، تخلق - بالنتيجة - معضلة لـ «العلامة الطباطبائي»، لكننا لم نكن نعرف ماذا نصنع، أو من أين نبدأ وكيف نلاحق القضية؟ في نهاية الأمر قررنا أن نلتقي «الإمام الخميني»، وناقمنا الحلّ منه... فالتقينا، وهناك تحدّث أحدنا أمامه فقال:

... إن هذه الأيام التي فشّت فيها حمى الفكر المادي وراجت الآراء الإلحادية، تقتضي وتفرض ضرورة تدرّيس الفلسفة أكثر من أي وقت مضى، وفي الوقت الحالي يتصدّر «العلامة الطباطبائي» الأساتذة الذين يدرّسون الفلسفة في الحوزة، وقد سمعنا أن هناك من يشحن الأجواء ضده لدى «آية الله البروجردى»، ما ينذر أنه قد يتخذ قراراً حاداً في هذا الشأن سيضرب بـ «العلامة الطباطبائي».

(١) سبق أن ذكرتُ موقف «السيد الخميني» رحمته من تطوير علوم الحوزة ومناهج التدرّيس وطرق الاستنباط فيها، ضمن مبحث "معرفة تاريخ الفقهاء" في هامش ص ٣١٣.

وبعد مناقشات دارت في هذا الشأن... قال «الإمام الخميني»:

إن «السيد البروجردي» نفسه هو من أهل "المعقول" (ضليح في الفلسفة والعلوم العقلية)، وهو شخصياً لا يعارض الفلسفة، وعندما كان في «بروجرد»، وبلغ «قم» خبر تدرّيسه الفلسفة هناك إلى جانب خارج الفقه والأصول، قام عدّة أشخاص من "المتقدّسين" وتوجهوا إليه في «بروجرد»، ليحملوه على ترك تدرّيس الفلسفة، حذراً من أن يسري ذلك إلى «قم» وينجر إلى مواضع حرجة، فقام «السيد» بترك التدرّيس خوفاً من ضجيج "المتقدّسين" وإرهاهم الفكري!

ثم أضاف «الإمام الخميني»: «السيد الطباطبائي» رجل كبير (الشأن)، وحفظه - مع هذا المقام العلمي - واجب. ولكنني سمعت أن كثيرين يحضرون درسه في الفلسفة هذه الأيام؟ فرددت: نعم. فقال: كم تقدّر عدد الحضور؟ قلت: في درس (الأسفار) الذي يليه صباحاً في «مسجد السلامي»، وأنا أحضره، هناك نحو من ٢٠٠ - ٣٠٠ شخص. قال: سمعت أن «الشيخ حسين علي» (المنتظري) أيضاً يلقي دروسه في الحكمة في «مسجد الإمام» («العسكري» عليه السلام)؟ قلت: نعم، هو أيضاً يدرّس (شرح المنظومة)، وأنا أحضر كذلك، وهناك نحو من مئة وخمسين طالب فلسفة.

عندها توجه «الإمام الخميني» إلى أحد الفضلاء الحاضرين معنا، وكان من تلاميذه المعروفين، وقال: سمعت أنك أنت أيضاً تدرّس الفلسفة؟ فأجابه بالإيجاب. فسأله: كم يبلغ حضور درسك؟ فقال: نحو خمسون.

عندها قال «الإمام الخميني» بأنزعاج:

تدبّروا (أنظروا)، متى كان في الحوزات العلمية الشيعية هذه الأعداد من طلاب الفلسفة؟ ترى هل يفهم كلُّ هؤلاء (الحضور) الفلسفة؟ لقد كانت الفلسفة في كلِّ تاريخها مختلّسة (محكومة بالإخفاء)، ويجب أن يكون تدرّيسها أيضاً خلسة (تهرباً)! ولا سيما في الحوزات العلمية، (ينبغي أن) لا تتكثّر الدروس ولا يتوسّع حُضّارها، لا تسمحوا لأيّ كان بالحضور. هل كلُّ هؤلاء أهلٌ (للدراسة)؟ إن من لديهم أهلية دراسة الفلسفة دون أن يسقطوا في الانحراف هم قلة.

ثم مكث (صمت) قليلاً، فعاد وقال: عندما كنت أُلقي دروسي في الحكمة، أنتخبتم حجرة في صحن حرم «السيدة المعصومة» عليها السلام، لا تسع لأكثر من سبعة عشر شخصاً، وقد قصدت اختيار هذا المكان، حتى لا يحضر الدرس أكثر من هذا العدد، ومع أن الحضور كانوا من الخواص المعروفين، كنت أُلزمهم بكتابة الدرس الذي أُلقيته، وعرض مدوناتهم عليّ، فإن وجدت أنه فهم الدرس كنت أسمح له بالاستمرار، وإلا كنت أقول له: أنت عليك أن لا تدرس الفلسفة، لأنك لا تستوعب مطالبها، والحضور سيورثك عناءً ومشقةً، ويسبب لي أنا أيضاً ذلك، حين تقول إنك تلقيت الفلسفة عني!

ثم أضاف: لو كنت أنا أيضاً في موقع «السيد البروجردي» الذي يتزعم الحوزة ويديرها، كنت أتحسس وأشعر بالمسؤولية من تنامي دروس الفلسفة وتوسعها وعلنيتها بهذا الشكل. إن الحوزة وُضعت للفقه والأصول والحديث والتفسير والعلوم الدينية، وإلى جانب هذه العلوم، يمكن لبعض ذوي الاستعداد (القدرة والذكاء) - ولا سيما في هذا العصر - أن يدرسوا "المعقول" (الفلسفة)، ليعينهم في علومهم الدينية، ويسلّحهم في مواجهة الخصم، وذلك مع حفظ شرائط الحوزة ومراعاة وضعها والمسؤولية التي يضطلع بها الفقيه المرجع الذي يديرها. لا بهذه الضجة وهذا التوشّع في الدرس والبحث وطباعة كتب الفلسفة ونشرها، ولا سيما في الحوزة! ثم أضاف، (في معرض معالجة القضية أو الأزمة القائمة): ... في تقديري، من المناسب أن يتمارض «السيد الطباطبائي» ويعطلّ درسه في الفلسفة، ويسافر لعدّة أشهر، حتى يبدأ الوضع (يزول التشنُّج) الحالي، وعندما يعود، فليبدأ درسه في زاوية نائية (ركن قصي)، ولعدد محدود من الطلبة، وكذا (علني) «الشيخ حسين علي» (أن يفعل)، فليقلل من دروس الفلسفة...

بعد يومين من هذا اللقاء، أبلغنا «العلامة الطباطبائي» الأمر، فرفضه في البداية، ولكن ما لبث أن (أذعن و) سافر، وأنتهى الأمر بهذه الكيفية. ^(١)



(١) (سلسله موي دوست/ خاطرات دوران تدرّيس إمام خميني) ص ٩٧. مذكرات سجّلها بعض طلاب «السيد الخميني» عليه السلام تناولت أحداثاً وقعت في فترة تدرّيسه.

وبعيداً عن الدعاوى المتهاترة التي لجأ إليها «المتفلسف» فيما بعد، والشعارات الجوفاء التي سقط فيها حين أعيته الحيلة، والمعارك الجانبية التي أفتعلها عندما عجز عن المواجهة في الميدان الحقيقي، والتي بدأت بشتم المراجع، وبلغت قذف تراث التشييع بالمجوسية واليهودية والنصرانية، وأنجرت إلى إسقاط الحديث ورفع شعار "إسلام القرآن والعقل"! (وهو - كما أسلفت - من الأستدراج الإلهي الذي أراد فضحه ونجاة الساحة من الوقوع في فخّه والتعثّر في حباله)... فإن أصل مشروع «المتفلسف» والفكرة الأولى التي طرحها قبل أن نشوب المعركة التي أفتعلها على غرار "العقرب والريشة" أو "القطعة والمرأة"، فأدخل نفسه في صراعات كان في غنى عنها، وتخبّط وهذى وهرف حتى بلغ السّفه وناهز العته والخبل!... هو أن المرجعية الدينية يجب أن لا يكون مدارها مجرد فقه العبادات والمعاملات، وما يبدأ بالطهارة وينتهي بالدييات، بل يجب أن تعمّ وتشمل "العقائد" وما يصطلح عليه بـ "الفقه الأكبر"، والأخلاق والتفسير وشتى العلوم والمعارف الإنسانية، وعلى رأسها الفلسفة والعرفان، فمرجع الأمة يجب أن يكون عالماً من هذا الطراز.

وهذه كلمة حق يراد بها باطل...

الحق أن الدين ليس مجرد ما تناوله الرسائل العملية، بل يشمل جميع العلوم الدينية والمعارف الإسلامية، من حديث وتفسير وأخلاق وكلام، بل حتى حكمة وعرfan، وكذا فإن السياسة والأقتصاد والأجتماع والتربية وعلم النفس، هي من الحقول والميادين التي يلتمس المكلف فيها الحكم من العالم، ويتطلّع إلى موقف الدين ورأي الشرع الحنيف فيها.

أما وجه المغالطة والباطل في هذا القول، أو في الشعار والأطروحة فهو من جهتين:

الأولى أن الواقع ليس كذلك، فالمراجع لا يتوقف عطاؤهم عند أبواب الفقه التقليدية، بل هم يتصدّون للمسائل العقائدية ويطرحون موقف الدين في كلّ الحقول، ولكن في النطاق الذي تعيشه هذه المسائل (وهو غالباً ليس على الحسم الذي تراه في مسائل الفقه الأصغر)، فهم يحيطون بهذه العلوم بدرجة تكفي للاستنباط وبيان الحكم الشرعي فيها، لا أنهم أجنب وأغراب عن هذه الساحة، كما يحاول التيار المعارض أن يرسمه عنهم، ويُظهر أن العقائد حقل متباين مع الفقه، وبالتالي متعارض مع الدور الحالي للمرجعية.

فالفهاء المراجع يملكون الأدوات والوسائل التي تسمح لهم بالتعامل مع الأدلة الشرعية على اختلافها وتؤهلهم للاستنباط منها^(١)، وفي متناولهم المصادر الكافية التي تمكّنهم من بلوغ الرأي الديني والموقف الشرعي من أية مسألة عقائدية وكلامية وفلسفية وأخلاقية وتفسيرية وحديثية، تماماً كما يمكنهم ذلك في فقه العبادات والمعاملات.

أما الوجه الثاني للمغالطة فهو ما سبق بيانه من أمر التخصص وبلوغ مراتب الإبداع والدرجة القصوى، أو قُلْ الأجتهد المطلق في شتى حقول المعرفة الدينية، مما هو في حكم المحال، وهذا ما ينتهي إلى أن يكون العالم متخصصاً في حقل بعينه، أو في حقلين أو ثلاثة كأقصى حدٍّ، ومُلمّماً في بقية الحقول... لتتسالم الطائفة في واقعها وتتوافق على أن الأساس في المرجعية والمرتكز في التقليد هو للمتخصصين في الفقه، وهو واقع فرضته الضرورة وأفرزته الحاجة، وقضت به الأولوية والأهمية، وحكمته طبيعة المسائل العلمية، والمساحة المتروكة لكل مكلف في القضايا العقائدية التي لا يصحّ التقليد فيها، في مقابل المسائل الفقهية التي لا سعة ولا فسحة فيها خارج التلقّي والتقليد.

إن تغيير مرتكز التقليد في الطائفة من الفقهاء (الملمّين بالفلسفة) إلى الفلاسفة (الملمّين بالفقه)، أمر أشبه بالمزحة، وقضية تورث حيرة وعجباً لا يكاد ينقضي إلا بالتفسير الوحيد لهذه الأطروحة السمجة، وهو ما صرّح به صاحب النظرية وأفصح عنه بملء فيه من الدعوة إلى نفسه وجرّ النار إلى قرصه! فأخترع هذا المرتكز بعد إفلاسه في الفقه والأصول، وعجزه عن الحصول على إجازة واحدة من فقيه يُعتدُّ به.



بقيت بعض الكلمات النابية التي تناول فيها هذا «المتفلسف» على مراجعنا العظام، وطعن فيهم بشكل شخصي، فقد فهم وأفترى عليهم وأستهزأ بهم، وقد أحببت أن ألقى بسجلّ الرادّين عليه هنا أيضاً، والمدافعين عن هذا المقام الشامخ بأشخاصه الكرام، بعد الأصطفاف مع المرجعية كفكرة وحكم شرعي.

(١) مما ينقل عن بعض أعظم العصر: إن من يتقن علم الأصول ويتمكّن من مباحثه ويتسلّط على دقائقه، سيكون قادراً على الدخول في كلّ العلوم الدينية وإتقانها، وسيكون متفوقاً في معالجتها على اختلافها.

أما مقولة إن الغرب هو الذي يصنع المرجعيات ويروِّج لها، فهذه بالتحديد هي تهمة منظمة "مجاهدي خلق"، وفرية العلمانيين والليبراليين والقوميين الإيرانيين الذين تجنَّبوا فيها على «السيد الخميني» ﷺ، فزعموا أن ثورته لم تبلغ النصر إلاَّ عندما حظيت بتغطية وترويج من "هيئة الإذاعة البريطانية"، وحين أحتضنتها ودعمتها «باريس» بإيوائه والسماح له بممارسة نشاطه وإدارة ثورته من هناك، وأن «الغرب» هو الذي عظَّمه وفخَّمه على حساب القيادات القومية واليسارية والليبرالية، وحظوظها في الساحة...

وها هو «المفلسف» يرمي مراجعنا العظام بنفس التهمة! بلا أدنى خوف من الله أو حياء من الناس أو احترام لهم، فهو - في الواقع - يهتك وِعي مخاطبيه ويسفِّه عقولهم.

إن المرجعية الشيعية الأصيلة لم تكن في تاريخها صنعة الاستعمار ودوائر المخابرات، ولا كانت مرَّة نتاج عالم الصحافة والإعلام الذي يملكه «الغرب» ويديره، أو - في الأقل - يفسح لقنوات فضائية في أقطاره الصناعية، ويغمض عن مواقع في دنيا الأتصالات والأرتباطات الذي تهيمن عليه... بل هو شأن خصومها وأعدائها من المرجعيات المزيفة الكاذبة، فهي التي تتسلق على مدارج الفضائيات وتنمو في عالم الأتصالات، الذي يسيطر عليه «الغرب»، أو يتبع الحكومات الجائرة التي لا تسمح أن يخترق عالمها إلاَّ من كان على شاكلتها، أو وجدت في أطروحته ما يفيدها ويخدم مشروعها... فتفسح له ليتبوأ مقعده من القلوب بـ "الكارزما" لا بالعلم، وبالاستعراض الأجوف والصراخ الذي يعرف الفضلاء ما وراءه، لا بالفضل الحقيقي والعدالة الواقعية، فيكتمون ضحكته منه، وهو يلوِّح وينعق ليجنِّي ويحصد الأصوات من إعجاب العوام وإطراء الرعا.

أما المساعي الهابطة التي تُعرِّض في «المرجع الأعلى» دام ظلُّه، فهي شنشنة نعرفها من أخزم، نعرف الذي وراءها، فقد حرَّك من قبل وأوعز إلى أحد أبرز عماله ليقذف «السيد» ويرميه بالعمالة، وها هو اليوم يرسل «المفلسف» وراء نفس الطريدة! ولكن الفرق أن عامله الأول عاد بعد أيام وأعتذر وأستغفر، لأنه بحاجة لأقتداء الناس به، وعدم سقوط عدالته في أعينهم، أما هذا الجديد فـ "الكارزما"، كما يقول، التي تحشد الألوف لأستقباله، تغنيه عن الأعتذار وتأخذه في العزة بالإثم التي لا يحتاج معها إلى توبة وأستغفار!

أما المحور الثاني في ضرب المرجعية الشيعية الأصيلة وإسقاطها، الذي يلعب عليه "تيار شريعتي" بجدية ويتحرك فيه بحماس، حتى وظّف «المتفلسف» لطرحة وكلفه بالسعي لتنفيذه، وإن في نطاق الإعلام والترويج، كتمهيد للعمل ومقدمة للتطبيق... هو "تنظيم" الحوزة عبر أطروحة "المؤسسة الدينية" وفكرة "مؤسسة المرجعية"!

وهي الأخرى فكرة قديمة، سبق أن طرحها «حزب الدعوة» في «العراق» وتبنّاها في سبعينيات القرن الماضي، وقد تلقّفها "تيار شريعتي" كتكتيك مرحلي ناجح، يغنيه عن مواجهات حادة كان يلقاها في طريقه وتعترض مساعيه في إسقاط الحوزة، فـ "التنظيم" عنوان مخادع يكفيه تلك المؤونة التي طالما تحمّلها مشروعه الأصلي، والدعوة إلى حُسن الإدارة، والتنظير لفكرة "المؤسسة"، يصعب رفضه، ويُلقي الكرة في ملعب الطرف الآخر، ويُظهره معانداً ومتحاملاً، ويصوّره مكابراً حين ترى الساحة الإيمانية وتشهد على رفضه أي "مشروع إصلاحى" يريد تطويرها ويسعى إلى تكاملها!

لذا لاحق "تيار شريعتي" هذا الأمر وأخذ هدفاً عزيزاً له، وجعله غاية لا يثنيه عنها شيء... والحق أنه أستطاع أن ينفذ الفكرة ويحققها في حوزة «قم المقدسة» إلى حدود كبيرة، وذلك بالقوة والسلطة والقهر والإرغام، سواء بسطوة المخابرات والوعيد والترهيب، أو بالترغيب وبذل الأموال، وما إلى ذلك مما أسترقت النفوس وأودى بالهمم وأوهن العزائم، فخضعت وأنصاعت... نعم، لقد "نظّموا" بالفعل الحوزة العلمية في «قم المقدسة»، بمناهج الدراسة والمتون العلمية التي يجري تدريسها، ثم بمراحل التحصيل وآليات الانتقال، من أختبارات ومعايير أخرى، إلى "تنظيم الإفتاء" وتعيين "المراجع" وحصص مظان التقليد في مرشحي المؤسسات التابعة لهم!...

ولم تبق إلا "جزر" معدودة، أو "واحات" متناثرة من المرجعيات الأصيلة التي ما زالت تقاوم، وتتخذ غرقى بحار القوم الهوجاء الظلماء، وتروي ظمأ التائهين في صحاريهم القاحلة وفلواتهم الجذباء، والقوم في انتظار أن يطمو القدر فتغمر أمواج آجاله هذه "الجزر"، وتجفّ عيون "الواحات" فتتحل، فتنتهي أعمارهم ويَتَوَقَّون، فيطبّقون على حوزة «قم» ويغلقونها على سمومهم ويوقفونها لأباطيل هجيرهم!

إن عناوين التوسُّع العلمي، وتنوُّع المعارف الدينية... مطالب معقولة محببة، يدعن لها الوجدان، وتنظلي على السذج الذين لا يتعمقون في فهم الأمور ولا يعرفون خلفياتها، ولا يقرؤون ما بين السطور من الشعارات والأحداث، فالنظم خير من الفوضى، والتنسيق يوفِّر الطاقات والجهود ويحصِّنهما من الضرر والهدر والتلف، فمن لا يريد ذلك؟

غافلين أن الهدف الحقيقي ليس هذا ولا ذاك، والغاية الأصلية تعرِّي هذه الدعاوى وتكشفيها كمجرّد وسيلة وطريق، وهي إنهاء استقلال الحوزة (المالي والسياسي والإداري، وبالتالي الإفتائي والفكري)، والسيطرة على المرجعية، وإسقاط هذا الموقع الذي ما زال شوكة في أعين أعداء الدين وهاجساً يقظاً مضاجع الخصوم المتوثبين. إن الأمر في حقيقته، من أوله إلى آخره، بقضه وقضيضه، مشروع سياسي بامتياز، لا هو شغف منهم بالمعارف الدينية "المغمورة"، ولا حرص على العلوم العقلية، ولا شيء من هذا بتاتاً، إنه ليس إلا وسيلة وطريقة لسيطرتهم على الحوزة والمرجعية... فلا هم يعباون بالفلسفة، ولا يبألون بالفوضى، ولا يؤلمهم تشبّت الجهود، ولا يعينهم هدر الطاقات! ودليل ذلك البين، أنهم حين سيطروا وحيث تمكّنوا نسوا كلّ مقولاتهم ومزاعمهم، بل ها هم يبتكون العلم ويقتلون الإبداع ويقضون على التفوّق الشيعي التاريخي في جميع الحقول العلمية!

إنهم يستهدفون المرجعية لأنهم لا يطبقون موقفاً حرّاً (في فكره وعقيدته ومعارفه وفقهه، ومن قبل في ميزانيته ومصادر تمويله) لا يخضع لحزب مثلهم ولا دولة على شاكلتهم (كما «الأزهر» مثلاً)، لا يستمد قراره وموقفه من إملاءات الحكام ورغبات السياسيين.

إن الخطر الذي يتهدّد ديننا من تنظيم المرجعية في مؤسسة وإخضاعها لإدارة مركزية واحدة، هو أضعاف الخسارة التي نالنا من عدم تنظيمها وتشبّت الجهود وهدر الطاقات فيها، والمصيبة التي تنتظرنا إن ترك العلماء تخصصهم وتعمقهم الطولي في الفقه والأصول، وأنعطفوا إلى العلوم الأخرى - بشكل متساوٍ - ما يفقدتهم إبداعهم في موقعهم الأصلي، هي أضعاف ما نخسره من مرجعية غير متخصصة في الفلسفة أو التصوف والعرفان أو الفلك والهيئة والنجوم والرياضيات والشعر والفنون الجميلة... فما الضير وماذا يعيب المرجع الأعلّم أن يجهل آراء «كانط» و«ديكارت»، بل «أفلاطون» و«سقراط»!

وبعد التردّي والأنهيار العلمي الذي ينتظر الحوزة إن هي دخلت البوابة التي فتحتها " تيار شريعتي " ، فإن مظاهر التقوى والورع من إخلاص وتعفف وزهد ونزاهة وروحانية، التي طالما ميّزت حوزتنا المباركة ستضمحل وتتلاشى، وسيبتقل بها هذا الباب ويأخذها إلى ذاك اللوث والخراب، ويلقيها في الأنحطاط الذي تعيشه أوساط الدولة والسياسة، حيث الصراع والنزاع والتكالب على حطام الدنيا، الذي رأينا كيف وصل وبلغ حدود قتل النفس المحترمة وهتك الأعراض والتنكيل بالمؤمنين، وما نعفت عن بيانه وتفصيله، في سبيل الحفاظ على السلطة والمال والجاه، والإبقاء على ملك مُستبدّ خلعوا عليه رداء الألوهية، وأجلسوه، أو تربع هو غضباً على كرسي الإمامة والولاية!...

إنهم يريدون أن يقلبوا حوزتنا ويمسخوها لتصبح مثل دولهم وأحزابهم وكياناتهم المنحطّة، تعيش المنافسة والنزاع والصراع، وتتكالب على الحطام، وتكبّ على الدنيا وتتهالك على السلطة والمال والشهرة.

ليس في حوزاتنا موضع لـ «المفلسف» ولا محلٌّ لأضرابه، لأنها - ببساطة - قامت على قول «أميرالمؤمنين» عليه السلام: "حسبك من العلم أن تخشى الله، وحسبك من الجهل أن تعجب بعلمك" ... وما زالت تلتزمه، فتنفي الجهلة وتطرد المرضى الروحيين.



الرعاية المهدوية من السفارة إلى المرجعية

وهذه قضية لها جانبان ويُعدان...

يتناول أحدهما ارتباط الشيعة الإمامية بـ «إمام زمانهم» عليه السلام المفترض عليهم طاعته وولايته، وعلاقة كلٍّ شيعيٍّ بوليِّه المنصوب من الله تعالى أي «الحجّة بن الحسن المهدي»، والوضع الإيماني الصحيح والنهج الديني القويم الذي ينبغي أن يكون عليه، فكرياً ومُعتقداً، ثم سلوكاً وعملاً... ما يبدأ - بعد الإيذان والاعتقاد - بالزيارة والدعاء وتجديد العهد والبيعة المتّصلة يوماً بعد يوم، وتوطين النفس على بذلها في سبيله وأمثال أمره، وعموم الألتزام والمضي على جاذّة الشريعة الغراء، والسير في درب الولاء والمحجّة البيضاء، وينتهي بالجهاد ونيل الشهادة تحت رايته، سواء لمن يسعد بإدراك قيامه وظهوره الشريف، أو عند "الرجعة" لمن يعجّل أجله فتوافيه منيَّته، قبل أن يبلغ من الدنيا أمله...

والبُعد الآخر هو المقابل الذي يتناول طبيعة علاقة «الإمام» عليه السلام برعيته، وكيفية ممارسته لحجّيَّته، ونهوضه بمهامه وأعباء إمامته، وما يجمله تعبير: "رعاية العالم" من مُغيَّبه، وهو منقطع (في ظاهر الأمر) عن الأمة والأعوان، قَصِيٌّ عن البلاد والأوطان!

وهي قضية خطيرة في ثقافتنا وأساس في ديننا، حريّة بحث متكامل في كتاب مستقل، بل كتب متعدّدة ودراسات متشعّبة، تُشبعه وتغطّي أجزاء المختلفة وأبعاده المترامية، وتسُدُّ ثغرات ما زال الأعداء (وكذا الخصوم من الشيعة المنحرفين) ينفذون منها، ومساحات مكشوفة يلعبون عليها في الإضلال والإغواء، والتزييف والتشويه.

ونحن هنا سنتناول ما يتعلّق بأصل القضية، بشكل مجمل مقتضب، ذلك لأنه خارج عطاء هذا الكتاب (موضوعاً ومؤونة) وليس - بطبيعة الحال - في وسع "باب" من "فصل" فيه، ثم نسلط الضوء ونتعرض إلى الجانب الذي يرتبط بموضوعنا الأصلي هنا بشيء من التفصيل والبيان، أي موقع المرجعية من أمر "النيابة"، ومسامعي المرجعيات المزيّفة ومحاولات الأدعاء، الركوب على هذا العنوان، وتوظيف عواطف العوام، وأستغلال غيبة «الإمام» عليه السلام وأنقطاعه، في فتح باب دعاوى النيابة الخاصة والسفارة، والألتجار بالدين، و"حمل الناس على أكتاف آل محمد" كما في تعبير «الإمام» عليه السلام.^(١)

وعلى الرغم من أن وفاة «الشيخ علي بن محمد السمري» عليه السلام، النائب الخاص والسفير الرابع لـ «الإمام» عليه السلام، كانت إعلاناً لأنقطاع النيابة الخاصة، وإيداناً بآنتهاء عهد الغيبة الصغرى والدخول في عصر الغيبة الكبرى، وتحمل رسالة واضحة على أنقضاء أمد "السفارة"، وأنقطاع السبيل أمام أي زعم للاتصال بـ "الناحية المقدّسة" وتمثيلها، وإغلاق الأبواب بوجه كل مدّعٍ ومنتحل لها...

(١) تكرّر هذا التعبير "حمل الناس على أكتاف آل محمد" في عدّة روايات، منها ما رواه «السيد ابن طاووس» في (مهج الدعوات): عن «الرضا» عليه السلام، أنه قال: من دعا في سجدة الشكر بهذا (الدعاء)، كان كالرامي مع «رسول الله» يوم «بدر»، قالوا (الراويان): قلنا: فنكتبه؟ قال: أكتبنا: إذا (أنت سجدت) سجدة الشكر، فقل: اللهم العن اللذين بدّلا دينك، وغيرا نعمتك، وأتبا رسولك ﷺ، وخالفنا ملتك، وصدّأ عن سبيك، وكفرا آلاءك، وردّا عليك كلامك، وأسهنّأ برسولك، وقتلا ابن نبيك، وحرّفنا كتابك، وجحدنا آياتك، وسخرا بآياتك، وأستكبر عن عبادتك، وقتلا أولياءك، وجلسا في مجلس لم يكن لها بحق، وحملا الناس على أكتاف «آل محمد» عليه السلام، اللهم العنهما لعناً يتلو بعضه بعضاً، وأحشرهما وأتباعهما إلى جهنم زرقاً، اللهم إنا نتقرب إليك باللعنة عليهما، والبراءة منهما، في الدنيا والآخرة. اللهم ألعن قتلة «أمير المؤمنين»، وقتله «الحسين بن علي»، «ابن بنت رسول الله» ﷺ، اللهم زدهما عذاباً فوق العذاب، وهواناً فوق هوان، وذلاً فوق ذل، وخزياً فوق خزي، اللهم دغّهما في النار دغّاً، وأركسهما في أليم عذابك ركساً، اللهم أحشرهما وأتباعهما إلى جهنم زمرّاً، اللهم فرّق جمعهم، وشتّت أمرهم، وخالف بين كلمتهم، وبدّد جماعتهم، والعن أئمّتهم، وأقتل قادتهم وسادتهم وكبراءهم، والعن رؤساءهم، وأكسر رايتهم، واللق البأس بينهم، ولا تُبق منهم دياراً، اللهم العن «أبا جهل» و«الوليد»، لعناً يتلو بعضه بعضاً، ويتبع بعضه بعضاً، اللهم العنهما لعناً يلعنهما به كلُّ ملك مقرب، وكل نبيّ مرسل، وكل مؤمن أمتحت قلبه للإيمان، اللهم العنهما، لعناً يتعوّذ منه أهل النار، اللهم العنهما لعناً لا يخطر لأحدٍ ببال، اللهم العنهما في مستسرّ شرك، وظاهر علانيتك، وعذبتها عذاباً في التقدير، وفوق التقدير، وشارك معها أبنتيها، وأشياعها، ومحبيها، ومن شايعها، إنك سميع الدعاء، وصلّى الله على محمد وآله أجمعين. أنظر: (مستدرک الوسائل) لـ «الميرزا النوري» ج ٥ ص ١٣٩-١٤١.

لكن مع هذا كلّهُ، لم تتوقف حركات الضلال ولا أنقطعت دعوى النيابة أو السفارة، وما زالت تتكرر بين فينة وأخرى منذ ذلك الحين!

وقد كانت وفاة «السمري» عليه السلام آخر السفراء، إخباراً بالغيب ونبوءة جاءت في التوقيع الشريف الصادر من الناحية المقدسة والمروي عنه عليه السلام، الذي ذكره «شيخ الطائفة الطوسي»، قال: أخبرنا جماعة عن «أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه» قال: حدثني «أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب»، قال: كنت بـ «مدينة السلام» (أي «بغداد») في السنة التي توفي فيها «الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري» عليه السلام، فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يا «علي بن محمد السمري» أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك ولا تُوص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وأمتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج «السفياني» و «الصبحة» فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عُدنا إليه وهو يوجد بنفسه. فقيل له: من وصيُّك من بعدك؟ فقال: لله أمرٌ هو بالغه، وفضى. فهذا آخر كلام سُمع منه، رضي الله عنه وأرضاه". (١)

وقد تناول علماءنا النصوص والأدلة التي في هذا الباب وما يفضي إلى هذا المؤدّي، بالبحث والدراسة والتدقيق، وخلصوا إلى القول بامتناع السفارة والنيابة الخاصة بتاتاً، والحكم ببطلان وتكذيب أية دعوى في هذا النطاق... أما جواز المشاهدة والرؤية، وإمكانية التشرف بلقاء «المولى» عليه السلام، فهو مما توافقت عليه الطائفة، وما وقع فعلاً وتحقق، في حالات كثيرة تناولها «الميرزا النوري» في «جنة المأوى» (٢)، وقد أشتهر لجملة من عظماء الطائفة كـ «السيد ابن طاووس» و «السيد مهدي بحر العلوم» وغيرهم.

(١) أنظر: «الغيبة» لـ «الشيخ الطوسي» ص ٣٦٥ عند ذكره «أبا الحسن علي بن محمد السمري».
(٢) «جنة المأوى» في ذكر من فاز بلقاء الحجة في الغيبة الكبرى، لـ «المحدث الميرزا حسين النوري»، طبع في آخر المجلد الثالث بعد الخمسين من «البحار»، طبع «مؤسسة الوفاء - بيروت» ١٤٠٣ هـ. وكان الكتاب وما زال ملحقاً بـ «بحار الأنوار» في سائر طبعاته، حتى عمدت «دار التعارف» مؤخراً - مع الأسف الشديد - إلى حذفه!

إن "المشاهدة" التي ينفيها الحديث الشريف ويدعو إلى تكذيب من يدعيها، هي التي تقترب أو تُفضي إلى دعوى الباب والسفارة والنيابة الخاصة، لا مجرد السعادة بالمشاهدة والحظوة بشرف اللقاء، بل حتى النهل من ذلك المعين والتزوّد من منبع الفيض العميم، فهذا ممكن بشرائطه ومتاح لأهله، وهو مما يخضع - في ثبوته أو نفيه - إلى طرق النقل والأسانيد، وعلم يضبط الأمر، شأنه شأن الأحاديث الشريفة الأخرى المروية عن سائر «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، فإذا أدعاه ثقة ثبت ونقله ثقات، وحقّت القرائن وأسعفت القواعد (العاملة في تقييم الأحاديث وأعتبرها) بصحّة قوله، فليس هناك ما يمنع من تحقّق الرؤية ووقوع المشاهدة، فلا أصل علمي نافٍ هنا، ولا من مُدخِل هذا الأمر في الممتنع والمحال (لا العقلي ولا العملي) ^(١). فالعقل لا يحكم بامتناع رؤية «الإمام» عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى ولا ينفي إمكان التشرف بخدمته خلالها، فهو عليه السلام (في هذه النشأة) ليس روحاً مجردة، ولا خفياً أو شبحاً (في بدنه وجسمه) تمتنع رؤيته! إنما هو بشرٌ يحكم بدنه الشريف ما يحكم أبدان أجداده الأطهار عليهم السلام الذين كانوا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، كلُّ ما هناك أنه غائب عن الأنظار، بمعنى المتواري لا "الخفي" الذي لا يُرى، لذا، فهو قد يُرى، وقد يكون ذلك مع معرفة المشاهد وتشخيصه له عليه السلام في حال الرؤية، أو دون تطبيق وتشخيص، ويمكن التثبت من شخصه عليه السلام بمعجزٍ وكرامة وإخبارٍ بالسرائر والمغيبات، مما يجري على يده الكريمة حين المشاهدة وأثناء التشرف واللقاء، تدعج له النفس وتتيقن من شخصه وأنه هو لا غير. وكذا يدلُّ الأثر على إمكان ذلك، أو قُلْ إن الحظر والمنع، الذي نقطع بكذبه من الرؤية، هو أدعاء الباب والنيابة الخاصة، ليس إلا.

(١) الوجوب والامتناع قد يكون بالذات وقد يكون بالغير، لأن ضرورة وجود الشيء أو لا وجوده في نفسه، إن كانت بالنظر إلى ذاته كوجود الباري تعالى، وعدم اجتماع النقيضين، ووجود الزوجية للأربعة، وعدم الفردية لها... فامتناع ذاتي. وإلا إذا أخذت الماهية مع عدمها (أي عدم وجود الماهية) أو عدم علّتها، كانت ممتنعة بالغير، فينعدم الموجود الواجب بالغير لأنفائه علّته، فيصير ممتنعاً بالغير، كوجوب الحركة للحجر المرمي وامتناع السكون له... أنظر: (شرح المقاصد في علم الكلام) لـ «الفتناني» ج ١ ص ١١٥.

وأمر رؤية «المولن» عليه السلام لا هو من هذا القبيل ولا من ذلك، فهو ليس من المستحيل العقلي. كما أنه ليس محالاً عملياً يشكّل خارقاً للعادة ويتطلّب إعجازاً، كظهور الشمس من المغرب! بل هو أمر ممكن في نفسه، طبيعي، إذا تمت شروطه وتحققت أسبابه.

قال «الشيخ المفيد»: "... فأما بعد أنقراض من سمّيناه (سبق ذكره) من أصحاب «أبيه» وأصحابه عليه السلام، فقد كانت الأخبار عمّن تقدّم من «أئمة آل محمد» عليهم السلام متناصرة: بأنه لا بُدَّ لـ «القائم المنتظر» من غيبتين^(١)، إحداهما أطول من الأخرى، يعرف خبره الخاص في القُصرى، ولا يعرف العام له مستقراً في الطولى، إلّا من تولى خدمته من ثقات أوليائه، ولم ينقطع عنه إلى الأشتغال بغيره".^(٢) و«الشيخ المفيد» هنا يصرّح بأنه في الغيبة الكبرى يمكن أن يعرف خبر «الإمام المهدي» ويتّصل به بعضهم، ممن تولى خدمته من ثقات أوليائه ولم ينقطع عنه إلى الأشتغال بغيره.

وبعد «الشيخ المفيد» بقرن تقريباً نقل «الشيخ الطبرسي» في كتابه (الأحتجاج) بحذف الإسناد - لأمر ذكره في أول الكتاب - ثلاث رسائل (توقيعات) وردت من الناحية المقدسة («الحجة» عجل الله فرجه)، أولاها في سنة ٤١٠ هـ، والثانية والثالثة في سنة ٤١٣ هـ، قبل وفاته بعشرة أشهر. الأولى التي وردت عليه في أيام بقيت من صفر سنة عشر وأربعمئة، ذكر مؤصلها أنه يحملها إليه من ناحية متّصلة بـ «الحجاز»، نسختها:

"لالأخ السديد، والولي الرشيد، «الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان» أدام الله إعرازه، من مستودع العهد المأخوذ على العباد. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أما بعد، سلام عليك أيها الولي المخلص في الدين، المخصوص فينا باليقين... أدام الله توفيقك لئصرة الحق، وأجزل مثوبتك على نطقك عنّا بالصدق، إنه قد أذن لنا في تشريفك بالمكاتبة، وتكليفك ما تؤديه عنّا إلى موالينا قبلك... فقف - أيدك الله بعونه على أعدائه المارقين من دينه - على ما أذكركه، وأعمل في تأديته إلى من تسكن إليه بما نرسمه إن شاء الله... ومعرفتنا بالذل الذي أصابكم مُذ جنح كثير منكم إلى ما كان السلف الصالح عنه شاسعاً... من فتنة قد أنافت عليكم، يهلك فيها من حُمّ أجله (أي: قُرب)، أعتصموا بالتقية من شبّ نار الجاهلية، يحششها عُصَب أموية تهول بها فرقة مهديّة...

(١) منها، قال «أبو عبد الله» عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصة مواليه. (الكافي) ج ١ ص ٣٤٠.

(٢) (الفصول العشرة) لـ «الشيخ المفيد» ص ٨٢.

إذا حلَّ جمادى الأولى من سنتكم هذه فأعتبروا بما يحدث فيه، وأستيقظوا من رقدتكم لما يكون في الذي يليه... ويحدث في أرض المشرق ما يجزن ويقلق، ويغلب على «العراق» طوائف عن الإسلام مراق، تضيق بسوء فعالهم على أهله الأرزاق...".

ويظهر من رواية هذه التوقيعات أنها كانت رسائل يُمليها «الحجة» عجل الله فرجه، ويكتبها بعض ثقاته، ثم هو عليه السلام يكتب توقيعه على الجهة العليا من الكتاب، كما ذكر في آخر هذا الكتاب نسخة التوقيع باليد العليا على صاحبها السلام:

"هذا كتابنا إليك أيها الأخ الولي، والمخلص في وُدِّنا الصفي، والناصر لنا الوفي، حرسك الله بعينه التي لا تنام، ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه... أحداً، وأدّ ما فيه إلى من تسكن إليه، وأؤص جماعتهم بالعمل عليه...".

وإذا كان «الشيخ المفيد» رحمته الله قد أدّى ما في هذا الكتاب إلى من كان يسكن إليه، ومنه وصل إلى «الشيخ الطبرسي» فذكره في كتابه، فقد روى «الطبرسي» بعد هذا كتاباً آخر إلى «المفيد» في غرة شوال من سنة اثنتي عشرة وأربعمئة (٤١٢). ولكنه لم يذكر الكتاب وإنما ذكر نسخة التوقيع باليد العليا، صلوات الله على صاحبها:

"هذا كتابنا إليك أيها الولي، الملمهم للحقِّ العلي، بإملائنا وخطِّ ثقتنا، فأخفه عن كلِّ أحد وأطوه، وأجعل له نسخة يطلع عليها من تسكن إلى أمانته من أوليائنا...".

وقبل هذا التوقيع ذكر كتاباً آخر من قبله عليه السلام، ورد على «المفيد» يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتي عشرة وأربعمئة (٢٣ ذي الحجة ٤١٢)، نسخته:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، سلام الله عليك أيها الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق... فلتكن - حرسك الله بعينه التي لا تنام - أن تقابل فتنة تسبل نفوس قوم حرثت باطلاً، لأسترها المبتلين، يبتهج لدمارها المؤمنون، ويجزن لذلك المجرمون... فليطمئن أوليائنا... وإن راعتهم بهم الخطوب، والعاقبة تكون حميدة لهم بجميل صنع الله سبحانه... ونحن نعهد إليك - أيها الولي المخلص، المجاهد فينا الظالمين - أيدك الله بنصره الذي أيد به السلف من أوليائنا الصالحين". (١)

(١) (الأحتجاج) لـ «الشيخ الطبرسي» ج ٢ ص ٣١٢.

وقد جاء «السيد بحر العلوم» على ذكر هذه التوقيعات في كتابه (الفوائد الرجالية)، وتناول الإشكال على وقوعها في الغيبة الكبرى.^(١)

(١) رجال بحر العلوم ج ٣ ص ٣٢٠. قال عليه السلام: وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى، مع جهالة المبلِّغ، ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى. ثم قال عليه السلام في معالجة الإشكال: "ويمكن دفعه بأحتيال حصول العلم بمقتضى القرائن، وأشتغال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليائه بإظهاره لهم، وأن المشاهدة المنفية أن يشاهد «الإمام» عليه السلام ويعلم أنه «الحجة» عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يُعلم من المبلِّغ دعاؤه لذلك". وقال عليه السلام في (فوائده) في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كل من لا نعرفه: "وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول «الإمام» عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي أمتناع الرؤية في مدة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام، فيبرزه في صورة الإجماع، جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق"، أنتهى. أي أن العالم قد يتلقى الحكم من الإمام الغائب عليه السلام، لكن لا يسعه الإعلان عن ذلك لجملة من المحاذير، فيلجأ إلى الفتوى بذلك القول بدعوى ومستند الإجماع!

ول «المحدث النوري» توجيه سديد في خاتمة (جنة المأوى) جاء فيه:

يمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي. الخامس (في معالجاته للحديث الشريف المانع من الرؤية): ما ذكره «العلامة بحر العلوم» عليه السلام فيه أيضاً بقوله: "وقد يمنع أيضاً أمتناعه في شأن الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار، ودلالة بعض الآثار". ولعل مراده بالآثار الوقائع المذكورة هنا وفي (البحار) أو خصوص ما رواه «الكليني» في (الكافي) و«النعمان» في (غيبته) و«الشيخ» في (غيبته)، بأسانيدهم المعتبرة عن «أبي عبدالله» عليه السلام أنه قال: لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة (بحار الأنوار) ل «العلامة المجلسي» ج ٥٣ هامش ص ٣٢٠، وراجع (الكافي) ج ١ ص ٣٤٠، و«غيبة النعماني» ص ٩٩، و«غيبة الشيخ» ص ١١١، وقد ذكره «المجلسي» في ج ٥٢ ص ١٥٣ و١٥٧، وقال: يدل على كونه عليه السلام غالباً في «المدنية المنورة» وحواليها، وعلى أن معه ثلاثين من مواليه وخواصه، إن مات أحدهم قام آخر مقامه. ويؤيده ما رواه «الشيخ» في (غيبته) ص ١١١ عن «المفضل بن عمر» قال: سمعت «أبي عبدالله» عليه السلام يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداها تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قُتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره. وظاهر الخبر كما صرح به شراح الأحاديث أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته... وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم «الإمام» عليه السلام في غيبته لا بد أن يتبدلوا في كل قرن إذ لم يقدر لهم من العمر ما قدر لسيدهم عليه السلام، ففي كل عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً ينتشرون بلقائه.

وفي خبر «علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي» المروي في (إكمال الدين) و«غيبة الشيخ» (ونقله «المجلسي» في (البحار) ج ٢ ص ٩ و٢٣) و«مسند فاطمة» عليه السلام ل «أبي جعفر محمد بن جرير الطبري» وفي لفظ الأخير أنه قال له الفتى الذي لقيه عند باب الكعبة، وأوصله إلى «الإمام» عليه السلام: ما الذي تريد يا «أبا الحسن»؟ قال: «الإمام» المحجوب عن العالم، قال: ما هو محجوب عنكم ولكن حجبته سوء أعمالكم. وفيه إشارة إلى أن من ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن «إمامه» عليه السلام، وهو من الأوتاد أو من الأبدال.

وقال «المحقق الكاظمي» في أقسام الإجماع الذي أستخرجه من مطاوي كلمات العلماء، و«فحوائى عباراتهم»، غير الإجماع المصطلح المعروف: "وثالثها أن يحصل لأحد من سفراء «الإمام» الغائب عجل الله فرجه، وصلنى عليه، العلم بقوله، إما بنقل مثله له سراً، أو بتوقيع أو مكاتبة، أو بالسماح منه شفاهاً، على وجه لا ينافي أمتناع



الرؤية في زمن الغيبة، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم، ولا يمكنهم التصريح بما أُطلع عليه، والإعلان بنسبة القول إليه، والاتكال في إبراز المدعى على غير الإجماع من الأدلة الشرعية، لفقدانها. وحينئذ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء، أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الإفشاء، أن يُبرزه لغيره في مقام الاحتجاج، بصورة الإجماع، خوفاً من الضياع وجمعاً بين أمثال الأمر بإظهار الحق بقدر الإمكان، وأمثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان، ولا ريب في كونه حجة، أما لنفسه فلعلمه بقول «الإمام» عليه السلام، وأما لغيره فلكشفه عن قول «الإمام» عليه السلام أيضاً، غاية ما هناك أنه يستكشف قول «الإمام» عليه السلام بطريق غير ثابت، ولا ضير فيه، بعد حصول الوصول إلى ما أنيط به حُجج الإجماع، ولصحة هذا الوجه وإمكانه شواهد تدل عليه: منها كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم، ولا من كتب قدامتهم الواقفين على آثار «الأئمة» عليهم السلام وأسرارهم، ولا أمانة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة، أو وجوه اعتبارية مستحسنة، هي التي دعوتهم إلى إنشائها وترتيبها، والأعتناء لجمعها وتدوينها كما هو الظاهر في جملة منها، نعم لا نضائق في ورود الأخبار في بعضها. ومنها ما رواه «والد العلامة» و«أبن طاووس» عن «السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الأوي»، إلى آخر ما مرّ في الحكاية السادسة والثلاثين في (البحار) ج ٥٣ ص ٢٧١. ومنها قصة «الجزيرة الخضراء» المعروفة المذكورة في (البحار)، وتفسير «الأئمة» عليهم السلام وغيرها. ومنها ما سمعه منه «علي بن طاووس» في السرداب الشريف (راجع (البحار) ج ٥٣ ص ٣٠٢). ومنها ما علم «محمد بن علي العلوي الحسيني المصري» في الحائر الحسيني وهو بين النوم واليقظة، وقد أتاه «الإمام» عليه السلام مكرراً وعلمه، إلى أن تعلمه في خمس ليال وحفظه ثم دعا به وأستجيب دعاؤه، وهو الدعاء المعروف بـ «العلوي المصري» وغير ذلك. ولعل هذا هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال مجهولة القائل، فيكون المطّلع على قول «الإمام» عليه السلام لما وجدّه مخالفاً لما عليه الإمامية أو معظمهم، ولم يتمكن من إظهاره على وجهه، وخشي أن يضع الحق ويذهب عن أهله، جعله قولاً من أقوالهم، وربما اعتمد عليه وأفتى به من غير تصريح بدليله، لعدم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته، ولعلّه الوجه أيضاً في ما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب الإمكان، نظراً إلى احتال كونها قول «الإمام» عليه السلام ألقاها بين العلماء، كيلا يجمعوا على الخطأ، ولا طريق لإلقائها حينئذ إلا بالوجه المذكور. (وقد ذكر «الأخوند الخراساني» الأمر في «الكفاية»: ... وإن احتمل تشرف بعض الأوحدي بخدمته ومعرفته أحياناً. (ج ٢ ص ٢٩١).

وقال «السيد المرتضى» في كتاب (تنزيه الأنبياء) في جواب من قال: «فإذا كان «الإمام» عليه السلام غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ولا ينتفع به، فما الفرق بين وجوده وعدمه... الخ»: قلنا الجواب أول ما نقوله: إنّنا غير قاطعين على أن «الإمام» لا يصل إليه أحد، ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه... الخ. وقال أيضاً في جواب من قال: «إذا كانت العلة في استتار «الإمام»، خوفاً من الظالمين، وأتقاء من المعاندين، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهراً لهم»: بعد كلام له... وقلنا أيضاً: إنه غير ممتنع أن يكون «الإمام» يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، وإن هذا مما لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره. وله في كتاب (المقنع) في الغيبة كلام يقرب مما ذكره هناك. وقال «الشيخ الطوسي» عليه السلام في «الغيبة» (ص ٧٥) في الجواب عن هذا السؤال بعد كلام له: إنّنا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يبرز لأكثرهم ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلمته مُزاحمة، وإن لم يكن ظاهراً علم أنه إنّما لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفضلاً لتقصير من جهته الخ.



←

السادس (في معالجاته للحديث المانع من الرؤية) أن يكون المخفي على الأنام، والمحجوب عنهم، مكانه عليه السلام ومستقره الذي يقيم فيه، فلا يصل إليه أحد، ولا يعرفه غيره حتى ولده، فلا ينافي لقاء ومشاهدته في الأماكن والمقامات (الأخرى) التي قد مرّ ذكر بعضها، وظهوره عند المضطر المستغيث به، الملتجئ إليه الذي أنقطعت عنه الأسباب وأغلقت دونه الأبواب. إلى أن يقول... وليس في تلك القصص ما يدل على أن أحداً لقيه عليه السلام في مقرّ سلطنته ومحلّ إقامته. ثم لا يخفى على الجائس في خلال ديار الأخبار أنه عليه السلام ظهر في الغيبة الصغرى لغير خاصته ومواليه أيضاً، فالذي أنفرد به الخواص في الصغرى هو العلم بمستقره، وعرض حوائجهم عليه عليه السلام، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالمهم وحال غيرهم فيها كغير الخواص في الصغرى، والله العالم.

ثم يذكر «المحدث النوري» عليه السلام في الفائدة الثانية: أنه قد علم من تضاعيف تلك الحكايات أن المداومة على العبادة، والمواظبة على التضرع والإنابة، في أربعين ليلة أربعا في مسجد «السهلة» أو ليلة الجمعة فيها أو في مسجد «الكوفة» أو الحائر الحسيني على مشرقه السلام، أو أربعين ليلة من أي الليالي في أي محلّ ومكان، كما في "قصة الرمان" المنقولة في (البحار) (الرمانة التي نقشها الوالي الناصبي وتدخل «المولى» عليه السلام لكشفها)، طريق إلى الفوز بقلائه عليه السلام ومشاهدة جماله، وهذا عمل شائع، معروف في المشهدين الشريفين، وهم في ذلك حكايات كثيرة، ولم تعرض لذكر أكثرها لعدم وصول كلّ واحد منها إلينا بطريق يعتمد عليه، إلا أن الظاهر أن العمل من الأعمال المجزّبة، وعليه العلماء والصلحاء والأتقياء، ولم نعثر لهم على مستند خاص وخبر مخصوص، ولعلمهم عثروا عليه أو أستنبطوا ذلك من كثير من الأخبار التي يستظهر منها أن للمداومة على عمل مخصوص من دعاء أو صلاة أو قراءة أو ذكر أو أكل شيء مخصوص أو تركه في أربعين يوماً تأثير في الانتقال والترقي من درجة إلى درجة، ومن حالة إلى حالة، بل في النزول كذلك، فيستظهر منها أن في المواظبة عليه في تلك الأيام تأثير لإنجاح كلّ مهم أرادته. ثم يذكر جملة من أحاديث "الأربعينيات"...

إلى أن يقول عليه السلام: ومن الشواهد التي تناسب المقام ما روي بأسانيد معتبرة عن «الصادق» عليه السلام أنه قال: من دعا إلى الله تعالى أربعين صباحاً بهذا العهد كان من أنصار «قائمتنا»، فإن مات قبله، أخرجته الله من قبره وأعطاه بكل كلمة ألف حسنة، ومحاً عنه ألف سيئة، وهو: اللهم رب النور العظيم... الدعاء. وفي (إكمال الدين) في حديث «حكيمة» في ولادة «المهدي» صلوات الله عليه أنه عليه السلام لما وُلد وسجد، وشهد بالتوحيد والرسالة، وإمامة «آبائه» عليه السلام قالت: فصاح «أبو محمد الحسن» عليه السلام فقال: يا «عمّة» تناوليه فهاتيه، قالت: فتناولته وأتيت به نحوه، فلما مثلت بين يدي «أبيه» وهو على يدي، سلّم على يدي، «أبيه»، فتناولته «الحسن» عليه السلام والطيّر ترفرف على رأسه، فصاح بطير منها فقال: أحمله وأحفظه، وردّه إلينا في كلّ أربعين يوماً، فتناولته الطير وطار به في جوّ السماء، وأتبعه سائر الطيور. فسمعت «أبا محمد» عليه السلام يقول: أستودعك الذي أستودعته «أم موسى» عليه السلام، فبكت «نرجس» فقال لها: أسكتي فإن الرضاع محمّمٌ عليه إلا من نديك. إلى أن قال: قالت «حكيمة»: فلما أن كان بعد أربعين يوماً وُذِيَ الغلام ووجّه إلىّ أبين أخي، فدعاني فدخلت عليه فإذا أنا بصبي يمشي بين يديه إلى أن قال: قالت «حكيمة»: فلم أزل أرى ذلك الصبي كلّ أربعين يوماً إلى أن رأيته رجلاً قبل مُضي «أبي محمد» عليه السلام. (أخرجه «المجلسي» عليه السلام في باب ولادته وأحوال أمه عليه السلام راجع: ج ٥١ ص ١٤، عن (كمال الدين) ج ٢ ص ١٠٢).

وفي المجموع فإن رؤية «الإمام الغائب» عليه السلام والتشرف بقلائه والنهل مباشرة من معينه في عصر الغيبة الكبرى دون دعوى النيابة الخاصة والسفارة والباب... مما تسالمت عليه الطائفة وتوافقت على القول بجوازها والذهاب إلى إمكان تحققه ووقوعه، وقد أثبتته جملة من خواصّه عليه السلام المنصرفين إلى خدمته، وكذا لبعض العلماء وخلاص المؤمنين ممن وقعت له المشاهدة، وفاز بشرف اللقاء. ■

وبعد قول «الميرزا النوري» ومن سبقه من أعلام الطائفة وأقطابها، فإنه للوقوف على حقيقة الأمر، علينا أن ننظر في عظمة حال المذهب ورفعته، ونتأمل في خطر الإنجاز العلمي وجلالته، فنعرف أنه لا يمكن إلا أن يكون عطاء مدد ربّاني ووليد غيب وعناية إلهية، جاءت من تدخّل «المهدي» (عليه السلام)، وتحققت من لطفه بأوليائه، وكانت عبر رعايته شيعته، ولولا ذلك ما كان شيء من هذه العظمة والألق الذي عليه المذهب ليكون...

فهذا الكيان العلمي الشامخ المتمثّل في البنية العقائدية الراسخة والأصول الفكرية المتينة، ثم المدرسة الفقهية المتألّقة التي تجمع السعة في تغطية جميع مناحي الحياة، مع العمق في الأسس والركائز والأستدلالات التي تُعبي كلّ معارض وتُفحم كلّ خصم، وكذا الأصالة مع المرونة والتجديد ودوام الأجتهد، بأروع ما يكون، التي يتميّز بها الشيعة اليوم، والتي بنتها الحوزة العلمية ونهضت بها المرجعية الدينية الأصيلة في أثنى عشر قرناً من الجهاد المضني الذي جمع "مداد العلم" و"دماء الفضيلة"، وقد واجهت خلالها أعتى الهجمات وتلقّت أشدّ الضربات وعُرّضت لأشرس الغارات، وعاشت أهوالاً يعجز عن أدناها إمبراطوريات بجيوش جرّارة وقدرات جبارة، لكن الحوزة والمرجعية الشيعية ثبتت وقاومت حتى تغلّبت على المؤامرات، وأسقطت الحيل والمكائيد، التي تواطأ فيها الكفر مع النفاق، وتضافر النُصب والتطرّف التكفيرى مع الفكر الغربى والإلحاد المادى، واجتمعت فيها النقائض والتقت الأضداد، على هدف واحد هو تقويض المذهب الإسلامى الحق والقضاء على الدين القويم، ونبذ الفكر الإلهى النقى... فما أستطاعوا، وبقي التشييع حياً نابضاً، وأستمر نبعاً متدفقاً، بل نهراً جارياً مفيضاً الخير والرحمة والعلم والبركة، وساقياً الهدى ورافداً الحق، وقاطعاً ظمأ العطاشى للمعارف الإلهية، ومنعشاً طلاب العلم والحقيقة، وما زال يدفع الفتن ويردّ الضلالات ويقوّم الزيغ ويتصدّى للانحرافات، ويرفد الأمة ويداويها بطبّ بيّن وفكر نيّر، ويرعى "أيتام آل محمد" كما أوصاهم «وليهم» الغائب، مؤدّين الأمانة التي أودعهم «إمامهم» (عليه السلام)...

إن هذا الحال والواقع - في نفسه - هو دليلٌ وجداني على أن هناك تدخّل غيبى ويدرّ إلهية، ورعاية ربانية تأتي من وراء الأسباب الطبيعية والعلل الظاهرية!

وكذا الحال الروحي والواقع الأخلاقي لمراجع الشيعة، والصلاح والفلاح الذي جاءهم وكلّهم بعد مجاهدات شاقة ورياضات مضيئة، وقطع أشواط تهذيب النفس وطَيّ أطوار تزكيتها (عما سلّطنا الضوء على جانب منه في فصل "العدالة")، ما جعلهم يتسّمون أعلى مراتب الطهر والعفة، والشرف والأمانة، والتواضع والقناعة، والصدق والإخلاص، والبراءة والنزاهة، والأنفة والعزّة، والحلم والحكمة، وكلّ كمال أخلاقي وسموّ روحي، ولم يتقلّدوا زمام الأمة ويَتَوَجَّوا بوراثنة الأنبياء ونيابة «الحجة»، إلّا بعد أن بلغوا في هذا وذاك القمة، وعاشوا الزهد والورع سجيّة، وأصبح الترفّع عن حطام الدنيا فيهم ملكة، والأنصراف عن اللغو والفضول صفة مُلازمة... ما أدهش العالم وحيرّ "الدينويين" من رجال الدولة والجاه والمال، وأربك أرباب السياسة والسلطة وصنّاع القرار، ومديري هذا العالم المتشابك الذي يجمع خليط خبراء وعلماء متخصصين في حقولهم، مع حثالات من ذوي الخطوة: أن كيف تجتمع هذه القدرة والزعامة والمكنة والمكانة، مع نكران ذاتٍ يجعل أصحابها يتعالون عن أدنى أستغلال ويتنزّهون عن أقل تكبّر وطغيان؟ فالمرجع الذي ترد إليه الملايين من الأحماس والزكوات، يعيش في دار لا تبلغ مساحتها مئة متر، وغالباً لا تكون ملكاً بل بالإيجار، والفقير الذي تتطلّع الملايين لزيارته ولثم أنامله، وتبارك بيوتها وتزيّن مجالسها بصوره (طوعاً ورغبة لا رغباً ولا مصلحة)... يتجنّب الظهور ويجذر الشهرة ومواقع الإمرة، ويعيش مغموراً بعيداً عن الأضواء والنجومية التي يتهالك عليها غيره!

وفي الحقيقة والواقع، فإن هذه الحالة (بعد التخصص العلمي في أعلى مراتبه ومعه) هي التي جعلت هذا الموقع يحظى بهذا القبول الشعبي (ومن قبل الرضا الإلهي) وأوجدت له هذه المكانة في القلوب، وكذا أبقتة عصياً على الحكومات والأنظمة، متمرداً على سلطاتها التي أحالت بمختلف الطرق، وسعت بجميع الوسائل ولجأت إلى شتى الحيل والمكائد في سبيل القضاء على هذا الموقع الخطير في الأمة وإنهاء هذا الدور الحساس والراسخ في الواقع الشيعي، أو إخضاعه والسيطرة عليه والتحكّم به، وفي الأقل الأدنى تلوينه وتشويهه، ودسّ المزيّفين والمتحلّين فيه... فما أستطاعوا، وبقيت المرجعية والحوزة العلمية حرّة مستقلة، طاهرة نزيهة، ناهضة بالمسؤولية، عاملة بدورها.

إن هذا الصرح الذي بنته جهود مضيئة عبر قرون متمادية، وأرسته ورسخته سيرة متصلة من الاستقامة على جادة الحق، في طهر ونقاء وزهد وعدالة، تلقت الأصول ووضعت الأسس وشيدت القواعد ونفتحت المصادر وصنفت الموروث، ورسمت الطريق وخطته بمدادها وقاني دماؤها، وشقته بأشفار عيونها، حتى خلقت تراثاً وبنيت حضارة، مكابدة أقسى ظروف شحة الإمكانيات، وغلبة الفقر والعوز، ومعاناة الظلم والأضطهاد، وما يستتبعه من ملاحقة حكام الجور وأعوان الظلمة، وكيد النواصب، فقاومت وثبتت وقدمت هذا النتاج وتألفت بهذا العطاء الذي يمثل واقعنا أدناه، فإن وجود هيكلية علمية، ومبان فكرية تشيد المذهب وتقوم وجوده، وتكف عن تردع سيل الأنحدار والأنهار الذي طال غيره ونزل بسائر المدارس والمذاهب... هو أمر معجز وخارق.

والأنكى من كل تلك الصعاب، هو ما لحق - ويلحق - الحوزة ويطال المرجعية وينالها من سفه "الحدائين" وحمقهم، ومن غرورهم، أو هي عمالتهم وخيانتهم، وخبثهم وشيطنتهم (فهم بين هذا الدهاء وذاك الجهل!)، وما شكّلوه من "طابور خامس" يريد تقويض البيت من داخله... وهم اليوم منظمون، تقف وراءهم إمكانيات دول بمؤسساتها وأجهزتها الأمنية، ثم الإعلامية والثقافية والفكرية، وقد رصدت لها ميزانيات وإنفاقات تبلغ مليارات الدولارات، وحُصص لها من العدة والعدد ما يناسب "العقدة" ويجاكي الهاجس الذي يعيشون من الحوزة والمرجعية، ثم الحذر الذي يرصدون من خطر زوال ملكهم وأنزواء القيادة عنهم وذهابها حيث ينبغي ويجب، وفق معايير فقه «آل محمد» عليه السلام وموازين الشرع الذي به ينادون وبأسمه يحكمون.

إن ثبات الحوزة وأستقامتها، بقدراتها المتواضعة وإمكانياتها الشحيحة، أمام هؤلاء العتاة وأولئك الجبابرة، هو في نفسه معجز وخرق للعادة والطبيعة، ما كان ليكون لولا تدخل «المولى» عليه السلام ورعايته وعنايته الخاصة بالحوزة، ولطفه وتسديده المباشرة للعلماء والمراجع العظام. لقد ثبتت الحوزة الشيعية وبقية المرجعية متأقّة ومستقلّة وحرّة، فهل المعجزة إلا هذه؟ وهل يمكن لغير العناية الربانية والتدخل الإلهي أن يحقق هذا الإنجاز ويقهر كل هؤلاء الخصوم ويرغم الإعداء؟!!

وكأية فكرة عقائدية وظاهرة سلوكية، تراها - في أتباعها وتبنيها - وقعت بين تفریط وإفراط، فبعد أدعاء السفارة الكذابين ومنتحلي المهذوية الدجالين، ظهر من غلبته المادية والحسيّة، وقضت على كلّ موقع للغيب في نفسه، فحكمم وجرّم، وأقسم يميناً مغلّظة بأمّتنا وقوع الرؤية في زمن الغيبة الكبرى، ومراده الأصلي وخرضه الحقيقي بتر الرعاية المهذوية ونفيها عن الحوزة والمرجعية الشيعية! تُرى كيف يبلغ "عالم" هذه النتيجة المعكوسة، ويجزم بها إلى حدّ القسّم؟ وهو أمر يناقض أوّليات العلم الذي قضى عمره في تحصيله وتدرّسه (كما يزعم)؟ هل هو الجهل المركب؟ هل هو العناد والمكابرة؟ هل هو السعي للشهرة إلى درجة تقديم العقل قرباناً على مذهبها؟ ماذا وراء هذا الشخص وأضرابه (إذا بقي فرض الخطأ، وانتفى احتمال الخيانة والعمالة، وهو منطلق السؤال)؟

إن السعي لاستجلاء الحقيقة، وكشف السرّ الذي يثير هذه المقولة ويدفع «المفلسف» (كشخص ونوع) إلى طرح هذا الرأي، ومعرفة غرضه الأصلي ومراده مما ينادي به ويذهب إليه... يفضي إلى نتيجة خطيرة ويخلص إلى أمر وحقيقة مأساوية يعيشها هؤلاء التعمساء، تفوق في وقعها وفداحتها (وتتقدّم على) أصل الموضوع! فهذا الشخص وأمثاله يعانون من مرض روحي وحالة نفسية تطال فكرهم وتبلغ عقيدتهم، يلجأ من صدّقها وآمن بها، أو قلّ من نزلت به وأصيب بها، لإسقاطها على الفكر الديني الذي يتبنّاها، والواقع العقائدي للمذهب الذي يدين به... ودعني أتوقّف هنا قليلاً عند ما يُلحظ على سلوك الفسقة والشذاذ الذين يختلطون بالمؤمنين ويعاشرون الصلحاء والأسوياء، ويعيشون بين الملتزمين وأهل العقيدة واليقين، تراهم يnehجون في خطيّن ويسعون لإحدى نتيجتين:

١- ما يُلحق الآخرين بهم ويُدرجهم في مصافّهم، في أعمالهم المحرّمة وأخلاقهم الفاسدة وسلوكياتهم المنحرفة وتصرفاتهم القبيحة، فهم يدفعون غيرهم ويعملون بشتى الطرق والوسائل، ويحتالون ليكونوا مثلهم ويجعلوهم كما هم، ذلك عبر تهوين الخطب في المعصية وإزالة القبح عنها وجعلها مقبولة مُستساغة، فيعملون على أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، ليصبح الوقوع فيها وأقترافها أمراً عادياً غير شاذ، ولا مستقبّح ولا مستهجن، هكذا يخرجون من وحشتهم ويصبغون المحيط ويلوثونه بصبغتهم!

يخرجون من عزلتهم ويتماهون مع بيئتهم حين لا يكونون هم وخدمهم من يعاقر الخمر، ويرتكب الزنا، ويأكل الميتة، ويوالي الحاكم الجائر، ويقترف ما إلى ذلك من الموبقات التي تهوي بأهلها وتأخذهم ليقبعوا في قعر الرذيلة، بعيداً عن الصلحاء والأخيار... فيعمدون إلى كل وسيلة ويلجأون لأية حيلة تخرجهم من "محبسهم" و"منفاهم" الذي بُدوا إليه وأقصوا (في رؤية المجتمع المؤمن ومعايره)، فما زالوا يجذون ويجهدون، يسؤلون ويزينون، ويغرون ويغون، ويهونون الخطب في المآثم، ويصوِّرون الحقَّ تعسُّفاً وتشدُّداً وغلواً وتطرُفاً، وواقعهم الفاسد أعتدالاً ومرونة ووسطية، حتى يلحق بهم غيرهم، وإن في درجة أقل وسطح أدنى!... ويتحقق هدفهم ويبلغون غايتهم عندما تتلوَّث بيئتهم ويمسخ محيطهم فينتطبع بهويتهم ويُضْبغ بطابعهم، فهذا المؤمن الملتزم الصالح، هو أيضاً صار مثلهم، يتردَّد معهم على دُور الفساد ومجالس اللهو، ويجلس على مائدة الشراب ويشاركهم سهراتهم الماجنة (وإن لم يبلغ الشرب بعد)، وذاك أصبح يصاحب النساء ويرافق الأجنبية (وإن لم يبلغ الزنا بعد)، وآخر صار يأكل أيَّ طعام دون احتراز عن الميتة وسؤال عن الطهارة والذكاة، وغيره دخل في أعوان الظلمة والتحق بركب المدافعين عن حكام الجور، فيحمل منطقهم ويوافق موقفه ويلحق بأصطفاه، ويكثر سواده (وإن لم يبلغ العالة وينال منه الجائزة!)... فما عاد أولئك الشواذ شذاذاً، ولا بقي المنحرفون منزوين، يغرِّدون أنشودتهم النشاز ويغنون أباطيلهم المنكرة خارج سرب المؤمنين، بل دخلوا وأمتزجوا، حتى ميَّعوا هوية المجتمع المؤمن، وقلبوا صبغته الملتزمة، إلى فسادهم وأنحلالهم!

٢- أو عبر التنظير لفسادهم والتماس الأدلة العلمية الشرعية لحالهم!... وهو أخطر ما في الضلال والانحراف والكفر والزندقة، وأبشع ما في الفسق والفجور والانحلال الأخلاقي، أن يقلب المبتلون به الحقائق، فيزعمون أن سلوكهم الماجن يقع في نطاق الشريعة، ومقولاتهم الباطلة هي من الدين القويم! ويستدلون لذلك ويختلقون حُججاً وقيموماً براهين! ليصبح المنكر معروفاً والمعروف منكراً، ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ (التوبة)، لا بالممارسة والشيوع والتفشي والأنتشار فحسب، بل بالتنظير الفكري والتزييف العلمي!

فيلجأون إلى حُجج باطلة، ويختلقون أدلةً واهية ساقطة، ويقيمون براهين ركيكة سقيمة، لا حظَّ ولا محلَّ لها من ضوابط العلم وأصوله، ولا نصيب في الفن وقواعده، أبنتي جُلُّها، بل كُلُّها، على أقوال متدافعة، وبيِّنات جوفاء، لا تفضي إلى الغاية التي يرومون ولا تثبت في حلبة الحوار والأحتجاج، لفرط تهافتها ووَهْي دعائمها، التي يدفع بعضها في صدر بعض فتهوي من تلقائها، دون أن يتجسَّم خصمها ورافضها مؤونة تذكر! فلا تبقى لهم إلاَّ المماحكة واللجاج، والجدل والمراء، الذي لا يلبث - هو الآخر - أن يُفحَم ويمحق!... ولنكن مع كل هذا وذاك تجد حيلتهم تنظلي على العوام، وكيدهم ينجح في أصطياد السدِّج البسطاء، لما يقف وراءهم من إعلام يصوِّر هُراءهم حُجَّة دامية ويعكس سُخفهم برهاناً ساطعاً ويوحى أن هذا الغثُّ التافه من الأقوال له وَجِه حَقٌّ وَوَرائه بيِّنَةٌ ناهضة، فيعجب الأغبياء ويجذب الفقراء، فقراء العلم ومُعدَمي المعرفة.

هكذا يلوون عنق الحقيقة ويزيِّفون الفقه والعقيدة حتى يصبح الدين كما يهون والشريعة كما يشتهون!... حين تُعارض أحكام الشرع إباحيتهم، ولا تتوافق مع فسقهم وأنحلالهم، يقومون بقلبها وإبطالها، ويعمدون إلى جعل ووضع بديل يحيل الغناء وقلب السماع والطرب - على سبيل المثال - مباحاً، وحجاب المرأة زينة تبرز مفاتنها، وأكل الميتة "رخصة" دائمة، وموالة الظالم ساحةً وحكمةً ومصلحة عامة! وهكذا الحال حين تعرقل أو تعيق "الولاية" والقول بمراتب ومقامات وخصائص «الأئمة» عليهم السلام وما إلى ذلك من مميزات مذهبنا العقائدية... مصالحتهم الدنيوية وتربك نهجهم السياسي، أو حتى إن سببت لهم إخراجاً في علاقاتهم الاجتماعية السخيفة، تراهم يتنكَّرون لها ويجحدون كُنْهها، وينظِّرون لأطروحة من الميوعة ما يفقدها أية خصوصية!

إنهم يضيعون معالم الدين ويدلِّسون في مفاهيمه ويقلبون أحكامه، حتى "يصحِّحوا" وضعهم ويستروا شذوذهم ويواروا ضلالهم... كما يتَّهم البخيل الكريم بالإسراف، ويرمي المسرف المبدِّر المقتصد بالبخل، ويصوِّر الجبان الشجاع متهوراً، ويقذف الجاهل العالم بالتعقيد، ويصفُ الغضوب العجول الحليم ذا الأناة بعدم المروءة، وهكذا يتَّهم المقصِّر في حق «أهل البيت» عليهم السلام الجاحد لمراتبهم التي ربَّهم الله فيها المؤمن الموالى بالغلو.

إن «المتفلسف» - في حقيقته وواقعه - يعيش وهناً في قلبه وعقله، ويعاني عجزاً في إدراكه، حال بينه وبين الإيمان بهذه العقيدة، فما ملك التسليم والإذعان، ولجأ إلى الجحد والإنكار والقول بامتناع الرؤية وأستحالة المشاهدة واللقاء! لا لشيء من الدليل العلمي والحجة الشرعية، بل لمحض عُسر الأقتناع والكبر عن الإذعان. والبلاء أنه لم يكتف بهذا الهوي والأندحار والعجز والتخلف، حتى عمد إلى إسقاطه على الدين ونسبته إلى الفكر الإيماني الصحيح! ثم طرحه لتسري عدّواه في المجتمع حتى تطل الأصحّاء، فيعمّ الداء ويتفشى المرض، ليخرج "هو" من نطاق الإدانة ويتخلّص من النبذ والطرْد، ويكسر عن نفسه دائرة الشذوذ وسمة الانحراف التي التصقت به، ويصبح حاله ويغدو ما نزل به من المرض ولزمه من البلاء، عامّاً وطبيعياً!

ولا يبعد أن هذا الجحد والإصرار على إنكار مشاهدة «الإمام» والألتقاء به ﷺ، قد يعود إلى غير العجز والخواء العلمي وأزمة الضعف والتردّي العقائدي، فهناك علل أخرى يعاني منها هؤلاء، أمراض روحية وآفات أخلاقية، منها الحسد، فأنت لا تتعسف إن طبقت عليهم قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﷻ﴾ (النساء)... إذ كيف يمكن أن يتشرف أولئك العظماء من العلماء ونجوم سماء الفقهة والتقوى باللقاء، ويحظون بالكرامة؟ فيتميّزون ويمجّدون، وتجلّهم الأمة، أو تخلّد ذكراهم (فغالباً ما يشتهر أرباب المشاهدة، وتروى قصصهم ويتم تداولها، ويذيع صيتهم بعد وفاتهم)، وهو («المتفلسف») خلّو من ذلك كلّ، صفر اليدين من أي تبجيل وتعظيم، بل من أدنى احترام وتوقير!؟ فلا يملك هذا الحسود إلّا أن يذهب - على طريقة "عليّ وعلى أعدائي" - إلى إنكار الفكرة وجحد الحقيقة من رأسها، وإن حكم بها العقل وأمر النقل، وقام عليها البرهان وقضى بها الوجدان. حتى راح في المهاترات، وسقط في التأسيس لجدليّة تحاكي القمص السينمائية وأفلام الخيال العلمي! فبلغ في سبيل تكذيب وقائع مسلّمة وإنكار حوادث ثابتة قطعيّة، أن حملها على التخيلات والتوهّمات، حين تكون المشاهدات من صلحاء تحكي مقابلات علماء أعلام لـ «الإمام» ﷺ، وهم ممن لا يمكنه تكذيبهم والطنع فيهم!

ولعمري، فإن التعس ما أكتفى بهذا الحد، بل تمادى حتى طرح دعوى تفضي إلى إنكار وجود «الإمام المهدي» عليه السلام عبر التشكيك في شخصه، وكأنه - بهذا - كشف عن سر إنكاره وقوع المشاهدة، وقسمه بامتناعها البتة! حين زعم أن في أحاديثنا (كما في أحاديث السنة) ما يذهب إلى أن «المهدي» من ولد «الحسن» لا «الحسين»!

ذلك في سياق نقله حديثاً قرأ مختصره^(١) حتى قال: "... ثم بدأ يشهد لله و«الرسول» ثم الشهادة ل«الأئمة» عليه السلام واحداً بعد آخر، إلى أن ينتهي إلى الشهادة ل«الإمام الثاني عشر» (الجواد عليه السلام هو من يشهد)، التفتوا جيداً قال: وأشهد علي «الحسن بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن محمد»، وأشهد علي رجل من ولد «الحسن»، لا يكنى ولا يسمي، إذن لا يتبادر إلى ذهن أحد فقط في روايات السنة موجود أن «المهدي المنتظر» من أولاد «الحسن»، (بل هناك) في كتبنا، روايات صحيحة السند أيضاً، أنه من أولاد من؟ من أولاد «الحسن»!

(١) عن «أبي جعفر الثاني» (الإمام الجواد) عليه السلام قال أقبل «أمير المؤمنين» عليه السلام معه «الحسن بن علي» عليه السلام وهو متكى على يد «سلمان»، فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس، فسلم علي «أمير المؤمنين» عليه السلام، فجلس، ثم قال: يا «أمير المؤمنين» أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى (وقد قرأها «المتفلسف» في درسه "بحث خارج الفقه، ٦ صفر ١٤٣٥"، قرأها: قضي!) عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء. فقال له «أمير المؤمنين» عليه السلام: سألني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب رُوحه، وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت «أمير المؤمنين» عليه السلام إلى «الحسن» فقال: يا «أبا محمد» أجنه. قال: فأجابته «الحسن» عليه السلام، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن «محمداً» رسول الله، ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي «رسول الله» ﷺ والقائم بحجته. وأشار إلى «أمير المؤمنين» - ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - وأشار إلى «الحسن» عليه السلام - وأشهد أن «الحسين بن علي» وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد علي «علي بن الحسين» أنه القائم بأمر «الحسين» بعده، وأشهد علي «محمد بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن الحسين»، وأشهد علي «جعفر بن محمد» بأنه القائم بأمر «محمد»، وأشهد علي «موسى» أنه القائم بأمر «جعفر بن محمد»، وأشهد علي «علي بن موسى» أنه القائم بأمر «موسى بن جعفر»، وأشهد علي «محمد بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن موسى»، وأشهد علي «علي بن محمد» بأنه القائم بأمر «محمد بن علي»، وأشهد علي «الحسن بن علي» بأنه القائم بأمر «علي بن محمد»، وأشهد علي رجل من ولد «الحسن»، لا يكنى ولا يسمي حتى يظهر أمره، فيملأها عدلاً كما ثلثت جوراً، والسلام عليك يا «أمير المؤمنين» ورحمة الله وبركاته. ثم قام فمضى. فقال «أمير المؤمنين»: يا «أبا محمد» أتبعه فأنظر أين يتصد؟ فخرج «الحسن بن علي» عليه السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله! فرجعت إلى «أمير المؤمنين» عليه السلام فأعلمته، فقال: يا «أبا محمد» أتعرفه؟ قلت: الله و«رسوله» و«أمير المؤمنين» أعلم، قال: هو «الحضر» عليه السلام. أنظر: (الكافي) ج ١ ص ٥٢٥.

فلهذا بعد (بالعامية، أي ثم) لا نحكي ونزاد (قالها بالعامية، يقصد بعد هذا علينا أن لا نعترض ونُزاید) يميناً ويساراً، كما في (هناك) روايات موجود أنه من أولاد «الحسين»، سلام الله عليه، وأنه التاسع من ولد «الحسين»، كذلك موجود في رواياتنا أنه من ولد ماذا؟ من ولد «الحسن»! في مصادرهم أيضاً كذلك، أعزائي، الروايات مختلفة، بعضها تقول من ولد «الحسين» وبعضها تقول من ولد «الحسن»!

ثم أخذ المنفخ التياء، مرتع الشيطان ومأواه، في الاستهزاء والاستخفاف بالرواية ومضمونها، والتعريض بالكرامة التي تحملها رسالة الحديث ودور «الخضر» ﷺ!

ولعمري، ما زلت شخصياً في حيرة من هذا "الاستنباط" و "الاستدلال" وهذه "العبقرية"! وكيف يمكن لصاحب دعوى مرجعية أن يبارس هذا الإسفاف ويهبط إلى هذه الدرجة والحد من التدليس والمغالطة؟ فهو هنا يزعم أنه ورد من طريقنا أيضاً ما يقرّر أن «المهدي» من ولد «الحسن» ﷺ، كما ورد من طريق أهل السنة ذلك، بشهادة هذا النص! وهي مغالطة صارخة، أو سقوط في هوة سحيقة من الجهل، ذلك أن الرواية هنا تتحدّث عن «الحسن العسكري» ﷺ، بينما روايات السنة التي تتحدّث عن «المهدي» وتقول إنه لم يولد بعد، وأن اسمه أسم «النبي»، أي «محمد»، وأسم أبيه هو أسم والد «النبي»، أي «عبدالله»، إنما تقول إنه من نسل «الحسن السبط» ﷺ! وهذا الفطحل يطبق الحديث ويقرّنه برواية تريد «الحسن العسكري» ﷺ... فيا لله ولبحث خارج الفقه، ولآلية الاستنباط التي تريد أن تخلق مرجعية جديدة في الأمة!

ولا ينقضي العجب إلا حين أعتذر - مؤخراً - عن هذا الخبط، والتمس لنفسه العذر في هذا الخبط، بأنه أراد أن يؤسس لنظرية علمية مبتكرة، ويكشف للحوزة عجزها، وأن طريق إثبات وجود «الإمام المهدي» ﷺ محصور بنظريته هذه! وهي "نظرية الفيض" التي تقتضي وجود واسطة للفيض الإلهي، وهو في هذا العصر «الإمام المهدي» ﷺ، متغافلاً أن هذا ينهض - إن فعل - بدليل الكبرى الكلية، أما كيف له أن يثبت شخص «الإمام»، وأنه «الحجة بن الحسن» ﷺ؟ بعيداً عن الروايات التي نسفها، فهذا ما لم ولن يجيب عليه!

أما دعاوى بعضهم بأنه وصيُّ المهدي وولده! وكذا مزاعم "بياني" محتوم و"خراساني" يسلمُّ الولاية... هذه كلها من السخف والتهافت ما يغنيننا عن التصدّي لها والردُّ عليها، فأتباع هؤلاء ليسوا من مخاطبي هذا الكتاب ولا قُرَّائه، ولا أظنهم يقرؤون شيئاً أصلاً، وإلا لما وقعوا فريسة هذا الهراء، فيتبع أحدهم شخصاً موعلاً في الجهل، يفتقر أدنى مقومات وشرائط الزعامة الدينية، والأنكى من ذلك كله أنه نكرة، لا أصل له ولا فصل!

إن الرعاية المهدوية في حقيقتها وواقعها الفعلي لا تتعلق بالبشرية وأحوالها فحسب، ولا تنحصر بالأرض وسكانها فقط، بل هي ممتدة شاملة، مدارها الخلق أجمع، ف«الإمام» عليه السلام هو قطب دائرة الإمكان، وواسطة الفيض الإلهي على سائر الموجودات وكلِّ الكائنات، الناطقة العاقلة منها والعجماوات، من سكان الأرضين والسموات... كلُّ حجر ومدّر، وملك وجنّ، وإنس وحيوان، ونبات وحماة، وما نعلم من خلق ربنا وما لا نعلم، يتلقون تكليفهم الشرعي ويتنظمون في مواقعهم، كما يفيض عليهم رزقهم، من الله سبحانه وتعالى عبر «الإمام» عليه السلام، تكويناً وتشريعاً، فهذه كلها هو وليُّها، وهي في رعايته، فب«الأئمة» عليهم السلام كما في النصّ: "تنبت الأرض أشجارها، وتخرج الأشجار ثمارها، وتنزل السماء قطرها ورزقها، وبهم يكشف الله الكرب، وينزل الله الغيث، وبهم تسبح الأرض التي تحمل أبدانهم وتستقر جبالها عن مراسيها. إرادة الربّ في مقادير أموره تهبط إليهم، وتصدر من بيوتهم، والصادر عما فُصل من أحكام العباد" (١)، لقد فتح الله الوجود وبدأه ب«الأئمة»، وهم عليهم السلام خاتمته ونهايته وغايته كما هم بدوّه وعلته، وهم جميعاً نور واحد، أولهم وأصلهم وأشرفهم هو «النبي محمد» ﷺ، الفاتح لما سبق والخاتم لما استقبل والمهيمن على ذلك كله. وب«الأئمة» عليهم السلام يبيّن الله الزيف والكذب، وبهم يباعد الزمان الكلب. (٢).

إن "الرزق" الذي يجري على أيديهم عليهم السلام، لا يقف عند المأكّل والمشرب، بل يتعدّاه إلى العلم والمعرفة التي تُنجي المرء في معاده، وكذا "كلب الزمان" لا يقف عند الفقر والجوع والخوف والوباء، مما يمسُّ الأمور المادية ويورث ضنك العيش وكدره، بل يطال المعنوية...

(١) (كامل الزيارات) ل«أبن قولويه» ص ١٩٨.

(٢) أنظر: «الكافي» ل«الكليني» ج ٤ ص ٥٧٦.

والإنسان بحاجة إلى ما يعالج هذه "الكُلبَة" والشدة بفقد «الولي» الذي يرشده ويأخذ بيده صوب كماله، فيداوي آفاته الروحية، ويُغني فقره العلمي، ويشبع جوعه المعنوي، ويروي عطشه المعرفي، ويسدُّ خُلَّته العقائدية، ويبيِّن له شرع الله وطريق النجاة ونهج السعادة الذي يَحَقُّ غايته من خلقه، فيفكُّ الذلَّ من رقبته ويعتقه من أسر النفس وأستعباد الهوى إلى عزِّ الكمال في طاعة الله.

فالإشكال على موقع «الإمام المهدي» ﷺ ودوره في رعاية الأمة حين يكون غائباً غير ظاهر، إشكال ساقط وأعتراض متهافت، فإن من نافلة القول، وتلقائية المسار والحال، أن مَنْ يرعى الكون ويدير الأفلاك ويتولى ناموس الوجود، سيتدخل أيضاً لرعاية مسيرة الحقِّ وتسديد قادتها وتوجيههم (وهم الذين نصبهم - بكيفية أو أخرى - وكلاء ونواباً)، ولكن كيفية هذا التدخل وآلية هذه الرعاية تبقى خفية علينا، أو قُل على غير أهلها، لحكمة واضحة جليلة هي سدُّ الطريق على الأدعاء، وقطع دابر الأدعاء.

ووفقاً للقراءة الموضوعية وتبعاً للمعطيات الطبيعية الظاهرية لسير الأمور وحركتها منذ غيبة «الإمام» ﷺ حتى عصرنا الحاضر، فإن أي مؤمن متشرع عاقل، مُلمَّ بأوليات الدين، لا يمكنه أن يتصوَّر (ناهيك بأن يدَّعي ويزعم)، وجود سبيل لأداء هذا الدور في اللطف البشرية وممارسة الرحمة والعناية بالرعية في تقويم أنحرافها الفكري وزيفها العقائدي وكذا تصحيح أخطائها الشرعية الفقهية، غير الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، فبها وعبرهم، وهم نوابه العامُّون، يؤدِّي دوره على هذا الصعيد، وفق ما أرشد وأوصى عند غيبته، كما في توقيع «إسحاق بن يعقوب»، ومقبولة «عمر بن حنظلة» وغيرهما.



ولا يقف الدجل والأحتيال في هذا الباب عند دعاوى الرؤية المتصلة التي تستقي الأحكام وتنقل التعاليم، ومزاعم السفارة الدائمة والنيابة الخاصَّة، ولا ينتهي حتى عند دعاوى المهدوية المباشرة، في صورتها العلنية والصريحة، بيِّنة الأنحراف، جليَّة البطلان... بل هناك أداء يستبطن تلك المعاني ويحقِّق هذه المقولات، وإن لم يجاهر ويصرِّح بها، بل تنكر لها وتبرأ منها، ولعلَّه حاربها وكافحها!

أداء ينطلق من حالات الغلو في الأشخاص ويمثّل صوراً من عبادة الرموز، ذلك حين تُرفع هذه "الرموز" الدينية والسياسية إلى مقامات من التقديس والتعظيم والخضوع والطاعة، تتجاوز الحدود الشرعية والمعطيات العقلية المنطقية.

فهناك حركات وتيارات وجماعات لا تدّعي - في منطوقها وتصريحها - المهدوية لقائدها ولا تزعم النيابة الخاصّة لمرجعها، ولا تقول إنه يلتقي «الإمام» ويتلقى منه، وإن هذا الحكم المعين الذي أمر به، والقرار الذي اتّخذه هو - في الحقيقة - قرار «المولى» ونظره!... ولنكنها - في واقعها - تبني الأمر وكأنها تنطلق منه، فتمارس الهيمنة والسيطرة والولاية على أتباعها وتأخذهم في سلوك وحراك يفضي إلى نفس النتائج ويؤدّي إلى عين المخرجات من تعظيم وتقديس، ثم خضوع وأتباع!

إنّ الجهل بأصول التقليد واللبس في ضوابط المرجعية، أو قل الفوضى والتداخل في هذا الأمر الخطير، هو ما خلق أرضية هذه الحركات المشبوهة التي تستبطن دعاوى النيابة ومزاعم الاتصال بـ «المولى» وسوّغ لظهورها، ولو وعى الناس حقيقة الأمر في المرجعية والتقليد، ووقفوا على حدوده الشرعية وكيفية العمل به، لما أنقادوا لهذه الدعوات بهذا الشكل الأعمى وما خضعوا للأسر وأتبعوا أياً كان كيفما كان، ولما تأسست الأحزاب، وما نشأت التيارات، وما قامت هذه الجماعات التي ترتعن الساحة بإملاءاتها وتديرها بمزاج زعيمها، وكأنه وعاء إرادة الله أو مرآة تجليها، فهو يرسم الخط العقائدي والفقهوي ويحدد للأتباع المسلك القويم الذي ينجيهم! والمؤمنون المستضعفون المستغفلون، يخضعون ويأتمرون ويتبعون، ويرتهنون أنفسهم "طوعاً"، بعضٌ تستهويه الشعارات السياسية الثورية، وآخرون تجذبهم العناوين والمقولات الولائية، وطائفة ثالثة تغرّر بهم الأجواء العبادية والنزعات الأخلاقية... هذا يحسب أن "وليّ أمره" تناول إفطاره هذا الصباح مع «الحجّة» عليه السلام، وذاك يجزم أن "مولاه" يتلقّى تعليماته من الناحية المقدسة بلا حجاب، بل إن نوره عليه السلام حلّ في جناب صاحبه وسكن! وثالث يرى "شيخه" عبر الهالة الضوئية التي يرسمها مخرجه التلفزيوني حول رأسه، فيحسبها طوق القديس، ويصغي لنفث هذا الممثل البارع في عُقد أسرهِ وأرتهانه، وكأنه صدى قول «الإمام» عليه السلام وما يأمر به!

إنهم يعيشون المهذوبة والنيابة الخاصة ويارسونها في عمقها الأخطر، فماذا يريدون من الدعوى؟ وماذا عساها أن تقدّم لهم أو أن يستفيدوا من رفعها وإعلانها غير إدخالهم في صراعات ونزاعات هم في غنى عنها، ولن تعود عليهم بغير أن تضعهم في وجه المدفع، فيحاصرهم المؤمنون حتى يسقطوا؟ وهم - دونها - يجنون ما يشاؤون ويحصدون ما يريدون، بلا مؤونة ولا مشقة ولا كلفة ولا ثمن!

إن ممارسات الشعوذة والدجل وضروب السحر (التي تبلغ إخبارات غيبية وإنجاز مهام صعبة وتلبية مطالب عسيرة بفضل تسخير الجن والأستعانة بالشياطين)، وكذا أساليب التلقين النفسي وطرق الإيحاء والإيهام، التي يقوم بها بعضهم في سبيل التأثير في البسطاء وجذب المريدين وجمعهم حوله، فيستقطب أتباعاً ويكون جماعة ويخلق تياراً يفتتن به ويتمحور حول شخصه... تحمل خطراً مضاعفاً حين تقترن بدعاوى ومقولات توحى وتزعم بصلة لها بـ «الإمام» ﷺ!

هكذا يظهر "الشيخ المتقدّس"، الممثل البارع، وكأنه مُصلح يقدم برسالته ونهج الخلاص الذي يحمل من الناحية المقدّسة!... وهو "شيخ" ذاع صيته بالروحانيات والدعوة إلى التقوى والأعتدال، والرفق والصلاح، ودروس الأخلاق والعرفان العملي! والحال أنه أحد دهاة العصر، ولست مبالغاً ولا مسرفاً في هذا النعت!

يتقن التلّون كالحرباء ويجسن تمويه ووضعه وتكليف حاله مع جميع التيارات والأحزاب، ويتقرّب من القوى الفاعلة في الساحة دون أن يدخل فيها فيحسب عليها ويتحمّل تبعاتها، ويتجنّبها دون أن يستعدي أحداً منها، فيُرْضي كُلاً بما لا يزعج الآخر ويُسخطه، ويجيد التقرّب - بهدوء ودون إثارة وضجيج - إلى ذوي الخطوة والنخب العلمية والسياسية والاجتماعية، ومن قبل المالية، فيقتنص الطيور السمان من الأثرياء والوجهاء والأعيان، ويمتصّ منهم ما جعل رأس ماله يتجاوز عشرات الملايين (هكذا بخلاف ميزانيته وموارد نشاطه الثقافي والإعلامي)، والأخطر أنه يتمكّن وينجح دائماً في إخفاء واقعه المالي، وإبقاء إثرائه الخرافي هذا بعيداً عن الأضواء، تماماً كما ينجح في اجتذابها تجاه الجانب "الروحاني" و"الأخلاقي" وما يريد له البروز والظهور في شخصيته التمثيلية!

هذا " الشيخ " المتنسك أوحى إلى امرأة كانت تحضر دروسه الخاصّة في الأخلاق، أنها بلغت من العرفان والمرتبة الروحية ما يجعلها غير مناسبة لزوجها (المتزمت، الذي كان يشكو تغيُّبها عن البيت ولا " يتفهّم " إصرارها على حضور دروس " الشيخ ")، وما زال بها في إلحاح غريب وإغواءٍ شيطاني عجيب، بلغ طلب الانفصال والسعي إلى الخلع إن أمتنع زوجها عن الطلاق! وهي الشريفة العفيفة، تأبى ذلك وترفضه... حتى كشف لها عن " السرّ " وأضطر إلى الجهر بما يتجنّب ويحذره أيما حذر، وهو أن هذا الطلاق ووجوب الانفصال أمرٌ مباشر من «إمام العصر والزمان» عليه السلام، وما جناب " الشيخ " إلاّ قنطرة لنقله وإبلاغ الرسالة والتكليف الشرعي!

عندها لم تجد المسكينة بُدّاً من تنفيذه، فوقع الطلاق وكان الانفصال... ولم تقف التراجيديا عند هذا المقطع الرهيب، حتى أنقضت فترة عدّة الطلاق، ليقوم جناب " الشيخ المتقدّس " بال عقد على هذه المرأة والزواج بها!

عندها تنبّه الأهل وبدأوا التحري والتحقيق... ليُكشف لهم سرُّ إصرار المرأة على ما كان منها، ثم ظهر الأمر على حقيقته، فأنفجر غضبهم، وثارَت ثائرتهم، وكاد الأمر أن يبلغ ارتكاب جريمة ويتحوّل إلى فاجعة، إلاّ أن " الشيخ المتقدّس " أستدركه بالطلاق، وأضطر في إثرها إلى الهجرة عن بلدها، والأستقرار في بلد آخر أبتلي به... ليعاود هنا سيرته الأولى ويخصّ النساء بدروس، وما زال يستقطب المؤمنات ويحظى بإعجابهن، وهنّ يشكّلن أكثر أتباعه ورواة كراماته ومآثره!

وإذا كان صاحبنا " الشيخ المتقدّس " هنا قد أفترض لنقطة ضعف أسقطته، كونه أسير فُرجه وضحية شهوته الجنسية (وهي فضيحة طوّقت سريعاً، فلم تفش بين الناس ولم تبلغ عامة مردييه)، فإن في الأدعياء والدجالين من يغالب رغباته ويقهر نفسه عند هذه الشهوة وتلك، في سبيل الأُمّنية الأكبر والغاية الأعظم التي يعيش لها ويسعى، فيصعب الوقوف على نقطة الضعف في الشخصية والثغرة في دنيا أهوائه وشهواته، وتراه يتقدّم بقوة في التدليس ويوغل بعزم وثبات في الغواية، ويمضي حتى يبلغ النهاية التي يريد لها وليّته ومخدومه «إبليس» الرحيم.

لذا علينا أن نُؤسس لأصل يلاحق هذه الحالات على اختلافها، هو التحقيق في كلِّ دعوى، والفحص عن أي شخص يحمل راية ويتلبس بعنوان، ويدعو الناس ويجمعهم حوله، لتتبيّن من أنها راية هدى لا ضلالة؟ فيها رضاً لـ «آل محمد» ﷺ أم إنجار بهم يورث سخطهم وغضبهم والعياذ بالله؟... وذلك بإخضاع هؤلاء للضوابط العلمية، وما يحدّد موقعهم في منظومة الدين والحوزة والمرجعية ويدرجةم في مكانهم الصحيح، دون مبالغة وإفراط، ولا بنخس وتفريط، ويرسم لهم درجة ورتبة تميز للساحة أن تستقي منهم وتتلقّى، ويسمح لهم أن يرفدوها، بشكل سليم وصورة صحيّة لا يشوبها لوث ولا ريب، ووضوح يقطع الطريق على الزيف والأستغلال، فضلاً عن الدجل والضلال.

وعلى سبيل المثال، فلو أخضع ذاك "الشيخ المتقدّس" للتحقيق في بعض مواطن الريبة التي تكتنف حركته، من قبيل مستواه العلمي ودرجة تحصيله، ومتى أنقطع عن الدراسة وفي أية مرحلة ترك الحوزة؟ ثم كيف يجمع بين دعاوى الولاء التي ينادي بها ومقولات الولاية التي يتبنّاها والآفاق التي يحمل فيها أتباعه، مع وقفات الوثام وحالات الأنسجام التي تسجّل عليه مع أعداء الولاية! ولا سيما منكري مصائب «الزهراء» ﷺ وفضائلها؟ لعرف السائل وأكتشف الأداء "التجاري" الذي يحف بهذه المسيرة ويحكم هذه السيرة.

كيف يجمع "الشيخ المتقدّس" في قلب واحد حبّ وولاء وأفكار وعقائد العارف الكامل والفقير العامل «آية الله العظمى الشيخ محمد تقي بهجت» التي تحلّق في سماء الولاء وترجع فوق قمم العرفان، مع سيرة ونهج وشعارات «الضال المضل» المتسافلة في حضيض المادية والمشرفة على الخروج من مدرسة الولاء، بل الخارجة عنه كما حكم الفقهاء!؟

لو أن الساحة بشبابها الحركي الناشط، ومجاميعها الفاعلة المخلصة، أخضعت هذا "الشيخ المتقدّس" للتحقيق، ولاحقته بالسؤال عن مواقع الإعلام المتقدّم التي يوفّر لها «حزب الدعوة» الحاكم في «العراق»، وسرّ الدعم السياسي والتغطية الاستثنائية التي يحظى بها هناك، وكيف عساها أن تجتمع مع ما يدّعيه وينادي به من أفكار وعقائد في أوساط الولائيين وسائر المؤمنين التابعين - بطبيعة التكوين الشيعي وتلقائيته - للحوزة والمرجعية، و«الدعوة» حزب قام على تقويضها ونشأ على حربها!؟

ولو سُئِلَ هذا " الشيخ المتقدِّس " ، الذي أوْهَمَ الناسَ أنه غارق في الزهد ومتألِّق في الرضا والقناعة، حتى يكتفي من الطعام بما جُشِبَ (لزوم الرياضات المضنية التي يلتزمها!)، ولا يتناول إلا زاد الفقراء ولا يقتات إلا بأكل النسَّاك، حتى تراه ينفرد عن مائدة المدعوين (على شرفه!) بخوان يحمل كسرة خبز، وقضمة من خضار، يتناولها ببطء، وهو ينوء برقبته ويسبل جفنيه ويتململ تملل السقيم، ويخلط لقيامته بذكر موصول من الحمد والشكر، والدعاء والثناء... لو سُئِلَ عن الملايين في حساباته المصرفية وودائع البنكية، والأخرى الموظَّفة في مشاريع تجارية وفنادق وعقارات... ثم سئل بعد هذا عن مكان الرجل من الحقيقة في المستوى العلمي مقارنة بالسطح الذي يظهر فيه ويدَّعيه، وكم يتناسب وواقعه على هذا الصعيد مع ما يظطلع به ويمارسه في الساحة، وما غدا يتبوَّأه من موقع ويحظى به من دور؟! لو أن الساحة الإيمانية سألت وحقَّقت وأخضعته - هو وغيره - للضوابط... لأنكشف الغثُ من السمين، وتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من فجر الصدق، وظهرت أنوار الحقيقة من تمثيله وتزييفه، وتجلَّت وأسفرت عن أستخفاف ودجل ونصب وأحتيال، ولقُطع الطريق على هؤلاء الأدعياء الذين أستخفُّوا قومهم فأطاعوهم.



الخلاصة إننا في هذا الباب بين مقولة ساقطة وإشكال وإِه وتشكيك سخيف، وأتهام باطل داحض، تطال ممارسة «المولى» ﷺ لحجَّيته، وكيفية نهوضه برعاية البشرية وقيامه بسائر شؤون ومهام الإمامة الإلهية المنوطة به، والحال أنه غائب عن الأنظار، منقطع عن الناس، نائٍ في معيَّبه، غير حاضر في مقامه ولا ناهض بدوره حسب الظاهر؟... وما يتفرَّع من هذا الإشكال ويترتب على ذلك القول، من إمكانية رؤيته أو نفي اللقاء به ﷺ وأندام فرص مشاهدته في عصر الغيبة الكبرى (منذ ٢٥٥ إلى يومنا الحاضر، وحتى ما شاء الله من آتي الأيام وقادمها)، بل ما بلغ في بعضهم (ك«المتفلسف» الذي تعرَّضنا لآرائه المتهافئة وبيَّنَّاها) من مجازاة المخالفين والنزول على رأيهم، وموافقة مدرسة أهل السنة والجماعة في عقيدتهم حول «المهدي المنتظر» ﷺ.

وقد غمز، بل ذهب علناً إلى ما جعل القضية "سالبة بآتفاء الموضوع"، فلا "إمام" غائب حتى يُرى ويلقى، ما سمح له وأخذه إلى الجزم، ثم الحلف والقسم بامتناع الرؤية أصلاً، وعدم تحقق المشاهدة بتاتاً، حتى في مورد واحد! ما يعني أنه ذهب إلى القول بعدم وجود «الإمام المهدي» عليه السلام أصلاً في عصرنا الحالي، وأنه سيولد في آخر الزمان. وأستدراكه اللاحق الذي أراد أن يوجّه من خلالته مقولته الباطلة ويلتمس العذر لأطروحته الساقطة، ولكن على طريقة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْأَمَهُادُ﴾ (البقرة)، بالزعم أنه أراد التوطئة وقصد التمهيد لنظرية "الفيض" التي تذهب إلى وجوب وجود واسطة للفيض الواجب على الله سبحانه وتعالى... لا يعالج الأمر - كما أسلفنا - ولا يُنهى الإشكال الذي يتوجّه إليه والأعراض بل الإدانة الثابتة عليه، فغاية ما تذهب إليه هذه النظرية مفهوم كلي، لم يعرض الرجل الدليل على أنطباقه ولا قال بتحقيقه في «المولى» عليه السلام حصراً! فبقيت الشبهة التي أثارها حول روايات ميلاد «الإمام» عليه السلام، وتشكيكاته بأصل وجوده الشريف، قائمة في أطروحته، مستحكمة في عنقه حتى يموت، ثم طوقاً يلزمه حين يحشر يوم القيامة، فأغلاًلاً إلى الأذقان تقحمه إلى مصيره الذي أشتراه بثمن بخس: شهرة وظهور إعلامي، وأعتبرات زائلة.

وفي المقابل هناك إفراط ينتقل بالساحة الإيمانية ويأخذها إلى دعاوى ساقطة جوفاء، وحالات متخلّفة فكرياً، تستهين بالخطب وتسخر بالقضية وتستهلك الفكرة، وتذهب في مزاعم اللقاء بـ «المولى» عليه السلام وتجعل الاتصال به والأخذ والتلقّي المباشر منه والنقل عنه، مبدولاً لكلّ من أرادوا تعظيمه وتبجيله، وبشكل عاديّ وعلى نحو يتجاهل أصل الغيبة، وكأنّ «الإمام» عليه السلام غير محبوب! بل هي - في واقعها - استعاضة للإمامة وتبديل، أو قُلّ حلول في أشخاص آخرين! وهي دعاوى تتضمّن السفارة وتبلغ تعيين نواب خاصّين (مما يفترض في المعتقد الشيعي أنه أنتهى وأنقضى بآنتهاء عصر الغيبة الصغرى، وعهد السفراء الأربعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ)، وما يتبع ذلك من رسم تكاليف، وإبلاغ رسائل غيبية، تنطوي على تعظيم أشخاص، وترجيح مواقف، وتصحيح مقولات وتبني آراء، وما إلى ذلك مما يقع فيه الأختلاف، تراه محسوماً بإشارة من شخص ما "وَقَع عَلَيْهِ أَوْ حَلَّ فِيهِ نُورُ الْإِمَامَةِ"!

وبعض هذه المزاعم علنية صريحة تجاهر بحقيقتها، وبعضها الآخر مبطن متوارية حول عناوين ومسميات أخرى، وإن كانت تُفضي إلى النتيجة نفسها من خطر السفارة والقول بالنيابة الخاصة. هذا إلى جانب ظهور مَنْ يدَّعي أنه هو "المهدي المنتظر" بين فينة وأخرى، وكذا فإن هناك مَنْ يدَّعي أنه الإمام الثالث عشر! مما شاع مؤخراً في «البصرة» من علاج ساقط بجميع المقاييس، ومن هوّان الدهر وجذب الزمان، أن تأخذ دعوته غطاءً سرى بها إلى بعض بلاد «الخليج»، فحظيت ببعض الأنصار والأتباع.

وقد أنشغل بعضهم - جزاهم الله خيراً - بمواجهتها، ولكن المأساة أن غالبية الذين أنبروا لهذه الدعوة هم من الذين صمتوا طويلاً عن الضلال المبطن والانحراف الأخطر الذي يوهم ويبلس، وساهموا في ترسيخ مرجعيات مزيفة، وأغضوا الطرف عن زعامات دينية باطلة، فأشتركوا من خلال هذا السكوت وتلك المسايرة في بسط الأرضية والتمهيد لظهور دعاوى على هذا الحد من الوهي والأفتضاح، ليجدوا أنفسهم، وتجدهم الساحة، غيارى على العقيدة، أشداء في مواجهة هذه الظاهرة! ولو تدبّروا لرأوا أنها ثمرة لغرس، ونتيجة لتقاعس وتحاذل سبق منهم، ووليدة لإرهاصات طالما عصفت بالساحة، أخلت فيها القوم - وما زالوا - جبهات المواجهة وولّوا مدبرين، أو جلسوا على مقاعد المتفرجين، وأقترشوا تلال السلامة والرفاه، وأنصرفوا لما ينعش دنياهم ويوسّع علاقاتهم ويجنّبهم معارك تفقدتهم شعبيتهم! لم تأت الجرأة في دعوى السفارة إلا حين رأى أربابها أن أكذوبات المرجعيات المزيفة أنظلت، ودعاوى القيادة تمضي على الرغم من ضلالها وانحرافها!

إن النهج الوحيد القادر على قطع الطريق على الضلالات الانحرافات، والسييل الأقوم لإقفال هذا الباب على مدّعيه، وأخذ الساحة في طريق الصحة والسلامة، هو تأصيل الضوابط الشرعية والقواعد العلمية في الحكم على الأحداث والأشخاص، فهذا هو السدّ الذي يمكنه أن يقطع الطريق على الأدعياء. ولا بدّ في هذا السبيل من الأخذ بأسباب زيادة العلم وإذكاء الثقافة الإيمانية، وإفشاء الوعي وتنمية البصيرة التي يجب أن يتمتع بها المؤمن وينطلق منها في تعاطيه مع الناس والأحداث، فلا تهجم عليه اللوالبس ولا يُستغل ويُستغفل، ويغدو مطيّةً للدجالين والأفاكين!

ولا يكون ذلك ولا يتحقق إلا بتحكيم الضوابط الشرعية وإعمالها وتطبيق الشرائط العلمية والتشدد والتدقيق في صدق أنطباقها، سواء في النيابة العامة لـ «الإمام» عليه السلام ومقام المرجعية العليا للطائفة (التي يتناولها البحث في هذا الإصدار)، أو في ما دون ذلك من مقامات العلم وما يتفرع عنه من أدوار الدعوة ومهام التبليغ والتصدي للشأن الديني في المجتمع، كالخطابة الحسينية وإمامة الجماعة وتقديم برامج تلفزيونية أو تبوء مواقع في شبكات التواصل الاجتماعي... وكذا في الحكم على هذه الدعاوى وتلك الحالات، سواء كبروياً في إمكانية تحقق الرؤية والمشاهدة العابرة، والأدلة العلمية التي تثبتها، أو في السفارة والأدلة التي تنفيها، أو صغروياً في صدق دعوى المدّعين والحكم على أشخاصهم وحقيقة مقولاتهم، أو قل من يُدعى لهم ذلك ويُقال عنهم، فالصادقون الذين اتصلوا بالناحية المقدّسة ووقفوا على بعض أسرار الله تعالى، أقفلوا أفواههم، وختموا على ألسنتهم، فكتموا ما شاهدوا ولم يبجحوا النقل إلا بعد وفاتهم، وبعد فوت فرصة التكبّس، وتلاشي نطاق الأتجار وميدان الاستغلال.

ومسك الختام في هذا وذاك، قيس من أنوار كلامهم عليه السلام:

روى «علي بن بابويه القمي في (فقه «الرضا» عليه السلام):

سَلُوا ربكم العافية في الدنيا والآخرة، فإنه أروي عن «العالم» عليه السلام أنه قال: إنه (سؤال العافية) المُلْك الخفي، وإذا حضرت (العافية) لم يؤبّه بها، وإن غابت عُرف فضلها. وأجتهدوا أن يكون زمانكم أربع ساعات: ساعة منه لمناجاته، وساعة لأمر المعاش، وساعة لمعاشرة الإخوان الثقات، والذين يعرفونكم عيوبكم، ويخلصون لكم في الباطن، وساعة تخلون فيها للذاتكم، وبهذه الساعة تقدر على الثلاث ساعات. لا تحدّثوا أنفسكم بالفقر ولا بطول العمر، فإنه من حدّث نفسه بالفقر بخل، ومن حدّثها بطول العمر حرص.

أجعلوا لأنفسكم حظاً من الدنيا بإعطائها ما تشتهي من الحلال، وما لم ينل المرّة ولا سرف فيه، وأستعينوا بذلك على أمور الدين. فإنه نروي: ليس منّا من ترك دُنياه لدينه، ودينه لدُنياه.

تفقهوا في دين الله، فإنه أروي: مَنْ لم يتفقه في دينه، ما يخطئ أكثر مما يُصيب، فإن الفقه مفتاح البصيرة، وتمام العبادة، والسبب إلى المنازل الرفيعة، وخاص المرء بالمرتبة الجليلة، في الدين والدنيا. وفضل الفقيه على العباد كفضل الشمس على الكواكب، ومَنْ لم يتفقه الشيعة لا يتفقه، لضربه ضربة بالسيف. وروى غيري: عشرون سوطاً. وأنه قال: تفقهوا وإلاً فأنتم أعرابٌ جهّال. وروي أنه قال: منزلة الفقيه في هذا الوقت، كمنزلة الأنبياء في «بني إسرائيل». وروي أن الفقيه يستغفر له ملائكة السماء، وأهل الأرض، والوحش، والطير، وحيتان البحر.

وعليكم بالقصد في الغنى والفقر، والبرّ من القليل والكثير، فإن الله تبارك وتعالى يعظم شقّة التمر، حتى تأتي يوم القيامة كجبل «أُحد». إياكم والحرص والحسد، فإنها أهلكت الأمم السالفة، وإياكم والبخل، فإنه عاهة لا يكون في حُرّ ولا مؤمن، إنه خلاف الإيمان.

عليكم بالتقية، فإنه روي: من لا تقية له لا دين له، وروي: تارك التقية كافر، وروي: إتق حيث لا يتقن. التقية دين منذ أول الدهر إلى آخره. وروي أن «أبا عبدالله» عليه السلام كان يمضي يوماً في أسواق «المدينة»، وخلفه «أبو الحسن موسى» عليه السلام، فجذب رجل ثوب «أبي الحسن موسى»، ثم قال له: مَنْ الشيخ؟ (أي سأل «الإمام الكاظم» عليه السلام عن أبيه «الإمام الصادق» عليه السلام) فقال: " لا أعرف "!

تزاوَرُوا تحابوا، وتصافحوا ولا تحتشموا، فإنه روي المحتشي والمحتشم في النار (قيل: تحشيت من فلان أي تدمت منه. كما في (لسان العرب) حشا: ج ١٤ ص ١٨٢).

لا تأكلوا الناس بـ «آل محمد» ﷺ، فإن التآكل بهم كفر.

لا تستقلُّوا قليل الرزق فتُحَرِّموا كثيره.

عليكم في أموركم الكتمان في أمور الدين والدنيا، فإنه روي أن الإذاعة كفر، وروي أن المذيع والقاتل شريكان، وروي، ما تكتمه من عدوك، فلا يقف عليه وليُّك. لا تغضبوا من الحق إذا صدعتم به.

ولا تغرنكم الدنيا، فإنها لا تصلح لكم، كما لم تصلح لمن كان قبلكم ممن أطمأن إليها. وروي أن الدنيا سجن المؤمن، والقبر بيته، والجنة مأواه، والدنيا جنة الكافر، والقبر سجنه، والنار مأواه.

عليكم بالصدق، وإياكم والكذب، فإنه لا يصلح إلا لأهله. أكثروا من ذكر الموت، فإنه أروي: أن ذكر الموت أفضل العبادة. وأكثروا من الصلاة على «محمد وآله» ﷺ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات، في آناء الليل والنهار، فإن الصلاة على «محمد وآله» أفضل أعمال البر. أحرصوا على قضاء حوائج المؤمنين، وإدخال السرور عليهم، ودفع المكروه عنهم، فإنه ليس شيء من الأعمال عند الله عزَّ وجلَّ بعد الفرائض أفضل من إدخال السرور على المؤمن.

لا تدعوا العمل الصالح، والأجتهاد في العبادة، أتكالاً على حبِّ «آل محمد» ﷺ، ولا تدعوا حبِّ «آل محمد» ﷺ والتسليم لأمرهم، أتكالاً على العبادة، فإنه لا يُقبل أحدهما دون الآخر. وأعلموا أن رأس طاعة الله سبحانه التسليم لما عقلناه ولما لم نعقله، فإن رأس المعاصي الردُّ عليهم، وإنما أمتحن الله عزَّ وجلَّ الناس بطاعته لما عقلوه وما لم يعقلوه، إيجاباً للحُجَّة وقطعاً للشبهة. واتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، يُصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار، ومساكن طيبة في جنات عدن، ولا يفوتكم خير الدنيا، فإن الآخرة لا تلحق، ولا تنال إلا بالدنيا. (١)



(١) (فقه الرضا) ل «علي بن بابويه» ص ٣٣٧.

مظاهر الخلط في شأن المرجعية

هناك موانع وصعاب كثيرة وعقبات متعدّدة تعترض طريق الأخذ بمفهوم المرجعية الأصيلة والعمل بالتقليد الصحيح، والعودة بهذا الحكم إلى موقعه الشرعي القويم، ودوره الفكري السليم... عقبات ما زالت تسبب خلطاً وأرتجاجاً في الصورة، وتخلق تداخلاً وضبابية في المفهوم والفكرة، ثم أرتباكاً وفوضىً في الموقف والعمل.

وبعض هذه الموانع والصعاب، أو قُل المفاهيم الضبابية المشتبهة والصوّر المتداخلة الملتبسة عن هذا الأمر الحساس وموقعه في المنظومة الدينية، والأصل الخطير، إن لم يكن الأخطر، في حياة المؤمن الملتزم... هي تلقائية عادية، تعود للبعد والغفلة والجهل بأحكام الشرع وحدوده، وتواضع الثقافة الدينية بين عوام المؤمنين وإن بلغوا في تخصّصاتهم درجات متقدّمة، وتفوقوا في العلوم والمجالات التي يعملون فيها إلى حدود عليا، فتجد أكاديمياً متمرساً في ميدانه وصل لأعلى الرتب العلمية، أو أستاذاً جامعياً هو الأول في حقله، يقع فريسة مفاهيم شرعية مغلوطة وعقائدية باطلة ويتبع مرجعية دينية مزيفة!...

والقسم الآخر من هذه الموانع هي مفتعلة ومختلقة، من غرس أدعاء المرجعية المزيفين، ومن نتاج ما بثته الأحزاب (الإسلامية) السياسية، ومن وضع الفرق الباطلة والتيارات المنحرفة... فهي أستطاعت عبر آلتها الإعلامية وإمكاناتها المالية والتنظيمية، وقدراتها الحكومية، ناهيك بالمؤازرة الخفية الشيطانية والدعم الإبليسي الذي يرفد هذا التيار، أستطاعت أن تزرع مفاهيم مقلوبة وأفكاراً معكوسة عن المرجعية والتقليد وأصولها.

وسنعرض في هذا الباب بعض هذه المفاهيم ونتناولها بما تيسر من معالجات:

* التمييز بين الفقهة والثقافة ...

من الآفات التي يقع فيها العوام، وكثيراً ما يكونون ضحية لها، عجزهم عن التمييز بين العلم والفقهة، وبين حصيلة المطالعة والثقافة. فيخلطون بين التخصص العلمي والتعمق الطولي في إحدى العلوم كالفقه أو الحديث أو الرجال أو التفسير، ما يبلغ الاجتهاد والتخصُّص، وبين مجرد الإلمام الناتج عن مطالعة سطحية وقراءة عزضية عابرة في ميدان ما، وكذا تراهم يعانون من عدم التفريق بين الأدوار والمهام التي ينهض بها طلبة وعلماء الدين، العاملون في الحقل الديني، من دعوة وإرشاد وتبليغ، فيحسبون إمام الجماعة الذي يقتدون به في مسجدهم، أو الخطيب الذي يرقى المنبر في حسينيَّتهم، هو مَنْ يمثل الدين و"يعنيه"، بالتطابق التام، حتى لا أثينية، فيرجع إليه - عملياً - و"يقلد"، ويؤخذ مُستقىً للدين ومرجعاً في العقائد والأحكام، و"ليس وراء «عبادان» قرية"! ...

وقد تفاقمت هذه الحالة المرضية وتركب الداء وأعضل، مع تنامي وسائل الإعلام وتقنياته، وتطوُّر قنوات التواصل الاجتماعي، حتى أصبح مُحاوِّدٌ عقائدي ما يظهر في قناة فضائية، يزود عن المذهب ويردُّ قول المخالف ويدحض حجَّته ويفحمه وينتصر للحق، هو عنوان الدين ورمز عزَّته، لا غيره ولا سواه، وغداً شيخٌ يبيِّن الأحكام الفقهية ويردُّ على أسئلة المشاهدين ويحجب عن أستفتاءاتهم الشرعية، أو روحاني يعالج مشكلاتهم الاجتماعية ويطرح الحلول لخلافاتهم الأسرية، أو خطيب يحسن الوعظ والإرشاد... هو الرمز والعنوان الديني الوحيد الذي يعرفونه، أو يعترفون به! وهكذا حتى أصبح منشدٌ يرُدُّ المراثي الحسينية والمدائح الدينية هو المحور الذي يرسم الأصطفافات ويحدِّد الخنادق والجهات، حتى إن أحدهم نال من زعيم ديني وسياسي كبير يدَّعي المرجعية ويقود ثورة عظيمة، فتصدَّى أتباعه له، ولأحقوه بالتشويه والتسقيط والتهديد والوعيد، حتى رُفعت التقارير إلى القيادة وأُبلغت بأنها معركة خاسرة، وأن «القائد» سيفقد جميع الحيايين في الساحة إن أُشير إليه كعدوٍّ لهذا "الملا"، وأنه هو المقصود فعلاً من الطعن الذي قرأه في "لطميته"، فأمر أتباعه وإعلامه بالكفِّ عنه وتجنُّبه، خوف سقوطه هو!

وفي الفترة الأخيرة أصبح "مغرّد" في شبكة «تويتر» أو مدوّن ناشط في «الفيس بوك»، ممن تفرّغ (أو وظّف من ينوب عنه ويكتب بأسمه، فيتناوبون على هذا الدور) ليتلقى اتصالات الملاحقين ويلتقي المتابعين ويتواصل معهم على مدار الساعة، يزوّدهم بالأخبار والمعلومات الدينية، ويقدم لهم ما يحتاجونه على هذا الصعيد... أصبح هو مصدر الإسلام، وقناة الأرتباط بالدين، وكلّ ما يعرفه جمع غفير من الشباب والشابات عن الفقه والعقيدة والتاريخ، ومن قبل: الرؤى والأحلام، وغدا هو "مرجعهم" الواقعي.

وناهيك بالخلط والخطب الذي يصدر عن هذه المواقع، وبعضها زلات شنيعة وأخطاء قاتلة، ولا سيما في العقائد والأحكام الشرعية، فإن هناك خطر داهم يتهدّد هذا الوضع، وهاجس يلوح في أفق هذه الحالة، هو أنها لا تلبث أن تتحوّل إلى صنم يُعبد من دون الله، وقُطب يلتف به المريدون وينقاد له الأتباع، فلا يتوانى أن ينحو بهم ويأخذهم إلى حيث يريد من الضلال، ولا يلبث أن يخضعهم للاستثمار والاتجار.

ولست أزعم أنّ كلّ هذه المواقع والحالات شيطانية غاوية، نشأت لتبثّ التشويش في المفاهيم الدينية، وتتآمر لتخلق البدائل عن المرجعية الأصيلة، فهناك شخصيات ظهرت في عالم المدوّنات، ومواقع نشطت في الشبكة العنكبوتية، أُسّست على تقوى وقصدت خيراً... شاب أخذته الغيرة على دينه، فأنبرئ للدفاع عنه، وآخر أراد نقل معلوماته، فأنجّر إلى مواقع وأماكن، وحقول وميادين، وبحور وأعماق لا طاقة له بها، وهو لا يحسن عوماً ولا يجيد غوصاً، ولا يملك راحلة تقلّه ولا فُلُكاً يركبه، فراح يجبط ويخلط، ثم غلبه الكبر وأستولى عليه الغرور أن يعترف بجهله وينسحب محتفظاً ببقية دينه، فأصرّ وكابر.

ولعلّ بعضهم أحسن الحركة وأجاد الإدارة ولم يشطط برأي ولا سقط في أنحراف، لكن من عساه أن يثبت في وجه الإغراء والإغواء؟ ومن يمكنه أن يطبق "خفق النعال"، ولا يبالي بالشهرة، ولا يكثر بعدد ما زال يتنامى من "الملاحقين" و"المتابعين"؟ فيجد أحدهم، وهو نكرة في العلم، صفر اليدين في العدالة، خالي الوفاض من أي تخصّص، يجد فجأة، إثر حدّث عارض أو خبر مثير نقله، مئات، ثم آلاف، فعشرات آلاف الناس، تسأله وتنتظر كلمته في الأحداث، وتعليقه على الأخبار، ورأيه في القضايا؟

لقد تحوّلت هذه العناوين الإعلامية البرّاقة بالصيت والشهرة، والمواقع الثقافية اللامعة بفعلها وتأثيرها، التي لا أقول عنها جوفاء خاوية في حقيقتها، أو ضالّة مضلّة، ولكنها في الأقلّ الأدنى، والقدر المتيقّن، أنها ليست مؤهّلة وغير قادرة، وهي - في حقيقتها - عاجزة، وتفترق إلى الكفاءة اللازمة التي تسمح لها بتبوّء حتى بقعة صغيرة من هذا الموقع الذي تشغله، وتميز لها الاستحواذ على جزء بسيط من الدور الذي تضطلع به، وتبيح اقتطاع هامش محدود من المهمة التي تؤدّيها، ثم المقام الذي تدّعيه، أو غدت تتسنمه على أية حال... ومع كلّ هذا وذاك، تحوّلت هذه المواقع إلى مراكز أستقطاب ورايات قيادة وآليات إدارة، والأهم الأخطر: أنها صارت مصادر ومراجع، وأضحت قناة اتصال وأرتباط قطاع عريض من المؤمنين والمؤمنات بـ "الدين"، وغدت هي غاية جهدهم ورجبتهم، ونهاية ما يطلبون في المعرفة الدينية.

وبصرف النظر عن علل هذه الظاهرة وأسباب هذه الآفة، على حقّ كانت أو مغرضة، طبيعيّة تلقائية كانت أو مفتعلة مدبّرة، فإن هذا الأمر يُعدُّ مأساة وكرثة!... أن يؤخذ الشباب الشيعي (المتعلّم، في المفترض) بحديث خطيب مفوّه، وجمال تعابير كاتب بارع، وسلاسة بيان مؤلّف متقن، أو حتى ثراء بحث عالم ديني، فيتوهمه جهبذاً نحرياً، ويحسبه مجتهداً مطلقاً، بل قد يراه "الأعلم" في جميع فروع المعرفة الدينية (إن ميّز بينها!)، ولا يحسب أحداً بعده! وقد ضربت المثل في أقلّ الحالات شطحاً وأدنى الفروض سوءاً، وأقربها إلى التقويم والتصحيح، والعلاج والأستدراك، وإلّا فإنّ أكثر هؤلاء الذين يستقطبون الناس ويتبوّؤون الرئاسة والرعامات، هم من الحشو الطغام والسقّاط الحثالات، لا علم ولا فهم، ولا نبيل ولا شرف، ولا شهامة ولا كرامة.

وبالبلاء أن الحالة عمّت وفشت وتحوّلت إلى ظاهرة، تجدها في أي "وجه" تلفزيوني وكلّ "عمامة" يقرّر الحزب، ومن بعده وورائه إدارة القناة الفضائية، إبراز صاحبها، ويوكل إلى المخرج التلفزيوني إظهاره وتسليط الضوء عليه بما يرفد العقل الجمعي ويؤدّي إلى صنع "نجم" ويعين على إبراز "وجه"، فيغدو الرجل مهوى الأفتدة وقبلة القلوب، ويتحوّل في القريب إلى مرجع، وإن لم يطلّق عليه الأسم والعنوان!

والمؤلم أن بعض هذه النماذج في نهاية الخواء وغاية السوء والنشاز، من قبيل فتى يافع، تعمم حتى ينتسب إلى قطاع المعممين النافذ والمميز في حزبه، وتمشيخ تطفلاً وتجاوزاً على العلم وأهله، وقد تخصص وتفرد للاختلاط بالإناث، وأوكل إليه جذبهن إلى الحزب ومرجعه المزيف، وتكثير هذا الضرب من السواد، وهو لا يملك إلا الوجه الحسن والهندام المتأثق الذي يستخف عقول الفتيات ويعزّزهن، فتراه، بعد التصدي للمنبر الحسيني، الذي يشوّهه ويسيء إليه في كل مرة يرقاه (بلا مبالغة ولا استثناء!)، يحاضر في جامعات (بلا أدنى حياء ووجل)، يعظ ويلقي دروس الأخلاق ويوجّه الطلبة بـ"إرشاداته الفكرية"، ولربما جلس في مقاعد الصفّ الأول بعض الأساتذة والمختصين في مختلف العلوم! كما يعدّ لنفسه البرامج التلفزيونية (فهو المدير!)، فتصنّف أمامه مقاعد النساء، وهو مستوٍ إزاءهن بجبّة صفراء تسر الناظرين، تتطابق مع لون عباءته الرقيقة، وقد تدلّت غرّته وتسلفت من عمامته التي تحاكي قدر طهني كبير، فإن غرّرت ببعضهم وأوحت أن تحتها بعض علم وفضيلة، فهي - بحجمها وشكلها - تظهر رأس "الشيخ" متكوّراً صغيراً، ما يوغل النشاز في المشهد وأسباب الاستغراب والأستهجان في الصورة، وقد سرح الغرّة بإتقان، وثبتتها على جبهته كأنه رسمها، وراح يخور ويهذر بعجمة فاضحة... ولو ألقيت السمع ومارست الشهادة،

لوجدت المشهد يضجُّ بنداء وُجوب نخر هذا العجل وتحرير المجتمع من أضرابه!

والرجل لم يدرس في حوزة ولا تلقى من جامعة، بل لعلّه (بقريته التفاهات التي يلقيها، فأنا لا أعرفه شخصياً ولم ألتق به) لم يتزوّد ويتثقف من كتاب، ويبدو أن كلّ معلوماته من مطالعات الصحف، وبرامج الإذاعة والتلفزيون، وإن قرأ وأطلع، ففي الحدود الدنيا التي توفرّ له هذا المعاش الغشّاش، أما العلم، فأكاد أجزم أنه لا يحسن أن يفك عبارة واحدة من (الرسائل) أو (الكفاية)، بل لا أخاله يفقه الرسالة العملية ويعرف شكّيات الصلاة.

تُرى كيف تتمكّن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية من جمع الناس حول أضراب هؤلاء؟ فيحوّلونهم إلى مواقع يرجع إليها الشباب في أخذ الدين وتلقي المعارف الإلهية؟ ماذا جرى على ساحتنا حتى أصبحت تحكم على العلم والفضل من الشكل والهندام، أو من البلاغة وحسن البيان، أو من الشهرة والإعلام؟!

كيف غابت الأسس وتلاشت القواعد وسقطت المعايير حتى أصبح "زيد" هو المرجع المقلد، والحكم الذي ننزل على رأيه في خلافاتنا العقائدية والفكرية، فنقرر أن نقيم هذه الشعيرة مثلاً، أو نحاربها، ونأخذ هذا الموقف أو نحجم، وننصر هذه الفكرة أو نقف على الحياد منها، وذلك لا لعلم الرجل وتخصّصه وتبحّره في الفقه والأصول، ولا لفضله وتضلّعه وتعمّقه في فهم القرآن والحديث، ولا حتى لعدالته وزهده وتقواه، ومخالفته هواه وطاعته مولاه كما أمرنا «الإمام» عليه السلام، بل لأنه - على سبيل المثال - مقاتل شجاع، أو سياسيّ محنّك، ومجاهد قضى شطراً من عمره في سجون الظالمين! أو لأنه محاور جيّد أفحم الخصوم والأعداء في القنوات الفضائية، أو لأنه ناشط في حقل المساعدات الإنسانية وبارز في أنشطة البر وتقديم الخدمات الاجتماعية، من بناء مساجد ومدارس ومستشفيات ودور لإيواء العجزة والأيتام؟... ثم تنحدر المعايير وتتهاوئ الضوابط لتبلغ الشكل الحسن والهندام المتأنق، أو كتابة العوذ والأحراز، أو تفسير الرؤى والمنامات!

علينا أن نعيد بناء موقع التخصص العلمي في الذهنية العامة للناس، ونطرح الفكرة بشكل مكثّف ودائم، ونكرّر باستمرار: إن العلم الذي يرسم معالم الدين وأحكامه هو شيء آخر غير ما يحسب العوام ويظنون، سواء في مادته وموضوعه، وأدواته وآلية أستنباطه، أو في كيفية تحصيله وطريق بلوغه، وأنه أمر يفتقر إلى التخصص والتعمّق، وهذا يتطلّب تفرّغاً وأنقطاعاً وشرائط أخرى لا تجدها في الخطيب والواعظ ولا المحاور العقائدي ولا الكاتب ولا المجاهد، ولا يكون إلا في الأوحدي من أهل كلّ زمان.

يجب أن نعمل على التمييز بين العلم التخصصي الذي يبلغه الفقيه ويتمكّن منه المجتهد، وبين الثقافة الإسلامية العامة والحراك الفكري الذي تمارسه الطبقة الثانية والثالثة من رجال الحوزة، بل الطبقات الدنيا، وتشرع فيه الأبواب حتى لمن يعرف حرفاً واحداً أو كلمة، فينقل هذه الكلمة وينشرها بمقدار ما يمكنه ويسعه. فكؤن أحد علماء الدين، أو غيرهم، مثقفاً، يُحسن الحديث ويجيد عرض الفكرة والأستدلال لها، حتى أصبح ناجحاً في حقله ومتفوقاً في دوره، كخطيب مثلاً، أو كاتب، أو محاور... لا يعني بأية حال أن نجعل منه مصدراً للدين ومُستقى للمعارف الإسلامية ومرجعاً نتبع آراءه!

قد يكون أحدهم حاذقاً في الأمور العسكرية، ماهراً إلى حدِّ الدهاء في القضايا السياسية، متميزاً ناجحاً في إدارة الصراع مع أعدائه، وكذا مع منافسيه، حتى خلع وجرد خصومه - في سنوات معدودة - من جميع إمكانياتهم، وركنهم في زاوية الإهمال والنسيان، بعد أن زجَّ كبارهم في السجون والإقامات الجبرية، وأقصاهم إلى حيث يشكون الظلّامة ويندبون حظّهم بعد أن كان الملك بأيديهم والساحة لهم!... لكن هذا كلّ أمر وشأن آخر غير الفقاهاة والمقدرة والتخصُّص العلمي في شأن الدين، ولا يسمح لمن يملك تلك "المهارات" أن يتبوأ المرجعية الدينية ويتصدّى للإفتاء.

علينا أن نشر الأسس العلمية الصحيحة في تقييم العلم والعلماء، ونبلِّغ ضوابط التلقّي والمرجعية والتقليد، حتى تفرز الساحة الغثّ من السمين، وتميِّز بين مواقع الفكر والعمل والنشاط الديني، وبين التخصُّص والفقاهاة، حتى يستقر في الأذهان وينتقل التفكير العام إلى فهم أن مَنْ يستطيع إبكائي في عزاء «سيد الشهداء» ﷺ، وهي أعظم عبادة، ليس بالضرورة أن يكون هو مَنْ أستقي منه المعارف الدينية، ومَنْ يجيب عن المسائل الفقهية ويحيط بها وبفروعها وتشقيقاتها، يختلف عمّن يستنبطها ويقف على أدلّتها، ومَنْ يسرد القصص ويعرض الأحداث التاريخية، ليس كمحقّق يجمعها إلى الأحاديث الشريفة، ويعقد المقارنات العلمية بينها وبين أصول العقيدة وضوابط علم الكلام، ليخرج بتحليل وقراءة عن حدث تاريخي، ويستنبط حكماً من واقعة ما، وكذا علينا أن نعي أن رفع راية الأخلاق والصدق ببناء العرفان لا يكون باستعراض مصطلحاته، ولا عبر نوء المرء برقبته وتمايله في مشيته، وإظهاره الزهد والتقشّف... فلا يُصدّقن أحدٌ أية دعوى دون أن يتثبت من صدقها وعدم أتجار صاحبها بالدين وأخذها قنطرة إلى أهدافه ومآربه.

وهذا لا يكون إلا عبر حملة إعلامية مكثّفة، ترسم الأطر وتبينها بوضوح يقطع اللبس، ويعيد وضع كلّ عامل في الحقل الديني في موضعه ومكانه، بلا إفراط يبالغ في تجاهل الفقاهاة والأجتهد، ولا تفريط يتجاوز بعض الحقوق والأدوار المساعدة والداعمة لأصل العلم. فيتحقق التوازن وتوضع الأمور في نصابها.

* الظهور الإعلامي وتواصل المرجعية مع الناس...

لست أدري كيف ولج مثل هذا الأمر الباطل أفكار الناس ونفذ إلى محافل المؤمنين، وصاروا يتداولونه ويتحدثون عنه ويتحاورون فيه ويختلفون عليه، وكأنه لم يعد طبيعياً مسلماً، ناهيك بأن يكون بديهياً ضرورياً؟ هل هو من عطاء الترف الفكري والبطر المادي الذي أصبحت مجتمعاتنا تعيشه بعد الخروج من الشظف إلى الكفاف، فالغنى والثراء والرفاه، ثم ما صارت فيه من سطوة الإعلام وثورة الاتصالات؟ أم هو من نتائج فوضى الفكر وسقم الذهنية والأضطراب والإرباك الذي طال آلية التفكير بشكل عام في بلادنا ومجتمعاتنا الإسلامية؟

إن أنماط العيش الفاسد، والثقافات الغريبة المستقاة من التربية والتعليم الخاطئين، والمفاهيم المغلوطة التي نشأت من ذلك وما زالت تُرْفَد وتُعضد بمزيد، بعد أن أجتثت جذور الفطرة السليمة، وأقتلعت غرس الطبيعة، وأعطبت مواقع الإدراك الصحيح في النفس، وزرعت بدائل مشوّهة مخالفة لما فطر الله الناس عليه... شقت دروباً وصنعت مسارب لها ومسالك، فتوغلت حتى فعلت فعلها في نمط تفكير الناس في مجتمعاتنا وكيفية فهمهم للأمر وقدرتهم على تلقي المعلومات وتحليل الظواهر وربط الأحداث بشكل سليم، ما أفضى بدوره إلى خمود الأذهان وأنتكاس الأفهام، وفساد الأمزجة وكساد العقول، فدفع "المنطق" الثمن، وتحمل "العلم" التبعات، فأصبح في بوار وأخذ في القهقري وصار إلى تعطيل، وحكم الجهل وساد الغباء وفشت البلادة، وصار الناس يستقبحون الجميل، ويستحسنون المشوّه القبيح، ويرفضون إملاء العقل وحكم المنطق، وتقنعهم المغالطة والمصادرة، ويأنسون بالزائف عن الخالص، وبالمشوب الخليط عن الصافي الأصيل... فصارت مثل هذه الشبهات تحظى بموقع ومحل، وأصبحت أضرار هذه الإشكالات تلقى آذاناً صاغية وتجذب قبولاً وتمتع بزواج!؟

أو تراه هو الآخر من فعل وتدبير أيدٍ عامدة عابثة تتأمر على الدين وتريد تشويهه عبر التشكيك في معالمه، وفصل الأمة عن أقطابه ومحاوره ومراكزه، وفي طليعتها المرجعية الدينية، وأشخاص المراجع العظام؟

كثيراً ما يطرق الأسماع ويذاع في الأجواء، ويتداول الناس ويتناقلون تساؤلات حول أداء المرجعية، تستبطن ضعفها وعجزها وتغمز إلى فشلها وتخلّفها، وذلك على الصعيد الاجتماعي والإعلامي والثقيفي، ومن قبل السياسي، فيتنادون - في الحوادث، وحتى في غير الحوادث - بين مستغرب عاتب، ومستنكر شاحب: أين المرجعية الدينية؟ لماذا ليس لها حضور في هذا الحدث ولا دور في ذلك الموقع؟ نريد مرجعاً نبّه همومنا ويستمع إلى حديثنا ويعيش قضايانا ويتفاعل معنا، مرجعاً يرانا ونراه، يتواصل معنا ويتواصل معه، يطل علينا عبر الفضائيات، ويلتقينا من خلال وسائل الأتصال الحديثة، ونجده حاضراً في الصحافة والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي!

والحقيقة أن حركة الإنسان في هذا العصر (في مختلف شؤون الحياة ومناحيها) آخذة في هذا السياق (شئنا أم أبينا)، وعبر تقنياته المتطورة، فكما حكم "البريد" التواصل التجاري والسياسي والاجتماعي دهرًا، وقد تطوّر من بريد بري وبحري إلى جوي، حتى ظهرت "البرقية" و"الهاتف" و"التلكس"، ثم جاء "الفاكس" ... كذلك اليوم، يأتي البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي لتتقدّم وتفرض نفسها كضرورة وجدانية وأمر واقع، من يرفضه يُدخل نفسه في دائرة التخلّف ويلزمها به.

فالنداء الذي يطالب المرجعية الدينية ويريدها متطورة في هذا الباب، لا يخلو من وجه، وله نصيبه من الصواب، وما يسنده ويدعمه من الحق...

لكن قد يخفى على كثيرين أن هذا النداء الذي يحمل تلك الحقيقة الوجدانية، التي لا يمكن إنكار ضرورتها، ينطوي على جهل (أو تجاهل يريد أستغفال المخاطبين)، وفيه كذب وتدليس (عمدي يريد تشويه المرجعية، أو من السقوط في سياق العقل الجمعي الذي يقود العوام ويوجههم)، وذلك في إطلاق النداء وإرساله على عواهنه، وإلقائه بلا طائل ولا تثبّت وتدقيق. فالحقيقة أن المرجعية الدينية تجاري حركة الزمان ما أستطاعت وتواكب تطوّره ما أمكنها ذلك، سواء في تقنيات الأتصال والمراسلة، أو آليات الإعلام والتبليغ، ووسائل النهوض بمهامها ووظائفها الشرعية، بل ترخّب به، ولكن وفق ضوابط تبقيها في آفاق تصونها عن تداعيات اللوث المقترن أو الملازم للتطوّر.

والنداءات والتساؤلات المستنكرة توحى بعكس ذلك، وكأن المرجعية متخلّفة عن هذا الأمر الحيوي أو رافضة ومعارضة للتطوير في آلية التواصل والإعلام... والحال أن جميع مراجعنا العظام اليوم لديهم مواقع إلكترونية، ويستقبلون الرسائل ويردّون على الاستفتاءات عبر بريد إلكتروني.

مع ملاحظة حقيقة أخرى مؤسفة هنا، هي التعظيم المفرط للتطوّر التقني في مجتمعاتنا، والأستغراق المتماهي في التعاطي مع مفردات وموارد التكنولوجيا والاتصالات وكأنها - كلها - خير وحقّ ونعمة وبركة، حتى وقع بعضهم في "الأرتهان" وأصيب بـ "الإدمان"، فصار يقدّمها - عند التعارض والتزاحم - على كل شيء، وكأنها المقدّس الذي له الأولوية المطلقة، ولا كلام ولا نقاش فيه... وهي حالة إفراطية خاطئة بلا شك، لا تجدها في الغرب نفسه، وهو صانع هذه الأدوات في الأصل، ومنتج هذا التطوّر، فهناك حركات وتيارات سياسية واجتماعية وإنسانية وفلسفية تنهض اليوم، كما كانت منذ بدايات عصر النهضة^(١) وتتصدّى لهذا الإفراط في توظيف الآلة والأستغراق في ملاحقة التكنولوجيا، وتواجهه بقوة وحسم، وأحياناً بعنف وضراوة، لتوقف أو تخفف أندفاعاً ما زال يخلق تلوياً منظماً للبيئة، وأستعباداً قاتلاً للقيم الإنسانية، وإفساداً مدمراً للروابط الاجتماعية.

(١) أسست في الغرب والعالم المتحضر أحزاب وحركات سياسية أنطلقت من إدراك حقيقة حيوية الأرض وتنوعها وجمالها، وأعتاد الإنسان في وجوده وبقائه على موارد الأرض وطبيعتها، ثم ما يفعله التطوّر التكنولوجي من إساءة إليها، فأنصرفت إلى مكافحة الأخطار البيئية، بينما ذهبت جماعات أخرى إلى محاربة "شر" آخر من إفرزات هيمنة التكنولوجيا، هو ترسيخ التمييز الطبقي وتعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء، وراحت فئة ثالثة إلى أن الأنماط السائدة من الإنتاج والأستهلاك القائمة على فكرة ضرورة تحقق النمو الاقتصادي بأي ثمن، وأن الأستغلال الذي يتسم بالإفراط في هدر الموارد الطبيعية، يورث أيضاً أزمات اجتماعية كالظلم والعنصرية والفساد والجريمة والعنف والصراعات المسلحة. وهذه حركات عظيمة تنطوي فيها جمعيات وأحزاب كثيرة ومتنوعة، وهي مستمرة في نشاطها ومتصاعدة، لعلّها بدأت مبكراً، مع بدايات عصر النهضة في أوروبا...

ففي عام ١٧٥٠ عرضت أكاديمية «ديجون» جائزة لأحسن بحث في موضوع: هل حققت العلوم نفعاً للبشرية؟ وكانت من نصيب الفيلسوف «جان جاك روشو» الذي جاءته إجابته بالسلب، فقد أكد "إن العلوم والفنون هي أسوأ أعداء الأخلاق، ولأنها تخلق الحاجات فهي مصادر للرق"، ويستطرد: "كيف يمكن فرض الأغلال على أولئك الذين يمشون عراةً مثل الهنود الحمر؟". وبين أعوام ١٨١١ - ١٨١٨ ظهرت في «بريطانيا» حركة «اللودايت» (Luddite) المتطرفة على خلفية معارضة العمال لتأثير ودور التكنولوجيا في تطوير المصانع، وما يصبّ في الأستغناء عنهم لصالح توفير التكلفة ووفرة الإنتاج وزيادة الدخل.

ونحن هنا في مجتمعاتنا المقلدة للغرب كبيغاوات وقردة، لا نبالي بالتبعات والويلات التي تجرّها التكنولوجيا علينا ولا نعبأ بآثارها المدمّرة، ونذهب في الأُنس بها والأنغماس في فضاءها وأجوائها إلى حدود غاية في الغرابة، تقصّيها عن أهدافها الأصلية وغاياتها التي صُنعت من أجلها وفي سبيلها، حتى أصبحت ملاحقة القنوات الفضائية - مثلاً - تستغرق وقت بعض الناس كلّهُ، وغدّت حياتهم، وأمسى الهاتف الذكي هو شغلهم الشاغل، الذي يصرّفهم عن واجباتهم الأخرى الأكثر خطراً في مسيرتهم الروحية وغير الروحية، فيأتي على أنشطتهم العلمية والعملية، ويطغى على علاقاتهم الاجتماعيّة والأسرية، ما يفضي إلى تردّي فاعليتهم وإنتاجيتهم، وفي المقابل نماء اللهو والعبث وهدر الوقت وإتلاف الطاقة في سلوكياتهم ومختلف مناحي حياتهم... وهم بعدُ يحسبون أنفسهم في عداد المثقفين المتطوّرين، المواكبين للعصر، ويعيرون على من ينزل هذه التقنيات منزلتها الطبيعية ويدرجها في موقعها ويلزمها بحدودها، ولا يسمح لها بالطغيان الذي يسلبه وقته وفكره وشخصيته، فيرمونه بالتخلّف والرجعية.

ومع كلّ هذا وذاك، فإن المرجعية الشيعية لم تُعرض وتناً بجانبها عن هذه الآلية المستحدثة، بل وظفتها في حدودها المفيدة والضرورية، بلا إفراط ولا تفريط. لكنها لم تسلم من النقد والاعتراض، ولا من الهجوم والإدانة والتعريض... أما الوجه الثاني للخطأ والكيد في هذا الطرح، هو خلط هذه الدعوة المحقّة (إلى حدّ ما، كما أسلفنا) بأمرٍ أُخرى، تطال الأدوار والمهام التي يفرضونها مرجع التقليد، والتي تنطلق من رؤية خاطئة بل منحرفة في فهم المرجعية وشرائطها.

إن الأصل في دور المرجع الحق هو تبليغ دين الله تعالى والإنذار بأحكامه والدعوة إلى تعاليمه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة)، وهذا الدور (الإنذار) يسبقه التفقّه، أي تحصيل ملكة الاستنباط، بالجدّ في طلب العلم والسعي الدؤوب في التحصيل، حتى تحقيق وأستيفاء الشرائط وبلوغ الفقه والاجتهاد والعدالة وما يؤهّل لأستقاء الأحكام منه وأخذها عنه.

إن مهمة الذي "نفر" ومسؤوليته الأولى وعمله الأصلي، السابق لجميع التكاليف المنوطة به والمترتبة على خياره وما أضطلع به، هو الغوص في بحار علوم «آل محمد» عليه السلام، بعد تحصيل المقدمات والفراغ من المؤهلات، وبلوغ الفقاهاة وتحقيقها الفعلي في قدرته، ليستخرج الدرر المكنونة والكنوز الدفينة، وينتزع الأحكام والمعارف الإلهية من أعماقها.

هذا هو الدور الأول والتكليف الأصلي، ليس إلا... وفي سياقه وتبعاً له تنشأ مهام وأدوار وتكاليف أخرى (بعد الاستنباط)، تترتب على بلوغ المقام وتحقق الشرائط والتمتع بالقدرة، تفرض عليه مسؤوليات وتلزمه بآداب وأعراف، أولها إدارة الحوزة وتربية طلاب العلم، والأخذ بأيدي الأكفاء منهم لبلوغ المراتب العليا، والعمل على استمرار المسيرة وأداء الأمانة ونقلها إلى الأجيال القادمة، كما بلغته هو من السلف الصالح، فلا ينقطع هذا الدرب المبارك والسبيل الأنور الذي ما زال يمارس دور الحجّة والرعاية الإلهية، ويُسقط التكليف العيني عن أفراد الأمة، ويكفيهم السعي لبلوغ الأجتهد بأنفسهم.

ثم تأتي بعد هذا وذاك (بعد الإفتاء وبيان الحلال والحرام ونفي الشبهات عن الدين، وإدارة الحوزة وتربية الطلبة والعمل على استمرار المسيرة العلمية)، أدوار ومهام أخرى، أبرزها القضايا الحسبية المنوطة في عصر الغيبة بالفقهاء كالقضاء وتولي الأيتام والأوقاف وقبض الحقوق الشرعية من أخماس وزكوات ومجهول مالك وما إلى ذلك، ثم الشأن العام الذي تنطوي فيه قيادة الأمة وزعامتها الروحية، ورصد ما يقتضي تدخّل الفقيه وقيادته لهدايتها ونجاتها من الفتن والأهوال التي تحدق بها، ولا سيما على صعيد الدين والعقيدة.

وهنا، في مسيرة الفقاهاة ودرب المرجعية، عملية تلقائية رائعة وإفراز طبيعي بديع وعطاءً تراتبيّ مُعجِز، تعيشه الحوزة العلمية منذ مئات السنين وتمضي عليه، دون تنظيم (لا حزبي ولا حتى إداري قاهر مُلزم)... فمن بين آلاف (أو قُل عشرات آلاف) الملتحقين بالحوزة، لا يبلغ الفقاهاة ولا يدرك الأجتهد المطلق والمرتبة العليا في علوم الدين ومعارفه، التي تؤهّل للأستنباط والإفتاء، إلاّ عشرات فقط! ومن بين هؤلاء لا يتصدّى للمرجعية ولا يليق بها إلاّ نزر يسير لا يتجاوز في أقصى الحالات - كما جرت العادة وكان من السيرة - بضعة، بين ثلاثة وخمسة فقط، فإن زادوا فسبعة، ونذر أن تبلغ عشرة.

إن الفقيه الحق والمرجع الجامع لا يملك إلا أن ينصرف إلى مهامه الأصلية ويتوجّه إلى أدواره الخطيرة وفقاً للأولويات الشرعية، وما يحفظ شرائط التقليد، وعلى رأسها ملكته العلميّة وعدالته، فتراه منصرفاً إلى البحوث والدراسات، مُكبّاً على ملاحقة الأدلّة، جائلاً في المصادر، مطالعاً في الكتب، منقّباً في الأسفار، كما تراه عاكفاً على العبادة، لا ينقطع عن أداء المستحبات، وممارسة الرياضات الروحية... فإذا عسى أن يبقى له من سعة في وقته ومندوحة في يومه، يلتقي فيها العوام، أو يصرفه للإعلام؟ ولا سيما إذا لحق ذلك ما ينهض به من الأمور الحسبية وأبتعات الوكلاء ومتابعة القضايا العامة، ورصد الأخطر الذي يتهدّد الأمة في عقيدتها وكيانها مما يتطلّب تدخّله المباشر.

إن من يعرف آلية الفقاهاة وطريقها وكيف يكون الاستنباط وسبيله، ومن مارس شيئاً من التربية والتعليم، وعاش بعض نطاقات وآفاق البحث العلمي الجاد، فنقّب يوماً عن الأدلّة الشرعية وأستقصى الآراء وتتبع الأقوال، وحاول مرّة أن يعالجها وفق الأصول والقواعد، ليخلص إلى رأي ونظر... يعرف كم يلزم ذلك من وقت وجهد، ومن ثمّ يجزم أن هؤلاء الذين يملأ حضورهم الشاشات الفضية كأبطال المسلسلات، ويفعل حراكهم مواقع التواصل الاجتماعي كالمراهقين، ويشغل ظهورهم الزمن وسائل الإعلام كنجوم السينما أو رجال السياسة... لا يمكن أن يكونوا فقهاء حقيقيين، إذ من المستحيل أن يمارسوا (إلى جانب هذا النشاط) ما يقيهم في النطاق العلمي، ويحفظ فيهم القدرة الفقهية التي تستمر معها "الملكة" وتبقى "الأعلمية" التي هي مدار التقليد.

كم عسى أن تسع ساعات اليوم؟ حتى لو لم يقسم الفقيه ليله ونهاره إلى أثلاثٍ ثلاثة، بل نذرهما كلّها لرّبّه وأوقفها للأمة ولإنذار قومه، ولم يصرف شيئاً منها لأهله وعياله، ناهيك بنفسه وراحته وصحّته... فلن يسعه الوقت ولن يسعفه. إن الفقيه الحقيقي والمرجع الممارس لمهامه العلمية إذا أراد أن يلحق بها، الظهور الإعلامي والتواصل الشخصي مع أفراد الأمة، لاقتضى أن يكون يومه ثمان وأربعين بل أثننتين وسبعين ساعة! اللهم إلا أن يفرط في الفقاهاة ويفقد مُرتكز وأساس المرجعية ويخرج عن دائرة التخصص، في سبيل الجهاد مثلاً، أو التبليغ أو الإعلام، أو الإدارة، أو أي حقل نفترض أنه راجع بل مقدّس.

لذا، ومن هنا جاء العلاج، وكان في التراتبية والتلقائية التي قسّمت المهام ووزّعت الأدوار بين رجال العلم ومنتسبي الحوزة، وبين منظومة المرجعية، إن جاز التعبير، أو قلّ الفضاء والقطاع الذي ينتج مرجع التقليد... فالفقيه المرجع يربي الطلاب ويعلم التلاميذ، فينفرز منهم في شتى قطاعات النشاط الديني من ينفرز، من تلقاء نفسه، دون خطط وبرامج مسبقة، ذلك عندما يكتفي بعض الطلبة - مثلاً - بخمسة أعوام من التحصيل والدراسة، وآخرون بعشرة، وغيرهم بعشرين، ومنهم من يستمر ليلعب الفقاهة ويرث المرجعية.

ومن الطبقات التي أكتفت بالتحصيل المحدود، وقنعت بتلك الحدود، يكون المرشدون والخطباء والوعاظ والكتاب والمفكرون والمجاهدون والناشطون في سائر ميادين الدعوة والعمل الإسلامي، وهم جميعاً يمارسون أدوارهم في التبليغ الديني ونشر المعارف والتواصل مع الناس ومعايشة همومهم (أو في تطبيق الأحكام وإعمال الشريعة بالنسبة للمجاهد الذي يسعى لإقامة حكم الله كما يرجو ومحسب)، وينهض كل في نطاقه وحسب قدرته العلمية وقوّته الروحية وتفوّقه وجدّه وأجتهاده ومدى عطائه... هذا يعلم الناس الأحكام، وذلك يؤم صلاة الجماعة، وآخرون يرقون المنابر ويقومون مجالس العزاء الحسيني، وغيرهم يكتبون ويسدّون الثغرة في عالم القلم والنشر. ثم تجد في كل هؤلاء وعلى اختلاف توجّهاً وأهتماماتهم، من تخصّص في الاحتجاج والردّ على المخالفين، ومنهم من أنصرف إلى الأخلاق والتربية الروحية، ومنهم من عكف على البنية العقائدية والربط على قلوب الشيعة... وكلّ يدافع عن العقيدة بدوره، وينشر الدين على طريقته، ويبلّغ الأحكام الشرعية في نطاقه، ويروّج المذهب الحقّ بالنهج الذي أرتآه أو أفلح فيه وأتقنه، وهم جميعاً يواكبون الأحداث التي تطرأ على الساحة، ويتواصلون مع الناس، يعيشون همومهم ويعملون على معالجة مشاكل المجتمع والصعاب التي تعترض حركة الدين، ويوظفون تقنيات العصر وأدواته المتطورة في عملهم، لا يوفرون ساحة ولا يخلون ميداناً...^(١)

(١) بل الأمر كذلك في الحوزة العلمية نفسها، فتجد علماء فضلاء يتخصّصون في تفسير القرآن، وآخرون ينبغون في الحديث، أو في الداربية والرجال، وطائفة ثالثة تبدع في العقليات، ويتفوّغ غيرهم للأخلاق، وينصرف جمع للعقائد، فينشأ التعدد وتزدهر الحوزة وتأخذ ألقها وقوّتها... والمرجعية - بعد - فوق الجميع، ترعى وتقوم وتهدي وترشد، وقد تتدخل مباشرة إذا رأّت أن الأمور قد تتجاوز نطاقها وتطغى خارج حدودها.

هذا عطاء الحوزة والمرجعية، وهذه هي آلية عملها... وهي تُظهر المعارضين المشكِّكين، ومُطالبِي المراجع العظام بخوض غمار «الفييس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» و«واتساب» والدخول في حوارات المواقع الإلكترونية! على حقيقة خوائهم، وتكشف كم هم سخفاء ويحكون هراءً، ويعانون ضحالة تبلغ العته والسفه والبلادة.

نعم، قد يتطلَّب الأمر توسُّعاً عرضياً في أكثر من موقع، ويقتضي أداءً أكثر تركيزاً في بعض المقاطع لمعالجة حالات خاصة وموجات طارئة من فتن تعصف بالأمة وتهدِّد الطائفة والمرجعية - على أية حال - في منتهى الوعي والمتابعة لهذه الأحداث والمستجدات، وما زالت تثبت في أدائها الموفق أنها لم تكن مقصِّرة يوماً ولا أضاعت للطائفة حقاً، وما يسعى خصوم الحوزة وأعداء المرجعية لإظهاره كخسائر مُني بها واقِعنا الديني بسبب أداء الحوزة، مردود في محلِّه منقوض، ويرجع إلى المتَّهم وفق: رمثني بدائها وأنسلت!

هنكذا تتحرك المسيرة الدينية وتمضي منذ كانت... وهي تجربة ناجحة موفِّقة، لا يفرِّط فيها إلا جاهل أخرق، ولا يستبدل بها غيرها إلا مغامر أحمق، لا يزن الأمور وزنها ولا يحسن تقديرها، أو هو مغرَّض يريد السوء ويضمّر الشر، يحمل خطاباً معسولاً يغرِّر بالعوام، ويرفع لافتات تجتذب الحشو والطغام... فيتبجَّح: أين المرجع الذي نقلد ونُتبع؟ لماذا لا يتواصل معنا؟ نريد مقلِّداً نلتقيه ويلتقينا، يعيش همومنا ويتابع أخبارنا... وما إلى ذلك من هذَّي وهذَّر وخلط وهزج، أو من زبرج القول ونداءات الغرور، وشعارات ذات بريق وزخنيخ^(١)، يخدع ظاهرها من يلقي إليها السمع ويصنيخ.

وما هذه وتلك إلا ليفخر الناعق بالمرجعية المزيفة التي يروِّج لها، ويزهو بصاحبه الخاوي الأجوْف الذي ينشر أباطيله، وهو على جهله، كيف لا، وأنى له بالعلم والفضل، وهو يقضي ليله في "القعدات"، أو لعلَّها جلسات إعداد وتخطيط لما يرفع مقامه ويزيد مكاسبه ويكثر من حظوظه ويوسِّع دائرة نفوذه، ثم يصرف نهاره في اجتماعات حزبية وتنظيمية، ولقاءات ومقابلات صحفية، وظهور إعلامي، وفي تصوير لقطات ومُشاهد للنشر والبتُّ، بما يكسبه المزيد من الأتباع، ويستغفل الجديد من السدِّج البسطاء...

(١) الزخنيخ: شدَّة بريق الجمر.

لم يشغل التعبُّد والتَهجُّد من ليله ساعة ولا دقيقة، ولا يأخذ العلم والبحث من يومه إلاَّ ما يحفظ ظاهراً يدَّعيه، ويحقِّق صدق العنوان وزعم الأنساب، فيغدو الدرس والبحث في وجوده كأوراق تلتفُّ وُضراً وتغلَّف قمامة، ليس له من حقيقة العلم والعدالة وسائر شرائط المرجعية إلاَّ ظاهر مخادع، وشكل مراوغ...

وهنا، أقتبس من بيان الصديقة الصغرى «زينب» الكبرى عليها السلام، ابنة البلاغة وسيدة الفصاحة، وهي تقرِّع مَنْ خذلوا «أخيها» عليها السلام وتتناولهم بما هم أهلهم من صفات، رأيت أنها تحكي حال هؤلاء التعساء الذين خذلوا الدين، ولم يكتفوا حتى غرسوا في ظهره خنجر الغدر والخيانة، فأنت لا تجد فيهم إلاَّ الصِّلَفَ والشَّنِفَ وملقَ الإماء وغمز الأعداء، أو كمرعى على دمنة، أو كفضة على ملحودة ^(١)...

هذه هي حقيقة أدياء المرجعية، المتَّجرين بالدين، المستأكلين بالفقاهة، الذين يحملون الناس على أكتاف «آل محمد»، والبضاعة الوحيدة التي يملكون هي ما يحافظ على "الظهور الإعلامي" الذي يتطلَّع إليه العوام، ويسجِّل للشباب "التواصل" الذي ينشدون ويرغبون، ويقنعهم بأنه "حركي" فاعل على طريقتهم ونهجهم، ويقوم بما يقتضي مجاراتهم، وقد يبلغ محاكاة حراكهم ونشاطهم الصبباني وإن بلغ حدوداً غير شرعية أو غير عقلانية، تهتك الوقار، وتزري بالعلم، وتنال من خفر المقام وحرَّمته (وإن كان مُدَّعى)!



(١) الصِّلَف: كناية عن الغليظ قليل الخير، ويقال: إناءٌ صِلَف، إذا كان قليل الاحتواء للماء. الشَّنِفُ: البُغْضُ والتنكُّرُ. وقد شَنِفْتُ له، أي أبغضته. والشَّنِفُ: المُبْغِضُ، وشَنِفْتُ إلى الشيء، نظرت في اعتراض. ملقَ الإماء: الملق الأرض الصلبة الزلقة، كناية عن التعرُّر والسقوط فيها، ولا سيما للمرأة بمناسبة ضعفها أو نقص عقلها، وقد يكون العائر الساقط ذكراً، ولكنه في عقله كرتبات الحجال! أما غميرة الأعداء: مطعن الأعداء، أو هم رهن أمر العدو يمتثلون لإشارته، محلُّ توغله ونفوذه، وتلقي الضربة وصنع الثغرة. الغميرة: وَهْنُ العقل والمنقصة. أو كمرعى على دمنة: الخضرة التي تنبت وتظهر على ركام القمام، وفضة على ملحودة: تزيين القبر بنقوش الفضة... ماذا عساه أن يعيِّر في حال الميت وحقيقة فنائه؟!

* المرجعية بين العلم والخدمات أو الإنجازات...

من اللوازم التي لا تنفك عن مقام المرجعية، وتقترن بدور الإفتاء والإرشاد الديني، وتترتب على الرعاية الشرعية والروحية التي يمارسها الفقيه المقلد... تسنمه الزعامة وتوليه القيادة (بنحو أو آخر)، فهناك أثر طبيعي لا يمكن تجاوزه، ونتيجة تلقائية لا يصح تجاهلها، وتتابع وتراتبية يصعب جحدها.^(١)

وهذا الدور القيادي الممزوج، بل المستل من الروحانية والمأخوذ من الدين، يتمتع بنكهة خاصة ومذاق لا تجده في غيره من القيادات والسلطات المنتزعة في أماكن ثانية من مواطن أخرى كالقوة والمال، ولا حتى من تلك المؤسسة على القيم المعنوية والمنطلقات الأخلاقية التي تحكم سلوك البشر، كسلطة الأب والزوج والعائلة، وسلطان الحب بأنواعه، وحاكمية العادات والأعراف الاجتماعية وهيمنتها... وقوام ذلك (في سلطة المرجعية وقيادتها) طوعية الأمثال، والرغبة في الانقياد، والوازع الغيبي، أو قل الديني في الأنصياح لأوامر المرجع ونواهيه، دون باعث ولا مقابل، اللهم إلا الأجر الأخروي، ثم النفحة الروحية التي تكتنف هذه العلاقة.

فالمؤمن يتبع مرجعه عن رغبة وطيب خاطر، لأنه يشعر أنه يتبع ربه، ويصغي إليه ويلتزم أمره، لأنه ينطق عن الله وينقل عن أوليائه وحججه عليه السلام... ومن نافلة القول إن ما نفينا هنا من بواعث الخوف والقهر والعمل ضد الرغبة وعكس الهوى والشهوة، إنما يلحظ العلل والأسباب الظاهرية، وإلا فإن عاملي الخوف والرجاء في العلاقة مع الله سبحانه، هما ما يدفعان المؤمن العامل إلى التزام الأحكام وطاعة من يفتي بها، أي المرجع الديني.

(١) ولا شأن لنا هنا بالتقسيمات المستجدة والآراء الطارئة التي تترتب على واقعة شاذة برزت وحكمت في عصرنا الحاضر، نُظِّر لها عند توَلَّى غير المرجع الفقيه مقام الحكم والولاية، من الفصل بين نطاقَي "المرجعية" و"القيادة"، والتفريق بين المهتمين... والحال أن الموقف السياسي والتكليف الجهادي وسائر الأوامر "الحركية" (مما يفترض أن يُستقى من القائد، وفق النظرية المستحدثة) هي فرع الحكم الشرعي الذي يُؤخذ من الفقيه الأعلام، ويُستقى به المرجع المقلد، فلا يعود لـ "القائد" الذي نظرنا له، موقع ومحل في المنظومة الفقهية والمقولة الشرعية، أما في السياسة وعالمها، وإدارة الدول وما ينتج عنها، فكل شيء جائز وكل قرار حكومي له مسؤولته، وهناك من "وعاظ السلاطين" و"فقهاء البلاط" من يضطلع ويتطوع لوضع ديباجة وتأليف نتيجة تنتهي إلى ما يُرضي الحاكم الجائر، سلطاناً كان أو رئيساً أو أميراً أو غير ذلك.

إن هذه العلاقة الروحية المتميزة بين المرجع ومقلّديه، تخلق ارتباطاً عاطفياً وعملياً، وتؤدّي إلى دَوْر اجتماعي، ولا سيما أنها ترتبط في جانب أساس منها بالمال، فالمكلف كما يلتزم رأي مرجعه وهو يتوضأ أو يغتسل، منفرداً، فإراعي الترتيب بعد الرأس بين الجانب الأيمن والأيسر من بدنه أو لا يفعل، تراه يخرج خُمس أرباحه وفائض مؤونة سنته، ويسلّمه إلى المرجع الديني، ليتولى صرفه وتوزيعه ووضعه في موارده، كما أمر الله تعالى، بما يُرضي «وَلِيهِ» و«إمام الزمان» ﷺ... ولهذا العادة بالخصوص (الخمس) نطاقها المتّصل بالناس، وهي التي تشكّل رافداً أساساً لأستقلال الحوزة وبقائها بعيدة عن تأثير الأنظمة الحاكمة، كما تخلق لها أمتداداً على صعيد الخدمات الإنسانية. (١)

(١) وتحضرنى هنا قصة سمعتها مشافهة ونقلها إلي مباشرة المرحوم «آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني»، وقعت بعد انتصار الثورة الإسلامية في «إيران»، عند تشكيل «جامعة المدرسين»، وهو تنظيم يجمع كبار أساتذة الحوزة والعلماء المؤيدين للثورة في «قم»، ذلك أن «مؤسسة المستضعفين» (بنياد مستضعفان)، التي تولت الأموال المنقولة وغير المنقولة التي صادرتها محاكم الثورة من «الشاه» وأعوانه، عرضت على الحوزة العلمية أن تُخصّص بعض المصانع ومداخيل إنتاجها لرفد الحوزة بالمال وتأمين رواتب الطلبة دون أنقطاع، وكان الأمر يقتضي أن يعرض على «السيد الخميني» بصفته حاكم الشرع والفقير الولي الذي يحكم البلاد، فما كان منه إلاّ رفض المقترح، وقد علل ذلك بأن هذا سيرتهن الحوزة للدولة (ولاحظ أنها - في المفترض - دولته!)، ويُفقداه عامل الأستقلال والحرية الذي تتمتع به وتحتاجه، سواء في أستنباط الأحكام الشرعية أو في ممارسة الرقابة على المجتمع والدولة، وتقويمها إن انحرفت، بل النهوض في وجهها وإسقاطها إذا اقتضى الأمر!

وعندما أستمكن وفد «جامعة المدرسين» ضيق ذات اليد والعجز المالي الذي تمرّ به الحوزة بسبب اضطراب الأوضاع وعدم الأستقرار في البلاد جزاء أحداث الثورة... ردّ يُؤجّب وأجاب بأن على الطلبة أن يتعوّدوا الكفاف، ويُوقلموا معيشتهم ويكفّفوها مع موارد الحوزة الطبيعية من أموال الحقوق الشرعية، فإذا دفع الناس وقدّموا الأموال، فيها، وإلاّ فليس لهم أن يأخذوها من مصادر أخرى! وإحجام الناس عن الدفع مؤثر على فشل الطلبة وإخفاق الحوزة، فلو أنهم أفلحوا في عملهم ونجحوا في نشاطهم الدّعوي والتبليغي، لتدكّن الناس والتزموا أحكام الشرع الحنيف، وسدّدوا ما في ذمهم من الحقوق، وزالت حاجة الطلبة المالية!

وهنا، في هذا اللقاء التاريخي، طرحت قضية حساسة أخرى، هي مقترح «رابطة مدرسي الحوزة في قم» («جامعة مدرسين») تشكيل أفرع لها تتولى إدارة الحوزات العلمية في مدن «مشهد» و«أصفهان» و«طهران»، ولكن «السيد الخميني» ﷺ رفض هذه الفكرة أيضاً! معللاً أن المركزية التنظيمية تُفضي إلى انهيار جميع الحوزات معاً إن تداعت واحدة أو أُصيب بفساد أو فشل لأي سبب كان، أو واجهت اختراقاً أو ضربة حكومية، بينما في الوضع الحالي القائم (ذلك الحين)، إذا سقطت حوزة «قم» مثلاً، فلنا أمل أن تنهض «أصفهان» أو «مشهد» بالدور وتقوم بحفظ الدين والشريعة!

ولعمري، فإن جميع الحوزات العلمية في «إيران» اليوم أصبحت تابعة للدولة وخاضعة للنظام، ولم تبق إلاّ مواقع محدودة يحافظ عليها (أو يتحصّن بها!) المراجع العظام (الحقيقيون) أدام الله ظلهم الوارفة.

والمؤمن المكلف بهذا الواجب الشرعي، وإن لم يكن ينتظر أو يرتقب مقابلاً، إلا أن أعداء الحوزة والمرجعية بدأوا منذ فترة بحراك يوهم بالحق في المحاسبة والمساءلة! وصار يثير الأستفهامات ويستفتر الساحة تجاه مصارف الخمس ونتائج تقديم هذا المال (والحال أن هذه الفئات والجماعات تملك وتدير وتشرف على جمعيات خيرية ومبرات تجبي مبالغ خيالية، لا تسأل عما تفعل، لأنها - ببساطة - حزبية، ليس هناك من يثير ويؤلب الأجواء عليها!)؟ ولعلها ظاهرة مستجدة، لم يسبق للمؤمنين السابقين أن أبتلوا بها، بل كانوا يدفعون ما عليهم وينصرفون لشأنهم، والمرجع يقسمها بين ما يدفعه لطلبة العلم وما يصرفه في ترويح المذهب، وإن بقيت بقية بذها للفقراء وأعان بها المعوزين. ولكن الفوضى التي نزلت بالحوزات وطالت المرجعية، حين قحمها الأديعاء وتولى بعض شأنها المزيّفون، أوجدت المفارقات وخلقت الريبة وأفسحت للتشكيكات في مصارف الأخماس. ولا أريد تنزيه كيان المرجعية الأصيلة (بعد شخص المرجع الحقيقي) بالطلق، فهناك مواطن خلل وأضطراب لا تُنكر، وقد تبلغ الفساد في بعض الوكلاء والحواشي، لكننا محدودة لا نتجاوز أدنى الدرجات، ولا تتخطى نطاقات ضيقة وحالات نادرة جداً.

لكنها - على أية حال - أستطاعت أن تشكّل أرضية للتشكيك والطعن، ومنطلقاً جيداً لأعداء المرجعية، فتحوا منها جبهة غادرة في معركتهم الظالمة.

والأخطر من هذا وذاك، أنهم نجحوا في توجيه معايير التقسيم نحو معطى جديد، وبالتالي دقّة الحركة في المرجعيات المزيفة، تجاه هذا العنصر (وأشباهه)! فبعد أن كانوا يثيرون التساؤل حول: ماذا قدّمت المرجعية لمعالجة الفقر والمرض والتعليم في مجتمعاتنا وبلادنا؟ وما هي المشاريع التي أقامتها والخدمات الإنسانية التي تقدّمها؟... وجدت المرجعيات المزيفة ما تباهي به، وتروّج له ليغطي خواءها العلمي وفراغها في الحقل الأساسي.

فصاروا يعدّدون مراكز ودور تحفيظ القرآن التي أسسها مرجعهم المزيّف، ويباهون بالمستوصفات الصحيّة والمدارس التي شيّدها، والآبار التي حفرها، ومغتسلات الأموات في المقابر، ودور العجزة والأيتام، وما إلى ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية والنشاط الإنساني الذي ذاع به صيته...

وهي كلها أعمال جليلة راجحة ومطلوبة بلا شك، ولها أهميتها وخطرها، لا يجحد ذلك إلا منكر للحقيقة وناكر للجميل ورافض للمعروف. وهي كذلك، بشكل أو آخر، تدخل في عمل المرجعية الدينية، ونطاق زعامتها المترتبة على دورها الأصلي الأول.

ولكن هناك جانب آخر للقضية علينا أن لا نغفله... يسلط الضوء على ما يحاك ضد المرجعية على هذا الصعيد، فنكشفه لنقطع الطريق عليه، وننقذ الساحة من أضرار وأحاييل المساعي الخزية، التي تغرر بالعوام وتخدج سدج المؤمنين.

فالمراجع العظام، وهم كفاء أيتام «آل محمد»، وحُرَّاس العقيدة، وقلاع الدين، وحصون الإسلام، فإنهم ينطلقون من شرطي العلم والعدالة فيها ما يشكّل ماهيتهم، وجوهر وجودهم، إضافة إلى بقية الشرائط التي تناولناها آنفاً... هذا هو قوامهم، أما دورهم ومسؤوليتهم، ومهمتهم الأساس وعمَلهم الأوّل فهو ممارسة التفقّه عبر الاستنباط، وبعد ذلك تعليم الطلبة وتربيتهم وتأمين المسيرة التي تكفل استمرار الفقه والفقاهة، وتحفظ الاجتهاد والشريعة، وتصون الحوزة عن الأدياء والمتجّرين بالدين والسياسيين، والأحكام، عن خوض الجهلة وعبث المتطفّلين، ثم تقديمها صحيحة خالصة نقية...

أما الوظائف والتكاليف الأخرى، ولا سيما الأمور الحسبية (والنشاط الاجتماعي والخيري، هو أحد فروعها ليس إلا) فلها موقعها ومكانتها في عمل المرجعية، وهي من أدوار الفقيه ومهامه، ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الأصل الأول، فالعرش ثم النقش.

وما تراه من تضخيم لهذا الدور وتعظيم للإنجازات على هذا الصعيد، وكأنه هو الأصل والفصل، هو مصادرة للفقاهة الحقيقية ومهمة المرجعية الأصلية، ولو قمت بإحصاء المشاريع والإنجازات "الخيرية" (بالمعنى المتداول اليوم)، التي قام بها «الصدوق» و«المفيد» و«الطوسي» و«الحلي» العلامة والمحقّق، و«الشهيد الأول» و«الثاني» و«الكركي»، حتى «الشيخ الأنصاري» و«الجواهري» ف«النائيني» ومدرسته التي تسنّم كثير من أركانها المرجعية وتقلدوا الزعامة الدينية، مروراً بفضائل الطائفة وأساطينها ك«المجلسي» و«الوحيد البهبهاني» و«يوسف البحراني» و«كاشف الغطاء»...

فإنك لا تكاد تجد في الحصيلة شيئاً يذكر!... فهل قصر هؤلاء وفرطوا؟

لا مستشفى بنى أحدهم، ولا بئراً حفر، ولا مغتسلاً لتجهيز الأموات شيئاً، ولا مدرسة لتعليم الأطفال وتحفيظ القرآن أسس... وأعيد هنا وأكثّر، إن أعمال البرّ هذه من أعظم الطاعات وأخطر الإنجازات التي يمكن للمرء أن يحقّقها، ويتشرّف أن تتزيّن صحيفة أعماله بها، وعندما لا تجدها في حصيلة عطاء الأعلام، فإن هذا ليس من أستخفاف بها أو تجاهل لأهميتها، بل هو من الإيثار والقناعة بخاطر العلم وقيمتها، ومن عملهم بالأولوية، والذهاب في التخصّص إلى الغاية.

إن أعمال البرّ ومشاريع الخير بسائر أشكالها ومختلف وجوهها، الدينية (مساجد وحسينيات ومراكز تحفيظ قرآن) والإنسانية (مستشفيات ومدارس ودور رعاية أيتام)، يمكن أن يؤديها ويقوم بها أيّ مؤمن مؤتمن، وينهض بها كلُّ ثريٍّ وسّع الله عليه، بل كلُّ ملك عادل وسلطان يريد أن يخلّد اسمه ويذكر بالخير، وينشد الترحّم والترضي عليه.

لكن من عساه أن يستنبط الحكم الشرعي ويقف على العقيدة الصحيحة، إن أنصرف الفقيه إلى البناء والإعمار وإدارة المشاريع والإنماء؟ من سينهض بدور الفقيه الحقيقي، إن أنشغل الفقيه بشؤون المجتمع وقضايا الناس، وراح في هذا الميدان؟

إن ما جرى منذ ظهرت المرجعية المزيفة في عصرنا، من التركيز على هذا الشأن، هو مكيدة وحيلة ماهرة، سعى من خلالها هذا "المرجع المزيف" أن يستر خواءه العلمي ويداري قبّح واقعه الأخلاقي (وفق المنظور العميق لحسن الخلق الذي أشرنا إليه في فصل العدالة، وإلاً فهو دمث الأخلاق حسنهما!)، حتى لا يسأل عن سنيّ ومراحل تحصيله، وعلى يد من تلقى العلم، ومتى أنهى هذه المرحلة وأنتقل إلى تاليتها، ثم من حضر هذا الكتاب عنده وتلمذ على يديه؟ وبعد ذلك: من أجازته وشهد بفضله؟... تراه يختزل هذا كلّ بتعديد إنجازاته الخيرية، وسرد لائحة بمراكز تحفيظ القرآن التي أسّسها، ومدارس البنات التي شيّدها! ولا يقف الأمر عند هذا ونوعه، فهناك نمط آخر يتشدّق بمراحل جهاده، ويقدم الشهادة بأجتهاده من عطاءات كفاحه، وتسطير بطولاته وفترات حبسه وتعذيبه في سجون أنظمة الجور وما لاقاه من جلاوزتهم، ويرتكز في أهليته للمرجعية إلى هذه وتلك، وفي الساحة الإيمانية المعرّ بها من يعتمد على ذلك ويقبله!

وغير خفي أن بعض مراجعنا العظام، ولج هذا الميدان، ووسعه أن يارس هذا الدور، فقام ببعض المشاريع الخيرية، وأنجز شيئاً في هذا المضمار، ولكن بعد الفراغ من الأصل، وضمن آلية عمل المرجعية التي لا تصرفه عن دوره الأصلي، ودون أن يدخل ذلك في مرتكزات مرجعيته ومنطلقات دعوة الناس إلى تقليده.

فشتان بين مشفى سيده مرجع ديني حقيقي، ك «آية الله العظمى السيد الكلبيگاني»، ليؤمن الخدمة والرعاية الصحية لطلبة العلوم وسائر فقاء المؤمنين، وبين مشاريع خيرية خدماتية ينهض بها آخر ليستخدمها في الدعاية والترويج لمرجعيته الباطلة، فيوظف آتته الحزبية ويسخر الإعلام الذي يديره، للدعاية والعزف على هذا الإنجاز، والزهو والمبهاة بذاك العمل، وتضخيمه وتصويره للعوام وكأنه فتح مبین يسمح للسافل أن يعلو، ويقلب النجس طاهراً، ويُسقط الأسس العقلية والأصول والمعايير العلمية، ويفسح للمزيف أن يعرض نفسه كنموذج متفوق وحالة مطلوبة ومفتقدة في هذا الوسط!

ومن الآفات والبلاءات الكبرى التي تتبع هذا الهراء^(١)، أن هذا النهج (الخدماتي) لا يلبث أن يتحول إلى حالة اقتصادية و «مرجعية» دينية - تجارية! ويصبح «المرجع» في حقيقته وواقعه «رجل أعمال»، يدير الاستشارات، ويضارب في البورصات، ويتاجر في المباني والعقارات، ويمتلك المصانع والأسواق، ومحطات الوقود، وآخرأ وليس أخيراً، يصبح من أصحاب المطاعم والأستراحات السياحية ومُدن ملاهي الأطفال.

ولكل خطوة - مها قبحت - مسوغاتها، كما لكل فكرة - مها فسدت - حُججها، ولن يُعدم «إبليس» حيلة، ولا فرغت جعبته يوماً، ولا هو قصر في توفير ملجأ يأوي إليه أولياؤه، يلتمسون منه الذرائع والأعذار، وينطلقون تحت مظلته وغطائه، وينفذون له ما يشاء!

(١) هراء أن يصبح الإنجاز هو المعيار في الحكم على الأشخاص، فيباهي ويستدل أحدهم مرجعه المزيف بعدد مدارس البنات والقنوات الفضائية والهيئات الحسينية التي أسسها، ويستدل آخر بالقوة العسكرية والأقتصادية والسياسية التي حققها... وناهيك بصدق الدعوى وثبوتها، فإنهم لن يبلغوا في هذا الميدان بعض ما أنجزته «زبيدة» من مشاريع خدمية لطريق الحاج وإعمار المدن وأزدهار البلاد، ولا زوجها «الرشيد» الذي يسمى عصره بالذهبي، ووصلت فيه الدولة الإسلامية أوج القوة والتوسع والأقتصاد والعلم والتنمية والرخاء! فهل نبئ «هارون» يوماً في أعين أهل الحق وأتباع «موسى بن جعفر» عليه السلام؟ وهل أعفي من لعن يلاحقه حتى اليوم؟

وتبدأ أفكار الشيطان تترى وخطواته تتعاقب وتزيينه يتشكّل ويتبلور:

أليس من العقل أن يُستثمر المال، ويتمّ الصرف على موارد الحوزة ورواتب الطلبة، ثم التوسّع للمشاريع الخيرية، من عوائد الأستثمار وريع العقارات ومداخيل التجارات؟ بدل بذله مباشرة وإخلاء الخزينة منه فوراً؟ هل من الحكمة صرف الموجود وأنتظار القادم المجهول؟ الذي لا يأتي إلاً متقاطراً متقطّعاً، وقد لا يرد أصلاً، فتتعطّل المشاريع ويتوقّف العمل، ويعاني الطلبة ويقاسون شظف العيش؟

بل في المرجعيات المزيّفة من وَظَّف هذه الفكرة وسخَّرها ليصبح من كبار الملاك وأعمدة الأثرياء، ولو جُلّت في «بيروت» لوجدت كثيراً من العقارات والأبنية السكنية الفخمة والتجارية التي تشغل مواقع رئيسة، تعود في ملكيتها وإدارتها إلى «الضال المضل»، وكذا الأسواق المركزية والمطاعم ومحطات الوقود، وسائر الأنشطة التجارية، وكلُّها مسجّلة بأسماء أبنائه وأصهاره وأعوانه (لا شيء منها وقف)، حتى إنه أسس شركات مقفلة وزرع أسهمها على وكلائه المروّجين لمرجعياته والمدافعين عن نهجه والناهضين بأحتجاجة في مختلف البلاد، ولم ينس أن يقتطع حصّة للسياسيين ورجال السلطة، والشخصيات المتنفّذة، ويجعل نصيباً وحقاً وافراً للإعلاميين، فإن الإعلام كان رأس ماله الأصلي وكلُّ ما يملك، فهو الذي سلّط عليه الأضواء وصنع منه نجماً ومرجعاً، ولعمري فطالما رفع النكرات والحثالات وصقّهم في مدارج العلية والأعلام، وشكّل أداة التدليس وعامل الخداع الأوّل الذي ما زال يزخرق القول ويزيّن المنظر، ويزيّف الحقيقة ويقلب الجوهر.

قد تتحول عشرة دنانير يخرجه المؤمن في يوم بلوغ الحول على ماله كخمس، أو يتبرّع بها ويتطوّع لإشباع جائع وتكفّل يتيم، إلى مئة دينار بعد عشرة أعوام، وتصبح بالتجارة والأستثمار أضعافاً مضاعفة... ولكن هل هذه هي فلسفة التشريع الإسلامي، وحكمة العطاء الأخلاقي، الذي أمر أو ندب إليه الشارع المقدّس على صعيد المال؟ هل هذا هو ما يحقّق التزكية في المؤمن ويخلق التكافل الاجتماعي المنظور في البذل المالي وينفّذ في الواقع الروحي والاجتماعي الأطروحة القرآنية التي عرضتها آيات بيّنات مثل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة)؟

هل التجارة بأموال الأخماس والزكوات والصدقات التطوعيّة بعيداً عن مصارفها الأولى ومواردها الشرعية، هو الذي يضاعفها ويحقق هدف تشريعها، أم أنه منظور يتطّلع إليه المؤمن على صعيد الأجر وينظره في الآخرة؟ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَعَّفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (الحديد)؟

أم هي من مقولات الجانب الآخر والوجه المقابل للقضية الذي أدانته الشارع وحذّر منه؟ كما في قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَىٰ وَاللَّهُ عَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ (البقرة)، و﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ (البقرة)؟

هناك فرق شاسع وبؤن عريض (في الطبيعة الذاتية والاجتماعية للأمر) بين النشاط الخيري والعمل في الخدمات والمبرات، وبين الميدان التجاري، وإنما كُتب العطاء والبذل على الأثرياء والميسورين، وألزموا بالواجبات المالية وضربت عليهم الأخماس والزكوات، وفي المقابل كُتب للفقراء والمعسرين أن يتلقوا المعونة وشُرع لهم أن يصرفوها. كما كُتب لجمع من المؤمنين (منهم المرجعية) أن ينهضوا بدور "العاملين عليها" وتوزيعها. وهذا هو جوهر التكافل الاجتماعي، وقوام العمل الخيري الذي يعالج مشاكل المجتمع ويخفف من وطأة الجوع والجهل والمرض... لا أن يتداخل الأمر ويختلط، ويحكمه اضطراب وأنقلاب وفوضى، فيتحوّل "العاملون عليها" إلى تجار، وينشأ لكلّ مسجد وحسينية ومركز ثقافي ومؤسسة علمية ومرجعية دينية فرع اقتصادي وجناح تجاري!

ولا يظنّ ساذج أن هذا من مقتضيات العصر ولوازم التطوّر، وأنّ الآلية القديمة كانت تحكمها بدائية الحياة وقلة أعداد الناس وشحّ الموارد، بل هو أصل مطّرد منذ البدء، فالتجارة والمرابحة وتوظيف الأموال سابق ومتقدّم، وهو فنّ «قريش» والمسلمين الأوائل، وسيرة أهل المدن والحواضر، وقد كان الأمر محلّ نزاع منذ الصدر الأول، ومن معالم التفريق والتمييز بين مدرستيّ الحقّ والعدالة والزهد والتقوى، وبين خطّ الإتجار والغصب والإثراء غير المشروع، والزعامة المزيّفة والمرجعية الدينية والسياسية المغتصبة...

وفي سيرة «أئمة الهدى» عليهم السلام ما يفيدنا في هذا الصدد...

فعن «هلال بن مسلم»، عن «جده» قال: شهدت «علي بن أبي طالب» عليه السلام أتى (أو أُوتِي) بهالٍ عند المساء، فقال: أقسموا بهذا المال. فقالوا: قد أمسينا يا «أمير المؤمنين» فأخّره إلى غد. فقال لهم: تتقبلون أني أعيش إلى غد؟ قالوا: وماذا بأيدينا؟ قال: فلا تؤخروه حتى تقسموه، قال: فأتى بشمع (للإضاءة) فقسّموا ذلك المال من غنائمهم.

وعن «مجمع التيمي» أن «علياً» عليه السلام كان ينضح بيت المال كل يوم جمعة، ثم يتنفل فيه، ثم يقول: أشهد لي يوم القيامة أني لم أحبس فيك المال على المسلمين.

وعن «الضحاك بن مزاحم»، عن «علي» عليه السلام قال: كان خليلي «رسول الله» صلى الله عليه وآله لا يحبس شيئاً لعد، وكان «أبوبكر» يفعل، وقد رأى «عمر» في ذلك أن دوّن الدواوين، وأخّر المال من سنة إلى سنة، وأما أنا فأصنع كما صنع خليلي «رسول الله» صلى الله عليه وآله، قال: وكان «علي» عليه السلام يعطيهم من الجمعة إلى الجمعة. وكان يقول:

هذا جنائي وخياره فيه * إذ كلُّ جانٍ يده إلى فيه

وعن «مسلم البجلي»، عن «أبيه» قال أعطى «علي» عليه السلام الناس في عام واحد ثلاثة أعطيات، ثم قدم عليه خراج «أصفهان» فقال: يا أيها الناس أغدوا فخذوا، فوالله ما أنا لكم بخازن. ثم أمر ببيت المال فكنس ونضح وصلّى فيه ركعتين، ثم قال: يا دنيا غرّي غيري. ثم خرج فإذا هو بحبال^(١) على باب المسجد، فقال: ما هذه الحبال؟ فقيل: جيء بها من أرض «كسرى»، فقال: أقسموها بين المسلمين.

وعن «بكر بن عيسى» قال: كان «علي» عليه السلام يقول: يا أهل «الكوفة» إن خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن. وكانت نفقته تأتيه من غلّته ب «المدينة» من «ينبع»، وكان يطعم الناس الخل واللحم، ويأكل من الشريد بالزيت ويجلّلها بالتمر من العجوة، وكان ذلك طعامه.^(٢)

(١) حبال: قد تكون هنا بمعنى حصاد، مأخوذ من حبل الزرع إذا أكتنز السنبل بالحب. فاللؤلؤ حبل الصدف، وحمل المرأة (الجنين) حبلها، وكل شيء صار في شيء فالصائر حبل للظرف والوعاء. وله حبله تغل صبعاناً وهي الكرم، شبهت قضبان الكرم بالحبال، فقيل للكرمة الحبلية. أو يكون المقصود حبال الوصل، أي الصلات.

(٢) أنظر: (وسائل الشيعة) ل «الحرّ العاملي» ج ١٥ من ص ١٠٩.

فهلّم وأنظر بماذا خرج اليوم - مَنْ خرج - من المرجعيات الزائفة، وأكثرها أفتضاحاً وعلنى رأسها «الضال المضل»! وبماذا يقضي حياته ويدير "مرجعيته" مَنْ بقي منهم، ومن أين ترده الأموال وكيف يصنع بها، وكيف أختلط العلم والفقه وعنوان الحاكم الشرعي بالوكالات التجارية والمصانع والمعامل والأسهم والبورصات، وهناك من الأبناء والأصهار والأعوان مَنْ يكفيه مؤونة المحاسبة والمطالبة بالشفافية، ويخلق له الستار وما يوارى قبح صنعه وبشاعة جرمه... وكل ذلك بأسم النشاط الخدماتي والخيري وأعمال البر! وأعرف شخصياً مندوبين لمرجعيات مزيفة (تسفه المرجعية الحقيقية وتسمها وتقذفها بعدم التفاعل مع هموم الساحة ومتطلباتها)، يجولون في الأروقة الاقتصادية والتجارية في «بيروت» (وآخرون لا أعرفهم في «دبي» ومراكز مالية وأستثمارية أخرى)، وهم يحملون حقائب فيها ملايين الدولارات المختلصة من دولتهم، يريدون "تبييضها" وبيحثون عن مشروع يوظفها، يؤمن لهم مردوداً ثابتاً ودخلاً يكفل أستممرار تدفق الأموال على مرجعيتهم، وعدم أنقطاع الهبات وشراء الذمم، إن غلبت العدالة يوماً وحكمت الشفافية، فأوقفت الفساد المالي وحالت دون أستممرار هذا النهب المنظم لخيرات الشعب!



وبقي سؤال أخير كثيراً ما يتردد بين المؤمنين بسذاجة، أو بين غيرهم بخبث ودهاء: أين تذهب الأخماس؟ (ومما ينبغي التنبؤ إليه أن التقديرات والأرقام المتداولة عن حجم الخمس مبالغ فيها كثيراً، فمجموعها في العام لا يعادل - مثلاً - إنتاج «قطر» من الغاز أو «السعودية» من النفط ليوم واحد!) لماذا يبقى أداء المرجعية متواضعاً، وقُل إن شئت، بدائياً على صعيد الإنجازات الخدمية والتوظيف الاجتماعي والإنساني لهذه الأموال؟ ولا أريد أن أدعي نزاهة جميع وكلاء المراجع العظام، وأن العملية المالية في دائرة المرجعية الحقيقية شفافة وسليمة تماماً، فهناك وكلاء وممثلون أختلسوا فأثروا وبطروا، وفي إحدى العواصم العربية مركز بأسم المرجعية أو قُل صرح يناهز قصور المترفين، لا علاقة له بالدين، ولا وجه يربطه بتعاليمه، ولا شأن له ولا دؤور في النشاط الإيماني والدعوي الحقيقي الذي يفتقر إليه هذا البلد، اللهم إلا مظهر مقيت يصلح للزهو والمباهاة!...

وإدارة تعيش بطر السياسيين وطغيان الحاكمين، لا همّ لها إلا بناء وتدعيم علاقاتها بالزعماء، وحُذ في هذا الطريق ما شاء الشيطان من موائد وولائم لا تملك إلا أن تقول: أين منها رسالة «أمير المؤمنين» عليه السلام إلى «عثمان بن حنيف الأنصاري» عامله على «البصرة» حين بلغه أنه دُعي (ولم يدع!) إلى وليمة ثريٍّ من أهلها فأجاب إليها^(١)... وهذه موائد طغاة وبطّالين، يبسطها وكيل نائب «الإمام» بأسمه، ويصرف عليها من بيت ماله، ولا تجد فيها من يستحق الإكرام من عالم دين حقيقي، أو واعظ ومبلِّغ ومرّوج للمذهب، ناهيك بفقير معدّم وجائع يريد أن يسدّ رمقه لم يحلم يوماً أن يتذوّق من هذه الألوان أو يتناول من تلك الجفان!... وحراك يمكنك أن تلحقه بأي حقل وتنسبه إلى أيّ ميدان من سياسة ومال وتجارة واقتصاد، إلا أن يكون من الدين في شيء!

والمؤسف أن هذه حالة ليست حكراً على شخص أو وتراً في عاصمة، بل هي متكرّرة في غير موقع ومكان، فهناك في كلّ بلد "قارون" أثري من الخمس، ونكرة دخل في "الأعيان" وفساد صار من "الوجهاء" من أموال الحقوق الشرعية.

بعد الإقرار بهذه الحقيقة والإذعان بهذا الخرق والثلمة...

ينبغي أن نُوازن الأمور ونحكم بموضوعية وتعقّل، فلا نغلب العاطفة وتأخذنا الغيرة على هذا الكيان الذي يمثل واحدة من أتمّ مصاديق "بيضة الإسلام"، كما لا يسترلنا الغضب والحنق من هذا الشذوذ فنعمّم السخط ونشاطر أعداء المذهب موقفهم.

(١) فكتب له: "أما بعد يا «أبن حنيف»، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل «البصرة» دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها، تُستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان! وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو، فأنظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما أشتبه عليك علمه فألفظه، وما أيقنت بطيب وجهه فنل منه. ألا وإن لكل مأوم إماماً يقتدي به، ويستضيء بنور علمه. ألا وإن إمامكم قد آتفتن من دنياه بطمره، ومن طعمه بقرصيه. ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد، وعفة وسداد، فوالله ما كنت من دنياكم تبراً، ولا أدخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، ولا حُزت من أرضها شبراً، ولا أخذت منه إلا كقوت أتان دبّرة، وهي في عيني أوهى من عصفرة مقرّة". إلى أن قال: "ولو شئت لأهديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولياب هذا القمح، ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هوى ويقودني جشعي إلى تخير الأطمعة، ولعلّ ب «الحجاز» أو «اليمامة» من لا طمع له في القُرص، ولا عهد له بالشيء...". أنظر: (نهج البلاغة) الرسالة ٤٥.

إن الإنجازات التي تقدمها أية جهة قائمة بذاتها أو مؤسسة مستقلة، على اختلاف تخصصها وتوجهها، ولا سيما إذا كانت علمية وروحية، ثم اجتماعية خدمانية، منوطة بعاملين رئيسين هما: الإمكانيات المتوفرة والطاقات المبذولة، ثم الموانع والضغوط التي تتوجه إلى هذه الجهة، وأهمها الحرية أو الفضاء الذي تعيشه وتحرك فيه.

ولو أنطلق المرء من نظرة شمولية وقراءة موضوعية تجمع الأداء المرجعي مع الملاحظات والضغوط الأمنية والسياسية والاجتماعية، وحجم الهجمة التي تتعرض لها المرجعية والضربات المستمرة التي تتوجه إليها، وشدة الرصد والملاحقة، وقسوة التصدي والمواجهة، وضراوة القمع والأضطهاد... لذهب أيُّ باحث إلى إكبار عطاء الحوزة وتعظيم نتائجها (على قلته ومحدوديته التي يتصورها بعضهم)، وخلص أيُّ مراقب مُنصف إلى نتيجة مفادها غزارة هذا العطاء وعظمة الإنتاج، وتفوق الأداء، بما يدخله في الإعجاز، ويوجب الغض عن الأخطاء والهفوات والعفو عن النواقص والزلات.

ومن يقارن الأكاديميات العالمية والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث التخصصية العليا ونتائجها في مختلف حقول العلوم من طبِّ وهندسة وفلك وأتصالات وتقنيات وما إلى ذلك، وهنكذا مؤسسات ومرجعيات الديانات الأخرى الكبرى كـ «الفاتيكان» في «روما»، أو «البابوية الأرثوذكسية» في «موسكو»، أو حتى الصغرى التي ترعى بلاداً محدودة وتعمل على مستوى «الكراسة المرقسية القبطية»، أو «كرسي أنطاكية وسائر المشرق»... يقارنها بالحوزة العلمية والمرجعية الدينية الشيعية، ويقايس بين نتائج الطرفين، فيثير جملة من الإشكاليات ويسلِّط الضوء على الفروق والمفارقات، فيطرح على سبيل المثال ويتساءل بسداجة (أو بخبث ودهاء كما بيَّنا سابقاً):

لماذا لا توجد حركة ترجمة ونقل لعلوم «أهل البيت» عليهم السلام إلى اللغات الحيَّة؟

لماذا ليس للمرجعية أنشطة ونتائج على صعيد اللغة والأدب والعلوم الإنسانية؟

لماذا لا تتبع المرجعية الشيعية إرساليات تبشيرية إلى شتى بقاع العالم، تحمل معها المال والدواء والغذاء، فتبني المدارس والمستشفيات وملاجئ الأيتام وبيوت إيواء العجزة، على غرار ما تفعل تلك الجهات؟

إن هؤلاء المعترضين أو المتسائلين، يعيشون في غفلة أسدلت على فكرهم غطاءً فهم لا يعلمون، ولا يدرون عن معركة قائمة تدور، ولا يشعرون بحرب ضروس ما زالت تُشنُّ منذ الأنقلاب الأول الذي أفضد «أمير المؤمنين» عليه السلام وألزمه داره عشرات السنين!...

ومن يعجز عن ملاحقة التاريخ، أو يصعب عليه تفهّم ما جرى على الحوزة العلمية منذ تأسيسها، ويجهل ما نزل برجالها الذين نهضوا وعزموا على حفظ الدين الحق وتحملوا مسؤولية إبلاغه، من صعاب ومآسٍ قلّ لها النظر، وما صاحب مسيرتهم وأكتنفها من محن وويلات تحوّلت إلى سيل جارف من "دماء الشهداء" يسابق "مداد العلماء"، أحصى «العلامة الأمينى» صاحب (الغدير) بعضها في سفره القيم (شهداء الفضيلة)، وتتبع آخرون غيرهم في تراجم العلماء وسيرهم الزاخرة بالمعاناة والمجاهدات والحصار والأضطهاد... فلينظر في عصرنا الحاضر ويتأمل في ما كانت تعيشه الحوزة قبيل سقوط البعث وزوال «صدام»، كشاهد وصورة مصغّرة عن ما لقيته الحوزة.

كم هي ساذجة وظالمة تلك المقارنة التي تنظر إلى عالم (غربي، في العلوم التجريبية أو الإنسانية) وفّرت له دولته أو السلطة الحاكمة كلّ أسباب العمل وأدوات البحث وبذلت له ما يحتاج من إمكانيات وما لا يحتاج، وأفسحت له ووسّعت حتى لا يبقى ما يعيق فكره ويشغل باله ويقتطع جانباً من جهده غير المادة العلمية والموضوع الذي تخصص له وتفترغ، مع عالم آخر إن تجاوز الفقر بالزهد والقناعة، وتخطّى المرض بالصبر والمعالجة، وعاش الكفاف من أوّليات الحياة المدنية كالماء والطعام والكهرباء والتكييف... فهو لن ينجو من مضايقات السلطة وملاحقات الأمن، فإن تجاوز هذه العقبة الكؤود وأحتال بها سخره له الشرع من تقية ومدارة، وجد النواصب يقفون له بمرصاد، يحسبون عليه الأنفاس.

يكفي أن تتأمل في واقع «النجف الأشرف» "بلدياً"، وكيف أخذها حُكام الجور إلى مستوى قرية من أفقر قرى «جنوب السودان» أو «أفغانستان»، وأنا شخصياً عدت إليها بعد أنقطاع تجاوز ثلاثة عقود، فلم أجد شيئاً من معالمها قد تغير، وكأن الزمن قد توقّف هنا: نفس الطرقات والشوارع، والبناء المتداعي، لا بنية تحتية ولا خدمات بلدية ولا أية وسيلة تكفي طالب العلم مؤونة ما، وتخفف عنه عبئاً، وتصرفه ليتفرغ لِعلمه ومهمّته.

هل يتصوّر الحدائثيون أن هذا أمر عفوي؟

هل يحسب القاعدون على قارعة طريق الجُدِّ والأجتهد، الذين تركوا مقاعد العلم الحقيقي لأنه لا يورث وظيفه في الدولة، ولا راتباً جزيلاً في الشركات الكبرى، والتحقوا بالجامعات الغربية والعيش الهنيء هناك، أو أفترشوا الشواطئ والمتجعات في رفاهية من العيش وادعين فاكهين، أن الحوزة في نزهة والمراجع العظام يقضون في أمان وسلام؟... إنها جبهة حرب نفروا إليها، ومعركة قاسية يخوضونها نيابة عني وعنك.

إن الأعداء غير غافلين ولا نائمين، وهم كُثُر، لا يقفون عند جلاوزة الأمن وذئاب المخبرات، ولا وُعَاظ السلاطين وعلماء والبلاط، ولا التكفيريين النواصب، ولا حتى المتسللين بلباس البيت الشيعي الواحد من الطابور الخامس! وهم جميعاً يسعون إلى قوة طاردة تنفي الطالب والعالم عن مركز العلم، وتحُدُّ من نطاق الحركة والفعل العلمي، وتقتل أسباب الإبداع، وتجبط الإنتاج وتقلِّصه إلى أقل ما يمكن وأدنى ما يكون...

ومما يثير الريبة، بل يؤكِّد الكيد والخبث في هذه الإثارات، أنك لا تجد لها تثار ضد الأكاديميين والعلماء المسلمين الذين يتخصَّصون في العلوم التجريبية ويدعون، ثم لا تجد لهم إنتاجاً إلا إذا التحقوا بمعاهد ومؤسسات غربية! فإن لم يفعلوا، فلن يلبثوا أن يُغتالوا وتم تصفيتهم! ألا يدلُّ هذا على أن هناك حرباً خفية، غير الظاهرية المحسوسة، تشنُّ على كل ما يمكن أن ينفع الأمة ويرفد مسيرة الحق؟

ألا يكفي أن يتأمل الباحث والمراقب في الساحة السياسية الشيعية - على سبيل المثال - في البلاد التي تحظى بهامش من الديمقراطية، فيجد أن جميع الشخصيات البارزة من نواب ووزراء إسلاميين (وأحياناً من تجار وأثرياء متنفذين)، هم ممن يمثل مرجعيات مزيفة! هل هي صدفة أن لا ينجح أي حامل للفكر الشيعي الأصيل في الانتخابات البلدية والنيابية؟ ولا يحظى أيُّ مؤمن عقائدي بموقع في السلطة ودور في رسم التوجه الشيعي في هذه البلاد؟ والحال أن الأكثرية المطلقة من الشيعة ترجع في التقليد إلى هذه المرجعية؟! هل هو أمر عارض وعفوي أن تصرَّ المنظومة الحاكمة على زعامات شيعية من أعداء الحوزة والمرجعية (بشكل أو آخر)؟ بالله كيف تفكرون وما لكم كيف تحكمون؟

علينا أن نعي أننا في حرب شعواء... وأعظم إنجاز هو البقاء! إن محض وجود الحوزة وعدم تحوُّلها إلى "أزهر" وجامعة، هو نجاح وتفوق، ونصر ما بعده نصر! ومن الغباء بمكان مطالبة المرجعية بدور خدماي وأستشار مالي وتجاري، يدفع من رصيد هذا الإنجاز!

إن الحوزة والمرجعية تُمضي في قيامها على خطئ ونهج «علي» و«الصادق» و«الباقر» عليه السلام، وإن سُجِّل في هذه السيرة الإلهية المعصومة قيام وثورة نهض بها «سيّد الشهداء» عليه السلام، فإن من أبرز نتائج هذا القيام وعطاءاته العودة إلى التزام النهج الأول، والعمل بالتقيّة وأنتظار الفرج على يد «مهدي آل محمد» عليه السلام! ولمن أراد الأستبصار في هذا الشأن، فلينظر في بحث سماحة آية الله العظمى «السيد محمد سعيد الحكيم» رحمته الله في كتابه القيم والفريد في بابه: (فاجعة الطف) ^(١)، ليقف على هذه الحقيقة، بعيداً عن التهريج والمزايدة التي تتجر بطاقات الشيعة ودمائهم، وتعبث بقيمهم ومعتقداتهم وأفكارهم.

ومن لوازم الحال، فهم النطاق ومحدودية الحراك، وعدم تجاوزه بما يستثير الأعداء ويؤلِّبهم، ويشير على الطائفة المظلومة أسباب الفتنة والبلاء، وبالتالي "قلّة" النشاط.

أما ما تراه من ظهور لبعضهم (ك«الضال المضل») وتوسُّع في الحركة وأنطلاق وأنفتاح في النشاط، فهو من ضوء سابق ومُصاحب سمح له وأجاز! وإشارة خضراء أنارتها دوائر المخبرات العالمية، بل في هذه الحالة بالخصوص، ظهرت مؤشرات قوية تورث جزماً بدور أساس ل«الماسونية» (راجع كتاب «الجنّازة الماسونية») ل«الشيخ محمد كاظم الغروي»). وكذا في الحالات الأخرى، فأنا شخصياً واقف، مما أطلعني عليه أحد الإخوة المتابعين لهذا الأمر والمقرّين من ذوي الشأن، على أدلّة باتة بأن تأسيس قناة فضائية شيعية حظيت بقصب السبق، لم يكن ليرى النور والأنوار لولا تدخل «كولن پاول» وزير خارجية «الولايات المتحدة» في حينها، ومحاطبته شخص الرئيس المصري المعزول «حسني مبارك»، ليسمح لها بالأنطلاق من «مصر» والبتّ على «النائل سات»!

(١) أنظر: الفصل الثالث من الكتاب: في موقف «الأئمة» من ذرية «الحسين» عليه السلام، والذهاب إلى نفي موجبات التضحية بعد فاجعة «الطف»، ص ٤٧٥. أما رفع الشعارات الثورية والرايات والنداءات للمتاجرة بها وأستغلالها لجذب الشباب وتوظيفهم في الأحزاب، فسهل سير، وطالما رأينا ونراه من الحركات التي ليس لها من الثورة في واقعها إلا ذلك! أما عملياً فهم في صميم القعود والمهادنات والصفقات السياسية!

إن الأمة في هذه القضية بين خيارين، إما القناعة بهذا الحجم والدور المتواضع المحدود، مع السعي - ضمن الضوابط والحدود الشرعية - إلى نهاء متوازن معقول، وتطوُّر مقبول، يحافظ على استقلال الحوزة والمرجعية، ويُبقي على دورها الأصلي ومهمتها الأساس... أو أن تذهب في طريق التطوُّر الكبير والأستعراض الذي تعيشه المرجعيات الحزبية والحكومية، أو الأخرى وُليدة المخابرات وصنِعة دوائره، وكلُّها باطلة مزيفة.



بقيت قضايا وهموم، رأى مَنْ أَسْتَشَرْتهم من أساتذة كرام وإخوة فضلاء، تأجيل البحث فيها إلى الطبقات التالية من الكتاب إن شاء الله، حرصاً منهم على سرعة أنتشاره، وما يعين في أخذه موقعه وتأثيره المرجو وفق الظرف الذي تعيشه الساحة، في مواجهة قضية الأُدعياء المزيفين، التي بغلت حدوداً خطيرة في تشويه المرجعية وإنهاكها، بل الفتك بها، وما يتهدد الساحة من فلتان الأمر وضياعه! فلقد بلغ السيل الزبى.

وكنت قد أعددت شيئاً - إضافة إلى المحتوى الحالي للكتاب - تناولت فيه مباحث حساسة وقضايا تعاني منها الساحة، تدخل في صميم اللبس والريبة التي ينطلق منها أعداء الحوزة والمرجعية، ويمارسها الحداثيون أو يلعبون عليها بخبث ودهاء، من قبيل:

* تقليد الأصلاح أم الأعلم؟

* الأنتساب إلى الحوزة وآلية التنظيم فيها، في أجتياز المراحل، ولبس العمام، وإطلاق

الألقاب، وما إلى ذلك.

* مرجع واحد للأمة بأجمعها أم مراجع متعددون؟

وغيرها... ها أنا أنصرف عنها - أمتثالاً لنُصح أساتذتي الكرام ونزولاً على رغبة فضلاء أجلّاء - إلى فُرص ومناسبات وأعمال آتية إن شاء الله تعالى، تجيب على الشبهات وتفنّد الدعوى وتبطل الافتراءات، أرجو أن تسنح في المستقبل القريب.



الخاتمة

وها أنا أنهي كتابي هنا بهذه الخاتمة...

ما زال الواقع الشيعي، سواء في المحافل النخبويّة والأوساط العلميّة الخاصّة، أو في عموم الساحة الإيمانية، يشهد منذ فترة غير وّجيزة، موجات متلاحقة من مقولات الانحراف وحركات الضلال، ويسجّل أعداداً متزايدة من ذوي الأهواء وأصحاب البدع وأهل الزيغ والرأي المخترع، ولا تكاد تطفأ نائرة وتُحمد فتنة، حتى تقوم ثانية وتستعر أخرى، فترفع راية جديدة لمغمور من الغواية يسعى إلى مجده عبر هذه البوابات... ما أنتقل بالأمر وأدخله في "الظاهرة".

ويخيّل إلى المراقب المستهجن والمتابع المستنكر، للوهلة الأولى، من فرط غرابة المشهد وشذوذ هذه الدعاوى وقبح المقولات وانحراف أربابها ونشازهم، أنها حالة مستحدثة وغير مسبوقة، وكأنها أول قارورة تكسر في الإسلام وأول جرّة تتصدّع في المذهب، لكن الخبير يعلم أنها حلقة في سلسلة ممتدّة منذ الصدر الأول، وهي نتاج تلقائي أو إفراز طبيعي، من جانب سُنن التاريخ وجهة قوانين حركته وصورته.

وهي ممتدة وماضية ومستمرة منذ ذلك الحين، تتقدم إلى عصرنا الحاضر، عبر العهود التي سبقتنا، مواكبة ومكتنفة المسيرة فيها بشكل أو آخر، ولعلها لن تتخلف حتى في المستقبل وقادم الأيام، إلى أوان القيامة الصغرى، وقيام دولة العدل الإلهي، والحكومة المهديّة المنتظرة وأستقرارها.

ويمكن الإشارة والإرشاد إلى كتاب (المقالات والفرق) لـ «سعد بن عبدالله الأشعري القمي» (المتوفى ٣٠١ هـ) من أصحاب «الإمام العسكري» عليه السلام، وأحد أعلام الشيعة وعظماء الطائفة، الذي سطر، بل أحصى الحركات الفكرية والعقائدية التي تشكّلت في الإسلام وتشعبت عن التشيع في أنشقات أستحدثت مذاهب وتيارات، وقد سبقه آخرون: منهم «أبو عيسى الوراق محمد بن هارون» (المتوفى ٢٤٧ هـ) صاحب كتاب (أختلاف الشيعة)، و«الحسن بن موسى النوبختي» (المتوفى بعده بضع سنوات) صاحب كتاب (فرق الشيعة)... وغيرهم.

وكذا إلى كتب العقائد والكلام، كـ (كشف المراد) لـ «الخواجة نصيرالدين الطوسي» وشرحه (تجريد الاعتقاد) لـ «العلامة الحلي»، وكتاب (أوائل المقالات) لـ «الشيخ المفيد» وكتاب (شرح عقائد الصدوق) أو (تصحيح الاعتقاد) له أيضاً، و(شرح الباب الحادي عشر) لـ «الفاضل السيوري»، وغيرها...

ليطلع القارئ ويقف على حقيقة أن فهماً ورأياً وفكرة ومقولة عقائدية واحدة، كفيلة بإخراج صاحبها عن مذهب وإلحاقه بآخر، أو عدّها من المروق الذي يدخله في الكفر والزندقة، حين يرى ويعتقد شيئاً وكيفية ما في صفات الذات الإلهية وصفات الأفعال، أو في اللوح والقلم، والعرش، والروح، والقضاء والقدر، وفي الإمامة، والعصمة، والبداء، والرجعة، والتناسخ، والمعاد، والجبر والتفويض، إلى ما ينتهي بالأحكام الشرعية التي يختص بها المذهب ويعنون بها أفتراقه عن المذاهب الأخرى، كالقول بالجمع بين الظهريين والعشائين، ومسح القدمين في الوضوء، والسجود على التربة، والخمس، والمتعة، مروراً بتفسير آيات القرآن، والقول في الأحداث التاريخية نياً أو إثباتاً... وما إلى ذلك من مواطن الأختلاف والأفتراق.

وليس المراد هنا شطحة من عالم، أو زلّة عثر بها علم، أو كبوة نالت جواداً، بل المنظور هو ما ينشأ من فساد المبنى وبطلان القاعدة وأختلال الأصل، الذي تكشف عنه المقولات المنحرفة والآراء الضالة، أو يفضي إليه.

ويحضرنى أن جمعاً من طلاب العلم في الحوزة كانوا يتندرون يوماً على مقولة رئيس إحدى البلاد العربية، الذي كان يذهب إلى حذف "قُل" من «سورة التوحيد»، وأنها يجب أن تقرأ: الله أحد... (وكذا الحال في «الكافرون» و«الفلق» و«الناس»!) لأنها خطاب يتوجّه إلى «رسول الله» ﷺ، يأمره أن يتلو الكلام التالي، لا أن يكرّر لفظة الأمر!... فتبين أن أحد علمائنا الأعلام يحمل نفس الرأي، وأنه أقام عليه أدلّة (وإن لم تبلغ حدّ الفتوى).

إلا أن هذا الأمر، وغيره، حين يكون حالة شاذة في مجموع سليم متطابق مع المذهب في أصوله وفروعه، وأركانه وثوابته، وما يرسم شكله وصورته ويبلور هويته، يبقى في دائرة الرأي والاجتهاد، ولا سيما في القضايا الهامشية التي لا تطال الصُلب والقوام، فلا يخرج صاحبه عن المذهب ولا يقع في الضلال ولا ينسب إلى الغير أو البدعة.

أما ضوابط ذلك وحدوده (التي تُدخّل في التشيع وتُخرج منه)، وما يسعى بعضهم للعب عليه والمناورة من خلاله، بإظهارها فضفاضة تسع عبثه، ومِرنة تسمح بميوعته، بل رخوة غير محدّدة، ولا باثة وحاسمة، فهذا ينفع في ذاك اللعب وتلك المناورة، لكن في عالم الحقائق والوقائع، بعيداً عن اللغط الإعلامي والشبهات التي يعتاش عليها المرضى، فإن للتشيع جوهرًا وحقيقة وحدوداً ومعالم، ما زال الشيعة يحفظونها ويلتزمون بها، وينقلها خلف مبارك عن سلف طاهر، بحرص وأمانة تنزهها الأحداق من العيون، ويتأخّر عنها المال والبنون... ما أسقط في يد أعدائهم، وأذهلهم وهو يُبطل كيدهم ويفل حدّهم، فأجأهم إلى محاولات الأخرق والتوغل في البيت الشيعي، عسى أن تفلح مساعيهم الشيطانية التي عجزت أمام قلاع الدين وسقطت تحت أسوار حصون الإسلام.

إن مساريّ الهجوم الخارجي والفتنة الداخلية ما أنفكا لحظة ولا أفرقا ساعة، لقد توغّلوا من قبل ودخلوا في النطاق والبطانة الأولى لـ «رسول الله» كصحابة وأزواج، وكانوا في دولة «أمير المؤمنين» قضاة وولاة، وفي جيش «الحسن السبط» قادة وأمراء...

يثيرون الشبهات ويختلقون الفتن ويُرجفون في المدينة، تماماً كما كانت تهاجم «قريش» الثغور، وتشن «أمية» الغارات وتشعل الحروب! وقد مضى الأمر وأستمرت السيرة عليه حتى يومنا، فالتكفير يفتي ويفجّر، والإرهاب يدمّر ويفجّر، و«الضال المضل» ومن معه (قبله أو بعده) من الحدائين يشعلون الفتن ويشغلون الساحة الداخلية ويغرسون خناجرهم في ظهر المذهب ويفتّون في عضد الدين بالتشكيك والإغواء والإضلال.

لقد وقع الانقسام وتشعب المذهب من قبل إلى «كيسانية»، و«زيدية»، و«واقفية»، و«إسماعيلية» أو «خطابية»، و«قرامطة»، و«نزارية»، و«نصيرية» وغيرهم. وقد انقرضت هذه الجماعات وأندثرت، حتى أنهى الأمر في الانحراف والانفصال عن التشيع وأستقرّ اليوم على «زيدية» في «اليمن»، و«دروز» و«علوية» في «بلاد الشام»، و«بهرة» بشقيها «آغاخانية» و«طيبية» في «الهند»، و«بهائية» بعد «بايية» متوزعة في أفراد معدودين بعد شتاتهم من «إيران»... لا يشكلون مجتمعين أكثر من ٥٪ من مجموع الشيعة في العالم.

هذا في الرؤية المعجميّة أو القاموسية إن صحَّ التعبير، أما في واقعنا وحالنا المعاش، فلو قُيِّض للبحث والتصنيف أن يواكب الحراك المستجد في عصرنا، ويذهب في تتبع مقولات "الحدائين" (أو "التنويريين" كما كان يُطلق عليهم في بدايات ظهورهم)، وآرائهم في مواضيع الإمامة وخصائص الإمام، من العلم والعصمة وحدود الولاية، ثم المعاد والمعجزة والغيب وما إلى ذلك، والأخطر من هذا وذاك، اعتماد طرق أستنباط وآلية أنتزاع المعارف الدينية والأحكام الشرعية، والأستماتة في أبتداع جديد وأختراع محدث يقود إلى التسيّب وينتهي إلى الأنحلال، مما يسمح بالانطلاق ويفتح على أبواب شاسعة ورحاب غير متناهية من العقائد والأفكار التي تُخرج تصنيفات جديدة، تُدرج أربابها في مذاهب مختلفة ومتنوعة، ولكنها بلا شك، ليست الإمامية الأثني عشرية.

هناك من "الشيعة" اليوم من يجحد وجود «الإمام المهدي» ﷺ، ويراه "حالة" من التطلّع إلى العدالة الإلهية ودولة الحقّ الموعودة، وينادي بالأنصراف عن التركيز على شخصه وملاحقة حالاته، وترك "الجدل واللغظ" في ميلاده، ناهيك بالتعلّق به والتواصل معه عبر التوسل والزياره، والسعي واللهفة إلى لقائه!

وهناك من يُسقط وينفي أحاديث ميلاده وغيبته، ويذهب إلى استحالة لقائه ومشاهدته (حتى يُنهي - عملياً - وجوده، ويصد عن التمسك والأرتباط به بأي نحو)، كون تطبيق شخصه الشريف - عند فرض الرؤية - فرع معرفة مُسبقة، فمن أين الزعم بأن مَنْ يُشاهد في اللقاء هو «المولى» ﷺ؟ ولا صورة مُسبقة له عند الرائي أو رسم مودع لديه (اللهم إلا مجرد أوصاف منقولة في الأحاديث قابلة للانطباق والتخلف حسب الرؤية والانتزاع)! لذا بطلَ عنده زعم المشاهدة وأنتفى الجزم بها...

لكننا نرى نفس هذا الجاحد المنحرف - وهو من دعاة العرفان (وإن ردّد بعض مصطلحات النظري، لكن لا شيء في سلوكه من العرفان العملي) وممن يفخر بالفلسفة - لا ينكر، بل لا يشكك في مكاشفات المتصوِّفة ومدّعاتهم وفتوحات «أبن عربي»، والذي يزعم فيها مشاهدة «النبى» في عالم المثال، في حضرة الجلال، حين رآه فقال:

"ولما شهدته صلى الله عليه (وآله) وسلم في ذلك العالم سيِّداً معصوماً المقاصد، محفوظ المشاهد، منصوراً مؤيداً، وجميع الرسل، بين يديه مصطفىون، وأُمَّته التي هي خير الأمم عليه ملتقون، وملائكة التسخير من حول عرش مقامه حافون، والملائكة المولدة من الأعمال، بين يديه صافون... و«الصدیق» على يمينه الأنفس، و«الفاروق» على يساره الأقدس، والختم بين يديه قد جثا، يخبره بحديث الأنثى، و«عليّ» صلى الله عليه وسلّم يترجم عن الختم بلسانه، و«ذو النورين» مشتمل برداء حياته، مقبل على شأنه..."^(١)

لم ينكر عليه ذلك ولا سمعنا منه طعناً في صدق هذه المشاهدات وجحداً لتلك المكاشفات؟! ولا تشكيكاً في الأنطابق، ومن أين له أن الصوَر المرئية في تلك الحضرة والمشاهدة في المكاشفة هي لتلك الشخصيات حقاً، والعارف أو «أبن عربي» غير مسبوق برؤيتها ليحسّن التطبيق ويصيب الواقع؟

فلا غرو إن قرن مقولته وإفكه هذا، وألحقه بما ينسف بُنية مذهب الشيعة، عقيدة وفقهاً (فهي مستقاة في الأصل من الحديث) بدعوى أن جُلّه، إن لم يكن كُله، هو من الإسرائيليات ومما دُسّ وتسرب إليه من المجوس والنصارى!

(١) الفتوحات المكيّة، لـ «أبن عربي» ج ١ ص ٤٤.

وهناك من يريد تغيير معالم المذهب وهدم أركانه، في التبرّي، وفي الشعائر الحسينية، وفي الأحكام والعبادات التي تميزه عن الآخرين، وهناك من يجاري «الوهابية» في مقولاتهم حول الشفاعة والتوسل وفهمهم للشرك والقبورية وتعظيم الأولياء... وكل هؤلاء على اختلاف أشخاصهم وجماعاتهم ومشاريعهم، يجتمعون على إنكار ظلامة «الزهاء» عليه السلام أو جانب منها، وإن تفاوتوا في ذلك وتراوح الأمر بينهم كثرة وقلة أو ضيقاً وسعة، إلا أنهم متفقون متواطئون في الإصرار على إنهاء النزاع في أمرها عليه السلام وطبي الصفحة وإغلاق القضية!

ولم يكن البحث في هذا الكتاب في وارد إثبات فساد هذه الآراء وبطلان تلکم الترهات، ولا في بيان حُجج دحضها وأدلة نقضها، فهذا مما قام به علماء متخصصون وأنجزه أعلام أفاض، أستحثتهم الغيرة، ومهلتهم المسؤولية في الذود عن عقيدتهم ودفع الزيغ والباطل عن مذهبهم، فنهضوا - جزاهم الله خيراً - ووقفوا في وجه الضالين المضلين ومنعوه من تشويه الحقيقة، وتصدوا بشجاعة وفعلوا ما وسعهم لأستنقاذ آيات «آل محمد» من براثن هؤلاء وأنبياهم، وجاهدوا لإيصال العقائد وإبلاغ الأحكام ونقلها إلى الأجيال القادمة نقية خالصة، فتحقق المطلوب وتمت الحجّة على هذا الصعيد.

بل كنّا بصدد تحليل المعطيات ودراسة في الأجواء التي سمحت ب بروز هذه الظاهرة، وكيف لها أن تستمر وتمضي، ومن أو ما الذي يقف وراءها؟... ما يخلص بنا إلى ثلاث قراءات: اجتماعية وسياسية ثم روحية، في خلفيات هذه الأفكار وبواعث نشوء هذه التيارات والمرجعيات الزائفة، فترسم لنا الصورة وتوضح بعض الشيء وينجلي عنها الغموض، وتكشف الحقيقة، حين توضع اليد على مكنن الداء في أدعياء المرجعية، ما سيعين على تحديد العلاج ووصف الدواء، ووضع في متناول الإخوة العاملين في الساحة، الذين يقومون بالتصدي لهذه التيارات وينهضون بمواجهتها مأجورين.

فهذا الغموض والتداخل والضبابية التي تلف حالة القوم ووضعهم، وتراهم ينطلقون منها، تلبس واقعهم وتغشي حقيقتهم عن كثيرين، لذا ترى بعضاً من جهود المقاومة تهدر أحياناً في جبهات لا تفرغ ولا تفضي إلى أية نتيجة، ولعل بعضها ينفع هذه المرجعيات الزائفة ويزيدهم قوة ويورثهم مناعة!

أولاً: العلل الاجتماعية:

علينا أن نعي حقيقة أن مجتمعاتنا الإسلامية ما زالت تخضع منذ ما يناهز قرنين، بأجياها المتعاقبة، إلى بذر وغرس ورعاية خلقت فيها وأوجدت بُنية فكرية معوجة لا تُحسّن، بل تعجز عن إدراك الحقائق، وزرع نمطيّة مريضة في التفكير العلمي والسلوك التربوي أفسد آلية تلقيها للمعلومة وأبطل قدرتها على التفكير السليم، وجمّد عقلها عن الجولان والحراك الصحي... ما كَوّن وأنشأ ثقافة سقيمة.

فالتعليم العصري في المدارس الحكومية يستمد مواده ومناهجه من الفكر المادي أو قُل في أدنى الفروض والحالات من غير الإسلامي، والإسلامي منه يتبع مدارس مخالفة لمذهب «أهل البيت» عليه السلام... ولهذا الأمر دوره وآثاره في نشأة أجيال أنطبع فيها الفكر الغربي المستمد من عصر النهضة، تحت غطاء مواكبة التطوّر في الصناعة والعلوم التجريبية والتقنيات والقفزة النوعية التي حقّقها الغرب في بلاده على ذلك الصعيد. ولم تسلم المدارس الدينية العريقة كـ «الأزهر» و«الزيتونة» من هذا التأثير، فتحوّلت إلى جامعات عصرية، لا في تنظيمها فحسب، بل في تخصصاتها ومناهجها أيضاً.

ويلحق بالمدارس روافد التربية والتعليم الأخرى، من حركة الكتابة والطباعة والنشر، والنشاط الإعلامي المسموع والمرئي في الإذاعة والتلفاز والصحف والمجلات، وقنوات الثقافة الأخرى، كالفنّ بثّتى ضروره من رسم ونحت وموسيقى وغناء ومسرح ومسلسلات تلفزيونية وأفلام سينمائية... كلُّ هذه تضافت وتعاضدت على خلق شخصية لهويّة عابثة، كسولة بطّالة، ميّالة إلى اليسر والسهولة، نزّاعة إلى الرفاه والأستهلاك، وتركن إلى الأتكالية وطلب الدّعة والراحة، مقابل الجدّ والعمل والأجتهد والإنتاج، وهي تعيش في العموم فضاءً بعيداً عن التخصّص والإبداع، ما قتل البحث وتحريّ الحقيقة في هذه الأنفس، وأجهز على التوق والشوق والتطلّع فيها.

والطامة أن هذه الحركة كانت - وما زالت - تتدرّج بأسم العقل وتتدثر برداء الوغي والتنوير، وهي غارقة، بل أغرقت معها الأمة في الجهل والأستغفال والظلمة! تعيب على مناوئها بما تلبّس بها، وتسمهم بالتخلّف والرجعية!

لم ينج من هذا السيل الجارف الذي طمر العالم الإسلامي من أقصاه إلى أدناه وغمره بأموج "اليونسكو" والفكر المادي الغربي... إلّا جُزرًا متعالية في سطحها، عصيّة في منسوبها، أو قُل سفن نجاة بقيت تعوم بحمولتها من التراث المعصوم وأدوات المعرفة الإلهية، أي حوزاتنا العلمية، وعلى رأسها حوزة «النجف الأشرف».

بقيت حوزاتنا عصيّة حصينة منيعة، لا يطالها هذا اللوث ولا يدنو منها هذا العبث... ومن بذرة الحقّ هذه، وبؤرة الحقيقة المتبقية، نما الإسلام والدين الأصيل وأعيد بناؤه وأحيى من جديد، وبدأ مدّه يغلب إفكهم ويفلّ حدّهم ويبدّد شملهم، ويربكهم وهم في موقع السطوة والقوة، وأخذت أنواره تشعّ وتتشع الظلام الذي خيّم على الأمة طويلاً، وأرادوه أبداً سرمداً.

فكان لا بد لهم من اختراق البيت الشيعي، والتوغل فيه، ثم العمل على تداعي وإسقاط القلعة من داخلها، فيهوي الحصن المنيع العصيّ، وتفتح أبوابه وتشرع أمامهم مرحّبة... وكانت الأحزاب الإسلامية والتنظيمات السياسية وسيلتهم وأداتهم الأولى، أحزاب بقيادات مجهولة خفيّة، تحت غطاء السرية وذريعة الضرورة الأمنية، وأتباع منقادون في إمّعية، وفكر لقيط هجين، بأسم التقدم والرقي ومواكبة العصر... تُوجّه النشأ حيث تشاء، وتنتهي بهم إلى ما تريد!

ثم في مرحلة لاحقة وطور متأخر، صرنا نعيشه اليوم، مع الأسف الشديد، ها نحن نراهم يتقدّمون إلى السنام الأرفع في الحوزة، أي المرجعية، ليخترقوها بالأدعاء ويسقطوها بناذج مزوّرة، كلّها زيف، لا تحمل من المقومات الحقيقية وصدق الدعوى والأهليّة للمقام شيئاً، لا من علم وحكمة ولا تقوى عدالة.

إن هذه الثقافة الفاسدة، والذهنية المريضة، والعقلية المتخلّفة، خلقت "المثقفين" و"التنويريين" الذين شكّلوا بدورهم وكونوا البيئة الحاضنة للتيارات المنحرفة والحركات والأحزاب والشخصيات والأفكار الإضالية، التي ما زالت تعصف بساحاتنا منذ عقود، وهي التي أحترقت ساحتنا اليوم في أخطر جبهة وأطهر مقام، أي المرجعية وموقع أستقاء المعارف الدينية والأحكام الشرعية.

ثانياً: البُعد السياسي:

من السداجة بمكان أن يتصوّر أحد العفوية في هذا الحراك الإضلاحي الكبير، ويفرض التلقائية أو البراءة في هذه الأطروحات الشيطانية المتلاحقة والأفكار والحبيثة المتعاقبة على ساحتنا، والتي ملؤها الزيف والكذب والتحريف، فماذا عسى أن يكون في أدواتها ووسائلها غير الحيلة والخداع، ولا سيما أنها تتحرك بهذا التنظيم والتنسيق والكيد والمكر والروغ الشيطاني الموسع الكبير، توزّع الأدوار وتتقني المحاور وتختار الجهات، ما يضمن لها أن تتقدّم بأطراد، فإذا أنسحت تكتيكياً هنا، تراها تتقدّم بجرأة وتقتحم هناك، ترصد ردود الأفعال وتسجل المواجهات، فتتحنى للعواصف إن تصاعدت في وجهها، لتقوم - إذا هدأت وسكنت - وتنبعث من جديد...

إن جُلّ أو كلّ الحركات والشخصيات التي تمارس الضلال وتنهض بمقولاته، وتنشق عنها الأرض بين فترة وأخرى كالفطر والكمأة، وتطل برؤوسها وكأنها تقوم من ركام تحسبه أوضاراً لا تليق بها إلا المطامر والمحارق، فإذا بهم يعاودون "تدويرها" ويصدّرونها بصيغ وأشكال جديدة أستحالت فيها الصورة والمادة وبقي الفكر والجوهر والهدف والرسالة...

كل هذه تتبع قيادة ورأساً واحدة، وتستمد المال والغطاء الإعلامي والسياسي، وتؤمن احتياجاتها من جهة وقيادة مركزية واحدة. ولست أبالغ إن قلت: أن هناك غرفة عمليات ضخمة مجهزة، تمدها بكلّ مستلزماتها وتوفر لها الدعم والإسناد!

إن خطّ وتيار الحداثة ملّة واحدة، وإن ظهر بأشكال مختلفة وصنوف متعدّدة وأدوار متفاوتة، بل وإن كانت قلوبهم شتى، ورأيت المنافسة بينهم محتدمة!... فمرجع مزيف ينافس آخر مثله ويتصارعان، وحزب منحرف ينازع شقيقاً له في الفكر والعقيدة والهدف، ولربما بلغ النزاع وأنتهت المنافسة إلى صدام وقتال شرس! وشخصيّة تنفّذ أمراً تصطدم بتيار ينفذ الأمر نفسه، الصادر من القيادة الموجهة والمصدر الممول نفسه! فجلّ هذه النزاعات معارك وهمية، وجبهات مصطنعة، ينادي القائد الأعلى عليها من عليائه، وهو متربع على عرشه هناك، ويخاطبها كما خاطب «هارون العباسي» الغمامة حين أنزاح ظلّها عنه: "أمطري أينما شئت، فإني خراجك!"

إنها تريدنا أن نغفل عن الحقيقة الكبرى التي تقف خلفهم جميعاً، لذا لا تعجب من مرجعية باطلة من صنعة ومدد ودعم القائد الأعلى، تناهض فكرة له ومشروعاً طرحه ويريد رواجه! ولا تستغرب إن رأيت مرجعاً مزيفاً يلوّح بمقولات التبري والولاء، وينادي بالشعائر الحسينية ويستमित لإحياء الجزع والإدماء، حتى صار التطبير شعاره، يلتقي مع من يؤمن بإسلام بلا مذاهب، فيحارب الشعائر الحسينية لأنها تفصل الشيعة عن الأمة، ويخض الجزع بالحظر والتحریم... تراهما يلتقيان ويتوافقان على «سيد قطب» مثلاً، وهو جذر الضلال ومنع الانحراف!

إن المتبع الراصد للحراك الشيطاني الذي يحارب الحوزة ويناهض المرجعية الأصيلة، ويستमित في النيل منها والطعن فيها وإسقاطها عن أعين الناس، ويريد كسر شوكتها وتضعيفها بأي نحو كان... يجد أن جميع مفرداته وعناصره وأعضائه، يلتقون وينتهون في موقع واحد، وإن ظهر النزاع بينهم، وتراءى للبعض الصراع والمنافسة.

بل هم جميعاً يخضعون لإدارة وتنظيم واحد، وإن استثنيت تياراً يستقل في تنظيمه، فإنك ستراه لا يملك إلا أن يتوافق مع نظرائه في النهج والأغراض والأهداف، وأولاًها ضرب الحوزة وتشويه المرجعية. ثم سريعاً ما يلتقون في مشاريع عمل مشتركة (بدءاً من الأنشطة الثقافية والاجتماعية، وانتهاءً بفعاليات سياسية تبلغ قوائم انتخابات موحدة!)، يتزاورون ويتفاهمون ويتعاونون، ويقيمون الأحتفالات والمسابقات والمنتديات تحت عناوين وحدة الساحة الشيعية وتحصينها من النزاع والأختلاف وما إلى ذلك من شعارات تجد سوقها لدى العوام وبريقها الذي يصعب تبديده وكشف زيفه لهم.

هذه حقيقة غاية في الأهمية والخطورة، علينا أن نعيها ونقف عليها ببصيرة، فنعرف من أين تأتينا الضربة، وبالتالي كيف نواجهها وننظم دفاعاتنا لصدّها ودفعها، وأن لا نناق إلى المخطط الذي يهدفون ويرمون، ويستدرجوننا إليه، فنشغل به عن الرأس والمدبّر الأصلي، بل نتحرّك بذكاء وكياسة تجهض أستغفالهم وتتفوّق على دهائهم. وإلاً رأيت طاقات المقاومة تهدر بعيداً وتصرف سُدىً في جهات وهمية ومعارك جانبية، والنشاط الفاعل المؤثر يتهاوى وتطيش سهامه فتعيد عن الرمي ولا تصيب الهدف.

ثالثاً: العوامل الروحية والأخلاقية:

إن الأمر في ظهور هذه المرجعيات المزيّفة وإطلاق هذه المقولات الإضلالية، سواء مع فرضية التآمر أو دونها، يثير الاستغراب والعجب، ويدعو إلى التأمل والتدبّر! إذ كيف لأمرئ يأخذ بالأسباب، ويخطط لتتسق حركته مع شبل النجاح ومجاري الإنتاج في جميع أعماله ومساعيه، ويكبّ على تحقيق أهدافه حتى يبيع في سبيل ذلك أعزّ ما يملك وأغلاه، أي يفِرِّط بدينه... كيف له أن يذهب في الشطط والخطأ إلى هذي الحدود؟ من الذي أوحى إليه وأغواه حتى حسب في نفسه قدرة خارقة وقوة استثنائية ومُكنة تؤهله وتسمح له، ثم تدفعه إلى المجاهرة بتبني هذه الآراء وطرحها علناً على الملأ، على الرغم أن فيها هلاكه وعلى مذبحة مصرعه؟!!

إن أي عاقل يدرك أن مَسَّ وهتك القيم والمقدّسات، والسعي أو العمل على نسف المذهب، وإطلاق آراء تقوُّض الدين، له تبعات مؤلمة وقاسية وأثان كبيرة وكلفة باهضة (عليه أن يدفعها هنا قبل الآخرة)، كيف لا يحسب لسقوطه، وجلده بسياط المواجهات التي ستنبري له، وسحقه بأقدام الناهضين الساعين في نصره المذهب والدين؟ ولا سيما مع نفي منطلقات الشجاعة والفروسية، إذ إن أحدهم ينخلع فؤاده وتترجف أعضاؤه ويشرق بريقه ويكفّ لسانه ويبادر للاستدراك والتصحيح إن طال كلامه ومَسَّ الحاكم ولو من بعيد (فيستثني «إيران») ولا تجد في أرباب مقولات الضلال - نوعاً - إلا الرعش الرعديد، والخرع الجبان. ما هو السر إذا؟ كيف تعشئ أبصارهم عن الوادي السحيق الذي يلقون أنفسهم فيه؟ فيقدمون على الانتحار، وهم طُلاب دنيا؟...

إنه سقوط أخلاقي شنيع، وحالة نفسية معقدة، ووضِع رُوحِي في منتهى الغرابة! إنها ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرُهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام)... إنها، بعد سنّة الإملاء والأستدراج الإلهي التي تقود - عبر التأميل والتغريير ووَحي المغامرة - إلى فضحهم وهلاكهم، بطانة السوء التي تزئِن لهم، أو تراها تصمت وتساير، ولا تنصح، فلا تشني ولا تردع، حذر غضبة الزعيم، وأمتعاض ربّ النعمة، الذي لا يريد سماع إلا ما يؤنسه ويرضيه!

تماماً كما ترى أخطاء السياسيين والحكّام فتتساءل: أليس لديهم مستشارين يبنهونهم ويمنعونهم عن هذا القرار البيّن في فسادِه والمهلك لمُلْكِه؟ فقرار «صدام» - على سبيل المثال - في غزو «الكويت» كان مهلكة بيّنة واضحة له، وأي سياسي بسيط كان يدرك هذه الحقيقة؟ فكيف غفل عنها ذلك الداهية، وذهب إلى حتفه بقدميه؟

إن هذا الضال المضل أو الطائش الأرعن، لم يجد في محيطه وبطانته من يوجهه وينصحه فيبعده عن مواقع هلاكه ويثنيه عن أفعال سترديه، ولا أريد النصيحة التي تنطلق من الخير والدين، بل من المصلحة الدنيوية التي كان ينبغي أن تُشير عليه بالكفّ والأمتناع، وإلّا لدفع ثمناً غالياً وتكبّد خسائر جسيمة.

لكن يبدو أن لا أحد هناك ينصح، بل الجميع يجاملون ويداهنون، ويتملّقون ويصانعون! حتى صدّق المسكين نفسه، وحسب أن «الكريزما» التي يتمتّع بها كفيّلة بتسويق أفكاره، كما حسب آخر أن الحزب والأموال والمؤسسات التي يمتلك ستتولى التسويق لما يطرح وتدرأ عنه الضربات وتقيه التبعات، وظنّ ثالثٌ أن في ربيعة الغنم التي تحيط به وتتبعه الكفاية من نطاق القبول والتصديق، وأنه كما أنظلت عليهم فقاهته ومرجعيته، سيخضعون لفكرته، وينسفون أصلاً أصيلاً في الدين والمذهب، توارثوه كابر عن كابر، وسيبقى حتى قيام «إمام زمانهم» ﷺ بسيف مجزّ رقاب المفتريين المضلّين، من الأوّلين والآخرين، ويعلمه ويُرّيه كيف تكون «الرحمة» بعد إتمام الحجّة!

ومن نافلة القول أن ليس في القوم أمثال «الشيخ كاشف الغطاء الكبير» رحمته، الذي كان يُسمّع صوته يعلو من سرداب داره وهو ينادي على نفسه بالزجر والتقريع (بعبارات شديدة قاسية)، وبعد الأستفهام تبيّن أن الرجل كان يعاني مما يطرق أُذنه، فلا يسمع إلّا الإطراء والشاء وكيل المديح، والنفس بحاجة لما يبنّيها ويردعها بكلام زاجر ناه، فتتحصّن عن الغرور والخيلاء وتتجو من الأخطاء، ولما لم يجد من يتلقّاه بهذا الخطاب، وما أراد أن يقع في حباله فقده، صار يخلو بنفسه في السرداب ويُسْمَعها ما تفتقد!

وبعد الأستدراج الإلهي وبطانة السوء التي تلتف بالأدعياء والضالين، فيروّجون باطل صاحبهم ويدافعون عنه وينهضون بأحتجاجه، فلا يسأل عن ذنوبهم المجرمون...

هناك دور - مع الأسف الشديد - للمؤمنين الموالين، من العاملين الواعين الذين يحملون شرف نصرة الدين وفخر الدفاع عن المذهب... فهم يتحملون جانباً من المسؤولية في أستفحال هذه الظاهرة، وذلك للمرض الروحي الذي يحكم ساحتنا من المجاملة والمدارة (والتماس المصالح الشخصية). إن مقام "وأجعلني ممن تنتصر به لدينك" لا يناله إلا ذو حظّ عظيم، ومن يتقاعس فيصانع ويضارع ويتبع المطامع، كما في الحيث الشريف عن «أمير المؤمنين» عليه السلام: "لا يقيم أمر الله سبحانه إلا من لا يصانع ولا يضارع ولا يتبع المطامع" ^(١)... لا حظّ له في هذا الشرف ولا نصيب.

إن التفريط في النصيح والموعظة، وترك الأمر بالمعروف وإنكار المنكر، والأخذ في المدارة والمسايرة والمداهنة والمصانعة إلى حدود تناهز وتبلغ النفاق، والذهاب في "التقيّة" عريضة، والتوشّع أو قُل الإسهاب والميوعة في تطبيقها... مأساة ومصيبة، قد تطال ديننا، وفي الدعاء: "اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا"، والحال أن حقيقة منطلق ذلك (في الأعمّ الأغلب) ليس خوف الشر ودفع أخطاره، ولا هو لدرء مفسد أعظم قد تتأتى من التصدّي والمواجهة، بل هو "وُقوف على التل"، وتحرّجاً للسلامة وجلب لمنافع دنيوية وتكشّب لمصالح شخصية، أدناها عدم فقد الأحرار والتبجيل الذي يحظى به المجاملون المراؤون المتملقون!

إن واقع هذه الحقيقة المؤلمة يمكن أن تتصوّره بالتمثيل لمشهد حفلة عهر جماعي يمارس فيها الزنا وشرب الخمر والرقص والمجون، تقام في ساحة مكشوفة، يتعرى فيها الفسقة وينزون على بعضهم كالقردة والخنازير، على مرأى من عامة الناس وفيهم نساء وأطفال... ثم تعلم أن إطلاق التشكيكات العقائدية والمجاهرة بالضلالات ونشر البدع وتمويه الزيف في الدين واللبس على العوام، والمس بمقامات «أهل البيت» عليه السلام والتشكيك في ظلاماتهم، وأدعاء المرجعية زوراً وانتحال المقام كذباً، هو - في حقيقته - أشدّ قبحاً من هذا المشهد الذي يتقرز منه كل ذي حسّ وحُلق، ناهيك بغيره ودين.

(١) (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي» (تحقيق «صبحي الصالح») ص ٤٨٨.

إن كلَّ مَنْ يسكت ويصمت مداهنة ومضارعة، ويقف على الحياد في هذه المعركة المصيرية، ولربَّما أظهر بعضهم بلسانه ما لم يعتقد بباطنه وقلبه، في سياق توجيه وتبرير تحاذله والتماس العذر لتفاعسه، فخذل المجاهدين وأخلى الأرض من تحت أقدامهم، ونصر أعداء الدين وبرّر لهم، بعد أن فرّ هو من الزحف وولّى الدُّبُر... هو معين وشريك ومتخذق في جبهة الضالين المضلين شاء ذلك أم أبى، اللهم ألا أن تحكمه نقيّة في محلّها، ونحو ذلك من الأعدار الشرعية، وكل أمرىء بما كسب رهين، ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۖ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾ (القيامة).

سيسقط الضلال ويسقط المضلون، وستطوى صفحة المرجعيات المزيفة وينتهي هذا العهد المريض، وستنشع هذه الغمامة السوداء وتزول الغمّة والعماء، وستجتاز الساحة الشيعية هذه العقبة الكؤود، كما فعلت من قبل على مرّ العصور والعهود، وسينتصر الدين وترغم أنوف المعاندين، وستظهر كرامة «آل محمد» ﷺ وينتشر حقهم ويفشى أمرهم ويعمّ خيرهم... بإرادة إلهية ووعد سابق، ولن يخلف الله سبحانه وتعالى وعده...

الأمر وما فيه، هو التخذق والتموضع: في أي جبهة يريد المرء أن يسجّل، وفي أي ديوان يرغب ويتمنى أن يكتب؟ في ديوان وسجل شرف من أنتصر الله به لدينه، أم في المشمولين بسنة الاستبدال ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (التوبة)، و﴿هَذَا نَتَمُّ هَذَا تَمُّ هَذَا تَدْعُونَ لِنَفْسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ (محمد)؟!

وآخر دعوانا بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره، أن نلهج بمقطع من مناجاة سيدنا ومولانا «الإمام علي بن الحسين زين العابدين» ؑ، فالأمر من الفتنة والبلاء ما لا ينهض به ويقوم إلا التوسّل والدعاء:

"وأقشع عن بصائرنا سحاب الأرتياب، وأكشف عن قلوبنا أغشية المرية والحجاب، وأزهق الباطل عن ضمائرنا، وأثبت الحق في سرائرنا، فإن الشكوك والظنون لواقح الفتن، ومكدره لصفو المنائح والمنن.

اللهم أحملنا في سفن نجاتك، ومتعنا بلذيد مناجاتك، وأوردنا حياض حبك، وأذقنا حلاوة وُدك وقربك، وأجعل جهادنا فيك، وهمنا في طاعتك، وأخلص نياتنا في معاملتك، فإننا بك ولك، ولا وسيلة لنا إليك إلا أنت. إلهي أجعلني من المصطفين الأخيار، وأحقني بالصالحين الأبرار، السابقين إلى المكرمات، المسارعين إلى الخيرات، العاملين للباقيات الصالحات، الساعين إلى رفيع الدرجات، إنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، برحمتك يا أرحم الراحمين". (١)

ونرجو لأنفسنا وأهلينا وإخواننا في الإيمان، السلامة والمعافة في عقيدتهم ودينهم.



تمَّ في غرّة شعبان ١٤٣٥ هـ، في رحاب
مسجد «أبي الفضل العباس» عليه السلام
في «الكويت»

(١) الصحيفة السجادية لـ «الإمام زين العابدين» عليه السلام (تحقيق «سيد محمد باقر الأبطحي») ص ٤١١.

فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع
٧	الإهداء
١٣	المقدمة
٢١	أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟
٥١	ثانياً: طهارة المولد
٦٩	ثالثاً: الذكورة
٩٧	رابعاً: البلوغ
١٢٧	خامساً: العقل
١٦٩	سادساً: الحياة
٢٠٧	سابعاً: الإيمان
٢٥٩	ثامناً: العلم
٣٦١	تاسعاً: العدالة
٤٦٩	عاشراً: مواقف وشبهات
٥٩٧	الخاتمة
٦١٣	الفهرس



صفحة	الموضوع
٧	الإهداء
١٣	المقدمة
٢١	أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟
٢٢	الأصل أن يأخذ الدين من «الحجّة» ﷺ مباشرة
٢٣	عُسر الأتصال بـ «الحجّة» ﷺ وغموض علّة التكليف
٢٤	غموض أسرار الأمر جعلته صعباً مستصعباً
٢٥	بلوغ الحكم يتطلّب الجهد والعناء
٢٨	كيف كان «الأئمة» في غيبة دائمة
٢٩	معنى الأجتهد عند الشيعة
٣٠	النهي عن الأجتهد بمعنى الرأي والقياس
٣٢	التأسيس للأستنباط بإرشاد «الأئمة» ﷺ
٣٣	بدايات تكوّن المرجعية
٣٥	مشروعية التقليد
٣٦	رفض التقليد من أزدراء العقل
٣٧	الأدلة النقلية بعد العقلية على التقليد
٤٣	العمدة في أدلة التقليد هي العقلية لا النقلية
٤٤	أسباب أختلاف الفقهاء
٤٥	بين المخطئة والمصوّبة
٤٦	الأجتهد شأن نوادر كلّ عصر
٤٧	ضرورة التخصّص العلمي لمعرفة الدين



صفحة	الموضوع
٥١	ثانياً: طهارة المولد
٥٢	دور النجاة والنشأة في خلق شخصية المرء
٥٤	سريان العلل والآثار الروحية في قانون الوراثة
٥٥	نفوذ المعنويات والروحانيات في عالم الطبيعة والتكوين
٥٧	أثر الزنا والسفاح في الوليد
٦٢	حكم تقليد ولد الزنا
٦٤	ما ذنب ولد الزنا؟
٦٦	الخلاصة في الباب
٦٧	يجب أن ينزّه المرجع المقلد عن هذا اللوث



صفحة	الموضوع
٦٩	ثالثاً: الذكورة
٧٠	تغيب حقيقة الرأي الديني في المرأة
٧١	العظمة لئساء تجاوزن نقصهن
٧٢	هل المرأة كائن ناقص؟
٧٣	شواهد ومواطن نقص المرأة وعجزها التكويني
٧٥	المرأة في التراث والأدب بعد القرآن والسنة
٧٧	الفروق الفقهية بين الرجل والمرأة
٨٢	أحكام تأديب المرأة
٨٤	أدلة عدم تولي المرأة القضاء والإفتاء
٨٩	لا ولاية للأُم حتى على صغيرها اليتيم
٩٠	كُنه الرجولة وحقيقتها
٩١	الأستنباط يتطلّب رجولة تامّة
٩٤	الأنقياد والتبعية تزري بالأستنباط وتودي بالمرجعية



صفحة	الموضوع
٩٧	رابعاً: البلوغ
٩٨	نموذج لآلية الاستدلال ودقة المعالجة العلمية ثم الإفتاء
١٠١	دور العمر في التكامل العلمي وتأهيل المرجع
١٠٢	لا يقاس البشر بـ «عيسى» و«الجواد» <small>عليه السلام</small>
١٠٣	بلوغ الاجتهاد يستغرق زمناً ويتطلب عمراً
١٠٤	الاستشهاد بسوابق تاريخية لنوابغ وفتلات الدهر
١٠٥	سيرة «العلامة الحلي» <small>رحمته الله</small> ... نموذجاً
١١٠	أساتذة «العلامة» ومشايخه
١١١	تلاميذ «العلامة» أعظم فقهاء الطائفة
١١٣	شهادات الأعلام في حق «العلامة»
١٢٠	أين الأدعياء من سيرة العظماء؟
١٢١	مقارنة «العلامة» بالأدعياء... هراء
١٢٣	العمر عامل أساس في الاجتهاد والمرجعية
١٢٥	بين الحوزات والأكاديميات



صفحة	الموضوع
١٢٧	خامساً: العقل
١٢٨ ما يشترط فيه العقل من الشرع
١٢٩ اشتراط العقل في إمام الجماعة
١٣٠ اشتراط العقل في القاضي ومرجع التقليد
١٣١ أستدلال «السيد محمد سعيد الحكيم»
١٣٢ العقل في الفكر: ذكاء وكياسة وحكمة
١٣٣ كلمة «الشيخ الوحيد الخراساني»
١٣٤ العقل وأنواعه في مختلف المدارس
١٣٦ تطوير العلوم والمعارف العقلية
١٣٨ تعريف آخر للعقل العملي
١٣٩ رأي المتكلمين وموقفهم
١٤٢ نقص العقول في العوام وخلطهم في معنى العقل
١٤٤ شيء من تفسير العقل في روايات «أهل البيت» <small>عليه السلام</small>
١٥٠ من روايات «أهل البيت» <small>عليه السلام</small> في العقل
١٥٧ أساس الدين هو العقل والعلم
١٥٨ المرجع الديني الحق يكون كيئساً حصيماً أريياً
١٥٩ المرجع الديني الحق لا يكون ساذجاً بسيطاً غيباً
١٦٠ فرق العقل والحكمة عن النكراء والشيطنة
١٦١ المرجع الحق لا يغرر به الإعلام ولا ينساق مع العقل الجمعي
١٦٢ ممارسات تكشف تردي العقل والسقوط في السخف والسفه
١٦٧ العقل يعني الحكمة والوعي والبصيرة

صفحة	الموضوع
١٦٩	سادساً: الحياة
١٧٠	الأختلاف في جواز تقليد الميت
١٧٣	أدلة منع تقليد الميت
١٧٤	بين التقليد الابتدائي والأستمراري
١٧٥	حكم التقليد الأستمراري
١٧٧	لا عصمة للعلماء ولا كمال في عطائهم مهما عظموا
١٧٨	حيوية الفقه الشيعي وعدم جموده
١٧٩	الشيعة مرتبطون بإمام حي حاضر ناظر
١٨٠	المرجعية الشيعية تقوم بإجابة أي نداء علمي ومعضلة مستجدة
١٨١	من عطاءات شرط الحياة
١٨٢	شمولية الدين تقتضي الحياة في المستنبط
١٨٣	دواعي اللجوء إلى القياس
١٨٥	دواعي اللجوء إلى القياس منتفية في مذهب «أهل البيت» <small>عليه السلام</small>
١٨٧	المعالجات العلمية لفقهاء الإمامية كفت الشيعة والشيعة
١٨٩	الترجيح بين الأخبار بالتقية هو الأقوى
١٩٠	التحذير من طرح الأحاديث وردّها
١٩٢	قول «المحقق البحراني» <small>عليه السلام</small>
١٩٣	التشدد والتدقيق في نقل الحديث
١٩٤	مصنفات الحديث والكتب المعتمدة خضعت لضوابط مشددة
١٩٥	إسقاط الكذابين الوضّاعين
١٩٦	كانوا يبعدون الراوي لمجرد التهمة بالكذب
١٩٧	أحاديث «آل محمد» <small>عليه السلام</small> هي من أعز وأعلى مقدساتنا

صفحة	الموضوع
١٩٨	شرائط الأستنباط والأفتاء
١٩٩	شرط الحياة يكفي الأمة محاذير غياب القائد والراعي
٢٠١	حتى يبقوا على الثروة، صاروا يدعون إلى تقليد " مكتب " !
٢٠٢	مرجع مزيف نقل - كالفراعنة - إلى قبره أدوات ملكه وأسس لخلوده!
٢٠٣	ليس في التشيع مرجعيات خالدة
٢٠٤	خلق القداسة للمراجع يصادر مواقع القداسة الحقيقية لـ «الأئمة» <small>عليهم السلام</small>
٢٠٥	ليس في التشيع مدرسة خوئية وخمينية، ولا مفيدية وصدوقية



صفحة	الموضوع
٢٠٧	سابعاً: الإيمان
٢٠٨	مناقشة في أدلة شرط الإيمان
٢١١	الأخذ بأخبار العدول من غير الإمامية
٢١٢	دليل الإجماع والمراد به عندنا
٢١٣	لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا
٢١٤	خذوا ما رووا ودعوا ما رأوا
٢١٥	لا يمكن حصول كثير من القرائن والأدلة لغير المؤمن
٢١٦	حُسن الظن باستنباط المخالف، كما الأمر في روايته، غير منضبط
٢١٧	الإيمان هو الاعتقاد القلبي دون اعتبار العمل
٢١٨	الإيمان من أعمال القلوب لا الجوارح
٢١٩	آيات القرآن تدل على تغاير الإيمان والعمل
٢٢٠	هل المعاصي تخرج من الإيمان؟
٢٢١	الإيمان يجتمع مع الفسق
٢٢٢	ذهب قلة إلى أن العمل الصالح له دخل في الإيمان
٢٢٣	أنعقد الإجماع على القول بشرط الإيمان في المرجع المقلد
٢٢٤	تفاوت درجات الإيمان ومراتبه
٢٢٥	الإيمان في مرجع التقليد يجب أن يكون في أعلى مراتبه
٢٢٦	المرتکز والأساس هو الغيب والتسليم
٢٢٧	خطر الإيمان وعظمته وموقعه
٢٢٨	التولي والتبري هو أساس الدين
٢٣٠	أعداء «آل محمد» ﷺ هم جوهر المعاصي وكُنه الفواحش
٢٣١	لا يؤخذ الدين من ضعيف إيمان

صفحة	الموضوع
٢٣٢	المعتقد الحق في مقامات «أهل البيت» عليه السلام روته نصوص زياراتهم
٢٣٤	حديث «الإمام الرضا» عليه السلام في الإمامة
٢٣٨	تقييم العالم لموقفه من مضامين الولاء المروية عن «أهل البيت» عليه السلام ...
٢٤١	رفض مرجعية من ينكر مقامات «أهل البيت» عليه السلام ويحدد فضائلهم
٢٤٢	رفض من يجعل مقامات «أهل البيت» عليه السلام مشاعاً لكلّ سالك
٢٤٣	رفض من يعجز عن إدراك أدلة الرجعة والإيمان بها
٢٤٤	رفض من يبرّر لأعداء «أهل البيت» عليه السلام ويرى لهم فضلاً
٢٤٥	من يدعو لإنهاء البراءة ناقص عقيدة ومختل إيمان
٢٤٧	من لا يعرف ظلامه «أهل البيت» عليه السلام شريك فيها
٢٤٨	مبغض زائر «الحسين» عليه السلام عدو الله
٢٤٩	لا يكون المؤمن أعوراً، فكيف بالمرجع؟! فمن هو الأعور؟
٢٥٠	تشخيص أعداء «آل محمد» عليه السلام وتعيينهم يقطع الميوعة في التبري
٢٥١	تيارات أساءت فهم فكرة الوحدة الإسلامية
٢٥٢	الجرأة على هتك المقدّسات والشعائر علامة على ضعف الإيمان
٢٥٣	نماذج وشواهد لضعف الإيمان
٢٥٤	فاقد الشيء لا يعطيه، وناقص العقيدة لا يكون مرجعاً
٢٥٥	الخلاصة في شرط الإيمان



صفحة	الموضوع
٢٥٩	ثامناً: العلم
٢٦٠	١/ اللغة العربية
٢٦١	خطر الجهل بمفردات اللغة
٢٦٢	دور النحو والإعراب في الأستنباط
٢٦٣	ما يجب أن يدرسه الطالب من علوم العربية
٢٦٤	٢/ علم المنطق
٢٦٤	٣/ علم الدراية
٢٦٥	موضوع علم الدراية
٢٦٧	أهم المؤلفات في علم الدراية
٢٦٨	خطر علم الدراية
٢٦٩	المنحرفون يبتكون علم الدراية
٢٧١	التناول والجرأة على أحاديث «أهل البيت» <small>عليه السلام</small>
٢٧٢	أهم كتب علم الرجال
٢٧٦	ضرورة التخصص في علم الرجال
٢٧٧	إتقان علوم الحديث من أهم علامات التفقه
٢٧٨	فوضى إسقاط الأحاديث
٢٧٩	بين التطفُّل والأجتهد الحق في علم الرجال
٢٨٠	٤/ علم الأصول
٢٨١	تعريف علم الأصول
٢٨٢	مقدمات الأستدلال الفقهي
٢٨١	مباحث علم الأصول
٢٨٤	دور علم الأصول في الأستنباط

صفحة	الموضوع
٢٨٥	علم الأصول بين الإفراط والتفريط
٢٨٧	علم الأصول آلة المعارف الدينية
٢٩٢	بعض القواعد الأصولية
٢٩٣	كيف بُنيت وأُعتمدت القواعد الأصولية
٢٩٥	جذور علم الأصول
٢٩٧	تطور علم الأصول
٢٩٩	عهد الركوند الأخباري
٣٠٠	النهضة الأصولية المتجددة
٣٠١	صوّر التخلف الناشيء عن الجهل بالأصول
٣٠٥	٥/ الإحاطة بالقرآن والسنة
٣٠٦	معرفة آيات وأحاديث العقائد وأحكامها
٣٠٩	دور مرجع التقليد ونطاق حركته العلميّة
٣١٠	التعريض بالمراجع لأنهم ينظرون في "الحلال والحرام" !
٣١١	القرآن والسنة
٣١٢	٦/ معرفة تاريخ الفقه وآراء الفقهاء
٣١٤	دعوى الحداثة بالتنكر لأقوال المتقدمين
٣١٦	أكتمال العلم هو ما يؤهّل للمرجعية
٣١٧	ثبوت الفقاهاة والمرجعية
٣١٨	الرياضات والعلوم الغربية لا تلغي التحصيل لبلوغ الاجتهاد وثبوته
٣٢٤	ماذا لو أنكشف لمراض ما يخالف الضروري فأسقط وجوب الصلاة؟
٣٢٥	أهل الكشف الصادقون لا يتصدّون للمرجعية
٣٢٦	نحن مكلفون وملزومون بالظواهر وحجّيتها

صفحة	الموضوع
٣٢٧	ثبوت التخصص في حقول العلوم التجريبية
٣٢٨	المشيخة والإجازة نظام وآلية في غاية الفاعلية
٣٢٩	ماذا يفعل الأدعياء وكيف يطوون مراحل تحصيلهم؟
٣٣٠	الأدعياء بين الجهل المركب والنجسية
٣٣١	كيف تثبت الفقاها والأعلمية؟
٣٣٢	سقوط بيئة الأجتهد إذا ووجهت بمعارض
٣٣٣	لا بد من دراسة شهادة أهل الخبرة والتدقيق فيها
٣٣٤	جهل العوام بالعلماء فتح باب نسبة النكرات إلى أهل الخبرة
٣٣٥	الشهادة يجب أن تكون عن علم لا حدس
٣٣٦	متى تصدق "المشيخة" ويتحقق "الحضور" والتلمذ؟!
٣٣٧	حالم يكتب لنفسه سيرة علمية كما يحب هو ويهوى!
٣٣٨	محتوى شهادة الأجتهد ومدلولها
٣٣٩	ما هو المرتكز في اعتماد الأجتهد
٣٤٠	نماذج من الأدعياء المسيئين للعلم والفقاها
٣٤٣	هل تكفي المؤلفات في ثبوت الفقاها؟
٣٤٤	كتب لا تثبت أجتهداً ولا تكشف عن علم وفقاها
٣٤٦	السرقات العلمية
٣٥٠	تلقي الحوزات الكتاب بالقبول
٣٥٢	إعراض الحوزة عن المؤلفات السخيفة وتجاهلها
٣٥٣	الأنفصال عن الحواضر العلمية يسقط الاعتبار
٣٥٥	شهادات أجتهد أنشأت بالإكراه
٣٥٦	العلم الحق يفضي إلى العدالة

صفحة	الموضوع
٣٦١	تاسعاً: العدالة
٣٦٢	العدالة لغة
٣٦٧	مسالك الفقهاء في تعريف العدالة
٣٦٩	هل العدالة صفة النفس أم صفة الفعل؟
٣٧٠	بين العدالة وحسن الظاهر
٣٧٢	أدلة القائل بأنها حسن الظاهر
٣٧٣	العدالة ملكة
٣٧٥	دفع الإشكالات على كون العدالة ملكة
٣٨١	حدود العدالة ونطاقها
٣٨٢	نبذة عن المطلق والمقيّد
٣٨٣	هل أقراف الصغائر مُسقط للعدالة؟
٣٨٥	هل المروءة معتبرة في العدالة؟
٣٩١	كاشفية حسن الظاهر عن العدالة
٣٩٣	هل حسن الظاهر حجة تعبدية؟
٣٩٦	ما هو المراد من حسن الظاهر؟
٣٩٧	طريق معرفة حسن الظاهر
٣٩٨	طرق ثبوت العدالة
٤٠١	ثبوت العدالة بالشياع
٤٠٢	الشهادة بالعدالة
٤٠٣	الخاتمة في الاستدلال الفقهي
٤٠٧	نائب المعصوم يجب أن يكون في أعلى درجات العدالة ومراتبها
٤١٠	«السيد محمد سعيد الحكيم» يضع يده على الجرح

صفحة	الموضوع
٤١٢	ما الذي يتهدد البنية الروحية لمرجع التقليد؟
٤١٤	مرور على حبّ الرئاسة في الأحاديث المعصومة
٤١٧	جوهر العدالة وكُنْهها
٤١٨	القوى الفاعلة في النفس
٤٢٢	السذاجة في الثبّت من العدالة
٤٢٣	حقيقة أدياء المرجعية: سباع ضارية وخنازير قدرة
٤٢٧	الظهور الإعلامي رقم معكوس في المرجعية
٤٢٩	مرجع مزيف يحسب أنه وراء الظاهرة المليونية في "زيارة الأربعين" ! ..
٤٣٠	لا تغتروا بكثرة الصلاة والصيام
٤٣٢	لن يقدرُوا على الصدق وأداء الأمانة
٤٣٣	الدعوة إلى النفس والتهالك على الجاه
٤٣٥	نماذج من سيرة المرجعية الأصيلة
٤٣٦	«السيد حسين الترك» يتخلّى عن المرجعيّة
٤٣٩	«السيد يوسف الحكيم»
٤٤٠	«الميرزا محمد أرباب»
٤٤٠	«المير أبو القاسم كبير»
٤٤٢	«السيد علي البهشتي»
٤٤٣	«الميرزا جواد التبريزي»
٤٤٤	«الشيخ الوحيد الخراساني»
٤٤٥	ملحمة شهداء «آل الحكيم»
٤٤٦	شاهد من سيرة المتقدّمين
٤٤٧	«الشيخ الأنصاري الأعظم»

صفحة	الموضوع
٤٥٦	في المقابل: ذئاب تريد أن تُقلد!
٤٥٧	الأدعياء يعلمون أنهم كاذبون
٤٥٨	بماذا يدلس الأدعياء على العوام؟
٤٦٠	نماذج من سقوط العدالة وتهاويها إلى أبعد حدود
٤٦٦	العدالة حالة نادرة عزيزة لا يمكن افتراضها في أيِّ كان



صفحة	الموضوع
٤٦٩	عاشراً: مواقف وشبهات
٤٧٠	بقاء المذهب مدين الحوزة والمرجعية
٤٧٢	المرجعية والتقليد هو الهدف الأول للعدو
٤٧٣	من هم الذين يحاربون الحوزة والمرجعية؟
٤٧٥	منشأ توافق الفرق الضالّة على عداء المرجعية
٤٧٦	تتبع عثرات المراجع
٤٧٧	ما هي النتيجة من تتبع عثرات المراجع العظام؟
٤٧٨	قراءة في سيرة أحد أعداء المرجعية
٤٧٩	تشويه المرجعية بآنتحال المرجعية
٤٨١	عدو آخر للمرجعية يظهر من «بريطانيا»
٤٨٣	ليس بالضرورة أن يكون هاتك التقية عميلاً
٤٨٤	فاجعة أن يتصدى فتى لقيادة الساحة
٤٨٥	من عطاء حرب المرجعية: إعلان التسنن!
٤٨٦	كيف خلق التدافع الأمريكي الصدامي مرجعية وتياراً؟
٤٨٩	الجهة الأخطر في حرب المرجعية
٤٩٣	المرجعية من الفقهاء إلى الفلاسفة
٤٩٤	على غرار مهزلة مرجعية الوقف الدرّي
٤٩٥	بديل يستدرك أخطاء «الضال المضل»
٤٩٧	الدخول إلى قلوب الشيعة من باب الدفاع عن العقيدة
٤٩٨	غرابة دخول "الثوريين" في الصراع المذهبي
٤٩٩	هكذا تخلق النجوم وتصنع "الكاريزما"
٥٠٠	تيار «شريعتي» هو قائد الحرب ضد الحوزة والمرجعية

صفحة	الموضوع
٥٠٢	ظهور «النجف الأشرف» من جديد شكّل كارثة أذهلتهم!
٥٠٣	المرجعِيَّة العليا في «النجف الأشرف» تقود «العراق» إلى النجاة
٥٠٥	أداء مرجعية «النجف» يُربك تيار «شريعتي» ويعرّيه
٥٠٦	" المرجع الفيلسوف " حربَةٌ " شريعتيَّة " جديدة
٥٠٧	مَنْ قال إن المرجع يعيّنهُ «الإمام» ﷺ؟
٥٠٨	هل حُظر النقد يوماً في الحوزة العلمية؟
٥٠٩	لماذا طرح " المتفلسف " إشكالاته في الإعلام وعلى الفضاء؟
٥١٠	لماذا خَصَّ " المتفلسف " «النجف» بهجومه دون «إيران»؟
٥١١	هل الموروث الشيعي من دسائس اليهود والنصارى والمجوس؟
٥١٢	إذا كان «شيخ الطائفة» مشكوكاً في تشيُّعه، فمَنْ هو الشيعي؟
٥١٣	بعد عشرات الردود، ما زال يكرر: هاتوا برهانكم!
٥١٤	أقوال تكشف مدى السقوط الأخلاقي والتردي الروحي
٥١٥	مع كلِّ التفاخر والزهو، لم يحظ الرجل بإجازة أجتهد واحد!
٥١٦	المرجع المقلِّد يعينه طُلابه في الدور التبليغي
٥١٧	لماذا يفترض أن المراجع العظام لا يفقهون الفلسفة؟
٥١٨	درجات، بل دركات خطيرة من الغشاوة والغرور
٥٢٠	أنا الأعلم ولا جامع للشرائط غيري!
٥٢١	أداء لا يستشعر المسؤولية ويفتقد أدنى حدودها
٥٢٢	حقيقة مشروع تيار «شريعتي» مع " المتفلسف "
٥٢٣	كيف يتحرَّك مشروع تيار «شريعتي» في المرجعية
٥٢٤	التخصُّص هو الأصل الذي تلتزمه الحوزة وتحترمه
٥٢٥	ما يرسم موقع كلِّ علم في الحوزة هو دوره في بلوغ الحكم الشرعي

صفحة	الموضوع
٥٢٦	«السيد الخميني» وتدریس الفلسفة في الحوزة
٥٢٩	تهافت مشروع " المتفلسف " وسقوطه
٥٣١	هل المرجعية الشيعية صنيعة الاستعمار؟! ..
٥٣٢	تحويل المرجعية إلى مؤسسة مقدمة لأحتوائها
٥٣٣	الهدف الحقيقي هو أحتواء المرجعية
٥٣٥	الرعاية المهدوية من السفارة إلى المرجعية
٥٣٧	" الغيبة " من بيدييات الإمامية
٥٣٨	إمكان الرؤية دون دعوى النيابة الخاصة
٥٣٩	التوقيعات الصادرة من الناحية المقدسة
٥٤١	دحض أمتناع رؤية «الإمام» عليه السلام
٥٤٤	ثبات الحوزة والمرجعية رهين تدخّل «الإمام» عليه السلام
٥٤٧	حقيقة معتقدتهم: لا يمكن رؤية «الإمام» لأنه غير موجود!
٥٤٨	أخطر ما في حراك المنحرفين عقائدياً والفساق سلوكاً
٥٥٠	إسقاط العجز العقائدي والتخلّف العلمي على الدين
٥٥١	إنكار «المهدي» عبر التشكيك في شخصه هو سرّ الجزم بعدم اللقاء ..
٥٥٣	آفاق الرعاية المهدوية
٥٥٤	آلية الرعاية المهدوية
٥٥٥	دعوى تستبطن السفارة وإن لم تعلنها
٥٥٦	" الشيخ المتقدّس " ينقل أمر الطلاق من «الإمام»!
٥٥٨	كيف نقيّم الرايات المرفوعة في الساحة الإيرانية
٥٥٩	الخلاصة في الفصل
٥٦١	مسك الختام حديث شريف

صفحة	الموضوع
٥٦٥	مظاهر الخلط في شأن المرجعية
٥٦٦	* التمييز بين الفقهة والثقافة
٥٦٩	كيف يصنعون من تافه ساقط مرجعاً يقلد ويُتبع؟
٥٧٠	تغيب أسس وضوابط المرجعية سمح لرواج الخلط
٥٧٢	* الظهور الإعلامي وتواصل المرجعية مع الناس
٥٧٣	لماذا لا يظهر المراجع العظام في التلفزيون؟
٥٧٤	المرجعية وتطور تقنيات الإعلام والتواصل الاجتماعي
٥٧٥	هناك حركات مناهضة لسطوة التكنولوجيا في الغرب
٥٧٦	هل الظهور الإعلامي من أدوار المرجع ومهامه؟
٥٨١	* المرجع بين العلم والخدمات الاجتماعية
٥٨٧	الانتقال من الخدمات إلى الأستشار التجاري
٥٨٨	فرع اقتصادي وجناح تجاري للمسجد!
٥٨٩	سيرة «أمير المؤمنين» <small>عليه السلام</small> مع بين المال
٥٩١	أين تذهب أموال المرجعية؟!
٥٩٥	كيف ينشط بعضهم ويتألق؟
٥٩٧	الخاتمة
٦١٣	فهرس المحتويات



صدر للمؤلف:

- * العَيْبَةُ والتَّغْيِيبُ (١٩٩٨م).
- * نحو رؤية وأعية (٢٠٠٠م).
- * التجديد الإسلامي والعولمة (٢٠٠٠م).
- * ربح يوسف (٢٠٠٢م).
- * البروتستانتية الشيعية (٢٠٠٣م).
- * القربان (رواية) (٢٠٠٨م).
- * ثلاثية الثمن (قصة) (٢٠١٠م).
- * الوصايا العشر (٢٠١١م).

ترجم إلى العربية:

- * مقتطفات ولأئية، محاضرات لـ «الوحيد الخراساني» (١٩٩٤م).
- * آية التطهير رؤية مبتكرة، لـ «الفاضل النكراني» و«شهاب الدين الإشرافي» (١٩٩٥م).

تعريف بالكتاب:

في خضم فوضى عارمة تجتاح عالم المرجعية والإفتاء، وخلط وخبط غير مسبوق في أستقاء المعارف الدينية طال شتى الحقول ومختلف الميادين، أختلط فيها الحابل بالنابل، وهتكت الضوابط والأصول، فأصبح الحداد صائغاً، والسائس فارساً، والممرض طبيباً، والموظف وزيراً فرئيساً، والجندي ضابطاً فقائداً!...

كان لا بد من وقفة تبين الأسس العلميّة التي تحكم أمر المرجعيّة وتحدد الشرائط والمواصفات التي تسمح بالإفتاء، وتبلور الصورة الصحيحة والشكل السليم للأمر، وتنتهي هذا الهرج والمرج والأضطراب.

إن التخصص في العلوم والمعارف الإسلامية هو أكثر التخصصات تعقيداً وتعقّقاً وتطلّباً، والتأهل للمرجعية الدينية أمرٌ في غاية العسر ونهاية المشقّة والرهق والعناء، ثم البُعد، الذي لن يناله طالب ولا يبلغه عالم إلاّ بشقّ الأنفس، بعد خوض اللُّجج وسفك المهج، فلا يكون إلاّ في فريد زمانه، وأُوْحدي عصره، ونادرة دهره.

وبعد بيان الأسس والمواصفات، يعمد الكتاب إلى كشف بعض الأشخاص الذين أنتحلوا المقام زوراً، وأنبروا للمرجعية غصباً، فيُعزّي المزيفين وينفي الأذعياء، ويسلّط الضوء على ممارسات باطلة ومظاهر مبتذلة، شوّهت المقام وأزرت به، وأساءت إلى الموقع وهوت به ما أغوتها الشياطين ولعبت بها الأهواء...

